

فَيْضُ الْفَتْحِ

عَلَى حَوَاشِي شَيْخِ نَيْلِ خَيْصِ الْفَتْحِ

هو تقرير قد أحرز قصب السبق في مضمار التحقيق، وسوى من براعة المباحث احاسن التدقيق، على مواد المطول شرح تلخيص المفتاح، في علم البلاغة الذي هو لتصديق قطب دائرة الفلاح، تكفل ببيان المواضع التي لم يتعرض لها العلامة عبد الحكيم، وتحرير ما في الحواشي عليه من صحيح وسقيم، لحضرة صاحب الفضيلة عمدة المحققين، وعلامة الزمان على اليقين، الاستاذ الاكبر، شيخ مشايخ الجامع الأزهر

عَبْدُ الْحَمْدِ الشَّيْبَانِي

المصري حفظه الله

طبع هذا التقرير مع الشرح والحاشية المذكورين بإذن من حضرة المؤلف بمطبعة مدرسة المغفور لها والدة المرحوم عباس باشا الاول على نفقة المدرسة

تسبيه — قد حصل البدء في الطبع بشرح المطول ثم بحاشية العلامة عبد الحكيم منسولة منه بخط ابي ثم بالتقرير كذلك ولافراد التقرير بالكلام على الخطبة اقتضى تأخير وضع الحاشية الى انتهاء الكلام عليها

(الطبعة الاولى — حقوق اعادة الطبع محفوظة لادارة أوقاف الخلية)

١٩٠٦ - ١٣٢٤

مَطْبَعَةُ مَدِينَةِ الدِّينِ عَمَّا الْأَوَّلِ

(بالطريقة الشرقية بشارع خيرت بالقاهرة)

الجزء الثاني



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الفن الاول علم المعاني

قدمه على البيان

(قوله الفن الاول علم المعاني) قد عرفت تحقيق ان اللام فيه للبعد ووجه حمل علم المعاني على الفن الاول دون العكس وان الحمل مفيد بحيث يتدفع جميع الشكوك التي عرضت للناظرين ثم ما ذكره الشارح رحمه الله من انحصار مقصود الكتاب

(قول المحشي) قد عرفت تحقيق الخ عند قول الشارح ولما انجز الخ وحاصله انه يعلم من قوله في الخطبة فلما كان علم البلاغة وتوابعها الى قوله الفت ان مقصود الكتاب منحصر في علم البلاغة وتوابعها وانجز كلام المصنف في آخر المقدمة الى ان علم البلاغة وتوابعها منحصر في علم المعاني والبيان والبدیع وانها فنون أي ضروب مختلفة لان الاول ما يمتاز به عن الخطا في تأدية المراد والثاني ما يمتاز به عن التعقيد المعنوی والثالث ما يعرف به وجوه التحسين فحصل مقدمتان مقصود الكتاب منحصر في علم البلاغة وتوابعها وعلم البلاغة وتوابعها منحصر في فنون ثلاثة ينتج مقصود الكتاب منحصر في فنون ثلاثة ومعلوم ان الامور الثلاثة يكون واحد منها أولا واخر ثانياً واخر ثالثاً فعلم ان مقصود الكتاب فنون ثلاثة موصوفة بالاولية والثانية والثالثة وانها علم المعاني والبيان والبدیع الا ان النسبة بينها مجبولة اذ لم يعلم ان الفن الاول علم المعاني او البيان او البدیع فقال لا فائدة النسبة الفن الاول أي من الفنون الثلاثة التي علم انحصار مقصود الكتاب فيها علم المعاني وهكذا الباقي فاللعمد الذكرى الضمنية فالحديث عنه هو الفن الاول والفن الثاني والفن الثالث وأما علم المعاني والبيان والبدیع فهو محكوم ومحدث به كما علم من قولنا وانها علم المعاني الخ وذلك كما هو صنيع المصنف حيث قال وما يمتاز به عن الاول علم المعاني وما يمتاز به عن التعقيد علم البيان وما يعرف به وجوه التحسين علم البدیع فان ما يمتاز به عن الاول معلوم بالوجه مما سبق وكذا ما يمتاز به عن الثاني وما يعرف به وجوه التحسين وأما كون الاول علم المعاني والثاني البيان والثالث البدیع فلا فلذا كان هو المبتدأ خلافا لمن منع صحة كونه مبتدأ وادعى ان الصواب العكس لان العلم سابقا علم بعنوان علم المعاني دون الفن وما هو معلوم أحق بالموضوعية والانسب بالمحمولية ما هو مجهول ولما كانت النسبة مجبولة كان الحمل مفيدا خلافا لمن قال لا فائدة له

(قول المحشي) ثم ما ذكره الشارح أي بقوله قبل ولما كان هذا المختصر الخ وقوله انحصار الكلي في جزئياته لصحة الاخبار بالمقصود عن كل واحد بمعنى انه حصه منه كما يقال زيد انسان لان المراد بمقصود الكتاب الاسم العلم المعبر عنه

لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب لان البيان علم يعرف به ايراد المعنى الواحد في تركيب مختلفة بعد

في الفنون الثلاثة ان كان انحصار الكل في جزئياته كما هو الظاهر فالمقصود والفنون متحدان اذ كل منهما عبارة عن المعاني أو الالفاظ، فصحة الحمل في قوله الفن الاول علم المعاني ظاهرة لانه من حمل المعاني على المعاني أو حمل الالفاظ على الالفاظ وان كان انحصار المظروف في الظرف، بأن يكون أحدهما عبارة عن الالفاظ والآخر عن المعاني يكون الحمل المذكور حمل اللفظ على المعنى أو بالعكس على سبيل التسامح بعلاقة الدالية والمدلولية، مع الإشارة الى أن نظم المختصر في غاية الوضوح كأنه عين المعنى وانه لا يزيد اللفظ على المعنى فيكون مستنداً ولا المعنى على اللفظ فيكون قاصراً (قوله لكونه منه الخ) كلمة من هذه، تسمى اتصالية لانه يفهم منه اتصال شيء بمجرورها وهي ابتدائية الا أن الابتداء ههنا باعتبار الاتصال كذا في حواشي شرح المفتاح الشريف، يعني أن مجرورها ليس مبدأ ومنشأ لنفس ما قبلها، بل لاتصاله بشيء، فاما أن

بمقصود من الكتاب وقوله متحدان بمعنى انه متى ارتفع الشخص كانت عينه سواء قلنا ان الكل اعتباري أو حقيقي فانه بارتفاع الشخصيات تكون اعتبارية فان كان الكل معنى كانت معاني أولفظة كانت الفاظا والمراد بالمعاني القواعد

(قول المحشي) لصحة الحمل الخ وجه ترتب هذه الصحة على ما قبلها ان المقصود هو عين علم المعاني والبيان والبديع والفنون هي عين الفن الاول والثاني والثالث فحيث كان المقصود عبارة عن الالفاظ كان علم المعاني مثلاً كذلك وحيث كان المقصود عبارة عن المعاني كان علم المعاني كذلك وحيث كانت الفنون عبارة عن الالفاظ أو المعاني كان الفن الاول في الترجمة كذلك الا أنه لا بد من التجوز في قوله وهو علم أي ملكة أو قواعد بناء على ان المراد بالفن الاول وعلم المعاني الالفاظ فتدبر (قول الشارح) ايراد المعنى الواحد ايراد بالمعنى الواحد على ما ذكره القوم ما يدل عليه الكلام الذي روعي فيه المطابقة لمتن الحاشية كذا قل عنه

(قول المحشي) بأن يكون أحدهما عبارة الخ وذلك الاحد اما المظروف أو الظرف فهو صادق بصورتين لصحة كون الالفاظ طرقاً للمعاني بالنسبة للسامع وعكسه بالنسبة للكلم وقوله بعلاقة الدالية والمدلولية فهو مجاز مرسل (قول المحشي) مع الإشارة أي بالحمل الى نظم المختصر أي الفاظاً كأنه عين المعنى حيث حمل كل على الآخر فهو راجع للاحتمالين وقوله وانه لا يزيد تفسير لما قبله وقوله فيكون مستنداً تفريع على زيادة اللفظ المنفية وقوله فيكون قاصراً تفريع على زيادة المعنى المنفية

(قول المحشي) تسمى اتصالية اخذه من شرح المفتاح وقوله وهي ابتدائية الخ هذا كلام السيد (قول المحشي) كذا في حواشي شرح المفتاح الشريف في بعض النسخ كذا في شرح المفتاح للشارح وهو تحريف والذي في شرح الشارح من ابتدائية اتصالية في موضع الصفة المحذوف أي جرى مجرى كأنها منه مثل مجرى المركب من المفرد اهـ (قول المحشي) بل لاتصاله بشيء، فالابتداء هو الاتصال بشيء من الاشياء واذا كان مجرورها مبدأ لاتصال ما قبلها بشيء من الاشياء كان هو المتصل به وانما لم يجعله مبدأ لما قبلها لان من الابتدائية يقتضي ان يكون مجرورها مبدأ بالفعل وليس ما قبلها فعلاً والمعنى المقصود اتصالك بشيء مبتدئ مني لاني انا ذلك الشيء فحاصل ما يستفاد من لفظة من هذه اتصال شيء بمجرورها وان مجرورها مبدأ لاتصال ذلك الشيء بشيء هو مجرورها وقوله في التأويل الآتي انت متصل بي بيان للمعنى الاول وقوله وثازل مني بيان للمعنى الثاني لانه لما كان نزوله منه كان هو مبدأ لاتصاله بشيء هو نفسه وكذا

رعاية المطابقة لمقتضي الحال ففيه زيادة اعتبار ليست في علم المعاني والمفرد مقدم على المركب طبعاً
وقبل الشروع في مقاصد العلم

يقدر متعلقها ، فعلاً خاصاً كما قال الشيخ الطيبي في شرح المشكوة في بيان قوله عليه السلام * أنت منى بمنزلة هارون من موسى * ان قوله منى خبر المبتدأ ومن موسى اتصالية ومتعلق الخبر خاص والباء زائدة ، يعني أنت متصل بى ونازل منى بمنزلة هارون من موسى واما ان يقدر فعلاً عاماً كما ذهب اليه السيد الشريف ، حيث قال في حواشي شرح المفتاح أي منزلة كائنة وناشئة منى بمنزلة هارون من موسى فالتقدير هنا لكونه متصلاً به ونازلاً منه بمنزلة المفرد متصلاً ونازلاً من المركب أو لكون منزله كائنة منه بمنزلة المفرد كائنة من المركب (قوله بعد رعاية الخ) ظرف لا يراد وليس المراد انه يعرف به الايراد المفيد بهذا الظرف ، فانه خلاف الواقع بل ان ذلك الايراد .

قول السيد بمنزلة كائنة وناشئة منى معناه ان تلك المنزلة باعتبار اتصالها بشيء ناشئة منى لاني انا مبدأ ذلك الاتصال وانما قال لا اتصاله بشيء ، ولم يقتصر على لا اتصاله لان مبدأ الفعل اما فاعله أو ما دونه أو جهة ملتبسة بهما أو بأحدهما والحرور ليس مادة الا من جهة كونه طرفاً للاتصال فتدبر

(قول المحشي) يعني ان مجرورها الخ رد على الفغري حيث قال والمعنى لكون المعاني حال كونه ناشئاً من البيان متصلاً به (قول المحشي) فعلاً خاصاً أى لقيام القرينة عليه وهى قوله بمنزلة هارون فتقدير الخاص لا يخرججه عن كونه مستقراً لان قولهم المستقر هو ما يفهم منه معنى عامله لكونه من الافعال العامة انما هو فيما لم تدل القرينة على خلافه به عليه السيد في حواشي الكشف

(قول المحشي) يعني انت متصل بى هذا هو المعنى المفهوم منها لا المتعلق بل المتعلق قوله ونازل واضل المعنى انت نازل بمنزلة هارون من موسى وذلك الغزول انا مبدؤه فأتصالك بى وقس على هذا ما سياتى فتدبر

(قول المحشي) يعنى انت متصل بى هذا هو ما يفهم منها كما قال أولاً يفهم منها اتصال شيء بمجرورها واعلم ان المفهوم من هذا الكلام انها ابتدائية والمبتدأ هو الاتصال فيكون مجرورها مبدأ الاتصال ما قبلها بشيء المدلول للمتعلق المقدر واذا كان مجرورها مبدأ لذلك الاتصال فهم منها اتصال شيء بمجرورها لزوماً فليتامل (قول المحشي) منزلة هارون أي بمنزلة هارون

(قول المحشي) حيث قال في حواشي شرح المفتاح عبارته هى من الابتدائية الا أن الابداء هنا باعتبار الاتصال أي أنت بمنزلة كائنة وناشئة منى بمنزلة هارون كائنة وناشئة من موسى اه يعنى كلياتها منه من حيث اتصالها به لا من حيث ذاتها والباء على هذا الاحتمال زائدة أيضاً

(قول المحشي) فالتقدير هنا لكونه متصلاً الخ فنه متعلق بمتصلاً ونازلاً الواقع خبر الكون وقياس ما تقدم له أن يقدر به وقوله متصلاً ونازلاً من المركب اشارة الى ان من المركب متعلق بمتصلاً ونازلاً الخدوف الواقع خلا من المفرد وفعل ذلك للتناسب والا فيصح تعلق من المركب بمنزلة وقوله نازلاً بمنزلة كائنة منه فنه متعلق بكائنة الواقع صفة للمنزلة وقوله كائنة من المركب اشارة الى انه متعلق بكائنة الواقع حالا من المفرد (قول المحشي) فانه خلاف الواقع فان المعروف منه بسبب معرفة الطرف انما هو ايراد المعنى فى تلك الطرق أما

انما يعتبر ويعتد به بعد رعاية المطابقة (قوله ففيه زيادة الخ) يعنى أن علم المعاني ليس معتبرا في علم البيان ، لا من حيث الذات ولا من حيث المفهوم لكن في مفهوم البيان اعتبر قيد وهو ايراد المعنى الخ، زائد على ما اعتبر في علم المعاني وهو مجرد المطابقة فيكون مفهومه بالنسبة الى مفهوم علم البيان بهذا الاعتبار بمنزلة المفرد من المركب فلذا قدم عليه وقيل معناه ان ثمرة علم البيان وهو الايراد المذكور ، معتبرة بعد ثمرة علم المعاني اعنى المطابقة فيكون علم المعاني باعتبار ثمرة متقدما على علم البيان باعتبار ثمرة وفيه أن ثمرة العلمين معرفة الايراد والمطابقة لانفسهما ، ولا شك أن معرفة الايراد ليست بعد معرفة المطابقة ، ولو سلم فاللازم ان يكون ثمرة أحدهما من حيث التحقق

بعدي رعاية المطابقة فتوقعة على رعاية المطابقة وهى انما تعلم من المعاني دون البيان (قول المحشي) انما يعتبر ويعتد به فهذا هو وجه كونه بمنزلة المركب وانما لم يعتد به الا بعد المطابقة لان علم المعاني باحث عن أصل المراد وعلم البيان باحث عن تمام المراد فان الاول يبحث عن افادة التركيب خواصها والثاني يبحث عن كيفية تلك الافادة (قول المحشي) انما يعتبر ويعتد الخ بقوله بعد رعاية متعلق باراد بملاحظة معنى الاعتداد

(قول المحشي) لا من حيث الذات بأن يكون ذاته أى مسائله بعض مسائل البيان ولا من حيث المفهوم بأن يكون مفهوم المعاني وهو علم يعرف به الخ بعض مفهوم البيان حتى يتوقف تعقل الثاني على تعقل الاول (قول المحشي) زائد على ما اعتبر الخ بأن يكون ما اعتبر في علم المعاني متعلقا لما اعتبر في علم البيان لاجل الاعتداد به فالمعتبر في مفهوم علم البيان لذلك هو أن يكون الايراد في الطرق المختلفة المعلوم به للمطابق لمقتضي الحال المعلوم مطابقتها بعلم المعاني لا علم المعاني ذاتا أو مفهوماً اذ ليس كل منهما كون الايراد للمطابق وبهذا ظهر انه ليس هنا افراد وتركيب حقيقة بل نسبة البيان الى المعاني كنسبة المفرد الى المركب من حيث ان البيان اعتبر متعلق ماعلم به بما علم بالمعاني (قول المحشي) معتبرة بعد ثمرة علم المعاني بأن يكون اعتبارها متأخراً عن اعتبار المطابقة

(قول المحشي) وفيه ان ثمرة العلمين الخ فان المترتب عليهما انما هو المعرفة كما يؤخذ من تعريفها بعلم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق وعلم يقتدر به على معرفة ايراد الخ كما صممه المحشي في البيان لا الايراد بالفعل ولا المطابقة بالفعل اذ قد يعرف الشخص العلمين ولا يحصل منه تطبيق ولا ايراد

(قول المحشي) ولا شك ان معرفة الايراد ليست بعد معرفة المطابقة لان علم البيان يعرف به ايراد المعنى الواحد مطاقاً أي سواء علم المورد انه مطابق لمقتضي الحال اولا ولا يقال ان معرفة الايراد انما يعتد بها بعد معرفة المطابقة لان المعرفة معتد بها مطلقاً انما المتأخر للاعتداد به هو الايراد

(قول المحشي) ولو سلم أي ان ثمرة البيان الايراد والمعاني المطابقة فاللازم بنا على استحسان تأخر الايراد عن المطابقة والا فثمرة البيان ايراد المعنى مطاقاً بمبارات مختلفة ألا ترى ان أكثر المجازات والكنايات انما هو في المعاني الاول (قول المحشي) من حيث التحقق بان يكون ايراد المعنى الواحد في طرق مختلفة لا يتحقق الا بعد رعاية المطابقة فتكون المطابقة شيرما لتحقيق الايراد في الكلام بناء على ان المراد بالمعنى الواحد معنى من المعاني التي يقتضيها الحال لكن قد عرفت ان ثمرة البيان ايراد المعنى مطلقاً وانما اعتبر تأخر ثمرة للاعتداد بها فلذا قال بل من حيث الاعتداد وحاصل هذا الكلام انه لو سلم ان الثمرة هي الايراد والمطابقة والايراد معتبر بعد المطابقة فهذا انما يقتضي تقدم احدي الثمرتين على الاخرى لا تقدم أحد العلمين على الآخر

أشار الى تعريفه وضبط أبوابه اجمالاً ليكون للطالب زيادة بصيرة ولأن كل علم فهي مسائل كثيرة تضبطها جهة واحدة باعتبارها تعد علماً واحداً يفرد بالتدوين

بل من حيث الاعتداد متحققة بعد تحقق ثمره الآخر وهو لا يصلح وجهاً وجبهاً لتقديم أحدهما على الآخر الا يرى أن ثمره النحو ، معتبرة بعد ثمره الصرف ولا تقديم له على النحو بل يؤخرونه كما في الكتب المصنفة فيهما كالتهييل والالفة للسيوطي ، وجعل الشيخ ابن الحاجب مقدمة التصريف أعنى الشافية ملحقه بالكافية ، ولو سلم فينبذ لا حاجة الى جعله بمنزلة المفرد من المركب وتشبيهه به لانه حصل جهة التقديم والتأخير في ذاتيهما (قوله اشار الى تعريفه) اي تعريف علم المعاني بمعنى المسائل ، لانه المراد في قوله الفن الاول علم المعاني ، واختار لفظ اشار الشامل للبيان القصدي والتبني لان لفظ العلم في التعريف ان كان بمعنى الملكة يكون تعريفاً للمسائل تبعاً وان كان بمعنى المسائل يكون تعريفاً لها قصداً (قوله زيادة بصيرة الخ) ، اي بكل واحد منهما لان اصل البصيرة حاصل بالتصور بوجه ما السابق على التعريف أو بمجموعها ، بان يكون اصل البصيرة بالتعريف والزيادة بالضبط (قوله كل علم فهي الخ) في الرضي وقد يدخل الفاء على خبر كل ، وان كان مضافاً الى غير موصوف نحو كل رجل فله درهم

(قول المحشي) بل من حيث الاعتداد أي لا يتحقق الاعتداد بها الا بعد تحقق المطابقة

(قول المحشي) معتبرة بعد ثمره الصرف أي لا يعتمد بها الا بعدها

(قول المحشي) وجعل الشيخ ابن الحاجب الخ حيث قال انفس مني من لا تسمي مخالفتي ان الحق بتقديمي في

الاعراب مقدمة في التصريف

(قول المحشي) ولو سلم أي لو سلم ان تقدم احدي الثمرتين على الاخرى يقتضي تقدم العلم الذي ترتبت عليه وتأخر ما ترتب عليه الاخرى فلا حاجة الى جعله بمنزلة المفرد من المركب لانه حينئذ اقتضى تقدم ثمرته تقدمه حصل جهة التقديم وهوكون ثمرته متقدمة وجهة التأخير وهوكون ثمرته متأخرة في ذاتيهما فلا حاجة الى جعله بمنزلة المفرد من المركب المتقضي ان وجه التقديم والتأخير النزول منزلة المفرد والنزول منزلة المركب

(قول الشارح) ولأن كل علم فهي مسائل كثيرة تضبطها جهة واحدة أشار بقوله كل علم الى أن المدار على جهة الوحدة

المعتبرة ليخرج المسائل المجموعة من علوم فانها مشاركة في أنها حكم فيها على موضوع مثلاً لكنها مشاركة لا يستند بها

(قول الشارح) جهة واحدة أي جهة هي سبب لوحدة تلك المسائل وحدة اعتبارية

(قول المحشي) لانه المراد في قوله الفن الاول وما تقدم للمحشي انما هو بيان للاحتالات الممكنة

(قول المحشي) واختار لفظ اشار أي اختاره على صرح لما ذكر ودفع به ما أورد من أن التعريف وضبط الابواب

مصرح بهما وحاصل الدفع ان أشار يشمل البيان القصدي والتبني فبالنسبة لضبط الابواب يكون بمعنى التصريح والنسبة للتعريف فان كان العلم بمعنى الملكة يكون التعريف للمسائل تبعاً وان كان بمعنى المسائل يكون تعريفاً لها قصداً وصريحاً

(قول المحشي) أي بكل واحد الخ يعني ان الزيادة اما منسوبة لكل واحد واصلاً بالتصور أو للمجموع واصلاً بالتعريف

(قول المحشي) بأن يكون أصل البصيرة الخ يعني وأما التصور بوجه ما اللازم ليمكن الطالب فليس من البصيرة على هذا

(قول المحشي) وان كان مضافاً الخ يعني ان المبتدا الموصوف بفعل أو ظرف يجوز دخول الفاء في خبره لان المبتدا

ومن حاول تحصيل مسائل كثيرة تضبطها جهة واحدة فعليه ان يعرفها بتلك الجهة

والوجه الاول بالنظر الى نفس الشروع والثاني بالنظر الى غايته (قوله باعتبارها تعد الخ) اى باعتبارها يصح عدها علما واحدا وافرادها بالتدوين ، ولذا اختار صيغة المضارع وهي الجهة المساوية لها ، سواء كانت هي الجهة التي اعتبرها القوم من الموضوع . والغاية او غيرها ، كالجهة المأخوذة من المحمولات (قوله ومن حاول الخ)

ككلمة الشرط والفعل والظرف كالشرط والخبر كالجواب ومثل ذلك كل المضاف للموصوف بما ذكر اما غير المضاف لما ذكر فقد يدخل الفا في خبره لمضارعه لكلمات الشرط في الابهام قال الرضي هذا كله مذهب سيدييه فاندفع ما في الفكري من أنه لا يتخرج الا على رأي الاخفش المجهول لزيادتها في كل خبر مبتدأ

(قول المحشي) والوجه الاول أي التعليل الاول منظور فيه الى أصل الشروع فعرف وضبط الابواب ليحصل للطالب زيادة بصيرة عند الشروع والتعليل الثاني منظور فيه الى غاية الشروع فعرف لتحصل للطالب ثمرة الشروع حتى لا يضعف وقته فيما لا يعنيه ويفوته ما يعنيه فالتعليل الاول بالنسبة للتعريف والضبط والثاني بالنسبة للتعريف فقط اذ هو المتبر فيه جهة الوحدة فتدبر (قول الشارح) مسائل كثيرة قال الشارح في حاشية العنبر على مثل هذه العبارة لاشك أن من أجزاء العلم الموضوعات أعني التصديق بما هيته أي ثبوتها ومنها المبادئ التصورية والتصديقية التي تنبئ عليها المسائل لكن لما كان كلامه فيها هو المطلوب في العلم والمقصود منه اقتصر على ذكر المسائل

(قول المحشي) ولذا اختار صيغة المضارع أي لكون المقصود جهة يصح العد باعتبارها سواء ما اعتبره القوم أو غيره أتى بالمضارع دون الماضي المفيد ما عد باعتبارها بالفعل وهو ما اعتبره القوم فاندفع قول السمرقندي ان ظاهر كلام الشارح أن الجهة هو الموضوع فيرد عليه أن اللازم من الدليل هو أن الاولى المعرفة بجهة واحدة مطلقا سواء الموضوع وغيره وكذا قوله ان حملت الجهة على ما يعم الغاية والمنفعة وأمثالها ورد ان تعريف الكثرة لا يجب ان يؤخذ من تلك الجهة اذ يجوز أن يكون أمرا ان كل منهما اعم من تلك الكثرة ويكون مجموعها مختصا بها فيكون خاصة مركبة شاملة كتعريف الانسان بالخيل والناطق عند مثبتات المجرى فان الحيوان اعم من الانسان وكذا الناطق لصدقه بالعقول عتدهم وذلك لان الأمرين اللذين كل منهما اعم متى تخصص عموم كل بخصوص كل كان الباقي جهة مساوية وهو المطلوب كما قال وهي الجهة المساوية (قول المحشي) سواء كانت هي الجهة أي سواء كانت جهة الوحدة التي أخذ بالقياس اليها اللازم المعروف به هي الجهة التي اعتبرها القوم من الموضوع كما في تعريف الحيوان بأنه علم بأصول يعرف به أحوال او اخر الكلم وهذه هي جهة الوحدة للعلم بالذات والحقيقة لانه لا معنى لكون هذا علما وذلك علما آخر سوى انه يبحث عن أحوال شيء وذلك عن أحوال شيء آخر فالحد الحقيقي ما يؤخذ من جهة الموضوع وبهذا ظهر ان جهة الوحدة الذاتية هي الموضوع لكونه أمرا ذاتيا لا يكون تلك الكثرة باخثة عن أحواله اذ ذلك الكون خارج عن الكثرة عارض لها فلا يكون ذاتيا

(قول المحشي) والغاية كما في تعريف المنطق بأنه علم يعصم الفكر عن الخطأ وهذه كما عرفت ليست جهة واحدة حقيقية لانها تابعة لوحدة الموضوع

(قول المحشي) كالجهة المأخوذة من المحمولات أي جهة واحدة تؤخذ من المحمولات وهو الامر العام للمحمولات كما تقول علم الفقه هو المسائل المحكوم فيها بحكم شرعي ودخل تحت الكاف جهة الوحدة التي هي امر عام للمسائل كان

لثلاثا يفوته ما يعنيه ولا يضيغ وقته فيما لا يعنيه فقال (وهو علم) أي

كبرى القياس وصورته ان طالب كل علم طالب كثرة تضبطها جهة الوحدة وكل طالب كثرة كذلك فعليه ان يعرفها بجهة وحدتها ثم يقول طالب علم المعاني طالب علم وكل طالب علم فعليه ان يعرفه بجهة وحدته لينتج المطلوب (قوله بتلك الجهة) ، أي بالجهة المساوية (قوله لثلاثا يفوته الخ) وذلك لانه اذا لم يعرفها بتلك الجهة فاما ان لا يعرفها أصلاً ، فلا يمكن طلبها والكلام فيمن حاول تحصيلها ، او يعرف الكثرة لامن جهة الوحدة بل من حيث الكثرة ، فلا بد من معرفة كل واحد من تلك الكثرة بوجه ما قبل الشروع في تحصيله ، فيضيغ وقته في معرفة تلك الوجوه ويفوت عنه تحصيل تلك الكثرة

يقال في تعريف المنطق انه قانون اكتسابي وقد عرفت ان هذه الجهات ليست جهات حقيقية لتبعيتها للموضوع (قول المحشي) كبرى القياس وقد أشار الشارح الى صفراء بقوله ولان كل علم الخ وقوله ثم يقول الخ أي تأتي بصغرى سهلة الحصول ونجمل نتيجة القياس الاول كبرى (قول المحشي) أي بالجهة المساوية نص عليه لان فوات ما يعنيه والاشتغال بما لا يعنيه اما لعدم الجهة أصلاً أو لعدم مساواتها بأن تكون أخص أو أعم كما سيبينه بعد

(قول الشارح) لثلاثا يفوته الخ لان من تصور النحو مثلاً بأنه علم باصول يعرف بها احوال او اخر الكلم من حيث الاعراب والبناء حصل عنده مقدمة كلية هي ان كل مسألة من مسائل النحو لها مدخل في تلك المعرفة فاذا ورد عليه مسألة معينة منها تمكن من ان يعلم انها من مسائل النحو وهذه المقدمة مأخوذة من طرد التعريف وكذلك يحصل عنده من عكسه مقدمة اخرى هي ان كل مسألة لا مدخل لها في تلك المعرفة ليست من النحو ومنشأ ذلك كون التعريف مأخوذاً من جهة الوحدة التي تشترك فيها جميع المسائل لاشتراط كونه جامعاً لجميع اجزاء الحدود ومانعاً من دخول غيرها فيلزم اشتراط امر اخر في التعريف اهمله القوم في بيان شروط التعريف فانهم انما شرطوا ان يكون جامعاً للأفراد لا الاجزا الا ان يقال ان خروج مسألة منه او دخول مسألة فيه ليست منه يستلزم صدق الحدود على غير افراد الحد او العكس بناء على ان هذا المجموع غير العلم

(قول المحشي) فاما أن لا يعرفها أصلاً أي لا من حيث الوحدة ولا من حيث الكثرة (قول المحشي) فلا يمكن طلبها أي فهذه الصورة غير مرادة لان الكلام فيمن حاول تحصيلها فلذا ترك الشارح هذا القسم في التعليل

(قول المحشي) او يعرف الكثرة أي المسائل ذات الكثرة وقوله بل من حيث الكثرة كان يريد تحصيل مسائل العلم السمي بعلم المعاني ويتصور كل مسألة بخصوصها

(قول المحشي) فلا بد من معرفة الخ اذ لا يمكن طلب المجهول من جميع الوجوه ومعرفة المسئلة بالوجه كان يعرفها بانها بحث فيها عن المسند اليه المعرفة أو النكرة وانما قال بوجه ما رداً لما قيل ان معرفة كل بوجهه الخاص به انما يكون بعد التحصيل له والكلام فيمن لم يحصل والا لم يكن التعريف مقدمة الشروع وحاصله أن المطلوب التحصيل بالكثرة أو بوجه أتم والمتوقف عليه الشروع وجه ما

(قول المحشي) فيضيغ وقته في معرفة تلك الوجوه ومعرفة لا تعنيه اذ المطلوب له الكثرة لا الوجوه ويفوت عنه تحصيل

ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية ويقال لها الصناعة أيضاً بيان ذلك ان واضح هذا الفن مثلاً وضع عدة أصول

او يعرفها لا من جهة مساوية بل من جهة اعم فهي وان حصل بها الاندفاع الى الاخص لكنه يجوز ان يقع بها الاندفاع الى فرد آخر من ذلك الاعم فحينئذ يضيع وقته ، فيما لا يعنيه وهو الفرد الآخر ويفوت عنه ما يعنيه ، اعني الاخص ، او يعرفها بجهة اخص فيفوت عنه بعض ما يعنيه ، وهو البعض الآخر من الاعم الذي لا توجد فيه جهة الاخص ويضيع وقته بقدر ما يحصل به الاخص بخصوصه فافهم فانه قد، زل فيه اقدام الناظرين (قوله ملكة يقتدر بها) أي العلم

تلك الكثرة وهو ما يعنيه وفواته اما لعدم تناهي تلك الوجوه أو لملاها عن تحصيلها فيتقاعد عن الطلب

(قول الشارح) ويقال لها الصناعة أيضاً في شرح المفاتيح للشارح الصناعة اسم للعلم الحاصل من التمرن على العمل وقد يفسر بملكة يقتدر بها على استعمال موضوعات ما نحو غرض من الاغراض صادراً عن البصيرة بحسب ما يمكن فيها قال الشريف في شرحه واطلاقها على هذا المعنى شائع وعلى مطلق ملكة الادراك لا بأس به

(قول الشارح) بيان ذلك أي العلم هو تلك الملكة

(قول المحشي) أو يعرفها أي الكثرة المطالبة له كان طلب ما يعصم ذهنه عن الخطاء وتصوره يعلم ما من المعقولات لا اعتقاده حصول المعصية بأي علم من المعقولات فربما شرع في الهندسة لانها علم من المعقولات فاندفع ما يقال انه اذا تصور بوجه اعم لم يفت المطلوب بأي فرد شرع فيه اذ المطلوب الأعم لان المطلوب في نفس الأمر اخص (قول المحشي) فيما لا يعنيه وهو الفرد الآخر كالمهندسة

(قول الشارح) على ادراكات جزئية اي لجزئية مدركاتها وانما قيد الملكة بالتي يقتدر بها على الادراكات الجزئية ليفيد ان الذي يطلق عليه العلم عرفاً انما هو ملكة استحضار امور مخصوصة وهي المسائل الكلية التي يستنبط منها فروع جزئية والسري في ذلك ان حقيقة كل علم مسائله ومسائل العلوم قواعد كلية يستنبط منها الجزئيات وملكة استنباط تلك القواعد عن ادلتها متقدمة على تحققها اذ هي التهيء لاستنباطها والملكة من حيث استنباط الفروع بالفعل متأخرة اذ الفروع فائدة للعلم متأخرة فتناسب اطلاقه على ملكة استحضار القواعد الكلية التي يستنبط منها الفروع من حيث انها تستحضر لها لا بها من حيث استنباط الفروع وان كانت ملكة استحضارها هي ملكة الاستنباط بعينها لما عرفت ان الوصف بالاقتران على الاستنباط انما هو لبيان ان العلم انما هو الملكة المتعلقة بقواعد الاستنباط لان حقيقة العلم مسائل كلية يستنبط منها جزئيات اذ هي ثمرة العلم تدبر

(قول المحشي) أعني الأخص كالمنطق

(قول المحشي) أو عرفاً بجهة اخص كان طلب تحصيل أفراد الانسان وتصوره بعنوان الكاتب بالفعل

(قول المحشي) ويضيع وقته بقدر الخ اذ كان يمكنه أن يحصل في ذلك الوقت بدل الاخص الأعم

(قول المحشي) وهو البعض الآخر من الاعم مراده بالاعم هنا الأعم من هذا الاخص وهو المساوي للعلم لا الاعم

من العلم كما هو السابق

(قول المحشي) زل فيها اقدام الناظرين فقالوا ان الشارح ترك احتمال تصور كل واحد بخصوصه واحتمال التصور بوجه اخص

(قول المحشي) أي العلم يطلق الخ يعني ان مراد الشارح بيان ما يطلق عليه لفظ العلم عرفاً وهو الملكة الموصوفة بتلك

يطلق على الملكية الخصوصية وهي الموصوفة بهذه الصفة ، لا انه معتبر في مفهومه حتى يرد انه يلزم التكرار في توصيفه بقوله يعرف به وانه لا حاجة الى اعتباره لصحة التعريف بدونه والمراد بالادراكات الجزئية، الادراكات المتعلقة بالفروع المستخرجة بتلك الملكية عن المسائل نص عليه في التلويح حيث قال ملكة يقتدر بها على ادراك جزئيات الاحكام

الصفة لا الملكية بقطع النظر عن كونها يقتدر بها على تلك الادراكات فلما كان الاطلاق عليها من حيث الاقتدار وصفها به ولولا لفهم ان العلم يطلق على الملكية مطلقا وقوله فيما سيأتي يعرف به الخ لتخصيص العلم بعد اطلاقه على الملكية مطلقا بملكية يقتدر بها على ادراكات جزئية هي تلك المعرفة وهذا كما قال المحشي في حواشي القطب في قول السيد القانون والقاعدة قضية كلية تنطبق على جزئياتها ولكون هذا المعنى هو الذي يطلق عليه في العرف حمله الشارح عليه دون مطلق الملكية ودون التصديق فراد الشارح ببيان المعنى الذي يطلق عليه العلم عرفا ابداء العذر في حمله هنا عليه وعبارة الشارح في حواشي المضد العلم عبارة عن ملكة بها يقتدر على ادراكات جزئية

(قول المحشي) لا انه معتبر في مفهومه اي المراد بيان قيد الاطلاق لا بما يعتبر في المفهوم حتى يلزم التكرار مع ما اعتبر في المفهوم ان كان قول الشارح فيما سيأتي فكأنه قال هو علم يستنبط منه ادراكات جزئية هي معرفة الخ بيانا للمعنى قوله يعرف به وهو خلاف الظاهر وانه لا حاجة الى اعتباره بناء على عموم الادراكات الجزئية هنا وخصوصا فيما يأتي بانها معرفة الاحوال ان كان قول الشارح فكأنه قال الخ بيانا لمجموع قول المصنف وهو علم يعرف به الخ فتكون الادراكات الجزئية من قوله علم وكونها هي معرفة كل فرد من جزئيات الاحوال من قوله يعرف به لاغناء الخاص اذ هو المراد لان ذلك انما يكون لو كان التقييد للاعتبار في المفهوم وليس كذلك هذا وسيأتي ان المراد معرفة احوال اللفظ العربي من حيث انها يطابق اللفظ بها مقتضي الحال فمعرفة الاحوال هي التصديقات المتعلقة بحال تلك الاحوال بان يصدق بان هذا التأكيد مطلوب في هذا المقام اخذا من قاعدة كل كلام من المنكر يجب تأكيده وهذه هي الادراكات الجزئية المذكورة هنا بعينها فما قيل ان كلام المصنف يقتضي ان المعروف بالملكية جزئيات الاحوال وكلام الشارح يقتضي ان المعروف بها جزئيات القواعد فانها المستنبطة من القواعد ليس بشيء وكذا ما بني عليه من انه لا يصح ما قاله المحشي من لزوم التكرار لو اعتبر في المفهوم للتغاير بينهما ولاننا في بين كون الملكية يعرف بها فروع القواعد و بين كونها يعرف بها جزئيات الاحوال لانه يعرف بها جزئيات الاحوال بواسطة معرفة فروع القواعد بها

(قول المحشي) الادراكات المتعلقة بالفروع اعلم أن ملكة الاستحضار المعروفة عندهم وهي المسماة عقلا بالفعل ملكة يقتدر بها على استحضار النظريات المخزونة عنده متى شاء بلا تجشم كسب ولم يعتبروا فيها أن تكون تلك النظريات كافية في أن يعلم بالاجتهاد منها حكم الجزئيات لكن الذي اشتهر في العرف اطلاق العلم عليه هو ملكة استحضار تلك النظريات الخصوصية وعبارة الشارح في التلويح الذي أطلق عليه المحققون لفظ العلم هي الملكية بمعنى التهيؤ وهو كون الشخص بحيث يعلم بالاجتهاد حكم كل واحد من الحوادث لاجتماع المآخذ والاسباب والشروط التي يتمكن بها من تحصيلها ويكتفيه الرجوع اليها في معرفة الاحكام اذ وحاصله انها ملكة يتمكن بها من استحضار أمور مخصوصة هي المآخذ والاسباب والشروط فملكه الاستحضار هي ملكة الاستنباط لكن اطلاق العلم عليها ليس باعتبار الاستنباط بالفعل بل باعتبار التمكن منه باحضار الاصول الموضوعه فانها حقيقة العلم دون الفروع لان العلم باثبات الفروع فائدة متأخرة ومنه يعلم أن التصديقات التي يتألف

مستنبطة من تراكيب البلغاء تحصل من ادراكها وممارستها قوة

والحل على الالتفاتات الواقعة حال الاستحضار ، مما لا يلتفت اليه (قوله مستنبطة الخ) ، ففي حال الاستنباط

منها قياسات العلم وتصور موضوعه جزء منه كما عليه الشارح وعبارته في حواشي المضد المراد بالعلم التهيؤ القريب وهو حصول ما يكفي في استعمال جميع الاحكام من التاخذ والاسباب والشروط واطلاق العلم على مثل هذا التهيؤ شائع في العرف فانه يقال لفلان علم النحو ولا يراد أن مسائله حاضرة عنده على التفصيل وهذا ما يقال ان العلم عبارة عن ملكة بها يقتدر على ادراكات جزئية وان وجه الشبه بين العلم والحياة كونهما جوتي ادراك وان العلم صفة يتجلى بها المذكور

(قول المحشي) والحل على الالتفاتات الواقعة الخ بان يقال ان الالتفات ادراك تسامحا وكونه جزئيا لكون متعلقه جزئيا من مطلق الاصول وان كان ذلك المتعلق كلياً في نفسه

(قول المحشي) مما لا يلتفت اليه لحل الادراك على غير حقيقته ولانه ليس هذا المعنى هو الشائع في العرف ولان الذهاب الى هذا الاطلاق انما هو لدفع ما أورد على قولهم في الفقه مثلاً هو العلم بالاحكام من أن المراد بالاحكام ان كان البعض دخل المقلد وان كان الكل خرج بعض الفقهاء لثبوت لا أدري وعلى هذا الحل لا يفيد تقدير

(قول الشارح) مستنبطة من تراكيب البلغاء أي باعتبار مقاماتها وتلك الاصول مثل كل كلام يلقي للمعكر يجب توكيده

(قول المحشي) ففي حال الاستنباط يكون في مرتبة العقل بالملكة أي استنباط تلك الاصول ثم ان مراتب العقل للنفس الناطقة اربع لانه اما كمال او استعداد له والاستعداد اما بعيد أو قريب او متوسط وبيانها على الترتيب الخارجى العقل الهولانى وهو الاستعداد المحض وهو قوة مختصة خالية عن الفعل كما للاطفال فان لهم حال الطفولية استعدادا محضاً ليس معه ادراك ونسب للهوى لان النفس في هذه المرتبة تشبه الهوى الاولى الخالية في حد ذاتها عن الصور المرتبة الثانية العقل بالملكة وهو العلم بالضروريات واستعداد النفس لذلك لاكتساب النظريات منها فالملكة مقابل العدم لوجود العلم بالضروريات فيها بخلاف المرتبة الاولى ومقابل الحيل ايضا لحصول القوة الراسخة التي بها يستعد لتحصيل النظريات المرتبة الثالثة العقل بالفعل وهو ملكة استنباط النظريات من الضروريات بحيث متى شا استحضر الضروريات واستنتج منها النظريات بان تصير طريقة الاستنباط ملكة راسخة فيه بخلاف المرتبة الثانية فان فيها ملكة تستعد بها للاستنباط وقيل ان المرتبة الثالثة ملكة استحضار النظريات الحاصلة بلا تحشم كسب جديد المرتبة الرابعة العقل المستفاد وهو ان يحضر عنده النظريات بحيث لا تغيب عنه قال السيد والذي في مشاهير الكتب ان هذه المراتب الاربعة بالقياس الى كل نظري على حدة فتكون النفس بالنسبة الى بعض النظريات في مرتبة العقل الهولانى وفي بعضها في مرتبة العقل بالملكة وفي بعضها في مرتبة العقل بالفعل وفي بعضها في مرتبة العقل المستفاد وانما سمي الثالثة العقل بالفعل لما قال الشيخ الرئيس في رسالة المبدأ والمعاد ان للنفس بعد التحصيل ان تعقل متى شئت من غير اسناد وطاب فالنظريات وان كانت بالقوة الا انها قريبة من الفعل جدا وقال في تلك الرسالة ايضا سميت الرابعة بالعقل المستفاد لاستفادتها من خارج اي من العقل الفعال كذا في منبهات شارح الهداية هذا وقد اورد صاحب المحاكات على الحصر في الاربع القدرة على الاستحضار من غير ملكة بان حضرت المعقولات مرة وذهل عنها فهو قادر على استحضارها بدون ملكة وفيه ان الحصر انما هو للراتب التي هي استعدادات او عقل مستفاد وما ذكره ليس من الاستعدادات في شيء

بها يتمكن من استحضارها والالتفات إليها

يكون في مرتبة العقل بالملكة، وله التمكن على الاستحصال فإذا مارس المسائل المستبعدة والتفت إليها مرة بعد أخرى فتمكن من استحضارها متى شاء وحصلت له مرتبة العقل بالفعل ، يصير عالما بعلم المعاني بهذا المعنى (قوله بها يتمكن من استحضارها) إشارة الى ان المعتبر في العلم بمعنى الملكة هو ملكة الاستحضار الحاصلة بعد تكرار المشاهدة والتمكن على استحضار ما بقي ليس بمعتبر فيه ، لان هذه الملكة مرتبة العقل بالفعل المتأخرة ، عن ملكة الاستحصال ولو اعتبر فيها التمكن على

(قول المحشي) يكون في مرتبة العقل بالملكة قد عرفت ان تلك الملكة هي استعاد النفس بسبب العلم بالضروريات لا اكتساب النظريات وفي كون الحاصل عند الاستنباط هو الضروريات فقط خفاء لكن في حواشي السيد القطب ما يفيد ان المراد ان اكتسابها يستند الى الضروري اما ابتدا او بواسطة اذ يجوز ان يكتسب نظري من نظري آخر ويكتسب ذلك الآخر من نظري ثالث وهكذا لكن لابد من الانتهاء الى الضروري

(قول المحشي) وله التمكن على الاستحصال اي استحصال القواعد الكلية

(قول المحشي) يصير عالما بعلم المعاني بهذا المعنى أي ان له ملكة يقتدر بها على احضار جميع مسائله بخلاف من حصل جميع المسائل ولم تكن له تلك الملكة فلا يقال له عالم به ولا خير فيه واعلم انه أورد السيد في حواشي القطب ان مسائل العلوم تتزايد يوما فيوما فان العلوم والصناعات انما تكامل بتلاحق الافكار فكيف يقال ان المسائل قد حصلت أولا ووضع الاسم بازائها واجاب بان وضع اسم العلم لمعنى لا يتوقف على تحصيله في الخارج بل في الذهن فلم يرد بتحصيل المسائل أولا انها استخرجت ودونت بنماها ثم سميت باسم العلم بل اراد تلك المسائل لوحظت اجالا وسميت بذلك وان كان بعضها مستخرجا بالفعل وبمضها حاصل بالقوة انتهى قال المحشي هناك فالملاحظة الاجالية باعتبار الموضوع والغاية مثلا آلة للوضع والموضوع له جميع المسائل المشتركة في جهة الوحدة المستخرجة وغير المستخرجة وحينئذ لا يكون العلم الذي تتزايد مسائله متحققا بجميع اجزائه في وقت ما والعالم به انما سمي عالما باعتبار الملكة لا باعتبار التصديقات بالمسائل انتهى وهذا الكلام صريح في ان العلم بمعنى المسائل هو مجموع المسائل المستخرجة وغير المستخرجة واما بمعنى الملكة فهو ملكة استحضار للمسائل المستخرجة فقط قسمية العالم به عالما باعتبار تلك الملكة بمعنى ان له ملكة استحضار ما دون منه لا باعتبار التصديقات بمسائله لان جميعها لم يستخرج حتي يصدق به وما يدل على ذلك قوله في القولة الثانية إشارة الى ان المعتبر في العلم بمعنى الملكة الخ اي واما العلم بمعنى المسائل فهو جميع المسائل مادون ومالم يدون ولذا قال العصام ان عدم حصول العلم لاحد ليس بمستبعد ولا ممتنع لكن يجب حينئذ ان يكون المراد بقول المشرح بعد ذلك يعرف به كل فرد فراد الخ اي مما دخل تحت تلك المسائل الكلية المدونة اذ ما دخل تحت مالم يدون لا يعرف به لعدم خروجه من القوة الى الفعل فليتأمل

(قول المحشي) والتمكن على استحضار ما بقي اي ما بقي من تلك القواعد الكلية اما التمكن من استحصال الفروع فمعتبر على القول الاول في المرتبة الثالثة وكذا على الثاني فيما هو المشهور كما تقدم نقله عن حواشي العنبر وان كان المتقول انها قوة الاستحضار

(قول المحشي) لان هذه الملكة اي ملكة الاستحضار التي في المشرح

(قول المحشي) عن ملكة الاستحصال اي استحصال القواعد الكلية

وتفصيلها متى أريد وهي العلم ولذا قالوا وجه الشبه بين العلم والحياة كونها جهتي ادراك الاترى انك اذا

استحصل ما بقي لزادت المراتب على الاربعة ولان العلم الذى مسائله محصورة مثل كلام المتقدمين، لا يتحقق فيه التمكن على استحصل ما بقي (قوله وتفصيلها) أى العلم بها مفصلة وهو الموافق لقوله فهي مبدأ لتفاصيل مسائله وقيل أى استخراج فروع المفيد للادراكات الجزئية (قوله جهتي ادراك) فان جهة الادراك وسببه هى الملكة لا الادراك اذ الشيء لا يكون

(قول الشارح) كونها جهتي ادراك في المواقف الحياة قوة تتبع اعتدال النوع ويفيض منها سائر القوى قال المحشي هناك في القانون انه كما يتولد من تكاثف الاخلاط بحسب مزاج ماحوهر كثيف هو العضو او جزء من العضو فقد يتولد من بخارية الاخلاط واطاقتها جوهر اليف هو الروح وكما ان الكبد معدن الاول كذلك القلب معدن الثانى وهذا الروح اذا حدث على مزاجه الذي ينبغي ان يكون له استعداد لقبول قوة هي التي تعبد الاعضاء كلها لقبول القوى الاخر النفسانية وغيرها والقوى النفسانية لا تحدث في الروح والاعضاء الا بعد حدوث هذه القوة

(قول المحشي) لزادت المراتب لان هذه المرتبة قوة استحضار ما حصل واستحصل ما بقي من القواعد الكلية وهذا رد على الفيزي القائل بانها ملكة استحضار واستحصل فان قلت تكون ملكة استحصل ما بقي خارجة قلت عند استحصله تكون ملكة استحصل وليست علما وبعد حصوله وضعه وضمه للبدن يكون العلم ملكة استحضار الجميع فتدبر

(قول المحشي) مثل كلام المتقدمين أي مسائل الكلام التي وقعت من المتقدمين فانها محصورة مضبوطة لا تزيد فيها انفسها فلا تعذر الاطاعة بها وانما تكثر وجوه استدلالها وطرق دفع شبهاتها وانما قيد بالتقدمين لان المتأخرين زادوا على العقائد المضبوطة وسموا الكل علم الكلام فان قلت ما علم الكلام بالنسبة للمتقدمين قلت هى تلك المسائل بعد أخذها عن ادلتها مع ما يتوقف عليه اثباتها ودفع الشبه عنها بعد تكرر مشاهدتها والتبتمكن من احضارها متى شاء لا التمكن من استحصلها عن ادلتها خلافا للشارح في شرح المقاصد

(قول المحشي) لا يتحقق فيه التمكن الخ لان مسائلها كلها محصلة لا تقتصر الى تحصيل بنظر وكسب فلا يتحقق العلم به الا لمن أحاط بجميع مسائله مع ما يتوقف عليه اثباتها ورد الشبه عنها لانه علم يقتدر به على اثبات العقائد الدينية بخلاف ما لا تنحصر مسائله في عدد كعلم الفقه فان مسائله الكلية تتزايد بتلاحق الافكار فلا يتأني ان يحاط بها كلها وانما مبلغ من يعلمها هو التهيؤ التام لها أعني أن يكون عنده ما يكفيه في استعمالها اذا رجع اليه وان استدعى زمانا وحاصل هذا الكلام انه لو اعتبر في العلم التمكن على استحصل ما بقي لم يتحقق في مثل علم الكلام مما هو محصور محصل فانه لم يبق منه شيء والعالم ببعض مسائله دون بعض لا يقال فيه ان عنده ملكة استحضار لما علمه واستحصل للباقي اذ الباقي لا يتوقف على الملكة وانما يتوقف على مجرد الالتهات اليه لتحصله بل انما يتحقق ذلك في مثل علم الفقه مما يزايد مسائله الكلية بتلاحق الافكار هذا وقد تحققت من مجموع هذا الكلام ان الاقدار على ادراكات جزئية اعنى فروع القواعد انما هو في العلوم المقصود منها فروعها كعلم الفقه وهذا العلم بخلاف المقصود بذاته كعلم الكلام فان المعبر فيه الاقدار على الاثبات لما هو مخزون عنده قال المحشي فيما كتبه على الخيالى الحق ان تاويل مسائل الكلام بمسائل كلية تكلف فانه لا يجري في المسائل السمعية ككونه سميعا وبصيرا ومتكلما فانه ما ورد السمع الا في ذاته تعالى واقول بعدم كونها من المسائل مكابرة ولذا حكم الحق الدواني في تعليقاته على حواشي الشريفة على شرح مختصر الاصول في بحث تعريف اصول الفقه ان مسائل الكلام ليست قواعدا لعدم كونها كلية

قلت فلان يعلم النحو لا تريد ان جميع مسائله حاضرة في ذهنه بل تريد ان له حالة بسيطة اجمالية هي مبدأ لتفاصيل مسائله بها يتمكن من استحضارها ويجوز ان تريد بالعلم نفس الاصول والقواعد

سببا لنفسه ولا المسائل لانها ، متعلق الادراك لاسببه (قوله لا تريد الخ) أي لا تريد بالعلم الادراك ، اذا ادراك جميع المسائل معتذرا لعدم الانحصار. وكذا المسائل وهو ظاهر بل تريد ملكة الاستحضار وما قيل ان العلم بمعنى الملكة اسم جامد فلا يشتق منه فعلى تقدير تسليم عدم الاشتقاق من الجامد مدفوع بانه اذا استعمل العلم بالمعنى المصدرى أعني الادراك في الملكة لعلاقة السببية

(قول الشارح) لا تريد ان جميع مسائله حاضرة في ذهنة اى بان يتعلق العلم بها واحدة واحدة (قول الشارح) هي مبدأ لتفاصيل مسائله قال المحشي في حواشي المواقف في الشفا الثاني العلم البسيط الذي ليس من شأنه ان يكون له في نفسه صورة بعد صورة لكن هو واحد يفيض منه الصور في قابل الصور فذلك علم فاعل للشيء الذي نسميه علما ففكر يا ومبدأ له وذلك هو القوة العقلية من النفس المشاكلة للعقول الفعالة واما التفصيل فهو للنفس من حيث هي نفس فلم يكن له ذلك لم يكن له علم نفساني اه وكلامه يدل على ان العلم البسيط كالتفصيل هو العلم البسيط الذي للنفس وانه علم للمفارقات الفعالة وانه اقوى من التفصيل لانه علم بجميع الاجزا دفعة واحدة من غير تقدم وتأخر يلزمان لاجل المادة وعوارضها انتهى وبهذا ظهر ان هذه المرتبة هي مرتبة العقل المستفاد وهو ان يحضر عنده النظريات التي ادركها بحيث لا تنيب عنه وذلك بان تحضر بأسرها مشاهدة للقوة العاقلة بحيث تشاهدها دفعة واحدة كأنها لمعة برق ثم تترق عن هذه الحالة الى مشاهدة بعد مشاهدة حتى تصبح المشاهدة ملكة راسخة وان التفصيل ليس للقوة العاقلة وانما هو للنفس من حيث هي نفس والمراتب الاربع انما هي مراتب القوة العاقلة فما قيل انه على كلام السيد تكون المراتب بزيادة العلم التفصيلي خمسة وهم فليتأمل

(قول الشارح) بها يتمكن من استحضارها اي مشاهدتها مفصلة تأمل (قول المحشي) متعلق الادراك لاسببه رد على الفيزي حيث جوز ان يكون العلم بمعنى المسائل الكلية وكونها جهة ادراك لانها طرق مفضية الى الادراكات الجزئية وحاصل الرد ان المراد بجهة الادراك سببه والمسائل الكلية ليست سببا لادراك الجزئيات وانما السبب ادراكها كما سيأتي في قوله بعد ولانه يحتاج الى تقدير مضاف في قوله يعرف به اى بعلمه فهي متعلق الادراك لاسبب ادراك الجزئيات

(قول المحشي) اذ ادراك جميع المسائل اي الكلية (قول المحشي) لعدم الانحصار لكثرتها فلا يمكنه ادراكها مرة معا وليس المراد انه يدركها واحدة واحدة في المستقبل كما هو ظاهر بل المراد ان له قوة ادراكها واحدة واحدة باحضارها كذلك وتلك القوة هي الملكة والادراك هو احضارها لانه ادراك بلا تجشم كسب كما سيأتي ثم ان مراد الشارح بالمسائل هو ما دون منها اذ لا يستحضر الا المدون وان كان النحو اسما لما دون وما لم يدون

(قول المحشي) وكذا المسائل اي لا تريد بالعلم المسائل اذ لا يشتق منها فعل يحمل على الشخص الا باعتبار ادراكها او ملكته ولان النحو هو المسائل

لانه كثير ما يطلق عليها ثم المعرفة تقال لادراك الجزئي او البسيط والعلم للكلّي أو المركب ولذا يقال عرفت الله دون علمته وأيضا المعرفة للادراك المسبوق بالعدم او للاخير من الادراكين شيئا واحدا إذا تخلل بينهما عدم بان ادرك أولا ثم ذهل عنه ثم ادرك ثانيا والعلم للادراك المجرد من هذين الاعتبارين ولذا يقال الله تعالى عالم ولا يقال عارف والمصنف قد جرى على استعمال المعرفة في الجزئيات

سري هذا النقل ، في جميع مشتقاته من غير حاجة الى الاشتقاق من العلم بمعنى الملكة (قوله لانه كثيرا ما الخ) اشار بذلك الى ان اطلاقه بمعنى الملكة اكثر في العرف من اطلاقه على الاصول كما صرح به في التلويح فحمل اللفظ عليه اولى ولذا قال يجوز ، ولانه يحتاج الى تقدير المضاف في قوله يعرف به أي بعلمه ، ولانه لا يصير سببا للمعرفة .

(قول الشارح) ثم المعرفة الخ قال السمرقندي توضيحه أن يقال المعرفة بحسب اصطلاح تقال لادراك الجزئي سواء كان مفهوما جزئيا او حكما جزئيا والعلم الادراك الكلّي سواء كان مفهوما كلياً أو حكما كلياً وبحسب اصطلاح آخر تقال المعرفة لادراك البسيط سواء كان تصورا لماهية او تصديقا باحواله والعلم لادراك المركب سواء كان تصورا او تصديقا وبالنظر الى هذين الاصطلاحين يقال عرفت الله دون علمته والنسبة بين معني المعرفة هي العموم من وجه وكذا بين معني العلم وكذا بين المعرفة بالمعنى الاول والعلم بالمعنى الثاني وبين العلم بالمعنى الاول والمعرفة بالمعنى الثاني ثم انه يقال المعرفة للادراك المسبوق بالعدم وللآخر من الادراكين شيئا واحدا إذا تخلل بينهما عدم والعلم للادراك المجرد من هذين الاعتبارين بمعنى انه لم يعتبر فيه شيء من هذين القيدين فالنسبة بين المعرفة والعلم على هذين التقديرين العموم مطلقا وعلى الاصطلاحين الاولين المبينة الكلّية وباقي النسب يظهر بادنى توجه انتهى ثم ان هذا اصطلاح فلا ينافي ما قاله المحشي في حواشي الجامي ان العرب خصوا المعرفة بادراك نفس الشيء ولذلك لا ينصب الا مفعولا واحدا بخلاف العلم فانهم يستعملونه في العلم بنفس الشيء او بكونه على صفة فلذلك ينصب مفعولا واحدا او اثنين وليس هذا الفرق بمعنوي بين حقيقة العلم والمعرفة الا ترى ان معنى علمت ان زيدا قائم وعرفت ان زيدا قائم واحد بل هو موكول الى اختيارهم فانهم يخصصون احدا المتساويين بحكم لفظي دون الآخر اه اذا عرفت ان العرب لم تخص العلم وان ما قاله الشارح اصطلاح كما يفيد قوله تقال ويقال اندفع ما قيل يرد على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم ان من العلم كهيئة المكنون لا يعلمه الا العلماء بالله فانه استعمال عربي جيد فتأمل (قول الشارح) ثم ذهل عنه اي زال من الحافظة مع البقاء في المدركة بناء على ان الالتفات ادراك او عنهما معاء بنا على انه ليس بادراك

(قول المحشي) سري هذا النقل الخ فيكون يعلم مشتق من العلم بمعنى الادراك استعمال في معني ثبت له ملكة الادراك (قول المحشي) في جميع مشتقاته اي ما اشتق منه قبل النقل فليس بعد النقل اشتقاق بل سريان وهذا صريح في انه بعد النقل يكون جامدا غير مصدر وهل يعكر ذلك على ما مر له من ان المصدر المستعمل في اسم المفعول لا يتحمل الضمير لكونه مصدرا

(قول المحشي) وانه يحتاج الى تقدير المضاف لان الادراك اي ادراك المسائل الكلّية لا يصير سببا الا بعد حصول الملكة فالمعنى علم أي ادراك يعرف به أي بعلمه أي العلم الناشئ من تكرر اي تكرر ذلك الادراك وذلك العلم هو الملكة فتدبر (قول المحشي) ولانه لا يصير سببا الى اخره اي مع تقدير المضاف لا يصير سببا الا بعد الملكة لا انه يصير بنفسه

الابعد حصول الملكة ، فسيبته بعيدة بالنسبة الى الملكة ، ومن هذا ظهر وجه عدم حمله على الادراك أيضاً قال
 قدس سره كما يشهد به الوجدان فان الاولى هي الاستعداد التام للاستحضار المسمى بالعقل بالفعل والثانية مشاهدة واستحضار
 على الوجه الاجمالى المسمى بالعقل المستفاد فما قيل ان المتبادر ان الحالة الثانية خارجة عن العقل بالفعل وليس كذلك والا فتصير
 مراتب النفس في حصول المطالب زائدة على الاربع وليس كذلك بالاتفاق ، ليس بشئ ، قال قدس سره فلا بد ، من
 تقديره كما صرح به الشارح رحمه الله في تعريف البيان وذلك لان الاضافة الى المتعلق ، مأخوذة في العلم بمعنى الادراك
 لانه صفة ذات تعلق أو نفس التعلق أو حصول صورة الشئ ، فاندفع ما قيل أنه لاجابة الى التقدير بل يبقى على الادراك
 الا انه في الواقع متعلق بالاصول قال قدس سره وحمله على الادراك جائز ، والتخصيص بالتصديق يحصل ، من تقدير
 سبباً لما مر له ان القواعد متعلق الادراك لاسببه

(قول المحشي) الا بعد حصول الملكة اي التي يقتدر بها على احضار جميع المسائل الكلية حتى يتيسر معرفة كل
 جزئى من جزئيات الاحوال لان العلم انما هو مجموع المسائل
 (قول المحشي) فسيبته بعيدة اي غير معتد بها بالنسبة الى الملكة
 (قول المحشي) ومن هذا ظهر الخ يريد ان اطلاق العلم على الملكة اكثر ايضاً من اطلاقه على الادراك وهو مأخوذ
 من التلويح ايضاً قوله وانه يحتاج الى تقدير المضاف
 (قول المحشي) حالة بسيطة اجمالية اي علم بسيط متعلق بالكل من حيث هو كل ويمحور ان يكون العارض بسيطاً
 دون المروض كالوحدة والتأليف فحصوله موقوف على حصول الاجزا وصورتها مخزونة عند النفس ومثل الشارح في شرح
 المقاصد ذلك بما اذا نظرنا الى الصحيفة دفعة فلا شك اننا نجد حالة اجمالية من الابصار ثم اذا حددنا النظر وابصرنا كل
 حرف حرف على الافراد حصلت لنا حالة اخرى مع ان الابصار حاصل في الحالين فلاولى بمنزلة العلم الاجمالى والثانية
 بمنزلة العلم التفصيلى ومثله ايضاً بمن عرف مسئلة وغابت عنه ثم سئل عنها فانه يحضر الجواب في ذهنه دفعة من غير تفصيل
 (قول المحشي) ليس بشئ لان هذه المرتبة هي المرتبة الرابعة فلا يلزم من خروجها عن مرتبة العقل بالفعل زيادة
 المراتب على الاربع

(قول المحشي) قدس سره قال وكلامه يدل على ان الحالة البسيطة هي الملكة اي يدل على ان المراد من الحالة البسيطة
 هو الملكة لامعانها المتقدم وهو ما يحصل اذا توجه البها على الاجمال اعنى العلم الاجمالى وليس مراده ان كلام الشارح
 يدل على ان الحالة البسيطة بمعنى العلم الاجمالى هو الملكة كما وهم لان ذلك يناهيه قوله الا ان المتفرد من الحالة البسيطة
 في عبارته الخ فانه يدل على ان مراد الشارح من الملكة فاندفع ما قيل ان ارادة العلم الاجمالى الذي هو العقل المستفاد
 هنا لا تتم الا على القول بان العقل المستفاد يتبر في كل نظري على حدته كباقي المراتب دون ما اذا اعتبر بالقياس الى
 جميع النظريات لانه متردد في انه هل يمكن في هذه النشأة ام لا والعلم بمعنى الملكة حاصل لكل احد
 (قول المحشي) قدس سره وهذوان صح الخ لان غايته استعمال الحالة البسيطة في ملكة الاستحضار

(قول المحشي) مأخوذة في العلم بمعنى الادراك يعني أنها جزء مفهومه وليست كنسبة الفعل المتعدي الى المفعول
 حتى يقال انه ينز منزلة اللازم فلا يحتاج الى تقدير المتعلق
 (قول المحشي) من تقدير المتعلق اي تقدير اصول أو قواعد لكن لا بد لتخصيص المقدر بذلك من قرينة وهي ان

فقال (يعرف به أحوال اللفظ العربي) دون يعلم فكانه قال هو علم يستنبط منه ادراكات جزئية هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات الاحوال المذكورة بمعنى ان أي فرد يوجد منها امكننا ان نعرفه بذلك العلم لانها تحصل جملة بالفعل لان وجود ما لانه لا نهاية له محال وعلى هذا يندفع ما قيل

المتعلق او من الوصف بقوله يعرف به الخ. فان المعرفة سبب للتصديق (قوله فقال) الفاء لتفصيل الجري المذكور مجلا لا للتفريع على ما فهم (قوله ادراكات جزئية) الظاهر ادراكات متعلقة بالجزئيات لكن لاستلزام جزئية المدرك جزئية الإدراك اقامها مقامها اختصارا (قوله كل فرد فرد) في الاقيد في بحث الحال ان العرب تكرر الشيء مرتين فيستوعب جميع جملته وفي شرح التسهيل في بحث الحال وفي نصب الثاني من المكرر خلاف فذهب الزجاج الى انه توكيد وابن جني الى انه صفة للاول وذهب الفارسي الى انه منصوب بالاول، لانه لما وقع موقع الحال جاز ان يعمل، ورد مذهب الزجاج بأنه لو كان توكيدا لادى ما يؤدى الاول والفتار انه وما قبله منصوبان بالامل الاول لان مجموعهما هو الحال ونظيره في الخبر هذا حلو حامض ولو ذهب ذاهب الى ان نصبه بالعطف على تقدير حذف الفاء لكان مذهبا حسنا انتهى فعليك بالاعتبار في حال الجر (قوله بمعنى ان أي فرد الخ) أي المراد من المعرفة المعرفة بالقوة القريبة من الفعل، لا المعرفة بالفعل (قوله امكننا الخ) بناء على ان كل فرد ورد عليه عرفه فيجدس منه ان له امكان معرفة أي فرد يوجد (قوله وجود ما لانه لا نهاية)

العلوم قواعد كلية

(قول المحشي) فان المعرفة مسببة للتصديق لان المراد معرفة الاحوال من حيث ان بها يطابق اللفظ مقتضي الحال وهذه لا تنشأ الا عن التصديق بالقواعد

(قول المحشي) لتفصيل الجري لانه يصدق بهذا القول وبغيره فبين انه بهذا دون غيره

(قول المحشي) لا للتفريع لانه ليس نتيجة لما قبله اذ الجري على الشيء العمل به لا اعتقاده

(قول الشارح) يستنبط منه أي ان بنا على به العلم هو الملكة

(قول المحشي) الظاهر ادراكات الخ أي ليناسب قوله هي معرفة الخ لان المعرفة ادراك الجزئي لا الادراك الجزئي وان لم

(قول المحشي) تكرر الشيء مرتين كما يقال قرأت الكتاب سورة سورة وجاء ربك والملك صفا صفا

(قول المحشي) لانه لما وقع موقع الخ يعني انه لذلك يؤول بمعنى يؤخذ من مجموعهما لانه هو الحال ويكون

المؤول داملا في الثاني تأمل

(قول المحشي) ورد مذهب الزجاج وفي قوله ابن جني ايضا نظر لان المقصود استيعاب الجنس فالمقصود بالثاني في

قولك سورة سورة غير الاول والمعنى جميع سورة كما في الرضى فالمناسب لهذا هو العطف الذي قال فيه ولو ذهب ذاهب

الى آخره نعم العموم في مثل كلام الشارح مستفاد من كل فلا مانع من كون الثاني صفة والمعنى كل فرد منفرد عن الآخر

دفعاً لتوهم التقييد بالاجتماع بل كلام الشارح صريح في ذلك حيث قال بمعنى أن أي فرد

(قول المحشي) لا المعرفة بالفعل لانها لا يمكن للمجهدين لعدم تنهاى الجزئيات

(قول المحشي) فيجدس منه هكذا يجدس بالسين في بعض النسخ ومعناه ان معرفة أن له ملكة يقتدر بها على معرفة

أي فرد يوجد جائت من طريق الجندس بسبب ان كل فرد ورد عليه أي امكن وروده عليه وعرفه وحاصله أن جميع الافراد

إن أريد معرفة الجميع فهو محال لأنها غير متناهية أو البعض الغير المعين فهو تعريف بمجهول أو المعين فلا دلالة عليه وكذا ما قيل إن أريد الكل فلا يكون هذا العلم حاصلًا لاحدا والبعض فيكون حاصلًا لكل من عرف مسئلة منه والمراد بأحوال اللفظ الامور العارضة له من التقديم والتأخير والتعريف والتنكير وغير ذلك ووصف الاحوال بقوله (التي بها يطابق) اللفظ (مقتضى الحال) احتراز عن الاحوال التي ليست بهذه الصفة كالأللال والأدغام والرفع والنصب وما اشبه ذلك.

أى مالا ينقطع وهو احوال اللفظ العربي لان اللفظ العربي لا انقطاع له لتحقيقه في الدار الآخرة ايضا (قوله ان اريد الخ) يعنى أن الاحوال جمع فضاف وحكمه حكم الجمع المنفرد في احتمالاته الارزمية فاما ان يراد به الجنس مجازا وهو ظاهر البطلان لانه يلزم أن يكون من له ملكة يعرف بها حالا واحدا عالما بالمعنى واما أن يراد به الاستغراق، فيلزم ان لا يكون احدا عالما بالمعنى او العهد الذمى فاما البعض المطلق فيلزم ما يلزم على تقدير ارادة الجنس وظهوره لم يتعرض له واما البعض المبهم أى المعين في نفسه الغير المعين في الذكر فيلزم التعريف بالمجهول واما العهد الخارجى أى البعض المعين في الذكر فلا دلالة للفظ عليه فافهم فانه قد اشكل على الناظرين (قوله فلا يكون الخ) لا متشاع حصول ثمرته (قوله فيكون الخ) لحصول ثمرته لا لصدق التعريف على ثلثه فلا يراد انه بمجرد حصول مسئلة منه لا يحصل الملكة حتى يصدق التعريف (قوله لكل من عرف مسئلة)

لا يمكن ورودها عليه لعدم تناهيها لكن لا كان أي فرد امكن وروده عليه عرفه يعلم منه بطريق الحدس أن له امكان معرفة أي فرد يوجد واستحالة معرفة الجميع لا ينافي كون العلم سببا لها كما ان استحالة عدم صفات الواجب لا ينافي سببية عدم الواجب له وفي نسخة فيحدث من الحدوث أي يحدث منه التصديق بأن له أو ثبوت ان له الخ ثم ان تلك المعرفة اما بالكنه فيقدر على مثله أو بالوجه كما في المعجز فلا يقدر على مثله

(قول الشارح) أو البعض أي المطلق بنفسه أو في ضمن الجنس وترك هنا المعين في نفسه لا الذكر والمعين في الذكر اظهر عدم ارادتهما وانما تدرض لها على الاول لانه لا مانع في الاعتراض من استيفاء جميع الاقسام (قول المحشي) أي مالا ينقطع الخ اشارة الى الفرق بين مالا نهاية له هنا ومالا نهاية له الواقع في جواب مثل هذا الايراد على حد الفقه فان المراد به هناك جزئيات الاحكام وهي تنفصي باقتضاء دار التكليف بخلاف ما هنا فالمراد بالمال نهاية له هناك مالا ينقطع مادامت الدنيا

(قول المحشي) وهو ظاهر البطلان ولذا تركه الشارح كما ترك البعض المطلق لذلك فاندفع ما في السمرقندي

(قول المحشي) فيلزم أن لا يكون أحد عالما الخ فهذا هو المراد من قول الشارح وهو محال اذ مجرد مجابته لا يضر

(قول المحشي) أي المعين في نفسه بأن يكون المراد جماعة من الاحوال مخصوصة لم تعين في الذكر وليس المراد به نحو الثلث والربع اذ مالا يتناهى لا ثلث له الا أن يعتبر الثلث بالنسبة لكل حد وكذا باقي البكسور وقوله المعين في نفسه اندفع في ما في الفترى من أن عدم الدلالة على المعين موجود في البعض الغير المعين فانه لم يعتبر فيه التعين بالذكر حتى يقال انه لم يوجد فيه انما اللازم فيه هو الجهالة بخلاف المعين فانه اعتبر فيه التعين الذكرى ولم يوجد فتدبر

(قول المحشي) لحصول ثمرته فيدل حصولها على حصول العلم وحينئذ لا وجه لكونه الملكة

مما لا بد منه في تأدية اصل المعنى وكذا المحسنات البديعية من التجنيس والترصيع ونحوها مما يكون بعد رعاية المطابقة وهو قرينة خفية على ان المراد انه علم يعرف به هذه الاحوال من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضي الحال اذ لولا اعتبار هذه الحيثية للزم ان يكون علم المعاني عبارة عن معرفة هذه الاحوال بان يتصوره معنى التعريف والتذكير والتقديم والتأخير

فان الاحوال الكثيرة تستنبط من مسألة واحدة فمن قال اي مسألة متضمنة لثلاثة احوال فقدسها (قوله مما لا بد الخ) اذ يتوقف عليه صحة اللفظ وفصاحته (قواه وهو قرينة خفية) يخاطر بالبال ان في وجه كون التوصيف بالموصول المذكور مشعرا بقيد الحيثية ما سيجيء في بحث العطف على المسند اليه من كلام الشيخ حيث قال ان الثاني اذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما يتوجه الى ذلك القيد وكذا الاثبات وجملة الامر انه ما من كلام فيه امر زائد على مجرد اثبات الشيء للشيء او نفيه عنه الا وهو الغرض الخاص المقصود من الكلام وهذا مما لا سبيل الى الشك فيه انتهى فانه بمقتضى هذا الكلام يكون المقصود من قوله يعرف به احوال اللفظ العربي التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال هو معرفة الاحوال بحيث يطابق بها اللفظ مقتضى الحال وهو معنى اعتبار الحيثية وانما كانت القرينة خفية لانه قد يقصد من الكلام الذي فيه تقييد مجرد اثبات شيء لشيء او نفيه عنه ويكون التقييد للتوضيح ولان ذلك انما هو في المقامات الخطائية في نظر البلاء لافي مقام التعريف وأما ما قيل ان التعليق بالمشتق يشعر بالعمية ففيه ان التعليق بالوصف الصالح للعمية يشعر بالعمية وفيما نحن فيه ليس كذلك، وان الحيثية المفترضة تقييدية لاتعليلية (قوله ان يكون علم المعاني) أي ثمرته أو يكون الملكة التي تفيد هذه المعرفة

(قول المحشي) فان الاحوال الكثيرة تستنبط الخ هذا مسلم في المسائل الكلية كاللتي الى المنكر يوكد لكن الكلام هنا في أن المصنف استعمل المعرفة في الجزئيات فالظاهر أن تكون المعرفة في كلام المعترض كذلك والمحشي حل المعرفة على العلم (قول المحشي) فمن قال أي مسألة الخ أي قال ذلك تفسيراً لتلك المسئلة ليلام صيغة الجمع وهي احوال ووجه النهي ان كل مسألة من المسائل الكلية يستخرج منها احوال كثيرة فليس ذلك خاصاً ببعض المسائل حتى يفسرها به (قول المحشي) وفصاحته فليست الفصاحة جزءاً من البلاغة بل شرط في تحققها كما مر

(قول المحشي) فيه تقييد بأن يكون اللفظ المذكور صالحاً لتقييد الحكم به بخلاف نحو جاء رجل ضارب ورأيت رجلاً ضارباً فانه لتعيين الجائي والمرئي وهذا نظير قولهم ان الوصف انما يشعر بالعمية اذا كان الحكم مما يصح تعليقه به فاندفع ما في بعض الحواشي

(قول المحشي) بالوصف الصالح للعمية بخلاف لقيت رجلاً عالماً ولم يقل المشتق لانه ليس بقيد بل مثله ما في معناه (قول المحشي) وان الحيثية المفترضة تقييدية لاتعليلية للحيثية أقسام الاول ان الحيثية اما ان لا تفيد معنى زائداً على المحيث بل تكون بياناً لاطلاقه وتسمى اطلاقية أو تفيد معنى زائداً ويؤخذ هذا المعنى الزائد داخلاً في المحيث أي يتعلق الحكم المرتب على الحيثية بمجموع المحيث والحيثية وتسمى حيثية تقييدية أو يؤخذ الامر الزائد خارجاً عن المحيث فلا يكون متعلقاً بالحكم الا المحيث ويكون للحيثية دخل اقتضاء وتسمى حيثية تعليلية وفي حواشي حاشية الرسالة القطبية للزاهد تقسيات اخر ترجع الى هذا

(قول المحشي) أي ثمرته الخ رد لما قيل ان اللازم على عدم اعتبار تلك الحيثية كون علم المعاني علماً يعرف به تلك

مثلا وهذا واضح لوما وفساداً وبهذا يخرج علم البيان من هذا التعريف لان كون اللفظ حقيقة او مجازا او كناية مثلا وان كانت احوال اللفظ قد يقتضيها الحال لكن لا يبحث عنها في علم البيان من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ ليس فيه ان الحال الفلاني يقتضى إيراد تشبيهه او استعارة او كناية ونحو ذلك فان قلت اذا كان احوال اللفظ هي التأكيد والذكر والحذف ونحو ذلك

(قوله مثلا) اشار بذلك الى أن ذكر التصور على طريق ضرب المثل وكذا ذكر التعريف والتكبير ووجه اللزوم انه لا يفهم من معرفة الشيء الا ادراكه التصوري بأنه ما هو ، أو التصديقي بأنه هل هو ووجه الفساد غنى عن البيان كذا تقل عنه وما أورد على التعريف من أنه يصدق على ملكة العلوم الثلاثة مثلا فانه يصدق عليه انه علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال فوم لان تلك الملكة ان كانت حالة بسيطة مبدأ لتفاصيل مسائل العلوم الثلاثة فهي علوم ثلاثة والفرق بالحيثيات فمن حيث إنه ملكة يعرف به الاحوال علم المعاني ومن حيث إنه يعرف به إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة علم البيان ومن حيث إنه يعرف به وجوه التحسين علم البديع وان كانت ملكات متعددة فالمجموع أمر اعتباري ليس بموجود في نفسه فضلا عن أن يكون سبب المعرفة وهذا الايراد مطرد في جميع تعريفات العلوم والدفع ما ذكرنا (قوله فان قلت الخ)، استدلال على فساد التعريف فعنى قوله فكيف يصح فلا يصح أو منع لصحته أو استفسار بمحض

الاحوال لا كونه عبارة عن المعرفة ووجه الرد ظاهر وقول الشارح بان يتصور بيان المعرفة (قول المحشي) أو التصديقي بأنه هل هو أي التصديق بأن المعنى المخصوص هو التعريف أو التكبير وليس هذا التصديق هو المقصود انما المقصود التصديق بأنه مطابق أولا

(قول الشارح) وهذا واضح لوما لان معرفة الاحوال اما تصورها أو التصديق بأنها هي ووجه الفساد ان علم المعاني ليس ملكة تصور الاحوال ولا التصديق بها انما هو ملكة التصديق بأنها مطابقة لمقتضى الحال

(قول المحشي) استدلال على فساد التعريف الخ اعلم أن التعاريف الحقيقية لا يتوجه عليها شيء من المنع والنقض والمعارضة لعدم الحكم فيها أصلا على رأى أو قصد على آخر وانما المقصود فيها التصور وواحد مما مر لا يتوجه الأعلى الحكم المقصود نعم من عرف الانسان مثلا بأنه حيوان ناطق فهو مدع ضمنا ان هذا حد للانسان وخينئذ ينقض على طرده وعكسه أي يدعى تخلفه في صورة طرداً أو عكساً أي انه غير جامع أو مانع أو استلزامه الحال كالتسلسل مثلا أو يمنع صحة هذه الدعوى بمعنى طلب الدليل عليها أو يعارض بأن يقال لو كان لك دليل دال على صحة تعريفك فمعدى دليل على بطلانه وهو أن تعريفك هذا مستلزم للتسلسل مثلا فظهر بهذا ان التعريف في النقض والمنع قائم مقام الدليل فهو نقض أو منع مجازي اذ النقض انما يكون بخلاف الدليل أو استلزامه الحال والمنع انما هو بطلب الدليل على مقدمة الدليل ولادليل هنا فقوله استدلال على فساد التعريف أي بأنه مستلزم للحال وهو اتحاد سبب المطابقة مع المطابق فكانه قيل هذا التعريف مستلزم للحال وكل تعريف كذلك فهو فاسد فيكون على هذا نقضا واشار بقوله أو منع لصحته الى ما ذكرنا من أن المنع للدعوى الضمنية أما التعاريف اللفظية فانها تم ببيان اللغة والعرف ولا يرد عليها شيء من ذلك نعم ان كان هناك غرابة فلا مانع من الاستفسار فتدبر

(قول المحشي) أو منع لصحته فتقوله فكيف يصح بمعنى لا نسلم صحته وقوله أو استفسار فلا استفهام على حقيقته

وهي بعينها الاعتبار المناسب الذي هو مقتضى الحال كما يفسح عنه لفظ المفتاح حيث يقول الحالة المقتضية للتأكيد أو الذكر أو الحذف إلى غير ذلك فكيف يصح قوله الأحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال وليس مقتضى الحال إلا تلك الأحوال بعينها قلت قد تسامحوا في القول بأن مقتضى الحال هو التأكيد أو الذكر أو الحذف أو نحو ذلك بناء على أنها هي التي بها يتحقق مقتضى الحال والافتقار إلى الحال عند التحقيق كلام مؤكده وكلام يذكر فيه المسند إليه أو يحذف وعلى هذا القياس ومعنى مطابقة الكلام لمقتضى الحال أن الكلام الذي يورده المتكلم يكون جزئياً من جزئيات ذلك الكلام ويصدق هو عليه صدق الكل على الجزئي مثلاً يصدق على أن زيدا قائم أنه كلام مؤكده وعلى زيد قائم أنه كلام ذكر فيه المسند إليه وعلى قولنا الحلال والله أنه كلام حذف فيه المسند إليه فظاهر أن تلك الأحوال هي التي بها يتحقق مطابقة هذا الكلام لما هو مقتضى الحال

(قوله وهي بعينها الاعتبار الخ) استدلال على عينيتها لمقتضى الحال بعينيتها للاعتبار المناسب، المتحد به لأن الاعتبار المناسب نص في كونه عبارة عن الأحوال كما مر (قوله كما يفسح) أي عن كون الأحوال المذكورة مقتضى الحال (قوله فكيف يصح) فإنه يقتضي أن يكون سبب المطابقة مغايراً للطابق والمطابق وعلى ما ذكرتم يلزم اتحاد سبب المطابقة مع المطابق (قوله والافتقار إلى الحال الخ) وذلك لأن موضوع المعاني اللفظ العربي، من حيث إفادته المعاني الثواني فلا بد أن يكون

(قول الشارح) بناء على أنها هي التي بها يتحقق مقتضى الحال يعني أن مقتضى الحال وهو الأمر الكلي أعني كلام مؤكده وكلام ذكر فيه المسند إليه أو حذف لا يتحقق ويفصل حقيقته إلا بهذه الأمور أي التأكيد الكلي والذكر الكلي وهكذا وقوله فيما سيأتي وظاهر أن تلك الأحوال الخ مراده الأحوال التي في الجزئيات فالأحوال في ذاتها يتحقق بها مقتضى الحال الذي هو الأمر الكلي بمعنى أنه لا يصير حقيقة محصلة إلا باعتبارها وخصوصيات الأحوال التي في الجزئيات من حيث كونها فيها يتحقق بها مطابقة الجزئيات للأمر الكلي قائماً لا تصير من جزئياته إلا بها فصيح قول المصنف التي بها يطابق مقتضى الحال فافهم.

(قول المحشي) استدلال الخ توجيه لتوسيط عينيتها للاعتبار المناسب وحاصل الكلام حينئذ أحوال اللفظ هي مقتضى الحال لأنها الاعتبار المناسب المتحد به.

(قول المحشي) المتحد به أي المعلوم اتحاد من قوله سابقاً لمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب (قول المحشي) نص في كونه أي كون الاعتبار المناسب عبارة عن الأحوال أي الكيفيات كالتأكيد لأن الاعتبار المناسب هو الأمر الذي اعتبره المتكلم زائداً على أصل المعنى وذلك هو الخصوصية لا الكلام المشتمل عليها بخلاف مقتضى الحال فإنه يحتمل كلا منهما لولا الاتحاد تدبر.

(قول المحشي) من حيث إفادته المعاني الثواني أي الأغراض كدفع الإنكار في إن زيدا قائم ولا شك في أن الإنكار متعلق بمعنى زيد قائم فيقتضي الحال إيراد هذه الجملة مؤكدة رد الإنكار المتعلق بمعناها لا اللفظ المؤكدة فقط كان إذاً غرض يدعوله وحده ولا تنافي بين كون الخصوصية هي التأكيد وكون مقتضى الحال هو الكلام المؤكدة وعبارة الشارح في شرح المفتاح قولنا إن زيد قائم عند رد الإنكار مطابق لمقتضى الحال بمعنى أنه جزئي لذلك الكلام الكلي الذي

موضوعات المسائل راجعة اليه ، والاحوال ليست كذلك وأما ما ذكره الشارح رحمه الله في شرح المفتاح من أن قول السكاكي رحمه الله تطبيق الكلام على ما يقتضى الحال ذكره يدل على ذلك فإن المذكور حقيقة هو الكلام ، دون الاحوال فتأييد لذلك فالمناقشة فيه بأن المراد بالذكر ، أعم من الذكر حقيقة أو تبعاً أو الحكم عليها بالذكر على التغليب ، فإن أكثرها مذكور ، لا تجدى كثير نفع وأما الاستدلال بتعريف المصنف حيث قال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال ، فإنه يقتضى المغايرة ففاسد ، لان الكلام في صحة التعريف وكذا الاستدلال بان المطابقة بمعنى الصدق في الاصطلاح ، والاحوال لا تصدق على اللفظ ، لان هذا اصطلاح المنطقيين ولو حمل عليه لوجب نسبة المطابقة الى الكلام الكلي لا الى الكلام

بمقتضى انكار المخاطب انعام زيد وصادق هو عليه وموافق له في الاشتغال على الخصوصية الا أنه لما كانت المطابقة انما تحقق بتلك الخصوصية وكان اقتضاء أصل الكلام ثابتاً وانما أثر الانكار في اقتضاء تلك الخصوصية شاع اطلاق مقتضى الحال عليها كما في هذا الكتاب اجمالاً وتفصيلاً اه فلم منه أن ، أصل الكلام بمقتضى الاعلام بالنسبة مثلاً وهو مع الخصوصية بمقتضى رد الانكار لانه انما اقتضى الخصوصية في معنى الكلام فتدبر

(قول المحشي) والاحوال ليست كذلك اذ هي وحدها لا تفيد الافتراض كما عرفت سواء كانت هي التأكيد والتعريف ونحو ذلك كما عليه الشارح في شرح المفتاح وعليه فليست أيضاً الفاظاً او اداة التأكيد أو التعريف ونحو ذلك بناء على ان اقتضاء التأكيد هو اقتضاء المؤكد واقتضاء التعريف هو اقتضاء المرف وهكذا كما عليه السيد ، في شرحه (قول المحشي) فان المذكور حقيقة هو الكلام أي الكلي لتحقيقه في ضمن جزئيه المذكور

(قول المحشي) دون الاحوال كالحذف والتقديم والتأخير ونحو ذلك فانها صفات للتكلم والحاصل بها أمور اعتبارية لا يتعلق بها الذكر وفرق بين الكلي حيث حكم بأنه مذكور لتحقيقه في جزئيه وبين الاحوال أعني الكيفيات فانها ليست عين المذكور في التحقق تدبر

(قول المحشي) اعم من الذكر حقيقة أو تبعاً بناء على ان الاحوال هي الكيفيات ككونه مؤكداً معرفاً مقدماً فيه المسند مؤخرأ الى غير ذلك فكلمها مذكورة تبعاً بمعنى ان المكيف بها مذكور

(قول المحشي) فن أكثرها مذكور بناء على ان اقتضاء التأكيد هو اقتضاء المؤكد وهكذا فيكون مقتضى الخال هو ان واللام مثلاً لكن منها ما لا يفيد لفظ كالحذف والتقديم فيكون الحكم على الكل بالذكر على التغليب (قول المحشي) لا تجدى كثير نفع لانه ليس بدليل فبطلانه لا يضر

(قول المحشي) فإنه يقتضى المغايرة فيكون الغير الذي هو المطابق بالمفتاح الكلام المكيف ليصح التعريف

(قول المحشي) لان الكلام في صحة التعريف فالاستدلال به استدلال بمحل النزاع على المتنازع فيه وهو مصادرة

(قول المحشي) والاحوال لا تصدق على اللفظ وانما يصدق عليه الكلام المكيف فيكون هو مقتضى الحال ومعنى مطابقة

اللفظ له صدقه هو عليه

(قول المحشي) لان هذا اصطلاح المنطقيين أما اصطلاح علماء المعاني فالمطابقة هي موافقة الجزئي للكلي في اشتغاله

على الخصوصية حتى يكون فرداً من أفرادها لان المذكور هو ذلك الجزئي فيكون الاعتبار بالنسبة اليه فالفرقان اتفقا على صدق الكلي على الجزئي واختلافاً فيما يسند اليه المطابقة وبما تقدم علم أن قولهم أما حذفه فلكذا وأما تعريفه فلكذا تجاوز

في التحقيق فافهم واحوال الاسناد أيضاً من احوال اللفظ العربي باعتبار ان كون الجملة مؤكدة او غير مؤكدة اعتبار راجع اليها وتخصيص اللفظ بالعربي مجرد اصطلاح لان هذه الصناعة انما وضعت لمعرفة احوال اللفظ العربي لا غير وانما عدل عن تعريف صاحب المفتاح علم المعاني بانه تتبع خواص تراكيب الكلام في الافادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطاء في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره

الجزئي (قوله واحوال الاسناد الخ) دفع لما يتوهم من ان احوال الاسناد من التأكيذ وعدمه والمجاز والحقيقة العقلين والقصر ، ليست من احوال اللفظ مع انه يبحث عنها في هذا العلم (قوله مجرد اصطلاح) أي ليس للاحتراز عن المعجمي اذ يعرف بها احواله أيضاً مثل أن يقال في جواب المنكر لقيام زيد زيد هر آية استأست بل لمجرد اصطلاحهم على تدوين العلم لذلك لما ان المقصود الاصلى معرفة اعجاز القرآن (قوله تتبع خواص الخ) التتبع ، الاتباع شيئاً فشيئاً ، والمراد المعرفة بل الملكة او المسائل ، المسببة عنه والخواص جمع خاصة ، او خاصية ، وهي مالا يوجد في غيره كلاً او بعضاً والمراد ههنا على ما فسر السكاكي رحمه الله الاغراض التي يصاغ لها الكلام حيث قال ،

وحقيقته أما الكلام الذي حذف فيه فلكذا الخ

(قول المحشي) ليست من احوال اللفظ فلا تكون موضوعات مسائل الاسناد جزءاً من موضوع العلم وهو خلاف واجب الصناعة (قول المحشي) هر آية بفتح الهاء وسكون الراء فتح الهزمة بعد الراء وكسر النون وفتح الياء وسكون الهاء وهذه الكلمة بمنزلة لام التوكيد واستاده بسكون السين وفتح التاء والذال وسكون الهاء بمعنى قائم واست بكسر الهزمة وسكون السين رابطة كـ (قول المحشي) الاتباع شيئاً فشيئاً يقال تتبعت الشيء اذا استقراته شيئاً فشيئاً

(قول المحشي) والمراد المعرفة الخ فهو مجاز لان المعرفة ذاتها مسببة عن التتبع ولما كان ذلك المجاز لا يشبه على ذي مسكة اذ التتبع ليس علماً ولا صادقا عليه فيتمين حمله على مسبيه حتى يصح حمله على العلم صح دخوله في التعريف وانما عدل اليه للتنبيه على طريق العلم والاشعار بصعوبته لثوقته على الاستقراء المستدعي للجد والاجتهاد به عليه السيد في شرحه (قول المحشي) المسببة عنه اي المسبب كل من المعرفة او الملكة او المسائل عنه اي عن التتبع

(قول المحشي) او خاصية هي الخاصة الحق بها الياء تنبيها على قوة الاختصاص بتركيب البلاغ كذا في شرح السيد وقال الشارح ان الأثر الذي لا يظهر سبب وجوده في الشيء يسمى خاصية بالخاق الياء مبالغة حتى كأنه نفس الخصوصية واكثر خواص التراكيب بهذه المثابة اه ورده السيد بانه لا يوافق عرفاً ولا اصطلاحاً واكثر الخواص اسبابها معلومة

(قوله المحشي) وهي ما لا يوجد في غيره كلاً او بعضاً في شرح المفتاح للشارح المراد بخواص التراكيب اعم من ان يكون مدلولاً للهيئة التركيبية او راجعة الى بعض مفرداته لكن لا من حيث كونه مفرداً بل من حيث كونه في ذلك التركيب كالبناء للمشعر بالعظيم في قوله تعالى ذلك الكتاب اه وقيد بقوله من حيث كونه الخ لان ما يستفاد من المفردات من حيث كونها مفردات لا يسمى خاصية التركيب فقوله كلاً او بعضاً تعميم في الغير اي لا يوجد في كل ذلك الغير ولا بعضه سوا وجد في كل ما اعتبرت المغايرة بالنسبة اليه او بعضه وعلى كل هي خاصة حقيقية لا اضافية اي بالنسبة لبعض ما عدها والمراد بالتركيب نوعه اي ماله تلك الهيئة لتخصوصه وقال في محل آخر وخاصة الشيء ما يوجد فيه دون ما عدها كلاً او بعضاً اه وقوله كلاً او بعضاً راجع لضمير فيه وما من ما عدها تدبر

واعني بخاصية التركيب ما يسبق منه الى فهم ، ذي الفطرة السلية عند سماع ذلك التركيب ، مثل ما يسبق الى فهمك من تركيب ان زيدا منطلق اذا سمعته ، من العارف بصياغة الكلام من أن يكون مقصوداً به نفي الشك أو الانكار الخ واختار التركيب على الكلام اشارة الى أن تلك الخواص تحصل عند التركيب ، سواء حدثت في المفردات أو المركبات تركيباً أولياً أو ثانوياً وقوله في الافادة ، ظرف للتبع أي تتبع الخواص من حيث افادتها بالتركيب بان يعلم ان هذا التركيب لاشتماله على الكيفية المخصوصة مفيد لتلك الخاصة فيؤول الى أن علم المعاني عبارة عن التصديقات بافادة التركيب من

(قول الشارح) في الافادة اختارها على الدلالة لان المعتبر في الخواص افادة التركيب ايها السامع لا مجرد دلالتها عليها كما يدل عليه قوله فيما نقله المحشي سابقاً مثل ما يسبق الى فهمك الخ والافادة تستعمل باقياس الى السامع وانما اعتبر اقياس الى السامع لاعتبار تساقبها الى فهمه

(قول الشارح) من الاستحسان أي وجوه الاستحسان أي الوجوه التي يعدها الشيء حسناً أو المستحسن فهو بمعنى اسم المفعول (قول المحشي) واعني بخاصية التركيب اختار المفرد الدال على الماهية مضافاً الى مفرد مثله لان المقصود بالتحريف هو الماهية دون جزئياتها لعدم انضباطها بخلاف التركيب في قوله واعني بتركيب الكلام الخ فان المقصود بمجرد تعيينها فلذا اختار لفظ الجمع

(قول المحشي) ذي الفطرة السليمة هي الصفة التي جبل عليها الانسان من الادراك والتمييز وسلامتها خلوها عن الآفات القادحة في ادراك لطائف التركيب والاطلاع على ما بين تلك اللطائف والتركيب من المناسبات الدقيقة كذا في شرح السيد

(قول المحشي) مثل ما يسبق بدل مما يسبق او حال او مصدر بحذف المضاف أي مثل سبق « يسبق ولا بد حينئذ من التقدير لان ما موصولة لامصدرية بدليل رجوع المستتر في يسبق اليها وتبيينها بقوله من ان يكون

(قول المحشي) من العارف بصياغة الكلام هو من له فضل تمييز ومعرفة (قول المحشي) نفي الشك فاعل مقصود او اسم يكون ضمير يعود الى تركيب ان زيدا منطلق ولم يقل من نفي الشك ليصرح باضافته الى التركيب فيكون خاصية له وقال السيد ليدل على انه لا بد في كونها خاصية من المقصود والا فلا اعتبار بها (قول المحشي) تحصل عند التركيب أي شرط حصولها التركيب سواء كانت حاصلة بالهيئة التركيبية ككون الجملة اسمية او فعلية او من مفرداتها لان المستفاد منها من ذلك الحبيثة لا يسمى خاصة بل من حيث انها واقعة في التركيب

(قول المحشي) سواء حدثت في المفردات كالبعد المشعر بالتعظيم في ذلك الكتاب او في المركبات تركيباً اولياً كترك التأكيد المشعر بخلو ذهن في زيد قائم او ثانوياً كالتأكيد المشعر بالتردد في إن زيدا قائم (قول المحشي) ظرف للتبع أي التبع الواقع في الافادة ولا معنى لكون تتبع الخواص في افادتها الا أن التبع لها من حيث افادتها بأن تكون هي المتبعية فالظرفية مجازية والمراد من التبع المعرفة أو الملكة أو القواعد والمعرفة لا بد أن تكون معرفة قواعد وكذا الملكة لا بد أن تكون ملكة استحضار تلك القواعد اذ العلم هو القواعد الكلية وعلم أن التركيب مفيدة لتلك الخواص ليست علماً بكلي انما العلم بالكلي أن يعلم ان الافادة لكذا كان يعلم ان افادة رد الانكار للاشتمال على

حيث اشتمالها على الخصوصيات تلك الخواص او النكحة الحاصلة منها أو المسائل المتعلقة بها والشارحان رحمهما الله اتفقا على انه متعلق بخواص ، حال عنها أو صفة لها ، ويرد عليه ان معرفة نفس تلك الخواص ، الجزئية ، ليست علم المعاني بل التصديق بأفادة التراكيب لها ، على الوجه الكلبي ، اللهم الا اذا اعتبر قيد الحيثية اي من حيث انها مفادة بها وقال العلامة رحمه الله انه تمييز عن نسبة الخواص فان خواص التراكيب تنقسم الى ما هو خواصها افادة وهي المينة في علم المعاني والى ما هو ، خواصها دلالة وهي المينة في علم البيان ولي ما هو خواصها تبييناً وتزييناً وهي المينة في علم البديع وبهذا القدر تم الحد وحصل الاحتراز عن سائر العلوم مما لا يتعلق بأحوال اللفظ او يتعلق بأحوال المفردات وضعاً من حيث المادة كاللغة او الهيئة كالصرف او بحال التراكيب اعراباً كأنحو او اختلاف دلالة في الوضوح والخطباء كاليان ثم ان منهم من جعل البديع علماً على حدة كالمصنف رحمه الله ومنهم من جعله من ملحقات علم البيان ، نظراً الى المحسنات اللفظية ومنهم من جعله من ملحقات علم المعاني كالسنكاكي رحمه الله وقد بينه العلامة رحمه الله في شرحه ، فهو جزء جملي من علم المعاني وليس جزءاً منه حقيقة

التوكيد بقوله بان يعلم ان هذا التركيب لاشتماله الخ متعلق العلم فيه ان تلك الافادة للاشتمال من حيث هو لا بخصوص اشتمال التركيب المعين اذ لا دخل لخصوصية التركيب في تلك الافادة فالعلم هو التصديق بالمسائل الكلية لان حاصل ذلك كل ما اشتمل على التأكيذ يفيد رد الإنكار ويحتمل ان المراد بالتركيب الهيئة المخصوصة الشاملة لكل تركيب من ذلك النوع كهيئة التركيب المؤكد ايا كان ثم ان قوله بان يعلم الخ تفسير للتبعية بما هو المراد منه هنا كما سيأتي قوله ويرد عليه (قول المحشي) حال عنها ان كان متعلقه نكرة أو صفة ان كان معرفة وقيد بالافادة لان خواص التراكيب ربما فهم منها خواصها المتعلقة بهيتها أو بمفرداتها من حيث هي مفردات كالا حلال والادغام في مفردات بعض التراكيب وقيد الافادة يخرج ذلك فليس من الخواص كإجماع وجعلات الافادة ظرفاً لها لانها منبها فكانها محيطة بها كذا في شرح السيد (قول المحشي) ويرد عليه ان معرفة نفس تلك الخواص أي تصورها أو التصديق بأنها هل هي فتدبر

(قول المحشي) الجزئية لانه مع قطع النظر عن كون الافادة لكذا لا وجه للكلية

(قول المحشي) ليست علم المعاني لانه كما عرفت القواعد الكلية أو معرفتها أو ملكتها

(قول المحشي) على الوجه الكلبي بان يعرف ان الافادة لامر كلي كالتأكيذ الصادق على مافي كل تركيب ويتقرب

المحشي هذا يندفع مافي الاطول فانظره

(قول المحشي) اللهم الخ اشار الى ضعفه لما فيه من العدول عن التقييد من اول الامر الى الاطلاق ثم التشديد

(قول المحشي) تمييز عن نسبة الخواص اي في المعنى وظاهره انه لا يرد على العلامة ما ورد على الشارحين لان

معرفة الخواص الراجعة للافادة انما تكون بمعرفة افادتها ولا معنى لمعرفة افادتها الا معرفة وجهها تأمل

(قول المحشي) خواصها دلالة وهي الوضوح والخطباء

(قول المحشي) نظراً الى المحسنات اللفظية فهو نظير التشبيهات والاستعارات والكنايات في البيان الا ان هذه

لما كانت كيفية لدلالة اللفظ كانت اصلاً بخلاف المحسنات البديعية فانها عارضة خارجة عن الدلالة وكيفية فكانت ملحقة

(قول المحشي) فهو جزء جملي متفرع على قوله ومنهم من جعله

اذ لا دخل له في البلاغة كباحث الامامة في الكلام ، فحاول ادراج البديع فيه منها على كونه غير داخل فيه حقيقة فقال وما يتصل بالتركيب اي يعرض لها تبعاً لما هو المقصود الاصل اعني البلاغة او بالخواص اي بعد من ثمتها . من الاستحسان وغيره من الاستهجان الواقع في كلام الباطن هفوة منهم او قصداً الى اغراض لهم تتعلق بذلك كالاوضحك والمزليات والتعريض بالغير والحكيات فيعرفها صاحب المعاني ، احترازاً عن مثلها كعرفة السموم في الطب او يأتي بثلاث في موضعها وما قاله السيد السند قدس سره في شرحه من ان حمل الاستحسان على المحسنات البديعية غير صحيح لان تلك المحسنات لا تدخل لها في الاحتراز المذكور ، ولا في تحصيل البلاغة فكيف تجعل جزءاً من علم المعاني وادرجها في حده مع جعلها تابعة له خارجة عنه مما لا تقبله فطرة سليمة والتسلك بذكر الاتصال المنبيء عن التبعية وهم فان معلومات علم واحد قد يتصل بعضها ببعض فدفوع بان الشارح العلامة رحمه الله فسر قوله على ما يقتضي الحال ذكره اعم مما يقتضيه الحال افادة او دلالة وتبييناً ، او تزينة فهو شامل لعلم البديع فانه مفيد للاحتراز عن الخطأ فيما يقتضي الحال ذكره تبييناً وتزييناً

(قول المحشي) اذ لا دخل له في البلاغة لانها كما مر صفة راجعة الى المعنى فتقتضي الحال التي هي مطابقة اكلام له لا بد ان يكون معتبراً في المعنى فلم من هذا مع ما سيأتي ان المحسنات البديعية ليست من مقتضى الحال الذي مطابقته بلاغة وان اقتضاها الحال تزينة

(قول المحشي) كباحث الامامة في الكلام فان مباحثها بعلم الفروع البقي لرجوعها الى ان اقيام بالامامة ونصب الامام الموصوف بالصفات المخصوصة من فروض الكفايات لما يتعلق بها من مصالح دينية ودنوية لا ينتظم الامر الا بمصوبها ولا خفاء في ان ذلك من الاحكام العملية لكن لما شاع بين الناس في بحث الامامة اعتقادات فسدة تكاد تفتضي الى رفض كثير من قواعد الاسلام وتقص عقائد المسلمين لا سيما من الروافض ألحق المتكلمون هذا الباب بابواب الكلام وربما ادرجوه في تعريفه حيث قالوا هو العلم الباحث عن احوال الصانع وصفاته والنبوة والامامة والمعاد وما يتصل بذلك على قانون الاسلام كذا في شرح المقاصد قل المحشي في حواشي العقائد فهو في الحقيقة غير مندرج والدرج انما هو بالنظر الى الظاهر (قول المحشي) فحاول عطف على جعل

(قول المحشي) فقال وما يتصل بالتركيب بصير المعنى حينئذ علم خواص ما يتصل بالتركيب واعل الاضافة حينئذ بيانية تدبر (قول المحشي) من الاستحسان وغيره بان يعلم ان كل كلام فيه تجنيس فهو مستحسن وكل كلام فيه تعريض فهو مستهجن وكذا الباقي

(قول المحشي) احترازاً عن مثلها فيكون ذلك الاحتراز داخل في قوله ليحتز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره فان الحال حينئذ انما يقتضي ذكر الكلام تخالفاً عنها (قول المحشي) ولا في تحصيل البلاغة هو مسلم لكن لم يقل احد بان له مدخلا في تحصيلها

(قول المحشي) وتزييناً فهو مقتضى حال لكن ليس هو المعتبر في البلاغة فتقتضي الحال عند العلامة قسمان مقتضى له دخل في البلاغة وهو مقتضى الحال افادة او دلالة اعني كيفيات الدلالة وان لم يكن الثاني هو المراد بمقتضى الحال المبين في المعاني كما مر للمحشي ومقتضى لا دخل له فيها وهو ما يقتضيه الحال من المحسنات البديعية وبهذا علم فساد ما اشتهر وكاد ان يجمعوا عليه من ان المحسنات عند اقتضاها الحال لها تكون مطابقة الكلام لها من البلاغة فتدبر

لوجهين الاول ان التتبع ليس بعلم ولا صادق عليه فلا يصح تعريف شيء من العلوم به والثاني أنه فسر التراكيب
بتراكيب البلغاء حيث قال واعنى بتراكيب الكلام التراكيب الصادرة

على ان تعلق الاحتراز عن الخطأ فيما يقتضي الحال بالتتبع المتعلق بالامرين لا يقتضي ان يكون لكل واحد منهما
مدخل في الاحتراز لجواز ان يحصل الاحتراز بأحدهما ويكون الآخر من متماته ومكملاته ولم يتمسك بذكر الاتصال على
ذلك بل جمعه منها عليه ومعلومات علم واحد وان اتصل بعضها ببعض في الواقع لكن لا يقال في مقام تعريف ذلك العلم
بانه علم بالمعنى وما يتصل بذلك البعض فانه يشعر بكونه ملحقاً بذلك البعض في كونه من العلم وقوله ليحتراز متعلق بالتتبع
اي ليحصل بذلك التتبع الاحتراز المذكور وزاد لفظ الوقوف للإشارة الى ان مجرد المعرفة ولو مغزونة كما في حالة الذهول غير
كافية فيه بل لابد من حضورها (قوله لوجهين الخ) حاصل كلام المصنف رحمه الله في الايضاح ان في تعريف السكاكي
رحمه الله الفاظاً ثلاثة التتبع والتراكيب وغيره ، وليس استعمال شيء منها صحيحاً في التعريف فلذلك عدل عنه ، فلا يردان
الوجه الثاني غير تام عند المصنف رحمه الله لانه عرف البلاغة بالمطابقة وحمله على انه ،

(قول الشارح) ليس بعلم ولا صادق عليه انما احتاج لنفي الصديق عليه لانه اذا صدق عليه كان اعم منه ويجوز عند
المتقدمين التعريف بالاعم

(قول المحشي) على ان تعلق الاحتراز الخ قال السيد في حواشي شرح المفتاح ان التعريف حينئذ يكون نظير ان
يقال علم الكلام معرفة ذات الله تعالى وما يتصل بذاته من صفاته وأفعاله ليتوصل بها الى سعادة الدارين ثم يقال ان
معرفة الصفات والافعال ليست جزءاً من علم الكلام وليس لها مدخل في تحصيل تلك السعادة انظر هل يصح مثل ذلك
في التحديد وهل يكون مثله اقبح من بيت الفرزدق وما شبه في الناس الا مملكا الخ اه والحق انه على هذا الاحتمال لا يخلو
عن تعقيد وذكر الاتصال لا يكتفى في دفعه

(قول المحشي) اي ليحصل بذلك التتبع الخ اشارة الى انها لام العاقبة اذ لا يجب ان يكون هو في قصده ملاحظا
لمفهوم الاحتراز عن الخطأ محصلاً لهذا المعنى بل قاصداً لما يحصل به ذلك ويتصف هو بالاحتراز حتى لو كان قصده
الاقتدار على تأليف الكلام البليغ أو استكمال النفس بذلك او احراز تلك الملكة والفضيلة أو توفية مقامات الكلام حقها
على ما صرح به المصنف أو ما يؤدي هذا المعنى كان تتبعه للاحتراز كذا في شرح الشارح للمفتاح وفي شرح السيد المراد
ان هذا الاحتراز فائدة دون هذا العلم لاجل فينبغي ان يقصدها المتتبع فلو قصد بتحصيله غرضاً آخر لم يخرج بذلك عن
كونه علم المعاني اه وبهذا اندفع اعتراض حسام الدين

(قول المحشي) بل لابد من حضورها اذ بذلك مع رعاية اللازمة للمشاهدة عادة يتمكن من الاحتراز كذا في السيد
(قول المحشي) وليس استعمال شيء منها صحيحاً في التعريف أي تعريف اسكاكي فلعدم صحته في ذلك التعريف
عدل عنه اذ لو عرف به لافهم صحته فيه بالنسبة لسكاكي فالعدول عنه للتنبيه على فساد النسبة اليه وان كان لو عرف به
المصنف لم يرد عليه هو الدور أو الجهالة فما قيل فيه ان عدم صحة استعمال شيء منها انما هو اذا عرف البلاغة بما عرفه
السكاكي أما لو عرفت بما عرف به المصنف فلا كلام في صحة استعمال التراكيب في تعريف علم المعاني ليس بشيء

(قول المحشي) فلا يرد الخ أو رده العصام والسمرقدي والفنري

عمن له فضل تمييز ومعرفة وهي تراكيب البلاء ولا خفاء في ان معرفة البليغ من حيث هو بليغ متوفرة على معرفة البلاغة وقد عرفها في كتابه بقوله البلاغة هي بلوغ المتكلم في تأدية المعاني حداً له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها وإيراد انواع التشبيه والحجاز والكناية على وجهها فان اراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب البلاء وهو الظاهر فقد جاء الدور وان اراد غيرها فلم يبينه واجيب عن الاول بانه اراد بالتتبع المعرفة كما صرح به في كتابه اطلاقاً للمألوم على اللازم تنبيهها على انه معرفة حاصلة من تتبع تراكيب البلاء حتى ان معرفة العرب ذلك بحسب السليقة لا يسمى علم المعاني وتعريفات الإبداع

الزاي لا يصير علة لعدول المصنف رحمه الله تعالى (قوله عن له فضل تمييز) اي، بين الحسن والاحسن من الكلام ومعرفة باساليبه وكيفية تأليفه (قوله بتوفية) وفي فلان حقه اعطاه وافيأ أي ثاماً كذا في القاموس (قوله فقد جاء الدور) أي في تعريف بلاغة المتكلم حيث توقف، معرفته على معرفة المعرف، وفي تعريف علم المعاني باعتبار جزئه حيث توقف معرفة تراكيب البلاء على معرفة البلاغة المتوفرة على معرفة تراكيب البلاء (قوله فلم يبينه) فقد جاء الجهالة، في تعريف البلاغة وعلم المعاني (قوله المعرفة) أي الحاصلة بالتتبع المذكور وهو العلم بالمسائل المترتب على تتبع خواص الجزئية لان الاحتراز المذكور انما يترتب عليه لا على المعرفة الجزئية وانما أورد لفظ المعرفة متابعة للفتاح حيث قال واذا قد تحققت أن علم المعاني والبيان هو معرفة خواص تراكيب الخ (قوله اطلاقاً الخ)

(قول المحشي) الزاي أي ورود بناء على تعريف البلاغة بما عرف به السكاكي
(قول الشارح) عن له فضل تمييز ومعرفة أما من مجرد تمييزه ومعرفة عن الفضل فغاية مراده افادة المعاني الاصلية
(قول الشارح) في تأدية المعاني أي الاغراض والحد والملكة
(قول المحشي) بين الحسن والاحسن اما من يميز بين الحسن والقيح فقط فالحسن والاحسن عند مرتبة واحدة فيورد كلا منهما في مقام الآخر فلا يفتي بتتبع كلامه في معرفة تفاوت المقامات شيئاً واساليب الكلام نظريته المختلفة وفنونه
(قول المحشي) معرفة أي التعريف على معرفة المعرف المتوقف معرفته عليه وما له توقف الشيء على نفسه والدور هنا باعتبار كل التعريف

(قول المحشي) وفي تعريف علم المعاني الخ خلافاً للفنرى القائل ان اللازم في تعريف علم المعاني الجهالة لان الدور في تعريف البلاغة يلزمه جهلها ففجهل البلاء فتراكيبهم فتعريف علم المعاني فلم المعاني
(قول المحشي) في تعريف البلاغة وعلم المعاني أما تعريف البلاغة فظاهر وأما تعريف المعاني فلا تأخذ البلاغة في ضمن البلاء فيه وبما ذكر من أن الدور والجهالة في علم المعاني منشأها الدور والجهالة في حد البلاغة اندفع ما ذكره الشريف في حواشي شرح المفتاح من أن المصنف انما ذكر مباحث البلاغة هنا وأوردها بعد نقله حد السكاكي لعلم المعاني لادنى مناسبة فكانه قال ان أراد بالتراكيب في حد البلاغة تراكيب البلاء كما أورد بها أيضاً تراكيبهم في حد المعاني فقد جاء الدور أي في حد البلاغة وقد توهم جماعة ان منشأ اسؤال مجموع الحدين فاشتغلوا بجوابه
(قول المحشي) وهو العلم بالمسائل المترتب على تتبع الخواص الجزئية المراد بتتبع الخواص الجزئية النظر فيها واحدة

مشحونة بالمجاز وعن الثاني بعد تسليم دلالة كلام السكاكي على انه فسر التراكيب بتراكيب البلغاء بان المراد بها تراكيب البلغاء الموصوفين بالبلاغة ومعرفتهم لا تتوقف على معرفة البلاغة بالمعنى المذكور اذ يجوز ان يعرف بحسب عرف الناس ان امراً القيس مثلاً بليغ فيقتض خواص تراكيبه من غير ان يتصور المعنى المذكور للبلاغة كما يمكن لكل احد من العوام ان يعرف فقهاء البلد فيقتض اقوالهم من غير ان يعرف ان الفقه علم بالاحكام الشرعية الفرعية مكتسب من ادائها التفصيلية وهو ظاهر واقول لا يفهم من قوله بتوفية خواص التراكيب

الاظهر اطلاقاً لاسم السبب على المسبب لان اللزوم معتبر في جميع انواع المجاز (قوله مشحونة بالمجاز) اذا وجدت القرينة المانعة وهو امتناع كون التبع علماً والمعيّنة وهو تفسيره علم المعاني في موضع آخر بالمعرفة (قوله بعد تسليم الخ) اي لا نسلم انه فسر التراكيب بتراكيب البلغاء بل فسر تراكيب من له فضل تمييز ومعرفة وقوله وهي تراكيب البلغاء جملة مستأنفة مقفلة تميز تلك التراكيب (قوله واقول) اي في الجواب عن جانب السكاكي رحمه الله (قوله لا يفهم الخ) اختيار للشق الثاني فخرج يمنع بطلان التالي فان ترك البيان انما يكون باطلا لاستلزامه الجهالة وذلك انما يلزم اذا كان الكلام محتملاً لغير المراد وفيما لا يمكن فيه لا يفهم منه الا ما هو المراد ، ومن هذا علم انه لا يمكن في الجواب جواز ارادة تراكيب المتكلم لان مجرد الجواز لا يخرج التعريف عن الجهالة بل لا بد من ادعاء حصر الفهم ظاهراً في ذلك حتى يصح انه لا يحتاج الى البيان فما قالوا من ان الشارح رحمه الله مانع لدفع اعتراض المصنف رحمه الله تعالى بان التعريف فاسد لا استلزامه الدور والجهالة فالاحتمال سيما الظاهر كاف له وما ذكره من العبارة محمول على المبالغة فبحث السيد السند قدس سره بجواز ارادة تراكيب البلغاء ،

تقبل في واحدة ويترب على ذلك النظر المعرفة المتعلقة بالجزئيات ويترب على تلك المعرفة العلم بالمسائل الكلية وانما لم نجعل التبع معرفة جزئية لانه ليس بعلم ولا صادق عليه تدبر وقوله وهو العلم الى آخره اندفع قول الفريزى ان في التعريف للعلم بالمعرفة قبله تساهلاً لان ذلك اذا اريد المعرفة الجزئية وليست مرادة بدليل قوله ليحترز الخ فان الاحتراز انما هو بالعلم بالمسائل الكلية ههنا : (قول الشارح) بان المراد بها الخ يعني ان المراد بالبلغاء الموصوفون بالبلاغة عرفاً لا اصطلاحاً فليس اللازم الاتوقف بمعرفة البلاغة الاصطلاحية على معرفة البلغاء الموصوفين بالبلاغة العرفية ومعرفتهم متوقفة على البلاغة العرفية لا الاصطلاحية فلا دور (قول المحشي) الاظهر الخ انما قال الاظهر لان المراد اللزوم الخاص وهو ما كان بطريق السببية

لان (قول المحشي) أي لا نسلم الخ فقوله بعد تسليم الخ اشارة الى الجواب بالمنع (قول المحشي) ومن هذا علم الخ أي من كون الجهالة المبني عليها بطلان ترك البيان منشأها الاحتمال علم انه لا بد من ادعاء الفهم ظاهراً والاستدلال عليه بما سيأتي وان كان مقصود الشارح المنع ودعوى المانع واستدلاله غصب لان الغصب لا يجوز عند الضرورة كما نقله أبو الفتح وهي هنا موجودة لان التجوز لا ينفى الجهالة على ان الشارح قال في التلويح انه نزاع بيني وبينه ان يكون اي الغصب مسموعاً لانه مظهر للصواب فقوله ظاهراً اي وفي الواقع المراد المنع لا الدعوى ويحتمل ان المراد ان هذا الحصر مبني على الظاهر المفهوم من الكلام ومالا يفهم منه لاعتباره به كما سيأتي

(قول المحشي) فبحث السيد أي الذي سينقله المحشي عن شرحه للمفتاح

قوله (قول المحشي) بجواز ارادة تراكيب البلغاء أي فتكون الجهالة موجودة

ك حقها الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل تركيب له في المورد الذي يليق به والمقام الذي يناسبه بان يستعمل مثلاً ان زيدا قام فيما اذا كان المخاطب شاكا او منكرا وولله انه لقائم فيما اذا كان مصرا وزيدا ضربت فيما اذا كان المخاطب حاكما حكما مشوبا بصواب وخطا.

11 خارج عن سنن التوجيه ، ليس بشئ ، كما لا يخفى (قوله الا أن يكون الخ) وذلك لان معنى توفية خواص التراكيب حقها اعطاء حقها وافي ، وذلك بايراد تراكيب نفسه كما تقتضيه الخواص وبحمل تراكيب غيره عليها ولا يجوز ارادة الحل فقط فيكون المراد بالتراكيب تراكيب البلغاء لان بلاغة المتكلم لا تتحقق بالحل بل لابد من الايراد ولا ارادة المعنى الشامل لها فيكون المراد بالتراكيب أهم من تراكيب نفسه وتراكيب البلغاء لان قوله تأدية المعاني وقوله ايراد أنواع الخ يأبى عنه كما سيبي ، ولانه لا دخل له في بلاغة المتكلم وان كان لازما له فتعين أن يكون المراد الايراد وهذا حاصل ما نقل عنه رحمه الله في الحاشية يعني أنه لا يفهم الا ذلك بعد النظر والتأمل في الكلام وما يشتمل عليه من القرينة السابقة وهي تأدية المعاني فانه ، يقتضي تراكيب بها يحصل تأديتها على وجهها واللاحقة وهي ايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية وهو ظاهر والخارجية وهي العلم بان البلاغة انما هي القدرة على تأليف الكلام في تأدية المعاني على ما ينبغي لاعلى فهم المعاني كما ينبغي من غير أن يكون له اقتدار على التأليف والتركيب وزاد لفظ بحيث اشارة الى انه لا يلزم الايراد بفعل بل الاقتدار عليه ، فيؤول معنى التعريف الى أنها ملكة يقتدر بها على تأليف كلام يبلغ

(قول المحشي) خارج عن سنن التوجيه لان جواز ارادة تراكيب نفسه كان بنا على ذلك

ك (قول المحشي) ليس بشئ ، لانه متى بنى على الجواز جاء الاحتمال فجاءت الجملالة

8 (قول المحشي) وذلك بايراد الخ يعني ان الاعطاء المذكور يتحقق في ذاته بأمرين الايراد والحل لكن لا يصح هنا ارادة الحل لا وحده ولا مع الايراد لما ذكر فتعين ان المراد به هنا الايراد وحده وحاصل ما صنعه المحشي هنا أنه فسرأولا معنى التوفية في ذاتها وهي حينئذ تتحقق بكل من الأمرين ثم اذا كانت تلك التوفية واقعة في بلاغة المتكلم كما لحظ ذلك الشارح حيث قال الا أن يكون ذلك المتكلم لا يصح ارادة الحل وحده اذ لا تتحقق به بلاغة المتكلم لان المراد بلاغته من حيث كونه متكلماً والا لما كان لاضافة البلاغة اليه معنى فلا بد من الايراد لاجل أن تتحقق وقولنا والا لما كان يقتضي أن القرينة على عدم صحة الحل فقط موجودة في الكلام وسيأتي في المنقول عن الشارح انها خارجية فلعل المراد بالخارجية غير المصرح به وانما عال عدم جواز ارادة الحل فقط بانها لا تتحقق به مع ان الظاهر انه يدل أيضاً بالآباء المذكور في الشق الثاني لان الآباء المذكور كما يدفع عدم الارادة للحمل فقط يدفع الاشتراك أيضاً بخلاف التعليل بعدم التحقق فانه انما يدفع ارادة الحل فقط اذ لو كان الحل مع الايراد تحققت البلاغة وان لم يكن للحمل دخل ولذا لم يعلل في الاول بأن الحل لا دخل له كما علل به في الثاني فليتأمل

(قول المحشي) ولانه لا دخل له الخ أي المعلوم ذلك من خارج

(قول المحشي) يقتضي تراكيب صادرة منه اذلا معنى لتأدية معاني تراكيب الغير

(قول المحشي) من غير أن يكون الخ يؤم مدخلة القدرة على الفهم لكن يدفعه المحصر قبل بنما

(قول المحشي) فيؤول معنى التعريف الخ لان الحد الذي يكون بحيث يورد كل تركيب الخ هو الملكة

لان خاصية ان زيدا قائم ان يكون انفي شك اورد انكار وخاصية زيدا ضربت ان يكون لخصر وتخصيص الى غير ذلك فتوفيتها حقها ان يورد التركيب في مورده وفيما هو له وهذا بعينه معنى تطبيق الكلام لمقتضى الحال فعنى توفية خواص التراكيب حقها ان يورد كل كلام موافقا لمقتضى الحال فالمراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب ذلك المتكلم

(قوله لان خاصية) خاصة الشيء مالا يوجد في غيره وزادوا الياء ، للمبالغة كأنها نفس الخصوصية فانلواص اما جمع خاصة بمعنى الخاصة او اسم جمع للخاصية ولم يقل خاصة ان زيدا قائم انفي شك او انكار لان انفي الشك والانكار ليس موجودا فيه بل مدلوله (قوله وهذا بعينه معنى الخ) اي في الوجود وان تغايرا مفهومهما ، لانه لا يصدر عن المتكلم الا فعل واحد يعبر عنه تارة بالتوفية وتارة بالتطبيق ، والتطبيق معتبر في كلام نفسه ، فكذا التوفية والا لم يتحدا في الوجود فان قيل قد ذكر الشارح رحمه الله في شرح المفتاح ان معنى التطبيق اعم من الايراد والحل قلت المراد وهذا بعينه معنى التطبيق

(قول المحشي) ان يكون انفي شك الخ فكونه انفي الشك هو الخاصية وحقه الذي يطلبه استعمال تركيبه في مقام الشك وكذا الباقي كما مر

(قول المحشي) مالا يوجد في غيره وهو هنا كونه انفي الشك مثالا والخصوصية ما ترتب عليه ذلك الكون كان التي للتوكيد (قول المحشي) للمبالغة أي في لزومها لتراكيب البلاغة كأنها عين الخصوصية في كونها جزءا من التركيب (قول المحشي) ليس موجودا فيه وانما الموجود فيه كونه له أي كونه مقصودا به وخاصية الشيء ما كان موجودا فيه لا الاثر كرد الانكار وهذا ما في شرح الشارح للمفتاح وهو الموافق لقول صاحب المفتاح واعنى بخاصية التركيب ما يسبق منه الى فهم ذى النظرة السليمة من تركيب ان زيدا منطلق من أن يكون مقصودا به انفي الشك فانه يصرح بان خاصية التركيب كونه انفي الشك قصدا لان ما ليس بمقصود ليس بمدلول وعندم وقول الشارح في شرح المفتاح لم يقل من انفي الشك ليصرح باضافته الى التركيب فيتحقق كونه خاصية له معناه انه لا يتحقق كون انفي الشك خاصية الا باعتبار الاضافة فتدبر بقي أن قول المحشي فيما سبق والمراد هنا على ما فسر السكاكي الاغراض لا بد له من التأويل بانها الاغراض من حيث كونها مفادة بالتركيب

(قول الشارح) لان خاصية الخ تمليل لكون معنى توفية الخواص حقها ايراد التراكيب في موارد

(قول الشارح) فتوفيتها حقها الخ تفريع على كون ذلك هو المفهوم منها

(قول الشارح) فتوفيتها حقها أي توفية كل من خاصية ان زيدا قائم وخاصية زيدا ضربت ولذا افرد التركيب

(قول الشارح) وهذا بعينه أي ايراد التركيب في مورده الذي هو معنى التوفية معنى تطبيق الكلام فتكون التوفية

هي التطبيق فلذا فرع عليه بقوله فمعنى الخ

(قول المحشي) لانه لا يصدر عن المتكلم أي الذي في قول السكاكي بلوغ المتكلم فان الذي يصدر عن المتكلم من

حيث هو متكلم فعل واحد هو استعماله لتركيب الذي افه

(قول المحشي) والتطبيق معتبر في كلام نفسه لانه تطبيق المتكلم الكلام الذي افه وهو استعماله في مورده

(قول المحشي) فكذا التوفية والا لم يتحدا في الوجود اي والا تكن التوفية معتبرة في كلام نفسه لم يتحدا وهو باطل

كما يفصح عن ذلك قوله في تأدية المعاني وكذا قوله وإيراد أنواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها إذ لا معنى له إلا أن يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل تشبيه ومجاز وكناية كما ينبغي وعلى ما هو حقه وليس المعنى على أنه يورد تشبيهات البلغاء ومجازاتهم على وجهها وهذا في غاية الحسن ونهاية اللطافة والمعجب من المصنف وغيره كيف خفي عليهم هذا المعنى مع وضوحه وكيف ظنوا بالسكاكي أنه أخذ في تعريف بلاغة المتكلم تراكيب البلغاء فعرف الشيء بنفسه ومناسد فلة التأمل مما يضيق عن الإحاطة بها نطاق البيان ثم الاوضح

إذا كان بالإيراد (قوله كما يفصح عنه الخ) إذ لا معنى لتأدية معاني الغير ولا لتأدية معاني نفسه بتركيب الغير إلا أن يراد من التأدية معنى مجازي كالتقرير والكشف. أو يقدر بتركيبه، ويراد بتوفية خواص التراكيب مثل خواص تراكيب البلغاء. أما على حذف المضاف أو الحل على المبالغة كما في قولهم فعلت ما فعلت وشيء منها لا يفهم من اللفظ، فاندفع المناقشة التي ذكرها السيد السند قدس سره في شرح المفتاح بأنه يجوز أن يراد تراكيب البلغاء ويكون المعنى بلوغ المتكلم في تأدية المعاني بتركيبه حدا له اختصاص بتوفية مثل خواص تراكيب البلغاء، حقها (قوله إلا أن يكون الخ) زاد الحثية إشارة إلى أن الاعتبار لا يقتدر على الإيراد دون الإيراد بالفعل ولم يقل بحيث يورد كل نوع كما هو اللائق، بالسابق إشارة إلى أن الإيراد لا يتعلق إلا بالأشخاص وأن زيادة لفظ الأنواع للإشارة إلى أن الاعتبار يراد أشخاص جميع الأنواع لأشخاص نوع دون نوع (قوله وليس المعنى على أنه يورد تشبيهات الخ) لا بالشخص لأنه لا يمكن إيراد الأشخاص ولا بالنوع، إذ لا أنواع لها

لأنه لم يصدر منه أمران متغايران وجودا فقول الشارح وهذا بعينه الخ استدلال على صحة هذا المفهوم الذي قال أنه لا يفهم إلا هو وأنه هو الصواب بأنه هو المتجد وجودا مع التطبيق فيوافق الواقع وهو أنه لم يصدر منه إلا شيء واحد بخلاف ما إذا لم يكن هذا معنى التوفية فإنه يلزم أن يكون الصادر منه أمرين مختلفي الوجود وهو باطل

(قول المحشي) إذا كان بالإيراد أي إذا كان التطبيق بسبب إيراد المتكلم التركيب الذي الفه واستعمله له أو كان مصورا بالإيراد في موردته والثاني يدل عليه كلام الشارح في شرح المفتاح حيث قال الكلام في تطبيق الكلام أغم من الكلام الذي تولفه فتطبيقه أن تستعمله على ما ينبغي أي والمراد هنا أن التوفية هي بعينها معنى التطبيق إذا كان بالإيراد لأن الكلام في توفية المتكلم التي هي بلاغته إذ لا معنى لتأدية معاني الغير الخ أي وذلك لازم على إرادة تراكيب البلغاء وقوله بتركيب الغير راجع للتأدية في الموضوعين

(قول المحشي) أو يقدر بتركيبه أي يقدر هذا اللفظ بعد قوله في تأدية المعنى

(قول المحشي) ويراد بتوفية خواص التراكيب مثل خواص الخ ولا يصح أن يراد بخواص تراكيب البلغاء أنواعها كما في الفنى إذ لا أنواع لخواص تراكيبهم

(قول المحشي) فاندفعت المناقشة الخ لأن الاحتمال الذي لا يحتمله اللفظ لا يجدي في المنع لأنه بمنزلة العدم

(قول المحشي) بالسابق هو قول الشارح أنواع التشبيه الخ

(قول الشارح) كما ينبغي وعلى ما هو حقه قياسه بسابقه يفهم أن معناه أن يورده في المقام الذي يقتضيه وقدم ما يتعلق بذلك

(قول المحشي) إذ لا أنواع لها بمخصوصها وإنما المختص بالبلغ إيرادها في إيرادها

في تعريف علم المعاني أنه علم يعرف به كيفية تطبيق الكلام العربي لمقتضى الحال

بخصوصها كما يقتضيه الإضافة قال قدس سره فليس لتراكيه خواص الخ في شرح المفتاح للشارح رحمه الله ما حاصله ان خواص التراكيب ما يسبق منها الى فهم ذى الفطرة السليمة على تقدير صدورها عن له فضل تمييز ومعرفة وغير البليغ لا يوفى بها حقها انتهى فعلى هذا لا نسلم انه ليس لتراكيه خواص كيف والتراكيب الصادرة عن غير البليغ لا تخلو عن التأكيذ والخلو منه وعن التعريف والتذكير والحذف والاضمار والتقديم والتأخير الى غير ذلك، وهذه الخصوصيات دالة على الخواص دلالة المقتضى على المقتضى الا أن غير البليغ لا يورد تلك الخصوصيات على وفق الخواص ولا يوفى بها حقها * قال قدس سره اذ لا اعتداد بها الخ * فيه أن عدم الاعتداد بها لا يقتضي عدمها ، بل يقتضي وجودها لا على وجه الاعتداد * قال قدس سره وان لم يسلم الخ * قد عرفت انه ، لا حاجة الى دعوى الاتحاد بين المفهومين وانه يكفي اتحادهما في الوجود * قال قدس سره بانه لا فساد الخ قد عرفت انه لا يجوز ارادة أنواع تشبيهاتهم ومجازاتهم اذ لا انواع لها بخصوصها * قال قدس سره لم يفسر بلاغة الخ *

(قول المحشي) قال قدس سره فليس لتراكيه خواص في شرحه للمفتاح وحواشيه عليه ما حاصله ان الخواص موجودة في تراكيب غير البليغ لكنها ليست مقصودة بالافادة اذ لا يقصدها الا البليغ وقد اعتبر صاحب المفتاح في الخواص الافادة فالموجود في تركيب غير البليغ هو ذات الخصوية لاعم وصف كونها خاصية فالتركيب المؤكد اذا صدر عن غير البليغ لا يحمل الا على معناه الوضعي والسبب في ذلك عدم شعوره بالمناسبات وعدم قصده الى رعايتها ولا شك أن المعتبر في المتعارف هو المعاني التي يقصدها المتكلم اه قوله فليس لتراكيه خواص أي أمور موصوفة بكونها خواص كما يدل عليه تعليقه بعدم الاعتداد (قول المحشي) وهذه الخصوصيات دالة الخ لا نزاع في دلالتها وانما الكلام في افادتها ولا يفاد الا ما هو مقصود قال السيد في حواشي شرح المفتاح المعتبر في الخواص كونها مفادة للسامع لا مجرد كونها مدلولاً عليها كما يدل عليه قوله ما يسبق منه الى الفهم وقوله مثل ما يسبق الى فهمك ثم ان مراد المحشي بهذا الرد ابطال قوله ان لم تعتبر بلاغته فليس لتراكيه خواص وحاصله انه لا تعتبر بلاغته فلا يجيء الدور ونمنع قولك فليس لتراكيه خواص فان الخواص متحققة في كلام البليغ وغيره وهذا غير ما رد به السيد لان مبناه ان معنى توفية خواص التراكيب حقها أن يورد كل كلام له موافقاً لمقتضى الحال وايراد كل كلام موافقاً لمقتضى الحال لا تعرض فيه للبلاغة وان كان لفظ خواص التراكيب متعرضاً لها الا أنه مؤول بما لا تعرض فيه وهو ما ذكر

(قول المحشي) بل يقتضي وجودها فيه ان السيد معترف به لكن ينكر كونها خاصية كما مر

(قول المحشي) قال قدس سره وان كان في الواقع بليغاً بلاغته مجموع ما ذكر يريد أن المأخوذ في التعريف مجرد ذاته لاعم وصف البلاغة كما يوضح ذات الابن في تعريف الأب حيث قيل هو حيوان يتولد من نطقته حيوان آخر من نوعه فانه مأخوذ لاعم وصف النبوة لا متنازع أخذ احد المتضايقين في تعريف الآخر

(قول المحشي) قال قدس سره وان لم يسلم اتحاد هذين المفهومين فان توفية خواص التراكيب فيه تعرض للبلاغة لانها لا تكون الا لتراكيب البليغ ولو ذلك المتكلم بخلاف ايراد الكلام موافقاً لمقتضى الحال (قول المحشي) لا حاجة الى دعوى الاتحاد بين المفهومين ولفظ الخواص في توفية خواص التراكيب لا تعرض فيه

وينحصر المقصود من علم المعاني (في ثمانية أبواب)

اي تفسيراً لا يلزم منه الدور بل اكتفى في تفسيره بما يلزم من تفسير بلاغة المتكلم وهو كون الكلام بمبحث وفي فيه خواص التراكيب حقها واورد فيه أنواع التشبيه والمجاز والكنائية على وجهها ولاشك ان الاعتراض باق بحاله على هذا التفسير (قوله وينحصر المقصود من علم المعاني) كذا في الايضاح يعني ان المراد انحصار المقصود ، الذي هو بعض من علم المعاني ، اعني المسائل لا انحصار العلم فالكلام على ، حذف المضاف ، او الضمير راجع الى المقصود المشتمل عليه علم المعاني

للبلاغة بناء على انها متحققة في تراكيب غير البليغ الا أنه لا يورد الخصوصيات على وفق الخواص وقد عرفت ما فيه فتدبر (قول المحشي) اي تفسير لا يلزم منه الدور رد لما في السمرقندي أن بلاغة الكلام يفهم من هذا التعريف وهو كون الكلام الخ (قول المحشي) قال قدس سره فيلزم الابهام ان لم يعتبر ذلك التعريف اللازم من تفسير البلاغة والدور والابهام ان اعتبر تدبر

(قول المحشي) كذا في الايضاح نقله استدلالاً على انه المراد للمصنف كما قال يعني ان المراد الخ وليصح قول الشارح وظاهر هذا الكلام الخ فان المراد منه قول المصنف وينحصر المقصود من علم المعاني كما سببته المحشي وحاصل ما حرره المحشي في هذا المقام ان المراد للمصنف بعلم المعاني ما يعم المسائل والتعريف وبيان الانحصار بدليل جملة على الفن الاول اذ المراد به ما يعم الامور الثلاثة ليصح حصر الكتاب في المقدمة والفنون الثلاثة فقول العصام ومن تابعه ان حقيقة العلم مسائله وحينئذ تخرج الامور الثلاثة بلا احتياج الى زيادة المقصود وهم وان من تبيينه وان مراد الشارح بتقدير المقصود متابعة للمصنف دفع منع الانحصار بهذه الامور الثلاثة لا الاعتراض على المصنف بان هذه الثلاثة خارجة عن العلم من غير احتياج الى لفظ المقصود لان حقيقة كل علم مسائله والثلاثة خارجة عنها كما فهمه العصام وان معنى قول الشارح والا لصدق علم المعاني على كل باب انه لو كان من حصر الكل في جزئياته لصدق علم المعاني لو أردنا به حقيقة على خلاف ما أراد به المصنف على كل باب لانه حينئذ مساو للمقصود من علم المعاني أعني جميع المسائل لاكل واحد وصدقه على كل باب باطل لان حقيقة العلم جميع مسائله لا كل باب منها فصدق المقصود أيضاً باطل اذ مقصود العلم جميع مسائله وانما لم يقل الشارح والا لصدق المقصود على كل باب لاحتياجه الى أن يقال وذلك باطل لان المقصود جميع المسائل لانه العلم فتدبر بقى شيء وهو انه ربما اشكل على ما هنا ما تقدم للمحشي قبل الفن الاول من أن ما ذكره الشارح من انحصار مقصود الكتاب في الفنون الثلاثة يجوز أن يكون من انحصار الكل في جزئياته وهو الظاهر مع أن مقصود الكتاب جميع مسائله لاكل فن منها نعم لا يقال هناك والا لصدق الكتاب على كل فن منها لان حقيقة الكتاب زائدة على الفنون الا أن يفرق بأن كل فن يصح أن يقصد على حدة فيكون مقصود الكتاب بمعنى القدر المشترك بخلاف مسائل الفن الواحد تدبر (قول المحشي) الذي هو بعض فيه اشارة الى أن من للتبعيض

(قول المحشي) اعني المسائل تفسير المقصود أي ليس المراد مطلق مقصود من علم المعاني حتى يكون من حصر الكل في جزئياته لانه بعض المقصود بل جميعه فيكون من حصر الكل في أجزائه (قول المحشي) على حذف مضاف وانما زاد الشارح من للدلالة على انه بعضه (قول المحشي) او الضمير راجع الخ فهو عائد لمذكور ضمناً

انحصار الكل في اجزائه لا الكلى في جزئياته والا لصدق علم المعاني على كل باب

فلا يرد منع الانحصار بان التعريف وبيان الانحصار والتنبيه داخله في علم المعاني ، لكونه عين الفن الاول المشتمل على الامور الثلاثة ليصح حصر الكتاب في المقدمة والفنون الثلاثة وغير داخله في الابواب الثمانية ، واليه أشار الشارح رحمه الله بقوله وتعريف العلم وبيان الانحصار الخ (قوله انحصار الكل الخ) ، لان المقصود كل المسائل لا كل واحد فانه جزء المقصود (قوله الكلى الخ) ، وان كان اشهر بالمقصود موهما لذلك لصدقه على كل واحد منها بناء على ان جزء المقصود مقصود (قوله والا لصدق الخ) أي ان كان الحصر في الجزئيات لصدق المقصود على كل واحد منها ولو صدق المقصود عليه لصدق علم المعاني عليه بناء على ان المراد منه المسائل وهي حقيقة علم المعاني لما قرر ان حقيقة كل علم مسائل ذلك العلم فاندفع ما تحير الناظرون في دفعه وتكلفوا بما نمجه الاسماع من أن كلمة من اما صلة فيرد عليه ان المقصود من الشيء خارج عنه وتلك الابواب ليست كذلك بالنسبة الى علم المعاني واما تبعية ، فيكون الحصر حصر الكلى في جزئياته واما بيانية فلا فائدة في زيادة لفظ المقصود ، لان الامور الثلاثة تخرج من العلم حينئذ كما تخرج من المقصود

(قول المحشي) فلا يرد الخ تعريف على تقدير المقصود الذي هو بعض العلم

(قول المحشي) لكونه علة لداخله وقوله ليصح علة لقوله المشتمل فالمراد بعلم المعاني في كلام المصنف ما يعم الامور

الثلاثة وان لم يكن ذلك حقيقة العلم

(قول المحشي) واليه أشار الشارح الخ أي وليس هو اعتراضاً على المصنف كما فهمه العصام

(قول المحشي) لان المقصود كل المسائل فهو البعض لا كل واحد حتى يكون من حصر الكلى في جزئياته

(قول المحشي) وان كان التعبير بالمقصود موهماً بذ الخ يعني أن جزء المقصود لما تعلق به القصد في ضمن الكل يصدق

عليه المقصود وان كان المقصود بالحقيقة الكل من حيث هو كل فنقل الشارح له عن الايضاح لتحقيق المراد به ودفع ايهامه

(قول المحشي) لصدق علم المعاني عليه بذ الخ يعني ان مراد الشارح الاستدلال بطلان صدق المعاني بمعنى المسائل

الذي هو حقيقة العلم على كل باب على بطلان صدق المقصود عليه اذ المقصود بمعنى المسائل متحد مع علم المعاني بناء على ان

المراد منه حقيقته أعنى المسائل فاذا بطل صدق المعاني بطل صدق المقصود وليس المراد بعلم المعاني ما أراده المصنف وهو

ما يعم الامور الثلاثة لان ذلك انما حمل عليه كلام المصنف لضرورة حمله على الفن الاول الواجب اشتماله على الامور الثلاثة

ليصح حصر الكتاب في المقدمة والفنون الثلاثة وقد عرفت وجه العدول عن التعليل بصدق المقصود الى التعليل بصدق

علم المعاني على انه لو علل به لربما منع عدم صدقه بناء على ان جزء المقصود مقصود فيحتاج للبواب بأن المقصود من العلم

الكل لا كل واحد بخلاف التعليل بعدم صدق العلم فانه خال عن ذلك

(قول المحشي) فاندفع الخ أي يكون كلمة من للتبويض لان المقصود بعض علم المعاني لانه في كلام المصنف يجب

أن يشتمل على الامور الثلاثة وهي غير مقصود وان المراد بالمقصود جميعه وهو المسائل وانما اخر هذا الى هنا وان كان

متفرعا على ما سبق اهتماماً بتتيم الكلام على دليل الشارح

(قول المحشي) فيكون الحصر حصر الكلى الخ ذلك اذا كان المراد مطلق المقصود لاجمعيه كما مر

(قول المحشي) لان الامور الثلاثة تخرج الخ لو تم البيان خرجت لكنه باطل لان علم المعاني في كلام المصنف أعم

وظاهر هذا الكلام يشعر بأن العلم عبارة عن نفس القواعد على مامر وتعریف العلم وبيان الانحصار والتنبيه
الآتی خارجة عن المقصود الاول

(قوله وظاهر الخ) قل عنه رحمه الله لان الظاهر ان تلك الابواب انما هي المسائل والقواعد ، وليست اجزاء للملكة
انتهى يعنى ان ظاهر كلام المصنف رحمه الله أعني قوله وينحصر المقصود من علم المعاني مشعر بان لفظ العلم الذى هو
مرجع الضمير ، عبارة عن نفس المسائل لاعن الملكة لان الظاهر ان الابواب الثمانية هي المسائل ، وان الانحصار انحصار
الكل في الاجزاء والمسائل ليست اجزاء من الملكة وانما قال وظاهر هذا الكلام ، لانه يجوز أن يكون العلم عبارة عن
الملكة وارجاع الضمير اليه بطريق الاستخدام أو لكونه مشعراً بالمسائل أو يكون الحصر حصر المسبب في السبب أو يكون
المقصود عبارة عن المسائل بأن تكون كلمة من صلة للمقصود ومعنى كون المسائل مقصودة عن الملكة انها وسيلة الى بقائها
وانما قال في الحاشية لان الظاهر ان تلك الابواب الخ لانه يجوز أن تكون تلك الابواب عبارة عن التصديقات بالمسائل
ويكون المقصود من علم المعاني اى من تلك الملكة عبارة عن استحضار المسائل لانها وسيلة اليه فيكون المعنى وينحصر
استحضار المسائل الذى هو مقصود من الملكة في التصديقات المذكورة في ثمانية ابواب انحصار الكل في الاجزاء

من المقصود كما عرفت لما عرفت

(قول المحشي) لان الظاهر ان تلك الابواب انما هي المسائل والقواعد يعنى ان المراد انه ينحصر في مدلول ثمانية
ابواب بناء على ان التراجم اسم للالفاظ

(قول المحشي) وليست اجزاء للملكة هذا لا يلزم الا اذا كان الانحصار من انحصار الكل في اجزائه الذي يفيد
كلام المصنف المشار اليه بقول الشارح هذا الكلام ولذا عطف المحشي قوله وان الانحصار على قوله بان لفظ العلم ولا ينافي
ذلك جملة من تمة الدليل المنقول عن الشارح لان الشارح انما بى قوله وليست اجزاء للملكة على ما يستفاد من ظاهر
كلام المصنف من أن الحصر من حصر الكل في الاجزاء ولذا اقتصر فيما نقل عنه على قوله وليست اجزاء للملكة
وبهذا ظهر وجه كون جمل الحصر من حصر المسبب في السبب من مقابل ظاهر هذا الكلام لامن مقابل الظاهر في
المنقول حيث قال وان الانحصار الخ

(قول المحشي) عبارة عن نفس المسائل فيكون المقصود الذى هو بعضه بناء على انحصار الكل في الاجزاء مسائل

(قول المحشي) وان الانحصار الخ أي انحصار العلم بمعنى المسائل بناء على الظاهر أيضاً من عدم الاستخدام

(قول المحشي) لانه يجوز الخ يعنى أن مقابل الظاهر في كلام الشارح أربعة أمور يرجع الضمير للعلم بطريق الاستخدام
أو لكونه مشعراً بالمسائل فيكون مرجعاً باعتبار ما اشعر به أو يكون الحصر حصر المسبب في السبب أو تكون من صلة
لاتبعية وعلى حصر المسبب في السبب مع كون من تبعية يكون المعنى ينحصر المقصود الذى هو بعض ملكة علم
المعاني وهو ما تعلق باحضار المسائل دون التعريف وبيان الانحصار والتنبيه أى تلك الملكة باعتبار تعلقها بما عد ، الثلاثة
وانما ادخل احتمال أن يكون الحصر من حصر المسبب في السبب في مخالفة الظاهر المذكور في كلام الشارح لانه مقابل
الظاهر في الانحصار المذكور في الكلام المشار اليه بقول الشارح وظاهر هذا الكلام فان المراد به قول المصنف وينحصر
المقصود من علم المعاني فقط كما ذكره المحشي سابقاً دون أن يقول الخ فلم يبق الا مخالفة الظاهر فيما سبقت من قول المصنف

(احوال الاسناد الخبرى) الثانى (احوال المسند اليه) الثالث (احوال المسند) الرابع (احوال متعلقات الفعل)
الخامس (القصر) السادس (الانشاء) السابع (الفصل والوصل) الثامن (الایجاز والاطناب والمساواة) وانما
انحصر فيها (لان الكلام اما خبر او انشاء) لانه لا محالة

لان الاستحضار هو الادراك من غير نجشم كسب جديد وحينئذ تكون كلمة من صلة المقصود (قوله احوال الاسناد
الخبرى) مرفوع على انه خبر مبتدا محذوف ، كما صرح به فى الايضاح أى احدها احوال الاسناد الخبرى وكذا ما بعده ،
والجل كلها مذكورة على سبيل التعداد والقول بانه وما بعده مما لم يذكر الواو فيه ، مذكورة على سبيل التعداد . موقوفة
الاواخر وكسر ما هو مضاف ، الى ما بعده لالتقاء الساكنين ، يرد عطف الوصل على الفصل والاطناب والمساواة على
الایجاز (قوله او انشاء)

فى ثمانية أبواب فبين به وجه قول الشارح فيما نقل عنه لان الظاهر ان تلك الابواب الخ فلما كان لفظ ينحصر فى المشار
اليه بهذا الكلام ذكر الاحتمال المقابل للظاهر فيه فى الاحتمالات المقابلة لقول الشارح وظاهر هذا الكلام
(قول المحشى) لان الاستحضار هو الادراك الخ فتكون التصديقات التى هى اجزائه حاصلة أيضاً بلا نجشم كسب
ولا حاجة للقول بان ذلك على سبيل المبالغة لان الكلام فى من له ملكة الاستحضار لا مطلقاً
(قول المحشى) كما صرح به فى الايضاح عبارته اولها احوال الاسناد وثانيها وثالثها الخ ولا أدري نكتة عدول المحشى
الى أحدها أما عدول الشارح الى التعريف فظاهر انه لبيان النسبة فيما علم فانه علم انه لا بد فى الثمانية من أول وثان وهكذا
لكن النسبة مجبولة كما سبق

(قول المحشى) والجل كلها مذكورة على سبيل التعداد أى فهو من سرد الجل أى ذكرها بلا عطف لامن سرد
المفردات كما عليه القول الآتى المردود ويكون المذكور على سبيل التعداد هو الجل اندفع ما قيل انه لو لم تذكر المفردات
على سبيل التعداد لوجب العطف والتبس الایجاز والاطناب والمساواة فان ذلك ان لم تذكر الجل على سبيل التعداد أما
اذا ذكرت كذلك فلا تميز كل جملة بعدم العطف تدبر

(قول المحشى) مما لم يذكر فيه الواو احتراز من الوصل والاطناب والمساواة اذ لا يظهر فيها الذكر على سبيل التعداد
بخلاف الفصل والایجاز فانهما مذكوران على سبيل التعداد كما صرح به هذا القائل وهو المعصم
(قول المحشى) مذكورة على سبيل التعداد بأن تلقى ليرفع الحاسب حسابها كما هو طريقة معرفة مرتبة العدد
(قول المحشى) موقوفة الاواخر عدل عن قول ذلك القائل مبنيات على السكون لضعفه اذ الراجح فى الاسما قبل
التركيب الوقف عن الاعراب والبناء

(قول المحشى) لما بعده أى مما أوله ساكن فخرج المضاف لمتعلقات الفعل
(قول المحشى) يرد عطف الوصل الخ فان المذكور على سبيل التعداد حيث كان موقوف الآخر لا يعطف عليه اذ لا
محل له وهذا الرد ذكره ذلك القائل وهو المعصم وعبرته ولا يخفى ان عطف الوصل كالاطناب والمساواة على ما هو
مذكور على سبيل التعداد أيضاً مشكل فما قيل ان هذا القائل يقول ان الواو ليست عاطفة بل جزء من الترجمة والذى
قصد عنده مجموع المتعاطفات فوهم لما عرفت انه لم يقل ذلك بل صرح بان الفصل والایجاز ذكرهما على سبيل التعداد وصرح

يشتمل على نسبه تامة بين الطرفين

فيكون لبيان احواله المختصة به باب (قوله يشتمل على نسبة الخ) . اشتمال الدال على المدلول، لا اشتمال الكل على

باشكال العطف عليه كما سبق

(قول المحشي) فيكون لبيان احواله الخ تمهيد للرد الآتي على الشارح

(قول المحشي) اشتمال الدال على المدلول الى اخره لما كان الكلام المراد تقسيمه عاما للخبر والانشا وكان الكلام الانشائي لانسبة فيه بمعنى الوقوع أصلا اذ هو تصور محض فان قولك قم يازيد لا يفيد ثبوت القيام لزيد اذ لم يعلم منه وقوعه ولا يدل بنفسه وبحسب وضعه على ثبوت الطلب للمتكلم فان ذلك أمر عقلي وانما مدلوله نفس الطلب وهو الاقتضا النفسى لزم أن يكون المراد بالنسبة هنا أمرا يعمها وهو نسبة أحد الطرفين للآخر اما بالايجاب أو السلب كما في الخبر أولا كافي الطلب وانما خصت النسبة في الخبر بالايجاب والسلب دون الوقوع واللاقوع لما قال الشارح في شرح المفتاح ان ما به يتحقق كون الخبر خبرا وباعتباره يكون محتملا للصدق والكذب هو حكم الخبر اعني الحكم الذي يحكمه الخبر في خبره بمفهوم لمفهوم وليس المراد أن مدلول الخبر هو حكم الخبر يعنى ايقاعه النسبة دون الحكم بمعنى وقوع النسبة لانه لا يخفى أن مفهوم زيد قائم بثبوت القيام له في الواقع ولو كان مدلول الخبر مجرد حكم الخبر وايقاعه النسبة لكان مدلوله ثابتا دائما ولم يتصور كذبه فلم ان الخبر يدل عليهما معا لكن في هذا التقسيم يتعين ان المراد بالنسبة في الخبر الايقاع والانتزاع وفي شرح السيد للمفتاح انه لا شك ان الجملة الخبرية كزيد قائم مشتملة على حكم ايجابي معقول للخبر في خبره هذا ويعبر عن هذا الحكم بالنسبة التامة الذهنية فهذه النسبة ان طابقت النسبة التي بين زيد والقيام بحسب نفس الامر في الكيفية بان يكونا ثبوتين معا كان الخبر صادقا وان لم تطابقا بأن كانت الذهنية ثبوتية والنسبة الاخرى سلبية كان الخبر كاذبا وتحقيقه ان الجملة الخبرية تدل على نسبة تامة ذهنية مشعرة بمحصول نسبة اخرى في الواقع موافقة للاولى في الكيفية وهذه النسبة الاخرى مدلوله للخبر بتوسط الاولى وهى المقصود بالافادة فان كانت هذه النسبة الاخرى المشعر بها حاصلة كان صادقا والا كان كاذبا وفي شرح الشارح للعصم مدلول الخبر بالذات هي النسبة النفسية وثانيا وبالعرض هي النسبة الخارجية ولذا قالوا ان الكتابة تدل على العبارة والعبارة على مافي الذهن ومافي الذهن على مافي الخارج وسيأتي ذلك أيضا قريبا للمحشي حيث يقول ان دلالة الانظ على الصورة الذهنية وتوسطها على مافي الخارج فالنسبة الخارجية في الحقيقة مدلوله للنسبة الذهنية التي هي مدلول الخبر للارتباط السكائن بين الايقاع والوقوع أما الانشا كالطلب فلا دلالة له على ايقاع ولا وقوع أما الثاني فظاهر فان قولك اضرب انما يدل على طلب الضرب لاعلى ثبوته للمتكلم فان ذلك انما يدل عليه اطلب الضرب أو انا طالبيه وما يفهم منه من ثبوته له فلازم على قطط ولاعلى ثبوت طلبه للمخاطب والا لفهم منه وقوعه وأما الاول فلانه ادراك الوقوع ولا وقوع فيه فليأمل

(قول المحشي) لا اشتمال الكل على الجزء لان الشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء انما هو النسبة بمعنى الوقوع واللاقوع وذلك لا يصح ارادته لامر من الاول انه ليس موجودا في الانشاء والثاني انه ليس متصفا في الخبر باحتمال الصدق والكذب اذ هو المعنى الخارج الذي مطابقته صدق وعدمها كذب كما في شرح السيد للمفتاح وحواشيه ومن هنا ظهر أن المراد بالوقوع واللاقوع في كلام الشارح الوقوع واللاقوع من حيث الحصول في الذهن وهما الايقاع والانتزاع بعينهما

قائمة بنفس المتكلم وتفسيرها بوقوع النسبة ، ولا وقوعها او بايقاع النسبة او انتزاعها خطأ في هذا المقام
لأنه لا يشمل النسبة الانشائية

الجزء (قوله قائمة بنفس المتكلم) اى يدل على نسبة بين الطرفين الحاصلين في نفس المتكلم بصورتها قائمة تلك النسبة ،
بوجوده الاصلى بنفس المتكلم قيام العرض بالحل لان المتكلم ، بعد تصور الطرفين ينسب أحدهما الى الآخر

اذ لو كان المراد بهما الوقوع واللاوقوع الخارجى لم يكن المانع عدم تناول الانشاء فقط كما اقتصر عليه الشارح بل ذلك مع
كون المتصف باحتمال الصدق والكذب هو الايقاع والانتزاع لا الوقوع واللاوقوع على ان الذى من اجزاء القضية على
التحقيق هو الوقوع واللاوقوع لا وقوع النسبة ولا وقوعها كما يفيد قول المحشى في حواشى القعاب والعقائد اجزاء القضية
على التحقيق ثلاثة الموضوع والمحمول والنسبة التى هى الوقوع واللاوقوع بعينه وقد تتصور هذه النسبة في نفسها من غير
اعتبار حصولها أولا حصولها في نفس الامر بل باعتبار أنها تعلق بين الطرفين تعلق الثبوت أو الاتنا وتسمى حكيمية ومورد
الانحباب والسلب وقد تتصور باعتبار حصولها أولا حصولها في نفس الامر فان تردد فهو الشك وان اذعن بحصولها أولا
حصولها فهو التصديق وزاد المتأخرون في اجزاء القضية رابعاً سوى الوقوع واللاوقوع يسمونه النسبة التقيدية المشتركة بينهما
وهو نسبة القيام الى زيد كما يدل عليه قولهم وقوع النسبة أولا وقوعها والتحقيق ما ذهب اليه المتقدمون ان الجزء الثالث
ثبوت المحمول للموضوع لكنه يشاق به ثلاثة علوم اثنان تصوريان والثالث تصديقي

(قول الشارح) وتفسيرها بوقوع النسبة الخ قد عرفت ان المراد بالوقوع الايقاع بان يراد من حيث قيامه بالذهن لان
الذي يوصف باحتمال المطابقة وعدمه هو المعنى التصديقي وهو النسبة أعني الثبوت والوقوع من حيث الازعان بحصولها
أولا حصولها أما النسبة من غير اعتبار تلك الحثية فهو معنى تصوري لا يوصف باحتمال المطابقة وعدمه والحاصل ان النسبة
التي هي جزء القضية هي الوقوع والثبوت ويعرض لها ثلاثة علوم كما عرفت اثنان تصوريان والثالث تصديقي واحتمال
الصدق والكذب باعتباره وليس في القضية جزء سوى النسبة هو الوقوع والا زادت اجزاء التصديق على أربعة وانما سرى
لهم ذلك من قولهم ان الايقاع ادراك الوقوع فظنوا أن في القضية شيئاً سوى النسبة هو وقوعها وليس كذلك وانما الايقاع
هو ادراك أن النسبة التي هي جزء القضية التي هي مورد الانحباب والسلب واقعة وحاصلة فالوقوع والحصول صفة النسبة
لا جزء من القضية فليس في اجزاء القضية من حيث هي اجزاؤها معنى تصديقي وانما عرض لها من تعلق الادراك بهامن
حيث حصولها ولهذا قال السيد في حواشى الشمسية القضية لابد فيها من الحكم لانه المحتمل للصدق والكذب فقال المحشى
الحكم بمعنى الوقوع واللاوقوع لكن بشرط كونه معقولا فلا ينافي ما ذكره قدس سره في شرح المفتاح من أن المحتمل
للتصدق والكذب هو الحكم المعقول أعني الاليتع والانتزاع دون الوقوع واللاوقوع اه وبهذا التطويل ظهر ان صدق
الخبر وكذبه انما هو باعتبار صفة المتكلم لا باعتبار معنى في نفس الخبر وكذلك احتماله لها فليتأمل فانه كاد أن يقع اجماعهم
على خلافه وما سيأتي من أن الخبر يدل على الوقوع أيضاً فانما هو بواسطة دلالة على الايقاع الذى هو ادراك الوقوع لأن
ذلك معنى للخبر في نفسه كما سيأتي تحقيقه من المحشى

(قول المحشى) بوجودها الاصلى لا بصورتها ومثالها بل قائمة قيام العرض بالحل

(قول المحشى) بعد تصور الطرفين ينسب أحدهما لم يقل وتصور النسبة بينهما لعدم وجوده في الانشاء وان كان لازماً

فلا يصح التقسيم بل النسبة ههنا تعلق احد جزئي الكلام بالآخر بحيث يصح السكوت عليه سواء كان
ايجابا او سلبا او غيرهما مما في الانشائيات فالكلام (ان كان لنفسه خارج) في احد الازمنة الثلاثة اى

لا أنه يتصور نسبتها وهذا خلاصة ما قل عنه رحمه الله وهو لاشك ان تلك النسبة في الخبر هي ايقاع النسبة وانتزاعها
وفي اضرب مثلا طلب الضرب فعنى قيامها بنفس المتكلم كونها صفة لها موجودة فيها وجودا متصلا كسائر صفات النفس
لا انها معقولة حاصلة صورتها في ذهنه للقطع بانه لا احتياج في التصديق الى تصور الايقاع والانتزاع وبن الموجود في نفس
من قال اضرب طلب الضرب واجابه لا مجرد تصوره انتهى ثم ان دلالة الكلام على النسبة القائمة بالنفس ، لا يقتضي
قيامها بها في الواقع حتى يرد ان كلام الشاك والمجنون ومن يتيقن بخلاف ما يتكلم به كلها أخبار مع عدم قيام النسبة بأنفسهم
(قوله فلا يصح التقسيم) لانه تقسيم للكلام باعتبار النسبة فلا بد من وجودها في الانشاء أيضا (قوله تعلق احد جزئي
الكلام الخ) ، أي مدلول التعلق المذكور ليلايم ما سبق ويصح التعميم اللاحق اعني قوله سواء كان ايجابا أو سلبا وقيل
المراد تعلق ، احد جزئي الكلام النفسي بالآخر بحيث يصح السكوت الباطني عليه وهو خروج عن السوق لانه في الكلام
اللفظي وعن اصطلاح أهل العربية (قوله ايجابا أو سلبا) ، هما يطلقان على الايقاع والانتزاع وعلى الوقوع واللاوقوع كما
ذكره الشارح رحمه الله في شرح المفتاح (قوله ان كان لنفسه)

في الخبر والمراد بالطرفين في الخبر ظاهر وفي الانشاء كاضرب هما الضرب والفاعل والنسبة هي نفس الطلب النفسي فنسبة
أحدهما الى الآخر هي اقتضاؤه منه وفي نحو هل قام زيد الطرفان القيام وزيد والنسبة هي طلب فهم قيام زيد وهكذا ثم ان
تسمية الايقاع والانتزاع والطلب ونحوه نسبة انما هو لتعلقه بأمرين كما قال المحشي ينسب أحدهما الى الآخر وتقدم في كلام
السيد التصريح بتسميته نسبة

(قول الشارح) في احد الازمنة الثلاثة فيه اشارة الى أنه لا يخرج عن ذلك نحو قولنا سيقوم زيد على ما يتوهم لان
فيه أيضا نسبة ثبوتية أو سلبية بالنظر الى الاستقبال بها يعتبر صدقه وكذبه لا باعتبار النسبة الحالية والا لزم كذب كل
خبر استقبالي ايجابى لان النسبة بينهما في الحال متغيرة كذا نقل عنه

(قول المحشي) لأنه يتصور نسبتها المراد بنسبتها المعنى المصدري

(قول المحشي) وبان الموجود في نفس من قال اضرب الخ أفردة بتعليل لان الاول لا يشمله اذ لا تصديق في الانشاء

(قول المحشي) لا يقتضي قيامها بها لانها دلالة وضعية لاعقلية

(قول المحشي) أي مدلول التعلق يتعلق بثبوت أحدهما للآخر نسبت الدلالة اليه لان الجزئين بدون ارتباط لا يدلان على شيء

(قول المحشي) تعلق احد جزئي الكلام النفسي بالآخر وذلك الاحد هو الايقاع والآخر ثبوت المحمول للموضوع

(قول المحشي) هما يطلقان هذه فائدة لاتعلقها بالشارح وليس المراد بذلك أن مراد الشارح بهما الايقاع والانتزاع

والوقوع واللاوقوع لعدم صحة ارادة الوقوع واللاوقوع بدون أن يراد من حيث حصولها في الذهن كما عرفت ويمكن أن

يكون مراده بذلك أن قوله ايجابا أو سلبا يعم الوقوع والايقاع لان الوقوع وان أريد من حيث حصوله في الذهن يكون

معبرا عنه هنا بالايجاب من حيث حصوله في الذهن لا الايجاب فقط كما اذا أريد به الايقاع ومثله يقال في اللاوقوع وما

قبل ان الايجاب يطلق على الوقوع أي الموقوع بالايقاع وهم فان الذي صرح به الشارح ونقله المحشي في حواشي القطب

يكون بين الطرفين في الخارج نسبة ثبوتية او سلبية (تطابقه) اى تطابق تلك النسبة ذلك الخارج بان يكونا ثبوتين او سلبيتين (او لا تطابقه) بان يكون احدهما ثبوتيا والآخر سلبيا (خبر) اى فالكلام خبر (وان لا) اى وان لم يكن لنسبته خارج كذلك (فانشاء) وسيزداد هذا وضوحا في اول التنبيه (والخبر لا بد له من مستند اليه ومستند واسناد والمستند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا او في معناه) كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والظرف ونحو ذلك وهذا لاجهة لتخصيصه بالخبر

أي لنسبته المفهومة منه الحاصلة في الذهن ، خارج عن مدلول الكلام أي حاصل بين الطرفين ، مع قطع النظر عن دلالة اللفظ والفهم منه ، محتمل ، لان تطابقه النسبة وان لا تطابقه فخير وان لم يكن كذلك بان لا يكون له خارج أصلا كاتسام الطلب فانها دالة على صفات نفسية ليس لها متعلق خارجي ، أو يكون له خارج لكن لا يحتمل المطابقة واللامطابقة

انه يطلق على الوقوع باقيا على معناه وقولنا ويمكن الخ هو المتعين لان قول الشارح سواء كان ابجاءا الخ مراده به أن هذا المعنى أهم مما تقدم وهو الايقاع والانتزاع والوقوع واللاوقوع تدبر

(قول الشارح) في الخارج المراد به نفس الامر أي ذات الشيء مع قطع النظر عن ذهن الداهن واعتبار المعبر وهو كون الموضوع بحيث يصح عنه الحكاية بالحول وهذا هو الخارج عن دلالة اللفظ والفهم منه (قول الشارح) بان يكونا ثبوتين الخ وان كان أحدهما ايقاعا والآخر وقوعا

(قول المحشى) أي لنسبته المفهومة منه أشار بذلك الى أن اضافة النسبة اليه باعتبار الفهم منه لا باعتبار أنها جزؤه كما مر وقوله الحاصلة في الذهن أي القائمة به قيام العرض بالمثل كما مر ان كان المراد ذهن المتكلم أو المتصورة ان كان المراد ذهن السامع كما يدل عليه قوله المفهومة فان السامع يتصور تلك النسبة القائمة بذهن المتكلم

(قول المحشى) خارج عن مدلول الكلام مثله قول العضد ونعى بالخارج ما هو خارج عن كلام النفس المدلول عليه بذلك اللفظ (قول المحشى) مع قطع النظر عن دلالة اللفظ أما اذا اعتبر دلالة اللفظ فلا يكون الخارج الا مطابقا اذلا يدل

الا على الصدق

(قول المحشى) محتمل اشارة الى أن الخاصية هي الاحتمال المأخوذ من تطابقه أولا وليس هو نفس المطابقة أولا ثم ان ذلك الخارج هو متعلق النسبة القائمة بالذهن كما في العضد فالنسبة الذهنية في الخبر الايقاع والانتزاع والمتعلق هو النسبة التي بين الطرفين في الخارج لكنها أخذت هنا بقطع النظر عن دلالة اللفظ وان كان دالا عليها بواسطة دلالة على ايقاعها (قول المحشى) لان تطابقه النسبة بأن يكون مدلول الخبر الايقاع والذي في الخارج الوقوع أي الثبوت الحاصل فيه أو مدلول الخبر الانتزاع والذي في الخارج اللاوقوع الحاصل فيه وبالجملة المطابقة هي ثبوت الايقاع ومثله أو الانتزاع ومتعلقه أو اتغاؤها كما قال الشارح بأن يكونا ثبوتين الخ وليست المطابقة بين الوقوع واللاوقوع المفهومين من الخبر وبينهما في الخارج على ما وهم فانه مبني على التعبير الاعتباري ولا حاجة اليه ومناف لكلام الشارح هنا وفي حواشي العضد وقول المحشى بعد ليس لها متعلق خارجي

(قول المحشى) أو يكون له خارج ولكن لا يحتمل الخ لانه لما كانت الصيغة موحدة له كان دائما مطابقا لانه أثر

كصيغ العقود ، فان لها نسبا خارجية توجد بهذه الصيغ وليست لها نسب محتملة لان تطابقها بالنسب المدولة أولا تطابقها ، وبما ذكرنا ظهر انه لا حاجة في هذا التقسيم الى كون تلك النسبة مشعرة بالخارج ودالة عليه كما في شرح المقاصد حيث قال ان للكلام اللفظي مدلولاً نفسياً وهي النسبة القائمة بالنفس فان كان مدلوله ، النسبة النفسية فقط فانشاء وان كان مع ذلك دلالة واشعار بان لها متعلقاً خارجياً فخير ولا الى اعتبار القصد كما في المختصر حيث قال أو يكون نسبته ، بحيث يقصد أن تكون لها نسبة خارجية ولا الى اعتبار كون تلك النسبة ، حكاية عن الخارج كما في الاطول

لا يتخلف فلا يثنى فيه احتمال المطابقة وعدمها

(قول المحشي) فان لها نسباً خارجية توجد بهذه الصيغ وتلك النسبة في البيع هي وقوع بيع من المتكلم أى وقوع نقل الملك للمشتري فهو متعلق الايقاع الموضوع له بهت وكذا يقال في غيره ومثل هذا ليس موجود ، في الطلب مثلاً فان مدلول اضرب نفس الطلب ولا يقع به في الخارج شيء ، وكون الآمر طالباً أو الضرب مطلوباً فليس ذلك متعلقاً للنسبة الذهنية وانما هو مدلول عقلي لازم للمدلول الحقيقي الذي هو الاقتضاء والطلب وبه يندفع ما في معاوية على المختصر

(قول المحشي) وبما ذكرنا الخ أى من أن مدار الفرق على وجود الخارج المحتمل للمطابقة وعدمه مع قطع النظر عن دلالة اللفظ والفهم منه فعدم الاحتياج لما في شرح المقاصد من هذا الاخير وعدم الاحتياج لما في المختصر والاطول من قوله وان لم يكن كذلك بان لا يكون الخ

(قول المحشي) الى كون تلك النسبة مشعرة بالخارج فان المخاطب اذا سمع اللفظ وفهم منه الايقاع والانتزاع اعتقد الوقوع أو اللاوقوع قال السيد في شرح المنتاح لا يخفى ان المقصود الاصلى من الخبر افادة المخاطب الحكم بمعنى وقوع النسبة أولاً وقوعها والايقاع وسيلة اليه فان المخاطب يستفيدة من الخبر وينقل منه الى متعلقه الذي هو المقصود بالاعلام وان كان مرجع الخبرية التي محصلها احتمال الصدق والكذب الى الحكم الصادر من المتكلم فانه الموصوف بالاحتمال وبالصدق أو الكذب دون وقوع النسبة أولاً وقوعها اه وبعبارة الشارح في شرح العضد تحقيق ذلك ان الخبر لفظاً هي الاصوات والحروف المخصوصة ومعنى ثابتاً في نفس المتكلم يدل عليه اللفظ فيرتسم في نفس السامع وهو مفهوم الطرفين والحكم ومتعلقهما لذلك المعنى هو النسبة بين الطرفين يشعر اللفظ بوقوعه في الخارج لكن الاشعار بوقوعه لا يستلزم وقوعه بل قد يكون واقعاً فيكون صادقاً وقد لا يكون فيكون كاذباً ومثل هذا المعنى لا يختص بالكلام الدال عليه بل قد يعلم وقوع متعلقه بطريق آخر كالاتساع والضرورة والانشاء له لفظ ومعنى يدل عليه لكن ليس لمعناه متعلق يقصد الاشعار والاعلام به بل انما يقصد به الاشعار بنفس ذلك المعنى الثابت في النفس كالطلب مثلاً في الانشآت الطلبية ومثل هذا لا يعلم الا باللفظ بطريق جعل السامع واقعاً على ثبوته في النفس

(قول المحشي) النسبة النفسية فقط سواء لم يكن نسبة خارجية أو كان هناك نسبة خارجية كصيغ العقود لكنها ليست

موضوعة لا فادتها وان لزمت

(قول المحشي) بحيث يقصد الخ لما عرفت ان وضع الخبر للدلالة على الخارج بالواسطة والانشاء لا يقصد به ذلك

سواء له خارج أولاً

(قول المحشي) حكاية عن الخارج لعل مراد صاحب الاطول بالنسبة ثبوت أمر لمر فان هذا هو الحكاية دون

لان الانشاء ايضا لا بدله مما ذكره وقد يكون لمسندة ايضا متعلقات (وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر او بنقص قصر وكل جملة قرنت باخرى اما معطوفة عليها او غير معطوفة والكلام البليغ اما زائد على اصل المراد لفائدة) احتراز به عن التطويل على ما يحىء ولا حاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ لان ما لا فائدة فيه لا يكون مقتضى الحال فالزائد لا لفائدة لا يكون بليغا (او غير زائد) هذا كله ظاهر لكن لا طائل تحته لان جميع ما ذكر من القصر والفصل والوصل والايجاز ومقابليه انما هي من احوال الجملة او المسند اليه

(قوله والخبر الخ) فلا بد لبيان الاحوال لخصصة بكل واحد من الاربعة من باب على حدة فحصل لها ابواب اربعة (قوله لان الانشاء ايضا الخ) ، فيه أن عدم الاختصاص بشيء لا يقتضي عدم التخصيص لجواز ان يكون للتخصيص جهة مع عدم الاختصاص في نفسه ككونه اصلا وشرف وافر للطائف (قوله وكل من الاسناد الخ) فلا بد له من باب سادس لعدم اختصاصه بشيء مما ذكر (قوله وكل جملة قرنت الخ) فلا بد له من باب سابع لانه حال الكلام بالقياس الى ، كلام آخر وما سبق احوال له في نفسه (قوله اما زائد الخ) ، اما باعتبار ذاته أو باعتبار مفرد من مفرداته فلا اختصاص له بشيء مما ذكر فلا بد له من باب ثامن (قوله لا طائل تحته الخ) قد عرفت فيما سبق ان وجه افراد كل منها مفهوم من كلام المصنف

الايقاع والانتزاع ولصاحب الاطول في هذا المقام كلام لا يخفى بطلانه على الناقد البصير
(قول الشارح) هذا كله ظاهر أي ما ذكره من ان الكلام اما خبر أو انشا والخبر لا بد له الخ وكون كل من الاسناد وما معه اما بقصر أو بنقص قصر وكون الجملة اما معطوفة أولا وكون الكلام اما زائدا لفائدة أولا كله ظاهر معلوم لكن لا يقتضي جعلها ثمانية لان بعضها احوال للمسند أو المسند اليه او الجملة فكان يذكر في بابها ولا يجعل بابا يرأسه والمصنف انما هو يحدد بيان وجه الانحصار في ثمانية

(قول المحشى) فيه ان عدم الخ محصله ان عدم الاختصاص الذاتي لا يمنع الاختصاص العرضي
(قول المصنف) والمسند قد يكون له متعلقات قيل كذلك المسند اليه نحو ضارب زيد امس عمرو الا أنه قليل بالنسبة للمسند فلذا تركه وفيه أن المتعلقات لا تكون الا للمسند لان التعلق انما يكون للفعل وشبهه بعد اسنده الى الفاعل اذ العمل انما هو من حيث المصدر أو القيام بالفاعل ولذا كانت النسبة الى الفاعل متقدمة على النسبة الى المفعول والافهاية الحدث الذي هو معنى المصدر من قبيل الذوات ولا عرض لها والمتعلقات في الحقيقة كلها مفاعيل للفاعل بواسطة فعله ولا تعقل مفعوليها لذات الحدث مع قطع النظر عن الفاعل فعمل ضارب في زيد وامس انما هو من جهة كونه مسندا لعمرو لا من جهة كونه محكوما عليه فاستفدته وقد مر نظير هذا للمحشى

(قول المحشى) لعدم اختصاصه بشيء مما ذكر أي الاسناد والتعلق فذكره في باب أحدهما تحكم ولذا افرد بباب

(قول المحشى) كلام آخر هو الجملة المقترن بها

(قول المحشى) اما باعتبار ذاته بأن تكون الزيادة على أصل المراد مأخوذة من مجموع الكلام أو باعتبار مفرد من مفرداته بأن تكون مأخوذة من ذلك المفرد وقيل بأن يكرر الكلام مرتين أو المفرد كذلك وقوله فلا اختصاص له بشيء مما ذكر أي ذات الكلام أو مفرد من مفرداته سواء كان عمدة أو فضلة

او المسند فالذى يهمه ان يبين سبب افراد هذه الاحوال عما سبق وجعل كل منها بابا برأسه والافتقار كل من المسند اليه والمسند مقدم او مؤخر معرف او منكر الى غير ذلك من الاحوال فلم لم يجعل كل من هذه الاحوال بابا على حدة ومن رام تقرير هذا بالترديد بين النفي والاثبات ففساد كلامه أكثر واظهر فالاقرب ان يقال اللفظ امامفرد او جملة فاحوال الجملة هي الباب الاول والمفرد امامعدة او فضلة والعمدة امامسند اليه او مسند فجعل احوال هذه الثلاثة ابوابا ثلاثة تميزا بين الفضلة والعمدة المسند اليه او المسند ثم لما كان من هذه

رحمه الله ، احسن مما ذكره الشارح رحمه الله (قوله ففساد كلامه الخ) لانه لاشتماله على ما ذكره المصنف يشتمل على ترديد لا طائل تحته اذ لا حصر عقليا ولا استقرائيا يقصد بالترديد الضبط وتقليل الانتشار بل جعلى مداره على ابداء المناسبة

(قول الشارح) انما هي من احوال الجملة راجع للفصل والوصل والايجاز ومقابليه أي فكان يقول بدله قوله احوال الاسناد احوال الجملة الخبرية ويذكر فيه الفصل والوصل والايجاز ومقابليه مع احوال الاسناد الخبرية وكذلك يذكر ذلك في باب الانشاء كما ذكر التقديم في كل من المسند والمسند اليه مثلا

(قول الشارح) أو المسند اليه أو المسند راجع للقصر والايجاز ومقابليه أي فكان المناسب أن يذكر قصر المسند في بابه وقصر المسند اليه في بابه والايجاز ومقابليه من كل في بابه كما عرفته في التقديم

(قول الشارح) ومن رام تقرير هذا الخ أي من اراد تقرير قول المصنف لان الكلام اما خبر الخ بالترديد بين النفي والاثبات بان يقال الاحوال المجوئ عنها اما مختصة بالانشاء أولا الاول الانشاء والثاني اما أن يكون من تخصيص شئ بشئ بالطريق المعهود أولا والاو القصر والثاني اما ان يصح تعلقه بالكلام كلا وجزءا أولا والاو الايجاز ومقابله والثاني اما ان يتعلق بجملة من حيث هي أولا الاول الفصل والوصل والثاني اما ان يكون من احوال نفس الاسناد أولا الاول احوال الاسناد الخبرية والثاني اما ان يتعلق بالمسند اليه أولا الاول احوال المسند اليه والثاني اما ان يتعلق بالمسند أولا الاول احوال المسند والثاني احوال متعلقات الفعل

(قول الشارح) ففساد كلامه أكثر واظهر لانه لا حصر عقلي وهو ظاهر ولا استقرائي يقصد بالترديد الضبط وتقليل الانتشار لانه ليس المراد بيان الموجود خارجا بل بيان سبب كون الابواب المنحصر فيها ثمانية فهو حصر جعلى مداره على ابداء المناسبة المتضمنة للجمال كانه قيل انما جعلت الابواب ثمانية لتناسب هذه الجملة من الاحوال فجعل لها باب على حدة وتلك الجملة كذلك وهكذا فما قال السمرقندي ان اريد الاستقرائي كان صحيحا غير صحيح

(قول الشارح) ثم لما كان من هذه الاحوال أي احوال المفرد وقوله وكذا من احوال الجملة أي الخبرية والانشائية وقوله ولذا لم يقل أي لكون نفسها احوالا فتأمل

(قول المحشى) احسن مما ذكره الشارح لان الغموض وتعدد الطرق وكثرة الأبحاث والشرف كل منها ليس مناسبة ذاتية تقضي الافراد بخلاف ما ذكره المحشى كما هو ظاهر للتأمل وحاصل ما فرق به المحشى بين هذه الثلاثة وغيرها كالتقديم ان القصر لا يختص بالمسند مثلا اذا قصر على المسند اليه فان المعنى المفاد به لا يكون الا بانضمام معنى المقصور للمقصود عليه بخلاف نحو التقديم المسند مثلا فانه وان كان بالقياس الى المسند اليه الا ان المعنى المفاد بالتقديم راجع للمقدم

الاحوال ماله مزيد غموض وكثرة ابحاث وتعدد طرق وهو القصر افرد بابا خامسا وكذا من احوال الجملة ماله مزيد شرف ولحم به زيادة اهتمام وهو الفصل والوصل فجعل بابا سادسا والا فهو من احوال الجملة ولذا لم يقل احوال القصر واحوال الفصل والوصل ولما كان من الاحوال ما لا يختص مفردا ولا جملة بل يجري فيهما وكان له شيوع وتفاير كثيرة جعل بابا سابعا وهذه كلها احوال يشترك فيها الخبر والانشاء ولما كان ههنا ابحاث راجعة الى الانشاء خاصة جعل الانشاء بابا ثامنا فأنحصر في ثمانية أبواب (تنبيه) وسم هذا البحث بالتنبيه لانه قد سبق منه ذكر ما في قوله تطابقه او لا تطابقه وقد علم ان الخبر كلام يكون لنسبته

المقتضية للجعل (قوله بابا خامسا) ، اي يصير الاربعة السابقة خمسا لافى المرتبة وكذا ما بعده فلا يرد ان ما ذكره مخالف لترتيب المصنف رحمه الله اذ الفصل والوصل فيه سابع والانشاء سادس والاطناب والايجاز والمساواة ثامن (قوله لانه قد سبق الخ) يعني علم من قوله تطابقه او لا تطابقه مفهوم المطابقة واللا مطابقة وانحصار الخبر فيهما ، والفهم ينساق الى كون الاول صدقا والثاني كذبا فالمدكور ههنا لاستحضار المعوم لا لتحصيل المجهول فيكون تنبيها لازالة الغفلة (قوله وقد علم الخ) هذه المقدمة اشارة الى عدم لزوم الدور في تعريف المصنف رحمه الله للصدق بقوله مطابقتها اي الخبر للواقع حيث أخذ الخبر في تعريف الصدق

قطع كالاتهام به وان الفصل والوصل وان كان من احوال الجملة الا انه ليس من احوالها في ذاتها فلا يناسب ذكره في بابها اذ اللائق أن لا يذكر في بابها الا الاحوال المختصة بها في ذاتها وهذا من احوالها بالقياس الى كلام آخر وان الاطناب واخويه انما هو حال للكلام لا للمسند ولا للمسند اليه ولا للمتعلقات فان الاطناب مثلا هو كون الكلام زائدا على أصل المراد سواء كان باعتبار ذاته أو باعتبار مفرداته فان ذكر في باب الجملة كان تحكما لانها قد تكون الزيادة له باعتبار المفردات وان ذكر في ابواب المفردات كان تحكما ايضا بل لا يصح لانه وصف للكلام لا للمفردات وبهذا ظهر اندفع ما أطل به بعض الحواشي هذا وقد يقال في وجه حسن ما قاله المحشي انه تبين به عدم اختصاص تلك الاحوال بشيء من الابواب الباقية حتى تذكر فيه بخلاف ما قلله الشارح فانه يفيد انه لولا ما ذكره من نحو كثرة التفاصيل لصح ذكرها في تلك الابواب وليس كذلك وانما خص الشارح الاعتراض بهذه الثلاثة لكونها احوالا يطلب الفرق بينها وبين باقي الاحوال بخلاف غيرها فانه صاحب احوال كما يؤخذ من كلامه الآتي

(قول الشارح) أيضاً والمسند اليه أو المسند أي او يتعلق بالنسبة للقصر

(قول الشارح) فالاقرب أي اقرب ما يقال لا اقرب من كلام المصنف والخلخالى او الزوزني المعبر عنه بمن رام الخ

لانه فاسد بزعمه

(قول المحشي) اي يصير الاربعة الخ انما صنع ذلك وان كان القصر خامسا في المرتبة لثلا يلزم التلقيق بين خامسا

وما بعده يجعل بعضها خامسا في المرتبة وبعضها ليس كذلك

(قول المحشي) والفهم ينساق الخ دفع لما قيل انه لم يعلم مما سبق ان الصدق ما هو والكذب ما هو وقوله لازالة

الغفلة علة لذكره للاستحضار

خارج في احد الازمنة الثلاثة تطابقه او لا تطابقه فالخبر على هذا بمعنى الكلام المخبر به كما في قولهم الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب وقد يقال بمعنى الاخبار كما في قولهم الصدق هو الخبر عن الشيء على ما هو به بدليل تمديته بعن فلا دور وايضا الصدق والكذب يوصف بهما الكلام والمتكلم والمذكور في تعريف الخبر

مع ان الصدق مأخوذ في تعريف الخبر لانه الكلام المحتمل للصدق والكذب يعني قد علم مما مر في وجه الانحصار أن العلم بالخبر بوجه لا يتوقف على معرفة الصدق فلا دور (قوله عن الشيء)

(قول المحشي) توطئة أي توصل وتوسل

(قول المحشي) مع ان الصدق مأخوذ في تعريف الخبر اي فيما هو المشهور فظن المعترض ان المصنف ممن عرفه بهذا التعريف وحاصل الدفع ان المصنف انما عرفه بكلام نسبته خارج تطابقه اولا وكون المطابقة هي عين الصدق في الواقع لا يضر وهذا الجواب اخذه الشارح من العضد في مثل ما هنا

(قول الشارح) فالخبر على هذا بمعنى الكلام الخ اي الخبر المعروف وكذا المأخوذ في تعريف الصدق ايضا الآتي المصنف وقد علمت اندفاع الدور

(قول الشارح) كما في قولهم الخبر الخ هذا التعريف للقاضي والمعتزلة القائلين بان الخبر نظري والمذكور تعريف حدى او رسمى وهؤلاء هم الذين حددوا الصدق بالخبر عن الشيء بما هو به فورد عليهم الدور كذا في العضد

(قول الشارح) كما في قولهم الخبر الخ وهذا التعريف هو الذي ورد عليه الدور وليست الواو فيه لجمعية اي المتارنة في الزمان حتى يلزم اجتماع التقيضين بل للجمع المطلق فلا يلزم سوي ان يدخله الصدق والكذب في الجملة مجتمعين او مفترقين (قول الشارح) الخبر عن الشيء الخ اي الاعلام بالنسبة التي لها خارج قال الشارح في حواشي العضد لا معنى لهذا الكلام الا هذا لا الاتيان بالخبر حتى يعود الدور

(قول الشارح) وقد يقال بمعنى الاخبار شروع في دفع الدور عن تعريف الخبر وحاصل الدور ان الخبر ما احتمل الصدق والكذب والصدق هو الخبر عن الشيء على ما هو به ومثله يقال في الكذب وحاصل لدفع الاول انا نمنع اتحاد الخبرين اذ الخبر في قولنا ما احتمل الصدق والكذب بمعنى الكلام المخبر به وفي تعريف الصدق بمعنى الاعلام سوا كان مصدر المبني للمجهول فيكون تعريفا لصدق الكلام أو مصدر المبني للفاعل فيكون تعريفا لصدق المتكلم اذ لا يفهم من الاخبار الا الاعلام كما سيأتي قوله عن الشارح وانما لم يكن الخبر في تعريف الصدق بمعنى الكلام المخبر به لانه لا يصح صدقا للكلام ولا للمتكلم ولم يكن بمعنى الاخبار اي الاتيان بالخبر مصدر المبني للمجهول ويكون صدقا للكلام لانه لا يفهم من الاخبار عن الشيء الا الاعلام الا الاتيان بالخبر وحاصل الثاني انا نمنع اتحاد الصدقين لان الذي في تعريف الخبر معناه المطابقة والمعرف بالخبر عن الشيء صفة المتكلم سوا كان الخبر بمعنى الاعلام مصدر المبني للفاعل او بمعنى الاتيان بالخبر كذلك وبما تمنع كل واحد من الاتحادين يندفع الدور هذا اذا كان الجوابان عن دور تعريف الخبر واما اذا كان الاول جوابا عن دور تعريف الخبر والثاني جوابا عن دور تعريف الصدق وهو الملائم لصنيع الشارح حيث فرض كلامه أولا في الفرق بين الخبرين وثانيا في الفرق بين الصدقين فحاصل الاول هو ما مر وحاصل الثاني بعد تصوير الدور بان الصدق هو الخبر عن الشيء على ما هو به والخبر ما احتمل الصدق والكذب فتوقف الصدق على الخبر

صفة الكلام بمعنى مطابقة نسبته للواقع وعدمها والخبر عن الشيء بأنه كذا تعريف لما هو صفة المتكلم فلا دور
واتفقوا على انحصار الخبر في الصادق والكاذب خلافاً للجاحظ ثم اختلف القائلون بالانحصار في تفسيرهما
فذهب الجمهور الى ما ذكره المصنف بقوله (صدق الخبر بمطابقته) اي مطابقة حكمه فان رجوع الصديق
والكذب الى الحكم أولاً وبالذات والى الخبر ثانياً وبالواسطة (للمواقع) وهو الخارج الذي يكون لنسبة الكلام
الخبري (وكذبه عدمها) اي عدم مطابقته للواقع بيان ذلك

اي عن النسبة على وجه من الاثبات والنفي هي ملتبسة به أو عن الموضوع على وجه من ثبوت المحمول أو انتفائه هو
ملتبس به ، والاول اقرب الى المعنى والثاني اقرب الى اللفظ قال قدس سره ان ماهو صفة للمتكلم * قال الرضى في تعريف
والخبر على الصديق وهو دور في تعريف الصديق هو ان الخبر عن الشيء لا يكون بمعنى الكلام الخبر به اذ ليس صدقاً
للكلام ولا للتكلم فهو اما بمعنى الاخبار أى الاتيان بالخبر وهو صفة المتكلم فيتوقف على الخبر بمعنى الكلام المحتمل للصدق
والكذب لكن الخبر انما يتوقف على الصديق بمعنى المطابقة واما بمعنى الاعلام مصدر المبني للفاعل فيكون الصديق موقوفاً
على الاعلام والموقوف عليه الخبر هو المطابقة وحاصل ما أراده الشارح حينئذ انه ان ورد الدور على تعريف الخبر اجبنا
بما مر ويندفع الدور عن تعريف الصديق ضرورة وان ورد على تعريف الصديق اجبنا بقولنا أيضاً الخ ويندفع الدور عن
تعريف الخبر ضرورة

(قول الشارح) والخبر عن الشيء الخ اى الاعلام بالنسبة التى لها خارج قال فى حواشي العنصر هذا التعريف
تفسير لمعنى الصديق المصدري وهو اما من المبني للفاعل فيكون تفسيراً لصدق المتكلم أو من المبني للمفعول فيكون تفسيراً
لصدق الكلام وما يقال ان معرفة الخبر به والاخبار يتوقف على معرفة الخبر الذى هو الكلام. وحينئذ يلزم الدور فممنوع
اذ لا معنى للاخبار سوى الاعلام بالنسبة التى لها خارج

(قول المحشي) اي عن النسبة الى آخره الاحتمالان في شرح الشارح للمفتاح واستبعد السيد في شرحه الاول لان
المتعارف في الاستعمال اخبرت عن زيد مثلاً دون اخبرت عن نسبة القيام اليه قال فى حواشيه وهو قبيح ايضا من جهة المعنى
(قول المحشي) اي عن النسبة على وجه من الاثبات والنفي هي ملتبسة به اي في نفس الامر مع قطع النظر عن
اعتبار المعتبر بيانه ان الكلام الذى دل على وقوع النسبة بين الشئيين اما بالثبوت بأن هذا ذاك أو بالنفي بأن هذا ليس
ذلك فمع قطع النظر عما فى الذهن من النسبة لابد وان يكون بينهما نسبة ثبوتية أو سلبية لانه اما أن يكون هذا ذاك أو لم
يكن فالأخبار عن تلك النسبة على وجه يتصف به النسبة في حد ذاته من الثبوت أو الانتفاء صدق والاخبار على خلاف
ذلك كذب كذا فى حواشيه على الحياى فالمراد بالنسبة الخارجية وبالاثبات والنفي الثبوت والانتفاء كما عبر به السيد في
شرح المفتاح وصرح به المحشي أيضاً بعد ما مر فى حواشيه العقائد قال اذ هو الذي يتصف به النسبة كما لا يخفى وان كانت
عبارة الشارح في شرحه للمفتاح كمباراة المحشي

(قول المحشي) والاول اقرب الى المعنى اذ الخبر عنه في الحقيقة هو النسبة لا ذات المحمول والموضوع

(قول المحشي) والثاني الى اللفظ لانه المتعارف يقال اخبرت عن زيد لاعتبار نسبة القيام اليه

النت بانہ تابع يدل على معنى في متبوعه لوقال أو متعلقه لكان أهم ، لدخول نحو رجل قام أبوه وقال السيد السند قدس سره في جوابه كان المصنف رحمه الله نظر الى ان كونه رجلاً قائماً أبوه معنى فيه وان كان اعتبارياً بالنظر الى هذين الاحتمالين ردد المتوهم صدق المتكلم في انه اما نفس صدق الكلام أو معنى اعتبارى موقوف تعقله وحصوله على صدق الكلام (قال قدس سره حقيقة) لاظهاراً ، لكونه جارياً على المتكلم واذا صدق المتكلم صدق الكلام حقيقة، من غير قيام معنى بالمتكلم فتعريف صدق المتكلم بالخبر عن الشيء على ما هو به تعريف لصدق الكلام فقد أخذ الخبر في تعريف الصدق المأخوذ في تعريف الخبر فيلزم الدور قال قدس سره او موقوف عليه الخ أي من حيث التعقل اذ صدق الكلام مأخوذ فيه ، ولاشك ان الكون بحيث كذا لاجهالة فيه الا باعتبار ما تضاف اليه الخلية وهو صدق الكلام فيكون التعريف المذكور تعريفا لصدق الكلام وقد أخذ فيه الخبر المأخوذ في تعريف صدق الكلام * قال قدس سره وجوابه الخ اعلم ان تحرير الجواب موقوف على بيان ترتيب الابحاث وهو ان السكاكي رحمه الله استدلل ، على بطلان تعريف الخبر بالتحمل للصدق والكذب بانہ دورى حيث عرفوا الصدق بالخبر عن الشيء على ما هو به والكذب بالخبر عنه لا على ما هو به اجاب الشارح رحمه الله عنه بأن لزوم الدور

(قول الشارح) أى مطابقة حكمه المراد بالحكم على ما سيأتي للحشى إيقاع المتكلم وانتزاعه وهذا ربما ايد ما مر من ان صدق المتكلم هو صدق كلامه اذ صدق الكلام مطابقة حكم المتكلم الا ان يقال صدق المتكلم هو الاعلام بالكلام عن الشيء على ما هو به لان المراد صدقه من حيث هو متكلم وصدق الخبر مطابقة حكمه بقطع النظر عن جهة التكلم تأمل (قول الشارح) أولاً وبالذات لان المدلول هو ما في الذهن وهو يدل على ما في الخارج (قول الشارح) والى الخبر ثانياً لان الحكم هو الايقاع فتعلقه الوقوع وهو صفة النسبة الخبرية وقد عرفت ان مطابقة الحكم للواقع بان يكونا ثبوتيين أو سلبيين

(قول المحشي) ليدخل نحو رجل قائم أبوه قائم عند الرضى دال على معنى في الاب مع انه نعت لزيد فكذلك قولك صادق من متكلم صادق دال على معنى في كلامه فان معناه صادق كلامه مع كونه نعتاً للمتكلم (قول المحشي) معنى فيه فالنعت عند السيد هو كونه قائم الاب فهو معنى فيه وان كان موقوفاً على قيام الاب كان صادق معنى في المتكلم لكنه موقوف تعقلاً وحصولاً على صدق الكلام

(قول المحشي) لكونه جارياً على لظاهر المنفي (قول المحشي) من غير قيام معنى بالمتكلم فان خبر وان كان بمعنى الاعلام الا انه مؤول بكون النسبة معلماً بها على ما هي به كما سيأتي

(قول المحشي) أي من حيث التعقل لم يقل والحصول مع انه موقوف حصوله أيضاً على ذلك كما سبق لان الكلام في التعريف المفيد للتعقل

(قول المحشي) ولاشك ان الكون الخ لان الكون والمتكلم وبحيث ويكون كلها ظاهرة لا حاجة في معرفتها الى التعريف انما الخفاء في كلامه صادقاً أي صدق كلامه فيكون التعريف له

(قول المحشي) على بطلان تعريف الخبر الخ قال الشارح في شرح المفتاح فيه أن اللازم فساد تعريف الخبر أو الصدق

مبني على مقدمتين اتحاد الخبر في التعريفين واتحاد الصدق والكذب فيهما وكل منهما ممنوع، ثم اورد المتوهم كلاماً أثبت به، على تقدير تمامه اتحاد الصدقين وفرع عليه لزوم الدور، واجاب السيد قدس سره بأن تفريع لزوم الدور على مجرد

لزوم الدور لا تعريف الخبر على التعيين

(قول المحشي) مبني على مقدمتين أي لابد منهما جميعاً حتى يتم لزوم الدور فتقضى بطلت واحدة لايتم والشارح ابطال كلا منهما فبإبطال كل يندفع الدور والمتوهم ثبت واحدة فقط وفرع لزوم الدور فهو وهم ثم ان جواب الشارح بهذا اما عن الدور في تعريف الخبر فهذا الايراد من المتوهم باطل لان الشارح منع أيضاً اتحاد الخبرين وهذا الايراد لا يرد الا لو اتحدا واما عن الدور في تعريف الصدق فهذا الايراد أيضاً باطل لان الشارح عند دفع الدور عن تعريف الخبر منع أن يكون الخبر في تعريف الصدق بمعنى الكلام وقال انه بمعنى الاعلام سواء كان صدق المتكلم أو صدق الكلام فإذا كان صدق المتكلم على هذا الزعم هو صدق الكلام يكون الخبر في تعريف الصدق بمعنى الاعلام مصدر المبني للمجهول فتأمل فإن مراد المحشي من هذا الكلام خفي

(قول المحشي) أيضاً والشارح ابطال كلا منهما لا انه ابطال الاولى ثم ابطال الثانية على فرض تسليم الاولى لان منع اتحاد الصدقين يتحقق مع منع اتحاد الخبرين فلا يتوقف على تسليم الاتحاد فان قول الشارح ان الخبر في تعريف الصدق بمعنى الاخبار أي الاعلام بمحتمل ان يكون مصدر المبني للفاعل فيكون صدق المتكلم وان يكون مصدر المبني للمفعول فيكون صدق الكلام وقوله بعد والخبر عن الشيء بأنه كذا تعريف لما هو صفة المتكلم بمحتمل أن يكون الخبر فيه بمعنى الاعلام مصدر المبني للفاعل وبمحتمل أن يكون بمعنى الاخبار أي الاتيان بالخبر مصدر المبني للفاعل أيضاً فبين المتعين عموم وخصوص وجهي ينفرد الاول في أن الاخبار بمعنى الاعلام مصدر المبني للمفعول وصف للكلام وينفرد الثاني في كون الاخبار بمعنى الاتيان بالخبر صفة المتكلم ويجتمعان في منع اتحاد الخبرين بان كان الخبر في تعريف الصدق بمعنى الاعلام صفة المتكلم فليتأمل (قول المحشي) ثم اورد المتوهم كلاماً هو كل من الشقين المردد بينهما لا الاول فقط وقد تقدم في كلامه وجه الاتحاد بناء على كل من شقي اعتراض المتوهم فالمحشي فهم من كلام المتوهم ان مراده ان الصدقين متحدان على كل من وجهي اعتراضه سواء كان قوله فالدور لازم في تعريف الخبر أو الصدق وعلى كل يدفع بجواب السيد الاول والسيد فهم في الشق الثاني من اعتراض المتوهم أن مراده ان صدق المتكلم موقوف على صدق الكلام لا انه عينه وانه لم يرض أن ما ذكره الشارح تعريف لصدق المتكلم بل تعريفه ما ذكره هو وهو كون المتكلم إلى الخ فيكون صدق المتكلم موقوفاً على صدق الكلام لا انه عينه بخلاف المحشي فإنه فهم ان المترض يقول ان ما عدا صدق الكلام من اجزاء ما هية صدق المتكلم لا حاجة له الى التعريف وانما التعريف لصدق الكلام فيجيب الدور فقوله هو كون المتكلم الخ ليس تعريفاً بل بيان للذات صدق المتكلم وهو يه لا لمفهومه وحقيقته

(قول المحشي) على تقدير تمامه اشار بذلك الى توجه المنع على كل من الشقين أما الاول فلانا لانسلم أن صدق المتكلم هو صدق كلامه بل هما حقيقتان مختلفتان وأما الثاني فلان ظهور بعض المعنى لا يقتضي أن يكون التعريف لما عداه لانه لتوقف اداء المعنى على الكل لابد من تعريفه وان كان بعضه ظاهراً (قول المحشي) واجاب السيد رحمه الله بان تفريع الخ هذا الجواب صالح لكون قول الشارح وأيضاً الخ جواباً عن

اتحاد الصدقين غير صحيح لجواز تعدد الخبر فيهما وانما يتم ذلك لو اتحد الخبر أيضا وهذا في غاية الوضوح فاندفع ما قبل
ان الجواب الثاني اعنى قوله وايضاً الخ ، مبناه تسليم اتحاد الخبر فالجواب بجواز تعدد الخبر غير صحيح لان ذلك انما يرد
لو قال الشارح رحمه الله ولو سلم فالصدق الخ بل الشارح رحمه الله تعالى ، منع كل واحد من الاتحادين ابتداءً وفرغ عدم
لزوم الدور عليه * قال قدس سره لكن الخبر متعدد فيهما * ففي الاول المراد به الكلام الخبر به وهو ظاهر وفي الثاني
الاخبار عن الشيء لانه بمعنى الخبر به لا يصح أن يكون تعريفاً لصدق الكلام لان الصدق ليس نفس الكلام الخبر به
ولتدعيته بمن فصدق الكلام الاخبار عن الشيء ، اى الاعلام عنه بان النسبة على ما هو به أي كون النسبة معلما بها على
ما هي به فاندفع ما قيل ان صدق الكلام كيف يمكن تعريفه بالاخبار عن الشيء على ما هو به

دور تعريف الخبر او عن دور تعريف الصدق لكن السيد أجاب بناء على انه جواب عن دور تعريف الصدق بدليل
باقى كلامه وحاصله انه اذا كان صدق المتكلم صدق كلامه وهذا تعريف لصدق المتكلم يكون تعريفاً لصدق الكلام
وصدق الكلام ليس هو الخبر بمعنى الكلام الخبر به كما هو ظاهر بل الخبر بمعنى الاعلام مصدر المبنى للجهول فالصدق
توقف على الخبر بمعنى الاعلام لا على الخبر بمعنى الخبر به المتوقف عليه

(قول المحشي) مبناه تسليم اتحاد الخبر فهم هذا المعترض ان حاصل الجواب الأول انا نمنع ان الخبر في تعريف
الصدق بمعنى الكلام بل بمعنى الاعلام ومعنى الثاني انا سلمنا ان الخبر فيه بمعنى الكلام بان يكون الخبر بمعنى الاخبار
أي الاتيان بالخبر لكن لا نسلم انه صدق الكلام وانما هو صدق الخبر والخبر انما يتوقف على صدق الكلام وهو المطابقة
فاذا أورد المتوهم أن صدق المتكلم هو صدق الكلام لا يصح أن يقال بعد تسليم ان الخبر بمعنى الاتيان بالخبر بجواز تعدد
الخبر ثم ان كلام هذا المعترض لا يأتي الا اذا كان المتوهم أورد هذا اليراد على الوجه الثاني بناء على انه جواب آخر
عن دور تعريف الخبر فانه حينئذ يتأتى المنع والتسليم اما اذا كان الاول جوابا عن دور تعريف الخبر والثاني جوابا عن
دور تعريف الصدق كما يفيد كلام السيد آخر فلا اذ لا معنى للمنع في جوابين عن شيئين وان كان بالجواب عن الثاني
يندفع الاول وكلام المحشي رحمه الله الى هنا مبني على ذلك أيضاً ولم يعتبر ما سيأتي في كلام السيد مما يفيد ان المتوهم
انما اعترض بناء على ان قول الشارح وايضاً الخ جواب عن الدور في تعريف الصدق كانه لانه لم يرض ما افاده كلام
السيد في فهم اعتراض المتوهم أولان كلام السيد في جواب الشق الاول من شق اعتراض المتوهم لا يقتضي ان قول
الشارح وايضاً الخ جواب عن الدور في تعريف الصدق وان اقتضاه كلامه في جوابه عن الشق الثاني فتأمل

(قول المحشي) منع كل واحد الخ وقوله وايضاً الخ اى كما منعا اتحاد الخبر نمنع اتحاد الصدق وانما كان تحرير الجواب
موقوفاً على تحرير الابحاث أى الاسئلة والاجوبة لان كلام السيد في الجواب انما يتم بعد ان يكون الشارح مانعاً لكل
من المتقدمين ابتداءً وليس الثاني منعا بعد تسليم كما فهمه المعترض بقي شيء وهو ان جواب السيد الاول لا يتم على المتوهم
الا لو كان مراد المتوهم ان الدور لازم مطلقاً أما لو كان مراده ان الدور لازم بناء على الجواب الثاني وبالنظر اليه فلا بدفع
الا بمنع ان صدق المتكلم هو صدق الكلام كما اشرنا اليه فيما سبق

(قول المحشي) أي الاعلام اى لا الاخبار بمعنى الاتيان بالخبر مصدر المبنى للجهول أي كون النسبة مخبراً عنها على
ما هي به والا جاء الدور كما قال السيد نعم الخ

قال قدس سره لو فسر الاخبار الخ* بان يكون معنى الاخبار عن الشيء الاتيان بخبره لامعنى الاخبار فقط اذ لامعنى للاتيان بالخبر عن الشيء* قال قدس سره الى وجه آخر* بان يقال الخبر المعرف، معلوم بوجه ما والا لامتنع طلبه والمقصود معرفته بوجه يميزه عما عداه ويساويه وهو المحتمل للصدق والكذب وقد أخذ في تعريفها الخبر المعلوم بوجه ما فلا دور قال قدس سره واما على الثاني الخ* اعلم ان هذا الجواب انما يتم اذا كان معنى قول المتوهم فالدور لازم أن الدور في تعريف الصدق لازم، تتوقف صدق المتكلم على صدق الكلام المعرف بالخبر المأخوذ في تعريفه صدق الكلام، وهو المطابق لظاهر كلام الشارح رحمه الله تعالى على ما في اكثر النسخ من ذكر قوله فلا دور مرتين مرة قبل قوله وايضاً لئلا يلزم

(قول المحشي) قال قدس سره لو فسر الاخبار أنى بالدالة على الفرض لما تقدم عن الشارح في حواشي المضد انه لا يفهم من الكلام وقوله لو فسر الاخبار بالاتيان اي مصدر المبني للمجهول حتى يصح كونه صدقاً للكلام (قول المحشي) بان يكون معنى الاخبار عن الشيء الخ يعني ان الاتيان بالخبر ليس تفسيراً للاخبار فقط لانه يصير التعريف الاتيان بالخبر عن الشيء وعن الشيء لا يصح تعلقه بالاتيان وهو ظاهر ولا بالخبر لانه الكلام الخبر به واغفل الكلام لا يعتمد على بل هو تفسير للاخبار عن الشيء فعند تقديره لا يكون عن الشيء موجوداً في التركيب بل يصير هكذا الاتيان بخبر الشيء على ما هو به

(قول المحشي) معلوم بوجه ما كان يعلمه بانه ما تركب من مسند ومسند اليه والمقصود من التعريف معرفته بوجه آخر يميزه عما عداه ويساويه وهو الانشاء وقولنا الخبر ما احتمل أن يكون خبر الشيء على ما هو به وان لا يكون كاف في ذلك لكن فيه ان الكلام انما هو مع من قال ان ماهية الخبر كسبية وليس فيما ذكر كسب للماهية (قول المحشي) اذا كان معنى قول المتوهم الخ اي بالنسبة للاعتراض اما بالنسبة للاول فعنه ان الخبر عن الشيء الخ هو صدق الكلام فتوقف على الخبر وتوقف الخبر عليه فيدور تعريف الصدق

(قول المحشي) لتوقف صدق المتكلم الخ اي فليس معنى قوله أو موقوف على ما هو صفة الكلام ما قاله المحشي سابقاً من ان المعرف بالخبر عن الشيء الخ هو صدق الكلام لان ما عداه من معنى صدق المتكلم وهو كون المتكلم بحيث يكون كلامه صادقاً ظاهر لا حاجة الى تعريفه فيكون التعريف بالخبر عن الشيء بانه كذا تعريفاً لصدق الكلام بل معنى كلامه ان صدق المتكلم تعريفه هو كون المتكلم بحيث يكون كلامه صادقاً وما ذكره الشارح من الخبر عن الشيء بانه كذا ليس تعريفاً لصدق المتكلم بل تعريف لصدق الكلام فصديق المتكلم على كلام المتوهم موقوف على صدق الكلام المعروف بالخبر عن الشيء بانه كذا المأخوذ في تعريفه صدق الكلام وحاصل جواب السيد ان المستفاد عما قاله المتوهم توقف صدق المتكلم على صدق الكلام وصدق الكلام لا يتوقف على صدق المتكلم فلا دور في تعريف صدق المتكلم نعم الدور حينئذ في تعريف صدق الكلام بالخبر عن الشيء بانه كذا على زعمه لكن تقدم دفعه بانه اذا كان تعريفاً لصدق الكلام كان بمعنى الاخبار اي الاعلام مصدر المبني للمجهول

(قول المحشي) وهو المطابق لظاهر كلام الشارح الخ لكنه لا يوافق ما نقل عنه حيث قال ابطال صاحب المتاح تعريفهم للخبر بما يحتمل الصدق والكذب بانه يستلزم الدور لانهم عرفوا الصدق بالخبر عن الشيء على ما هو به فيتوقف معرفة الخبر على معرفة الصدق المتوقفة على معرفة الخبر فاجبتا عنه أولاً بان الخبر المذكور في تعريف الصدق غير الخبر

ان الكلام الذى دل على وقوع نسبة بين شيئين اما بالثبوت بان هذا ذاك او بالنفي بان هذا ليس ذاك فمع قطع النظر عما فى الذهن من النسبة لا بد وان يكون بينهما نسبة ثبوتية او سلبية لانه اما ان يكون هذا ذاك او لم يكن فطابقة هذه النسبة الحاصلة فى الذهن المفهومة من الكلام لتلك النسبة الواقعة الخارجة بان تكونا ثبوتيتين او سلبيتين صدق وعدمها كذب وهذا معنى مطابقة الكلام للواقع والخارج وما فى نفس الامر فاذا قلت ابيع وارادت به الاخبار الحالى فلا بد له من وقوع بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ يقصد مطابقتها لذلك الخارج بخلاف بعت الانسانى فانه لا خارج له يقصد مطابقتها بل مبيع يحصل فى الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجود له ولا يقدح فى ذلك ان النسبة من الامور الاعتبارية دون الخارجية للفرق الظاهر بين قولنا القيام حاصل لزيد فى الخارج وحصول القيام له امر متحقق موجود فى الخارج فاننا لو قطعنا النظر عن ادراك الذهن وحكمه فالقيام حاصل له وهذا معنى وجود النسبة الخارجية (وقيل) قائله النظام ومن تابعه صدق الخبر (مطابقته لا اعتقاد الخبر ولو) كان ذلك الاعتقاد (خطأ) غير مطابق للواقع (و) كذب الخبر (عدمها)

الدور فى تعريف الخبر ومرة بعد قوله وايضا فالصدق الخ لئلا لزوم الدور فى تعريف الصدق وانما قلنا لظاهر كلام الشارح رحمه الله تعالى اذ يحتمل أن يكون الثاني اعادة الاول تنبيها على ان كل واحد منهما مستقل فى نفي لزوم الدور فى تعريف الخبر ، وأما اذا كان معناه أن الدور لازم فى تعريف الخبر وهو المطابق للنسخ التي اكتفى فيها بقوله فلا دور بعد قوله وايضا الخ فلا ينفع فى نفيه ما ذكره قدس سره من أن صدق الكلام لا يتوقف على صدق المتكلم بل لا بد من اثبات انه لا يتوقف على الخبر فتدبر فان هذه الحاشية من المزالق كم زلت فيها أقدام الأذكاء (قوله ان الكلام الذى دل الخ)

المتأخوذ فى تعريفه الصدق لانه بمعنى الاخبار اى نسبة الشيء الى شيء على وجه الايقاع ولا نزاع وهو غير الكلام الذى قال له الخبر ويعرف بما يحتمل الصدق والكذب وثانيا بان الصدق المعروف به الخبر غير الصدق المعروف بالخبر لان الاول صفة الكلام والثاني صفة المتكلم اه

(قول الشارح) بان تكونا ثبوتيتين أو سلبيتين فالمطابقة باعتبار الكيف لا ان احدهما نظير الآخر فى حقيقته لتباينهما فان الذهنية ادراك والخارجية متعلقة كما سبق

(قول الشارح) وما فى نفس الامر أى والشيء فى نفسه

(قول الشارح) يقصد مطابقتها تقدم له لاحاجة اليه لان احتمال المطابقة وعدمها كاف عنه وفي كون صيغ العقود حكاية عما فى النفس لتحقيق للعضد والشارح فى حواشيه فى بحث الخبر لا يناسب ذكره هنا

(قول المحشى) وأما اذا كان معناه ان الدور لازم فى تعريف الخبر اى كما بينه المحشى سابقا بان التعريف المذكور لصدق المتكلم وهو الخبر عن الشيء بانه كذا انما هو تعريف لصدق الكلام لانه المحتاج للتعريف دون كون المتكلم بحيث يكون فتوقف الخبر على الصدق والخبر فلا ينفع فى نفيه ما ذكره السيد هنا وانما الذى ينفع هو الجواب الاول وهو ان الخبر المعروف به الصدق هو الاخبار بمعنى الاحكام والمتوقف على الصدق الخبر بمعنى الكلام

اي عدم مطابقتها لاعتقاد المخبر ولو كان خطأ فقول القائل السماء تحتنا معتمداً ذلك صدق وقوله السماء فوقنا غير معتمد كذب والواو في قوله

قد مر فيما نقل عنه من الحاشية المعلقة بقوله لانه لا محالة يشتمل على نسبة أن تلك النسبة في الخبر هي الإيقاع والانتزاع وفي الانشاء الطلب فالمعنى ان الكلام الذي ، دل على حصول نسبة بين الشئين ، اما بالاثبات أو بالنفي ، فمدلول الخبر هو النسبة الذهنية اعني الإيقاع والانتزاع وما وقع في بعض العبارات ان مدلول الخبر هو النسبة بمعنى الوقوع واللاوقوع فالمراد منه انه من حيث حصولها في الذهن فيرجع الى الإيقاع والانتزاع قل في شرحه المفتاح اذا أورد الجملة الخبرية فهي لا محالة تشتمل على نسبة تامة حاصلة في ذهن المتكلم مرتسمة من الخبر في ذهن السامع ، فالنزاع في أن مدلول الخبر الحكم بمعنى الإيقاع والانتزاع أو بمعنى الوقوع واللاوقوع لفظي اذ الوقوع واللاوقوع ، من حيث انهما حاصلان في الذهن عين الإيقاع والانتزاع . قال قدس سره ووجوده الخ . اشار بهذا العطف الى أن ليس معنى حصول القيام لزيد ، اتصافه به وحله عليه في الخارج

(قول المحشي) قال قدس سره واما اذا فسر صدق المتكلم هذا زيادة بيان من عنده لان المتيقن انكر كون هذا تعريفا لصدق المتكلم وزعم انه تعريف لصدق الكلام
(قول المحشي) قال قدس سره وان كان بمعنى الاتيان بالخبر فيه اشارة الى انه يجوز أن يكون بمعنى الاعلام بمصدر المبني للفاعل ولا دور كما سبق بيانه والله سبحانه وتعالى أعلم
(قول المحشي) دل على حصول نسبة فالوقوع بمعنى الحصول اي القيام بالذهن واتصافه بالنسبة من اضافة الصفة للموصوف اي دل على نسبة قائمة بالذهن

(قول المحشي) اما بالاثبات فالثبوت بمعنى الاثبات والباء في بالاثبات وبالنفي للتصوير وقوله بان هذا ذاك متعلق بمحذوف اي المتعلق بان هذا ذاك اي بمعنى تصديقي فان الاثبات ادراك وقوع الثبوت الذي بين هذا وذاك أو اتمثاله احتراز به عن الاثبات الذي هو تصور الثبوت

(قول المحشي) فمدلول الخبر هو النسبة الذهنية اي مدلوله اولاً وبالذات فلا ينافي ما سيأتي انه يدل على الوقوع الخارجي بالواسطة ومثله يقال في قوله بعد وما وقع في بعض العبارات الخ
(قول المحشي) فالنزاع في ان مدلول الخبر الحكم الخ اي مدلوله بذاته اما بالواسطة فيدل على الوقوع اي الثبوت من حيث حصوله خارجاً كما سيأتي في الشارح والحاشية

(قول المحشي) من حيث انهما حاصلان في الذهن عين الإيقاع قال في حاشية المواقف لان المراد بمحصولها في العقل الاذعان بان النسبة واقعة أو ليست بواقعة
(قول الشارح) نسبة ثبوتية من نسبة العام وهو التعلق بين الطرفين للخاص وهو الثبوت وقوله أو سلبية نسبة للسلب وهو انقضاء الثبوت

(قول المحشي) اتصافه به وحله عليه اي مجرد اتصافه بان ينتزع العقل منه من غير قيامه به كما في زيد اعني فان زيدا متصف بالعمى اتصافاً خارجياً أيضاً وثبوت الصفات العدمية للموضوعات في الخارج عبارة عن كون تلك الموضوعات

بل وجوده له على نحو وجود العرض للموضوع، بناء على انه من مقولة الوضع قال قدس سره ولا شك أن وجود الخ قد تقرر في موضعه أن حصول شئ لاثر اذا كان على نحو وجود العرض لموضوعه يقتضى وجود ذلك الشئ أيضاً ،
والالجاز اتصاف الجسم بالسواد المعدوم بخلاف ما اذا كان بطريق الاتصاف والحل فانه يقتضى وجود المثبت له دون المثبت

بحيث يصح انتزاع تلك الصفات في الخارج منها لا تميزها فيه فظرفية الخارج للاتصاف عبارة عن كون الوجود الخارجي للموصوف مصداقاً للعلم بالاتصاف وذلك انما يتحقق اذا كان الموصوف موجوداً في الخارج وينضم اليه الصفة التي هي مبدا المحمول بطريق قيامها به كما في حمل الاسود على الجسم أو كان الموصوف بحسب ذلك الوجود بحيث يصح انتزاع تلك الصفة عنه بان يكون اذا اعتبر نحوه من الاعتبار مثل اعتباره مقيساً الى غيره من الموجودات الخارجية من حيث عدم مصاحبة له كلكة البصر في الوصف بالمعنى او الذهنية أو غير ذلك من الاعتبارات حصل منه في العقل هذه الصفة بطريق التأثير من ذلك الشئ لا بطريق التعمل والاختراع وبذلك يحصل الفرق بين الامور الانتزاعية القائمة بموصوفاتها بحسب نفس الامر والاختراعات المحضة كزوجية الثلاثة ثم ان وجود الصفات العدمية ليس وجوداً حقيقياً بل معناه كما عرفت صحة انتزاع تلك الصفات من موصوفاتها بخلاف وجود الصفات الوجودية كالقيام في زيد قائم فان معناه انضمام الصفة بطريق القيام به فلم أن مدار كون الاتصاف خارجياً على كون الموصوف موجوداً خارجياً سواء كانت الصفة عدمية أو وجودية وان معنى كون الخارج ظرفاً لنفس النسبة سواء كان الخارج بمعنى الاعيان او نفس الامر ان منشأ انتزاعها موجود فيه اما وجودها في نفس الامر مطلقاً كذا في حاشية الشيرازي على التجريد فان قلت الاتصاف نسبة بين الطرفين فيقتضي وجودهما فلا يصح ان تكون الصفة عدمية قلت قال الزاهد في حواشي الدواني طبيعة الاتصاف تستلزم وجود الموصوف والوصف مطلقاً سواء كان الاستلزام على سبيل التوقف او لا على سبيل التوقف وسواء كان الوجود خارجياً أو ذهنياً وخصوص الاتصاف الخارجي يستلزم وجود الموصوف في الخارج والاتصاف الذهني يستلزم وجوده في الذهن وخصوص الاتصاف الانضمامي يستلزم وجود الموصوف في ظرف الاتصاف على سبيل التوقف ووجود الوصف فيه لا على سبيل التوقف والاتصاف الانتزاعي وهو كون الموصوف بحيث يصح انتزاع الوصف عنه يستلزم وجود الموصوف في ظرف الاتصاف لا على سبيل التوقف وقال في حاشية رسالة العلم مصداق الحل والمطابقة كون الموضوع بحيث يصح عنه الحكاية بالمحمول وذلك هو الذي يقال له نفس الامر وهو يتحقق بانحاء شتى فهو ذات الموضوع إما من حيث هو وفي حمل الذاتيات كزيد انسان واما من حيث استناده الى المؤثر وهو في حمل الوجود مثلاً واما مع ملاحظة أمر زائد عليه ومقايضة بينه وبين ذلك الامر بعدم مضاحبته له وهو في العدميات كزيد اعنى قائماً مع مبدأ المحمول وهو في حمل الاوصاف العينية كقولك الجسم ابيض واما مع أمر آخر مبين له مع مقايضة بينهما وهو في حمل الاضافيات مثل السماء فوق الارض
(قول المحشي) بل وجوده له بان يكون قائماً به عارضاً له وهو معنى الاتصاف الانضمامي

(قول المحشي) بناء على انه من مقولة الوضع وهو هيئة تحصل للجسم بسبب نسبة اجزائه بعضها الى بعض وبسبب نسبتها الى الامور الخارجية واذا كان من مقولة الوضع كان موجوداً لان المقولات اجناس الموجودات
(قول المحشي) والالجاز اتصاف الجسم بالسواد المعدوم أي لجاز اتصافه اتصافاً انضمامياً لان الكلام في الاتصاف على نحو حصول العرض في الموضوع وذلك لا يكون في المدعى كالمعنى بل في الوجودي كالسواد ولذا قيل بالسواد المعدوم

لجواز أن يكون الاتصاف انتزاعيا فلا يرد ما قيل ان قولنا زيد أعمى ، قضية خارجية مع عدمية العمى في الخارج
نعم لو صدق ان العمى حاصل لزيد في الخارج بمعنى وجوده له لاقتضى وجود العمى أيضاً وانما احتيج الى هذه المقدمة
لان المذكور ، فيما تقدم ان ظرفية الخارج لوجود شيء في نفسه يقتضي كونه موجودا خارجيا وفي قولك القيام حاصل لزيد
في الخارج ليس الخارج ظرفا لوجود القيام في نفسه بل لوجوده لزيد فلا بد من ان يقال أن وجوده لزيد يقتضي وجوده
في نفسه فيكون الخارج ظرفا لوجوده في نفسه ، ويتم التقريب « قال قدس سره اردنا الخ * هذه الارادة لا تجري في
النسب ، التي أطرافها أمور ذهنية لان الخارج مرادف الاعميان كما حرره قدس سره ليس ظرفا لأطرافها فضلا عن أن يكون
ظرفا لها ، فيلزم ان لا يكون الاخبار الدالة عليها موصوفة بالصدق لعدم الخارج لمداولاتها فضلا عن المطابقة وكذا لا يصح
أن يراد بأن النسبة خارجية ان الخارج بمعنى نفس الامر ظرف لنفسها وليست خارجية ان نفس الامر ليس ظرفا لوجودها
لان النسب المذكورة موجودة في نفس الامر ، فمناط الفرق ، كلا الامرين فمعنى كون النسبة خارجية ان الخارج بمعنى
نفس الامر ظرف لنفسها وليست خارجية ان الخارج بمعنى الاعميان ليس ظرفا لوجودها

(قول المحشي) لجواز أن يكون الاتصاف انتزاعيا بخلاف الاتصاف على نحو وجود العرض في موضوعه فانه انضمام حقيقي
(قول المحشي) قضية خارجية فان الموضوع بحسب وجوده الخارجي بحيث يتنزع منه المحمول كما مر لكنه اتصاف
انتزاعي غير حقيقي فلا يقتضي وجود الصفة فيه وان كان الاتصاف خارجيا لان مبناه وجود الموصوف فيه

(قول المحشي) فيما تقدم أي في قوله اذا قلت الخ فان المذكور فيه ان الخارج ظرف لوجود الشيء في نفسه
(قول المحشي) ليم التقريب هو سوق الدليل على ما يوافق المطالب والمطلوب هنا ان يكون الخارج في قولنا القيام
حاصل لزيد في الخارج ظرفا لحصول القيام والدليل الذي ذكره اعني قوله لاختفاء انك الخ انما يدل على انه اذا كانت
الخارج ظرفا لوجود شيء في نفسه يقتضي كونه موجودا خارجيا والذي في المثال حصول القيام لزيد ولا يلزم من كون
الاول موجودا خارجيا كون الثاني كذلك فدفعه بانه يلزم من كونه موجودا لزيد كونه موجودا في نفسه فقولنا القيام حاصل
لزيد في الخارج في قوة قولنا القيام موجود في نفسه وموجود لزيد في الخارج فيكون الخارج ظرفا لوجوده في نفسه فيتم صوب الدليل
(قول المحشي) التي أطرافها أمور ذهنية كشرتك الباري ممنوع وكذا اذا كان أحد الطرفين فقط ذهنيا فالخارج
لا يكون ظرفا لنفس النسبة الا اذا كان الطرفان من الموجودات الخارجية كالجسم والسواد نص عليه في حاشية المواقف
لان منشأ الانتزاع بتمامه موجود خارجي

(قول المحشي) فيلزم أن لا يكون الاخبار الخ فلا يقال ان المعتبر في اللغة القضايا الخارجية الاطراف فلا يضر خروج غيرها
(قول المحشي) لان النسب المذكورة أي التي أطرافها عدمية موجودة في نفس الامر وهو كون الموضوع في ذاته
بحيث يصح عنه الحكاية بالمحمول ومعنى وجودها فيه تحققها فيه لا يتحقق منشأ انتزاعها كما قلنا في الخارجية بل ان الشيء
في نفسه ثابت له المحمول ومرتبطة به وان قال الدواني ان الوجود ليس الا الذات والوصف فقط لان حيثية صحة الحكاية
عنه بالمحمول ليس الا ثبوته له فتأمل

(قول المحشي) فمناط الفرق أي بين قولنا القيام حاصل لزيد في الخارج حيث صح فتكون النسبة خارجية بمعنى ان
الخارج بمعنى نفس الامر ظرف لنفسها وبين قولنا حصول القيام لزيد متحقق في الخارج حيث لم يصح فتكون النسبة ليست

كلا الامرين بمعنى كون النسبة خارجية ، ان الخارج بمعنى نفس الامر ظرف لنفسها وليست خارجية ان الخارج بمعنى الاعيان ليس ظرفا لوجودها ، ولذا قال الشارح رحمه الله أولا فمع قطع النظر الخ اشارة الى ان المراد بالخارج نفس الامر وتعرض ثانيا للفرق باعتبار الظرفية لنفس الشيء ولوجوده بقوله فانا لو قطعنا الخ لتلبيح لما يستفاد من قوله للفرق الظاهر الخ يعني ان الاول صحيح لان القيام حاصل لزيد في حد ذاته مع قطع النظر عن ادراكنا وهذا معنى النسبة الخارجية ، أى كون الخارج بمعنى نفس الامر ظرفا لنفسها ولم يتعرض لبيان فساد الثاني اعني حصول القيام له أمر متحقق في الاعيان لظهوره خارجية بمعنى ان الخارج اي الاعيان ليس ظرفا لوجودها

(قول المحشي) كلا الامرين اي كون الخارج بمعنى نفس الامر وكونه ظرفا لنفسها في الاول وكونه بمعنى الاعيان وكونه ظرفا لوجودها في الثاني فعلم انه ليس مناط الفرق مجرد كون الخارج بمعنى الاعيان ظرفا لنفسها وكونه بذلك المعنى ليس ظرفا لوجودها كما قال السيد مخروج ما اطرافه ذهنية وليس مجرد كون الخارج بمعنى نفس الامر ظرفا لنفسها وكونه بذلك المعنى ليس ظرفا لوجودها لان النسب المذكورة موجودة في نفس الامر فلا بد ان يكون الخارج بمعنى نفس الامر ولا بد ان تكون الظرفية لنفسها في الاول وان يكون بمعنى الاعيان والظرفية للوجود في الثاني فظاهر بهذا ان جواب السيد الاول لا يتم لاقتصاره في الفرق على كون الخارج بمعنى الاعيان ظرفا لنفسها وكونه بهذا المعنى ليس ظرفا لوجودها وكذا جوابه الاخير فانه اقتصر فيه على كون الخارج بمعنى نفس الامر ظرفا ولم يعلم منه انها ليست خارجية لماذا فلا بد ان يقال ان الخارج بمعنى الاعيان ليس ظرفا لوجودها فتدبر

(قول المحشي) ان الخارج بمعنى نفس الامر ظرف لنفسها فيم القضايا التي اطرافها خارجية والتي اطرافها ذهنية وان كان الخارج بمعنى الاعيان ايضا ظرفا للتي اطرافها خارجية كما مر وانما قال في الاول ان الخارج بمعنى نفس الامر ظرف لنفسها لانه الذي في قولنا القيام حاصل لزيد في الخارج وان كان نفس الامر ظرفا لوجودها ايضا فتأمل

(قول المحشي) ولذا اي لكون مناط الفرق كلا الامرين

(قول المحشي) اي كون الخارج بمعنى نفس الامر وقد عرفت ان نفس الامر كناية عن كون الموضوع بحيث يصح عنه الحكاية بالمحمول وهو الذي يقال له الواقع وهذا هو المذهب الصحيح الا ترى الى قولنا زيد انسان في نفس الامر يدل على ان زيدا انسان في نفسه مع قطع النظر عن ذهن الداهن واعتبار المعتبر فنفس الامر ومصداق الحمل ومطابقة هذا القول هو نفس زيد كذا في حواشي حاشية الزاهد لرسالة العلم واعلم انه نقل عن الشارح على قوله ولا يقدح الخ اشارة الى جواب سواك مقدر وهو ان يقال ان النسبة من الامور التي لا وجود لها الا في الازهان كما صرح بهار باب الموقوف فكيف يصح قولكم ان النسبة من الامور الخارجية حيث قلتم معنى مطابقة الكلام للواقع ان تكون النسبة التي هي حاصلة بين الشئين ايجابية كانت او سلبية في الذهن تطابق تلك النسبة الخارجية فعلى هذا يلزم ان تكون النسبة امرا موجودا متحققا في الخارج هذا خلف وجوابه ان يقال فرق بين قولنا القيام حاصل لزيد في الخارج وقولنا حصول القيام امر متحقق موجود في الخارج فان الثاني كاذب لان الحصول بينهما امر معقول لا وجود له الا في العقل لما مر آنفا والاول صادق لان بديهية العقل شاهدة على ان القيام حاصل لزيد في الخارج وهذا ما ارضاه من وجود النسبة الخارجية اه وقوله اولا لا وجود لها الا في الازهان وثانيا لا وجود له الا في العقل يفيد ان النسبة مطلقا سوا كانت في القضايا التي اطرافها ذهنية واخر خارجية لا وجود لها في نفس الامر بمعنى الشيء في نفسه ولا في الخارج وهو ما اختاره السيد الزاهد حيث قال الحكاية نفس

ولو خطأ للحال وقيل للعطف أي لو لم يكن خطأ

وكونه مقررا حيث يقولون ان النسبة من الامور الاعتبارية دون الخارجية ولعدم تعلق الغرض به اذ المقصود ان كون النسبة في الخارج بالمعنى الذي ذكرناه لا يقدح فيه ما هو المقرر عندهم من أن النسبة من الامور الذهنية دون الخارجية أي الاعيان (قوله ولو خطأ)

مفهوم القضية والعكس عنه هو مصداقها والنسبة انما هي في الحكاية دون المحكي عنه والتغاير بينهما تغاير بالذات لا بالاعتبار وما اشتهر ان المصدق مطابقة النسبة الذهنية للنسبة الخارجية والكذب عدما كلام مؤول بان المراد بالنسبة منشأ انتزاعها ولعل المحشي لم يلتفت اليه لكونه خلاف الظاهر كما مر

(قوله قدس سره) ظرفا لوجود زيد الخ لان وجود زيد هو المعنى الحدتي

(قوله قدس سره) ولا ارباب ايضا ان الموجود الخارجي هو زيد لا وجوده قال الدواني ليس في الخارج الا

الماهية من دون ان يكون هناك الامر المسمى بالوجود ثم العقل بضرب من التحليل ينتزع منه ذلك الامر ويصفه به ومصدق هذا الحكم ومطابقته هو عين تلك الهوية العينية

(قوله قدس سره) لا وجوده قال في شرح المواقف لان الضرورة تحكم بان كل صفة ثبوتية اي موجودة في

الخارج فان قيامها بالموصوف فرع وجوده فيه وليس الوجود صفة موجودة في الخارج بل امتيازها عن معروضه انما هو في العقل وحده نعم هو ثبوتي بمعنى انه ليس السلب داخلا في مفهومه لا بمعنى انه موجود في الخارج قال المحشي على قوله بل امتياز الخ يعني انه اذا حصلت الهوية الخارجية حالها العقل الى ماهية ووجود بالنظر لترتب الآثار عليها ويصفها به فاتصافها به اتصاف ذهني انتزاعي وهو لا يقتضي الا كون الماهية في الخارج بحيث ينتزع العقل الوجود منها

(قوله قدس سره) لا ظرفا لنفسه كوجوده معنى كونه ظرفا لنفسه ان منشأ انتزاعه موجود فيه كما سبق ويؤخذ مما

ذكر قبل والسري كون الخارج ظرفا لنفس الوجود لا لوجوده ان وجود الوجود عينه لا امر زائد عليه وقد علمت انه في نفسه امر انتزاعي فظهر معنى قوله وان صدق قولنا الخ لان معنى قولنا زيد موجود في الخارج ان زيدا في الخارج بحيث ينتزع منه الوجود وهذا لا يصح في قولنا وجود زيد موجود في الخارج اذ الوجود ليس في ظرف الخارج فضلا عن كونه بحيث ينتزع منه الوجود فيه ومثل هذا بعينه يقال في الحصول الذي ذكره بعد وفي النسبة اذ كل ذلك بمعنى الوجود المصدري فليتأمل (قوله قال قدس سره) وان صدق قولنا زيد موجود الخ لان صدق الاول انما يتوقف على كونه بحسب وجوده

الخارجي بحيث يصح انتزاع تلك الصفة منه لاعلى وجودها كما عرفت سابقا

(قوله قدس سره) ظرف للحصول القيام لزيد بان يكون زيد بحسب وجوده الخارجي منضما اليه القيام وهذا لا

يتوقف على كون حصول القيام وجوديا خارجيا

(قوله قدس سره) لان الخارج ظرف بنفس الحصول ان كان معناه ان العبارة انما تفيد ذلك فهو لا ينفع في المقصود

من انه ليس موجودا خارجيا وان كان معناه ان الاتصاف بالقيام خارجا انما يتوقف على وجود زيد والقيام لا على وجود الحصول لانه انتزاعي تم فتدبر

(قوله قدس سره) ظرف لنفس الحصول معناه ان منشأ انتزاعه موجود فيه كما سبق في الوجود

ولو كان خطأ والمراد بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم او الراجح فيم العلم وهو حكم جازم لا يقبل التشكيك والاعتقاد المشهور وهو حكم جازم يقبله والظن وهو الحكم بالطرف الراجح فالخبر المعلوم والمعتقد والمظنون صادق والموهوم كاذب

واذا كان لاعتقاد صوابا فبطريق الاولى للتحقق المطابقتين (قوله ولو كان خطأ) فكيف اذا كان صوابا فانه تنتفي المطابقتان وهذا القيد ، اما مأخوذ بقرينة ذكره في الصدق أو من إرجاع الضمير ، الى المطابقة المقيدة (قوله غير معتقد) أي للفوقية سواء كان له اعتقاد بخلافه أولا وهذا هو المطابق للضمير بعدم مطابقة الاعتقاد فمن قل الظاهر أن يقال معتقدا بخلافه فقد خالف (قوله للعالم) أي مفروضا خطؤه اليه ذهب الزنجشري قال في تفسير قوله تعالى ﴿ولا أن تبدل بهن﴾ من أزواج ﴿ولو أعجبتك حسنهن﴾ الواو للحال ، والمعنى مفروضا أعجابك بهن يريد أن كلمة لو ، في امثال هذا المقام ليس للتعقيب ، ولعنى الاستقبال بل ، لمجرد الفرض فلا يحتاج الى الجزاء ، وبهذا سقط ما ذكره الشارح رحمه الله في شرح الكشف في قوله تعالى ﴿ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم﴾ ان الواو لو كان للحال فكان التقدير والحال لو كان كذا بتقديم الواو على كلمة لو لكن التقدير ولو كان الحال كذا (قوله للعطف)

(قوله قدس سره) وهو معنى كونه موجودا خارجيا اي معنى كون الحصول موجودا خارجيا ان يكون الخارج ظرفا لوجوده

(قوله قدس سره) فستدرك في البيان أي زائد على ما يحصل به البيان ولا ينفع فيه بناء على ما قاله (قول المحشي) واذا كان صوابا الخ بيان لاستفادة مقابل التقييد بالحال بالاولى بناء على ان الواو للحال كما سيصرح به في قوله وهذا القيد إما مأخوذ الخ (قول المحشي) إما مأخوذ بقرينة الخ أي وليس مستفادا من الضمير بخلاف ما بعده (قول المحشي) الى المطابقة المقيدة اي بالاعتقاد المقيد بالخطئية (قول المحشي) والمعنى مفروضا الخ وهو حال من الفاعل وهو الضمير في تبدل لامن المفعول الذي هو من أزواج لانه متوغل في التكثير

(قول المحشي) في امثال هذا المقام وهو الواو الداخلة على لو وان الوصليتين (قول المحشي) ولعنى الاستقبال أي ليست لعنى الاستقبال وان كانت لو هنا بمعنى ان كما في تفسير القاضي (قول المحشي) لمجرد الفرض أي الفرض المجرد عن معنى الشرطية

(قول المحشي) وبهذا سقط ما ذكره الشارح الخ عبارة الكشف في قوله تعالى ولامة مؤمنة الخ ولو كان الحال ان المشركة تعجبكم وتجوبها قال المحشي في حواشي القاضي هذا بيان لحاصل المعنى والا فالتقدير مفروضا أعجابها لكم بالحسن والشمال كما قاله في ولا ان تبدل بهن الخ فاندفع ما قاله المحقق المتنازلي مقتضى كون الواو للحال ان يكون الواقع بعد الواو اعنى الفعل مع الحرف في موقع الحال ولا يستقيم فلذا يقدر ولو كان الحال كذا دون والحال لو كان كذا ولا يخفى حاله اه وقوله ولا يستقيم اي لان لو على ما فهم شرطية والشرطية لا تقع حالا ووجه سقوط ما ذكره ان لو ليست للشرط بل لمجرد الفرض والحال هو لو وما بعدها بتاويل مفروضا وقوله بتقديم الواو اي معناها وهو الحال اذ الواو مقدمة

لانه الحكم بخلاف الطرف الراجح واما المشكوك فلا يتحقق فيه الاعتقاد لان الشك عبارة عن تساوى الطرفين والتردد فيهما من غير ترجيح فلا يكون صادقا ولا كاذبا وتثبت الوساطة اللهم الا ان يقال اذا انتفى الاعتقاد تحقق عدم المطابقة للاعتقاد فيكون كاذبا لا يقال المشكوك ليس بخبر ليكون صادقا او كاذبا لانه لاحكم معه ولا تصديق بل هو مجرد تصور كما صرح به ارباب المعقول لانا نقول لاحكم ولا تصديق للشاك بمعنى انه لم يدرك وقوع النسبة اولا وقوعها وذهنه لم يحكم بشيء من النفي والاثبات لكنه اذا تلفظ بالجملة الخبرية

والجزء محذوف تدل عليه الجملة السابقة والشرطية مؤكدة لها اليه ذهب الجزولي قال الرضى لو كان كذلك لوقع التضييع بالمعطوف عليه في الاستعمال وليس كذلك وفيه ان ظهور ترتيب الجزاء عليه اغنى عن ذكره حتى كان ذكره تكرارا وذهب الرضى الى انها اعتراضية ويجوز الاعتراض في آخر الكلام والمقصود منه التأكيد (قوله لانه الحكم) أى الحكم المفهوم منه فلا يرد انه لاحكم في الطرف المرجوح (قوله وتثبت الوساطة) والنظام لا يقول بها (قوله اللهم) وجه الضعف ان المتبادر من تعميم الاعتقاد بقوله ولو خطأ وجود الاعتقاد (قوله لاحكم معه ولا تصديق) ،

على كل حال انما الكلام في لفظ الحال وفي بعض النسخ تقدم الواو وقوله لكن التقدير الخ قد عرفت انه ليس هو التقدير بل بيان لحاصل المعنى ولو فيه حينئذ شرطية واعلم ان التقييد بفرض الخطئية انما هو لاجل ان يتمحض الصدق عند النظام لانه على تقدير ان لا يكون الاعتقاد خطأ تتحقق المطابقتان فلا يكون النظام منفردا بكونه صادقا وبعد ذلك ففي كون المعنى مفروضا خطأ شيء لان النظام انما يقول ان مطابقة الاعتقاد الخطأ صدق لا المفروض خطأه

(قول المحشي) والجزء محذوف تقديره فصدق الخبر مطابقة للاعتقاد وقوله مؤكدة لها اي للجملة السابقة لانه اذا كان مطابقة الخطأ صدقا فنفي الخطأ اولى

(قول المحشي) ترتب الجزاء عليه اي المعطوف عليه اغنى عن ذكره أى المعطوف عليه فيكون ظهور الترتب قرينة عليه حتى كانه مذكور فلو ذكر كان تكرارا

(قول المحشي) اعتراضية بن على ان الاعتراض ذكر الشيء مناسبة من غير لزوم ان يكون بين جزئى كلام او كلامين متناسبين

سواء كان له اعتقاد بخلافه اولا وحينئذ يدخل خبر الشاك في الكذب ولا تثبت الوساطة لكن لما كان قوله ولو خطأ ظاهرا في وجود الاعتقاد اورد الشارح فيما يأتي خبر الشاك وجعله واسطة فكلامه هنا في بيان ما يحتمله قوله وكذبه عدها بقطع النظر عن قوله ولو خطأ والايراد الآتي بنا على ما هو الظاهر من قوله ولو خطأ فلا تنافي بين ما كتبه المحشي والشارح في الموضوعين

(قول المحشي) اى الحكم المفهوم منه وان كان المتكلم غير حاكم في الواقع لان الحكم هو الايقاع والانتزاع وشيء منهما ليس موجودا عند الواهم

(قول المحشي) لاحكم في الطرف المرجوح وانما حكمه في الطرف الراجح فلا يصح قوله لانه الحكم الخ

(قول المحشي) وجه الضعف الخ وهذا يبعد ايضا صدق السالبة بنفي الموضوع زيادة على ما مر

وقال زيد في الدار مثلا مع الشك فكلامه خبر لا محالة بل اذا تيقن ان زيدا ليس في الدار وقال زيد في الدار فكلامه خبر وهذا ظاهر وتمسك النظام (بدليل) قوله تعالى * اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد (ان المنافقين لكاذبون) فانه تعالى سجل عليهم بأنهم كاذبون في قولهم انك لرسول الله مع انه مطابق للواقع فلو كان الصدق عبارة عن مطابقة الواقع لما صحح هذا (ورد) هذا الاستدلال (بان المعنى لكاذبون في الشهادة) وادعائهم فيها المواطأة فالتكذيب راجع الى قولهم نشهد باعتبار تضمنه خبرا كاذبا وهو ان شهادتنا هذه عن صميم القلب وخلوص الاعتقاد

فيه اشارة الى ان الحكم الذي هو مدلول الخبر بمعنى الايقاع والانتزاع (قوله خبر لا محالة) لانه كلام، لاشتماله على الاسناد وليس بانشاء فيكون خبرا والا لبطل انحصار الكلام فيهما (قوله وتمسك النظام) اى على حكم يتضمنه التعريف وهو انه صحيح وما قيل انه تعريف لفظى مآله التصديق فلذلك استدل عليه فليس بشئ. لان المعرفين للصدق والكذب والخبر فرقة قالوا بنظريتها على ما صرح به في المفتاح (قوله لما صح هذا) اى اطلاق الكذب على الخبر المطابق للواقع ، ولا يجوز أن يكون عبارة عن المطابقتين لان الكذب حينئذ اما أن يكون عبارة عن عدم المطابقتين فلا يصح اطلاقه ههنا على المطابق للواقع أو عن عدم احدى المطابقتين فلا يكون مفهوم الكذب سلب الصدق فتعين أن يكونا عبارتين عن مطابقة الاعتقاد وسلبها وهو المطلوب فتم الاستدلال من غير حاجة الى ما تكلف به الناظرون واشبعوا الكلام فيه (قوله بأن المعنى لكاذبون الخ) بدليل قوله تعالى ﴿ والله يعلم انك لرسوله ﴾

(قول الشارح) ورد هذا الاستدلال بان المعنى لكاذبون في الشهادة أو في تسميتها حاصل الرد انا نمنع رجوع التكذيب لقولهم انك لرسول الله لم لا يجوز أن يكون راجعا للشهادة أو تسميتها واقتصر المصنف على المسندين لدالتهما على المنع (قول المحشي) فيه اشارة الخ فانه يفيد انه انما كان خبرا لوجود الحكم الذي هو مدلوله معه

(قول المحشي) لاشتماله على الاسناد المراد بالاسناد الحكم بين الطرفين بالنظر الى مفهوم الخبر مع قطع النظر عن الخارج وان كان في الواقع لا حكم عنده فان الخبر ما احتمل الصدق والكذب في ذاته بقطع النظر عن الخارج حتى المتكلم (قول المحشي) أي على الحكم الذي يتضمنه الخ دفع لما يقال أن التعاريف تصور لا يرد عليها منوع ولا يقام عليها دليل وقوله وهو انه صحيح بيان للحكم الضمني وقوله وما قيل أي تصحيح التعريف وقوله لفظي أي المقصود منه بيان النسبة بين المعرف والتعريف بان يكون المراد منه ان هذا المعنى مدلول لهذا اللفظ لغة أو اصطلاحا لا افادة التصور وقوله قالوا بنظريتها وحيث كانت نظرية كانت تعاريفها لافادة تصور ما هيأتها لالبيان النسبة

(قول المحشي) ولا يجوز ان يكون عبارة الى آخره دفع لما يرد على استدلال النظام من ان غاية ما اتجه دليله ان الكذب هو عدم مطابقة الاعتقاد وان الصدق مطابقة الواقع ولا يدل على ان الصدق مطابقة الاعتقاد لجواز ان يكون عبارة عن المطابقتين وحاصل الدفع ان الصدق اذا كان عبارة عن المطابقتين فالكذب اما ان يكون عبارة عن عدم المطابقتين وحينئذ يتحقق التناقض بينهما وخاصته وهو ان احدهما يكون سلب الآخر كعدم المطابقتين هنا إلا أنه يصح اطلاقه بهذا المعنى هنا لان ما اطلق عليه مطابق للواقع أو عبارة عن عدم احدى المطابقتين فلا يكون مفهوم الكذب

بشهادة ان واللام والجملة الاسمية ولا شك انه غير مطابق للواقع لكونهم * المنافقين الذين يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم وما قيل انه راجع الى قولهم نشهد وانه خبر غير مطابق للواقع ليس بشيء لظهور

في الكشف فان قلت أي فائدة في قوله تعالى والله يعلم انك ارسوله قلت لوقال (قلوا نشهد انك لرسول الله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون) لتوهم أن قولهم هذا كذب فوسط بينهما قوله (والله يعلم انك لرسوله) ليميط هذا الابهام (قوله بشهادة الخ) فن هذه التأكيدات للآزم فائدة الخبر وهو عليهم بهذا الخبر فيكون تأكيدهما للخبر الضمني في نشهد ومن هذا يعلم وجه آخر للرد وهو ان التكذيب راجع الى قولهم انك لرسول الله باعتبار الآزم فائدة الخبر ولم يتعرض له ، لان

سلب الصدق وتقيضة والا لكان اذا ارتفع عدم احدي المطابقتين ثبت الصدق وليس كذلك فانه لا يثبت الا بالمطابقتين جميعا والحاصل انه يلزم من كون الكذب عدم احدي المطابقتين أن يكون الصدق تقيضه احدي المطابقتين سوا كانت تلك الاحدي معية أو المراد منها واحد لا بعينه ويلزم من كونه عدم مجموع المطابقتين ان يكون الصدق تقيضه مجموع المطابقتين والا لم يكن الكذب سلب الصدق وتقيضه فتأمل ليندفع عنك ما تحير فيه الناظرين

(قول الشارح) بشهادة ان واللام راجع لقوله راجع لقولهم نشهد باعتبار تضمنه خبرا كاذبا على ما فهمه المحشي وهو الموافق لما في الايضاح حيث قل انه راجع للشهادة لان المعنى نشهد شهادة واطأت فيها قلوبنا السنتنا كما يترجم عنه ان واللام واسمية الجملة فالتكذيب في قولهم نشهد وادعائهم فيها المواطاة لاني قولهم انك لرسول الله وما قيل انه متعلق بقوله ان شهادتنا هذه من صميم القلب وهم فان هذا لا يفيد نشهد

(قول الشارح) وما قيل انه راجع الخ قتله اشيرازي أي قال في فهم عبارة المصنف ان معناها انا منع رجوع التكذيب الى الخبر وهو المشهود به لم لا يجوز رجوعه الى قولهم نشهد لانه خبر غير مطابق للواقع فقول الشارح لظهور انه ليس بخبر منع من جهة النظام لسند المنع ولما كان منع السند ولو مساويا لا يفيد في اثبات المقدمة الممنوعة وهو ان التكذيب راجع للمشهود به الذي قال به النظام ادعى انه انشاء ليكون اثباتا للمقدمة الممنوعة فانه متى كان انشاء لا يصح رجوع التكذيب اليه فيكون راجعا للمشهود به

(قول المحشي) في الكشف الخ استدلال على عدم رجوع التكذيب للخبر وحاصله ان قوله سبحانه والله يعلم الخ انما حجي به لدفع وهم أن يكون التكذيب راجعا الى الخبر وقد ذكر هذا الاستدلال في شرح المفتاح وفي الايضاح وكان الاولى للمحشي أن لا يجعله استدلالا لانه استدلال على سند المنع وهو غصب فكانه استدلال على رجوع التكذيب للشهادة في نفسه وغرضه به الانتقال من التجويز الذي هو سند المنع للجزم ثم هذه النكتة تجري في رجوع التكذيب للخبر الضمني ولازم فائدة الخبر

(قول المحشي) فان هذه التأكيدات تأكيدها للآزم فائدة الخبر لظهور انها ليست لرد شك أو انكار في الحكم لجزم المخاطب وهو النبي صلى الله عليه وسلم به وانما انكاره لاعتقاد المتكلم لضمونه والمراد بالخبر أنت رسول الله ولازمه كما في شرح المفتاح هو ان اخبارنا بانك رسول الله صادر عن صميم القلب وخلوص الاعتقاد وصدق الرغبة وبوفر النشاط كما في قوله تعالى واذا خلوا الى شياطينهم قلوا انا معكم

(قول المحشي) فيكون تأكيدهما للخبر الضمني في نشهد في الحفيد على قوله بشهادة إن واللام انت خير بان هذه

انه ليس بخبر بل انشاء (او) المعنى بانهم لكاذبون (في تسميتها) اى في تسمية هذا الاخبار الخالي عن المواطأة شهادة لان المواطأة مشروطة في الشهادة وفيه نظر لان مثل هذا يكون غلطاً في اطلاق اللفظ لا كذباً لان تسمية شيء بشيء ليست من باب الاخبار ولوسلم

مآله الى رجوع التكذيب الى الخبر الضمى (قوله بل انشاء) اضراب عن منع كونه خبراً لانه منع للسند وادعى انه انشاء ليكون اثباتاً للمقدمة الممنوعة وهو رجوع التكذيب الى المشهود به ، ولم يذكر الدليل على ذلك لظهوره ، اذ لو كان اخباراً عن الشهادة في الحال اوعلى الاستمرار ، لاقتضى وجود شهادة اخرى منهم كما قرره الشارح رحمه الله في أبيع (قوله لان مثل هذا يكون الخ) ، هذا ايضا اثبات للمقدمة الممنوعة (قوله لا كذباً) في الطيبي شرح الكشف قال الراغب الشهادة المتعارفة

المؤكدات تأكيدات لما دخلت عليه أعني المشهود به لا للشهادة المدلولة لنشهد فيكون مرجع الكذب هو لازم فائدة الخبر كما في شرح المفتاح لاما تضمنه تشهد وفرق بينهما فان معنى الاول اخبارنا صادر عن صميم القلب ومعنى الثانى شهادتنا صادرة عن صميم القلب وهذا هو الظاهر المتعارف لكن ذكر المصنف في الايضاح ان الجواب الاول هو ان المعنى انا تشهد شهادة واطأت فيها قلوبنا السنتنا كما يترجم عنه ان واللام الى آخر ما مر فاراد المحشي رحمه الله الرد عليه وحاصله ان هذه التأكيدات للزم فائدة الخبر لما مر أن الخبر ليس منكراً ولا مشكوكاً فيه الا أن هذا الخبر ليس مسوقاً لمجرد الاخبار بل من حيث إنه مشهود به فلازم فائدته انا عالمون به من حيث شهادتنا به فاذا اكد هذا اللازم كان تأكيداً لما تضمنه تشهد وهو ان الشهادة عن علم وبهذا ظهر وجه رجوع القول بان التكذيب راجع الى قولهم انك لرسول الله باعتبار لازم فائدته الى القول بانه راجع الى الخبر الضمى في تشهد فلا منافاة بين كلامه هنا وكلامه في شرح المفتاح حيث قال ان التكذيب راجع الى قولهم انك لرسول الله باعتبار لازمه وهو وان كان في موقع مفعول تشهد ولكنه اخبار واعلام بالحكم على ابلاغ وجه حتى لو قيل تشهد انك رسول الله بفتح ان وترك اللام كان كذلك لوسلم فلا خفا في دلالة على اخبار منهم بذلك ليكون هذا التصور اشارة اليه وهذا القدر كاف في صحة رجوع التكذيب اليه باعتبار لازمه اه فليتأمل

(قول الشارح) أي في تسمية هذا الاخبار فالأخبار لا ينافي الانشاء وانما ينافيه الخبر

(قول المحشي) لان مآله الى رجوع الخ لما عرفت أن لازم الفائدة هو ذلك الخبر الضمى وانما الفرق بينهما باعتبار ان مرجع التكذيب الشهادة أو الخبر

(قول المحشي) ولم يذكر الدليل على ذلك أي على تلك الدعوى لظهوره فلا يقال ان في الدعوى المجردة عن الدليل لا تثبت المقدمة الممنوعة

(قول المحشي) اذ لو كان اخباراً الخ رد على الفنزى حيث قال انه اخبار كما في شرح المفتاح والذي في شرح المفتاح انما هو نقل هذا القول عن هذا القائل وهو لا يفيد رضاه به بدليل كلامه هنا

(قول المحشي) لاقتضى وجود شهادة الخ اي لاقتضى أن يكون مرادهم الاخبار عن شهادة اخرى وليس كذلك والا لامانع من أن يكون عدم وجودها وجه الكذب

(قول المحشي) هذا أيضاً اثبات للمقدمة الممنوعة أي دعوى انه غلط والاستدلال عليه بقوله لان تسميته الخ المقصود منه ابطال المنع بهذا السند فثبت المقدمة الممنوعة وهي ان التكذيب راجع للشهود به وبقوله هنا وفيها مر اثبات للمقدمة

فاشترط المواطأة في مطلق الشهادة ممنوع وحاصل الجواب منع كون التكذيب راجعاً الى قولهم انك لرسول الله مستنداً بهذين الوجهين ثم الجواب على تقدير التسليم بما أشار اليه بقوله (او في المشهود به) اى المعنى انهم لكاذبون في المشهود به اعنى في قولهم انك لرسول الله لكن لا في الواقع (بل في زعمهم) الفاسد واعتقادهم الكاسد لانهم يعتقدون انه غير مطابق للواقع فيكون كاذباً عندهم لكنه صادق في نفس الامر لوجود المطابقة فيه فليتأمل لثلاثتهم ان هذا اعتراف بكون الصدق والكذب باعتبار مطابقة الاعتقاد وعدمها فيبين المعنيين بون بعيد فظهر بما ذكرنا فساد ما قيل

اصلها الحضور بالقلب والذهن ثم يقال ذلك اذا عبر عنه باللسان ولذلك متى اطلق لفظ الشهادة على ما يظهر من اللسان دون حصوله في القلب، عد كذباً (قوله فاشترط المواطأة الخ) لانه يقال شهادة الزور لكن قال القاضى في تفسيره الشهادة اخبار عن علم من الشهود وهو الحضور والاطلاع (قوله فيبين المعنيين الخ) اى بين عدم المطابقة للاعتقاد، وعدم المطابقة للواقع في الاعتقاد في القاموس البون بالضم مسافة ما بين الشينين وتفتح (قوله فظهر الخ) اى بما ذكرنا من انه جواب على تقدير تسليم رجوعه الى المشهود به ظهر فساد ما قيل لانه ظهر

الممنوعة اندفع ما في السمرقندي من ان الكلام في الموضوعين على السند وهو لا يفيد (قول المحشي) عد كذباً فدل على ان الكذب يطلق على الخطأ فالمتصود من ذلك الرد على الشارح وما قيل من أن المنقول عن الطيبي اطلاق لغوى وكلام الشارح في الاصطلاح فهو كلام صدر عن قائله من غير روية لان الكلام في الرد على المناقنين الذين هم من الاعراب وأهل اللسان واي اصطلاح كان هناك (قول المحشي) من الشهود أي مأخوذة من الشهود

(قول الشارح) فيكون كاذباً عندهم لانهم يعتقدون انه غير مطابق للواقع فيكون كاذباً باعتقادهم وان كان صادقاً في نفس الامر ولا يخفى ان الرد بهذا من طرف الجمهور القائلين بان الصدق مطابقة الواقع والكذب عدمها فعنى كونه كاذباً باعتقادهم كما في الايضاح انهم كاذبون في قولهم انك لرسول الله عند انفسهم لا اعتقادهم انه خبر على خلاف ما عليه حال الخبر عنه في الواقع وليس المعنى انه كاذب لانه يخالف للواقع في اعتقادهم حتى يقال ان هذا الرد من طرف الجمهور يقتضي ان عدم المطابقة للواقع أهم عندهم من أن يكون باعتبار الزعم أو باعتبار نفس الامر ومثله يقال في الصدق فانه غلط فاحش يخالف لقول الشارح أيضاً في المختصر ومعنى الرد عليهم ان الله يشهد ان المناقنين يزعمون انهم كاذبون في هذا الخبر الصادق ولا يتوهم أيضاً انه يشترط في الصدق اعتقاد موافقة الواقع حتى يكون مودى الجواب هو المذهب الآتى

(قول المحشي) وعدم المطابقة للواقع في الاعتقاد بمعنى انهم اعتقدوا انه غير مطابق للواقع أي نفس الامر فهو كاذب عندهم فقط لا عندنا وليس المعنى انهم لما اعتقدوا عدم مطابقة الواقع سبحانه الله كذباً حتى يكون المعتبر في تسميته كذباً الواقع في اعتقادهم فليتأمل فان الشارح بصدد هذا ولو كان المعنى على ذلك لكان كذباً عند الجمهور وكيف وقد رد الله عليهم بأنهم يعتقدون كذب الخبر الصادق

(قول الشارح) فظهر بما ذكرنا فساد ما قيل الخ لانه يلزم عليه اتحاد السند مع المقدمة الممنوعة كانه قيل لانسلم رجوع

ان الجواب الحقيقي منع كون التكذيب راجعاً الى قولهم انك لرسول الله والوجوه الثلاثة لبيان السند*
واعلم ان ههنا وجه آخر لم يذكره القوم وهو ان يكون التكذيب راجعاً الى حلف المنافقين وزعمهم انهم
لم يقولوا لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله لما ذكر في صحيح البخاري عن زيد بن ارقم
انه قال كنت في غزاة فسمعت عبد الله بن ابي بن ساول يقول لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا
من حوله ولو رجعنا من عنده ليخرجنا الاعز منها الاذل فذكرت ذلك لعبي فذكره للنبي صلى الله تعالى
عليه وسلم فدعاني فحدثه فارسل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الى عبد الله بن ابي واصحابه فخلعوا ما
قالوا فكذبني رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وصدقهم فاصابني هم لم يصبني مثله قط فجلست في البيت
فقال لي عبي ما اردت الى ان كذبتك رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ومقتك فانزل الله تعالى «اذا جاءك
المنافقون» فبعث الى النبي عليه الصلاة والسلام فقرأ فقال ان الله صدقك يا زيد (الجاحظ) انكر انحصار

انه منع برأسه وليس راجعاً الى المنع الاول وما قيل لافساد فيه فان كلام النظام ، مبني على أن يكون التكذيب
راجعاً الى المشهود به باعتبار الواقع كما هو الظاهر فحاصل الجواب انا لانسلم ذلك لجواز ان يرجع الى الشهادة أو التسمية
أو الى المشهود به بحسب اعتقادهم فلا يدفع الفساد لان فيه اعترافاً بأنهما معاً أحدهما راجع الى المقيد. باعتبار ذاته والثاني
اليه باعتبار قيده وليست الثلاثة اسانيد ، لمنع واحد (قوله ان الجواب الحقيقي) وان كان في الظاهر ثلاثة أجوبة (قوله في
غزاة) أي غزوة تبوك أو غزوة بني المصطلق (قوله ابن ابي ابن ساول) ساول اسم أمه غير منصرف للتأنيث والعلمية فابن
منسوب صفة عبد الله وابي بالتثنية (قوله لعبي) هو سعد بن عباد وليس عمه حقيقة وانما هو سيد قومه الخزرج وعم زيد
ابن ارقم الحقيقي ثابت بن قيس له صحبة فيكون المراد الم الحقيقي أو زوج أمه عبد الله بن ربيعة وكان زيد في حجره وهو
خزرجي أيضاً (قوله فخلعوا) اي بالله وما قالوا جواب القسم والمراد عبد الله بن ابي وجمع باعتبار من معه لانه وقع في رواية
ابي الاسود فبعث رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الى عبد الله بن ابي فسأله فخلع بالله ما قال من ذلك شيئاً (قوله
ما اردت الخ) أي ما اردت بهذا منتهياً الى ان كذبتك (قوله انكر الخ) ، ابتداء كلام ولذا ذكر مؤخراً والتقدير قل
الجاحظ (قوله اما مع اعتقاد انه مطابق الخ)

التكذيب للمشهود به لانه راجع للمشهود به

(قول المحشي) لانه منع برأسه أي مبني على تسليم رجوع التكذيب للمشهود به والمنع انما هو لكون الكذب عدم
مطابقة الاعتقاد بخلاف المنعين السابقين فانهما لرجوع التكذيب للمشهود به

(قول المحشي) مبني على أن يكون التكذيب راجعاً الى أي قوله لو كان الكذب عدم مطابقة الواقع لكان هذا
الخبر كذبا مبني على ذلك

(قول المحشي) لمنع واحد كما هو القيل

(قول المحشي) ابتداء كلام أي لا اشارة الى الفعل المقدر والا تقدمه ولانه يلزم على تقديره تكلف كثير في المتن
اذلا دلالة عليه اعدم ذكر مفعوله وهو الانحصار ولانه لا بد أن يقدر وقال صدق الخبر الخ بخلاف تقدير قال فغاية ما يلزم

الخبر في الصدق والكذب واثبت الوسطة وتحقيق كلامه ان الخبر اما مطابق للواقع اولا وكل منهما مامع
اعتقاد انه مطابق او اعتقاد انه غير مطابق او بدون الاعتقاد فهذه ستة اقسام واحد منها صادق وهو المطابق
للواقع مع اعتقاد انه مطابق وواحد كاذب وهو غير المطابق مع اعتقاد انه غير مطابق والباقي ليس بصديق
ولا كاذب فعنده صدق الخبر (مطابقته) للواقع (مع الاعتقاد) بانه مطابق (و) كذب الخبر (عدمها
معه) اي عدم مطابقته للواقع مع اعتقاد انه غير مطابق

هكذا وقع في شرح العلامة وفي الطبيي شرح الكشف في تفسير سورة المنافقين وفي البيضاوي في تفسير قوله تعالى
(ان كنتم صادقين) (قوله للواقع) اشار الى ان ضمير مطابقة الخبر، لا للواقع ليصح حمله على صدق الخبر (قوله مع الاعتقاد
بانه مطابق) يعني ان الظرف مستقر وقع حالا . من ضمير مطابقته لا من مطابقة لثلا يلزم وقوع الحال عن خبر المبتدأ
او ان متعلق الاعتقاد محذوف بقرينة المقام لا لان اللام فيه للعهد والمراد منه اعتقاد انه مطابق فيرد ان الضمير في معراج
الى الاعتقاد وقد فسره باعتقاد انه غير مطابق فيلزم اختلاف الراجع والمرجع وانما لم يقدر المتعلق كلمة له مع موافقته لمباراة
الايضاح حيث قال الحكم اما مطابق للواقع مع اعتقاد الخبر له رعاية لما وقع في عبارة القوم كما مر في التحقيق ولا يجوز ان
يكون الظرف لغوا متعلقا بالمطابقة

عليه أنه جرى على طريق الكوفيين من جواز حذف الفعل في سعة الكلام وان لم يكن من المواضع التي ذكرها الجواز حذفه
(قول المحشي) هكذا وقع في شرح العلامة الخ مثله في شرح المضد أيضاً والمقصود من نقل هذا الكلام دفع ما يقال
ان كلام الشارح يخالف لظاهر الايضاح حيث قال وانكر الجاحظ الانحصار وجمله ثلاثة أقسام لان الحكم اما مطابق للواقع
مع اعتقاد الخبر له او عدمه فان ضمير له وعدمه راجع للحكم واعتقاده وان كان التعريف على كل باللازم لان حقيقة الصدق
عنده كما سيأتي مطابقة للواقع والاعتقاد والكذب عدمها وكذا ما قاله العصام انه لو قال الشارح مع الاعتقاد اي اعتقاد
الخبر لوافق الواقع واستغنى عن القول بالزوم وانما حل كلامه على ذلك لان الكلام في صفة الخبر والاعتقاد صفة المتكلم
فلا يصلح كونه جزءا لحقيقة الصدق وليس مراده ان اعتقاد المطابقة واعتقاد عدمها شرط في الصدق والكذب اذ الكلام
في بيان الحقيقة لا الشروط خصوصاً في مقام مخالفة الغير

(قول المحشي) لا للواقع الخ رد على السمرقندي حيث جوز أن يكون ضمير مطابقته للواقع والمعنى صدق الخبر مطابقة
الواقع والاعتقاد وقوله معه متعلق بالضمير باعتبار أنه عبارة عن المطابقة والمعنى وكذبه عدم مطابقة الواقع واعتقاد المطابقة
ويخص عدم اعتقاد المطابقة بما يكون معه اعتقاد عدم المطابقة لثلا تنفي الوسطة

(قول المحشي) يعني ان الظرف الخ أخذ هذا من تقدير بانه مطابق اذ لو حذفه لكان المعنى مطابقة الواقع مع
الاعتقاد أي والاعتقاد اما عند ذكره فليس المراد مطابقة اعتقاد المطابقة بل مطابقة الواقع مصاحبا لاعتقاد المطابقة

(قول المحشي) من ضمير مطابقته والمعنى مقررا ذلك الخبر مع اعتقاد مطابقته

(قول المحشي) او ان متعلق الاعتقاد محذوف الخ فالضمير في معه راجع للاعتقاد المطلق ثم يقيد بعد الرجوع له بعدم
المطابقة بالقرينة ايضا ومعناه ان التعريف للحقيقة وخصوص اعتقاد المطابقة واعتقاد عدمها من القرينة كما قيل في ادخل

ويلزم في الاول مطابقة الخبر للاعتقاد وفي الثاني عدمها ضرورة توافق الواقع والاعتقاد ح (وغيرهما)
وهي الاربعة الباقية اعني المطابقة مع اعتقاد اللامطابقة او بدون الاعتقاد وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة
او بدون الاعتقاد (ليس بصدق ولا كذب) فكل من الصدق والكذب بتفسيره اخص منه بتفسير الجمهور
والنظام لانه اعتبر في كل منهما جميع الامرين اللذين اكتفوا بواحد منهما فليقدر فكثيرا ما

اذ المطابقة متعددة بنفسها الى المفعول وقد يزداد اللام لتقوية العمل ولا يقال طابق معه فالواجب حينئذ والاعتقاد
(قوله ويلزم الخ) اشارة الى ان ما وقع في بعض العبارات من ان الصدق عند الجاحظ مطابقة للواقع والاعتقاد والكذب
عدم المطابقتين راجع لما قلنا فلا تخالف وتوطئة للنسبة الآتية (قوله توافق الواقع والاعتقاد) اي الاعتقاد يانه مطابق حينئذ
السوق ان المدلول هو الماهية والبعضية من خارج وهو القرينة واذا كان كذلك فالقرينة لا تدل على ان متعلقه المطابقة الا
في الشق الاول أما بالنسبة لرجوع التفسير فلا وانما تدل القرينة حينئذ على ان متعلقه عدم المطابقة والحاصل انه متى أريد
به المجهود لا يمكن الانفكاك عنه بخلاف ما اذا أريد المطلق مع التقييد بالقرينة فان القرينة انما تدل بحسب ما يقتضيه
الحال فاقيل ان هذا مجرد اعتبار لاحقيقة له وهم

(قول الشارح) لانه اعتبر في كل منهما جميع الامرين اللذين اكتفوا بواحد منهما اما على مذهب الجمهور فظاهر
لاعتباره مع مطابقة الواقع اعتقاد المطابقة وأما على مذهب النظام فلان المراد من اعتقاد المطابقة كما عرفت مطابقة الاعتقاد
وقد اعتبر معها مطابقة الواقع وهذا معنى ما نقل عنه يعني ان الجمهور اكتفوا في الصدق بمطابقة الواقع وفي الكذب بعدمها
والنظام اكتفى في الصدق بمطابقة الاعتقاد وفي الكذب بعدمها والجاحظ اعتبر في الصدق مطابقة الواقع مع اعتقادها وهو
يستلزم مطابقة الاعتقاد لانه اذا اعتقد انه مطابق فقد اتفق الواقع والاعتقاد واعتبر في الكذب عدم مطابقة الواقع مع
اعتقاده وهو يستلزم عدم مطابقة الاعتقاد لتوافق الواقع والاعتقاد حينئذ وكما تحقق الامر ان تحقق أحدهما ضرورة فيتم
ما ادعيناه وما قيل أنه لا حاجة في الاختصية الى اعتبار مطابقة الاعتقاد بل اعتقاد المطابقة كاف ففيه ان اعتبار مطابقة
الاعتقاد ضروري في الاختصية بالنسبة لمذهب النظام لانه لم يعتبر اعتقاد المطابقة بل مطابقة الاعتقاد وأيضا فاعتبار ذلك
لكونه مذهب الجاحظ كما عرفت فتدبر

(قول المحشي) اذ المطابقة متعددة الخ وما قيل انها تعدت مع نظرا للمعنى التوافق يقال توافق الشيء مع الشيء فكلام
لا معنى له اذ التوافق انما هو بين المعمولين والكلام في تعدى المعنى الحدوثي لطابق ولو قيل هنا بدل المطابقة موافقة الخبر
للواقع مع الاعتقاد على معنى ان الموافقة واقعة على الاعتقاد لم يصح أيضاً نعم الموافقة بين الواقع والاعتقاد
(قول المحشي) مطابقة الواقع والاعتقاد الى قوله راجع لما قلنا بان يخص عدم مطابقة الاعتقاد بما اذا كان هناك
اعتقاد عدم المطابقة اذ على تقدير حمله على رفع الایجاب الكلي وجعل عدم مطابقة الاعتقاد شاملا لعدم الاعتقاد اتفق
الواسطة ودخل في الكذب جميع اقسامها وان لم يجعل شاملا له دخل فيه قسمان منها وعلى تقدير الحمل على السلب الكلي
وتعميم عدم مطابقة الاعتقاد يدخل قسم واحد منها فيه فظهر انه لا بد من الحمل على السلب الكلي وتخصيص عدم مطابقة
الاعتقاد بما يكون هناك اعتقاد ولعل عدول الجاحظ عن هذه العبارة لهذه التكاليف البعيدة عن الفهم فتدبر
(قول المحشي) للنسبة الآتية اي في قوله لانه اعتبر في كل منهما جميع الامرين اللذين اكتفوا بواحد منهما فانهم

يعنى اذا كان الخبر مطابقا للواقع واعتقد مطابقته او كان غير مطابق واعتقد عدم مطابقته، يتحقق التوافق بين الواقع والاعتقاد بالمطابقة في نفس الامر ، وجودا وعدمًا ومعلوم ان اعتقاد المطابقة يستلزم الاعتقاد بالحكم وجودا وعدمًا ، لان العاقل انما يعتقد الحكم الذي يعتقد انه مطابق للواقع فيتحقق مطابقة الخبر بالاعتقاد بحكم الخبر ايضاً. قيل ان اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد وكذا اعتقاد عدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة الاعتقاد لماسر . سواء كان بين الواقع والاعتقاد انما اعتبروا مطابقة الاعتقاد لا اعتقاد المطابقة

(قول المحشي) يعنى اذا كان الخبر مطابقا الى قوله يتحقق تفسير لمعنى حينئذ (قول المحشي) يتحقق التوافق بين الواقع أى نفس الامر واعتقاد المطابقة فانهما حينئذ يتوافقان في الكيف بأن يكونا ثبوتين أو سلبيتين في نفس الامر ونفس الامر في الاول كالتقيام مثلاً في نفسه وفي الثاني كناية عن اعتقاد المطابقة والواقع في انفسهما وانما يتحقق التوافق بينهما لان حكم الخبر صادق في نفس الامر أو كاذب فيه (قول المحشي) وجودا وعدمًا راجع للواقع واعتقاد المطابقة وقوله ثانياً وجودا وعدمًا راجع لاعتقاد المطابقة والاعتقاد للحكم (قول المحشي) لان العاقل انما يعتقد الحكم الخ هكذا عبارة الخفيد وعبارة غيرهما لان العاقل لا يعتقد مطابقة الحكم للواقع الا بعد أن يعتقد ذلك الحكم وعكسه يقال في الكذب وعبارة المحشي هي الصواب لا فادتها ان اعتقاد الحكم مترتب على اعتقاد المطابقة بدليل الاستلزام وينبغي عليه الجواب الآتى (قول المحشي) فيتحقق مطابقة الخبر للاعتقاد بحكم الخبر ايضاً أي في نفس الامر افرض ان الخبر مطابق للواقع وانما سكت عنه ليتوجه الاشكال الذي ذكره تدبر

(قول المحشي) قيل ان اعتقاد المطابقة الخ قوله الخفيد وتبعه غيره (قول المحشي) ان اعتقاد المطابقة أي اعتقاد مطابقة حكم الخبر كشبوت القيام لزيد للواقع يستلزم مطابقة الخبر أي حكمه للاعتقاد وكذا اعتقاد عدم مطابقة حكم الخبر للواقع يستلزم عدم مطابقته أي الخبر للاعتقاد لما مر وهو ان العاقل انما يعتقد الحكم الذي يعتقد انه مطابق سواء كان حكم الخير في الصدق أو نقيضه في الكذب (قول المحشي) سواء كان بين الواقع والاعتقاد موافقة أو مخالفة فالاول في الصدق كان يخبر الشخص بأن السماء فوقنا معتقداً ذلك فبين الواقع والاعتقاد هنا موافقة واعتقاده مطابقة الخبر للواقع يستلزم مطابقة الخبر للاعتقاد والثاني فيه كان يخبر شخصاً فلسفي بأن العالم قديم وهو يعتقد ذلك فاعتقاده مطابقة ذلك الخبر للواقع يستلزم مطابقة الخبر للاعتقاد لان العاقل لا يعتقد مطابقة الحكم للواقع الا بعد أن يعتقد ذلك الحكم وان كان ليس بين الواقع واعتقاده توافق هذا في الصدق ويقال في الكذب اعتقاده عدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة الخبر للاعتقاد لان العاقل اذا اعتقد أن الحكم غير مطابق للواقع اعتقد خلافه سواء كان الخبر مطابقاً للواقع أولاً فالاول كان يخبر الشخص بأن السماء تحتنا غير معتقد ذلك فبين الواقع والاعتقاد هنا موافقة واعتقاده عدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة الخبر للاعتقاد والثاني كان يخبر الفلسفي بأن العالم حادث غير معتقد ذلك فبين الواقع والاعتقاد هنا مخالفة واعتقاده عدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة الخبر للاعتقاد فظهر ان اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الخبر للاعتقاد وكذا اعتقاد عدم المطابقة يستلزم عدم المطابقة للاعتقاد سواء كان بين الواقع والاعتقاد مطابقة أولاً

(قول المحشي) ايضاً سواء كان بين الواقع والاعتقاد أي اعتقاد أنه مطابق وأما الاعتقاد في قوله يستلزم مطابقة

يقع الخبط في هذا المقام وفي تقرير مذهب النظام

موافقة او مخالفة ، فلا حاجة الى اعتبار توافق الواقع والاعتقاد والجواب ، ان اعتقاد المطابقة فيما يستلزم الاعتقاد بالحكم المترتب على ذلك الاعتقاد فتتحقق مطابقة حكم الخبر لاعتقاده في زعم الخبر والصدق عنده عبارة عن مطابقة حكم الخبر للواقع والاعتقاد في نفس الامر فلا بد من اعتبار توافق الواقع والاعتقاد بالمطابقة في نفس الامر ليكون اعتقاده بحكم الخبر في نفس الامر فتتحقق مطابقة الخبر للاعتقاد في نفس الامر (قوله يقع الخبط في هذا المقام) حيث فسر بعض الشراح قوله وغيرهما بالقسمين مطابقة الواقع مع اعتقاد اللامطابقة وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة وترك القسمين الاخيرين اعني مطابقة الواقع بدون الاعتقاد وعدم المطابقة بدون الاعتقاد (قوله وفي تقرير مذهب النظام) حيث نفى بعضهم كون

الاعتقاد وكذا في قوله عدم مطابقة الاعتقاد فالمراد به اعتقاد الحكم كما انه المراد في قول الشارح مطابقة الخبر للاعتقاد وعدم مطابقة الخبر للاعتقاد بخلافه في قوله توافق الواقع والاعتقاد الذي هو الدليل فان المراد به الاعتقاد الذي في كلام الجاحظ وهو اعتقاد المطابقة واعتقاد عدمها تدبر

(قول الشارح) وفي تقرير مذهب النظام نقل عنه ذهب بعضهم في مذهب النظام انه لا بد فيه من مطابقة الواقع أيضاً ليتحقق الصدق عنده فالصدق بعينه الصدق عند الجاحظ والكذب أم وقوله ولو خطأ صريح في نفي ذلك (قول المحشي) فلا حاجة الى اعتبار توافق الواقع والاعتقاد أي لاجابة في توافق الخبر واعتقاد حكمه الى توافق الواقع واعتقاد المطابقة الذي علل به الشارح وانما مداره على اعتقاد حكمه اللازم لاعتقاد مطابقتها وان لم يتوافق اعتقاد المطابقة مع الواقع بل لادخله في ذلك لوجود توافق الخبر والاعتقاد مع عدم موافقة الواقع كما عرفت وان كان الواقع هنا موافقا (قول المحشي) والجواب الخ حاصله انك قد عرفت ان اعتقاد الخبر للحكم انما ترتب على اعتقاده مطابقتها للواقع ومعنى اعتقاد المطابقة للواقع اعتقاد اتحاده مع ما في نفس الامر في الكيف بأن يكونا ثبوتين أو سلبيتين ومعنى اعتقاد الحكم الجزم به فالثاني يكون بعد الاول ومترتبا عليه واذا كان كذلك فاعتقاد المطابقة انما يستلزم اعتقاد الحكم المبني عليه لا اعتقاد الحكم في الواقع فغاية ما يتحقق مطابقة حكم الخبر لاعتقاده المبني على اعتقاد المطابقة فهو اعتقاد بحسب زعمه الذي هو اعتقاد المطابقة والصدق عند الجاحظ لم يعتبر فيه مطابقة اعتقاد الخبر بحسب زعمه بل هو عبارة عن مطابقة حكم الخبر للواقع واعتقاد الخبر لكن اعتقاده غير المبني على الزعم بل اعتقاده للشيء من حيث هو كائن في نفس الامر وحينئذ فلا بد في الاستدلال على لزوم مطابقة الاعتقاد وجودا وعدمه من اعتبار توافق الواقع واعتقاد المطابقة في نفس الامر أيكون اعتقاده لحكم الخبر من حيث هو في نفس الامر ليتحقق مطابقة الخبر للاعتقاد في نفس الامر اذا عرفت هذا عرفت أنه لا كلام في مطابقة الخبر للواقع بل معناه مطابقتها للواقع في نفس الامر كما سبق في قول الجمهور وانما الكلام في مطابقة الخبر لاعتقاد الخبر وبعض الناظرين فهم ان الكلام في مطابقة الخبر للواقع وقد كان فهم من الجواب الثالث عن تمسك النظام ان الواقع في قول الجمهور يشمل ما كان بحسب الزعم فقال في هذا المقام بناء على الفهمين معترضا على المحشي ما لا ينبغي أن يتفوه به أحد وقد حررنا لك المقامين فتدبر (قول المحشي) ان اعتقاد المطابقة أي اعتقاد مطابقة حكم الخبر كنهوت القيام لزيد للواقع يستلزم مطابقة خبر أي حكمة للاعتقاد وكذا اعتقاد عدم مطابقة حكم الخبر للواقع يستلزم عدم مطابقتها أي الخبر للاعتقاد لما مر وهو ان الماقل انما يعتقد الحكم الذي يعتقد أنه مطابق سواء كان حكم الخبر في الصدق أو نقيضه في الكذب

وقد وقع ههنا في شرح المفتاح ما يقضي منه العجب واستدل الجاحظ (بدليل) قوله تعالى (أقترى على الله كذبا أم به جنة)

المشكوك واسطة عنده بواسطة انه ليس بكلام تم واما لزوم كونه واسطة على تقدير اعتبار الاعتقاد في الكذب وعدم لزومه على تقدير عدم اعتباره فمختار الشارح رحمه الله كما مر (قوله وقد وقع ههنا في شرح المفتاح الخ) عبارة الشرح مع المتن هكذا وعند بعض وهو الجاحظ لا النظام على ما ظن الى طباق الحكم اي الحكم المطابق للواقع لا اعتقاد الخبر او ظنه والى لاطباقه اي لاطباق الحكم الغير المطابق للواقع لذلك اي لا اعتقاد الخبر او ظنه وعلى هذا يكون بين الصدق واسطة هي كون بعض الاخبار لاصدقا ولا كذبا وانما قيدت الحكم بما ذكرت لما سنشير اليه في آخر هذا البحث سواء كان ذلك الاعتقاد أو الظن خطأ أو صوابا قال الشارح رحمه الله في شرحه وللشارح العلامة رحمه الله في هذا المقام خبط عظيم ، وهو انه توهم ان قوله

(قول المحشي) كون المشكوك واسطة عنده بواسطة الخ فان ذلك ليس مذهبه والسند المذكور باطل كما مر في الشارح فما قاله الفاري من أن هذا ليس خبطا في مذهب النظام غير صحيح

(قول المحشي) فمختار الشارح كما مر رد على الفاري حيث جعل ذلك وجه الخطب

(قول الشارح) وقد وقع ههنا في شرح المفتاح الخ قل عنه ومن العجب ما وقع للفاضل العلامة في شرح المفتاح حيث فسر قوله وعند بعض الى طباق الحكم لا اعتقاد الخبر أو ظنه سواء كان ذلك الاعتقاد أو الظن صوابا أو خطا بان المراد بالحكم الحكم المطابق للواقع وان الصدق على هذا التفسير مطابقتها للواقع والاعتقاد جميعا وانه مذهب الجاحظ لا النظام ثم لما كان المذكور في معرض الاستدلال على هذا المذهب في المفتاح قوله تعالى والله يشهد ان المنافقين لكاذبون وظاهر أنه لا ينهض دليلا على مذهب النظام القائل بأن الصدق مطابقة الاعتقاد والكذب عديمها اراد تطبيقه على مذهب الجاحظ قال المراد انه لو كان مطابقة الواقع كافيا في الصدق لما سمى الله كاذبين في قولهم انك لرسول الله لتحقق مطابقة الواقع وذهل عن انه لا يصح على مذهب الجاحظ تسميتهم كاذبين أيضا لا تنافي عدم مطابقة الواقع والعجب انه ثبته لذلك في آخر بحثه ولم يغفل كتابه عنه اه وعبارة المتنازع ومرجع كونه صدقا أو كذبا عند الجمهور الى مطابقة ذلك الحكم للواقع أي ما يكون عليه الشيء في نفسه من الثبوت أو الاتفا وهو المراد بالنسبة الخارجية كما في شروحه أو غير مطابقتها له وهو المتعارف وعليه التحويل وعند بعض الى طباق الحكم لا اعتقاد الخبر أو ظنه والى لاطباقه لذلك سواء كان ذلك الاعتقاد أو الظن خطأ أو صوابا بناء على دعوى تبريء الخبر عن الكذب متى ظهر خبره بخلاف الواقع واحتجاجه بما به لم يتكلم بخلاف الاعتقاد أو الظن. لكن تكذيبنا لليهودي مثلا اذا قال الاسلام باطل وتصديقنا له اذا قال الاسلام حق فيحيان أي يبلان بانقلع على هذا البناء ويستوجبان طلب تأويل لقوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون انتهى أي لان الدليل الذي ذكره قطعي وكل دليل يخاف الدلائل القطعي يجب تأويله (قول المحشي) لما سنشير اليه الى اخره أي من ان اطلاقه انما يناسب المذهب السخيف ولا ينبغي الحمل عليه وقد

أشار اليه بقوله فيما سيأتي واطلاق المصنف رحمه الله الحكم الخ

(قول المحشي) وهو انه توهم الخ أي حيث فسر الحكم بقوله أي الحكم المطابق للواقع فان أي التي لتفسير انما يؤتى بها لبيان معنى الكلمة فقوله وانما قيدت الحكم الخ معناه وانما فسرت بالمعنى المفيد ليوافق الالفاظ بأي

الى مطابق الحكم اشارة الى الحكم المجهود الذى هو المطابق للواقع وجعل ضمير لاطباقه للحكم الغير المطابق للواقع، مع انه عائد الى الحكم المذكور الذى فسر بالمطابق ، ولم ينظر الى قوله سواء كان ذلك الاعتقاد أو انظن خطأ أو صواباً ولا الى ان قوله تعالى (والله يشهد ان المنافقين لكاذبون)، ليس بظاهرة ملائمة لهذا المذهب حتى يحتاج الى التأويل بل هو مخالف له حيث سمي ما هو مطابق للواقع دون الاعتقاد كذباً وانما الكذب هو ما لا يطابق الواقع ولا الاعتقاد فخير المنافقين بهذا التفسير واسطة لصدق ولا كذب ، ثم اخترع مذهباً آخر ونفى الواسطة فزعم انه المشهور مع انه، لا ذكر له في كلام القوم وهو ان الخبر ان طابق الواقع والاعتقاد فصدق، والا فكذب ثم قال وهما مذهب آخر في غاية السخافة وهو ان الخبر ان طابق الاعتقاد فصدق والا فكذب واطلاق المصنف رحمه الله الحكم وسباق كلامه يدلان على انه يريد هذا المذهب انتهى اقول وبالله التوفيق في الجواب عن الاول ان العلامة رحمه الله لم يجعل الحكم اشارة الى الحكم المجهود حتى يلزم تخالف المرجع والراجع، بل قيد الحكم في المرجع بالمطابق وفي الراجع بغير المطابق كيف ، وقد وقع مثل ذلك من الشارح رحمه الله أيضاً في بيان قوله مطابقته للواقع مع الاعتقاد الخ كما مر وعن الثاني ان معنى قوله سواء كان الاعتقاد خطأ أو صواباً انه لا يعتبر في الصدق والكذب كون الاعتقاد خطأ أو صواباً وان كان يتحقق كونه صواباً فيهما، وفائدة التعميم تظهر

(قول المحشي) مع انه عائد الى الحكم المذكور أي المجهود بأنه المطابق للواقع وحينئذ لا يصح تفسير المرجع بغير المطابق (قول المحشي) ولم ينظر الى قوله أي قول المفتاح سواء كان ذلك الاعتقاد خطأ أو صواباً ولو نظر اليه لم يقيد بالمطابق وغير المطابق لانه حينئذ يكون الاعتقاد موافقاً للواقع فيكون صواباً (قول المحشي) ولا الى ان قوله تعالى ليس بظاهرة الى آخره مع ان سياق المفتاح حيث عطف قوله ويستوجبان على قوله ينحيان بالقلع صريح في أن هذا الدليل استدلل به صاحب هذا المذهب (قول المحشي) ليس بظاهرة الخ انما قال بظاهرة لجواز أن يكون المعنى انهم لكاذبون في اعتقادهم بمعنى ان كذبهم عندهم لعدم اعتقادهم انك لرسول الله في الواقع فلم يطابق خبرهم عندهم اعتقادهم ولا الواقع (قول المحشي) ثم اخترع مذهباً آخر قد قلنا لك عن الشارح سابقاً انه قال ذهب بعضهم في مذهب النظام انه لا بد فيه الخ وانه رده بكلام المصنف

(قول المحشي) لا ذكر له في كلام القوم هو كذلك كما ستطلع عليه (قول المحشي) والا فكذب أي ولا جهة لوصفه بالصدق اصلاً لعدم تجزيه على هذا المذهب (قول المحشي) بل قيد الحكم الخ ينافي كونه تعبيراً ذكر أي التفسيرية (قول المحشي) وقد وقع مثل ذلك من الشارح لم يقع منه مثل ذلك أصلاً وانما قيد الاعتقاد بأنه مطابق بدون ذكر أي والتضمير في معه عائد على المطلق

(قول المحشي) انه لا يعتبر في الصدق والكذب كون الاعتقاد خطأ أو صواباً وان كان يتحقق الخ أي لضرورة توافق الواقع والاعتقاد وجوداً وعدماً فيهما والمراد انه لا يعتبر ذلك لاجل صور الواسطة والا فذلك معتبر في حقيقتها (قول المحشي) وفائدة التعميم تظهر الخ لانه اذا قيد الاعتقاد بالصواب كما هو الواقع يكون المعنى ان طابق الواقع والاعتقاد الصواب فصدق وان لم يطابق الواقع والاعتقاد الصواب فكذب ومعلوم ان اتفاء مطابقة الواقع والاعتقاد الصواب تتحقق مع مطابقة الواقع ولا اعتقاد أصلاً أو وهناك اعتقاد خطأ ومع عدم اعتقاد مطابقة الواقع والاعتقاد أصلاً

في الاقسام الاربعة التي هي واسطة بينهما وعن الثالث انه ، لم يجعل الآية دليلا على هذا المذهب حتى يقال انه لا يلائمه ، بل فرع احتياجه الى التأويل على مذهب الجمهور حيث قال لكن تكذيبنا لليهودى مثلا اذا قال الاسلام باطل وتصديقنا له اذا قال الاسلام حق . ينحيان بالقلم على هذا البناء ويستوجبان اى تصديقنا وتكذيبنا طلب تأويل لقوله تعالى ﴿ اذا جاءك المناقون الخ ﴾ . وذلك لان الله تعالى سماهم كاذبين في قولهم انك لرسول الله مع كونه مطابقا للواقع لعدم اعتقادهم ذلك ولو كانت المطابقة للواقع كافية في الحكم بالصدق لكان تسميتهم كاذبين لاعلى ما ينبغي واما قوله ثم اخترع مذهبا آخر ،

أو وهناك اعتقاد خطأ كما انها تتحقق مع عدم مطابقة الواقع والاعتقاد الصواب فيكون صور الواسطة داخلية في الكذب بخلاف ما اذا عمم الاعتقاد فانه يكون المعنى ان مطابق الواقع والاعتقاد خطأ أو صوابا فصدق وان لم يطابق الواقع والاعتقاد خطأ أو صوابا فكذب فانه يخرج منه ما مطابق الواقع دون الاعتقاد الخطأ وما مطابق الاعتقاد الخطأ دون الواقع فيكونان من الواسطة لعدم صدق حد الصدق والكذب عليهما وأيضا المراد بالواسطة ما لم يتحقق فيه مجموع المطابقتين اللتين في الصدق ولا عدمهما وعلى تقدير تقييد الاعتقاد فيهما بالصواب يكون ما لم يتحقق فيه ذلك مطابق الواقع دون الاعتقاد الصواب وهذا غير ممكن ضرورة توافق الواقع والاعتقاد ومثله مطابق الاعتقاد الصواب دون الواقع فلا بد أن يعمم الاعتقاد حتى تأتي هاتان الصورتان من الواسطة وهذا وان كان صحيحا الا انه كان الواجب حينئذ تأخير قوله وعلى هذا يكون بين الصدق والكذب واسطة عن قوله سواء كان ذلك الاعتقاد أو الظن خطأ الخ

(قول المحشي) في الاقسام الاربعة أي في مجموعها وهو صورتان منها وما فيه مطابقة الواقع مع وجود اعتقاد غير مطابق ومطابقة الاعتقاد دون الواقع اذ الصورتان الاخيرتان لا اعتقاد فيهما
(قول المحشي) لم يجعل الآية دليلا الخ قد عرفت ان سياق المتنح حيث عطف ويستوجبان على ينحيان صريح في أن الآية دليل لهذا المذهب

(قول المحشي) بل فرع احتياجه على مذهب الجمهور او كان مفرعا على مذهب الجمهور لم يقل ولو كانت المطابقة للواقع كافية المفيد أنه لا بد من المطابقتين لان التكذيب في الآية كما يحتمل أن يكون لعدم المطابقتين يحتمل أن يكون لعدم مطابقة الاعتقاد فقط كما هو مذهب النظام فكان اللائق أن يقول ولو كان الصدق مطابقة الواقع فقط لكان تسميتهم كاذبين الخ ليكون التأويل رداً للمذهبين مع انك قد عرفت ان احتمالها لمذهب النظام أظهر بل لا يصح كونها دليلا لمذهب الجاحظ ولا ظاهراً
(قول المحشي) ينحيان بالقلم على هذا البناء أي المذكور بقول المتنح في بيان مبنى المذهب المذكور بناء على دعوى تبرئ. الغبر عن الكذب الخ أي انه متى ظهر خبر الخبر الموافق لاعتقاده مخالفنا للواقع يقال انه لم يكذب لانه لم يتكلم بخلاف اعتقاده أو ظنه فلو لم يكن الكذب مجرد عدم مطابقة الاعتقاد دون الواقع لم يصح نفيه حينئذ تمسك بذلك الاعتقاد أو الظن فالمبنى مجموع الامرين اعني الدعوى والاحتجاج بقوله فيما نقلناه سابقا واحتجاجه عطفنا على دعوى

(قول المحشي) وذلك لان الله الخ من كلام الشارح العلامة

(قول المحشي) ولو كانت المطابقة الخ أنت خير بان معنى هذا الكلام انه حيث كان تسميتهم لاعلى ما ينبغي بناء على كفاية مطابقة الواقع فليكن الصدق مجموع المطابقتين حتى تكون التسمية على ما ينبغي وهذا التصوير تصور للاستدلال ولو كان بيانا لوجه طلب التأويل على مذهب الجمهور لم يكن بهذا الوجه كما هو ظاهر وتقدم في المتنح عن الشارح اشارة اليه

فمن عدم التبع فان هذا المذهب ، مختار الراغب كما حققه في تفسيره ونقله الطيبي في شرح الكشاف رحمه الله في تفسيره سورة المنافقين والقاضي رحمه الله في تفسيره قوله تعالى ﴿ ان كنتم صادقين ﴾ واما قوله وزعم انه المشهور ففرية بلا مربية فانه قال هكذا نقل هذا الحصر في جميع الكتب المشهورة ، ولم يقل انه المشهور فان قلت لم حمل عبارة المفتاح اولا على مذهب الجاحظ مع احتياجه الى تقييد الحكم ومخالفته لظاهر التعميم وحمله على مذهب النظام ثانيا مع ظهوره قلت لكونه في غاية السخافة كما اشار اليه والمناسبتة الدليل الذي ذكره السكاكي رحمه الله بعده حيث قل بناء على دعوي تبرء الخبر عن الكذب متى ظهر خبر بخلاف الواقع واحتياجه لها بانه لم يتكلم خلاف الاعتقاد او الظن) اي احتياجه لدعوي التبرء بانه لم يتكلم ، على خلاف الواقع في اعتقاده فيعذر الناس ، وليس المراد انه لم يتكلم على خلاف اعتقاده

(قول المحشي) فمن عدم التبع قد عرفت مما نقلناه عن الشارح سابقا انه اطاع على هذا المذهب ورد به كلام المصنف ونقله أيضاً في حواشي العنود وحكم عليه بالوم

(قول المحشي) مختار الراغب كما حققه في تفسيره الذي حققه في تفسيره ونقله عنه المحشي في حواشي القاضي هو ان حقيقة الصدق وتامه أن يتطابق في ذلك ثلاثة أشياء وجود الخبر عنه على ما اخبر عنه واعتقاد الخبر فيه ذلك عن دلالة وأمانة وحصول العبارة مطابقتها متى حصل ذلك وصف بالصدق المطلق ومتى ارتفع ثلاثها وصف بالكذب المطلق ومتى حصل اللفظ والنبر عنه والاعتقاد بخلافه صح أن يوصف بالكذب الا يرى انه كذب المنافقين في اخبارهم انك لرسول الله لما كان اعتقادهم غير مطابق لقولهم اه وكيف يكون هذا هو ذلك المذهب المخترع الذي هو ان الخبر ان مطابق الواقع والاعتقاد جميعا فصدق والا فكذب مع ان قول الراغب وصف بالصدق المطلق ووصف بالكذب المطلق يشعر بانه لاجبة لتوصيف الاول بالكذب ولا لتوصيف الثاني بالصدق أصلا بخلاف الاقسام الاخر فانها توصف بالصدق والكذب معا باعتبار الجهتين وكذا قوله صح أن يوصف بالكذب مشعر بأنه يصح أن يوصف بالصدق بخلاف هذا المذهب المخترع حيث قال فيه والا فكذب فانه يفيد أنه يوصف بالكذب في جميع صور انتفاء المجموع ولا يوصف بالصدق أصلا فالحق ان مذهب الراغب مذهب آخر يشبه أن يكون جمعا بين قول الجاحظ وقول الجمهور والنظام فمن قال ان الصدق مجموع المطابقتين والكذب عدم المطابقتين بأن لا يطابق الواقع ولا الاعتقاد مع وجود الاعتقاد كالجاحظ أراد بيان الصدق المطلق والكذب المطلق فلا ينفي ان مطابق الواقع فقط أو الاعتقاد فقط صدق من وجه كذب من وجه وهذا معنى كونه واسطة فمن قال ان الصدق مطابقة الواقع فقط أو الاعتقاد فقط أراد أقل ما يتحقق به الصدق فلا ينفي ان الصدق المطلق مجموع المطابقتين والكذب المطلق عدمهما وأما المذهب المخترع فلم يوافق شيئا فان تعريف الصدق فيه تعريف للصدق المطلق وتعريف الكذب يتناول الكذب المطلق وما هو كذب من وجه صدق من وجه ولم يرد هو حقيق بأن يكون أشد سخافة من مذهب النظام وحقيق بأن لا يذهب اليه ذاهب

(قول المحشي) ولم يقل انه المشهور قد يقال شهرة الكتب تستلزم عادة شهرة ما فيها

(قول المحشي) على خلاف الواقع في اعتقاده هذا حينئذ لا يصلح دليلا لمذهب الجاحظ لما تقدم عن الشارح والمحشي أيضاً انه لا بد عنده من تطابق الواقع والاعتقاد في نفس الامر (قول المحشي) وليس المراد انه يتكلم الخ هذا هو المراد كما صرح به الشارح في شرح المفتاح وقوله فانه لا يكون له حجة دليلا على تبرئه عن التكلم بخلاف الواقع من أين له ان المراد تبرئه عن التكلم بخلاف الواقع انما المراد ان التكلم بخلاف الواقع

لان) الكفار حصروا اخبار النبي صلى الله عليه وسلم * بالحشر والنشر في الافتراء والاخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو ولا شك ان (المراد بالثاني) اى الاخبار حال الجنة (غير الكذب لانه قسمه) اى لان الثاني قسم الكذب اذ المعنى اكذب ام اخبر حال الجنة وقسم الشئ

فانه لا يكون حينئذ دليلا على تبرئه عن التكلم بخلاف الواقع فظهر بما ذكرنا ان كلام العلامة رحمه الله ليس ما يقضى منه المعجب فانه ذكر التوجيهين وقدم احدهما لرجحانه عنده في الواقع وبالنظر الى الدليل، فتشنع الشارح رحمه الله على هذا الوجه مما يقضى منه المعجب وقضاء المعجب اتمامه اى يتعجب منه كل المعجب حتى لا يبقى بل يفنى الكل هذا اذا كان بمعنى الافناء من قضى نجه مات وضربه فقضى عليه اى قتله او من قضى حاجته ويجوز ان يكون من قضاء حكمه ويحتمل ان يكون بمعنى فعل المعجب من قضيت كذا فعلته او يحكم بالمعجب من قضيت كذا حكمت به كذا في الاقليد (قوله لان الكفار حصروا الخ) ظاهر الآية يدل على طلب تعيين احد حالى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم المستويين في اعتقاد المتكلم حين الاخبار بالحشر وهو يستلزم طلب تعيين احد حالى الخبر والاستفهام. وهنا للتقرير فيفيد ثبوت احد الحالين للغير ولا شك ان ثبوت احد الحالين لا يثبت الواسطة مالم يعتبر تنافيهما في الجمع وكذا تنافيهما في الجمع لا يشترط بل لا بد من تنافيهما في الارتفاع يعنى ان خبره بالحشر،

ويكفى فيه انه لم يكذب لانه لم يتكلم بخلاف اعتقاده او ظنه ومخالفة الواقع لا تنصر لانها ليست بكذب على هذا الفرض وهكذا شرح الشارح عبارة المفتاح وايضا فالذى نسب لهذا المتكلم وعيب عليه انما هو مخالفة الواقع في نفس الامر فجوابه بانه تكلم بالواقع في اعتقاده لا يدفع اللوم الا اذا كان الاخبار بما يعتقد كافيا تدبر

(قول المحشى) فتشنع الشارح رحمه الله الخ الحق ان ماصنه المحشى رحمه الله في هذا المقام لا يليق بجلالته فانك قد عرفت ان جميع ما ذكره خال عن التحقيق واذا ظهر الحق وكان بهذه المنزلة فالرجوع اليه اولى من هذه الاعتذارات وكيف خفي على من ضيع عمره في تحقيق هذا اعلم والتفتيش عنه ماسهل له هو الاطلاع عليه

(قول المحشى) ظاهر الآية يدل الخ هذا توجيه لقول الشارح حصروا الخ مع ان المصنف انما استدلل بتنافيهما في الجمع فقط حيث قال المراد بالثاني غير الكذب لانه قسمه وحاصل التوجيه ان المصنف لما ترك تنافيهما في الارتفاع وهو منع الخلو بالمعنى العام الذي هو معنى أم اغنى أن يمتنع الخلو عن أحدهما سواء احقعا أولا لان ام مع كون الاستفهام للتقرير انما تفيد ثبوت احد الامرين وثبوت احد الامرين لا ينافي ثبوت الامر الآخر فان المستفهم بها انما هو جازم بثبوت احد الامرين لا على التمين وهذا لا يمنع ثبوت الآخر اى به الشارح لتوقف الاستدلال عليه لان مانعة الجمع المأخوذة من قول المصنف المراد بالثاني غير الكذب لانه قسمه ون منعت اجتماعهما لكنها تصدق بارتفاعهما معا لانها هى التى حكم فيها بعدم اجتماع طرفيها فجاز أن يكون طرفها مرتفعين وذلك اذا كانت حركة من كاذبين نحو اما أن يكون زيد شجرا أو حجرا فلا يكفى في الاستدلال مانعة الخلو لانها تصدق باجتماعهما بأن يكون الكذب أعم وخبر ذي الجنة فرد منه ولا مانعة الجمع لانها تصدق بارتفاعهما بأن لا يقبلها الخبر كما قلنا في زيد اما شجر أو حجر فضم الشارح رحمه الله مانعة الخلو التى هى معنى ام وهو ما يكون أحدهما ثابت الى مانعة الجمع التى تؤخذ من كلام المصنف المستفيد لها من كون الثاني قسما ليم الاستدلال بقول المحشى ولا شك ان ثبوت احد الحالين لا يثبت الواسطة مالم يعتبر تنافيهما في الجمع يعنى ان مانعة الخلو

يجب ان يكون غيره (وغير الصدق

لا يخلو عن احد الامرين المتنافيين فيكون المراد بالثاني ما هو مناف وقسيم للاول ومعلوم انه غير الصدق ، فليس الصدق عبارة عن مطابقة الواقع قط والكذب عن عدم المطابقة له او مطابقة الاعتقاد وعدم مطابقته له فيكونان عبارتين عن مطابقتها وعدم مطابقتها وهو المطلوب وبما ذكرنا ظهر لك ان لا اعتبار الحصر على سبيل منع الخلو مدخلا في الاستدلال وأن المراد بمنع الخلو ، المعنى الاعم ، الذي هو معنى كلمة ام (قوله يجب ان يكون غيره) ، في التحقق فيجب ان يكون حال الجنون غير

التي زادها الشارح لا تثبت الوسطة وحدها بدون انضمام مانعة الجمع التي في المصنف لان مانعة الخلو من حيث هي تصدق باجماعها بالطريق المتقدم فلا تثبت الوسطة فلا بد من اعتبار تنافيهما في الجمع الذي هو في عبارة المصنف وقوله وكذا تنافيهما في الجمع الذي اقتصر عليه المصنف لا يثبتها وحده لان مانعة الجمع تصدق بارتفاعهما معا فلا بد من تنافيهما في الارتفاع وهو المأخوذ من مانعة الخلو المأخوذة من قول الشارح حصروا الخ وبهذا ظهر فساد ما اطلق عليه الناظرون من انه لا حاجة لمنع الخلو في الاستدلال بل يكفي منع الجمع وهو من سوء الفهم وعدم التأمل

(قول المحشي) ظاهر الآية يدل الخ يعني أنها باعتبار ظاهرها تدل على منع الخلو فقط . الذي هو معنى كلمة ام واظهره تركه المصنف ولما كان الاستدلال يتوقف على منع الجمع وهو غير ظاهر تعرض له وانما به الشارح على ما هو الظاهر لتوقف الاستدلال عليه كما عرفت

(قول المحشي) لا يخلو عن احد الامرين هذا منع الخلو الذي ذكره الشارح وقوله المتنافيين أي اللذين لا يجتمعان وهذا منع الجمع الذي في المصنف فهذا تمام الدليل وقوله فيكون الخ مفرع على قوله المتنافيين

(قول المحشي) فليس الصدق عبارة الخ تفريع على كون الثاني منافيا وقسما للاول وكونه غير الصدق وذلك لانه لو كان الصدق عبارة عن مطابقة الواقع والكذب عدما أو عبارة عن مطابقة الاعتقاد والكذب عدما لم يوجد قسم غير الكذب وغير الصدق أصلا للدخول باقى الاقسام في الكذب المبرر منه بعدمها وانما يتحقق ذلك انقسم اذا كان الصدق عبارة عن مطابقتها والكذب عبارة عن عدم مطابقتها مع وجود الاعتقاد في الثاني وانما تعين كونهما عبارتتين عن ذلك للاجتماع على عدم خروجهما عن المطابقة وعدمها وانما الخلاف في كونهما احدي المطابقتين أو مجموعهما وعدم ذلك وذا ثبت انهما عبارتتان عن ذلك فكل ما لم يتحققا فيه فهو واسطة فثبت جميع أقسام الوسطة فتأمل فانه قد وقع لبعض الناظرين في هذا المقام خبط عظيم

(قول المحشي) المعنى الاعم وهو ثبوت احدهما وهذا صادق باجماعهما لان ثبوت أحدهما لا ينافي بثبوت الآخر وبثبوت أحدهما فقط وهذا المعنى الاعم هو معنى أم فانها انما تفيد مع كون الاستهنام للتقرير ثبوت أحدهما سواء اتفق الآخر أو ثبت أيضاً

(قول المحشي) الذي هو معنى كلمة ام فليس ما أتى به الشارح من منع الخلو زائدا على معنى الآية كما وهم بل هو ظاهرها كما عرفت

(قول المحشي) في التحقق بان لا يكون وجودها واحدا بان لا يجتمعا في الوجود ولوفي مض الصور ليكون ذلك البعض هو الذي قبول به على سبيل منع الخلو واحترز بالتحقق عن المغايرة في المفهوم مع الاتحاد في التحقق كما اذا قيل زيد

لأنهم لم يعتقدوه) أي الصدق فعند اظهار تكذيبه لا يريدون بكلامه الصدق الذي هو بمراحل عن اعتقادهم ولو قال لأنهم اعتقدوا عدمه لكن اظهروا ايضا لدلالة لقوله تعالى ام به جنة على معنى ام صدق بوجه من الوجوه فلا يجوز ان يعبر به عنه فراحم يكون كلامه خبرا حال الجنة غير الصدق وغير الكذب وهم عقلاء من اهل اللسان عارفون باللغة فيجب ان يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب ليكون هذا منه بزعمهم وان كان صادقا في نفس الامر فلم ان الاعتراض بأنه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق ليس بشيء لانه لم يجعل عدم اعتقاد الصدق دليلا على عدم كونه صادقا

حال الكذب ولو في بعض الصور لتصح المقابلة على سبيل منع الخلو (قوله لأنهم لم يعتقدوه أي الصدق) ، ولا بد في السؤال بكلمة ام من اعتقاد أحدهما لأعلى التعمين، ولذا لا يصح الجواب بنعم ولا لا وحينئذ لا غبار في عبارة المصنف رحمه الله (قوله فعند اظهار الخ) دفع لما يرد على المتن من ان عدم الاعتقاد بالصدق لا ينافي التردد بينه وبين غيره يعني ان معنى قوله لم يعتقدوه أنهم يعدونه عن الصدق غاية البعد بحيث لا يجوزونه فكيف يريدون ذلك عند اظهار تكذيبه (قوله امكن اظهر ولك ان تقول لأنهم لم يعتقدوه قضية معدولة أي موصوفون بعدم الاعتقاد وان كان الظاهر المتبادر منه السالبة فيؤول الى الاظهر (قوله

اما ناطق أو حيوان فان ذلك لا يصلح لمنع الخلو

(قول الشارح) فيجب أن يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب أي في نفس الامر فقوله ليكون هذا منه بزعمهم أي زعموا ان هذا في نفس الامر غير صادق وكاذب لا انه واسطة في زعمهم حتى يقال المراد اثبات الواسطة في نفس الامر والدليل لا يدل عليه كذا في شرح الشارح المعصدي

(قول الشارح) فيجب أن يكون من الخبر ما ليس بصادق الخ وإذا كان منه ذلك وجب أن يكون الصدق مجموع المطابقتين والكذب عدمهما اذ لو كان الصدق مطابقة الواقع أو الاعتقاد والكذب عدم مطابقة ذلك لدخلت الواسطة في الكذب وانما تبين أن يكونا مجموع المطابقتين أو عدمهما دون أمر آخر لاجتماع الخصوم على عدم خروجهما عن جنس المطابقة فاندفع ما في السمرقندي من أن دليله انما يدل على ثبوت الواسطة دون تفسير الصدق والكذب بما ذكره

(قول المحشي) ولا بد في السؤال بهم من اعتقاد أحدهما لأعلى التعمين أي فالتعليل باتقاء شرط السؤال بها فلا يناسب أن يقال لأنهم اعتقدوا عدمه اذ عدم اعتقاده كاف ولو مع تجويزه فاقبل ان عدم اعتقاده لا يفي بجويزه وحينئذ يجوز السؤال بهم وهم لان اللازم في السؤال بها أن يكون المسؤول عنه واحدا لا بعينه وحينئذ يكون التجويز لها جميعا فلا تكون ام لمنع الخلو فتدبر (قول المحشي) ولذا لا يصح الجواب بنعم ولا لا أي لا اعتقاد أحدهما لأعلى التعمين وهو لا يفيد التعمين ولو كان اللازم فيها التجويز لاصح الجواب بهما لافادته الجزم بأحدهما وان كان لأعلى التعمين

(قول المحشي) دفع لما يرد على المتن أي بناء على ان التردد لا يضر في السؤال بهم وقد تقدم له رده وانما يساير الشارح فقط (قول المحشي) أي موصوفون بعدم الاعتقاد فالثابت لهم عدم الاعتقاد لان السلب جزء من المحمول لا التردد بخلاف السالبة فان الحكم فيها بسلب ثبوت الاعتقاد فتصدق بالتردد والحاصل انه على كونها سالبة لم يعين وصفهم وانما سلب الاعتقاد فيحتمل أن يكون وصفهم التردد وعلى كونها معدولة حكم بان صفتهم الثابتة لهم هي عدم الاعتقاد ولا شك أن مفهوم

بل على عدم ارادتهم كونه صادقا على ماقررنا والفرق ظاهر (ورد) هذا الدليل (بان المعنى) اي معنى ام به جنة (ام لم يفتر فعبر عنه) اي عن عدم الافتراء (بالجنة لان المجنون) يلزمه ان (لا افتراء له) لانه الكذب عن عمد ولا عمد للمجنون فالثاني ليس قسما للكذب بل لما هو أخص منه اعني الافتراء فيكون هذا حصرا للخبر الكاذب في نوعه اعني الكذب عن عمد والكذب لا عن عمد ولو سلم ان الافتراء بمعنى الكذب فالمعنى اقصد الافتراء اي الكذب ام لم يقصد بل كذب بلا قصد لما به من الجنة فان قلت الافتراء هو الكذب مطلقا والتقييد خلاف الاصل فلا يصار اليه بلا دليل فالاولى ان المعنى افترى ام لم يفتر بل به جنة وكلام المجنون ليس بخبر لانه لا قصد له يعتد به ولا شعور فيكون مرادهم حصره في كونه خبرا كاذبا او ليس بخبر فلا يثبت

بل على عدم ارادتهم الخ) لان قوله وغير الصدق ، معطوف على قوله غير الكذب فقوله لانهم لم يعتقدوه دليل على عدم الارادة وليس خبرا لمبتدأ محذوف اعني هو الراجع الى الثاني حتى يكون قوله لانهم لم يعتقدوه دليلا على عدم الصدق (قوله فان قلت الخ)، ان جعل الرد معارضة في المقدمة كما يشعر به الجزم بقوله فالثاني ليس قسما للكذب ، بان اعتبر قوله لانه قسميه مقدمة مدلة بانه قسم الافتراء والافتراء هو الكذب قسميه قسميه ، وكان هذا السؤال معنا اي لا نسلم ان المقصد معتبر في مفهوم الافتراء ولا نسلم ان المعنى اقصد الافتراء يلزم ان يكون قوله فالاول ، غصبا للاستدلال ، الذي

عدم الاعتقاد غير مفهوم التردد وان كان يتحقق به فاذا قيل الثابت لم عدم الاعتقاد لم يكن الثابت التردد والا كان الثابت ما يتحقق به بعدم الاعتقاد لاعدم الاعتقاد فقوله فيؤول الى الاظهر أي من حيث عدم صدقه بالتردد تدبر

(قول المحشي) معطوف على قوله غير الكذب وهو خبر المراد فالمعنى والمراد غير الصدق فيكون الصدق غير مراد (قول المحشي) ان جعل الرد أي قوله ورد الخ معارضة أي اقامة دليل يثبت قبح ما اثبته دليل المعلن في المقدمة هي قوله لانه قسميه كما يشعر به الجزم لان المعارضة انما تكون بالجزم دون التجويز كما في المنع وقوله فالثاني ليس قسما نتيجة الدليل وهو في الحقيقة قول المصنف لان المجنون لا افتراء له فان معناه ان الافتراء هو الكذب عن عمد ولا عمد له

(قول المحشي) بان اعتبر قوله لانه قسميه مقدمة مدلة أي بقول الشارح اذ المعنى اكذب ام اخبر الخ فانه في قوة ان الافتراء هو الكذب قسميه قسميه وانما اعتبر كونها مقدمة مدلة لان المعارضة كما عرفت اقامة دليل في مقابلة دليل المعلن وحينئذ فهذه المعارضة لدليل مقدمة الدليل فحاصل الدليل لانه قسميه وقسم الشيء يجب أن يكون غيره ولا معارضة فيه انما هي في دليل قولنا لانه قسميه كانه قيل هو قسميه لان الافتراء هو الكذب قسميه قسميه فعروض هذا الدليل

(قول المحشي) وكان هذا السؤال معنا أي من جهة المعلن لقول المعارض ان الافتراء هو الكذب عن عمد الذي استدلل به على ان المعنى افترى ام لم يفتر وقوله لانه الكذب عن عمد تضمن دليلين الاول ان العمد معتبر في مفهوم الافتراء والثاني انا ان سلمنا انه غير معتبر في مفهومه يقول انه مستفاد بمجموعة القرائن فمنع المعلن ذلك كله فقوله لا نسلم ان المقصد معتبر الخ منع للاول وقوله ولا نسلم ان المعنى الخ منع للثاني

(قول المحشي) غصبا للاستدلال لان منصب المانع التجويز لا الدعوى بقوله فالاولى ان المعنى الخ والاستدلال بقوله وكلام المجنون ليس بخبر الخ

هو منصب المعارض بعد المنع وان جعل الرد منعا، لقوله لانه قسيمة كما ينبغي، عنه قوله ولو سلم، بناء على جواز كون القصد معتبرا في مفهوم الافتراء او جواز اعتباره من خارج وكان السؤال المذكور، اثباتا المقدمة الممنوعة بابطال السندين وظهور انتفاء سند آخر يلزم ان يكون قوله فالاول، غصبا للمنع، بعد اتمام الاستدلال باثبات المقدمة الممنوعة فالوجه ان يقال، مقصود السائل مجرد الاستفسار وبيان، ان توجيه الرد بما ذكرته، غير مرضي لكونه خلاف اللغة والاصل فالاولى ان توجيهه هكذا

(قول المحشي) الذي هو منصب المعارض لانه اذا منع المعلن مقدمة دليل المعارض وهي ان القصد معتبر في الافتراء اما بالوضع او القرينة كان على المعارض حينئذ الاستدلال لاثبات المقدمة الممنوعة او اثبات مدعاه بدليل آخر او ابطال سند المنع فاذا ادعى المعلن حينئذ بقوله فالاولى الخ فقد منع المعارض بماله وهو الاستدلال لاثبات مقدمته وقوله بعد المنع متعلق بمنصب اي منصب المعارض بعد منع المعلن مقدمة دليله الاستدلال

(قول المحشي) لقوله لانه قسيمة اي لمقدمة الدليل نفسها لا لدليلها كما في الوجه الاول

(قول المحشي) كما ينبغي عنه قوله ولو سلم فان هذا انما هو متعارف في المنع

(قول المحشي) بناء على جواز الخ فقول المصنف ورد الخ معناه لان سلم انه قسيمة لم لا يجوز ان يكون القصد معتبرا في مفهوم الافتراء او يكون معتبرا من خارج أي قرينة عليه وانما بناء على الجواز لانه وظيفة المانع لانه اذا جزم كان مدعيا وليس ذلك وظيفته فقوله بناء على جواز متعلق بقوله وان كان الرد منعا

(قول المحشي) اثباتا المقدمة الممنوعة وهي ان الثاني قسم الافتراء وقوله بابطال السندين وهما ان القصد معتبر في مفهوم الافتراء او معتبر بالقرينة لانه متى بطل السند بطل المنع فنثبت المقدمة والاثبات من جهة المعلن (قول المحشي) وظهور انتفاء سند آخر جواب عما يقال ان ابطال السند لا يفيد لجواز ان يكون هناك سند آخر وحاصله انه يفيد اذا كان اثباتا السند الآخر ظاهرا

(قول المحشي) غصبا للمنع لانه بعد اتمام الاستدلال يكون المنصب للمانع اما بمنع مقدمة من مقدمات ابطال السندين بأن يبطل قول المعلن هو الكذب مطلقا أو قوله والتقييد خلاف الاصل بمنع ذلك أو يأتي بسند آخر فقوله غصبا للمنع أي المنصب المنع أي دفع المانع من منصبه بانتصابه هو للدعوى وانما اقتصر على المنع لبنيانه الكلام على انتفاء سندا آخر فلا يبقى الا المنع (قول المحشي) بعد اتمام الاستدلال متعلق بغصبا وانما قال بعد اتمام الاستدلال لان الدليل قد تقدم والذي هنا انما

هو ابطال سندي المنع ليتم الدليل الاول الذي كان قد توجه المنع على مقدمته باثبات تلك المقدمة بحاصل قول الشارح فالاولى حينئذ ان المعلن بعد ما تم دليله قل الاولى في الجواب من هذا المنع الذي لم يتم ان نقول ان المعنى افتراء لم يفتر لكن ليس بمعنى انه لم يقصد الكذب كما قلت في منعه بل بمعنى ان به جنونا فكلامه ليس بخبر اصلا ولا يخفى ان هذا لا يصح من المعلن الذي يريد اثبات الوساطة وعله اكتفى بكونه غصبا عن ذلك كما اكتفى به عنه في تقرير المعارضة فتدبر (قول المحشي) مقصود السائل مجرد الاستفسار اي وهذا السائل غير المعلن وغير المعارض او المانع والمراد بالاستفسار

السؤال عن علة تخصيص الافتراء بالعمد مع مخالفته للغة والاصل والمراد بذلك السؤال الانكار فكأنه قال لا وجه له فقوله وبيان الخ أي بالانكار المفهوم من الاستفسار بقرينة المقام

(قول المحشي) ان توجيه الرد بما ذكرته الخ أي سوا كان الرد معارضة أو منعا فبعد الجواب عن الاستفسار يتم الرد المذكور سوا كان معارضة أو منعا

خبر لا يكون صادقا ولا كاذبا قلت كفي دليلا في التقييد نقل آثمة اللغة واستعمال العرب ولا نسلم ان المقصد والشعور مدخلا في خبرية الكلام فان قول المجنون او النائم او الساهى زيد قائم كلام ليس بانشاء فيكون خبرا ضرورة انه لا يعرف بينهما واسطة وفيه بحث واعلم ان المشهور فيما بين القوم ان احتمال الصدق والكذب من خواص الخبر لا يجري في غيره من المركبات مثل النعالم الذي لزيد ويزيد الفاضل ونحو ذلك مما يشتمل على نسبة وذكر بعضهم انه لا فرق بين النسبة في المركب الاخباري وغيره الا بانه ان عبر عنها بكلام تام يسمى خبرا وتصديقا كقولنا زيد انسان أو فرس والا يسمى مركبا تقييدا وتصورا كما في قولنا يا زيد الانسان او الفرس وايا ما كان المركب اما مطابق فيكون صادقا او غير مطابق فيكون كاذبا فيزيد الانسان صادق ويا زيد الفرس كاذب ويا زيد الفاضل محتمل وفيه نظر لوجوب علم المخاطب بالنسبة في المركب التقييدي دون الاخباري حتى قالوا ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف وظاهر ان النسبة المعلومة من حيث هي معلومة لا تحتل الصدق والكذب وجهل المخاطب بالنسبة في بعض الاوصاف لا يخرجها عن عدم الاحتمال من حيث هو هو كما ان علمه بها في بعض الاخبار لا يخرجها عن الاحتمال من حيث هو هو فظهر الفرق ثم الصدق والكذب كما ذكره الشيخ انما يتوجهان

وحينئذ يكون الجواب اتما للتوجيه السابق وينا لعدم تمامية التوجيه الثاني الذي اختاره بعض الشراح (قوله في التقييد) اي تقييد الكذب بالصدق سواء كان داخلا في مفهوم الافتراء او خارجا عنه مستفادا بمجموعة القرائن فهو جواب عن كلا الايرادين اللذين اوردتهما على التوجيه الاول (قوله ولا نسلم الخ) ايراد على التوجيه الثاني المذكور بقوله فالاولى * قال قدس سره ان اورد السؤال الخ * لا يخفى ان قول الافتراء هو الكذب مطلقا ايراد على اعتبار المقصد في مفهوم الافتراء وقوله والتقييد الخ ايراد على قوله فالمنعني اقصد الافتراء فالسؤال مشتمل على الايرادين والجواب المذكور جواب عنهما

(قول المحشي) وحينئذ يكون الجواب الخ أي بقوله قلت الخ وترك حاله على الاولين لما علم انها غير تامين وقوله التوجيه الثاني أي قول الشارح فالاولى الخ

(قول الشارح) وذكر بعضهم انه لا فرق الخ أي لا فرق في احتمال الصدق والكذب بين النسبة في المركب الاخباري وغيره فهذا الذي ذكره بعضهم تضمن أمرين الاول ان نسبة غير المركب الاخباري تحتل الصدق والكذب يعني انها في ذاتها محتملة والثاني ان الصدق والكذب يتوجهان اليها ضرورة ان الشيء لا يحتمل الا ما يمكن فيه فهنا أمران الاول الوصف بالاحتمال والثاني الوصف بالصدق والكذب كما في شرح الشريفة للمفتاح والشارح رحمه الله يرد الأمرين على الترتيب فقال في الاول وفيه نظر لوجوب علم المخاطب الخ يعني ان النسب التقييدية ليس مراد المتكلم الاعلام بانه مصدق بها وانما مراده التقييد بما يعلمه المخاطب ليعرف محل الحكم الذي في القضية فهو انما يلقيها له من حيث انه عالم بها كما افاده بقوله ان النسبة المعلومة من حيث انها معلومة والاحتمال انما يعرض من جهة التصديق ضرورة انه ايقاع النسبة الخارجية أو انتزاعها فانه ان تطابق الايقاع والوقوع والانتزاع واللا وقوع كان صادقا والا كان كاذبا فظهر ان النسبة المعلومة المفادة

للمخاطب من حيث انه يعلمها لا لتحتمل الصدق والكذب لان المتكلم لم يلقها الى المخاطب من حيث انه مصدق بها وانما هو متصور لها فقط كما في حواشي الشارح للمعضد واذا كان كذلك لا يمكن فيها الاحتمال اذ التصورات لا احتمال فيها هذا هو مراده بقوله فظهر ان النسبة المعلومة من حيث الخ ولذا اناط كلامه هنا بالاحتمال وعدمه حيث قال اولاً لا يخرج عن عدم الاحتمال وثانياً لا يخرج عن الاحتمال وليس مدار كلامه على مجرد العلم وعدمه وقال في الثاني ثم الصدق والكذب الخ يعني ثم بعد ان ابطالنا الاحتمال نقول ان الصدق والكذب انما يتوجهان الى ما قصد المتكلم اثباته اى التصديق بثبوته او التصديق بنفيه اى انما يتوجهان الى الوقوع واللاقوع اذا تعلق بهما التصديق ويكون توجههما الى ذلك من حيث التصديق بهما اعنى الايقاع والانتزاع قال السيد في شرح المفتاح الموصوف بالاحتمال و بالصدق او الكذب هو ايقاع النسبة وانتزاعها وهو الذي يفعله المخبر في خبره دون وقوع النسبة وانتزاعها وقال الشارح في شرحه الصدق والكذب انما يتوجهان الى الحكم الذي يحكمه المخبر في خبره لا الى حكم مفعول يشار اليه قال الشيخ عبد القاهر الصدق والكذب يتوجهان الى استناد المخبر الى المبتدأ او سلبه عنه لا الى صفة المبتدأ لانها ثابتة على كل حال ليس ثبوتها مبني على اثبات المتكلم اياها اه قال بعض شارحي المفتاح بعد ذلك لان الاحتياج الى ذكرها لازالة اللبس فيلزم ان تكون معلومة للمخاطب والا فلا يحصل التمييز واذا كانت معلومة القيت اليه من حيث انها معلومة له فلا يقصدها المتكلم بالتصديق بها وانما يكون متصوراً لها وعبرة المفتاح مرجع الخبرية واحتمال الصدق والكذب الى حكم المخبر الذي يحكمه في خبره بمفهوم لمفهوم كما نجد فاعلاً ذلك اذا قال هو لزيد هو ليس لزيد لا الى حكم مفعول يشير اليه اشارته اذا قال الذى هو لزيد أو ليس لزيد فواقعه صلة للموصول الذى من حقه ان يكون صلة قبل اقترانها به معلومة للمخاطب قال السيد في شرحه فان في الصلة اشارة الى نسبة قد عليها المخاطب وحكم بها قبل أن تجعل هذه الجملة صلة فذلك اللفظ المشتمل على الاشارة الى الحكم المفعول لا يكون خبراً أي محتملاً للصدق والكذب لان المحتمل انما هو حكم المخبر بسبب امكان تحققه مع كل من الصدق والكذب اه من مواضع أي ولا حكم له في المركب الناقص وانما هو مشير الى حكم المخاطب فالذي عنده انما هو تصور فقط والحاصل ان الموجود عند المتكلم بالنسبة الى النسبة التقييدية انما هو التصور فقط والصدق والكذب انما يرجعان الى الخبر باعتبار التصديق قال في حواشي المعضد المركبات الناقصة لانفيد اثبات نسبة أو نفيها بل انما تفيد الاشارة الى نسبة مثبتة أو منفية فعنى افادة النسبة اثباتاً أو نفياً افادة التصديق بالنسبة والمركبات الناقصة انما تفيد تصورها اه اذا علمت هذا علمت أن الشارح أولاً استدلل على ان المتكلم بالنسب التقييدية غير حاكم ولا تصديق له بالنسبة اليها بانها انما تلقى للعالم بها من حيث أنه عالم بها لان المقصود الاشارة الى ما حكم به المخاطب لا الحكم من المتكلم ورتب عليه انتفاء الاحتمال لانه انما يكون من جهة التصديق ثم بعد ان ابطال الاحتمال بذلك قال اذا عرفت وجه ابطال الاحتمال وهو انها انما تلقى الى السامع من حيث انه عالم بها المستلزم ذلك انتفاء افادة التصديق نقول ان الصدق والكذب انما يتوجهان باعتبار التصديق وقد عرفت انتفاء في النسب التقييدية وبهذا ظهر انه لا وجه لما أطال به السيد قدس سره وانه ليس ما قصده الشارح بقوله ثم الصدق الخ هو ما قرره السيد فان كلامه في نفي الاحتمال وهذا في توجه الصدق فليتأمل

(قوله قال قدس سره وأما المجنون فليس له ارادة) أى فينتقل منه الى أنه كذب لا عن عمد

(قوله قال قدس سره في مفهوم الافتراء) أى حال كون الكذب داخل في مفهوم الافتراء لا معبراً عنه بالكذب

وقوله وأنه أي وأن العمد داخل في مفهوم الافتراء

فلا معنى لترديد السؤال بين الايرادين والجواب بين التقريرين * قال قدس سره حقيقة ، وان كان كلاما صورة لاشتماله على المسند اليه والمسند والاسناد * قال قدس سره او ان الانحصار * اي تقول ان كلام المجنون كلام حقيقة ، لكن انحصار الكلام في الخبر والانشاء باطل عندي بل المنحصر الكلام الصادر عن قصد وشعور فتدبر فانه قد غلط فيه * قال قدس سره انه لا فرق بينهما اصلا * كما هو الظاهر من لا التبرئة . والاستثناء المتصل * قال قدس سره لا فرق بينهما الخ * وحينئذ ، يكون الاستثناء منقطعا او من قبيل تأكيد المدح بما يشبه الذم * قال قدس سره لان الاحكام الخ * يعني ان احتمال الصدق والكذب من الاحكام الثابتة لماهية النسبة من حيث هي والمعلومية وعدمها وكذا استفادتهما من نفس اللفظ وعدمها عارضتان لها وما بالذات لا يزول بتبدل العوارض ،

(قول الشارح) قبل العلم بها اخبار يعني ان استعملها أوصافا خطأ لانها انما تلقي للمخاطب مشارها الى ما يعلمه وقوله كما ان الاخبار بعد العلم بها أوصاف اي اذا اقيمت اليه من حيث انه يعلمها فانه حينئذ لاحكم فيها للتكلم (قول الشارح) لا يخرج من عدم الاحتمال من حيث هو هو لان المتكلم القاء الى المخاطب مشبرا به الى حكمه فيه أما هو فغير حاكم غاية الامر انه مخطيء في الاستعمال

(قول المحشى) فلا معنى لترديد السؤال بين الايرادين الخ مراد السيد رحمه الله ان الاستعمال ونقل الأئمة ليس معناها واحدا على كل حال من الجوابين بل ان نظر لورود السؤال على اعتبار القصد في مفهوم الافتراء فالمراد في الجواب ان العرب استعملت الافتراء بهذا المعنى بلا قرينة وقوله عنهم أئمة اللغة فدل على ان ذلك حقيقة وان نظر لوروده على انه قيد من خارج فالمراد في الجواب ان العرب استعملته في موارد يعتبر فيها انضمام القصد اليه ونصبوا على ذلك القرينة وقوله عنهم أئمة اللغة كذلك وليس مراده ان كلاما من السؤال والجواب مردد فتدبر

(قول المحشى) وان كان كلاما صورة الخ فقول أهل المعاني الكلام ما يشمل على مسند ومسند اليه واسناد مرادهم به ما يشمل الصورى وهذا لا ينافي ان المنحصر في الخبر والانشاء الكلام الحقيقي

(قول المحشى) لكن انحصار الكلام في الخبر والانشاء باطل عندي بل المنحصر الخ يعني ان المنحصر في كلام القوم في الخبر والانشاء حيث قالوا ان كان لنسبته المدلوله خارج فخرجوا لا فاشاء انما هو الصادر عن قصد وشعور لا الكلام مطلقا فليس كلام هذا القائل اصطلاحا جديدا بل حمل لعبارة الحصر الواقعة في كلامهم على الكلام الصادر عن قصد فاندفع ما في النثر هنا (قول المحشى) والاستثناء المتصل أي على ما هو الظاهر منه

(قول المحشى) يكون الاستثناء منقطعا لان التعبير ليس مما يختلفان به في الاحتمال (قوله قدس سره) لما مر أي في قول الشارح اعلم ان المشهور الخ (قوله قدس سره) وكان في اثبات ما قصده الخ أي نفي الفرق بينهما الذي يختلفان به في الاحتمال كاف فيما قصده وان اعتبر العلم في التقيدية دون الاخبارية (قوله قدس سره) عن خصوصيتهما أي كون الذين لا يجتمعان ولا يرتفعان خصوص القيصيين وكون الذين لا يجتمعان وقد يرتفعان الضدين

(قوله قدس سره) ماهية مفهومها أي مفهوم لفظ خبر وهو ثبوت شيء أو سلبه عنه (قوله قدس سره) مجردة عن العوارض وهي كونها معلومة للمخاطب وفيه أن الشارح لم يمنع الاحتمال من حيث علمها

للمخاطب بل قال ان النسب التقييدية انما يلقبها المتكلم للمخاطب من حيث انه يعلمها ليعرف محل الحكم لامن حيث انه
أى المتكلم مصدق بها فالحاصل عند المتكلم انما هو تصورهما كما تقدم نقله عن الشارح في حواشي العنود والصدق والكذب
انما هما وصف للحكم والتصديق كما نص عليه هو والشارح العلامة في شرحيهما للمفتاح فعدم الاحتمال ذاتي لها واعتبار العلم
فيها انما هو دليل على عدم تصديق المتكلم فقط

(قوله قدس سره) مما لا دخل له قد عرفت ان الشارح انما اقامه دليلا على عدم التصديق من المتكلم لانه انما القاها
من حيث يعلمها السامع لا من حيث انه هو مصدق بها بخلاف الخبر المعلوم للمخاطب فان المتكلم انما يلقبه من حيث انه
مصدق به ليفيد المخاطب متعلق تصديقه أو انه مصدق به وهو لازم فائدة الخبر واذا كان كذلك فاشتراط العلم من المخاطب
انما هو دليل على انها ليست ملقاة له من حيث أن المتكلم مصدق بها بل من حيث انه هو يعلمها فالحاصل للمتكلم من حيث
انها تقييدية ليس الاتصورها فقط ولا احتمال في التصور

(قوله قدس سره) كون معلومة تلك النسب الخ يعني ان كون المخاطب يعلمها مستفاد من اللفظ لانها مشار بها الى
ما يعلمه من حيث انه يعلمه لامن حيث انه مصدق به بخلاف النسب الخبرية فان كون المخاطب عالما بها اذا فرض ذلك
ليس من الخبر ضرورة ان المفاد به التصديق من المتكلم

(قوله قدس سره) من حيث ذاتها وماهيتها قد حقق هو والشارح في شرحى المفتاح ان النسب انما تحتل من حيث
التصديق بها أما من حيث ذاتها فهي تصورات لا احتمال فيها وهذا هو المراد

(قوله قدس سره) ان النسب الذهنية الخ هي الايقاع والانزاع تشعر بوقوع نسبة اخرى هي متعلقها وعبارته في شرح
المفتاح تحقيقه ان الجملة الخبرية تدل على نسبة تامة ذهنية وهي الايقاع والانزاع وتلك النسبة مشمرة بمصوب نسبة اخرى
في الواقع موافقة للاولى في الكيفية وهذه النسبة الاخرى مدولة للخبر بتوسط الاولى وهي المقصود بالافادة

(قوله قدس سره) فلا اشعار لها لان النسب الذهنية في المركبات التقييدية انما هي تصورات فقط لا ادراك ووقوع
أولا ووقوع في الواقع حتى يكون لها متعلق يحتمل أن تطابقه أولا ومراد الشارح بكونها لا بد ان تكون معلومة ان المتكلم
انما يشير بها الى ما هو معلوم من حيث انه معلوم لا انه مصدق بها

(قوله قدس سره) على وجه يشمر الخ وذلك لوجه هو كونها ايقاعا لا امر خارجي فان المخاطب يستفيد الحكم من الخبر
وينتقل منه الى متعلقه الخارجي فان نسبة الذهنية هي مطلق الادراك والوجه كونه ادراكا لوقوع النسبة الخارجية (قوله قدس سره)
لا تستلزم الخ اذ لا علاقة بينهما عقلية (قوله قدس سره) على وجه لا يشمر الخ النسبة الذهنية هي الادراك وذلك الادراك
تصور النسبة ثبوتية أو سلبية لا ادراك ووقوعها أولا ووقوعها حتى يشعر بان في الواقع نسبة مطابقة

(قوله قدس سره) الى معنى قولك زيد فاضل وهو ان الفضل ثابت له في الواقع

(قوله قدس سره) بما توصف باعتباره أي بالنظر اليه وهو النسب الخارجية

(قوله قدس سره) والانشائية تستلزم الخ افرق بين التقييدية حيث كانت مشمرة والانشائية حيث كانت مستلزمة
ان النسبة التقييدية وان كانت تصورا لا أن متعلقها نسبة ثبوتية أو سلبية بخلاف النسبة في اضرب مثلا فانها امر تصوري
أي متصور لا تصور نسبة اخرى والذي في حواشي الشارح للعنود ان المركبات الناقصة تشير الى نسب خبرية لانها تفيد
تصورها وجعل السيد رحمه الله الاشارة لنفس النسبة والامر هين

الى ما قصد المتكلم اثباته او نفيه والنسبة الوصفية ليست كذلك ولو سلم فاطلاق الصدق والكذب على المركب الغير التام مخالف لما هو العادة في تفسير الانفاذ اعنى اللغة والعرف وان أريد تجديد اصطلاح فلا مشاحة

﴿ الباب الاول احوال الاسناد الخبرى ﴾

وهو ضم كلمة

وبهذا اندفع ما قيل انه يمكن الفرق بان المعلومة داخلية في ماهية النسبة التقييدية فلا يجوز قطع النظر عنها فيها بخلاف النسبة الخبرية وكيف يقال ان المعلومة العارضة بالقياس الى المخاطب مقومة للنسبة التقييدية التي لا اعتبار لوجود المخاطب فيها فضلا عن معلوميتها له قال قدس سره فظهر بما ذكرنا الخ * قيل ان الشارح رحمه الله تعالى ضرب الخط على قوله فظاهر ان النسبة الى قوله ثم الصدق فالنظر المذكور ابداء للفرق المطلق الى قوله ثم الصدق وهو ابداء للفرق المؤثر قال قدس سره فلا اشعار الخ * لا يخفى ان هذه المقدمة نظرية والقائل بعدم الفرق لا يسلمها والرجوع الى الوجدان لا ينفع في مقام البرهان (قوله الى ما قصد المتكلم اثباته او نفيه) أى اظهار ثبوته او انتفائه في الواقع فان النسب حينئذ تشعر من حيث هي بوقوع نسب اخرى خارجية فلذلك احتملت الصدق والكذب بخلاف النسب التقييدية فانك لا تقصد بقولك زيد الفاضل اعلام ان الفضل ثابت لزيد بل اعلام بان زيدا الفاضل ثبت له كذا فالنسب في المركبات التقييدية لا اشعار لها من حيث هي بوقوع نسب اخرى تطابقها ولا تطابقها بل ربما اشعرت بذلك من حيث ان فيها اشارة الى نسب خبرية مشعرة بالنسب الخارجية

(قول المحشي) وبهذا اندفع ما قيل الخ قائله العصام

(قول المحشي) لا اعتبار لوجود المخاطب فيها أي في تحقق حقيقتها اما فيما يشار بها اليه من حكمة فلا بد منه كما عرفت (قول المحشي) ضرب الخط على قوله فظهر الخ أي لان العلم لا ينفى احتمال الصدق كما قال السيد وقد عرفت أنه لا وجه له (قول المحشي) ابداء للفرق المطلق أي غير المؤثر في الاحتمال وعدمه وهذا بناء على ان قول هذا القائل أنه لا فرق أي أصلا الا ما ذكره على ما هو الظاهر من لا النافية للجنس والاستثناء المتصل وقوله المؤثر أي في الاحتمال وعدمه بناء على ان الاستثناء منقطع فكان الشارح يقول ان أراد أنه لا فرق أصلا فرقا بالاول وان أراد أنه لا فرق يؤثر في الاحتمال فرقا بالثاني (قول المحشي) ان هذه المقدمة نظرية أي والسيد رحمه الله لم يستدل عليها قد عرفت وجه الاستدلال عليها وهو ما ذكره الشارح رحمه الله من أن المتكلم بها إنما يقيها الى المخاطب من حيث انه أي المخاطب يعلم الحكم بها لان حيث أنه أي المتكلم حاكم فيها وإنما هو متصور فقط والاشعار انما هو من جهة الحكم بسبب أنه له متعلق خارجيا فثبت ان الاشعار والاحتمال انما هو في النسبة الخبرية دون التقييدية

(قول المحشي) اي اظهار ثبوته او انتفائه أي انما يتوجهان الى كلام قصد المتكلم اظهار ثبوت مدلوله بالواسطة وهو الوقوع الخارجي واللاقوع الخارجي بافادته انه أوقعه أي صدق بوقوعه أو انتزعه أي صدق بعدم وقوعه فان النسب التي هي مدلول الخبر بلا واسطة أعنى الايقاع والانتزاع تشعر بوقوع نسب أخرى خارجية هي متعلق ذلك الايقاع والانتزاع فلذلك الاشعار احتملت الصدق والكذب للدلالة على أمر خارجي مطابق للدلول بلا واسطة يحتمل أن يكون وان لا يكون (قول المحشي) بل اعلام أن زيدا الفاضل أي المتصور انه فاضل اذ في هذا التركيب ليس المراد التصديق بفضل

أوما يجري مجريها الى الأخرى بحيث يفيد الحكم بأن مفهوم أحدهما ثابت لمفهوم الأخرى أو منفي عنه وهذا أولى من تعريفه بأنه الحكم بمفهوم لمفهوم بأنه ثابت له أو منفي عنه كما في المفتاح للقطع بأن المسند اليه والمسند

وهذا هو الوجه الذي افاده السيد قدس سره (قوله او ما يجري مجراها) ، وهو الجملة الواقعة في موقع المبتدأ والخبر (قوله بأن مفهوم الخ) ، بيان للحكم وإشارة ، الى ان المراد بالحكم الوقوع واللاوقوع (قوله لمفهوم الأخرى) اما ، باعتباره في

فلا تعلق للدراك به من جهة انه واقع أولا حتى يكون محتملا وحتى يكون صادقا ان مطابق وكاذبا ان لم يطابق (قول الشارح) وهو ضم كلمة الخ المراد بالضم المعنى المصدرى لا الحاصل بالمصدر وهو الانضمام كما قيل كما صرح به الشارح في شرح المفتاح من أن المراد بالاسناد هو الاسناد عن النجاة وفي الرضى الاسناد ان يخبر في الحال أوفى الاصل بكلمة او أكثر عن أخرى فقولنا أن يخبر احتراز عن النسبة الإضافية والتي بين التوابع ومتبوعاتها وقولنا أوفى الاصل يشمل الاسناد الذي في الكلام الانشائي قال السيد النسبة أهم من الاسناد المذكور ههنا وجنس له فلذا قال أن يخبر احتراز عن النسبة الإضافية انتهى فلم ان المراد بالنسبة في كلام الشارح الآتي المعنى اللغوي المصدرى وسيأتي إيضاح ذلك عند قول المصنف ثم الاسناد منه حقيقة الخ

(قول الشارح) للقطع بأن المسند اليه والمسند من أوصاف اللفظ وهذان الوصفان انما حدثا بسبب الاسناد فلا بد أن يكون متعلقا باللفظ وليس هو الا الضم بالمعنى المصدرى فان قلت قوله فيما يأتي قدم بحث أحوال الاسناد على أحوال المسند اليه والمسند مع ان النسبة متأخرة عن الطرفين يقتضي ان المراد بالاسناد النسبة لا الضم بالمعنى المصدرى وهذا هو الموافق للأحوال الآتية كالتأكيد والقصر لانها للنسبة قلت التأكيد والقصر لاخبار المتكلم أعني النسبة بالمعنى اللغوي لا النسبة بمعنى الثبوت والبحث عن أحواله بحث عن أحوال اللفظ بالواسطة لتعلقه به وقد يتوهم ان المراد بالضم الانضمام وان المراد بالنسبة في كلام الشارح الثبوت وهو مخالف لكلام أئمة النحو الذي تبعه الشارح

(قول المحشي) وهذا هو الوجه الذي افاده السيد قدس سره قد عرفت ان السيد قدس سره انما اثبت بهذا الوجه الاحتمال وعدمه والشارح اثبت به رجوع الصدق وعدمه فليتأمل

(قول المحشي) وهو الجملة الواقعة في موقع المبتدأ او الخبر ترك الضمير المستتر في قام من زيد قام وقد نقل عن الشارح جعله مما يجري مجراها لانه كلمة حقيقة اذ الكلمة ما يتلفظ به الانسان أو في حكمه بقوله وهو الجملة الخ تفسيرا لما يجري مجراها استغنى عن أن يقول الشارح بعد قوله أخرى أو ما يجري مجراها لشموله لما اذا كان المضمون المسند أو المسند اليه وليس بكلمة بل يجري مجراها وما قيل ان الجملة اذا وقعت مسندا اليه أولت بمفرد بخلاف ما اذا وقعت مسندا فانه لا تأويل فيها فالاحتجاج لقوله أو ما يجري مجراها هو المسند فقط غير سديد اذ الجملة متى بقي اسنادها لا يمكن أن ترتبط بغيرها كما بين في الوضع اهـ (قول المحشي) بيان للحكم أي تصوير له بناء على ان كلمة أن مصدرية مؤول ما بعدها بالثبوت

(قول المحشي) الى ان المراد بالحكم الوقوع واللاوقوع أي لان ذلك هو فائدة الخبر التي تعتبر الخواص بالنسبة اليها كما سيأتي في المصنف قريبا دون الايقاع والانتزاع (قول المحشي) باعتباره في نفسه نحو الانسان نوع والحيوان جنس

من أوصاف الالفاظ في عرفهم وانما ابتدأ بالبحاث الخبر لكونه اعظم شأنا واعم فائدة لانه هو الذي يتصور بالصور الكثيرة

ففيه كما في الطبيعية او باعتبار اتحاد صدقه على شيء، كما في المتعارفة وفيه اشارة الى ان الحكم منحصر في الحلى والشرطية المتصلة، حملة والشرط قيد له بمنزلة الظرف، والمنفصلة قضيتان (قوله من أوصاف الالفاظ الخ) لان احوالها المبحوث عنها من حيث انها كذلك انما تعرض للالفاظ كالذكر والحذف وكونه معرفة ضميرا واسم اشارة وعلم ونكرة وكذلك كون المسند اسما او فعلا او جملة اسمية او فعلية او ظرفية وقولهم الفصل تخصيص المسند اليه بالمسند من باب اجراء حكم المدلول على الدال فالمراد بالمسند اليه والمسند هو اللفظ لان الفصل انما يقع بين اللفظين وما قيل ان الخواص والمزايا انما تعتبر اولا في المعاني فاللائق باصطلاح اهل المعاني ان يعتبر المسند اليه والمسند من أوصاف المعاني، فليس بشيء لاستلزامه ان لا يكون علم المعاني باحثا عن احوال اللفظ (قوله وانما ابتدأ بالبحاث الخبر . مع ان تلك الابحاث لا تختص بالخبر) (قوله اعظم شأنا) شرعا لان الاعتقادات كلها اخبار ولغة فان اكثر المحاورات اخبار (قوله يتصور بالصور الكثيرة) .

(قول الشارح) في عرفهم اما عند غيرهم فقليل انهما حقيقة في المعنى وتسمية اللفظ مسندا ومسندا اليه مجاز من تشبيه الدال باسم المدلول وعليه يكون الاسناد هو النسبة أي الحالة التي بين المدلولين (قول الشارح) لانه الذي يتصور أي لان النسبة الخبرية هي التي تتصور بالصور الكثيرة فان نسبة القيام الى زيد تكون في صورة الاسمية نحو زيد قائم والفعلية نحو قام زيد والشرطية نحو ان قام زيد قام عمرو والظرفية نحو زيد في الدار أي قام اذا كان هناك قرينة أو كان الحدث من الافعال العامة نحو الحصول فالمعنى الذي يتصور بتلك الصور هو الذي لا يتغير بتغير العبارات والاعتبارات وليس المراد ان مطلق الخبر يكون منه اسمية وفعلية حتى يرد ان الانشاء كذلك نحو كيف زيد وهل قائم زيد

(قول المحشي) كافي المتعارفة نحو الانسان قائم فان القيام محكوم به على ماهية الانسان باعتبار اتحادها مع الفرد وصدقها عليه ونحو زيد قائم ثبت فيها مفهوم القيام لمفهوم الحيوان الناطق باعتبار اتحاد شيء وصدقها عليه فان ماهية الحيوان الناطق مع الشخص هي زيد والاولى ان المراد بالمفهوم ما يفهم من اللفظ سواء كان ذاتا أو ماهية لان الحكم في الشخصية ليس على المفهوم بمعنى الماهية نعم يلزم ذلك من حيث اتحادها بالفرد

(قول المحشي) حملة والشرط قيد هذا رأى علماء العربية بخلاف المناطقة فانها عندهم لا اسناد فيهما كما سيأتي بيانه

(قول المحشي) والمنفصلة قضيتان المنفصلة نحو العدد اما زوج أو فرد وقوله قضيتان أي متصلتان بأن يقال ان كان

العدد زوجا لم يكن فردا وان كان فردا لم يكن زوجا لاحتلتان بأن يقال بعض العدد زوج وبعضه فرد لان هذا ليس معنى المنفصلة اذ لا بد فيها من التعاند

(قول المحشي) فليس بشيء لان اعتبارها في المعاني أولا لا يقتضي أن يكون البحث عن أحوال المعاني

(قول المحشي) مع ان تلك الابحاث الخ اشارة لرد ما قيل هذه الابحاث ليست خاصة بالخبر بل هي أحوال الاسناد

الانشائي أيضا وقوله انما ابتدأ بالبحاث الخبر يقتضي اختصاصها به وحاصله ان معنى كلام الشارح انما ابتدأ بهذه الابحاث مضيفا لها للخبر لكونه اعظم شأنا الخ فلا يقتضي ما ذكر

وفيه تقع الصياغات العجيبة وبه تقع غالبا المزايا التي بها التفاضل ولكونه أصلا في الكلام لان الانشاء
انما يحصل منه باشتقاق كالامر والنهي او نقل كعسى ونم وبعث واشترت او زيادة اداة كاستفهام والتعني
وما اشبه ذلك ثم قدم بحث احوال الاسناد على احوال المسند اليه والمسند مع ان النسبة متأخرة عن الطرفين
لان علم المعاني انما يبحث عن احوال اللفظ الموصوف بكونه مسندا اليه ومسندا وهذا الوصف انما يتحقق بعد
تحقق الاسناد لانه ما لم يسند احد الطرفين الى الآخر لم يصرا احدهما مسندا اليه والاخر مسندا والمتقدم على
النسبة انما هو ذات الطرفين ولا يبحث لنا عنها (لا شك ان قصد المخبر)

من كونه جملة اسمية وفعلية وظرفية وشرطية (قوله وفيه تقع الخ) من كونه ابتدائيا او طلبيا او انكاريا مخرجا على
مقتضى الظاهر وعلى خلافه (قوله وبه تقع) اي تحصل المزايا التي بها التفاضل بين الكلامين (قوله ولكونه الخ) عطف
على قوله لكونه اعظم شأنا وهو بالنظر الى معنى الخبر وهذا بالنظر الى لفظه (قوله كالامر والنهي) لم يجملها حاصلين بزيادة
اللام ولا لان هذين الحرفين لا يختصان بجعل الاخبار انشاء كلام التعليل ولا النافية فكان صيغة الامر مجموع اللام والمضارع
وصيغة النهي مجموع لا والمضارع (قوله انما يبحث) كلمة انما ، اما للتأكيد . واما للحصر بالنسبة الى اللفظ الغير الموصوف بهما

(قول المحشي) من كونه ابتدائيا أي خاليا عن التأكيده لاقائه الى خالي الذهن أو طلبيا أي أكد بتوكيد واحد لاقائه
الى المتردد الطالب للحكم أو انكاريا أي أكد بحسب الانكار وهذا كله مقتضى الظاهر وقوله وعلى خلافه بأن يوثق بالتوكيد
نحالي الذهن لتزيله منزلة طالب الحكم كإسباني قريبا وانما اختص الخبر بذلك لانه اختص باحتمال الصدق والكذب كما مر
(قول المحشي) وهو بالنظر الخ بين لوجه الاتيان باللام وعدم نظمته في سلك ما قبله

(قول الشارح) باشتقاق كالامر والنهي في الاطول في جعل الامر مطلقا أي باللام أولا والنهي مشتقان الخبر بحث
اذ لا فرق بين الامر باللام والنهي وبين الاستفهام في أن كلا بزيادة أداة والشيخ الرضی لم يجعل المشتق من الخبر الا
الامر بغير اللام قال انه مشتق من تضرب بالاتفاق أي مقتطع منه بحذف حرف المضارعة وزيادة همزة الوصل فما كان بعد
حرف المضارعة ساكن ورد به المحشي بافرق بين اداة الاستفهام ولام الامر ولا الناهية بأن حرف الاستفهام اختص بأخراج
الكلام من الخبر الى الانشاء بخلاف اللام ولا فان الأولى تكون للتعليل والثانية تكون نافية فلما لم يختصا وكانت أمارة
كونهما الامر والنهي هي جزم الفعل جعل كان صيغة الامر مجموع اللام والمضارع وصيغة النهي مجموع لا والمضارع ولذا جعل
ابن الجايب طلب الفعل في ليقم زيد بالصيغة فان قلت ان هل تكون بمعنى قد والهمزة تكون بمعنى النفي اذا كان الاستفهام
انكاريا وحينئذ يكون مادخلا عليه خبرا فلم يختص بفعل الكلام لانشاء قلت اما هل فليست مشتركة كاللامين بل هي في
أصل الوضع بمعنى قد نقلت للاستفهام وبعد النقل لا تدخل على كلام خبري واما الهمزة فالنظر فيها لاصل وضعها والانكار
انما هو متولد من معناها الاصل تدبر

(قول المحشي) اما للتأكيد فيكون المعنى لان علم المعاني يبحث عن احوال اللفظ الموصوف بكونه مسندا اليه ومسندا
ولا بد وهذا لا ينافي ببحثه عن غيرها

(قول المحشي) واما للحصر بالنسبة الخ فالمعنى علم المعاني لا يبحث في بابي المسند اليه والمسند الا عن اللفظ الموصوف

اي من يكون بصدد الاخبار والاعلام لا من يتلفظ بالجملة الخبرية فان كثيرا ما تورد الجملة الخبرية لا غرض آخر سوى افادة الحكم او لازمه كقوله تعالى حكاية عن امرأة عمران * رب انى وضعتها انى * اظهارا للتعسر على خيبة رجائها وعكس تقديرها والتعزن الى ربها لانها كانت ترجو وتقدر ان تلد ذكرا وقوله تعالى حكاية عن زكريا عليه الصلاة والسلام رب انى وهن العظم منى اظهارا للضعف والتخشع وقوله تعالى * لا يستوى القاعدون من المؤمنين الاية اذكارا لما بينهما من التفاوت العظيم ليتأنف القاعد ويرفع بنفسه عن انحطاط منزلته ومثله * هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون * تحريكا لمحبة الجاهل وامثال هذا

او لمراد انما يبحث في بايها وعلى اى تقدير لا يرد ان علم المعاني يبحث عن غير احوال المسند اليه والمسند ايضا فلا يصح المحصر (قوله اى من يكون بصدد الخ) الاخبار، في اللغة الاعلام وفي العرف التلفظ بالجملة الخبرية مرادا بها معناها وان لم يحصل بها العلم ولذا يمتنع الكل فيما اذا قال من اخبرني بقدم زيد فهو حر واخبروه على التعاقب صرح به الشارح رحمه الله في شرح الكشاف في تفسير قوله تعالى وبشر الذين آمنوا فاجبر ههنا ، بالمعنى اللغوي لا بالمعنى العرفي الا انه ليس المراد المعلم بالفعل ، والا لما صح الترديد الآتي بقوله فان كان المخاطب خالى الذهن استغنى عن المؤكدات الخ بل من هو بصدد ، الاعلام (قوله كثيرا ما تورد الجملة الخبرية) ، اى مرادا بها معناها فان المتلفظ بها مطلقا لا يقال له المخبر (قوله كقوله تعالى حكاية عن امرأة عمران رب الخ) فان اللفظ مستعمل في معناه لكن لا للاعلام ،

بهما فلا ينافي انه يبحث في غير بايها عن غير الموصوف بهما فقوله والمراد الخ قيد في قوله واما للمحصر وفي بعض النسخ او المراد وهو زيادة من قلم الناسخ

(قول الشارح) ومثله هل يستوي الخ اشارة الى ان الاستفهام الانكارى متعظم في سلك الخبر

(قول المحشي) في اللغة الاعلام وفي العرف الخ هذا المعنى اللغوي لا يمكن في قوله سبحانه وتعالى انبثوني باسماء هؤلاء ولا يمكن القول بانه عرف خاص فالمراد بالعرف العرف العام وفي البيضاوى الانباء اخبار فيه اعلام بمضمون الخبر قال المحشي واستعماله هنا اما لمجرد الاخبار او اعتبار الاعلام بالنسبة لمن هو اهل له قل الراغب في المفردات النبأ خبر ذو فائدة عظيمة يحصل به علم او غلبة ظن ولا يقال للخبر نبأ حتى يتضمن هذه الاشياء الثلاثة وحق الخبر الذى يقال فيه ان يتعري عن الكذب كالمؤمن وخبر الله وخبر النبي اه وحينئذ فالانباء في الآية اما تجريد او باق على معناه

(قول المحشي) بالمعنى اللغوي لانه الذي ينحصر مقصوده في الامرين افادة الحكم او لازمه بخلافه بالمعنى العرفي

(قول المحشي) والا لما صح لانه حينئذ عالم بالفعل لا يقال فيها ان كان خالى الذهن الخ

(قول المحشي) بصدد اى قصد الاعلام

(قول المحشي) اى مرادا بها معناها فان الخ رد على العصام حيث قال ان ما اورده الشارح من الايات والبيت

ان كان المراد به معناه الخبرى فلا وجه لنفيه لصحته والابان لم يرد معناه فلا وجه لنفيه لانه ليس من محتملات العبارة اه ووجه الرد انه تختار انه مراد به معناه فلا يرد ان المتلفظ بالجملة مطلقا لا يقال له الخبر لكن للاعلام بل لاجل ان ينتقل منه للتعسر فهو كناية بان استعمال اللفظ في معناه الحقيقي ليستقل منه الى لازمه وليس مستعملا في المعنى المجازي كما قال

أكثر من أن تحصى وكفاك شاهدا على ما ذكرت قول الامام الرزوقي في قوله ، قومي هم قتلوا اميم اخي*
 فاذا رميت يصيني سهمي ، هذا الكلام تحزن وتفجع وليس باخبار لكنه اذا كان بصدد الاخبار فلا شك ان
 قصده (بخبره افادة المخاطب اما الحكم) كقولك زيد قائم لمن لا يعرف انه قائم (او كونه) اى الخبر (علما به)
 اى بالحكم كقولك قد حفظت التورية لمن حفظه والمراد بالحكم هنا وقوع النسبة مثلا لا ايقاعها لظهور أن
 ليس قصد الخبر افادة انه أوقع النسبة أو انه عالم بانه أوقعها وأيضا لو أريد هذا

بل للتعسر فان اظهار خلاف ما يرجوه يلزمه التعسر وكذا في الامثلة الباقية (قوله وليس باخبار) اى ليس باعلام
 لكون الحكم ولازمه معلوما ، لا انه انشاء حتى لا يصح شاهدا للشارح رحمه الله (قوله اما الحكم) ، سواء كان مدلوله
 الحقيقي او المجازي او الكنائى (قوله والمراد الخ) ، فان المقصود الاصلى من الخبر افادة المخاطب وقوع النسبة اولا
 وقوعها والايقاع والانتزاع وسيلة اليه فان المخاطب يستفيدة من الخبر لينتقل منه الى متعلقه الذى هو المقصود بالاعلام
 (قوله لا الايقاع)

الفري حتى يكون انشائيا ولا يصلح شاهدا للشارح
 (قول الشارح) أكثر من أن تحصى اسم التفضيل ليس بمعناه بل بمعنى التباعد ومن للمجازة اى متجاوزة في
 الكثرة عن الاحصاء

((قول المحشى)) بل للتعسر أي اظهار الحسرة ومثله التحزن
 (قول المحشى) لا انه انشاء رد على الفري كما عرفت

((قول المحشى)) هو ان كان مدلوله الحقيقي الخ قد معنا ان المعاني المجازية والكنائية معان اول بالنسبة لعلم المعاني بالخصوصيات
 معتبرة فيها وسكت عن المعنى التعريضي وهو في عبارة العصام المأخوذ منها ذلك وبما ذكره من التعميم علم ان لازم
 الفائدة عند قصده ليس مستعملا فيه اللفظ مجازا والا كان داخلا في الحكم اذ هو بمعنى انا عالم بكذا ويدل عليه ما سياتى
 من عدم انفكاك الاول عن الثاني اذ اللفظ حينئذ غير مستعمل في اللازم قطعا وبه يندفع ان لازم فائدة الخبر معنى
 مجازي ولم خصه دون ما عده من المعاني المجازية فانك عرفت ان المعاني المجازية داخلة في الحكم لاني لازمه فتأمل
 نعم في كون اللفظ موضوعا للدلالة على اللازم او لاختلاف لكن ذاك في لازم المعنى كالضوء للشمس وما هنا ليس كذلك
 اذ ليس كونك عالما بانه حفظ التوراة لازما لثبوت حفظه اياها وانما هو لازم لحصول العلم للمخاطب بالحكم من خبرك فانه
 كلما حصل من الخبر العلم بالحكم الذى هو مدلوله حصل العلم بأن الخبر عالم بذلك البتة كما بينه العلامتان في شرحي المفتاح
 وأيضا دلالة الالتزام هو ان يفهم المزموم أولا من اللفظ ثم ينتقل منه الى لازمه فيتحقق فهان وفهم اللازم بعد فهم المزموم
 قال الشارح في حواشي العنود حتى اذا استعمل اللفظ في اللازم مع قرينة مانعة عن ارادة المسعى لم يكن التزاما بل مطابقة
 لكونها دلالة على تمام المعنى أي ما عني باللفظ انتهى فلا دخل للمجاز هنا على كل حال تدبر

((قول المحشى)) فان المقصود الاصلى من الخبر الخ فالخبر موضوع للاعلام به بواسطة الايقاع والانتزاع فكل منهما
 موضوع له لكن أحدهما على سبيل التوسل به والآخر مقصود بالافادة تدبر

لما كان لا تنكار الحكم معنى لامتناع أن يقال انه لم يوقع النسبة فان قلت قد اتفق القوم على ان مدلول الخبر انما هو

أى ليس المقصود الاصلى افادة الايقاع اى ادراك الوقوع وان كان مدلوله لما عرفت سابقا من ان دلالة الالفاظ على الصور الذهنية وتوسطها على مافى الخارج (قوله لما كان لا تنكار الحكم معنى الخ) يعنى ما سيجىء من قوله وان كان منكرا وجب توكيده ببيان لاحوال هذا الحكم واذا كان المراد به الايقاع لا يكون لا تنكاره معنى ، لامتناع الجزم بعدم ايقاع الغير غاية الامر في ذلك التردد وعدم الجزم بنفيه واثباته فاندفع الاشكال الذي تحير فيه الناظرون وتمحلوا لدفعه (قوله فان قلت الخ) معارضة يعنى ان دليلكم وان دل على ان المراد بالحكم الوقوع لا الايقاع لكن عندنا ما ينفيه وهو انهم اتفقوا على حصر مدلول الخبر فى الحكم وعلى نفي كون مدلوله الثبوت ، ومعلوم انه لا يكون المقصود من الخبر الا مدلوله حقيقيا او مجازيا او كنهائيا فحصل مقدمتان المقصود من الخبر مدلوله والىقاع دون الوقوع فمقصود الخبر هو الايقاع دون الوقوع فاندفع ما قيل ان ما ذكره السائل على تقدير تمامه انما يثبت ان الايقاع مدلول الخبر لانه مقصود الخبر لجواز ان يكون مدلوله ولا يكون مقصودا كما فى المجاز والكنائية

(قول المحشي) أي ليس المقصود الاصلى الخ أي فالكلام في كونه غير مقصود لاني كونه غير مدلول فان الشارح معترف بانه مدلول ولهذا اقتصر فيما سيأتي على منع الحصر فقط
(قول المحشي) لامتناع الجزم أي الذى هو معنى الانكار وانما امتنع لعدم الدليل عليه من خارج عن معنى اللفظ بخلاف ما اذا كان المراد بالحكم الوقوع صرح بهذا كله الشارح في حاشية العضد

(قول الشارح) اتفق القوم على ان مدلول الخبر الى اخره في حاشيته للمعضد ذكر عبد القاهر وغيره انه لا دلالة للخبر على الوقوع واللاوقوع وانما يدل على حكم الخبر اه واعلم ان المصنف والشارح اتفقا على دلالة الخبر على الحكم والوقوع في نفس الامر الاول وسيلة والثاني مقصود بالافادة وواقعهما القوم على الدلالة على الحكم وقولوا لا يدل على الوقوع في نفس الامر بل على الوقوع من حيث هو ضرورة أنه متعلق الايقاع فاستدل المعارض على الحكم السليبي من الحصر باتفاق القوم المستند الى الملازمات الثلاث وترك الحكم الثبوتي وهو انه يدل على الحكم لانه محل وفاق ولكن محل الاستدلال هو الحكم السليبي افرد الشارح ثانيا مع ذكر الاتفاق عليه ولهذا آخره أيضاً ثم استدل المعارض بالملازمات الثلاث فقال لو دل على الوقوع في نفس الامر للزمت هذه اللوازم وكل ما يلزمه تلك اللوازم فهو باطل لاستحالتها فدلائله على الوقوع باطلة فنفع الشارح مقدمة الدليل المعينة وهو التالي فهذا منع تفصيلي لمقدمة دليل الاتفاق واذا بطل دليله بطل هو أيضاً فنفع مقدمة دليل الدليل كمنع مقدمة الدليل ثم منع نفس الدليل وهو نقض اجمالى وارد على نفس الدليل وحاصله دعوى فساد في الدليل بلا تعيين لمقدمة بل يحكم بفساد فيه بسبب استلزامه حكما فاسدا وذلك بقوله ولو كان مفهوم القضية الخ فحاصله ان دليلكم يستلزم حكما فاسدا لانه دل على ان مفهوم القضية ليس الا الحكم ولو كان كذلك لكان مفهوم الخ ولا يصح أن يكون ذلك معارضة لان المعارضة لا تسمع جوابا للمعارضة اذ حاصلها تكثير الادلة وقد ثبت انه لا ترجيح بكثرة الادلة فتدبر (قول المحشي) ومعلوم انه لا يكون الخ فيه اشارة الى أن هذه المقدمة حذفت لعلها وهي محل الرد على الفري وغيره الآتي في قوله فاندفع الخ

(قول المحشي) كما فى المجاز والكنائية أي فان المعنى الحقيقي مدلول فى المجاز لينتقل منه فهو مدلول غير مقصود وكذا

حكم المخبر بوجود المعنى في الإثبات وبعدمه في النفي وأنه لا يدل على ثبوت المعنى وانقائه والا لما وقع شك من سامع في خبر يسمعه بل علم ثبوت ما أثبت وانقائه ما انتفى اذ لا معنى للدلالة الا افادته العلم بذلك الشيء ولما صح ضرب زيد الا وقد وجد منه الضرب لكلا يلزم اخلاء اللفظ عن معناه الذي وضع له (قوله حكم المخبر بوجود المعنى) ، اي الادراك بوقوع النسبة (قوله على ثبوت المعنى) ، أى وقوع النسبة بين الشئين في نفس الامر (قوله لما وقع شك الخ) ، بخلاف ما اذا كان مدلوله الايقاع فان الشك في تحقق مدلوله في الواقع (قوله ولما صح ضرب زيد) اي ،

الكنائية فان المعنى الحقيقي فيها مدلول يستقل منه وغير مقصود وفيه ان المعنى الحقيقي في المجاز ليس بمدلول أصلاً لوجود القرينة المانعة منه نعم لا بد من الالتفات اليه باعتبار وضعه الاصلي لاجل الانتقال وهذا ليس من جهة دلالة اللفظ الآن وكذا الكناية لاستعمالها في غير ما وضعت له غاية الامر انه يجوز أن يراد المعنى الاصلي لكن لا لذاته بل للانتقال أيضاً وقد أشار المحشي لهذا بقوله قبل حقيقياً أو مجازياً أو كناية

(قول الشارح) والا لما وقع شك الخ هذا لا يلزم من الدلالة عليه مطلقاً وانما يلزم من الدلالة التي لا تتحاف كدلالة الأثر على المؤثر فلذا أوله الشارح فيما يأتي بقوله فكأنهم الخ (قول الشارح) ولما صح ضرب زيد الخ اي لم يكن استعمالاً صحيحاً بل فاسداً

(قول المحشي) أي الادراك لوقوع النسبة فالخبر يدل على الايقاع وعلى وقوع النسبة لكن باعتبار ايقاعه لها أما كونها واقعة في الواقع فلا ولذا اقتصر هنا على الوقوع وحينئذ يكون هذا تصوراً لا وقوعاً فقط لا تصديقاً اذ لم يصدق بأن الوقوع في نفس الامر وسيأتي ذلك

(قول المحشي) أي وقوع النسبة بين الشئين في نفس الامر فالثبوت معناه الوقوع في نفس الامر لا باعتبار الايقاع والمعنى هو النسبة فالفرق بين ما أثبتوه وما نفوه ان المثبت هو ان الخبر يدل على ايقاع النسبة فيدل على وقوعها لكن باعتبار هذا الايقاع فقط لا باعتبار نفس الامر وذلك بان يدرك وقوعاً ولا يدرك كونه في نفس الامر ولا انفاءه فيه والمنفي هو الدلالة على وقوعها في نفس الامر

(قول المحشي) بخلاف ما اذا كان مدلوله الايقاع اي الادراك لوقوع النسبة باعتبار الايقاع فان الشك في تحقق مدلوله أي مدلول الايقاع وهو الوقوع في الواقع فمدلول الخبر وهو الايقاع مقطوع به ومدلول الايقاع وهو الوقوع ليس مقطوعاً به اذ لا يلزم من الايقاع الوقوع لان دلالة الايقاع عليه انما هو بسبب تعلقه به وهو قد يتعلق بغير الواقع فالقائل بان مدلول الخبر الحكم لا يقول بانه ادراك الوقوع في نفس الامر لعدم لزوم الوقوع في نفس الامر للايقاع بخلاف القائل بان مدلوله الوقوع فانه قائل بأن مدلوله الوقوع في نفس الامر فاندفع ما توهم من انه اولا اثبت ان الوقوع ليس بمدلوله وكلامه هنا يدل على انه مدلول فتدبر وينتقير المحشي هذا اندفع ما في الاطول وغيره من أن استدلالهم هذا يجري في كون المدلول الحكم اذ يمكن أن يقال لا يدل على حكم المخبر بوجود المعنى وعدمه والا لما وقع شك من سامع في حكم المخبر بالثبوت وعدمه وحاصل الدفع انا ننتمز انه يدل على الايقاع قطعاً لكن لا يلزم من كون الايقاع حاصل أن يكون مدلوله أي مدلول الايقاع حاصلًا والشك انما هو في تحقق مدلول الايقاع في الواقع لاني الايقاع فليتأمل

وحيث لا يتحقق الكذب أصلا وللزم التناقض في الواقع عند الاخبار بامرين متناقضين قلت ظاهر ان العلم بثبوت الشيء لا يستلزم ثبوته

عند قصد معناه الحقيقي (قوله عن معناه الذي وضع) ، اى عند استعماله فيه كما فيا نحن فيه ، فلا يرد ان اخلاء اللفظ عن معناه الحقيقي واقع كما في المجاز انما الحال اخلاؤه عن المدلول فالصواب عن مدلوله ، والصواب ليس بصواب ، لان عدم وجود الضرب لا يستلزم الاخلاء عن المدلول مطلقا بل عن مدلوله الحقيقي (فوه وحيث لا يتحقق الكذب الخ) بخلاف ما اذا كان مدلوله الايقاع فان الكذب باعتبار عدم مطابقة مدلوله للواقع (قوله وللزم التناقض الخ) عطف على قوله لما صح ، اى لتحقيق التناقض في الواقع بتحقيق المتناقضين فيه عند الاخبار بالمتناقضين لدلالة الاخبار بهما على ثبوتهما في الواقع ، بخلاف ما اذا كان مدلوله الايقاع فانه لا يلزم من الايقاع الوقوع فلا يلزم تحقق المتناقضين (قوله قلت ظاهر الخ)

(قول المشرح) قلت ظاهر الخ نقل عنه يعنى اذا قلنا الخبر يدل على الثبوت او الاتفا لم يلزم من ذلك الا ان يحصل في العقل عند اطلاقه ان الحكم ثابت او متف ولا يلزم منه ان يكون في الواقع كذلك ابته حتى لا يمكن وقوع الشك ويلزم صدق جميع الاخبار ويتحقق التناقض فقولنا العلم بالثبوت بمعنى أنه يفهم من اللفظ لا يستلزم الثبوت فسطه جميع ما ذكره من الأدلة اه وقوله لا يستلزم الثبوت أي في الواقع

(قول المحشي) عند قصد معناه الحقيقي اما عند قصد المعنى المجازى كالقتل فيصبح متى وجد اقتل وانما قيد عدم الصحة بالقصد والاخلاء بالاستعمال لان معنى عدم الصحة يتحقق قبل الاستعمال بخلاف الاخلاء فانه عند الاستعمال (قول المحشي) اى عند استعماله فيه ولا شك ان استعماله فيه يقتضي وجوده فيتناقض مع الاخلاء فيكون محلا (قول المحشي) فلا يرد ان اخلاء اللفظ الخ مفرع على قوله عند استعماله فيه لان المجاز انما اخلاء عند استعماله في غيره (قول المحشي) والصواب ليس بصواب هذا اعتراض خاص بقوله والصواب

(قول المحشي) لان عدم وجود الضرب لا يستلزم الاخلاء عن المدلول مطلقا اى لجواز ان يوجد المدلول المجازى كالقتل وهذا الرد لا يرد على هذا القائل الا اذا كان مراده ابقا الضرب على معناه الحقيقي اما اذا كان مراده ان معنى قول المشرح الا وقد وجد منه الضرب سوا كان المعنى الحقيقي او المجازي فلا لكن لا حاجة اليه مع صحة الكلام بدونه كما بينه المحشي (قول المحشي) أي لتحقيق التناقض في الواقع بتحقيق المتناقضين فيه يعنى ان المراد بتحقيق التناقض في الواقع تحققه بتحقيق المتناقضين فيه لا بتحقيقه الاعم فانه ثابت في الواقع كالتناقض بين الانسان والا انسان لانه ليس بتحقيق المتناقضين فاندفع ما في الفذري

(قول المحشي) بخلاف ما اذا كان مدلوله الايقاع الخ اى وقلنا انه يدل عليه قطعا فان الكذب ليس باعتبار عدم الايقاع حتى لا يتحقق بل باعتبار عدم مطابقة مدلوله اي مدلول الايقاع وهو ان وقوع الواقع فاندفع ما في الاطول من ان هذا ايضا يرد على مدعاهم اذ لا يصح ضرب زيد الا وقد وجد من القائل الحكم بضربه والالزم اخلاء اللفظ عن معناه الذي وضع له وحيث لا يتحقق الكذب

(قول المحشي) بخلاف ما اذا كان مدلوله الايقاع فانه لا يلزم من الايقاع الوقوع فلا يلزم تحقق المتناقضين في الواقع والايقاعان ليسا بمتناقضين لان ثبوت احدهما ليس رفعا للآخر فاندفع ما في الاطول من ان هذا الثالث يلزم ايضا على القول

فكانهم ارادوا أنه لا يدل على ثبوت المعنى في الواقع قطعاً بحيث لا يحتمل عدم الثبوت والا فانكار دلالة الخبر على ثبوت المعنى او انتفائه معلوم البطلان قطعاً اذ لا معنى للدلالة الا فهم المعنى منه ولا شك انك اذا سمعت خرج زيد تفهم منه أنه خرج وعدم الخروج احتمال عقلي ولهذا يصح اذا قيل لك من اين تعلم هذا ان تقول سمعته من فلان ولو كان مفهوم القضية هو الحكم بالثبوت او الانتفاء

منع للملازمات الثلاث المذكورة كما صرح به في شرح المفتاح ، بسندان العلم بثبوت الشيء ، لا يستلزم ثبوته في الواقع فدلالة الخبر على الثبوت ، وانفهامه منه لا يستلزم الثبوت في نفس الامر حتى يلزم الحالات الثلاث (قوله فكانهم ارادوا الخ) جملة مستأنفة كانه قيل فما معنى كلام القوم انه لا يدل على الثبوت والانتفاء (قوله وعدم الخروج احتمال عقلي) نشأ من كون دلالة الخبر وضعية يجوز فيها تخالف المدلول عن الدال (قوله سمعته من فلان) . فان تعلق السماع به يقتضي وجوده قبل علم السامع به فيكون مدلول خرج زيد نفس الخروج لا العلم به ولو قال ولهذا يصح ان يقال من اين تعلم هذا فتقول سمعته من فلان كان استدلالاً لا على المطلوب (بوجهين) نسبة العلم اليه ونسبة السماع (قوله ولو كان الخ) عطف على قوله ظاهر الخ.

بان المدلول الحكم لان الحكم بهذا المعنى تصور كما سيأتي ولا شك ان المتكلم بقضية قام زيد متصور لثبوت القيام

(قول الشارح) ولهذا الخ أي لكون المدلول الوقوع والانتفاء دون الحكم

(قول المحشي) منع للملازمات الثلاث الخ أي لحذف المنع وأقام سنده مقامه

(قول المحشي) بسند ان العلم الخ أي العلم اللازم من قولنا أنه يدل على الثبوت والانتفاء

(قول المحشي) لا يستلزم ثبوته في الواقع وحينئذ لا يكون العلم منافياً للشك اذ لا ينافيه الا الجزم المبني على عدم جواز

تخالف المدلول وعدم الجواز ممتنع

(قول المحشي) وانفهامه منه لا يستلزم الثبوت الخ يعني ان العلم الحاصل انما هو علم من جهة الخبر والعلم الحاصل من

جهته لا يستلزم الثبوت في نفس الامر وعدم التخالف بل يجامع جواز التخالف فلا يلزم انتفاء الشك ولا ما بعده وحاصله ان

العلم الحاصل ليس علماً بما في الواقع قطعاً حتى يكون منشؤه الثبوت في الواقع الذي لا يتخالف حتى يلزم من العلم القطعي

عدم الشك ومن الثبوت الذي لا يتخالف ما بعده بل علم على حسب دلالة الخبر وهي دلالة وضعية يجوز فيها التخالف هكذا

ينبغي أن يفهم ليندفع ما في الفئري من أن الشارح لم يتعرض لدفع عدم وقوع الشك

(قول المحشي) أيضاً منع للملازمات أي فان حاصل الكلام السابق ان الخبر لا يدل على الثبوت ولا على النفي

فانه لو كان كذلك يلزم الفساد من ثلاثة أوجه كذا نقل عن الشارح فهذا المنع منع للتأني تدبر

(قول المحشي) فان تعلق السماع به يقتضي الخ حاصله انه اذا قال زيد خرج عمرو فليل لزيد من أين تعلم انه خرج

فانه يصح لزيد ان يقول سمعت من بكر فتعلق السماع بالخروج يقتضي ان ثبوت الخروج موجود قبل علم السامع وهو زيد

واذا كان كذلك فمدلول خرج زيد نفس ثبوت الخروج لا علم زيد أي ادراكه وقوع الخروج لان ادراكه المتأخر لا يصح

أن يكون مدلولاً للتركيب السابق على علمه وادراكه

(قول المحشي) نسبة العلم اليه أي سبب تسلط يصح عليه بخلافه على كلام الشارح فان اذا قيل الخ ظرف ليصح فلم

تتسلط الصحة على العلم

لكان مفهوم جميع القضايا متحققاً دائماً فلم يصح قولهم بين مفهومى زيد قائم وزيد ليس بقائم تناقض لا متناع تحقق المتناقضين ثم الحق ما ذكره بعض المحققين وهو ان جميع الاخبار من حيث اللفظ لا تدل الا على الصدق واما الكذب فليس بمدلوله بل هو نقيضه وقولهم يحتمله لا يريدون به أن الكذب مدلول لفظ الخبر

وابطال المحصر الذى ادعاه السائل بقوله ان مدلول الخبر انما هو حكم الخبر بوجود المعنى، ولذا اورد ضمير الفصل واذا بطل المحصر. كان ما ادعاه حقاً لما مر ان الخبر يدل على الحكم لينقل منه الى الثبوت والانتفاء فما قيل ان الشارح رحمه الله أول قولهم الخبر لا يدل على الثبوت والانتفاء ولم يأول قولهم انه يدل على الحكم اشارة الى انه باطل لا يقبل التأويل منشوء قلة التدبر (قوله لكان مفهوم الخ) وذلك لانه لما كان مدلول الخبر هو الحكم فقط، من غير دلالة على الثبوت والانتفاء في الواقع كان الخبر كالانشاء في الدلالة على النسبة الذهنية فقط من غير اشعار بالنسبة الخارجية فيكون مدلوله الايقاع بمعنى تصور الوقوع، لا التصديق بان النسبة واقعة اذ لا دلالة على الوقوع ولا شك ان من يتلفظ بالقضية يتصور وقوع النسبة، فتكون مفهومات جميع القضايا ثابتة في جميع الاوقات ولا يكون ثبوت مفهوم قضية مناقضا لثبوت مفهوم قضية اخرى فتدبر فانه قد اشكل على الناظرين فهم هذه الملازمة (قوله ثم الحق الخ) اي بعد ما ثبت ان المدلول القصدى في الخبر هو الثبوت

(قول المحشي) وابطال الخ بمعنى انه اولا منع الملازمات ثم ابطال المحصر
(قول المحشي) ولذا اورد ضمير الفصل أي لكونه ابطالا للمحصر اورد ضمير الفصل الدال على ان المعنى لو كان هذا لاغيره
(قول المحشي) كان ما ادعاه حقاً لانه حينئذ يكون مدعياً لكونه يدل على الحكم لا لانه لا يدل الا عليه
(قول المحشي) منشوء قلة التدبر لان الباطل انما هو المحصر أما أصل الدلالة فتأب
(قول المحشي) من غير دلالة على الثبوت والانتفاء في الواقع اما الثبوت والانتفاء في نفسه فيدل عليه لانه يدل على تصور الثبوت أو الانتفاء كما ذكره بعد

(قول المحشي) لا التصديق لان التصديق ادراك انتساب الوقوع للنسبة لا تصور الوقوع
(قول المحشي) فتكون مفهومات جميع القضايا ثابتة أي تكون تلك التصورات ثابتة في جميع الاوقات اذ لا تناقض بين التصورات في الواقع لعدم انتساب الصور فيها للواقع بانها هي التي فيه في الواقع فيمكن اجتماع جميع التصورات فيه الشاملة لزيد قائم وزيد ليس بقائم فلا يكون ثبوت مفهوم قضية زيد قائم مناقضا لثبوت مفهوم زيد ليس بقائم وقوله في جميع الاوقات ليتحقق المتنافيان في وقت واحد وهذا بخلاف ما اذا جعل مدلول القضية الوقوع واللاوقوع في نفس الامر قصداً والايقاع والانتزاع وسيلة اليه فانه يثبت التناقض لان ثبوت القيام في نفس الامر ينافي ارتفاعة فيه أما الايقاع والانتزاع فلا تناقض بينهما فيه كما سبق فلا تغفل واعلم انه يرد أيضاً انه لو لم تدل القضية على الثبوت في نفس الامر بل دلت على مطلق الثبوت يلزم ان لا تكون كاذبة على تقدير عدم الثبوت في نفس الامر لان ثبوت المحمول للموضوع في كثير من القضايا الكاذبة يكون بحسب الاعتقاد وحينئذ يتحقق الثبوت المطلق في ضمن الثبوت في الاعتقاد دون الثبوت في نفس الامر لان سلب الثبوت في ظرف لا يستلزم سلبه في ظرف آخر وكان الشارح ترك هذا لظهوره تدبر

(قول الشارح) ثم الحق ما ذكره بعض المحققين هو الشريف الرضى الاسترأباذي قال السيد الزاهد في خواشي رسالة العلم اعلم ان مدلول القضية على ما تقرر هو ثبوت المحمول للموضوع في نفس الامر فصديقاً حينئذ هو ان ما يفهم من القضية

كالصدق بل المراد انه يحتمله من حيث هو أى لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتاً (ويسمى الاول)
اى الحكم الذى يقصد بالخبر افادته (فائدة الخبر والثاني) اى كون الخبر علما به (لازمها) اى لازم فائدة الخبر

والالتفاء فالحق ان مدلول الخبر هو اصدق والكذب نشأ من جواز تخلف المدلول عن الدال وليس للخبر دلالة عليه بخلاف
ما اذا كان مدلول الخبر هو الحكم فقط فان الصدق والكذب كليهما احتمال عقلى ولا دلالة للخبر على شيء منها فتدبر فانه قد
زل فيه اقدم الناظرين (قوله اى الحكم الذى الخ) اشارة الى ان التسمية بالفائدة، انما هو بهذا الاعتبار فان الفائدة في اللغة

من ثبوت المحمول للموضوع في نفس الامر واقع ومتحقق في نفس الامر وكذبها هو ان ما يفهم من القضية من ثبوت المحمول
للموضوع في نفس الامر غير متحقق في نفس الامر ولا شك ان هذين الامرين احتمالان عقليان خارجان عن مفهوم القضية
فهم القضية تدل على المطابقة المطلقة للواقع أى غير المتيدة بكونها واقعة ومتحققة في نفس الامر فن قال ان الصدق مدلول
القضية قد اشتبه عليه احدي المطابقتين بالآخرى انتهى وهو مخالف لما مر عن المصنف والشارح من أن صدق الخبر
مطابقة حكمه المفهوم منه أعنى الايقاع والانتزاع للواقع أعنى النسبة الخارجية بأن يكونا ثبوتيين او سلبيين وحينئذ يكون
معنى دلالة على الصدق انه لما دل على الحكم وعلى النسبة الموافقة له في الكيف لزم من ذلك أن يكون حكمه مطابقا للواقع
فهي دلالة التزام السيد الزاهد فسر المطابقة التي هي مدلول القضية بثبوت المحمول للموضوع في الواقع وفسر الصدق بمطابقة
مدلول القضية للواقع وهو ان ما يفهم من القضية من ثبوت المحمول للموضوع في نفس الامر واقع ولا شك ان القضية لا تدل
على هذا لا مطابقة ولا التزاما فكلامه مبنى على ان المطابقة تعتبر بين ما يفهم من القضية وبين الواقع بناء على التغاير الاعتباري
بخلاف كلام المصنف والشارح فانه مبنى على انها بين الحكم أعنى الايقاع والانتزاع وبين النسبة الخارجية وحينئذ يكون
الخلافا في أن الخبر يدل على الصدق أولا مبنيا على تفسير الصدق فليتأمل فقد وقع الخطأ هنا لبعض الناظرين حيث قال
ان الصدق الذي هو المدلول بثبوت المحمول للموضوع في الواقع وفهم ذلك من قول الشارح ثم الحق الخ بعد اثبات ان مدلول
الخبر ثبوت المحمول للموضوع في الواقع ولم يدرك ان الصدق يتوجه أولا وبالذات للمدلول وثانيا وبالعرض للخبر وحينئذ يكون
ذلك المدلول هو بعينه صدقا لنفسه ومفاسدا عدم التأمل اكثر من أن تحصى ثم اعلم أن تفسير الصدق بهذا المعنى الذى
ذكره السيد الزاهد هو الاولى اذ الصدق والكذب انما يعتبر بالنسبة للمقصود من الخبر الذى هو الوقوع في نفس الامر
واذا كان كذلك امكن حمل ما اتفق عليه القوم على انه انما يدل على الوقوع واللا وقوع في نفس الامر وانما عبروا عنه
بحكم الخبر لانه انما دل عليه من جهة حكم الخبر فكأنهم قالوا انما يدل على الوقوع واللا وقوع من جهة حكم الخبر وقولهم وانه
لا يدل على ثبوت المعنى او انتفاءه معناه انه لا يدل على ان مدلول الخبر وهو الوقوع في نفس الامر واقع وثابت في نفسه
بحيث ينتفى عنه التخلف اذ لو بقى جواز التخلف لم يدل على ان الوقوع في نفس الامر واقع فتلك الدلالة لا تكون الا
برفع الاحتمال كما اذا رايت زيدا قائما بعد سماعك زيدا قائما وبعد ذلك فارجع النظر فيما اورده الشارح هل يرد منه شيء
(قول الشارح) اى لا يمتنع عقلا لانها دلالة وضعية تحتمل التخلف وفرق بين الاحتمال لتختلف الدلالة وبين

الدلالة على احتمال الكذب فانه على الثاني يكون مدلولها دون الاول

(قول المحشى) انما هو بهذا الاعتبار اى باعتبار أنه قصد افادته ولا شك ان الحكم من حيث انه مفاد بالخبر مترتب

عليه وان لم يترتب عليه من حيث ذاته فاندفع ما أورده انقضى من ان الحكم الخارجي لا يترتب على الخبر وما أجاب به

لما ذكر صاحب المفتاح ان الفائدة الاولى بدون الثانية تمتنع وهي بدون الاولى لا تمتنع كما هو حكم اللازم المجهول المساواة اي اللازم الاعم بحسب الواقع او الاعتقاد فان للزوم بدونه يمتنع وهو بدون للزوم لا يمتنع تحقيقا لمعنى العموم فعلى هذا فائدة الخبر

جيزى كه داده وكرفته شود (قوله لما ذكر في المفتاح الخ) ، بيان لوجه تسمية الثانى باللازم ، يعنى ان الاولى لا تنفك عن الثانية والثانية تنفك عنها فتكون الثانية لازمة للاولى دون العكس فليس ذكر المقدمة الثانية استطراديا كما وهم (قوله اي اللازم الاعم الخ) لاشك ان ما نحن فيه لازم اعم بحسب الواقع معلوم عمومه فالظاهر ان يقال كما هو حكم اللازم الاعم فما معنى قوله كما هو حكم اللازم المجهول المساواة فقال الشارح رحمه الله انه كناية عن اللازم الاعم بحسب الواقع ، او الاعتقاد فان مجهولية المساواة لازمة لهما ، ما للاعم بحسب الاعتقاد فقط فظاهر واما للاعم بحسب الواقع فلانه لا مساواة فيه ، فلا علم ،

ايضا من انها تسمية اصطلاحية اى خالية عن المناسبة والمراد ان الشأن ان يقصد ذلك ليشمل ما اذا كانت الفائدة معلومة للمخاطب (قول الشارح) كما هو حكم اللازم المجهول المساواة نقل عنه انما عبر باللازم المجهول المساواة ليشمل اللازم المساوي بحسب الواقع الاعم بحسب الاعتقاد فانه اذا اعتقد كونه اعم يكون مجهول المساواة وان لم يكن اعم وحكمه حكم الاعم في امتناع تحقق المزوم بدونه وعدم امتناع تحققه بدون المزوم وانما اعطى اللازم المجهول المساواة حكم اللازم الاعم لان اللازم يمتنع ان يكون اخص واللازم الاعم اكثر من المساوي فاذا علم الازوم وجهل المساواة حل على الاعم الحاقا بالاعم الاغلب اه (قول الشارح) بدون الثانية تمتنع اى تحقيقا لمعنى الزوم واعلم انهم عرفوا الازوم بامتناع الانفكاك في الخارج او الدهن وعدمه يتحقق بجواز الانفكاك وليس يلزم من ذلك التحقق في الخارج فلما كان المذكور عدم امتناع الثانية بدون الاولى الذى هو مقابل الامتناع اعنى جواز انفكاكها لانحققها بدونها والاول لا يستلزم الثاني قال كما هو حكم اللازم المجهول المساواة لان حكمه هو جواز الانفكاك وان كان عقلا فقط لا تحققه تحريرا لمعنى عدم الازوم وعلى هذا فتمتنع ولا تمتنع بمعنى عدم امكان الانفكاك وامكانه والمراد بمجهول المساواة ما كان مساويا في الواقع سواء اعتد عمومه اولا فتدبر

(قول المحشي) جيزى له الى اخره معناه تحصيل الشيء الحاصل من الغير واخذه منه كذا قيل ويلزم عليه ان المعتد في التسمية حيثية استفادة للمخاطب لاحيية افادة المتكلم كما في عبارة الشارح وحيث يكون المحشي موافقا للاطول في الاعتراض على الشارح فلينظر المعنى الصحيح هذا ولا يخفى انه اذا لوحظ في لازم الفائدة انه لازم من حيث انها فائدة كان فيه اشارة الى ان الازوم باعتبار العلم

(قول المحشي) بيان لوجه تسمية الثانى باللازم اي دون لاول فليس الازوم من الجهتين بان يكون بينهما مساواة فيكون اللازم ملزوما ايضا من جهة واحدة ولا شك ان بيان الازوم بهذا الوجه متوقف على المقدمة الثانية

(قول المحشي) يعنى ان الاولى لا تنفك عن الثانية اي يمتنع ان توجد بدونها لا تنفك عنها في الوجود وفي الثانية تنفك عنها أي توجه بدونها

(قول المحشي) او الاعتقاد اى مع مساواته في الواقع

(قول المحشي) اما للاعم بحسب الاعتقاد فظاهر اي لان فيها مساواة في الواقع لكنها مجهولة

(قول المحشي) فلا علم اي المساواة وان كان هناك علم بعدمها وانتفاء علم المساواة جيل بسيط اذ هو عدم العلم بالشيء

فعبّر عن المزوم باللازم وفائدة الكناية تعميم الحكم للاعم بحسب الواقع وبحسب الاعتقاد وان كان فيما نحن فيه أعم بحسب الواقع ويرد عليه ان ادخال اللازم الاعم بحسب لواقع في مجهول المساواة مع كونه معلوم اللامساواة خلاف المتبادر من لفظ مجهول المساواة ، اذ المتبادر منه أن لا يتعلق العلم بمساواته لا اثباتاً ولا نفياً ، وانه لا فائدة للتعميم المذكور فيما نحن فيه وقال السيد قدس سره في شرحه أنه كناية عن اللازم الاعم بحسب الواقع فانه أولى بمجهولية المساواة ، لعدمها جزماً فكأنه قال كما هو حكم اللازم الاعم ، وفيه ما مر وانه لا فائدة في سلوك طريق الكناية مع ايهاهه خلاف المقصود والقول بان الكناية أبلغ من الصريح انما ينفع في المقامات الخطائية وقيل انه كناية عن اللازم الاعم بحسب الاعتقاد . فان مجهولية المساواة يتبادر منه ، أن لا تكون مساواته معلومة ، والمقصود منه التشبيه يعني ان حكم اللازم الاعم الواقعي يحكم اللازم الاعم الاعتقادي في أن اللازم يتحقق عند تحقق المزوم دون العكس وان كان في احدهما بحسب الواقع وفي الآخر بحسب الاعتقاد وهو يجامع العلم بعدمه فما قيل ان الموجود العلم بالعدم وهو لا يسمى جهلاً وهم لا نال لم نسم العلم بالعدم جهلاً بل سمينا عدم العلم بالمساواة جهلاً وان كان مع العلم بعدمها نعم هو بعيد من العبارة اذ المتبادر منها ان لا يتعلق العلم بالمساواة اصلاً لا بعدمها ولا بوجودها كما ذكره المحشي بعد

(قول المحشي) فعبّر عن المزوم وهو الاعم في الواقع او الاعتقاد باللازم وهو جهل المساواة
(قول المحشي) اذ المتبادر الخ يعني ان ارادة اعم اعتقاداً سواء اعتقد عمومه او لم يعتقد بان جوز فظاهر لان العلم لم يتعلق فيه بالمساواة اثباتاً ولا نفياً وانما يتعلق بنفياً فيما اذا اعتقد عموم الاعتقاد وهو غير العلم اذ العلم ما كان عن دليل والاعتقاد الجزم بلا دليل والحاصل ان جهل المساواة معناه المتبادر عدم تعلق العلم بالمساواة اثباتاً ونفياً وهذا غير لازم للاعم بحسب الواقع وانما اللازم له علم عدم المساواة وعدم العلم بوجودها وهذا غير متبادر من مجهول المساواة فلا يحسن ان يعبر به باعتبار معناه الغير المتبادر عن اللازم الاعم بحسب الواقع

(قول المحشي) وانه لا فائدة الخ لان الاعم بحسب الاعتقاد ليس موجوداً فيما نحن فيه على انه ان كان يمتنع ولا يمتنع بمعنى يمتنع في الواقع ولا يمتنع في الواقع لا يصح ادخال الاعم بحسب الاعتقاد وان كان بمعنى يحكم بالامتناع ولا يحكم به فهو خلاف الظاهر

(قول المحشي) لعدمها جزماً بخلاف الاعم بحسب الاعتقاد فانه يحتمل ان يكون في الواقع مساوياً اذ لم يعلم عنده مساواته عن دليل

(قول المحشي) وفيه ما مر وهو ان ذلك خلاف المتبادر وان كان أولى بجهل المساواة من جهة وجودها
(قول المحشي) انما ينفع في المقامات الخطائية اما مقام البيان فالصريح ابلغ وعلى كلام السيد فقوله يمتنع ولا يمتنع على ظاهره أى في نفس الامر

(قول المحشي) فان مجهولية المساواة تعليل لتخصيص بغير الاعم في الواقع

(قول المحشي) ان لا يكون مساواته معلومة أى لا اثباتاً ولا نفياً بخلاف الاعم في الواقع فان مساواته معلومة الاتفا

(قول المحشي) والمقصود منه التشبيه أى لا بيان حكم ما هنا كما هو على قولي الشارح والسيد والقول التالي لما بعد

هذا ولذا لم يذكر التشبيه فيها لان المراد فيها ان ما هنا فرد من ذلك على قولي الشارح والسيد او ان ما هنا هو ذلك على

وفيه أنه لافائدة في هذا التشبيه فإن الثاني ليس اظهر من الاول ، وقيل انه حقيقة ، فقيل المراد بقوله يمتنع ولا يمتنع الحكم بالامتناع والحكم بعدم الامتناع ، وفيه أنه خلاف الظاهر مع ان الامتناع واللامتناع فيما نحن فيه بحسب الواقع وقيل ان قوله يمتنع ولا يمتنع على ظاهره والمقصود التشبيه بمعنى ان حكم ما نحن فيه كحكم اللازم المجهول المساواة في الامتناع واللامتناع وان كان في احدهما في الواقع ، وفي الآخر في الاعتقاد وفيه أنه لافائدة في هذا التشبيه وعندى ان المراد باللازم المجهول المساواة بمعناه الحقيقي

القول التالي لما بعد هذا تأمل

(قول المحشي) وفيه أنه لافائدة في هذا التشبيه بل ولا في هذه الكناية فإن مجهول المساواة بمعناه الحقيقي إما أن يكون معقداً عمومياً أو مجوزاً وهذا معنى اللازم الاعم بحسب الاعتقاد وفيه أنه يجب أن يكون المعنى الحقيقي لمجهول المساواة ما جهلت مساواته فقط بدون أن يتعلق الاعتقاد بعمومه والا لم يكن لقوله بعد وقيل انه حقيقة معنى ومما يصرح بأن هذا معناه الحقيقي قول المحشي بعد اختياره انه بمعناه الحقيقي بل يكفيه عدم العلم بمساواته للاول وجواز وجود الثاني بدون الاول ثم ان يمتنع ولا يمتنع على هذا أيضاً على ظاهره أي في الواقع (قول المحشي) وقيل انه حقيقة مقابل قوله كناية على التوجيهات السابقة

(قول المحشي) فقيل المراد بقوله يمتنع ولا يمتنع الخ لعل وجه تخصيص هذا التفرع بهذا القول انه لاحكم فيه بالعموم أصلاً اذ لا اعتقاد فيه للعموم بخلاف قول الشارح والثالث فإنه قد يكون فيهما ذلك فإن الاعم بحسب الاعتقاد له فردان كإسائي وكل ذلك أحوج له نعميم المحشي الآتي فيه والذي يظهر من تخصيص التفرع بهذا القول ان الاعم الاعتقادي ما اعتد صومه فقط فيكون عدم الامتناع بالنسبة له معناه التحقق ويكون يمتنع ولا يمتنع على ظاهره وهو عدم التحقق والتحقق في أقوال الكناية ويدل ان المعنى الظاهر ليمتنع ولا يمتنع هو ذلك ما ذكره المحشي في ثالث أقوال الكناية من أن المراد التشبيه في أن اللازم يتحقق عند تحقق المألوم دون العكس فإن ذلك يبان للامتناع وعدمه بمعناه الظاهر منه تأمل

(قول المحشي) الحكم بالامتناع والحكم بعدم الامتناع كذا في نسخة والصواب الحكم بالامتناع وعدم الحكم بالامتناع كما في شرح المفتاح الشريفي والفارسي وقد وجد هكذا في نسخة صحيحة لان مجهول المساواة بمعناه الحقيقي لاحكم فيه بعدم الامتناع وانما الموجود عدم الحكم بالامتناع وحاصل هذا القول انه لما كان مجهول المساواة لا يصح فيه أن يبقى يمتنع ولا يمتنع على معناه الحقيقي وهو لا يتحقق ويتحقق اذ هو لا يتحقق بدون المألوم حتى يقال ان حكم ما هنا حكمه أولاً لا يمتنع ولا يمتنع الذي هنا بالحكم بالامتناع وعدم الحكم به لان هذا المعنى موجود في الاعم بحسب الواقع وهو ما نحن فيه وفي مجهول المساواة وان كان ما نحن فيه يزيد بأن فيه أيضاً حكماً بعدم الامتناع

(قول المحشي) وفيه أنه خلاف الظاهر فإن الظاهر من يمتنع ولا يمتنع ولا يتحقق وهذا هو المراد كآتين ذلك مما سبق وقوله مع ان الخ أي على انه ان جعل بمعنى الحكم وعدمه فالحكم وعدم الحكم فيما نحن فيه انما هو بالامتناع في الواقع لا بحسب الاعتقاد

(قول المحشي) وفي الآخر في الاعتقاد أي عدم امتناعه في الاعتقاد بمعنى انه لا يعتد امتناعه ولا عدم امتناعه لما علمت ان مجهول المساواة بمعناه الحقيقي يجب أن يكون خالياً عن الاعتقاد بمعنى يمتنع ولا يمتنع لا يجوز تحققه ويجوز تحققه فلينأمل ثم ان قوله وفي الآخر في الاعتقاد كقوله في ثالث أقوال الكناية وان كانا في احدهما بحسب الواقع وفي الآخر

هي الحكم ولازمها كون المخبر عالما به ومعنى الزوم انه كلما افاد الحكم افادانه عالم به من غير عكس كما
في حفظت النورية

وانما اختاره على اللازم الاعم للاشارة ، الى أن المقصود ، وهو كون الثاني لازما للاول لا يحتاج الى اثبات عموم
الثاني ، بل يكفي عدم العلم بمساواته للاول وجواز وجود الثاني بدون الاول ، ثم المراد باللازم الاعم بحسب الاعتقاد
وما يجوز العقل وجوده بدون الملزوم فيتناول ما يعتقده عمومه وما يكون خاليا من اعتقاد عمومه ومساواته وبالجملة مالا يكون
معتقداً مساواته يجوز عند العقل وجوده بدون الملزوم فن بناء عدم التجويز المذكور على اعتقاد المساواة ، قال الشارح
رحمه الله في شرحه للمفتاح اذا لم تعلم المساواة لم يمتنع عند العقل وجرد اللازم بدون الملزوم لان مبني الامتناع . اعتقاد
المساواة وكون اللازم ملازوماً فحق . انتهى انتهى فاقيل قد بقي لللازم المجهول المساواة فرد آخر وهو اللازم المساوي في الواقع
مع أنه لا اعتقاد بالمساواة ولا بالاعية ، منشوءة التدبر (قوله هي الحكم ولازمها) ، أي المعلومان (قوله ومعنى الزوم) أي
ليس الزوم بينهما ، باعتبار التحقق لجواز تحقق الحكم من غير وجود المتكلم والمخاطب فضلا عن الخبر ، بل بأعتبار الافادة
بحسب الاعتقاد برد عليهما ان الامتناع في الآخر بحسب الواقع لان الفرض بتحقق الزوم وانما الجمل في المساواة فعمل
المراد بمجموعهما فتأمل

(قول الشارح كما في حفظت النورية راجع للعكس)

.. (قول المحشي) وانما اختاره الخ بهذا فارق ما قبله

(قول المحشي) الى ان المقصود أي هنا

(قول المحشي) وهو كون الثاني لازما للاول أي لا ملازوما له والا كانا متساويين

(قول المحشي) الى اثبات عموم الثاني أي بالدليل

(قول المحشي) بل يكفي عدم العلم الخ فانه حينئذ يحمل على الاعم لانه اغلب وعلى هذا يكون التشبيه ليس في عدم
الامتناع بل في عدم الاحتياج الى الاثبات كانه قيل ولا حاجة الى اثبات عدم الامتناع كما هو الخ ولا يخفى بعد ذلك فان
الكلام ليس في الاثبات مع ان ذلك ظاهر الثبوت وقد مر لنا توجيه اعله خير من ذلك

(قول المحشي) ثم المراد الخ أي على كل توجيه مر لممكنك قد عرفت المنقول عن الشارح وهو مخالف لذلك

(قول المحشي) قال الشارح تأييد لما قبله

.. (قول المحشي) منشوءة قلة التدبر لدخوله في الاعم بحسب الاعتقاد بهذا التفسير

(قول المحشي) أي المعلومان أي لا العلمان كالأزم العلامة

(قول المحشي) بأعتبار التحقق أي الحصول في نفس الامر

(قول المحشي) بل بأعتبار الافادة هذا ضروري لكون الكلام في الفائدة ولازمها وقد مر انه لا يقال لها فائدة الا
باعتبار أنه مفاد بالخبر فقوله قبل أي ليس الزوم بينهما مرجع الضمير فيه الحكم ولازمه بقطع النظر عن كونه فائدة ولازمها
والافادة لا يتحقق الا عند وجود المتكلم والمخاطب والخبر

وزعم العلامة في شرح هذا الكلام من المفتاح ان فائدة الخبر هي استفادة السامع من الخبر الحكم ولازمها هي استفادته منه ان الخبر عالم بالحكم وهو خلاف ما صرح به صاحب المفتاح في بحث تعريف المسند اليه.

وانما اعتبر الشارح رحمه الله الافادة رعاية لسوق عبارة المصنف رحمه الله حيث قال لاشك ان قصد المخبر بخبره افادة الحكم والمراد من الافادة ما يترتب عليه اعنى العلم لان الافادة بالمعنى المصدري مقصودة من الاخبار دون الخبر وكذا الحال في الاستفادة ، فاللزم بينهما باعتبار العلم (قوله وزعم العلامة) اطلاق الزعم على ما ذكره العلامة رحمه الله ليس لعدم صحته في نفسه فان اللزوم بين المعلومين ، باعتبار العلم ، وبين العاملين باعتبار التحقق ، بل لكونه غير مرضى عند السكاكي رحمه الله بتصريحه بخلافه لكن ، يمكن أن يقال ، المراد باستفادة الحكم الحكم المستفاد عبر عنه بالاستفادة تنبيها على انه انما يطلق عليه الفائدة من حيث الاستفادة لا من حيث نفسه (قوله صرح به الخ) حيث قال فائدة الخبر لما كانت هي

(قول المحشي) وانما اعتبر الشارح الافادة أي مع ان المقصود تعلم رعاية لقول المصنف افادة الحكم والمراد من الافادة في كلام المصنف والشارح ما يترتب عليه أي على الخبر وهو العلم دل على ذلك قول المصنف لاشك ان قصد المخبر بخبره هو الذي يقصد بالخبر أي منه هو ما يترتب عليه وليس الا علم السامع الحكم منه اما الافادة فليست أثر الخبر ولا ترتب عليه حق يقصد منه وانما هي مترتبة على الاخبار أي الاعلام ترتبا عقليا فن من أعليك بشيء فقد حصل لك فائدة وكذا الحال في الاستفادة التي عبر بها العلامة في شرح المفتاح اذ الاستفادة مطاوع الافادة التي تقصد من الاخبار لان الخبر فالمراد منها في عبارته العلم ايضا وعبارة الشارح في شرح المفتاح عند قوله والاولى بدون الثانية تمتنع بمعنى انه كلما حصل من الخبر العلم بالحكم الذي هو مدلوله حصل العلم بان الخبر علم بذلك البتة فضمير أفادتها للخبر والمراد من الافادة حصول العلم ويدل لهذا التاويل ايضا قول المصنف وتسمى الاولى فائدة الخبر فان المراد بالخبر الكلام الخبر به لا الاخبار وكذا كلامه الذي سينقله الشارح عن الايضاح فانه صريح في ذلك ولهذا عدل المحشي عن قول الاطول ان الخبر في عبارة المصنف اعنى قوله بخبره بمعنى الاخبار لانه الذي يقصد منه الافادة

(قول المحشي) فاللزم بينهما أي بين الفائدة وهي الحكم ولازمها وهو كون الخبر عالما به باعتبار العاملين لما علم أن الافادة بمعنى العلم

(قول المحشي) ليس لعدم صحته في نفسه أي من جهة التلازم بل هو أولى لانه اذا فسر الفائدة ولازمها بالمعلومين احتيج في اعتبار اللزوم بينهما الى تكلف وهو ان يقال ذلك اللزوم ليس باعتبار تحققهما في أنفسهما بل باعتبار اعتناق عيسلم والمخاطب وان فسر بالعلمين كان التلازم باعتبار ذاتيهما

(قول المحشي) باعتبار العلم لا باعتبار التحقق لجواز تحقق الحكم من غير وجود المشكك والمخاطب كما هو

(قول المحشي) باعتبار التحقق لانه كلما وجد العلم بالحكم من الخبر وجد العلم بان الخبر عالم به

(قول المحشي) لكونه غير مرضى عند السكاكي لعدم موافقته للغة لان فائدة الشيء انما تطلق لغة على ما يستفاد منه

ولان الحكم هو المقصود الاصل الذي وضع الخبر للاعلام به كذا في شرحي المفتاح للعلامتين

(قول المحشي) يمكن أن يقال الخ اشارة بعبارة الامكان الى بعده لان الكلام في بيان المسمى لا في بيان شرط التسمية

(قول المحشي) المراد الخ وحيث لا مخالفة بين اشارة العلامة

لكنه يوافق ما اورده المصنف في تفسير هذا الكلام حيث قال اى يمتنع ان لا يحصل العلم الثانى وهو علم المخاطب بان الخبر عالم بهذا الحكم من الخبر نفسه عند حصول العلم الاول وهو علمه بذلك الحكم من الخبر نفسه اذ لو لم يحصل فعدم حصوله عنده اما لانه قد حصل قبل او لم يحصل بعد والاو باطل لان العلم بكون الخبر الحكم او لازمه ولازم الحكم وهو كون الخبر عالما حكم أيضاً الخ فاعتبر اللزوم بين نفس الحكم وكون الخبر عالما به لابين استفادتهما ، واما اطلاق فائدة الخبر عليهما ، فاعتبار المعنى اللغوي ، والاظهر في ذلك ما ذكره في بحث تعريف المستند اليه حيث قال واذا كانا أي المستند والمستند اليه معومين فاذا استفيد السامع فانا نقول استفيد اما لازم الحكم أو الحكم ، فأطلق الحكم واللازم على المستفادين دون الاستفادتين (قوله أي يمتنع الخ)

(قول الشارح) ما اورده المصنف الخ عبارته في الايضاح هكذا اى يمتنع ان لا يحصل العلم الثانى من الخبر نفسه عند حصول الاول منه لا امتناع حصول الثانى قبل حصول الاول مع ان سماع الخبر من الخبر كاف في حصول الثانى منه ولا يمتنع ان لا يحصل الاول من الخبر نفسه عند حصول الثانى منه لجواز حصول الاول قبل حصول الثانى وامتناع حصول الخاصل اه وجميع ما ذكره الشارح في خلال هذا الكلام فهو من عنده تحقيقا له وبيانا لأدلته

(قول الشارح) من الخبر نفسه متعلق بيحصل كما يفيد قوله الآتي اذ التقدير ان حصولها انما هو من نفس الخبر وانما قيد به لان الملزوم حلقه به من الخبر نفسه لا مطلقا وانما قيد الملزوم بحصول العلم من الخبر نفسه لان الحكم قد يعلم بالمشاهدة فلا يستلزم العلم بان أحدا يعلم

(قول الشارح) قد حصل قبل أي قبل علمه بالحكم وقوله أو لم يحصل بعد أي بعد علمه بالحكم بان تخاف عنه

(قول المحشى) حكم ايضا خبر عن قوله ولازم الحكم

(قول المحشى) واما اطلاق فائدة الخبر الخ جواب عما قيل انه يلزم على كونها جميعا فائدة الخبر جعل قسم الفائدة قسما لها هنا

(قول المحشى) فاعتبار المعنى اللغوي وما هنا اصطلاحى

(قول المحشى) والاظهر في ذلك الخ انما كان اظهر لعدم احتياجه لشيء بخلاف ما قبله فانه قيل عليه ان قوله فائدة الخبر لما كانت الخ ان اريد به المعنى اللغوي لم يتم الاستدلال به على ان المراد منها هنا الحكم المستفاد دون الاستفادة لاحتمال تغاير المعنيين ورد بانه قال فائدة الخبر لما كانت هي الحكم ولازمه كما عرفت في أول القانون فعلم من قوله كما عرفت ان المراد بالفائدة المصطلح عليها وبلازمها كون الخبر عالما والا لم تصبح الا حالة على ما عرفت

(قول المحشى) فأطلق الحكم واللازم على المستفادين والمستفاد هو الفائدة ولازمه لازمها فهما الفائدة ولازمها

(قول المحشى) دون الاستفادةين حال من المستفادين أي حال كون المستفادين المطلق عليهما الحكم واللازم متجاوزين الاستفادةين ومغايرين لها فليس الاستفادةان هي الفائدة ولازمها وليس حالا من ضمير اطلق أي متجاوزا في الاطلاق الاستفادةين اذ لم يقل العلامة المردود عليه ان الحكم ولازمه يطلق على الاستفادةين حتى يرد عليه بذلك ومن قال انه حال من الحكم ولازمه أي حال كون الحكم ولازمه مجاوزين الاستفادةين في الاطلاق لامن المستفادين لثلا يلزم المحذور فقد سها

عالم بالحكم لا بد فيه من ان يكون هذا الحكم حاصلا في ذهنه ضرورة وان لم يجب ان يكون حصوله من ذلك الخبر وكذا الثاني لان علة حصوله سماع الخبر من الخبر اذ التقدير ان حصولهما انما هو من نفس الخبر فنبه على الاول بقوله لا تمتنع حصول الثاني قبل حصول الاول وعلى الثاني بقوله مع ان سماع الخبر من الخبر كاف في حصول الثاني منه ولا يمتنع ان لا يحصل العلم الاول من الخبر نفسه عند حصول الثاني لجواز ان يكون الاول حاصلا قبل حصول الثاني فلا يمكن حصوله لا تمتنع حصول الحاصل كالعالم بكونه حافظا للتورية وحينئذ

فانه صريح في امتناع الانفكاك بين العلمين في الحصول (قوله اذ التقدير ان حصولها الخ) أي المفروض ان حصول كل منهما انما هو من نفس الخبر من غير اعتبار امر آخر حيث قلنا من الخبر نفسه في كل واحد منهما وليس المراد تقدير حصول مجموعهما من الخبر نفسه على ما فهم فاورد عليه ان التقدير المذكور ممنوع اذ لا ذكر له فيما تقدم (قوله فنبه الخ) أي نبه المصنف رحمه الله تعالى في الايضاح وفي لفظ التنبيه اشارة ، الى ان الحكم المذكور بديهي وقصد المصنف رحمه الله تعالى ازالة الخفاء (قوله ولا يمتنع) عطف على قوله يمتنع داخل تحت التفسير (قوله فان قيل كثيرا ما الخ) اعتراض (قول الشارح) حاصلا في ذهنه أي ذهن العالم بكون الخبر عالما بالحكم والا لم يعلم علم الخبر بالحكم لعدم علمه بالحكم فيستحيل علمه بعلمه بالحكم قبل علمه بالحكم على حسب علمه بعلمه بالحكم ان تفصيلا وتفصيلا وان اجمالا فاجالا تدبر

(قول الشارح) وان لم يجب ان يكون حصوله من ذلك الخبر وان كان كلامنا في الحاصل من الخبر الا أنه لا دخل له في الاستحالة

(قول الشارح وكذا الثاني أي كونه لم يحصل بعد بان علم الحكم من الخبر ولم يعلم علم التكلم به)
(قول الشارح) لان علة حصوله الخ فاذا لم يحصل تخلف الشيء عن علة التامة وقوله اذ التقدير علة لكون علة الحصول سماع الخبر من الخبر دون أمر آخر معه

(قول الشارح) فنبه أي المصنف على الاول أي قوله لا بد فيه الخ والثاني قوله لان علة الخ يعني ان هذا البيان بعد ما ذكره المصنف بديهي يحتاج للتنبيه فقط ويحتمل ان المراد بالاول والثاني الحكم وهو البطلان فيهما
(قول الشارح ولا يمتنع) عطف على قوله سابقا أي يمتنع فهو من التفسير الذي أورده المصنف في الايضاح
(قول الشارح) وحينئذ تكون تسمية هذا الحكم فائدة جواب عما يقال اذا كان معلوما لامعنى لكونه فائدة ولا لكون لازمه لازم الفائدة حتى يقال لا يمتنع ان لا يحصل العلم الاول عند حصول الثاني ووجه الجواب ظاهر
(قول المحشي) فانه صريح في امتناع الانفكاك بين العلمين في الحصول ولا تعرض فيه اصلا لامتناع الانفكاك بين المعلومين في العلم فلا معنى للقول بانه نبه به على ان اللزوم بين المعلومين باعتبار العلم كما ذهب اليه المعصام والفنري والسر قندي فانه تاويل لا يحتمله اللفظ

(قول المحشي) حيث قلنا من الخبر نفسه فان التوكيد يرفع احتمال الشركة في كل منهما أي فيما سبق لكن حينئذ لا حاجة هنا لتضمير التثنية

(قول المحشي) الى أن الحكم المذكور الخ يفيد ان المراد بالاول والثاني البطلان في كل

تكون تسمية هذا الحكم فائدة الخبر بناء على أنه من شأنه ان يستفاد من الخبر فان قيل كثيرا ما نسمع خبرا ولا يخطر ببالنا ان صورة هذا الحكم حاصلة في ذهن الخبر ام لا وايضا اذا سمعنا خبرا وحصل لنا منه العلم بكون خبره عالما به يحصل في ذهننا صورة هذا الحكم سواء علمناه قبل او لا فيكون الاول حاصلنا غايته انه لا يكون علما جديدا فالجواب عن الاول ان العلم بكون حصول صورة هذا الحكم حاصلة في ذهن الخبر أوردته بعض شراح الايضاح بطريق المنع على قوله مع ان سماع الخبر من الخبر كاف الخ وعلى قوله لجواز ان يكون الاول الخ لعدم ذكر الدليل عليهما في الايضاح واجاب عنه الشارح رحمه الله تعالى ، باثبات المقدمة الممنوعة بالدليل الذي لخصه سابقا بقوله وفيه نظر ، منع وسند كما قرره في الحاشية المنقولة عنه ، ويؤيده الاكتفاء على تحقق السماع بدون العلم الثاني من غير تعرض للعلم الاول وقوله ولو سلم في الجواب الثاني ، بالمعنى اللغوي لانه اثبات للمقدمة الممنوعة

(قول المحشي) على قوله لجواز الخ أي لعلازمة التي بين قوله لجواز أن يكون حاصل وقوله فلا يمكن حصوله لعدم ذكر الدليل عليهما في الايضاح والدليل هو ما زده الشرح بقوله في الاول لان علة حصول الخ وفي الثاني بقوله لا تمتنع حصول الحاصل بناء على انه من عند الشرح وقوله لعدم ذكر الدليل علة لكونه متعا للمقدمتين اذ المقدمة المدالة لا تمتنع وانما يمنع مقدمة دليلها فعلى كلام المحشي رحمه الله المنع لمقدمة الدليل وهو مقبول ولو بلا شاهد ومعنى المنع منعها عن الثبوت بان طلب دليلا على ثبوتها وانما قيل بلا شاهد لان معنى طلب الدليل عليها اظهار الجهل بها وذلك لا يقتضي الشاهد (قول المحشي) باثبات المقدمة الممنوعة بالدليل المراد بالمقدمة والدليل الجنس لانهما مقدمتان ودليلا. وحاصل الدليل الاول ان علة حصول لازم الفائدة سماع الخبر من الخبر وكل علة يقارنها معلوما فلازم الفائدة لا بد أن يقارن علة وحاصل الدليل الثاني لو حصلت فائدة الخبر مع حصولها قبل لكان حصولها حصول الحاصل وحصول الحاصل محال فحصولها محال أشار لهذا الشارح بقوله لا يقال انه علمه أي لا يقال ذلك قولنا مطابقا للواقع والا لزم حصول الحاصل المحال (قول المحشي) بقوله وفيه نظر الخ تفريع على ما سبق من كون جوابي الشارح اثباتا للمقدمة الممنوعة. بالدليل فان الدليل حينئذ يرد عليه المنع

(قول المحشي) منع وسند كما قرره في الحاشية عبارة الحاشية وجه النظر أن يقال لا نسلم ان هذا ضروري وانما يلزم ان لو كان السماع علة تامة وهو ممنوع بل يتوقف على الثبوت النفس اه فبقوله لا نسلم هو المنع وقوله وانما يلزم الخ هو السند (قول المحشي) ويؤيده الاكتفاء الخ أي يؤيد ان هذا السؤال اعتراض على المقدمتين المذكورتين بطريق المنع وليس اعتراضا بطريق المنع أو المعارضة لقوله والاولى تمتنع بدون الثانية كما قيل الاكتفاء في السؤال أي الاكتفاء على تحقق السماع بدون العلم الثاني فان حاصله انه كثيرا ما يتحقق عندنا سماع الخبر ولا يحصل في ذهننا العلم الثاني فقد تحقق السماع بدون العلم الثاني فلا يصح قول المصنف ان سماع الخبر من الخبر كاف اذ لو كفى لما تحقق السماع بدون العلم الثاني. ولو كان اعتراضا بطريق المنع أو المعارضة لقوله والاولى تمتنع بدون الثانية كما قيل لكان الواجب في السؤال التعرض للعلم الاول بان يقال كثيرا ما نسمع خبرا ولا يخطر ببالنا ان صورة هذا الحكم حاصلة مع حصول العلم الاول في ذهن السامع فقد وجد العلم الاول بدون الثاني

(قول المحشي) بالمعنى اللغوي وهو مجرد تسليم شيء وان لم يكن بعدمه ولا بعده منع آخر بخلافه بالمعنى الاصطلاحي

وليس اعتراضا على ما لخصه الشارح رحمه الله بطريق المنع أو المعارضة لقوله والاولى تمتنع بدون الثانية كما قيل اما
الاول فلا نه مقدمة مدلة وان رجع الى منع مقدمة دليله اعني قوله لان علة حصول سماع الخبر من الخبر
فانه لا بد من ان يكون مسبوقا بالمنع وما بعد التسليم معنا آخر وقوله فانه اثبات للمقدمة الممنوعة فلا يكون مبنيا على منع
ولا ما بعده معنا آخر

(قول المحشي) وليس اعتراضا على قوله اعتراض الخ أي ليس قوله فان قيل الخ اعتراضا على قوله على
ما لخصه الشارح أي صفاه أما بإيضاحه أو ببيان دليله والذي لخصه الشارح فيما سبق هو قول المصنف أولا أي تمتنع ان
لا يحصل العلم الثاني من الخبر نفسه عند حصول العلم الاول من الخبر نفسه وقوله ثانيا ولا يمتنع أن لا يحصل العلم الاول
من الخبر نفسه عند حصول الثاني وإذا رجعت الى عبارة الايضاح التي قلناها سابقا تعلم ان الشارح لم يزد عليها الا قوله
في تعليل الشق الاول من الدعوى الاولى لان العلم الى آخره فانه تعليل من عنده لقول الايضاح لا تمتنع حصول الثاني
قبل الخ وقوله في تعليل الشق الثاني من الدعوى الاولى أيضا لان علة حصوله سماع الخبر الى آخره اما علة للدعوى الثانية
أعني قوله ولا يمتنع فذكره في الايضاح بقوله لجواز حصول الاول قبل حصول الثاني كما وجدناه في نسخة من الايضاح صحيحة
عتيقة جدا عليها خطوط المتقدمين وحينئذ يكون قوله لجواز ان يكون الاول الخ مدلا في الايضاح أيضا فلا يصح توجه
المنع عليه وقوله تنازعه كل من المنع والمعارضة وقوله والاولى تمتنع بدون الثانية حكاية لما لخصه الشارح بالمعنى فان
ذلك معنى قول المصنف فيما سبق أي يمتنع أن لا يحصل العلم الثاني الخ ثم انه في بعض النسخ اقتصر على قوله بطريق
المنع أو المعارضة لقوله والاولى تمتنع بدون الثانية وفي بعضها زيادة والثانية بدون الاولى لا تمتنع وهو الموافق لكلامه آخر
وهجاء السمرقندي على قول الشارح كثيرا ما نسمع الخ ابراد على المقدمة الاولى أي يمتنع ان لا يحصل العلم الثاني الخ
فيكون معارضة أو منعا لمقدمة دليل المقدمة الاولى أعني قوله لان علة حصوله سماع الخبر من الخبر وهو الاظهر وقوله وايضا الخ
اعتراض على المقدمة الثانية أعني قوله ولا يمتنع الخ فيكون معارضة أو منعا للملازمة المفهومة من قوله في دليلها لجواز ان
يكون العلم الاول حاصلا قبل حصول الثاني فلا يمكن حصوله وهو الاظهر اه اذا علمت ذلك علمت ان المحشي رحمه الله
اختار من كلام السمرقندي ان قول الشارح وايضا الخ منع للملازمة المفهومة من قوله في دليل المقدمة الثانية لجواز ان يكون
العلم الاول حاصلا قبل حصول الثاني فلا يمكن حصوله وقد علمت أنها مدلة لا يتوجه عليها المنع وورد منه كون هذا السؤال
منعا أو معارضة لقوله والاولى تمتنع بدون الثانية واختار بدله انه منع لقوله مع ان سماع الخبر من الخبر كاف وكذلك رد
منه كون قوله وايضا الخ معارضة لقوله والثانية بدون الاولى لا تمتنع فقوله اما الاولى أي عدم كونه منعا للمقدمتين فلكونها
أي المقدمة أي جنسها فالمراد المقدمتان مقدمة مدلة أي والمدلل لا يتوجه عليه المنع اذ المنع طلب الدليل على مقدمة الدليل
فلا يتوجه على المدلول وقوله وان رجع الى منع مقدمة دليلها أي أن معنى كونه منعا للمقدمة أنه منع لمقدمة دليلها وقوله أعني
قوله لان علة الخ بيان للمراد بالمقدمة والغرض منه أنه اذا كان السؤال منعا لدليل المقدمتين فالباطل كونه منعا لدليل
المقدمة الاولى فقط دون كونه منعا لدليل المقدمة الثانية وهو الملازمة المفهومة من قوله لجواز الخ فانه قد اختار ذلك أولا
هذا على النسخة التي فيها الزيادة أما على النسخة البتراء فالامر ظاهر ويكون قد خص الكلام بكونه منعا أو معارضة لقوله
والاولى تمتنع بدون الثانية لبطالهما جميعا وترك كونه قوله وأيضا الخ معارضة لانه سيأتي له التنبيه على بطلانه بعد فان
قلت ان قول الشارح وايضا الخ لا يصح معارضة لما سيأتي عن المحشي آخر ولا منعا للملازمة وان رضيه المحشي والسمرقندي

كان الجواب اعادة المقدمة الممنوعة بعينها وفوله وفيه نظر اعادة المنع ، واما الثاني فلانه يكون الجواب الاول حينئذ منعا لقوله ولا يخطر ببالنا الخ فيكفي في ذلك أن يقال لا نسلم ذلك والذهول انما هو عن العلم بالعلم ، ويكون قوله وفيه نظر منعا للسند اذ لا يمكن حمله على اثبات المقدمة الممنوعة كما لا يخفى

لانها مدللة فما توجيهه قلت توجيهه انه منع لدليل الملازمة اعنى قوله لا امتناع حصول الحاصل بنا على ان الالتفات علم جديد فانه قد قيل بذلك كما نص عليه المحشي في حواشي القطب فكان المانع يقول لا نسلم أيضا اذا حصل العلم ثانيا يكون حصولا للحاصل لان العلم الثاني غير الاول وحينئذ يكون الجواب بقوله ان الذهن اذا التفت الخ ابطالاً للسند المساوي بالدليل فكانه قال قولك ان العلم الثاني غير الاول باطل بالاتفاق على أنه ليس بعلم بل هو مجرد التفات وابطال السند المساوي بالدليل في قوة اثبات المقدمة الممنوعة بالدليل كما نص عليه في آداب البحث وحينئذ يكون قوله ولو سلم الخ بالمعنى الاصطلاحي لسبق المنع وسو ابطال السند بالدليل فتأمل

(قول المحشي) كان الجواب اعادة المقدمة لان حاصل الجواب ان سماع الخبر علة وحصول المعلول عند علمه ضرورى وهذا هو عين المقدمة الممنوعة اعنى قول الشارح لان علة حصوله سماع الخبر وحينئذ لا يفيد الجواب شيئا وكان قوله وفيه نظر اعادة للمنوع لان حاصله كما نقل عن الشارح لا نسلم انه ضرورى وانما يكون ضروريا لو كان السماع علة تامة وهو ممنوع بل يتوقف على التفات النفس وهذا بعينه هو المنع فان حاصل قوله فان قيل الخ بنا على كونه منعا لقوله لان علة حصوله سماع الخبر هو انا لانسام ان العلة هي سماع الخبر بسندانه كثيرا ما نسمع خبرا ولا يخطر ببالنا ان صورة هذا الحكم حاصلة وحينئذ يكون ذلك خبطا في البحث بخلاف ما اذا كان المنع لقول الايضاح مع ان سماع الخبر من الخبر كاف فانه يكون الجواب اثباتا لتلك المقدمة بالدليل الذي لخصه وحاصله انه انما كان كافيا لانه علة لحصوله ويكون قوله وفيه نظر منعا لهذا الدليل المخلص (قول المحشي) وأما الثاني أي وأما وجه بطلان كون السؤال معارضة للمقدمتين فلانها اقامة دليل ينتج تقيض دليل الخصم وذلك الدليل الذي اقيم هنا هو قوله ولا يخطر ببالنا الخ ووظيفة المستدل حينئذ منع دليل السائل فيكون الجواب الاول حينئذ منعا لقوله ولا يخطر ببالنا فيكفي فيه أن يقال لا نسلم ذلك والذهول انما هو عن العلم بالعلم وقوله والذهول الخ قائم مقام سند المنع كانه قيل لم لا يجوز أن يكون خاطرا وانما ذهلت عن العلم بالعلم وأما قوله ان العلم ضرورى لوجود علمه فيكون اعادة للدليل المستدل بلا فائدة اذ المعارض انما يعارض فيه بان يقول عندي دليل ينتج تقيض ما اتجه هذا الدليل فاعادة ذلك دليل على انه ليس معارضة بل هو منع والجواب اثبات للمقدمة الممنوعة

(قول المحشي) ويكون قوله وفيه نظر الخ عطف على قوله يكون الجواب الخ أي يكون قوله وفيه نظر الذي هو من طرف المعارض على هذا منعا للسند الذي ذكره الشارح بقوله ان العلم يكون صورة هذا الحكم حاصلة في ذهن الخبر ضرورى لوجود علمه لان حاصل النظر كما نقل عن الشارح لا نسلم انه ضروري وانما يكون ضروريا لو كان السماع علة تامة وهو ممنوع وانما لم يمكن حمله على اثبات المقدمة الممنوعة من طرف المعارض لان المقدمة الممنوعة عدم الخطور بالبال كثيرا عند سماع الخبر ولم يتعرض لاثباتها في ذلك النظر وانما تعرض لمنع كون العلم بحصول الصورة ضروريا وذلك هو السند يعنى واذا كان على هذا التقدير منعا للسند كان غير مقبول في المناظرة قال المحشي في حواشي القطب الكلام على السند بالمنع غير مقبول وبالابطال مقبول مطلقا ونافع ان كان مساويا لمنع أي لتقيض المقدمة الممنوعة لان ابطال احد المتساويين يستلزم ابطال الآخر بخلاف ما اذا كان اعم فان ابطاله يضر المستدل لانه يستلزم ابطال المقدمة الممنوعة

ضروري لوجود علته أعنى سماع الخبر والذهول انما هو عن العلم بهذا العلم وهو جائز وفيه نظر ويمكن ان يقال ان لازم فائدة الخبر هو كون الخبر عالماً بالحكم اعنى حصول صورة الحكم في ذهنه وهذا متحقق ضرورة سواء علم السامع ان الخبر عالم بالحكم او لم يعلم لكن هذا يتنافى تفسير المصنف وعن الثاني ان الذهن اذا انفتحت الى

ويكون الجواب الثاني منعا للملازمة المذكورة بقوله اذا سمعنا خبرا وحصل لنا منه الخ وليس كذلك لان قوله وبهذا يتم مقصودنا صريح في اثبات المقدمة الممنوعة (قوله ضروري الخ) أي لا بد منه لا انه بديهى لان قوله لوجود علته لا يثبت البدهة (قوله والذهول الخ)، بيان لمنشأ غلط السائل زائد على الجواب ، والذهول ههنا بمعنى الغفلة وهو عدم التصور مع وجود ما يقتضيه لا بمعنى عدم استنبات التصور فانه لا حصول للعالم بالعلم (قوله وفيه نظر الخ) لا لانا نسلم ان هذا ضروري وانما يكون كذلك لو كان السماع علة مستلزمة وهو ممنوع اذ لا بد فيه من التفات النفس واحضار الخبر والمخبر قصدا (قوله ويمكن أن يقال الخ) يعنى ان اللازم

وكذا اذا كان أخص لان ابطاله لا يستلزم ثبوت المقدمة الممنوعة اه وانما كان منع السند غير مقبول لان الجواز لا يقابل الجواز ولا يدافعه وأيضاً منع المنع ومنع ما يؤيده لا يوجب اثبات المقدمة الممنوعة الذي يجب على المعال عند منع المانع وقد نص على كل ذلك في كتب الآداب نعم قد يورد السند بصورة الدليل بان يقال لانه كذا كما في قول المشرح هنا لوجود علته فيمنع لكنه لا يكون منعا حقيقيا بل صوريا ومع ذلك لا ينفع في اثبات المقدمة الممنوعة وأما ما قيل انما يمكن حمله على ذلك لان ذلك النظر من طرف المعارض والمعارض ليس وظيفته اثبات مقدمة دليل بل وظيفته منع المنع ففيه نظر لتصريحهم بان المعال يصير عند المعارضة كالسائل في صحة اجراء وظائفه وبالعكس أي يصير السائل كالمعال في اجراء وظائفه من اثبات المقدمة الممنوعة بالدليل أو التنبية أو ابطال السند أو اثبات مدعاه بدليل آخر

(قول المحشى ويكون الجواب الثاني منعا الخ) عطف على قوله يكون الجواب الاول حينئذ منعا وهذا مرتب على كون السؤال معارضة بالنسبة لقوله والثانية بدون الاولى لا تمتنع يعنى انه اذا كان قول المشرح اذا سمعنا خبرا الخ معارضة يكون الجواب الثاني المتعلق بهذه المعارضة منعا للملازمة المذكورة بقوله اذا سمعنا الخ لان جواب المعارضة يكون بالمنع والنقض وليس كذلك أى ليس الجواب الثاني منعا اذ قوله وبهذا يتم مقصودنا صريح في اثبات المقدمة الممنوعة اذ لو كان منعا للملازمة لم يتم المقصود وليس قوله وليس كذلك راجعا لقوله يكون الجواب الاول حينئذ منعا لقوله ويكون الجواب الثاني منعا لان قول المشرح وبهذا يتم مقصودنا لا يصح رجوعه للجواب الاول لعدم تمام المقصود به مع بقا النظر فيه المذكور بقوله وفيه نظر فتأمل (قول المحشى) بيان لمنشأ غلط السائل زائد على الجواب أي بناء على ما اختاره كما يعلم مما مر

(قول المحشى) والذهول ههنا بمعنى الغفلة الخ جواب عما نقل عن السمرقندى من أن الصواب أن يقال والذهول انما هو عن هذا العلم لان الذهول عن الشيء انما يكون بعد تحققه وفي تحققي العلم بعد العلم تأمل وحاصل جواب المحشى ان المراد بالذهول عدم حصول العلم بالعلم من أول الامر مع وجود ما يقتضي العلم بالعلم وهو سماع الخبر وقوله وهو عدم التصور أي من أول الامر لا بمعنى عدم استنبات التصور أي عدم السعي في دوامه بان يزول بعد حصوله لعدم تثبيته لانه لا حصول للعلم بالعلم أصلا

(قول المحشى) لانسلم ان هذا ضروري أي لانسلم ضروريته ولا بديهيته من هذه العلة وانما يلزم ذلك لو كانت علة

عبارة عن المعلوم والملزوم عبارة عن العلم بالحكم على ما هو مقتضى السوق ، حيث اكتفى ببيان اللازم والملزوم بينهما في التحقق كما هو المتبادر من اللزوم أي كلما تحقق العلم بالحكم من الخبر تحقق كون المخبر عالماً به وإن لم يتحقق العلم به والقول بأن الملزوم نفس الحكم ليكون اللازم والملزوم ، على وتيرة واحدة واللزوم باعتبار العلم من جانب الملزوم وباعتبار التحقق من جانب اللازم ، فاعتراف بأن الملزوم هو العلم اذلاً بد لللزوم من طرف واحد من الوجود الخارجي أو الذهني ، قال قدس سره فمفسر فائدة الخبر ولازمها أولاً بالحكم وكون المخبر عالماً به موافقاً لما في المفتاح وذكر المنع ، ذكر أولاً أن اللزوم تامه وهو ممتنع فما قيل أن هذه مقدمة مدللة لا يصح منعها وهم فإن المنع إنما هو لضرورة بينهما من العلاقة كما تصرح به العبارة لا للضرورة في نفسها

(قول المحشي) عبارة عن المعلوم فإن علم المتكلم بالحكم كان على تفسير المصنف معلوماً فإن لازم الفائدة عنده علم المخاطب أن المتكلم يعلم الحكم وإن كان هذا المعلوم علماً وحاصل الأقوال حينئذ ثلاثة كون الفائدة الحكم ولازمها كون المخبر عالماً به والتلازم باعتبار العلم وهذا ما قرره الشارح أولاً تابعا للسكائي الثاني الفائدة علم المخاطب بالحكم ولازمها علمه بكون المتكلم عالماً به وهذا مختار العلامة والمصنف واللزوم بينهما باعتبار التحقق الثالث ما ذكره الشارح هنا وهو أن الفائدة علم المخاطب بالحكم ولازمها حصول صورة الحكم في ذهن المتكلم واللزوم بينهما باعتبار التحقق أيضاً

(قول المحشي) حيث اكتفى ببيان اللازم فيكون الملزوم باقياً على ما اختاره المصنف والعلامة من كونه علم المتكلم بالحكم

(قول المحشي) أي كلما تحقق العلم بالحكم من الخبر أي كلما وجد العلم بالحكم من الخبر وجد علم المتكلم به

(قول المحشي) على وتيرة واحدة أي من كون الملزوم معلوماً واللازم معلوماً بخلاف ما إذا كان الملزوم علم المتكلم

فليس على وتيرة فإن الملزوم علم واللازم معلوم

(قول المحشي) فاعتراف بأن الملزوم هو العلم الخ اعلم أنا إذا قلنا أن اللزوم بين الحكم وعلم المتكلم به باعتبار العلم كان معناه أن الحكم إنما كان ملزوماً باعتبار حصوله في الذهن فيلزم أن يكون لزوم اللازم له باعتبار حصوله في الذهن إذا كونه ملزوماً إنما هو بلزوم اللازم له فيكون ظرف اللزوم هو الذهن لتحقيقه فيه دون الخارج وإذا قلنا أن اللزوم بين علم المخاطب بالحكم من الخبر وعلم المتكلم به فقد اعتبرنا اللزوم بين نفس العلمين في ذاتهما لا باعتبار حصولهما في الذهن بأن يتعلق بالعلمين علم آخر فيكون ظرف اللزوم هو الخارج اعني الشيء في نفسه من دون أن يتعلق به العلم وإذا قلنا أن اللازم بين علم المخاطب بالحكم من الخبر وعلم المتكلم بالحكم كان اللزوم باعتبار نفس العلمين أيضاً أي باعتبار تحققهما لا باعتبار تعلق علم بهما فإن ذهبت إلى أن تجعل الملزوم نفس الحكم باعتبار علم المخاطب به بمعنى أنه لا يكون ملزوماً إلا باعتبار حصوله في الذهن واللازم علم المتكلم في نفسه كنت محطاً لما عرفت أن الملزوم إنما كان ملزوماً بلزوم اللازم له وقد جعلته ملزوماً باعتبار حصوله في الذهن ولم تجعل اللازم لازماً باعتبار الحصول في الذهن بل باعتبار تحققه فيلزم أن يكون الملزوم ملزوماً باعتبار تحققه أيضاً لدورانه مع اللازم دوران المعلوم مع علة فتحصل أن ظرف اللزوم لابد أن يكون واحداً إما الذهن وإما الخارج ولا يمكن أن يكون مجموع الذهن والخارج ظرفاً للزوم واحد من جهة واحدة وبهذا ظهر وجه الاعتراف ومعنى التعليل بقوله اذلاً بد للزوم من ظرف واحد وهو أنه لا يكون اللزوم الواحد باعتبار ظرفين اعني الذهن والخارج فلفظ ظرف بالظاء المشالة لا بالطاء المهيمة فتدبر

(قول المحشي) ذكر أولاً أي السيد وقوله كما ذكرناه أي عند كتابته أولاً على الشارح

ما هو مخزون عنده واستحضره لا يقال أنه علمه ولو سلم فانا نقرضه فيما اذا كان مستحضرا للخبر مشاهدا اياه فانه يحصل العلم الثاني دون الاول وبهذا يتم مقصودنا فان قيل لانسلم انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به لجوز ان يكون خبره مضمونا او مشكوكا أو موهوما أو كذبا محضاً قلنا ليس المراد بالعلم هنا الاعتقاد الجازم المطابق بل حصول صورة هذا الحكم في ذهنه وهذا ضروري في كل عاقل تصدى للاخبار (وقد ينزل) المخاطب (العالم بهما) اى بفائدة الخبر ولازمها (منزلة الجاهل) فيلقى اليه الخبر وان كان عالما بالفائدة (لعدم جريه على موجب العلم) فان من لا يجري على مقتضى العلم هو والجاهل سواء

في الافادة ثم رتب عليه ان اللزوم بينهما ليس الا باعتبار الاستفادة وعطف عليها العلم اشارة الى اتحاد الشكل والتفاوت بالتعبير كما ذكرناه * قال قدس سره مقصود السائل من عدم اللزوم بينهما قال قدس سره باعتبار اللزوم بين الخ * يعنى ان اللزوم بين نفس الحكم والعلم يكون الخبر عالما باعتبار تحقق اللزوم ، بين متعلقيهما اعنى العلم بالحكم ونفس اللزوم * قال قدس سره اراد الخ * يعنى ان المراد من حصول صورة الحكم الاداك المطلق لا التصور المقابل للتصديق * قال قدس سره مستفيضة * لغة ولو مجازا فلا ينافي ما في المواقف من ان اطلاق العلم على غير الاعتقاد الجازم المطابق خلاف الشرع واللغة والعرف * قال قدس سره اذا قلنا الخ هذا ظاهر اذا قيل افاد المتكلم الحكم واما اذا قيل افاد بالخبر الحكم فالظاهر ان معناه افاد به حصول صورة الحكم واما الاعتقاد به فيستفاد من أمور خارجية عن الخبر (قوله وقد ينزل لمخاطب الخ)

(قول المحشي) وان كان عالما بالفائدة تقل عنه ان المراد بها ما يشمل لازمها فالمراد بفائدة المعنى اللغوي (قوله قدس سره) واما عكس هذا وهو ان تكون الفائدة هي المعلوم اعنى نفس الحكم ولازمها علم المخاطب من الخبر ان المتكلم عالم وقوله لا يستلزم الخبر بل ولا المتكلم والسامع (قول المحشي) بين متعلقها اي متعلق نفس الحكم واللزوم بينهما في التحقق كما في عكسه وانما كان تمسدا جدا لانه مع اشتماله على قوات التناسب بين الفائدة ولازمها ليس التلازم باعتبار ذاتيهما بل باعتبار ذات اللازم والعلم باللازم فتأمل (قوله قدس سره) ولا يسمى فيه علما أي حتى يقال ان المتكلم افاد انه عالم به (قوله قدس سره) ولا يقال ان المتكلم افاده أي افاد ذلك الحصول أي لاتنسب افادة الحصول للمتكلم كما هو معنى قول الشارح افاد انه عالم به حينئذ وانما يستفيدة السامع من تصدى المتكلم للاخبار اذ المتكلم انما ينسب اليه افادة مدلول اللفظ أو لازمه والحصول ليس واحدا منهما

(قوله قدس سره) واذا قلنا الخ شروع في ثبات ان لازم الفائدة علم المخاطب بمعنى اعتقاده وحاصل ذلك الاستدلال ان الذي يفيد المتكلم للمخاطب هو اعتقاد المخاطب للحكم واعتقاد الحكم لا يحصل من الخبر الا اذا اعتقد ان المتكلم معتمده للحكم فيكون لازم الفائدة هو اعتقاد المخاطب للحكم

(قول المحشي) هذا ظاهر الخ رد لقول السيد المراد به اعتقاده للحكم المرتب عليه ان لازم الفائدة علم المتكلم بمعنى اعتقاده لا بمعنى تصويره للحكم وحصول صورته في ذهنه وحاصله انه اذا قيل افاد المتكلم الحكم للسامع فالمراد به ان المتكلم افاد السامع اعتقاده أي اعتقاد السامع للحكم لان الظاهر من افاده الحكم افاده أن يحكم وذلك ممكن من المتكلم باقامة دلائل

أورد السكاكي رحمه الله هذا الكلام في اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر والمصنف رحمه الله أشار بإيراده ههنا الى أنه ليس منه ، لان الاخبار على خلافه أن يورد الكلام بخصوصية من كونه ابتدائياً أو طلياً أو انكارياً على خلاف الخصوصية التي يقتضيها ظاهر الحال وفيما نحن فيه القاء أصل الكلام الى العالم الذي لا يليق به الالتقاء بتنزيله منزلة من لاعلم له ، من غير نظر الى كونه خالياً أو سائلاً أو منكراً ففي الاخبار على خلاف مقتضى الظاهر النظر الى كيفية الكلام وههنا النظر الى أصل الكلام فقوله وقد ينزل الخطاب الخ جملة معطوفة على قوله لاشك ان قصد المخبر الخ

يحمل السامع على الحكم اما اذا قيل أفاد المتكلم السامع الحكم بالخبر فلا يفيد انه أفاد الحكم بمعنى انه أفاده اعتقاده أي السامع للحكم اذ مجرد الخبر لا يحمل على الاعتقاد لاحتماله الكذب وغاية ما يفيد الخبر حصول صورة الحكم في ذهن السامع فان كان هناك امور خارجية تحمل على الاعتقاد عندد والا فلا فتدبر

(قول المحشي) لان الاخبار على خلافه أن يورد الكلام بخصوصية الخ قد يقال ان هذا في محل المنع ولم لا يجوز أن يكون من مقتضى الظاهر أيضاً كون القصد أفادة الحكم أو لازمه أفادة تحقيقية ومن خلاف مقتضاه كون القصد أفادة الحكم أو لازمه أفادة تنزيلية وقد صرح بذلك الشيخ في شرح المفتاح حيث قال في بيان كلام المفتاح يعني ان ما سبق من كون القصد أفادة الحكم أو لازمه ومن وجوب ترك المؤكدات في الابتداء ومن التأكيد استحساناً في الطلبي ووجوباً في الانكارى انما هو على تقدير مقتضى الظاهر وأما بعد تجاوزه الى خلاف الظاهر فتكون احكام واعتبارات اخر مثل القاطعة الخبرية الى من هو عالم بالحكم ولازمه ومثل التأكيد في الابتدائي الخ وفيه ان معنى مقتضى الظاهر مقتضى ظاهر الحال أي مقتضى الحال الظاهر ومعنى خلاف مقتضى الظاهر خلاف مقتضى الحال الظاهر ومقتضى الحال هو الوجه الذي يقتضي الحال ايراد الكلام عليه فهو شيء زائد معبر في الكلام وما هنا معتبر في نفس الالتقاء لافي الكلام فلعل ما في شرح المفتاح للشارح مسابرة له فان قول المفتاح بعد ان قال انه عند خلو ذهن الخطاب بقي اليه الكلام خالياً عن التأكيد وعند ترده او انكاره يلقى اليه مؤكداً استحساناً او وجوباً ويسمى اخراج الكلام في هذه الاحوال على الوجوه المذكورة اخراج مقتضى الظاهر ثم قوله بعد ثم انك ترى المقلقين السحرة في هذا الفن يفتنون الكلام لا على مقتضى الظاهر ظاهر في أن مقتضى الظاهر وخلاف مقتضاه خاصان بما يكون حالاً في الكلام لافي المتكلم لكن المحشي صرح في حاشية القاضى بان الآية اعني ولقد علموا الخ من خلاف مقتضى الظاهر لكونه من باب تنزيل الشيء منزلة لعدم ثمرته الا أنه نقله عن غيره ثم أنه على كلام السيد تكون أقسام الاخبار لافى المتكلم لكن المحشي صرح في العالم منزلة احد الثلاثة ومن تنزيل كل منها منزلة الآخرين ولا يتصور اخراج الكلام على مقتضى الظاهر بالقياس الى العالم بل على خلافه بان ينزل منزلة احد الثلاثة ولا يتصور أيضاً تنزيل احد الثلاثة منزلة العالم فان أقسام الاخبار على مقتضى الظاهر ثلاثة وعلى خلاف مقتضاه تسعة وعلى كلام المحشي تكون الاقسام كلها تسعة

(قول المحشي) من غير نظر الى كونه خالياً الخ فالمنظور اليه تنزيل العالم منزلة الجاهل من حيث انه جاهل فقط اما لو نظر الى خصوصية كونه خالياً أو سائلاً أو منكراً فلا بد ان يكون النظر في جانب المنزل الى مقابل ما نزل منزله فاذا نزل العالم منزلة الجاهل الخالي كان تنزيهه من حيث أنه في الواقع غير خال وحينئذ يكون الانتقال من خصوصية الى أخرى وهكذا يقال في المنكر والسائل فيكون ذلك داخل في خلاف مقتضى الظاهر الآتي والكلام هنا في تنزيل العالم منزلة الجاهل لافي تنزيل غير الخالي منزلة الخالي فلحاصل ان العالم من حيث انه عالم لا يصح تنزيهه منزلة الخالي ولا غيره لعدم

كما يقال للعالم التارك للصلاة الواجبة لأن موجب العلم العمل فلما ترك العمل فكانه جاهل بموجبه فيحسن عليه بيان الموجب وللسائل العارف بما بين يديك ما هو الكتاب لأن موجب العلم ترك السؤال ومثله هي عصاى في جواب وماتلك يمينك ونظائر كثيرة بحسب كثرة موجبات العلم قال صاحب المفتاح

والمقصود منه ان الافادة التي يقصدها من هو بصدد الاخبار قد يكون تحقيقا بان لا يكون المخاطب عالما بهما وقد يكون تنزيلا بان يكون عالما منزلا منزلة من لا علم له بهما وبما ذكرنا ظهر ان ما ذكره السيد قدس سره، من أن الجاهل أعم من أن يكون خاليا أو سائلا أو منكرا والمراد ههنا الخالي كما في المفتاح وثالث داخل في قوله وقد يجعل غير المنكر كالمنكر والثاني معلوم بالمقايضة لا محاسن له بهذا الكلام وخروج، عن مذاق المصنف رحمه الله والشارح رحمه الله، ومن لم يتنبه لهذه الدقيقة قال كان اللائق أن يورد هذا الكلام في خلاف مقتضى الظاهر كما في المفتاح الا انه اورده المصنف رحمه الله ههنا جوابا لسؤال مقدر وهو أن يقال ان الخبر قد لا يقصد بخبره افادة الحكم أو لازمه بان يلقى الكلام الى العالم بهما، ولم يتذكر ان المراد بالخبر من هو بصدد الاعلام ومن لا يقصد بخبره افادة الحكم أو لازمه ليس بصدده (قوله ومثله الخ) أي مثل هو كتاب مثل هي عصاى في انه جواب للسائل العارف

النظر في المنزل الى مقابل ما نزل منزلته فتأمل

(قول الشارح) كما يقال الى اخره هذا مثال لتنزيل العالم بالفائدة منزلة الجاهل بها ومثال تنزيل العالم باللازم المنزل منزلة الجاهل به ان تقول للعالم بوجوب الصلاة الغير التارك لها وبانك تعلم انه يعلم ذلك لكنه يسار شخصا اخر بوجوب الصلاة في حضرتك الصلاة واجبة كذا قيل وفيه نظر لان قولك الصلاة واجبة ليس فيه تعرض لانه يعلم ذلك، فالصواب ان يقال بدل الصلاة واجبة انت تعلم ان الصلاة واجبة مرادا به اني اعلم انك تعلم ذلك لا اخباره بانه يعلم ومثال تنزيله منزلة الجاهل بهما معا هو ذلك لكن يكون تاركا لها

(قول الشارح) ما هو بيان للسؤال

(قول الشارح) ومثله هي عصاى انما قال ومثله دون ومنه اشارة الى انه لا يقال لهذا تنزيل العالم منزلة الجاهل بل سوق المعلوم مساق غيره كذا نقل عنه

(قول الشارح) موجبات العلم بفتح الجيم واعلم انه قد ينزل العالم منزلة الجاهل لكون الحكم في غاية البعد والغرابة وامثال ذلك مما يصح باعتباره ان يشبه العالم بغير العالم كذا في شرح المفتاح للشارح فلو ترك المصنف قوله لعدم جريه الخ لكان اولى (قول المحشى) والمقصود منه ان الافادة الخ اى المقصود منه تعميم الافادة السابقة في قوله لاشك الخ لا الجواب عن سؤال كما يأتي وقوله عالما بهما اى بالفائدة ولازمها

(قول المحشى) من ان الجاهل اى الذى ينزل منزلته العالم فيكون في تنزيل العالم منزلة الجاهل ثلاثة

(قول المحشى) عن مذاق المصنف حيث جعله من الاخراج على مقتضى الظاهر مشيرا اليه بتقديمه والشارح رحمه الله حيث قال فان من لا يجرى على مقتضى العلم الخ المفيد ان المقصود هنا اصل الافادة لا ايراد الكلام مجردا عن التاكيد (قول المحشى) ومن لم يتنبه الخ هو المصام والحفيد والسر قدى لكن الجيب هو المصام فقط

(قول المحشى) ولم يتذكر الخ يعنى ان السؤال لا يتوجه بعد كون المراد بالخبر من هو بصدد الاعلام لان مخاطب

وان شئت فعليك بكلام رب العزة ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق

لعدم جريه على موجب العلم وهو ترك السؤال لحكمة وهو استحضار احوال العصي ليظهر التفاوت بين المنقلب والمنقلب اليه وان لم يكن فيه تنزيل المخاطب العالم منزلة لجاهل ، ولا تنزيل المعلوم منزلة للجهول ولذا قل مثله (قوله وان شئت) اي ان شئت ، شاهدا على ما ذكر من التنزيل فعليك أي خذ بكلام رب العزة وهو قوله تعالى ﴿ ولقد علموا ﴾ الخ واللام الاولى ، جواب للقسم المقدّر واللام الثانية للابتداء متعلقة بعلما ومن اشتراه مبتدأ خبره ماله في الآخرة من خلاق والجملة في حيز مفعولى علما والخلاق النصيب ومن زائد لتأكيد النفي اي والله لقد علموا ان من استبدل كتاب السحر بكتاب الله ماله في الآخرة شيء من النصيب واللام الناشئة أيضاً جواب للقسم والجملة القسمية معطوفة على القسمية الاولى او الواو اعتراضية وما نكرة مبهمة للضمير المجهول الذي في بش ، والمخصوص بالذم محذوف اي والله لبس شيئاً شروا به حظوظ

مضى كان عالماً بهما لا يكون الخبر بصدد الاعلام

(قول المحشي) لعدم جريه الخ علة لقوله في انه جواب وقوله لحكمة علة لعدم الجري لا لترك السؤال لعدم صلاحيتها علة له وقوله وهو استحضار بيان لحكمة وقوله بين المنقلب بكسر اللام هو العصا والمنقلب اليه بشئها هو الثعبان (قول المحشي) ولا تنزيل المعلوم الخ وان كان فيه سوقه مساق غير المعلوم بجعله جواباً للسؤال كما تقدم عن الشارح (قول المحشي) شاهدا تقدير لمفعول شئت وأشار الى ان قول الشارح فيما سيأتي أن تعرف بيان لعل لترتب المعرفة على الشاهد وقوله وهو اشارة الى انه خبر مبتدأ محذوف ويحتمل انه بدل من كلام رب العزة

(قول المحشي) جواب للقسم المقدّر قال في حاشية القاضي الاظهر ان اللام في الموضعين لام الابتداء خلافاً للكوفية حيث قالوا انها لام القسم وليس في الوجود عندهم لام ابتداء قال الرضى الاولى كون اللام في تزيد قائم لام الابتداء مفيدة للتأكيد ولا يقدر القسم كما فعله الكوفية لان الاصل عدم التقدير والتأكيد المطلوب من القسم حاصل من اللام وقال أيضاً لام الابتداء يدخل على المبتدأ وعلى المضارع وكثر دخوله على الماضي مع قد وبدونه بمنع وعلى خبر المبتدأ اذا تقدم عليه وعلى معمول خبر المبتدأ اذا وقع موقع المبتدأ واللام في جميع ما ذكر ليست جواباً للقسم المقدّر خلافاً للكوفية ومن هذا تبين ضعف ما في شرح الكشاف من أن اللام في لقد علموا جواب القسم ثم اذا جعل اللام في لمن اشتراه جواب القسم كما لا بد من تقدير القسم لا بد من تقدير مفعول علموا أي لقد علموا ان الاستبدال واتباع السحر سوء والله لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق اه لكن المحشي هنا بصدد شرح كلام الشارح والشارح قد اختار ذلك في شرح المفتاح وأما ما قيل من أن اللام هنا أي في لمن اشتراه موطئة للقسم ففيه أنه ليس موقع الموطئة لانها التي تدخل شرطاً نازعه القسم في جوابه لجعله جواباً نحو والله لئن جئتني لقد اكرمتك

(قول المحشي) أيضاً جواب للقسم أي القسم الاول او قسم آخر فقوله معطوفة على القسمية الاولى أي على جوابها أو عاينها بتمامها وعلم من جعل الواو عاطفة انها ليست واو القسم وكذلك الاولى بل واو القسم حذف مع القسم وقوله أو الواو اعتراضية أي ليست عاطفة

(قول المحشي والمخصوص بالذم محذوف) المخصوص هو قول المحشي ذلك الشراء لان ما في قوله ما شروا به واقعة على الشراء أي لبس شروا بذلك الشراء انفسهم فالمخصوص من جنس التمييز

ولبسوا مشروا به انفسهم لو كانوا يعلمون كيف تجدد صدره يصف اهل الكتاب بالعالم على سبيل التأكيد
القسمي واخره ينفيه عنهم حيث لم يعملوا بعلمهم يعني ان شئت ان تعرف ان العالم بالشيء

انفسهم أي هم باعوها أو شروها في زعمهم ذلك الشراء ولو شرطية ، ومفعول يعلمون محذوف أو منزل منزلة اللازم والجزاء
محذوف أي لو كانوا يعلمون مذمومة الشراء المذكور اولو كانوا من اهل العلم لا امتنعوا عن ذلك الشراء فمفعول يعلمون بعينه ،
مضمون الجملة التي هي مفعول علموا اعني من اشتراه ماله في الآخرة من خلاق لان الشراء المذكور لما كان موجبا للحرمان
في الآخرة كان مذموما غاية المذمومية ، فاندفع ما قيل ان مفعول يعلمون مادل عليه (لبسوا مشروا به انفسهم) اعني مذمومة
الشراء ومفعول علموا انه لا نصيب لهم في الآخرة والعلم بانه لا نصيب لهم في الآخرة لا ينافي نفي العلم بمذمومية الشراء بان
يعتقدوا باحاطته فلا تنزيل (قوله كيف تجدد الخ) تجدد استئناف جواب الامر من حيث المعنى أو حال من فاعله أو مفعوله
وصدره مفعوله الاول والثاني يصف وكيف حال من مفعوله الاول والمعنى خذ بكلام رب العزة تجددوا واجددوا له واصفا
لاهل الكتاب بالعالم مكيفا بكيفية ما ومن قال ان جملة كيف تجدد وقع حالا من فاعل الامر أو مفعوله أي مقولا في حقت
أو في حقه لم يأت بشيء لأن كيف معمول لما بعده وقدم عليه تقضيته في الاصل معنى الاستفهام وان استلخ منه ههنا مجرد
التفخيم (قوله يعني ان شئت الخ) يعني ان مفعول شئت تنزيل العالم مطلقا لا العالم بالفائدة ولا زما وان كان سوق الكلام فيه ،

(قول المحشي) ومفعول يعلمون محذوف اي وهو المذمومية

(قول المحشي) مضمون الجملة الخ عبارة السيد في شرح المفتاح مؤدى مذمومية ما شروا به رداءه وتخدم تعلق نفع
به في الآخرة فيرجع الى مضمون ما تعلق به علموا

(قول المحشي) فاندفع ما قيل الخ حاصله ان الآية لا شاهد فيها لان مفعول يعلمون مذمومية الشراء المستفادة من
قوله لبسوا ومفعول علموا هو انه لا نصيب لهم في الآخرة فالعلم المثبت متعلقه عدم الثواب والمعنى متعلقه المذمومية ولا
يلزم من علم عدم الثواب علم المذمومية حتى يلزم من نفي اللازم نفي الملزوم الاترى المباح فانه معلوم عدم الثواب فيه ولا
يعلم ذمه وحاصل الجواب ان علم المذمومية جا من نفي النصيب والحرمان في الآخرة وهذا لا يترتب على المباح واجاب
السيد في شرح المفتاح بجواب اخر وهو ان مساق الكلام لتفخيم حاطم يقتضي تعلق يعلمون بما تعلق به علموا

(قول المحشي) لم يأت بشيء أي لم يأت بشيء فافع فيما قصده فانه قصد بتقدير القول الفرار من كون الخلال انشاء
وجملة تجدد بدون كيف خبرية لا تحتاج لتقدير القول وكيف وان كانت انشائية لا يغيرها القول لان عمله في جملة كيف تجدد لا
يخرج كيف عن كونها معمولية لتجد لتصريحهم بانها اذا لم يستغن عنها ما بعدها تكون معمولية به واذا كانت معمولية لتجد
وهي حال تمام مفعولية فلا بد ان يقال انها مسلخة عن معنى الاستفهام لجرد التفخيم كما قاله المحشي والفنري بعد ما قل ما
نقله المحشي قال واما حال من ضمير تجدد فكأنه فهم انه على الاول ليس كذلك ولم يتعرض لكيفية وقوعه حالا مع كونه
انشاء وشرح السيد رحمه الله المفتاح هكذا فتمسك بكلام رب العزة مقولا في حقه كيف تجدد صدره الخ وكتب بحاشيته
اشارة الى ان قوله كيف تجدد حال من كلام رب العزة بتقدير القول مع أنه يجوز أيضا ان يجعل حالا بلا تقدير لعدم بقاء
معنى الاستفهام كانه قيل تمسك به واجدد صدره وصفا منافعا عجبيا وظاهرا مكشوبا بلا شبهة اه وهو مردود أيضا بما قاله المحشي فتدبر

(قول المحشي) يعني ان مفعول شئت الخ اي متعلق مفعوله

اعم من فائدة الخبر وغيرها ينزل منزلة الجاهل به لاعتبارات خطابية لا ان الآية من امثلة تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل بناء على ان قوله لو كانوا يعلمون معناه لو كان لهم علم بذلك الشراء لامتنعوا منه اى ليس لهم علم به فلا يمتنعون وهذا هو الخبر الملقى اليهم لان هذا كلام يلوح عليه اثر الاهمال او على ان قوله ولقد علموا الآية خبرلقى اليهم مع علمهم به لان هذا الخطاب لمحمد صلى الله عليه وسلم واصحابه ولادليل على كونهم عالمين به وهو ظاهر على ان شيئاً من الوجهين

لان الاستبعاد انما هو في تنزيل العلم منزلة الجاهل لافي خصوصية المتعلقات بل في تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه مع قطع النظر عن خصوصية العلم (قوله اعم من فائدة الخبر الخ) ، المستفاد من الآية تنزيل العلم بشيء مخصوص منزلة عدمه ومعلوم انه لا مدخل لخصوصية ذلك الشيء في التنزيل فالمستفاد منه تنزيل العلم مطلقاً ومنه يستفاد عموم المتعلق (قوله خطابية) اى منسوبة الى الخطابة ، وهى صناعة تفيد الاقتناع لتركيبه من مقدمات مقبولة (قوله يلوح عليه اثر الاهمال) اما اولافلان هذا الخبر ليس لهم علم لو فرض كونه ملقى اليهم ، فلا معنى لكونهم عالمين بمضمونه كيف وقد تحقق في قوله ولقد علموا ، تقيضه وهو ان لهم علماً به ، وبعد التثنية والتى ، لا معنى لتنزيلهم منزلة الجاهل بان ليس لهم علم بان من اشتراه ماله في الآخرة

(قول المحشي) لان الاستبعاد اى الثابت لتنزيل العالم بشيء منزلة الجاهل به في ذاته الماخوذ من قد لانها ليست في كلام المفتاح وقوله بل في تنزيل النخ اضراب عن كون الاستبعاد في تنزيل العلم منزلة الجاهل الى كونه في تنزيل وجود الشيء مطلقاً وذلك كما في قوله تعالى وما رميت اذ رميت

(قول) المحشي) المستفاد من الآية النخ جواب عما يقال لا يصح جعل الآية شاهداً على تنزيل العالم بطلق شيء منزلة الجاهل به لان الذى في الآية تنزيل العالم بشيء مخصوص منزلة الجاهل بذلك وقوله بشيء مخصوص هو مذمومية الشراء (قول الشارح) لاعتبارات خطابية اى وجوه هى مستند التجهيل مثل ان لا يعمل بمقتضى علمه او يكون علمه تقليدياً او مستنداً الى دليل ضعيف او يكون مضمون الجملة امراً غريباً ودقيقاً

(قول المحشى) وهى صناعة اى الخطابة صناعة اى قياس وقوله لتركيبه اى الصناعة وفى نسخة لتركيبه باعتبار ان الصناعة قياس وقوله مقبولة اى وان لم تكن يقينية

(قول المحشى) فلا معنى لكونهم عالمين بمضمونه اى حتى يكونوا لعلمهم بمضمونه منزلين منزلة الجاهل وذلك المضمون هو انهم ليس لهم علم بمذمومية الشراء

(قول المحشى) تقيضه اى تقيض علمهم بمضمونه وقوله وقد تحقق الخ اى تحقق في ذلك ان لهم علماً به اى بذلك الشراء وردائه وعلمهم برداءه الشراء ينافى علمهم بعدم علمهم برداءه الشراء لان من علم شيأ علم انه عالم به وان ذهل عنه (قول المحشى) تقيضه اى تقيض المضمون وقوله وهو ان لهم بيان للتقيض

(قول المحشى) وبعد التثنية والتى التى هى الداهية الصغيرة ومراده بها الاعتراض الاول والتى هى الداهية الكبيرة ومراده بها الاعتراض الثانى

(قول المحشى) لا معنى لتنزيلهم منزلة الجاهل بان ليس لهم علم لان علمهم بان ليس لهم علم بمذمومية الشراء لا يقتضى

من خلاق بل ان كان ولا بد فينبغي أن ينزلوا منزلة الجاهل بان لهم علماً بذلك وبالجملة فهذا الكلام من الاهمال بحيث لا يتسع المقال لبيان اهماله كذا قل عنه رحمه الله اقول الجواب عن المنع الذي اشار اليه بقوله لو فرض يعني لا سلم كون هذا الخبر الملقى اليهم لان الخطاب للرسول صلى الله عليه وسلم، أن الخطاب صريحاً للرسول صلى الله عليه وسلم وتعميراً لهم ولذا أكد بالقسم ، فاندفع الاعتراض على التوجيه الثاني أيضاً وعن الثاني ان المستفاد من قوله تعالى ولقد علموا ثبوت العلم لهم حقيقة ، والمستفاد من الخبر الملقى اليهم نفى العلم عنهم تنزيلاً ولا منافاة بينهما وعن الثالث ان العالم اذا عمل

الامتناع من الشراء حتى ينزلوا منزلة الجاهل لعدم الجري على موجب العلم بل هو مناسب للشراء ثم بعد تنزيلهم منزلة الجاهل بان ليس لهم علم بمذمومية الشراء يكون حالهم جهلهم بجهلهم مذمومية الشراء وهو يتضمن اعتقاداً مخالفاً للجهول وهو اعتقاد مذمومية الشراء وهذا يكون رادعاً عن الشراء لا داعياً اليه حتى ينزلوا منزلته والحاصل ان حالهم وهو علمهم بان ليس لهم علم بالمذمومية لا يقتضي الامتناع من الشراء حتى يكونوا جارين على خلاف مقتضى العلم فينزلوا منزلة الجاهل وحال من نزلوا منزلته وهو اعتقاد مذمومية الشراء لا يكون داعياً للشراء حتى يناسب ما صنعوا وهو الشراء فينزلوا منزلته

(قول الشارح) أوعلى ان قوله تعالى ولقد علموا الآية الخ حاصل هذا التوجيه ان الآية من باب تنزيل العالم بالفائدة منزلة الجاهل بها والخبر الملقى اليهم المعلوم لهم هو قوله تعالى (ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق) بخلافه على ما قبله فان الخبر الملقى اليهم المعلوم لهم هو قوله تعالى لو كانوا يعلمون فيقال هنا نزل العالم بانه يعلم ان من اشتراه ماله في الآخرة من خلاق منزلة الجاهل بعلمه ذلك قالني اليه الخبر الدال على انه يعلم ذلك ووجه التنزيل عدم جريه على موجب علمه وقوله لان هذا الخطاب الخ علة للنفي اي والتنزيل ليس في جانب المخاطب بل في جانب أهل الكتاب وهم غير مخاطبين واللازم أن يكون المنزل منزلة الجاهل بفائدة الخبر هو المخاطب به وقوله ولادليل على كونهم عالمين جواب عما يقال لم لا يعتبر التنزيل في جانب المخاطب وهو النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه فاجاب بان التنزيل فيهم يقتضي كونهم عالمين بفائدة الخبر ولا دليل على علمهم بها على انه لا وجه للتنزيل هذا وقد علمت مما نقل عن الشارح على التوجيه الذي قبله ان هذا الايراد وارد على ما قبله في جملة ما اشار اليه بقوله يلوح عليه اثر الاهمال اما الاعتراضان الباقيان فلا يردان على هذا (قول المحشي) بل ان كان ولا بد أي بل ان كان هناك تنزيل فينبغي أن ينزلوا وهم عالمون بمذمومية الشراء منزلة الجاهلين بعلمهم مذمومية الشراء لان علمهم مذمومية الشراء يقتضي عدم الشراء فيكون الشراء جرياً على خلاف مقتضى العلم وذلك الخلاف هو الجهل بعلم المذمومية لان الجاهل بعلم المذمومية قد يعتقد عدم المذمومية المناسب للشراء وحينئذ يكون حق الخبر الذي يلقى اليهم هو ان لهم علماً بمذمومية الشراء لان ليس لهم علم بها كما في الآية

(قول المحشي) ان الخطاب صريحاً خبر عن قوله الجواب وقوله ولذا أكد بالقسم أي لكونه تعريضاً لهم أكد بالقسم لان الرسول صلى الله عليه وسلم يعلم ذلك ولا حاجة في خطابه الى التأكيد

(قول المحشي) فاندفع الاعتراض على التوجيه الثاني هو ما ذكره الشارح بقوله لان الخطاب لمحمد الخ

(قول المحشي) والمستفاد من الخبر الملقى اليهم نفى العلم عنهم تنزيلاً يعني انه وان كان المستفاد من القاء الخبر اليهم بطريق التنزيل الآتي في الجواب عن الثالث انهم يعلمون انتفاء علمهم بالمذمومية حتى يقال انهم نزلوا منزلة الجاهل بذلك فيفيد انتفاء علمهم بالمذمومية لكن انتفاء علمهم المستفاد من ذلك تنزيلاً فلا ينافي ثبوت العلم لهم حقيقة

لا يوافق مافى المفتاح ثم اشار الى زيادة التعميم وان وجود الشيء سواء كان هو العلم او غيره ينزل منزلة

بخلاف علمه ، كان عالماً بأنه بمنزلة الجاهل في عدم ترتب ثمرة علمه ومقتضى هذا العلم ان يتمتع عن ذلك العمل فليما نحن فيه كانوا عالمين بان ليس لهم علم وانهم بمنزلة الجاهل في ذلك الشراء ومقتضى هذا العلم أن يتمتعوا عنه فإذا لم يتمتعوا كانوا بمنزلة الجاهل في عدم جريهم على مقتضى هذا العلم فالخبر اليهم بأنه ليس لهم علم مع علمهم به فتدبر فانه لغاية الغموض والاشكال يلوح عليه اثر الابهل (قوله لا يوافق مافى المفتاح) لانه صريح في أن العلم المثبت والمنفي هو علم أهل الكتاب بمضمون لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق وكلام القائل الاول صريح في ان المعلوم الذى نزل العالم به منزلة الجاهل هو مضمون هذا الحكم وهو انه ليس لهم علم به فلا يتمتعون ويلزمه أن يكون العالم بذلك هو المخاطب بذلك الكلام وكلام القائل الثاني صريح في ان المعلوم هو مضمون قوله ولقد علموا لمن اشتراه الآية ويلزمه أن يكون المخاطب به هو العالم بذلك كذا نقل عنه

(قول المحشى) كان عالماً بأنه بمنزلة الجاهل فالعمل بخلاف العلم أوجب امرين تنزله منزلة الجاهل وعلمه بأنه بمنزلة الجاهل فتنزله منزلة الجاهل نفي العلم وعلمه بأنه بمنزلة الجاهل مع عدم الجرى على مقتضى هذا العلم الذى اليه الخبر الدال على عدم العلم مع علمه به تنزيلاً له منزلة من لا يعلم عدم العلم

(قول المحشى) كانوا عالمين بأنه ليس لهم علم وانهم الى آخر قوله وانهم الى تفسير لقوله ليس لهم علم يعنى انهم كانوا عالمين انهم بمنزلة الجاهل في ذلك الشراء لعدم ترتب ثمرة علمهم ومقتضى علمهم انهم بمنزلة الجاهل في ذلك الشراء الامتناع عنه فإذا لم يتمتعوا كانوا بمنزلة الجاهل بانهم ليس لهم علم في عدم الجرى على مقتضى العلم فالخبر الدال على عدم علمهم مع علمهم بعدم علمهم فعلة تنزيلهم منزلة الجاهل ولا بنفى العلم عنهم عدم ترتب ثمرة علمهم وعلة تنزيلهم منزلة الجاهل ثانياً بالقاء الخبر الدال على عدم علمهم مع علمهم بعدم علمهم عدم الجرى على مقتضى العلم بعدم العلم بالتنزيل والمنزل منزله في الاول الجاهل في الشراء وهذا التنزيل نتيجة نفي العلم فقط وليس هو عمل الكلام والمنزل منزله في الثاني الجاهل بانهم ليس لهم علم وهذا التنزيل نتيجة القاء الخبر الدال على عدم العلم مع العلم بعدم العلم فقول الشارح فيما مر لاعمى تنزيلهم منزلة الجاهل الخ على الوجه الذى قررناه به في سبق ممنوع لان معنى علمهم بان ليس لهم علم علمهم بانهم بمنزلة الجاهل لا علمهم باقضاء علمهم حقيقة لانهم عالمون بحقيقة والعالم بأنه بمنزلة الجاهل حقه ان يتمتع وقولنا فيما قررناه به أيضاً ثم بعد تنزيلهم الخ ممنوع أيضاً لان حالهم بعد التنزيل ليس الجاهل بالجهل حقيقة حتى يلزم ما ذكر وانما حالهم انهم بمنزلة الجاهل والجاهل بأنه بمنزلة الجاهل لارادع له عن الشراء وحاصل هذا الجواب الاخير ان مضمون لو كانوا يعلمون نفي علمهم لكن تنزيلاً لا حقيقة فإذا قلنا انهم عالمون بمضمونه كان معناه انهم عالمون بانهم غير عالمين لكن تنزيلاً أي يعلمون انهم بمنزلة الجاهل والعالم انه بمنزلة الجاهل حقه ان يتمتع وإذا كان معلومهم هو انهم بمنزلة الجاهل اندفع الاشكال الثاني أيضاً كما قررنا سابقاً لان المثبت لهم أولاً العلم الحقيقي ومتعلق علمهم عدم العلم بالتنزيل الذى معناه انهم بمنزلة الجاهل فليتأمل

(قول المحشى) في ان العلم المثبت والمنفي الخ لمراد بالمنفي المنزل منزلة الجهل فان مافى المفتاح المنزل فيه منزلة الجهل علم مذمومة الشراء وعلى التوجيه الاول المنزل منزلة الجهل علمهم بان ليس لهم علم به وعلى الثاني علمهم بعلمهم ان من اشتراه ماله في الآخرة من خلاق وليس المراد بالمنفي ما تضمنه لو كانوا يعلمون لان هذا منفي على كل تقدير

عدمه فقال ونظيره في النفي والاثبات اى في نفي شيء واثباته * ومارميت اذ رميت * واذا كان قصد المخبر ماذكر (فينبغي ان يقتصر من التركيب على قدر الحاجة) حذرا عن اللغو و اشار

وقد عرفت ان دفاعه بما سبق لان المخاطب بالعلم المثبت والمنفى بطريق التعريض هو اهل الكتاب وكاواعالمين بالعلم المثبت تحقياً ونفي العلم عنهم تنزيلاً فقد اتى اليهم الخبران تعريضا ومعلوم انه ليس المقصود بهما لازم الفائدة فيكون من قبيل تنزيل العالم بهما منزلة الجاهل * قال قدس سره أى ما رमित حقيقة * لكون الاثر المترتب خارجا عن طوق البشر اذ رमित صورة مباشرة اسباب الرعى فهما جهتان لنفي الرعى واثباته والمنفى والمثبت امر واحد فلا يرد، انه حينئذ لا يكون المنفى والمثبت واحدا والكلام فيه * قل قدس سره وعدم صحته الخ * ، الا أن يراد بانكسب مجرد مباشرة الاسباب لاما هو المتعارف اعنى المقابل للخلق فيكون المعنى ما رमित تأثيرا اذ لا تأثير فى المعجزة بقدرة العبد اذ رमित باستعمال اسبابه. فيصح على رأى من ينكر الكسب (قوله واذا كان قصد الخ) يعنى ان فاء فينبى ،

(قول الشارح) ثم اُشار أي صاحب المفتاح الى زيادة التعميم أي بعد ان عم الشيء المعلوم غير فائدة الخبر اُشار الى زيادة التعميم بادخال غير المعلوم ايضا

(قول الشارح) وما رميت اذ رميت الخ قال قدس سره 'ى مارميت حقيقة اذ رميت صورة اه أي اتنى في الحقيقة رميت الصوري أى أنه كالمعدم في الحقيقة وكانك في الحقيقة ما رميت صورة اذ رميت صورة فقلوه حقيقة قيد لأنني لا للمنى والا فلا تنزيل كذا في بعض الحواشي والمراد بالحقيقة نفس الامر والا فاسناد الرمي اليه حقيقي والمعنى على هذا والله اعلم وما رميت كسبا حقيقة اذ رميت كسبا صورة بمعنى ان الرمي الثابت لك صورة كسبه لما شرتك اسبابه منتف في الحقيقة كسبك اياه أي كانك في الحقيقة لم تكسبه لان كسبك الصوري له منزل منزلة عدمه لان الآثار المترتبة عليه لا ترتب على كسب البشر وبهذا فارق باقي الافعال عند من يقول بالكسب لانها غير منزلة منزلة عدم لترتب آثارها عليها

(قول المعنى) وقد علمت اندفاعه الخ الذي علم اندفاعه لزوم كون العالم هو المخاطب وليس كذلك اما مخالفة ما في المفتاح فلم يعلم اندفاعها لكن لا يضر في مخالفته مع صحة المعنى

(قول المحشي) انه حينئذ اى حين اذ قيد المنفى بالحقيقي والمثبت بالصورى والمورد فهم انها جهتان للرمي
(قول السيد قدس سره لجر يانه في جميع الافعال) الخ وليس مورد النفي والاثبات شيئا واحدا حينئذ اذ المعنى ما
اثر اذ اكتسبت ولا يصح ان يكون التأثير والكسب جهتين للنفي والاثبات على ما وهم اذ لا يقال النفي في التأثير بل له
ولا الاثبات في الكسب بل له

(قول السيد قدس سره وعدم صحته على قول من ينكره) هم المعتزلة فانهم يقولون أفعال العباد مخلوقة لهم لا مكتسبة بمعنى مقارنة قدرهم للفعل او ترجيح ارادتهم له على الخلاف في كسب الاشعري واذا قالوا بخلق الافعال ونفوا الكسب لا يصح ان يقال ما رميت تأثيرا اذ رميت كسبا لانه وان صح نفي التأثير اذ لا تأثير للعبد عندهم في المعجزة لخروجها عن طوق البشر كما قالوا بذلك في الافعال الاضطرابية لكن لا يصح اثبات الكسب لنفيهم اياه

(قول المحشي الا ان يراد بالكسب الخ) اي ليس المراد بالكسب ذلك المعنى الذي نفوه بل المراد به مباشرة الاسباب وذلك محل اتفاق لكن لا تكون الآية على هذا مما نحن فيه اذ المنفي التأثير والمثبت استعمال الاسباب وان كان

الى تفصيله بقوله (فان كان) المخاطب (خالى الذهن من الحكم والتردد فيه) اى لا يكون

جزئية والشرط محذوف دل عليه الكلام السابق وقد صرح به في الايضاح، ووجه الترتيب انه اذا كان المقصود افادة المخاطب كان اللائق رعاية حاله في الافادة ، فينبغي ان يقتصر في التركيب على قدر احتياجه ولا يزداد عليه حذرا عن اللغو في الكلام ولا ينقص عنه حذرا عن لغوية الكلام فان الناقص لعدم افادته المقصود لغو (قوله الى تفصيله) اى تفصيل الاختصار على قدر حاجة المخاطب (قوله خالى الذهن عن الحكم الخ) المراد بالحكم الوقوع واللاوقوع كافي السابق اعنى قوله افادة الحكم واللاحق اعنى قوله وتردد فيه ، فان التردد انما هو في الوقوع واللاوقوع دون الايقاع والانتزاع وكذا الانكار ، ومعنى خالو الذهن عنه ان لا يكون حاصله فيه ، وحصوله فيه انما هو الازعان به

النفى والاثبات على هذا لايجريان في جميع الافعال بل في خصوص المعجزة فليتأمل
(قول المحشي) جزئية أي لا تفرعية كما في الفري

(قول المحشي) ووجه الترتيب الخ رد لقول الحفيد لا يظهر كونه مسببا عن الشرط المذكور الا بملاحظة كونه مجعلا للتفصيل الذى بعده

(قول المحشي) فينبغي ان يقتصر في التركيب الخ فيه اشارة الى ان من في قول الشارح من التركيب بمعنى في والى ان قول الشارح عن اللغو معناه بالنسبة للزيادة اللغو فيه بان يكون الزائد منه لاغيا فقط وبالنسبة للنقص كون الكلام جميعه لغوا لعدم افادته فاندفع ما يتوهم من ان قوله حذرا الخ انما يظهر علة لعدم الزيادة لا لعدم النقص مع ان الاختصار على قدر الحاجة معناه ان لا ينقص عنه ولا يزيد عليها

(قول المحشي) فان التردد انما هو في الوقوع ولا وقوع اذ لا معنى للتردد في التصديق لعدم قصده بالافادة ان اريد حكم المتكلم فان اريد حكم المخاطب فهو اظهر لانه غير متردد في حكم نفسه وقوله وكذا الانكار اى انما هو للوقوع اذ لا يتاني الجزم بعدم تصديق المتكلم غاية الامر التردد كما مر

(قول المحشي) ومعنى خالو الذهن الخ شروع في بين قول الشارح في تفسير الخلو عن الحكم أي لا يكون عالما الخ بمعنى مصدقا بذلك

(قول المحشي) وحصوله فيه انما هو الازعان هذا هو مدار الرد الآتي ووجه كون الحصول فيه هو الازعان دون التصور ان الحكم يطلق بمعنيين احدهما ادراك وقوع النسبة او لاوقوعها اعنى التصديق وهذا غير مراد هنا بدليل السابق واللاحق وثانيهما النسبة التامة الخبرية وهى التى يعبر عنها عند التفصيل بان النسبة التقييدية التى بين الطرفين واقعة بينهما في حد ذاتها اوليست بواقعة كذلك وعند الاجمال بالوقوع واللاوقوع فخالو الذهن عن الحكم معناه ان لا يكون حاصله فيه ان النسبة التقييدية المدركة بين الطرفين واقعة بينهما في حد ذاتها بقطع النظر عن ادراكنا وعدم خلو معناه ان يكون حاصله فيه ذلك ولا شك ان حصول ن النسبة المدركة بين الطرفين واقعة هو الازعان بوقوعها قال الشيخ في الشفا في الفصل الثالث من المقالة الاولى في الفن الاول في الجملة الاولى في مدخل المنطق التصديق هو ان يحصل في الذهن نسبة صورة التأليف الى الاشياء انفسها انها مطابقة لها وقال في الموجز الازعان هو ان يحصل في النفس ان المعنى الذى حصل فيها مطابق لما عليه الامر في نفس الوجود وحاصله كما في الزاهد ان التصديق هو ان يحصل في الذهن ان معنى القضية

فيكون المعنى خاليا عن الازعان به والخلو عن الازعان لا يستلزم الخلو عن التردد فان الازعان والتردد . متنافيان لا يستلزم الخلو عن أحدهما الخلو عن الآخر فظهر فساد ، ما سبق الى بعض الاوهام وان مبناء عدم التنبيه لمعنى الخلو عن الحكم وان ما قيل ان مبنى كلام الشارح رحمه الله على الاستخدام بارادة الايقاع عن لفظ الحكم ووقوع عن ضميره أو على ارادة الخلو عن ادراك الحكم ، وتخصيصه بالتصديق ليس بشيء . كيف وانه صرف للثن ، عن الظاهر لا يدفع به عدم مطابق للواقع وقال الفاضل اثير الدين الابهرى في فاتحة منطق كتاب تزييل الافكار التصور هو ان يحصل في العقل تصور الطرفين مع التأليف بينهما والتصديق هو ان يحصل في العقل صورة هذا التأليف مطابقة للاشياء انفسها أي ان يحصل فيه صورة التأليف حال كونها مطابقة للاشياء انفسها والمراد بالتأليف النسبة وما يؤلف منه كالبياض والعرض في قولنا البياض عرض فالتصديق هو ان يحصل في الذهن نسبة هذه الصورة أي صورة التأليف والنسبة الى الاشياء انفسها انها مطابقة لها فان قيل قد نصوا على ان الشك تصور يتعلق بما يتعلق به بالتصديق ضرورة انه تردد بين الوقوع واللا وقوع وقد قال المحشي في حاشية القطب الشك هو ان التردد بين ان النسبة المتعلقة بالطرفين واقعة بينهما في نفس الامر اولا وحينئذ يلزم ان يكون الحكم بمعنى ان النسبة المدركة بين الطرفين واقعة لا بد منه في ذهن المتردد فيتم الاشكال الاتي في الشارح قلت الحاصل في ذهن المتردد انما هو صورة ذلك المعنى الذي يتعلق به التصديق أما نسبتة الى الاشياء انفسها أنه مطابق لها فلا ضرورة أنه لا علم بالاشياء انفسها والحاصل ان الحاصل في الذهن في التصديق هو أن معنى القضية مطابق للواقع والحاصل فيه في التصور الكائن عند الشك هو صورة مطابقة معنى القضية للواقع قال السيد الزاهد نسبة القضية واحدة وهي النسبة التامة الخبرية لكن اذا اخذت من حيث انها نسبة بين الموضوع والمحمول يتعلق بها الشك واذا اخذت من حيث انها واقعة أو ليست بواقعة يتعلق بها التصديق اه وقوله اذا اخذت من حيث انها نسبة بين الموضوع والمحمول أي محتملا ان تكون واقعة وان لا تكون كما نص عليه في مواضع اخر هذا وتخرج كلام المحشي على ان الوقوع واللا وقوع لا يتعلق به الا التصديق اما التصور فانما يتعلق بالنسبة الحكمية بدون الوقوع واللا وقوع تخرج باطل مناف لكلامه في حاشيتي القطب والعقائد مع سخافته في نفسه ضرورة ان الشك تصور متعلق بالوقوع واللا وقوع وان حمل على ما قلنا فلا مخالفة وبعد ذلك فاعلم ان عبارة الايضاح هكذا فان كان المخاطب خالي الذهن من الحكم باحد طرفي الخبر على الاخر والتردد فيه استغنى الخ وهو صريح في ان الحكم بمعنى الازعان وربما ايده كلام الشارح الآتي فليتأمل

(قول المحشي) فيكون المعنى خاليا عن الازعان به وهذا هو قول الشارح أي لا يكون عالما الخ
(قول المحشي) متنافيان لا يستلزم الخ انما قال متنافيان لا يستلزم الخ وان كان عدم الاستلزام يكفي فيه مجرد الانفكاك نظرا للواقع المفاد بقول الشارح بل الحكم الذهني والتردد الخ وان كان لا بد في كلام الشارح من حمل قوله ليس بشيء على نفي الاستلزام فقط حتى يكون فلا ضرب معنى وهو الانتقال من نفي الاستلزام الى التنافي فاندفع ما في حواشي المختصر (قول المحشي) ما سبق الى بعض الاوهام وهو ما ذكره الشارح بقوله فعلم الخ وقوله ان مبناء عطف على فساد وانما كان مبناء ذلك لانه فهم ان معنى الخلو عن الحكم ان يخلو عن نفس الوقوع واللا وقوع لاعن الازعان به ولا شك ان المتردد لم يخل ذهنه عن نفس الوقوع فلا حاجة اليه

(قول المحشي) وتخصيصه بالتصديق لشموله التصور

(قول المحشي) عن الظاهر لدلالة السابق واللاحق عليه لكن عرفت أنه الموافق لكلام المصنف في الايضاح

عالمًا بوقوع النسبة أولا ووقوعها ولا مترددا في ان النسبة هل هي واقعة أم لا ففلم ان ماسبق الى بعض
الاولهـام من انه لا حاجة الى قوله والتردد فيه لان الخلو من الحكم يستلزم الخلو من التردد فيه ضرورة ان
التردد في الحكم يوجب حصول الحكم في الذهن ليس بشيء ألا ترى انك تقول ان زيدا في الدار لمن يتردد
في انه هل هو فيها أم لا ولا

الحاجة الى ذكر التردد وغايته عدم لزوم الاستدراك (قوله عالمًا بوقوع النسبة الخ) عبر بالمركب التقيدي، مع ان المراد ان النسبة واقعة أو
ليست بواقعة للتخصيص على ان الخلو عن الحكم، عبارة عن عدم تعلق العلم بالوقوع او اللاوقوع سواء تعلق العلم بالنسبة أولا بخلاف الخلو
عن التردد، فانه لا بد فيه من تصور النسبة ولذا قال في ان النسبة هل هي واقعة أم لا بذكر الاستفهام بعد النسبة (قوله أم لا)
وقوله ولا يدفع به عدم الحاجة أي لانه لا ضرورة الى الاستخدام أو تقدير المتعلق حتى يحتاج الى قوله والتردد فيه وقوله
غايته عدم لزوم الاستدراك أي الزيادة لكن الاعتراض كان بعدم الاحتياج اليه وذلك باق والحاصل أن الواهم لم يفهم
معنى الخلو عن الحكم الذي هو عدم الاذعان بل فهم ان معناه ان لا يكون الوقوع واللاوقوع في الذهن فقال انه اذا لم
يكن الوقوع واللاوقوع في الذهن لا يثني التردد لعدم المتردد فيه فدفعه الشارح بان معنى خلو الذهن عن الوقوع واللاوقوع
ان لا يكون مدعنا به وانما الاذعان لا يستلزم اتفعا التردد

(قول المحشي) مع ان المراد ان النسبة واقعة أي ان النسبة الحاصلة بين الطرفين في الذهن واقعة في نفس الامر اي
مطابقة للاشياء انفسها وانما كن ذلك هو المراد لانه الذي يطلق عليه الحكم كما سبق وانما يعبر عنه بالوقوع واللاوقوع اختصاراً
او اشارة لما ذكره بعد

(قول المحشي) عبر بالمركب التقيدي الخ وانما كان المركب التقيدي نصا في ذلك لان النسبة فيه لم تجعل موضوعا
حتى يفيد ان المجهول هو الوقوع واللاوقوع فقط دون النسبة كما في قوله ولا مترددا في ان النسبة الخ
(قول المحشي) عبارة عن عدم تعلق العلم بالوقوع واللاوقوع يعني أنه يكفي في الخلو عن الحكم عدم تعلق العلم بالوقوع
لما علمت ان الحكم هو ان النسبة بين الطرفين واقعة فإذا لم يتعلق بالوقوع فقد خلا الذهن عن الحكم سواء تعلق العلم
بالنسبة فقط بان تصورت النسبة باعتبار انها تعلق بين الطرفين من غير اعتبار حصولها او لا حصولها في نفس الامر وهي
التي يقال لها مورد الايجاب والسلب أو تصورت باعتبار حصولها أو لا حصولها في نفس الامر لكن لم يتعلق العلم بذلك بان
تردد بينهما أي تردد في انتساب أي الامرين لها فانه لا يقال حينئذ انه علم الوقوع منتسبا اليها بل محتملا انتسابه اليها أو
لم تكن متصورة اصلا فليتأمل

(قول المحشي) فانه لا بد فيه أي في الخلو عن التردد من تصور النسبة اذ لو لم تكن متصورة لكان خاليا عن العلم
لا عن التردد قال المحشي في حاشية العقائد الشك من حيث أنه تصور للنسبة من حيث هي لا تقيض له وهو بهذا الاعتبار
داخل في العلم اما باعتبار انه يلاحظ فيه النسبة مع كل واحد من النفي والاثبات على سبيل التجويز المساوي ولهذا يحصل
التردد والاضطراب فله تقيض فان النسبة من حيث يتعلق بها الاثبات يناقضها من حيث يتعلق بها النفي وهو بهذا الاعتبار
خارج عن العلم صرح بهذين الاعتبارين السيد السند قدس سره في حاشية شرح مختصر الاصول اه والمراد بالنسبة المتصورة
هي النسبة في نفسها من غير اعتبار حصولها أو لا حصولها في نفس الأمر بل باعتبار انها تعلق بين الطرفين كما يدل عليه

يحكم بشيء من الإثبات والنفي بل الحكم الذهني والتردد متنافيان لا يجتمعان قط (استغنى) على

منقطعة ، كان المتردد ينتقل من الاستفهام عن حكم الى الاستفهام عن حكم آخر في الرضى قال سيبويه ام في قولك أزيد عندك أم لا منقطعة كان عند السائل ان زيدا عنده فاستفهم ثم ادركه مثل ذلك الظن في أنه ليس عنده فقال أم لا وانما عندها منقطعة لانه لو سكت على قوله أزيد عندك لعلم مخاطب انه يريد ا هو عندك أم ليس عندك فلا بد أن يكون لقولك أم لا فائدة متجددة وهى تغيير ظن كونه عنده الى ظن أنه ليس عنده وهذا معنى الاتصاع والاضراب انتهى واذا كانت منقطعة، جاز استعمالها مع هل فانها تستعمل مع جميع كالات استفهام فافهم فانه دقيق قد زل فيه الاقدام (قوله ولا يحكم

قوله بذكر الاستفهام عن حكم بعد النسبة فان الحكم هو الوقوع واللاوقوع اذا علمت هذا علمت انه انما اعتبر وجود تصور النسبة في الخلو عن التردد لان التردد ليس علما فليس الخلو عنه عبارة عن عدم تعلق العلم بشيء خاص حتى يصدق بتعلقه بغيره بل معنى الخلو عنه انه لم يحصل في ذهنه التردد الذى هو ناشئ من تجويز النفي والأثبات على السواء فالمنفى هو التردد فقط بخلاف الخلو عن الحكم فانه خلو عن تعلق العلم بشيء خاص فهو نفى لمقيد بقيد فيصدق بانها المقيد والمقيد وباتنا القيد فقط فالكلام فيما يصدق به الخلو عن الحكم والخلو عن التردد حيث صدق قولنا لم يعلم الوقوع واللاوقوع بعلم النسبة وعدمه دون قولنا لم يتردد في ان النسبة واقعة أولا لان التردد ليس بعلم حتى يكون له متعلق آخر يصدق به لافى ان الشخص الذى لا تردد عنده لا بد أن يكون متصوراً للنسبة واين هذا من ذاك فاندفع ما قيل في كون الخلو عن التردد لا بد فيه من تصور النسبة نظر ظاهر نعم التردد نفسه لا بد فيه من تصورها كعلم الحكم وبقولنا ان النسبة التى تفيد الخلو عن التردد انها متصورة هى النسبة فى نفسها بمعنى الربط بين الشئين اندفع التنافى بين ما هنا وبين ما كتبه على قول السيد فيما يأتي المراد بالخالى الخ من انه لا يمكن تصور النسبة بدون ملاحظة الوقوع واللاوقوع لان ذلك فى النسبة الحكمية كاسيائي له بخلاف النسبة بمعنى الربط بين الشئين وهو المراد بالنسبة المتصورة هنا فانه يمكن تصورها بدون التردد كاسيائي له ايضا فتدبر

(قول الشارح) بل الحكم الذهني الخ انتقال من نفي التلازم الى نفي الاجتماع

(قول المحشى) منقطعة أى بمعنى بل والهمزة لان الكلام في السائل المتردد وقد تكون بمعنى بل فقط

(قول المحشى) كأن المتردد ينتقل الخ اتي بكلمة كان لان الموجود هنا هو التردد والتحجير بين الامرين على السواء لكن لما اتى بأى منقطعة الدالة على الاعراض عن الاستفهام الاول الى الثاني افاد أن تردده وتجويزه يكاد ان يكون بين ظنين تعلقا بكل من الطرفين لكون كل مع قرينة مثلا وهكذا ينبغي ان يقال في كلام سيبويه الا ان يفترأ فيه كأن بالهمز وتشديد النون لا كان الناقصة والا لزم ان هذا التركيب لا ينطق به الا من كان عنده ظن وتغير وليس كذلك ولو سلم فيكون ما هنا منزلا منزله بدليل قول المحشى كان المتردد الخ فاندفع ما توهم من ان المتردد الذى يحسن التاكيد له هو الذى لا اعتقاد عنده ولا ظن واذا كان هنا انتقال من ظن الى آخر كان الثاني ارجح للانتقال اية فيكون موافقا لما سأتى عن الشيخ من انه لا بد في حسن التوكيد من الظن على خلاف الجواب وان كان المراد به على ماسيائي مجرد الميل لمخالفته لكلام المصنف فتدبر

(قول المحشى) جاز استعمالها مع هل لانها بمعنى بل والهمزة والهمزة تكون للتصديق فتوافق هل بخلاف ما اذا كانت

متصلة فانها لطلب التصور فلا يصح استعمالها مع هل التى للتصديق للتنافي بينهما ومن زل قدمه جعلها متصلة

لفظ المبني للمفعول (عن مؤكدات الحكم) وهي ان واللام واسمية الجملة وتكريرها ونون التأكيد واما الشرطية وحرفا التنبيه وحروف الصلة (وان كان) المخاطب (مترددا فيه) اى فى الحكم (طالباً له

بشيء الخ) فقد تحقق الخلو عن الحكم مع وجود التردد (قوله وهي ان الخ) لم يذكر القسم ههنا مع ذكره فى صورة الانكار لان الاستثناء عن هذه المؤكدات يستلزم الاستثناء عنه ، لانه لا بد معه من ايراد بعض هذه المؤكدات (قوله واسمية الجملة الخ) اى كونها اسمية لاصيرورتها اسمية كما هم فانه لا يشترط فى التأكيد كونها معدولة (قوله وحروف الصلة) اى حروف الزيادة ، فان الغرض منها التأكيد وليست موضوعة له

(قول الشارح) لفظ المبني للمفعول نقل عنه لانه الرواية فمكانه اوفق بقوله حسن تقويته وقوله وجب تأكيده حيث لم يتعرض فيه للمتكلم او المخاطب

(قول الشارح) وحرفا التنبيه هما الاواما الاستفتاحيتان قال المحشي فى حاشية الجامى حروف التنبيه موضوعة لتنبيه المخاطب قبل الشروع فى الكلام ، تحريضه على حسن الاستماع لان الغرض منها التنبيه وليست موضوعة له كما قيل وانظر لم يقل الشارح حروف التنبيه ليتناولها أيضاً وفي بعض النسخ حروف التنبيه (قول الشارح) واسمية الجملة فانها تفيد الثبوت بنفسها ودوامه بالقرآن بخلاف الفعلية فانها تفيد الحدوث بنفسها وتجده بالقرآن لكن قد يقصد بالاسمية افادة أصل المعنى بقطع النظر عن الثبوت والتجدد فلا تكون من المؤكدات فالتأكيد بها عند اقتضا المقام اياه

(قول المحشي) قد تحقق الخلو الخ اشارة الى ان قول الشارح ولا يحكم الخ ليس تفسيراً للحكم فى قول المصنف فان كان خالى الذهن عن الحكم حتى يكون المراد بالحكم فيه الايقاع والانتزاع بل بيان للخلو عن الحكم اعنى الوقوع والا وقوع فمعنى الخلو عن الحكم أنه لم يحكم بشيء اى لم يوقع ولم ينتزع فاندفع ما يقال ان كلام الشارح هنا صريح فى ان الحكم بمعنى الايقاع والانتزاع فينا فى ان المراد بالحكم فى المصنف الوقوع والا وقوع (قول المحشي) لم يذكر القسم الخ نقل عن الشارح لم يعد القسم فى ذلك وان كان فيه تأكيد للحكم لان مقصوده المؤكدات التى تتصل بالحكم وتصير من جملة والقسم كلام براسه اه وكان المحشي رحمه الله لم يرض ذلك لانه لا وجه لهذا التخصيص وقول المصنف عن مؤكدات الحكم احتراز عن مؤكدات الطرفين كالتأكيد اللفظي والمعنوي فانها جائزة مع الخلو نحو زيد زيد قائم وزيد نفسه قائم وجاء القوم كلهم

(قول المحشي) لانه لا بد معه من ايراد بعض هذه المؤكدات قال الرضى لانها تفيد التوكيد الذى لاجله جاء القسم اه فالقسم على التأكيد لاعلى أصل المعنى لان التوكيد كاف فيه ثم ان ما ذكره المحشي انما يظهر فى الاثبات دون النفى لان القسم فيه لا يحتاج لمؤكد آخر كما ذكره فى القوم تدبر

(قول المحشي) كونها معدولة بان كان المسند اليه فيها مصدراً كالحمد لله

(قول المحشي) فان الغرض منها التأكيد تبليغ لكونها زائدة ولو قال لان التأكيد غرض منها لاموضوعة له لكان أولى كما هو ظاهر وحاصل ذلك كما فى حاشيته على القاضى ان هذه الحروف وضعت لاجل غرض وفائدة تترتب على ذكرها فى الخارج بسبب زيادتها هي قوة الحكم ووثاقته وليست موضوعة لافهام معنى القوة والوثاقه بخلاف نحو ان واللام من الحروف

والا لكائنات مرادفة لان ، فهي زائدة في الكلام لا يتغير به المعنى بخلاف ان فانها موضوعة للتأكيد يتغير به المعنى قال قدس سره المراد بالخالى الخ * لاحاجة الى هذه التفسيرات لكونها مذكورة في قوله وانما انحصر * قال قدس سره فهو المتردد * قيل يجوز أن تكون النسبة حاضرة في ذهن المخاطب من غير التفات الى وقوعها ولا وقوعها وطلب ايقاعها وانتزاعها والجواب ان النسبة الحكمية ، هي النسبة التامة الخبرية اعنى النسبة المشعرة بالوقوع واللاوقوع فلا يمكن تصورها بدون ملاحظة الوقوع واللاوقوع نعم النسبة بمعنى الربط بين الشئين يمكن ملاحظتها بدون الحكم والتردد * قال قدس سره فيمكن اعتبار الخلو الخ * خلاصته أن في صورة الخلو افادة اللازم لازم بين افادة الحكم فيمكن اعتبار التجريد عن التأكيد لافادة الحكم وافادة لازمه

الموضوعة لمعنى التأكيد ويدل على ذلك ان حروف الزيادة قد تورد لجرد تحسين اللفظ مع انه لا يجوز اخلاء اللفظ عن المعنى بطلافا واعلم ان المحشي جوزي في حواشي الجامى ان تكون حروف الزيادة موضوعة للتأكيد لكن بمعنى التحقيق والتثبيت لا التأكيد المدلول لان واللام حيث قال ان معنى زيادتها ان اصل المعنى وهو ما قصد افادته للمخاطب بدونها لا يختل فالمعنى المستفاد منها تكرار في الحكم بخلاف ان ولام الابتداء فان أصل المعنى وهو الحكم مع تحقق الانكار يختل بدونها وخلاصته انها للتحقيق والتثبيت دون التأكيد أي القوة والثبات وفرق بينهما ويجوز ان يكون التأكيد غرضا منها لا معنى لها انتهى ولعله جزم هنا بان التأكيد المستفاد من ذكرها هو القوة والثبات الذي هو معنى ان دون التحقيق والتثبيت لان المستعمل لرد الانكار أو التردد هو الاول دون الثاني فانه انما يكون لدفع الغفلة لكن سياق في الشارح ان التكرير يدفع به الانكار وحينئذ تكون الملازمة بقوله والا لكائنات مرادفة لان ممنوعة تدبر

(قول المحشي) والا لكائنات مرادفة لان أى فلا تكون حروف صالحة أى زيادة

(قول المحشي) فهي زائدة في الكلام لا يتغير به المعنى أى معنى التركيب الذى هو من جملة لا يتغير بزيادة ذلك الحرف ولا ينقصه لان ما فهم منه ليس معنى شيء من التركيب حتى يتغير بذلك معنى التركيب وانما هو غرض من ذلك الزائد وفرق بين الغرض والمعنى هذا وعلى كل من توجيهى الزيادة اندفع قول الرضى حيث حكوا بزيادة هذه المؤكدات يلزمهم القول بزيادة ان وجميع المؤكدات وما قيل ان الفرق بين ان وغيرها أن ان وضع وضعاً شخصياً للتوكيد بخلاف غيره فوضعه له نوعى ففهم أنه تحكم مع أنه كان لا يصح ان يذكر خالياً عن ذلك المعنى

(قول المحشي) هي النسبة التامة الخبرية أي المبرر عنها بان النسبة واقعة او ليست بواقعة ولذلك اشعرت بالوقوع واللاوقوع وبالجملة هي النسبة الحاكية عن امر خارجى هذا وقد تقدم دفع المناظرة بين ما هنا وما مر فانظره

(قول السيد قدس سره وحينئذ اما ان يكون مصداقاً بما ينافي مضمون ما التى اليه فهو المنكر) فيه ان الانكار لشيء انما يستلزم الاقرار بطرفه الآخر بعد التوجه اليه فهو ليس عين التصديق بالقضية السالبة لان الانكار في القضية الموجبة هو ان يحصل في الذهن ان معنى القضية الموجبة غير مطابق للواقع فالانكار ليس عين الاذعان وان كان مستلزماً له الا ان يكون ثمر يافاً للانكار بلازمه لكن يخالفه ما في حاشيته لشرح المطالع من ان تكذيب النسبة الابجائية هو عين التصديق بالنسبة السلبية

(قول المحشي افادة اللازم لازم بين) أي وهي المقصودة لاشيء زائد عليها فلا تحتاج الى واسطة فامكن اعتبار التجريد بالنسبة اليها بخلاف صورتى التردد والانكار فانه وان كان افادة اللازم فيهما لازماً بينا أيضاً الا ان تأكيده امر زائد

حسن تقويته) اى الحكم بمؤكد قال الشيخ في دلائل الإعجاز اكثر مواقع إن بحكم الاستقراء

بخلاف صورتي التردد والانكار فان التأكيـد لاصل الحكم لا يستلزم تأكيـد العلم به الا بواسطة مقدمة هي ان اعتقاده بالحكم يتبع مطابقة الحكم فذا كان مطابقته مؤكدا قويا عنده كان اعتقاده أيضا كذلك وبما حررنا اندفع ما قيل أنه لافاوت بين الخلو وبين التردد والانكار في أن شيئاً منها لم يعتبر على وجه الاصلة في اللازم حتى لو اعتبر ذلك صار اللازم فائدة ويمكن اعتبار كل منها في اللازم على وجه التسمية فقال قدس سره فبعد القائه الخبر الخبر يد أن بعد اللقاء الخبر من غير تأكيـد لا يتصور بقاء التردد والانكار فلا حاجة الى التأكيـد بخلاف صورتي التردد والانكار فانه بعد اللقاء الخبر الغير المؤكد يتصور بقاء التردد والانكار فلا بد من التأكيـد فاندفع انه لا يتصور خلو ذهن السامع عن علم المتكلم بهذا المعنى بعد اللقاء لكنه يتصور قبل اللقاء كما في صورتي التردد والانكار فانهما يتصوران قبل اللقاء ، ولا يتصوران بعده فقال قدس سره ثم الظاهر الخ * يعنى ثم اعلم ان ما ذكرناه من اعتبار الاحوال الثلاث بالقياس الى اللازم ، خلاف ظاهر الحال لانه يطريق الكناية حيث جعل اعتبارها في اصل الحكم كناية عن اعتبارها في اللازم واطاهر أي ظاهر الحال انك اذا اعتبرته هذه الاحوال في اللازم صار افادة اللازم مقصودا أصليا وافادة أصل الحكم مقصودا تبعيا فينبغي على مقتضى ظاهر الحال ان يعتبر عنه بما يفيد صريحا فيكون حينئذ فائدة الخبر وبما حررنا اندفع ما قيل ان قوله ثم الظاهر ، حيث نفى فيه امكان اعتبار الخلو بالقياس الى اللازم مناف لما ص من قوله يمكن اعتبار الخلو الخ وقال قدس سره وانت خير الخ اعادة لما سبق من قوله على أنه اذا اريد بعلم المتكلم الخ الا ان فيه تفصيلا ليس فيما سبق فلذلك اعاده (قوله حسن تقويته) فيه اشعار بان هذا في اقتضاء المؤكد دون المرتبة الاولى من الانكار حتى لو ترك لم يبعد ذلك (قوله قال الشيخ في دلائل الإعجاز اكثر مواقع الخ) .

يحتاج في رجوعه اليه الى واسطة كما نبه عليه السيد بعد فتدبر

(قول المحشى) بخلاف صورتي التردد والانكار الخ في صورتين اللتين يكون التأكيـد فيهما لدفع التردد والانكار وهو فيما اذا كان ذلك بالنسبة لفائدة الخبر كما هو حاصل كلام السيد هذا وفي بعض النسخ كما في صورتي التردد والانكار في الفائدة وحاصل الايراد ان التردد والانكار المدفوعين بالتوكيد أما يعتبران قبل اللقاء ويندفعان بالتأكيـد بعد اللقاء وذلك موجود فيما نحن فيه وحاصل الرد ان مجرد اللقاء كاف في رد ما نحن فيه فلا حاجة الى التأكيـد اما بالنسبة للتردد والانكار في الفائدة فلا يزيله مجرد اللقاء بل لابد من التأكيـد والاعتراض لبعض شروح الايضاح

(قول المحشى) ولا يتصوران بعده أي بناء على ما فهم المترض من ان الكلام في صورتي التردد والانكار بعد اللقاء الخبر مؤكدا

(قول المحشى) خلاف ظاهر الحال أي حال المتكلم بتلك الجملة او حال الكلام فان الصريح هو الظاهر بالنسبة للكناية وأما قول السيد فيما سبق كان التأكيـد بحسب الظاهر الخ المقتضي ان اعتبار الخلو وتجريد الجملة بالنسبة الى اللازم ظاهر فالمراد بالظهور فيه أنه لا يحتاج الى واسطة وان كان كناية وغير ظاهر بالنسبة لما هو فائدة

(قول المحشى) حيث نفى فيه أي بناء على الظاهر

(قول الشارح) قال الشيخ في دلائل الإعجاز اكثر مواقع ان الخ اعتراض على المصنف حيث قال انه يحسن التقوية بمؤكد عند التردد بان الشيخ اشترط الحسن بان يكون للسائل ميل على خلاف الجواب ولا يكفي مجرد التردد

هو الجواب لكن يشترط فيه ان يكون للسائل

قال في شرح المفتاح ذكر الشيخ عبد القاهر انه انما يحسن التأكيّد اذا كان للسائل ظن في الطرف الآخر للقطع بحسن صالح في جواب كيف زيد وقائم في جواب قائم زيد أو قاعد من غير تأكيّد انتهى فقد افاد ان ذكر ان في عبارة الشيخ بطريق التمثيل بدليل انه ذكر في الدليل صحة جواب صالح بدون التأكيّد ، ولو كان الحكم المذكور مخصوصا بان عنده لاورده مؤكدا بما سوى ان ، وما قيل انه يجوز ان يكون كلامه مخصوصا بان لمكونه علما في التأكيّد مفيدا لغايته ، وان الاكتفاء بذكر صالح بدون التأكيّد ، لتظهر صحة الجواب بغير ان بطريق الاولى ففيه ان كونه علما في التأكيّد ومفيدا لغايته ممنوع ، كيف وان قد يستعمل لجرد الاعتناء بشأن الحكم من غير قصد التأكيّد بخلاف سائر الموكّدات ويستعمل في جواب المتردد فلا يكون مفيدا لغايته (قوله هو الجواب) تعريف لفظ الجواب ، ليس للقصر بل من قبيل والدك العبد

كما في كلام المصنف والقوم وقد صرح الشارح بصورة الاعتراض في المختصر

(قول المحشي) قال في شرح المفتاح الخ نقله لامرين الاول انه عبر بالتاكيد ولم يخص ان والثاني انه يفهم منه ان الاستقامة معناها الحسن لا الصحة حتى يكون مقابل المستقيم غير صحيح ومثل ما في شرح المفتاح في المختصر أيضا فقله فقد افاد الخ أي باطلاقة التأكيّد من دون تخصيص بان

(قول المحشي) فقد افاد أي بعبارة شرح المفتاح ان ذكر ان في عبارة الشيخ هنا بطريق التمثيل بدليل أي استبدل الشارح على ذلك الاطلاق بدليل من عبارة الشيخ وقوله صحة جواب صالح أي استقامته التي فسرهما الشارح في شرح المفتاح بالحسن

(قول المحشي) ولو كان الحكم المذكور مخصوصا بان الخ أي لو كان اشتراط حسن التوكيد بان يكون للسائل ظن على خلاف الجواب مخصوصا بان بخلاف غيرها فان حسن التوكيد به لا يشترط بذلك الشرط لاورده مؤكدا بما سوى ان لاقتضا مجرد الجواب حسن التأكيّد به والكلام في الحسن فلما لم يورده مؤكدا به دل على ان هذا الشرط عام في ان وغيرها لانه انما لم يورده مؤكدا بغيرها لعقد الشرط

(قول المحشي) وما قيل الخ أي قيل انه لاغاfrage بين المصنف والقوم وبين الشيخ لان ما يفهم من كلام المصنف والقوم من حسن التأكيّد للمتردد فذلك في التوكيد بغير ان وكلام الشيخ في ان خاصة

(قول المحشي) وان الاكتفاء الخ منع لقوله قبل ولو كان الحكم الخ

(قول المحشي) لتظهر صحة الجواب الخ يفيد ان الجواب المجرد عن التأكيّد صحيح وهو كذلك لان المراد بحسن تقويته أنه لو تركه المتكلم لا يكون الا قد ترك الاولى ولا يخطأ كما قاله العصام وقريب منه قول المحشي فيما يأتي ان معنى ان لا يستقيم ان لا يكون واردا على الاصل ومقتضى الظاهر وحينئذ فالتوكيد بان أو غيرها ولو مع وجود ميل الى خلاف الجواب انما هو اولي فقط فاندفع ما قيل هنا

(قول المحشي) كيف الخ ابطال لقوله علما في التأكيّد وقوله ويستعمل في جواب المتردد المراد به من عنده ميل الى الخلاف على ما نحن فيه وهو ابطال لمكونه مفيدا لغايته لان غايته الرد على المنكر

(قول المحشي) ليس للقصر أي قصر الجواب على اكثر مواقع ان لان الجواب ليس مقصورا على مواقع ان لوجوده

ظن على خلاف ما أنت تجيبه به فاما ان يجعل مجرد الجواب أصلا فيها فلا لانه يؤدي الى ان لا يستقيم لنا ان نقول صالح في جواب كيف زيد وفي الدار في جواب اين زيد حتى نقول انه صالح وانه في الدار وهذا مما لا قائل به (وان كان) المخاطب (منكرا) للحكم حاكما بخلافه (وجب توكيده) أي الحكم (بحسب الانكار) قوة وضعفا فكما ازداد في الانكار زيد في التأكيد (كما قال الله تعالى حكاية عن رسل عيسى عليه الصلاة والسلام أي كونه أكثر المواقع معلوم مشهور فضمير الفصل لتأكيد الحكم وكذا اذا كان مبتدأ وانما قال أكثر مواقع إن لانه قد يجبي للمجرد الاعتناء بشأن الحكم ووفور الرغبة فيه (قوله ظن الخ) في تاج البهيقي الظن ، كان بردن فالظن ههنا بالمعنى اللغوي كما في قوله تعالى (وما ندرى ما الساعة ان تظن الا ظنا) وليس بالمعنى المصطلح أعني الاعتقاد الغير الجازم حتى يرد انه اذا كان له ظن كان داخلا في المنكر ولو ادنى الانكار (قوله فاما ان يجعل مجرد الجواب أصلا الخ) أي اما جعل مجرد الجواب من غير اعتبار الشرط المذكور أصلا مقتضيا لابراد إن فلا يصح (قوله لا يستقيم) أي لا يكون واردا على الأصل ومقتضى الظاهر (قوله مما لا قائل به) كيف وقد وقع في كلام الفصحاء نحو قال لي كيف انت قليل غليل قال قدس سره فيه بحث الخ لا يخفى ان السؤال والجواب في جميع صور الاستفهام

في غيرها ولعدم التردد وإعتقاد الخلاف والشركة حتى يكون قصر تعيين أو قلب أو افراد وقوله بل من قبيل والدك العبد فانه ليس لقصر العبدية على والده لوجودها في غيره بل التعريف للإشارة الى شهرة الحكم وإن والده مشهور بالعبدية وقوله أي كونه أكثر المواقع معلوم مشهور الأولى أن يقال أي كون أكثر المواقع هو الجواب معلوم مشهور ففي العبارة قلب كما يتضح بالقياس على والدك العبد وقوله وكذا ان كان مبتدأ أي وكذا اذا كان ضمير الفصل مبتدأ فانه يفيد التأكيد أيضا فليست افادته التأكيد مخصوصة بكونه حرفا

(قول الشارح) فاما أن يجعل مجرد الجواب أصلا بان يكون التوكيد له هو مقتضى الظاهر (قول الشارح) الى ان لا يستقيم الخ معنى عدم الاستقامة مخالفة الأصل ومقتضى الظاهر كما يعلم من ترتيبه على جعل مجرد الجواب أصلا وليس المراد منه عدم صحته فاندفع ما في الاطول وغيره (قول الشارح) في جواب كيف زيد الخ أي في جواب السؤال بكيف وأين ومتى ونحوها مما لا يعلم ان للسائل ظنا على خلاف ما تجيبه يعني لا يستقيم وقوع جواب هذا الاستفهام ابدا بدون التأكيد أي سواء كان له ظن أولا (قول المحشي) «كان بكاف كالجيم وميم والف ونون أي ميل وقوله بردن بضم الباء وسكون الراء وفتح الدال آخره نون أي حصوله وماتله المحشي هذا يوافق ما في حواشي شرح المفتاح الشريف حيث قال المراد بالظن ان له ميلا ما الى الجانب الآخر من غير أن يصل الى حد الحكم به

(قول المحشي) أي لا يكون وارداً على الأصل ومقتضى الظاهر فسر عدم الاستقامة بذلك ليفيد انه ليس المراد به عدم الصحة كما فهمه العصام وغيره فاشكل عليهم الفرق بين الاستحسان والوجوب بل المراد به مخالفة الظاهر أي الظاهر عند العقل فيكون معنى الاستقامة موافقة الظاهر للعقل أو المراد به ظاهر حال المخاطب ومخالف ظاهر الحال ليس مخالفا لمقتضى الحال حتى لا يكون بليغا فيكون فاسدا عند البقاء بل منالفتى للظاهر فقط فائقا الخبر غير مؤكدا للتردد سواء كان عنده ميل الى الخلاف أولا موافق لمقتضى الحال لان المانع ضعيف جدا يكفي في دفعه مجرد الحكم وعبارة السيد

انما هو بالجملة الخبرية الدالة على الحكم اعنى الوقوع واللاوقوع فالمطلوب ، والمفاد هو التصديق الا انهم اصطالحوا على ان جهالة الحكم اذا كانت باعتبار نفسه بعد العلم بالنسبة والطرفين بخصوصهما فهو لطلب التصديق ، واذا كانت جهاته باعتبار احد الطرفين أو قيد من قيودهما فهو لطلب التصور، كما صرح به الشارح رحمه الله في بحث الاستفهام، فبعد ملاحظة الاصطلاح لا ورود لهذا البحث ولو لم يلاحظ يلزم ان لا يصلح الجواب بصالح أيضا لانه لا فائدة التصديق بثبوت الصالح والمطلوب التصور قال قدس سره قالوا المطلوب الخ ، يعنى ان القوم تسامحوا في قولهم كيف واين وامثالها لطلب التصور مع ان المطلوب بها التصديق بناء على ان التصديق الحاصل بعد الجواب لا يمتاز عن التصديق الحاصل قبله في جميع تلك الصور الا باعتبار التصور وقد عرفت انه لا حاجة الى القول بالتسامح قال قدس سره ثم ان اشتراط الخ يعنى ان اشتراط الشيخ يقتضي عدم الفرق ،

في شرح المفتاح وفي اثار الاستحسان على الوجوب تنبيه على الفرق بينه وبين ادنى مراتب الانكار اذ هناك يجب التأكيد وهما يستحسن لان المانع ضعيف جدا فربما كفى في دفعه وانتفاش الاستناد بمجرد الحكم ومثله في شرح الشارح للمفتاح أيضا (قول المحشى انما هو بالجملة الخبرية الدالة على الحكم الخ) أي والاستفهام انما هو عن المدلول ومدلول التركيب من حيث الهيئة التركيبية ليس الا الوقوع واللاوقوع فاندفع قول المعصم ان المطلوب في نحو ادبس في الانا أم غسل هو تصور ذات الموضوع بعينه ليكون الحكم اتم فالمطلوب ليس التصديق بل تبديل التصور وتغير التصديق يلزم من تبديله ولا يلزم من توجه الطلب الى شيء توجهه الى لازمه ووجه الدفع ان مدلول التركيب ليس المعنى التصوري بل التصديقي وليس المطلوب الا مدلول التركيب

(قول المحشى) والمفاد أي بالجواب

(قول المحشى) بخصوصهما بان تعينا مع قيودهما كما في هل زيد قائم وهل ضرب زيد عمرا أولا وقوله باعتبار احد الطرفين الخ كما في ابن زيد وكيف زيد (قول المحشى) واذا كانت جهاته باعتبار احد الطرفين الخ فالجهول هنا أيضا هو الحكم فهو المطلوب تعيينه وان كان تعيين احد الطرفين أو قيد من قيودها

(قول المحشى) كما صرح به الشارح في بحث الاستفهام لعله في غير هذا الشرع

(قول المحشى) فبعد ملاحظة الاصطلاح الخ اي اذا لوحظ الاصطلاح لا ورود للبحث وان لم يلاحظ يلزم عدم صحة الجواب ووجه ذلك ان المسؤل عنه في جميع الصور هو التصديق على هذا الاصطلاح لكنهم سموه في بعض الصور تصورا اصطلاحا منهم لان جهل الحكم فيه بسبب جهل بعض الاطراف والذي يتعلق به هو التصور دون التصديق فان لوحظ هذا الاصطلاح وان المطلوب هو التصديق دائما فلا بحث وان لم يلاحظ بان كان المطلوب في كيف زيد مثلا التصور لزم أن يكون الجواب بصالح أيضا باطلا لانه جملة خبرية مفادها التصديق لا التصور لانه بمعنى هو صالح

(قول المحشى) يعنى ان القوم تسامحوا الخ لا فرق بين جواب المحشى والسيد الا بانه اصطلاح على رأي المحشى وتسامح على رأى السيد

(قوله قدس سره الا انه حكم بانهما لم يتعينا للجواب) اي دائما سواء كان له ميل الى خلاف الجواب أولا

(قوله قدس سره يفاير التصديق بكونه في الدار) اي يفايره باعتبار قيده

بين طلب أصل التصديق وبين طلبه بخصوصه في انه لا يحسن التأكيـد بدون ظن الخلاف ويحسن معه، والاولى ان يفرق بينهما بانه يؤكد في الاول لانه متردد في التصديق سواء كان له ظن الخلاف أولا ولا يؤكد في الثاني لحصول التصديق قال قدس سره هناك يؤكد ، ينتقض بقوله تعالى (يحسب الانسان ان لن نجعل عظامه بلى قادرين على ان نسوى بنانه) وبقوله تعالى (الست بربكم قالوا بلى) قال قدس سره فلا حاجة الخ وان جازا براده نظرا الى كونه يطلب التصديق بخصوصه فلا ينتقض بقوله تعالى (انها بقرة صفراء) في جواب ما لونها * قال قدس سره انه لا يلزم الخ * لجواز أن يكون مشروطا بان يكون السؤال عن أصل التصديق ، وفيه انه يلزم أن يكون انه صالح في جواب كيف زيد خلاف الاصل * قال قدس سره اعتبار ظن السائل الخ * فبقى الاشتراط المذكور ، مجرد دعوى لا دليل عليه وهو لا يسمع وما قيل ان الدليل عليه الاستقراء فليس بشي . لان الاستقراء دليل على كون أكثر مواضع الجواب لاعلى الاشتراط * قال قدس سره وهذا القدر أي كون السؤال عن أصل التصديق كاف في استحسان التأكيـد ولا يلزم أن يكون مستحسنا في جميع صور السؤال حتى يلزم، عدم صحة صالح في جواب كيف زيد * قال قدس سره واما الذي له الخ * يعنى ان الصورة التي ذكرها الشيخ لا يراد إن وهو ان يكون للسائل ظن على خلافه فلا يبعد دخاله في المنكر ، وفيه انه لا اعتقاد في تلك الصورة فكيف يدرج في المنكر * قال قدس سره انسب الخ * لان السؤال عن السبب الخاص سؤال عن أصل التصديق كقوله تعالى (ان النفس الامارة بالسوء) فانه جواب عن هل النفس امارة بالسوء بخلاف السؤال عن السبب المطلق فانه سؤال عن التصديق

(قول الحشي) بين طلب أصل التصديق أي كما في هل زيد قائم وبين طلبه بخصوصه كما في اين واخوانها
(قول الحشي) ينتقض بقوله تعالى يحسب الانسان الى آخره في الكشف قبل ان عدى بن ابى ربيعة قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم حدثني عن يوم القيامة متى يكون وكيف امره فاخبره رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لو هانت ذلك اليوم لم أصدقك يا محمد ولم اومن به أو يجمع الله العظام فتزلت بلى قادرين الآية اهـ وعلى هذا فهو جواب منكر ويكون الانتقاض واردا على وجوب تأكيد رد الانكار ويجاب بانه نزل الانكار منزلة عدمه لوضوح الدلالة على بطلانه ولعل الحشى اختار ان الآية ليست لرد الانكار بل سبقت لدفع التردد المأخوذ من يحسب لامن الاستفهام لانه من الله ولا تردد عنده بل الاستفهام منه لانكار الحسبان أو التعجب منه فيكون وجه الانتقاض انه جواب متردد خلا عن التوكيد وان لم يكن التردد من الاستفهام لكن يجاب أيضا بتنزيل التردد منزلة عدمه لما مر وكذلك لا يتم الانتقاض بالست بربكم لان الاستفهام تقريري لاحقيقي

(قول الحشي) لجواز ان يكون مشروطا الخ فيكون الاصل في التأكيد بان أن يكون السؤال عن أصل التصديق
(قول الحشي) وفيه أنه يلزم الخ أي يلزم ان يكون التأكيد بان في جواب كيف زيد اذا كان للسائل ظن على خلاف جوابك خلاف الاصل ومقتضى الظاهر وهو ممنوع اذا الظاهر حينئذ التوكيد تدبر
(قول الحشي) مجرد دعوى لا دليل عليه لا يتقيا للالزام الذي هو دليل البطلان اعنى ادائه الى ان لا يستقيم ان تقول صالح في جواب كيف زيد لانه حينئذ يكون مستقيما مع عدم اعتبار ظن السائل الخلاف
(قول الحشي) عدم صحة صالح أي عدم استقامته وموافقته الاصل
(قول الحشي) وفيه انه لا اعتقاد الخ لان الظن فيها معناه الميل كما اعترف به السيد بقوله ان للسائل ميلا الى خلاف جوابك

اذ كذبوا في المرة الاولى انا اليكم مرسلون) مؤكدا بان واسمية الجملة (وفي) المرة (الثانية) ربما يعلم (انا اليكم مرسلون) مؤكدا بالقسم وان واللام واسمية الجملة لمبالغة المخاطبين في الانكار حيث قالوا ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون * وكان الرسل دعوهم الى الاسلام على وجه ظنهم اصحاب وحى ورسلا من الله تعالى بناء على ان الرسالة من رسول الله تعالى رسالة من الله تعالى ولذا قال * اذ ارسلنا اليهم اثنين فعدلوا في نفي الرسالة عن التصريح الى الكناية التي هي ابلغ وقالوا ما انتم الا بشر مثلنا زعمنا منهم ان البشر لا يكون رسولا البتة والا فالبشرية في اعتقادهم انما تنافي الرسالة من الله تعالى لا من رسول الله وقوله اذ كذبوا أى الرسل الثلاثة مبنى على ان تكذيب الاثنين منهم تكذيب الآخر لا اتحاد المرسل والمرسل به والا فالمكذب في المرة الاولى هما اثنان بدليل قوله اذ ارسلنا اليهم أى الى اصحاب القرية وهم اهل انطاكية اثنين وهما شمعون ويحيى فكذبوها فمزنا بثالث اى فقويناهما برسول ثالث وهو بولس أو حبيب النجار (ويسمى الضرب الاول

بخصوصه كقوله سهر دائم وحرز طويل فانه جواب عن ما سبب عليك (قوله اذ كذبوا) ، ظرف للقول المدلول عليه بحكاية فانها نقل قول الغير وفيه تعريض بصاحب الكشف حيث قال فان قلت لم قيل اولا انا اليكم مرسلون وانا اليكم مرسلون آخر اقلت لان الاول ابتداء اخبار والثاني جواب عن انكار انتهى ، يعنى ان الاول ايضا واقع بعد التكذيب فكيف يكون ابتداء اخبار الا ان التكذيب في المرة الاولى ضعيف وفي المرة الثانية قوي فلذا اختلف الكلامان في التأكيد وفي شرح المفتاح الشريفي ان قوله ابتداء اخبار، بالنظر الى مجموع الثلاثة لم يسبق منهم اخبار فلا تكذيب لهم في المرة الاولى فيحصل التأكيد فيها على الاعتناء والاهتمام منهم بالخبر انتهى وفيه ان الرسل الثلاثة ، كانوا عالمين بانكارهم والكلام المخرج مع المنكر ، لا يقال له انه ابتداء اخبار وقيل انه بمنزلة ابتداء اخبار، بالنسبة الى المرة الثانية لاحقة وقيل معناه انه اخبار

(قول المحشي) ظرف للقول المدلول عليه بحكاية والتقدير كما قال تعالى ناقلا عن رسل عيسى قولهم اذ كذبوا ولم يحمله ظرفا لقال أو الحكاية اذ قول الله والحكاية ليست وقت التكذيب وقوله فانها نقل قول الغير فقول الغير داخل في مفهوم الحكاية وحينئذ لا حاجة الى ما قيل انه ظرف لقول مقدر مفعول لحكاية بل لا يصح الا بارتكاب التجريد أو ملاحظة انه من ذكر الخاص بعد العام فيكون المفعول بدلا من القول الداخل في مفهوم الحكاية

(قول المحشي يعنى ان الاول الخ) بيان للتعريض من المصنف

(قول المحشي) بالنظر الى ان مجموع الثلاثة لم يسبق الخ وانما سبق من اثنين

(قول المحشي) كانوا عالمين الخ أى من تكذيبهم الاثنين فانه يدل على انكارهم أو من كونهم عبدة اصنام ولا يشترط في الكلام مع المنكر سبق اخبار بل المدار على الانكار وهذا الرد اشار له السيد في حواشي شرح المفتاح حيث قال نظر المصنف ادق لان ما ذكر في الكشف محل نظر وتكلف مستغنى عنه

(قول المحشي) لا يقال له انه ابتدا اخبار لان ابتداء الاخبار هو الكلام مع خالي الذهن

(قول المحشي) بالنسبة الى المرة الثانية فلا ينافي سبق الخبر الحاصل بعده التكذيب

غير مسبوق بأخبار آخر ، ولا يخفى ضعفهما وعندى ان ما ذكره السكاكي رحمه الله مبنى على ان قوله تعالى (فقالوا انا اليكم مرسلون) معطوف على قوله تعالى فكذبوهما فعززنا بالقول صادرة عن الثلاثة بعد تكذيب الاثنين والتعزير بثالث كما هو طريقة المتكلم ، مع الغير من كون المتكلم واحدا والغير متفقا معه فلا يرد ، ان شمعون ، كان ساكتا مخفيا حاله فكيف يقال ان قوله تعالى انا اليكم مرسلون صادر عن الثلاثة فيكون كلاما مع المنكرين فجاء مؤكدا بان واسمية الجملة وقوله تعالى ﴿ ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون ﴾ بعد تكذيب الثلاثة المبين بقوله تعالى ﴿ قالوا ما انتم الا بشر مثنا ﴾ الآية فجاء مؤكدا بالتأكيدات وقول صاحب الكشف مبنى على انه معطوف على قوله ، اذ جاءها المرسلون وانه تفصيل للقصة المذكورة اجالا بقوله تعالى (اذ جاءها المرسلون) الى قوله تعالى (فعززنا بثالث) فالقاء للتفصيل فقوله تعالى انا اليكم مرسلون بيان لقوله تعالى (اذ ارسلنا اليهم اثنين) فيكون ابتداء اخبار صدر من الاثنين فاتوا بصيغة الجمع ، تقرير للشأن الخبر باتفاق جماعة عليه والمتكلم واحد منهما وقوله تعالى (قالوا ما انتم الا بشر مثنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون)

(قول المحشى) غير مسبوق بأخبار آخر اى من نوعه بحيث يدل على الرسالة على وجه التأكيد فلا ينافى سبق اخبار اخر لا على هذا الوجه

(قول المحشى) ولا يخفى ضعفهما لان الكلام مع المنكر لا يقال له ابتدا اخبار ولان اعتبار النسبة الى المرة الثانية واعتبار سبق اخبار اخر غير متبادر على أنه قد ينازع في عدم السبق

(قول المحشى) ان شمعون هو الثالث المعزز به كما في الاحول وحواشي شرح المفتاح خلافا للشارح حيث جعله في هذا الشرح احد الاثنين وان وافقهما في شرح المفتاح وهو التحقيق

(قول المحشى) مع الغير حال من المتكلم

(قول المحشى) كان مخفيا حاله لانه لما بعثه سيدنا عيسى عليه السلام بعد تكذيب الناس الرسولين قبله وضر بهما دخل متكررا وعاشر حاشية الملك حتى استأنسوا به ورفعوا خبره اليه فانس به فقال له ذات يوم بلغنى انك حدثت رجلين فهل سمعت ما يقولانه فقال لاحال الغضب يبنى وبين ذلك فدعاهما فقال شمعون من ارسلكما قال الله الذى خلق كل شيء وليس له شريك فقال صفاه واوجزا قال لا يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد قال وما ايتكما قال ما يمتنى الملك فدعا بفلام مطموس العينين فدعوا الله حتى انشق له بصر وأخذنا بندقيتين فوضعهما في حديقته فكانتا مقاتلين ينظر بهما فقال له شمعون ارايت لو سألت الهك حتى يصنع مثل هذا فيكون لك وله الشرف قال ليس عنك سران الهنا لا يبصر ولا يسمع ولا يضر ولا ينفع ثم قال ان قدر الهكما على احيا ميت امنا به فدعوا بفلام مات من سبعة ايام فقام وقال انى ادخلت في سبعة اودية من النار وانا احذرکم ما انتم فيه فأمنوا وقال فتحت ابواب السماء فرأيت شابا حسن الوجه يشفع لهؤلاء الثلاثة قال الملك ومن هم قال شمعون وهذان فتعجب الملك فلما رأى شمعون ان قوله قد اثر فيه نصحه فأمن وآمن معه قوم ومن لم يؤمن صاح عليهم جبريل عليه السلام صيحة فهلكوا كذا في الكشف

(قول المحشى) اذا جاءها المرسلون رسل عيسى عليه السلام فالمراد الثلاثة المنفصل خبرهم بعد

(قول المحشى) تقرير الشأن الخبر باتفاق جماعة عليه والخطاب وان صدر من اثنين لكن فيه ما يدل على ان هناك من يتفق معهما عليه فنزل اتفاقه منزلة ارساله وان لم يكن الخطاب الآن صادرا عنه فهذا هو الفرق بين ما هنا وما مرقان قلت اذا كان ابتدا اخبار لم اكد قلت لما صرح السيد من الاعتنا والاهتمام منهم بالخبر وحيث كيد بان فقط اما اسمية

بيان لقوله تعالى فكذبوها وقوله تعالى (قالوا ربنا يعلم انا اليكم المرسلون وما علينا الا البلاغ المبين) بيان لقوله تعالى (فمرزنا بثالث) فان البلاغ المبين ، هو اثباتهم الرسالة بالمعجزات وهو التعزيز والغلبة ولا يخفى حسن هذا التفسير ، لموافقته للقصة المذكورة في التفاسير وملائمته لسوق الآية فانها ذكرت أولا اجمالاً بقوله (واضرب لهم مثلاً اصحاب القرية) ثم فصلت بعض التفصيل بقوله تعالى (اذ جاءها المرسلون) الى قوله تعالى فمرزنا بثالث ، ثم فصلت تفصيلاً تاماً بقوله تعالى (فقلوا انا اليكم مرسلون) الى قوله خامدون ، وعدم احتياجه الى جعل الفاء في قوله فكذبوها فصيحاً بخلاف تفسير السكاكي رحمه الله فانه يحتاج الى تقدير فدعوا الى التوحيد والله أعلم بأسرار كتابه * قال قدس سره ليدعواهم الى عيسى عليه السلام الخ * فيه بحث لان المذكور دعوتهم الى التوحيد والاسلام ويدل عليه قوله تعالى (وما لي لا اعبد الذي فطرني) الآية اي مالكم لا تعبدون بعد قوله (اتبعوا المرسلين) * قال قدس سره والظاهر الخ * لا يخفى كونه ، خلاف الظاهر اللهم الا أن يدعي ظهوره بالنسبة الى ما قاله الشارح رحمه الله ، بناء على ان فيه بعداً من حيث المعنى ، وفي هذا بعد من حيث اللفظ واقول لا حاجة الى شيء من التأويلين ، لان رسل عيسى عليه السلام كانوا رسلاً من الله تعالى ردأله مقررين لشريعته كهارون لموسى عليه السلام ، بدليل ظهور المعجزة على ايديهم المختص بالنبي على ما تقرر في الكلام

الجملة فلا تكون للاعتناء كما مر عن المحشي وليس التأكيد بها لازماً بل اذا قصد

(قول الشارح) وهما شمعون ويحيى نقل عنه هكذا وجدت اسما الاثني والثالث في بعض كتب التفسير فكتبته وبقي ذلك في الكتاب ولا وثوق عليه بل الاظهر غيره وهو ما ذكر في شرح المفتاح قيل هما يحيى ويونس وقيل يونس وبوالس والثالث شمعون

(قول المحشي) هو اثباتهم الرسالة بالمعجزات وهو التعزيز والغلبة وانما كانت الغلبة بالثالث لما مر من لطفه حتى ألزمهم الحجة (قول المحشي) لموافقته القصة لان المنقول يفيد ان قولهم انا اليكم مرسلون صدر من الاثنيين أولاً فكذبوا وحسبوا

ثم وقع التعزيز بالثالث بعد ذلك

(قول المحشي) ثم فصلت تفصيلاً تاماً الخ ومقتضى كون ذلك هو تفصيلها التام أن يكون قوله انا اليكم مرسلون هو أولها لاشيء من وسطها فالسوق الذي يلائمه هذا التفسير هو كونها ذكرت اجمالاً أولاً ثم فصلت بعض التفصيل ثم فصلت تفصيلاً تاماً فان المناسب أن يكون المذكور في كل واحد من ذلك تمام القصة

(قول المحشي) وعدم احتياجه الى جعل الفاء الخ لان المقصود من ذلك ذكرها اجمالاً لا تفصيلاً لمجيء التفصيل في قوله انا اليكم مرسلون

(قول المحشي) خلاف الظاهر لانه مجاز عقلي

(قول المحشي) بناء على ان فيه بعداً من حيث المعنى وهو ان ايهاهم انهم رسل من الله مستبعد جداً

(قول المحشي) وفي هذا بعد من حيث اللفظ لان الاسناد في أرسلنا حينئذ مجاز عقلي من الاسناد للآمر بخلاف

ما ذكره الشارح ولانه على ما ذكره السيد يحتاج لتغليين والاصل الحقيقة وعدم التغليب

(قول المحشي) لان المذكور أي في التفاسير دعوتهم الى التوحيد كما قال الشارح دعواهم الى الاسلام

(قول المحشي) كانوا رسلاً من الله تعالى ولذا لما سألهم شمعون من أرسلكما قالوا الله الذي خلق كل شيء

(قول المحشي) بدليل ظهور المعجزة الخ رد على الشارح والسيد وحاصله ان ظهور المعجزة على ايديهم مع دعوتهم الى

ابتدائياً والثاني طلبيا والثالث انكارياو) يسمى (اخراج الكلام عليها) اى على الوجوه المذكورة وهى الخلو عن التأكيد في الاول والتقوية بمؤكد استحسانا في الثانى ووجوب التأكيد بحسب الانكار في الثالث (اخراجا على مقتضى الظاهر) وهو اخص مطلقا من مقتضى الحال لان معناه مقتضى ظاهر الحال فكل مقتضى الظاهر

وانه لا معنى لتكذيبهم في كونهم رسلا من البشر ووحيمهم بذلك * قال قدس سره ان حكم الخ * فان في كم ، تغليا للخدام على السلطان كقوله هو اعلى يدا منكم فان السلطان داخل فيه وفي اضافة الحكم تغليب له عليهم ، والاظهر في التمثيل قوله تعالى (اولتعودن في ملتنا) حيث غلب شعيب عليه السلام على قومه في الخطاب ، وغلب القوم عليه في نسبة العود (قوله ابتدائيا) ،

التوحيد كما مر لا الى عيسى يدل على انهم رسل من الله اذلا تظهر المعجزة على يد الداعى الى التوحيد الا اذا كان رسولا اما لودعا الى دعوة رسول فلا مانع من ظهور المعجزة على يده اظهور انه غير رسول كما نقل ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث بعض اصحابه الى بعض النواحي وظهرت المعجزة على ايديهم

(قول المحشي) وانه لا معنى لتكذيبهم الخ هذا يرد على السيد فقط حيث قال ان الخطاب في قولهم ان انتم يتناول الرسل والمرسل على طريقة تغليب المخاطبين على اغائب فيكون نفى الرسالة الخ فان كلامه هذا يفيد ان قولهم ان انتم لا تكذبون معناه تكذبون في كونكم رسلا من البشر كما يفيد قوله قبل وان تكذيبهم للرسل انما هو الخ وقوله ووحيمهم بذلك اى لا معنى لادعاء الرسل انهم اوحى اليهم انهم رسل من البشر حتى قالوا لهم وما انزل من الرحمن من شيء ان انتم لا تكذبون مكذبين لهم في ذلك وفي نسخة يدل ووحيمهم وحبسهم لذلك قيل لان اللائق تكذيب المرسل وحبسه لا الرسل وفيه نظر

(قول المحشي) تغليا للخدام على السلطان لانهم مخاطبون دونه وكذا الثانى وقوله وفي اضافة الحكم تغليب له لان الحكم له لاهم وفي السمرقندي ان قوله من هو اعلى يدا منكم فيه تغليبان اى لان المراد من يداكم واليد للسلطان لاهم (قول المحشي) والاظهر في التمثيل الخ لانه لا يمكن نسبة العود الى شعيب اصلا بخلاف الحكم واليد فانه يمكن نسبتها الى جماعة السلطان ولان التغليب الثانى في كلام السيد في النسبة الاضافية بخلاف الثانى في ما انتم الا بشر فانه في النسبة الحكمية كالثانى في تعودن في ملتنا ولان في كل من الآيتين تغليبين بخلاف مثال السيد ففيه ثلاثة أو أربعة

(قول المحشي) وغلب القوم عليه في نسبة العود لانه لم يكن قبل في ملتهم حتى ينسب اليه العود (قول الشارح) وهو اخص مطلقا من مقتضى الحال فمقتضى الحال اعم من أن يكون بحسب الظاهر بان لا يعدل عن ظاهر الحال أو بحسب غير الظاهر بان يعتبر في كلامه الامور التي تناسب تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه أو بالعكس فيعمل على موجهه ويعدل عن الظاهر

(قول الشارح) فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس والمعتبر شرطا في البلاغة مطابقة مقتضى الحال طابق الظاهر أولا

(قول الشارح) وهو اخص مطلقا هذه هى الدعوى وقوله لان معناه الخ هو الدليل وقوله فان قيل الخ ذكر الدليل في السؤال أولا وفرع الدعوى عليه بقوله الخ فحينئذ يكون بينهما عموم من وجه لا مطلق وقوله قلنا لا نسلم الخ حاصله ان قولك في الدليل ليس على وفق مقتضى الحال ممزوج لان الحال قسمان باطني وظاهري ولا يلزم من نفي مقتضى الحال الباطني هنا

مقتضى الحال من غير عكس كما في صورة الاخراج لا على مقتضى الظاهر فان قلت اذا جعلت المنكر كغير المنكر ومع هذا اكدت الكلام وقلت ان زيدا لقايم يكون هذا على وفق مقتضى الظاهر لانه يقتضي التأكيد وليس على وفق مقتضى الحال لانه يقتضي ترك التأكيد لكن ترك هذا القسم لكونه غير بليغ فحينئذ يكون بينهما عموم من وجه لا مطلقا قلنا لا نسلم انه ليس على وفق مقتضى الحال لان المقتضى لترك التأكيد هو الحال بحسب غير الظاهر لا مطلق الحال ولا يلزم من كونه على خلاف مقتضى الحال بحسب غير الظاهر كونه على خلافه مطلقا لان انتفاء الخاص لا يوجب انتفاء العام على انه لا معنى لجعل الانكار كلا انكار ثم تأكيد

لكونه غير مسبوق بطلب او انكار (قوله فان قيل الخ) معارضة للدليل المذكور على ان مقتضى الظاهر اخص، مطلقا وتوجيهه ان دليلكم وان دل على ذلك لكن عندنا ما ينفيه فان الكلام المذكور على وفق مقتضى الظاهر اى على وفق أمر ظاهر وهو الانكار وليس على وفق مقتضى الحال اصلا لان الحال كما مر عبارة عن الداعي الى اعتبار خصوصية في الكلام زائدة على ما يفيد اصل المعنى ولا داعي للتكلم هنا سوى انلو الادعاءى وهو يقتضي ترك التأكيد لا التأكيد فينبهما عموم وخصوص من وجه لاجتماعهما فيما اذا كان الداعي هو الظاهر وتحقق مقتضى الظاهر بدونه فيما اذا كان الكلام على وفق الظاهر الذي لا يكون داعيا كالصورة المذكورة وتحقق مقتضى الحال بدونه فيما اذا كان على وفق مقتضى الحال الغير الظاهر ومبنى المعارضة ان مقتضى الظاهر ليس عبارة عن مقتضى ظاهر الحال حتى يكون اخص مطلقا بل عن مقتضى الامر الظاهر سواء كان حالا أولا وبما حررنا اندفع ما قيل انه اذا كان مقتضى الظاهر عبارة عن مقتضى ظاهر الحال كان اخصيته ضروريا فلا ورود لهذا الاعتراض وان قول المعارض انه على وفق مقتضى الظاهر اى ظاهر الحال اعترف بانه على وفق مقتضى الحال فكيف يقول انه ليس على وفق مقتضى الحال مطلقا (قوله غير بليغ) لعدم كونه على وفق مقتضى الحال

نفي مقتضى الحال الظاهرى فالوجود في هذه الصورة مقتضى الظاهر وهو مقتضى الحال الظاهرى فالمقول عليه في لدليل نفي الزوم سواء حصل النفيان اتفاقا ام لا وحينئذ لا يصح جزم المعارض بانه ليس على وفق مقتضى الحال لجواز أن يكون على مقتضاه والتعويض يكفى المانع واذا بطل دليل المعارض ثبتت الدعوى الاولى بدليلها وحقيقة المنع قولك يكون هذا على وفق مقتضى الظاهر اى امر ظاهر لا وفق مقتضى الحال الظاهر ممنوع لم لا يجوز أن يكون ذلك الامر الظاهر مقتضى الحال الظاهر (قول الشارح) غير بليغ منه يعلم ان المعارض لم يجعل ما في تلك الصورة بمقتضى حال

(قول المحشى) لكونه غير مسبوق الخ اى لا لانه اصل الجملة الخبرية اذ لا يتأتى تركيبها الا من مسند اليه ومسند لانه يرد عليه الجملة الاسمية فانها تكون طلبية وانكارية مع انها لا تزيد على مسند اليه ومسند ولا لانه لا يتنى على شيء بخلاف الآخرين لا بتناهما على التردد والانكار لانه ايضا مبنى على خوض ذهن المخاطب وان لم يعلم حاله لانه يعتبر في خالى الذهن لانه الاصل

(قول المحشى) معارضة اى لامن لان الشارح اجاب بالمنع حيث قال لا سلم الخ والمنع لا يمنع

(قول المحشى) مطلقا اى عن التقييد بالباطل

(قول المحشى) كان حالا أولا حاصل المنع حينئذ لم لا يجوز أن يكون ما جعلته غير حال هو الحال الظاهر

الكلام اذ لا يعرف اعتبار الانكار وعدمه الا بالتأكيـد وتركه (وكثيرا ما) نصب على الظرف أو المصدر
 اى حينئذ كثيرا او اخراجا كثيرا (يخرج الكلام على خلافه) اى على خلاف مقتضى الظاهر يعنى ان وقوعه
 فى الكلام كثير فى نفسه لا بالاضافة الى مقابله حتى يكون الاخراج على مقتضى الظاهر قليلا (فيجعل غير
 السائل كلسائل اذا قدم اليه) اى الى غير السائل (ما يلوح له) اى لغير السائل (بالخبر) اى يشير اليه
 (فيستشرف) اى غير السائل (له) اى للخبر يعنى ينظر اليه يقال استشرف الشيء اذا رفع رأسه ينظر اليه
 وبسط كفه فوق الحاجب كالاستظل من الشمس (استشراف المتردد الطالب نحو ولا تخاطبني فى الذين
 ظلموا) اى لاتدعى يانوح فى شأن قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك فهذا كلام يلوح بالخبر مع
 ماسبق من قوله تعالى * واصنع الفلك بأعيننا * فصار المقام مقام ان يتردد المخاطب فى انهم هل صاروا
 محكوما عليهم بالاغراق ام لا ويطلبه فنزل منزلة الطالب (وقيل انهم مفرقون) مؤكدا اى محكوما عليهم
 بالاغراق والمراد ان الكلام المتقدم يشير

(قوله اذ لا يعرف الخ) اى لا يعرف اعتبار المتكلم وعدم اعتباره الا بالتأكيـد فى كلامه وتركه وان كان يعرف الانكار وعدمه
 بعلامات دالة عليه أو باظهار المخاطب (قوله فيجعل الخ) لا يخفى ان الجعل، ليس متأخرا عن الاخراج فاما أن يجعل الاخراج
 مجازا عن ارادته أو يجعل الفاء للتفصيل (قوله اذا قدم اليه الخ) قال فى شرح المفتاح هذا الاشتراط بالنظر الى ما هو
 الشائع فى الاستعمال ولا يمتنع ان يقع ذلك بسبب غير التلويح انتهى كالاتهام بشأن الخبر لكونه مستبعدا ، او التنبيه على
 غفلة السامع (قوله اى للخبر) ، فاللام زائدة كما فى ردف لكم على ما ذكره الرضى فى معرفة المتعمدى واللازم من ان استعمال
 الفعل اذا كان بحرف الجر وبدونه كثيرا فهو متعد ولازم واذا كان بحرف الجر كثيرا فهو لازم وماورد بدونه فهو على نزع
 الحافض واذا كان استعماله بدون حرف الجر كثيرا فهو متعد وما ورد به بحرف الجر فيه زائد ، وانما لم يجعل ضمير له للوجـه
 مع عدم احتياجه الى توجيه اللام لان الفاء تفيد ما يفيد اللام فيلزم الاستدراك (قوله لاتدعى) كفى عنه بالتهي عن المخاطبة
 بمعنى المحاورة للمبالغة (قوله فهذا كلام يلوح بالخبر) اى بخصوصه مع قوله تعالى واصنع الفلك لان صنعه للخلاص عن الفرق
 واما بدونه فتلوح الى جنس الخبر او كونهم محكوما عليهم بالعذاب كفى المختصر ان هذا الكلام يلوح بالخبر تلويحا ما ويشعر
 بانه قد حق عليهم العذاب (قوله فصار المقام مقام أن يتردد للمخاطب) بالنظر الى الملوح

(قول المحشى) اى لا يعرف اعتبار المتكلم الخ لان الغرض انه انما افاد المعنى بتلك الجملة فقط وما قيل ان له معنى
 وهو ان يلاحظ ان معنى المنكر ما ان تأمله ارتدع ثم يؤكد مع هذه الملاحظة فوهم لانه لاوجه للتأكيـد حينئذ ولاثمرة له
 (قول المحشى) ليس متأخرا عن الاخراج بل هو عينه كما يدل عليه جمل الفاء للتفصيل
 (قول المحشى) او للتنبيه على غفلة السامع اى عن التردد فى الحكم او حيث لم يلتفت الا عند التأكيـد
 (قول المحشى) فاللام زائدة تفريع على قوله اى للخبر مع تعديته بعد بنفسه
 (قول المحشى) وانما لم يجعل ضمير له للملوح اى فتكون اللام للتعليل اى يستشرف الخبر لاجل الملوح

إشارة ما الى جنس الخبر حتى ان النفس اليقظي والفهم المتسارع يكاد يتردد فيه ويطلبه لأنه يشير الى حقيقة الخبر وخصوصيته ومثله * وما أبرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم وبإيها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم وغير ذلك مما يأتي بعد الأوامر والنواهي وهو كثير في التنزيل جدا * وقال الشيخ عبد القاهر انه في هذه المقامات لتصحيح الكلام السابق والاحتجاج له وبيان وجه الفائدة فيه ويعني غذاء الفاء (ويجعل غير المنكر كالمنكر اذا لاح) اي ظهر (عليه) أي على غير المنكر (شيء)

وان لم يتردد المخاطب ولم يطلبه (قوله إشارة ما) اي خفية فان التلويح في اللغة الإشارة من بعيد وانما كان المراد ذلك ، لان في بعض الامثلة ليس التلويح الى خصوص الخبر فان في قوله تعالى صل عليهم تلويحا الى جنس الخبر وهو ان في صلواته عليه السلام منفعة لم وفي قوله تعالى اتقوا ربكم اي احفظوا انفسكم عما يضركم في الآخرة تلويحا الى ان في الآخرة عقوبة على الاعمال ومن جعلها ان زلزلة الساعة أي الاهوال التي في تلك الساعة شيء عظيم (قوله حتى ان النفس اليقظي) أي المتنبهة لمرك ما يرد عليها ، تكاد تتردد في الخبر بخصوصه بناء على انها تعلم ان الجنس لا يوجد الا في فرد ما فتكون ناظرة اليه بخصوصه كأنها مترددة فيه كمنظر السائل وتردده. وبما ذكرنا اندفع ما قيل ان سبق الملوح الى جنس الخبر واستشرافه له يقتضي تأكيده لا تأكيده الخبر المخصوص هذا لكن ما ذكره الشارح رحمه الله يخالف لعبارة المفتاح حيث قال تتميل بين اقدام التلويح واحجام لعدم التصريح اي النفس اليقظي تتميل أي تتكلف الميل بين اقدام على الحكم الملوح به لاجل التلويح وبين احجام عنه لعدم التصريح به فانه يدل على ان اتردد في الحكم الملوح به بالنظر الى الاعتبارين اللهم الا أن

(قول المحشي) وان لم يتردد المخاطب ولم يطلبه بل وان لم ينفذ للملوح وان التفت له وتردد او طلب فالكلام أيضا جار على خلاف مقتضى الظاهر لان ابراد التوكيد ليس لطلبه أو ترده بل للملوح الذي من شأنه ان يصير المخاطب بسببه طالبا او مترددا كذا قل عن الشارح

(قول المحشي) لان في بعض الامثلة الخ فالتلويح لشخصه ليس بشرط يعني ان الإشارة لجنسه كافية فقوله لا انه يشير الى حقيقة التفتي بالنسبة الى الملوح مطلقا لا بالنسبة الى جميع صورته

(قول المحشي) تكاد تتردد في الخبر بخصوصه بنا على علمها ان الجنس لا يوجد الا في فرد بخصوصه فلتيقظها تنتقل الى الفرد المخصوص أي تنتقل من النظر الى الجنس من حيث هو الى النظر اليه من حيث كونه في ضمن فرد ما ثم تنتقل الى خصوص ذلك الفرد وتتردد في خصوصيته لطلبها لها بعينها كأنها مترددة بين وقوع هذه الخصوصية وعدمه فان المتردد يعلم الخصوصية وينظر اليها ويتردد بين وقوعها وعدمه فهذا الذي قدم اليه الملوح لما طلب الخصوصية كان ناظرا لها كأنه متردد في وقوعها هذا هو المراد وليس هناك تردد بالفعل كما وهم لان الكلام في أنه يكاد يتردد لا انه متردد فالخاصل ان الملوح اليه هو الجنس والمتردد فيه هو الشخص فصح كون المؤكد الشخص لا الجنس واندفع الاشكال بانه حيث كان الملوح به هو الجنس يكون التردد فيه فيكون التأكيد فيه كان يقال انهم معذبون لاني الشخص حيث قبل انهم مفرقون (قول المحشي) يخالف لعبارة المفتاح حاصل المخالفة ان كلام المفتاح يفيد ان المتردد فيه الملوح اليه الجنس فيكون التأكيد فيه وكلام الشارح على ما فهم المحشي يفيد ان المتردد فيه المؤكد هو الشخص وان كان الملوح اليه الجنس وحاصل الجواب

من أمارات الانكار نحو (قول حجل بن نضلة (جاء شقيق) اسم رجل (عارضا رحمه) اى واضعه على العرض من عرض العود على الاناء والسيف على الفخذ فهو لا ينكر ان فى بنى عمه رمحا لكن يحيطه واضعا الرمح على العرض من غير التغات وتسمى اماره انه

يعتبر التلويح الى الجنس تلويحا الى الخبر المخصوص فتدبر (قوله حجل) بالفتح ، عم النبي صلى الله عليه وسلم واسمه مغيرة وأما حجل بالتحريك فهو شعر عبد لبنى مازن كذ فى القاموس (قوله واضعا على العرض) ، فى التاج العرض جوب به نهنا نهادن وشمشير به نهنا نهادن وفى شرح المفتاح للكاشي العارض هو الذى يضع السيف وغيره على فخذه عرضا فالمراد بالعرض عرض الموضوع لا الموضوع عليه على ما وهم ومعنى كون الرمح موضوعا على عرضه ان يكون عرضه الى العدو دون طوله او ان ميل عرضه وثقله واقع على الشيء بخلاف ما اذا كان مرفوعا فان ثقل طوله واقع عليه (قوله ان بنى عمك فيهم رماح) وبعده ،

ان التلويح للجنس تلويح للخبر المخصوص بالواسطة المتقدمة وقوله بالنظر للاعتبارين هما التلويح وعدم التصريح تدبر (قول الشارح) من عرض العود بالتخفيف فى الحديث ولو بان تعرض عليه شيئا وقوله اماره انه يعتقد الخ أى هذه الامارة اماره الاعتقاد وان لم يكن معتقدا فهو منكر بمقتضى الامارة وقوله مؤكدا بان أى والاسمية لما قال فى الاطول انه يجب زيادة اول مراتب الانكار على التردد فى التاكيد

(قول السيد) قدس سره لم يرد بذلك الخ أى لم يرد انه صار كذلك والتاكيد لذلك التردد والا فلا مانع من ان يتردد لكن التاكيد بالنظر للملوح لا لتردده كما عرفت

(قول السيد) قدس سره فراجع الى تجهيله الخ ان كان المراد أنه ليس من خلاف مقتضى الظاهر خالف كلامه فيما مر ووافق عبد الحكيم وان كان المراد أنه منه لكنه داخل فيما تقدم وافق رايه السابق

(قول السيد) قدس سره يستبعد ذلك الحكم الكلى فان قلت اذا كان الاستثناء متصلا كيف يثبت بالتاكيد لدفع الوهم فان تاكيد العموم مع الاستثناء متنافيان قلت لان اقبال الوهم لانكار الحكم قبل الاستثناء يجعل المخاطب منكرا لما يقوله المتكلم ومعرضا عن قوله فالتاكيد بكلامه قاله العصام

(قول المحشى) عم النبي صلى الله عليه وسلم نوزع فيه بان عمه اسمه المغيرة واسم امه هالة بنت وهب واسم ابيه عبد المطلب جد النبي صلى الله عليه وسلم وأما حجل هذا فاسمه احمد واسم ابيه عمرو واسم امه نضلة بفتح النون وسكون الضاد المعجمة

(قول المحشى) فى التاج العرض أى الذى هو مصدر لا الذى فى الشارح لانه مقابل للطول لا يصح تفسيره بما ذكره وقوله جوب بحجم كالشين معناه عصى او رمح وقوله برهن معناه وسط الفخذين وقوله نهادن معناه وضع وقوله شمشير أى سيف وقوله برهن أى مسلول من غمده وقوله وبراى أى على وقوله ران أى الفخذين وقوله نهادن أى وضع فكانه قال المعرض معناه وضع العصا او الرمح وسط الفخذين أو وضع السيف المسلول من غمده على الفخذين وقوله عرضا أى يضعه بعرضه وقوله عرض الموضوع وهو لرمح وقوله لا الموضوع عليه أى الفخذين مثلا وقوله واقع على الشيء كالفخذين وقوله واقع على أى نفسه لانه يكون مرفوعا فى اليد

يعتقد ان لا ربح فيهم بل كلهم عزل لا سلاح معهم فنزل منزلة المنكر وخطوب خطاب التفات بقوله (ان بني عمك فيهم رماح) مؤكدا بان ومثله ثم انكم بعد ذلك لميتون مؤكدا بان واللام وان كان مما لا ينكر لان تماديهم في الفعلة والاعراض عن العمل لما بعده من امارات الانكار (و) يجعل (المنكر كغير المنكر اذا كان معه) اي مع المنكر (ما إن تأمله) اي شيء من الدلائل والشواهد ان تأمل المنكر ذلك الشيء (ارتدع) عن انكاره ومعنى كونه مع المنكر ان يكون معلوما له او محسوسا عنده كما تقول لمنكر الاسلام الاسلام حق من غير تأكيد لما معه من الدلائل الدالة على نبوة محمد عليه الصلاة والسلام لكنه لا يتأملها ليرتدع عن الانكار وقد يذكر في حل لفظ الكتاب هنا وجوه متعسفة لا فائدة في ايرادها وقوله (نحو لا ريب فيه) ظاهر في التمثيل لما نحن بصددده فان قيل التمثيل به لا يكاد يصح لوجوب احدهما ان هذا الحكم أعنى نفي الريب بالكلمة مما لا يصح ان يحكم به

هل احدث الدهر لنا نكبة أم هل رقت أم شقيق سلاح . قوله رقت من الرقية والمراد من سلاح سلاحا وقد حذف المضاف اليه كذا في شرح العلامة رحمه الله ومن هذا يظهر ان القائل داخل في بني عمه بخاطبه بهذا الكلام، فظهر كونه التفاتا من الغيبة الى الخطاب بلارية بل في جاء شقيق ايضا التفات على رأي السكاكي رحمه الله وان، ما قيل انه حكاية كلام صدر من شخص عند محبة شقيق لحاربة بني عمه وليس في ذلك الكلام التفات لعدم سبق التعبير عنه وعدم كونه على خلاف مقتضى الظاهر ليس بشيء (قوله يعتقد الخ) ، لان الجاني للعرب لا يكون خلى الذهن عن تصور السلاح للعدو والمتردد فيه لا يترك التهور للحرب والتفات الى السلاح (قوله لان تماديهم الخ) لان المتردد لا يكون تماديا والخالى لعدم تصوره الموت والاهوال التي بعده لا اعراض له عنه (قوله ظاهر في التمثيل) أي المتبادر من ايراده بعد القاعدة انه مثال له (قوله فان قيل الخ) ،

(قول المحشي) هل احدث الدهر لنا نكبة أي بعنا لها اسلحتنا او سلبت منا أم هل رقت أم شقيق سلاح حتى صار ذلك السلاح لا يقطع شيئا لما قرأته عليه من الرقية وقوله ومن هذا أي من قوله هل احدث الدهر لنا فان الضمير للمتكلم مع بقية بني عم شقيق

(قول المحشي) فظهر كونه التفاتا من الغيبة الى الخطاب لان الاسم الظاهر من قبيل الغيبة فالتعبير بالخطاب بعد في بني عمك التفات بل في جاء شقيق أيضا التفات لان مقتضى الظاهر ان يقول جئت

(قول المحشي) وما قبل انه حكاية خاصله انه لما جاء شقيق خاطبه شخص بقوله ان بني عمك فيهم رماح فجاء هذا الشاعر وقال، جاء شقيق عارضا رحمه . ان بني عمك فيهم رماح أي مقولا فيه ان بني عمك الخ فلا انتفت اصلا لان الشاعر لم يخاطب شقيقا وليس في ان بني عمك التفات لان الكلام محكي عن شخص اخر لكن لا بد ان يكون الشخص الآخر ليس من بني عمه والا لم يخل عن الالتفات لانه كان الظاهر ان فينا رماحا

(قول المحشي) لان الجاني للحرب الخ دفع به ما قاله الغزي من ان هذه الامارة لا تدل على الانكار بل تجماع خلو الذهن والتردد فلا يصح قول الشارح اماراة انه يعتقد الخ وهذا البحث بعينه وارد على قول الشارح لان تماديهم الخ لان التمادي بجماع خلو الذهن والتردد فلا مانع من كون البيت والآية من قبيل تنزيل عالم منزلة المتردد او الخالي

لكثرة المراتين فضلا عن ان يؤكد والثاني انه قد ذكر في بحث الفصل والوصل ان قوله لا ريب فيه لقوله ذلك الكتاب فيكون مما اكد فيه الحكم بالتكرير نحو زيد قائم زيد قائم ويكون على مقتضى الظاهر مقصود المصنف انه قد يجعل انكار المنكر كلا انكار تعويلا على ما يزيله فيترك التأكيد كما جعل الريب على ما يزيله كلا ريب حتى يصح نفي الريب بالكفاية مع كثرة المراتين فيكون نظيرا لتزويل وجود المنزلة عنده اعتمادا على ما يزيله فالجواب عن الاول

ظاهره ابطال لكونه تمثيلا فيكون معارضة ويجوز ان يكون منعا مع السندين (قوله لكثرة المراتين) فالريب فيه متحقق في الامر من المشركين معلوم للمتكلم فلا يصح نفي الريب عنه في نفس الامر باعتبار علم المتكلم قوله فضلا عن ان يؤكد التأكيد لدفع انكار المخاطب للحكم الذي هو صحيح في نفس الامر في علم المتكلم (قوله مما اكد فيه الحكم بالتكرير) فالحكم لكل واحد من الجملتين مؤكدا بالآخرى ولا تحادها في المآل وان كان اطلاق المؤكد في الاصطلاح على الثانية (قوله ويكفي على مقتضى الظاهر) لورود الكلام المؤكد للمنكر ولا نسلم انه من قبيل جعل المنكر كغير المنكر هذا ان قرر السؤال وان جعل معارضة فتقول والاصل ان يكون الكلام على مقتضى الظاهر وعلى التقريرين اندفع انه يجوز ان يكون منقولة تنزيل المنكر منزلة المتردد والتأكيد لازالة تردده فلا يكون على مقتضى الظاهر (قوله بل مقصود المصنف رحمه الله) عطفا

(قول السيد) قدس سره فقد نزل منزلة غيره من الثلاثة تقدم للمحشي رد هذا وانه لم ينظر في تنزيله لخصوصية الخلو والتردد والانكار اذ لا خصوصية له من حيث انه عالم حتى ينزل منزلة من انصف بمقابلها من تلك الخصوصية بقوله واخرج الكلام الخ مردود والاقسام تسعة فقط ثلاثة مقتضى الظاهر وستة خلافه فتأمل

(قول المحشي) ظاهره ابطال الخ للجزم بعدم الصحة والاستدلال عليه وقوله فيكون معارضة أى لدليل الدعوى حاصلها ان قوله لا ريب فيه ظاهر في التمثيل وحاصل الدليل انه جزئي ذكر بعد القاعدة وكل ما كان كذلك ظاهر التمثيل وتركه الشارح لظهوره وحاصل المعارضة ان دليلكم وان دل على مدعاكم لكن عندنا ما يدل على خلافه وهـ شينان الاول ان حكمه غير صحيح وكل ما كان كذلك لا يكون مثالا الثاني ان حكمه موكد بالجملة السابقة وكل ما كان كذلك كان جائزا على مقتضى الظاهر

(قول المحشي) ويجوز ان يكون منعا اي لكبرى دليل الدعوى وحاصله لا نسلم ان كل ما ذكر بعد القاعدة ظاهر في التمثيل لجواز ان يكون هناك مانع كعدم صحة الحكم وكونه من قبيل مقتضى الظاهر هنا بواسطة التأكيد فان كان السؤال معارضة كان الجواب منعا مقدمة دليل المعارض وان كان منعا كان اثباتا للمقدمة المنوعة هذا وقد يصور المنع بصور الدعوى لقوته كما هنا

(قول المحشي) فلا يصح نفي الريب عنه الخ اي كما قيل به

(قول المحشي) فتقول والاصل الخ ليكون دليلا للدعوى المعارض

(قول المحشي) وعلى التقريرين الخ اما الاول فلان المانع لم يمنع الجواز والمتردد داخل في قوله كغير المنكر واما الثاني فلان دليل المعارض هو الاصل وهذا التجويز خلافه

أنه لما نفى الريب على سبيل الاستغراق مع كثرة المرتابين ذكروا له تأويلين أحدهما ما ذكر في السؤال وهو أنه جعل الريب كلا ريب تمويل على ما يزيله وحينئذ لا يكون مثالا لما نحن فيه وثانيهما ما ذكره صاحب الكشف وهو أنه ما نفى الريب عنه بمعنى أن أحدا لا يرتاب فيه

على قوله التمثيل به لا يصح ، واضراب عن السؤال إلى توجيه المتن بأنه نظير للقاعدة السابقة وليس مثالا به فاللام في قوله لتزليل للاجل أي لاجل تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه في كل منهما بناء على ما يزيله (قوله أنه لما نفى الريب الخ) يعني أن ظاهر الكلام غير صحيح و بالتأويل يصح كونه نظيرا وكونه مثالا فاضراب السائل عن عدم صحة التمثيل إلى صحة النظر غير موجه وبهذا علم أن إعادة ما ذكر في السؤال ليس استطراديا كما توهم على أن الاستطراد إيراد كلام يتبع كلاما آخر ، ولا تعلق للتأويل الثاني بالاول (قوله وحينئذ لا يكون مثالا الخ) قيل إذا ضم إليه اعتبار آخر بان يقال هذا الحكم اعني جعل وجود الريب بمنزلة عدمه ، مما ينكره المرتابون لانكارهم وجود المزيل فوجب التأكيد وتركه لتزليل المنكر منزلة غيره فيكون مثالا أقول هذا التزليل غير معلوم للمرتابين قبل لقاء هذا الكلام فكيف يتصور انكارهم إياه ، والقول بان انكار هذا الحكم باعتبار انكار مبناه اعني وجود المزيل ووجوب التأكيد فيه باعتبار وجوب التأكيد في مبناه مما لا يقول به عاقل وما قيل في الجواب من أن المراد لا يكون مثالا بمجرد هذا التزليل وهذا لا ينافي كونه مثالا بضم اعتبار

(قول الشارح) وحينئذ لا يكون مثالا لأنه ليس كلاما التي للمنكر ترك فيه التأكيد لجعله كغير المنكر والحاصل أنه إذا حمل قوله تعالى لا ريب فيه على مفهومه الظاهر ورد الاشكال على صدقه فيجيب بان وجود الريب ينزل منزلة عدمه بسبب الأمور القائمة له ويكون حينئذ نظيرا وإذا حمل على أنه ليس مما ينبغي أن يرتاب فيه كان صدقه ظاهرا لكنه لم يؤكد مع كونه منكرا عند البعض بسبب الأمور القائمة للانكار وأما ما قيل أن هذا الحكم وهو أنه لا ريب فيه مما ينكره بعض المخاطبين وهم المشركون لانهم مرتابون لكن نزلوا منزلة غير المنكرين فخطبوا بدون المؤكده ففساده واضح كذا في شرح المفتاح للشارح لأن وجود الريب فيه للبعض معلوم للكل وتنزيلهم منزلة غير المنكرين تغليب ليس مما نحن فيه

(قول المحشي) واضراب عن السؤال فلا يقال أن ذلك ليس من وظائف السائل لأنه دعوي أخرى

(قول المحشي) فاللام في قوله الخ تفريع على تقدير متعلق النظر بقوله للقاعدة السابقة ودفع به ما قيل الأولى أن يقول فيكون نظيرا لتزليل الانكار منزلة عدمه لا لتزليل وجود الشيء منزلة عدمه لأنه مثال له لا نظير

(قول المحشي) يعني الخ يعني أن نظر للظاهر وعدم التأويل لم يصح كونه نظيرا ولا مثالا وانظر للتأويل صح جملة نظيرا وجعله مثالا ولا وجه لحزم السائل بأنه نظير ولا شك أن الجواب بهذا المعنى موقوف على الشق الأول فن السائل ارتكب التأويل مع إبطاله كونه مثالا

(قول المحشي) ولا تعلق للثاني بالاول حتى يكون الاول تابعا له

(قول المحشي) مما ينكره المرتابون أي ينكرون كونه بمنزلة عدمه أو نفس الجعل

(قول المحشي) والقول بان انكارهم الخ حتى يندفع اعتراضنا عليه بان التزليل غير معلوم وقوله باعتبار انكار مبناه أي فليس التزليل هو المنكر في الحقيقة حتى يلزم تقدم علمهم به بل المنكر مبناه اعني وجود المزيل وانكاره لا يتوقف على لقاء الخبر (قول المحشي) مما لا يقول به عاقل لأن الانكار والتوكيد لاجله لا بد أن يكون في الحكم المؤكد المدلول صريحا

بل بمعنى انه ليس محالو وقوع الارتباب فيه لانه من وضوح الدلالة وسطوع البرهان بحيث لا ينبغي لاحد ان يرتاب فيه فكانه قيل هو ممالا ينبغي أن يرتاب في انه من عند الله وهذا حكم صحيح لكن ينكره كثير من الاشقياء فينبغي أن يؤكد لكن ترك تأكيدهم لانهم جعلوا كغير المذكر لما معهم من الدلائل الزيلة لهذا الانكار لو تأملوها وهو انه كلام معجزاتي به من دل على نبوته بالمعجزات الباهرة وعن الثاني

آخر معه فليس بشيء لان المقصود صحة كونه مثالا بنى طريق كان وكذا الجواب بانه بعد التنزيل المذكور صار الريب معدوما فلا يصح ضم اعتبار آخر يكون مترتبا على وجود الريب فان صيرورته معدوما تنزيها ، لا ينافي وجوده حقيقة قال قدس سره فاشار الخ * والاظهر ان يقل معنى ما نفى ما أريد بنى الريب ان احدا لا يرتاب فيه انما المنفى أى انما المراد بالمنفى كونه محلا للريب والتعبير بالفعل عن ارادته شائع (قوله بل بمعنى الخ) يعنى ، ان معناه ذلك لا انه كناية عنه كما وهم فاعترض بان الكناية أبلغ من الصريح فيكون فيه تأكيد على ان اراد الحكم بطريق الكناية لم يعدوه من طرق تأكيد الحكم لرد الانكار فان الحكم بها يكون أوقع في القلب لكونه كدعوى الشيء بالبينه لانه أكد (قوله وهذا حكم صحيح) وخوطلب به كل الناس بل الجن أيضا لصدقوا بالقرآن ويملحوا كونه من عند الله وان كان المخاطب بمعنى من يتلقى الكلام هو النبي صلى الله عليه وسلم كما يدل عليه الكاف في ذلك وفي قوله تعالى (بما انزل اليك وما انزل من قبلك) فاندفع ما قيل ان المخاطب بهذا الكلام هو النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه رضوان الله عليهم وهم غير منكرين له فلا يجب تأكيد كونه فان منشاء عدم الفرق بين معنى المخاطب اعنى من يتلقى الكلام ومن يتوجه اليه الكلام ويقصد منه كيف ولو كان المخاطب هو النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه رضوان الله تعالى عليهم لم يكن هذا الكلام لافادة الحكم ولا لازمه (قوله وهو انه كلام الخ) يعنى ان اعجازه دليل وكون من أتى به صادقا مصدوقا بالمعجزات

لا في مبناه وقوله وما قيل في الجواب أى عن قوله قيل اذا ضم الخ

(قول المحشي) لا ينافي وجوده حقيقة وانكار ذلك الجمل انما هو مرتب على وجوده حقيقة

(قول السيد) قدس سره لان الريب هنا بمعنى الشك أى وان كان في الاصل مصدرا بمعنى تحصيل الريبة التي هي

قلق النفس واضطرابها سعى به الشك لانه يقلق النفس ويزل الطمانينة كذا في تفسير القاضي

(قول السيد) قدس سره بل هم يزعمون الخ من تمام تقرير الوجه الثاني أى لا يصح نفي الريب لدلالة الارتباب على

وجوده لانه مطاوعة بل هم يزعمون ان قولهم الاثر ليس باستعداد فيهم كما هو معنى المطاوعة بل مطاوعتهم ناشئة عن ربه اياهم

(قول السيد) قدس سره فاشار الى حلها الخ وهذا الحل مأخوذ من تفسير القاضي وبدل عليه أول عبارة الكشف

حيث قال فان قلت كيف نفي الريب على سبيل الاستغراق حيث كان السؤال عن كيفية نفي الريب فان الظاهر حينئذ

ان يرجع الضمير في قوله قلت ما نفى الى الريب لكن يرد عليه ان النفي حينئذ يتوجه الى التفسير فلا يقابله قوله في الجواب

قلت مانفى ان احدا لا يرتاب فيه وانما المنفى كونه متعلقا للريب فكان الظاهر قلت انما نفى بمعنى كذا فلذا أوله الشارح أيضا

بقوله بل بمعنى انه الخ

(قول المحشي) الاظهر أى لعدم الاحتياج الى التقدير وجعل الفاعل ان احدا الخ مع انه في السؤال الريب لان

محل السؤال وصل الاشكال هو نفي ارتباب احد

ان المذكور في بحث الفصل والوصل انه بمنزلة التأكيد المعنوي ووزانه وزان نفسه في اعجبنى زيد نفسه
دفعاً لتوهم السهو او التجوز فلا يكون من قبيل التكرير

دليل آخر لا ان المجموع دليل واحد فان كل واحد منهما دليل مستقل على كونه من عند الله واما جمع الدلائل
فباعتبار كثرة المنكرين ولكل واحد منهم دليلان * قال قدس سره ما أتى بهذا الخبر * وهو ان احدا لا يرتاب فيه كما
صرح به في حاشية الكشف ، ففاعل نفي على هذا التوجيه ان احدا لا يرتاب فيه (قوله ان المذكور الخ) ي المذكور انه بمنزلة
التأكيد المعنوي وهو انما يكون لدفع التجوز فلا يكون من قبيل التكرير اللفظي حتى يكون مفيداً لتأكيد الحكم وفيه بحسب
لان المذكور ان الجملة المؤكدة ، لا بد أن تكون مقررة للجملة الاولى والا لم تكن مؤكدة . فان اختلف معناها كانت ،
بمنزلة التأكيد المعنوي وان اتحد المعنى كانت بمنزلة التأكيد اللفظي فتقرير الحكم واجب في كليهما الا انه فيما هو بمنزلة
التأكيد المعنوي ، باعتبار حاصل منيهما وفيما هو بمنزلة التأكيد اللفظي باعتبار صريح المعنى اللهم الا ان يقل مراد بالحبيب
انه لا يكون من قبيل التكرير ، المفيد لتأكيد الحكم صريحاً الا ان في رد الانكار وما قيل ان الجواب ، الحاسم لمادة السؤال
ان يقال ان التمثيل ، على قول من يجعل لاريب فيه خبر ذلك الكتاب كما ذكره صاحب الكشف وما هو في الفصل
والوصل فبني على مخاره من أن لاريب فيه جملة مستقلة فليس بشيء . لانه على تقدير كونه خبراً يكون جملة ذلك الكتاب
لاريب فيه مشتملة على تأكيد الحكم

(قول السيد) قدس سره وقيل النفي هنا الخ وعليه تصح المقابلة لكن استعمال النفي بهذا المعنى تعسف
(قول المحشي) دليل آخر رد على السمرقندي القائل ان المعجزات ادلة لان الشارح اعتبرها واحداً
(قول المحشي) ففاعل نفي الخ ومعنى قوله وانما النفي الى آخره وانما القصة الماضي بها منفية كونه محلاً لاريب فتصح المقابلة أيضاً
(قول المحشي) ففاعل نفي أي نائب الفاعل
(قول المحشي) أي معناه ذلك أي عرفاً لا انه كناية رد على العصام
(قول المحشي) لان المذكور أي الذي ذكره العلماء وصرحوا به ان الجملة المؤكدة سواء كانت بمنزلة التأكيد المعنوي
او اللفظي لا بد أن تكون الخ.
(قول المحشي) لا بد أن تكون مقررة الخ قد سبق منا نقل فرق المحشي في حواشي الجامعي بين التأكيد بمعنى التحقيق
والتثبیت وبين التأكيد بمعنى القوة والوثاقة وان الذي لدفع الانكار الثاني دون الاول لان تحقيقة وثبیته في الذهن لا يقتضي
انه قوي وثيق وان الذي يفيد التكرير هو الاول لا الثاني وكل هذا يخالف ما هنا
(قول المحشي) فان اختلف معناها أي كما نحن فيه وان اتحد أي كافي جاء زيد جاء زيد
(قول المحشي) بمنزلة التوكيد اللفظي أي الذي هو تكرير المفرد نحو زيد زيد
(قول المحشي) باعتبار حاصل معناها لاخلاف حقيقة معناها وقوله باعتبار صريح المعنى لان اتحاد
(قول المحشي) المفيد لتأكيد الحكم صريحاً بان يكون باعتبار صريح المعنى
(قول المحشي) الحاسم لمادة السؤال أي المذكور بقول الشارح فان قيل التمثيل به لا يكاد يصح
(قول المحشي) على قول من يجعل الخ لان ذلك مبتدأ والكتاب بدل أو عطف بيان ولا ريب فيه خبر فالكلام

لكن المذكور في دلائل الاعجاز يؤكد السؤال وهو انه قال لا ريب فيه بيان وتوكيد وتحقيق لقوله تعالى *
ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له وبمنزلة ان تقول هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب فتعيده مرة ثانية لتثبته
فان قلت قد ذكر صاحب المفتاح ان اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر على الوجوه المذكورة يسمى في
علم البيان بالكناية وهي ذكر لازم الشيء، لينتقل عنه الى ملزومه فما وجهه قلت لعل وجهه ان اراد الكلام

لتكرار الاسناد كما في زيد ضربته سواء كان داخلا في التقوى الاصطلاحي كما هو عند الشيخ عبد القاهر اولا كما هو
مذهب المصنف رحمه الله * قال قدس سره كما صرح به فيما بعد * اقول صرح أيضاً فيما بعد ان التأكيد في نحو جاءني
الرجلان كلاهما لدفع توهم أن يكون الجائي واحداً منهما والاسناد اليهما انما وقع سهواً ، وتحقيق ان التأكيد المعنوي يدفع
السهو المخصوص وهو أن يكون ذكر المتبوع سهواً عما يخالفه في الافراد والتثنية والجمع ولا يدفع كونه سهواً عما يماثله فيها
مثلاً نفسه في قولنا جاءني زيد نفسه يدفع أن يكون زيد سهواً عن التثنية والجمع ولا يدفع كونه سهواً عن عرو وكذا
كلاهما يدفع ان يكون ذكر المتبوع بطريق السهو عن الجمع والمفرد ولا يدفع عن مثني آخر غير المذكور ، وكله يدفع أن
يكون ذكر متبوعه سهواً عمالاً جزء له ولا يدفع عن ذي اجزاء غير متبوعة * قال قدس سره فلا يدفعه ما هو بمنزلة *
قد عرفت الفرق بين التأكيد المعنوي وبين ما هو بمنزلة في ان الاول لا يدفع السهو والثاني يدفعه لكونه مقرراً للحكم (قوله
لكن المذكور الخ) لعل المذكور في دلائل الاعجاز مبني على ان التضمير في فيه راجع الى الحكم المدلول عليه بذلك الكتاب
فالقول بانه لا ريب في هذا الحكم كتكرير ذلك الحكم وما ذكره المصنف والسكاكي رحمه الله مبني على رجوعه الى ذلك
الكتاب أي لا ريب في هذا الكتاب بوجه من الوجوه لامن حيث اللفظ ولا من حيث المعنى فيكون في غاية الكمال اذ لا
جملة واحدة فلا تكرر حتى يحصل التأكيد وما في الفصل والوصل من انها مؤكدة. تأكيدها لفظياً الذي ذكر في السؤال
وقوله جملة مستقلة أي لفصل التكرار والتوكيد اللفظي

(قول المحشي) لتكرر الاسناد حيث اسند لا ريب فيه الى ذلك الكتاب واسند ثانياً في الريب الى التضمير المجرور
بفي العائد للكتاب وقوله سواء كان الخ اي لانه من قبيل التأكيد على كل حال وان لم يكن من التقوى الاصطلاحي
(قول المحشي) وتحقيق أي الجامع بين القول بانه يدفع السهو والقول بانه لا يدفعه ويرد على هذا التحقيق ان
قولهم في التأكيد تابع يقرر أمر المتبوع معناه كما في الرضى أن يكون مفهوم التأكيد. وموؤداه ثابتاً في المتبوع ويكون لفظ
المتبوع يدل عليه صريحاً كما كان معنى نفسه ثابتاً في زيد في قولك جاءني زيد نفسه وزيد لا يدل على الوحدة قصداً اللهم الا ان
تعتبر الدلالة الضمنية كما اختاره الرضى في تقية واحدة فخلنا لابن الحاجب ومع ذلك يفرق بان نفسه فيما نحن فيه مما تتدل
على الوحدة ضمناً أيضاً لا قصداً وبالجمله ما قاله بعيد لا يقصد من الكلام ولا يصلح الحمل عليه

(قول المحشي) وكله يدفع الخ أي لفظ كله في جاء الجيش كله مثلاً

(قول المحشي) قد عرفت الفرق الخ هو ان ما هو بمنزلة تعلق بمعنى الجملة بخلافه فانه تعلق بطرفها وقوله لا يدفع

السهو اي في الحكم وان دفعه في الطرف بناء على ما جمع به تدبر

(قول المحشي) لعل المذكور الخ هذا رد للمخالفة بين قول المصنف انه بمنزلة التأكيد المعنوي وقول السكاكي انه بمنزلة

التوكيد اللفظي بان ما قاله المصنف في الفصل والوصل مبني على رجوع ضمير فيه للكتاب وما قاله السكاكي مبني على رجوعه

في مقام لا يناسبه بحسب الظاهر كناية عن انك نزلت هذا المقام والحال المتحقق منزلة المقام والحال الذي يطابقه ظاهر الكلام واعتبرت فيه الاعتبارات الثلاثة بذلك المقام

كلام الكلام ابلغ من عدم الريب فيه بوجه من الوجوه فيكون كتابا بالغا غاية الكمال فيكون تأكيده معنويا لذلك الكتاب لاختلافهما من حيث المعنى ولكل وجهة هو موليها والتمثيل يكفيه الاحتمال ولا يجب كونه نصا فيه (قوله كناية عن انك نزلت الخ) لانه ذكر اللازم الذي هو مدلول الكلام المشتمل على الخصوصية وهو المقام الذي يناسبه بحسب الظاهر مع عدم قرينة مانعة عن ارادته بل استعمال اللفظ فيه وقصد منه، لينتقل منه الى ملزومه الذي هو تنزيل المقام الغير المناسب منزلة المقام المناسب وهذا التنزيل هو المقصود الاصل ومخط الفائدة والصدق والكذب كما هو شأن الكناية .

لحكم المدلول عليه بذلك الكتاب فيكون لا ريب فيه بمنزلة التأكيد المعنوي على رأي المصنف وبمنزلة اللفظي على رأي السكاكي واما اشكال المحشي المذكور سابقا من ان ما هو بمنزلة المعنوي يؤكد الحكم أيضا كالذي بمنزلة اللفظي فباق الاجاب عنه الا ما سبق له

(قول الشارح) كناية عن انك نزلت هذا المقام والحال المتحقق أي كالانكار في المثال الآتي والحال الذي يطابقه ظاهر الكلام هو الخلو فيه واعتبرت فيه عطف على نزلت فهو من جملة المكى عنه أي اعتبرت في المقام والحال المتحقق بعد ذلك التنزيل بعقلك الاعتبارات الثلاثة بالمقام الذي يطابقه ظاهر الكلام اعني الخلو ومعنى الاعتبار بالعقل ان تلاحظ ان المناسب له ترك التأكيد

(قول المحشي) لانه ذكر الخ أي لان الابراد هو ذكر اللازم فذكر مصدر خبر ان وذكر اللازم بذكر الكلام الدال عليه وقوله الذي هو صفة اللازم وقوله وهو المقام تفسير للمدلول وذلك المقام كالخلو عن الانكار في المثال الآتي فانه المناسب للكلام المشتمل على الخصوصية وهي عدم التوكيد بحسب الظاهر أي اذا جرى المتكلم على مقتضى الظاهر وقوله مع عدم قرينة مانعة الخ أي فلا يكون مجازا في غيره وهو الملزوم والمراد أن لا قرينة تمنع عن ارادته من حيث أنه كناية والا فقد يمنع ارادته من حيث خصوصية المحل كما في قوله تعالى بل يدهاه مبسوطان وما قيل ان علم المتكلم بانكار الخطاب مثلا قرينة على عدم ارادته بالخبر الجرد خلو ذهنه فوهم لأنه ليس مرادا لذاته بل لينتقل منه الى ما هو المقصود وهو جعل انكاره كالا انكار فان قلت عدم الارادة لذاته ليست معلومة فسا حكم عليه بانه مجاز يمكن ان يكون كذلك قلت صرح المحشي في بحث الكناية بانه لا بد فيها من القرينة الدالة على ارادة غير الموضوع له أيضا حيث قال الكناية مستعملة في المعنيين جميعا لأن الاصل في اللفظ ان يراد به المعنى الموضوع له عند عدم القرينة المانعة عنه فتكون مستعملة فيه ومستعملة في غير ما وضع له . بالنظر الى القرينة الدالة على ارادته وقوله بل استعمال اللفظ فيه انتقال من مجرد عدم منع القرينة الى الاستعمال فيه وعبرة الشارح في شرح المفتاح وانما لم يجعل أي اللفظ من قبيل المجاز لعدم القرينة المانعة بل يراد المعنى الاصل لكن لا بالذات بل لينتقل منه الى الملزوم اهـ وهي أولى من عبارة المحشي اذ لا معنى لقوله مع عدم قرينة الخ بعد قوله لانه ذكر اللازم اذ ليس المجاز ان يذكر اللازم مع قرينة مانعة عن ارادته

(قول المحشي) لينتقل الخ أي ليس الاستعمال والقصد له في ذاته حتى يكون من استعمال المشترك في معنيين بل لينتقل منه الى المقصود وقوله المقام الغير المناسب كالانكار في المثال الآتي فانه لا ينسب الكلام الخالي عن التأكيد

لان هذا المعنى مما يلزمه ايراد الكلام على الوجه المذكور وينتقل عنه اليه مثلاً قولك لمنكر الاسلام الاسلام
حق مجردا عن التأكيد كناية عن أنك جعلت انكاره كلاً انكار ونزلته منزلة من هو خالي الذهن تمويلاً على
ما نزيل الانكار لان سوق الكلام مع المنكر مسافة مع خالي الذهن مما ينتقل عنه الى هذا المعنى

هذا ان اريد بالكناية المعنى المصدري ، ونفس الكلام الدال على المقام المناسب ان اريد بها المعنى الاسمي (قوله
لان هذا المعنى الخ) ، أي تنزيل المقام للحق منزلة المقام المناسب مما يلزمه أي يتبعه ايراد الكلام مشتملاً على الوجه
المخصوص أي الكيفية المخصوصة من التأكيد وتركه أي يتبعه اشتمال الكلام على الكيفية المخصوصة بناءً على ان محط الفائدة
هو القيد ، ليدل ذلك الكلام باعتبار تلك الكيفية على المقام المناسب وينتقل منه الى تنزيل المقام المحقق الغير المناسب
منزله وليس المراد ان نفس ايراد الكلام تابع للتنزيل المذكور ولازم له حتى يرد ما اورده السيد قدس سره من ان كون
احد فعلي المتكلم تابعا لفعل آخر لا يوجب صحة كونه كناية اصطلاحية (قوله عن أنك جعلت انكاره الخ) فقولنا الاسلام
حق ، كناية بلا واسطة عن جعل انكاره كلاً انكار لان الخلو الذي يدل عليه ترك التأكيد في ذلك القول يتبع التنزيل
المذكور وكناية عن وجود المزيل بواسطة لان التنزيل المذكور يتبع وجود المزيل (قوله لان سوق الكلام الخ) أي
ذكره مع المنكر مشتملاً على ترك التأكيد الذي هو وظيفة الخالي

(قول المحشي) هذا أي قوله لانه ذكر الخ ان اريد الخ

(قول المحشي) ونفس الكلام الدال الخ فايراد الكلام معناه الكلام المورد وسوق الكلام معناه الكلام المسوق
والحاصل انه ان كانت الكناية بالمعنى المصدري فالإيراد عبارة عن ذكر الكلام وكذلك السوق والكلام المضاف اليه
الذكر والسوق دال على اللازم وقد أخبر عن الذكر والسوق بانه كناية فاللازم هو خلو الذهن والمزوم هو التنزيل وقد
ذكر اللفظ الدال على الاول لينتقل منه الى الثاني وان كانت عبارة عن الكلام المراد منه ملزوم معناه فايراد الكلام
معناه الكلام المورد وسوق الكلام عبارة عن الكلام المسوق وهذا الكلام دال على اللازم وانتقل منه الى المزوم فعبارة
الشارح يصح حملها على المعنيين للفظ الكناية

(قول المحشي) أي تنزيل المقام المحقق كالانكار في المثال الآتي والمقام المناسب عدم الانكار فانه المناسب
لوجود ما يزيل الانكار وقوله من التوكيد في غير المثال الآتي وتركه فيه وقوله أي يتبعه لان اللازم عند السكاكي هو
التابع والرديف وقوله هو القيد وهو قوله على الوجه المذكور

(قول المحشي) ليدل ذلك الكلام الخ يعني ان التابع المكفي به في الحقيقة هو المقام المناسب ولما كان ذكره انما هو
بايراد الكلام المشتمل على الخصوصية عبر بالإيراد فقوله الشارح وينتقل عنه أي عن الوجه باعتبار مدلوله فهذا ليس واسطة
في الكناية بل بيان لوجه التعبير بالإيراد وهو ان الكناية هي ذكر اللازم وإرادة المزوم واللازم هو الخلو مثلاً وذكره هو
ايراد الكلام دالاً عليه وانما يدل عليه اذا كان بذلك الوجه وقد علم كل ذلك مما ذكره في القولة قبل هذه

(قول المحشي) كناية بلا واسطة يعني انه يلزم من وجود المزيل التنزيل ومن التنزيل خلو الذهن فخلو الذهن تابع
للتنزيل بلا واسطة ولوجود المزيل بواسطة التنزيل وقد جعل الشارح الانتقال من اللازم الى مجموع المزومين والسيد جعل
الانتقال من اللازم للمزوم البعيد وهو وجود المزيل

يبدل على الخلو الادعائي الذي يتبع التزليل المذكور وينتقل منه اليه والى ما يتبعه وهو وجود التزليل بقوله الى هذا المعنى اشارة الى مجموع الجمل المذكور ووجود التزليل « قال قدس سره اذ ليس هناك استعمال الخ » فلا تتحقق الكناية لا بالمعنى المصدري ولا بمعنى نفس اللفظ فما قيل ان هذا توجيه للكلام السكاكي رحمه الله على مقتضى تعريفه للكناية ويمكن التوجيه على تقدير كونها نفس اللفظ بان معنى قوله ايراد الكلام الكلام المورد ومعنى قوله يلزمه ايراد الكلام يلزمه معنى الكلام المورد ومعنى قوله سوق الكلام مع المنكر الكلام المسوق فعلى هذا لا يرد اعتراض السيد الشريف، ليس بشيء لان مقصود السيد الباحث ان الشارح رحمه الله، ما اثبت اللزوم الا بين الفعلين، وليس هنا استعمال لفظ في اللزوم والاتقال منه الى ملزومه، لا أنه لا يصح هذا التوجيه على تقدير كونها عبارة عن نفس اللفظ « قال قدس سره يرده ظاهر عبارة المفتاح الخ » وان أمكن توجيهه بأن يقال مراده ان اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر اذا وقع في (قول المحشي) يبدل على الخلو الادعائي الذي يتبع الخ فالمدلول هو الخلو الحقيقي المدعي حصواه لان الذي نزل المنكر منزلته هو الخالي حقيقة فادعى حصول الخلو الحقيقي بناء على وجود التزليل وليس المراد ان المدلول الخلو الادعائي بمعنى ان الادعاء من جملة المدلول لان الخلو عن المؤكد لا يبدل على ذلك

(قول المحشي) ويعلم منه ان ما هو الخ لعل المراد ابداء عذر للشارح في جعله المكنى عنه التزليل دون وجود التزليل كما صنع السيد وانه لم يجزم بالكناية وصحتها على هذا الوجه بل هو متردد فيه معلق له على صحة ماخذه فلا يتوجه عليه الاعتراض فاعتراض السيد عليه ليس في محله تدبر

(قول المحشي) أي فلا تتحقق الكناية الخ لان اللزوم المكنى به لم يبر عنه بلفظ حتى يكون ابراده او نفسه كناية وهذا على ما فهمه السيد من ان التابع هو نفس الايراد الذي هو فعل للتكلم وتقدم رده (قول المحشي) ليس بشيء أى ليس هذا القيل بشيء لان حاصله ان السيد اعترض على الشارح بان هذا التوجيه يصح على ان الكناية بالمعنى المصدري ولا يصح على كونها بالمعنى الاسمي وان اعتراضه مردود بانه يصح على كونها بالمعنى الاسمي أيضاً لان معنى قوله ايراد الكلام الخ الكلام المورد الخ فقل المحشي ان السيد لم يعترض بعدم صحة التوجيه على كونها بالمعنى الاسمي فقط بل اعترض بعدم صحة التوجيه على كونها بالمعنى المصدري وبالمعنى الاسمي والحاصل ان كلام المحشي والفنري صحيح كلا من التوجيهين الا ان المحشي فهم ان السيد اعترض بعدم صحة الكناية سواء كانت بالمعنى الاسمي او المصدري والفنري فهم انه اعترض بعدم صحتها بالمعنى الاول فقط وان تأويل المحشي يجعل مصب اللزوم اللزوم وهو قوله على الوجه المذكور وتأويل الفنري بتقدير المضاف وهو معنى الكلام المورد فتدبر

(قول المحشي) ما اثبت اللزوم الا بين الفعلين حيث قال لان هذا المعنى اي تنزيل المقام الحق منزلة المقام المطابق لظاهر الكلام مما يلزمه ايراد الكلام الخ

(قول المحشي) ليس هنا استعمال لفظ في اللزوم حتى يكون ذكره كناية على مذهب السكاكي ونفسه كناية على مذهب غيره (قول المحشي) لا انه لا يصح هذا التوجيه الخ بل هو صحيح لكن لم يتعرض له الشارح اذ لم يثبت اللزوم بين مدلول لفظ وغيره بناء على ما فهمه السيد كما تصرح به عبارته وان اثبتته بتحقيق المحشي السابق المفيد صحة الكناية بالمعنى المصدري وغيره للتعبير عن اللزوم باللفظ تدبر

(قول المحشي) وان أمكن توجيهه ببيان لوجه التعبير بالظاهر يعني انه يمكن توجيه هذا لزعمهم بعبارة المفتاح على

علم البيان بان يذكر اللفظ الدال على اللازم ويراد به الملزوم فانه ايضاً اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر يسمى بالكناية وليس المراد ان الاخراج المجتهد عنه ههنا يطلق عليه الكناية ، ويؤيد هذا تقديم الجار والمجرور اعني في علم البيان على يسمى . وكون التسمية حينئذ بمعنى الوضع كما هو المتبادر دون الاطلاق * قال قدس سره والاوجه * اي البالغ في الوجاهة و اشار الى صحة وجه الشارح رحمه الله . في الجملة بناء على ما قلنا * قال قدس سره ان معه ما يستلزم خلو ذهنه * وهو عدم جريه على موجب العلم وانما قال ادعاء ، اذ عدم الجري لا يستلزم عدم العلم في نفس الامر قال قدس سره اعني عدم الانكار اي عدم الانكار المطلق . اللازم المدلول العرفي للكلام المجرد اعني الخلو لا عدم الانكار مطلقا المتحقق في صورة الخلو والعلم . حتى يرد انه يلزم ان يكون القاء الكلام المجرد الى العالم على مقتضى الظاهر كما وهم قال قدس سره واريد به ما يستلزمه الخ ان اراد انه اريد به ما يستلزمه بلا واسطة فيرد عليه انه لا حاجة الى التنزيل وجعل انكاره كالا انكار مع ان القوم صرحوا بذلك

خلاف ظاهرها وقوله بان يذكر تصوير الوقوع في علم البيان وقوله يسمى بالكناية خبر ان ومحصل التوجيه ان للاخراج على خلاف الظاهر قسمين احدهما ان يعبر بلفظ دال على اللازم وينتقل منه الى ملزومه وهذا هو الذي يقع في علم البيان ويسمى بالكناية ثانيهما ان لا يذكر لفظ بل يكون هناك مجرد انتقال من نفس اللازم الى الملزوم كما هنا ولا يسمى كناية ولا يقع في البيان فتقول السكاكي واخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر يسمى في علم البيان بالكناية مراده به القسم الذي يقع في علم البيان وهو ما اذا عبر عن اللازم بلفظ وانتقل منه الى الملزوم نحو طويل النجاد واما اذا لم يعبر عن اللازم بلفظ فلا يسمى كناية بل شبيهاً فقط

(قول المحشي) ويؤيد هذا تقديم الخ لانه يكون تشبيهاً للمسمى

(قول المحشي) وكون التسمية حينئذ بمعنى الوضع لانه لا مفهوم للكناية الا اللفظ المستعمل في اللازم لينتقل منه الى الملزوم فلا يخرج عنه شيء بخلاف ما اذا كان المعنى ان ما نحن فيه يسمى في علم البيان بالكناية فان هناك فرداً آخر يسمى بها غيره وهو اللفظ المستعمل في لازم المعنى لينتقل منه فتكون التسمية على الاول بمعنى الوضع وعلى الثاني بمعنى الاطلاق (قول المحشي) في الجملة انما قال ذلك للتكليف الذي ذكره والا فكلام الشارح بعد هذا التكليف هو الوجه على ما ذكره بعد ويحتمل ان صحته في الجملة على ما قاله عند السيد وان كان هو عنده صحيحاً اولاً ان صحته انما جاءت من ذكرهم التنزيل واعتبارهم له وان كان الظاهر في الفرضية انما هو ملزومه على الاطلاق

(قول المحشي) اللازم للمدلول العرفي لانه يلزم من خلو ذهنه أن لا يكون منكراً وقوله اعني الخلو بيان للمدلول العرفي وانما كان المراد عدم الانكار اللازم للمدلول العرفي اعني الخلو لا اللازم للعلم لان العالم من حيث أنه عالم غير منكر لا يلقى اليه الخبر المجرد ثم ان هذا الكلام يقتضي ان عدم الانكار مدلول للخبر المجرد بطريق الاستلزام وهو يخالف لقول السيد أولاً الخبر المجرد يدل على خلو ذهن المخاطب وعدم انكاره وتردده الا ان يقال مراده قدس سره بيان المدلول مطابقة أو التزاماً ولا يلزم أن يكون الانتقال في الكناية من المعنى المطابق

(قول المحشي) حتى يرد الخ وجه الايراد انه اذا كان وجه كونه خلاف الظاهر عدم اعادة مدلوله العرفي وهو عدم الانكار بل اريد به ملزومه يكون اذا اريد به ذلك المدلول على مقتضى الظاهر فاذا التقي المجرد الى العالم مراداً به عدم انكاره يكون على مقتضى الظاهر مع انه ليس كذلك

وان مقصود المتكلم من القاء الكلام مجرد الدلالة على وضوح الحكم وعدم الاعتداد بانكار مخاطب لا مجرد الدلالة على وجود المزيل وان اراد انه يريد به ما يستلزمه بواسطة ان دلالة الكلام مجرد على عدم الانكار يستلزم جعل انكاره كلاً انكار فهو عين ما ذكره الشارح رحمه الله ، كما والمراد بالاستلزام ، الاستتباع بناء على ان السكاكي رحمه الله يشترط في الكناية ان يكون الانتقال من التابع الى المتبوع وانما لم يقل ههنا ادعاء لتحقيق الاستتباع في نفس الامر أيضاً في هذه الصورة لان وجود مزيل الانكار يستتبع عدم الانكار * قل قدس سره يستلزم انكاره ادعاء وان كان في الواقع ملازمة امارات الانكار لازماً وتابعا للانكار والادعاء المذكور بناء على ان وجود الامور الخفية في العرف مبنى على وجود اماراتها ولذا يحكم بكفر من توجد فيه امارات الكفر وبإيمان من توجد فيه اماراته ، فاندفع ما قيل ان الاستلزام ههنا بالعكس * قال قدس سره فهي اغراض اصلية * كما سابقاً منقولاً عن الشيخ ان المعاني الاولى مطروحة في الطريق وان الكلام الذي ليس له معنى ثان ملحق بأصوات الحيوانات ، وكونها من مستتبعات التراكيب بمعنى انها تفهم من خصوصيات ومزايا تراعى في التراكيب بعد اعتبار معانيها الاصلية لا ينافي كونها اغراضاً اصلية كما وهم وفي قوله فهي اغراض اصلية اشارة الى ان اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر ، كناية عن الصفة كما صرح به في شرح المفتاح اعني ما يستلزم عدم العلم أو عدم التردد أو عدم الانكار لاعن النسبة كما وهم من قوله معه بقرينة ذكره فيما بعده

(قول المحشي) وان مقصود المتكلم الخ يدل على هذا ما نقله الشارح عن صاحب الباب حيث قل وذلك كناية عن ان هذا لغرائه الخ ولم يقل كناية عن ان معه ما يحوجه الى السوأل

(قول المحشي) كما مر أي للمحشي فيما كتبه على قول الشارح لان سوق الكلام الخ

(قول المحشي) الاستتباع أي التبعية في الوجود بان يكون وجود اللازم بعد وجود الملزوم وقوله بناء على ان السكاكي يشترط في الكناية الخ حاصل ذلك ان اللزوم من الجانبين لا بد منه في الجواز والكناية اذ اللازم الاعم لا ينتقل منه الى ملزوم معين الا ان السكاكي يقول ان الانتقال في الكناية لا بد أن يكون من التابع في الوجود وفي الجواز بالعكس وانما قل بناء الخ لان هذا فهم من الشارح في كلام السكاكي كما سيأتي في البيان ثم ان الاستتباع اما حقيقي كما في القاء الخبر مجرد الى المنكر او ادعائي كما في القاء الخبر مجرد الى العالم أو القاء الخبر المؤكد اليه أيضاً وقد بينه السيد والمحشي تدبر

(قول المحشي) مبنى على وجود اماراتها فلما دلت عليها ادعى انها تابعة لها في الوجود

(قول المحشي) فاندفع ما قيل الخ اي بانه ادعائي مبنى على ما ذكر

(قول المحشي) وكونها من مستتبعات التراكيب الخ رد على الفنري القائل انها من مستتبعات التراكيب وليست معنى استعمل فيها اللفظ وشار بقوله تفهم من خصوصيات ومزايا الخ الى ان المدار على فهمها من ذلك وان كانت لازمة للمدلول العرفي كما مر في عدم الانكار اللازم للخلو تدبر

(قول المحشي) كناية عن الصفة اي الامر القائم بالغير ووجه الاشارة ان تلك الاغراض معان قائمة بالغير وقوله لاعن النسبة أي ثبوت شيء لشيء كما وهم من قوله حيث قال بل على ان معه أي بل قصد الدلالة على ان معه ما يستلزم فالمدلول هو الكون معه وقوله بقرينة ذكره اي ذكر الصفة فيما بعد حيث قال واريد به ما يستلزمه وقال وقصد ملازمة فان ذلك من قبيل الصفات لا النسبة

ونظير ذلك ما ذكره صاحب الباب في شرح قوله ، في المهد ينطق عن سعادة جده . أثر النجاة ساطع البرهان ، ان قوله أثر النجاة ساطع البرهان جملة مستأنفة جوابا عن سؤال كانه قيل كيف ذلك الاخبار والنطق مع انه رضيع في المهد ففي هذه الجملة اخراج الكلام على غير مقتضى الظاهر لعدم السؤال تحقيقا وذلك كناية عن ان هذا الغرابته وندرته مما لا يلوح صدقه للسامع في باديء الرأي وبحوجه الى السؤال عن بيان كيفية وبيان صدقه فسبق الكلام معه مساق الكلام مع السائل المستشرف الى كيفية بيانه المشرب الى ساطع برهانه وقس على هذا البواقي ولما كانت الامثلة المذكورة للاعتبارات السابقة من قبيل الاثبات سوى قوله لاريب فيه اشار الى التعميم دفعا لتوهم التخصيص فقال (وهكذا اعتبارات النفي) من التجريد عن المؤكبات في الابتدائي وتقويته بمؤكد استحسانا في الظلي ووجوب التأكيد بحسب الإنكار في الإنكارى والامثلة ظاهرة وكذا

(قوله ونظير ذلك الخ) قال في شرح المفتاح وتقرير كون لاخراج على خلاف مقتضى الظاهر كناية مالم أر أحدا حام حوله الا انه ذكر صاحب الباب الاعراب في شرح قول الشاعر الخ فاستفدت منه انه يجوز أن يقال ان ايراد الكلام في مقام لا يناسبه الى آخر ما مر انتهى ويعلم منه ان تقرير الشارح رحمه الله كونه كناية على وفق عبارة صاحب الباب اشارة الى ان ما هو حل لغرابته فهو حل لهذه العبارة بلا تفاوت فان صحت احدهما صحت الاخرى والا فلا وانما قال نظير ذلك لان في البيت ايراد الجملة على وجه الاستيناف الدال على كونه جواب السؤال كناية عن تنزيل السؤال المقدر منزلة المحقق ومن ان الجملة السابقة لغرابتها تخرج الى السؤال وتلوح له (قوله ولما كانت الامثلة المذكورة الخ) اشارة الى ان قوله وهكذا اعتبارات النفي وذلك ، لان الاعتبارات المذكورة فيما سبق لاخراج الكلام على مقتضى الظاهر وعلى خلافه عامة لا اختصاص لشيء

(قول الشارح) ونظير ذلك اى نظير ما ذكره صاحب المفتاح من ان الاخراج المذكور كناية وقوله ينطق أي يخبر على وجه التضمن فعدى بمن كما اشر اليه صاحب الباب في الحل وفي المهد حال من ضمير ينطق والجد بفتح الجيم البخت والحظ وقوله ففي هذه الجملة أي قوله أثر النجاة الخ وقوله اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر لان مقتضى الظاهر ان لا تورد الجملة على وجه الاستئناف الدال على كونها جوابا لسؤال ادلا سؤال هنا فلما أوردت على وجه الاستئناف الدال على ذلك كان اخراجا على خلاف مقتضى الظاهر فالخصوصية في هذه الجملة هي كونها على وجه الاستئناف وعديل بها عن خصوصية اخرى هي مقتضى الظاهر وهي ان لا يكون على وجه الاستئناف وحينئذ فاللازم المكفى به هو كونه جوابا لسؤال الهدلول لتلك الخصوصية والمكفى عنه تنزيل السؤال المقدر منزلة المحقق وان الجملة السابقة لغرابتها تخرج الى السؤال فهو أي كونه جوابا لسؤال كناية عن تنزيل غير اسائل منزلة السائل لان كونه جوابا لسؤال تابع للتنزيل المذكور وينتقل منه اليه وينتقل من التنزيل المذكور الى ما يتبعه ذلك التنزيل وهو ان هذا الظاهر لغرابته وندرته مما يلوح صدقه للسامع وبحوجه الى السؤال وحاصله ان معه ما يحوجه الى السؤال فهو كناية عنهما احدهما بلا واسطة والاخر بواسطة كما تقدم فيما نحن فيه سواء سواء وانما عبر بالنظير لانه ليس مما نحن فيه

(قول المحشي) لان الاعتبارات المذكورة أي من التأكيد استحسانا أو وجوبا أو تركه ومن التنزيل المذكور عامة بحسب مفهومها والاختصاص بناء على ان هناك ما يقصر ذلك العموم على الاثبات

يخرج الكلام فيها على خلاف مقتضى الظاهر كما ذكر في ما تقدم وهما بحث لا بد من التنبيه عليه وهو انه لا تحصر فائدة إن في تأكيد الحكم نفياً لشك او ردا لانكار ولا يجب في كل كلام موكد ان يكون الغرض منه رد انكار محقق او مقدر وكذا المجرد عن التأكيد قال الشيخ عبد القاهر قد تدخل كلمة ان للدلالة على ان الظن كان من المتكلم في الذي كان انه لا يكون كقولك لا شيء وهو بمرئى ومسمع من المخاطب انه كان من الامر ما ترى واحسنت الى فلان ثم انه فعل جزائي ما ترى وعليه ، رب انى وضعتها اشي ورب ان قوى كذبون ، ومن خصائصها ان لضمير الشأن معها حسناً ليس بدونها بل لا يصح بدونها نحو انه من يتق ويصبر الآية وانه

منها بالاثبات انما وقع التخصيص في الامثلة فعمم الامثلة ، لدفع توهم اختصاص الاعتبارات بالاثبات سيما اذا ضم معه ايراد مثال لنوع واحد من النفي وما ذكره الشارح رحمه الله موافق لما في الايضاح حيث قال هذا كله اعتبارات الاثبات وقس عليها اعتبارات النفي كقولك ليس زيد وما زيد منطلقاً او بمنطلق وما ينطلق او ما ان ينطلق زيد او ما كان زيد منطلقاً او ما كان زيد لينطلق او لا ينطلق زيدا ولن ينطلق زيد ووالله ما ينطلق او ما ان ينطلق زيد انتهى حيث اكتفى بإيراد الامثلة (قوله وكذا المجرد عن التأكيد) اى لا يجب ان يكون لخلو ذهن المخاطب كما بينه بقوله وقد يترك تأكيد الحكم الخ (قوله اورد الانكار) أي محقق أو مقدر (قوله ولا يجب في كل كلام الخ) تعميم بعد التخصيص بان زيادة الاعتناء بها (قوله ان يكون الغرض منه رد انكار) اى نفياً لشك او ردا لانكار بقرينة ذكره فيما سبق فعبارة من صنعة الاجتهاد (قوله للدلالة الخ) فهو لاستبعاد وقوعه بقرينة ذكره فيما سبق فعبارة من صنعة الاجتهاد (قوله لا يستبعد التجزئ والتوبيخ وغير ذلك مما يناسب المقام، وهذا معنى قولهم انه لا نشاء التحسر والتجزئ لانه موضوع له اذ لا تؤكد الانشآت بان (قوله كان المتكلم) كان الاولى ناقصة خبرها انه لا يكون والاخيرتان تامتان كذا نقل عنه (قوله كان ومن الامر ما ترى) كان تامة ومن الامر حال من ما ترى بيان له وليست ناقصة ومن الامر خبرها لان من بيانية ولم يعهد كونها خبراً صرح به الشارح رحمه الله تعالى في شرح الكشف (قوله جزائي ما ترى) بدل من جزائي او بيان له او مفعول ثان لفعل يتضمن معنى الجعل (قوله ان لضمير الشأن الخ) وجه الحسن ان ضمير الشأن يستعمل في مقام الاجمل ثم التفصيل لاعتناء المتكلم بشأن الحكم وتقريره في ذهن السامع وان المفيدة للتأكيد ادخل فيه (قوله بل لا يصح) عطف

(قول الشارح) بل لا يصح أي بل من خصائصها ان لا يصح في بعض الصور

(قول المحشي) لدفع توهم الخ حاصلة انه ان نظر الى امثلة الاثبات فقط فلا شك ان لاقتصار على امثلة الاثبات يوقع في ذلك الوهم وان نظر معها الى التمثيل بمثال واحد للنفي كان الايقاع في الوهم اشد وبهذا اندفع ما قال الفهري من ان التمثيل للنفي يدفع الوهم.

(قول المحشي) وما ذكره الشارح أي من ان المراد تعميم الامثلة لا الاعتبارات موافق الايضاح حيث اقتصر على الامثلة (قول المحشي) فهو لاستبعاد الخ تفريع على انه مستعمل في الدلالة على ان الظن الخ لان ذلك الظن من المتكلم لا للمخاطب فلا معنى حينئذ لتزليل المخاطب بمنزلة المنكر أو المتردد كما في الاطول

(قول المحشي) وهذا معنى قولهم انه لا نشاء الخرد على الاطول حيث قال ان الكلام في تأكيد الخبر وهذا انشاء فهو خارج عما نحن فيه

من يعمل سوءاً وإنه لا يفلح الكافرون ومنها تهمة النكرة لأن تصلح مبتدأ كقوله، ان شاء ونشوة، وخبيب
البازل الأمون، وان كانت النكرة موصوفة ترها مع إن احسن كقوله * ان دهرنا يلف شملنا بسعدي *
لزمان بهم بالاحسان * ومنها حذف الخبر نحو ان مالا وان ولدا وان زيدا وان عمروا فلو اسقطت ان لم يحسن
الحذف او لم يحز انتهى كلامه وقد يترك تأكيد الحكم المنكر لان نفس المتكلم لا تساعد على تأكيد

بحسب المعنى اي لا يحسن بدونها اصلاً بل لا يصح في بعض الصور وهو اذا كانت الجملة المفسرة شرطية، أو فعلية كما يدل
عليه التمثيل وقد نص عليه الشيخ في دلائل لا عجز وهذا بالاستقراء فلا يرد نحو (قل هو الله احد) على تقدير كون الضمير
للشان (قوله تهمة النكرة الخ) لان كلمة ان تكونها مشبهة ومتضمنة لمعنى الفعل تقديمها كتقديم الفعل، فيصح وقوع النكرة
بعدها كالفعل (قوله مبتدأ) أي محلاً لأنها من حيث اللفظة تكون اسم ان (قوله أو لم يحز) اي بل لم يحز وانما أورد كلمة
أو قطعاً للمناقشة كذا نقل عنه يعنى ان مقصود الشيخ الجزم بعدم الجواز بدليل ما بعده من قوله لانها الحاضرة له والمتكفلة
بشأنه والمترجمة عنه الا انه أورد كلمة أو دفعاً للمناقشة بانه ان لم توجد القرينة لا يجوز الحذف في ان وان وجدت يجوز في
غيرها أيضاً وليس المراد ان كلمة او بمعنى بل حتى يرد انه اذا كان بمعنى بل فالمناقشة باقية (قوله وقد يترك الخ) بيان
للحكمة المذكورة بقوله ولا يجب في كلام مؤيد الخ

(قول الشارح) لم يحسن الحذف ولم يحز قل المحشى في أحوال المسند أي لم يحسن الحذف عند الحاجة أو لم يحز أي بل
لم يحز عند البيانين اهـ ولعل عدم الجواز انه اذا حذف ان وقلت زيد وعمرو وقامت القرينة على تعيين المحذوف وهو القيام
مثلاً لم يدر ان المقدر قائمان فيكون خبراً عن المجموع والعطف من عطف المفردات أو قائم وقائم وهو من عطف الجمل ولا شك
ان لكل اغراضاً تخصه فاذا دخلت ان تكلمات بيان انه من عطف الجمل لتكررها لان الكلام عند تكررها ولا يصح ان
يكون الخبر حينئذ واحداً كان يقال قائمان امثالاً يجتمع مؤثران على اثر واحد لان ان بمنزلة الفعل وقد نقل عن الفراء اشتراط
تكررها ووجه التفرقة حيثئذ بين الحاجة والبيانين ظاهر اذ بحث الحاجة لا يتعلق باغراض الكلام وما قيل وجه عدم الجواز
عند الشيخ انه اذا سقطت ان توهم انه من قبيل الاعداد المسرودة لانه ربما يغفل عن القرينة اعدم وجودها في نفس الكلام
فلا بد من شيء يتكفل بان هناك خبراً محذوفاً وذلك الشيء ان ففيه ان الاعداد المسرودة لا يدخلها العطف كما مر لانه
للتشريك في حكم الاعراب وليست معربة وكذا ما قيل انه عند عدم ان يحتمل أن يكون المحذوف المبتدأ لكثرة حذفه
لانهم صرحوا بأنه لا بد من قرينة على الحذف وعلى تعيين المحذوف ان اريد الحذف على التعمين والا فلا نحو فصبر جميل
(قول الشارح) وقد يترك تأكيد الحكم المنكر الخ هذه دعوى وقوله ويؤكد الحكم المسلم الخ دعوى اخرى واستدل
عليهما بعبارة الكشف والاولى تفصيل لقوله سابقاً وكذا المجرد عن التأكيد والثانية تفصيل لقوله سابقاً ولا يجب في كل
كلام مؤيد الخ فهو لف ونشر غير مرتب

(قول المحشى) أو فعلية في الرضى انه يجوز ان يقال ما هو قام زيد لكنه لا يدفع ان الاستقراء على خلافه

(قول المحشى) فيصح وقوع النكرة بعدها كالفعل للتخصيص بالفعل وفيه ان التخصيص لا بد أن يكون قبل الحكم

(قول المحشى) اي بل لم يحز بيان لمراد الشيخ في الواقع وليس تأويلاً ولا وبيل كانه عليه بعد قوله أورد كلمة أو أي

التي للشك وهذا غرض صحيح لا مانع منه

لكونه غير معتقده اولانه لا يروج منه ولا يتقبل على لفظ التوكيد ويؤكد الحكم المسلم لصدق الرغبة فيه والرواج قال صاحب الكشف في قوله تعالى واذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم ليس ما خاطبوا به المؤمنين

على غير ترتيب الف. كما ان كلام الشيخ بيان لقوله لا تنحصر فائدة الخ وحاصله ان توكيد الحكم وتركه كما يكون راجعاً الى المخاطب يكون راجعاً الى المتكلم نفسه فالتأكيد لاظهار صدق رغبته وكونه راجعاً منه يتلقاه السامع بالقبول ويصغى اليه ، بشرائره فالتكلم خليف بالاطناب وترك التأكيده لعدمها (قوله غير معتقده) اي للحكم واذا لم يكن معتقده له لا يكون له وقع واعتداد عند المتكلم فلا يقصد تأكيده وتقريره ، وانما يتكلم به ضرورة وبهذا ظهر انه لا يمكن ان يكون من تنزيل المنكر منزلة غير المنكر على ما هو لان التنزيل المذكور انما يكون لادعاء ان ذلك الحكم بين لا ينبغي ان ينكر لوجود المزيل وهذا انما يكون في حكم يكون للتكلم مزيد اعتناء بشأنه (قوله على لفظ التوكيد) بخلاف ما اذا اورده غير مؤكده فانه لا يبعد قبوله منه (قوله ويؤكد الحكم المسلم) بين المتكلم والمخاطب فلا يمكن جعله من قبيل تنزيل غير المنكر منزلة المنكر للملازمة امارات الانكار فانه ، بعد العلم بثبوت الحكم لا اعتداد بالامارات (قوله ليس ما خاطبوا به الخ) عبارة الكشف فان قلت لم كانت مخاطبتهم المؤمنين بالجملة الفعلية وشياطينهم بالاسمية محقة بان قلت ليس ما خاطبوا به المؤمنين الخ فقوله ، لانهم في ادعاء حدوث الايمان دليل لمخاطبتهم المؤمنين بالجملة الفعلية يعني انهم في ادعاء حدوث الايمان والمفيد له الجملة الفعلية

(قول المحشي) على غير ترتيب الف وانما منع ذلك لموافقة الآية التي كلام الكشف فيها فان التجريد فيها مقدم على التأكيده (قول المحشي) كما ان كلام الشيخ الخ دنظر ما وجه جعل كلام الشيخ بياناً لقوله لا تنحصر الخ دون قول الكشف ويؤكد الحكم المسلم الخ وقد تقدم للمحشي ان قول الشارح ولا يجب في كل كلام الخ تعميم بعد تخصيص ولعله لان كلام الشيخ في خصوص ان كما ان قوله لا ينحصر الخ في خصوصها بخلاف قوله ولا يجب في كل كلام مؤكده فانه عام للتأكيد بان وغيرها وكذا بيده بقوله وقد يترك الخ انه عام للتأكيد بان وغيرها .

(قول المحشي) بشرائره اي كليته

(قول المحشي) وانما يتكلم به ضرورة كالمناقضين تكلموا به لدفع القتل والأسر عن انفسهم وقوله وبهذا ظهر الخ رد على الغري (قول المحشي) لا يبعد قبوله منه لعدم تشديده المنفر للسامع

(قول المحشي) بعد العلم بثبوت الحكم الخ أي بعد علم المتكلم بثبوت الحكم عند المخاطب والاتفاق عليه منهما لا معنى للاعتداد على الامارات الموجبة للانكار كجملة المؤمنين والزام احكامهم وترك مجالسة الشياطين لانها حينئذ لا تصاح لكونها اماره للعلم بانه مجرد خداع وبهذا ظهر الفرق بين ما هنا وما تقدم في قوله ان بنى عمك فيهم رماح فانه لا اتفاق بين المتكلم والمخاطب على ان تلك الامارات كاذبة

(قول الشارح) لانهم في ادعاء حدوث الايمان ولذا اتوا بالفعلية وكونهم مع شياطينهم امر ثابت فلذا اتوا بالاسمية والمراد بالكلامين آمنا وانا معكم فلما كان ما خاطبوا به المؤمنين ليس باقوي الكلامين لعدم رواجه منهم ومساعدة انفسهم عليه تركوا تأكيده واتوا بالجملة الفعلية لانهم في ادعاء حدوثه بخلاف ما خاطبوا به شياطينهم فان انفسهم تساعدهم عليه وهم على صدق رغبة فيه فاكوده واتوا بالاسمية المفيدة لثبات وقوله لافي ادعاء انهم اوحديون فيه اي حتى يأتوا بما يفيد

جديراً بالقوى الكلامين واوكدها لانهم في ادعاء حدوث الايمان منهم

الدالة على الحدوث واما ترك التأكيـد المستفاد من قوله بالجملة الفعلية اي فقط من غير تأكيـد ومن مقابلته بالاسمية موقفة بان فـدليله قوله لاني ادعاء انهم اوحديون فيه (قوله جديراً بالقوى الكلامين) نقل عنه يعنى ليسوا في ادعاء معنى يكون جديراً بالكلام القوى الوكيـد فكيف بالاقوى الاوكـد ، والظاهر انه لم يقصد بالاقوى التفضيل على كلام قوى يرشدك الى هذا جعل مخاطبة اخوانهم مظنة للتحقيق ومثـة للتوكيد انتهى يريد دفع ما يرد ، من ان افضل التفضيل يقتضي اشتراك الكلامين في القوة مع انه لا قوة في قولهم آمن ويشعر بان مخاطبة المؤمنين جديرة بالكلام القوى والدليل يدل على عدم كونها جديرة بالكلام القوى وحاصل التوجيه الاول ان النفي المستفاد من ليس متوجه الى اصل الفعل لا الى الزيادة فاندفع الابرار الثاني واختيار صيغة التفضيل لكون قولهم انا معكم اقوى حيث اتى بالاسمية المحققة بان مع التأكيـد بقولهم انما نحن مستهزون ، وان افضل المضاف مستعمل للزيادة المطلقة . يشير اليه قوله بالاقوى الاوكـد حيث لم يذكر المفضل عليه لا الزيادة على ما اضيف اليه فلا يقتضي الاشتراك في اصل الفعل كما بين في محله فاندفع الابرار الاول وحاصل التوجيه الثاني ان صيغة التفضيل مجرد عن معنى التفضيل

الاستمرار عليه تحقيقاً بحيث لا ينبغي ان يشك فيه شاك وهو الاسمية المؤكدة اللازم له ان يكونوا اوحديين فيه اي زائدين في التوحيد والانفراد وهذا اللازم هو المراد فهو كناية وبهذا ظهر انه ليس كل حكم منكر يجب توكيده وليس كل مسلم يترك تأكيده (قول المحشي) والظاهر انه لم يقصد الخ هذا هو التوجيه الثاني وما قبله هو الاول

(قول المحشي) من ان افضل التفضيل يقتضي الخ اي افضل التفضيل في قوله اقوى الكلامين والحاصل ان اقوى الكلامين في عبارة الكشف مستعمل في الزيادة على اصل الفعل فيدل على الزيادة وضماً وعلى اصل الفعل لزوماً والنفي في قوله ليس مخاطبوا الخ متوجه الى اصل الفعل لا الى الزيادة فلا يشعر بان مخاطبة المؤمنين جدير بالكلام القوى وانما اختار صيغة التفضيل الدالة على الزيادة لان قولهم انا معكم اقوى حيث كان اسمية محققة بان مع التوكيد بقولهم انما نحن مستهزون فلا يصح ان يقال ليس جديراً بالقوى لانه اقوى لا قوى فقط لكن اذا كان كذلك لزم اشتراك الكلامين في القوة حيث عبر عما خاطبوا به شياطينهم بالاقوى ويدفع بانه مستعمل للزيادة المطلقة وبه تعلم انه لا يلزم من دفع الاعتراض الثاني دفع الاول لان منشأ الاعتراض الثاني توجه النفي الى الزيادة فاذا قيل انه متوجه لاصل الفعل اندفع لكن لم يزل الفعل مستعملاً في الزيادة لانه عبر به عن قولهم انا معكم الذي هو اقوى كما عرفت فان قلت اذا كان افضل للزيادة المطلقة الذي دفع به الاول لزم الدفاع الثاني قلت لا لان منشأ الثاني ليس هو التفضيل وانما منشؤه ان النفي انما هو للجدارة بالاقوى فيفيد الجدارة بالقوى ولو قلنا ان المراد بالاقوى الاقوى في ذاته فانه يفهم انه جدير بالقوى في ذاته ومن هنا قال المحشي في الاول يقتضي لانه من جهة التفضيل المفيد للشركة وفي الثاني يشعر لانه ليس من جهة اللفظ بل من جهة توجه النفي الى الجدارة بالاقوى فيفيوز ان يكون غير جدير بالقوى ايضاً الا لان الظاهر من توجهه الى الاقوى ان يكون جديراً بالقوى باقياً سواء كان قوياً مطلقاً أو مقيداً وهو باطل فليتأمل وبهذا ظهر ان قول المحشي في الاعتراض الاول مع انه لا قوة في قولهم آمن أي لا مطلقة ولا مقيدة (قول المحشي) وان افضل المضاف عطف على قوله ان النفي فهو من جملة التوجيه الاول وقوله للزيادة المطلقة أي للزيادة على المفضل عليه المذكور في ضمن قوله الكلامين فالمراد الاقوى في نفسه من كلام غيره لا من الكلام الآخر

لا في ادعاء انهم اوحديون فيه اما لان انفسهم لا تساعد على عدم الباعث والمحرك من العقائد وما لانه لا يروج عنهم لوقالوه على لفظ التوكيد والمبالغة وأما مخاطبة اخوانهم في الاختيار عن انفسهم بالثبات على اليهودية فهم فيه على صدق رغبة ووفور نشاط وهو رائج عنهم متقبل منهم فكان مظنة للتحقيق ومثنة للتوكيد

وصيغة التفضيل المضاف تحجيء بمعنى اصل الفعل نص عليه في التسهيل وشرحه للعلامة المصري والدليل على ذلك انه اثبت في مخاطبة الشياطين مجرد القوة والتأكيد لا الزيادة فيها فاندفع الایردان بها (قوله لا في ادعاء انهم اوحديون فيه) لم يقل لا في ادعاء تحقيق الايمان وتقريره مع انه المستفاد من التأكيـد اشارة الى ان تحقيق الايمان وتأكيده ، كناية عن كونهم اوحديين فيه ، مفارقة عن اخوانهم في تلك الصفة يدل عليه قولهم لاخوانهم انا معكم (قوله اما لان انفسهم الخ) دليل لنفي الادعاء المذكور وهو محل استشهاد الشارح رحمه الله حيث يفهم منه ان ترك التأكيـد فيه لعدم المساعدة ولعدم الزواج (قوله واما مخاطبة الخ) عطف على قوله ليس ما خاطبوا الخ (قوله بالثبات على اليهودية) اشارة الى وجه ايراد الاسمية (قوله فهم فيه على صدق رغبة) فيليق بالتأكيد والاطناب فهم مبتدأ خبره على صدق رغبة والجملة خبر مخاطبة اخوانهم والعاود محذوف أي فيها وفيه متعلق برغبة أي فهم في تلك المخاطبة على صدق رغبة في الاخبار بالثبات على اليهودية (قوله مظنة بكسر الظاء) انهم مكان والقياس انفتح كسروها فرقا بينه وبين المصدر أي موضع يظن فيه التحقيق (قوله ومثنة للتوكيد) أي موضع يقال فيه انه يؤكد في الأساس فلان مثنة للخير أي موضع يقال فيه انه لخير وفي الفائق وحقيقتها انها مفعة ، من معنى ان التأكيدية غير مشتقة من لفظها لان الحروف لا يشتق منها وانما ضمننت حروف تركيبها لايضاح الدلالة على ان معناها فيها والمعنى مكان نقول القائل انه كذا ولو قيل اشتقت من لفظها بعد ما جعل اسما كان قولاً ولا يفنى ان القول بعدم الاشتقاق في الحروف يستلزم ، عدم انعكاس تعريفه حيث اطلقوا الكلمة ولم يقيدوها بما عدا الحروف

المذكور هنا وهو ما خوطب به المؤمنون

(قول المحشي) وصيغة التفضيل المضاف الخ رد على الفريحي حيث انكر ذلك وقوله فاندفع الایردان معا تفرع على التوجيه الثاني كما فرعها على الاول

(قول المحشي) كناية الخ أي لوقالوا ذلك لكان منهم كناية في انهم اوحديون لانه يلزم من كون ايمانهم ثابتاً غاية الثبات انهم على غاية من الوحدة والانفراد عن اخوانهم واعلم ان التسمير في قول الكشف اوحديون فيه ان رجوع لحدوث الايمان كان متمضاً للجواب عن ترك التوكيد في الفعلية وان رجوع للايمان كان متمضاً لكونها فعلية ليست اسمية وكلام المحشي على الاول تدبر

(قول المحشي) حيث يفهم منه الخ فيه رد على الفريحي قوله والقياس انفتح أي قياس ما ضم عين مضارعه كلفظ انفتح بخلاف ما كسر كأن يثن

(قول المحشي) من معنى أن قال شيخنا وهو أن يأن انا أي اتي بان يأتي بها اتياناً وانما قل من معنى أن لان هذا لم يستعمل فهو امر تقدير

(قول المحشي) عدم انعكاس تعريفه أي يصير غير مانع لانه ليس كلما اتقى الحدود اتقى الحد لصدق الكلمة بالحروف مع اتقاء الاشتقاق

وقد يؤكد الحكم بناء على ان المخاطب ينكر كون المتكلم عالماً به معتقداً له كما تقول انك لعالم كامل وعليه قوله تعالى ، قالوا نشهد انك لرسول الله ، واذا اردت ان تنبه المخاطب على ان هذا المتكلم كاذب في ادعاء ان هذا الخبر على وفق اعتقاده تؤكد الحكم وان لم يكن مخاطبك منكراً ليطابق مادعاؤه وعليه قوله تعالى ، ان المنافقين لكاذبون ، واما قوله تعالى ، والله يعلم انك لرسوله ، فانما أكد لانه مما يجب ان يبالغ في تحقيقه لانه لدفع الابهام والا فالمخاطب عالم به وبلازمه فتأمل واستخرج من امثال هذا ما يناسب المقام ثم الاسناد مطلقاً سواء كان خبرياً او انشائياً ولذا ذكره بالاسم الظاهر دون الضمير

(قوله وقد يؤكد النسخ) اي قد يجيء التأكيد في الخبر بالنسبة الى لازم الفائدة (قوله وعليه قوله تعالى النسخ) ، فالتأكيد ليكون الرد موافقاً للردود (قوله لدفع الابهام النسخ) أي لدفع ابهام رجوع التكذيب المدلول بقوله تعالى ان المنافقين لكاذبون الى كونه رسول الله لان قوله والله يعلم انك لرسوله من مقول الله معطوف على اذا جاءك المنافقون ولا يجوز ان يكون من مقول المنافقين معطوفاً على نشده ، ويكون التأكيد المستفاد من قوله والله يعلم بالنسبة الى لازم الفائدة اي والله يعلم انا عالمون مصدقون بانك لرسول الله ، لانه حينئذ يكون تأكيداً لقولهم نشهد انك لرسول الله ، فلا يصح عطفه عليه بالو (قوله ثم الاسناد مطلقاً) ، اي النسبة مطلقاً

(قول الشارح) وقد يؤكد الحكم بناء على شروع في مسألة اخرى هي ان التأكيد كما يكون للفائدة يكون للازماً اذ لو لم يكن للازماً لما صح لان المخاطب يعلم انه رسول الله وقوله واذا اردت الخ مسألة اخرى (قول المحشي) فالتأكيد يكون الرد الخ اي الرد بالتكذيب يعني انما أكد الحكم وهو كونهم كاذبين لانه رد لدعواهم ان الخبر على وفق اعتقادهم وهو لازم فائدة خبرهم الذي اتوا بالتأكد لاجله فتأكد تكذيبهم لانه رد على دعواهم الموكدة فتقول الشارح واذا اردت ان تنبه المخاطب أي بالخبر على ان المدعي كاذب في دعواه تؤكد الحكم أي حكم ذلك الخبر وليس التنبيه بالتأكد كما يتوهم (قول المحشي) ويكون التأكد المستفاد الخ وجه استفادة التأكد منه جريانه مجرى القسم ولازم الفائدة هو لازم فائدة انك لرسول الله

(قول المحشي) لانه حينئذ يكون تأكيداً كيداً الخ لان كلاماً من نشهد والله يعلم جار مجرى القسم والمقصود به تأكيد لازم الفائدة في انك لرسول الله وانك لرسوله فانما مقصود من الجمعيتين واحد (قول المحشي) فلا يصح عطفه عليه بالو لما بينهما من كمال الاتصال

(قول المحشي) أي النسبة مطلقاً أول الاسناد بالنسبة لان الاسناد لا يطلق الا على النسبة التامة بخلاف النسبة فانها تتناول التامة والناقصة وهو المراد هنا في الرضى الاسناد أن يخبر في الحال أو في الاصل بكلمة او اكثر عن اخرى فهو لنا أن يخبر احترازاً عن النسبة الاضافية والتي بين التوابع ومتبوعاتها وقولنا أو في الاصل ليشمل الاسناد للذي في الكلام الانشائي قال السيد النسبة اعم من الاسناد المذكور ههنا وجنس له فكأنها مذكورة تقديرًا فلذا قال ان يخبر احترازاً عن النسبة الاضافية اه فلم من هذا ان المراد من النسبة المعنى اللغوي المصدرى وهو الموافق لما سبق من الشارح من ان الاسناد

ثلاثا يعود الى الاسناد الخبري (منه حقيقة عقلية) لم يقل إما حقيقة وأما مجاز لأن من الاسناد ما ليس بحقيقة ولا مجاز عنده كما اذا لم يكن المسند فعلا او معناه كقولنا الحيوان جسم فكانه قال

بقريته ادخال اسناد المشتقات والمصدر في تعريف الحقيقة والمجاز ، والاصل أن يكون القسم أخص من المقسم مطلقا والتعرض لتعميم الخبري والانشائي لدفع توهم تخصيصه بالخبري ، أو المراد بالخبري اعم من أن يكون صريحا أو ضمنا (قوله ثلاثا يعود الخ) يعني لو ذكر الضمير لكان مقتضى الظاهر رجوعه الى الاسناد الخبري لانه المذكور صريحا فعدل عنه الى الظاهر ليكون هذا العدول قرينة على ان المراد به غير الاول وقولهم المعرفة اذا اعيدت معرفة كان الثاني عين الاول ليس على إطلاقه بل مقيد بما اذا خلا، عن قرينة المغايرة نص عليه في التلويح ويحيى في بحث التشبيه أيضاً (قوله لأن من لاسناد الخ)

ضم كلمة الى اخرى على وجه يفيد الحكم بثبوت مفهوم احدهما للآخرى وقوله في حاشية المضد المجاز العقلي اسناد الفعل الى غير ما يقتضي العقل اسناده اليه وقوله فيما سبق في بحث الاسناد الخبري قدم الاسناد على المسند اليه والمسند مع ان النسبة متأخرة عن الطرفين مراده النسبة اللغوية وهي الاسناد ومعنى اشتغال الكلمة على الاسناد في قول الشارح هنا وعلى قولها لاشتماله على ما ينسب الى العقل انها مسندة الى ما يقتضي العقل الاسناد اليه أو الى ما لا يقتضيه فليتأمل

(قول المحشي) بقريته ادخال اسناد المشتقات والمصدر فن اسناد المشتق الى فاعله نسبة ناقصة وكذا نسبة المصدر (قول المحشي) والاصل الخ جواب عما يقال ما المانع من كون القسمين وهما الحقيقة والمجاز العقلين شاهدين لاسناد المشتقات والمصدر دون المقسم بناء على جواز كون القسم اعم من المقسم وهو الاسناد وحاصل الجواب انه يجب بحسب الاصل أن يكون كل قسم أخص من المقسم فيكون بين كل قسم وبين المقسم عموم وخصوص مطلق بان يكون كلما تحقق كل قسم تحقق المقسم ولا عكس

(قول المحشي) والتعرض لتعميم الخبري الخ جواب عما يقال تعرض الشارح لتعميم الخبري والانشائي فتقطع دليل على عدم التعميم للنسبة الناقصة وحاصل الجواب انه انما اقتصر على ذلك التعميم لدفع توهم تخصيص الخبري لتقدمه (قول المحشي) أو المراد بالخبري الخ يعني انه لا حاجة الى تعميم الاسناد للنسبة الناقصة حتى يطلق الاسناد هنا عن التقييد بالقييد السابق اعني الخبري بل يراد به النسبة التامة الخبرية

(قول المحشي) واسناد اسم الفاعل الى فاعله وكذلك اسناد المصدر الى ما اضيف اليه نسبة تامة خبرية ضمنا لما تقدم ان المركبات الناقصة تشير الى نسبة خبرية تامة لكن هذا الجواب يتوقف على ان الحقيقة والمجاز العقلين لا يكونان في النسبة من حيث هي ناقصة الا ان يراد بالخبري ضمنا الخبري من حيث انه تضمن نسبة خبرية فهو المتضمن بالكسر لا المتضمن بالفتح فتأمل (قول المحشي) عن قرينة المغايرة والقرينة هنا هي العدول عن الضمير فانه الظاهر بخلاف الاسم الظاهر وتحقيق ذلك انه لو ذكر الضمير لكان مقتضى الظاهر رجوعه الى الاسناد الموصوف بالخبري اذ رجوعه الى الاسناد مطلقا بناء على ان الخاص يتضمن العام لزيادته بالقييد عليه خلاف الظاهر لان الظاهر عود الضمير الى المذكور صريحا وهو الخاص فلما عدل الى الظاهر مع ان الضمير لو ذكر كان الظاهر عوده للقيد مع القيد كان ذلك العدول قرينة على ان المراد به غير الاول وكذا يقال في كل معرفة تقدمت مع قيد يخصها بخلاف ما اذا كانت المرفقان بلا قيد نحو ان مع العسر يسرا الخ فانه لا يوجد فيه تلك القرينة اذ ليس الاول مخصوصا بشيء فهوهم المعرفة اذا اعيدت معرفة كانت الثانية عين الاولى مخصوص

بعضه حقيقة عقلية وبعضه مجاز وبعضه ليس كذلك وجعل الحقيقة والمجاز صفة للاسناد دون الكلام كما جعله عبد القاهر وصاحب المنهاج قال وانما اخترناه لان نسبة الشيء الذي يسمى حقيقة أو مجازا الى العقل على هذا لنفسه بلا واسطة وعلى قولها لاشتماله على ما ينسب الى العقل اعني الاسناد يعني ان تسمية الاسناد حقيقة عقلية انما هي باعتبار انه ثابت في محله ومجازا باعتبار انه متجاوز اياه والحال ان ذلك هو العقل دون الوضع لان اسناد كلمة الى كلمة شيء يحصل بقصد المتكلم دون واضع اللغة فان ضرب مثلا لا يصير خبرا عن زيد بوضع اللغة بل بمن قصد اثبات الضرب فعلا له وانما الذي يعود الى الواضع انه لا يثبت الضرب دون الخروج وفي الزمان الماضي دون المستقبل فالاسناد ينسب الى العقل بلا واسطة والكلام ينسب اليه

يعني ، لو قال بكلمة اما لافاد حصره في القسمين وليس كذلك فما قيل انه يجوز أن تكون كلمة اما لمنع الجمع لا لمنع الخلو منشؤه عدم العلم بفائدة التقسيم على انه يكفي في العدول توهم منع الخلو ، ولا يجب ان يكون نصا فيه (قوله بعضه حقيقة) اشار الى ان من يتأويل البعض مبتدأ وما بعده خبره ، لانه محط الفائدة كما حققه في شرح الكشف (قوله يعني الخ) يريد ، دفع ما يترأى من ان النسبة الى الفاعل ،

بما خلا عن القرينة ويدل على ما قلنا قول الشارح لثلا يعود الى الاسناد الخبري أي الاسناد المقيد بالقيد ومن عقل كون محط الكلام ذلك القيد أورد قوله تعالى فان مع العسر يسرا وأطال في الاتصاف لايراد بما لا طائل تحته وبما ذكرنا اندفع ما قيل ان اعادة الظاهر ليست خلاف الظاهر الا اذا كان في جملة واحدة كما في قوله تعالى فاما ياتينكم مني هدى فمن تبع هداي ولذا قيل نكتته ان الثاني غير الاول بخلاف ما اذا طل الكلام كما هنا لانه ليست القرينة اعادة الظاهر من حيث انه ظاهر بل القرينة العدول عن الضمير الذي كان الظاهر عند ذكر عوده لجموع المقيد مع القيد الى الظاهر المطلق عن القيد كما هو صريح الشارح وكذا اندفع ما قيل انه يلزم أن يكون جميع صور اعادة الظاهر من خلاف الظاهر ولا قائل به قدبر (قول المحشي) لو قال اما حقيقة أي وما مجاز لافاد حصره في القسمين لانه المتبادر كما قال السيد والالفاظ انما تحمل على ما يتبادر منها فيكون نصا في افادة الحصر

(قول المحشي منشؤه عدم العلم بفائدة التقسيم وهي ضبط الاقسام وقوله على انه يكفي الى آخره هذا زائد على مقاله السيد وقوله توهم منه منع الخلو أي المفيد للحصر

(قول السيد) قدس سره مطلقا أي لا مع جواز الاجتماع ولا مع عدم جوازه كما في منع الخلو والانفصال الحقيقي (قول المحشي) ولا يجب ان يكون الخ أسية لا يجب في سبب العدول ان يكون اما نصا في منع الخلو بل يكفي ان يتوهم منها ذلك

(قول المحشي) لانه محط الفائدة لان المجهول هو كون بعض الاسناد حقيقة عقلية واما كون الحقيقة بعض الاسناد فمعلوم (قول المحشي) دفع ما يترأى الخ حاصله ان الشارح اتى بهذه العناية المشتملة على زيادة عما يلزم لشرح كلام لا يوضح بياناً لوجود نسبة الاسناد الى العقل وانه ليس للوضع فيه مدخل ليندفع هذا الذي يترأى فاندفع ما قيل ان ظاهر الشارح ان العناية انما هي لبيان ان نسبة لاسناد للعقل بلا واسطة بخلاف اللفظ فانها بواسطة

باعتبار ان اسناده منسوب اليه فان قيل لم يذكر بحث الحقيقة والمجاز العقليين في علم البيان كما فعله صاحب المفتاح ومن تبعه قلنا قد زعم انه داخل في تعريف علم المعاني دون البيان فكانه مبني على انه من الاحوال المذكورة في التعريف كالتأكييد والتجريد عن المؤكيدات وفيه نظر لان علم المعاني انما يبحث عن الاحوال المذكورة من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال وظاهر ان البحث في الحقيقة والمجاز العقليين ليس من هذه الحيثية فلا يكون داخلاً في علم المعاني والا فالحقيقة والمجاز اللغويان أيضاً من احوال المسند اليه او المسند (وهي) اي الحقيقة العقلية (اسناد الفعل او معناه) كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة

مأخوذة في مفهوم الفعل فكون الاسناد اليه حقيقة والى غيره مجازاً يكون مستقداً من الوضع وحاصل الدفع، ان تعيين الفاعل منسوب الى قصد المتكلم ومفوض اليه وهو مناط كونه حقيقة ومجازاً والعائد الى الوضع تعيين المعنى وانه لا يثبت الحدث المتقترن بالزمان للفاعل (قوله انه من الاحوال المذكورة الخ) يعني انهما من الاحوال التي يطابق بها اللفظ مقتضى الحال كالتأكييد والتجريد فذكر احدهما في المعاني دون الآخر تحكماً (قوله لان علم المعاني الخ) يعني، مجرد كونهما من الاحوال المذكورة لا يكتفي في ادخالها في المعاني بل لا بد أن يكون البحث من حيث المطابقة كما مر والبحث عنهما ليس من هذه الحيثية اذ لا يبحث عن الدواعي المقتضية لابراد الحقيقة والمجاز (قوله والا أي وان لم يعتبر الحيثية لزم دخول اللغويين في المعاني أيضاً) (قوله اسناد الفعل)،

(قول الشارح) اسناد الفعل او معناه المراد بالفعل الفعل الاصطلاحي لا الحقيقي وهو الحدث والالكتفي عن قوله أو معناه ولما عرفت ان الاسناد ضم كلمة الى اخرى نعم اقتضاء العقل اسناد تلك الكلمة الى ما اسندت اليه وعدم اقتضائه منطور فيه للمعنى تأمل

(قول المحشي) مأخوذة في مفهوم الفعل اي النسبة الى الفاعل الصالح لذلك الفعل مأخوذة في مفهومه كما قاله بعض شارحي المفتاح من أن وضع انبت مثلاً على أن يسند الى القادر لاختار فيكون اسناده اليه حقيقة امرية لاعقلية والى غيره مجازاً لغوياً (قول المحشي) ان تعيين الفاعل منسوب الى قصد المتكلم ولا يرد ما قالوا من ان الفعل موضوع لفاعل معين لان معناه كما في حواشي الجامي أنه موضوع لفاعل ما من حيث انه معين في التركيب وتعيينه في التركيب ليس الا الى قصد المتكلم (قول المحشي) مجرد كونهما من الاحوال المذكورة يفيد انهما من احوال اللفظ وما قبل انه نقل هنا عن اشرح ان وجه النظر انهما ليسا من احوال اللفظ بل من احوال الاسناد وهو أمر معنوي فالبحث عنهما لا يكون بحث عن حال اللفظ فضلاً عن كونه عن حاله الذي به يطابق مقتضى الحال ففيه بحث لانهما من احواله بالواسطة وأيضاً هذا لا يوافق تعليل الشارح بقوله لان علم المعاني الخ حيث اشتمل فيه على عدم كون البحث من هذه الحيثية فلذا تركه المحشي

(قول المحشي) ايضاً يعني مجرد كونهما من الاحوال الخ تصريح بان المجاز عقلياً او لغوياً ليس من علم المعاني وان اقتضاء الحال فيكون مطابقتها بلاغة وليس من علم المعاني لعدم البحث عنه من حيث ان به يطابق اللفظ مقتضى الحال لكن يلزم حينئذ اهل البحث عن المجاز من حيث اقتضاء الحال اياه ولا تحذور فيه لان المقصود هو المعنى اما كيفيات الدلالة فتابعة له تأمل وارجع لما كتبه المحشي عند قوله البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال ولما كتبناه هناك

واسم التفضيل والظرف واحترز بهذا عما لا يكون المسند فيه فعلاً أو معنواً كقولنا الحيوان جسم (الى ما)
 أي شيء (هو) أي الفعل أو معناه (له) أي لذلك الشيء كالفاعل فيما بني له نحو ضرب زيد عمراً أو المفعول
 به فيما بني له نحو ضرب عمرو فان الضاربة ازيد والمضربة لعمرو بخلاف نهارة صائم فان الصوم ليس للنهار
 (عند المتكلم) متعلق بالظرف أعني له وهذا ليدخل فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع لكن بقي خارجاً عنه
 ما لا يطابق الاعتقاد سواء يطابق الواقع أم لا فادرجه بقوله (في الظاهر) وهو أيضاً متعلق بالظرف المذكور
 أي الى ما يكون الفعل أو معناه له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر كلامه ويدرك من ظاهر حاله وذلك

أي نسبه مطلقاً ناقصة كانت أو تامة خبرية أو انشائية، محققة أو مقدرة، صرح به الفاضل اللاري في تعريف الفاعل
 بما اسند اليه الفعل فيدخل فيه نسبة المصدر، والمشتقات الى فواعلها (قوله أي شيء) فسر ما بالنكرة لان التعيين غير معتبر
 ولذا قال في الجاز الى ملابس له (قوله متعلق بالظرف) لنبايته عن العامل * قال قدس سره توضيح ما ذكره الخ * . هذا
 التوضيح مناف لما سيجيء من قول الشارح رحمه الله تعالى بل جوابه ان ما عند المتكلم أعم من أن يكون عنده في الحقيقة

(قول الشارح) وهو أيضاً متعلق بالظرف فان قيل لم لا يجوز ان يكون قوله في الظاهر متعلقاً بقوله عند المتكلم قيل
 لانه ظرف لغو لكون عامله ملفوظاً وهو قوله له فيكون العامل في قوله في الظاهر ايضاً هو قوله له كذا قل عنه
 (قول المحشي) أي نسبه مطلق المناسب أي النسبة مطلقاً لان المراد تفسير الاسناد المضاف للفعل أو شبهه بالنسبة
 مطلقاً دون الاسناد التام الخبري لانفسير الاسناد المضاف للفعل فقط ويمكن ان الضمير في نسبه راجع للفعل أو معناه
 ويكون قوله اسناد الفعل أي الى اخره

(قول المحشي) محققة أو مقدرة المراد بالحق غير المفروض نحو قام زيد و بالمقدر المفروض ليدخل فاعل فعل الشرط
 وجزاؤه واما النسبة في قولك نعم جواباً لمن قال اقم زيد فهي محققة لقيامها مقام قام زيد لا مقدرة كما وهم
 (قول المحشي) صرح به الفاضل اللاري حيث قال في بيان قول ابن الحاجب الفاعل ما اسند اليه فعل أو شبهه المراد
 بالاسناد النسبة مطلقاً الخ

(قول المحشي) والمشتقات أي اذا لم تكن واقعة بعد حرف النفي أو الاستفهام رافعة للظاهر والا كانت نسبتها تامة
 (قول المحشي) لان التعيين غير معتبر أي لو فسر بالمعرفة لا فاد ان المسند اليه معتبر فيه التعيين من الواضع بان يكون
 الفعل أو معناه موضوعاً للنسبة الى المعين ولو بفهوم الذي هو له وليس كذلك كما سبق قريباً في الشارح ووجه الافادة ان
 وضع الموصول على ان يكون المخاطب يعمده بالصلة وهي هنا انه له فالمراد شيء الفعل أو معناه له في الواقع بلا عهد ولذا
 نكر في الجاز بقوله ملابس له

(قول السيد) قدس سره توضيح ما ذكره في هذا الموضع فيه اشارة الى ان ما ذكره هنا يخالف ما سيأتي له وانما
 حمل السيد على ذلك ولم يحمله على ما سيأتي للشارح ظهور التعبير بالدخول والخروج فيه لا لعدم صحة ما سيأتي عند السيد
 لان الواجب حمل كلام الشارح على مختاره ون كان فاسداً عند غيره
 (قول المحشي) هذا التوضيح مناف لما سيجيء الخ اي وما سيجيء هو الحق عند المحشي ويمكن ان الحق عنده ما

بان لا ينصب قرينة على انه غير ماهوله في اعتقاده ومعنى كونه له ان معناه قائم به

أوفي الظاهر فانه يدل على عدم تبادر كونه في الواقع فالصواب ان يقال ان ما هو له محتمل الامرين أن يكون هو له في الواقع وان يكون عند المتكلم فاذا قيد بقوله عند المتكلم صار نصا في ما هو له عنده فيدخل ما يطابق الاعتقاد فقط ثم بعد التقييد به محتمل ان يكون عند المتكلم في الحقيقة وان يكون في الظاهر فبعد التقييد بقوله في الظاهر صار نصا ودخل فيه مالا يطابق الاعتقاد في الحقيقة (قوله بان لا ينصب الخ مدار الحقيقة والمجاز على نصب المتكلم للقرينة ، وملاحظته اياها ولما كانت الملاحظة أمراً خفياً

هنا واعتراضه على السيد من جهة ان ما قاله لا يناسب الشارح الآتي فهو حمل له على مالا يرضى به لكن هذا يدفع بما قلناه قبل وحاصل ما ذكره المحشى ان دعوى السيد ان قوله ما هو له يتبادر منه كونه في الواقع وقوله عند المتكلم يتبادر منه كونه في الحقيقة لافي الظاهر غير صحيحة لانه مناف لما سيأتي عن الشارح من جعل عند المتكلم اعم من ان يكون في الظاهر أو في الحقيقة لانه اذا كان عند المتكلم اعم من ذلك كان ما هو له اعم أيضا من ان يكون في الواقع أو عند المتكلم اذ لا فرق بينهما في التبادر وعدمه وقوله فالصواب اى في التوضيح وعلى هذا الصواب لا يجيئ اشكال السيد الذى بناه على توضيحه في قول الشارح لكن بقى خارجا لان قوله ماهوله لم يضمن انه ما هو له في الواقع حتى تكون احدى صورتين داخلة ثم خرجت بقوله عند المتكلم بل هو محتمل ثم عين المراد بالتعبير بالبقاء لا تغليب فيه وفيه انه يلزم حينئذ ان يكون معنى قول الشارح وهذا يدخل فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع وهذا للتخصيص على ان المراد ما يطابق الاعتقاد دون الواقع وان يكون معنى قوله لكن بقى خارجا عنه مالا يطابق الخ لكن بقى ما يطابق الاعتقاد في الحقيقة غير مقطوع بدخوله وكل ذلك بعيد من اللفظ وصرف له عن الظاهر المتبادر الا أن المحشى جعل ما سيأتى للشارح قرينة عليه وسيأتى ان شاء الله بيانه ثم انه على هذا التوضيح الذي ذكره المحشى يندفع أيضا السؤال الذي ذكره السيد بقوله فان قلت زيادة القيود الخ لان القيود هنا ليست للدخال بل هي للتخصيص على المراد ما يتناول اللفظ والتخصيص به وان كان العدم هنا بدلها لاشمولها فانه قد يطلق التخصيص على ذلك كما نص عليه في التلويح فقيد عند المتكلم خص ما هو له بما عنده وقيد في الظاهر خص ما عنده بما هو في الظاهر لاما هو في الحقيقة وحينئذ لا تغيير للعبارة السابقة عما هو متبادر منها الى غيره اصلا كما زعمه السيد رحمه الله وقوله فيدخل ما يطابق الاعتقاد فقط اى زيادة على ما كان داخلا وهو ما سبقهما وقوله ودخل فيه ما لا يطابق الاعتقاد في الحقيقة اى زيادة على ما كان داخلا وقد عرفت المراد له بالدخول ثم انه قد خرج أيضا بقوله في الظاهر بعض ما يتناول المعنيين السابقان وهو ماله في الواقع وعند المتكلم ايضا لكن لافي الظاهر نحو قول الموحد انبت الله البقل عند اخفاء سحاله من الدهرى واظهار انه غير معتد لظاهره بل انما اسند الى السبب فانه مجاز وما هو له عند المتكلم فقط لكن لافي الظاهر نحو قول الدهري انبت الربيع البقل حيث يظهر انه موحد فانه ايضا مجاز فبين المعنى الثالث والمعنيين الاولين عموم من وجه وانما لم يتعرض له السيد لان غرضه بيان التساوى وعدمه بالنسبة الى الاقسام الاربعة فقط فتدبر

(قول السيد) قدس سره محتمل ان يكون عند المتكلم وان لا يكون الخ تعبيرة بالاحتمال لا يوافق بحسب الظاهر حكمه فيما سبق بتبادر أحد الاحتمالين و يوافق ما اختاره المحشى لكن التبادر لا ينافي الاحتمال و هو غير متبادر

(قول المحشى) وملاحظته اياها اى ملاحظة دلالتها على المراد وعطف الملاحظة تفسير للنصب بينا اول القرآن الحالية

ووصف له وحقه أن يسند اليه سواء كان مخلوقا لله تعالى أو لغيره وسواء كان صادرا عنه باختياره كضرب أولا كمرض ومات ولا يشترط صحة حملة عليه والا خرج ما يكون المسند فيه مصدرا فقد دخل فيه ما يطابق الواقع والاعتقاد (كقول المؤمن انبت الله البقل و) ما يطابق الاعتقاد فقط نحو (قول الجاهل انبت الربيع البقل و) ما يطابق الواقع فقط كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه خلق الله تعالى الافعال كلها فان اسناد خلق الافعال الى الله اسناد الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر وان لم يكن كذلك

ادبر الامر على وجودها فلذا يعتبر تارة بنصب القرينة وتارة بوجودها كما سيأتي من قوله لوجود القرينة (قوله ووصف له) ، سواء كان قائما به كالاوصاف الموجودة أو منتزعا عنه كالاوصاف الاعتبارية (قوله وحقه أن يسند اليه) أي ينسب اليه سواء صح حملة عليه ، أولا كما صرح به ففائدته دفع توهم حمل الوصف على المحمول (قوله وما يطابق الواقع فقط) لا الاعتقاد لكن يكون مطابقا له في الظاهر كما يشهد به آخر كلامه (قوله لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها الخ) اعتبر القيد لان له اذا كان المخاطب عارفا بحاله أو يكون المتكلم مظهرا حاله له كان كلامه المذكور مجازا عن الاقدار والتمكين فبين عدم العرفان والاختفاء عموم من وجه ، اذ عدم عرفان المخاطب يجامع اظهار المتكلم واختفاء المتكلم يجامع عرفان المخاطب فأحد القيد

(قول الشارح) سواء كان مخلوقا لله أو لغيره أي سواء جرينا على مذهب اهل السنة من ان الافعال كلها لله أو على مذهب الاعتزال من ان بعضها وهو الافعال غير الاضطرابية والمعجزات مخلوقة لغيره واذا جرينا على مذهب اهل السنة سواء كان الصدور والنسبة اليه بالاختيار أم لا فلما رد بالصدور الظهور لا الخلق ولذا جعله تعمما اخر وعلى كل فالكلام في نسبة الفعل للعبد تدبر

(قول المحشي) ادبر الامر على وجودها لكونه مظنة الملاحظة فنزلت المظنة منزلة المثبة فالمدار على الوجود وان لم توجد الملاحظة بالفعل ولما كان الوجود مظنة الملاحظة حكم المحشي فيما سيأتي بالتلازم بينهما وليس المقصود ان الملاحظة لا تنفك عن الوجود حقيقة انتهى شيخنا وبما ذكره المحشي اندفع قول الحفيد الاظهر بان لا يكون هناك قرينة (قول المحشي) سواء كان قائما به كالاوصاف الوجودية الخ أي ففائدة قول الشارح ووصف له دفع ما يورمه قوله قائم به من ان الوصف لا يكون الا وجوديا

(قول المحشي) أولا أي أولم يصح حملة عليه كما في قولك اعجبني ضرب اللص الجلاد فان الضرب لا يحمل على الجلاد وقوله ففائدته أي قول الشارح وحقه ان يسند اليه دفع ما يورمه قوله ووصف له من انه لا بد ان يكون الوصف محمولا فكما ان قوله ووصف له بعد ذكر قائم به تعميم بعد تخصيص كذلك قوله وحقه ان يسند اليه بعد ذكر وصف له تعميم بعد تخصيص (قول المحشي) مجازا عن الاقدار والتمكين أي مجازا لغويا بان يكون خلق بمعنى أقدر وممكن أو عقليا جهة نسبة الفعل فيه لغير ما هو له الاقدار والتمكين فالمدار على كونه غير حقيقة سواء كان لغويا أو عقليا فان قلت المجاز اللغوي لا ينافي الحقيقة العقلية قلت هو لا ينافي مطلق الحقيقة العقلية كاسناد الاقدار والتمكين الى الله لكنه ينافي الحقيقة العقلية المرادة هنا أعني اسناد حقيقة الخلق الى الله

(قول المحشي) اذ عدم عرفان المخاطب يجامع اظهار المتكلم واظهاره قرينة على ان الاسناد لغير ما هو له وقوله واختفاء

في الحقيقة وهذا المثال غير مذكور في المتن ومالا يطابق شيئاً منهما نحو (قولك جاء زيد وانت) أي والحال أنك خاصة (تعلم أنه لم يجيء) دون المخاطب فهذا أيضاً اسناد الى ما هو له عنده في الظاهر لأن الكاذب لا ينصب قرينة على خلاف ارادته وقوله وانت تعلم بتقديم المسند اليه احتراز عما اذا كان المخاطب أيضاً عالماً بأنه لم يجيء، فانه حينئذ لا يتعين كونه حقيقة بل ينقسم الى قسمين أحدهما ان يكون المخاطب مع علمه بأنه لم يجيء عالماً بأن المتكلم يعلم أنه لم يجيء، والثاني ان لا يكون عالماً به والاول لا يكون اسناداً الى ما هو له عند المتكلم لافي الحقيقة ولا في الظاهر

لا ينفى عن الآخر كما هو (قوله وهذا المثال غير مذكور في المتن فلا يتوهم من عدم ذكره ان الحقيقة العقلية مخصصة في الاقسام الثلاثة، لتكون المقام مقام البيان فان المصنف رحمه الله صرح في الايضاح بان الحقيقة العقلية أربعة اضرب وورد الامثلة الاربعة وعندى ان هذا المثال مندرج في المثال الثالث بان يكون المراد من قوله وانت تعلم أنه لم يجيء، انت تعتقد أنه لم يجيء، سواء كان مطابقاً للواقع أولاً فيكون مثلاً للقسمين مالا يطابق شيئاً منهما وما يطابق الواقع دون الاعتماد والشارح رحمه الله تبع الايضاح حيث صرح فيه بان الرابع الاقوال الكاذبة، التي يعلم حاملها المتكلم دون المخاطب وانت تعلم ان اللائق بالمتن الاختصار والادراج (قوله بتقديم المسند اليه) فان تقديم المسند اليه على المسند الفعلي قد يفيد الحصر (قوله احتراز عما اذا كان المخاطب الخ) قيل فيه تأمل لان المخاطب اذا لم يكن عالماً بأنه لم يجيء يجوز ان يكون عالماً بأن المتكلم قد اعتقد أنه لم يجيء، فالمثال حينئذ من المجاز لوجود القرينة الصارفة أعنى علم المخاطب بعلم المتكلم بأنه لم يجيء ولا دخل في القرينة لكون المخاطب أيضاً عالماً بأنه لم يجيء، موافقاً للمتكلم اقول هذا انما يتم اذا كان المراد بقوله وانت تعلم انت تعتقد

المتكلم يجتمع عرفان المخاطب أي المعلوم عرفانه للمتكلم كما يفيد تعليق القول بمن لا يعرف حاله فان الموصول معنود بصحته والا فلا وجه للموصولية فقابل ذلك قوله لمن عهده بأنه يعرف حاله وحينئذ لا يكون المفهوم من ظاهر حاله وكلامه اسناد الفعل لمن هو له اذ علمه بعلم المخاطب بحاله قرينة حالية تزيل اثر اخفائه وتنادى بأنه لا يعتد ظاهراً لا بسناداً وانه تحيل فقط كيف وضابط المجاز منطبق عليه حيث كان مع قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي ولذا قال السمرقندي انه عند كون المخاطب عالماً بحاله لا يكون اسناد خلق الافعال اليه اسناداً لما هو له عند المتكلم في الحقيقة ولا في الظاهر فلا يتصور كونه حقيقة على انه تقدم ان المدار على وجود القرينة ومفصلتها وان جاز ان لا يعلمها المتكلم وسيأتي قريباً على الاثر والظاهر من جال من يخاطب من يعرف حاله عند المخاطب جعل علم مخاطبه قرينة على مراده والحاصل ان المدار على وجود القرينة فبقى وجدت حكماً بان المتكلم لاحظها وحينئذ يكون اخفا حاله هذياناً لا يفيد

(قول المحشي) لتكون المقام مقام البيان علة للتوهم وقوله فان النخ علة لنفيه

(قول المحشي) سواء كان مطابقاً للواقع أي سواء كان المجيء مطابقاً للواقع او الاعتقاد مطابقاً للواقع أولاً

(قول المحشي) التي يعلم حالها الخ هذا جعل التصريح

(قول المحشي) قيل فيه تأمل رد على الحفيد ومثله الاطول وقوله اعتقد أنه لم يجيء أي اعتقاداً غير مطابق وقوله

اعنى علم المخاطب بعلم المتكلم أي باعتقاده

لوجود القرينة الصارفة فلا يكون حقيقة عقلية بل ان كان للابسة يكون مجازا والا فهو من قبيل ما لا
يعتمد به ولا يمد في الحقيقة ولا في المجاز بل ينسب قائله الى ما يكره كما صرح به في المفتاح بخلاف الثاني فان
المخاطب لما لم يعلم ان المتكلم عالم بأنه لم يجيء يفهم من ظاهره انه اسناد الى ماهو له عنده بناء على سهو او نسيان
وانما عدل عن تعريف صاحب المفتاح وهو ان الحقيقة العقلية هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم من الحكم فيه
لامور الاول انه جعلها صفة للكلام والمصنف للاسناد والثاني انه غير مطرد لصدقه له على ما ليس المسند
فيه فعلا أو معناه نحو الانسان جسم مع انه لا يسمى حقيقة ولا مجازا وجوابه منع انه لا يسمى حقيقة وكفاك
قول الشيخ عبد القاهر انها كل جملة وضعتها على ان الحكم المفاد بها على ماهو عليه في العقل واقع موقعه فتعريف
المصنف غير منعكس لخروجه عنه الثالث انه غير منعكس لعدم صدقه على ما لا يطابق الاعتقاد سواء يطابق

مطابقا كان للواقع أولا وقد علمت انه حينئذ يكون المثال المتروك داخلا في هذا المثال والشارح رحمه الله لا يرتضيه ويريد
بالعلم معناه المشهور المعتبر فيه المطابقة تبعا للايضاح وحينئذ يكون علم المخاطب بان المتكلم عالم بأنه لم يجيء مستلزما لعلمه بأنه
لم يجيء لان العلم بمطابقة الحكم للواقع يستلزم الاعتقاد لذلك الحكم فلا يمكن علم المخاطب بان المتكلم عالم بأنه لم يجيء
بدون علمه بأنه لم يجيء (قوله لوجود القرينة الصارفة) ، وهو علم المخاطب بان المتكلم عالم بأنه لم يجيء ، وقد عرفت ،
ان نصب القرينة ووجودها متلازمان فلا يرد انه يجوز ان لا يكون المتكلم عالما بان المخاطب عالم بان المتكلم عالم بأنه لم
يجيء مخفيا حاله منه فيكون الاسناد الى ماهو له بحسب الظاهر لعدم نصبه القرينة (قوله الى ما يكره) من قلة العقل والكياسة
وكثرة البلاء والحماقة قال قدس سره في المشهور قيد به لانه في اللغة الغفلة يقال سها عن الشيء اذا غفل عنه وذهب
قلبه الى غيره كما في القاموس قال قدس سره يتصور في الثاني حالة ثالثة هذه الحالة انما تتصور بالنظر الى حال المخاطب
لانه لا يعلم حال المتكلم واما بالنسبة الى المتكلم فلا يتصور في حالة تكلمه الا السهو او النسيان اذ المفروض ان المتكلم عالم بأنه
لم يجيء قبل التكم فقدر (قوله هي الكلام المفاد الخ) ، أي المركب الذي افيد به ما ثبت عند المتكلم من النسبة فيه سواء
كانت تامة أو غير تامة كذا في شرح المفتاح الشرعي فيشمل الحقيقة العقلية بأقسامها التي مرت (قوله كل جملة وضعتها)

(قول المحشى) وهو علم المخاطب بان المتكلم عالم الخ ومن قال هو علم المتكلم بأنه لم يجيء اراد من حيث حصوله
عند المخاطب فيرجع لهذا وبما ذكره المحشى يندفع ما كتبه الفخري على قوله والاول لا يكون اسنادا

(قول المحشى) ان نصب القرينة ووجودها متلازمان أي متى وجدت حكم على المتكلم بأنه نصبها وحينئذ لا يعتد
باخفاء حاله كما عرفت وعرفت ايضا انا اقتنا المظنة مقام اليقين فيعتد بها وان لم يوجد في الواقع نصب من المتكلم بل ولو
تيقن غير المخاطب ان المتكلم لم يلاحظها فان قول الشارح فان المخاطب الخ يقتضى ان المدار على ما يفهمه المخاطب فقط
(قول المحشى) بمعنى الغفلة وهي لا تستدعي سبق العلم

(قول المحشى) هذه الحالة الخ هذا مجرد توضيح لكلام السيد لا جواب عن الشارح كما هو ظاهر

(قول المحشى) أي المركب الذي افيد الخ اول الكلام بالمركب والحكم بالنسبة في هذا وما بعده ليشمل كما قال

الناقص والتام

الواقع أم لا لأنه ترك التقييد بقولنا في الظاهر والاعتذار عنه بأنه تركه مع كونه مراداً اعتماداً على أنه يفهم مما ذكره في تعريف المجاز أولاً مما لا يلتفت إليه في التعريفات بل جوابه أنا لا نسلم عدم صدقه على ما ذكر فإن قوله هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم اعم من أن يكون عند المتكلم في الحقيقة أو في الظاهر بل دلالاته على الثاني ظهر لعدم الاطلاع على السرار ولقائل أن يقول تعريف المصنف غير مطرد ولا منعكس اما الاول فلصدقه على نحو قولها فانما هي اقبال وادبار * مما وصف الفاعل او المفعول بالمصدر فانه مجاز عقلي نص عليه الشيخ في دلائل الاعجاز وقال لم ترد بالاقبال والادبار غير معناهما حتى يكون المجاز في الكامة وانما المجاز في ان جعلتها الكثرة ما تقبل وتدبر

اي بنيتها على ان الحكم أي النسبة المفادة بها كائن على الوجه الذي هو كائن على ذلك الوجه عند العقل وقوله واقع موقعه خبر بعد خبر لأن ، للاشارة الى وجه التسمية أي ان الحكم المفاد بها واقع موقعه الذي له عند العقل (قوله بما لا يلتفت اليه) اذ ترك قيد في التعريف بخلاف بطرده بناء على فهمه مما ذكر في تعريف مقابله لا يليق بالتعريفات نعم يجوز ذلك في الخطايات والمحاورات (قوله اعم من أن يكون الخ) أي ما عند المتكلم ، يحتمل أن يكون معناه ما عند المتكلم في الحقيقة ويحتمل أن يكون ما عنده في الظاهر وليس نصاً في كونه عند المتكلم في الحقيقة حتى يلزم عدم صدق الحد على ما ذكره وبهذا القدر ، تم الجواب عن عدم الانعكاس والاضراب بقوله بل دلالاته لدفع لزوم الالهام في الحد ولا ثبات دخول ما ذكره في الحد ،

(قول الشارح) من الحكم فيه أي من الحكم الكائن في الكلام واحترز به عن الحكم اللازم للكلام وهو لازم الفائدة فلا وجه لقول بعضهم الاولى حذف فيه لأنه مستغنى عنها
(قول الشارح) مع انه لا يسي حقيقة ولا مجازاً في بعض شروح الايضاح لان المسند اذا لم يكن فعلاً ولا مافى معناه لم يكن فيه اقتضاء ما يسند اليه حتى اذا اسند الى مقتضاه كان حقيقة واذا اسند الى غيره كان مجازاً بخلاف الفعل وما في معناه فان فيهما هذا الاقتضاء وفي دعوى ان للفعل اقتضاء نظر فان اثبت انما وضع للانبات دون غيره اما ان المنبت ما ذا فلا الا من جهة العقل ويستوي فيه الفعل وغيره

(قول الشارح) فانما هي اقبال وادبار أي مقابلة مدبرة على البو الذي تطفيف به لاتسام ذلك أصلاً
(قول المحشي) اي بنيتها على ان الحكم الخ اي صفتها للدلالة على ان الحكم وضمير هو عائذ للحكم والمراد كونه على ما هو عليه في العقل في الظاهر كما يفيد بناؤها على ذلك اذ لا معنى له الا انها ركبت لتفيد ذلك فدخل قول الدهري (قول المحشي) للاشارة الى وجه التسمية اي بالحقيقة من حق اذا ثبت في مكانه وقوله اولاً عند العقل يفيد وجه التسمية بالعقلية لكن في الايضاح ان قوله واقع موقعه بيان لما قبله ومعناه انه واقع موقعه عند العقل ويرتضيه لا مكان تصور الكواذب وسيأتي الكلام فيه

(قول المحشي) ويحتمل ان يكون ما عنده في الظاهر أي وهذا الاحتمال هو المراد فقط فلا يرد عليه ما ورد على العموم الشمولي من شموله لبعض افراد المجاز العقلي

(قول المحشي) تم الجواب عن عدم الانعكاس أي بان دفاع لزوم عدم صدق الحد فانه حينئذ محتمل للصدق فهذا القدر كاف في اندفاع ما أورده المعارض من لزوم عدم الصدق لكن لم اعتراض آخر نشأ من هذا الجواب هو لزوم

فمضى قوله أعم الشمول على سبيل البديل وليس معناه انه شامل لهما معا حتى يرد ان ما عنده في الحقيقة أعم من أن يكون في الظاهر أولا وكذا ما عنده في الظاهر أعم من أن يكون في الحقيقة أولا فيبينهما عموم وخصوص من وجه ، وإذا كان شاملا لهما يلزم أن يكون ما عنده في الحقيقة فقط دون الظاهر داخلا في الحقيقة مع انه مجاز ويحتاج الى أنه لورود الاعتراض عليه اضرب عنه بقوله بل دلالاته الخ كما وهم فانه اعتراف باستدراك التعرض للعموم في الجواب * قال قدس سره من أنصف من نفسه الخ ، لانصاف أن اعطى ما عند المتكلم لا يدل الا على ثبوته عنده وحصوله في ذهنه في الجملة واما كونه معتقدا اياه ، فانما يستفاد من كون الظاهر عنوان الباطن ولذا كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يحكم باسلام من تلفظ بكلمة التوحيد ما لم يعلم بفاقه * قال قدس سره يفهم منه الخ * ، هذا الفهم مستفاد من كون القائل مجتهدا مبينا لما ادى اليه رأيه لا من لفظ عند أبي حنيفة * قال قدس سره لا يقدح الخ *

الابهام في الحد وأن ما ذكره المعتبر انما دخل على حتمال فدفعه بقوله بل دلالاته الخ فانه حينئذ لا ابهام ولا احتمال (قول المحشي) فمضى قوله اعم الخ تفريع على يمتثل ويحتمل

(قول المحشي) وإذا كان شاملا لهما يلزم الخ لان كلا من الحقيقة والظاهر مراد حينئذ فيشمل جميع الصور الداخلة تحت الحقيقة والظاهر بخلافه على كون العموم بدليا فان المراد هو الثاني فقط وهذا الاعتراض المتقدم اشار له العصام (قول المحشي) الانصاف ان لفظ الخ وذلك لانه ظرف مدلوله كما قال مجرد الحصول في الذهن وأما كون هذا الحاصل معتقدا له في الواقع فلا فانه معنى زائد لا يستفاد من اللفظ أصلا وكيف اطلع عليه حتى يفاد باللفظ نعم يدل على انه يعتقده بحسب حاله الظاهر لان الظاهر عنوان الباطن فاعتماد له المدلول عليه انما هو بحسب الظاهر لافي الواقع وهذا ظهر بطلان ما قبل انه مستعمل فيه عرفا أو مجازا لان الاستعمال العرفي أو المجازي انما هو في أنه يعتقده بحسب الظاهر بعد ان كان معناه لغة مجرد الحصول ولو على وجه التصور لا مكان تصور الكواذب كما سيأتي للمحشي عند قول الشارح والقائل ان يقول الخ وذلك لا ينفع السيد لانه قائل بانه يدل على انه يعتقده في الواقع

(قول المحشي) فانما يستفاد من كون الظاهر الخ وإذا كان مستفادا من ذلك كان كونه معتقدا له انما هو بحسب الظاهر فتم مراد الشارح لا بحسب الواقع كما هو مراد السيد فلم يتم مراده فتحصل ان قولنا ما عند المتكلم كذا بحسب اللغة لا يدل على اعتقاد اصلا لما انه يتناول ما يعتقده كذبه وانما يدل على الحصول عنده في الجملة وكون الظاهر عنوان الباطن انما يدل على انه يعتقده لكن بحسب ذلك الظاهر لا انه بحسب الواقع فاذا قلنا انه مستعمل عرفا في انه يعتقده كان معناه انه مستعمل في انه يعتقده بحسب الظاهر لانه الذي كان مدلولاً للقرينة لافي الواقع كما هو مراد السيد فتدبر فانه قد غلط فيه (قول المحشي) هذا الفهم الخ اي فهم انه كذلك في اعتقاده حقيقة لا بحسب الظاهر مستفاد من تلك القرينة لا من نفس اللفظ فمضى أبي حنيفة كنه المتكلم من حيث ان اللفظ لا يدل الا على ثبوته عنده وحصوله في ذهنه في الجملة ومن حيث ان الاعتقاد انما هو بحسب الظاهر ويفرقه من حيث انه لا قرينة دالة على انه في اعتقاده حقيقة في قولنا عند المتكلم بخلاف عند أبي حنيفة ثم ان قولنا عند أبي حنيفة كذا انما يستعمل عرفا في انه مرضيه ومقتضى عقله بحسب الظاهر كقولنا عند المتكلم اما ان ذلك مرضيه ومقتضى عقله في الواقع فلا والا لزم اشتراك لفظ عند عرفا بين كونه عند المتكلم بحسب الظاهر وعند أبي حنيفة بحسب الواقع ولا دليل عليه وقولنا انما يستعمل عرفا في انه مرضيه ومقتضى عقله بحسب الظاهر هو المراد للمحشي فيما كتبه على قول الشارح فما سيأتي وقد يقال الخ وبه يلتزم الكلامان فيتأمل

لم يجعل الشارح رحمه الله تعالى عدم الاطلاع دليلا على عدم التبادر مطلقا بل على عدم التبادر من اللفظ نفسه * قال قدس سره يتقسم الخ * ، الاقسام محل بحث فانه ، كاتقسام العين الى الجارية والباصرة فانه ترديد في المعنيين واذ ليس ههنا ضم قيود الى امر مشترك لتخصيل الاقسام ، وكاتقسام الماهية الى المجردة والمخلوطة والمطلقة * قال قدس سره المظاهر ان اللفظ الخ * بناء على ان التبادر علامة الحقيقة * قال قدس سره على معنى ثالث الخ * وهو ما يطلق عليه هذا اللفظ ، ولا يخفى انه تكلف * قال قدس سره فسبب تبادر أحدهما الخ * والتبادر بأمر خارج عن اللفظ لا يدل على كونه حقيقة في التبادر * قال قدس سره فان قلت المجاز العقلي اما اسناد الخ * لا توجه لهذا السؤال عندي فانه صرح في المفتاح بان المجاز العقلي عند اصحابنا كل جملة اخرجت الحكم المقاد بها عن موضعه في العقل بضرب من التأويل ولا شك ان الحكم المقاد بقولها انما يعنى اقبال وادبار وهو الحكم بالانحداد بين الناقاة والاقبال والادبار خارج من موضعه في العقل بتأويل انما

(قول المحشي) لم يجعل الشارح عدم الاطلاع دليلا الخ يريد ان السيد فهم ان الشارح يقول ان ما عند المتكلم لا يتبادر منه الحقيقة لان نفس اللفظ ولا من خارج بدليل رده عليه بما حصل فيه التبادر من خارج وليس هذا الفهم صحيحا بل الشارح يقول ان ما عند المتكلم لا يتبادر منه الحقيقة من نفس اللفظ بدليل عدم الاطلاع على السرار فان القائل عند فلان كذا اذا لم يطالع على سريره كيف يأتي باللفظ الدال على انه يعتقد في الواقع وما قيل انه لو كان هذا مراد الشارح لما صح قوله في التعليل لعدم الخ اذ معناه انه لو كان لنا اطلاع لم يظهر الدلالة على العندية الحقيقية فليس الشارح معتبرا لاصل الوضع المجرد وحينئذ يقال له كون الظاهر عنوان الباطن كاف عن الاطلاع المذكور فبهم لما عرفت من أن كون الظاهر عنوان الباطن انما يفيد انه يعتقد باعتبار ان ذلك هو المفهوم من الظاهر لا انه يعتقد في الواقع ونفس الامر بقطع النظر عن كون ذلك هو الظاهر ومن اين ذلك فتدبر

(قول المحشي) الاقسام محل بحث تأييد لقوله سابقا ان معنى اعم يحتمل ويحتمل لا العموم الشمولي

(قول المحشي) كاتقسام العين الخ فهو من قبيل المشترك اللفظي وقوله فانه ترديد تعليل لكونه كاتقسام العين

(قول المحشي) وكاتقسام الماهية الخ في شرح المواقف المقصد الثاني في اعتبارات الماهية بالقياس الى عوارضها كتب المحشي على قوله في اعتبارات الماهية يعنى انه ليس تقسيما الماهية الى الاقسام الثلاثة حتى يلزم تقسيم الشيء الى نفسه وإلى غيره لان الماهية المطلقة عين المقسم بل بيان اعتبارات الماهية بالقياس الى العوارض وهو الظاهر من عبارة القوم وفي شرح التجريد انه تقسيم لخال الماهية الى الاعتبارات الثلاث وهو خلاف الظاهر وما قيل انه تقسيم ما يطلق عليه الماهية فليس بشيء اذ ليس المقصود بيان اطلاقاتها وما هو الظاهر من عبارات القوم صرح به السيد في حواشي شرح المطالع وغيره فعلى هذا ما عند المتكلم شيء واحد هو ما حصل عنده وله اعتباران اعتبار حصوله في ذهنه مع اعتقاده واعتبار حصوله فقط فليس هناك معنى عام يتقسم اقساما بضم قيود للزوم المحذور المتقدم فليس مشتركا معنويا وليس للفظ معنيان حتى يكون مشتركا لفظيا بل اللفظ له معنى واحد لا اشتراك فيه والتعدد انما هو في الحقيقة للاعتبارات والحاصل انه اما مشترك لفظي واما غير مشترك اصلا فيكون منحن فيه ليس تقسيما وكان المناسب أن يقول أو اتقسام الماهية الخ لانها اقام اعادة الكاف مقام أو (قول المحشي) ولا يخفى انه تكلف لان الكلام ليس في بيان اطلاقات ما عند المتكلم

(قول المحشي) التبادر لامر خارج الخ جواب عما يرد على السيد من انه قدم ان التبادر علامة الحقيقة فكيف قال انه حقيقة فيهما مع تبادر أحدهما

كانها تجسمت من الاقبال والادبار وليس أيضا على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وان كانوا
يذكرونه منه اذ لو قلنا اريد انما هي ذات الاقبال والادبار افسدنا الشعر على انفسنا وخرجنا الى شيء مغسول
وكلام عامي مرذول لا مسامح له عند من هو صحيح الذوق والمعرفة نسابة للمعاني ومعنى تقدير المضاف فيه
انه لو كان الكلام قد جرى به على ظاهره ولم يقصد المبالغة المذكورة لمكان حقه ان يجاء بلفظ الذات لانه
مراد وجوابه ان لفظة مافى التعريف عبارة عن الملابس اى الى فاعل او مفعول به هو له على ما صرح به فيما
سيجيء وهذا اسناد الى المبتدأ

صارت بسبب كثرة الاقبال والادبار كأنها عندها، وتجسمت منهما فهو مجاز لاشبهة فيه فقول السيد ان المجاز العقلي اما
اسناد الى غير ما هو له أو الكلام المشتغل عليه كلام لا معنى له ، لانه عند الاصحاب غير صحيح وكونه عند المصنف رحمه
الله كذلك لا ينفع لان الشارح رحمه الله معترض على تعريفه للحقيقة بأنه يدخل فيه ما هو مجاز عند القوم فهو غير مانع
« قال قدس سره قلت الخ » خلاصة الجواب ان الناقية غير ما هو له بهذا ، الاسناد الحلى وان كان ما هو له بالاسناد
القياحي ، وفيه أن المتبادر من أن يسند الى ما هو له أو الى غير ما هو له كونه ما هو له وغير ما هو له قبل أن يسند اليه لا
كونه كذلك بعد أن يسند اليه « قال قدس سره ويظهر من ذلك » اي من كون شيء واحد ما هو له وغير ما هو له باعتبار
اسنادين (قوله كأنها تجسمت الخ) فالحكم المفاد بقولها ، خلاف ما عند العقل فيكون مجازاً عقلياً (قوله عبارة عن الملابس)
اذلا معنى لاسناد الفعل الى المالاتاق له به اصلا (قوله اي الى فاعل أو مفعول) اي الى فاعل نحوي فيما بنى له أو الى
مفعول نحوي فيما بنى له فخرج المبتدأ بقوله ما هو له أي الفعل كأن له وحقه أن يسند اليه خرج المجاز لانه اسناد الى
فاعل أو مفعول نحوي غير ما هو له وحقه أن يسند اليه (قوله على ما صرح به) اي القرينة على ارادة الفاعل والمفعول على
ما صرح به حيث قال فاسناده الى الفاعل أو المفعول به اذا كان مبنيًا له حقيقة وأما ما قبل انه لا يلتفت الى أمثال ذلك في
التعريفات على ما سبق فوهم منشؤه عدم التنبيه لما سيجيء من قوله وقد اشار الى تفسير التعريفين بقوله وله ملاسبات شتى
فانه اذا كان تفسيراً لها كان من تمتها وكذا ما قيل ان اللازم مما صرح به ان الاسناد الى الفاعل أو المفعول به
حقيقة لا ان كل حقيقة كذلك ، فانه جعل ما صرح به قرينة على ارادة الفاعل أو المفعول به من كلمة ما واما كون كل

(قول المحشي) لانه عند الاصحاب غير صحيح لانه لا يشمل الاسناد لما هو له اذ اخرج الحكم المفاد به عن موضعه
كما في هذا المثال

(قول المحشي) بالاسناد الفعلي نسخة بالاسناد القياحي وهي أولى لدخول اسم الفاعل وقد يقال هما سواء لان ما عدا الفعل ملحق به

(قول المحشي) وفيه ان المتبادر الخ اي والمافة ما هو له قبل الاسناد لان الاقبال من صفتها

(قول المحشي) خلاف ما عند العقل فيكون مجازاً عقلياً اي وان كان اسناداً لما هو له

(قول المحشي) اذ لا معنى لاسناد الفعل الخ هذه قرينة كونه خصوص الملابس واما قرينة كونه فاعلاً أو مفعولاً

نحوياً فستأتى بعد

(قول المحشي) لانه جعل ما صرح به قرينة الخ لانه تفسير للتعريف فلا شك في دلالاته على ذلك لوجوب المطابقة

والاستناد الى المبتدأ عنده ليس بحقيقة ولا مجاز واما الثاني فلمدم صدقه على نحو ما قام زيد وما ضرب عمرو من المنفيات فان اسناد القيام والضرب ليس الى ماهوله لاني الحقيقة ولا في الظاهر وان اريد ان اسناد القيام والضرب المنفيين الى ماهوله فقد دخل حينئذ في التعريف من المجاز العقلي ماهو منفي نحو ما صام بومي وما نام ليلى قال الشاعر * فنمت وما ليل المطى بنائم * وحاصل الاشكال ان الاستناد اعم من ان يكون على جهة الاثبات او النفي واثبات الفعل لما هو له

حقيقة كذلك فلازم من مساواة الحد للحدود وكذا ما قيل ان المراد فيما سيأتي الفاعل والمفعول به الحقيقيين لان الاستناد الى الفاعل او المفعول به الضعيفين ، متحقق في المجاز ايضاً وههنا الضعيفان يخرج المبتدأ فلا يصح كونه قرينة لان المراد بهما فيما سيأتي ، الفاعل والمفعول به الضعيفان كما هو المتبادر وسيجيء بيانه فتدبر فانه قد زل فيه الاقدام وخبط فيه الاقدام (قوله والاستناد الى المبتدأ) قيل ان كان قول الشيخ حجة على المصنف رحمه الله ، فلا يندفع الاعتراض بان الاستناد الى المبتدأ ليس بحقيقة ولا مجاز وان لم يكن حجة عليه فلا يصح ما سبق من قوله وكفاك قول الشيخ الخ وترتب عدم انعكاس تعريف المصنف رحمه الله عليه وليس بشيء ، لان ما سبق سند لمنع عدم تسمية القوم لقولنا الانسان جسم حقيقة ولا شك ان قول الشيخ حجة كافية في التسمية ويترتب عليه عدم انعكاس تعريف المصنف رحمه الله على رأي القوم واما ههنا فالمقصود اثبات عدم اطراد تعريف المصنف رحمه الله على رأي القوم بدخول بعض المجازات فيه وذلك انما يتم اذا كان قائلًا بكونه مجازاً غير مصرح بخروجه عن الحقيقة والمجاز (قوله واما الثاني الخ) يعني ان ضمير هو فيما هو له راجع الى الفعل فليست بآثار أن يكون ذلك الفعل قائماً به ووصفاً له فيازم خروج الحقائق المنفية لعدم كون الفعل فيها وصفاً لما اسند اليه لاني الحقيقة ولا في الظاهر وان اريد اعم من أن يكون نفس الفعل وصفاً من حيث الاثبات أو من حيث النفي فيشمل تلك الحقائق يكون الفعل من حيث النفي وصفاً لما اسند اليه لكن تدخل المجازات المنفية في تعريف الحقيقة (قوله وحاصل الاشكال الخ) زاد في الحاصل عموم الاستناد ليندفع أن يقال ان التعريف المذكور للحقائق المثبتة .

بين التفسير والمفسر وحينئذ يكون التعريف خاصاً بالفاعل والمفعول واذا كان التعريف خاصاً بهما كان المعرف كذلك وليس المدعى ان ما سيأتي بنفسه يدل على ان كل حقيقة لا تكون الا اسناداً للفاعل أو المفعول حتى يعترض بعدم دلالة على ذلك (قول الشارح) وان اريد ان اسناد القيام الخ أي اريد ذلك للجواب عن السؤال (قول المحشي) متحقق في المجاز ايضاً لكن ليس اسناداً لما هو له عند المتكلم في الظاهر (قول المحشي) الفاعل والمفعول به الضعيفان لكن يكون الاستناد الى ما هو فاعل أو مفعول نحووي عنده في الظاهر بخلاف المجاز وقد مر قريباً اشارة اليه

(قول المحشي) فلا يندفع الاعتراض بان الاستناد الخ لانه اذا سلم للشيخ ان الاستناد الى المبتدأ مجاز في نحو انما هي اقبال ولمدبار لكونه غير ماهوله لزمه ان يسلم ان الاستناد الى المبتدأ حقيقة اذا كان لما هو له نحو اقبال النقة اقبال وادبارها ادبار (قول المحشي) لان ما سبق سند منع الخ حاصله ان ما تقدم سوء الاجواب ملحوظ فيه رأي القوم وما هنا سوء لا وجواب ملحوظ فيه رأي المصنف

معناه ظاهر فما معنى نفي الفعل عما هو له عند المتكلم في الظاهر وجوابه ان معناه انه لو اعتبر الكلام مجرداً عن النفي وادى بصورة الاثبات لكان اسناداً الى ما هو له لان النفي فرع الاثبات فلا اسناد في قام زيد الى ما هو له فيكون حقيقة * وكذا اذا نفيت وقلت ما قام زيد بخلاف الاسناد في نحو صام نهاري فانه اسناد الى غير ما هو له فيكون مجازاً سواء أثبت او نفي

لانه قل ان يسند وليس في الحقائق المنفية الاسناد بل نفيه (قوله معناه ظاهر) وهو اثبات الفعل لما هو له وصف له (قوله نفي الفعل عما هو له) فان اريد عما نفس الفعل وصف له خرج الحقائق المنفية وان اريد عما نفي الفعل وصف له دخل المجازات المنفية (قوله وجوابه الخ) اختيار للشق الاول والمراد نفي الفعل عما الفعل وصف له على تقدير التجرد عن النفي والاداء بصورة الاثبات قل عنه هذا الجواب هو الجواب الظاهري وأما التحقيق فما اشرنا اليه في بعض كتبنا وهو أن ينظر الى النفي ، وما يتضمنه من معنى الفعل ، فان كان اسناده الى ما هو له لحقيقة وان كان الى غيره فمجاز مثل قوله تعالى فما ربحت تجارتهم مضمونه خسرت تجارتهم فيكون مجازاً بخلاف ما اذا قلت ما ربحت تجارتهم بل التاجر نفسه فان ذلك ليس لقصد اسناد النفي بمضمونه بل لقصد نفي اسناد الربح وكذا اذا قلت ما نام ليلى بل انما نمت في ليلى وعلى هذا قس انتهى وخلاصته ان في صورة النفي ان اريد نفي الاسناد فقط لحقيقة وان اريد به اسناد النفي بان جعل كناية عن اسناد فعل يتضمنه اسناد النفي كان مجازاً فاربحت تجارتهم ان اريد به نفي الربح فقط كان حقيقة وان اريد به اثبات الخسران كان مجازاً وكذا امثاله وانما جعل المذكور ههنا جواباً ظاهرياً لانه يستلزم كون صورة النفي حقيقة ومجازاً ، باعتبار اثباتها بخلاف الجواب التحقيق فانه يفيد كون صورة النفي حقيقة ومجازاً في نفسها لكن ، باعتبارين لا لما قالوا من انه يلزم على الجواب الظاهري أن يكون مثل قولنا ما ربحت التجارة بل التاجر نفسه مجازاً لان اثباته مجاز ،

(قول المحشي) لانه قال ان يسند أي قاله بالمعنى لان عبارته اسناد

(قول المحشي) وما يتضمنه عطف على النفي للتفسير والمراد بما تضمنه ما قصد به وذلك هو معنى خسرت في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم لان المقصود ما ربحوا في تجارتهم ومعنى النفي في قولك ما ربحت التجارة بل التاجر لان المقصود نفي الربح أي نفي اسناده عن التجارة لا اثبات الخسران لها تأويلاً

(قول المحشي) فان كان اسناده لما هو له لحقيقة فالذي تضمنه النفي في قولك ما ربحت التجارة بل التاجر هو معنى قولك اتفق اسناد الربح للتجارة فالفعل من حيث النفي وصف للتجارة هنا بخلاف ما ربحت تجارتهم فان النفي كناية عن خسرت وليس الفعل من حيث النفي بمعنى خسرت وصف للتجارة فلا تدخل المجازات المنفية وهذا معنى قوله وان كان الى غيره فمجاز (قول المحشي) ليس لقصد اسناد النفي أي حتى يكون المضمون المسند خسرت بل لقصد نفي اسناد الربح فيكون المضمون اتفق اسناد الربح للتجارة هذا هو المراد وعليه يحل قوله وخلاصته الخ

(قول المحشي) باعتبار اثباتها بأن يكون المجاز والحقيقة انما هو في صورة الاثبات فقط وتسمية النفي مجازاً بطريق التبع (قول المحشي) باعتبارين أي باعتبار ما تضمنه النفي وباعتبار نفس النفي بالمعنى السابق ثم ان هذا الجواب التحقيق اختيار للشق الثاني وهو كون المراد ما نفي الفعل وصف له كما ان الجواب الظاهري اختيار للشق الأول وهو كون المراد ما الفعل وصف له

وكذا الكلام في سائر الانشائيات مثل انهارك صائم وليت نهاري صائم وما اشبه ذلك فليتأمل (ومنه) اي
ومن الاسناد (مجاز عقلي) ويسمى

لانا لانسلم ان اثباته الذي ورد عليه النفي مجاز فانه ورد على اثبات الربح لنفس التجارة فهو حقيقة كاذبة، قال الشارح رحمه
الله تعالى في شرح الكشف ان المسند الى التجارة في قوله تعالى فاربحت تجارتهم عدم الربح كناية عن الخسران لا ان
يثبت الفعل ثم يدخله النفي مثل ما ربحت التجارة بل التاجر نفسه فانه ليس من المجاز في شيء ومثل ما اذا قيل ما صام
نهاري بمعنى افطر وما نام ليلى بمعنى سهر فهو مجاز بخلاف ما صام نهاري وما نام الليل قصدا الى نفي الصوم عن النهار ونفي
النوم عن الليل فتدبر فانه من المراتك كم ذل فيه الاقدام (قوله وكذا الكلام في سائر الانشآت) فانه مجازات لانها
فروع الاخبار التي هي مجازات وقيل ان كان المقصود من قولك ،

(قول الشارح) وكذا الكلام في سائر الانشآت قيل أي اشكالا وجوابا اما الاشكال فيقال ان تعريف الحقيقة
لا يصدق على نحو اقائم زيد فان اسناد القيام الى زيد ليس الى ما هو له لافي الحقيقة لان المتكلم لم يعلم قيامه في الواقع
ولافي الظاهر للاستفهام عنه المقتضي انه غير ثابت فان اريد هو له من حيث الاستفهام الذي لا يفيد الثبوت له دخل نحو
اصام نهارك فانه له من حيث الاستفهام الذي لا يفيد الثبوت وكذا يقال في التثني والتثنية والعرض لان جميع ذلك لا يفيد
الوقوع فهو مثل النفي وكذا القسم فانه يفيد الوقوع نحو وصوم العام لافعل كذا أي يلزم أن يصوم العام عند فعل كذا
لكن الصوم لم يقع فهو مثل النفي والجواب ظاهر وفيه بحث لان الواجب في الاستفهام عن ثبوت شيء لا آخر ان يلاحظ
النسبة الثبوتية بينهما ثم يستفهم فالمجاز والحقيقة يكون كل منهما في الاسناد وقت تلك الملاحظة ومثل الاستفهام غيره فالخلق
ان معنى قوله وكذا الكلام الخ ما اشار له المحشي من انها ليست مجازات في انفسها بل باعتبار الاثبات
(قول المحشي) لانا لانسلم الخ اذ لو كان مجازا لما صح هذا القول لان مضمون ربحت التجارة الذي هو مجاز ربح التاجر
فكيف صح النفي والاثبات

(قول المحشي) قال الشارح الخ عبارة المحشي في حاشية القاضي على قوله واسناد الربح الى التجارة وهو لا رباها مجاز
فيه اشارة الى ان كون المنفي حقيقة ومجازا تابع للمثبت فرع له لان النفي رفع الاثبات لحكمه حكمه فان اعتبر الاثبات على
وجه التأول وجعل غير ما هو له ما هو له للتلبس ثم رفع ذلك الاثبات كان مجازا وان اعتبر الاثبات لاهل وجه التأول كان
النفي حقيقة فقولنا صام نهاري ان اعتبر فيه التأول باجراء الظرف مجرى الفاعل وكان معناه صمت في انهار كان معنى ما صام
نهاري ما صمت فيه فهو مجاز وان لم يعتبر التأول بان اجري على ظاهره كان حقيقة كاذبة وبما ذكرنا ظهر اندفاع ما قال
السيد قدس سره من ان قولنا ما ربحت التجارة بل التجارة حقيقة مع ان مثبتة مجاز فلا يصح ان المنفي فرع المثبت في كونه
حقيقة ومجازا لانا لانسلم ان مثبتة مجاز بل هو حقيقة وان كانت كاذبة كيف ولم يرفع فيما ربحت التجارة الا الاسناد الذي
لم يعتبر فيه التأول اه وكان هذا رد لما نقله عن الشارح في شرح الكشف بانه لا مانع من أن يعتبر الاثبات ثم النفي الا ان
الاثبات يكون على وجه التأول وحينئذ يكون صورة النفي مجازا في انفسها لا باعتبار الاثبات ولا باعتبار ما تضمنه بل باعتبار
نفس النفي فانه اذا ثبت الربح للتجارة بالتأول كان معناه ربح التاجر في تجارته وحينئذ لا يكون النفي لربح نفس التجارة
الا بالتأول فليتأمل

مجازاً حكماً ومجازاً في الإثبات واسناداً مجازياً (وهو اسناده) أى اسناد الفعل أو معناه (الى الملابس له غير ما هو له) أى غير الملابس الذى ذلك الفعل أو معناه له

انهارك صائم انهارك صائم أم لا كان مجازاً وان كان المقصود انهارك صائم أم أنت كان حقيقة وليس بشيء إذ لا معنى للاستفهام عن صوم النهار والتردد فيه بخلاف ما صام نهاري بل أنا فان النفي فيه صحيح مطابق للواقع لكنه لا يفيد فائدة جديدة وكذا الحال في التمني والترجي والعرض والقسم (قوله مجازاً حكماً) أى منسوبا ، الى حكم العقل او الى الحكم الذى هو اشرف افراده واغلب او الى النسبة بان يراد بالحكم مطلق النسبة (قوله ومجازاً في الإثبات) أى فى النسبة مطلقاً أو اكونه فى النفي فرغ الإثبات (قوله واسناداً مجازياً ، أى منسوباً اليه النسبة بوقوعه فيها أو الى اشرف افراده (قوله اسناد الفعل) ، أى نسبة الفعل الاصطلاحي أو معناه نسبة تقييدية أو تامة خبرية أو انشائية محققة أو مقدرة كما مر فى تعريف الحقيقة، ومن هذا يعلم ان المراد بالملابس الملابس الاصطلاحي اعنى المعمول لا الملابس الحقيقي اذ لا تعلق للفعل الاصطلاحي به الا باعتبار المعنى . وحينئذ ينفو ذكر أو معناه (قوله أى غير الملابس فسر الموصل بالملابس رعاية لسابق الكلام حيث فسر

(قول المحشي) انهارك صائم أم لا أى أوقع منك صوم فى النهار أم لا فلا استفهام هنا له معنى وقوله كان حقيقة أى لان المقصود اثبت الصوم للنهار حقيقة أم ثبت للمخاطب حقيقة وقوله اذ لا معنى للاستفهام أى فى الثانى فقط (قول المحشي) الى حكم الفعل أى حكمه بأن النسبة فيه لغير ما هو له سواء كانت تامة أو ناقصة وقوله الذى هو اشرف افراده أى المجاز العقلى لانه كما يشمل الحكم أى النسبة التامة يشمل الناقصة كالاضافية فالمراد بالحكم على هذا النسبة التامة وقوله او الى النسبة تامة أولاً .

(قول المحشي) أى فى النسبة مطلقاً لعل المراد بالنسبة حينئذ المعنى المصدري وهو ان تنسب شيئاً لآخر (قول المحشي) أى منسوباً الى النسبة لوقوعه فيها او اشرف افرادها المراد بالاسناد أن تنسب معنى كلمة الى معنى اخرى فهو فعل طريقه ومجازه الذى يقع فيه هو النسبة فنسب الى ذلك المجاز وقيل مجازي وقوله او اشرف افرادها يعنى النسبة التامة الحكمية فان كان الاسناد تاماً أى ضم معنى كلمة الى معنى اخرى على وجه الحكم باحد المعنيين على الآخر كان واقعا فى اشرف افراد النسبة اعنى النسبة التامة الحكمية وان كان لاعلى ذلك الوجه بل مطلقاً كان واقعا فى مطلق النسبة فان قلت الاسناد الحقيقي وقع فى نسبته أيضاً قلت وان وقع فى نسبة لكن ليست مجازاً أى محل تجوز وانتقال هذا ما نخطرنه فى هذا المقام وهناك نسخة اخرى نفظها أى منسوباً اليه النسبة وعليها فالضمير فى اليه راجع الى المجاز والنسبة كناية عن الاسناد المنسوب وقوله لوقوعه أى التاز وقوله فيها أى فى النسبة وقوله او اشرف عطف على النسبة التى هي تفسير للاسناد وضمير افرادها راجع للنسبة والمعنى ان الاسناد المنسوب اما ان يراد به مطابق النسبة أو النسبة الحكمية التى هي اشرف افراد النسبة والمجاز بمعنى التجوز فهو من نسبة الشيء لصفته لان الاسناد تجاوز حقيقته ووصل لغيرها

(قول المحشي) أى نسبة الفعل الاصطلاحي الخ المراد بالنسبة المعنى المصدري أى لا التعلق الذى بين الطرفين لان الاسناد كما تقدم ضم لفظ الى آخر وتعلق الظرف به

(قول المحشي) ومن هذا يعلم الخ أى من تقييد الفعل بالاصطلاحي

(قول المحشي) وحينئذ ينفو الخ أى حين أريد معنى الفعل الاصطلاحي وهو اللغوى اعنى الحدث لم يكن لقوله

يعنى غير الفاعل فيما بنى للفاعل وغير المفعول فيما بنى للمفعول (بتأول) متعلق بإسناده وحقيقة قولك تأولت الشيء أنك تطلبت ما يؤول اليه من الحقيقة

فيه ما هو له بالملابس واللاحقة اعنى قوله وله ملابس شتى وإشارة الى علاقة المجاز، وهو اشتراكهما في الملابس، لا الاحتراز عما لا يكون ملابساً لما هو له فانه قد حصل الاحتراز عنه بقوله الى ملابس (قوله يعنى غير الفاعل الخ) . بناء على ما تقرر من أن ما هو له في المعلوم هو الفاعل لكون النسبة بطريق القيام مأخوذة في مفهومه وان ما هو له في المجهول هو المفعول به لكون النسبة بطريق الوقوع عليه مأخوذة في مفهومه (قوله متعلق بإسناده) على اللغوية والباء للملاسة ، أو السببية أو الآلة لا على الاستقرار على أن يكون صفة مصدر محذوف أى اسناداً متلبساً بتأول أو على الحال كما قيل فإن فيه حذفاً وقولاً بالحال عن خبر المبتدأ من غير ضرورة (قوله وحقيقة الخ) أى المعنى الحقيقي لتأولت الشيء أى الاسناد عبر عنه بأشياء، إشارة ، الى أن النسبة الى الاسناد بخصوصه ليست بمأخوذة في التأول (قوله تطلبت) واختيار تطلبت على طلبت لازدواج تأولت وللإشعار بأن الطلب لا يلزم أن يكون واقعياً، بل بمجرد الاعتقاد لدلالته على التكلف (قوله من الحقيقة) بيان لما أى فيما

أو معناه فائدة وما قيل ان أريد بالاول الاصطلاحى واعيد عليه ضميره بمعنى الفعل اللغوى على سبيل الاستخدام فلا يلغى ذكر أو معناه ففيه نظر لانه اذا كانت الملابس باعتبار المعنى يلغو ذكر الفعل الاصطلاحى تدبر (قول المحشى) وهو اشتراكهما في الملابس أى للفعل بناء على ان الشرط في المجاز العقلى تلبس غير ما هو له بالفعل وقيل الشرط تلبس بالفاعل الذى الفعل له

(قول المحشى) لا للاحتراز عما لا يكون ملابساً لما هو له قد عرفت ان طريقة المصنف أن يكون غير ما هو له ملابساً للفعل مشاركاً لما هو له في ملاسته لا أن يكون ملابساً لما هو له فيجب حينئذ أن يكون معنى قوله عما لا يكون ملابساً لما هو له عما لا يكون مشاركاً لما هو له في ملاسة الفعل ولو قال عما لا يكون ملابساً له لكان اظهر الا انه راعى عبارة القائل بأنه للاحتراز (قول المحشى) بناء على ما تقرر أى هذا التوزيع مبنى على ما هو مشهور متقرر من أن ما هو له في المعلوم هو الفاعل فيكون غير ما هو له فيه هو الفاعل أيضاً اذ لا تعلق له بالمفعول وكذا يقال فى المجهول فما قيل ان الضمير المحرور فى اسناده وله فى الموضوعين راجع لاحد كما هو قضية أو فيصدق على اسناد ضرب بالبناء للفاعل الى زيد انه اسناد احد الامرين الى ملابس غير الملابس الذى احد الامرين له وهو معنى الفعل فى امضروب عمرو فيلزم أن يكون مجازاً ليس بشيء اذ الغير معتبر فيه بقاء النسبة فى المسند على حالها

(قول المحشى) أو السببية لأن التأول الذى هو وجود القرينة مفض الى اسناد المتكلم وقوله أو الآلة بان لوحظ ان وجود القرينة واسطة بين المتكلم وفعله اعنى الاسناد فالفرق بين السبب والآلة ان السبب هو المفضى والآلة ما كانت واسطة بين الفاعل وفعله وان لم تكن حاملة كالسكين فى برئت القلم بالسكين وبينه وبين العلة أن العلة يترتب عليها المفعول دونه وبينه وبين الشرط ان الشرط يوجد عنده المشروط لانه نبه عليه التفتازانى وغيره

(قول المحشى) الى ان النسبة الى الاسناد بخصوصه الخ أى النسبة الايقاعية فلو عبر بالاسناد لتوهم ان التأول لا يقع الا على الاسناد (قول المحشى) بل بمجرد الاعتقاد ليدخل قول الدهرى والمعتزلى أنبت الله البقل وخلق الله الاعمال بتأول كما سيأتى . وقوله وللإشعار الخ لان تكلف طلب الشيء يشعر بعدم وقوعه

او الموضوع الذى يؤول اليه من العقل

نحن فيه اذلا يكون تأول كل شيء طلب حقيقته وهذا اذا كان للجواز حقيقة كما في أثبت الربيع البقل فان التأول فيه طلب حقيقته وهو الاسناد الى ما هو له أى اثبت الله البقل فى الربيع (قوله أو الموضوع الذى الخ) عطف على الحقيقة أى طلب ما يؤول اليه ذلك الاسناد من جهة العقل ، وهذا اذا لم يكن له حقيقة كما في اقدمنى بذلك حق لى عليك أى قدمت بذلك لحق لى عليك فانه لاحقيقة لهذا المجاز اعدم الفاعل للاقدام ، لانه موهوم ، لكن له محل من جهة العقل وهو القدوم للحق وسيجيء تحقيقه وهذا هو الموافق لمذهب الشيخ من أنه لا يلزم للجواز العقلى أن يكون له حقيقة ، وقيل فى حل هذه العبارة

(قول المحشى) عطف على الحقيقة فن قيل يلزم تكرار قوله يؤول اليه قلنا انه ذكر ليان ان أوله اليه من جهة العقل هو معنى كونه مبتدأ من العقل فهو بيان لمعنى من الابتدائية

(قول المحشى) وهذا اذا لم يكن له حقيقة كما في اقدمنى الخ يعنى ان المجاز العقلى هو اسناد الفعل أو معناه لغير ما هو له ونصب القرينة طلبا لاسناده لما هو له وهذا الاسناد الحقيقى انما يكون اذا كان للفعل حقيقة حتى يكون اسناده فى موضع حقيقيا وفى آخر مجازيا اما اذا كان وهميا محضاً كما هنا فانه انما صور القدوم بصورة الاقدام والحق بصورة المقدم ولا اقدام فى الحقيقة أصلاً فنصب القرينة لا يتأتى كونه طلبا للحقيقة وانما هو طلب الموضوع الذى يؤول اليه من جهة العقل وذلك الموضوع هو القدوم للحق فان العقل يحكم بأنه لا اقدام هنا ولا مقدم وان ذلك من صنع الوهم حيث صور الحق لكونه سببا فى القدوم بصورة المقدم وتبعه تصوير القدوم بصورة الاقدام فالموضع الذى يرجع اليه ذلك الاسناد عند العقل حيث حكم بان ما صنعه الوهم مجرد تصوير لاحقيقة له هو القدوم للحق فعنى كونه موضعا يؤول اليه الاسناد ان ذلك الاسناد صورة له فقط فالخاصل ان المال المطلوب اما أن يكون اسناد ذلك الفعل أو معناه بعينه اعدم كونه حقيقيا وعدم فاعل له اصلاً بل الفعل حقيقيا وله فاعل حقيقى واما أن لا يكون اسناد ذلك الفعل أو معناه بعينه لعدم كونه حقيقيا وعدم فاعل له اصلاً بل موضع ذلك الاسناد المبتدأ من عند العقل لعدم الحقيقة لعين ذلك الاسناد فى الواقع مثلاً اذا قال الموحد اثبت الربيع البقل فطلب المال فيه هو طلب اسناد الانيات لله لانه حقيقة ذلك الاسناد فى الواقع بخلاف ما اذا قلت اقدمنى بذلك حق لى عليك فانك لا تطلب نسبة الاقدام الى شيء آخر اذ لا تجد فى قصدك فاعلاً للاقدام سوى الحق الا أنك صورت القدوم بصورة الاقدام والحق بصورة المقدم وانما تطلب الموضوع الذى حل فيه هذا الاسناد وصار صورة له وذلك الموضوع مبتدأ من العقل اذ ليس عندك أن فى الخارج اقدا ما منسوباً الى شيء حقيقة نقلت اسناده منه الى الحق وانما العقل يذهب الى أن محل هذا الاسناد الذى صار الاسناد صورة له هو القدوم للحق

(قول المحشى) لانه موهوم أى لان ما ذكر من لاقدام والفاعل له أمر موهوم صورته الوهم

(قول المحشى) لكن له محل من جهة العقل أى يكون الاول اليه من جهة العقل وليس الاول اليه من جهة الواقع كما فى لجاز الذى له حقيقة فقول شارح من العقل متعلق بيؤول ولذا اعاده الشارح وان كان على ما اختاره المحشى من العطف على الحقيقة يعنى عنه الاول وما قبل من أن من العقل متعلق بالموضع أى موضعيته من جهة العقل ففيه أنه لا يناسب قوله أولاً أى طلب ما يؤول اليه ذلك الاسناد من جهة العقل

(قول المحشى) وقيل فى حل هذه العبارة الخ قل عن الشارح هنا مانصه يريد ان حقيقة التأول واصله طلب المال وصرف

لان اولت وتأولت فملت وتفعت من آل الامر الى كذا يؤول اى انتهى اليه والمأل المرجع كذا فى دلائل الاعجاز وحاصله ان تنصب قرينة صارفة للاسناد عن ان يكون الى ما هو له وقد اشار الى تفسير التمرين بقوله (وله) اى للفعل (ملايسات شتى)

ان معنى تأولت طلبت المأل والمأل يجوز أن يكون مصدرا ميميا بمعنى المفعول فيكون معناه ما يؤول اليه على الحذف والابصال وان يكون اسم مكان فيكون معناه الموضع الذى يؤول اليه فقوله أو الموضع الخ معطوف على فوه ما يؤول اليه ومن فى قوله من الحقيقة بيان لما ومن العقل متعلق بطلبت ومن ابتدائية وفيه انا لا نسلم ان معنى تأولت طلبت المأل بل طلبت الاول وانه لامعنى لاخذ اسم المكان فى معنى الفعل ، وان اللائق أن يقال أو الموضع الذى يؤول فيه وانه اخراج للنظم عما هو المتبادر منه من العطف . والتعلق بالتقريب مع خلوه عن الفائدة العظيمة وهى التنبيه على مذهبه فى المجاز كما لا يخفى (قوله لان أولت الخ) دليل على ان حقيقته طلب ما يؤول اليه يعنى انه مأخوذ من آل الامر ، والبناء للطلب فعناه طلب الاول أى الانتهاء والرجوع ، وطلب الاول طلب ما يؤول اليه (قوله وحاصله ان تنصب الخ) عطف على قوله حقيقة قولك تأولت الخ أى معناه الحقيقى ما ذكر وحاصله على سبيل الكناية نصب القرينة ، لان طلب ما يؤول اليه رديف وتابع لنصب القرينة أى وجودها لما عرفت ان مصدر النصب هو الوجود ، فقولك جرى النهر عند قصد اثبات

الشيء اليه على انه مصدر بمعنى المفعول أى ما يرجع اليه الشيء وينتهي او اسم مكان بمعنى الموضع الذى يرجع اليه الشيء فن فى قوله من الحقيقة بيانية أى طلب الحقيقة التى يرجع اليها الاسناد وفى قوله من العقل ابتدائية أى موضعه من العقل ما هو وكيف ينبغي أن يكون حتى يكون على ما هو عليه فى العقل وحاصل ذلك أن يصرف الاسناد عن ظاهره الى حقيقته واصله وذلك بنصب القرينة اه وتركه المحشى لعدم اختياره له ان كان منقولاً عن الشارح اذ لا يوافق مذهب الشيخ الذى هذا كلامه (قول المحشى) وقيل فى حل هذه العبارة الخ على هذا الحل يكون المراد بالموضع الحقيقة

(قول المحشى) ومن العقل متعلق بطلب فيكون راجعاً لها (وقوله) بل طلبت الاول فقول الشارح وحقيقة قولك تأولت الشيء الخ تفسير باللازم لحقيقته طلبت أوله ويلزمه طلبت ما يؤول اليه كما سيأتى بيانه وانما كان معناه ذلك لان الطلب مدلول الهيئة والاول مدلول المادة ولاشئ وراء ذلك قوله وانه لامعنى لاخذ اسم المكان الخ لم يعترض بمنز ذلك فى اسم المفعول لما مر عن المحشى قريبا ان نسبة الفعل المتعدى الى المفعول مأخوذة فى مفهوم الفعل

(قول المحشى) وان اللائق الخ لانه محل الأول فهو فيه لا اليه وقوله من العطف أى على الحقيقة

(قول المحشى) والتعلق بالتقريب وهو الموضع وقوله على مذهبه أى الشيخ فان هذه عبرته

(قول المحشى) والبناء للطلب أى الصيغة المشبهة على البناء للطلب

(قول المحشى) وطلب الاول طلب ما يؤول اليه فقول الشارح سابقا وحقيقة قولك تأولت الشيء انك طلبت ما يؤول اليه معناه انك طلبت أوله اللازم له طلب ما يؤول اليه

(قول المحشى) لان طلب ما يؤول اليه رديف الخ لان طلب ما يؤول اليه معناه صرف الاسناد عن ظاهره الى حقيقته واصله كما تقدم فى المنقول عن الشارح وذلك تابع للقرينة الصارفة فالطلب من المتكلم ثم وقف صحة التجوز منه عليه لا من المخاطب كما قيل (قول المحشى) فقولك جرى النهر الخ فخرج على ان المعنى الحقيقى للتأول هو ما ذكر والمعنى الكنائى نصب القرينة

مختلفة جمع شئت كريض ومرضى (يلبس الفاعل والمفعول به

الجرى له حقيقة كلام لغو لا يصدر عن عاقل فضلا عن أن يكون صادقا أو كاذبا وإذا كان التأول مستعملا في معناه الحقيقي ونصب القرينة معناه الكنتائي، لا يكون ذكر قوله ولا بد للمجاز من قرينة زائداً بل تصريحاً بما علم كناية والتأول لصحة المجاز اذ لولاه لا يجوز الاسناد الى غير ما هو له وكذا نصب القرينة لعدم صحته بدونها فاندفع الشكوك الثلاثة التي عرضت لبعض الناظرين (قوله أى مختلفة) اشار بذلك الى ان اختيار صيغة الجمع لمجرد موافقة الموصوف (قوله يلبس الفاعل الخ) بلا واسطة أو بواسطة حرف الجر نحو كفى بالله ومررت بزيد وضربت في الدار وفي يوم الجمعة ولذا لم يقل

وافظ التأول مستعمل في كلا المعنيين كما سيصرح به وإنما كان لغوا لانه لا يصلح حقيقة لوجود القرينة وان لم ينصبها المتكلم ولا يصلح مجازا لعدم المعنى الحقيقي للتأول لقصد اثبات الجرى للنهر حقيقة فلا يكون حقيقة ولا مجازاً فهو لغو لا يصدر عن عاقل فضلا عن أن يكون حقيقة كاذبة كما قاله الفزري وبما ذكرنا في فهم عبارته يندفع ما في معاوية ثم ان عبارة الفزري هكذا انه اذا حمل التأول على نصب القرينة لم يكن لقوله ولا بد للمجاز من قرينة فائدة وعبارته صريحة في أنه جمل معناها المراد منهما واحد وهو فاسد بل هما معنيان كل منهما مراد كما سنبينه في حل عبارة المحشي فتدبر

(قول المحشي) لا يكون ذكر قوله الخ كما قاله الفزري بل هو تصريح بما علم كناية وذلك لا يمد توكراً بل ايضاح لخفاء الكناية ثم ان التأول الذي هو تابع ورديف مراد هنا أيضاً مع المعنى الكنتائي لانه لا بد منه اذ لولاه لا يجوز الاسناد الى غير ما هو له من حيث انه غير ما هو له لانه لغو لا يصدر عن عاقل أيضاً كما يفيد قوله والتأول لصحة المجاز وكذا نصب القرينة فلا بد منهما جميعاً فاندفع قول الفزري ان نصب القرينة انما يحتاج اليه من جهة الخطاب لئلا يلتبس عليه المقصود من الكلام بغير المقصود منه والتأول انما يحتاج اليه لتصحيح أصل الكلام وكونه جارياً على القوانين فكيف يكون أحدهما حاصل الآخر لما عرفت من ان كليهما لتصحيح أصل الكلام وليس أحدهما حاصل الآخر بقى انه قيل الحق صحة المجاز في نفسه بلا قرينة لصحة قصد الابهام فهي شرط لافهام الخطاب لا لصحة الاستعمال اه قلت قد صرح المحشي في حاشية القاضي بان القرينة انما تشتط عند قصد تعيين المعنى المجازي أما اذا أريد أن أى المعنيين فهم كفى فلا تشتط ومثله قصد الابهام لكن ذلك لا يفيد انها شرط للافهام كيف وقد أخذت في حد المجاز ولو كانت شرطاً للافهام لم يكن لآخذها في حده معنى نعم يخص ذلك بما اذا قصد تعيين المعنى المجازي

(قول المحشي) اشار بذلك الى ان اختيار الخ أي اشار بتفسير الجمع وهو شق بالمفرد وهو مختلفة فانه يفيد ان الجمعية في شق ليست الا لمطابقة الموصوف وكان يكفي متشقة

(قول المحشي) بلا واسطة الخ تعميم في الفاعل والمفعول والزمان والمكان والسبب فالمراد بقوله الخ جميع الملابسات ماعدا المصدر وقوله نحو كفى بالله مثال للفاعل بلا واسطة وقوله ومررت بزيد مثال للمفعول بلا واسطة وقوله وضربت في الدار مثال للمكان بلا واسطة وقوله وفي يوم الجمعة مثال للزمان بلا واسطة وكان الاولى ان يزيد مثال السبب بلا واسطة نحو ضربت للتأديب ليعلم رجوع التعميم له (قول المحشي) ولذا لم يقل والمفعول الخ أي ولاجل كون المراد العموم لما بلا واسطة ولما بغيرها لم يقل والمفعول فيه بدل الزمان والمكان والمفعول له بدل السبب وقوله لانهما انما يطلقان الخ أي فلو ذكرهما بدل ما ذكر اتوهم التخصيص بما ينصب مع كون المراد ما يشمل المجزور بقي واللام

والمصدر والزمان والمكان والسبب) لم يتعرض للمفعول معه والحال ونحوهما لأن الفعل لا يسند اليها (فأسناده الى الفاعل او المفعول به اذا كان مبنيا له) اى للفاعل او المفعول به يعنى ان اسناده الى الفاعل اذا كان مبنيا له الى المفعول به اذا كان مبنيا له (حقيقة) فقوله فى تعريف الحقيقة ما هو له يشملهما (كما صر) من الامثلة

والمفعول فيه والمفعول له لانهما انما يطابقان على المنصوب بتقدير فى واللام فى المشهور خلافا للشيخ ابن الحبيب والمفعول به بواسطة حرف الجر لا يكون بتوسط كلمة فى واللام لان المراد بوقوع الفعل عليه على ما فسرته الشيخ ابن الحبيب تعلقه بما لا يعقل الا به فلا يدخل المكان والزمان بواسطة حرف الجر فيه كما وهم ، وبما ذكرنا ظهر وجه ترك المصنف رحمه الله ذكر الجار والمجرور (قوله والمصدر) أي المفعول المطلق ، وبهذا ظهر ان المراد بالملابسات الاصطلاحية دون الحقيقة إذ ليس المصدر بمعنى الحدث ملاسا للفعل بل نفسه (قوله والسبب) سواء كان مفعولا له أولا كما فى بنى الامير المدينة (قوله ونحوهما) من المستثنى والتمييز (قوله لا يسند اليها أصلا) لا الفعل المعلوم ولا المجهول بخلاف المفعول له فانه وان لم يسند اليه الفعل المجهول لكنه يسند اليه المعلوم كما مثله الشارح رحمه الله وفي التمييز خلاف الكسائى فانه، جوز اسناد المجهول اليه فقال فى طاب زيد نفسا طيب نفسه كذا فى الرضى (قوله فأسناده الى الفاعل الخ) اى الى ما هو فاعل او مفعول به عنده فى الظاهر كما صر تحقيقه، والمراد الفاعل او المفعول به الاصطلاحين فيخرج قول الجاهل المعلوم جهله انبت الله البقل عن الحقيقة لانه ليس اسنادا الى ما هو فاعل عنده فى الظاهر ، ويدخل فى المجاز لكونه اسنادا الى غير الفاعل لاجل الملاسة فافهم (قوله فقوله فى تعريف الخ) اشارة ، الى كون هذا الكلام تفسيرا لتعريف الحقيقة (قوله من الامثلة للحقيقة)

(قول الشارح) لأن الفعل لا يسند اليها لقوات المعنى المقصود منها عند الاسناد اليها

(قول المحشى) والمفعول الخ جواب عما يقال ان تعميم المفعول به حتى يشمل ما بالواسطة يلزم عليه دخول الزمان والمكان فى المفعول به كما أشار لذلك بقوله فلا يدخل الى آخره وقوله مالا يكون بتوسط كلمة فى واللام أى اذا كان مدخول فى زمان أو مكان ومدخول اللام علة والا فالـمفعول به قد يكون بواسطة فى نحو رغبت فيك وقد يكون باللام نحو شكرت لك (قول المحشى) تعلقه بما لا يعقل الا به بناء على ان نسبة الفعل المتعدي الى المفعول به مأخوذة فى مفهوم الفعل

(قول المحشى) وبما ذكرنا ظهر الخ أى يكون المراد بالأمر المذكورة ما يشمل ما بالواسطة ظهر الخ

(قول المحشى) وبهذا ظهر ان المراد الخ أى بجعل المصدر من جملة الملابسات علم ان المراد بها الانفاذ التى هى ملابسات اصطلاحية لا معانيها التى هى ملابسات حقيقية لان المصدر بمعنى الحدث ليس ملاسا للفعل لان ملاسة هذه الاشياء للفعل الاصطلاحى انما هى باعتبار معناها الحدثى والمصدر هو المعنى الحدثى

(قول المحشى) جواز اسناد المجهول اليه قال لان أصله فاعل

(قول المحشى) والمراد الفاعل والمفعول به الاصطلاحيان والمعنى فأسناده الى فاعل أو مفعول به اصطلاحى عنده فى الظاهر اى حقه أن يسند اليه عنده فى الظاهر وقوله لانه ليس اسنادا الخ أى ليس اسناد الفاعل حقه أن يسند اليه عنده وان كان اصطلاحيا (قول المحشى) ويدخل فى المجاز الخ أى يقول المصنف ولى غيره مجاز بأن لم يكن التغير فاعلا ولا مفعولا أصلا وكان

فاعلا أو مفعولا اصطلاحيا لكن ليس حقه أن يسند اليه عنده فى الظاهر

(قول المحشى) الى كون هذا الكلام الخ الذى افاده بقوله ثم اشار الخ

(و) اسناده (الى غيرهما) اى غير الفاعل والمفعول به يعنى غير الفاعل في المبني للفاعل وغير المفعول في المبني للمفعول (للملابسة) يعنى لاجل ان ذلك الغير يشابه ما هو له في ملابسة الفعل (مجاز) فقد استعير الاسناد مما هو له لغيره لمشابهته اياه في الملابسة كما استعير للرجل اسم الاسد لمشابهته اياه في الجراة

لا للاسناد الى الفاعل والمفعول حتى يرد عليه ٩١ لم يذكر سابقا مثالا لاسناد المبني للمفعول الى المفعول (قوله والى غيرهما) للملابسة مجاز قد ذكر المصنف رحمه الله امثلة المجاز لاسناد الفعل المعلوم ولم يذكر من أمثلة لمجاز لاسناد الفعل المجهول الا واحدا أعنى سبل مغم فانه اسند فيه معنى الفعل المجهول الى الفاعل فتقول ، اسناده الى المصدر لا يكون الا مجازا نحو ضرب ضرب شديد واسناده الى المكان والزمان ان كان بتوسط في ملفوظة أو مقدرة ، فهو حقيقة نحو ضرب في الدار وفي يوم الجمعة وان كان بغيرها على الاتساع بأجرائها مجرى المفعول به في اعتبار وقوع الفعل عليهما كان مجازا نحو ضرب يوم الجمعة او الدار ، والمفعول له لا يسند اليه الفعل المجهول واسناده الى السبب الغير المفعول له مجاز فلاجل اخراج اسناد الفعل المجهول الى المكان والزمان بتوسط في قيد قوله والى غيرهما بقوله للملابسة

(قول المصنف) للملابسة اى لاجل ان ذلك الغير يشابه ما هو له في ملابسته الفعل اما مشابهته اياه في نوع الملابسة فغير معتبر فيه ولذا لم يتعرضوا لبيان العلاقة في بحث المجاز العقلى قاله المحشى في حاشية الجامى (قول المحشى) اسناده الى المصدر لا يكون الا مجازا اى اسناد الفعل الى مصدره لا يكون الا مجازا فاقيل ان قوله نحو ضرب ضرب شديد ينهى تقييده بما اذا أريد ايقاع الضرب على الضرب الشديد اما اذا اريد اوقع ضرب شديد كان حقيقة وهم لان المسند الى المصدر حينئذ ليس هو الضرب بل الفعل المطلق فيكون مفعولا به لمطلق الفعل لا للضرب نص عليه المحشى في حواشى الجامى

(قول المحشى) فهو حقيقة في حواشى المحشى الجامى تبعا للادى ان تقل النسبة الايقاعية الى سائر المقاميل انما هو فيما اذا كان مفعولا بلا واسطة حرف الجر أما المفعول بالواسطة فلا تقل اليه لان حرف الجر مانع من اعتبار الوقوع عليه تجوزا فالربط ههنا حقيقى كما كان قبل الاقامة لا مجازي فلنسبة حينئذ ليست الا ما استفيد من حرف الجر فعنى ضرب في الدار الدار مضروب فيها لا أنها مضروبة اه فاندفع ما قيل انظر ما وجه كونه حقيقة مع ان الضرب لم يقع على الطرف ولجورر بني فان ذلك انما يلزم لو لم من الاسناد اليهما تقل النسبة الايقاعية اليهما أيضا

(قول المحشى) بأجرائها مجرى المفعول به بان يكون المقصود تعلق الفعل بهما كتعلق المفعول به بالمبالغة في التعلق وحينئذ لا يمكن دخول حرف الجر عليهما لما مر

(قول المحشى) والمفعول له لا يسند اليه الفعل المجهول اى لانه ليس من ضروريات الفعل فلا يشبهه الفاعل حتى يقام مقامه اذ رب فعل لاعلة له كذا قيل وفيه بحث وتقدم للمحشى ان المفعول له انما يطلق على المنصوب بتقدير اللام فيكون هو المراد له هنا اما الذي مع اللام فداخل في السبب لكن ليس هو المراد بقوله واسناده الى السبب مجاز لان المجاز انما يكون اذا قصد النسبة الايقاعية الى غير ما هو له وحينئذ لا يمكن دخول اللام لما علمت ان حرف الجر يمنع من اعتبار الوقوع عليه تجوزا كما تقدم قلله عن المحشى ويشعر به قوله ههنا وان كان بغيرها على الاتساع الخ بل المراد السبب غير المنصوب بالحرف وغير المفعول له كما في قولك اقيم الحساب فان الحساب ليس الفعل لاجله ولا بسبب وجوده كما هو ضابط

ولا مجاز ولا استعارة في شيء من طرفي الاسناد وانما الغرض تشبيه هذه الحالة بحال الاستعارة الاصطلاحية كما قال في دلائل الاعجاز ان تشبيه الربيع بالقادر في تعاق وجود الفعل به ليس هو التشبيه الذي يفاد بكأن والكاف ونحوهما وانما هو عبارة عن الجهة التي راعاها المتكلم حين اعطى الربيع حكم القادر في اسناد الفعل اليه وهو مثل قولنا شبه ما بليس فرفع بها الاسم وانصب الخبر فان الغرض بيان تقدير قدره في نفوسهم وجهة راعوها في اعطاء ما حكم ليس في العمل (كقولهم عيشة راضية) فيما بني للفاعل واسند الى المفعول به اذ العيشة مرضية (وسيل مفهم) في عكسه اذ المفهم اسم مفعول من افعمت الاناء ملائته وقد اسند الى الفاعل (وشعر شاعر) في المصدر والاولى ان يمثل بنحو جد جده لان الشعر وان كان على لفظ المصدر

ولم يتعرض لدخوله في الحقيقة لظهوره، وقد يقل ان في صورة الاسناد بتوسط في ملفوظة أو مقدرة اسنادا الى مصدر الفعل حقيقة فان معنى قولنا ضرب يوم الجمعة أو الدار اوقع الضرب فيه فافهم (قوله ولا مجاز الخ) دفع توهم نشأ من قوله كما استعير للرجل الشجاع (قوله تشبيه هذه الحالة الخ) لاشتراكها في انه استعير في كل منهما شيء لشيء للشابهة بينهما وليس باستعارة اصطلاحية لانه ليس هنا لفظ استعمل في غير ما وضع له (قوله ليس هو التشبيه) لان التشبيه مقصود بالافادة بخلافه هنا فانه تشبيه يترتب عليه المقصود بالافادة (قوله من افعمت الخ) لم يقل من افعم الماء الاناء،

المفعول لاجله فلا يجوز نصبه بل يجزى باللام ويرفع على النيابة وحينئذ يكون المصحوب بالحرف داخل في الحقيقة فكان الاولى ان يضمم الزمان والمكان في بيان فائدة التقييد بقوله للملازمة وبيان علة عدم التعرض لدخوله في الحقيقة الا ان يقل تركه لعدم حاله لانه يكون فيها مجازا واعلم ان صيغة المعلوم مختصة بما قام به الحدث وصيغة المجهول مشتركة بين باقي اللوازم من الزمان المعين والمكان المعين وما وقع عليه والآلة وغير ذلك ليست مختصة بافادة ايقاع الحدث على ما اسندت اليه وكون اسناده اليه مجازا انما هو على تقدير قصد النسبة الايقاعية الى غيره كما هو مصرح به في المطول من أن ايقاع الفعل على غير ما حقه أن يقع عليه مجازا وفي اقامة غير المفعول به مقام الفاعل لا يلزم قصد ايقاع الفعل عليه بل قد تكون النسبة باقية بعد الاقامة كما كانت قبلها كما في اقامة المفعول به مقام الفاعل ومثله ظرف الزمان والمكان بتوسط في والسبب المجرور باللام لما علمت انه مع توسط الحرف لا يمكن قل النسبة الايقاعية فيكون الاسناد حقيقيا وانما اقيم ما عدا الفاعل مقامه لمشابهة للفاعل في تعاق الفعل به وان لم يكن على وجه القيام به أو الوقوع عليه وقد لا تكون باقية على حالها كافي غير ذلك فيكون الاسناد مجازيا حقيقه المحشى في حواشي الجاهلي

(قول المحشى) ولم يتعرض لدخوله في الحقيقة الخ اي لم يأت بتعريف يشمل ذلك حتى يستفاد انهما من الحقيقة لظهور كونهما منها فقد انتصر في التعريف على ما هو خفي

(قول المحشى) وقد يقال الخ يعني ان ما ذكر من الاسناد الى المفعول به فهو داخل في الحقيقة وانما اتى بكلمة قد اشارة الى ضعفه لان اسناد الفعل المذكور وهو ضرب لا الفعل المطلق وهو مطلق الفعل على انه حينئذ لا وجه لكون الاسناد بتوسط في اذ معناه أن يكون المسند اليه لمجرور على ما حققه الشريف في حاشية الكشف في تفسير قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين

فهو بمعنى المفعول لا بمعنى تأليف الشعر فيكون من قبيل عيشة راضية وحقيقته ما ذكره المرزوقي وهو ان من شأن العرب ان يشتقوا من لفظ الشيء الذي يريدون المبالغة في وصفه ما يتبعونه به تأكيداً وتلبيها على تناهيه من ذلك قولهم ظل ظليل وداهية دهياء وشعر شاعر (ونهاره صائم) في الزمان (ونهر جار) في المكان (وبنى الأمير المدينة) في السبب الآمر وضربه التأديب في السبب الغائي ومثله يوم يقوم الحساب أي أهله لأجله وقد خرج من تعريفه الإسناد المجازي أمران أحدهما وصف الفاعل أو المفعول بالمصدر نحو رجل عدل وإنما هي إقبال وإدبار على ماهر والثاني وصف الشيء بوصف محدثه وصاحبه مثل الكتاب الحكيم والاسلوب الحكيم فإن المبني للفاعل قد أسند إلى المفعول لكن لا إلى المفعول الذي يلابسه ذلك المسند بل فعل آخر من أفعاله مثل انشأت الكتاب وكلامه ظاهر في أن المفعول الذي يكون الإسناد إليه مجازاً يجب أن يكون مما يلابسه ذلك المسند وكذا ما أسند إلى المصدر الذي يلابسه فعل آخر من أفعال فاعله

لأن الماء ليس بمفعم له بل آلة الأفعام بخلاف السيل فإنه مفعم للوادي (قوله فهو بمعنى المفعول) بحسب المعنى المتعارف المتبادر وإن صح بالمعنى المصدرى أيضاً فلذا قال الأولى (قوله وتنبها على تناهيه) لدلالته على كماله ، بحيث ينتزع منه آخر مثله (قوله ومثله) إنما قال مثله لأن الحساب ليس ، ما لأجله القيام حقيقة لكنه شبيه به في ترتبه عليه (قوله على ماهر) من أنه أسند إلى ما هو له ذكره سابقاً لا بطلان طرد تعريف الحقيقة وههنا لا بطلان عكس تعريف المجاز (قوله فإن المبني للفاعل الخ) بيان لخروجه عن تعريف المصنف رحمه الله تعالى (قوله لكن لا إلى المفعول الخ) لأن الحكيم مشتق من حكم بالضم أي صار حكيماً متقناً للأمور كافي الصحاح وفي التاج في باب مضموم العين في الماضي والمستقبل ، الحكامة محكم كإرشدن فهو لازم (قوله وكلامه الخ) مقدمة ثانية لبيان الإخراج معطوف على قوله فإن المبني للفاعل الخ أي كلام المصنف رحمه الله تعالى في تعريف المجاز وقوله وله ملابسات شتى الخ ظاهر في كذا (قوله وكذا) أي خرج من تعريفه (قوله من أفعال

(قول الشارح) وصف الفاعل الخ مراده الفاعل والمفعول معنى ومثال الثاني رجل ضرب بمعنى مضروب وإنما خرج ذلك لأن الإقبال والإدبار والعدالة من أوصاف الناقة والرجل فلا سند لما هو له مع أنه مجاز (قول المحشي) لأن الماء ليس بمفعم أي بل المفعم هو الشخص والماء آلة له

(قول المحشي) بخلاف السيل الخ لأن السيل هو الذي ملأ الوادي بنفسه من غير أن يكون آلة لغيره بخلاف أفعم الماء الأناء فإن نزول الماء في الأناء لما كان بفعل الشخص نسب إليه لكن يلزم على هذا أن يكون ملأ الماء الأناء مجازاً لأنه من الإسناد للآلة وهو بعيد فإنه لا معنى لمأ الماء الأناء إلا أنه حل في جميع أجزائه وعمها وفي كتب اللغة ملأ الشيء مملأه لا مملأ به (قول المحشي) بحيث ينتزع منه الخ لأن وصف الشيء شيء آخر مغاير له فإذا اشتق وصفه المشتمل عليه منه دل على أن هناك شيئاً آخر مما نلأه تدبر

(قول المحشي) ليس مما لأجله القيم لأن الأموات لا تعمل أفعالهم بشيء يكون باعثاً عليها وإنما هو لسابق إرادة الله بذلك

(قول المحشي) الحكامة محكم الخ أي كون الشيء محكماً

(قول المحشي) وكلامه ظاهر الخ إنما قل ظاهر لاحتمال أن يكون المراد ملابسة ولو بواسطة الفعل الآخر فقوله ذلك

نحو الضلال البعيد والعذاب الاليم فان البعيد انما هو الضال والاليم هو الممذوب فوصف به فعله مثل جدجده كذا في الكشف وظاهر ان هذا المصدر ليس مما يلابسه ذلك المسند ويمكن الجواب عن الاول بانه ليس عنده بمجاز كما انه ليس بحقيقة وعن الثاني بان الملابس اعم من ان تكون بواسطة حرف او بدونها وهذه الصور من قبيل الاول اذ الاصل هو حكيم في اسلوبه وكتابه وبعيد واليم في ضلاله وعذابه فيكون مما ينحى للفاعل واسند الى المفعول بواسطة فتأمل وقس عليه نظائره والمعتبر عند صاحب الكشف تلبس ما اسند اليه الفعل بفاعله الحقيقي لانه قال المجاز العقلي ان يسند الفعل الى شيء يتلبس بالذي هو في الحقيقة له كتلبس التجارة بالمشتريين في قوله تعالى * فما ربحت تجارتهم ولك ان تجعل امثال هذا من قبيل الاسناد الى السبب

فاعله) اي فاعل ما اسند الى المصدر (قوله مثل جدجده) التمثيل ، في مجرد وصف الفعل وقيل التمثيل في كونها من قبيل الاسناد الى المصدر ، فان العذاب هو الالم الفادح والضلال يستعمل بمعنى البعد فكانه قبل الم الم وبعد بعيد ، وقيل لا مجاز لان الاليم والبعيد بمعنى المولم والمبعد ورده صاحب الكشف بانه لم يسمع فعيل بمعنى مفعول (قوله ليس عنده الخ) لان المبتدأ ليس من ملابسات الفعل او معناه (قوله والمعتبر الخ) يعني المعتبر عنده في المجاز العقلي تلبس ما اسند اليه

المسند أى من حيث ذاته

(قول الشارح) انما هو الممذوب بصيغة اسم المفعول لما يأتي أنه لم يسمع فعيل بمعنى مفعول فقوله وصف به فعله لا ينافي ذلك لان الاضافة لادنى ملابسة أى الفعل الواقع عليه لانه لكن في حاشية المحشي على الدواني انه ثبت عند البعض حيث قال عمرو بن معدى كرب في أخته امن ريحانة الداعي السميع بمعنى السمع وقد نقل ذلك صاحب الاغني عن عمرو المذكور في قصيدة طويلة فالأليم بمعنى المولم المومع وأما تأويل صاحب الكشف السميع بالسامع لانه لما كان سبب السماع وصف به بخلاف الظاهر والاستشهاد انما ينبغي على الظاهر

(قول الشارح) ليس مما يلابسه الخ بل الذي يلابسه هو الفعل الموافق له في اللفظ والمعنى كضلع وعذب

(قول الشارح) واسند الى المفعول اي المفعول به وقد عرفت ان قول المحشي فيما سبق انه لا يجزى في خاص بالزمان والمكان وما هنا ليس كذلك

(قول الشارح) ولك أن تجعل امثال هذا الخ ان رجع اسم الاشارة للضلال البعيد والعذاب الاليم فظاهر وان رجع للكتاب الحكيم والاسلوب الحكيم أيضا فلا يظهر الا أن يقال انهما سببان لظهور الحكمة

(قول المحشي) في مجرد وصف الفعل فهو راجع لقوله فوصف به فعله وقوله وقيل الخ اي فهو راجع لقوله وكذا ما اسند الى المصدر الخ وانما اختار الاول لقربه وعلى كلا الاحتمالين هو خارج عن المجاز لعدم الملابس لفظا ومعنى تدبر

(قول المحشي) فان العذاب هو الالم الفادح تعليل لكونه من الاسناد المصدريين به ان المسند ملابس للمصدر بحسب المعنى وان لم يوافق في اللفظ والفادح من فدحه الامر اتقه والدين غلبه والمراد به الشديد

(قول المحشي) وقيل لا مجاز لان المولم وان كان في الواقع هو الشخص لكن المدار فيها هو له وما ليس له هو العرف والظاهر

(قول المحشي) ورده صاحب الكشف قد عرفت ما فيه

فان قيل كثيرا ما يطلق المجاز العقلي على ما لا يشمله هذا التعريف من نحو قوله تعالى * شقاق بينهما ومكر الليل والنهار * وقول الشاعر * يا سارق الليلة اهل الدار * وقولنا اعجبني انبات الربيع وجرى النهار ونحو قوله تعالى * ولا تطيعوا امر المسرفين * وقولنا نومت الليلة واجريت النهر وما اشبه ذلك من النسب الاضافية والايقاعية فالجواب ان المجاز العقلي اعم من ان يكون في النسبة الاسنادية او غيرهما فكما ان اسناد الفعل الى غير ماحقه ان يسند اليه مجاز فكذا يقع عليه وازداف المضاف الى غير ماحقه ان يضاف اليه لانه جاوز موضعه الاصلى فالمدكور في الكتاب اما تعريف للمجاز العقلي في الاسناد خاصة او لمطلقه باعتبار ان يجعل الاسناد المذكور في التعريف اعم من ان يدل عليه الكلام بصريحه كما مر او يكون مستلزما له كما في هذه الامثلة فانه جعل فيها البين شاقا والليل والنهار ما كرين واليلة مسروقة والامر مطاعا وكذا فيما جعل الفاعل المجازي تميزا كقوله تعالى * اولئك شر مكانا واضل سبيلا * لان التمييز في الاصل فاعل فتدبر فانه بحث نفيس * واعلم ان هذا المجاز قد يدل عليه صريحا كما مر وقد يكون كناية

بالفاعل لا تلبس الفعل به فالامثلة السابقة داخلة في تعريفه من غير تكلف (قوله فالجواب ان المجاز العقلي) ، تقرير لوجود مجاز في النسب الايقاعية والاضافية ليندفع ما يقال ان اطلاق المجاز العقلي عليهما بطريق لمجاز لمشابهتهما بالمجاز العقلي وخلاصة الجواب تخصيص المعرف او تعميم التعريف بجعل الاسناد ، على ما هو اعم من ان يكون صريحا او مستلزما له والمجازات المذكورة وان لم تكن اسنادات صريحة لكنها مستلزما لها فيكون اطلاق المجاز عليها حقيقة ، وليس المراد انها يطلق عليها المجاز باعتبار استلزامها لها حتى يردانه حينئذ لا يكون التعريف لمطلق المجاز بل للمجاز الاسنادي فافهم فانه قد غلط فيه ، والاظهر ان يراد بالاسناد مطلق النسبة كما عرفت ولا يرد ما قيل انه يلزم ان تكون النسبة الايقاعية في ضربت

(قول المحشي) تقرير لوجود المجاز في النسب الخ يعني ان هذا لا دخل له في الجواب بل هو يؤكد السؤال وانما الجواب قول الشارح فالمدكور في الكتاب الخ لكنه ليس مستمرا كما بل هو تقرير لوجود المجاز في تلك النسب ليندفع به صريحا ما قيل ان اطلاق المجاز العقلي الخ وان كان يلزم من خلاصة الجواب اندفاع ذلك

(قول المحشي) على ما هو اعم من ان يكون صريحا كقولنا انبت الربيع البقل او مستلزما له أي للصريح نحو مكر الليل فالمراد بالاسناد على هذا مطلق النسبة فالنسبة في مكر الليل متصفة بالمجاز لانها استلزمت اسنادا حقيقيا لغير ما هو له فالمجاز العقلي اما عين الاسناد لغير ما هو له أو النسبة التي تستلزم الاسناد لغير ما هو له كذا يفهم من ظاهر المحشي وهو بعيد من كلام الشارح لان المقابلة في كلامه بين المدلول الصريح والامتزاع والمحشي جعلها بين المدلول الصريح والدال بالامتزاع والاعتراض انما هو على كلام الشارح وان كان هذا المراد في نفسه صحيحا لكن تعبير المحشي الخلاصة يشير الى انه اول قوله أن يدل بالمدلول الصريح وقوله أو يكون الخ بالمستلزم له تدبر .

(قول المحشي) وليس المراد انها يطلق عليها المجاز باعتبار استلزامها الخ أي حتى يكون المتصف بالمجاز هو اللازم لمكر الليل مثلا وهو الاسناد التام نحو مكر الليل واطلاق المجاز على تلك النسب مجاز لاستلزامها المجاز حقيقة

(قول المحشي) والاظهر أن يراد بالاسناد مطلق النسبة أي من غير اعتبار انها مستلزما للاسناد الحقيقي فالفرق بين

كما ذكرنا في قولهم سل الهموم انه من المجاز العقلي حيث جعل الهموم محزونة بقربة اضافة التسلية اليها فافهم
وقس ولا تقصر المجاز العقلي على ما يفهم من ظاهر كلام السكاكي والمصنف (وقولنا) في التعريف (بتأول يخرج
نحو ما مر من قول الجاهل) انبت الربيع البقل رايا الانبات من الربيع فهذا الاسناد وان كان الى غير ما
هو له لكن لا تأول فيه لانه مراده ومعتقده وكذا شفى الطبيب المريض ونحو ذلك مما يطابق الاعتقاد
دون الواقع ويخرج ايضا الاقوال الكاذبة فانه لا تأول فيها فان قلت اى سر في بيان فائدة هذا القيد وليس
هذا من عادته في هذا الكتاب ثم اى سر في التعرض لاجراء نحو قول الجاهل دون الاقوال الكاذبة وهذا القيد
يخرجهما جميعا قلت السرفيه ان صاحب المفتاح عرف المجاز العقلي بانه الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم
من الحكم فيه لضرب من التأويل افادة للخلاف لا بواسطة وضع وقال انما قلت خلاف ما عند المتكلم دون
ما عند العقل لئلا يمتنع طرده بمثل قول الدهري انبت الربيع البقل وعكسه بمثل قولنا كسا الخليفة الكعبة
اذ ليس في العقل امتناع ان يكسو الخليفة نفسه الكعبة وانما قلت لضرب من التأويل يحترز به عن الكذب
واعترض عليه المصنف باننا لانسلم بطلان طرده بما ذكرنا من بطلان بقوله لضرب من التأويل ولا بطلان عكسه

زيدا مجازا لكونها نسبة المبنى للفاعل الى غيره لان تلك النسبة ليست للملابسة (قوله كما ذكرنا في قولهم سل الهموم) اذا
الجوابين اعتبار الاستلزام وعدم اعتباره وان كان الاسناد عليهما مطلق النسبة ووجه الاظهرية عليهما عدم كلفة النظر
الاستلزام وهذا الجواب هو ما ذكره الشارح في المختصر

(قول الشارح) افادة للخلاف لا بواسطة وضع انما اعاد لفظ الخلاف ليظهر تعلق لا بواسطة به ولا يبعد عن متعلقه
وذكر المصدر اعني افادة ليمتلك به اللام في الخلاف والمعنى افادة لما هو مخالف لما هو عند المتكلم بواسطة العقل لا بواسطة
الوضع واحترز به عن المجاز اللغوي في صورة وهي اذا قدر ان النسبة الى القادر المختار داخلة في مفهوم انبت مثلا بحسب
الوضع في أصل اللغة فانه حينئذ يكون استعمال انبت في غير القادر المختار كانبث الربيع اخراجا عن معناه الموضوع له الى
غيره لكن بواسطة الوضع فلا بد أن يقيد الخلاف بكونه بواسطة العقل لا الوضع واعترضه المصنف بان القول بان الفعل
موضوع لاستعماله في القادر ضعيف وهو معترف بضعفه وقد رده في كتابه بان وضع الفعل لاستعماله في القادر قيد لم ينقل عن
أحد من رواة اللغة وترك القيد دليل في العرف على الاطلاق فقوله افادة للخلاف الخ لا حاجة اليه وفيه شيء لان المراد
بالاحتراز عن هذه الصورة انه لو قدر ذلك لا يكون مجاز عقليا فالمراد منه بيان حقيقة المجاز العقلي لان تلك الصورة موجودة تأمل
(قول الشارح) لئلا يمتنع طرده الاطراد هو انه كلما وجد الحد وجد المحدود فلا يدخل فيه شيء ليس من أفراد
المحدود فيكون مانعا والانعكاس هو انه كلما وجد المحدود وجد الحد ويلزمه كلما اتقى الحد اتقى المحدود فلا يخرج عنه
شيء من أفراد المحدود فيكون جامعا

(قول المحشي) لان تلك النسبة ليست للملابسة أي ولم يتعرض للدخول ذلك في الحقيقة لظهوره على قياس ما ذكره
المحشي فيما مر فاندفع ما قيل انه يلزم بواسطة وقوله ليست للملابسة أي بل هي لاقتضائه اياه على وجه المعنوية

لم يكن بتقدير في فان هذه النسبة الايقاعية الصريحة المجازية كناية عن نسبة ايقاعية مجازية ملزومة لتلك النسبة اعنى نسبة الحزن اليها المقصودة من هذا القول لانه قرينة لاصبة الحزن للبالغ للمخاطب حتي صارت همومه محزونة * قال قدس سره فنحو قول الدهري الخ * فيه بحث اما اولافلان هذا القول ممتنع كما صرح به وعاله في حواشى شرحه للمفتاح بان الزمان امر موهوم خصوصا اذا كان له امتداد طويل كالربيع مثلا فلا يتصور منه ايجاد الامور الخارجية كالنباتات والممتنع لا صورة له في العقل كما تقرر في موضعه فلا ثبوت له ، عند العقل فلا يكون مندرجا فيما ثبت عند العقل واما ثانيا فلان معنى قوله ما حصل عنده وثبت ما حصل وثبت في نفس الامر عند العقل بالامكان لما الاول فلانه المتبادر ، كما ذكر في بيان قيود حد الحقيقة واما الثاني فلقوله لا يمكن تصور الكواذب أى ما يحكم العقل بجواز ثبوته في نفس الامر ،

(قول المحشى) اذا لم يكن بتقدير في اما اذا كان بتقديرها بان كان المراد سل نفسك في حال الهموم فانه يكون حقيقة (قول المحشى) بان الزمان امر موهوم هذا هو المرضى عندهم وما عداه من الاقوال مقدوح فيه فاندفع ما يتوهم من أنه موجود على غير هذا القول وحاصل هذا القول ان الزمان ينطبع في الذهن من نسبة المتحرك الى طرفي مسافته الذي هو بقرب احدهما بالفعل وليس بقرب الآخر بالفعل اذ حصوله هناك لا يوجد مع حصوله ههنا في الاعيان لكن في النفس ويصح في النفس تصورهما وتصور الوسطة بينهما معا فلا يكون في الاعيان امر موجود يصل بينهما ويكون في التوهم امر ينطبع في الذهن أن بين وجوده ههنا وبين وجوده هناك شيئا في مثله تقطع هذه المسافة بهذه السرعة والبطء الذى لهذه الحركات فيكون هذا تقديرا لتلك الحركة لاوجود له لكن الذهن يوقعه في نفسه لحصول اطراف الحركة فيه بالفعل معا كذا في الشفاء والمفهوم منه أن المتحرك في الخارج في حركته بحيث اذا تعقله النفس انتزع منه ذلك الامر الممتد كذا في حاشية المحشى على المواظف وحينئذ كل مزد الامتداد كان الوهم اكثر لكثرة مانع اجتماع الحاصلين في الاعيان

(قول المحشى) فلا يتصور الخ لان الابدان الخارجية فرع الوجود الخارجى

(قول المحشى) والممتنع لا صورة له في العقل أى الممتنع من حيث وجوده وتحققه على ما هو عليه لا صورة له في العقل اذ لا بد في فهم الشيء وتعقله من تعلق بين العاقل والمعقول والتعلق بين العاقل وبين العدم الصرف محال فان قلت اذا قيل اجتماع التقيضين واقع مثلا جهلا باستعماله ذلك كان عند القائل صورة ذلك قطعاً قلنا ما عنده ليست صورة الممتنع على ما هو عليه بل صورة اخرى يتخيل ليعبر بصورة الممتنع انها هي فان قلت اذا قيل اجتماع التقيضين محال كان عند العقل صورة اجتماع التقيضين قطعاً وهو ممتنع قلت الذى في العقل صورة الممتنع من حيث ما يفهم من اللفظ لا من حيث وجوده وتحققه فحاصل هذا الجواب ان ما عند العقل معناه ما حصل عنده والممتنع لا يحصل عنده

(قول المحشى) عند العقل يعنى ان ثبوته في نفس الامر ليس بلازم ان يكون في الواقع بل عند العقل وقول الشارح وهذا أعم مما في نفس الامر أى أعم مما في نفس الامر في الواقع

(قول المحشى) كما ذكر في بيان قيود حد الحقيقة أى كما ذكره السيد هناك حيث قال توضيح ما ذكره في هذا الموضع ان قوله ما هو له يتبادر منه الى الفهم ما هو له بحسب الواقع ورد المحشى له هناك فانما هو من جهة انه مناف لكلام الشارح بعده فقط ويحتمل وهو اظهر انه إلزام للسيد بما رضىه وان لم يرض به المحشى سابقا

(قول المحشى) أى ما يحكم العقل بجواز ثبوته فلا يدخل الممتنع في الكواذب وان كان كاذباً وقد فهم السيد انه داخل فيها فعترض وربما يفهم من تقرير المحشى ان التصور في كلام الشارح بمعنى التصديق فليتامل

فقول الدهرى لا يحكم العقل بجواز ثبوته في نفس الامر فيكون داخلا في خلاف ما عند العقل فلا يكون الحد مطردا
واما ثالثا وهو مختار الشارح رحمه الله فلما سيجي في بيان قوله وحينئذ يندفع الاعتراض الاول واما ما قيل في الجواب
من ان حاصل كلام السكاكي رحمه الله ان قوله خلاف ما عند المتكلم فائدتين اخراج قول الجاهل وادخال نحو كسا
الخليفة الكعبة دون قوله خلاف ما عند العقل فانه ليس فيه هاتان الفائدتان ولا يقدح في ذلك حصول احدهما بقوله
خلاف ما عند العقل اعني خروج قول الجاهل ففيه انه ، لا فائدة في جمع هاتين الفائدتين لان الباعث على العدول ليس
الا احدهما ، وان اعادة الكلام في قوله لثلاثا يمتنع عكسه يدل على استقلال كل منهما في العدول ، وان مجموع الفائدتين
اعني عدم امتناع الطرد وعدم امتناع العكس مترتب على العدول من غير حاجة الى التأويل بقوله ليضج * قال قدس
سره والظاهر الخ * توجيه عبارة المفتاح ، بحيث يندفع اعتراض المصنف رحمه الله تعالى والمباقة المذكورة * قال قدس
سره المراد بما عند العقل الخ * فيه بحث اما اولا فلانه ان اراد ان مراد السكاكي رحمه الله ذلك كما يشهد به الاستدلال
بكلامه عليه فيرد عليه انه لا معنى للعدول عن عبارة القوم لاجل فساد معنى اراده من عبارتهم ولا يفهم منها شئ ولم
يصرح به وان اراد ان مراد القوم ذلك فلا معنى للاستشهاد عليه بكلامه واما ثانيا فلانه لا شئ انه لا يصح اردة

(قول المحشي) وقول الدهرى لا يحكم العقل الخ فحاصل هذا الجواب منع حكم العقل بجواز ثبوته في نفس الامر
بقطع النظر عن كونه له صورة في العقل أولا وقوله فلما سيجي الخ حاصله أنه انما أبدل عند العقل بعند المتكلم لان عند العقل
اعم يتناول نحو كسا الخليفة الكعبة فلا يكون داخلا في خلاف ما عند العقل فلا بدال عنه دخول نحو كسا الخليفة الكعبة
لا خروج أثبت الربيع البقل لكن بعد الابدال صح اسناد اخراجه لعند المتكلم بل هو الاولى لانه السابق فاللام في قوله
لثلاثا يمتنع طرده ليست لام التعليل بل هي للغاية وحينئذ لا يرد اعتراض السيد لان ابدال عند العقل بعند المتكلم ليس
لاخراج قول الجاهل اثبت الربيع البقل حتي يقال لو لم يبدل لكان خارجا لانه عند العقل فيكون خارجا عن خلاف
ما عند العقل فحاصل هذا الجواب ان الابدال ليس للاخراج بقطع النظر عن كونه له صورة في العقل أولا وعن امتناع
حكم العقل وجوازه فما قيل ان مآل الاجوبة الثلاثة واحد وهم وبه تعلم أن معنى قوله فلما سيجي ، ان ما سيجي ، كما يدفع
اعتراض المصنف يدفع اعتراض السيد رحمه الله

(قول المحشي) وأما ما قيل في الجواب حاصله ان تبديل ما عند العقل بما عند المتكلم انه هو لاجل اجتماع الفائدتين
وان كانت احدهما حاصلة بما عند العقل لا كما فهمه السيد من ان التبديل لكل واحدة على انفرادها حتي يرد ان قول
الجاهل خارج بما عند العقل ايضا فصاحب هذا القول حمل جواب الشارح على هذا المعنى لينهم قول المحشي بعد من غير
حاجة الخ تدبر

(قول المحشي) لا فائدة في جمع هاتين الفائدتين أي لا فائدة في جمعها وجعلها باعثة
(قول المحشي) وان اعادة اللام أي في قول السكاكي ولثلاثا يمتنع عكسه بمثل كسا الخليفة الكعبة كما نقله عنه المصنف
في الايضاح لافي كلام الشارح السابق وقوله يدل على استقلال كل منهما بنا على ان كلا منهما للتعليل كما فهمه هذا المحجب
(قول المحشي) وان مجموع الفائدتين مترتب الخ يعني انه اذا نظر الى المجموع لا حاجة الى تأويل لثلاثا يمتنع بقوله
ليخرج المفيد ان اللام للغاية لا للتعليل لان المجموع يصح تعليله بالعدول لترتبه عليه لكن الشارح قال وعلى هذا كان لا سب الخ
(قول المحشي) بحيث يندفع اعتراض المصنف أي الثاني كما يعلم من كلام السيد

بما ذكر لان المراد بخلاف ما عند العقل خلاف ما في نفس الامر لان معنى ما عند العقل ما يقتضيه العقل ويرتضيه لا ما يحضر عنده ويرتسم فيه ونحو كسا الخليفة الكعبة خلاف ما في نفس الامر فاشار ههنا الى ان التأول لا يختص باخراج الاقوال الكاذبة كما يتوهم من المفتاح بل يخرج نحو قول الجاهل ايضا فلا يبطل طرد تعريفنا بنحو قول الجاهل ولقائل ان يقول ان مفهوم قولنا ما عند العقل ما حصل عنده وثبت وهذا اعم مما في نفس الامر لا مكان تصور الكواذب فلا يجوز التعبير به عنه وحينئذ يندفع الاعتراض الاول ايضا اذ لا امتناع في ان يشتمل التعريف على قيدين يفرد كل منهما بفائدة خاصة مع اشتراكهما في فائدة اخري يكون حصولها من احدهما قصدا ومن الآخر ضمنا

هذا المعنى من ما عند العقل على قانون اللغة . لانه ظرف مستقر فارادته بان يعتبر متعلقه الثبوت ويحمل على امكان الثبوت الذي يلزمه ان لا يتمتع فهو بعينه التوجيه المستفاد من عبارة الشارح رحمه الله كما عرفت سابقا * قال قدس سره لما اعتمده الخ * فلا يدخل حينئذ في خلاف ما عند العقل كما لم يدخل في خلاف ما عند المتكلم فلا يبطل طرد الجديده * قال قدس سره واما الجواب * هذا اعادة لما ذكره سابقا بقوله وصح ايضا ما يدل عليه الخ وبقوله ويرد عليه انه مناف الخ من غير فائدة * قال قدس سره فانما يتم الخ * الحصر ممنوع اذ لا دليل عليه ، ولعل انما للتأكيد (قوله فلا يجوز التعبير به عنه) ذلا دلالة للعام على الخاص فلا يكون مراداً منه . وفيه ان الشائع المتبادر من قولهم هذا عند ابي حنيفة وعند اهل السنة والجماعة والى غير ذلك ان ذلك مرضيهم ومقتضي عقولهم وان كان من حيث اللغة اعم (قوله وحينئذ يندفع الخ) اي حين اذ كان ما عند العقل اعم اندفع اعتراض الاول وهو منع بطلان الطرد كما اندفع الاعتراض الثاني وهو (قول المحشي) لانه ظرف مستقر أي فيكون متعلقه الثبوت كذا قاله الشارح وليس متعلقه لا يتمتع كما قال السيد لانه حينئذ يكون لغوا

(قول المحشي) فاما ارادته الخ أي فان قيل أراد السيد هذا وغايته انه فسر باللازم كان عين التوجيه المستفاد من عبارة الشارح في بيان معنى ما عند العقل عند السكاكي وهو التوجيه الثاني مما سبق للمحشي فان ما أخذه كلام الشارح كما سبق والسيد لا يرضى به كما سيأتي في آخر كلامه وفي نسخة فارادته الخ والمعنى ان هذا الظرف مستقر على قانون اللغة فلا بد في ارادة هذا المعنى منه ان يراد أن متعلقه اشبوت ويحمل على الامكان اللازم له عدم الامتناع وحينئذ يكون هو كلام الشارح بعينه

(قول السيد قدس سره) حيث قال فانه الخ عبارة السكاكي وانما قلت خلاف ما عند المتكلم من الخكم فيه دون أن أقول خلاف ما عند العقل لئلا يتمتع طرده بما اذا قال الدهري عن اعتقاد جهل أوجاهل غيره أثبت الزئيع البقل رأياً انبأته من الربيع فانه لا يسمى كلامه ذلك مجازاً وان كان بخلاف العقل في نفس الامر

(قول المحشي) ولعل انما للتأكيد فليس المراد الحصر فيما قاله بل يمكن ان يكون هناك غيره وغير ما قاله الشارح ويكون اعتراضه على الشارح على حاله والاولى ان يقال انه حصر نسبي أي بالنسبة لما قاله الشارح

(قول المحشي) وفيه ان الشائع المتبادر الخ قد يتوهم ان هذا مناف لما كتبه على قول السيد قدس سره سابقا من

ولا يكون هذا تكرارا فاخراج نحو قول الجاهل يكن ان يسند الى كل من قوله عند المتكلم واضرب من التأول لكن اسناده الى الاول اولى لانه السابق في الذكر والمقصود بالتأني اخراج الكواذب وعلى هذا كان الانسب ان يقول ليخرج نحو قول الجاهل مكان قوله لئلا يمتنع طرده لكن المناقشة في المباراة بعد وضوح المقصود ليست من دأب المحصلين فان قلت ما ذكرت من تقرير كلام المصنف مشعر بان مراده غير ما

منع بطلان العكس لانه اذا كان اعم كان نحو كسا الخليفة الكعبة داخلا فيه فلا يكون داخلا في خلاف ما عند العقل فلا بد من تبديله بقوله خلاف ما عند المتكلم ليدخل نحو كسا الخليفة الكعبة في الحد وبعد التبديل حصل بقوله ما عند المتكلم فائدة مختصة فلا بد من ذكره لاجل تلك الفائدة وهي ادخال نحو كسا الخليفة ولقوله لضرب من التأول فائدة خاصة لا بد لاجلها من ذكره وهي اخراج الاقوال الكاذبة وحصل فائدة مشتركة بينهما وهي اخراج قول الجاهل وحينئذ يصح اسناد اخراجه الى كل واحد منهما لكن يكون حصولها من احدهما اي واحد اعتبر الاخراج به مقصودا بالذات ومن الآخر بالتبع لئلا يلزم اخراج المخرج واذا كان الامر كذلك لا ينبغي ان يقال لا نسلم بطلان الطرد لولم يقل ما عند المتكلم بدخول قول الجاهل لخروجه بقوله لضرب من التأول لان ذكره لاجل الفائدة المختصة اذ لولا ابطال عكس الحد وهذه الفائدة مشتركة مترتبة على ذكره فقله لئلا يمتنع طرده غاية مترتبة على قوله وانما قلت خلاف ما عند المتكلم دون ما عند العقل وقوله لئلا يمتنع عكسه علة باعثة عليه فانه لغموضه خفي على السيد قدس سره ومن جاء بعده (قوله ولا يكون هذا تكرارا) جملة معترضة لدفع التوهم لا دخل له في الجواب (قوله وعلى هذا كان الانسب الخ) لان المترتب على التبديل المذكور الخروج لا الطرد فانه حاصل بقوله لضرب من التأويل وان لم يبدل (قوله ما ذكرت من تقرير كلام أنصف من نفسه الخ) حيث قل الانصاف ان عند المتكلم لا يدل الا على ثبوته عنده وحصوله في ذهنه في الجملة وأما كونه معتقدا اياه فانما يستفاد من كون الظاهر عنوان الباطن لكن عند التأمل لا منافاة لان الكلام هناك في انه لا يدل على كونه معتقدا اياه بحسب الحقيقة كما هو مراد السيد وان كان يدل على انه معتقد اياه بحسب الظاهر كما هو مراد الشارح هناك لان الظاهر عنوان الباطن والكلام هنا في ان قولنا ما عند العقل لا يصح ان يراد منه ما يقتضيه العقل ويرتضيه سواء كان في الحقيقة أو الظاهر لان معنى ما عند العقل ما حصل عنده وثبت سواء ارتضاه واقضي انه هو ما في نفس الامر في الحقيقة أو الظاهر أولا بان كان ما عنده كاذبا لم يرض به ولم يقتضه لافي الحقيقة ولا في الظاهر فقول المشي هناك وما كونه معتقدا اياه فانما يستفاد الخ تأييدا لقول الشارح هناك بل دلالاته على الثاني أظهر اذ لا اطلاع لنا الخ لانه اذا استفيد كونه معتقدا اياه حقيقة من حاله الظاهر كان اعتقاده اياه انما هو بحسب الظاهر يدل على أنه يقول ان قولنا عند المتكلم كذا يدل على انه يعتقد في الظاهر وأنه لا يعتقد كذبه فيه وهذا هو الذي أراده هنا والذي منعه هناك هو انه يدل على انه يعتقد لافي الظاهر بل في الحقيقة والحاصل ان قولنا عند المتكلم أو العقل كذا مفهومه الفلوى أعم من أن يكون معتقدا كذبه في الظاهر أو صدقه في الظاهر أو صدقه في الواقع لكن شيوعه في أنه اعتقده ورضى به يصحح اردة أنه مرضيه ومقتضى عقله لكن انما يدل على أنه اعتقده ورضى به من جهة الظاهر لان الظاهر عنوان الباطن لا على انه اعتقده ورضى به في الواقع اذ لا اطلاع لنا عليه حتي يدل به عليه فلي تأمل لعل ان يكون عند غيري احسن منه

(قول المشي) خفي على السيد الخ أي خفي عليه ان العلة في ذكر ما عند المتكلم واختياره على ما عند العقل هي

هو له عند العقل وما في نفس الامر وحينئذ يرد عليه نحو قول الجاهل والمعتزلي لمن يعرف حالهما انبت الله البقل وخلق الله الافعال كلها واضل الله الكافر بالتأول والقصد الى انه اسناد الى السبب لانه اسناد الى ما هو له في نفس الامر وبالجمله ان اراد غير ما هو له في نفس الامر فقد خرج عن تعريفه امثال ما ذكر وان اراد عند المتكلم في الظاهر بقرينة ذكره في مقابلة الحقيقة فقد خرج نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة بقوله عند المتكلم في الظاهر وصار قوله بتأول ضائعا واسناد اخراج نحو قول الجاهل اليه فاسدا قلت

المصنف رحمه الله الخ) زاد لفظ التقرير لان المذكور سابقا ليس كلام المصنف رحمه الله بعينه ووجه الاشعار ان المصنف حكم بان تعريف المجاز العقلي بالكلام المفاد به خلاف ما في نفس الامر لضرب من التأويل مطرد ومنعكس، والتعريف الذي ذكره ههنا متحد به في المال فلو لم يرد بغير ما هو له في نفس الامر، بل اعم او اخص، بطل طرد التعريف، او عكسه، فتدبر (قوله وبالجمله الخ) لما كان الاشعار خفيا قال وبالجمله اي سواء كان كلام المصنف رحمه الله مشعرا بما ذكر أولا (قوله بقرينة ذكره الخ)

بطلان العكس فقط فقال وأما الجواب عن السؤال على بطلان الطرد الخ فهما منه ان قوله لئلا يمتنع طرده علة باعثة حتى يجيء اعتراضه بان خلاف ما عند العقل يخرج لقول اجاهل المذكور فلا يصح جواب الشارح ومحصل الجواب ان تبديل ما عند العقل بما عند المتكلم ليس لاجراج قول الجاهل المذكور بل لئلا يبطل العكس ثم بعد التبديل لذلك ترتب اخراج قول الجاهل المذكور بخلاف ما عند المتكلم وان كان خارجا بخلاف ما عند العقل فليس اخراجه علة باعثة حتى يقال انه خارج بما عند العقل كما قال السيد أو بالتأول كما قال المصنف فلا وجه للتبديل

(قول المحشي) والتعريف الذي ذكره ههنا متحد به في المال أي التعريف بقطع النظر عن كونه في نفس الامر أو غيره فان كونه في نفس الامر هو محل الاستدلال فلو كان متحدا به من جهة كونه في نفس الامر لم يكن الاستدلال عليه بقوله فلو لم يرد الخ وجه

(قول المحشي) بل اعم أو اخص أي أعم مما في نفس الامر وغيره أو اخص مما في نفس الامر (قول المحشي) بطل طرد التعريف أي يكون غير مانع اذا اريد الاعم لان الاطراد انما كان بوجود الاخص من ذلك الاعم (قول المحشي) أو عكسه أي يكون غير جامع اذا ريد الاخص لان الانكاس انما كان بوجود الاعم فقوله بطل طرد التعريف الخ على اللف والنشر المرتب

(قول الشارح) بقرينة ذكره في مقابلة الحقيقة قيل حينئذ يكون قوله عند المتكلم متعلقا بالظرف أعني له كما ذكره الشارح في تعريف الحقيقة وحينئذ يتقيد ثبوت الفعل لما هو له بقوله عند المتكلم وغير ما هو له يكرن متناولا لما يكون غيرا في الواقع لما ثبت له في الواقع لا عند المتكلم فاذا زعم المتكلم كالدهرى في شيئين انهما متحدان وانهما ما هو له وكان ما هو له في نفس الامر احدهما فيصدق على الآخر انه غير ما هو له عند المتكلم مثلا اذا اعتقد الدهرى ان الربيع متحد بالفاعل المختار واسند الانبات له فالربيع مغاير في نفس الامر لما ثبت له الانبات في نفس الامر وان لم يكن الربيع عند المتكلم مغايرا لما

أراد بالاسناد الى غير ما هو له مفهومه الظاهر الاعم أعنى ما يصدق عليه انه اسناد الى غير ما هو له بوجه ما اعنى المغاير في الواقع او عند المتكلم في الحقيقة أو في الظاهر وحينئذ يدخل فيه نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة لكون الاسناد فيه الى غير ما هو له في الواقع وقول المعتزلي لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم

يعنى كما ان ما هو له مقيد بذينك الطرفين يكون الغير مقيدا بهما لتقابلهما يدل عليه قوله اعنى المغاير في الواقع أو عند المتكلم الخ وصرح به في المختصر وليس المراد ان ما هو له مقيد بهما في تعريف الحقيقة فيكون مقيدا بهما في تعريف المجاز ويكون الغير مطلقا ، والا لزم أن يكون الاسناد الى ما يغاير في نفس الامر لما هو له في نفس الامر دون اعتقاد المتكلم نحو قول الدهري انبت الربيع البقل مجازاً وحمل لفظ الغير على معنى ليس يخالف ما صرح به سابقا من قوله أى غير الملابس الذى هو له وقول المصنف رحمه الله تعالى واسناده الى غيرهما للملابسة مجاز ولا حقا من قوله اعنى المغاير في الواقع ويستلزم عدم صحته في نفسه لانه يقتضي أن يكون المجاز الاسناد الى ملابس ، لا يكون ما هو له أصلا لافي نفس الامر ولا عند المتكلم لاني الحقيقة ولا في الظاهر بناء على دخول المقيد في حيز النفي (قوله وحينئذ يدخل نحو قول الجاهل

ثبت له الاثبات عنده لاتحاده عنده بالفاعل المختار ويصدق عليه انه مغاير لما ثبت الاثبات له عنده لانه انما ثبت عنده للربيع المتحد بالفاعل لا للربيع المغاير له فتدبر فانه قد وقع في تقريره خبط فاحش فيلزم أن يكون الاسناد لما يغاير في نفس الامر كالربيع ما هو له في نفس الامر كالتقارر المختار دون اعتقاد المتكلم نحو قول الدهري انبت الربيع البقل مجازا وقد دفعه المحشي (قول الشارح) أراد بالاسناد الى ما هو له مفهومه الظاهر الخ أي لان هذا المفهوم الظاهر مع قيد التأول هو المقابل في الحقيقة للاسناد الى ما هو له سواء كان في الواقع أو عند المتكلم بلا تأول الذي هو الحقيقة كما يعلم ذلك من قوله فاخرج جميعها وقوله ويدخل الخ فتأمل

(قول المحشي) يعنى كما ان الخ يعنى ان عند المتكلم في الظاهر وأن كانا متعلقين به في تعريف الحقيقة لكنهما هنا متعلقان بالغير ليكون الغير مقيدا بالطرفين كما تقيد بهما ما هو له لتقابلهما وان أمكن هنا أن يتقيد بهما الثبوت دون الغير لاستقلاله بخلاف ما هو هناك تدبر

(قول المحشي) ويكون الغير مطلقا أي عن التقييد بالطرفين فيشمل ما غاير في نفس الامر ما هو له فيه ولم يغاير في اعتقاد المتكلم ما هو له فيه كالربيع فانه مغاير في نفس الامر لما الاثبات له فيه وهو الله سبحانه وتعالى ولا يغاير في اعتقاد المتكلم ما الاثبات له فيه فانه يعتقد ثبوت الاثبات للربيع المتحد بالفاعل المختار

(قول المحشي) والا لزم الخ وجه الملازمة انه اذا كان مغايراً في الواقع لما ثبت له في الواقع ولم يكن معياراً عند المتكلم لما ثبت له عنده كان الاسناد الى المغاير في نفس الامر اسناداً الى ما يغاير في نفس الامر ما ثبت له الفعل عنده لانه انما ثبت عنده للربيع المتحد بالفاعل المختار لا المغاير له فتدبر

(قول المحشي) وحمل لفظ الغير على معنى ليس أى حملها على ذلك مع كون الطرفين قيدا لما هو له لا للغير كما هو الغرض ليندفع الاشكال المذكور بقوله والا لزم الخ كما قاله السمرقندي فانه اذا كان بمعناها لا يكون هناك معنى للمغاير حتى يقال انه يشمل ما مر

(قول المحشي) لا يكون ما هو له أصلا أي لان النفي دخل على ما هو له المقيد بالقيدين فيصدق بنفي المقيد في نفسه

فاخرج جميعها بقوله بتأول وبقي التعريف سالما فيخرج عنه مالا تأول فيه ويدخل فيه نحو قول الدهري والمعتزلي انبت الله البقل وخلق الله الافعال كلها بالتأول لكونه الى غير ماهو له عند المتكلم وكذا نحو قول الدهري انبت الربيع البقل بتأول حين يظهر انه موحد لكونه الى غير ماهو له في الواقع وكذا نحو قول الموحد انبت الله البقل بتأول عند اخفاء حاله من الدهري واطهار انه غير معتقد لظاهره بل انما اسنده الى السبب لانه الى غير ماهو له عند المتكلم في الظاهر لا يقال العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص وقد تبين فساد فكيف يجوز ان يراد غير ماهو له اعم من ان يكون في الواقع أو عند المتكلم في الحقيقة أو في الظاهر لانا نقول فرق بين ارادة مفهوم العام وبين تحققه ولا يلزم من عدم تحققه الا في ضمن الخاص عدم ارادته الا في ضمنه وقد تبين ان الفساد انما كان ينشأ من ارادة الخاص بخصوصه فلا فساد في ارادة العام بمومه فليتأمل فان هذا مقام يستصعبه اقوام (ولهذا) أي ولان مثل قول الجاهل خارج عن المجاز لا اشتراط التأول فيه (لم يحمل نحو قوله) والاقوال الكاذبة (اراد بهما ما ذكره آخر في السؤال بقوله فقد خرج نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة اعني انبت الربيع البقل ، والاقوال الكاذبة عمداً ويقول المعتزلي مامر في تعريف الحقيقة من نحو خلق الله الافعال كلها مخفيا حاله (قوله فاخرج جميعها بقوله بتأول) اذ لا تأول للجاهل ولان يعمد الكذب، ولا للمعتزلي الخفي حاله (قوله أي ولان مثل الخ) لم يحمل المشار اليه .

وبني كل من القيدن والمقيد في نفسه ما هو له في نفس الامر وهذا معنى قوله بناء على دخول المقيد الخ (قول الشارح لا يقال الخ يعني ان العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص فيلزم اما وجود العام في الشق الاول فيكون التعريف غير جامع أوفي الشق الثاني فيلزم الاستدراك فحمل الغير على المعنى الاعم لا ينفع شيئاً لانه متى كان لا يتحقق الا في ضمن الخاص وقد تبين فساده يكون العام الذي تحقق فيه فاسدا فيلزم المخدور بحاله (قول الشارح) وقد تبين فساده أي الخاص الذي أريد لا كل خاص فانه لم يذكر فيما سبق من جملة الخاص ماهو عند المتكلم في الحقيقة

(قول الشارح) عدم ارادته الا في ضمنه فان المفهوم هنا اعني ما يصدق عليه انه اسناد الى غير ماهو له بوجه، الا يكون مرادا في ضمن فرد خاص لمنافاة الخصوص لمعنى أي وجه

(قول الشارح) وقد تبين ان الفساد انما كان ينشأ الخ وذلك لانه اذا أريد الاعم فقول الجاهل والمعتزلي لمن يعرف حالهما وان خرجا من غير ماهو له في نفس الامر فقد دخل في غير ماهو له عند المتكلم ولفظ بتأول وان كان ضائعا بالنسبة لخروج قول الجاهل انبت الربيع البقل والاقوال الكاذبة من غير ماهو له عند المتكلم لكن ليس ضائعا بالنسبة لخروجها من غير ماهو له في الواقع وكذا بالنسبة لخروج قول المعتزلي منه وهكذا فليتأمل (قول المحشي) والاقوال الكاذبة عمداً أي التي تعمد بها صدور الكذب عنه أما مالا عمد فيه فاكتفى عنه بقول الجاهل فانه كذب لاعمد فيه

(قول المحشي) ولا للمعتزلي الخفي حاله لان اخفاء حاله ينافي التأول الذي حاصله نصب القرينة ثم ان المراد بالكذب

اي الصلتان العبدى (اشاب الصغير وافنى الكبير) كـر الغداة ومر العشي على المجاز) اى على ان اسناد اشاب وافنى الى كر الغداة ومر العشي مجاز (ما) دام (لم يعلم

اشتراط التأول رعاية لقرب المشار اليه وكونه مذكورا صريحاً (قوله الصلتان) في القاموس الصلتان محركة ، شعراء عبدى وضبي وفهمي والعبدى نسبة الى عبد القيس ويقال له عبقسي (قوله أى على ان اسناد الخ) . فالكلام محمول على الحذف أى لم يحمل اسناد نحو قوله ، او على الاسناد المجازى او على التجوز من اجراء وصف الجزء على الكل ولم يرد ان معنى قوله على المجاز على ان اسناد اشاب وافنى مجاز فان العبارة لا تساعد (قوله مادام لم يعلم) ليس مراده ان لفظة دام مقدرة فانه لا يجوز حذف الافعال الناقصة سوى كان ، سيما حذف الصلة بل يبان للحاصل المعنى ، بحمل ما مصدرية نائبة

مخالفة الواقع لا الاعتقاد والا لكان قول المعتزلى منه

(قول المحشي) اشتراط التأول أى المأخوذ من ذكره فى التعريف

(قول المحشي) شعرا أى اسم لكل منهم ونسب الجاحظ هذه الايات للصلتان الضبي والصلتان في الاصل الماضى في أمره وشأنه ومنه سيف صلتان

(قول المحشي) فالكلام محمول الخ يعنى أنه ليس مراد الشارح بقوله أى على ان اسناد الخ بيان معنى قوله على المجاز لانه يصير هناك تقدير كثير وأيضاً ليس المحمول عليه ان اسناده مجاز اذ هذا معنى خبرى ليس هو الاسناد بل المحمول عليه اسناد الاشابة والافناء الى كر الغداة ومر العشي للملاستهما لهوله عند المتكلم وانما مراده أن المحمول هو اسناد اشاب وأفنى لا أشاب وأفنى كما هو ظاهر المصنف لانه متى كان المحمول عليه الاسناد كان المحمول الاسناد وانما لم يقل بعد قوله على المجاز أى اسناد الاشابة والافناء الى كر الغداة ومر العشي للملاسة لقصد الانتيان بعبارة المصنف للاشارة الى التأويل فيها هذا غاية ما يمكن ومع ذلك كان الظاهر أن يقول أى على اسناد أشاب الخ بدون أن وعبرة المعصام بعد قوله على المجاز أى اسناد الاشابة والافناء الى كر الغداة ومر العشي لكونهما ملاسبين لما هو له عند المتكلم ولجعل معناه هذا الاسناد وقال الشارح معنى قوله لم يحمل على المجاز لم يحمل على ان اسنادهما فيه مجاز ولا يخفى ان العبارة لا تساعد اه فأراد المحشي دفعه بما ذكره

(قول المحشي) أو على الاسناد المجازى أى اسناد الحمل المنفي الى نحو القول فانه غير ما هو له والذي هو له هو الاسناد الذي فيه

(قول المحشي) او على التجوز من اجراء وصف الجزء الخ يعنى ان الذى يوصف بالحمل المنفي هو الاسناد ولما كان جزءاً سوريا للقول اجرى وصفه على القول والظاهر ان المراد بالتجوز حينئذ التسامح وهو ان يتسع في الكلام لعلاقة ضعيفة أو لمجرد ظهور المراد وليس حقيقة ولا مجازاً عقلياً ولا لغوياً لضعف علاقته بحيث لا يمتد بها أولهدها أو عدم قصدها وفي بعض النسخ اسقاط أو على الاسناد المجازى ولا مانع حينئذ من جعل التجوز بمعنى الاسناد المجزئ ثم ان جعل الاسناد جزءاً يقتضى ان المراد به الانضمام أثر الضم وقد تقدم خلافه فانظره

(قول المحشي) سيما حذف الصلة أى كما هنا فان دام صلة ما

(قول المحشي) بحمل ما مصدرية نائبة الخ لعل مراده ان فهم كون مانائبة عن الظرف مع مادام اقرب فلذا اتى بها

(او) لم (يظن ان قائله لم يعتقد ظاهره) لعدم التأول حيثنذ بل حمل على الحقيقة لكونه اسنادا الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر كما مر من نحو قول الجاهل (كما استدلل) بمعنى لم يعلم

عن ظرف الزمان المضاف الى المصدر التأول هي وصاتها به أى لم يحمل على المجاز مدة انتفاء العلم والظن حتى اذا تحقق احدهما يحمل على المجاز (قوله أو لم يظن) ، عاد كلمة لم إشارة الى دخوله تحت النفي وان المقصود انتفاؤها ، لان انتفاء احد الامرين مبهما يستلزم انتفاؤها ، وليس بتقدير لكلمة لم حتى يكون التردد في الانتفائين فيدخل بالمقصود (قوله ان قائله لم يرد ظاهره) لم يقل لم يعتقد كما في المفتاح ، لان عدم الاعتقاد في نفس الامر لا يكفي ، بل لابد من عدم الارادة بنصب القرينة ، ولذا لم يقل لم يحمل ما لم يرد ظاهره اذ لابد من العلم أو الظن لعدم ارادة الظاهر بنصب القرينة (قوله بل حمل على الحقيقة) لانه اسناد الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر وما في شرح المفتاح الشريفي من انه ينبغي أن يتردد عند انتفاء العلم والظن ، في كونه مجازاً أو حقيقة كاذبة لان الجزم بكونه حقيقة تحكم

(قول المحشي) إشارة الى دخوله تحت النفي أى دفعا لتوهم أنه مرفوع معطوف على مجموع النفي والمنفي
(قول المحشي) لان انتفاء أحد الامرين مبهما الخ أى الذى يفيد عطف المنفي على المنفي لان أوحينثذ تكون واقعة في حيز النفي فيتعلق النفي بالاحد المبهم بخلاف ما اذا عطف النفي على النفي فانه لا يفيد العموم اذ يصير المعنى لم يحمل على المجاز مادام انتفى العلم أو انتفى الظن أى مدة ثبوت أحد الانتفائين وثبوت الواحد المبهم يكفي فيه ثبوت احدهما بخلاف انتفاؤه (قول المحشي) وليس بتقدير لكلمة لم أى ليست الاعادة تقديرا من الشارح خارجا عما يدل عليه الكلام بان يكون المراد عطف النفي على النفي

(قول المحشي) لان عدم الاعتقاد في نفس الامر لا يكفي أى بل لابد معه من عدم الارادة المدلول عليه بنصب القرينة لجواز عدم الاعتقاد مع ارادة الظاهر فلو عبر لم يعتقد بدل لم يرد لأفاد أنه يكفي علم أو ظن عدم الاعتقاد في الحمل على المجاز بدون تلك الارادة كما لو قيل جرى النهر مع ارادة الاسناد الى المكان بلا تأول وليس كذلك لانه حقيقة كاذبة مع ان المخاطب يعلم أنك لا تعتقد الظاهر بخلاف تعبيره لم يرد فانه يفيد ان ذلك ليس بمجاز لان المتكلم بذلك صريد للظاهر لعدم نصب القرينة على عدم ارادته وما في الاطول من انه لم يقل لم يعتقد لانه لا يكفي في الحمل على المجاز العلم أو الظن بعدم اعتقاد الظاهر لجواز ان يعلم مع ذلك العلم انه يخفى اعتقاده أى وحينثذ يكون حقيقة لا مجازا غير صحيح لما تقدم عن المحشي انه لابد في الحقيقة من شرطين اخفا حاله وان لا يعرف المخاطب حاله وانه متى انتفى أحد الشرطين كان مجازا (قول المحشي) بل لابد من عدم الارادة بنصب القرينة أى الدالة على انه لم يرد فلا بد من علم أو ظن عدم الارادة (قول المحشي) ولذا لم يقل الخ أى انه لما كان مدار الحمل على المجاز علم أو ظن عدم الارادة وذلك العلم أو الظن لا يكون الا بنصب القرينة وليس مدار الحمل على المجاز عدم ارادة الظاهر ولو من غير علم أو ظن بنصب القرينة لم يقل المصنف لم يحمل نحو قوله أشاب الخ على المجاز ما لم يرد غير ظاهره بان يحذف العلم والظن ويبقى النفيين على حلهما فتقول المحشي لم يقل لم يحمل ما لم يرد ظاهره أى مع الاتيان بالنفي الآخر اذ الكلام في حذف العلم والظن فقط ولو لم يحمل كلامه على ذلك لفسد اذ يصير المعنى لا يحمل على المجاز بل على الحقيقة عند عدم ارادة الظاهر (قول المحشي) في كونه مجازاً أو حقيقة ماوجه كونه مجازاً مع انتفا شرطه وهو العلم أو الظن بعدم ارادة الظاهر بنصب

ولم يستدل بشيء على أنه لم يرد ظاهره مثل الاستدلال (على ان اسناد ميز) الى جذب الليالى (في قول ابى النجم) قد اصبحت ام الخيار تدعى * على ذنبا كله لم اصنع * من ان رأت رأسى كراسى الاصلع (ميز عنه قنزعاً عن قنزع) اى بعد قنزع وهو الشعر المجتمع في نواحي الرأس (جذب الليالى)

يقتضى انه ، اذا لم يعلم ايمان شخص ولا كفره يحكم بكفره في الظاهر ففيه ان المعتبر في الحكم بالكفر العلم بعدم الايمان لاعدم العلم بالايمان بخلاف كونه حقيقة ، فانه يكفيه عدم العلم بكونه غير ما هو له في الظاهر فتدبر (قوله ولم يستدل بشيء الخ) فقوله كما استدلل مفعول مطلق لفعل محذوف ، دل عليه لم يعلم والمراد بالاستدلال ، المعنى اللغوى لا الاصطلاحي المقابل للبديهي ، فلا يرد ان عدم ارادة الظاهر قد يكون بديهية كاستحالة قيام المسند بالمسند اليه (قوله قد اصبحت ام الخيار تدعى الخ) اصح ، بمعناه الحقيقي وام الخيار اسم امرأة وتدعى خبز اصبح وكله بالرفع ليفيد عموم النفي المناسب للمقام لا بنصب المفيد لنفي العموم ولان الكل المضاف الى الضمير ، لم يستعمل الا تأكيداً او معمولاً للعامل المعنوى ومن ان رأت مفعول له والاصلع الذى انحسر شعر رأسه والمعنى ان هذه المرأة اصبحت تدعى على ذنبا لم ارتكب شيئاً منه لرؤيتها رأسى كراس الاصلع فان النساء ، ييغضن الشيب ويطلبن الشباب وميز عنه جملة ، مفسرة لرؤية رأسه كراس الاصلع وميمنة لوجه الشبه اى سلب عن الرأس والقنزة بضم القاف والزاء وقتهما وكسرهما ، وكجندبة وقننذ الشعر حوالى الرأس كذا في القاموس (قوله أي بعد قنزع) اشارة الى

القرينة المراد منه وجودها كما مر فان حاصل ذلك انه انتفت هنا القرينة وحينئذ لا وجه للتحكم ايضا لوجود ضابط الحقيقة وهو الاسناد لما هو له في الظاهر أى ظاهر بيان المتكلم اعدم وجود القرينة كما مر في الشارح

(قول المحشى) يقتضى انه الخ وجه الاقضاء انه اذا كان انتفاء العلم أو الظن بكونه مجازاً يوجب الحل على المقابل وهو الحقيقة لزم ان انتفاء العلم بالايمان عن شخص يوجب الحل على مقابل الايمان

(قول المحشى) اذا لم يعلم ايمان شخص أى شخص يقول مثل هذا القول أو مطلق شخص

(قول المحشى) فانه يكفيه عدم العلم الخ اى لاتنفا شرط المجاز حينئذ كما مر فما قيل ان قول الشارح بل يجعل على

الحقيقة أى ظاهراً مع احتمال المجاز وهم لان انتفا شرطه لا يبق مع احتمال

(قول المحشى) دل عليه لم يعلم لان العلم هنا من القرينة فقدمه من عدمها وهى الدليل

(قول المحشى) المعنى اللغوى وهو مطلق الاسناد لشيء ولو بديهياً كالاتحالة

(قول المحشى) فلا يرد أن عدم ارادة الظاهر الخ قيل انه لا يلزم من توقف الحل فيما ذكر على الاستدلال توقفه

عليه في كل موضع وفيه ان الكلام فيما تفيد عبارة المصنف وهى تفيد التوقف لعطف عدم الاستدلال على عدم العلم

(قول المحشى) بمعناه الحقيقي هو اتصاف اسمها بخبرها وقت الصباح وقوله المناسب للمقام وهو الامر بالمجوع الآتى

(قول المحشى) لم يستعمل الا تأكيداً ولا معنى هنا لجعله تأكيداً لذنبا

(قول المحشى) ييغضن الشيب أى الذى هو سبب في انحسار شعر رأسه

(قول المحشى) مفسرة لرؤية رأسه الخ الاولى لكون رأسه الخ

(قول المحشى) وكجندبة أى بضم الجيم وفتح الدال

(قول الشارح) أى بعد قنزع والمعنى سلب عن الرأس جملة من الشعر بعد أخري حتى جعلها كراس من لاشعر له

أي مضيتها واختلافها وفي الأساس جذب الشهر مضت عامته (ابطئ أو اسرع) حال من الليالي على تقدير القول أو كون الأمر بمعنى الخبر ويجوز أن يكون منقطعا من الأول أي اصنعي ما شئت أيها الليالي فلا يتفاوت الحال عندي بعد ذلك ولا بالي (مجاز) خبران (بقوله) متعلق باستدل (عقبه) أي عقيب قوله ميز عنه فنزعا عن فنزع (افناه) أي أبا النجم أو شعر رأسه (قيل الله) أي أمره وإرادته (للمشمس اطلعي) حتى إذا وارك أفق فارجى

أن بمعنى بعد كما في قوله تعالى «تركبن طبقا عن طبق» (قوله أي مضيتها الخ) في التاج الجذب، كشيدن، فالمعنى جذب الليالي بعضها لبعض والمراد لازمه أي مضيتها ومجيئها، بعضها خلف بعض لأنه الموجب لتمييز القنازع عن الرأس والفناء وعبر بالليالي عن مطلق الأزمنة لأن العرب تؤرخ الشهور بالليالي. أو للإشارة إلى شدتها وكثرة الغموم فيها (قوله وفي الأساس الخ) فالمعنى مضى أكثر الليالي أي من عمره (قوله مقولا فيها الخ) أي من الناس في حقها حين اليسر والرفاهية أبطئ، وحين العسر والضيق اسرع أو من الشاعر لأنه لا يبالى بعد التمييز المذكور عنها (قوله أو كون الأمر الخ) والتعبير، للدلالة على أنها مأمورات بأمره تعالى مسخرات لحكمه فحينئذ يتحقق دليل آخر على كونه موحداً (قوله ويجوز أن يكون منقطعا) أي استشفا على طريق الالتفات (قوله أي أمره وإرادته)، فسر القيل أولا بالأمر لقوله اطلعي فإنه مفعول القيل أن كان مصدرا أو بدل أو عطف بيان له أن كان اسما وكذلك لفظ الأمر يحتمل أن يكون مصدرا وأن يكون اسما بمعنى الصيغة ثم بين المراد بعطف الإرادة لعدم الأمر حقيقة عند المحققين وأما عند القائلين بخطاب كن بعد الإرادة فالأمر بمعناه الحقيقي لأن اطلعي بمعنى كوني طالعة (قوله حتى إذا وارك الخ) حتى ابتدائية ولذا دخلت على الشرطية وهي تقتضي أن يكون ما قبلها، سببا مؤديا إلى ما بعدها فالقول بأن معنى اطلعي تحرك ليصبح وقوع حتى بعده ليس بشيء وتامه على ما في بعض الحواشي يابنت عني لا تلومي واهجى الخطاب لام الخيل والهجوم النوم.

(قول المحشي) كشيدن أي الجر والسحب

(قول المحشي) مضيتها ومجيئها الخ لأن الجاذب يمضي ويحيى الجذوب مكانه

(قول المحشي) أو للإشارة إلى شدتها أي الأزمنة فكانها أكلا ليال

(قول المحشي) للدلالة على أنها مأمورات فالأمر على هذا من الله لا من الناس ولا من الشاعر كما هو على تقدير القول

(قول المحشي) فسر القيل أولا بالأمر الخ أي لم يفسره من أول الأمر بالإرادة لقوله اطلعي لأنه مفعول القيل ولا

يصح تسلط الإرادة عليه ثم المراد بالأمر القول بالمعنى المصدرى على الأول أو المقول وهو الصيغة على الثاني فقوله أن كان اسما أي للمقول وهو اطلعي

(قول المحشي) لعدم الأمر حقيقة أي الأمر التكويني لا الأمر مطلقا وقوله تعالى إنما أمرنا شيء الآية تمثيل

لحصول الشيء بسرعة

(قول المحشي) سببا مؤديا الخ أي لا يوجد ما بعده إلا إذا وجد والطلوع كذلك وقوله ليس بشيء لأن ذلك ليس

معنى حتى الابتدائية بل معنى حتى التدريجية

فانه يدل على أنه يعتقد ان الفعل لله وانه المبدى والمعيد والمنشىء والمنفى فيكون الاسناد الى جذب اللىالى تأول بناء على انه زمان أو سبب (واقسامه) أى المجاز العقلى (اربعة لان طرفيه) وهما المسند اليه والمسند (إما حقيقتان) وضعيتان (نحو انبت الربيع البقل أو مجازان) وضعيتان (نحو احي الارض شباب الزمان) فان المراد باحياء الارض تهيج القوى النامية فيها واحداث نضارتها بانواع النبات والاحياء فى الحقيقة اعطاء الحياة وهى صفة تقتضى الحس والحركة الارادية وتفتقر الى البدن والروح وكذا المراد بشباب الزمان ازدياد قوتها النامية وهو فى الحقيقة عبارة عن كون الحيوان فى زمان تكون حرارته الغريزية مشبوبة اى قوية مستعملة (او مختلفان نحو انبت البقل شباب الزمان) فيما المسند حقيقة والمسند اليه مجاز (واحي الارض الربيع) فى عكسه وهذا التقسيم للطرفين أولا وبالذات وللأسناد ثانياً وبالعرض وفيه فنيه على ان الاسناد المجازى لا يخرج الطرف عما هو عليه بل حاله كحال سائر الالفاظ المستعملة فى انه اما حقيقة او مجاز وازالة لما عسي ان يستبعد من اجتماع مجازين أو حقيقة ومجاز فى كلام واحد وان كانا مختلفين

ومن هذا ظهر فساد تفسير اصبت بصارت (قوله فانه يدل الخ) فان اسناد الافناء الى ارادته تعالى شأن الموحد وان كان هذا الاسناد أيضاً مجازاً ولا يجوز أن يكون اسناد افناء مجازاً واسناد ميز حقيقة لان جملة افناء قيل الله مينة لقوله ميز عنه الخ (قوله وكذا المراد بشباب الزمان الخ) فى القاموس الشباب . الفتاء وقد شب يشب وجمع شباب والمراد هنا الاول اذ لاوجه للجمعية لارادة جماعة الفتيان و اضافته الى الزمان لادنى ملاسة باعتبار حصول للكائنات والفسادات فيه فيصح حمل الازدياد عليه ولا يرد ان الشباب صفة الزمان والازدياد صفة القوى فكيف يصح تفسيرها به ولا يحتاج الى تكلف ارتكبه الناظرون والمعنى هيج قوى الارض واحداث نضارتها ازدياد قوتها النامية (قوله والروح) اى الحيوانى

(قول المحشى) ومن هذا ظهر الخ أى من أمرها بالهجوم فانه يدل على ان ذلك اليوم كان وقت الصبح عقب النوم اذ لو لم يكن كذلك لكان المناسب أمرها بالسكوت

(قول المحشى) ولايجوز ان يكون اسناد افناء الخ يعنى لا يقال ان اسناد الافناء الى ارادته تعالى انما يدل على ذلك لكونه شأن الموحد اذا لم يكن هناك ما يصرفه عن ظاهره وقوله هنا أو لا يميز عنه الخ يصرفه عن ظاهره وحاصل الجواب أن الذى يجعل صارفاً هو التفسير لا المفسر

(قول المحشى) الفتاء أى حادثة السن وقوله لارادة جماعة الفتيان بان يكون الشباب جمع شاب أى أزمته قوتها كما فى الاطول وقوله لادنى ملاسة اذ المراد شباب قوة الارض السكائن فى الزمان وقوله باعتبار حصوله فيه للكائنات أى الموجودات وقوله والفسادات كذا فى بعض النسخ ولعله زيادة من الناسخ لان الفساد هو العدم ولا معنى لحصول الحادثة للمعدومات فى الزمان وقد يقال ان الفساد يخرج من العدم الى الوجود عند شباب الزمان ويكون فتياً أو المراد بالفساد ضد الصلاح وبحصول الصلاح له عند شباب الزمان يكون فتياً

(قول المحشى) أى الحيوانى المتولد من بخارية الاخلاط الحامل قوة الحياة الى اعضاء البدن ولعله اختارز بالحيوانى

وإنحصار الأقسام في الأربعة ظاهر على مذهب المصنف لأنه اشترط في المسند أن يكون فعلاً أو
معناه فيكون مفرداً

(قوله وإنحصار الأقسام الخ) والكناية داخلية في الحقيقة المطلقة في شرح المفتاح الشريفي والكناية داخلية في الحقيقة،
بحدودها الثلاثة أي المذكورة في المفتاح والمقابل لها إنما هو الصريح منها وقال الشارح رحمه الله في شرح قول السكاكي
رحمه الله ، الحقيقة في المفرد والكناية يشتركان في كونهما حقيقتين ويفترقان بالتصريح وعدم التصريح ، وأما الكناية فلا
كلام في أنه لا يراد بها معناها وحده وإنما الكلام في أنه . هل يراد مع المعنى أم يقتصر المراد على المعنى لكن مع
جواز إرادة المعنى . ومبناه على أنهم لم يعتبروا في الحقيقة إلا الاستعمال في الموضوع له وأما أن لا يكون غير الموضوع
عن الروح النباتي بناء على أن له روحاً وليس بحي بناء على أن الحياة صفة هي مبدأ الحس والحركة الإرادية لا مبدأ التغذية
والتمية وفي ذلك كلام في محله

(قول المحشي) والكناية داخلية الخ رد على العصام حيث منع الحصر بالكناية
(قول المحشي) بحدودها أي الحقيقة وقوله والمقابل لها أي الكناية وقوله منها أي الحقيقة
(قول المحشي) الحقيقة في المفرد احتراز بالمفرد عن الحقيقة في الجملة أعني الحقيقة العقلية كما سيأتي في قوله هو الحقيقة في الجملة
(قول المحشي) وأما الكناية الخ هذا هو قول الشارح في شرح قول السكاكي المذكور قبله والمقصود من نقل كلام
الشارحين تأييد دخول الكناية في الحقيقة
(قول المحشي) هل يراد مع معنى المعنى أي هل يراد المعنى الأصلي مع المعنى المراد منه أم يقتصر على المعنى المراد
منه وهو المعنى الكنائي

(قول المحشي) ومبناه أي مبنى كون الكناية حقيقة عند إرادة المعنى مع معنى المعنى كما هو مذهب السكاكي أما لو
أريد معنى المعنى فقط مع جواز إرادة المعنى فلا تكون حقيقة إذ ليست كلمة مستعملة فيما وضعت له وإنما قلنا أن هذا
مذهب السكاكي لتصريحه به في المفتاح كما قاله الشارح في البيان ونقل كلامه الصريح فيه هناك وبين مخالفة المصنف له
حيث قال بأنها لفظ أريد به اللازم مع جواز إرادة المعنى وأما من جعل المعنى الأصلي مراداً في شقي الترديد المذكور هنا
ليكون كلاهما داخلًا في الحقيقة وأنه في الشق الأول مقصود بالأفادة كاللازم بخلاف الثاني فإنه مقصود للانتقال منه إلى
اللازم فقط فقد غفل عن أنه يلزم على الاحتمال الأول أن يكون من استعمال المشترك في معنيين المقصود كل منهما لذاته وهو
ممتنع عند البيانين كما صرح به المحشي في بحث الكناية فإن قلت منع الحصر بالكناية وإن لم يرد على مذهب السكاكي
لكنه وارد على مذهب المصنف والاعتراض إنما هو على المصنف قلت هذا على ما اختاره الشارح في مذهب المصنف
صحيح لكن المحشي رحمه الله قائل بأن مذهب المصنف والسكاكي واحد كما سيأتي تصريحه به واعتراضه على الشارح وحمل
الجواز في عبارة من عبر به على الامكان العام بمعنى عدم الامتناع قال وما قاله الشارح في شرح المفتاح أن لهم في تقرير
الكناية طريقين أحدهما أنه استعمال اللفظ في غير الموضوع له وثانيهما أنه استعمال اللفظ في الموضوع له لكن لا يكون
مقصوداً بل لينقل منه إلى غير الموضوع له مبنى على حمل الجواز على الامكان الخاص أما لو حمل على عدم الامتناع فلا
تخالف بين الطريقين لأنه لما كان المعنيان مرادين في الكناية صح أن يقال أنها مستعملة فيما وضع له فإن الأصل في اللفظ

وكل مفرد مستعمل اما حقيقة او مجاز فالجواز في قولنا زيد نهارة صائم انما هو اسناد صائم الى ضمير النهار وكذا في قولنا الحبيب احياني ملاقاته المجاز اسناد الاحياء الى ملاقاته لا اسناد الجملة الواقعة خبرا الى المبتدأ واما على مذهب السكاكي

له مرادان فلا ، ومنهم من فهم ذلك وجزم بان الحقيقة مطلقا تقابل الكناية فحمل ما ذكره من اشتراكهما في كونهما حقيقتين على اشتراكهما في ارادة المعنى الحقيقي فيهما من غير ان يصح اطلاق اسم الحقيقة على الكناية وهذا الاصطلاح مما لم نجد من القوم وأما ما قيل من ان اللفظ اذا أريد به نفسه واستند اليه الفعل أو معناه كان مجازاً كافي قولك سرتني بيلي اذا أردت لفظ بيلي فانه مجاز لان المسر من تلفظ بها وليس طرفه اعنى لبلي حقيقة ولا مجازاً لان اللفظ اذا أريد به نفسه لا يتصف بالحقيقة والمجاز كما صرحوا به فلا يسبى ، لان السرور انما هو من سماع هذا اللفظ من حيث دلالاته على معناه لامن حيث هو (قوله وكل مفرد مستعمل) قيد بذلك ، لان اللفظ قبل الاستعمال لا يسمى بالحقيقة والمجاز (قوله لا اسناد الجملة) فان الاسناد الى المبتدأ ليس عنده حقيقة ولا مجازاً

أن يراد به المعنى الموضوع له عند عدم القرينة المانعة عنه وانما مستعملة في غير ما وضع له بالنظر الى القرينة الدالة على ارادته اه وبه يظهر أن ترديد الشارح في شرح المفتاح الذي نقله المحشي هنا انما هو على رأيه دون رأى المحشي وسكت عنه هنا اتكالا على ما يأتي في الكناية فتدبر

(قول الشارح) أما على مذهب السكاكي أى مذهبه في المجاز العقلي عند القوم وان لم يكن عنده مجاز عقلي (قول المحشي) ومنهم من فهم ذلك أى فهم انهم اعتبروا في الحقيقة أن لا يكون غير الموضوع له مراداً وحينئذ يصح الجزم بان الحقيقة مطلقا اي صريحة أولاً تقابل الكناية لانها اما مراد فيها المعنى الحقيقي او تجوز ارادته (قول المحشي) لان السرور انما هو من سماع هذا اللفظ من حيث دلالاته على معناه أى فليس المراد به نفسه لان السرور ليس بمجرد اللفظ اذ لا تفاوت بين الالفاظ بل معناه فهو حقيقة لانه كلمة مستعملة فيما وضعت له قصدا وحينئذ لم تثبت الصورة التي وردت على الحصر وحاصل الجواب ان اللفظ انما يكون علما على نفسه اذا ريد به نفسه من حيث هو مجرد اللفظ أما اذا اريد من حيث هو مستعمل في معناه فلا يكون علما على نفسه وهو هنا كذلك لان معناه قول القائل سرتني لبلي سرتني هذا اللفظ لكن لامن حيث انه مجرد اللفظ بل من حيث انه مراد به معناه في كلام المتكلم الاول وان لم يرد ذلك في قول القائل سرتني لبلي فهو حين استعماله المتكلم الاول علم على معناه لا على نفسه والاعلام حقيقة على الصحيح ومثل ذلك ما اذا قل قائل ضرب زيد عمرا وقلت سرتني ضرب من ضرب زيد فهو ون كان اسما في كلامك لكن اسناد السرور له انما هو من حيث استعماله القائل في معناه فهو باعتبار وقوعه فاعلا اسم لقصد لفظه وباعتبار ان السرور انما حصل منه مستعملا في معناه فعل وحقيقة والمقصود بقرينة الاسناد هو الاعتبار الثاني لكن بقي انه لا مانع من ان يكون الاسناد الى اللفظ نفسه كان يقال اسهرني لبلي اذا كان هناك من يتغنى بقوله تلفظت لبلي فان قيل ان معنى جواب المحشي انا لا نسلم ان المسر من تلفظ به وحينئذ فالاسناد في هذا المثال حقيقة وطرفاه حقيقتان قلت هذا يدفعه قول المحشي لامن حيث هو (قول المحشي) لان اللفظ قبل الاستعمال الى آخره في جمع الجوامع ان هذا فيما عدا المصدر المشتق منه اللفظ المجازي (قول المحشي) فان الاسناد الى المبتدأ عنده ليس حقيقة ولا مجازا أي فهو واسطة عند المصنف كما تقدم في اشرار

ففيه اشكال (وهو) اى المجاز العقلى (فى القرآن كثير واذا تلئت عليهم آياته) أى آيات الله تعالى (زادتهم
ايما) لم يقل منه قوله تعالى او نحوه

(قوله ففيه اشكال) عندى لا اشكال فيه لانه صرح فى آخر كلامه فى بحث الكناية ان الكلمة اذا اسندت فاسنادها بحسب
رأى الاصحاب دون رأينا اما أن يكون على وفق عقلك وعلمك ، أولا يكون والاول هو الحقيقة ، فى الجملة والثانى هو المجاز
ففى انتهى فانه صريح فى أن الحقيقة والمجاز العقلين صفتان لاسناد كلمة الى اخرى لا لاسناد الجملة الى شيء فى قولنا ، زيد
صائم نهاره المجاز هو اسناد الصوم الى النهار وبعد ذلك ، لاسناد ، لاجاز فى اسناد صوم النهار الى زيد لانه فى معنى زيد
صائم فى نهاره فتدبر فانه من اللطائف وانما قال دون رأينا ، لان رأيه رد المجاز العقلى الى الاستعارة بالكناية (قوله لم يقل
منه الخ) بل أوردته بطريق التعداد

وان كان الحق عند الشارح خلافه كما نقله فيما سبق عن الشيخ عبد القاهر وحكم بان تعريف المصنف غير منمكس
(قول الشارح) ففيه اشكال لعدم اشتراطه ان يكون طرفا المجاز العقلى مفردين لانه عرفه على رأي القوم بالكلام
المفاد به خلاف ما عند المتكلم فان الكلام المشتمل على اسناد جملة الى المبتدا يوصف عنده من حيث اشتماله على هذا الاسناد
بالمجاز العقلى مع أخذه الكلمة فى تعريف المجاز وعلى هذا يكون انصاف جملة زيد نهاره صائم بكونه مجازا باعتبار افادته
الحكم الذي بين زيد والجملة وهو ان زيدا صائم النهار وقد يقال فى دفع الاشكال ان المراد بالمفرد فى تعريف المجاز
المفرد حقيقة أو تأويلا ونهاره صائم وان كان جملة الا ان اسناده غير مقصود وانما المقصود الاسناد بين زيد وصيام النهار
ولهذا قال النحاة فيه انه وان كان جملة الا انه ليس بكلام لتجرده عن ايقاع النسبة بين طرفيه بقرينة ذكر زيد وابرار التضمير
الدال على الارتباط الذى يستحيل وجوده مع ايقاع النسبة كما فى شرح الوضعية

(قول المحشي) أولا يكون أى لا يكون على وفق عقلك لان اسناد الفعل الى ما هو متصف به محلا له فى المبني للفاعل
ومتعلقا له فى المبني للمفعول مما يقتضيه العقل ويرتضيه والى غير ذلك مما ياباه العقل الا بتأويل
(قول المحشي) فى الجملة أى جملة التركيب المركب من الطرفين أى الحقيقة هى الاسناد الكائن فى جملة التركيب
فهو اسناد مفرد على وفق العقل فى تلك الجملة لا اسناد نفس الجملة فانه صريح الخ أى فيرد اليه تعريفه له بالكلام المفاد
به خلاف ما عند العقل بالتأويل

(قول المحشي) زيد صائم نهاره زيد مبتدأ أول وصائم ثان لاعتماده على الاول ونهاره فاعل به اخفى عن الخبر والجملة خبر الاول
(قول المحشي) لاجاز فى اسناد صوم النهار الى زيد اى فلا وجه لوصف اسناد جملة نهاره صائم الى زيد بكونه مجازا
عقليا حتى يقول به السكاكي وانما كان فى معنى زيد صائم فى نهاره بعد المجاز لان المجاز انما هو طريق دلالة على المعنى
الحقيقى غير مقصود لذاته فثاقيل كون المراد ما ذكر لا يودى الى عدم المجازية الا لو كان ذلك المراد مدلول التركيب والا
فلا مجاز فى اسناد الصوم الى النهار لان المراد اسناده الى زيد وانه صائم فى النهار وهم منشؤه قلة التدبر

(قول المحشي) لان رأيه رد المجاز العقلى الخ فتقريره للمجاز العقلى فى العبارة السابقة بيان لمذهب الاصحاب كما ان
تعريفه له بالكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم تعريف له على مذهبهم أيضا فيحمل تعريفه له على تقريره اياه فلا يكون
الانحصار فى الاربعة مشكلا على مذهب السكاكى فى المجاز العقلى عند القوم فتدبر

ايهاما للاقتباس وان المعنى واذا تليت عليهم آياته زادتهم تصديقا بوقوع المجاز العقلي في القرآن كثيرا والمقصود ان اسناد زادتهم الى ضمير الايات مجاز لانها فعل الله تعالى انما الايات سبب لها (يذبح ابنائهم) نسب الى فرعون التذبيح الذي هو فعل جيشه لانه سبب آمر (ينزع عنهما لباسهما) نسب نزع اللباس عن آدم عليه الصلوة والسلام وحواء رضي الله تعالى عنها وهو فعل الله تعالى حقيقة الى ابليس لان سببه الاكل من الشجرة وسبب الاكل وسوسته ومقاسمته اياهما انه لهما لمن الناصحين (يوما) نصب على انه مفعول به لتقون

ولذا لم يعطف ما بعده عليه (قوله ايهاما للاقتباس) وروما للاختصار مع ان المناسب لبيان الكثرة هو التعداد ، وهو ايضا من المحسنات وان لم يعدوه منها لعدم الاختصار فيما ذكره (قوله وان المعنى الخ) والتضمير في عليهم راجع الى المؤمنين والمراد منهم حينئذ مؤمنون ووقوع المجاز فاندفع الاشكال بانه كيف يصح الزيادة بالقياس الى منكرى ووقوع المجاز فانه يقتضي حصول اصله من غير حاجة الى ان يقال اصل الايمان به حاصل ، ببعض الايات والزيادة بآخر فانه خلاف ماهو الظاهر من نسبة الزيادة الى كل الايات والى ان يقال الزيادة قديراد بها الامر الزائد في نفسه وهو لا يقتضي وجود المزيد عليه (قوله على انه مفعول به لتقون الخ) اعلم ان اصل تقون ' توقعون من الوقاية وهو فرط الصيانة متمد الى مفعولين والاول محذوف والثاني يوما على حذف المضاف اي عذاب يوم حذف لفظا عنه والمعنى فكيف تقون انفسكم عذاب يوم وقد يستعمل الانتقاء

(قول السيد) قدس سره قلت بل يوصف بالمجاز اللغوي لان المعنى الخ قال الشارح في حواشي العنود المركبات موضوعة باراء معانيها التركيبية وضما نوعيا بحيث تدل عليها بلا قرينة فان استعملت فيها فخائق والا فمجازات اه وهذا ظاهر في التمثيلية لاستعمال كل المفردات في غير معانيها وهل مثله ما اذا استعمل بعض المفردات في غير معناه كلام السيد هذا صريح فيه لكن نقل عن الشارح هنا انه يمكن أن يجعل التركيب حقيقة ومجازا باعتبار مفرداته أو باعتبار استعماله في المعنى الموضوع له ولازمه وكلام السيد أقرب لان الكلام في التركيب من حيث وضعه التركيبي بقطع النظر عن مفرداته وما قيل ان المجموع المذكور حقيقة لانه موضوع بوضع لمادته متعدد بتعدددها وآخر لهيئته لا بوضع واحد لمجموعهما ومعناه الحقيقي لهيئته نسبة مخصوصة بين المعاني المقصودة من مفرداته ولو مجازية فلا مجاز في هيئته الا بان تستعمل في غيرها كخبر في الاشياء فوهم لان الكلام في وضع مجموع الفاظه لمعانيها من حيث هي مركبة لافي وضع الهيئته ولا في وضع المفردات من حيث هي مفردات وهذا الوضع هو الذي وقع فيه الخلاف بين السيد وغيره هل هو وضع المفردات أو غيره وحينئذ فالظاهر بناء المجاز على الخلاف فان قيل ان التركيب موضوع بوضع المفردات فالحق ما قاله الشارح من أنه حقيقة ومجاز وان قيل انه موضوع بوضع آخر لمجموع المعاني فالحق ما قاله السيد فتدبر

(قول المحشي) ولذا لم يعطف ما بعده عليه أي لكونه موردا بطريق التعداد لم يعطف ما بعده عليه لان العطف انما يكون على ماله محل من الاعراب والمعدود لا محل له لانه موقوف

(قول المحشي) وهو من المحسنات رد على من قال انهم لم يذكروا ايهاما لاقتباس من المحسنات

(قول المحشي) ببعض الآيات اي آية أو آيتين والزيادة تحصل بالجمع الذي هو معنى آياته

(قول المحشي) الى كل الآيات اي كل فرد منها لان الجمع في قوة قضايا متعددة وانما قال الظاهر لا مكان أن يراد المجموع

(قول المحشي) توقعون التاء الاولى تاء المضارعة والثانية تاء الافعال جيء بها والله أعلم للدلالة على التصرف والاجتهاد

اى كيف تتقون يوم القيامة ان بقيتم على الكفر يوما (يجعل الولدان شيئا) نسب الفعل الى الزمان وهو لله تعالى حقيقة وهذا كناية عن شدته وكثرة الهموم والاحزان فيه لانه يتسارع عند تفاقم الاحزان الشيب او عن طوله وان الاطفال يبلغون فيه اوان الشيخوخة (واخرجت الارض ثقلاها) جمع ثقل وهو متاع البيت اى ما فيها من الدفائن والخزائن نسب الاخراج الى مكانه وهو فعل الله تعالى حقيقة (و) هو (غير مختص بالخبر) كما يتوهم من تسميته بالمجاز في الاثبات ومن ذكره في احوال الاسناد الخبري (بل يجرى في الانشاء نحو يا هاملان ابن لى صرحا) وقوله تعالى «فلا يخزنكما من الجنة» فان البناء فعل العملة وهاملان سبب امر وكذا الاخراج فعل الله تعالى وابليس سببه ومثله فليذب الربيع ما شاء وليصم نهارك وليجد جددك وما اشبه ذلك مما اسند الامر او النعى الى ما ليس المطلوب صدور الفعل او الترك عنه ومنه أجر النهر ولا تطع امر فلان على ما اثرنا اليه وكذا ليت النهر جار واصلوتك تأمرك ونحو ذلك (ولا بدله) اى للمجاز العقلي (من قرينة) صارفة عن ارادة ظاهره لان المتبادر الى الفهم عند انتهاء القرينة هو الحقيقة (لفظية كما مر) في قول ابى النجم من قوله افناه قيل الله (او معنوية كاستحالة قيام المسند بالمذكور) اى بالمسند اليه المذكور معه (عقلا) اى من جهة العقل يعنى يكون بحيث لا يدعي احد من المحققين والمبطلين انه يجوز قيامه به

بمعنى الحذر وحينئذ يتعدى الى مفعول واحد ويحتمل ان يكون يوما منعولا به لكفرتم والمعنى فكيف يحصل لكم الوقاية والحذر ان كفرتم ومجدتم يوما يجعل الولدان شيئا ، في الدنيا (قوله اى كيف تتقون يوم القيمة) اى في يوم القيمة فهو منصوب على الظرفية ويوما يجعل الولدان مفعول به على حذف المضاف، وليس بدلا من يوم القيمة كما وهم اذلا دخل في تفسير معنى المفعول به للابدال بخلاف الظرفية فانه بيان للاستقبال الذي في تتقون وفسر قوله تعالى ان كفرتم بان بقيتم على الكفر لئلا يحتاج الى المفعول به ولان الخطاب للكفار (قوله الى مكانه الخ) اى الى مكان وقع منه الاخراج فهو

في تحصيل أصل الفعل كما في عليها ما اكتسبت اشارة الى ان المطلوب لذلك اليوم هو الاجتهاد في تحصيل التقوى لشدته (قول الشارح) كما يتوهم من تسميته بالمجاز في الاثبات لان الاثبات مقابل الانتزاع وكلاهما في الحكم ولا حكم في الانشاء وانما قال يتوهم لشيوخ استعمال الاثبات في النسبة مطلقا انشائية أو خبرية تامة أو ناقصة كما تقدم للمحشي

(قول الشارح) ومنه أجر النهر فصله عما قبله لان نسبته ايقاعية لا اسنادية كالذي قبله وفصل ما بعدم لعدم الامر والنهى فيه (قول المحشي) بمعنى الحذر اى كيف تحذرون عذاب يوم القيمة مع حصول الكفر منكم في الدنيا فان اللائق بالحذر هو الايمان (قول المحشي) في الدنيا متعلق بكفرتم وفي نسخة في الآخرة فهو متعلق بجعل

(قول المحشي) وليس بدلا عن يوم القيامة كما وهم رد على الحفيد حيث قال على قول الشارح يوم القيامة كان الأحسن تأخيرها عن الآية فيكون تفسيره قوله يوما يجعل الخ فانه مبنى على ان يوم القيامة مفعول تتقون ويوما بدل وحاصل الرد أن الشارح جعل يوما منصوبا على المفعول به واراد تفسيره وحينئذ لا دخل لكونه بدلا من يوم القيامة في تفسير المفعول به على ما فهم الحفيد من كلام الشارح ولا دخل لا بدال يوم القيامة منه أيضاً في ذلك على ما هو المستحسن عند الحفيد بخلاف

نسبة الى المفعول به بواسطة من لا الى الظرف اذ المعنى ، واخرجت من الارض لافي الارض * قال قدس سره فيه اشعار
 الخ * لعل وجه الاشعار من ايراد كلمة من ، فانها تزداد في التمييز ، لكن من التي تزداد في التمييز تبينية كافي الرضى أو تبعيضية
 كما في شرح التسهيل أو زائدة عند بعض وكلمة من ههنا ابتدائية كما لا يخفى * قال قدس سره لافي ذاتها * والتمييز ، ما يرفع
 الابهام الذاتي * قال قدس سره فان الاستحالة لازمة * في التاج الاستحالة محال شدة وفي القاموس كل ما تغير من الاستواء
 الى الاعوجاج فقد استحال * قال قدس سره لا العقل * يعني ان التمييز عن النسبة الى الفاعل منزال عن الفاعل فيلزم ان
 يكون العقل مستحيلا وليس كذلك والجواب ان ذلك اكثرى وليس بل لازم ، في التسهيل ومميز الجملة منصوب منها بفعل يقدر
 غالبا اسناده اليه مضافا الى الاول وفي شرحه يريد انه يقدر اسناده اليه فاعلا فاذا قلت طبت نفسا فهو منقول عن الفاعل
 والاصل طابت نفسي و اشار بقوله غالبا الى المنقول عن المفعول نحو وفجرنا الارض عيونا والى ما لا يصحح لاسناده اليه ولا
 لايقاه عليه نحو امثلاً الكوز ماء وكفى بالله شهيداً وما احسن الحليم رجلاً وفي التحفة شرح المغنى والتزام بعضهم في كل
 تمييز وقع عن نسبة في الجملة ان يكون في الاصل مسنداً اليه تكلف اذ هو غير ثابت في نحو قوهم امثلاً الكوز ماء ونحو طالب
 زيد ابا حيث يراد ان زيدا نفس الاب واما الجواب بان العقل فاعل لما يتضمنه الاستحالة اعنى الاحالة كما قالوا في امثلاً
 الكوز ماء انه فاعل ملاً الذي يتضمنه امثلاً ففيه ان من التزم أن يكون التمييز فاعلاً لنفس الفعل أو لما يتضمنه اراد بما
 يتضمنه مطاوعة كما في مثال الماء أو مطاوعة كما في فجرنا الارض عيونا أي انفجرت عيونها

كونه ظرفاً فانه بيان لمعنى الفعل فتدبر

(قول المحشى) واخرجت بناء المتكلم لان الضمير لله سبحانه

(قول المحشى) فانها تزداد في التمييز أي يؤتي بها زيادة على اصل الكلام لا أنها في نفسها زائدة لامعنى لها لمنافاته

للمذهبين الاولين

(قول المحشى) لكن من التي تزداد في التمييز الخ ظاهره تسليم كونها زائدة فيما نحن فيه لولا ما ذكره ويرد عليه انها لا
 تزداد في المحل عن الفاعل كما صرحوا به وما هنا كذلك فان قلت انه انما ادخل لفظ من على جهة لاعلى الفاعل قلت ان الاضافة
 بيانية أو لفظ الجهة مقحم اذ لا معنى لا ابتدا الاستحالة من جهة العقل الا ابتداءها من العقل ولولا ذلك لم يصلح زيادة من
 وجها للإشارة المذكورة فان وجهها انه فسر عقلاً بمن جهة العقل والتمييز على معنى من وبه يندفع ما يقال ان من هنا ليست
 التي على معناها التمييز ويحاج بان معنى كونها تزداد في التمييز انها تذكر في تفسيره بياناً لتقديرها سواء صح التصريح بها كما في
 غير ذى العدد والفاعل والمفعول في المعنى اولاً كما فيها وكمن من مقدر لا يصح التصريح به كما في الاضافة على معنى اللام تدبر
 (قول المحشى) تبينية وهى التي مجرورها عين المبين بها وصحة الحمل في نحو طالب زيد نفساً حيث كان على تقديرها
 ممكنة ولو بصرف كما في ابن سعيد على الاشتموني

(قول المحشى) ما يرفع الابهام الذاتي فقوله تمييز نسبة معناه تمييز ذات نشأ الابهام فيها عن نسبة

(قول المحشى) ما يرفع الابهام الذاتي أي يرفع الابهام عن الشيء من حيث ذاته لا من حيث صفته فلا ينافي كون

تلك الذات صفة نحو كفى زيد رجلاً

(قول المحشى) محال شدة لعل معناه كون الشيء أو صيروته محالاً وقوله وفي القاموس الخ اشارة الى معنى آخر

للاستحالة وهو التغير والاتقلاب وتعمدى حينئذ الى فيقال استحالة الخل الى الخمر وربما قيل استحالة الخل خمر بنزع الخافض

لان العقل اذا خلى ونفسه يعمده محالا (كقولك محبتك جاءت بي اليك او عادة) اى من جهة المادة (نحو هزم الامير الجند) وقيام المسند بالمسند اليه اعم من ان يكون بجهة صدوره عنه كضرب وهزم او غيره كقرب وبعد ومرض ومات (وصدوره) عطف على استحالة اى وكصدور الكلام (عن الموحد) فيما يدعى الموحد الحق انه ليس بقائم بالمذكور وان كان الدهرى المبطل يدعى قيامه به (مثل اشاب الصغير) البيت وابنت الريع البقل فمثل هذا الكلام اذا صدر عن الموحد يحكم بان اسناده مجاز لان الموحد لا يعتقد

والاحالة ليست مطاوعا بالاستحالة ولا مطاوعا لها * قال قدس سره كانت مصدرا مضافا الى مفعولها * فى الرضى اضافة المصدر الى المفعول انما يجوز اذا قامت القرينة على كونه مفعولا اما بهجى تابع بعده ، منصوب المحل أو بهجى الفاعل بعده أو بقرينة معنوية ولا شك فى انتفاء القرينة هنا * قال قدس سره فلا يصح أن يجعل فاعلها وما قبل من انه تمييز عن النسبة الفاعلية المقدرة الا يرى الى قوله فى حاشية الكشف انه يجوز أن يراد الحلال من الفاعل المحذوف للمصدر فيرده انه قياس فى اللغة وان ما ذكره اشارح رحمه الله فيما يكون الفاعل محذوفا مرادا وفيما نحن فيه . ليس كذلك * قال قدس سره أى استحالة عقلية أو عادية * بيان لحاصل المعنى . ولا فالتقدير استحالة عقل أو عادة * قال قدس سره أو على الظرفية المقدرة * اى ، بتقدير غير الظرف ظرفا ، واظهار فى وحذفه شائعا فى أمثال هذه الكلمات يقال هذا قبيح فى الشرع وفى العادة وفى العقل وشرعا وعادة وعقلا واللام فى قوله فى العقل والعادة زائدة لتحسين اللفظ اذ لا عهد ولا استغراق ولا تعيين للجنس فلا يرد انه لا دلالة على تقدير المعروف (قوله لان العقل الخ) فى بعض النسخ باللام الجارة وان وفى بعضها بحرف النفى وان فعلى الثانى عطف على قوله يعنى يكون الخ اى المراد بالاستحالة العقلية ما ذكر لا هذا لان حكم العقل

(قول المحشى) والاحالة ليست مطاوعا الخ لانها ذاتية كالامكان والوجوب وفيه ان ذلك اذا أخذت الاستحالة ذاتية وهنا أخذت من جهة العقل والاستحالة العقلية أثر الاحالة العقلية فعقلا تمييز عن نسبة الاستحالة الى القيام باعتبار انه فاعل الاحالة

(قول المحشى) منصوب المحل عبارة الرضى منصوب محلا على المحل فالمعنى هنا منصوب بسبب محل متبوعه (قول المحشى) عن النسبة الفاعلية المقدرة أى كاستحالة شىء قيام المسند بالمذكور عقلا فعقلا تفسير لذلك الشىء ولا يقدر تقدير الشىء فى كونه تمييز نسبة لان انبهاهما انما هو بانها طرفها

(قول المحشى) ليس كذلك لما مر انه لا قرينة هنا لفظية ولا معنوية والمحذوف اذا كان مرادا يجب فيه القرينة (قول المحشى) بتقدير غير الظرف ظرفا بان ينزل منزلة المكان فيكون مكانا اعتباريا

(قول المحشى) واظهار فى وحذفه شائعا الخ المراد بالحذف تقديرها لاحذفها تخفيفا بدون تقدير حتى يكون منصوبا بنزع الخافض بمعنى ان الفعل انما تعدى اليه بواسطة الحرف وانما الفعل تعدى اليه بنفسه ومعنى التقدير هو ما قاله الشيخ ابن التماس فى التعليقة على المقرب ان قوة الكلام قوة كلام آخر فيه فى ظاهرة فقوله واظهار فى الخ بيان لوجود خاصية الظروف فيما نحن فيه وهو انهم معنى فى بواسطة كثرة استعمال هذا التركيب معها لفظا وتقديرا فيكون قياسا كما قاله الرضى فى دخلت الدار فاقيل انه لا حاجة اليه الا لو كان المصوب بنزع الخافض وهم

انه الى ما هو له لكن امثال هذا ليست مما يستحيله العقل والا لما ذهب اليه كثير من ذوى العقول ولما احتجنا في ابطاله الى الدليل (ومعرفة حقيقته) يريد ان الفعل في المجاز العقلي يجب ان يكون له فاعل او مفعول به اذا اسند اليه يكون الاسناد حقيقة لما مر من انه عبارة عن اسناده الى غير ما هو له فما هو له هو الفاعل او المفعول به الحقيقي لكن لا يلزم أن يكون له حقيقة لجواز ان لا يسند الى ما هو له قطعا كما ان المجاز الوضعي لا بد له من موضوع له اذا استعمل فيه يكون حقيقة لكن لا يجب ان يكون له حقيقة لجواز ان لا يستعمل فيه قطعا فمعرفة فاعله او مفعوله الذي اذا اسند اليه يكون حقيقة (اما ظاهرة كما في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم اي فما ربحوا في تجارتهم واما خفية) لا يظهر الا بعد نظر وتأمل (كما في قولك سرتنى رؤيتك اي

بشرط التخفية بالاستحالة لا يصير قرينة على المجاز لجواز انشاء الشرط وعلى الاول تعليل لقوله لا يدعى الخ أى لا يدعى أحد جواز ذلك القيام لان العقل مطلقا ، من غير اعتبار أمر آخر من نظر أو عادة أو احساس أو تجربة الى غير ذلك بعده محالا لقوله اذا خلا ونفسه للتعيين على الثاني وبيان للاطلاق على الاول (قوله مما يستحيله العقل) اي العقل في نفسه بدون اعتبار أمر آخر معه (قوله ومعرفة حقيقته) لم يقل وحقيقته للتخصيص على ان المراد الظهور والخفاء بحسب العلم لا بحسب الوجود (قوله يريد الخ) يعني ان المراد بالحقيقة ما يصير حقيقة ، لا ما هو حقيقة بالفعل ، اذلا خلاف في أنه لا يجب لكل مجاز حقيقة (قوله فمعرفة فاعله أو مفعوله) لم يقل فمعرفة اسناده الذي اذا استعمل يكون حقيقة ، كما يقتضيه السوق لان الاسناد لا يتصف بالظهور والخفاء الا باعتبار ظهور فاعله أو مفعوله وخفائه (قوله أى يزيدك الله حسنا في وجهه) أي من حيث الظهور لا من حيث الوجود فانه في غاية الكمال في نفسه لكن لدقته يظهر بعد التأمل والنظر (قوله سرتنى رؤيتك) هذا القول مجاز

(قول المحشى) بشرط التخفية أى عن الشبه وقوله لجواز انشاء الشرط أى لاحتمال أن لا يخلو عقل المتكلم أو العقل من حيث هو عن الشبه فلماذا الاحتمال لاتصلح الاستحالة قرينة وان كان اذا خلى بعده محالا فالمراد بالاستحالة كونه ضروريا لا يتوقف حكم العقل به على خلوه عن شيء

(قول المحشى) من غير اعتبار أمر الخ بيان للاطلاق واذا حكم به من غير اعتبار أمر آخر معه كان الحكم ضرورياً فانه الذي لا يحتاج الى دليل ولا تنبيه ولا حدس ولا تعرض فيه شبهة بل يحكم به العقل بمجرد الالتفات اليه فالمراد بخلو على الاول الخلو عن الشبه وعلى الثاني الخلو عن أمر آخر مما ذكره وعلى كل معنى الاستحالة كونه ضرورياً فتدبر (قول المحشى) أى العقل في نفسه الخ هذا هو مفاد النسخة الاولى مما سبق

(قول المحشى) بحسب العلم أي سهولته وعدمها

(قول المحشى) لا ما هو حقيقة بالفعل بان حصل الاستعمال

(قول المحشى) اذ لاخلاف في انه لا يجب الخ لعل نفي الخلاف عند علماء المعاني والا فهو ثابت عند الاصوليين

كما في مختصر ابن الحاجب وشرحه العوضى

(قول المحشى) كما يقتضيه السوق أي سوق كلام المصنف حيث أضاف المعرفة للحقيقة التي هي لاسناد الى ما هو له

(قول المحشى) لان الاسناد الخ وقيل لان النزاع في الفاعل لافى الحقيقة كما سيأتي

سرنى الله عند رؤيتك وقوله) اى قول ابن المفضل * يرينا صفحتى قر ، يفوق سناها القمر ، (يزيدك وجهه حسنا ، اذا مازدته نظرا * اى يزيدك الله حسنا في وجهه) لما اودعه من دقائق الحسن والجمال يظهر بعد التأمل والامعان وكقولك اقدمنى بذلك حق لى على فلان اى اقدمتنى نفسى لاجل حق لى عليه ومحبتك جاءت بي اليك اى جاءت بي نفسى اليك لمحبتك وقول الشاعر * وصيرنى هواك وبى * لحينى يضرب المثل * اى صيرنى الله بسبب هواك بهذه الحالة انى يضرب المثل بى لهلاكى فى محبتك فى معرفة الحقيقة فى هذه الامثلة

اذا اريد منه حصول السرور عند الرؤية ، أما اذا اريد ان الرؤية موجبة للسرور فهو حقيقة (قوله اى اقدمتنى نفسى) السكاكى رحمه الله فى مثل هذا المثال الفاعل النفس وفيما عداه الله سبحانه بناء على ، أن الظاهر ان الحادث الذي يظهر فاعله ينسب اليه والذي لا يظهر ينسب الى ذاته تعالى لكن لا يخفى ، ان الفعل الصادر ههنا هو القدوم ، واعتبار النفس الناطقة مقدما للبدن تكلف بارد غير متعارف عند أهل اللغة ، وكذا جعل النفس فيما عداه فاعلا ، باعتبار التوليد مع عدم جريانه فى صيرنى تكلف (قوله بهذه الحالة) فى شرح المفتاح فالواو مزيدة فى ثاني مفعولى صير تشبيها بالخال والواو للخال

(قول الشارح) وصيرنى هواك أولا ، اثبت عائدا بك من لك لما ضاقت الحيل وصيرنى هواك الخ فان سلمت لكم نفسى فما لاقية جلد وان قتل الهوى رجلا فأنى ذلك الرجل والكاف مكسورة فى السكل لانه خطاب امرأة

(قول المحشى) اذا اريد منه حصول السرور الخ اى اذا كان المعنى المراد من التركيب المجازى حصل لى السرور عند الرؤية وانما صور السرور بصورة المسرة والرؤية بصورة المسر على ما اختاره الشيخ أو المعنى اذا كان المعنى المراد حصول السرور من الله عند الرؤية على ما اختاره المصنف حيث قال أي سرنى الله عند رؤيتك فعلى كل ليس سر مستعملا فى معنى مجازى بل فى حقيقته

(قول المحشى) اما اذا اريد ان الرؤية أوجبت الخ فان الفعل حينئذ وهو سر لم يرد منه حصول السرور وانما استعمل فى معنى مجازى وهو أوجبت السرور فيكون مجازاً لغويا والاسناد حقيقة عقلية تدبر

(قول المحشى) بناء على ان الظاهر الخ يريد دفع ما قل الحفيد ان السكاكى جعل فاعل الاقدام النفس وفاعل سائر الافعال الله تعالى والحق ان الفاعل فى الجميع النفس على زعم المعتزلة فان العبد خالق لافعاله على زعمهم بعضها بالتوليد وبعضها بالمباشرة فينبغي أن يقولوا بتولد السرور والعلم بزيادة الحسن عن الرؤية وحاصل الدفع ان كون مذهبهم ذلك لا ينافي الاسناد الى الله فى البعض على وجه الحقيقة لان مدارها على ما ينسب اليه الفعل عرفا وان كان مخلوقا لغيره

(قول المحشى) ان الفعل الصادر اى عن الشخص هو القدوم فالمراد بالنفس ذات الشخص كما هو المتعارف عند أهل اللغة والكلام فى الاقدام لاقى القدوم

(قول المحشى) واعتبار النفس الخ اى ارادة النفس الناطقة لا ذات الشخص وجعلها مقدمة للبدن الذى هو ذات الشخص تكلف بارد عند أهل اللغة لانهم لا يتعارفون من النفس غير ذات الشخص وحينئذ يكون المعنى ذاتى اقدمت ذاتى ولا معنى له

(قول المحشى) وكذا جعل النفس الخ رد لما مر عن الحفيد والمراد بما عداه سرتنى ويزيدك وصيرنى (قول المحشى) باعتبار التوليد هو أن يوجب فعل لفاعله فعلا آخر كحركة اليد أوجبت حركة المفتاح والمراد بالفعل

نوع خفاء ولهذا لم يطلع عليها بعض الناس وهذا رد على الشيخ عبد القاهر وتعرض به حيث قال اعلم انه ليس بواجب في هذا ان يكون للفعل فاعل في التقدير اذا انت نقلت الفعل اليه صارت حقيقة كما في قوله تعالى * فما ربحت تجارتهم * فانك لا تجد في نحو اقدمنى بلدك حق لى على انسان فاعلا سوى الحق والحال قائم مقام الخبر دال عليه أى صيرني هواك مضروبا بي المثل في الهلاك انتهى وعبارته هنا مشعرة بالوجهين حيث جعل بهذه الحالة مفعولا ثانيا وعبر عنه بالحالة قال قدس سره دل عبارته الظاهر اشعرت لما عرفت من انها تحتل الوجهين قال قدس سره يضرب المثل لحيى وبى * أى يضرب المثل بالاشياء لحيى ويضرب المثل لاشياء بى * قل قدس سره الا انه * قدم المخطوف ، على المتبوع والعامل كما في قولك عليك ورحمة الله السلام وما سيحيى من أن جوازه مشروط بان لا يتقدم على العامل كما في الرضى فعمل ذلك مختلف فيه فانه لم يذكره في شرح التسهيل عند تعداد شرائط جواز تقدم المخطوف مع انه بالغ في ذلك وذكر الشروط المتفق عليها ، والمختلف فيها وان ايت فاجعل المذكور مفسرا للعامل المحذوف مقدما ويروى بحينى بالباء فهو بدل من بى (قوله نوع خفاء) لكثرة الاسناد الى الفاعل المجزى وترك الاسناد الى الفاعل الحقيقي (قوله في هذا) أى في المجاز العقلى (قوله صارت الخ) أى النسبة حقيقة لذلك الفاعل (قوله فانك لا تجد) تعليل لقوله ليس بواجب أى اذا قلت عند قدومك للحق اقدمنى حق لا تجد في قصدك فاعلا للاقدام سوى الحق ولكذلك صورت التقدم بصورة الاقدام والحق بصورة التقدم مبالغة في كونه داعيا للتقدم فلا فاعل في قصدك

في الموضوعين الاثر لا التأثير بدليل تمثيلهم بالحركتين واحترزوا بقولهم لفاعله المتعلق بيجب عن المطاوع نحو كسرت فانكسر فان فيه ايجاب فعل فعلا آخر لكن لا لفاعله كذا في حاشية المواقف فيقال فيما نحن فيه ان النفس وجد منها الرؤية فتولد عنها السرور ووجد منها زيادة النفاذ فتولد عنها العلم بزيادة الحسن ولا يقال وجد منها الحب فتولد عنه لايمان به اليه في قوله محبتك جاءت بى اليك وكذا لا يقال وجد منها الهوى فتولد عنه تصديره مضروبا به المثل لان الاتين به والتصدير ان اريد بهما المعنى المصدرى فليس ذلك هو المراد بالفعل في التوليد وان اريد بهما الاثر وهو كونه مأثرا به وكونه مضروبا به المثل فهو ايجاب فعل فعلا آخر لكن لا لفاعله ولذا قال مع عدم جريانه في صيرني وانما ترك محبتك جاءت بى اليك لجعل الشارح فاعله النفس فتدبر

(قول المحشى) يضرب المثل بالاشياء لحيى أى يضرب الناس امثالا بالاشياء لهلاكي واذا ارادوا ان يضربوا مثالا لشيء من الاشياء ضربه بى (قول المحشى) على المتبوع والعامل والعامل هنا يضرب وفي البيت المذكور الابتداء ولا شك أنه متأخر مع المبتدا فالتقدم عليه ايضا ظاهر

(قول المحشى) والمختلف فيها أى اختلافا قويا فلا ينافي انه مختلف فيه كما ذكره (قول المحشى) لانك صورت التقدم بصورة الاقدام فالمسند في الحقيقة هو التقدم الا انه مصور بصورة الاقدام والمسند اليه في الحقيقة هو الحق الا انه مصور بصورة التقدم فليس هناك اقدام سوى التقدم حتى يطلب فاعلا كان اسناده اليه حقيقة وليس هناك فاعل سوى تقدم كان الاسناد اليه حقيقة وانما كان اسنادا الى غير ما هو له لانك بالغت في التقدم حتى جعلته اقداما حقيقيا واستعملت فيه اقدم فهو اقدام حقيقى وان كان موهوما والاقدام الحقيقي لا يسند الى الحق ولا يكون له

وكذا لا تستطيع في وصيرتي ويزيدك ان تزعم ان له فاعلا قد نقل عنه الفعل فجعل للهوى ولوجهه فالاعتبار
اذن ان يكون المعنى الذي يرجع اليه الفعل موجوداً في الكلام على حقيقته فان القدوم موجود حقيقة وكذا
الصيرورة والزيادة واذا كان معنى اللفظ موجوداً على الحقيقة لم يكن مجازاً فيه نفسه فيكون في الحكم فاعرف

سوى الحق لا محققاً ولا موهوماً فضلاً عن الاسناد اليه والنقل عنه (قوله وكذا لا تستطيع الخ) بناء على تصويرك
الصيرورة تصييراً والازدياد زيادة ولا تصيير ولا زيادة (قوله فالاعتبار) تفريع على ما قبله أى اذا لم يكن للفعل في المجاز
العقلى فاعل ، بناء على انتفاء الفعل ، وكونه مخيلاً محضاً فالاعتبار في امتيازه عن الكذب ، ان يكون المعنى الذي هو مقصود
المتكلم من الكلام ومحط الفائدة موحوداً في المجاز بخلاف الكذب فانه لا وجود له في أقدمنى حتى بلذلك ان لم يكن القدوم
محققاً ، كان كذباً وان كان متحققاً كان مجازاً عقلياً (قوله واذا كان الخ) عطف على قوله ليس بواجب الخ ، وبيان لمناط كون
الكلام مجازاً عقلياً وهو انه اذا كان المعنى الذى وضع له اللفظ ، موجوداً على الحقيقة بان يكون مستعملاً فيه مراداً منه لم
يكن مجازاً في ذلك اللفظ نفسه لكونه مستعملاً في معناه الذى وضع له فيكون في الحكم فى قولك اقدمنى بلذلك حتى ان
كان لفظ الاقدام مستعملاً في معناه الذى وضع له وان كان موهوماً يكون مجازاً في الحكم وان كان مستعملاً في معنى الحمل
على القدوم كان مجازاً في اقدم والاسناد على حقيقته وكذا ان كان الحق مستعملاً في المقدم بطريق الاستعارة بالكناية

(قول المحشى) سوى الحق فانه فاعل وهمى واسناد الاقدام اليه مجاز لان الاقدام الحقيقى ليس له
(قول المحشى) بناء على انتفاء الفعل فانه لا اقدم هناك اصلاً وانما هو قدوم صور بصورة الاقدام وعبر عنه بلفظه
(قول المحشى) وكونه مخيلاً محضاً أى اقداماً حقيقياً مخيلاً

(قول المحشى) ان يكون المعنى الذى الخ لانه اذا كان القدوم موجوداً طابق الكلام الواقع لان المراد من الاقدام
هو القدوم المبالغ فيه وقد وجد فائدة أقدمنى لذك حق لمعنى قدمت لحق كفاية انبت الربيع البقل لمعنى انبت الله البقل غاية
ان الاول يؤول الى اسناد حقيقى والثاني يؤول الى موضعه العقلى وليس المراد انه أفاد ذلك كناية بان يكون اقدم مستعملاً
في الاقدام لا لكونه مراداً بل لينتقل منه الى القدوم لانه لا اقدام هنا سوى القدوم المبالغ فيه والكناية لا بد فيها من
معنيين أحدهما حقيقى والاخر كنى لينتقل من الاول الى الثانى ولا انتقال هنا وقد اشار لذلك المحشى بقوله قبل لكنك
صورت القدوم بصورة الاقدام والحق بصورة المقدم مبالغة الخ راداً على الفزري قوله انه كناية ولما نقل العوضد عن الامام
فخر الدين الرازى انه قال في انبت الربيع البقل انه ورده يتصور فينتقل ذهنه منه الى انبت الله فيصدق به قال البشارح في
حواشيه ان أراد انه اطلق ليعلم الحكم الذى هو مدلوله لكن لا يكون مرجع الافادة ومناط الصدق والكذب بل لينتقل
منه الى حكم آخر فيصدق به ويكون هذا كناية فلم يقل به الامام الرازى ولا غيره ولم يطابق القواعد البيانية اهـ

(قول المحشى) كان كذباً أى مجازاً عقلياً كاذباً وقوله كان مجازاً عقلياً أى صادقاً فهو قريب من الاحتباك

(قول المحشى) وبيان لمناط كون الكلام مجازاً عقلياً أى لانه يستبعد كونه مجازاً مع كون المقصود منه القدوم

(قول المحشى) موجوداً على الحقيقة أى وان كان موهوماً ولفظ اقدم لم يقيد الواضع معناه بكونه محققاً حتى يكون

مجازاً في الطرف

هذه الجملة واحسن ضبطها حتى تكون على بصيرة من الامر وقال الامام الرازي فيه نظر لان الفعل لا بد من ان يكون له فاعل حقيقة لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل فهو ان كان ما اضيف اليه الفعل فلا مجاز والا فيمكن تقديره

فتلخص من كلامه ان مثل اقدمنى بذلك حق لي يحتمل وجوها ثلاثة مجازا في الاسناد واستعارة بالكناية وبما حررنا لك اندفع الشكوك التي عرضت للناظرين الذين لم يقدروا على تخريج جواهر مقاصده من بحور عباراته (قوله هذه الجملة أى الضابطة للمجاز العقلي واحسن ضبطها فانه مما قد نسيه الخذاق كالسكاكي والمصنف والامام رحمه الله حتى تكون على بصيرة في استخراج الجزئيات منها * قال قدس سره وأنت تعلم الخ * قد الحق الشارح بالمنقول جواب الاشكال بحيث يظهر منه صحة كلام الشيخ حيث قال والجواب ان عدم تحقق المعنى لا ينافي كون اللفظ حقيقة ولا يستلزم كونه مجازا في معنى آخر غاية الامر ان مدلول اللفظ وما يشتمل عليه لا يكون ثابتا ، ولا يلزم الكذب أيضا لان المقصود ثبوت ما هو المرجع كالقدم مثلا انتهى وبخلاصته ما حررناه سابقا في حل عبارة الشيخ ، فكن الفيصل للحق فان الشارح رحمه الله حقق المقام بما لا مزيد عليه * قال قدس سره بل هو في الحقيقة الخ فيه بحث لان الاشكال انما هو على الشيخ حيث يقول ان هذه الافعال موهومة ، لا فاعل لها وأما القائلون بانها موجودة قد نقل الاسناد من فاعلها الحقيقي الى المجازي فلا اشكال عليهم ولذا قال الشارح رحمه الله لا يكون حينئذ أى اذا كانت هذه الافعال المتعدية غير موجودة حقيقة بخلاف ما اذا كانت موجودة وبهذا ظهر فساد ما قبل ان اول الحاشية يوجب رجحان مذهب الشيخ فان محصله ان الافعال المتعدية المذكورة في تلك الامثلة موهومة فلا فاعل لها يصير الاسناد اليه حقيقة وأما آخر الحاشية ، فاشكال على جميع القائلين بالمجاز العقلي ولم يذكره لترجيح مذهب الشيخ على غيره * قال قدس سره واذا فطرت الخ * الفرق بينه وبين

(قول المحشى) فتلخص من كلامه الخ اى منظوقا ومفهوما حيث قال واذا كان معنى اللفظ الخ فانه يفهم أنه اذا لم يكن موجودا كان مجازا فيه وحينئذ يكون المراد باللفظ لفظ اقدم ولفظ الحق لا اقدم فقط بقي ان يشبه التلبس الغير الفاعلي بالتلبس الفاعلي ويستعمل فيه اللفظ الموضوع لافادة التلبس الفاعلي فيكون استعارة تمثيلية وهذا وان كان غير بعيد الا انه كما قال الشارح في حواشي البصير ليس قولنا لاحد من علماء البيان فلماذا مع كون كلام الشيخ في المفرد لا التركيب تركه المحشى (قول المحشى) ولا يلزم الكذب أيضا اى كما لا يستلزم ان يكون مجازا في معنى آخر .

(قول المحشى) فكن الفيصل للحق أي كن شديد الفصل حتى تفصل بين الحق وهو ما قلنا والباطل وهو ما قاله السيد من الاعتراض على الشارح وقوله حقق المقام اى فيما نقل عنه

(قول المحشى) لا فاعل لها أي لا محققا ولا موهوما سوى الحق

(قول المحشى) فلا اشكال عليهم أي بناء على زعمهم وان كان الاشكال عليهم بالعلم القطعي بان الموجود في امثل

هذه الصور افعال لازمة

(قول المحشى) ما قيل أي جوابا عن قول السيد ان المنقول لا يفيد ظنا بصحة مذهب الشيخ بل هو الخ وحاصله

أن أوله يفيد الظن وآخره لم يذكر لترجيح مذهب الشيخ حتى يقال انه اشكال عليه لا ترجيح له

(قول المحشى) فاشكال على جميع القائلين هذا محل الفساد

(وانكره) أى المجاز العقلي (السكاكي) وقال الذى عندى نظمه في سلك الاستعارة بالكناية بجمل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه وجعل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة وهذا معنى قوله (ذاهباً الى ان ما سر) من الامثلة (ونحوه استعارة بالكناية) وهى عنده ان تذكر المشبه وتريد المشبه به بواسطة قرينة وهى ان تنسب اليه شيئاً من اللوازم المساوية للمشبه به مثل ان تشبه المنية بالسبع

الاستعارة بالكناية ان المقصود بالذات في الاستعارة المبالغة في نفس الحق يجعله مقدماً وامضى هذه المبالغة في الملابس وان كان كل منهما يستلزم الآخر * قال قدس سره فثبت الخ * فيه ان الثابت مما ذكر ، انه لاحقيقة له موجودة او معتد بها لانني الحقيقة مطلقاً وعبرة الشيخ تنادى ، على نفي الحقيقة مطلقاً فالوجه ما حررناه من انه لا اقدام في قصد المتكلم اصلاً وانما هو صور القدم بصورة الأقدام واسنده الى الحق وهذا ما ذكره الشارح رحمه الله في شرح المفتاح وانما اظن ان ما ذكره الشيخ اقرب الى الصواب بالنظر الى مقصود الكلام اذ ليس القصد الى اقدام وتصيير بل الى قدم وصيرورة (قوله استعارة بالكناية) أي فيها استعارة بالكناية (قوله وانكره السكاكي) وقال ، ما عندكم من المجاز العقلي عندى داخل في الاستعارة بالكناية لا انه ينفي المجاز العقلي بجماله الاستعارة حتى يرد ان الاحتمال لا يكون نافياً (قوله من اللوازم) أى من الروادف ، منفكة كانت او لازمة (قوله المساوية للمشبه به) أى المختصة به اما مطلقاً ، او بالنسبة الى المشبه ، بقرينة لاحق

(قول المحشي) ان المقصود بالذات في لاستعارة المبالغة في نفس الحق زاد قوله بالذات اشارة الى ان مقاله السيد من ان المقصود في الاستعارة هو التشبيه ذاك في المقصود لغيره وهو المبالغة في الحق وكذلك جعل المقصود في المجاز هو الاسناد فانه متفرع على المقصود بالذات وهو المبالغة في الملابس تدبر

(قول المحشي) لاحقيقة له موجودة أي بل موهومة وقوله أو معتد بها أي بل غير معتد بها وعلى كل فهذا الاسناد حقيقة يرجع اليها بان يكون هناك تركيب يكون فيه الاقدام حقيقة والمقدم كذلك وان كان الكل موهوما وينقل الاسناد من ذلك الى الحق واما قول السيد لا معنى لاسناده الى الفاعل المتوهم فلا ينفي الحقيقة مطلقاً اذ لا معنى لتوهم اقدام ومقدم مع نفي حقيقة الاسناد غاية عدم الاعتداد أو الوجود

(قول المحشي) على نفي الحقيقة مطلقاً بان لا يكون هناك اقدام حقيقة ولو موهوما اسند الى مقدم حقيقة ولو موهوما حتى ينقل الاسناد الى ما نحن فيه وانما الموجود هو القدم فقط غاية الامر انه صور بصورة الاقدام كما صور الحق بصورة المقدم (قول المحشي) وانما ظن الخ من كلام المحشي ويحتمل انه ما قاله الشارح في شرح المفتاح

(قول المحشي) ما عندكم المجاز العقلي أي ما عندكم هو مجاز عقلي هو عندى داخل في الاستعارة بالكناية تقليلاً للاقسام وضبطاً للانتشار فدخوله فيها راجح في نظره لذلك والمرجوح عند البلغاء منكر ولم يرد الاستعارة بالكناية اليه لان منها ما لا يمكن رده كاظفار المنية نشبت بغلان

(قول المحشي) منفكة كانت او لازمة عم بذلك ليكون لقوله المساوية فائدة

(قول المحشي) أو بالنسبة الى المشبه فلا يرد ان الاظفار توجد في غير السبع فانها وان وجدت في غيره لكن لا توجد في المنية

(قول المحشي) بقرينة لاحق كلامه راجع لقوله أى المختصة يعنى ان معنى المساواة الاختصاص لا المساواة بمعنى التلازم

في الوجود والاتقاء لجواز أن يكون هناك تلازم في الوجود والاتقاء بين المشبه والمشبه به وتكون اللوازم لوازم لكل منهما

ثم تفرد بها بالذكر وتضيف إليها شيئاً من لوازم السبع فتقول مغالب المنية نشبت بفلان بناءً (على أن المراد بالربيع الفاعل الحقيقي) للأنبات يدنى القادر المختار (بقريئة نسبة الانبات) الذي هو من اللوازم المساوية للفاعل الحقيقي (إليه) أى إلى الربيع (وعلى هذا القياس غيره) أى غير هذا المثال يعنى أن المراد بالطبيب هو الشافي الحقيقي بقريئة نسبة الشفاء إليه وكذا المراد بالأمير المدبر لأسباب الهزيمة هو الجيش بقريئة نسبة الهزم إليه والحاصل أن يشبه الفاعل المجازى المذكور بالفاعل الحقيقي في تعلق وجود الفعل به ثم يفرد الفاعل المجازى بالذكر وينسب إليه شيء من لوازم الفاعل الحقيقي (وفيه) أى فيما ذهب إليه السكاكي (نظر لأنه يستلزم أن يكون المراد بعيشة في قوله تعالى فهو في عيشة راضية صاحبها كما سيأتى) في الكتاب من تفسير الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكي وقد ذكرناه نحن وليس كذلك إذ لا معنى لقولنا هو في صاحب عيشة وكذا لا معنى لقولنا خلق من شخص يدفق الماء أى يصبه في قوله تعالى (خلق من ماء دفق) (و)

كلامه ، حيث قال بعد قوله من لوازم السبع قوله مالا يكون الاله ، وكان على الشارح رحمه الله أن يذكره وسابق كلامه حيث قال في تعريف ، مطلق لاستعارة أن تذكر أحد طرفي التشبيه وتريد به الطرف الآخر مدعياً دخول المشبه في جنس المشبه به دالاً على ذلك ، بأبنائك للمشبه ما يختص بالمشبه به (قوله ثم تفرد بها بالذكر) عن أداة التشبيه ولاشعار به (قوله القادر المختار) ، بعنوان هذا المفهوم لأن حيث خصوصية ذاته تعالى فلا يرد أن ادعاء كون الربيع ذاته تعالى ، ركيك جداً بخلاف ادعاء كون ملاسبة الانبات بالربيع عين ملاسته بذاته تعالى (قوله المدبر لأسباب الهزيمة) ، لا الجيش بخصوصه حتى يكون ادعاء امر ركيك (قوله خلق من شخص يدفق الماء) لأن المقصود بيان مادة يكون منها الانسان كما يدل عليه سابقه أعنى قوله تعالى ﴿ فلينظر الانسان م خلق ﴾ ولا حقه أعنى قوله تعالى ﴿ يخرج من بين الصلب والترائب ﴾

(قول المحشي) حيث قال أى السكاكي مالا يكون الاله

(قول المحشي) وكان على الشارح أن يذكره لبيان معنى المساواة

(قول المحشي) في تقسيم مطلق الاستعارة أى الشاملة للمكنية والتصريحية

(قول المحشي) بأبنائك للمشبه ما يختص بالمشبه به المراد بما يختص بالمشبه به في التصريحية هو اسم جنسه كالأسد في

قوله في الحمام أسد وفي المكنية لازمه المختص به كالأظفار كما سينقله الشارح عنه في البيان فالمراد باللوازم ما يشمل اسم الجنس

(قول المحشي) بعنوان هذا المفهوم لقوله مدعياً دخول المشبه في جنس المشبه به

(قول المحشي) ركيك جداً لوضوح التباين بين الشئيين المتباينين بخلاف ما إذا اعتبر أحدهما مفهوماً كلياً فإنه لا يباين

كل التباين لصدقه على الواحد الآخر وقيل وجه الرككة إساءة الأدب

(قول المحشي) لا الجيش بخصوصه عطف على أسباب الهزيمة يعنى أن الأمير الذي ادعينا أنه الجيش مأخوذ بعنوان

المدبر لأسباب الهزيمة كما أشار له الشارح بوصفه بالمدبر لا بعنوان المدبر للجيش بخصوص كونه جيشاً حتى يلزم ادعاء كون

الأمير من عداد جيشه الذي هو ركيك تدبر

يستلزم (ان لاتصح الاضافة) في كل ما أضيف الفاعل المجازي الى الفاعل الحقيقي (نحو نهاره صائم لبطلان اضافة الشيء الى نفسه) اللازمة من كلامه لان المراد بالنهار حينئذ فلان نفسه ولاشك في صحة هذه الاضافة ووقوعها قال الله تعالى فما ربحت تجارتهم ولو مثل بقوله تعالى * فما ربحت تجارتهم * وقوله فنام ليل وتجلى همى * لكان أدفع للشغب لان قوله نهاره صائم مما يناقش فيه بان الاستعارة انما هي في ضميره المستتر لا في نهاره كالاستخدام في علم البديع لكن المناقشة في المثال ليست من دأب المحصلين (و) يستلزم (ان لا يكون الامر بالبناء) في قوله تعالى يا همام ابن لي صرحا (لهامان) لان المراد به حينئذ هو العملة انفسهم وليس كذلك لان النداء له والخطاب معه (و) يستلزم (ان يتوقف نحو انبت الربيع البقل) وشفى الطبيب المريض وصرتي رؤيتك مما يكون الفاعل الحقيقي هو الله تعالى (على السمع) من الشارع لان اسماء الله تعالى توقيفية لا يطلق عليه اسم لا حقيقة ولا مجازا ما لم يرد به اذن الشارع وليس كذلك لان مثل هذا التركيب صحيح شائع في كلامهم سمع من الشارع أو لم يسمع (واللوازم كلها منتفية) كما ذكرنا فينتفي كونه من باب الاستعارة بالكناية لان انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم وجوابه ان مبنى هذه الاعتراضات على ان مذهب السكاكي في الاستعارة

لا يان أصله الذي نشأ منه كما في قوله تعالى ﴿ خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ﴾ (قوله كالاستخدام) أورد حرف التشبيه لان الاستخدام من المحسنات ، وهي تراعى بعد المطابقة ووضوح الدلالة وما نحن فيه من الاستعارة وهي متعلقة بوضوح الدلالة لكنها مشاركة له من حيث أنه اريد باللفظ معنى وبالضمير معنى آخر ، والجهة مختلفة (قوله لان النداء له الخ) فيكون الامر أيضاً له اذ لا يجوز تعدد المخاطب في كلام واحد . من غير تثنية أو عطف وما قيل انه يجوز ان يكون الامر لهامان بأن يأمر العملة بالبناء ففيه انه خروج عما نحن فيه ، لانه حينئذ يكون المجاز في الطرف حيث اريد بان الامر به (قوله كما ذكر الخ)

(قول المحشي) وهي تراعى بعد المطابقة أى انما يصار اليها بعد حصول المطابقة ووضوح الدلالة كما نقلناه عن الشارح أول الكتاب لتلا يكون كتعليق الدر في رقاب الخنازير بمعنى انه لو لم تكن موجودة لكانا حاصلين والاستعارة في الضمير هنا لو لم توجد لم يحصل وضوح الدلالة اذ لو لم يكن فيه استعارة لما دل الكلام على المعنى المقصود واذا كان الاتيان بها لاجل البوضوح لم يمكن أن يكون للمحسنين قال العصام في البديع ان التحسين التابع للبلاغة بالوجوه المبحوث عنها في البديع انما يكون بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة حتى لو لم يتم شيء منهما بدون هذه الوجوه لم تعد في الكلام من المحسنات البديعية وما قيل ان اكثر المجازات فيها الاستخدام ان اريد به انه أى عبارة الاستخدام لتوقف المجاز عليها فمنوع وان اريد به انه حصل الاستخدام مع التجوز فلا كلام فيه فان جميع المحسنات تحصل مع المطابقة ووضوح الدلالة كما سيأتي التنبيه عليه في البديع

(قول المحشي) والجهة مختلفة فان جهة ارادة غير لتقدم للاستعارة غيرها للاستخدام

(قول المحشي) من غير تثنية أى أو جمع

(قول المحشي) لانه حينئذ يكون المجاز في الطرف أى مع انه حقيقة باتفاق من المصنف والسكاكي

بالكنية ان تذكر المشبه وتريد المشبه به حقيقة وهذا وهم لظهور ان ليس المراد بالمنية في قولنا مخالب المنية
نسبت بفلان السبع حقيقة بل المراد الموت لكن بادعاء السبعية له وجعل لفظ المنية مرادفاً للفظ السبع
ادعاء كيف وقد قال السكاكي في تحقيقه إنا ندعى اسم المنية اسماً للسبع مرادفاً له بارتكاب تأويل وهو ان
المنية تدخل في جنس السباع لاجل المبالغة في التشبيه وقال أيضاً المراد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها وانكار
ان تكون شيئاً آخر غير سبع وحينئذ يكون المراد بعميسة صاحبها بادعاء الصاحبية لها وبالنهار الصائم بادعاء
الصائمة له لا بالحقيقة حتى يفسد المعنى وتبطل الإضافة وايضا يكون الامر بالبناء لها مان كما ان النداء له لكن
بادعاء أنه بان وجعله من جنس العملة لقرط المباشرة ولا يكون اربع مطلقاً على الله تعالى حقيقة حتى يتوقف
على السمع اذ المراد به حقيقة هو اربع لكن بادعاء انه قادر مختار من اجل المبالغة في التشبيه وهذا ظاهر
نعم يرد على مذهبه في الاستعارة بالكناية

حيث بين بعد كل ملازمة بطلان لازماً (قوله وجعل لفظ المنية الخ) هذا لا دخل له في دفع الاعتراضات فانها مندفة
بمجرد ارادة المشبه به ادعاء وانما هو جواب سؤال أورده السكاكي رحمه الله واجاب عنه بما ذكر وهو ان يقال ان ادعاء
السبعية وانكاره أن يكون شيئاً وراءه ينافي التصريح باسم المشبه كالمنية لانه كمال الاعتراف به للقطع بانه لم يرد غير معناه
الموضع له وحاصل الجواب ، انا نجعل اسم المشبه من اسماء المشبه به بجعل اسمائه قسمين متعارفاً وضع بازاء المشبه به ،
حقيقة كالسبع وغير متعارف ، وضع بازائه ادعاء كالمنية فالتصريح باسم المشبه لا ينافي ادعاء كونه نفس المشبه به وانما ينافيه
لأنه لم يكن هذا من اسماء المشبه به ، على ما لزم من ادخال المشبه في جنس المشبه به (قوله تدخل في جنس السبع) فانه تصريح
(قول المحشي) انا نجعل اسم المشبه من اسماء المشبه به هذا العمل ضررته على الادخال الآتي فانه متى دخلت
المنية في جنس السبع صارت حقيقتها واحدة فتحيل ان الواضع كيف يصح منه أن يضع اسمين لحقيقة واحدة ولا يكونان
مترادفين فنجعل بناء على هذا التحيل اسم المشبه من اسماء المشبه به

(قول المحشي) حقيقة راحه لقوله وضع كالادعاء الآتي فانه متى دخلت المنية في جنس السبع ادعاء صار لفظ المنية
موضوعاً للسبع ادعاء وليس راجعاً للمشبه به المذكور صريحاً والمدلول عليه بضمير ازائه لعدم موافقته لقوله بعد فيكون لفظ
السبع موضوعاً له ادعاء

(قول المحشي) وضع بازائه ادعاء فالمراد بالمنية السبع الحقيقي بدعوى انها سبع حقيقي وبهذا يندفع الاعتراض المتقدم
وكون هذه الدعوى لا يخرجها عن كونه موضوعاً لها لفظ المنية تحميلاً وكون المراد بها هو السبع الادعائي وهو الموت وحينئذ
لا يكون استعارة فشيء آخر سيأتي الجواب عنه

(قول المحشي) على ما لزم من ادخال الخ فيه ان ادخال المشبه في جنس المشبه به وجعل افرادة قسمين انما يوجب
العموم والخصوص ولا يستلزم اطلاق المنية على السبع الحقيقي وجوابه ان ذلك لزم بواسطة تحيل ان الواضع كيف يصح
منه ان يضع اسمين لحقيقة واحدة ولا يكونان مترادفين وانما كان تحيلاً لان الاتحاد في الصدق يوم الاتحاد في المنهوم
وذلك يوم الترادف

اعتراض قوي نذكره في علم البيان ان شاء الله تعالى

بان المراد بالمنية الموت وكيفية الادخال ادعاء ان السبع موضوع لما يتغال النفوس من غير فرق بين النافع والضار سواء كان في الهيكل المخصوص أو في غيره كالموت، فيكون لفظ السبع موضوعا له ادعاء ومعلوم ان لفظ المنية موضوع له حقيقة فيكونان ، كالمترادفين مثل السيف والصارم وان كان اطلاق السبع عليه من اطلاق العام على الخاص، ولذا قال السكاكي رحمه الله ثم تذهب على سبيل التخيل الى ان الواضع كيف يصح منه أن يضع اسمين لحقيقة واحدة ولا يكونان مترادفين بقي ههنا شيء، ذكره الشارح رحمه الله في شرح مختصر الاصول وهو انه اذا كان المراد بالمنية الموت بادعاء السبعة له لم يكن هذا مغنيا عن القول بكون الاسناد مجازيا لان حق الاثبات مثلا أن يسند الى القادر دون الزمان المشبه بالقادر المصور بصورته اقول اذا كان مبنى الاستعارة على ادخال المشبه في جنس المشبه به وانكار ان يكون شيئا وراءه وكان اثبات لازم المشبه به كالاثبات مثلا مبني على هذا الاعاء ، كان اسناده اسنادا الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر وان لم يكن الى ما هو له عنده في الواقع ولعل هذا وجه تركه في هذا الكتاب واما ما اوجب به من أن قرينة الاستعارة بالكنية استعارة تخيلية عنده فان المراد بالمخالب في مغالب المنية انشبت بفلان صورة وهمية شبيهة بالمخالب الحقيقية فهي للمنية حقيقة وحقه أن يسند اليه فليس بشيء، لانه مبني على كون القرينة للاستعارة بالكنية عنده منحصرة في التخيلية، وليس كذلك فانه اذا كان المجاز العقلي داخلا فيها كانت القرينة في مثل انبت الربيع البقل مثلا مستعملة في معناه الحقيقي وسيصرح الشارح رحمه الله فيما سيأتي بان كل واحدة من الاستعارة التخيلية والاستعارة بالكنية منفكة عن الاخرى عنده (قوله اعتراض قوي) وهو ان لفظ المنية حينئذ مستعمل فيما وضع له على سبيل التحقيق فلا يندرج في الاستعارة التي هي مجاز، وادعاء السبعة

(قول المحشي) فيكون لفظ السبع موضوعا له ادعاء الخ هذا بيان للحاصل بعد الادخال بقطع النظر عن التخيل الآتي اما بالنظر اليه فهما فيه مترادفان فيكون مدلول المنية السبع الحقيقي بادعاء السبعة الحقيقية لها وهذا هو مبنى الجواب المتقدم وبهذا التقرير اندفع ما قبل ان القولة السابقة تفيد الترادف بين لفظي السبع والمنية على معنى واحد هو السبع الحقيقي وهذه القولة تفيد ان الترادف بينهما على معنى هو الموت لما عرفت ان ما سبق مبنى على دعوى الاتحاد في المفهوم وكلامه في هذه القولة في بيان منشأ الاتحاد فليتأمل

(قول المحشي) كالمترادفين مثل السيف والصارم بيان لما هو كالمترادفين فان الصارم هو القاطع مطلقا سواء كان سيفنا أولا لكن لما اتحد في الصدق على السيف صارا كالمترادفين

(قول المحشي) ولذا قال السكاكي الخ هذه المقالة هي التي ينبني عليها اطلاق المنية على السبع الحقيقي ووضعها له ادعاء كما مر (قول المحشي) كان اسناده اسنادا الى ما هو له عند المتكلم الخ يقتضي انه اذا قال الموحد انبت الربيع البقل لا بد ان لا يعلم المخاطب حاله وان يخفيها منه كما تقدم في ضابط الحقيقة وهو بعيد من كلامهم في هذا المقام بل قول السكاكي ان ما هو مجاز عقلي عندهم عندي هو استعارة بالكنية ينادى على خلافه لان حال المجاز العقلي ان يعلم المخاطب حاله وان لا يخفيها منه واعتراض الشارح انما هو على ذلك قد دبر

(قول المحشي) وليس كذلك قد قال في حاشية القاضى انه كذلك لكن الحق ما هنا كما صرح به الشارح في البيان

(قول المحشي) وادعاء السبعة للمنية الخ اشارة لرد ما أجاب به السكاكي من ان لفظ المنية لما جعل مرادفا للسبع وجب

(ولانه) اى ماذهب اليه السكاكي (ينتقض نحو نهاده صائم) وليله قائم وما اشبه ذلك مما يشتمل على ذكر
 الفاعل الحقيقي (لاشتماله على ذكر طرق التشبيه) وهو مانع من حمل الكلام على الاستعارة كما صرح به في
 كتابه وقال ان نحو رأيت بفلان أسداً ولقيني منه اسد وما اشبه ذلك من باب التشبيه لا الاستعارة وجوابه
 انا لانسلم ان ذكر الطرفين مطلقا ينافي الاستعارة بل اذا كان

المنية لا يجدى نفعا لان ذلك ، لا يخرجها عن كونه موضوعا له لفظ المنية تحقيقا وفي شرح المفتاح الشريفي وربما يجب عن
 ذلك بان ما ليس بخارج عن الموضوع له ، اذا اعتبر معه أمر خارج صار خارجا عنه فيكون لفظ المنية مستعملا في غير
 ما وضع له وخلاصته ان المراد بالمنية الموت مع وصف السبعية وذلك غير موضوع له لا اعتبار أمر خارج مع الموضوع له فتدبر
 (قوله ولانه ينتقض الخ) حاصل استدلال السكاكي رحمه الله تعالى ، كما اشار اليه الشارح رحمه الله بقوله والحاصل الخ ان
 كل مجاز عقلي ، فهو ذكر المشبه وارادة المشبه به بواسطة القرينة وكل ما هذا شأنه فهو استعارة بالكناية فامر منع ، لصغره
 مستندا به يلزم المجال وهذا ، نقض له بالتخلف فان دليله يجرى في المجاز العقلي الذي ذكر فيه الطرفين ولا استعارة
 بالكناية لا اشتراطه لعدم ذكر المشبه به فتدبر فانه قد زل في تقريره الاقدام (قوله ان نحو رأيت الخ) أي التجريد سواء
 كان بالباء أو بمن والمعنى رأيت .

أن يكون استعماله في الموت بطريق المجاز كما اذا استعمل لفظ السبع في الموت فانه بطريق المجز قطعا واحد المترادفين
 لا يخالف صاحبه في كونه حقيقة أو مجازاً اذا استعملا في معنى واحد

(قول الشارح) وجوابه انا لانسلم الخ هذا الجواب ظاهر سواء قلنا ان ضمير النهار ونفسه كل منهما مجاز بالاستعارة
 بالكناية عن المشبه الحقيقي كما فهم المصنف او الادعائي كما فهم الشارح لما علمت من الفرق بينه وبين لجين الماء أو قلنا ان
 الاستعارة بالكناية انما هي في ضمير النهار فقط وأما المرجع فهو باق على حقيقته كذا نقل عن شيخنا
 (قول المحشى) لا يخرجها عن كونه موضوعاً له تحقيقاً لان ادعاء الترادف لا يوجب ثبوته فلا يكون لفظ المنية مستعملا

في غير ما وضع له لتحقيقاً لان الادعاء لا يجعل الموضوع له غير موضوع له

(قول المحشى) اذا اعتبر معه أمر خارج صار خارجا عنه أى عن الموضوع له وقد رد المحشى هذا الجواب فيما سيأتي
 بما حاصله ان ذلك انما يكون اذا كان اعتبار الخارج تحقيقاً لا ادعاء وأشار له هنا بقوله فتدبر ولعل السيد أيضاً اشار له بقوله
 ربما لكن سيأتي عن السيد والمحشى تحقيق كلام السكاكي بان المستعار لفظ المشبه به المحذوف المكش عن بلفظ المشبه

(قول المحشى) كما اشار اليه الشارح يعنى ان ذلك الحاصل انما يؤخذ من الشارح بطريق الاشارة

(قول المحشى) فهو ذكر الخ أى يمكن فيه ذلك ومتى امكن فالمستحسن عند البلغاء انه استعارة

(قول المحشى) فامر أي من قوله وفيه نظر الخ واكتفي بذكر السند عن التصريح بالمنع وحينئذ فاجواب الشارح

ابطال للسند المساوي

(قول المحشى) لصغره وهى قوله ان كل مجاز عقلي الخ فان ما ذكر يمنع انه ذكر المشبه واريد المشبه به

(قول المحشى) نقض بالتخلف أي تخلف الدليل عن المدلول فانه جار في المجاز العقلي الذي ذكر فيه الطرفين ولا تجري

فيه الاستعارة فالاول ابطال المقدمة من الدليل وهذا ابطال لتمامه

على وجه ينبىء عن التشبيه سواء كان على جهة الحمل نحو زيد اسد او لانحو لجين الماء بدليل انه جمل نحو قوله « قد زر ازداره على القمر » من قبيل الاستعارة مع اشتماله على ذكر الطرفين على ان المشبه به ههنا هو شخص صائم مطلقا والضمير لفلان نفسه من غير اعتبار كونه صائما او غير صائما ومنهم من لم يقف على مراد السكاكي بالاستعارة بالكناية فاجاب عن الاولين بان الاستعارة انما هي في ضمير راضية

برؤية فلان اسدا ولقيني من ملاقاته اسد (قوله على وجه ينبىء عن التشبيه) وفي قولنا نهاره صائم وليله قائم ليس كذلك لان الاضافة لامية لتعيين المشبه المستعار لان المشبه بالشخص ، نهار مخصوص لامطلق النهار ، وانما يكون طرفا التشبيه المذكورين لو كانت الاضافة بيانية فانه في معنى الحمل للبالغة في التشبيه كما في لجين الماء فاندفع ما قيل ان الفرق بين لجين الماء ونهاره صائم يجعل أحدهما مبدئا دون الآخر تحكم لان في كل منهما اضافة غاية الامر ان في نهاره صائم اضافة المشبه الى المشبه به وفي لجين الماء بالعكس (قوله على ذكر الطرفين) وهو القمر وضمير ازداره أو ضمير غلاته على ان المشبه به ههنا هو شخص صائم مطلقا فلا ذكر للمشبه به اصلا ، والمراد بالنهار معناه الحقيقي بادعاء الصوم له فلا يكون من اضافة العام الى الخاص على ما فهم فاختياره هذا لا ينافي استقباحه كونه من اضافة العام الى الخاص على ما فهم (قوله من غير اعتبار كونه صائما أو غير صائم) انما قال هذا ليكون ابعد من كونه مشبها به لانه اعتبر في المشبه به كونه صائما (قوله من لم يقف على مراد السكاكي)

(قول المحشي) برؤية فلان أى بسبب رؤية فلان وتوله من ملاقاته أى من أجل ملاقاته فالكلام على الحذف لان الاسد انما جاء من رؤية فلان وملاقاته لامن ذاته والمراد انه شبه بالأسد حتى صح أن ينزاع منه أسد لان التعر يد فرع عن التشبيه فلو لا انك جعلته اسدا ادعاء ما صح أن يجرد منه أسد

(قول المحشي) نهار مخصوص أى مقيد بالاضافة اليه لامطلق النهار سواء كان منسوبا اليه أولا

(قول المحشي) وانما يكون طرفا التشبيه المذكورين أى على وجه ينبىء عن التشبيه لو كانت الاضافة بيانية فانه في معنى الحمل وحمل احد المتباينين على الآخر سواء كان حقيقيا كريد اسد او في معناه كجبن الماء متمتع وحينئذ يتعين تقدير الكاف ليكون تشبيها فيصح الحمل ومتى تعين بطل كونه استعارة لبنائها على تناسي التشبيه ودعوى الاتحاد بخلاف ما اذا لم يكن حمل كما هنا فانه لا داعي لتقدير الكاف بصحة الكلام بدونه فيصح كونه استعارة والكلام في حمل المشبه به على المشبه لا في حمل لازمه كالصوم فانه بعد دعوى اتحاد النهار بزيد كاستناد انبات الربيع للقل

(قول المحشي) فلا ذكر لمشبه به اصلا قيل فيه انه المذكور بقوله صائم الذي هو خبر عن النهار واجيب بان صائم الذي هو الخبر مقصود منه الحدث فقط لا الذات ولا الحدث حتي يكون الشخص الصائم المذكورا وفيه ان الذات المعبرة في صائم هي ذات النهار المدعى انه الشخص لا ذات الشخص فالمعنى نهاره نهار صائم لاشخص صائم

(قول المحشي) والمراد بالنهار معناه الحقيقي لان دعوى انه شخص صائم لا يخرج عن حقيقة ولذا اعترض على السكاكي بانه ليس هناك لفظ مستعار بل النهار مستعمل في معناه الحقيقي

(قول المحشي) فلا يكون من اضافة العام الى الخاص بل من اضافة احد المتباينين الى الآخر

(قول المحشي) لا ينافي استقباحه أى المذكور بقوله بعد فانظر الى ما ارتكب من التمحلات

(قول المحشي) انما قال هذا الجواب عما يقال لاداعى اليه فانه متى كان المشبه به مطلق شخص صائم لاجمع بين

والمعنى فهو في عيشة حسنة مثل عيشة راض صاحبها بها والمراد بالنهار الصائم مطلقا فيكون

وزعم ان مذهبه في الاستعارة بالكناية ارادة المشبه به حقيقة وكان الظاهر ان يقدم هذا الكلام على قوله ولانه ينتقض الخ لكونه اجوبة عن قوله لانه يستلزم الخ لكن أخره اشارة الى عدم الاهتمام بشانه وانه غير معتد به (قوله والمعنى فهو الخ) وذلك لان الاستعارة اذا كانت في ضمير راضية والضمير لا يقبل الاستعارة الا باعتبار ما يعبر به عنه كان المراد من الضمير العيشة المشبهة بصاحبها فهو غير العيشة المذكورة في المعنى وان كانت من حيث اتحاد اللفظ مرجعا له فالتقدير فهو في عيشة راض صاحب عيشة ، أى كعيشة راض صاحب العيشة بها ليصح وقوعه صفة للعيشة المذكورة فيؤول المعنى الى ما ذكر المحيبي وما قيل انما قدر ما قدر مع ان المقصود يحصل بان يقال في عيشة راض صاحبها على ما صرح به الكاشي تفخيما لشان العيشة ، فانه يفيد عيشة يرضى بها بخلاف ما اذا قيل فهو في عيشة راض صاحبها بها والصاحب من هو فيه الطرفين سواء اعتبر مرجع الضمير صائما أولا وقوله أبعد أى من اعتباره صائما فأصل البعد موجود اذا اعتبر صائما لان المشبه به مطلق شخص وزيادته بأخذه من غير اعتبار كونه صائما أولا

(قول الشارح) والمراد بالنهار الصائم مطلقا لم يجعل الاستعارة في الضمير فقط كما صنع في عيشة راضية بل جعلها فيه وفي مرجعه لانه المتبادر والأصل اذ الاصل اتحاد الضمير ومرجعه والتخالف هنا بينهما ليس مضطرا اليه في دفع الاعتراض لاندفاعه بمجرد كون المشبه به النهار مطلق الصائم لا خصوص مرجع الضمير المضاف اليه بخلاف عيشة راضية فاضطر الى الجواب بارتكاب مخالفة الاصل من اتحاد الضمير ومرجعه تدبر

(قول المحشي) وزعم الخ ولذا اضطر لما قاله أما اذا قلنا ان المراد بالمشبه المشبه به ادعاء لحقيقة فلا اضطرار لما تكلفه بل الجواب ما قاله الشارح

(قول المحشي) لا يقبل الاستعارة الا باعتبار ما يعبر به عنه بان يكون اسم مرجعه مستعملا في غير ما وضع له كلفظ عيشة هنا وانما لم يقبل باعتبار نفسه لانه لفظ وضع ليشار به الى ما تقدمه سواء كان حقيقة أو مجازا وبعبارة العصام لان ضمير الغائب لا يعقل فيه الاستعارة لانه تابع للمرجع لا محالة وهو حقيقة فيما قصد بمرجعه مجازا كان المرجع أو حقيقة اه والمعبر به عنه هنا هو العيشة المتقدمة لفظا وان لم تكن معناها المراد منها أو لا مرجعا بل المراد بالمرجع العيشة التي هي الصاحب والعيشة الاولى بمعنى التمشي لا الصاحب والا جاء المحذور المتقدم

(قول المحشي) المشبهة بصاحبها اي المراد منها صاحبها ولو قال ذلك لكان أولى لانه مبنى الاشكال

(قول المحشي) فهو في عيشة راض صاحب عيشة لم يقل راض صاحبها بها لما عرفت انه عند الاستعارة يلزم أن يكون ما عبر عنه بالضمير غير العيشة المتقدمة والا جاء المحذور لانه يلزم أن تكون العيشة الأولى بمعنى الصاحب ولا معنى لقولنا هو في صاحب عيشة

(قول المحشي) كعيشة الخ بيان للمقدر الذي به يصح وقوعه صفة وبما ذكره المحشي من أن الكلام على التقدير وان دليل ذلك المقدر صحة وقوعه صفة اندفع قول العصام انه يلزم خلو الصفة المشتقة عن ضمير الموصوف وقول الفنري ان التقدير خلاف الظاهر فلا يصار اليه بلا دليل

(قول المحشي) فانه يفيد عيشة يرتضى بها أى يرتضى بها في نفسها بخلاف ما اذا قيل فهو في عيشة راض صاحبها بها

من باب اضافة العام الى الخاص ولو سلم فن اضافة المسمى الى الاسم فانظر الى ما ارتكب من التمثلات المستبشرة وحمل الكلام الذي هو من البلاغة بمكان على الوجه المسترذل وعن الثالث بان الامر بالبناء لهامان مجاز وغيره حقيقة وخفي عليه انه اذا كان المراد بلفظ هامان هو الباني حقيقة كما فهم لم يكن الامر لهامان لاحقيقة ولا مجازا الا ترى انك اذا قلت ارم يا أسد لا يكون الامر للحيوان المفترس قطعاً وعن الرابع بان التوقيف انما هو على مذهب البعض والسكاكي ممن يجوز اطلاق الاسم على الله تعالى من غير توقيف ولذا صرح بان الربيع استعارة بالكناية عنه ولم يعرف انه لو صح ذلك لوجب عند القائلين بالتوقيف ان يتوقف صحة مثل هذا التركيب على السمع وليس كذلك لانه شائع ذائع في كلام الجميع من غير توقيف

فان المعنى انه راض في العيشة التي هو فيها ولا يلزم من ذلك ان يكون مما يرضى به ، ففيه ان الكلام في كنية افادة هذا التركيب لما قدر على تقدير كون الاستعارة في الضمير لاني نكتة التقدير (قوله من باب اضافة العام الى الخاص) ، ويلاحظ في الحكم عليه بانه صائم من حيث اتحاده بالخاص لان حيث اتصافه بالصوم لثلاثا يلفوا الحكم وقيل ان المراد بالصائم المضاف الى الشخص ما يصح ان يكون صائماً وفيه ، ان المشبه به النهار ليس ممن يصح الصوم منه (قوله فن اضافة المسمى الى الاسم) فالضمير في نهاره راجع الى الاسم كانه قيل الشخص المسمى بزيد صائم وانما لم يقل من اضافة الاسم الى المسمى لعدم مجيئها وعدم كونه مشبهاً به وعدم صحة حمل صائم عليه (قوله من التمثلات) ، قد عرفت التمثلات مما ذكرنا (قوله لاحقيقة ولا مجازاً) لان المراد بضمير ابن حينئذ العملة فيكون النداء لم اذلا يجوز تعدد الخطاب في كلام واحد نعم يكون لفظ هامان مجازاً لكن لا امر لسماء أصلاً (قوله ولم يعرف الخ) يريد انه لو كان هذه التراكيب الصادرة عن البلاغة استعارة

فانه لا يلزم من كون من هو فيها راضياً بها انها يرتضي بها في نفسها
(قول المحشي) ففيه ان الكلام في افادة هذا التركيب الخ أى ولولا تقدير ما قدر لم يند التركيب المعنى المراد ولم يكن صحيحاً عند كون الاستعارة في الضمير

(قول المحشي) ويلاحظ في الحكم عليه الخ أى يلاحظ العام في حال الحكم عليه بانه صائم ويعتبر من حيث اتحاده بالخاص لتكون فائدة متجددة فانه لا يلزم من كونه صائماً من حيث هو كونه صائماً من حيث اتحاده بالخاص لا انه يلاحظ ويعتبر في حال الحكم عليه بانه صائم من حيث وصفه الثابت له في نفسه بقطع النظر عن اتحاده بالخاص لثلاثا يلفوا الحكم (قول المحشي) ان المشبه به النهار ليس ممن يصح منه الصوم حتى يكون المشبه وهو النهار كذلك وعلم من كلامه هذا

ان الاضافة للبيان ولا يخفى الفرق بين هذا الجواب وجواب الشارح بقوله على ان الخ
(قول المحشي) لعدم مجيئها أى في كلام البلاغة وعدم كونه أى الاسم مشبهاً به ولو جعل النهار اسماً لزيد كان المشبه بزيد اسماً وليس كذلك وانما المشبه به النهار وعدم صحة الحكم لان الصوم لا ينسب ويحكم به على الاسم لعدم تعلق الصوم به بخلاف النهار (قول المحشي) قد عرفت التمثلات مما ذكرنا وذلك ما ذكره من التقدير في عيشة راضية ومن ملاحظة المحكوم عليه من حيث اتحاده بالخاص

(قول السيد) فلا يصح الزامه أي من المصنف لانه لا يعتد أن هناك من يوقف الصحة على اذن الشارع

﴿ الباب الثاني أحوال المسند اليه ﴾

اعنى الامور المعارضة له من حيث أنه مسند اليه كخذه وذكره وتعريفه وتنكيره وغير ذلك من الاعتبارات الراجعة اليه لذاته لا بواسطة الحكم أو المسند مثلاً ككونه مسنداً اليه لحكم مؤكد او متروك التأكيد وكونه مسنداً اليه لمسند مقدم أو مؤخر معرف أو منكر ونحو ذلك وسيأتى بيان كون المسند اليه

بالكناية ، لكان الحكم بصحتها دأراً على اعتقاد التوقيف وعدمه فيصح عند من لم يعتقده ولا يصح عند من يعتقده وليس كذلك فان هذه التراكيب شائعة من غير توقف عن أحد في الحكم بصحتها فاندفع اعتراض السيد قدس سره فيه كما لا يخفى (قوله أعنى الامور المعارضة الخ) قيل أى الامور المعارضة التى بها يطابق اللفظ مقتضى الجدل أى تكون سبباً قريباً لها، حتى لا يرد الرفع فانه عارض للمسند اليه من حيث أنه مسند اليه ولا حاجة اليه لان المقصود، ان الامور المذكورة في هذا الباب عارضة للمسند اليه باعتبار كونه كذلك ، لا ان كل ما هو عارض له بهذا الاعتبار فهو مذكور فيه فان كثيراً من الاحوال المعارضة له من حيث هو كذلك لم يخرج من القوة الى الفعل ولم يدون (قوله لذاته) متعلق بالرجعة، بضمير معلقى العروض أى الرجعة اليه المعارضة لذاته، بان لا يكون لها واسطة في العروض ولذا عطف قوله لا بواسطة الحكم أو المسند عليه

(قول المحشى) لكان القول بصحتها أى لكان قول العلماء المتأخرين من البلغاء بصحة تراكيب البلغاء دأراً على اعتقاد العلماء التوقيف وعدمه فيصح عند من لم يعتقده أى يصح تركيب البلغاء عند من لم يعتقد التوقيف من العلماء ولا يصح عند العلماء الذين لا يعتقدون التوقيف وليست الصحة وعدمها عند العلماء دائرة على التوقيف وعدمه وقوله فان هذه التراكيب أى تراكيب البلغاء وقوله من غير توقف احد اى من العلماء المتأخرين عن البلغاء وقوله فاندفع اعتراض السيد لان مبناه على كون الازام بتوقف صحة تلك من التراكيب البلغاء على اعتقادهم هم وجوب السمع وقد عرفت ان الكلام في قول العلماء المتأخرين (قول المحشى) حتى لا يرد الرفع لانه وان كان به المطابقة أيضاً لتوقف اداء أصل المعنى عليه المتوقف عليه اداء لزائد الذى به المطابقة الا انه سبب بعيد لها

(قول الشارح) اعنى الامور المعارضة الخ هذا مأخوذ من اضافة الاحوال المشتق وهو المسند اليه فانه يؤذن بعناية مبدأ الاشتقاق لثبوت تلك الاحوال لكن لما جاز أن تكون أحوالاً للمسند اليه بواسطة أى بالعناية ثم ان عروضاها له بمعنى تعلقاتها به لا ينفى كونها صفات للتكلم وهى المعللة بالدواعى اذ الدواعى إنما هى للأفعال لا لأثرها كالانصداف وقوله ككونه الخ مثال لما يرجع اليه بواسطة الحكم أو المسند

(قول المحشى) ان الأمور المذكورة الخ فالمراد بأحوال المسند اليه خصوص ما هنا لا كل ما كان حالاً حتى يشمل الرفع

(قول المحشى) لا ان كل ما هو عارض له أى مما هو سبب قريب للمطابقة كما فهم الفاضل القائل

(قول المحشى) بتضمين معنى العروض أى فليست اللام للتعليل بان يكون المعنى رجعت اليه لاجل ذاته بل للتعدية العامة للمعنى المضمن وهو العروض لا الرجوع فانه لا يتعدى الا بالى فالمراد ما يرجع اليه ويكون عارضاً له قائماً به لا ما يرجع اليه وان كان عارضاً وقائماً بغيره وهو الواسطة

(قول المحشى) بان لا يكون لها واسطة في العروض اقسام الواسطة ثلاثة واسطة في العروض بأن يكون شئ عارضاً لشيء ذاتاً وحقيقة ثم بواسطة يعرض لأمر آخر بنوع من العلاقة مجازاً كالحركة اللاحقة لجاس السفينة بواسطة واسطة

فلا ينافي . كونها عارضة لذاته كونها عارضة لاجل كونه مسندا اليه فانه واسطة في الثبوت . ومن هذا ظهر ان قيد الحيثية للتقييد أى العارضة لذات المسند اليه . ال كونه موصوفاً بكونه مسندا اليه فلا ينافي كونها اعم . لا للتعليل فلا يرد ماتوهم من أن احوال المسند اليه . من حيث انه مسند اليه لا توجد في غيره

في الثبوت وهي قسمان أن يكون كل من الواسطة وذى الواسطة معروضاً حقيقياً للصفة بأن يكون اتصاف الواسطة بتلك الصفة سبباً لاتصاف ذى الواسطة بها فالصفة قائمة بهما حقيقة ولها وجود ان باعتبار القيام بهما والالزم قيام عرض واحد شخص بمحلين متغايرين ذاتاً ووجوداً وقيل قائمة بالمجموع من حيث هو مجموع وذلك كالحركة اللاحقة للمفتاح بواسطة اليد وان يكون الواسطة فيه سبباً لثبوت الصفة لذى الواسطة من غير اتصاف نفسها بها وانما لها حظ من السببية فقط كالوجود العارض لزيد مثلاً بواسطة الامكان والعرض في القسم الاول لا يمد من احوال ذى الواسطة لكونه عرضاً غريباً وكذا في القسم الثانى وان ثبت لذى الواسطة نظراً الى تشابه الواسطة في الثبوت بالواسطة في العروض من جهة ثبوت الصفة لها (قول المحشى) أيضاً بأن لا يكون لها واسطة في العروض فانها حينئذ لاتكون عارضة وقائمة بالذات بل بالواسطة وذلك كالعروض للمسند اليه بواسطة الحكم أو المسند فأن التأكيد وتركه وتقديم المسند انما هي قائمة على الحقيقة بالحكم والمسند ووصف المسند اليه بها على التجوز

(قول المحشى) فلا ينافي الخ لما عرفت ان العروض للذات معناه ان لا يكون هناك واسطة في العروض كما فسر المفسر بقوله لا بواسطة الخ وهو لا ينافي الواسطة في الثبوت وقد عرفت الفرق بين الواسطتين بقوله لانه واسطة الخ علة لعدم المناقاة (قول المحشى) كونها عارضة لاجل كونه مسندا اليه أى كونها عارضة لذات المسند اليه باعتبار وصفه وهو كونه مسندا اليه فان حذفه وذكره وهكذا لم تعرض له باعتبار كونه مجرد لفظ بل باعتبار وصفه بأن يلاحظ موصوفاً به فالمراد من قوله لاجل هو كون العروض معتبرا فيه الوصف كما قال سابقاً لان المقصود ان الامور المذكورة في هذا الباب عارضة للمسند اليه باعتبار كونه كذلك لا ان كونه مسندا اليه علة فلا ينافي ما بعده

(قول المحشى) ومن هذا ظهر الخ أى من كون العروض للذات ليس المراد منه انه ثابت بمجرد ملاحظة الذات بمعنى نفي الواسطة في العروض والواسطة في اثبوت كما يقال التقابل بالذات انما هو بين السلب والايجاب فان الذات ليست كافية في ثبوت تلك الاحوال بل المراد منه نفي الواسطة في العروض فقط اما الواسطة في الثبوت وهو كونه مسندا اليه فلا بد منها ظهر ان قيد الحيثية للتقييد احترازاً عن الاحوال الراجعة الى ذات المسند اليه بواسطة في العروض كالاحوال الراجعة اليه باعتبار المسند أو الحكم وانما ظهر ذلك من هنا لان قوله ها لذاته هو معنى قوله سابقاً له وهو هنا متعلق بالعارضة المقدرة كما هو متعلق بالمذكور هناك وقد بين معناه هنا بان لا يكون بواسطة في العروض احترازاً عن الواسطة في الثبوت فتكون الحيثية للتقييد بالواسطة في الثبوت احترازاً عن الواسطة في العروض

(قول المحشى) لا للتعليل لان ما كان معتبرا في جانب المحتاج ككونه مسندا اليه لا يعتبر في جانب المحتاج اليه حتى يكون علة وذلك كما قالوا ان امكان الصادر معتبر في جانب المعلول ومن تمته فانا اذا وجدنا ممكناً طلبنا علته وانما العلة هي ما ذكر من الاحتراز عن العبث وما معه

(قول المحشى) من حيث انه مسند اليه أى احواله العارضة له لاجل كونه مسندا اليه لا توجد في غيره ضرورة انتفاء المماثل بانتفاء علته

أولى بالتقديم (اما حذفه) قدمه على سائر الاحوال لانه عبارة عن عدم الاتيان به وهو متقدم على الاتيان به لتأخر وجود الحادث عن عدمه والحذف يفترق الى اسرين احدهما قابلية المقام وهو ان يكون السامع عارفا به لوجود القرائن والثاني الداعي الموجب لرجحان الحذف على الذكر ولما كان الاول معلوما مقروا في علم النحو

وقلما يوجد حال تختص به، على ان المبحث في الباب حذف المسند اليه وذكره وتعريفه وتنكيره الى غير ذلك لا مصطلق الحذف والذكر مثلا فيكون مختصا به (قوله أولى بالتقديم) أى في الذكر فيكون بيان احواله أيضا أولى بالتقديم (قوله لانه عبارة) ، أى في الاصطلاح وان كان لفظه من حيث مفهومه اللغوي أعنى الاسقاط مشعرا بالعدم بعد الاتيان وهذا اختيار على لفظ الترك اشارة الى كونه ركنا أعظم كانه اسقط (قوله وهو متقدم على الاتيان) والاتيان متقدم على سائر الاحوال لكونها كاتنصيص له (قوله والحذف يفترق الخ) أى الحذف الذى نحن فيه وهو ما يكون منويا في التقدير لا الحذف الذى يكون نسبيا منسيا ، كحذف فاعل المصدر وفاعل الفعل المبني للمفعول فانه لا يحتاج الى القرينة لعدم كونه مرادا (قوله وهو ان يكون السامع عارفا به) ، أى متمكنا من معرفة المحذوف لان وجود القرينة لا يوجب العرفان بالفعل (قوله لوجود القرائن) صيغة الجمع بالنظر الى تعداد الموارد أى القرينة الدالة على المحذوف اما بخصوصه . او باعتبار كونه احد الاشياء المعينة كما فيما حذف يذهب نفس السامع كل مذهب ممكن (قوله الداعي الخ) . سواء كان حاملا عليه أو غاية مترتبة عليه فاللام في قوله فللاحتراز . للتعليل المطلق

(قول المحشى) وقل ما يوجد حال الخ أى والحال انه يقل وجود حال يختص به فلا يكون كونه مسندا اليه علة في ثبوتها له (قول المحشى) على ان الخ أى سلمنا انها للتعليل لكن لانسلم ان المعلل هو حذف الكلمة مطلقا بل حذف المسند اليه وحذف المسند اليه لا يكون في غيره

(قول المحشى) أى في الاصطلاح وان كان الخ مراده دفع ما ذكره الحفيد والعصام من أن الحذف ينبيء عن حدوث العدم بعد الاتيان وحاصله ان التقديم نظراً لمعناه الاصطلاحي لا ينافي اختيار اللفظ المشعر نظراً لمعناه اللغوي بحدوث العدم للاشارة المذكورة بنائها على التخيل دون الواقع

(قول المحشى) لكونها كاتنصيص لان المدنى في قوله واما تعريفه مثلا واما الاتيان به معرفة ومقابل ن التعريف وغيره قد يراعى عند الحذف ففيه أنه انما يلاحظ في تلك الخصوصيات حال الاتيان به لا حال الحذف سواء كان المذكور أم محذوفا فتأمل (قول المحشى) كحذف فاعل المصدر قد تقدم المحشى نقلا عن شرح الكشف انه قد يحذف فاعل المصدر وهو مراد فلعل ما هنا في غير ذلك

(قول المحشى) فانه لا يحتاج للقرينة وان كان لا بد لحذفه من داع كما سيأتي في الشارح (قول المحشى) أى متمكنا من معرفة المحذوف الخ بهذا يندفع ما يقال اذا كان عرفان السامع بالمسند اليه شرطا حذفه كيف يجعل من مقتضيات الحذف اختبار تنبه السامع أو مقدار تنبهه

(قول المحشى) سواء كان حاملا بان كان موجودا قبل الحذف كتعين المسند اليه أو غاية مترتبة كالاحتراز عن العبث (قول المحشى) للتعليل المطلق أى بطريق الوضع له حقيقة أو بطريق عدم المجاز ان كانت حقيقة في الغرض كما يشعر

ايضاً دون الثاني قصد الى تفصيل الثاني مع اشارة ماضنية الى الاول فقال (فلا احتراز عن العبث) اذ القرينة دالة عليه فذكره عبث لكن لا بناء على الحقيقة وفي نفس الامر بل (بناء على الظاهر) والا فهو في الحقيقة الركن الاعظم من الكلام فكيف يكون ذكره عبثاً وقيل معناه انه عبث نظراً الى ظاهر القرينة واما في الحقيقة فيجوز ان يتعلق به غرض مثل التبرك والاستلذاذ والتنبيه على غباوة السامع ونحو ذلك (او تخييل العدول الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ) يعنى ان الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ.

الشامل للحاملة والفرضية (قوله ايضاً) أي كما هو معلوم متقرر في علم المعاني وان لم يذكر فيه صريحاً ، والظاهر ترك لفظ ايضاً (قوله اشارة ماضنية) كما يدل عليه ههنا قوله عن العبث فانه مشعر بوجود القرينة (قوله بناء على الظاهر) حال عن العبث أي حال كون العبث مبني على ما هو الظاهر من اغناء القرينة عنه لاعلى الحقيقة وفي نفس الامر (قوله والا) أي وان لم يبن على الظاهر فهو في الحقيقة الركن الاعظم فذكره لا يكون عبثاً وان قامت القرينة فان الاكتفاء بالقرينة . ليس كالذكر في التنصيص على ما هو المقصود الا هم قال في شرح المفتاح ان ذكر المسند اليه لا يكون عبثاً على الحقيقة وان قامت القرينة لكونه جزءاً من الكلام بل العمدة فيه . فلا يرد ما قيل أنه لا منافاة بين كونه الركن الاعظم من الكلام وكون ذكره عبثاً لتحقيق ، القرينة المعنية (قوله وقيل معناه انه عبث نظراً الى) قال في شرح المفتاح قيل المراد أنه يكون عبثاً نظراً الى ظاهر القرينة المغنية عن ذكره فان ذكر اللفظ لا يكون الا لافادة المعنى وقد حصل . لكن يجوز أن يتعلق به غرض خفي من الاغراض المناسبة في باب ذكر المسند اليه وقال قدس سره في حواشي شرحه انما اعتبر خفاء الفائدة لانها لو ظهرت لم يكن ذكره عبثاً في الظاهر ايضاً فلما راد بظاهر القرينة الامر بالظاهر .

به كلام الشارح في الاستعارة التبعية

(قول المحشى) الشامل للحاملة والفرضية لان الغاية علة لعملية الفاعل

(قول المحشى) أو باعتبار كونه الخ به يندفع ما قيل ان افتقار الحذف الى قابلية المقام بالمعنى المذكور اكثرى اذ قد تترك القرينة لتذهب نفس السامع الى اشياء

(قول المحشى) والظاهر ترك لفظ ايضاً لانه لم يذكر فيه صريحاً

(قول المحشى) ليس كالذكر في التنصيص الخ أي والتنصيص فائدة خفية اذ لو كانت ظاهرة لم يكن ذكره عبثاً في الظاهر ايضاً

(قول المحشى) فلا يرد ما قيل الخ فائله الحفيد وتبعه القدرى وفي نسخة فلا ترد المناقاة الخ وتورد بضم التاء مبنى للمجهول

(قول الشارح) وقيل معناه الخ على هذا لو علمنا عدم تعلق غرض به كان عبثاً في الحقيقة بخلاف الاول وهذا وجه

ضعفه والفرق بين الوجهين الجزم بعدم العبث حقيقة على الاول دون الثاني

(قول المحشى) القرينة المغنية وصف القرينة بالاغناء اشارة الى ان ظاهرها هو اغناؤها

(قول المحشى) لكن يجوز ان يتعلق به غرض خفي فلتحفظ حذف خوفاً من أن يكون الذكر عبثاً عند النظر الى الظاهر

من اغناء القرينة وانما كان اغناء القرينة امراً ظاهرياً لانه لخفاء الغرض يكون الامر بالظاهر كفاية القرينة لان الامر بالظاهر عدم الغرض لكونه خفياً

من حيث الظاهر وعند الحذف على دلالة العقل وهو اقوى

الذى تقتضيه القرينة وهو الاغناء عن الذكر وبالحقيقة في قوله واما في الحقيقة نفس الامر أى يجوز في نفس الامر أن يتعلق بذكره غرض خفي فلا يكون عبثا مع وجود القرينة المغنية عنه وما قلناه ظهر ان ما قيل ان المراد بظاهر القرينة الظاهر الذى هو القرينة والمعنى ان ذكره عبث نظرا الى القريب، واما في الحقيقة أى في نفسه فيجوز أن يتعلق به غرض فلا يكون عبثا، ثم الاعتراض عليه بأنه اذا تعلق بذكره غرض كان المقام مقام الذكر والكلام في مقام الحذف اللهم الا أن يراد بالعرض، معنى الفائدة، خروج عما قصده الشارح رحمه الله على انه يرد عليه انه اذا أريد بانظاهر الظاهر الذى هو القرينة، لاجابة الى قوله بناء على الظاهر لان الكلام في مرجحات الحذف بعد وجود القرينة (قوله من حيث الظاهر الخ) لانه يفهم من اللفظ، لكن لا يفيد دلالة عليه ما لم يحكم العقل بصحة ارادته، فالاعتماد بالآخرة على العقل (قوله على دلالة العقل) لانه يستدل بالعقل بمعونة القرائن على المحذوف الدال على المسند اليه

(قول الشارح) من حيث الظاهر نقل عنه انما قالوا من حيث الظاهر لان التحويل بحسب الحقيقة يكون عند الذكر أيضاً على شهادة العقل اذ الالفاظ ليست الا امارات يضعها الواضع مختلفة باختلاف الاوضاع لاشهادة لها في أنفسها ولا دلالة بحسب ذواتها

(قول المحشى) الذى تقتضيه القرينة أى بواسطة خفاء الغرض

(قول المحشى) أى في نفسه أى نفس المسند اليه لا نفس الامر

(قول المحشى) ثم الاعتراض عليه لانه لم يعتبر خفاء الغرض بل المراد انه يتعلق به الغرض في نفسه عند عدم النظر للقرينة وحينئذ يرد انه لا وجه لاغناء القرينة بل المقام مقام الذكر فلا يكون ذكره عبثا نظراً للقرينة

(قول المحشى) معنى الفائدة أى امر يترتب عليه لو ذكر ولا يكون مقصودا للمتكلم كما هو معنى الفائدة فانها الامر المترتب على الفعل من حيث أنه ثمرته وليس المراد بالغرض معناه الاصطلاحى وهو الامر المترتب على الفعل من حيث أنه مطلوب للفاعل بالفعل حتى يكون مقتضياً للذكر فانه لا يلزم من كونه فائدة ترتب أن يكون مقصودا للمتكلم وانما ذلك شأن الغرض الاصطلاحى

(قول المحشى) خروج عما قصده الشارح أى من أن العبثية انما هي نظرا لخفاء الغرض بالمعنى الاصطلاحى فتكون القرينة مغنية بناء على الظاهر دون نفس الامر الذى فسر به الشارح الحقيقة حيث قال على الحقيقة ونفس الامر وليس المراد بالحقيقة نفس الشيء بقطع النظر عن القرينة وبالغرض هو الفائدة الظاهرة كما فهم الممترض وأجاب

(قول المحشى) لاجابة الى قوله بناء على الظاهر لان الكلام الخ فيكون في ذلك الاحتراز عن العبث أما على ما قلنا فيكون قوله بناء على الظاهر بيانا للحال الذى يكون باعتباره عبثا واعلم ان في كون التبرك والاستبذ والتثنيه فوائد مترتبة لا اغراضا حاملة نظراً ظاهراً

(قول المحشى) لكن لا يفيد دلالة الخ كذا في نسخة والصواب لكن لا تنفيذ دلالة عليه الخ وقوله ما لم يحكم العقل الخ أى لما مر متعولا عن الشارح

(قول المحشى) فالاعتماد بالآخرة على العقل أى كما ان الاعتماد أولاً حين التلطف به على اللفظ

لاستقلاله بالدلالة بخلاف اللفظ فإنه يقتدر الى العقل فاذا حذفت فقد خيلت أنك عدلت من الدليل الاضعف الى الاقوى وانما قال تخييل لان الدال عند الحذف أيضا هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن والاعتماد في دلالة اللفظ بالآخرة الى العقل فلا عند الذكر يكون الاعتماد بالكلية على اللفظ ولا عند الحذف على العقل (كقوله قال لي كيف انت قلت عليل) لم يقل انا عليل للاحتراز والتخييل المذكورين (او اختبار تنبيه السامع عند القرينة) هل يتنبه ام لا (او) اختبار (مقدر تنبيه) هل يتنبه بالقرائن الخفية ام لا (او ايهام صوته) اى المسند اليه (عن لسانك) تعظيما له وانحاما (او عكسه) اى ايهام صون لسانك عنه تحقيرا له واهانة (أو تأتى الانكار)

فالا اعتماد أولا وآخر على العقل وان كان اللفظ مدخل ، ولذا لم يقل ههنا من حيث الظاهر، (قوله لاستقلاله بالدلالة) أى في الجملة كما في العقليات الصرفة وان كان للفظ ههنا مدخل (قوله فانه يقتدر) أى، في جميع المواد (قوله وانما قال تخييل الخ) يعنى ان المدول ليس محققا لان كونه محققا ، يتوقف على كون كل من العقل واللفظ مستقلا في الدلالة عليه وليس كذلك (قوله هو اللفظ الخ) ضمير الفصل لمجرد التأكيد وتحقيق ذلك ان اللفظ مدخلا في الدلالة عند الحذف بناء على ان المدلول عليه بالقرائن هو اللفظ دون ذات المسند اليه وليس للقصر فانه باطل مغالف لقوله من حيث الظاهر ولقوله فلا عند الذكر يكون الاعتماد بالكلية على اللفظ. (قوله والاعتماد الخ) أى عند الذكر وعند الحذف ولذا لم يقيد بشئ منهما (قوله هل يتنبه ام لا) أم هذه منقطعة على ما مر تحقيقه فاقبل

(قول الشارح) لان الدال عند الحذف أيضا هو اللفظ تعريف الطرفين وضمير الفصل يقتضي حصر الدلالة في اللفظ ولا مانع منه لان المقصود ان المفهوم منه هو اللفظ بناء على ان المعنى لا يحصل في الذهن بدون لفظ. كما هو مختار الشارح فيما أظن خلافا للسيد وسيأتى ذلك وان كانت دلالاته لاتفيد ما لم يحكم العقل فلا تنافي بين ما هنا وقوله فيما مر من حيث الظاهر وقوله فيما يأتي فلا عند الذكر الخ وما ذكره المحشي بعيد من العبارة منقطعة وفائدتها الاشارة الى انه تارة يكون المظنون تنبيه وتارة يكون عبده ولو قال هل يتنبه مقتصر على توهم انه دائما يكون المظنون عند الاختبار تنبيهه (قول الشارح) أو ايهام صوته عن لسانك أى ايهام أنه من الطهارة بحيث يتلوث بلسانك ومثله ما بعده فلا يقال ان العبارة محقة لا موهومة

(قول المحشى) فالاعتماد أولا وآخر على العقل نما أولا فلما ذكره هنا من أنه يستدل بالعقل الخ وأما آخر فلما ذكره سابقا من أن دلالة اللفظ لاتفيد ما لم يحكم العقل الخ ما سبق له ففرق بين الذكر والحذف فانه في الاول الاعتماد أولا على اللفظ. وفي الثاني أولا وآخر على العقل

(قول المحشى) ولذا لم يقل الخ أى لكثرة الاعتماد عند الحذف على العقل لم يقل من حيث الظاهر (قول المحشى) لاستقلاله بالدلالة في الجملة الخ لا لان دلالة القرائن عقلية لان معنى كونها عقلية أنها غير وضعية لابعنى انها لا يتخلف عنها المدلول

(قول المحشى) في جميع المواد بخلاف العقل فانه لا يقتدر في العقليات الصرفة

(قول المحشى) يتوقف الخ لانه عدول عن دليل الى اقوى منه

وتيسره (لدى الحاجة) نحو فاسق فاجر اى زيد ليتيسر لك ان تقول ما اردته بل غيرة (او تعينه او ادعائه) اى ادعاء التعيين له (او نحو ذلك كضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب ضجرة او وسامة او فوات فرصة او محافظة على وزن او سجع او قافية او ما اشبه ذلك كقول الصياد غزال فان المقام لا يسع ان يقال هذا غزال فاصطادوه وكالاخفاء من غير السامع من الحاضرين مثل جاء وكاتباع الاستعمال الوارد على تركه مثل

الصواب ايتبه اى لا ليس بصواب على ان أم المتصلة تنجي، مع هل على قلة كما فى الرضى (قوله او تعينه) اما لان المسند لا يصلح الا له أو لكاله فيه بحيث لا يسبق الذهن الى غيره أو لكونه متعينا بين المتكلم والمخاطب وهذا وان كان يجامع الاحتراز عن العبث لكن مدار الدواعي والمقتضيات على القصد ، وقصد التعيين غير قصد الاحتراز فقد يقصد كل واحد بدون الآخر وقد يقصد ان معا وكذا الحال في جميع الدواعي اذا لم يكن بينها تناف (قوله أو سجع أو قافية) بان يكون ذكر المسند اليه ، واجب التأخير أو يكون القافية أو السجع ، لفظ المسند مع حركة ما قبله فاذا ذكر المسند اليه يحصل الانفصال بينهما ويفوت القافية أو السجع (قوله لا يسع) اما لعدم الفرصة أو للضجر والسامة الحاصل للصياد من طاب الصيد (قوله من غير السامع من الحاضرين) الصواب من غير المخاطب من السامعين (قوله وكاتباع الاستعمال الخ) الفرق بين الاتباعين ان في الاول يكون الكلام في الاستعمالين واحدا سواء كان الاستعمال قياسا أولا وفى اتانى الكلام الثانى

(قول الشارح) من غير السامع اى المقصود سماعه

(قول الشارح) وكاتباع الاستعمال الوارد على تركه هذا النوع لا يتصور من المتكلم الاول بل ممن يدرج كلامه في كلامه يضرب به مثلا في مراده كقولك عند الاخبار عن حالك رمية من غير رام بخلاف الحذف لورود الاستعمال على ترك نظائره فانه يتصور من الاول كقولك نعم الكتاب مفتاح العلوم كذا نقل عنه (قول المحشى) الصواب ايتبه بناء على ان أم المتصلة تلازم الهمزة (قول المحشى) وان كان يجامع الخ لانه متى تعين كان ذكره عبثا (قول المحشى) بان يكون الخ به يندفع ما يقال من ان الكلام فى خصوص المبتدا ولا دخل لحذفه فى خصوص السجع والقافية لكونهما فى آخر الكلام وهو فى أوله

(قول المحشى) واجب التأخير كاسم الاستفهام كما اذا قلت طلب الحبيب الفين فقلت له اين اين هما فانه يتعين حذف المسند اليه وهو هما اذ لو ذكر بعد فات السجع أو قبل لم تأخير ماله الصدر ومفهومه انه اذا لم يجب تأخيره لم يحذف لعدم الداعي كما لو قلت طلب الحبيب الفين فقلت هما على العين

(قول المحشى) لفظ المسند مع حركة ما قبله لان السجعة والقافية من المتحرك قبل الساكن فذا كانت الحركة من الكلمة التى قبل المسند وذكرت المسند اليه بينهما صار فاصلا بين تلك الحركة وبين المسند فيفوت السجع أو القافية وكذا ان ذكرته بعد لان السجع أو القافية لفظ المسند فان قلت يحسب السجع أو القافية فى السق الاول من متحرك آخر أو من المتحرك الاول ان امكن قلت الغرض ان السجع أو القافية تعينا فى لفظ المسند مع ذلك المتحرك بان لا يوافق باقى الاسجاع أو القوافي الا ذلك ولا بد أيضاً أن يمنع مانع من ذكره مقدما على المتحرك قبل الساكن

رمية من غير رام، وشنيشة أعرفها من أخزم، أو على ترك نظائره كما في الرفع على المدح أو الذم أو الترحم فانهم لا يكادون يذكرون فيه المبتدأ نحو الحمد لله أهل الحمد بالرفع ومنه قولهم بعد ان يذكروا رجلا فتى من شأنه كذا وكذا وبعدها يذكروا الديار والمنازل ربح كذا وكذا وهذه طريقة مستمرة عندهم وقد يكون المسند اليه المحذوف هو الفاعل وحينئذ يجب اسناد الفعل الى المفعول ولا يفتقر هذا الى القرينة الدالة على تعيين المحذوف بل الى مجرد الغرض الداعي الى الحذف مثل قتل الخارجي لعدم الاعتناء بشأن قاتله وانما المقصود ان يقتل ليؤمن من شره وقد يكون حذف الشيء اشعاراً بأنه بلغ من الفخامة مبلغاً لا يمكن ذكره قال الله تعالى « ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم » اي الملة التي او الحالة او الطريقة في الحذف فخامة لا توجد في الذكر او بلغ من القضاة الى حيث لا يقتدر المتكلم على اجرائه على اللسان او السامع على استماعه ولهذا اذا قلت كيف فلان سائلا عن الواقع في بلية يقال لا تسأل عنه اما لانه يجزع ان يجري على لسانه ما هو فيه لفظاعته واضجاره اي المتكلم واما لانك لا تقدر على استماعه لا يحاشه السامع واضجاره (واما ذكره

غير الاول ولا بد ان يكون قياسا (قوله وقد يكون الخ) أي قد يكون المحذوف من غير ضرورة، الفاعل الاصطلاحي للفعل ليرتب عليه قوله وحينئذ يجب اسناد الخ بالقييد الاول خرج نحو اضربن واضربوا القوم فان حذف الفاعل فيه بضرورة النقاء الساكنين باقامة الحركة مقامه وبالقييد الثاني خرج نحو انبت الربيع البقل وجاء ربك فان المحذوف فيه الفاعل الحقيقي وبالقييد الاخير الفاعل المحذوف للمصدر (قوله وحينئذ يجب اسناد الفعل الى المفعول) الا نادرا نحو ماضرب الا أنا وبذلك أي رأى وانما يجب ذلك لان الفعل لا بد له من فاعل أو ما يقوم مقامه ولا يتوهم أن هذا من حذف الجملة

(قول الشارح) شنيشة أعرفها الخ قال ابو عبيد اخبرني ابو السكيتي ان هذا الشعر لابن اخزم الطائي وهو جد حاتم أوجد جده وكان له ابن يقال له اخزم فمات وترك له بنين فوثبوا يوما في مكان واحد على جدهم فأدموه فقال ان بني زملوني بالدم * شنيشة أعرف من اخزم * كأنه كان عاقا لوالده كذا نقل عنه

(قول الشارح) أو على ترك نظائره فهذا النوع قياسي وانما قطع النعت لتعيين المنعوت بدونه ووجب الحذف ليدل به على معنى الانشاء اذ لو ذكر المبتدأ أو الفعل انما يصح لخصي معنى الانشاء وتوهم انه خبر مستأنف لمعنى كذا نقل عنه (قول الشارح) ومنه قولهم فصله لعدم كونه من قبيل النعت المقطوع وجواز الحذف فيه ووجوبه في ما قبله

(قول الشارح) وقد يكون حذف الشيء الخ أي وان لم يكن مسندا اليه

(قول الشارح) لا يحاشه السامع أي كل سامع ولذا لم يقل لا يحاشه لك

(قول المحشي) فاعل نحو أي هو فاعل نحو كما في الشارح وفي نسخة الفاعل الاصطلاحي والقييد الاول هو قوله من غير ضرورة وقوله نحو اضربن الخ الاول فعل أمر مؤكد بنون التوكيد الثقيلة مسند لواو الجماعة المحذوفة لالتقاء ساكنة مع نون التوكيد والثاني كذلك مسند لياء المخاطبة المحذوفة لالتقاء ساكنة مع نون التوكيد والثالث فعل أمر غير مؤكد مسند لواو الجماعة المحذوفة لفظا لا خطا لالتقاء ساكنة مع اللام وقوله فان حذف او او أي أو الياء وفي نسخة فان حذف الفاعل ويحتمل

فلكونه) أى لكون الذكر (الاصل ولا مقتضى للعدول عنه او الاحتياط لضعف التحويل) أى الاعتماد) على القرينة او التنبيه على غباوة السامع

بل تبديل جملة بجملة اخرى لنكتة لان هذا ليس تبديلاً للسند ، بل تغيير هيئة ولذا سمي كل واحد منهما صيغة الماضي (قوله فلكونه الاصل) أى ما يبنى عليه الشيء ، او القاعدة (قوله ولا مقتضى للعدول عنه) يعنى كونه أصلاً لا يكفى نكتة للذكر ، لانه متحقق في حال الحذف أيضاً فلا بد من عدم المقتضى للعدول ليكون مرجحاً للذكر على الحذف والمراد عدم المقتضى في قصد المتكلم على ما مر فلا يرد ان الكلام فيما اذا قامت القرينة المعينة للمحذوف كما يدل عليه سابق كلامه ولا حقه فالاحتراز عن العبث ونحليل العدول ، متحقق في جميع صور الذكر وقوله ولا مقتضى للعدول عنه منصوب وسقوط التحويل اما لكونه مضافاً ، واللام زائدة كما قال سيديويه في لا غلام لك واما تشبيها له بالمضاف كما قل الشيخ ابن الحاجب

ان المحذوف في الاولين الواو ويكون احدهما بنون التوكيد الثقيلة والاخر بالخفيفة وانما قيد المحشى عبارة الشارح بهذه القيود دفعا لقول العصام على قول الشارح وحينئذ يجب اسناد الفعل الخ فيه بحث لانه لا يجب اسناد الفعل بل اسناد الفعل أو اسم المفعول ولو اريد بالفعل ما يعم شبهه يشكل بفاعل المصدر فانه يحذف ولا يجب اسناد المصدر الى المفعول ولانه يحذف الفاعل في اضربن واضربوا القوم واضربى القوم واضربا القوم مما لا يحصى ولا يجب الاسناد الى المفعول ولان المحذوف هنا ليس مجرد المسند اليه بل المسند والمسند اليه ويجب الداعي لحذف الجملة لا لحذف المسند اليه بل لتبديل جملة بجملة والداعي ان لا غرض متعلق بصدر الفعل بل الغرض افادة وقوع الفعل على المفعول وسيأتى الجواب عن الاحير واما قوله أو اسم المفعول فمدفوع بان فرض الكلام بقاء الفعل

(قول المحشى) بل تبديل الجملة من كلام المعارض كما مر وقوله لان هذا علة لقوله لا يتوهم

(قول المحشى) بل تغيير هيئة فهيئة المبنى للفاعل موضوعة لنسبة الفعل للفاعل والمفعول ان كان متعديا ونسبته الى الفاعل فقط ان كان لازما وهيئة المبنى للمفعول موضوعة لنسبته الى المفعول ولفظ الفعل واحد

(قول المحشى) ما يبنى عليه الشيء هذا معناه لغة والمراد بالشيء المبنى هو الحذف فانه المقابل للذكر المعلن بهذه العلة وانما كان مبني على الذكر لان الحذف مع القرينة انما هو بدل عن الذكر لانه الاصل في الافادة اذ هو ثمرة اقدار الله الخلق على الصوت وتقطيعه على وجه يدل على ما في النفس بسهولة لانه كيفية للنفس الضرورى هذا هو اللائق هنا (قول المحشى) او القاعدة هذا معنى اصطلاحى ويطلق أيضاً فيه على الراجح والدليل يعنى أنه موضوع قاعدة هي قولنا الذكر غالب في افادة المعانى أو محمولها بأن يقال الغالب في افادة المعانى الذكر

(قول المحشى) لانه متحقق في حال الحذف ايضاً أى وهو حال ثبوت يقتضى العدول في قصد المتكلم فلو كفى حينئذ اصح الذكر والمقصود خلافه وانما لم يكف لقوة ذلك المقتضى باقتضائه العدول على الاصل ومن كلام المحشى هذا يعلم رد ما ذكره السيد سابقاً في توجيه تقديم الحذف على الذكر وادعائه أنه أولى

(قول المحشى) ليكون مرجحاً الخ الاقدم أن الضمير في يكون عائد على كونه الاصل لاعلى عدم المقتضى للعدول

(قول المحشى) متحقق في جميع الخ أى فلا يصح نفي المقتضى للعدول وحاصل الدفع ان المدار على القصد لا التحقق

(قول المحشى) واللام زائدة ومدخولها مجرور بكسرة مقدرة منع منها كسرة حرف الجر الزائد

(او زيادة الايضاح والتقرير) ومنه قوله تعالى واولئك هم المفلحون بتكرير اسم الاشارة تنبيها على انهم

(قوله او زيادة الايضاح) أى ايضاح المسند اليه وزيادة تثبيته في ذهن السامع فنفس الايضاح والتقرير حاصل عند الحذف أيضا لوجود القرينة المعينة له وفي الذكر زيادتهما لان الدلالة اللفظية اجتمعت مع الدلالة العقلية (قوله ومنه واولئك هم المفلحون) أى من زيادة الايضاح والتقرير لكن لا لايضاح المسند اليه وتقديره ولذا اورد لفظة منه بل لا يوضح غرض تعلق بتكرير المسند اليه وهو ان هؤلاء الموصوفين ، بشرف الايمانين ، ممتازون بكل من الاثرتين وكل منهما يكفي في تميزهم فلا يوضح هذا الغرض ذكر المسند اليه ولم يهدف لنصب القرينة على تقديره اذ مع الحذف لا يتضح التقرير كمال الايضاح ولا يفصح عن الغرض كمال الافصاح . وبهذا ظهر فساد قول من قال ليس الآية من قبيل اختيار الذكر على الحذف اذ لو ترك اولئك الثاني ولم يكن مقدرا بل كان ما بعده معطوفا على مسند اولئك الاول لان الغرض انه لو ترك ونصب القرينة على تركه لم تحصل زيادة الايضاح ، واندفع ما قيل ان المتبادر من قوله ومنه ان النكتة في ذكر المسند اليه في الآية الايضاح له مع انها شيء آخر كما علم من قوله تنبيها الخ وذلك ظاهر ، كذا قيل لكن الظاهر من عبارة الكشف ان النكتة المذكورة لتكرير اسم الاشارة ، عدم الاكتفاء على الاول ، وحاصلها انه لو لم يكرر ، لاحتمل ان يكون مجموع الاثرتين مميزا لهم عما عداهم لا كل واحدة منها وباتكرير صار نصا في ان كل واحدة مميزة لهم فالمراد بقوله زيادة الايضاح الايضاح الكامل والتقرير الابلغ كما في تعريف النص ، بما ازداد وضوحا على الظاهر

(قول المحشي) أى ايضاح المسند اليه أى لا الحكم كما قيل فانه خروج عن المبحث

(قول المحشي) أى من زيادة الايضاح أى مما ذكر فيه المسند اليه لزيادة الايضاح

(قول المحشي) بشرف الايمانين أى الايمان بالغيب وبما أنزل

(قول المحشي) ممتازون أى في أنفسهم وقوله يكفي في تمييزهم أى تمييز الغير لهم

(قول المحشي) وبهذا أى كون المراد ايضاح غرض آخر وان المسند اليه مراد بنصب القرينة

(قول المحشي) واندفع الخ عبر فيه بالاندفاع وفي الاول بالفساد لان الاول مناف لما هو الغرض بخلاف الثاني فانه

تأويل بعيد عن أول العبارة وان أدى اليه قوله تنبيها الى آخره

(قول المحشي) كذا قيل قائله العصام وغيره

(قول المحشي) وعدم الاكتفاء على الاول أى لا لذكره وعدم حذفه مع القرينة كما قال صاحب القيل

(قول المحشي) وحاصلها الخ عبارة الكشف هي عبارة الشارح بعينها فعبارة الشارح ايضا ظاهرة فيما قاله ألا ترى

قوله بالثابتة التي لو انفردت كفت الخ فانه مقابل لجعل المسند اليه واحدا والمسند المجموع

(قول المحشي) لاحتمل ان يكون مجموع الاثرتين الخ فيوم تحقق كل منهما بالانفراد فيمن عداهم

(قول المحشي) الايضاح الكامل أى في نفسه لا الزائد على الحاصل عند الحذف مع القرينة

(قول المحشي) بما ازداد وضوحا أى في نفسه لا على الظاهر اذ الظاهر لا وضوح فيه وانما فيه ظهور المراد والوضوح

فوق الظهور ولذا عرف الظاهر بما ظهر منه المراد وعبارة التلويح اللفظ ان ظهر منه المراد يسمى ظاهرا ثم ان زاد الوضوح

بان سيق الكلام له يسمى نصا قل الشارح في شرحه انما قال ان زاد الوضوح ولم يكتف بالضمير العائد على الظهور بان

كما ثبتت لهم الأثر بالهدى فهي ثابتة لهم بالفلاح فجعلت كل من الأثرين في تميزهم بهما عن غيرهم بالمثابة التي لو انفردت كفت مميزة على حيالها (او اظهار تعظيمه او اهانتة او التبرك بذكره او استلذاذه او بسط الكلام حيث الاصغاء مطلوب) اى في مقام يكون اصغاء السامع مطلوباً للمتكلم اعظمته وشرفه (نحو هي عصاي) ولهذا يطال الكلام مع الاحياء ويجوز ان يكون حيث مستعاراً للزمان وقد يكون بسط الكلام في مقام الافتخار والابتهاج وغير ذلك من الاعتبار المناسبة كما يقال لك من نبيك فتقول نبينا حبيب الله ابو القاسم محمد بن عبدالله الى غير ذلك من الاوصاف وقد يذكر المسند اليه للتحويل او التعجيب او الاشهاد في قضية والتسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل الى الانكار هذا كله مع قيام القرينة ومما جعله صاحب المفتاح مقتضياً للذكر ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعين نحو زيد قائم وعمرو ذاهب وخالد في الدار واعترض المصنف عليه بانه ان قامت قرينة تدل عليه ان حذف فعموم الخبر وإرادة تخصيصه بمعين وحدهما لا يقتضيان ذكره بل لا بد ان ينضم اليها أمر ثالث كالترك والاسئلاد ونحو ذلك ليرجع الذكر على الحذف وان لم تقم قرينة كان ذكره واجبا لانتفاء شرط الحذف لا لانتفاء عموم النسبة

(قوله كما ثبتت لهم الأثر الخ) في موقع المصدر لقوله ثابتة والفاء في فهي زائدة كذا ذكره الشارح رحمه الله تعالى في شرح الكشف وفيه ان التشبيه ليس بمقصود في المقام وان زيادة الفاء لم يجوزها سيويه وعندى ان انكاف

يقول ان زاد لان الوضوح فوق الظهور اه وقد يفسر الظاهر بما دل دلالة واضحة كما في المضد فيكون انص قسما منه لان القطع لا ينافي الوضوح ويكون زيادة الوضوح على الظاهر غير محتاجة الى التأويل لكن كلام المحشي مبنى على الاول (قول الشارح) كما ثبتت لهم الأثر الاثر الاستبداد يقال استأثر بالشيء استبد به أى اختص به وانما كان الاختصاص من جملة المفاد لاختصاص العلة المشار اليها بأولئك بهم فلا اختصاص العلة بهم مع التكرير أفيد اختصاصهم بكل واحد منهما على حدة لان اختصاص العلة يفيد اختصاص المعلوم والتكرير يفيد ان الاختصاص بكل على حدته بواسطة أنه يفيد ان انصافهم بتلك الصفات المشار اليها يقتضي كل واحد من الحكمين على حياله

(قول الشارح) ويجوز ان يكون حيث مستعاراً للزمان ولا يحتاج لقرينة لانها انما نجب عند تعين المجاز دون احتمالها نص عليه المحشي في حواشي القاضي

(قول الشارح) هذا كله مع قيام القرينة قيد بذلك وان كان الذكر لتلك النكات قد يكون مع عدم قيام القرينة ايضاً كما يعلم من كلام المحشي الآتى مزاجاة لبحث المصنف الاسمي فان مبناه أنه اذا لم توجد القرينة يكون الذكر لعدم وجودها لا لتلك النكات فاندفع قول العصام الصواب ان يقال هذا كله قد يكون مع قيام القرينة تدبر

(قول الشارح) الى كل مسند اليه أي مما يصح تصافه به لا الى كل مسند اليه شيء مطلقاً فلا يرد ان عموم النسبة لعدد كاف في اقتضا الذكر وان لم تكن عامة لكل مسند اليه وان الامثلة الموردة لاشيء منها يصح اسنادها الى كل شيء (قول المحشي) ليس بمقصود في المقام قيل لتساوى الاثرين فلا معنى لجعل احدهما مشبها والاخرى مشبها به وفيه

وإرادة التخصيص وجوابه ان عموم النسبة وإرادة التخصيص تفصيل لا نشاء قرينة الحذف وتحقيق له لانه إذا لم يكن عام النسبة نحو خالق كل شيء يفهم منه ان المراد هو الله تعالى وإن كان عام النسبة ولم يرد تخصيصه نحو خير من هذا الفاسق الفاجر يفهم منه ان المراد كل أحد ولا نفي بالقرينة سوى ما يدل على المراد وقيل مراده فيكون ذكره واجباً لا راجحاً والمقتضى ما يكون مرجحاً لا موجباً او فيكون ذكره واجباً فلا يكون مقتضي الحال والجواب ان المقتضي أعم من الموجب والمرجح ولا نسلم المنافاة بين وجوب الذكر وكونه مقتضي الحال فان كثيراً من مقتضيات الاحوال بهذه المثابة (واما تعريفه) اى جعل المسند اليه معرفة وهو ما وضع ليستعمل فى شيء بعينه وحقيقة التعريف جعل الذات مشاراً به الى خارج مختص بإشارة وضعية وقدم فى باب المسند اليه التعريف على التنكير

للقران فى الوجود وما كافة كما فى كما قام زيد قد عمرو وصل كما دخل الوقت والغاء للسببية كما فى قوله زيد فاضل فاكرمه والجملة فى محل الخبر لان أى تنبيها على انهم بهذه الحالة وهى انه كما ثبتت لهم الاثرة بالهدى قارنه فى الوجود ثبوت الاثرة لهم بالفلاح مسببة عنها وفى هذا كمال الترغيب لمن عداهم الى الايمان والاثرة بفتح الحمزة والثاء الاستبداد وبالفلاح متعلق بالاثرة . المدلول عليها بالضمير . والمثابة المرجع وفى تميزم متعلق بجعلت وضمير انفردت وكفت للاثرة وضمير الموصول محذوف أى كفت فيها أى فى تلك المثابة على حياها أى افرادها واصله حوال .

أن الاثرة بالهدى ثبتت صريحاً بقوله هدى لمتقين بخلاف الاثرة بالفلاح فانها ثبتت لزوماً لكونها نتيجة الاثرة بالهدى ولذا قال تنبيها لانها مع علمها لزوماً ربما يغفل عنها لعدم التصريح بها فالصواب ان معنى عدم قصده فى المقام انه ليس مقصودا فى الآية أى ليس الغرض فيها التشبيه حتى يدخله الشارح فى المنبه عليه حيث قال تنبيها على انه كما الخ (قول الشارح) وقيل مراده أى المصنف فيكون ذكره واجباً أى لانه من جملة المقتضى عدم القرينة لا لان المقتضى عدم القرينة لما عرفت أنه وظيفة النحو

(قول الشارح) أى جعل المسند اليه معرفة هذا معنى اصطلاحى ومعناه الحقيقى ما أشار اليه بقوله وحقيقة التعريف الخ (قول المحشى) للقران فى الوجود يعنى ان ثبوت اختصاصهم بالفلاح فى الآخرة مقارن لثبوت اختصاصهم بالهدى فى الدنيا فالثبوتان متقارنان وان كان الفلاح متأخراً والتسبب المصحح لدخول الغاء يكفى فيه الترتب فى الذهن كما فى شرح المواقف يدل على ما قلنا قوله قارنه فى الوجود ثبوت الاثرة لهم بالفلاح دون ان يقول قارنه بالفلاح فى الوجود بقى انه لم يظهر وجه دلالة التكرار على المقارنة فى الوجود والتسبب وان كان ذلك موجوداً فى نفسه فلا معنى لادخاله فى المنبه عليه بالتكرار فان قيل العطف بالواو اللازم للتكرار قلنا لا يفيد المقارنة فى الوجود ولئن سلم لا يفيد التسبب فيرد عليه مثل ما أورده على الشارح فتدبر

(قول المحشى) المدلول عليها بالضمير أى قوله فعلى أو الضمير الذى فى ثابتة وهو أولى لعدم الفصل بالخبر وان لم يكن اجنبياً (قول المحشى) والمثابة المرجع والمراد بها هنا المنزلة والمرتبة وتلك المرتبة هى ظهور اختصاصها بهم بحيث لا يبق بعد ذكرها اشتباه لهم بمن عداهم تدبر

من الحول بمعنى الطرف * قال قدس سره فكيف يكون الخ* قال الشارح رحمه الله في شرح المفتاح، كما ان الحضور عند السامع ومعرفة القصد اليه كناية عن وجود القرينة كذلك عموم النسبة واردة التخصيص كناية عن عدم القرينة فاندفع البحث لانها عند السكاكي رحمه الله عبارة عن ذكر اللازم أي التابع واردة للزوم أي المتبوع بحيث يحصل الانتقال منه اليه في الجملة ولا يجب استلزامه له ولا شك ان عموم النسبة واردة التخصيص يتبع انتفاء القرينة مطلقا وينتقل منه اليه ون لم يستلزمه كطول التجاذ وكثرة الرماذ يتبع طول القامة والمضيقية، فالمراد بقوله تفصيل لا تنفاه القرينة انه لازم له فيه تفصيل لكونه مرابا من أمرين وتحقيق له لان الكناية كدعوى الشيء بالينة وليس المراد انه تفصيل ويبان له حتى يرد ان انتفاء القرينتين التخصيصتين كيف يكون تفصيلا ويانا لا تنفاه القرينة مطلقا

(قول المحشي) من الحول بمعنى الطرف عبارة السمرقندي أصله حوال بمعنى حول الشيء أي جوانبه واطرافه والشيء اذا كان محاطا يكون منفردا عما عداه فيحصل معنى الانفراد في الحوال الذي هو معنى الحول الذي هو اصل الخيال (قول المصنف) حيث الاصغاء مطلوب عبر بالاصغاء اشارة الى ان الداعي هو اقبال السامع لا أصل السماع فانه يحصل بمجرد ذكر المسند فهو كناية يكفي فيها اللزوم في الجملة فلا يرد ان الاصغاء قد يكون مع الكراهة (قول السيد قدس سره) وكذلك كون النسبة عامة مع عدم ارادة التخصيص قرينة الخ يريد أن العموم انما يكون قرينة عند عدم ارادة التخصيص أما عند ارادته فلا يصح ان يجعل قرينة لما فاته المراد وان فهم أن المراد كل أحد حذرا من الترجيح بلا مرجح

(قول السيد قدس سره) فكيف يكون الخ حاصله ان عموم النسبة مع ارادة التخصيص يجمع قرينة التخصيص كأن يكون جوابا لسؤال مثلا نعم يوجب عدم كون الخبر نفسه قرينة على المسند اليه وانتفاء كون نفسه قرينة لا يستلزم انتفاء جميع القرائن (قول المحشي) كما ان الحضور أي حضور المسند اليه ومعرفة قصد المتكلم له وقوله كذلك عموم النسبة وجه الشبه ان اللزوم في كل منهما في الجملة اذ لا يلزم عقلا من الحضور ومعرفة القصد اليه وجود القرينة كما لا يلزم عقلا من عموم النسبة واردة التخصيص عدم القرينة وانما اللزوم فيهما في الجملة وانما جعل المشبه به ما ذكر دون كثير الرماذ مثلا لانه أطلق على وجود القرينة كما أطلق المشبه على عدمها ولا عتراف السيد به كما سيأتي التمعن منه وقوله فاندفع البحث أي بحث السيد وقوله أي التابع أي في الوجود وقوله في الجملة أي ولو باعتبار العادة لان الاستلزام العقلي لا يشترط في الكناية اذ المدار على العلاقة التي يحصل بها الانتقال للزوم

(قول المحشي) ان عموم النسبة واردة التخصيص أي عموم النسبة في حال ارادة التخصيص يتحقق عادة بعد تحقق انتفاء مطلق القرينة سواء كانت نفس الخبر أو غيره كتقدم الذكر وان لم يستلزم عموم النسبة واردة التخصيص انتفاء القرينة عقلا ثم ان مبنى هذا الجواب أن المراد عموم الخبر في نفسه لا عمومه في تلك الحالة حتى يلزم عقلا انتفاء جميع القرائن كما هو مبنى جواب السيد الآتي

(قول المحشي) فالمراد بقوله تفصيل الخ يعني أن اللام في قوله لا تنفاه ليست للتعمدية متعلقة بتفصيل بل بمحذوف وهو لازم والمعنى ان عموم النسبة واردة التخصيص أمر مفصل لتركبه من أمرين عموم النسبة واردة التخصيص وهو لازم لا تنفاه القرينة مكنى به عنه

(قول المحشي) لان الكناية الخ أفاد به أن المراد بالتحقيق اثبات الشيء بالدليل

والعجب من السيد قدس سره انه اعترف بكون استحضار المسند اليه وعرفان قصدك اليه في قوله وأما الحالة التي تقتضي طي ذكر المسند اليه فهي اذا كان السامع مستحضراً له عارفاً منك القصد اليه عند ذكر المسند إشارة الى وجود القرينة المجوزة للحذف ومنع ههنا كون العموم وارادة التخصيص كناية عن انتفاء القرينة حيث قال في شرحه ومن زعم ان عموم نسبة الخبر بمعنى صلاحيته في نفسه متعدد وارادة التخصيص كناية عن عدم القرينة مطلقاً فقدسها لان انتفاء قرينتين مخصوصتين لا يستلزم انتفاءها مطلقاً ذلها أفراد آخر كتقدم الذكر في السؤال وغيره وبما حررنا لك اندفع ما أورد على جواب الشارح رحمه الله تعالى من انه اذا كان عموم النسبة وارادة التخصيص ببيان لا انتفاء القرينة كان الذكر لا انتفاء القرينة ، وذلك وظيفة النحويون المعاني لانه ليس من المزايا والخواص الزائدة على أصل المعنى وذلك لانه اذا كان كناية عن انتفاء القرينة ، والكناية يجوز فيها ارادة المعنيين ، كان الذكر ههنا لعموم النسبة وارادة التخصيص مع انتفاء القرينة فلا يكون البحث عنها وظيفة النحويين قال قدس سره وقيل الخ * أي في توجيه عبارة السكاكي بحيث لا يرد عليه اعتراض المصنف رحمه الله وقد اختاره في شرحه فالتعبير بقيل ليس للإشارة الى ضعفه * وقال قدس سره وعلى هذا يكون عموم النسبة الخ * فيتم جواب الشارح رحمه الله ولا يرد البحث المذكور عليه وان كان التمثيل بقوله نحو خالق كل شيء ظاهراً في ان المراد عموم الخبر في نفسه وقد اشار اليه الشارح رحمه الله في شرحه حيث قال والمراد بعموم النسبة الى كل مسند اليه أن يصح في تلك الحالة استناده الى كل واحد ، مما يصح انصافه به في نفسه واستناده اليه حيث قيد بقوله في تلك الحالة * قال قدس سره انها موضوعة الخ * قيل فيه انه يلزم ان يقع الالتفات الى الافراد المعينة الغير المنتهية ولا شك انه اذا سمعنا لم يلاحظ الافراد واحد والجواب انه موضوع لكل واحد بشرط الافراد عن الآخر فلذا لا يقع الالتفات الى واحد * قال قدس سره اذ لم تستعمل فيما وضعت هي لها فيه بحث

(قول المحشي) والعجب من السيد الخ وجهه أن الزوم في كل في الجملة كما عرفت فلا وجه للاعتراف بأحدهما وانكار الآخر (قول المحشي) وذلك وظيفة النحوي لان القانون النحوي ان حذف المتبدا لا يكون الا لقرينة وأيضاً الذكر اقدم القرينة انما هو لتحصيل فصاحة الكلام والاحتراز عن التعميد اللفظي لان الحذف بلا قرينة خلل في النظم كذا ذكره العصام وهو يرجع لما ذكره المحشي

(قول المحشي) يجوز فيها ارادة المعنيين فيه ان المعنى المكنى به انما يراد تبعاً لا قصداً والا كانت الكناية من المشترك والمراد قصداً هو المكنى عنه وهو انتفاء القرينة مع ان الغرض الداعي في الحقيقة هو المكنى به والمكنى عنه قدس سره (قول المحشي) كان الذكر هنا لعموم النسبة الخ أي فيكون مقتضى أموراً ثلاثة وذلك ليس وظيفة النحويين انما وظيفة كون الذكر لا انتفاء القرينة

(قول السيد قدس سره) لا باعتبار نفسه القرينة باعتبار نفسه بان لم يكن عام النسبة أو عام النسبة ولم يرد التخصيص

(قول السيد قدس سره) قرينة التخصيصات أي المسندات اليها التخصيص

(قول المحشي) مما يصح انصافه به قد عرفت فائدة التقييد به مما مر

(قول السيد قدس سره) وابست موضوعة لواحد منها أي على التعيين ولا لكائنات في غيره مجازاً أولاً على التعيين

والا لكائنات في المعين مجازاً

(قول السيد قدس سره) لكل معين منها فيكون الاعتبار التعيين عند الوضع بمعنى أنه يكون موضوعاً لكل متكلم

لان المراد بقولنا انها موضوعة للمفهوم كلى ليستعمل في جزئياتها انها موضوعة للمفهوم الكلى من حيث تحققه في جزئى من جزئياته لا لذلك المفهوم من حيث هو فيكون استعماله في كل جزئى حقيقة واستعماله في المفهوم الكلى من حيث هو مجازا وبهذا ظهر ان الاختلاف بين الرأيين لفظى لان من قال بالوضع العام اراد ان المفهوم الكلى آلة للملاحظة الجزئيات ووجه المعلوميتها وقد تقرر في موضعه ، ان العلم بالشئ بالوجه في الحقيقة علم بوجه الشئ ، بنا ، على اتحاد العلم والمعلوم بالذات والفرق اعتبارى فانه من حيث حصوله في الذهن علم ومن حيث اتحاده بذلك الشئ ، معلوم فالواضع اذا لاحظ الجزئيات باعتبار المفهوم الكلى فالمعلوم دال الوضع ليس الا ذلك الوجه لكن من حيث اتحاده بتلك الجزئيات فيكون الموضوع له ذلك المفهوم من حيث اتحاده بتلك الجزئيات اذ لا علم له بتلك الجزئيات الا من هذا الوجه وهذا مراد من قال بالوضع للمفهوم الكلى بشرط الاستعمال في الجزئيات فتدبره قال قدس سره فان هذه الضمائر كلها نكرات الخ لا يبنى عليك ان النكرة المختصة بوصف أو حكم لا تخرج عن كونها نكرة وان قل شيوعها فان اعتبر المرجوع اليه يكون الضمير ، راجع الى النكرة المختصة أيضاً نكرة مثلاً من حيث هو معين في التركيب كما قيل ان الفعل وضع للنسبة الى فاعل ما من حيث هو معين عند التركيب فاندفع الاشكال المشار اليه فيما مر

(قول المحشى) لان المراد الخ قال بعض المتأخرين فيه نظر اما أولاً فلان هذه الارادة بعيدة من اللفظ ، واما ثانياً فلانه لو كان النزاع لفظياً لما احتاج أصحاب الرأى الأول أى وضع تلك الالفاظ للمفهوم الكلى الى تأويل تعريف المعرفة بما وضع لشيء ، بعينه بان المراد ما وضع للمنى ليستعمل في شيء ، بعينه سواء كان ذلك الشيء عين الموضوع له أولاً كما لم يحتج اليه أصحاب الرأى الثانى أى وضعها للجزئيات واما ثالثاً فلان الواضع ان لاحظ اتحاد المفهوم بالجزئيات فهناك معلوم غير المفهوم الكلى والا فالموضوع له يكون نفس المفهوم ويكون الاستعمال في الجزئيات مجازاً واما رابعاً فلان من القائلين بالرأى الثانى من فرق بين العلم بالشئ من الوجه وبين العلم بالوجه كالشريف في شرح المواقف فلا يصح هذا التأويل من قبلهم فالحق ان النزاع معنوى اه وقوله فلان الواضع ان لاحظ الخ معناه انه كان آلة الوضع هو المفهوم لامن حيث الاتحاد كان الموضوع له المفهوم من حيث الاتحاد وهو ذو الوجه فيكون هناك معلوم غير المفهوم الكلى الذى هو آلة الوضع والا فالموضوع له يكون نفس المفهوم الكلى وقد صرح العضد وهو من القائلين بالرأى الثانى بل رئيسهم بان ذلك الامر المشترك ليس موضوعاً له وانما هو آلة للوضع فتدبر

(قول المحشى) ان العلم بالشئ بالوجه في الحقيقة الخ قال في حاشية القاضي ان هذا هو التحقيق وقال في حاشية المواقف اعلم انهم اختلفوا في علم الشئ بالوجه وعلم وجه الشئ فقال من لا تحقيق له أنه لا تغاير بينهما أصلاً وقل المتأخرون بالتغاير بالذات اذ في الاول الحاصل في الذهن نفس الوجه وهو آلة للملاحظة الشئ والشئ معلوم بالذات وفي الثانى الحاصل في الذهن صورة الوجه وهو المعلوم بالذات من غير التفات الى شئ ، ذى الوجه وقال المتقدمون التغاير بينهما بالاعتبار اذ لاشت في أنه لا يمكن ان يشاهد بالضاحك أمر سواء الا انه اذا اعتبر صدقه على أمر واتحاده معه كافي موضوع القضية المحصورة كان علم الشئ بالوجه واذا اعتبر مع قطع النظر عن ذلك كان علم الوجه كافي موضوع القضية الطبيعية وقال في حاشية الخياطى الفرق بين علم الوجه وعلم الشئ من ذلك الوجه ان معنى العلم بالوجه هو أن يحصل في الذهن صورة تكون آلة للملاحظة ذلك الوجه فالوجه معلوم والحاصل في الذهن صورته ومعنى العلم بالشئ من ذلك الوجه أن يكون ذلك الوجه آلة للملاحظته فالحاصل في الذهن نفس ذلك الوجه والمعلوم بواسطتها ذلك الشئ اه وحاصله أيضاً ان التغاير بالذات

ولكنه اشار هنا الى انه لا خلاف بين قولي المتقدمين والمتأخرين لبناء قول المتقدمين على القول باتحاد العلم والمعلوم بالذات
 وقول المتأخرين على اختلافهما بالذات واعلم ان جمهور المتكلمين قالوا ان العلم هو تميز الشيء وظهوره وهو المبرعنه بالانكشاف
 والتعلق فان هذا القدر ضروري ولم يثبت غيره وقل جماعة من الاشاعرة انه صفة حقيقية ذات تعلق لان التعلق انما يتصور
 بين شيئين وذلك في الحقائق ورد بان التعلق العلمي يكفيه التعدد والتكثر في المفهومات في انفسها ولا يستدعي الثبوت
 في الخارج أو الذهن وقال الحكماء العلم هو الصورة الحاصلة اذ قد يعقل ما هو نفي محض بحسب الخارج كالمتمتعات ولا شك
 ان بين العاقل والمعقول تعلق والتعلق لا يكون لا بين شيئين متمايزين ولا تمايز الا بان يكون لكل منهما ثبوت في الجملة
 واذا ثبت ثبوت للمعلوم في الخارج فاذا لاحقيقة له الا لا امر الموجود في الذهن وهو أى ذلك الامر الموجود في الذهن العلم
 واما التعلق المذكور فامر خارج عن حقيقته اذ العلم يوصف بالمطابقة واللا مطابقة والتعلق لا يوصف بهما وهو المعلوم أيضاً فانه
 باعتبار قيامه بالقوة العاقلة علم موجود بوجود أصلى كسائر الكيفيات النفسانية يترتب عليه الآثار في الخارج ككون محله
 عالماً مثلاً وعرض وكيف وباعتبار نفسه من حيث هو معلوم موجود بوجود ظلى اذا قيس الى الوجود الخارجى فقد يكون
 جوهرها وقد يكون عرضاً ولا منافاة بين كون شيء واحد جوهرها وعرضاً باعتبارين وعلى هذا رأى وهو ان الصورة هي
 ماهية المعلوم يكون للاشياء وجودان خارجي وذهنى وقت طائفة ان العلم هو الصورة الا ان الصور مثل واشباح للامور
 المعلوم بها بخلافها في الماهية هذا قال السيد الزاهد ان حمل العلم على هذه الصورة حمل عرضي لانه اذا حصل شيء في
 الذهن يحصل له وصف يحمل ذلك الوصف عليه فيقال له صورة علمية وهذا المحمول ليس نفس الموضوع والا لكان محمولا
 عليه حال كونه في الخارج ضرورة ان الذات والذاتى لا يختلفان باختلاف الوجود فهذا الحمل من قبيل حمل الكاتب على
 الانسان وقد يقال معنى كون الصورة علماً انها مبدأ الانكشاف كما قيل أنه صفة يتجلى بها المعلوم وكون العلم هو نفس
 الانكشاف لا دليل عليه كما قال به القائل بانه صفة ذات تعلق اذا علمت هذا فاعلم أنا اذا قلنا بان العلم هو الصورة الحاصلة
 وأن الفرق بينه وبين المعلوم اعتبارى وقد علمنا الشيء بالوجه فحينئذ يكون الحاصل في الذهن صورة هي الوجه فهي باعتبار
 قيامها بالقوة العاقلة علم وباعتبارها في نفسها هي المعلوم واذا كانت هي المعلوم لا يمكن ان يكون المعلوم ذا الوجه حتى يكون
 هو الموضوع له وقد يقال ان في علم الشيء بالوجه الوجه حاصل في الذهن بالذات وملئت اليه بالعرض والشيء حاصل
 في الذهن بالعرض وملئت اليه بالذات ولا يلزم من كون العلم عين المعلوم بالذات وهو الوجه كونه عين المعلوم بالعرض وهو
 ذو الوجه فقولنا فاما المعلوم حال الوضع ليس الا ذلك الوجه ان أراد المعلوم بالذات فسلم لكن لا يضر وان أراد المعلوم بالعرض
 فسل لا يلزم الوضع للمعلوم بالذات فليتأمل فان ما حاوله المحشي صلح لا يرضي به الخصماء

(قول السيد قدس سره) ما أشير به الى خارج قال الرضي بعد ما نقله قدس سره ان الاسم المحلى باللام اذا خلى
 عن قرينة البعضية يجب حمله على الاستفراق لانه اذا ثبت كون اللفظ دالاً على ماهية خارجية فاما أن يكون لجميع أفرادها
 أو لبعضها ولا واسطة بينهما في الوجود الخارجي وان كان يمكن تصورهما في الذهن خالية عن الكلية والبعضية لكن كلامنا
 في الشخصات الخارجية لان الالفاظ موضوعة بازائها لا في الذهنية اه وهو صريح في أن المراد بالخارج ما يقابل الذهن
 وكونه صحيحاً أو فاسداً قد قال السيد فيه اناطوينا على غره والحق في ذلك ان الالفاظ وضعت للمعنى من حيث هو
 بقطع النظر عن الوجودين والا لم يصدق على اشئ الا باعتبار كونه في الخارج أو في الذهن وحينئذ يمكن أن يقال ان
 المراد بالخارج نفس الشيء مع قطع النظر عن كونه موجوداً في الذهن فالتعريف جعل الاسم مشاراً به الى نفس الشيء

وان اعتبر حال الراجع يكون الضمير الراجع الى النكرة الصرقة أيضاً معرفة فالفرق تحكم * قال قدس سره طوبى
على غره وعر الثوب كسره الاول يقال طوبى الثوب على غره اى على كسره الاول وهو كناية عن عدم ارادة الكشف
من حيث اختصاصه وتعيينه اللاحق له باعتبار ملاحظته فى ذاته وهو ما اعتبره الواضع لتعيينه باعتبار وجوده الذهبى المشترك
ذلك التعيين بين المعرفة والنكرة وانما أريد بالخارج فى كلامه نفس الشيء بقطع النظر عن الذهن فقط لانه المقابل لقول
ابن الحاجب ان الوضع للصور الذهنية لانه يصدد الرد عليه ومن صرح بان الخارج يطلق على ذلك المعنى السيد الزاهد
قال والقول بان اللفظ موضوع للصور الذهنية مؤول أيضاً بان المراد بالصور الذهنية ماهية الشيء المعلوم من حيث هي
واطلاق الصورة الذهنية على الماهية من حيث هي شائع بينهم وذلك لان الحاصل فى الذهن بالذات فى علم الشيء بالوجه
هو الوجه بخلاف ذى الوجه فانه حاصل بالعرض وعلى هذا فلا خلاف بين ابن الحاجب القائل بالوضع للصور الذهنية
والرضي القائل بالوضع للامر الخارجى فتدبر

(قول السيد قدس سره) فى اشتمالها على اشارة الخ اشارة الحسية هي تعيين الشيء بمعونة الحس وربما يعبر عنها
بامتداد موهوم آخذ من المشير الى المشار اليه والاشارة العقلية هي تعيين العقل لشيء بدون معونة الحس
(قول السيد قدس سره) وانما قلنا الى خارج الخ يعنى أنه لو قال ما أشير به الى مختص لدخلت النكرات لانه
أشير بها الى مختص وهو ماسبق علم المخاطب بالوضع له فانه مختص الا ان اختصاصه ذهنى لان ما فى الذهن يمتنع عوارض
ذهنية تميزه عن غيره والاختصاص الذى فى المعارف هو الاختصاص الخارجى فاذا قيل الى خارج مختص أفيد أن المراد
الاختصاص الخارجى ولا يتوهم من هذا ان النكرة عنده موضوعه للامر الذهبى لقوله فيما سبق ان جميع الالفاظ وضعت
للمعنى الخارجى وقد نص فيما بعد أيضاً على ان علم الجنس كاسم الجنس سواء فى الوضع لجميع الافراد الخارجية وان التعريف
اللامى كالعلمية لتفصيل منه ان النكرة أشير بها الى خارج لكن لا من حيث اختصاصه الخارجى لعدمه بخلاف المعرفة
فانه أشير بها الى خارج من حيث اختصاصه الخارجى والمراد بالاختصاص الخارجى تعيينه اللاحق له باعتبار ملاحظته فى
ذاته كإسما والحاصل أن بين الخارج والمختص عموماً وخصوصاً وجباً اذ الخارج مختص أولاً والمختص خارج أولاً فيخص
عموم كل بخصوص الآخر ولو لم يذكر الخارج لبقى الاختصاص عاماً ودخلت النكرة فتدبر

(قول السيد قدس سره) على ماسبق علم المخاطب الخ لان المقصود بوضع الالفاظ الافهام ولا يحصل الفهم الا بسبق
العلم ثم انه لا بد فى العبارة من تأويل لان الدلالة المعلومة للمخاطب انما هي بالوضع فالمعنى ان كل اسم موضوع لآل
يستعمل فيما سبق علم المخاطب بكونه دالاً عليه (قول السيد قدس سره) لان التفسير معرفة ورب مختصة بالنكرات
(قول السيد قدس سره) فان هذه الضمائر نكرات فيكون استعمالها فى ذلك مجازاً

(قول السيد قدس سره) ولا استعمالاً مثله ما قبله فان اشارة فيه ليست من الضمير
(قول السيد قدس سره) فى مباحث الصفة حيث قال بعد قول ابن الحاجب وتوصف النكرة بالجملة الخبرية مانعه اعلم ان الجملة
ليست نكرة ولا معرفة لان التعريف والتنكير من عوارض الذات اذ التعريف جعل الذات مشأراً بها الى خرج اشارة وضعية
(قول السيد قدس سره) ليحكم بانها الخ أى فاختيار الذات لمقابلة الصفة

(قول المحقق) وان اعتبر حال الراجع وهو أنه لما رجع الى ما تقدم ذكره لفظاً أو تقديرأً أو حكماً صار مشتخصاً لا يمتثل غيره
وان كان ذلك المتقدم شأناً فى نفسه لان ذلك حال المرجوع اليه والفرض عدم اعتباره وهذا الاعتراض انما يتوجه على الرضى

والإظهار * قال قدس سره وإنما المقصود التنبيه الخ * لا يخفى عليك انه . لم يظهر مما نقله المراد بالذات والخارج ماذا ولذا كتب قدس سره في حاشية الحاشية أراد بالذات المعنى المستقل بالمفهومية الذي يصلح أن يحكم عليه وبه وهو معنى الاسم فقط فان معنى الفعل ، لاشتماله على النسبة المخصوصة خرج عن تلك الصلاحية ثم لا يخفى ان المشار به الى خارج هو اللفظ الدال على الذات ، وإنما نسب اليها مجازاً انتهى وكتب في نسخة اخرى وانه اريد بالخارج ما يقابل الذهن وليس بشئ . لان المقابل للذهن إما الاعيان او نفس الامر ولا شبهة في ان المعرفة لا يجب أن يكون المشار بها اليه أمراً موجوداً في الاعيان أو في نفس الامر نحو شريك البرى . والمعدوم المطلق لثذف هذه الحاشية أولى من ثباتها وتحقيق المقام على ما قاله المحققون ان حقيقة التعريف . الاشارة الى ما يعرفه مخاطبك وان المعرفة ما يشار بها الى أمر متعين أى معلوم عند السامع من حيث انه كذلك ون النكرة ما يشار بها الى أمر متعين . من حيث ذاته ولا يقصد ملاحظة تعينه وان كان

أما السيد فقد صرح في حاشية المطالع بان هذا التضمير معرفة موجهاً له بما مر

(قول المحشى) لم يظهر مما نقله المراد بالذات والخارج في النسخ التي بأيدينا عطفاً على قوله وانه يجب حمل الذات الى آخره وانه اريد بالخارج ما يقابل الذهن

(قول المحشى) لاشتماله على النسبة المخصوصة أى النسبة الحكمية المأخوذة من حيث انها قائمة بالطرفين ملحوظة بتبعيتهما فانها من هذه الحيثية آلة لتعرف حال الطرفين لا يمكن الحكم عليهما ولا بها ووقوع الفعل محكوماً به انما هو باعتبار معناه الحدتي كما صرحوا به أما اذا لوحظت في حد ذاتها وجعل قيامها بالطرفين آلة للملاحظة فانه حينئذ يكون مدلولاً اسمياً يدل عليه بقولنا النسبة التي بين الطرفين وحينئذ يصح ان تكون محكوماً عليها وبها ونظام تحقيق الكلام فيما كتبه بهامش الوضعية (قوله) وإنما نسب اليها مجازاً لان الاشارة انما هي بواسطة مدلول الاسم من حيث هو مدلول للفظ فهو مجاز عقلي من الاستناد للسبب (قول المحشى) لان المقابل للذهن الخ بقى قسم آخر وهو نفس الشئ مع قطع النظر عن كونه في الذهن وبه يندفع الفساد (قول المحشى) ايضاً لان المقابل للذهن الخ قيل فيه ايضاً انه بناء على ما فهمه المحشى لا يصح اخراج النكرة بقوله الى خارج لانها ان كانت هي الماهية فهي في الخارج بمعنى نفس الامر بناء على وجود الماهية فيه وان كان رأياً مرجوحاً لانها أمور انتزاعية وان كانت بمعنى الفرد المنتشر فهي في الخارج بمعنى الاعيان وفيه نظر لما عرفت ان النكرة ايضاً عند الرضي أشير بها الى خارج الا أنه ليس من حيث اختصاصه الخارجى لعدمه وان معنى اخراج النكرة بقوله الى خارج انه بذكره يفهم ان الاختصاص المأخوذ في المعرفة هو الاختصاص الخارجى فتخرج النكرة ولو ترك فهم ان الاختصاص مطلقاً كاف فتدخل النكرة هذا وقد عرفت أنه ان كان المراد بالخارج نفس الشئ بقطع النظر عن الذهن القائل به ابن الحاجب ولذا قال المراد بالخارج ما قابل الذهن وان كان المراد به ما قطع فيه النظر عن الذهن والخارج وكانت الاشارة اليه من حيث اختصاصه الخارجى كما يفيد قوله مختص فلا يرد شئ

(قول المحشى) والمعدوم المطلق اما المعدوم المقيد كعدم زيد فهو متحقق في نفس الامر

(قول المحشى) الاشارة الى ما يعرفه مخاطبك أى من حيث تعينه عنده فالشار اليه التعين وقد عرفت معنى الاشارة

وهي اما من الواضع أو من المستعمل بناء على اختلاف الرايين

(قول المحشى) من حيث ذاته متعلق ينشأ أى الاشارة الى ذاته لا الى تعينه وان كان في نفسه تعيناً فاندفع ما قيل

اما ان يعتبر الحضور الذهني في اسما الاجناس النكرات أولاً وعلى لاول لافرق بينها وبين المعرفة بلام الحقيقة وعلى الثاني

متعينا معهودا في نفسه فان بين مصاحبة التعيين وملاحظته . فرقا بينا وتحقق ذلك ان فهم المعاني من الالفاظ انما هو بعد العلم بالوضع . فلا بد أن تكون المعاني متميزة متعينة عند السامع فإذا دل الاسم على معنى فإن كان كونه متميزا ومعهودا عند السامع ملحوظا مع ذلك المعنى فهو معرفة وان لم يكن ملحوظا معه يكون نكرة ثم ذلك التعيين المشار اليه في المعرفة ان كان مستفادا من جوهر اللفظ فهو علم اما جنسي ان كان المعهود جنسا واما شخصي . ان كان حصصا والافلا بد من قرينة خارجية يستفاد منها ذلك فان كانت الاشارة الحسية فهي أسماء الاشارة وان كانت الخطاب أي توجيه الكلام الى الغير فهي المضمرة وان كانت نسبة فاما الخبرية فهي الموصولات واما الاضافية فهي المضاف الى أحدها وان كانت حرف التعريف فاما حرف النداء فهو المنادى واما اللام فهو المعروف باللام ثم المعروف باللام ان أشير به الى حصص معينة من مفهوم مدخولها فهو المعروف باللام العهد وان أشير الى نفس مفهومه فهو الجنس وأما . القسمان الباقيان فهما فرعا للجنس اذا تقرر هذا فنقول ان ماسوى العلم لما كان تعينه مستفادا من خارج ففيها نوع عموم فلا يخلو اما أن يقال انها موضوعة لمفومات كلية .

يلزم الخطاب بما لا يعلمه الخطيب

(قول المحشي) فرقا بينا وهو اعتبار التعيين في الثاني وعدم اعتباره في الاول وليس عدم اعتباره لعدمه حتى يرد الاشكال السابق

(قول المحشي) فلا بد أن تكون المعاني الخ وتعين مدلول النكرة بناء على انها موضوعة للماهية من حيث هي ظاهر وكذا اذا قيل بوضعها للماهية مع وحدة شائعة لمطابقة الفرد المبهمة للماهية المعلومة فباعتبار هذه المطابقة صار معهودا متعينا عند السامع (قول المحشي) ملحوظا مع ذلك المعنى أي ملحوظا في الاستعمال بحسب شرط الواضع

(قول المحشي) ان كان حصصا أي فردا والفرق بينهما اصطلاح منطقي

(قول المحشي) وان كانت لخطاب أي وان كانت في الخطاب كما في العضدية

(قول المحشي) أي توجيه الكلام الى الغير الكلام الموجه الى الغير أعنى السامع قد يكون حكاية عن النفس وه التكم وقد يكون حكاية عن الغير وهو الخطب أو الغيبة فلذا أول الخطاب بالتوجيه المذكور ليطلق قوله فهي المضمرة . وعبرة العضدية القرينة ان كانت في الخطاب يعني المخاطبة فيتناول ضميري المتكلم والغائب فالضمير كانا وأنت وهو فـ ما يفيد ارادة المعنى منها انما هو الخطاب الذي هو توجيه الكلام الى حاضر

(قول المحشي) فاما حرف النداء الخ هذا ظاهر في اسم الجنس النكرة نحو يارجل واما العلم فلخبر ان تعريفا بالعلمية وحرف النداء زاده وضوحا وقيل انه عرف بالنداء بعد ازالة العلمية

(قول المحشي) الى حصص معينة أي فردا كانت أو أفرادا مذكورة نعتيها أو تقديرا كذا ذكره السيد قدس سره فيها سيأتي وقوله بلام العهد أي الخارجي

(قول المحشي) القسمان الباقيان أي العهد الذهني والاستغراق وقوله فرعا للجنس لانه ان أريد في ضمن جميع الافراد فلا استغراق أو فرد مبهم فالعهد الذهني لعهد بهم الحقيقة ولا فرق بينه وبين النكرة الا بأن الفردية في النكرة من اللفظ وفيه من قرينة خارجية وانما لم يحمل العهد الخارجي كالذهني والاستغراق راجعا الى الجنس لان معرفة الجنس غير كافية في تعيين شيء من أفراد

(قول المحشي) لما كان تعينه مستفادا من خارج أي خصوص الاشارة للمشار اليه المعين عند الاستعمال وخصوص

بشرط استعمالها في الجزئيات المتعينة عند السامع من خارج واليه ذهب المتقدمون والشارح رحمه الله تعالى واما أن يقال انها موضوعة لتلك الجزئيات لكن بملاحظة أمر كل آلة لموضوعه فالوضع عام والموضوع له خاص واليه ذهب المتأخرون كالتقاضي عضد الدين والسيد الشريف وان الوضع في المعارف . أهم من الافرادى كما فيها سوى المعارف باللام والنداء والتركيبى أو المنزل منزلة الافرادى . كما في المعارف باللام فان لام التعريف . حرف وضع لمفهوم كلى . هو تعيين مدخوله بشرط الاستعمال في الجزئيات أو لتلك الجزئيات على اختلاف الرايين واسم الجنس موضوع للمعناه أعنى الماهية ، أو الفرد المنتشر على اختلاف الرايين . والمجموع موضوع بالوضع التركيبى أو الوضع المنزل منزلة الافرادى لمعين عند السامع

التكلم بخصوص المتكلم عنده وبخصوص الصلة عنده أيضاً بضرب أو قتل مثلاً اما عند الوضع فالوضع انما يعتبر مفهوم الاشارة والتكلم ومضمون الصلة فاما أن يلاحظ حال الوضع فيكون الموضوع له الكلى واما ان يلاحظ الخصوص حال الاستعمال فيكون الموضوع له الجزئى فتدبر

(قول المحشى) بشرط استعمالها في الجزئيات قال المحشى في حاشية القطب من قال انها موضوعة للشخص فقد سها لعدم وحدة معناها بل هي موضوعة لمعين جزئية داخلية تحت المفهوم الكلى الذى هو آلة لوضعها سواء كانت مشخصة اولاً انتهى (قول المحشى) أهم من الافرادى أي ما يتعلق بلفظ مفرد كالعلم وقوله والتركيبى أو المنزل منزلة الافرادى هما اسمان لمسمى واحد وهو الوضع المتعلق بكلمتين مستزجتين فيقال له تركيبى ان نظر للتركيب ومنزل منزلة الافرادى ان نظر لامتزاجها كذا قيل وقال الرضى وانما جعل ذا اللام موضوعاً كالرجل والفرس وان كان مركباً لما مر في حد الاسم ان المركبات أيضاً موضوعة أو جعل اللام من حيث عدم استقلاله وكونه كجزء الكلمة كانه موضوع مع ما دخل عليه وضع الافراد وهو يفيد ان التردد مبنى على الاختلاف في وضع المركبات وضماً غير وضع الاجزاء

(قول المحشى) كما في المعارف باللام سكنت عن النداء لعله لبعد الامتزاج فيه بخلاف اللام فانها شديدة الامتزاج بدليل انها تدغم في أربعة عشر حرفاً من حروف الكلمة

(قول المحشى) حرف وضع لمفهوم كلى أى بالوضع الشخصى العام لموضوع له عام ان وضع للمفهوم الكلى ولموضوع له خاص ان وضع للجزئيات

(قول المحشى) هو تعيين مدخوله أى الصادق بالتعيين في الرجل والفرس واللام وهي الجزئيات وقوله أو لتلك الجزئيات أى او وضع لتلك الجزئيات الملاحظة بالمفهوم الكلى وهو آلة الوضع

(قول المحشى) أو الفرد المنتشر على اختلاف الرايين وهو ان اسم الجنس وضع للماهية من حيث هي أولها مع وحدة شائعة ووضعه وضع شخصى عام لموضوع له عام ان وضع للماهية

(قول المحشى) والمجموع موضوع أى وضماً نوعياً لان الموضوع لوحظ بوجه كلى أعنى الذى دخله اللام ووضع باعتبار الهيئة التركيبية للمفهوم او الحصاة واعلم أن هذا الكلام لا يتبين كل التبين الا بعد احاطتك بحقيقة الحال في الوضع النوعى فنقول الوضع النوعى أن يثبت من الواضع حكم كلى بان كل لفظ بصفة كذا عينته للدلالة بنفسه على كذا وعلى هذا خرج الجواز فانه لا يدل بنفسه وهذا مبنى على أنه غير موضوع وقيل انه موضوع بان يقول الواضع كل لفظ معين بنفسه للدلالة على معنى سواء كان تعينه بوضع شخصى كما في المصادر وأسماء الاجناس أو نوعى كما في المشتقات والمركبات فهو عند تحقق القرينة المانعة عن ارادة ذلك المعنى متعين لما يتعلق بذلك المعنى تعلقاً مخصوصاً فهذا الوضع الاجمالى وضع لفظ أسد

هو مفهوم مدخوله أو حصته منه ، بشرط الاستعمال في الجزئيات أو لتلك الجزئيات من حيث هو معين عنده فالمعرف بلام الجنس مثلاً

للشجاع وقاتل للضارب ضرباً شديداً وهكذا في المشتقات والافعال المجازية وضع نوعي من جبهتين وحقيقة الوضع
النوعي في الحقائق أن يتصور الواضع الفاظاً غير محصورة بمفهوم اجمالى شامل لكل منها ويتصور معنى واحداً معيناً جزئياً
أو كلياً أو معاني غير محصورة مندرجة تحت مفهوم كل اجمالى ملحوظة به حين الوضع ويعين جميع تلك الالفاظ بمحكم
اجمالى لذلك المعنى الجزئى أو الكلى بنفسه فلى التقديرين تكون تلك الالفاظ مترادفة أو لتلك الافراد الغير المحصورة
لحينئذ اما أن يضع كلا من تلك الالفاظ لكل من تلك الافراد فتكون تلك الالفاظ مترادفة أيضاً أو يضع لفظاً لفرد ولفظاً
آخر لفرد آخر وهكذا على اتقسام الآحاد الى الآحاد فتكون تلك الاقسام متباعدة هكذا حققه شارح عقود الزواهر
فاذا عرفت ذلك عرفت ان معنى قول المحشي رحمه الله والمجموع موضوع بالوضع التركيبى أو الوضع المنزل الافرادى
للمعين عند السامع هو مفهوم مدخوله الخ ان المجموع الملاحظ بمفهوم اجمالى هو المعرف بلام الجنس موضوع لذلك المفهوم
العام بشرط الاستعمال في الجزئيات فتكون تلك الالفاظ الداخلة تحت ذلك المفهوم الاجمالى بالنظر لاصل الوضع مترادفة
وبالنظر للاستعمال متخالفة ولا ضرر في ترادفها لانه من حيث انها معرفة باللام الجنسية كما يشير اليه فلا يندف تخالفها من
حيث موادها ولذا شرط استعمال كل لفظ منها في جزئى مخصوص حسب خصوصيات المواد أو موضوعات لتلك الجزئيات
فتكون متخالفة وضعا واستعمالاً يدل على هذا تقريره بقوله فالمعرف بلام الجنس مثلاً من حيث انه معرف بلام الجنس الخ
أى المعرف بلام الجنس الملاحظ بهذا المفهوم العام لافرد منه كالرجل والفرس مثلاً فان الكلام الآن في وضع المركب
من حيث هو مركب فرجل مثلاً له وضع افردى وكذلك اللام وذلك مفروغ عنه الآن وانما الكلام في وضع الرجل
لامن حيث خصوصية رجل بل من حيث انه دخله اللام فهو من هذه الحيثية موضوع لمفهوم المدخول المعين لكن بشرط
ان لا يستعمل الا في الجزئيات المعينة على حسب الوضع الافرادى لاسم الجنس فالاستعمال في الجزئيات معناه أن يستعمل
كل فرد من أفراد مفهوم المعرف بلام الجنس في جزئى مخصوص فهو على التوزيع أي توزيع الافراد على الجزئيات فما
قيل انه لو كان كل فرد من أفراد المعرف بلام الجنس موضوعاً للمفهوم الكلى الذى هو مفهوم المدخول العام المعين عند
السامع الصادق بتلك المفاهيم المندرجة فيه لزم ان الرجل في قولك الرجل خير من المرأة يصح استعماله في أى ماهية من
الماهيات الجزئية فيصح استعماله في ماهية الفرس وماهية الحمار وهكذا كما ان ذا الاشارية يصح استعمالها في أى جزئى من
جزئيات المفرد المذكر المشار اليه وهو فاسد وحينئذ يتم البحث الآتي وهم منشؤه عدم الفرق بين الوضع الشخصى الذي
في ذا الاشارية والوضع النوعى فيما نحن فيه فان مانحن فيه انما هو وضع المركب من حيث أنه مركب من اللام ومدخولها
من حيث هو مدخول بقطع النظر عن كونه فرساً أو رجلاً لاستحضاره باسراً عام شامل لجميع الخصوصيات أما الخصوصيات
فانه قد فرغ من وضعها الآن اسبقه على التركيب ولذا شرط ان لا يستعمل المركب الا في الجزئيات بمعنى ان كل فرد من
أفراد المركب يستعمل في جزئى مخصوص

(قول المحشى) هو مفهوم مدخوله أي في المعارف بلام الجنس وقوله أو حصاة منه أي في المعارف بلام العهد

(قول المحشى) بشرط الاستعمال فى الجزئيات راجع لقوله هو مفهوم مدخوله ولقوله أوحدة منه لان معنى حصه منه مفهوم كلى أيضاً فالواضع وضع الالفاظ الغير المحصورة المتصورة بمفهوم اجمالى هو المعروف بالام الجنس من حيث انه معروف

• من حيث أنه معرف بلام الجنس موضوع المفهوم الكلى وهو مفهوم مدخوله المعين عند السامع بشرط الاستعمال في الجزئيات أو تلك الجزئيات أعنى هذا المفهوم وذلك المفهوم وكذا العهد ، وبما ذكرنا اندفع ما قيل ان كون الموضوع له الامر الكلى بشرط الاستعمال في الجزئيات أو تلك الجزئيات الملحوظة بالمفهوم العام في المعرف بلام الجنس . مشكل وان الوضع في المعارف ، أعم من الشخصى والنوعى سواء كان بنفسه كالمعرف باللام المستعمل في معناه الحقيقى أو مع القرينة ، كما في المجازات المعرفة باللام نحو بقيت الاسد في الحمام . فانه موضوع مع القرينة بالوضع النوعى للمفهوم كلى اعنى الرجل الشجاع ليستعمل في شئ معين عند السامع وبما حررنا لك انكشف لك ان تعريفي المعرفة بما وضع ليستعمل في شئ معينه وما وضع لشئ معينه على اختلاف الرايين لا بد فيهما من اعتبار الحيثية أي من حيث هو بعينه ليخرج النكرات وان الشئ

بلام الجنس لمفهوم كلى هو مفهوم المدخول العام المعين عند السامع بشرط الاستعمال لكل من تلك الالفاظ في جزئيات هذا الامر الكلى بان يستعمل كل لفظ في جزئى منها لا بان يستعمل كل لفظ في كل جزئى كما وهم أو وضعه ان تلك الجزئيات مستحضرا لها بهذا الكلى وهو مفهوم المدخول العام المعين عند السامع ووضع الالفاظ الغير المحصورة المستحضرة بأمر كلى هو ما دخله اللام العبدية لامر كلى هو مفهوم حصه من المدخول المعين الصادق بالحصه في قولك جاني رجل فاكرمت الرجل وبالخصه في قولك رأيت غلاما فاشتريت الغلام وهكذا ليستعمل كل منها في جزئى من جزئيات ذلك المفهوم العام لا يستعمل في كل جزئى كما تقدم أو وضعها لتلك الجزئيات فالجزئيات في المعرف بالجنسية مفاهيم كلية وفي المعرف بالعبدية شخصية (قول المحشى) من حيث أنه معرف بلام الجنس أي من حيث انه مستحضر بهذا المفهوم الكلى المتحد وحينئذ لا غرابة في ترادف الالفاظ المعرفة بلام الجنس لانه من حيث التعريف الجنس المتحد لامن حيث مواد الالفاظ المختلفة فانه من تلك الحيثية شرط استعمال كل في معناه فتدبر

(قول المحشى) وبما ذكرنا أي من ان الجزئيات مفاهيم أيضاً

(قول المحشى) مشكل وجه الاشكال كما بينه السمرقندي في حاشية الكتاب وشرح الوضعية انهم صرحوا بان لا يستعمل الا فيها وضع له أعنى الحقيقة المستحضرة في الذهن من حيث انها معلومة سواء كان القصد الى الجنس من حيث هو أو من حيث الوجود في ضمن البعض أو الكل ومحصل الدفع كما مر ان الجزئيات مفاهيم كلية داخلة تحت المفهوم العام الذى هو مفهوم المدخول المعين عند السامع لا أشخاص ويندفع بما ذكره أيضاً ما قاله العصام من ان القول بالوضع للمفهوم الكلى للاستعمال في جزئى بعينه من جزئياته أو بالوضع للجزئيات المعينة الملحوظة بوجه كلى في المعرف بلام الجنس مشكل فانه موضوع للمفهوم الكلى المتعين الملحوظ بنفسه اذ لا ضرورة تدعو الى الوضع له بوسيلة مفهوم أعم انتهى لان الضرورة انما جاءت من كون الوضع نوعى ولا يمكن استحضار ما وضع له ذلك النوع من الالفاظ الا بوسيلة المفهوم الاعم

(قول المحشى) أعم من الشخصى كما في غير المعرف باللام والبذاء والمضاف اليه والنوعى كما فيها

(قول المحشى) سواء كان بنفسه الخ تعميم في النوعى

(قول المحشى) كما في المجازات المعرفة باللام وحينئذ ففيها وضع نوعى من جهتين فان وضع المجاز من حيث هو مجاز نوعى ايضاً كما سبق وحينئذ يكون من جهة التركيب مستعملاً في معناه الحقيقى بقطع النظر عن القرينة ومن جهة المادة مستعملاً في معناه المجازى بالنظر لها

(قول المحشى) فانه موضوع مع القرينة بالوضع النوعى الخ أي في ضمن قول الواضع كل لفظ معين بنفسه للدلالة

في التعريف الاول اعم من أن يكون نفس الموضوع له كما في العلم ، أو فردا منه كما في سائر المعارف وان الضمير الراجع الى النكرة وعلم الجنس وسائر المعارف داخلة في الحد وان قول الشيخ الرضى حقيقة التعريف جعل الذات بحيث يشار بها الى خارج اشارة وضعية معناه ، جعل الاسم بحيث يشار بها الى أمر خارج عما ثبت في ذهن المخاطب ، من مدلول الاسم وهو كونه معلوما عنده اشارة يكون للوضع مدخل فيها فخرج بقوله الى خارج النكرات كلها وبقوله اشارة وضعية النكرة اذا اشير بها الى مفهوم معلوم للمخاطب من حيث انه كذلك فن ذلك يكون فيها بالقرينة لا بالوضع فالاشارة الى ما في ذهن المخاطب بحسب الوضع ثابتة في النكرة والمعرفة والى الخارج مخصصة بالمعرفة ففيها اشارتان وضعتان تشارك في أحدهما النكرة وتختلف بالآخرى وليس المراد بالخارج ما يرادف الاعيان فانه يلزم ان لا يكون المعرف لام الجنس وكذا المعرف بالاضافة للجنس بل الموصول والمعرف بالاضافة اليه اذا كان مدلولها ممتنع الوجود والضمير الراجع الى الماهية من حيث هي والراجع الى النكرة الموصوفة والمعرف بلام العهد الخارجي ، اذا كان المشار اليه الجنس والنكرة الموصوفة والعهد الذهني

على معنى فهو عند القرينة المأمنة معين لما يتعلق بذلك المعنى تعلقا مخصوصا فان التعين بالنفس شامل لما وضعه نوعي كالمعرف باللام الجنسية فلاسد متعين بنفسه للدلالة على مفهوم الحيوان المقترس في ضمن وضع ما دخله اللام الجنسية لمفهوم المدخول المعين أو الجزئياته بواسطته ومتعين بالقرينة للدلالة على مفهوم الرجل المشجاع ولا حاجة في هذا الوضع النوعي المجازي الى اعتبار الامر الكلي الذي هو مفهوم المدخول المعين لا على أنه موضوع له ولا على أنه واسطة لان ذلك انما كان عند الوضع النوعي الحقيقي لا مشترك ذلك النوع أعني نوع المعرف باللام في ذلك المفهوم الكلي ومثله وضع المشتقات كما يقال كل ما يكون على وزن فاعل فهو موضوع لذات ثبت له مدلول مصدره فانه يلزم ان يكون كل ما كان كذلك موضوعا لهذا المعنى الكلي أعني مفهوم ذات ثبت له مدلول مصدره بشرط الاستعمال في الجزئيات أعني مفهوم ذات ثبت له الضرب وذات ثبت له الكتابة أو لتلك الجزئيات أما عند الوضع النوعي المجازي فلا يلاحظ معنى مشترك بل يلاحظ معنى كل لفظ حقيقى على حدته ضرورة أن المتعلق المستعمل فيه اللفظ مجازا انما يتعلق بما يدل عليه اللفظ عند الاستعمال في المعنى الحقيقي لا بالمعنى الكلي المشترك فيه الجزئيات الحقيقية فهو مفروغ منه عند الوضع النوعي المجازي ولذا لم يجر خلاف في أن اللفظ باعتبار الوضع المجازي موضوع للمعنى الكلي بشرط الاستعمال في الجزئيات أولئك الجزئيات بل جزم المحشى بانه موضوع مع القرينة لمفهوم كلى أعني الرجل الشجاع لان الكلام انما هو في لازم مفهوم الاسد لا في لازم مفهوم المدخول المعين وانما قال يستعمل في شيء معين عند السامع لان ذلك الشيء تابع للقرينة فان كانت معينة لفرض كان بالنظر للموضوع له عاما ضرورة ان ال جنسية وبالنظر لما استعمل فيه خاصا فان كان مستعملا فيه من حيث تحقق الكلي فيه كان حقيقة والا كان مجازا آخر والا كان عاما وضعوا واستعملوا وليس فيه الا مجاز واحد فليتأمل ثم انه بقيت الكناية فانها بناء على انها واسطة لم تدخل في وضع الحقيقة ولا المجاز

(قول المحشى) أو فردا منه أى كليا أو شخصيا

(قول المحشى) جعل الاسم والمراد بالذات ذات الكلمة أو المراد بالذات الاسم مجازا مرسل أو هو مجاز عقلى كما مر

(قول المحشى) من مدلول الاسم بيان لما ثبت في ذهن المخاطب والخارج هو كونه معلوما أى معبوديته عند المخاطب

لان الموجود في الذهن مجرد ذاته لا مع قيد الحضور فيه لكن حينئذ ما معنى قول الرضى مختص

(قول المحشى) اذا كان المشار اليه الجنس كما لو قلت الرجل الذكر البالغ والرجل خير من المرأة

لان الاصل في المسند اليه التعريف وفي المسند بالعكس فتعريفه لافادة المخاطب اتم فائدة وذلك لان
الغرض من الاخبار كما مر هي إفادة المخاطب الحكم أو لازمه وهو أيضاً حكم لان المتكلم كما يحكم في الاول
بوقوع النسبة بين الطرفين يحكم هنا بأنه عالم بوقوع النسبة ولا شك ان احتمال تحقق الحكم متى

وعلم الجنس معرفة حقيقة بل لفظاً والشيخ المذكور ، وان قال به في بعضها فلا يقول في جميعها وكذا الخارج عن الذهن سواء
كان في الاعيان أو في الذكر فانه وان ادخل المغرب بلام العهد والضمير الراجع الى النكرة والجنس في التعريف وخروج
المعرف بلام الجنس وعلم الجنس والعهد اندهني لا يضر لانها غير داخلية في المعرفة عنده لكنه لا يشمل الموصول الذي
أريد به الممتنع نحو قولنا الذي هو شريك الباري ممتنع وكذا ليس معنى عبارته جعل الذات مشاراً بها بتوسط أمر خارج
وهو القرينة اشارة وضعية فانه لا يصح في العلم هذا هو الكلام المجهول في هذا المقام وللفضلاء تدقيقات وتحقيقات تركتها
مع زيادات سحخت لي مخافة الاطباب (قوله لان الاصل) اى الراجح الحكم على شيء معين عند السامع بخلاف المسند
فان المقصود ثبوت مفهومه لشيء ، والتعريف زائد عليه يحتاج الى داع (قوله فتعريفه الخ) جواب شرط محذوف اى اذا
علمت معنى التعريف والمعرفة فتعريفه لكذا وفي بيان النكتة العامة للتعريف اشارة الى أن ارتفاع شأن الكلام ، ان لا يغفل
عن نكتة العام لمومه وعن نكتة الخاص لخصوصه والمصنف رحمه الله

(قول الشارح) وفي المسند بالعكس أى وقدم في باب المسند التنكير لان الاصل فيه التنكير فهو ناظر في العكس للعلة والمعلول
(قول الشارح) وهو أيضاً حكم الخ أى فالتعريف كما يكون لافادة المخاطب الحكم اتم فائدة يكون لافادته لازم الحكم
أتم فائدة لانه متى كان احتمال تحقق الحكم أبعد كان احتمال تحقق الحكم بالعلم بوقوعه أبعد

(قول الشارح) ولا شك الخ شروع في الاستدلال على النكتة العامة المذكورة بقوله فتعريفه الخ والدليل قياس من
الشكل الاول ونظمه كلما ازداد المسند اليه والمسند تخصيصاً ازداد الحكم بعداً وكلما ازداد الحكم بعداً افاد المخاطب اتم
فائدة لكنه قدم كبراه في قوله ولا شك الخ للاشارة الى بدايتها بنفي الشك فيها اذ لا يصح ادراجه في الدليل وقوله فافادة
أتم فائدة تقتضى الخ بيان للنكتة بالمعنى لان قوله فتعريفه لافادة المخاطب الخ معناه ان افادة المخاطب اتم فائدة يقتضى
التعريف لانه الحال الداعي له الا أنه لما كان المذكور في الدليل التخصيص ذكره ثم حمل عليه التعريف وقوله تحقق الحكم أى
حصوله وقد عرفت ان المراد بالحكم ما يشمل لازمه وقوله متى كان أبعداى نادر الوقوع لكن بشرط أن لا يوجب التخصيص
البعد عن حد الوقوع الى ان لا يقبل الخبر من المتكلم وقوله كانت الفائدة في الاعلام به أقوى لقربته وقوله ازداد الحكم بعداً
نسب ازدياد البعد هذا للحكم وفيما قبله لاحتمال التحقق اشارة الى صحة كل منهما وقوله أتم تخصيص أى تقليل الاحتمال وقوله
لانه أى التعريف كمال التخصيص تمثيل قصير أتم تخصيص على التعريف أى انما قصرته عليه لانه هو كمال التخصيص في الواقع
(قول المحشى) وان قال به في بعضها وهو الضمير العائد الى النكرة والمعرف بلام الجنس وعلم الجنس والمعرف بلام العهد اندهني
(قول المحشى) والضمير الراجع الى النكرة والجنس وان كان خلاف مذهبه لعدم الاختصاص

(قول المحشى) لكنه لا يشمل الموصول قد عرفت ان هذا وما قبله مندفع عنه ان أريد بالخارج الشيء في ذاته

(قول المحشى) أن لا يغفل عن نكتة العام الخ فلا بد أن يكون الداعي للتعريف بالاضمار مثلاً هو افادة المخاطب اتم

فائدة بوجه الاضمار لا كون المقام للتكلم او الخطاب فقط

كان أبعد كانت الفائدة في الاعلام به اقوى وكما ازداد المسند والمسند اليه تخصيصاً ازداد الحكم بعداً

اقتصروا على بيان النكات المختصة باقسام التعريف في هذا الكتاب مع التعرض للنكته العامة له في الايضاح اكتفاء
بإشارة الفاء العاطفة في قوله فبالاضمار فانها للتفضيل . فيقتضى تقدم الجمل كانه قيل اما تعريفه فلا فائدة المخاطب اتم فائدة
فبالاضمار لكذا وبالعلمية لكذا وليست جزائية بان يكون تقديره مهما يكن من شيء فتعريفه بالاضمار لكذا لان الفاصل
بينها وبين اما القائم مقام الشرط المحذوف يجب ان يكون من اجزاء الجزاء . وهو ملزوم في الذهن ، والتعريف ليس ملزوما
بكونه بالاضمار لكذا فاقبل ان المصنف رح ترك النكته العامة ظناً منه ان العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص . فالنكته الخاص
تكفي لا يراد العام . وان الاولى واما تعريفه بالاضمار فلان المقام الخ منشؤه عدم التنبيه لاختصار المص رح (قوله كان أبعد)
بشرط . أن لا يوجب البعد عن حد الوقوع (قوله تخصيصاً) اراد به ما يقابل . الشيوع الذي في النكرة فيم الاستغراق
أيضاً لئلا يرد ان قولنا جاني كل عالم أبعد من جاني زيد مع عدم التخصيص في الاول (قوله ازداد الحكم بعداً)

(قول المحشي) اقتصروا أي صريحاً لما سيقول

(قول المحشي) فيقتضي تقدم الجمل يقتضي أن يكون المعنى فبالاضمار لافادة اتم فائدة بوجه الاضمار لكون المقام
للتكلم ولا يخفى بعده وعدم انسياق الذهن اليه أما لو كان الجمل كون ذلك تفصيلاً لهذا الجمل أما تعريفه فبأوجه مختلفة
لدواع مختلفة فبالاضمار الخ لكان قريباً

(قول المحشي) وهو ملزوم في الذهن أي في قصد المتكلم للاسم الواقع بعد الفاء لان مقصود المتكلم بقوله أما زيد
قائم ان القيام لازم لزيد فحذف الملزوم الذي هو الشرط وأقيم مقامه ملزوم القيام وأصل التركيب مهما يكن من شيء فزيد
قائم فحذف يكن من شيء وأقيم زيد مقامه وابقى الفاء المؤذن بان ما بعدها لازم لما قبلها ليحصل غرض المتكلم الذي
هو لزوم القيام لزيد والا فوقع الفاء صدر الجزاء

(قول المحشي) والتعريف ليس ملزوماً أي كما هو مقتضى قاعدة أما فانه القائم مقام الشرط يعني انه ليس مقصود
المتكلم بقوله أما تعريفه فبالاضمار لكذا ان التعريف يلزمه ان يكون بالاضمار لكذا بل مقصوده ان التعريف بالاضمار
يلزمه ان يكون لكذا لان المقصود بيان داعي الاضمار

(قول المحشي) فنكته الخاص تكفي الخ قد رده فيما سبق بان ارتفاع شأن الكلام الخ ولانها لا تصلح له دائماً اوجاب
(قول المحشي) وان الاولى الخ وجه الاولوية ما سبق من ان المقصود الاخبار بان التعريف بالاضمار يكون لكذا
لا الاخبار بان التعريف باضمار يكون لكذا وهذه الاولوية من تمام القبل وهي مردودة لانها مبنية على ان الفاء في فبالاضمار
جزائية وقد علمت انها لعطف المفصل على الجمل فيكون ما سلكه المصنف هو الاولى لافادته النكته العامة بوجه مختصر
(قول المحشي) أن لا يوجب البعد أي ان لا يوجب تخصصه البعد عن حد الوقوع لى أن لا يقبل الخبر من المتكلم
اذ لا فائدة حينئذ

(قول المحشي) الشيوع الذي في النكرة وهو العموم على سبيل التردد يدل على هذه الارادة قول الشارح شيء ماموجود
وقوله فيم الاستغراق أي فيم التخصيص الاستغراق لانه تخصيص بالجميع وليس المراد خصوص الاستغراق المدلول
لأن لان الكلام الآن في انه كلما ازداد تخصيصاً أياباً كان ازداد بعداً

كما ترى في قولك شيء ما موجود وقولك زيد حافظ للتورية فافادته أتم فائدة تقتضى أتم تخصيص وهو التعريف لانه كمال التخصيص والنكرة وان أمكن ان تخصص بالوصف بحيث لا يشار كفايه غيرها كقولك اعبد الها خلق السماء والارض ولقيت رجلا سلم عليك اليوم وحده قبل كل أحد لكنه لا يكون في قوة تخصيص المعرفة لانه وضحي بخلاف تخصيص النكرة ثم التعريف يكون على وجوه متفاوتة تتعلق بها أغراض مختلفة أشار إليها بقوله (فبالاضمار لان المقام للتكم أو الخطاب أو الغيبة) وقدم المضمر لكونه أعرف للمعارف

بالنسبة الى الحكم بالشائع على الشائع فلا يرد ما قيل انه قد يكون المسند من اللوازم اليه المسند اليه. كقولنا الاثنان زوج أول فلا يكون مفيدا لبعده الحكم فالقاعدة المذكورة باعتبار الغالب (قوله كما ترى الخ). تنوير للقاعدة البديهية بالمثال (قوله لانه وضحي الخ) أي يفهم من نفس لفظ المعرفة بالوضع بخلاف التخصيص الحاصل للنكرة. فانه يفهم من ملاحظة انحصار الوصف فيها واما من حيث المفهوم فالشيوع باق فلا يرد ان تخصيص النكرة بالوصف أيضاً وضحي بالوضع النوعي كالعرف باللام والمضاف (قوله ثم التعريف الخ) اشارة الى ما ذكرنا من أن إلغاء لطف المفصل على المجهول (قوله لان المقام للتكم الخ).

(قول المحشى) بالنسبة للحكم بشائع على الشائع أى الشائع بالشيوع الذي أزاله التخصيص فكل مادة دخلها التخصيص يكون الحكم فيها أبعد منه فيها قبل ذلك التخصيص مثلاً قولك جاءني رجل فأصل الحكم فيه أبعد منه في قولك جاءني رجل وقولك جاءني كل عالم الحكم فيه أبعد منه في جاءني عالم ولا يقال انه فيه أبعد من جاءني زيد الا باعتبار أن زيدا فرد ما من افراد العلماء لان الاستفراق أزال حينئذ الشيوع الذي في ذلك الفرد أما باعتبار تشخصه وتعيينه فلا اذلا شيوع فيه حتى يزيله الاستفراق لكن لا يقال ان الحكم في جاءني زيد أبعد منه في جاءني كل عالم اذ لم يزل منه شيوعاً وانما الابعد منه جاءني العلماء لان فيه الاشارة الى التعيين اى الى الماهية المعينة في ذهن السامع في ضمن جميع الافراد بخلاف كل رجل وأما جاءني زيد فالحكم فيه انما هو أبعد من الحكم في جاءني رجل أو رجل فاضل مثلاً وحينئذ يقال ان التخصيص في جاءني زيد بالنسبة لجاءني رجل أتم من التخصيص في جاءني كل عالم بالنسبة لجاءني زيد العالم لمكان التعيين فيه وهذا هو المراد بقول الشارح ان التعريف هو كمال التخصيص فعناه ان ازالة الشيوع بالتعريف هو كمال التخصيص فليتأمل فانه يحتاج للطف القريحة وبه يندفع ما يتوهم من المنافا بين المحشى والشارح

(قول المحشى) كقولنا الاثنان زوج أول فن الزوجية الاولية لازمة للاثنين لا تنفك عنها فهي بديهية مع تعريف المسند اليه وتخصيص المسند وحاصل الجواب ان زيادة البعد بالنسبة للحكم بالشائع على الشائع نحو رجل ما موجود ولا شك ان الحكم في الاثنان زوج أول بعيد بالنسبة للحكم في قولك رجل ما موجود أو شيء ما موجود وان كان بديهياً في نفسه (قول المحشى) تنوير الخ أى توضيح لا اثبات للقاعدة الكلية بالمثال

(قول المحشى) أى يفهم من نفس لفظ المعرفة بالوضع اى لا بانضمام أمر خارج وقوله فانه يفهم من انحصار الوصف لامن نفس التركيب الوضعي وان كان موضوعاً اذ لم يوضع المفهوم وهو في نفسه عام والتخصيص اما جاء من انحصار الوصف خارجاً (قول المحشى) فانه يفهم من ملاحظة انحصار الوصف فيها وأتم فائدة هو ما يفيد نفس اللفظ بلا معونة فلا يرد

(وأصل الخطاب ان يكون لمعين) واحداً كان

اي للتعبير عن المتكلم من حيث انه متكلم والمخاطب من حيث انه مخاطب والغائب من حيث انه غائب تقدم ذكره لفظاً ، أو تقديرآ ، أو حكماً ، فلا يرد ان مقام التكلم متحقق في قول الخلفاء أمير المؤمنين يأمر بكذا مع عدم الاضمار وان الخطاب أعني توجيه الكلام الى حاضر لا يقتضى التعبير بضمير الخطاب كما تقول في حضرة جماعة كلاماً لا مخاطب به واحد منها، وان الغيبة وهو كون الشيء غير متكلم ولا مخاطب لا يستدعي الاضمار فن الاسماء الظواهر كلها غيب (قوله وأصل لخطاب)

انه بعد فهم الخصوص من الوصف لا يمكن ان يكون في المعرفة اقوي (قول الشارح) وأصل لخطاب أن يكون الخ أى أصل التعبير عن المخاطب من حيث أنه مخاطب أن يكون لمعين لما عرفت أنه حينئذ يقتضى الضمير الذى وضعه على التعيين وقوله مع ان الخطاب الخ استدلال بمفهوم الخطاب في نفسه بتعلم النظر عن اقتضاء الضمير

(قول المحشي) اي للتعبير عن المتكلم الخ بهذا التأويل اندفع ما قيل ان المقام هو التكلم فيلزم ان يكون الشيء داعياً الى نفسه (قول المحشي) او تقدير بان يكون المرجع في تقدير التقديم لكونه رتبة نحو في داره زيد والمراد بالذكر التقديرى ما يشمل الذكر معنى نحو قوله تعالى اعدوا هو أقرب لتقدم معنى العدل في الفعل أو بدلالة قرينة عليه نحو حتى تواتر بالحجاب فان ذكر العشى والتورى بالحجاب وسباق الكلام يدل على الشمس والحكى ما حكم بان رتبة التأخير لكن قدم لنكتة كضمير رب والشان فان التقديم لنكتة البيان بعد الابهام فالمرجع في حكم المتقدم

(قول المحشي) فلا يرد الخ تفريع على اعتبار الحثية في المواضع الثلاثة فالمقام في قول الخليفة ليس مقام المتكلم من حيث أنه متكلم بل مقام التعبير عن المتكلم من حيث انه أمير المؤمنين فانه المناسب للمساعدة في الامتثال (قول المحشي) لا يقتضى التعبير الخ كما لو قلت بحضرة جماعة فعلت اليوم كذا وكذا ووجه رده ان الكلام فيما اذا كان المقام مقتضياً للتعبير عن المخاطب من حيث انه مخاطب

(قول المحشي) وان الغيبة الخ وجه رده ان الكلام فيما اذا اقتضى المقام التعبير عن الغائب من حيث انه تقدم ذكره والاسماء الظاهرة ليست كذلك فانها موضوعة للغيبة مطلقاً لا باعتبار تقدم الذكر ومعنى وضعها للغيبة انها تعمل معاملة الغائب بان يقول المتكلم المسمى بزيد الخاكي عن نفسه زيد ضرب ولا يقول زيد ضربت وكذا لا تقول المسمى بزيد زيد ضربت فلا منافاة بين ما هنا من أنها موضوعة للغيبة وبين ما قيل من انها موضوعة بقطع النظر عن الغيبة والحضور لئلا تكون مجازاً في احدهما واعلم ان معنى التعبير عن المتكلم من حيث أنه متكلم الخ التعبير عنه بعبارة تفيد أنه متكلم بتلك العبارة والتعبير عن المخاطب بعبارة تفيد انه مخاطب بتلك العبارة والتعبير عن الغائب بعبارة تفيد انه غائب تقدم ذكره لفظاً أو تقديرآ أو حكماً وليس معنى الحثية انه يعبر عنه بعبارة تفيد أنه متكلم بكلام ما أو مخاطب بمخاطب ما أو انه شخص اتصف بالغيبة تقدم ذكره أولاً كما وهم حتى يرد ان لفظ المتكلم والحاضر والغائب يفيد ذلك لان هذه الالفاظ كما عرفت من قبيل الاسم الظاهر الموضوع للغيبة بالمعنى المتقدم فلا تصلح لهذا المقام المتخصص بان القرينة فيه نفس التكلم او تقدم المرجع أو الخطاب وليس المراد ان المقام مقام افادة التكلم والخطاب والغيبة كما وهم أيضاً اذ ليس ذلك مقصوداً بالافادة بل المراد ان لمقام اقتضى ان يكون عبارة الحكم المقصود بالافادة حكائية عن نفسه من حيث انه متكلم بتلك العبارة وهكذا ولا يصح لذلك سوى الضمير

أو أكثر لان وضع المعارف على ان تستعمل لمعين مع ان الخطاب هو توجيه الكلام الى حاضر فيكون معينا (وقد يترك)

اي اللاتق به والواجب فيه بحكم الوضع (قوله او أكثر) فالواجب بحكم الوضع أن يكون الخطاب بصيغة التثنية لاثنتين معينين وبصيغة الجمع لجماعة معينة أو للجميع على سبيل الشمول ، كما في قوله تعالى (يا ايها الناس اعبدوا ربكم) وفي قوله عليه السلام كسكم راع وكلكم مسئول عن رحبته فان الشمول الاستغراق من قبيل التعيين (قوله الى حاضر الخ) أى من حيث انه حاضر ، بان يكون اشارة معينة الى حضوره لما عرفت (قوله وقد يترك الخ) قيل انه من اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر بل هو عند التحقيق من وضع الضمير موضع المظهر فان قوله ولو ترى الظاهر فيه ولو يرى كل احد فذكره ههنا محل بقوله فيما بعد هذا كله مقتضى الظاهر والجواب انه ليس ههنا شيء داع الى ايراد الخطاب لمعين فاجرى الكلام على خلاف ذلك الداعي الظاهر وروعى مطابقة الداعي الغير الظاهر بل مجرد استعمال اللفظ في غير ما وضع له لداع وهو تعميم الخطاب فهو مقتضى الظاهر ولو كفى هذا القدر في كونه خلاف مقتضى الظاهر ، لزم ان يكون جميع المجازات اللغوية

(قول المحشي) أي اللاتق به والواجب فيه بحكم الوضع يعنى ان الواضع حيث وضع الضمير للمعين فقد حكم ضمنا بانه لا يستعمل الكلام المشتمل عليه الا لمعين وذلك الاستعمال هو توجيه الكلام الى الحاضر لافرق بينهما الا في المفهوم فاقبل ان الخطاب امر عقلى وانه لا يتعلق به الوضع وهم فان الكلام في أنه حكم الواضع بشيء لا انه وضعه كما يدل عليه قوله فالواجب بحكم الوضع أن يكون الخطاب الخ

(قول المحشي) كما في قوله تعالى الخ ذكره ردا لما قيل انه لم يوجد في كلام الله ولا في كلام العرب خطاب عام بصيغة الجمع (قول المحشي) بان يكون فيه اشارة معينة الى حضوره أى بأن يكون فيه اشارة خاصة بافادة الحضور وليس ذلك الا ضميرا لخطاب بخلاف اللام مثلا فانها لا تختص بافادة الحضور وان كانت قد يشار بها اليه كما لو قلت الرجل فعل كذا مشيرا الى الحاضر بل هي لا تفيد الحضور وانما تفيد العهد والمعهودية تتحقق في الحضور ومثله باقى المعارف

(قول المحشي) انه من اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر لان حق الضمير ان يكون لمعين فعدل به الى غير معين وقوله بل هو عند التحقيق الخ أى عند التحقيق ليس الضمير من أصله مقتضى الظاهر حتى يكون لمعين مقتضى الظاهر وانما مقتضى الظاهر الاسم الظاهر فيكون من خلاف مقتضى الظاهر من حيث وضعه موضع الاسم الظاهر لا من حيث استعمال ضمير المعين في غير المعين

(قول المحشي) ليس ههنا شيء داع الخ لان الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر أن يورد الكلام بخصوصية على خلاف الخصوصية التي يقتضيها ظاهر الحال لمطابقة الحال الغير الظاهر واستعمال اللفظ فيما وضع له وضعا أوليا وان كان هو الاستعمال الظاهر لا يقال انه مقتضى الحال لان مقتضى الحال هو الخصوصية المشتمل عليها الكلام الزائدة على أصل المعنى (قول المحشي) لزم أن يكون جميع المجازات اللغوية ليست بمقتضى الظاهر اى بالمعنى المتقدم وان كانت ليست بمقتضى الظاهر بمعنى انها خلاف ما يقتضيه الامر الظاهر اى الوضع الاولى فانه لا يحتاج اللفظ باعتباره في دلالاته على معناه الى واسطة أو قرينة بخلاف المجاز والكنية فلا منافاة بين ما هنا وما سيأتى للمحشي قبل أحوال المسند من أن المجاز والكنية من خلاف مقتضى الظاهر كما نص عليه الشارح في شرح المفتاح لانه بمعنى آخر كما عرفت وقد صرح المحشي في أحوال

اي الخطاب مع معين (الى غيره) اي الى غير المعين (ليعم) الخطاب (كل مخاطب) على سبيل البديل (نحو ولو ترى إذ الجرمون ناكسوا رؤوسهم عند ربهم) لا يريد بالخطاب مخاطبا معينا قصدا الى

خلاف مقتضى الظاهر ، وكذا ليس وضع المضمير موضع لمظهر مجرد صحة اقامته مقامه اذ كل مضمير يصلح لذلك بل أن يكون المقام مقام لمظهر فقيم المضمير مقامه وليس ههنا مقام المظهر بل مقام الخطاب (قوله وقد يترك) الظاهر أن يرجع الضمير الى الاصل الا ان الشارح رحمه الله تعالى راعى قرب المرجع (قوله أي الخطاب مع معين) قال الشارح رحمه الله تعالى ، في شرح المفتاح في شرح قوله وحق الخطاب أن يكون مع مخاطب معين حق العبارة ان يكون لمعين يقل مخاطبه وهذا الخطاب له لا خطاب معه والخطاب معه انتهى وفيه ان الشاهد انما يدل على ان الخطاب متعدد بنفسه وانه قد يستعمل باللام للثبوتية ولا يستعمل بكلمة مع وما في المفتاح انما هو متعلق بيبكون لا بالخطاب واستعمال اليبكون تبع شائع يقال كنت مع زيد وفي التنزيل ﴿ يا ليتني كنت معهم فافوز فوزا عظيما ﴾ وفي شرح المفتاح الشريفي لو قال لمخاطب معين لكان اظهر فان قولك حصل الخطاب له اسد في المعنى من قولك حصل الخطاب معه لكن لا يظهر وجه كونه اسدا لان اليبكون والحصول يتعلق

الاسناد بان ذكر اللازم واردة المألوم اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر أيضاً لكنه خلاف الاخر سراج لاغنى مقتضى الظاهر المجوئ عنه في المعاني وانما ذكره المصنف في آخر احوال المسند اليه حيث قال ومنه التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي فتمما لأقسام ما يسمى اخراجا لاغنى مقتضى الظاهر

(قول المحشي) وكذا ليس وضع المضمير الخ رد لقوله بل هو الخ

(قول المحشي) قال في شرح المفتاح الخ مراده ان الشارح اعترض على المفتاح فهما منه ان مع متعلق بالخطاب وقد غلط لانه متعلق بيبكون ومع ذلك فقد وقع هنا حيث قال أي الخطاب مع معين فيما اعترض به وقوله واستعمال اليبكون تبع شائع رد على السمرقندي حيث فهم من كلام الشارح في شرح المفتاح انه لا يصح تعاق مع يكون أيضاً وقوله مع زيد كعم التي في الآية متعلق بكائنا المقدر بناء على نقصان كان أو بها على التمام وقوله وفي شرح المفتاح الشريفي الخ حاصله ان السيد فهم تعلق مع بيبكون الا انه اعترض بوجه آخر حاصله انك اذا قلت حصل الخطاب له تدين ان المراد ان الخطاب له بان يكون هو المخاطب بالفتح بخلاف ما اذا قلت حصل معه لاحتماله ان الخطاب غيره وهو انما كان مضاعفا لك وقت خطابك غيره حينئذ فيكون حصل الخطاب له في افادة المراد أسد بالسجين من السداد أو أشد وعلى هذا لا يتوجه اعتراض المحشي بما ذكره لان السيد لا يمنع اتمعلق اللفظي بل كلامه من جهة المعنى اللهم الا ان يقل ان حصل الخطاب له يحتمل ايضا ان المعنى حصل لاجله ويكون هو المخاطب بالكسر ويكون معنى كلام المحشي انهما سواء في الاحتمال وقوله كل جار مراده ما يشمل الظرف كما ان مراده بالظرف فيما بعده ما يشمل الجار اذ هما كالفقير والمسكين وقوله فمعنى عبارة الشارح الخ معناه اذا علمت عدم توجه اعتراض الشارح على المفتاح وعدم توجه اعتراض السيد أيضاً عليه فلتحمل عبارة الشارح هنا على عبارة المفتاح بان يقال ان قول الشارح مع معين متعلق بمحذوف معرفة صفة للخطاب أو نكرة حال منه وان اقتصر المحشي على الوصفية أي الخطاب الكائن أو كائنا مع معين فكما ان مع في عبارة المفتاح متعلق بيبكون المذكورة فهي في عبارة الشارح متعلق بالكون المحذوف وانما قال الكائن لمعين بابدال مع باللام اشارة لرد ما قل السيد كما سبق ونهما بمعنى واحد وقوله الصالح له دفع بهذا التفسير ما يقال ان المال لغير المعين ليس هو الخطاب بقيد كونه مع معين بل الخطاب

تفطيع حال المجرمين (أى تناهت حالهم) الفظيعة (فى الظهور) وبلغت النهاية فى الانكشاف لأهل المحشر الى حيث يمتنع خفاؤها فلا يختص بها رؤية راء دون راء وإذا كان كذلك (فلا يختص به) أى بهذا الخطاب (مخاطب) دون مخاطب بل كل من يتأتى منه الرؤية فله مدخل فى هذا الخطاب وفى بعض النسخ فلا يختص بها أى برؤية حالهم مخاطب أو بحالهم رؤية مخاطب

به كل جار ولذا يقدر متعلق الظروف المستقرة كلها معنى عبارة الشرح على وفق ما فى المفتاح قد يترك الخطاب الكائن للمعين أى الصالح له مما لا الى غير المعين وإنما جعل المشرح رحمه الله ضمير يترك راجعا الى الخطاب دون المعين لأن الكلام فيه وضمير غيره راجعا الى المعين دون الخطاب لايهامه انه قد يترك الخطاب الى غير الخطاب كالغيبية والمقصود امالة الخطاب من المعين الى غير المعين فما قيل ان الانسب أن يقال قد يترك الخطاب الى غير الخطاب أو يترك المعين فى الخطاب الى غير المعين تحقيقا للمقابلة بين المتروك والمضى به ليس بشئ (قوله تفطيع) أى بيان فضاة حالهم من فطع الامر بالضم أى اشتدت شناعته (قوله حالهم الفظيعة) أى حالهم الشديدة الشناعة والمراد به ما طرأ عليهم فى وقت نكس الرؤوس لأجل الخجلة والظوف من أهوال القيمة من رثاة الهيئة وسوداد الوجه وغبرته . وبسرته وصفرته وغير ذلك التى هى فى غاية الشناعة والجزء محذوف أى رأيت أمرا فظيما وما قيل ان المراد بحالهم الفضاة ووصفها بالفظيعة من قبيل شعر شاعر ، أو الكلام على حذف المضاف أو الحثية مرادة مع كونه تكلفا لاحتياج اليه غير صحيح فى نفسه اذ لا يتعلق بها الرؤية ولا يصح تقدير الجزء حينئذ لرأيت أمرا فظيما ثم اعتبار صحة رؤية كل من يتأتى منه كاف فى كون حالهم فى غاية الظهور ولا يحتاج الى وقوع الرؤية فما قيل ان صدق الشرطية لا يقتضى وقوع مقدمها بل كلمة لو تدل على امتناع وقوعها فلا يدل على كون حالهم فى غاية الظهور فى غاية السقوط لان تحققها فى نفسها وكونها فى غاية الظهور لا ينافي امتناع رؤية المخاطب لها لكونها فظيعة لا بهذا القيد وقوله مما لا الى غير المعين اشارة الى أن يترك فى عبارة المصنف مضمنة معنى الامالة وقوله لان الكلام فيه أى الخطاب وقوله لايهام أى ايهام رجوعه للخطاب وقوله الى الغير المعين أى المخاطب الغير المعين

(قول المحشى) وبسرته فى التفسير الكبير قال الليث عبس يعبس فهو عابس اذا قطب ما بين عينيه فان أبدي عن اسنانه فى عبوسه قيل كلع فان اهتم لذلك وفكر فيه قيل بسر فان غضب مع ذلك قيل بسل وفيه فى موضع آخر الباسر الشديد العبوس والباسل اشد منه لكنه غلب فى الشجاع اذا اشتد كلوحه والمعنى انها عابسة كالحة قد اظلمت ألوانها وقوله أى رأيت أمرا فظيما ولا يتحد الشرط والجزء لان الحال عامة وكونها فظيعة انما هو وصف لها باعتبار المآل

(قول المحشى) أو الكلام على حذف مضاف عبارة السمرقندى المراد بالحال فى قوله تناهت حالهم فضاة أمرهم لكن وصف الحال بالفضاة يأباه فينبغى ان يعتبر حذف مضاف أى فضاة حالهم الفظيعة أو حالهم الفظيعة من حيث فضاعتها انتهى ومثله فى القزى فقول المحشى أو الكلام على حذف مضاف مقابل لقوله المراد بحالهم الفضاة فالحال على الوجهين الاخيرين غير الفضاة لكن المرئى هو الفضاة فإذا ورد اعتراض المحشى فما قيل انه اذا قدر المضاف فضاة حالهم يلزم ان يكون الحال غير الفضاة وهو خلاف الغرض وهم وقوله اذ لا يتعلق بها الخ لان الرؤية انما تتعلق بالمحسوس كاسوداد الوجه وصفرته

(قول المحشى) ولا يصح تقدير الجزء حينئذ الخ قيل لان قولنا أمرا فظيما يقتضى ان المرئى شئ آخر غير الفضاة لان المرئى هو الفضاة وفيه انه يصح من باب شعر شاعر

على حذف المضاف قال في الايضاح وقد يترك الى غير معين نحو فلان لثيم ان اكرمه أهانك وإن أحسنت اليه أساء اليك فلا تريد مخاطبا بعينه بل تريد ان اكرم اليه أو أحسن اليه فتخرجه في صورة الخطاب ليفيد العموم وهو في القرآن كثير نحو ولو ترى إذ المجرمون الآية اخرج في صورة الخطاب لما اريد العموم فقوله ليفيد العموم متعلق بقوله فلا تريد مخاطبا بعينه لا بقوله فتخرجه في صورة الخطاب لفساد المعنى وكذا قوله لما اريد العموم متعلق بما دل عليه الكلام أى يحمل على هذا أعنى عدم إرادة مخاطب معين لا إرادة العموم يشعر بذلك لفظ المفتاح (وبالعلمية) أى تعريف المسند اليه بإيراده علما وهو ما وضع لشيء مع جميع مشخصاته

هائلة (قوله على حذف المضاف) اما قبل ضمير بها او قبل مخاطب (قوله اكرم اليه) الظاهر اسقاط اليه (قوله أو أحسن) اورد بكلمة أو نظراً الى كون كل واحد منهما جزء الشرط على حدة وفي الايضاح بدون حرف العطف بطريق التعداد وفي بعض النسخ بالواو وهو ظاهر (قوله لفساد المعنى) لأن الاخراج في صورة الخطاب يفيد الخصوص والعموم ، انما هو لاجراجه عما يفيد صورته فتدبر فانه قد زل فيه الاقدام (قوله بإيراده علما) اشار الى ان العلمية ، مصدر المتمدى ومعناه جعله علما والجمل بالإيراد (قوله وهو ما وضع لشيء مع جميع مشخصاته) المراد بالمشخصات ،

(قول الشارح) ما وضع لشيء الخ شيء هو الشخص وهو الماهية المروضة للتشخيص وهو حالة حقيقية أو اعتبارية بها يتمتع فرض الاشتراك بين كثيرين قال الزاهد الثمين يطلق على معنيين الاول كون الشيء بحيث يتمتع فرض اشتراكه بين أمور متعددة وهو يحصل من نحو الوجود في الذهن ويلحق الصور الذهنية من حيث انها صور ذهنية لان الحمل والانطباق وما يقابلها من شأن الصور دون الاعيان والثاني كون الشيء مما تازا عما عداه وهو يحصل بالوجود الخاص لا بمعنى أن الوجود ينضم الى شيء فيصير المجموع مستغنيا بل بمعنى ان الشيء يصير بالوجود ممتازا عما عداه كما انه يصير به مصدر الآثار ويمكن ان ينبه عليه بان تمايز العرضين المتماثلين يحصل من وجودهما في الموضوعين وكذا تمايز الصورتين المتماثلتين يحصل من وجودهما في المادتين وقد تقرر ان وجود العرض هو بعينه وجوده في الموضوع ووجود الصورة هو بعينه وجودها في المادة فقد ظهر أن التشخيص على كلا المعنيين أمر اعتباري وما به من التشخيص على المعنى الاول هو نحو الوجود الذهني الذي هو أمر اعتباري وعلى المعنى الثاني هو الوجود الحقيقي الذي هو حقيقة ناعية متعينة بنفسها

(قول المحشي) انما هو لاجراجه عما يفيد صورته هذا رد على العصام حيث قال يريد صاحب الايضاح بعبارة انك تخرجه في صورة الخطاب من غير ان يكون حقيقة ليفيد عموم كل مخاطب فافادة العموم لا تنفاء حقيقة الخطاب وتعلق العموم بكل مخاطب بصورة الخطاب وهكذا قوله أخرج في صورة الخطاب لما أريد العموم وقد صعب على الشارح سلوك الجادة فعدل الى طريق غير مسلوكة وحاصل الرد ان صورة الخطاب لا تفيد العموم بل الخصوص فلا بد من التجرى لدفع صورته (قول المحشي) مصدر المتعدى قيل المتعدى علمه بالتشديد أى جعله علما واللازم علم بالضم أى صار علما وقوله والجمل بالإيراد أى مصور بالإيراد أى هو عبارة عن إيراده كذلك اذ لا صنع للبليغ الا الإيراد والباء في قول الشارح بإيراده متعلق بتعريف أى جعله معرفة ملتبسا هذا الجمل بإيراده علما من ملايسة الكلى للجزئى لان الإيراد علما من افراد الجمل معرفة وهذا الكلام رد على العصام حيث قال الاولى ابدال العلمية بجعله علما

امارات التشخيص لا موجباته لان التشخيص هو الوجود على النحو الخاص أو حالة تتبعه أو معه أى تقارنه والأعراض والصفات كالشكل والكيف والكم امارات، يعرف بها الشخص كما تقرر في محله فتبدل الشخصيات لا يوجب تبدل الشخص، وانما لم يقل مع تشخيصه لانه انما يتم على القول بكون التشخيص، زائداً على الماهية وجودياً. بخلاف ما اذا كان نفس الذات، أو أمراً عديماً فانه، لا مقارنة في الاول ويلزم انعدام الشخص في الثاني.

(قول المحشى) امارات التشخيص اى علامات يعرف بها الشخص لا موجباته اى علل له لان التشخيص هو الوجود على النحو الخاص أو حالة تقارنه واشكل والكيف والكم أعراض وجودها هو وجودها في موضوعها فكيف تكون علة لوجوده على النحو الخاص وانما الذى به التشخيص على الاول هو الفاعل وعلى الثاني هو الوجود كما مر لان تلك الحالة هي كون الشيء بحيث يتمتع فرض اشتراكه بين كثيرين أو كون الشيء ممتازاً عما عداه وقوله على النحو الخاص اى الصفة الخاصة به التى لا توجد في غيره

(قوله) والأعراض هي الصفات الوجودية لان العرض من اقسام الوجود ومعتبر فيه القيام بالموضوع والصفات أعراض لشمولها للسببية (قول المحشى) يعرف بها الشخص فالماهية لا تنفك عن التشخيص الباقي ببقاء الوجود ضرورة ان الوجود على النحو الخاص أو حالة تتبعه وذلك التشخيص يعرف بموارض بعد الوجود فان العقل يأخذ تلك الموارض المتبدلة امارات يعرف بها الشخص ولذلك كانت امارات لا علل فتبدلها لا يوجب تبدل الشخص بتبدل تشخيصه قال في حواشي الجامى ولو قلنا بانها علة فعليتها على سبيل البدل كالدعامة للبيت فنذفع ما قيل ان العلم ايضاً كذا لانه موضوع للذات مع كل تشخيص لتبدل الشخصيات (قول المحشى) وانما لم يقل مع تشخيصه الخ يعنى ان قوله مع جميع مشخصاته انما يفيد ان الوضع له مقارن للم مشخصات اعطى الامارات وأما كون الموضوع له هل هو الماهية والتشخيص أو الماهية بشرط التشخيص فسكوت عنه فان كان التشخيص وجودياً زائداً فالامر ظاهر والا فنقول ان الموضوع له الماهية المقترنة بالامارات بشرط التشخيص لئلا يلزم انعدام الشخص لتزكيه من الموجود والمعدوم بخلاف ما اذا قل مع تشخيصه بناء على ان التشخيص من جملة الموضوع له كما هو رأى ذلك القائل فانه يلزم ما ذكر فتدبر

(قول المحشى) زائداً على الماهية وجودياً لانه جزء المعين الموجود في الخارج وجزء الوجود موجود ورد بانه ان اريد بالموجود في الخارج الذي هو جزؤه المفهوم التقييدى الذى يعبر عنه بالفرد والحصة فلا نسلم وجوده في الخارج ضرورة ان التقييد الذى هو أمر اعتبارى جزء فيه وان اريد حقيقة من حيث هي فلا نسلم انها غير الحقيقة الانسانية فان حقيقة زيد يمينها حقيقة الانسان لكن العقل قد يلاحظها لا شرط شيء فيكون كلها طبيعياً يصدق على كثيرين وقد يلاحظها بشرط شيء فيكون فرداً او حصة.

(قول المحشى) بخلاف ما اذا كان نفس الذات بان يكون تعين الاشخاص بذواتها كما قيل به (قول المحشى) أو امرأ عديماً أى أمراً، انتزاعياً ليس موجوداً في الخارج بل بثبوته واتصاف الشخص به انما هو في العقل (قول المحشى) لا مقارنة في الاول لاستدعائها أمرين (قول المحشى) ويلزم انعدام الشخص في الثاني أى بناء على ان حقيقة الشخص مركبة من النوع والتشخيص والحق ان الاشخاص ليست مركبة لا في الذهن ولا في الخارج بل هي نفس الحقيقة النوعية بشرط شيء أى مقترنة بالتشخيص الذى هو خارج عنها أعنى امتياز الشيء بسبب وجوده الخاص به عما عداه قاله السيد الزاهد في حواشي المواقف

ومن هذا التعريف يعلم طريق احضار الشخص بان يعلم باعتبار العوارض التي هي امارات لتشخصه. فالعلم وان كان كلياً لكن المعلوم به جزئى لعدم مطابقته لما سوى ذلك الجزئى . فاندفع الشكوك التي عرضت للتأخرين في هذا المقام . قال قدس سره يخرج عن هذا التعريف الاعلام الجنسية لانها موضوعة لنفس الماهية الحاصلة في الذهن كالمعرف بلام الجنس الا ان التعريف فيها والاشارة الى معلوميتها مستفاد من جوهر اللفظ وفي المعرف من اللام

(قول المحشي) ومن هذا التعريف الخ أى من قوله مع جميع مشخصاته المراد بها الامارات التي يعرف بها الشخص فان المراد بمقارنتها للوضع ان تكون طريقاً لا حضاره

(قول المحشي) بان يعلم باعتبار العوارض الخ فهي مختصة به في الخارج وان كانت في انفسها يمكن فرض اشتراكه فالمعلوم جزئى بوجه كلى كما قالت الفلاسفة في علمه تعالى بالجزئيات فلا يشكل بانفط الله بناء على عييته بالوضع ولا بالاعلام الموضوعه عند غيبة الموضوع له لانه يمكن تصويره بوجه مختص به في الخارج كتصوره تعالى بكونه واجباً خالفاً لما سواه .

(قول المحشي) فالعلم وان كان كلياً أى لكونه علماً بوجه كلى وقوله لكن المعلوم به جزئى مراده بالمعلوم به الذات المشخصة بتلك العوارض في الذهن فهي جزئية لعدم مطابقتها في الخارج لما سوى ذلك الجزئى

(اقول المحشي) فاندفع الشكوك هي لزوم التبدل بالتبدل وكون الصواب مع تشخصه ولزوم دخول المشخصات في مفهوم الشخص واشكال وضع لفظ الله والاعلام الغائبة وشمول التعريف بقية المعارف وانما اندفع الاخير لان المعنى ان الوضع مع اعتبارها من الواضع بان علمها واعتبرها حال الوضع بخلاف غير العلم فان تعيين مشخصاته الى المتكلم والواضع انما اعتبره بمفهوم عام فانه عند وضع اسم الاشارة مثلاً قال وضعته اشار الى المتعين بالاشارة الحسية والاشارة الحسية مفهوم صادق باشارة زيد وعمرو أما شخص الاشارة فانما هو عند الاستعمال وقد مر ذلك فتدبر

(اقول المحشي) لانها موضوعة لنفس الماهية الخ عبارة ابن الخليل اعلام الاجناس وضعت اعلاماً للعقائق الذهنية المتعقبة كما أشير باللام في نحو اشتر الملم الى الحقيقة الذهنية فكل واحد من هذه الاعلام موضوع لحقيقة في الذهن متحدة فهو اذن غير متناول غيرها وضماً واذا اطلق على فرد من الافراد الخارجية نحو هذا اسامة مقبلاً فليس ذلك بالوضع بل بالمطابقة للحقيقة الذهنية لكل فرد خارجي مطابقة كل كلى عقلى لجزئياته الخارجة نحو قولهم الانسان حيوان ناطق قال الرضائي فافلاذقه على الخارجي مجازى ان اطلق عليه من حيث تعيينه الخارجي كما يفيد كلامه بعد قال وتعرف العلم بما وضع لشيء بعينه غير متناول غيره يتناول علم الجنس على ما ذكره المصنف من وضعه للحقيقة المتحدة في الذهن اه فراد السيد رحمه الله ان علم الجنس داخل في تعريف العلم بما وضع لشيء بعينه الذي جعله الشارح هنا تعريفاً لمناطق المعرفة لانه وضع لشيء معين تعييناً جنسياً كما سينب عليه المحشي وخارج عن تعريف العلم بما وضع لشيء مع جميع مشخصاته الذي هو تعريف العلم عند المصنف لان الشخص جزئى بمعنى انه يمنع تصويره من وقوع الشركة فيه وسدلول علم الجنس كلى بمعنى انه لا يمنع تصويره من وقوع الشركة فيه وان كان معيناً تعييناً جنسياً لا يمنع من وقوع الشركة ثم ان قول المحشي موضوع لنفس الماهية الحاصلة في الذهن معناه انه موضوع للماهية الموصوفة في نفسها بالحصول والوجود في الذهن لالماهية لمقيدة بالوجود الذهني لان الوجود الذهني ليس من العوارض الذهنية التي تنافي وجود الماهية المجردة في الذهن اذ هي ما يعتبره الذهن ويلاحظه عارضاً لها والوجود الذهني ليس منها لانه لم يعتبر عروضة لها في الذهن وان كان عارضاً لها فيه بمعنى ان الذهن ظرف المعروض لا للمعرض فليس من المشخصات الذهنية المنفعة من اطلاق لم الجنس على الفرد حقيقة من حيث تحقق الحقيقة

والقول بان الماهية المتحدة في الذهن شخص لعدم التعدد فيها وان لم يكن شخصا بمعنى امتناع فرض الاشتراك ولذا قال المنطقيون الطبيعية في قوة الشخصية . تكلف * قال قدس سره

فيه أو مجازا من اطلاق المطلق على المقيد وقال السيد الزاهد علم الجنس موضوع الماهية لا بشرط شيء، وهو دال على الحضور الذهني بنفسه واعتبار الحضور الذهني لاعلى وجه التقيد لا ينافي العموم والاطلاق وينكشف منه ان المعرفة أعم من الجزئي اذ المعتبر فيها المعلومية والمعبودية دون التشخص وانما كان معتبرا لا على وجه التقيد لان المقصود انه موضوع للماهية الكلية اعنى الماهية لا بشرط يعين الماهية مع تجويز المقارنة بالعوارض وعدمها وهي بهذا المعنى انما تحصل في الذهن لان الاجزاء الخارجية انما تحصل في الذهن بصورها السكائية وبهذا التحقيق يندفع ما سيأتى المحشى فيما كتبه على قول السيد لاستلزامه الخ (قول المحشى) والقول بان الماهية المتحدة في الذهن شخص الخ المفهوم الكلي اذا اعتبر من حيث ذاته التي هو بها هو كان له في نفسه وحدة بمعنى انه في نفسه من حيث هو طبيعة أمر واحد لا تعدد فيه فمعنى الوحدة أن يكون الشيء مفهوما واحدا حتى لو جرى فيه كثرة وتعدد كان باعتبار الذات التي صدق عليها ذلك المفهوم فان الحيوان سواء اطلق على الانسان أو الفرس أو غيرها لا يراد به الا الجسم الحساس المتحرك بالارادة قال المحشى في حاشية القطب تكلف بعضهم فادرج الطبيعة في الشخصية بناء على ان الطبيعة لا تحتمل الشركة قل في شرح المطالع نقلا عن ذلك البعض لان الشيء انما يكون كليا اذا اعتبر ما صدق عليه اما اذا لم يعتبر بان اعتبر في نفسه فلا فراد المحشى بهذا القول ان الوضع لنفس الماهية الحاصلة في الذهن لا يقتضي كونه غير موضوع لشيء مع جميع مشخصاته بل هو موضوع للماهية مع جميع مشخصاتها وهو وحدتها وعدم تعددها وحينئذ فالاعلام الجنسية اعلام شخصية واعتبار هذا الشخص لا يمنع اشتراكها بين كثيرين لأن جهة الوحدة غير جهة الكثرة فانها ليست عارضة للكثير من حيث هو كثير حتى يحصل التنافي بل هي عارضة للكثير من حيث ذاته ثم ان اطلاقه على الفرد الخارجي حينئذ ان كان باعتبار مطابقته للماهية المتحدة فحقيقة وان كان باعتبار خصوصيته فمجاز من قبيل استعمال المطلق في المقيد قال السيد الزاهد الانسان مثلا اذا اخذ لا بشرط شيء بان يلاحظ اطلاقه من غير التقيد به كان مجردا عن العوارض الشخصية واحدا بالوحدة الذهنية وصدق عليه هذا المفهوم التقيدي أي الانسان الواحد بالوحدة الذهنية كما صدق عليه انه مطابق ومجرد عن العوارض الشخصية فليس المراد ان الموضوع له لفظ اسامة مثلا هو الماهية المقيدة بالوحدة الذهنية فان مدلول هذا التركيب التقيدي ليس جنسا حتى يكون الدال عليه علم جنس وانما التقيد معتبر في العنوان فقط دون المعنوي عنه فالمراد انه اذا كان الموضوع له الماهية الحاصلة في الذهن من حيث هي تكون متحدة في الذهن واذا كانت متحدة كانت شخصا بهذا المعنى فلا مانع من اندراج العلم الجنسي فيما وضع لشيء مع جميع مشخصاته ويقابل الماهية بهذا المعنى الماهية بمعنى موضوع المهمة فانها هي المطلق بان يلاحظ نفسه من حيث هو من غير اعتبار أمر زائد حتى الاطلاق فموضوع الطبيعية يجرى فيه احكام العموم فقط كالكلية والجنسية والنوعية ونحوها فلا يصح فيه الانسان كاتب ويصح فيه الانسان نوع وهذا أثر وحدته الشخصية وموضوع المهمة يجرى فيه احكام العموم والخصوص جميعا فيصح فيه الانسان نوع والانسان كاتب وهذا أثر عدم وحدته الشخصية وان كان له وحدة مهمة لتكثر بتكثر الافراد وحمله لاحكام العموم والخصوص

(قول المحشى) تكلف لان الوضع لشيء مع جميع مشخصاته معناه على ما هو الظاهر المنساق اليه الفهم ان الواضع اعتبر تلك المشخصات قيما في الموضوع له لانه وضع لمشخص في نفسه وان لم يعتبره على ان الوحدة وعدم التعدد لا يميز بها الشيء عن

مع جميع الشخصيات الذهنية * فان الماهية الحاصلة في الذهن تعرض لها عوارض ، في الذهن ، فن الصورة الانسانية الحاصلة في ذهن زيد ، غير الحاصلة في ذهن عمرو بالشخص والمراد بالمشخصات في تعريف العلم مطلق الشخصيات أى ما يكون مفيداً لتشخصه في الجملة سواء كان في الخارج أو في الذهن ، لا الخارجية فقط ولا الذهنية فقط ولا جميع الشخصيات الذهنية والخارجية * قال قدس سره لاستلزامه الخ * وذلك لان ، الماهية المأخوذة من الشخصيات الخارجية تبين الماهية المأخوذة مع الشخصيات الذهنية ، لتباين الشخصيات الذهنية والخارجية ولا يجوز اطلاق فظ احد المتباينين على الآخر حقيقة وهو ظاهر ولا مجازاً الا بعد اعتبار علاقة مصححة بينهما واطلاق الاعلام الجنسية على الفرد الخارجى يكون حقيقة باعتبار مطابقته للماهية ومجازاً اذا اريد ذلك منهما بخصوصه ، باستعمال المطلق في المقيد لا باعتبار العلاقة بين المقيدين فتدبر فانه قد خفى على الناظرين * قال قدس سره بل بان اعتبار علميتها تقديرية * هذا مذهب ابيه الرضى

شئ قائم، موجودة في جميع الاجناس وايضاً هذا انما يسمونه الواحد لا بالشخص لا الواحد بالشخص كما في المواقف وغيرها (قول المحشى) مع جميع الشخصيات الذهنية أى جميع العوارض التى يكون ظرف عروضاها الذهن فان للشئ عوارض ذهنية وعوارض خارجية وعوارض في ذاته بقطع النظر عن الذهن والخارج

(قول المحشى) في الذهن متعلق بتعرض

(قول المحشى) فان الصورة الانسانية الخ نظير لما نحن فيه فليس المراد ان مدلول علم الجنس هو تلك الصورة الحاصلة في الذهن لان الصورة الحاصلة في الذهن مخالفة للطبيعة المفهوم أسامة الموضوع له العلم لانه امر واحد لا يتعدد بتعددتها في الاذهان والوجه ان قوله فان الصورة الخ مثال للعوارض العارضة للشئ في الذهن فليتأمل

(قول المحشى) غير الحاصلة في ذهن عمر وبالشخص لتشخص كل بوجوده الخاص بمحلّه وغير ذلك وحينئذ يكون

المراد بالمشخصات جميع العوارض التى تعرض في اى ذهن كان

(قول المحشى) لا الخارجية فقط والا لكان قاصراً على اعلام الاشخاص ولا الذهنية فقط والا لكان قاصراً على اعلام الاجناس ولا جميع الشخصيات الذهنية والخارجية والا لم يشمل شيئاً منهما اذ الاعلام الشخصية لم توضع الا للماهية مع الشخصيات الخارجية والجنسية لم توضع الا لها مع الشخصيات الذهنية

(قول المحشى) لان الماهية المأخوذة مع الشخصيات الخارجية اى وهى الفرد

(قول المحشى) لتباين الشخصيات ويلزمه تباين الشخصيات اللازم له تباين الماهيتين

(قول المحشى) باعتبار مطابقته للماهية فهو في الحقيقة اطلاق على الماهية لان معنى هذا الاعتبار ان يطلق عليه مجرد،

عن الشخصيات الخارجية كما قال الاندلسى

(قول المحشى) باستعمال المطلق في المقيد بان يطلق العلم الجنسي أولاً عن الشخصيات المعبرة في وضعه للماهية الذهنية

ثم يستعمل في المقيد بالشخصيات الخارجية اذ لو أخذ مع التقييد بالشخصيات الذهنية لاجتمعت لشخصيات الذهنية والخارجية فيحصل التناقض واذا أطلق العلم عن الشخصيات المعبرة في وضعه للماهية الذهنية لم يكن المستعمل في الفرد الخارجى هو علم الجنس لزوال شرط العلمية الجنسية ثبت انه يتمتع اطلاقه على الافراد الخارجية اذ الاطلاق باعتبار مطابقة الماهية اطلاق على الماهية لا على الفرد الخارجى والاطلاق على الفرد بخصوصه ليس لما هو علم الجنس وقد صرح ابن الحاجب القائل بهذا القول بان علم الجنس يستعمل في الفرد الخارجى يعنى مجازاً كما قال الرضى وعلى القول بانه موضوع للماهية مع جميع

وقدمها على بقية المعارف لأنها اعرف منها (لا حضاره) اي المسند اليه (بعينه) اي بشخصه

من ان علميتها لفظية ولا فرق بين اسم الجنس وعلم الجنس في المعنى حيث قال واذا كان لنا تأنيث لفظي كعرفة وشري ونسبة لفظية ككرسي فلا بأس أن يكون لنا تعريف لفظي اما باللام كما في اشتر اللحم وأن يأكله الذئب واما بالعلمية كما في أسامة انتهى فليس لنا داع الى ايراد العلم للجنسي، الا مجرد التوسعة في الالة فعلميته خارجة عن وظيفة علم المعاني، فندفع ما قبل فيه ان نظر العن شامل للنكات المتعمقة بالعلمية سواء كانت تحقيقية أو تقديرية قال قدس سره لضرورة الاحكام من منع الصرف وترك ادخل اللام ومحى، الاحوال والوصف بالمعارف (قوله وقدمها)، أي قدم العلمية على بقية تعاريف المعارف لان العلمية اعرف من البقية باعتبار ان موصوفها أعرف من موصوفاتها (قوله بعينه) حال من مفعول المصدر والمراد به نفس الشيء، وذاته المعينة

المشخصات الذهنية يلزم امتناعه فليتأمل واعلم ان القول بان اطلاق علم الجنس على الفرد الخارجى من اطلاق المطلق على المتبذ اما يتمشي على القول بوجود الكلي الطبيعي خارجا بوجود الاشخاص ومعناه على ما قال الشارح في شرح العضدان تؤخذ الماهية لا بشرط ان تكون مقارنة بالعوارض أو مجردة بل مع تجويز أن يقارنها العوارض وان لا يقارنها وتكون مقولا على المجموع حال المقارنة وهي موجودة في الاعيان لكن لا من حيث انها جزء من الجزئيات المحققة على ماهو رأى الاكثر بل من حيث أنه يوجد شيء تصدق هي عليه وتكون عينه بحسب الخارج وان تغاير بحسب المفهوم وانما كانت عينه لان الاجزاء الخارجية انما تحصل في العقل بصورها الكلية وباعتبارها لا بشرط فالاجزاء من حيث انها لا بشرط أجزاء ذهنية ومن حيث انها بشرط شيء أجزاء خارجية فتدبر

(قول المحشي) من ان علميتها لفظية ولا ينافي هذا قول السيد انها اعلام حقيقة كالاعلام الشخصية اذ في كل منها اشارة بجوهر اللفظ الى الحاضر في الذهن فان كونها لفظية لا ينافي كونها اعلاما حقيقة بحسب الاصطلاح كذا في الزاهد واعلم أن ما اختاره السيد من ان علم الجنس موضوع للماهية المعينة مع قوله بما قاله الرضى من انها اعلام لفظية لعدم تشخص معناها لم يقل بجميعة الرضى بل قال ان علم الجنس كاسم الجنس وموضوع الافراد الخارجية لكن ما قاله السيد أقرب للعلمية لما فيه من الاشارة الى المعين وهو تحقيق لما اختاره ابن الحاجب وان لم يفهمه الرضى لكن يجب حينئذ أن لا يعد من ضرورة الاحكام سوى منع الصرف فان ما عداه يكفى فيه مجرد التعريف ولو لم يكن علما وهو حاصل على ما اختاره السيد من ان علم الجنس كاسم الجنس المعروف باللام في التعريف والاشارة الى المعلومة اما الرضى فلا تعريف عنده أصلا اذ لم يقل بالاشارة الى الماهية فتكون جميع تلك الاحكام ضرورة في تقدير علميته فليتأمل وسيأتي في المعرف باللام تحقيق آخر لعلم الجنس لكن لا يرد ما قاله السيد . (قول المحشي) ونسبة لفظية ككرسي فلفظه لفظ المنسوب لا انه منسوب حقيقة

(قول المحشي) الا مجرد التوسعة فان المعرف بلام الجنس يفيد مفاده بلا تفاوت

(قول المحشي) فاندفع الخ أي ندفع بقولنا توسعة خارجة عن وظيفة المعاني

(قول المحشي) أي قدم العلمية الخ رد لما قاله السمرقندي العبارة لا تخلو من سماجة ولو قال قدم العلمية على بقية

اسباب التعريف لان المعرف بها اعرف من المعرف بها كان اولى

(قول المحشي) وذاته المعينة فالعين بمعنى الذات كما في القاموس وغيره واضافته الى الضمير ليعهد فيصير بمعنى ذاته

بحيث يكون مميزا عن جميع ماعداء واحترز به عن احضاره باسم جنسه نحو رجل عالم جاءني (في ذهن السامع ابتداء) اى أول مرة واحترز به عن احضاره ثانياً بالضمير الغائب نحو جاء زيد وهو راكب (باسم مختص به) اى بالمسند اليه بحيث لا يطلق على غيره باعتبار هذا الوضع واحترز به عن احضاره بضمير المتكلم والمخاطب واسم الاشارة والموصول والمعرف بلام العهد والاضافة فانه يمكن احضاره بعينه ابتداء بكل واحد منها لكن ليس شيء منها مختصا بمسند اليه معين فان قيل هذا القيد مفعن عن الاولين

وفي تفسيره بقوله بشخصه اشارة الى أنه هنا بغير المعنى الذي مر في تعريف المعرفة فانه بمعنى المعين مطلقا تعيينا جنسيا أو شخصيا وهذا كما تقول أريد مخاطبا بعينه أولا بعينه كذا في شرح المفتاح (قوله بحيث الخ) ولو باعتبار خاصة. مساوية له لا بحيث يمتنع اشتراكه بين كثيرين في الذهن وبهذا ظهر انه يمكن احضاره تعالى بعينه في الذهن بان يحضر باعتبار كونه واجب الوجود خالق العالم (قوله عن احضاره ثانيا) أي المسند اليه بعينه فلا حاجة الى تقييد الضمير الغائب بالراجع الى العلم كما قيل (قوله بالضمير الغائب) فانه لا يمكن احضاره به ابتداء لاشتراطه بتقدم ذكر المرجع لفظا أو تقديراً (قوله فانه يمكن احضاره الخ) اما في الثلاثة الاول فظاهر واما في الاخيرة فلان الشرط فيها ، تقدم العلم به لا تقدم الذكر وانما قال يمكن لانه قد يكون الاحضار بها مرة ثانية بان ذكر أول مرة ما يعبر عنه بأحد المعارف الست المذكورة لكن تقدم ذكره ليس بشرط في شيء منها * قال قدس سره لتوقف كل منها الخ * التوقف في المضمر الغائب مسلم ولذا قال

المتعينة المعلومة المهودة كذا في حاشية الجامى

(قول المحشى) وفي تفسيره بقوله بشخصه أى دون أن يقول بذاته المتعينة اشارة الى أن العين هنا بمعنى الشخص أى الماهية المعروضة للتعين الشخصي وهو ما به يمتنع الاشتراك بين كثيرين بخلافه فيما مر فان المراد به الماهية المعروضة للتعين سواء كان بمعنى التميز وهو التعين الجنسي أو ما به يمتنع الاشتراك وهو التعين الشخصي قال في شرح المقاصد بين التعين والتميز عموم من وجه لتصادقهما على تشخصات الافراد اذا اعتبر مشاركتها في الماهية مثلا فان كلا منها متشخص في نفسه وتميز عن غيره ويصدق التعين دون التميز حيث لا تعتبر المشاركة وبالعكس حيث تتميز الكليات كالانواع المعتبر اشتراكها في الجنس اه ومراده بالتعين التشخص المفيد للهدية تدبر

(قول المحشى) مساوية له اى لا تصدق على غيره خارجا وان كانت بحيث لا يمنع تصورها من الشركة وقوله لا بحيث يمتنع عطف على قول الشارح بحيث مع قوله ولو باعتبار الخ تدبر

(قول المحشى) الى تقييد الضمير الغائب الخ لان الضمير الراجع الى النكرة لا يحضر المسند اليه بعينه وحاصل الرد أنه متى كان المحضر ثانيا هو المسند اليه بعينه تعين أن يكون مرجعه محضراً له ابتداء بعينه سواء كان علماً أو غيره فتقييد ذلك القائل الضمير بالراجع الى العلم لا حاجة اليه بل هو مضر لان المحضر ابتداء بالعين ليس قاصراً على العلم كما يعلم من محترز المختص به (قول المحشى) لا يمكن احضاره أى المسند اليه بعينه فان تقدم محضر له بعينه لم يكن الضمير محضراً ابتداء وان

كان المتقدم نكرة لم يكن الضمير محضراً له بعينه لا أولاً ولا ثانياً ومثل النكرة المعروف بلام الجنس

(قول المحشى) تقدم العلم به وليس تقدم العلم احضارا بل حضور

لان الاسم المختص بشيء معين ليس الا العلم قلنا بعد التسليم ان ذكر القيود انما هو لتحقيق مقام العلمية فلا بأس بان يقع فيها ما يوضح به الاحتراز عن الجميع كما في التعريفات لا يقال ان قوله ابتداء احتراز عن الضمير الغائب والمعرف بلام العهد والموصول فان الاولين بواسطة تقدم ذكره تحقيقاً أو تقديرًا والثالث بواسطة العلم بالصلة لانا نقول هذا

الشيخ ابن الحاجب في تعريف المضمرة ما وضع لتكلم أو مخاطب أو غائب تقدم ذكره لفظاً أو معنى أو حكماً وفي المعرفة بلام العهد ممنوع فان مدلوله الحصبة من الحقيقة المعروفة بين المتكلم والمخاطب سواء تقدم ذكرها أولاً، ومنشؤه عدم الفرق بين الحضور والاحضار * قال قدس سره كما اشير اليه فيما بعد أى في ضمن لا يقال، لكنه غير مسلم عند الشارح رحمه الله ولذا خص الاحتراز بقوله ابتداء بالضمير الغائب * قال قدس سره اى بحسب وضعه * فعنى ابتداء في أول حاله * قال قدس سره واما بحسبهما فلا * فيه ان جميع المعاني المشتركة يحضر عند سماعه بعد العلم بالوضع وانما التردد والتوقف في تعيين المراد * قال قدس سره أعم من أن يكون بقرينة اولا لتدخل فيه المعارف التي سوى العلم وتخرج بقيد باسم مختص به (قول لان الاسم المختص بشيء معين الخ) أى مشخص

(قول المحشي) ومنشؤه عدم الفرق الخ أي منشأ اعتراض السيد عدم الفرق بين الحضور في ذهن السامع أولاً والمعتبر في المعرفة بلام العهد والاحضار من المتكلم أولاً في ذهن السامع المعتبر في ضمير الغائب (قول المحشي) لكنه غير مسلم عند الشارح أي شيء آخر غير ما ذكره المحشي (قول السيد قدس سره) وأما بحسبهما معا فلا قال صاحب المفتاح ان المشترك كالقرء مثلاً مدلوله أن لا يتجاوز الطهر والحيض غير مجموع بينهما ما دام منتسباً الى الوضعين لانه المتبادر الى الفهم والتبادر علامة الحقيقة أما اذا خصصته بأحد الوضعين كما اذا قلت القرء بمعنى الطهر أولاً بمعنى الحيض فانه ينتصب دليلاً على الطهر بالتعيين والقرينة لدفع المزاحمة قال الشارح فيما يأتي لتحقيقه ان الواضع عينه للدلالة بنفسه على معنى الطهر وكذا على معنى الحيض وحصل من هذين الوضعين وضع آخر ضمنى وهو تعيينه للدلالة على احد المعنيين عند الاطلاق غير مجموع بينهما وهو الاحد الدائر الذي معناه كل واحد على البديل وقوله لانه المتبادر لان الدلالة على احد معين ترجيح بلا مرجح لان الدلالة تابعة للوضع وانتسابه الى الوضعين على السواء ودلالته على مجموعهما خلاف الوضع اذ لم يوضع له صريحاً وهو ظاهر ولا ضمناً لان الوضع لكل واحد واحد لا يستلزم الوضع للمجموع واذا كان هذا مراد من نقل عنه قدس سره ظهر اندفاع ما ذكره المحشي نعم هذا مذهب صاحب المفتاح وهو لا يجوز استعمال المشترك في معنييه اما على مذهب من جوزه فانه يكون موضوعاً لكل واحد بقطع النظر عن الاجتماع وعدمه حتى اذا انتسب الى الوضعين افادتهما جميعاً وعليه ينبغي ما ذكره المحشي لكن لا وجه للاعتراض على السيد أيضاً اذ لكل وجهة تدبر

(قول السيد قدس سره) أعم من ان يكون بقرينة فيه بحث لان القرينة قرينة لتخصيصه بأحد الوضعين اذ هي لدفع المزاحمة لا لان تكون الدلالة بواسطتها لان الوضع لم يشترط في شيء من وضعيه القرينة كيف والواضع ربما لا يكون واحداً وعلى تقدير وحدته ربما كان الوضع الاول قبل الثاني بمدة وكلام ذلك القائل مفروض في الانتساب للوضعين جميعاً تدبر (قول السيد قدس سره) وايضاً الاحضار الخ هذا اعتراض هين فانه لا مانع في كلام ذلك القائل من جمعه فعلاً

وانما اعتبره لان الكلام في التعبير عن المسند اليه المعين ، كما اشار اليه بقوله لكن ليس شيء منها مختصا بمسند اليه معين لا لانه اعتبره مع قوله باسم مختص به حتى يرد ان الكلام في كون القيد الاخير مغنيا عن الاولين فاعتبار التعيين غير مناسب واما المختص بشيء مطلقا فليس العلم وحده فان المعرفة بلام الجنس مختص بالجنس لا يطلق على غيره بحسب وضع واحد واطلاقه ، على الفرد الذهني أو جميع الافراد انما هو بالقرينة فاقيل . المراد بالتعيين أعم من التعيين التعريفي أو التنكيري ولو حذفه لكان أولى ليس بشيء قال قدس سره اذا انحصر في شخص ، اما ابتداء كالشمس أو بالغلبة كالرحمن كان اسمه مختصا به في الظاهر اذ لا يستعمل في غير ذلك الشخص ولا يحضره بعينه في الحقيقة ، من غير قرينة لكونه غير موضوع له وانما كان هذا الجواب تكلفا لان المراد بالاختصاص الاختصاص الوضعي كذا قيل وفيه

للمتكلم وقوله لا يقتضي ويقتضي معناه لا يستلزم ان يكون فعل المتكلم احضارا له أو يستلزمه لانه آلة في الاحضار

(قول السيد قدس سره) أراد انه مختص الخ لا يخفى عليك حله بعد ما سبق

(قول المحشى) وانما اعتبره لان الكلام الخ قال الشارح في شرح المفتاح بعد اختيار ان القيد الاخير مفعول عما سواه وذكر القيد لتحقيق معنى العالمية فان قلت المعرفة بلام الجنس كقولك الرجل خير من المرأة مختص بالجنس لا يطلق على غيره فلا يخرج بهذا القيد بل بقوله بعينه وحينئذ يظهر له فائدة قلت الطريق الخاص بالمسند اليه بعينه بمعنى بشخصه لا يكون الا علما والرجل انما يختص بالمسند اليه المعين بالمعنى الجنسي لا الشخصي فاما ان لا يحصل الاحتراز عنه اصلا او يحصل بقيد خصوص الطريق اه يريد ان قوله بعينه يحتمل ان يكون معناه بشخصه ويحتمل الاعم اعني المعين مطلقا بشخصه او بجنسه كما سبق في تعريف المعرفة فكما حمل على معنى بشخصه لخصوص المقام فيجمل الاختصاص به على الاختصاص بشخصه وصيه لذلك والا فلا يحصل الاحتراز عنه لا بقوله بعينه ولا بقوله مختص به وبه يظهر ان معنى الاختصاص بعينه انما هو من المقام لا من ذكر قوله بعينه فلو حذف القيدان الاولان لكان معنى الاختصاص بعينه باقيا

(قول المحشى) كما اشار اليه الخ وجه الاشارة ان اللائق ببيان محترز كل قيد على حدته فلو لم يكن التعيين مأخوذا في مفهوم الاختصاص بل كان زائدا أو مأخوذا من قوله بعينه السابق لكان ذكره هنا لاوجه له فتدبر

(قول المحشى) على الفرد الذهني بمعنى الماهية في ضمن واحد لا بعينه وهي لام العهد الذهني لانه فرع الجنس ومزاده بجميع الافراد مدلول لام الاستفراق لانه فرعه ايضا

(قول المحشى) المراد بالتعيين اى في قوله لان الاسم المختص بشيء معين وقوله او التنكيري أى التعمين الكائن في غير المشخص كاسم الجنس المعرفة بلام الجنس وقوله ليس بشيء لمنافاته قوله ليس الا العلم

(قول السيد قدس سره) وهذا المنع انما يجدى الخ لان مقصد السائل ان قوله باسم مختص يفنى عما سبق وبمجرد وجود مختص غير علم كالرحمن ودخوله في الاسم المختص وعدم خروجه به لا يقدح في هذا المقصد لانه كما لا يخرج به لا يخرج بالقيدين السابقين فلا يمنع من اغناؤه

(قول المحشى) إما ابتداء كالشمس الخ الفرق بينهما عدم وجود فرد آخر الاول من حين الوضع بخلاف الثاني فان له أفرادا حينئذ وان لم يستعمل في شيء منها لان غلبته تقديرية وقولهم رحمان الائمة من تعينهم في الكفر اخرجهم عن قانون اللغة اذ معناه البالغ في الرحمة غايتها وليس الا الله سبحانه وتعالى

(قول المحشى) من غير قرينة يفيد ان الاسم الغالب يحتاج للقرينة مع قوله في كتبه ان الاسم متى غلب لحقه اللام

موقوف على ان يكون معنى قوله ابتداء بنفسه اى بنفس لفظه يعنى احضارا لا يتوقف بعد العلم بالوضع على شيء آخر من تقدم الذكر ونحوه ولو اريد ذلك يكون هذا بعينه معنى قوله باسم مختص به وبعد اللتيا والتي يكون احترازا عن سائر المعارف ولا يكون لتخصيص ما ذكره جهة لان اللفظ الموضوع لمعين انما هو العلم وما سواه انما وضع ليستعمل في معين

ان الظاهر من الاختصاص اعم وكونه في العلم بحسب الوضع لا يقتضي ارادته ولعل وجه التكلف انه لو كان غرض الشارح رحمه الله الاحتراز عنه بقوله بعينه ، لتعرض له فانه لخطائه احق بالتعرض (قوله موقوف على الخ) كما يدل عليه قوله بواسطة تقدم ذكره وقوله بواسطة العلم بالصلة (قوله يكون هذا بعينه الخ) اى في المآل فان الاحضار بنفس اللفظ والاحضار بالاسم المختص مآلها واحد وما قيل ان الاحضار بنفس اللفظ متحقق بضمير المتكلم والمخاطب وليس بالاسم المختص فوهم لما عرفت من انها يحتاجان الى قرينة التكلم والمخاطب وكذا الاحضار بلفظ الرحمن بقرينة الغلبة (قوله وبعد اللتيا والتي) اللتيا ، بفتح اللام وجاء اللتيا بضمها تصغير التي في الرضى انزم حذف الصلة مع اللتيا معطوفا عليها التي اذا قصد بهما الدواهي ليفيد حذفها ان الداهية الصغيرة والكبيرة وصلت الى حد من العظم لا يمكن شرحه ولا يدخل في حد البيان فلذلك تركنا على ابهامها غير مينة بصلة اى بعد ورود الداهية الصغيرة اعني كون ابتداء بمعنى بنفسه ثم تفسيره بنفس اللفظ ثم تفسيره بمعنى عدم التوقف على شيء ثم تقييده بعد العلم بالوضع ثم تخصيص الشيء بالقرآن المفيدة لاحضاره بعينه وبعد الداهية الكبيرة التي هي لزوم اتحاد بقوله باسم مختص وانما كانت كبيرة لانها معنوية والاولى لفظية أو بالعكس بان يكون التصغير

لتقوم مقام الوضع له ولا يطلق على غير ما غالب فيه لا ان يراد بالقرينة الغلبة ثم رأيت صرح به بعد

(قول الشارح) يكون احترازا الخ اى فيلزم محذور آخر غير ما ذكر

(قول المحشى) ان الظاهر من الاختصاص اعم وانما قيده الشارح بالوضعي حيث قال باعتبار هذا الوضع باعتبار المآل بعد اخراج غير العلم فصار الاختصاص في العلم وضعيا وهذا لا ينافي أنه في نفسه اعم قاله شيخنا و اشار له المحشى بقوله وكونه في العلم الخ

(قول المحشى) لتعرض له بإبدال رجل عالم بشمس او ذكره معه

(قول المحشى) في المآل أما لمفهوم فمختلف كما هو واضح

(قول المحشى) بفتح اللام لان حق الموصولات ان لا تصغر لغلبة شبه الخرف عليها لكن لما جاء بعضها على ثلاثة أحرف كالذى والتي وتصرف فيه تصرف المتمكن فوصف به وانثوئي وجمع جاز تصغيره لكن لما كان خلاف القياس خوفاً بتصغيره تصغير المتمكن فم يضم أوله وزيد في آخره الف بدل الضمة وجاء بالضم مع الالف الزائدة جمعاً بين العوض والمعوض كذا نقله الرضي عن الفخامة وله رأى آخر ذكره في باب التصغير من شرح الشافية

(قول المحشى) كون ابتداء بمعنى بنفسه لعدم مناسبة المفهوم من لفظ الابتداء لهذا التفسير لان المفهوم من الابتداء معنى الاولية وقوله ثم تفسيره بنفس اللفظ مع ان المقابل لاحضار بواسطة الاحضار بنفسه بدون لفظ لانه واسطة وقوله ثم تفسيره بمعنى عدم التوقف على شيء لان المفهوم من الاحضار باللفظ غير مفهوم عدم التوقف وقوله ثم تقييده بعد العلم بالوضع لان المفهوم من الاحضار بنفس اللفظ ان لا يتوقف على شيء اصلا ثم تخصيص الشيء بالقرآن لان المفهوم من

فينبغي ان يصار الى ما ذكره بعضهم من ان معناه أول زمان ذكره وهو احتراز عن احضاره في ثاني زمان ذكره كما في سائر المعارف فلها لا تنفيد أول زمان ذكرها الا مفهوماتها الكلية وافادتها للجزئيات المرادة في الكلام انما تكون بواسطة قرينة معينة لها في الكلام كتقدم الذكر والاشارة والعلم بالصلة والنسبة ونحو ذلك ولا يخفى على المنصف ان الوجه ما ذكرناه اولاً (نحو قل هو الله احد) فאלله اصله الاله

للتعظيم والاصل فيه ان رجلاً تزوج امرأة قصيرة فقامى منها الشدائد وكان يعبر عنها بالتصغير فتزوج امرأة طويلة فقامى منها الشدائد ضعف ما قامى من الصغيرة فطلقها وقال بعد التيا والتي لا تزوج أبداً (قوله فينبغي) جزء شرط محذوف قال قدس سره ليزول احد البعدين اعنى الداهية الصغيرة وكذا يزول مطالبة وجه التخصيص وانما لم يتعرض له لظهوره واما الكبيرة فواردة لانه اذا خرج بهذا القيد سائر المعارف لم يكن لقوله باسم مختص به فائدة (قوله ان الوجه ما ذكرناه) لان فيه حمل الابتداء على المتبادر وعدم اغناء القيد الاول عن الثاني (قوله اصله الاله) تبع الكشف في ذلك لانه لاصل القريب وفي تفسير القاضي اله بالتنكير تبعاً للصحيح ، لانه لا نزاع في كون الالف واللام خارجة عن اصله انما النزاع في عدم التوقف على شيء عموم ذلك الشيء

(قول الشارح) أن يصار لما ذكره بعضهم لما فيه من معنى الأولية وعدم التخصيص ببعض المعارف (قول الشارح) ان الوجه ما ذكرناه أولاً أى والجواب بان ذكر القيود لشرح الماهية واما المنع المشار اليه بقوله بعد التسليم فلا يفيد على فرض صحته بما اوضحه السيد الاعمدم زيادة القيد الاول أما الثاني فزائد على كل حال (قول المحشى) للتعظيم من باب الكناية يكى بالصغر عن بلوغ الغاية في العظم لان الشيء اذا جاوز حده جانس ضده كانه خرج من ذلك الجنس الى ضده

(قول المحشى) لانه لا نزاع الخ أى لا نزاع بعد كونه مشتقاً أى له اصل واشتقاق ولم تقارن اللام وضعه في كون الالف واللام خارجة عن أصله سواء كانت حرف تعريف أو زائدة وحينئذ فتقدير المنكر أولى وليكون كلامه صريحاً في انه حذف الهمزة بحركتها على خلاف القياس فيكون التعويض ووجوب الادغام قياساً اشارة الى رجحانه لان ارتكاب مخالفة واحدة اهن من ارتكاب مخالفتين بخلاف ما اذا قيل اصله الا له فحذفت الهمزة فانه يحتمل أن يكون معناه انها حذفت على قياس تخفيف الهمزة اعنى بنقل الحركة الى ما قبلها حينئذ يكون التعويض ووجوب الادغام على خلاف القياس على ما ذهب اليه ابو البقاء لان المحذوف القياسي في حكم الثابت كذا في حاشيته على البيضاوى ثم ذكر وجهين آخرين لترجيح تقدير المنكر وردهما فراده بوجوه رجحان المنكر التى فصلها هناك ما زاده وما رده وقوله لانه لا نزاع الخ لتعليل لتقدير القاضي له بالتنكير لتعليل للحمل على الاصل القريب هنا والبعيد في كلام البيضاوى والمقصود عدم المخالفة بينهما كما قيل ولا يمكن أن يقال ان الالف في كلام الشارح من الحكاية لا من المحكى لانه لم يتقدم ذكر الاله المنكر ولا عهد له حتى تكون الاشارة اليه (قول المحشى) وانما النزاع في انه الاله أى همزته أصلية من الاله يأله بفتح العين فيهما بمعنى عبد فهو فعال بمعنى مفعول وقيل منقلبة عن واو من وله اذا تحير بكسر العين في الماضى وفتحها في المضارع قلبت همزة استقلالاً للكسر على الواو وقوله أولاه مصدر لاه يليه ليها ولاها اذا احتجب وارتفع فهو مصدر بمعنى الفاعل اطلق على ذاته بعد ادخل لام العهد عليه وصار علماً بالغلبة

حذفت الهمزة وعوض منها حرف التعريف ثم جعل علما للذات الواجب الوجود الخالق لكل شيء ومن زعم انه اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبودية له وكل منهما كلى انحصر في فرد فلا يكون

انه اله اولاء وقد فصلنا وجوه رجحان المنكر في حواشي التفسير (قوله حذفت الهمزة) اما مع حركتها، على خلاف القياس فيكون التزام الادغام قياسيا لان الساقط الغير القياسي بمنزلة العدم فاجتمع حرفان من جنس واحد اولهما ساكن واما بنقل حركتها الى اللام فيكون التزام الادغام غير قياسي لان المحذوف القياسي كالثابت ، فلا يكون المتحركان المتجانسان في كلمة واحدة من كل وجه وان اعتبر التعويض أيضاً نعم لو قيل يلزم الادغام بعد العلمية كان قياسا لان الاعلام لا تغير فنيه خلاف القياس ليكون الاسم مطابقا للمسمى (قوله وعوض) ، اى اعتبر عوضا منها، ولذا يدخل عليه حرف النداء بدون التوصل باى ويبقى قطعيا (قوله ثم جعل الخ)

(قول الشارح) ومن زعم انه اسم الخ أى فلا غلبة له تحقيقية أو تقديرية فيما انحصر فيه حتى لو وجد فيه فرد آخر لصح ارادته من اللفظ فليس علما لا بالوضع ولا بالغلبة لذلك الفرد وأما للمفهوم فمحتمل كما مر

(قول الشارح) كلى انحصر في فرد أى هو في ذاته كلى وان كان في الخارج منحصرا في فرد وليس المراد انه يدل على ما انحصر فيه بطريق الغلبة اذ لا وجه حينئذ لذكر الانحصار وأما دلالة على المفهوم الكلى فهل هى بطريق الغلبة فيكون من الاعلام الغالبة في الاجناس أو بطريق الوضع ابتداء كل محتمل

(قول المحشي) على خلاف القياس أى في الحذف بان حذفت متحركة فان المتحرك متعاض بحركته عن الحذف (قول المحشي) فيكون التزام الادغام قياسيا وكذلك التعويض وانما عبر بالالتزام أى المشعر بوجوب الادغام لان الادغام جائز على كل حال والكلام في وجوبه

(قول المحشي) فلا يكون المتحركان الخ يعنى انه لا يكون لكون المتحركين في كلمة وجه اصلا ان لم يعتبر التعويض لان الثابت لا يعوض عنه فتكون ال لمحض التعريف بل وان اعتبر التعويض أيضاً لانه تعويض غير قياسى لان المحذوف كالثابت فقوله من كل وجه متعلق بالنفي لا بالمتنفي بخلاف ما اذا كان الحذف غير قياسى فانهما وان كانا كلمتين الا أنه لما كان الساقط كالعدم واعتبر التعويض عنه كان العوض من الكلمة حكما فيكون المتجانسان في كلمة من ذلك الوجه وبه تعلم رد ما في الاطول من أن التعويض مطاقا يجعله قياسيا

(قول المحشي) نعم لو قيل الخ يعنى ان كلامنا الآن انما هو في الادغام الحاصل في تلك الكلمة من حيث حكمه قبل العلمية كما يفيد قول الشارح حيث قل ثم جعل علما لا من حيث حكمه بعد كون الكلمة علما كما في الاصول فان وجوبه حينئذ ليس من حيث كونه على القياس بل من حيث الحكم بان الاعلام لا تغير وأيضاً الكلام في الاينان بالادغام وانه واجب لا في إبقاء الادغام الذي كان موجودا وقت العلمية تدبر

(قول المحشي) فنيه خلاف القياس هذا متعلق باصل الكلام لا بقوله نعم الخ يعنى انه على كل من الوجهين فيه خلاف القياس ليكون الاسم في كونه مخافا للقياس مطابقا للمسمى فان الله سبحانه وتعالى لا يقاس بما تدركه العقول وتحيط به (قول المحشي) أى اعتبر عوضا اى كالعوض ولذا اجتمعت مع الهمزة نادرا في قوله معاذ الاله ان تكون كظلية وانما قال اعتبرت لوجودها قبل فالمراد بالتعويض اعتبارها وجعلها عوضا لا ايرادها في العوض

اي لم يكن قبل التعويض والادغام علما للذات المخصوصة ، بل اسما للمفهوم الكلي اعني المعبود بحق وقبل اللام اسما للمعبود مطلقا حقا كان أو باطلا هذا ما اختاره الشارح رحمه الله في شرح الكشف وقال السيد انه قبل الادغام كان من الاعلام الغالبة لذاته تعالى يطلق على غيره تعالى اطلاق النعم على غير الثريا ، وبعد الادغام من الاعلام المختصة لا يطلق على غيره تعالى اصلا والتحقيق انه قبل الادغام وبعده ، من الاعلام الغالبة المختصة بذاته تعالى الا انه قبل الادغام غلبته الحقيقية ، لتحقيق استعمال اله منكرآ في غيره تعالى، وبعد الادغام غلبته تقديرية، وقد فصلناه في حواشي التفسير وفي توصيف (قول المحشي) ولذا يدخل الخ اذ لولا التعويض لم تثبت كما لم تثبت في غير هذا الاسم وانما خص القطع بالنداء فقط لتجردها فيه للتعويض لان التعريف الندائي اغنى عن تعريفها فجزى مجرى الهمة الاصلية فقطعت ايذان بخروج الالف واللام عما كانا عليه وصيرورتها كجزء الكلمة وفي غير النداء لما لم ينخلع عنها معنى التعريف رأسا وصلوا فقوله ويبقى قطعيا أى يبقى همزه منسوباً للقطع فيوثني به لا للوصل حتى يحذف لكن بقاؤه قطعيا هو الاكثر وحكى ابو علي يا الله بالوصل ممدودا ومقصورا كما في الرضي وحواشي المحشي للجامي

(قول المحشي) أى لم يكن قبل التعويض والادغام علماً أى وانما كان علماً بعدها فالكلام السابق كان في الادغام الحاصل قبل العلمية

(قول المحشي) بل اسما للمفهوم الكلي أى بطريق الغلبة فيه اذ لا وجه للاختصاص بالمعبود بحق الا ذلك فهو علم غالب للجنس ورده السيد في حواشي شرح المفتاح بان الاعلام الغالبة في الاجناس قليلة كالسنة بخلافها في الاشخاص ورده المحشي بما سيأتى (قول المحشي) وبعد الادغام من الاعلام المختصة ان كان بطريق الوضع فهو واضح وان كان بطريق الغلبة فهو مشكل اذ لفظ الله بعد الادغام لا غلبة فيه حقيقية بل تقديرية بمعنى انه لما كان اصله وهو اله المنكر مستعملا في غيره تعالى ثم غلب فيه سبحانه مقارنا لأل حتى اختص به والله اصله الاله المختص كان ما وقع في أصله من الغلبة والاختصاص كأنه وقع فيه وحينئذ لا يكون اختصاصه بطريق الغلبة الا كاختصاص اصله واصله كان يطلق على غير الله كذ قيل وقد يقال ان الادغام انما جاء بعد دخول ال واختصاص أصله بالله وحينئذ فغلبته تقديرية بخلاف أصله تأمل

(قول المحشي) من الاعلام الغالبة أي لا الوضعية لان فائدة الوضع للذات بلا اعتبار صفة اصلا هو امكان الدلالة بالاسم عليه وذاته تعالى غير معقولة للبشر فبنتفي فائدة الوضع بخلاف كونه في الاصل وصفا ثم غلب كذا في حاشية القاضى (قول المحشي) لتحقيق استعمال اله منكرآ في غيره تعالى فعنى كون الاله علما بالغلبة الحقيقية ان اله المنكر صار علما بالغلبة بان ادخلت عليه أل واستعمل في ذاته تعالى وكثر استعماله فيه حتى غلب مع أل فتكون غلبة حقيقية لسبق استعماله في غيره وغلبته فيه (قول المحشي) وبعد الادغام غلبته تقديرية يعنى ان الله بعد الادغام لا غلبة فيه حقيقة اذ لم يسبق استعماله في شىء هو غيره تعالى ثم غلب فيه مع أل وانما الذى سبق فيه ذلك اله المنكر لكن لما كان الله اصله الاله الذى هو العلم بالغلبة الحقيقية فيكون مختصاً باختصاصه كان ما وقع في اله المنكر كأنه واقع فيه فعنى كونه غالبا غلبة تقديرية انه يقدر فيه تلك الغلبة الحقيقية التى وقعت في اله حتى يكون علما بالغلبة لا بالوضع وان لم تقع فيه غلبة حقيقة والحاصل ان اله المنكر غلبته باعتبار ذاته قبل أل وبعدها والله غلبته باعتبار غلبة إله فما قيل انه لم يجعل غلبة الله حقيقية باعتبار اصله البعيد وهو له كما كان غلبة الاله باعتبار اصله وهو اله وهم مخالف لما في حواشي المحشي على القاضى

(قول المحشي) وقد فصلناه في حواشي التفسير قال فيها اله المنكر في اصل وضعه يقع على كل معبود بحق أو باطل

علما لان مفهوم العلم جزئى فقد سها الا يرى ان قولنا لا اله الا الله كلمة توحيد بالاتفاق من غير أن يتوقف على اعتبار عهد فلو كان الله اسما لمفهوم المعبود بالحق أو الواجب لذاته لاهلما للفرد الموجود منه لما افاد التوحيد لان المفهوم من حيث هو يمتثل الكثرة وأيضا فالمراد باله في هذه الكلمة اما المعبود بالحق فيلزم استثناء الشيء من نفسه أو مطلق المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة فيجب أن يكون اله بمعنى المعبود بحق والله تعالى علما للفرد الموجود منه والمعنى لامستحق للمعبودية له في الوجود

الذات بالواجب الوجود الخالق لكل شيء اشارة الى طريق احضار الذات المعنية اعنى اللازم المساوى له في نفس الامر وان كان كليا عند العقل (قوله كلمة توحيد) أي كلمة ، تفيد التوحيد وتدل عليه ، فاقال الابهرى من ان الافادة بحسب الشرع دون اللغة ان اراد ان دلالتها على التوحيد بحسب وضع الشرع فليس بشيء للقطع بان الشرع لم ينقل هذه الكلمة عن المعنى اللغوى الى معنى آخر ، وان اراد ان افادتها لكون القائل موحدا بحسب الشرع فسلم لكن ليس كلامنا فيه (قوله على اعتبار عهد) ، اى على اعتبار فرد معبود من لفظ الله (قوله فيلزم استثناء الشيء من نفسه) اما اذا كان لفظ الله اسما للمعبود بالحق فظاهر الاتحاد المستثنى منه والمستثنى مفهومهما وصدقا واما اذا كان اسما للواجب الوجود، فلانه لا معنى للاستثناء من حيث المفهوم فالاستثناء

ثم غلب على المعبود بحق أي صار علما لذاته تعالى على سبيل الغلبة بان استعمال بادخال لام العهد عليه في ذاته تعالى لكونه أولى من يوله أي يعبد حتى صار مختصا به قل الرضى العلم الغالب ما كان في الاصل للجنس ثم استعمال لواحد من ذلك لخصاصة مختصة به من بين ذلك الجنس ولا بد ان يكون وقت استعماله ابتداء لذلك الواحد قبل العملية مع لام العهد ليفيد الاختصاص به ابتداء ثم يصير بكثرة الاستعمال علما فلفظ الله قبل الادغام وبعده مختص بذاته تعالى الا أنه قبل الادغام من الاعلام الغالبة وبعده من الاعلام المختصة ولذا قال الفاضل اليمنى الفرق بين الاله والله وان كانا لا يطلقان الا على المعبود بحق ان الاله في اصل وضعه قبل غلبته كان يستعمل في المعبود مطلقا فاما الله فلم يستعمل الا في المعبود بحق (قوله) تفيد التوحيد أي أفراد الذات العلية بالالهية لا اعتقاد القائل الوحدانية فانه ليس مدلولاً لغويا بل شرعى كما سيأتى

(قول المحشي) وما قال الابهرى الخ أى جوابا عن اعتراض الشارح

(قول المحشي) وان اراد افادتها لكون القائل موحدا أى معتقدا للوحدانية فان افادتها اعتقاده انما هو بالشرع بمعنى أنه متى قالها أحرز دمه معاملة بالظاهر فانه عنوان اباطن وقوله ليس كلامنا فيه بل كلامنا في افادتها أفراد الذات العلية من حيث مدلول اللفظ

(قول المحشي) أى على اعتبار فرد معبود أى معين من بين ما يدل عليه اللفظ اذ الانحصار في فرد لا يقتضى هذه وقصده فلا بد في افادة التوحيد من اعتباره على انه مفيد للشركة في نفسه وان اختص في الاستعمال بتعدد المعين فلا يكون مفيدا للتوحيد الا ترى لفظ الرحمن فان الاجماع على عدم افادة لا اله الا الرحمن التوحيد مع انه يزيد على هذا بكونه من الصفات الغالبة لانه لدلالته على المعنى دون الذات المعنية لا يمنع الشركة وان اختص في الاستعمال بذاته تعالى (قول المحشي) فانه لا معنى للاستثناء من حيث المفهوم لتغاير المفهومين قطعاً اذ لا يصح ان يقال ان مفهوم الضاحك

او موجود الا الفرد الذى هو خالق العالم وهذا معنى قول صاحب الكشف ان الله تعالى مختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره أى بالفرد الموجود الذى يعبد بالحق تعالى وتقدس (او تعظيم او امانة) كما فى الالقاب الصالحة لمدح او ذم (أو كناية) عن معنى يصلح له الاسم نحو أبو هب فعل كذا

من حيث الصدق والمعبود بالحق وواجب الوجود ، متحداً صدقاً سواء اريد بهما ، ما هو معبود بالحق وواجب الوجود بالفعل أو بالامكان ، واما ارادة المعبود بالحق بالامكان من المستثنى منه وواجب الوجود بالفعل من المستثنى فما لا وجه له (قوله أو موجود الخ) نقل عنه يشير الى

هو مفهوم الانسان وان اتحد صدقاً وأيضاً المفهوم ثابتان فلا معنى لنفى احدهما وإثبات الآخر ولا معنى لقولنا لا افراد للمعبود بحق إلا يصدق عليها واجب الوجود اذ ليس المراد الاخبار بصدق ذلك المفهوم عليها

(قول الشارح) والله علماً للفرد الموجود منه أي ولو بالغلبة التقديرية وان كان خلاف ما صرح به فى شرح المقاصد ولوح به هنا بقوله ثم جعل الخ من انه علم بالوضع لان الاعلام الغالبة جارية مجرى الاعلام القصدية فى عدم احتمال تطرق الشركة اليها والدلالة على الذات وبهذا علم الفرق بين الله وبين الرحمن مثلاً من الصفات الغالبة وهو انها وان اختصت بذاته تعالى بحيث لا تطلق على غيره الا انها لم تصغر كالعالم القصدى فى الدلالة على الذات بدليل وقوعها صفة لاموصوف (قول المحشى) من حيث الصدق أى من حيث ما صدقاً عليه

(قول المحشى) متحداً صدقاً فيلزم استثناء الشيء من نفسه قال السيد فى حواشى القطب اذا قلنا ان مفهوم ج هو مفهوم ب فهو باطل لتغاير المفهومين واذا قلنا ان ما صدق عليه ج من الافراد يصدق عليه مفهوم ب فهو صحيح لان صدق الامور المتغايرة فى المفومات على ذات واحدة جائز واذا قلنا ما صدق عليه ج هو ما صدق عليه ب فهو ايضا باطل لان ما صدق عليه الموضوع هو بعينه ما صدق عليه المحمول سواء كان المحمول مساوياً للموضوع أو أعم منه واذا اتحد ما صدقاً عليه كان مفهوم القضية ثبوت الشيء لنفسه فيكون ضرورياً اهـ ولا شك انه ليس معنى لا اله الا الله أنه لا افراد للمعبود بحق إلا يصدق عليها واجب الوجود فن هذا الاستثناء لا معنى له اذ ليس المراد الاخبار بصدق ذلك المفهوم عليها بل المراد انه لا افراد للمعبود بحق الا ما يصدق عليه واجب الوجود ليختصر ما يصدق عليه المعبود بحق فيما يصدق عليه واجب الوجود ويفيد التوحيد وقد عرفت ان ثبوت الشيء لنفسه ضرورى وعند الاستثناء يلزم استثناء الشيء من نفسه وحينئذ فهو لم ليس الناطق الا الانسان ولا متعجب الا الانسان يجب أن يكون معناه لافرد من أفراد المتعجب ولا فرد من أفراد الناطق الا يصدق عليه الانسان وليس معناه لافرد من أفراد الناطق أو المتعجب الا ما يصدق عليه الانسان فليتأمل (قول المحشى) ما هو معبود بالحق وواجب الوجود الخ عبر بذلك دون أن يقول المعبود بالحق الخ لان الكلام فى الماصدقات دون المفهوم

(قول المحشى) واما ارادة المعبود بالحق بالامكان الخ بان يكون المعنى لا افراد يصدق عليها مفهوم المعبود بالحق بالامكان الا افراد يصدق عليها واجب الوجود بالفعل فيكون المستثنى منه غير المستثنى

(قول المحشى) فما لا وجه له لانه تحكم لادليل عليه وأيضاً كلامنا فى الاستثناء من حيث الصدق أى من حيث الماصدقات والاستثناء حينئذ ليس من حيث الماصدق بل من حيث صدق المفهوم عليها كما هو ظاهر

وفي التنزيل ثبت يدا ابي لهب

ان المستثنى بدل من اسم لا على المحل والخبر محذوف فان قلت هلا قدرت الامكان ونفى الامكان يستلزم نفى الوجود من غير عكس قلت لان هذا رد على خطأ المشركين في اعتقاد تعدد الالهة في الوجود ولان القرينة وهي نفى الجنس . قرينة الوجود دون الامكان ولان التوحيد هو بيان وجوده ونفى اله غيره لا بيان امكانه وعدم امكان غيره ولا يجوز أن يكون الاستثناء مفرغاً واقعا موقع الخبر لان المعنى على نفى الوجود عن آلهة سوى الله لا على نفى مغايرة الله عن كل اله انتهى والمراد بالمحل المحل البعيد أعني الابتدائية لا المحل القريب اعني النصب ، والا لدخل البديل تحت النفي ، ولذا لم يجوزوا النصب في المستثنى ، مع انه في كلام غير موجب والمستثنى منه مذكور ، ويرد على قوله لا على نفى مغايرة الله عن كل اله ما ورد في الشاء ولا اله غيرك فتدبر (قوله وفي التنزيل الخ) ، غير الاسلوب لان العلم مضاف اليه في الظاهر ومسند اليه في الحقيقة ، لان ذكر اليد كناية كافي قوله تعالى (بما قدمت يدك) أي ما قدمت فقوله تعالى (ثبت يدا

(قول المحشي) ان المستثنى بدل من اسم لا على المحل والخبر محذوف أي وليس الاستثناء مفرغاً والخبر مذكور
(قول المحشي) قرينة الوجود لانه لا معنى لانتفاء الجنس الا انتفاء وجوده اما انتفاء الامكان فزائد على ذلك
(قول المحشي) عن كل اله متعلق بنفي لا بمغايرة أي لا على نفى المغايرة عن كل اله قوله ومعنى نفى المغايرة الخ يعني انه كناية عن انتفاء غيره لظهور بطلان اتحاد جميع الالهة به فاندفع ما قيل انه اذا نفى مغايرة الله سبحانه عن كل اله فكأنه ثبت لكل من الالهة انه الله ضرورة وقوع الاستثناء موقع الخبر فيلزم أن تكون الالهة الله وإبطاله ضروري ومعنى نفى المغايرة انه لا مغاير هناك كما لو قلت لا عالم الا زيد أي لا عالم يغايره
(قول المحشي) والا لدخل البديل تحت النفي لان لا بمعنى سوى لا بمعنى غير فيكون المعنى لا اله هو الله المخرج بالاموجود وهو باطل كما هو ظاهر

(قول المحشي) ولذا لم يجوز النصب في المستثنى أي على الاستثناء لايهامه البديل عن المحل القريب لاسم لا التبرئة وهو كفر وبينه وبين التوحيد تناقض لكن في كلام الارى على الجاهل اشعار بجواز النصب على ضعف قال الفاضل المحشي في حواشيه لعل وجه الجواز ان البديل مجموع الا الله بناء على ان الاعمى غير كما في الرضى الا انه أعرب الجزء الاخير لعدم تحمل الجزء الاول للاعراب فلا ينسحب النفي عليه فلا كفر ولا تناقض انتهى الا ان ما قاله هناك مبني على ان الاعمى غير والذي في كلام الشارح هنا ان الاعمى سوى للاستثناء واذا كان كذلك كان المعنى لا اله هو الله المخرج بالاموجود اذ المعتبر في البديل أن يجعل الاول كانه لم يذكر ولم يعمل فيه العامل وانما ذكر الثاني وعمل العامل فيه وهو صريح الكفر فلذا لم يذكر المحشي ما ذكره هناك هنا فله دره

(قول المحشي) مع انه في كلام غير موجب الخ أي والقاعدة في ذلك جواز الوجهين الابدال والنصب على الاستثناء
(قول المحشي) ويرد على قوله لا على نفى الخ يمكن ان يدفع بان الكلام انما هو فيما ورد للرد على خطأ المشركين لا فيما ورد في مقام الشاء

(قول المحشي) غير الاسلوب حيث لم يقل وقوله تعالى الخ
(قول المحشي) لان ذكر اليد كناية أي عن الذات بتمامها وقوله فقوله تعالى الخ تفريع على ذلك دفع لما يقال اذا

أي يدا جهنمي لان انتسابه الى اللهب يدل على ملابسته اياها كما يقال هو ابو الخير وأبو الشر واخو الفضل واخو الحرب لمن يلبس هذه الامور واللبب الحقيقي لهب جهنم فالانتقال من أبي لهب الى جهنمي انتقال من الملزوم الى اللازم أو من اللازم الى الملزوم على اختلاف الرأيين في الكناية الا ان هذا الملزوم انما هو بحسب الوضع الاول اعني الاضافي دون الثاني أعني العلمي وهم يعتبرون في الكنى المعاني الاصلية ومما يدل على ان الكناية انما هي بهذا الاعتبار لا باعتبار ان ذلك الشخص لزمه انه جهنمي سواء كان اسمه أبا لهب أو زيدا او عمرا او غير ذلك انك لو قلت هذا الرجل فعل كذا مشيرا الى أبي لهب لا يكون من الكناية في شيء ويجب ان

أبي لهب) دعاء عليه وقوله وتب الذي بعده خبر وقيل المراد هلاك يديه لانه أخذ حجراً يريد به رسول الله صلى الله عليه وسلم وحينئذ لا يكون العلم مسند اليه حقيقة أيضاً فيكون نظيراً ويكون معنى تب هلك كله كذا افاده السيد قدس سره (قوله اي يدا جهنمي)، انما قال بالتنكير تهويلا كانه قل اي جهنمي وقيل عدل عن اسم عبد العزى استباحا لاسمه وقيل لشهرته بكنيته وقيل كنى بذلك لتلب وجننيه واشراقهما فذكر كنيته تمكينا به وبافتخاره بذلك فهذه وجوه ثلاثة اخرى كذا في حواشي شرح المفتاح الشريفي (قوله انتسابه الى النار) كانتساب الاب الى الولد يدل على ملازمته لها وملازمته لها تستلزم كونه جهنميا لزوما عرفيا وان لم تستلزم عقلا فان خزنة النار ملابسون لها وليسوا بجهنمين (قوله انتقال من اللازم الخ) فان التلازم بينهما .

كانت اليد كناية عن الذات بتمامها يلزم التكرار في قوله وتب وحاصل الدفع ان المقصود من الاول الدعاء ومن الثاني الخطر بانه حصل له ذلك وقوله وقيل المراد الخ وعلى هذا يكون المراد منهما الاخبار أو الانشاء ولا تكرار ولا حاجة للجواب السابق (قول الشارح) لان انتسابه الى اللهب يدل على ملابسته اياها أي انتسابه انتسابا كانتساب الاب الى الولد يدل على تلك الملابسة فابو اللهب مجاز عن ملابسة ثم ان هذا الانتساب وتلك الدلالة انما هو باعتبار المعنى الاصلى كما سيذكره وقوله كما يقال هو ابو الخير الخ مع كلامه الا في يدل على كونه كناية أيضا وخالف في ذلك السيد كما سيأتي (قول الشارح) واللعب الحقيقي الخ جواب عما يقال ان غير هذا الشخص كن يسجر التنور ملابس للهب ولا يقال فيه جهنمي لانه خاص بالمعذب في جهنم بانواع العذاب

(قول الشارح) على اختلاف الرأيين أي رأي المصنف والسكاكي

(قول الشارح) لا باعتبار ان ذلك الشخص الخ رد على من قال لاحاجة لتلك الوسطة بل الانتقال من مدلول الاسم وهو الشخص الكافر فانه يلزمه كونه جهنميا

(قول الشارح) ويجب أن يعلم الخ مراده الفرق بين حالى الكناية والاستنفرة وهو أنه في الكناية مستعمل في معناه الحقيقي بخلاف الاستعارة وليس بتوجيه آخر للكناية كما فهم السيد وكانه فهم أنه حال الكناية على مختار الشارح ليس مستعملا في معناه الحقيقي بل في معناه الاصلى وحده أو مع معناه الحقيقي كما هو مختاره

(قول المحشى) انما قال بالتنكير أي مع ان المناسب لبيان معنى العلم التعريف لان مدلوله معين

(قوله) وبافتخاره عطف على ضمير به وقوله فهذه وجوه ثلاثة أي مقابلة لما ذكره المصنف من انه ذكر هذا الاسم لكونه كناية

يعلم أن أبا لُهب إنما يستعمل هنا في الشخص المسمى به لينتقل منه إلى جهنم كما أن طويل النجاد يستعمل في معناه الموضوع له لينتقل منه إلى طول القامة ولو قلت رأيت اليوم أبا لُهب وأردت كافر جهنميا لا شهرار أبي لُهب بهذا الوصف يكون استعارة نحو رأيت حاتما ولا يكون من الكناية في شيء فليتأمل فإن هذا المقام من مزل الاقدام (أو إيهام استلذه) أي العلم (أو التبرك به) أو نحو ذلك كالتفامل والتعير والتسجيل على السامع وغير ذلك مما يناسب اعتباره في الاعلام (وبالموصولية) أي تعريف المسند إليه بإرادته موصولا وكان الانسب أن يقدم عليه ذكر اسم الإشارة لكونه اعرف لأن المخاطب يعرف مدلوله بالقلب والعين بخلاف الموصول ثم الموصول وذو اللام سواء في الرتبة ولهذا صح جعل الذي يوسوس صفة للخناس وتعريف المضاف كتعريف المضاف إليه وما ذكرنا من الاصرفية هو المنقول عن سيبويه وعليه الجمهور وفيها مذاهب أخر

في الجملة متحقق في الخارج والذهن (قوله وهم يعتبرون الخ) فأبو لُهب باعتبار الوضع العلمي مستعمل في الشخص المعين وينتقل منه ، باعتبار وضعه الأصلي إلى ملابس اللهب لينتقل منه إلى أنه جهنمي فهو كناية . عن الصفة بالواسطة قال في شرح المفتاح لم يطلق الاسم الأعلى الشخص المسمى بأبي لُهب لكن لينتقل منه إلى معنى يلزم اللهب لينتقل منه إلى الجهنمي ، وكذا أبو جهل كناية عن الجاهل وأبو الخير كناية عن الخير ، وقال السيد قدس سره أبو لُهب معناه الأصلي ملابس اللهب ملازمة لأن لفظ الأب هنا مستعمل في معنى الملابس دون معناه الحقيقي فاطلق أبو لُهب على الشخص المسمى به . ولوحظ معه معناه الأصلي أعني ملازمة اللهب لينتقل منه إلى ملازمه وهو كونه جهنميا انتهى فعنده كناية .

(قول المحشي) في الجملة أي بحسب العرف لا العقل كما مر

(قول الشارح) وكان الانسب الخ قيل قدمه لشبهه باللقب بأفادته وصف الرفعة وعكسه

(قول الشارح) سواء في الرتبة أي لا يزيد الموصول على ذي اللام كما قيل به فللاستواء وعدم زيادة الموصول

صح جعله صفة لا متناع اعرفية الصفة

(قول الشارح) كتعريف المضاف إليه كذا في عبارة المتقدمين وبعض المتأخرين جعل المضاف للضمير في رتبة العلم

(قول المحشي) باعتبار وضعه الأصلي أي باعتبار ملاحظة وضعه الأصلي فإذا لوحظ وضعه الأصلي انتقل منه إلى معناه

في ذلك الوضع ثم ينتقل من ذلك المعنى إلى المعنى الكنائي فليس المعنى في الوضع الأول مأخوذا في مدلوله بحسب الوضع الثاني

(قول المحشي) عن الصفة أي كونه جهنميا (قول المحشي) قال في شرح المفتاح استدلال على ما سبق

(قول المحشي) وكذا أبو جهل الخ التشبيه في مطلق التكنية بسبب ملاحظة الوضع الأصلي فإنه ينتقل من أبي جهل

بالمعنى العلمي بسبب ملاحظة الوضع الأصلي إلى ملابس الجهل وهو بعينه الجاهل فهو كناية بلا واسطة ولذا قال هنا كناية

عن الجاهل بدون بيان واسطة وقوله الخير بتشديد الباء

(قول المحشي) وقال السيد أي في شرح المفتاح وحواشيه

(قول المحشي) ولوحظ معه أي لاحظ المستعمل على سبيل الكناية المعنى الأصلي مع المعنى العلمي بأن أرادها جميعاً

باللفظ على أن كلا منهما جزء المدلول أو أحدهما مقيدا بالآخر هو المدلول

بلا واسطة لان ابا هب معناه الاصلى ملابس الله لمحوظ مع معناه العلمى ، ولا كناية في ابي الجبل و ابي الخير ،
لكونه مستعملا في معناه الحقيقى والحق مع الشارح رحمه الله تعالى لان ابا هب مستعمل في الشخص المعين والمتكلم بناء
على اعتبارهم المعاني الاصلية في الكنى ينتقل منه الى المعنى الاصلى ثم ينتقل منه الى الجهنى ولا يلاحظ معه معناه الاصلى
والا لكان لفظ ابي هب في قوله تعالى ﴿تبت يدا ابي هب﴾ مجازا سواء لوحظ معه المعنى الاصلى بطريق الجزئية أو التقيد
لكونه غير موضوع للمجموع أو المقيد ، وما قيل ان المعنى الحقيقى لا يكون مقصودا في الكناية وان مناط الذئدة والصدق
والكذب فيها هو المعنى الثانى وهما قصد الذات المعين فليس بشئ لان الكناية لفظ اريد به لازم معناه مع جواز ارادته

(قول المحشى) بلا واسطة لان ما كان واسطة على طريق الشارح هو بعض مدلول لفظ الكناية على طريق السيد
(قول المحشى) ولا كناية في ابي جبل و ابي الخير لان معنى ملابس الجبل وملابس الخير الذي كان مكنيا عنه على
طريق الشارح لخروجه عن مدلول اللفظ جعله السيد جزء مدلوله او قيده فيه قال السيد في حواشي شرح المفتاح ان ملابس
الجبل وملابس الخير هو بعينه معنى الجاهل والخير واذا كان جزء المدلول او قيده فيه لا يكون مكنيا عنه بخلاف الجهنى
الذى معناه المعذب بانواع العذاب فانه ليس جزء المدلول ولا قيده فيه وان كان ملابس الله جزءا منه أو قيده فيه
والفرق بين المعذب والجاهل أن العذاب معنى آخر غير الملابس بخلاف الجاهل فانه المتصف بالجهل والاتصاف بملاسته
لا يقال الملابس أهم لصدقه بملابس الجاهل فينتقل منه الى الجاهل لانا نقول ابو جهل معناه ملابس الجبل لا الجاهل
وايضا هذا يكون من استعمال الكل في الجزء فيكون مجازا لا كناية والحاصل ان الشارح يقول ان ابو هب كناية بواسطة
المعنى الاصلى في معنى جهنمى وابو الخير كناية في الخير بلا واسطة لان ملابس الخير الذى هو المعنى الاصلى هو الخير
بعينه والسيد يقول ان ابو هب عند الاستعمال في المعنى الكنائى يكون المستعمل فيه والمنقول منه الى المعنى الكنائى هو
الذات مع ملابس الله والمنقول اليه هو الجهنى فلا واسطة وان أبو الخير لا كناية فيه اصلا لانه مستعمل في الذات
مع ملابس الخير الذي هو الخير

(قول المحشى) لكونه مستعملا في معناه الحقيقى وهو الشخص المعين الملحوظ معه المعنى الاصلى وليس هناك لازم
للمعنى الحقيقى والاصلى الملاحظ معه حتى يكون كناية فيه فان المعنى الاصلى الذى هو ملابس الخير هو الخير بعينه
(قول المحشى) على اعتبارهم المعاني الاصلية اى اعتبارهم لها حال الوضع لكن لا على انها جزء الموضوع له بل على
انها وجه مناسبة وضع ذلك الاسم لتلك الذات فهو عند الاستعمال ينتقل من الاسم الموضوع لتلك الذات الى وجه المناسبة
ومنه الى المعنى الكنائى

(قول المحشى) والا لكان لفظ ابي هب الخ فانه مكنى به عن الجهنى فيكون مجازا لاستعماله في غير ما وضع له
وهو المجموع أو المقيد اذ هو موضوع للذات فقط وحينئذ لا يكون من اراد اللفظ حال كونه على الذى الكلام فيه اذ
ليس علما في المعنى المجازى (قول المحشى) لكونه غير موضوع للمجموع الخ بل لذات فقط

(قول المحشى) وما قيل ان المعنى الحقيقى الخ هذا اعتراض على الشارح حيث جعل المعنى الاصلى وهو الذات
المعينة مقصودا من اللفظ لينتقل منه بواسطة المعنى الاصلى كما قرره المحشى سابقا بقوله فابو هب الخ حاصله ان الكناية
لا يقصد فيها المعنى الاصلى اصلا وهنا قد قصد اذ المقصود بآبي هب في قوله تعالى تبت يدا ابي هب هو الذات مع المعنى
الكنائى وهو ملابس الله

معه فيجوز هنا أن يكون كلا المعنيين مراداً وفي المفتاح تصريح بأن المراد في الكناية هو المعنى الحقيقي ولازمه جميعاً كما سيأتي ، وقد تكلفوا لدفعه بما لا ترضى لسماعه الاذن الكريمة بأن المعنى الثاني هو الذات مع وصف كونه جهنمياً دون مجرد وصف كونه جهنمياً وبأن المكنى عنه في نظر البليغ هو كونه ملابس اللهب لينتقل منه الى الجهنمي ، وهو ليس بمقصود بالذات والله در الشارح رحمه الله حيث قال ان هذا من مزال الاقدام * قال قدس سره صار كونه جهنمياً مما يفهم من هذا الاسم * فيه بحيث اما أولاً فلان الكناية لا يشترط فيها أن يكون المعنى الذي اريد منها مفهوماً من اللفظ بل ان يكون ذلك المعنى الثاني لازماً للمعنى الاول لينتقل منه اليه للزومه له فاذا كان الشخص ملزوماً لكونه جهنمياً يجب أن يفهم من كل لفظ دل على ذلك الشخص لتحقيق الزوم نعم لو ادعى ان لزومه له انما هو في ضمن هذا اللفظ دون غيره ثم لکنه مكابرة واما ثانياً فلانه يلزم أن تكون الكناية في أبى لهب وامثاله موقوفة على اشتها ذلك الشخص بذلك العلم وليس كذلك فانهم يتناولون من الكناية الى ما يلزم مسماها باعتبار الوضع الاصلي من غير توقف على شهرته بها قال الشاعر :

قصدت ابا المحاسن كي اراه * لشوق كان يحذبنى اليه * فلما ان رأيت رأيت فردا ،

(قول المحشي) بأن المراد بالكناية هو المعنى الحقيقي ولازمه جميعاً هذه طريقة صاحب المفتاح وهو انه لا بد من ارادتهما جميعاً والمشهور عن المصنف جواز ارادة المعنى الاصلي وسيأتي للمحشي ان يحمل الجواز على ما يقابل الامتناع فيصدق بالوجوب وان طريقتهما واحدة ثم ان المعنيين ليسا متساويين في القصد بل المعنى الاصلي مقصود للانتقال منه والكينائي مقصود لذاته والا كان لفظ الكناية من المشترك المراد به جميع معانيه وصاحب المفتاح يذمه كما سبق وسيأتي التنبيه عليه من المحشي ومعنى ذلك هنا ان المقصود الاصلي احضاره بوصف الجهنمي واما احضاره بعنوان الذات المعينة فوسيلة لذلك وهذا لا ينافي اسناد الفعل اليه في قولك فعل أبو لهب كذا فتدبر

(قول المحشي) وقد تكلفوا لدفعه أي دفع هذا الاعتراض عن الشارح وقوله بأن المعنى الثاني الخ حاصله ان المعنى الاصلي وهو ذات الشخص فقط ليس مراداً بل المراد المكنى عنه فقط وهو الشخص مع كونه جهنمياً وفيه انه بخلاف كلام الشارح حيث قال ان اللفظ مستعمل في معناه الحقيقي والمتكلم ينتقل منه الى المعنى الكينائي الذي هو وصف الجهنمي فقط (قول المحشي) وهو ليس بمقصود بالذات اي كونه ملابساً لها ليس بمقصود بالذات ليس هو المنقول منه الى المعنى وحاصل هذا الجواب ان المعنى المنقول منه هو كونه ملابس اللهب والمنقول اليه هو كونه جهنمياً والمعنى الاصلي وهو كونه ملابس اللهب ليس مقصوداً بالذات كما هو ضابط الكناية وهذا لا ينافي أن هناك شيئاً آخر مقصوداً مع المعنى الكينائي وهو الشخص المعين فالشخص المعين ليس هو المنقول منه الى المعنى المكنى عنه حتي يكون قصده منافياً لما تقرر في الكناية وفساده واضح لما عرفت أنه منتقل منه بالواسطة الى المعنى الكينائي والجواب الاخير للعصام

(قول السيد قدس سره) ولتأمل أن يقول لما كان ذلك الشخص الخ هذه طريقة أخرى للسيد قدس سره في الكناية غير ما نقله المحشي عنه سابقاً وعبارته في شرح المفتاح بعد كلام ذكره فابو لهب معناه الاصلي ملابس اللهب ملازمة كما ان معنى أبى الخير ملازم الخير وكون الشخص جهنمياً أي معذباً بأنواع العذاب في جهنم سواء كان عذاب اللهب أو غيره ملزوم لكونه ملابساً للهب الحقيقي فاطلق أبو لهب على الشخص المسمى به ولو حظ معه معناه الاصلي أعنى ملازمة اللهب لينتقل منه الى ملزومه وهو كونه جهنمياً قال في حواشيه على ذلك لكن لما كان معنى أبو الخير أعنى ملابس الخير هو معنى الخير بعينه لم يكن فيه كناية بخلاف أبى لهب فان معناه ملابس اللهب وليس معناه هو الجهنمي فان معنى

والمقام الصالح للموصولية هو ان يصح احضار الشيء بواسطة جملة معلومة الانتساب

ولم ار من بنى ابناً لديه، (قوله والمقام الصالح الخ) ولا بد منه قل في شرح المفتاح في جميع هذه الاعتبارات لا بد من الصحيح ومرجح لكنه قد يفضلها لكثرة المرجحات كما في الموصول واسم الاشارة وقد يجعلها كما في المضمر والعلم، وتبعه السيد قدس سره في شرحه وكتب في حواشيه فلا بد في المضمر من صحة احضار المسند اليه بطريق الاضمار ومن ان يتصل بذلك احد الامور الثلاثة كون المسند اليه منكلاً أو مخاطباً أو غائباً مذكوراً أو في حكمه وقس على ذلك حال العلم ولما لم يكن في هذا التفصيل مزيد فائدة اعرض عنه بخلاف التفصيل في الموصول واسم الاشارة فان الصحيح فيهما

الجنسي المذهب في جهنم فكان ذلك معنى كناية له ثم قال في الشارح ولك أن تقول لما اشتهر بهذا الاسم وبكونه جهنمياً صار هذا الاسم دالاً على كونه جهنمياً دلالة حتمية على أنه جواد فاذا اطلق على ذلك المسمى وقصد به الانتقال الى وصفه لم يكن مجازاً بل كناية أيضاً بلا اعتبار للمعنى الاصلى اه وكتب على قوله ولك أن تقول أي لا حاجة بنا في افادة كونه جهنمياً الى ملاحظة المعنى الاصلى بل هناك طريق آخر اه

(قول الشارح) والمقام الصالح الخ بيان لمصحح الموصولية وقد تركه المصنف واكتفى ببيان المرجح لان ذلك مبحث لغوي متعلق بوضع اللغة كما قال الشارح لان وضع الموصول الخ والكلام هنا في بيان الدواعي (قول الشارح) هو ان يصح الخ أي هو زمان ان يصح كما بينه السيد اذ المقام الصالح ليس صحة الاحضار وان كان المسوغ لا يراده موصولاً هو تلك الصحة

(قول الشارح) معلومة الانتساب أي زيادة على علمها في نفسها وقوله بحسب المذهب متعلق بالمصدر وذلك المشار اليه هو الشيء المضمر وانما لم يقل معلومة الانتساب اليه اشارة الى تعيين الشيء عند المخاطب وقوله لان وضع الموصول تعليل لكون ذلك هو المقام الصالح وقوله بحكم حاصل له المراد بالحكم العمول وذلك الحكم مستفاد من الصلة وقوله ولذا كانت الموصولات معارف أي لان الاشارة بها الى معلومية ذلك الشيء وقوله ليس بحسب الوضع لانها لم توضع للاشارة الى التعيين وان كانت متعينة بالانحصار الوصف ثم ان الاشارة الى التعيين لاتنافي الابهام في الصلة كما في قوله تعالى فغشيهم من اليم ماغشيهم لان الاشارة به الى المعبود بانه لا تحيط به العبارة لعظمته واعلم ان ماقله الشارح هنا كله من الرضى ومراده به دفع اعتراض من اعترض بان تعريف الموصول اذا كان بصلته وهي جملة فلا تعرفت النكرة الموصوفة بها

(قول السيد قدس سره) ياأبا الفصيل الفصيل البكر أي الجمل الصغير

(قول المحشي) فرداً بالفاء أي منفرداً عن بنيه وهي المحاسن فقوله ولم أر من بنى تفسير له وفي رواية فرداً بالثاقف

(قول السيد قدس سره) لا يقتضي تعيين الموصوف عنده انما يقتضي ان يعلم ان شخصاً ما نسب اليه الوصف

(قول السيد قدس سره) وأيضا الخ الفرق الاول بحسب الوضع وهذا بحسب الاستعمال وكلاهما مأخوذ من الشارح

عند التأمل وان كان ظاهر كلام السيد أن الثاني ليس منه تدبر

(قول المحشي) وتبعه السيد قدس سره في شرح عبارة المفتاح وأما الحالة التي تقتضي كونه موصولاً فهي متى صح

احضاره في ذهن السامع بواسطة ذكر جملة معلومة الانتساب الى مشار اليه واتصل باحضاره بهذا الوجه غرض مثل أن لا يكون لك منه امر معلوم سواء قال قدس سره وأما الحالة التي تقتضي كونه موصولاً فهي حاصلة في زمان صح فيه

الى مشار اليه بحسب الذهن لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه
بكونه محكوما عليه بحكم حاصل له فلذا كانت الموصولات معارف بخلاف النكرة الموصوفة المختصة بواحد
فان تخصصها ليس بحسب الوضع فقولاك لقيت من ضربته اذا كانت من موصولة معناه لقيت الانسان
المهود بكونه مضروبا لك وان جعلتها موصوفة فكأنك قلت لقيت انسانا مضروبا لك فهو وان تخصص
بكونه مضروبا لك لكنه ليس بحسب الوضع لانه موضوع لانسان لا تخصيص فيه بخلاف الموصولة فان
وضعها على ان يتخصص بمضمون الصلة

معنى معتد به والمرجح معنى آخر واما في المضمير والعلم فكان المرجح هو المصحح انتهى ولا يخفى عليك تخالف الحاشية
والشرح فعليك بالتأمل في التطبيق (قوله الى مشار اليه) أى الى معين عند المخاطب يشار اليه باعتبار تعيينه عنده واما الجملة
الواقعة صفة فهي معلومة الانساب

احضاره وقوله واتصل باحضاره اشارة الى مرجح الموصولة بعد ذكر المصحح ولا بد منهما في كل حال لكنه قد لا يفصلهما
لذلة المرجح كما في المضمير والعلم وقد يفصلهما كما في الموصول واسم الاشارة اه وكتب في الحاشية ما نقله المحشى الا أنه
ابدل قول السيد معنى محصل بقوله معنى معتد به وبيان تلك الحاشية أنه لا بد في الضمير من صحة احضار المسند اليه
طريق الافهم بان يكون الآتى بضمير المتكلم حاكيا عن نفسه وضمير الخطاب حاكيا عن مخاطب وضمير الغيبة حاكيا
عن غائب فهذا هو المقام الذي يصح فيه الاتيان بالضمائر الثلاثة وقوله ومن ان يتصل الخ ببيان لمرجح كما بينه السكاكي
في الموصول بقوله واتصل باحضاره الخ فرجح الاتيان بضمير المتكلم كون المسند اليه متكلما اى كون المقام مقام التعبير
عنه من حيث كونه متكلما وكذا الباقي كما تقدم فكون الآتى بضمير المتكلم حاكيا عن نفسه هو المصحح وكون المقام
مقام الحكاية عن نفسه من حيث انه متكلم هو المرجح ولا شبهة في تغايرهما لكن لما كان المرجح هو كون المقام مقام
المصحح كان كأن المصحح هو المرجح فكأننا قلنا واما الاتيان بضمير التكلم فلان المقام مقام التعبير عن المتكلم من حيث
هو متكلم وحاصل ذلك ان المقام مقام الاتيان بضمير المتكلم فلما كان المصحح ليس معنى محصلا يتعقل بانفراده عن
المرجح اجماله ولم يفصله اذ لا حاصل له الا كون المقام مقام المصحح ومثل ذلك يقال في العلم بخلاف الموصول مثلا فان
المصحح فيه معرفة المخاطب للصلة والمرجح عدم علمه بغيرها أو الاستهجان أو زيادة التقرير الى آخر ما ذكر فيه وكما
أمر منفصلة عن المصحح لا تعلم منه ومثل الموصول غيره وهذا الذى ذكره قدس سره نكتة لطيفة الا انه خالف بها
مواقفة الشارح اولا على ان النكتة في عدم التفصيل قلة المرجح حيث جعل النكتة عدم تحصيل المصحح وانفراده عن
المرجح وهذا ما اشار له المحشى بقوله ولا يخفى عليك الخ ويمكن ان يقال لما كان المرجح لا يتحصل الا بالمصحح وهو
شيء واحد في كل ضمير كان المرجح قليلا فديتأمل

(قول الشارح) ولكنه ليس بحسب الوضع يعنى أن نساناً ليس موضوعا على ان يتخصص بمضمون الصفة بل هو موضوع
لانسان لا تخصص فيه بخلاف من الموصولة فان وضعها على ان يتخصص بمضمون صلتها أى وضعت ليشار بها الى مهود
بين المتكلم والمخاطب بمضمون الصلة وليس المراد ان انساناً في قولك لقيت انساناً مضروبا لك لا تخصيص فيه في هذا

وتكون معرفة بها وهذا هو المقام الصالح للموصول ثم المصنف قد اشار الى تفصيل الباعث الموجب له أو المرجح بقوله (لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة كقولك الذي كان معنا امس رجل عالم) ولم يتعرض لما لا يكون للمتكلم أو لكليهما علم بغير الصلة نحو الذين في ديار الشرق لا اعرفهم أولا نعرفهم

الى شيء مالا الى شيء معين عنده الا يرى انها لا تقع صفة الالئكة كذا في الشرحين (قوله وتكون معرفة) على صيغة المجهول من التعريف أى تحضره بعينه في ذهن السامع بعنوان الصلة (قوله تفصيل الباعث) المتناول للغاية اتى بقصد حصولها بإيراد الموصول كزيادة التقرير والایمان الى وجه بناء الخبر والحامل الذى يتقدم وجوده كعدم العلم بغير الصلة والاستهجان قال الشارح رحمه الله في شرحه للمفتاح ان كثيرا من الاغراض قد يحصل بغير المسند اليه الموصول مثل الشيء الذى حارت البرية فيه وراودته المرأة التى هو فى بيتها والله الذى سمك السماء ونحو ذلك ، فقد نبهناك ، على انه ليس بوارد بناء على ان ليس المراد بالاقضاء هنا الامجرد الملازمة من غير اطراد ولا انعكاس (قوله لعدم علم مخاطب بالاحوال المختصة) هذه النكتة موجبة لابراده موصولا لانه اذا لم يكن معلوما للمخاطب شيء من أحواله المختصة به ، لا الصلة ، لا يمكن ابراده بشيء من طرق التعريف سوى الموصولية وابراده نكرة خروج عما نحن فيه ، لان كلامنا على تقدير كون المسند اليه معرفة

التركيب فان التركيب موضوع لافادة ذلك التخصيص لكن الكلام ليس فيه بل فى وضع انسان فتدبر

(قول المحشى) الى شيء ما أى رجل ما مثلاً فى لقيت رجلاً مضروباً لك

(قول المحشى) فقد نبهناك الخ عبارته فى شرح قول المفتاح واما الحالة التى تقتضى طى ذكر المسند اليه الى أن قال واما لاحوال أخر مناسبة ما نصه وصف الاحوال بكونها مناسبة اشارة الى ان المناسبة هى المتبصرة فى هذا الباب وليس بلازم ان لا يحصل ذلك الغرض الا بهذه الخصوصية من احوال اللفظ ولا ان ينحصر مقتضى لها فيما يذكر من الوجوه فاحفظ هذا الاصل ولا تلتفت الى الاعتراض بأن مقتضى قد يكون امراً آخر سوى ما ذكر او ان ذلك مقتضى قد يترتب على حالة اخرى اهـ

(قول المحشى) على انه ليس بوارد أى ان هذا الاعتراض المأخوذ من ذلك وهو ن الاغراض التى ذكرت لكون المسند اليه موصولا لا تقتضى كونه موصولا بل تحصل اذا جعل المسند اليه معرفاً باللام موصوفاً بالموصول وقوله الا مجرد الملازمة أى المناسبة فالمراد بالاقضاء فى قول المفتاح واما الحالة التى تقتضى كون المسند اليه موصولا هو الملازمة (قول المحشى) من غير اضطراد ولا انعكاس أى بان يكون الاقضاء بمعنى العلية فيكون مقتضى علة متى وجد وجد المعلول ومتى اتنى المتلوق فليس ذلك مراداً فقد يوجد مقتضى ولا توجد الموصوية لحصول الغرض المترتب على الموصول بغيره كالمعرف الموصوف بالموصول وقد يفقد مقتضى المذكور فى هذا الباب وتوجد الموصوية لمقتضى آخر سوى ما ذكر فيه تدبر

(قول المحشى) لا يمكن ابراده الخ أى ولا بالتعريف اللامى مع الوصف بالموصول لعدم العهد له اذ الغرض عدم العلم باحواله سوى الصلة ومن الاحوال المختصة به كونه مسمى باسم كزيد فلا يقال عدم العلم بالاحوال لا يدخل فيه عدم العلم بالعلم (قول المحشى) لان كلامنا على تقدير كون المسند اليه معرفة أى بان يكون المقام مقتضياً لافادة المخاطب اتم فائدة لما تقدم انه لا بد ان يكون هناك قنض للعام وهو مطلق التعريف ثم بعد ذلك لا بد من قنض للخاص كالموصول

لقلة جدوى هذا الكلام وندرة وقوعه (أو استهجان التصريح بالاسم أو زيادة التقرير) أي تقرير الغرض المسوق له الكلام (نحو وراودته التي هو في بيتها عن نفسه) أي راودت زليخا يوسف عليه الصلاة والسلام والمرادة المفاعلة من راود يرود إذا جاء وذهب وكأن المعنى خادعته عن نفسه وفعلت فعل المخادع بصاحبه

وما قيل انه ينتقض بمثل قولنا مصاحبنا رجل عالم فلا بد من أمر آخر مرجح فليس بشيء لان طريق الاضافة غير طريق الموصولية لان الاول احضار للمعهود بعنوان النسبة الاضافية المفيدة لاختصاص المضاف بالمضاف اليه والثاني احضار له بطريق النسبة الخبرية المفيدة لانصاف الموصول به كما مر ذلك في بيان أقسام المعرفة فتدبر فانه قد زل فيه الاقدام (قوله لقلة جدوى هذا الكلام) لان المفروض ان لا علم للمتكلم بشيء من الاحوال المختصة به سوى الصلة فلا يمكن الحكم عليه من المتكلم الا بالاحوال العامة والحقم بالاحوال العامة قليل الجدوى لان الاغلب العلم بها بخلاف ما اذا لم يكن المخاطب علم بما سوى الصلة فان المتكلم يجوز ان يكون عالما بالاحوال المختصة به فيحكم بها عليه ويكون الكلام كثير الجدوى وما قيل ان في قولنا الذين في بلاد الشرق زهاد فائدة تامة فليس بشيء ، لان فيه العلم للمتكلم بحال تختص بهم سوى الصلة وهو الزهد (قوله أو استهجان التصريح بالاسم) هذه نكتة، مرجحة لا يلزم فيها الاطراد والانعكاس فلا يرد ان مجرد استهجان التصريح بالاسم لا يفيد اختيار الموصولية لجواز أن يعبر ، بطريق آخر لاستهجان فيه (قوله أي تقرير الغرض الخ) اختاره على تقرير المسند والمسند اليه اتباعا لما هو المفهوم من الايضاح حيث قال فانه مسوق لتنزيه يوسف عليه السلام عن الفحشاء (قوله وكأن المعنى خادعته) أي ارادت به المكروه من حيث لا يعلم وفيه اشارة الى ان المرادة مجاز عن المخادعة اذ لم يكن محيى وذهاب منها اما بطريق الاستعارة التبعية أو الاستعارة التمثيلية ومعنى عن نفسه لاجل نفسه يقال نخاص فلان عن فلان (قوله وفعلت الخ) عطف تفسيرى وفيه اشارة الى انه

(قول الشارح) وكأن المعنى خادعته لم يحزم لاحتمال التردد منها في طلب الواقعة ويكون ذلك مرادا بالمرادة (قول المحشي) وما قيل انه ينتقض بقولنا الخ فعدم العلم بغير الصلة لا يوجب التعبير بالموصول لانه متى علم الصلة أمكنه ان يعبر بطريق الاضافة لان المخاطب متى عهده بثبوت صحبتك له الكائن في قولك الذي هو صاحبنا فعل كذا فقد عهده بانتسابه اليك من حيث الصلة الكائن في قولك صاحبنا فعل كذا وحاصل الجواب انه لا يلزم من عهده بالصلة عهده بالاضافة لتغاير الطريقين لان طريق الاضافة حضار للمعهود بعنوان النسبة الاضافية المفيدة لاختصاص المضاف بالمضاف اليه قال الرضى لا يقال غلام زيد الا لأيق غلامه بهذا الاسم بكونه أعظمهم أو اخصهم به وبالجملة لا شهرهم بعلامته حتى كأن غيره ليس غلاما بالنسبة اليه ولا شك انه قد يعده المخاطب بانتساب صحبة المتكلم اليه ولا يعرف انه اخص اصحابه بصحبته ولا اشهرهم بها فتدبر

(قول المحشي) لان فيه العلم الخ أي والغرض عدمه

(قول المحشي) مرجحة أي مرجحة الموصول على العلم لاعلى جميع ما عداه والا كانت موجبة قال السمرقندي في منهياته ينبغي أن يعلم ان المتقضي يجب أن يكون مرجحة للمقتضي ولو بالنسبة الى بعض ماعداه والمناسبة بينهما كافية في ذلك

(قول المحشي) بطريق آخر كان يقال راودته حادسته مثلا

(قول المحشي) على تقرير المسند والمسند اليه أي وحدهما أومع تقرير الغرض فاندفع قول العصام الاولى للتعميم

عن الشيء الذي لا يريد ان يخرج من يده يحتال عليه ان يغلبه ويأخذه منه وهي عبارة عن التمثل لمواقفه
اياما فالكلام مسوق لنزاهة يوسف وطهارة ذيله والمذكور دل عليه من امرأة العزيز اوزليخا لان كونه في
بيتها ومولى لها يوجب قوة تمكنها من المراودة ونيل المراد فاباؤه عنها وعدم الانقياد لها يكون غاية في النزاهة
عن الفحشاء وقيل معناه زيادة تقرير المسند لان في كونه في بيتها زيادة تقرير للمراودة لما فيه من فرط الاختلاط
والالفة وقيل بل تقرير المسند اليه وذلك لامكان وقوع الاشتراك في زليخا وامرأة العزيز فلا يتقرر المسند اليه
ولا يتعين مثله في التي هو في بيتها لانها واحدة معينة مشخصة ومما هو نص في زيادة تقرير الغرض المسوق
له الكلام في غير المسند اليه بيت السقط * اعباد المسيح يخاف صهي * ونحن عبيد من خلق اسيعيا * فانه
ادل على عدم خوفهم النصارى من ان يقول نحن عبيد الله والمشهور ان الآية مثال لزيادة التقرير فقط
والفهوم من المفتاح انها مثال لها ولاستهجان التصريح بالاسم لانه قال او ان يستهجن التصريح او ان يقصد
زيادة التقرير نحو ورا وده التي هو في بيتها عن نفسه وغلقت الابواب الآية ثم قال والمدول عن التصريح
باب من البلاغة واورد حكاية شريح فلو لم تكن مثالا لها

لم يتحقق الخدعة حقيقة اذ لم يحصل لها ما ارادته من الواقعة (قوله عن الشيء) متعلق بالخداع أي لاجل الشيء الذي
لا يريد صاحبه أن يخرج من يده (قوله يحتال الخ) جملة مبنية ، لقوله فعلت فعل الخداع ولذا ترك المؤلف أي يحتال الخداع
على صاحبه أن يغلبه ويأخذ ذلك الشيء من صاحبه (قوله وهي) أي الخدعة عبارة عن التمثل أي الاحتمال لجمعة يوسف

(قول الشارح) بيت السقط السقط اسم ديوان الشعر لا بي العلاء انشاء زمان توقيده ولذا سمي سقط الزند مثب السنين
(قول الشارح) فانه ادل الخ لتصريحه بانه خلق المسيح بخلاف ما لوقال الله فان النصارى ربما ادعوا مساواة المسيح
لله في القوة فهذا الكلام مسوق للدلالة على عدم خوف المؤمنين من النصارى والموصول يقرر ذلك الغرض
(قول الشارح) واورد حكاية شريح قال يحكي عن شريح رحمه الله ان رجلا اقر عنده بشيء ثم رجع ينكره فقال له
شريح شهد عليك ابن اخت خالتك آثر شريح التطويل ليعدل عن التصريح بنسبة الحماقة الى المنكر

(قول الشارح) فلو لم تكن مثالا لها لآخر الخ أي لو كانت الآية مثالا للتقريب فقط والحكاية مثالا للاستهجان فقط
لكان الاولى أن يؤخر ذكر التقرير عن الحكاية لئلا يلزم الفصل بين الاستهجان ومثاله بالتقرير ومثاله وهو اجنبى فحيث
لم يؤخر ذكر التقرير عن الحكاية علم ان الآية مثال للتقريب والاستهجان والحكاية مثال للاستهجان فقط حتى يندفع هذا
الفصل الموجب للتأخير والحكاية ليست مما نحن فيه بل المنظور اليه فيها مطلق الاستهجان

(قول المحشي) لم يتحقق الخدعة أي لارادتها المكروه من حيث يعلم فلم يتحقق ارادة المكروه من حيث لا يعلم وقوله
اذ لم يحصل الخ دليل لعلمه وقيل مراده ان الذي لم يتحقق إنما هو الثمرة اما الخدعة فتحقيقة لكن في كونه اشارة الى ذلك
شيء يعرف بالتأمل وقول الشارح وهي عبارة الخ يدل لظاهر عبارة المحشي تدبر
(قول المحشي) لقوله فعلت فعل الخداع أي لفعل الخداع من فعلت الخ

لآخر ذكر زيادة التقرير عن الحكاية فافهم (او التفتيح) اى التهويل والتعظيم (نحو ففشيهم من الميم ماغشيهم) فان في هذا التفتيح من الابهام ما لا يخفى ومنه في غير المسند اليه قول ابى نواس * ولقد نهزته مع الفواة بدلوهم * واسمت شرح اللحظ حيث اساموا * وبنفت ما بلغ امرؤ بشبابه * فاذا عصارة كل ذاك اثم * (او تنبيه المخاطب على خطأ نحو) قول عبيدة بن الطيب من قصيدة يعظ فيها بنييه (ان الذين تروهم) اى تظنونهم (اخوانكم * يشقى غليل صدورهم ان تصرعوا) اى تهلكوا أو تصابوا بالحوادث فقيه من التنبيه على خطيئهم في هذا الظن ما ليس في قولك ان القوم افلائي وجعل صاحب المفتاح هذا البيت مما جعل الايماء الى وجه بناء الخبر ذريعة الى التنبيه على الخطأ ورد المصنف بانه ليس فيه ايماء الى وجه بناء الخبر بل لا يبعد أن يكون فيه ايماء الى بناء نقيضة عليه وجوابه ان العرف والذوق شاهدا صدق على انك اذا قلت عند ذكر جماعة يقتدم المخاطبون اخوانا خلاصا ان الذين تظنونهم اخوانكم كان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه أمر ينافي الاخوة

زليخا (قوله لآخر الخ) لتلايق بين الحكاية وما يتعلق به من استهجان التصريح فاصل اجنبى (قوله ففشيهم من الميم ماغشيهم) التعظيم من حيث الكم لكثرة الماء المجتمع وتضمنه انواعا من العذاب ومن حيث الكيفية لسرعته في الغشيان فان الماء المجتمع بالقسر اذا ارسل على طبعه كان في غاية السرعة ولا حائله بجميعهم بحيث لم يتخلص واحد منهم (قوله اثم كسحاب) واد في جهنم ، والعقوبة ويكسر كذا في القاموس (قوله أي تهلكوا الخ) الصرع الالتقاء على الارض وهو اما كناية عن الهلاك أو الاصابة بالحوادث (قوله من التنبيه على خطيئهم الخ) ، حيث رتب على تحقق الصلة ما هو مناف لها ليعلم منه انها منفية (قوله كان فيه ايماء الخ) بقى الكلام ، في كون الايماء ذريعة الى التنبيه على الخطأ وسيجيء بيانه

(قول الشارح) نهزت مع الفواة أى نهزتها والباء للتعدي وهو كناية عن موافقتهم والإسامة اخراج الماشية للسم أي الرعى والشرح معناه السارج المنطلق وهو كناية عن تمكين لحظة مما يريد وقوله حيث اساموا أي في أمكنة شهوراتهم وقوله ما بلغ امرؤ بشبابه أي الامر الذي يبلغه المرء وقت شبابه بسببه والشباب زمن ازدياد القوى الزامية

(قول الشارح) ان الذين تروهم يستعمل ارى الذي لم يسم فاعله من أرى عاملا عمل الظن وان كان ارأيت بمعنى أعلمت فترون بضم التاء وفتح الراء بمعنى الظن لا بفتحها بمعنى الاعتقاد لمنافاته جواب الشارح الآتي لكن فيه شيء سيأتى (قول الشارح) وجوابه ان العرف والذوق أي حيث عبر عن اعتقاد الاخوة الذي معناه اليقين بالظن الذي معناه الرجحان كذا قيل والظاهر انه لا حاجة اليه وانه لو كان الظن بمعنى الاعتقاد لافاد ذلك اذ لو لم يكن الخبر منافيا لما كان لذكر اعتقاد المخاطبين في هذا المقام وجه بل يكفي في افادة الغرض هؤلاء القوم فعلوا كذا مثلا

(قول المحشى) والعقوبة سميت به لانها جزاء الاثم (قول المحشى) حيث رتب الخ فالتنبيه على الخطأ بواسطة ذلك الترتيب لا بذكر الصلة فقط ولو ابدل الموصول بقوله ان القوم الفلائي يشقى غليل صدورهم لم يكن فيه ذلك التنبيه لعدم الترتيب (قول المحشى) في كون الايماء الخ أي الذي ادعه السكاكى ولم يبينه الشارح

وبيان المحبة (أو الإيحاء إلى وجه بناء الخبر) أي إلى طريقته تقول عملت هذا العمل على وجه عمليته وعلى جهته أي على طرزه وطريقته يعني تأتي بالموصول والصلة للإشارة إلى أن بناء الخبر عليه من أي وجه وأي طريق من الثواب والعقاب والمدح والذم وغير ذلك وحاصله أن تأتي بالفاتحة على وجه ينبه النطق على الخاتمة

(قوله أو الإيحاء إلى وجه بناء الخبر) هذا المطلب من المداحض فاقول ما عني في بيانه أنه قال السكاكي رحمه الله تعالى تومي بذلك أو أن

(قول الشارح) أو الإيحاء إلى وجه بناء الخبر أي الإيحاء إلى الجهة التي يوثق بالخبر منها ووجه ذلك الإيحاء تخصيص احضاره في ذهن السامع بواسطة تلك الجملة تلك الجملة المعلومة الانتساب إلى ذلك المشار إليه اذ لو لا ذلك الإيحاء لما كان للتخصيص وجه ثم إن تلك الجملة أن قاسبت أمراً واحداً فالامر ظاهر كالإيمان المناسب لجهة النعم في الذين آمنوا وإن ناسبت أمرين متضادين كالمراقبة في الذي يرافقه يستحق الاجلال والذي يرافقه يستحق الاذلال كان الإيحاء بواسطة القرينة بمعنى أنها تدل على أن اللفظ المذكور متضمن للجهة التي يبنى منها الخبر ويدل عليها لا بمعنى أنها وحدها دالة عليه بلا لفظ أو بلفظ آخر مقدر في النظم أما الأول فلاستحالة حضور المعنى بلا لفظ على رأي أو تفسره على رأي آخر وأما الثاني فلأنه خلاف الأصل إذ الأصل في أمثال هذه المعاني أن تنسب إلى الألفاظ الموجودة بمعونة بأن تجعل المعونة دالة على معين في المبني فيفيد المعنى ولا يسقط جل الفن لأنه بالمعونة المحتملة للاستقلال وبطل قولهم أن الصفة المشبهة والجملة الاسمية يدلان على الاستمرار بالقرينة ونحو ذلك مما لا يحصى فإن قلت سلمنا ذلك لكن لوجه لخصوص الصلة بل إذا قيل زيد العالم أو الجاهل أو نحو ذلك وروعي المقام كان فيه إيحاء إلى جهة الخبر فلا يتم قول الشارح بخلاف ما إذا ذكرت اسماءهم الاعلام قلت هذا مدفوع لأن ذكر الصلة يدل على أن المراد التنبيه على الجهة الخاصة حيث احضرته في ذهن السامع بواسطة تلك الجملة دون غيرها بخلاف الصفة فإنه لا تنبيه فيها على ذلك والإشارة إنما تتم بالقصد والله در الشارح حيث قال في المختصر أن ذلك الإيحاء عند من له ذوق سليم وقال هنا فيما سبق أن العرف والذوق شاهداً صدق على أنك إذا قلت عند ذكر جماعة الخ فلو لا اعتبار أن تخصيص احضارهم في ذهن بخصوص تلك الصلة إنما يكون للأخبار بأمر غريب مناف للصلة لكان اللائق ذكر اسمائهم الاعلام اذ لا وجه للعدول عنها مع اصالتها في التعريف وإنما ألحق لفظ البناء لأن الغرض أن الاتيان بالموصول مع الصلة للتنبيه على أن اثباته إنما يتعلق بخبر من تلك الجهة لأن الاتيان بالموصول فعل خاص به فيكون منبهاً على فعل آخر خاص به أيضاً هو اثباته لخبر من الجهة الخاصة لا أنه يكون منها على أن الخبر في نفسه من تلك الجهة سواء أثبتته هو أو غيره اذ ذلك لا يترتب على اقيانه هو بالموصول والصلة وإنما يترتب على ثبوت الصلة في نفس الامر بالموصول ثم إن الكلام في فوائد الموصول مع الصلة ولا شك أن قولك أن الذي سميت السماء يومئ بواسطة ما ذكر من تخصيص الاحضار بتلك الصلة المناسبة للرفعة والبناء إلى أن الخبر المبني عليه أمر من جنس الرفعة والبناء والا لما كان له وجه هذا وما فهمه الشارح رحمه الله في عبارة المفتاح هو الموافق للفظ حيث قال أو أن تومي بذلك إلى وجه بناء الخبر الذي تبنيه عليه فإنه لو اعتبر الخبر أيضاً في الإيحاء كما هو الإيحاء الاصولي لقال الذي بنيت به بصيغة الماضي فتعيره بالمضارع يقتضي أنه لا دخل له في الإيحاء والعجب من المحشي حيث تابع العصام هنا فيما ذكره وقد علم بما ذكرنا أن الوجه كما قال الشارح بمعنى الجهة التي يتعلق البناء بفرد منها فاضافته إلى البناء على معنى اللام أي جهة للبناء بأن يكون متعلقه منها فهو من إضافة المتعلق للمتعلق فلا يقتضي أن يكون البناء اجناساً مختلفة وقول الشارح أولاً للإشارة إلى أن بناء الخبر عليه الخ موافقة

اي بالموصول الى وجه بناء الخبر الذي تبينه عليه اى علة ثبوت الخبر الذي تثبته لذلك الموصول، وفيه ايماء الى ان الايماء يحصل بعد ان يثبت الخبر له وان تلك العلية له بحسب اعتقاد المتكلم، سواء كان حقيقة أو ادعاء، وهذا قريب من قول الاصوليين ان ترتب الحكم على الوصف الذي له صلوح العلية ايماء الى عليته له نحو السارق والسارقة فاقطعوا ايديهما (فنقول الذين آمنوا لهم درجات النعيم والذين كفروا لهم دركات الجحيم، اى لاجل ايمانهم ولاجل كفرهم ثم يتفرع على هذا اعتبارات لطيفة)، اى بعد حصول الايماء قد يكون هو المقصود منه كفى المثابرين المذكورين وكفى قوله تعالى (ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين) فان المقصود منه مجرد التعليل والوعيد على الاستكبار من غير أن يتوصل به الى معنى آخر وقد يتفرع عليه اعتبارات اخرى يتوصل منه اليها وتكون هي المقصودة منه ربما جعل ذريعة الى التعريض بالتعظيم، بين تلك الاعتبارات اى ربما يكون المقصود من الايماء التعريض بالتعظيم ولا يكون الايماء مقصودا بالذات (كقولك الذي يرافقك يستحق الاجلال والرفع والذي يفارقك يستحق الازلال والصفع) فانه ليس المقصود من هذا الكلام مجرد الايماء الى كون مرافقة المخاطب سببا لاستحقاق الاجلال ومفارقة سببا لاستحقاق الازلال بل التوصل الى تعظيمه حيث يستحق مرافقة لاجل مرافقته لذلك وكذا في المفارقة ومنه، اى مما جاء للايماء قولهم جاء بعد التنا والى اى للتعظيم وسيأتيك في فصل الايجاز معناه حيث قال وقول العرب بعد التنا والى يترك صلة الموصول ايثار الاليجاز تنبيها على ان المشار اليها بالتنا والى وهى المحنة والشدائد بلغت من شدتها وفظاعة شأنها مبلغا يبهت الواصف معها حتى لا يخبر بينت شفة او بالاهانة كما اذا قلبت الخبر في الصورتين اى قلت الذى يرافقك يستحق الازلال والصفع والذي يفارقك يستحق الاجلال والرفع وربما جعل ذريعة الى تعظيم شأن الخبر كقوله

ان الذي سمك السماء بنى لنا بيتا دعائمه اعز واحول * فان فيه ايماء الى ان علة ثبوت الخبر اعنى بناء البيت

لحل المتن وقوله بعد ذلك الى ان الخبر المبني عليه أمر من جنس الرفعة اتكالم على ماسبق اى بناؤه بناء الامر الخ والله سبحانه وتعالى اعلم (قول المحشى) اى بالموصول اى بايراد المستند اليه موصولا اى اسما له صلة متممة له

(قول المحشى) وفيه اى فى قوله الذى تثبته حيث جعله صفة الخبر مضيفا للابيات للمخاطب الذى هو المتكلم فكانه قال الى وجه بناء الخبر المثبت عندك سواء ثبت في الواقع اولا هذا هو الظاهر الموافق لما في الاطول وما قيل هنا لوجه له (قول المحشى) سواء كان حقيقة أو ادعاء بهذا التعميم اندفع اشكال الشارح على العلامة واشكال السيد بناء على ان البناء بمعنى الثبوت تدبر

(قول المحشى) وهذا قريب الخ لم يكن عينه لان كلام الاصوليين في الترتب على الوصف وما هنا في الترتب على الصلة لكن لما كان المال واحدا كان قريبا لكن فيه ان هذا الايماء منشؤه اقتران الحكم بوصف لولم يكن علة له كان الاقتران بعيدا سواء كان موصولا أولا

(قول المحشى) اى لاجل ايمانهم الخ اشارة الى المدعى اليه بعد تمام الخبر كما هو رأيه

(قول المحشى) اى بعد حصول الايماء الخ اشارة الى ان العطف على مقدر يدل عليه ان تومي اى فيحصل الايماء ثم

يتفرع وقوله بعد وقد يتفرع اشارة الى ان قوله ثم يتفرع فى قوة الجزئية كما يدل عليه قوله ربما

(قول المحشى) بيان تلك الاعتبارات اى استئناف للبيان

(قول المحشى) اى مما جاء للايماء قال السيد فى شرح المفتاح ومنه اى من التعريض بالتعظيم وانما فصله لانه ليس

باعتبار القيد الذي هو محط الفائدة اعني كون دعائه اعز واطول كون بانيه رافع السماء بناء على تشابه آثار موثر واحد، والمقصود من هذا الايماء التوصل الى تعظيم البناء ورفع لاجرد الايماء الى التعليل (وربما جعل ذريعة الى تحقيق الخبر) اي جعله محققا ثابتا كقوله (ان التي ضربت بيتا مهاجرة * بكوفة الجند غالت ودها غول) ، اي زالت محبتها بعد ان ضربت لان المهاجرة توجب نسيان الاحبة فان المقصود من الايماء الى التعليل تثبيت زوال المحبة وتقريرها ليتوصل بذلك الى التحسر والتأسف وليس المقصود مجرد الايماء (وربما جعل ذريعة الى تنبيه المخاطب على خطأ كقوله (ان الذين ترونها اخوانكم * يشقى غليل صدورهم ان تصرعوا) فان المقصود من الايماء الى ادعاء كون ظن الاخوة علة لحصول شفاء الغليل التوصل الى ان ظن الاخوة باطل لترتب ما ينافيه عليه ، وهذا التعليل ادعائي كما في قوله تعالى (قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملائكم) جعل الفرار علة للعلاقة ادعاء ليرتب عليه بطلان اعتقاد ان الفرار ناج منه او على معنى آخر اي تنبيه المخاطب على معنى آخر كقوله (ان الذي الوحشة في داره * تونس الرحمة في لحدّه) فان فيه ايماء الى ان الوحشة والفقر في الدنيا سبب لا يناس الرحمة في القبر وفي ذلك تسلية للفقير على فقره ، وان كان هذا القول تعزية للمصاب فيكون المعنى ان الذي مات وحصل الوحشة والبكاء في داره تونس رحمة الله تعالى في لحدّه ان شاء تعالى فالمقصود من الايماء تسلية المصاب وحمله على الصبر بان موته سبب لحصول الرحمة فلا تجزعوا على موته فانه قد حصل له احسن مما كان فيه وأنت بعد احاطتك بما ذكرنا حق الاحاطة يظهر لك ان هذا توجيه وجيه لا تكلف فيه ولا يرد عليه شيء من الاعتراضات واما

من باب المسند اليه وأيضا التمريض بالتعظيم هنا من الحذف لامن الايماء فاما ان يكون غرض المحشي موافقته وان هذا جاء للايماء للتعظيم بالحذف فيكون ذكره لان فيه الايماء وان كان بشيء آخر وليس من المبتدا ولذا فصله وهذا هو الظاهر ويحتمل ان مراده كما نقل عن شيخنا انه مما جاء للايماء الى العلة المتوصل به الى التمريض بالتعظيم ووجه الايماء الى العلة انه يستفاد من هذا الموصول والصلة ان هذا الشخص ما جاء الا لاجل ما حصل فيها من الشدائد العظام ثم ان هذا الايماء توسل به الى التمريض بتعظيم تلك الشدائد ولا مانع من اجتماع الحذف مع هذا في الدلالة على التعظيم وحينئذ يكون الفصل لكونه ليس مسندا اليه

(قول المحشي) باعتبار القيد الخ افاد به ان التعليل بذلك للثبوت صحيح غير مشكل خلافا للسيد والشارح
(قول المحشي) بناء على تشابه آثار موثر واحد لا حاجة لهذا بعد جعله من قبيل الايماء الاصولي فانه يكفي فيه انه لو لم يرد التعليل لكان الاقتران بعيدا نعم هذا يصلح وجها لكونه علة في نفسه لكن هذا كله ان رجع قوله بناء الخ لقوله فان فيه ايماء والظاهر رجوعه لقوله ان علة ثبوت الخبر كون بانيه الخ يانا لصلاحية الوصف للعلة فانه شرط كما مر
(قول المحشي) والمقصود من هذا الايماء التوصل الخ لانه اذا كان سبب رفعه كون بانيه رافع السماء كان في غاية الشرف ففرق بين الايماء الى العلة والايماء الى جنس الخبر فلا يرد ما اورده السيد على الشارح

(قول المحشي) اي زالت محبتها بعد ان ضربت الخ بيان لوجه علة الضرب والمهجرة للزوال بان المهاجرة توجب نسيان الاحبة فاندفع قول الشارح والسيد فيما سيأتي ان زوال المحبة علة والضرب والمهجرة معلول لان المراد انها زالت بعد الضرب والمهاجرة (قول المحشي) وهذا التعليل ادعائي اشارة لرد امشكال الشارح وانه لا حاجة لجواب السيد عنه
(قول المحشي) وان كان هذا القول الخ اي هذا ان كان هذا القول تسلية للفقير على فقره وان كان الخ فهو مقابل

لمقدر علم مما سبق وقوله بأن الموت اي الذي هو سبب الوحشة

توجيه الشارح رحمه الله فيرد عليه، سوى ما أورده السيد أنه ان اراد ان نفس الصلة تسمى الى جنس الخبر المبني، فمنوع لظهور ان نفس الايمان لا يوصى الى ن الخبر من جنس الثواب وكذا الكفر والاستكبار كيف والصلة في قوله ان الذي يرافقه يستحق الاجلال والرفع لقصد التعظيم والذي يرافقه يستحق الازلال والصفع عند قصد الالهانة واحدة والخبر المبني عليه في احد القولين مناف لخبر المبني عليه في القول الآخر ولا يكون الشيء الواحد موصيا الى الجنسيتين المتنافيتين وان اراد ان الصلة بمعونة المقام وسوق الكلام تسمى الى جنس الخبر المبني فسلم لكن من اين يعلم ان ذلك الايمان حاصل بالصلة لم لا يجوز ان يكون حاصل من السوق والمقام حتى لو بدل الموصول مع الصلة بلفظ آخر ولو حظ المقام والسوق لحصل ذلك الايمان (قال قدس سره وليس بدؤه اجناساً مختلفة) اى في نفسه وكونه اجناساً مختلفة بحسب اختلاف اجناس الخبر لا يدفع الاستدراك كما لا يخفى (قال قدس سره لعله جعل البناء) هذا توجيهه انما يتأتى في عبارة المتن دون المفتاح لانه وقع فيه بناء الخبر المبني عليه ولذا قال الشارح رحمه الله في شرح المفتاح يعنى يفهم من المبتدأ الذي هو الموصول مع الصلة بالتأمل ان طريق بناء الخبر عليه طريق اثبات الثواب والجنان كافي قولك الذين آمنوا او العقاب والذين كفروا كافي قولك الذين كفروا الخ فجعل هذا البناء فيه بمعنى الاثبات واعتبر تعدد طرقه باعتبار تعدد طرق الخبر لكن هذا لا يدفع الاستدراك والاستغناء (قال قدس سره كما يشهد به كلام السكاكي في تعريف المسند السببي) حيث قال هو ان يكون ، مفهوم المسند مع الحكم عليه بانه ثابت للشيء الذى بنى عليه ذلك المسند مطلوب التعليق بغير ما بنى عليه ذلك المسند تعليق اثبات لذلك الغير بنوع ما او تعليق نفي عنه بنوع ما أو يكون المسند فعلا يستدعى استناده الى ما بعده فيطلب تعليق ذلك المسند على ما قبله بنوع اثبات او نفي لكون ما بعد ذلك المسند متعلقا بما قبله بسبب ما فالاول نحو زيد ابوه منطلق والثاني نحو زيد ضرب اخوه انتهى فجعل القسم الاول مقابلاً للقسم الثانى الذى فيه تقديم المسند (قال قدس سره على تقدير صحته) اى لا نسلم ان الموصوف بالبناء هو الخبر المتأخر فان البناء عبارة عن الثبوت او الاثبات وهو لا يختص بالتأخر والتأخير في تعريف السكاكي مستفاد من المقابلة (قال قدس سره والاستغناء) لان الخبر وان كان موصوفاً بالتأخر لكن لا يدخل له في الايمان

(قول المحشى) سوى ما أورده السيد هو انه يلزم على صنيع الشارح استدراك لفظ البناء وانه لا مدخل للايمان في الاعتبار المذكورة بل هي حاصلة من نفس الصلة في بعض الامثلة ومن نفس ترتب الخبر على الموصول في بعض آخر (قول المحشى) فمنوع الى آخر كلامه قد عرفت جوابه كما عرفت جواب استدراك لفظ البناء (قول المحشى) مفهوم المسند هو منطلق في المثال الآتي وقوله مع الحكم عليه اى المسند وكذا ضمير بانه راجع له وقوله للشيء اى الذى بنى عليه وهو ابوه وقوله مطلوب التعليق خبر يكون وغير ما بنى عليه هو زيد وقوله بنوع ما أى من حيث تعلقه بابيه وقوله او تعلق نفي بان قلت زيد ليس ابوه منطلقاً وقوله أو يكون المسند وهو ضرب وقوله الى ما بعده وهو اخوة وقوله على ما قبله هو زيد وقوله بسبب ما وذلك السبب هو انتساب الاخ لزيد وقوله جعل القسم الاول أى الذى ذكر فيه البناء حيث قال للشيء الذى بنى عليه وقوله مقابلاً للثانى الذى فيه تقديم المسند أى فيكون القسم الاول تأخر فيه المسند فيكون تعبيره بالبناء لافادة تأخر المسند والا بان لم يعتبر في القسم الاول تأخر المسند وان لفظ البناء لا يفيد التأخير لم تصح المقابلة بل كان الثانى عين الاول ومثالهما واحداً فدل على ان البناء يستدعى تقدم المبني عليه وتأخر المبني (قول المحشى) لكن لا يدخل له في الايمان اذ ليس التأخر موصوفاً اليه وان كان حاصله بل الموصى اليه كونه الخبر

كالارصاد في علم البديع نحو ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين فان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه أمر من جنس العقاب والاذلال بخلاف ما اذا ذكرت اسماؤهم لاعلام (ثم انه) أي الايماء الى وجه بناء الخبر (ربما جعل ذريعة) أي وسيلة (الى التعريض بالتعظيم لشانه) أي شان الخبر (نحو) قول الفرزدق (ان الذي سمك) أي رفع (السماء بنا لنا بيتا) اراد به الكعبة أو بيت الشرف والمجد. (دعائه اعز وأطول) من دعائم كل بيت ففي قوله ان الذي سمك السماء ايماء الى ان الخبر المبني عليه أمر من جنس الرفعة والبناء بخلاف ما اذا قيل ان الله تعالى او الرحمن او غير ذلك ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيته لكونه فعل من رفع السماء التي لا بناء ارفع منها واعظم (أو شان غيره) أي غير الخبر (نحو) قوله تعالى (الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين)

(كالارصاد) والفرق بينهما ان الارصاد من المحسنات اللفظية وان هذا من النكات المعنوية ، كما يدل عليه تفسيرهما (قال قدس سره لانزاع في كون هذا الكلام مشتقاً الخ) لا يخفى على المنصف ان الايماء في هذا الموصول انما هو الى كون الخبر المذكور بعده مماله نوع مناسبة برفع السماء والا لما اختاره ، اما انه من جنس الرفعة والبناء فكلما حتى لو قيل ان الذي رفع السماء افترض الارض كان كلاماً بديها (قال قدس سره الا ان ذلك الايماء لا مدخل له الخ) قيل ان قصد التعريض بالتعظيم من نفس الموصول فالاياء له مدخل في ذلك لان الايماء الى جنس الخبر الذي بناؤه مشعر بالتعظيم ايماء الى التعظيم وان قصد التعريض بالتعظيم من مجموع الكلام المشتمل على الموصول والصلة والخبر فالتعريض بالتعظيم حاصل من نفس الصلة من غير مدخلة الايماء قدم الموصول أو اخر ومقصود الشارح رحمه الله هو الاول وفيه ان التعريض بالتعظيم اذا كان حاصلًا من نفس الصلة بعد ملاحظة الخبر

جنس كذا وقد يقال ان التقييد به لبيان ان هذا الايماء لا يكون الا عند تأخر الخبر دون ما اذا تقدم فانه يقوم التقدم مقام الايماء (قول الشارح) اراد به الكعبة لعله كان قرشياً دون جرير حتى افترض عليه بذلك والافجى ر ممن يقتضيه أيضاً بذلك واقتصر في الاطول على بيت الشرف وقال ابن يعقوب هو الراجح لان باقي القصيد يبعد الاول

(قول المحشى) كما يدل عليه تفسيرهما تفسير الايماء ظاهر من كلام الشارح وتفسير الارصاد الايمان قبل الجز من الفقرة أو اتفاقية بما يدل عليه اذا دلم الروى كافى (وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين) فقوله تعالى وما ظلمناهم يدل على ان العجز المحتوم بالياء والنون من مادة الظلم فالارصاد متعلق باللفظ فالكاف للتنظير

(قول المحشى) اما انه من جنس الرفعة والبناء فكلما لا يخفى ان كونه من جنس الرفعة والبناء اشد مناسبة وان روى مقام التمدح تعين ذلك والمقام معتبر ولذا احال الشارح ذلك في المختصر على الذوق السليم والله در السيد حيث نفى النزاع في ذلك (قول السيد قدس سره) الا ان ذلك الايماء لا مدخل له الخ فيه ان معنى مدخلية هو انه يفهم به معنى الخبر حتى يعلم انه عظيم اذ لولا الايماء لما فهم ان هناك بناء بانى السماء فيكون عظيماً كما يدل عليه قول الشارح ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيته لكونه فعل من رفع السماء وليس معنى مدخلية افادته بنفسه التعظيم كما فهم وبه يندفع قوله واما ان هذه الصلة توي الى قوله فما لا يتغير به حال التعظيم فان مبناه ان الايماء سبب بنفسه في التعظيم وليس كذلك فعند تقدم الصلة لا احتياج

ففيه إيماء الى ان طريق بناء الخبر مما ينبغي عن الخيبة والخسران او تعظيم لشان شعيب وهو ظاهر وقد يجعل ذريعة الى الاهانة لشان الخبر نحو ان الذي لا يعرف الفقه قد صنف فيه أو شان غيره نحو ان الذي يتبع الشيطان فهو خاسر وقد يجعل ذريعة الى تحقيق الخبر * نحو ان التي ضربت بيتا مهاجرة بكوفة الجند غالت ودها غول ، فان ضرب البيت بكوفة والمهاجرة اليها إيماء الى ان طريق بناء الخبر ما ينبغي عن زوال المحبة وانقطاع المودة ثم انه يحقق زوال المودة ويقرره حتى كأنه برهان عليه وهذا معنى تحقيق الخبر فظهر الفرق بينه وبين الإيماء وسقط اعتراض المصنف بأنه لا يظهر فرق بينهما فكيف يجعل الإيماء ذريعة اليه الا ترى ان قوله أن الذي سمك السماء البيت ان الذين ترونها البيت فيه إيماء من غير تحقيق الخبر وقد يجعل ذريعة الى التنبيه على الخطأ كما مر فأحسن التأمل في هذا المقام فانه من مطارح الانظار والفاضل العلامة قد فسر في شرح المفتاح الوجه في الإيماء الى وجه بناء الخبر بالعلة والسبب كما هو الظاهر في قولنا ان الذين

في الحاجة الى اعتبار حصوله من الإيماء مع خفائه وای فائدة في ذلك (قال قدس سره واما نشأ التعظيم من نفس الصلاة) ، لكن بعد ملاحظة ثبوت الخبر للموصول (قوله ففيه إيماء الى ان طريق الخ)

الى الإيماء بل قام مقامه التقدم وسبب التعظيم حاصل على كل حل وكلام الشارح مفروض في فائدة الموصول بان تأخر الصلاة فان كان مراده ان لا مدخل للإيماء في نفس التعظيم فسلم ولا يضر وان كان مراده ان لا مدخل له في فهم التعظيم فممنوع فتدبر

(قول الشارح) فظهر الفرق بينه وبين الإيماء محصله ان التحقيق التثبيت والتقوية بالدليل وهو العلة على ما اختاره المحشي عبد الحكيم اذ يلزم من المهاجرة وضرب البيت انقطاع المحبة أو المعلوم على ما اختاره السيد في بيان كلام الشارح والإيماء الاشارة لنوع الخبر سواء حصل تحقيق اولاً كما في ان الذي سمك السماء اذ لا يلزم عقلاً ولاعادة من سمك السماء بناء البيت لكن بشرط في الإيماء تقدم الموصول فيبينهما عموم من وجه فان التحقيق قد ينفرد فيها اذا اخر الموصول ولا يضر اقتصار الشارح في قوله الا ترى ان قوله الخ على بيان افراد الإيماء عن التحقيق كما اخذ بظاهر بعضهم

(قول الشارح) والفاضل العلامة أى قطب الدين الشيرازي وقوله بالعلة والسبب اى على خلاف ما فسرناه به وهو الوجه والطريق وقوله ثم صرح اى العلامة بان مرجع اسم الاشارة هو كون الموصول مومياً لا ايراد المسند اليه موصولاً كما قبل لان لفظ ثم وذكر التفرع واسم الاشارة للتريب ينادى على فساد وقوله فاشكل عليه الامر اى لزمه الاشكال وان لم يصرح به كما ذكره ووجهه انه حيث فسر الوجه بالعلة وجعل مرجع الاشارة الإيماء لزم عدم اطراد كلامه في جميع التفاريع فان سمك السماء ليس علة لبناء البيت حتى يتفرع على الإيماء للعلة التعريض بالتعظيم وضرب البيت والمهاجرة ليس علة لزوال المحبة بل الامر بالعكس فلا إيماء للعلة حتى يتفرع عليه التحقيق وظن الاخوة ليس علة لشفاء الغليل بل ربما كان مضاداً له فلا إيماء للعلة حتى يتفرع عليه التنبيه على الخطأ واذا قال الشارح لعدم تحقق السببية

(قول المحشي) في الحاجة الى اعتبار حصوله من الإيماء قد يقال الحاجة اليه لاهتمام بشأنه لتعجيل الفائدة وما الحاجة الى الارصاد

(قول المحشي) لكن بعد ملاحظة الخ هذا رأيه دون السيد

آمنوا لهم درجات النعيم ثم صرح بان قوله ثم يتفرع على هذا اعتبارات لطيفة ربما جعل ذريعة الى كذا وكذا
 اشارة الى جعل المسند اليه موصولا موميا الى وجه بناء الخبر فاشكل عليه الامر في نحو ان الذي سمك
 السماء وان التي ضربت وان الذين ترونهم لعدم تحقق السببية وهو لم يتعرض لذلك ومن الناس من اقتفى اثره
 في تفسير الوجه بالعلة لكن هرب عن الاشكال بان معنى قوله ثم يتفرع على هذا أى على ايراد المسند اليه
 موصولا من غير اعتبار الايمان فلا يلزم أن يكون في الايات المذكورة ايمان وسوق الكلام ينادى على فساد
 هذا الرأي عند المصنف وقد يقصد بالموصول الحث على التعظيم أو التحقير أو الترحم أو نحو ذلك كقولنا
 جارك الذي اكرمك أو اهانتك أو الذي سبى اولاده ونهب امواله وقد يكون للنهم نحو يا ايها الذي نزل
 عليه الذكر انتك لجنون ولطائف هذا الباب لا تكاد تضبط (وبالاشارة) أى تعريف المسند اليه بايراده اسم
 اشارة متى صلح المقام له واتصل به غرض أما المقام الصالح فهو ان يصح احضاره في ذهن السامع

فيه بحث لانه قال الله تعالى (الذين كذبوا شعييا ، كان لم يغنوا فيها الذين كذبوا شعييا كانوا هم الخاسرين) فرتب
 على صلة واحدة أمرين ، كل منهما داخل تحت جنس فلو فرض الايمان فيه بالمعنى الذي ذكره الشارح رحمه الله كان
 ايمان الى القدر المشترك بينهما أعني كونهم مسغوطا عليهم مطلقا سواء كان بالهلاك في الدنيا أو بالحياة والخسران في الآخرة
 (قال قدس سره وسبب حامل وعلة باعثة الخ)

(قول الشارح) ومن الناس الخ هو العلامة الترمذي وافق العلامة في ان الوجه هو العلة وخالفه في مرجع الاشارة فجمعه
 ايراد المسند اليه موصولا لا الايمان وحينئذ لا يرد عليه ماورد على العلامة لانه جعل تفرع الاعتبار على ايراد موصولا
 وان لم يوجد ايمان للعلة فاطرد كلامه في كل الامثلة وقوله وسوق الكلام الخ قد ذكرناه سابقا
 (قول الشارح) أما المقام الصالح الخ قد مر في الموصول وجه ترك المصنف له

(قول المحشي) فيه بحث لانه قال الله تعالى الخ قد عرفت ان المقام معتبر في هذا المقام واذا احيل على الذوق وقد
 قال الله تعالى وقال الملأ الذين كفروا من قومه لئن اتبعت شعبييا انكم اذا الخاسرون فاخذتهم الرجفة فأصبحوا في دارهم جاثمين
 الذين كذبوا شعبييا الخ فلا مانع من ان يقال ان الذين كذبوا شعبييا الاول يوصى بواسطة تعقيبه لقوله فأصبحوا في دارهم جاثمين
 الى ان طريق بناء الخبر ما ينبغي عن خراب ديارهم واستئصالهم كان لم يقيموا في دارهم ثم لما كان المقام مقام رد مقالة الملأ
 لاشياهم وتسفيه رأيهم والاستهزاء بنصيحهم قومهم دل الموصول الثاني على ان طريق بناء الخبر عليه ما ينبغي عن الحياة والخسران
 (قول المحشي) كان لم يغنوا فيها أي يقيموا فيها

(قول المحشي) كل منهما داخل تحت جنس فعدم الاغناء فيها من جنس الهلاك في الدنيا وخسرانهم من جنس الخيبة في الآخرة
 (قول السيد قدس سره) لبقائه على حاله في قوله قد خسر الذين كذبوا شعبييا الخ قد عرفت معنى مدخلة الايمان
 في التعظيم فيما سبق وبه يندفع ما ذكره هنا أيضاً فتدبر

(قول السيد قدس سره) واما كون فائحة الكلام الخ قد عرفت جوابه أيضاً ما سبق
 (قول السيد قدس سره) لا ان لكل واحدة منهما خصوصية فيه ان الاسمية مشتملة على الايمان لجهة الخبر المفهوم

فيه انه ليس المراد بالعلة الباعثة العلة الغائية وهو ظاهر اذ ليس المقصود من الاستناد الاستكبار بل انه لولا استكبارهم لما اسند المتكلم الدخول اليهم وكذا الجدل في الامثلة الاخرى فالحاصل ان ايراد الموصول للايماء الى انه لولا اتصاف الموصول بانصالة لما اسند المتكلم الخبر اليه وفيه ن لا نسلم ان الموصول ايماء الى ذلك نعم انه متحقق في الواقع ولو سلم فاي فائدة في هذا الايماء فن كل مسند اليه معرفة او نكرة ، علة اسناد المتكلم الخبر اليه كونه على الوجه الخصوص من التعريف والتشكيك (قال قدس سره ثم ان ذكر علة البناء الخ) لا يخفى ان كلامه ههنا وفي شرحه للفتاح صريح في ان ذكر الصلة قد يجعل ذريعة الى التعظيم والاهانة واسكلام في ان الايماء الى علة الاسناد قد يجعل ذريعة الى ذلك، وهذا من البحث الذي اوردته على الشارح رحمه الله تعالى (قال قدس سره فان لم يشترط الخ) دفع لما يقال ان التعريض بالتعظيم وغيره حاصل ، سواء قدم الموصول او اخر فلا وجه لتخصيصه بالبناء ووجه الدفع ظاهر

منه التعريض بالتعظيم ابتداء بسبب فهم ذلك الجنس وان لم يكن منشأ التعظيم الايماء بخلاف الفعلية تدبر (قول المحشي) فيه انه ليس المراد الخ الشيء من حيث انه باعث للفاعل على الاقدام على الفعل يسمى علة غائية وهو بعينه من حيث انه مطلوب للفاعل بالفعل يسمى غرضاً أي شيئاً مقصوداً للفاعل من الفعل فراد صاحب القيل انه ليس المراد من الباعث في كلام السيد ما يسمى علة غائية وهو الحامل على الفعل المقصود منه اذ ليس المقصود من الاستناد الاستكبار سواء قيل بان افعال الله تعالى اولاً بل المقصود معنى الشرط وهو مجرد الربط بمعنى ان الثاني لا يكون الا عند حصول الاول وذلك لا يفيد علية الاول للثاني كما نص عليه المحشي في حواشي القاضى وقوله وفيه انا لا نسلم ان للموصول ايماء الى ذلك مدفوع بما عرفت سابقاً من انه يومي اليه بواسطة ايتار العهد بالصلة على غيره مع المقام وقوله فاي فائدة الخ مدفوع بان فائدته ان يفهم من هذا الشرط ما هو شرط فيه بسبب المناسبة بينهما

(قول المحشي) علة اسناد المتكلم الخبر اليه الخ أى لولا انه على الوجه الخصوص من التعريف أو التشكيك لما اسند الخبر اليه فراد بالعلة الشرط كما سبق يعنى انه اذا قال المتكلم زيد جاء فانما تعلق غرضه بهذا المعرف بالتعريف للخصوص حق لو ابدل برجل أو هذا لم يسند اليه ذلك الخبر لعدم تعلق الغرض به من هذا الوجه ومثله المنكر وفيه انه لا علاقة بين انواع التعريف والتشكيك وبين جنس دون جنس حتى يومي اليه دون غيره بخلاف الصلة هذا وبعض الناظرين لم يفرق في هذا المقام بين العلة الغائية والحكمة المترتبة وقال ما قال فاحذره

(قول السيد قدس سره) ثم ان ذكر علة البناء الخ بعد ما بين صحة كون الصلة علة للاستناد اراد بيان صحة كونها ذريعة لتلك المعاني لكن لا بمعنى أن ايماءها للخبر ذريعة لها كما قال الشارح لانه يرد عليه ما اوردته السيد سابقاً من ان تلك المعاني حاصلة عند تأخير الصلة ايضاً ولا ايماء بل بمعنى ان ذكرها هو الذريعة لها سواء قدمت أو أخرت

(قول المحشي) وهذا من البحث الذي اوردته الخ في نسخة وهذا هو البحث الخ والاولى أولى يعنى ان سبب جعله الذريعة الى تلك المعاني المذكور دون الايماء هو البحث الذي اوردته على الشارح سابقاً وهو ان المعاني المذكورة حاصلة من نفس الصلة قدمت أو أخرت لا من الايماء بدليل حصولها عند التأخير (قول المحشي) سواء قدم الموصول أو أخر أى على ما قاله السيد

(قول السيد قدس سره) كان المقصود بيان احوال الاسمية لانها على الوضع الطبيعي من تقدم ذكر الذات على الصفة (قول السيد قدس سره) تكون علة تلك الاحوال الخ وهو ذكر الصلة

بواسطة الإشارة إليه حسا فان اصل اسماء الإشارة أن يشار بها الى مشاهد محسوس قريب أو بعيد فان
اشير بها الى محسوس غير مشاهد او الى ما يستحيل احساسه ومشاهدته فلتصيره كالمشاهد وتزليل الإشارة
العقلية منزلة الحسية واما الغرض الموجب له أو المرجح فقد اشار الى تفصيله بقوله (لتمييزه) أي المسند اليه

(قوله بواسطة الإشارة إليه حسا) أي من حيث الحس او إشارة حس ومعنى الإشارة الحسية على ما في الرضى الإشارة
باليد أو بجرحة أخرى (قوله الى مشاهد محسوس) أي حاضر من شئده اذا حضره قال القاضي في تفسيره واصل التركيب
يدل على الحضور (قوله محسوس) أي مبصر من احساسه اذا ابصرته على ما في القاموس فدل على أن حاضر عند المتكلم،
يمكن من الإشارة إليه مبصر، وقد صرح به الرضى بعد ورقة بقوله، فلا جرم لم يوت بها أي باسماء الإشارة إلا فيما يمكن
مشاهدته وإبصاره من الحاضر والمتوسط، لا في البعيد الغائب فما قاله السيد الأولى أن يقول الى محسوس مشاهد فحمل
المشاهد على المبصر والمحسوس على ما يناله الحس، ليس بشيء (قوله الى محسوس غير مشاهد) أي مبصر غير حاضر كما
في نحو تلك الجنة (قوله او الى ما يستحيل احساسه) أي ابصاره عادة نحو ﴿ذلكم الله﴾ و﴿ذلكم ماعلى ربي﴾ كذا
في الرضى وزاد الشارح رحمه الله تعالى ومشاهدته أي حضوره

(قول الشارح) بواسطة الإشارة إليه حسا الإشارة الحسية هي تخيل امتداد واصل بين التخييل وما يصير غاية الامتداد
وهي لا تكون الا الى محسوس مشاهد فتنسب الإشارة الى الحس بمعنى تعاقبا بالمحسوس لا بمعنى أنها محسوسة
(قول المحشي) قال القاضي استدلالا على أن معنى مشاهد حاضر لا ما يدرك بالبصر كما فهم السيد والمراد باصل
التركيب المصدر لانه اصل المشتق

(قول المحشي) أي مبصر أي لا ما يدرك بما سوي العقل من الخواص كما فهم السيد
(قول المحشي) يتمكن من الإشارة إليه بيان لمعنى الحضور فالمراد به التمكن من الإشارة الحسية إليه ولو بعيدا فخرج
البعيد بمعنى الغائب فهو فيه مجاز بخلاف البعيد في كلام الشارح فان معناه المشاهد الحاضر البعيد كذا يؤخذ من الرضى
(قول المحشي) وقد صرح به الرضى أي صرح بان المحسوس معناه المبصر حيث عطف ابصاره الواقع موقع
محسوس على مشاهدته

(قول المحشي) فلا جرم لم يوت بها عبارة الرضى ويلحق بها أي اسماء الإشارة حرف التنبيه لان تعريف اسماء
الإشارة في اصل الوضع بما يقتزن اليها من إشارة المتكلم الحسية فجاء في أوائلها بحروف ينبيه بها المتكلم المخاطب حتى
ياتفت إليه فلا جرم لم يوت بها إلا فيما يمكن مشاهدته وإبصاره من الحاضر والمتوسط لا البعيد الغائب اه فكلامه في
حروف التنبيه لا اسماء الإشارة الا أن استدلال المحشي صحيح كما هو ظاهر ولعل ما في الحاشية من قوله أي باسماء الإشارة
اصله توضيح لبعض الناظرين فالخلق بالحاشية

(قول المحشي) لا في البعيد الغائب بخلاف البعيد الحاضر كما سبق
(قول المحشي) ليس بشيء أي الحكم بالأولوية ليس بشيء والا فللمحشي تابع السيد في حواشي الجامي لكن عبارة
اللارى هناك محسوس مشاهد

(قول المحشي) أي ابصاره عادة ورؤية الله سبحانه على خلاف العادة كما هو ظاهر ومثله الانباء

(أكل تمييز نحو قوله) أي ابن الرومي (هذا أبو الصقر فردا) نصب على المدح أو الحال (في محاسنه) من نسل شيبان بين الضال والسلم وهما شجرتان بالبادية يعني يقيمون بالبادية لأن فقد العز في الحضر (أو التعريض بعبادة السامع) حتى كأنه لا يدرك غير المحسوس (كقوله) أي قول الفرزدق (أولئك آبائي فجني بمنلهم) هذا الأمر للتعجيز كقوله تعالى ۞ فأثروا بسورة من مثله (إذا جمعنا يا جرير المجامع أو بيان حاله) أي المسند إليه (في القرب أو البعد أو التوسط كقولك هذا أو ذلك أو ذاك زيد) آخر ذكر التوسط لأنه إنما يتحقق بعد تحقق الطرفين فإن قلت كون ذا للقريب وذلك للبعيد وذلك للتوسط مما يقرره الوضع واللغة فلا ينبغي أن يتعلق به نظر علم المعاني لأنه إنما يبحث عن الزوائد على أصل المراد قلت مثله كثير في علم المعاني أكثر مباحث التعريف والتوابع وطرق القصر وغير ذلك وتحقيقه أن اللغة تنظر فيه من حيث أن هذا للقريب مثلا وعلم المعاني من حيث أنه إذا أريد بيان قرب المسند إليه يؤتى بهذا وهو زائد على أصل المراد الذي هو الحكم على المسند إليه المذكور المبرع عنه بشيء، يوجب تصوره أيا كان ولو سلم فذكره في هذا المقام توطئة وتمهيد لما ينفرع عليه من التحقير والتعظيم كما أشار إليه بقوله (أو تحقيره) أي المسند إليه (بالقرب نحو هذا الذي يذكر آهتكم) وقد يقصد به تقريب حصوله وحضوره نحو هذه القيامة قد قامت (أو تعظيمه بالبعد نحو الم ذلك الكتاب) تنزيلا لبعده درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة وقد يقصد به تعظيم المشير كقول الأمير لبعض حاضريه ذلك قال كذا (أو تحقيره) بالبعد (كما يقال ذلك اللعين فعل كذا) تنزيلا لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب وسفالة محله منزلة بعد المسافة ولفظ ذلك صالح للإشارة إلى كل غائب عينا كان أو معنى بأن يحكى عنه أو لأنهم يشار إليه نحو جاءني رجل فقال ذلك الرجل وضربني زيد فهالني ذلك الضرب لأن المحكى عنه غائب

تنبيه على أن ما يستحيل إحصاءه، يستحيل حضوره والالجاز أن يكون بحضرتنا جبال لأراها فاقبل أن الظاهر إيراد كلمة أو أو ترك لفظة مشاهدته ليس بشيء (قوله أكل تمييز) وهو التمييز بالقلب والعين

(قول الشارح) على أصل المراد قد تقدم أن أصل المراد هو المعنى الذي لا يتغير بتغير العبارات والاعتبارات كنسبة القيام إلى زيد

(قول المحشى) تنبيه إلى آخره لا حاجة فيما نحن فيه إلى هذا التنبيه وإن كان صحيحا وإنما المحتاج إليه أن يبين ما بين القيود من العموم والخصوص فكان اللائق أن يقال أو إلى مشاهد أي حاضر غير محسوس كإشارة الاعمى إلى الحاضر على أن التقييد بالاستحالة لا وجه له ثم ظهر أن وجهه أن المحسوس غير المشاهد هو ما يمكن إحساسه فقوله أو إلى ما يستحيل الخ مقابل له بدل أن يقول أو إلى مشاهد لا يمكن إحساسه لأنه باطل إذ المشاهد لا بد أن يكون محسوسا أي يمكن إحساسه تأمل (قول المحشى) يستحيل حضوره أي بحيث يتمكن من الإشارة إليه كما قاله المحشى سابقا بأن يكون موجودا خارجا بمجلس التكلم وما سيأتي في كلام السيد من أن اللفظ يوصف بالحضور إذا كان مذكورا عن قرب فأما هو حضور عرفي

فانه لا يتميز اكل منه ولا يحصل ذلك الا باسم الاشارة (قال قدس سره هذا جار في الالفاظ كلها الخ) ، المتعضيات والدواعى التى تبين فى علم المعانى بعضها . مدلولات وضعية الالفاظ كالتركيب والخطاب والغيبة والاحضار بعينه ، وبعضها من مستتبعات التراكيب تدل عليها الالفاظ بدلالات عقلية ولو بتوسط الذوق السليم (فاذا قصد البليغ اذدة المعانى الوضعية

لاحقيقى فاندفع ما توهم من ان الالفاظ يستحيل ابصارها وهى حاضرة بحضور قائنها

(قول المحشى) فانه لا يتميز اكل منه وهذا لا ينافى أعرفية غيره لان الاعرفية مدارها على عدم التناول بحسب الوضع والاستعمال ومدار اكل التمييز على الاقتران بالاشارة الحسية عند الاستعمال وبهذا ظهران هذه النكتة موجبة لامرجحة فاندفع الاعتراض بان الاغراض المذكورة فى المتن كلها مرجحة فلا معنى لقول الشارح واما الغرض الموجب له او المرجح فقد اشار الى تفصيله وظهر فساد ما فى الاطول وغيره هنا قدبر وعبارة السيد فى شرح المفتاح اسم الاشارة وان كان بحسب الوضع والاستعمال يتناول بالمتعدد الا انه بسبب اقترانه بالاشارة الحسية يفيد اكل تمييز وتعيين اذ لا يبقى اشتباه اصلا بعد الاشارة التى هى بمنزلة وضع اليد ويمتاز المقصود به عند العقل والحس معا بخلاف العلم والمضمر فان المقصود بهما يمتاز عند العقل وحده ولذا جملة بعضهم اعرف المعارف ومن جعل العلم اعرف نظر الى انه بحسب وضعه الواحد لا يتناول الا معنى ومن جعل المضمر اعرف نظر الى أن ضمير المتكلم لا يتصور تطرق اشتباه اليه قطعاً اه

(قول السيد قدس سره) أى اشير اليه أو انه عليه فردا فيه اشارة الى اتحاد عامل الحال وصاحبها لان الخبر معمول معنى للمعنى والماء والاشارة ولا يقال انه لا حاجة اليه على الاول لان المبتدأ عامل فى الخبر والحال لاختلاف جهة العمل اذ عمله فى الخبر بجهة الابتدائية وفى الحال بجهة الفعلية واختلاف الجهة منزل منزلة اختلاف العامل

(قول السيد قدس سره) والاولى ان يجعل حالا مؤكدة لانه ابلغ فى المدح وحينئذ لا يكون عاملها معنى الاشارة أو التنبية بل هو على الخلاف فى عامل المؤكدة بعد الاسمية فقال سيوييه العامل مقدر بعد الجملة فى نحو زيد ابوك عطوفاً يقدر أحقه عطوفاً وقال الزجاج العامل الخبر لتأويله بمسمى نحو أنا حاتم سخيا وقال ابن خروف العامل المبتدأ لتضمنه معنى التنبية نحو انا عمرو شجاعا ورد جميع ذلك الرضى واختار قول ابن مالك ان العامل معنى الجملة كانه قال يعطف عليك عطوفاً لانها وان كان جزءاً جامداً فلا شك انه يحصل من اسناد أحد جزئها الى الآخر معنى من معانى الفعل ألا ترى أن معنى انا زيد انا كائن زيد وفى عبد الحكيم على الجامى هنا كلام فانظره

(قول السيد قدس سره) حال من نسل شيان فى شرحه للمفتاح وحواشيه حل من شيان ولا يزم عدم اتحاد عامل الحال وصاحبها لانه يجوز ان يقال بدل من نسل شيان من شيان فالعامل بحسب المعنى واحد كما فى ان اتبع ملة ابراهيم حينئذ بخلاف قولك جاعى غلام هند راجبة فانه لا يجوز اه

(قول المحشى) المتعضيات والدواعى الخ لفظ المتعضيات بكسر الضاد كما يدل عليه حذف الدواعى والمراد بهما الاغراض التى يؤتى بالخصوصيات لافادتها وبصح ان يكون بفتح الضاد فان الاغراض بفتحها المة كما يقتضى الخصوصيات المفيدة له (قول المحشى) مدلولات وضعية أى متعلقة بمدلول وضعى لان الداعى فيما ذكره كون المقام مقام التعبير عن المتكلم من حيث هو متكلم وكذا الخطاب والغيبة كما سبق والمعنى الوضعى ذات موصوفة بالتركيب والخطاب والغيبة وكذا الداعى فى العلم الاحضار بعينه والمعنى الوضعى مشخص بعينه

(قول المحشى) وبعضها من مستتبعات التراكيب أى لا يتعلق بمعنى وضعى

أورد الالفاظ الدالة عليها بالوضع وجرد الكلام عن الكيفيات الزائدة وكان الدواعى اليها . افادة معانيها الاصلية وحينئذ معنى زيادتها على أصل المراد . ان اختياره هذا اللفظ بخصوصه على لفظ آخر شريك له في افادة الحكم على ذات المسند اليه أو المسند مثلاً لاجل افادة هذا المعنى المخصوص بعينه واذا قصد افادة

(قول المحشي) افادة معانيها لاصلية اى يكون المقام مقام تلك الافادة

(قول المحشي) ان اختياره هذا اللفظ بخصوصه الخ اى معنى زيادتها على اصل المراد انها مقصودة للبليغ بخصوصها لاقتضا المقام لها لا انه أتى بها اتفاقاً ولذا اختار اللفظ لمخصوص على ما يشاركه في افادة الحكم على الذات وليس المعنى الزائد هو الاختيار المذكور لاجل الافادة وانما قال بهذه العبارة اشارة الى الدليل الدال على ذلك المعنى الزائد كما سبق في قول المفتاح وأعني بخاصية التركيب ما يسبق منه الى الفهم عند سماعه جارياً مجرى اللازم لكونه صادراً عن البليغ لانفس التركيب من حيث هو لان البليغ هو الذى يلزمه عرفاً ان يقصد بتركيبه ما يناسبه وقد تقدم بسط ذلك فارجع اليه وايضاً فان مراده حل قول الشارح من حيث انه اذا اريد بيان قرب المسند اليه يوثى بهذا وهو زائد فان مرجع الضمير هو ان يوثى بهذا اذا اريد بيان قرب المسند اليه فقوله ان اختياره هذا اللفظ بيان لقول الشارح يوثى بهذا وقوله لاجل افادة هذا المعنى بخصوصه بيان لقول الشارح بيان قرب المسند اليه وحينئذ فالخصوصية في هذا الكلام هو كون اللفظ بخصوصه مختاراً للبليغ دون غيره والغرض الزائد هو كونه مورداً لافادة ذلك المعنى بعينه لدعاء المقام له لا أنه أورد كيف اتفق وهذا معنى زائد على المعنى اللغوى الذى هو الاشارة للقريب يدل عليه التركيب دلالة عقلية دلالة الاثر على المؤثر اذ لولا قصد ذلك المعنى بعينه لما اختاره البليغ على غيره وليس المراد ان معنى زيادتها على اصل المراد زيادتها على ذات المسند اليه المعبر عنه بلفظ آخر ليس فيه الدلالة على القرب كما نقل عن شيخنا لما سبق عن الشيخ من أن الكلام الذى يندرج فيه النظر ويقع به التفاضل هو الذى يدل بلفظه على معناه اللغوى ثم تجد ان ذلك المعنى دلالة ثانية على المعنى المقصود اه فلا بد في البلاغة من معنى ثانوى يدل عليه اللفظ بسبب دلالاته على المعنى الاولى وهذا كذلك فانه لما دل على معناه الاولى وكان واقعا من البليغ دل على انه مقصود بعينه بخلاف ما اذا وقع من غير البليغ وان كان مستعملاً في معناه اللغوى الذى هو القرب بان اشار بهذا للقريب اتفاقاً غير ملاحظ لمعنى القرب فانه وان كان استعمالاً لغوياً صحيحاً اذ لا يشترط فيه الا استعمال اللفظ في معناه سواء لاحظته أو لا خصوصاً عند من لا يشترط القصد في الدلالة وهو الصحيح أو كان ملاحظاً له لكن لم يدع اليه المقام فانه لا يكون فيهما بليغاً والحاصل ان أصل المعنى هو القرب ، والخصوصية المعتبرة في اللفظ هو كونه مختاراً للبليغ دون غيره والمعنى الثانوى المدلول لتلك الخصوصية هو كون ذلك المعنى مقصوداً بعينه اذا عرفت ذلك عرفت ان معنى قول الشارح وهو زائد على اصل المراد الذى هو الحكم على المسند اليه المذكور المعبر عنه بشئ . يوجب تصويره اياً كان ان افادة قرب المسند اليه بعينه المدلول عليه باختيار هذا اللفظ دون غيره زائد على أصل المراد الذى هو الحكم على المسند اليه المذكور المعبر عنه بشئ . يوجب تصويره اياً كان وذلك الشئ هو ما يفيد ما قصده غير البليغ باللفظ الدال على القرب مثلاً فانه لعدم قصده افادة مدلوله بعينه يكون لفظ هذا وزيد عنده سواء فليس هذا بياناً للزيد عليه بانه ذات المسند اليه دون القرب بل بيان للتفاوت بين استعمال البليغ للفظ هذا مثلاً واستعمال غيره بان البليغ يورده قاصداً افادة خصوص معناه بخلاف غيره فانه انما يورده مستعملاً في معناه لكن لا من حيث خصوصه بل من حيث انه من جملة ما يدل على ذات المسند اليه ومثل هذا قول المحشي وحينئذ معنى زيادتها على اصل المراد الخ

ويجوز على قلة لفظ الحاضر نحو فقال هذا الرجل وهائي هذا الضرب اى هذا المذكور عن قريب فهو وان كان غائباً لكن جرى ذكره عن قريب فكانه حاضراً وقد يذكر المعنى الحاضر المتقدم بلفظ البعيد نحو بالله العظيم وذلك قسم عظيم لافعلن لان المعنى غير مدرك حساً فكانه بعيد (او للتنبيه) اى تعريف

الخصوصيات الزائدة على معانيها الوضعية بكيفيات مخصوصة في الالفاظ كالتهجير والتمظيم والذنبه على الغباوة وغير ذلك كان معنى زيادتها على أصل المراد ان اختياره هذا اللفظ بهذه الكيفية مخصوصة على تجريده عنها لافادة تلك الخصوصية فظهر ان ما ذكره الشارح رحمه الله لايجرى في الالفاظ كلها ، وان قوله وهو زائد على أصل المراد ليس مستدركا فتدبر فانه من الغائس وفي شرح المفتاح الشريف انه ان جعل القرب والبعد والتوسط داخلة في معاني اسماء الاشارة كان هذا بحثاً لغوياً وان جعلت خارجة عنها يقصدها البقاء ، بحسب مناسبة الالفاظ في القلة والكثرة والتوسط كان من علم المعاني انتهى ولا يخفى ان اعتبار الخروج أمر خارج عما اتفق عليه أئمة اللغة (قال قدس سره اجراء الامور العقلية مجرى الخ) فيكون استعمال اسماء الاشارة فيها بطريق الاستعارة المبنية على تشبيه الامور العقلية بالامور المحسوسة في تفاوت المراتب (قال قدس سره ولك ان تقول الخ) وحينئذ يكون استعمالها في روضة المحل ودنائتها بطريق المجاز المرسل (قال قدس سره قل نجم الدين المقصود من هذه الحاشية تفصيل بعض ما اجله الشارح رحمه الله فان قوله ويجوز ان يشار الى قوله بخلاف المعنى

(قول المحشي) الخصوصية اى الاغراض

(قول المحشي) بكيفيات مخصوصة في الالفاظ سواء كانت تلك الكيفيات زائدة في اللفظ كالتصغير المفيد للتحقير أو التمظيم ولا كاسم الاشارة المراد به التحقير بالقرب فالكيفية فيه هو كونه مقصوداً به افادة القرب بعينه ليرتب البليغ على ذلك القصد افادة التحقير وهكذا فتدبر

(قول المحشي) فظهر ان ما ذكره الشارح الخ هذا اختيار للجواب الذي ذكره السيد بقوله فان قلت الخ ومنع لقوله هذا جار في الالفاظ كلها بانه انمايجرى في القسم الاول من القسمين المذكورين اذ ليس المقصود في الثاني افادة خصوص معناه اللغوى بل افادة ما هو زائد عليه

(قول المحشي) وان قوله وهو زائد على أصل المراد ليس مستدركا الخ أى قوله وهو زائد على أصل المراد الى آخره كما ذكره السيد فان معنى كلام السيد انه اذا كان الزائد قصد بيان القرب لاحاجة الى اعتبار ان المزيد عليه هو الحكم على المسند اليه المعبر عنه بشيء يوجب تصويره أياً كان فان قصد بيان القرب زائد على الحكم على المسند اليه المعبر عنه بخصوص لفظ هذا ومحصل جواب المحشي انه ليس الزائد قصد بيان القرب بلفظ هذا مطلقاً ولو كان غير مقصود بخصوصه حتى يكون اللفظ الدال على القرب وغيره عند المتكلم سواء بل الزائد افادة هذا المعنى بخصوصه باختيار هذا اللفظ دون غيره مما يشاركه في افادة الحكم على ذات المسند اليه التي تكون مقصودة لغير البليغ من استعمال لفظ القرب فليتأمل

(قول المحشي) بحسب مناسبة الالفاظ أي فذا يناسبه القرب لقلته وذلك التوسط وذلك البعد

(قول المحشي) عما اتفق عليه أئمة اللغة وان تردد فيه ابن الحاجب لكثرة استعمال كل مقام الآخر

(قول السيد قدس سره) بخلاف المعنى الغائب المذكور كالضرب الى آخره هذه حكاية لكلام الرضي بالمعنى وقد

ذكر هو مثال الضرب بقوله تضاربوا فهائي ذلك الضرب

المسند اليه بالاشارة للتنبيه (عند تعقيب المشار اليه باوصاف) اي عند ايراد اوصاف على عقب المشار اليه تقول عقبه فلان اذا جاء على عقبه * ثم تعديه الى المفعول الثانى بالباء فتقول عقبته بالشئ اى جعلت الشئ على عقبه (على انه) اى للتنبيه على ان المشار اليه (جدير بما يرد بعده) اى بعد اسم الاشارة (من أجلها) اى من أجل الاوصاف التى ذكرت بعد المشار اليه (نحو) * الذين يؤمنون بالغيب وقيمون الصلاة الى قوله (اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون) عقب المشار اليه وهو الذين يؤمنون باوصاف متعددة من الايمان بالنبي وإقامة الصلوة وغير ذلك ثم عرف المسند اليه بان أورد اسم اشارة تنبئها على ان المشار اليهم أحقاء بما يرد بعد أولئك وهو كونهم على الهدى عاجلا والفوز بالفلاح آجلا من أجل اتصافهم بالاوصاف المذكورة أولانه لا يكون طريق الى احضاره سوى الاشارة لجمال المتكلم أو السامع بأحواله اولنحو ذلك (وباللام) اى تعريف المسند اليه باللام (الاشارة الى معهود)

الغائب المذكور تفصيل لقول الشارح رحمه الله وقد يذكر المعنى الحاضر المتقدم ذكره حيث اشار بلفظ قد الى ان الاصل فيه الاشارة بلفظ القريب ولم يذكره صريحا ولا علقه وقوله بخلاف المعنى الغائب المذكور الى قوله اذا كان عينا تفصيل لقول الشارح رحمه الله ولفظ ذلك صالح الى قوله وقد يذكر المعنى الحاضر والتعليل المذكور فيه بقوله لان المحكى عنه غائب قاصر، لا بد ان يضم اليه انه يتقدم ذكره صدر كالمشاهد (قال قدس سره الى المعنى الحاضر) أراد بالمعنى ما يقوم بغيره وبالحاضر ما يعمده العرف حاضرا كالتقسيم المذكور فان حضوره ليس الا بلفظه وعدم انفصاله عما بعده وان كان مقتضيا في نفسه (قال قدس سره بخلاف المعنى الخ) متعلق بقوله ويجوز ان يشار (قال قدس سره وهكذا الخال) اى كحال المعنى الغائب حال العين الغائب (قال قدس سره واسم الاشارة الخ) هذا الكلام لا يثبت ماهو المفهوم مما تقدم من اشتراط تقدم الذكر في جميع الاقسام الاربعة ليصح التعبير عنها باسم الاشارة (قوله وهو الذين يؤمنون) ، اى الذوات المعهودة بعنوان هذه الصلة فالصلة داخلية في الصفات خارجة عن المشار اليه فلا ينافى ذكر الصلة ههنا عده الايمان من الاوصاف والناظرون لم يتنبهوا لهذه اللطيفة فقالوا ذكر الصلة ههنا استطرادي ليجب ذكر الموصول بدون الصلة والمراد هو الموصول فقط (قال قدس سره المناسب أن يقال وهو المتقون الخ) فيه بحث لان الذين يؤمنون الخ

(قول المحشى) لا بد ان ينضم اليه اي كما يؤخذ من عبارة الرضى

(قول المحشى) أراد بالمعنى ما يقوم بغيره جواب عما يقال ان الاشارة في وذلك قسم عظيم راجعة لتقسيم السابق وهو لفظ لا معنى وقوله وبالحاضر الخ جواب عما يقال ان المشار اليه أمر متقضى فهو ماض لا حاضر

(قول المحشى) في جميع الاقسام الاربعة التى هى اسم الاشارة البعيد للعين الغائبة واسم الاشارة القريب لها واسم الاشارة البعيد للمعنى الحاضر واسم الاشارة القريب له واسم الاشارة في هذه الصور مجاز بخلاف العين الحاضرة فهو فيها حقيقة فقول الشارح ولفظ ذلك صالح الخ أى على سبيل المجاز

(قول المحشى) أي الذوات المعهودة بعنوان هذه الصلة يعنى ان المشار اليه الذوات المعبر عنها بالموصول والصلة انما ذكرت لتعيين الموصول عند مخاطب للشارح لانه انما عهده بها لا لانها من جهة المشار اليه كما فهم السيد وقوله فقالوا

ان كان مفصولا عن المتقين فجملة اولئك على هدى في محل الرفع على انه خبر له وجملة الذين يؤمنون مع خبره ، جواب سؤال كانه قيل ، ما بال المتقين خصوا بالهدى وهل هم احقاه بذلك ، فاجيب بالذين يؤمنون الخ فلا بد أن يكون اولئك اشارة الى الذين يؤمنون الخ ليرتبط النظم ويصح الجواب وان كان مفصولا به صفة له فجملة اولئك على هدى استئناف لا محل لها ، وهو نتيجة الاحكام والصفات المتقدمة ، أو جواب سؤال كانه قيل ما للموصوفين بهذه الصفات اختصاص بالهدى فلما نسب أن يكون المشار اليه الذين يؤمنون لقربه ، ولكونه تجري عليه الصفات المذكورة بالذات واما المتقون فاتصافهم بالصفات المذكورة لاتحادهم بالذين يؤمنون (قل قدس سره كما صرح به الخ) فيه ان المصرح به الايمان لا الذين يؤمنون (قل قدس سره ان ظاهر المقام الخ) . فيه ان تقدم الذكر لا يقتضي ايراد المضمير ، فانه لازم في المعرف بلام العهد الخارجى وفي اسم الاشارة اذا كان المشار اليه عينا غالبا كما مر وانه يقتضي أن يكون ايراد اسم الاشارة من خلاف مقتضى الظاهر وليس كذلك كما عرفت مقولا عن الرضى على ان هذه المقدمة لا يحتاج اليها في اتمام المقصود اذ يكفي ان يقال اسم الاشارة لاستدعائه كمال التمييز وهو انما حصل بالصفات المتقدمة كان ايراده بمنزلة ذكر المشتق فيشعر بعملية تلك

ذكر الصلة الخ اي قالوه جواباً عن اشكال السيد

(قول المحشى) ان كان مفصولا اى كله او بعضه أعنى الذين يؤمنون بما أنزل اليك بناء على ان المراد به طائفة مخصوصة وقع منهم الايمانان وعلى الثانى فجملة الذين يؤمنون بما أنزل الخ عطف على هدى للمتقين الموصوفين بالذين يؤمنون بالغيب وقوله فيما يأتى وان كان موصوفاً أى كله وتفصيله فى التفسير

(قول المحشى) جواب سؤال أى نشأ من قوله هدى للمتقين حيث اختص المتقون بان الكتاب هدى لهم (قول المحشى) ما بال المتقين خصوا اي ما حالهم مختصين بذلك وهل هم احقاه به فالسؤال عن الحكمة يفرض منه التصديق (قول المحشى) فاجيب بالذين يؤمنون اى هؤلاء لاجل اتصافهم بالصفات المذكورة متمكنون على الهدى الكامل ومعلوم ان العلة مختصة بهم فيكونون مستحقين لاختصاص الهدى فالجواب مشتمل على الحكم المطلوب مع تخصيص موجه كانه قيل هم يستحقون الاختصاص والسبب تلك الاوصاف التى ترتب عليها الحكم

(قول المحشى) وهو نتيجة الاحكام والصفات في اضافة النتيجة للاحكام وتفسيرها بعطف الصفات عليها اشارة الى ان اتاج الصفات المذكورة باعتبار كونها احكاما بتأويل النسبة التقييدية الى التجربة وعلى هذا الفصل لكامل الاتصال فان النتيجة بمنزلة بدل الاشتمال

(قول المحشى) او جواب سؤال عطف على قوله وهو نتيجة الاحكام وعلى هذا الفصل لكونها كالتصلة بما قبلها (قول المحشى) ولكونه تجري عليه الصفات اي التى هو نتيجة على الاول والتى ذكرت في السؤال على الثانى واتاج كونها نتيجة للمناسبة المذكورة ظاهر وكذا اتاج كونها مذكورة في السؤال لان الموصوف على الحقيقة الموصول ثم ان هذا الجواب كانه اعادة للدعوى لكن لما لم يتنبه السامع لتفصيل السبب نبه عليه اجمالاً باسم الاشارة الدال على تلك الذوات باعتبار تميزهم بتلك الصفات حتى صاروا كالحسوس المشاهد فكان معنى الجواب ان التأمل فيما سبق يبنى عن السؤال (قول المحشى) فيه ان المصرح به الايمان اي وقد عرفت انه غير مشار اليه بل ذكر للعهد به

(قول المحشى) فانه لازم في المعرف بلام العهد الخارجى مراده بالعهد الخارجى العهد الذكري وهو ما تقدم ذكره صريحاً او كناية لا ما حصل في علم المخاطب بغير الذكر والحس نحو بالوادي المقدس اذ هما في الغار ولا ما حضر في الحس

اي الى حصة من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب واحدا كان أو اثنين أو جماعة تقول عهدت
فلانا اذا ادركته ولقيته

الاصناف لما جرى عليه (قوله أي الى حصة الخ) يعني ان المراد بالمعهود الحصة المعهوده، لانها الكاملة في المعهودية ولوقوعه
في مقابلة نفس الحقيقة والا فالاشارة الى المعهود متحققة في لام الجنس أيضاً والحصة والفرد عندهم ، بمعنى واحد . والفرق
بينهما انما هو في اصطلاح المنطق ولذا قال في شرح المفتاح واما الى حصة معينة من الحقيقة فردا أو فردين أو اكثر وانما
اختار لفظ الحصة لان المتبادر من الفرد الشخص الواحد . والمعهود الخارجي قد يكون نوعا وقد يكون اكثر من واحد ،
قال في شرح المفتاح واما الحالة التي تقتضي تعريف المسند اليه باللام فهي متى اريد بالمسند اليه نفس الحقيقة أو عموم
الافراد وشموها أو حصة معينة منها (قوله واحدا كان الخ) كما اذا قيل لك جاءني رجل او رجلان أو رجال فنقول اكرم

والشاهدة كقولك لمن فوق سهما أي رفعه القرطاس أي أصب القرطاس الحاضر وان كان العهد في الثلاثة خارجيا عند
البيانين والنهاية يعملون الثاني ذهنا فلا يرد ما قيل ينافي هذا ماسبق له من ان المرف بلام العهد الخارجي لا يتوقف على
تقدم الذكر بل مجرد الحضور الذهني اه لان حاصل ما تقدم ان السيد قال ان المرف بلام العهد الخارجي يتوقف على
تقدم الذكر تحقيقا أو تقديرا فقال المحشي انه ممنوع لان مدلوله الحصة من الحقيقة المعهودة بين المتكلم والمخاطب سواء تقدم
ذكرها أولا ومنشؤه عدم الفرق بين الحضور ولا حضر اه يعني ان لام العهد موضوعة للمعهودية اعني الحضور في الدهن
سواء كان سببه تقدم الذكر او لا فالعهد من حيث هو لا يتوقف على تقدم الذكر نعم قد يكون سببا له فلا حضار بعينه ابتداء
قد يكون بلام العهد ان لم يكن الذكر سببه فلا يصح الاحتراز عنه بقوله فيما سبق ابتداء هذا هو معنى ما تقدم واما ما هنا
فعناه اذا لم يكن هناك سبب للعهد الا الذكر لزم تقدم الذكر وحينئذ يقتضي أن الظاهر ايراد المضمرة وليس كذلك فتدبر
(قول الشارح) تقول عهدت فلانا الخ يعني ان العهد يلزم للقي

(قول المحشي) لانها الكاملة في المعهودية لان التعين الشخصي فيه ما في التعين الجنسي وزيادة بخلاف عكسه

(قول المحشي) بمعنى واحد هو الماهية مع الشخص الصادق بالواحد والاثنين والجماعة

(قول المحشي) والفرق بينهما أي بان الفرد هو المركب من الطبيعة وما ينضم اليها من الشخص بناء على انه جزء من
الشخص وان نازع فيه السيد صاحب الموقف والحصة هي الطبيعة من حيث انها مقيدة بقيد خارج عن حقيقتها بان يعتبر
التقييد بما هو تقييد لا بان يحصل الاتفاقات اليه بالذات بان يعتبر من حيث انه امر مع الطبيعة لئلا يرجع الى ان يصير هو
قيدا ومراده بقوله والفرق الخ دفع ما يقال ان معنى قول الشارح واحدا الخ سواء كانت الحصة واحدا أي فردا واحدا أو
فردين أو جماعة واذا تبين مفهومهما لا تكون الحصة فردا ولا فردين ولا افرادا ثم ان المراد بالفرد المقدر في عبارته هنا
والمذكور في عبارة شرح المفتاح التي فيها المحشي هو المعنى المتبادر الشائع في الاستعمال وهو الشخص الواحد والا فلا معنى للتثنية
والجمع والاستدلال بها انما هو على اتحاد معناها من جهة دخول القيد وهذا باق لا يضره ارادة معنى الشخص الواحد تدبر
(قول المحشي) والمعهود الخارجي الخ من تمام الاستدلال وقوله قد يكون نوعا أي فلا يصح لفظ الفرد لدلالته على

الشخص وقوله وقد يكون أكثر من واحد أي أكثر من شخص واحد فلا يصح لفظ الفرد الدال على الواحد
(قول المحشي) قال في شرح المفتاح الخ استدلال على انه قد يكون نوعا بقوله نفس الحقيقة وعلى قوله أكثر من

وذلك لتقدم ذكره صريحا او كناية (نحو وليس الذكر كالانثى اى) ليس الذكر (الذى طلبت) امرأة عمران (كالتى) اى كالانثى التى (ونبت لها) فالانثى اشارة الى ماسبق ذكره صريحا في قوله تعالى * قالت رب انى وضعتها انثى لكنه ليس بمسند اليه والذكر اشارة الى ماسبق ذكره كناية في قوله * رب انى نذرت لك ما فى بطني محررا * فان لفظ ما وان كان يعم الذكور والاناث لكن التحريز وهو ان يعنى الولد لخدمة بيت المقدس انما كان للذكور دون الاناث وهو مسند اليه وقد يستغنى عن تقدم ذكره لعلم المخاطب به بالقرائن نحو خرج الامير اذا لم يكن فى البلد الا امير واحد وكقولك لمن دخل البيت أغلق الباب وقد تكون لام العهد للاشارة الى الحاضر كما فى وصف المنادى واسم الاشارة نحو يا ايها الرجل وهذا الرجل

الرجل أو الرجلين أو الرجال كذا فى شرح المفتاح (قوله وذلك لتقدم الخ) وهذا التقدم شرط لصحة استعماله كما فى الضمير الغائب لا انه قرينة لارادة الحصة على ما وهم لانه يلزم أن يكون استعمال المعرفة فيه مجازاً مع ان كمال التعريف فيه والمراد بالكناية ما يقابل الصريح لا المعنى المصطلح (قوله رب انى وضعتها انثى) تأنيث الضمير مع كونه راجعا الى ما لانه دار بين المرجع والحال التى هى بمنزلة الخبر اعنى انثى فرعاية الخبر أولى (قوله لكن التحريز الخ) يعنى بضم الحال أعنى محررا صار مختصا بالذكر . لا ان المراد من كلمة ما الذكر (قوله كما فى وصف المنادى الخ). هذا على تقدير أن يكون المنادى هو المعرفة باللام كما شار اليه الشيخ ابن الحاجب بقوله واذا نودى المعرفة باللام قيل يا ايها الرجل فيكون المنادى هو الرجل المهود ولحضوره المستفاد من النداء لا يحتاج الى تقدم الذكر وأما على ما ذهب اليه الشيخ الرضى من ان المنادى هو اى والوصف لازالة الابهام وبيان الماهية . فالتعريف للجنس (قوله واسم الاشارة الخ)

واحد بقوله أو حصة معينة منها فانها فى مقابلة كل الافراد والمقابل هو البعض واحدا او اكثر (قول المحشى) لانه يلزم أن يكون استعمال المعرفة فيه مجازا قيل انها قرينة لتعيين المراد لاشتراك اسم الجنس بين الحصة ونفس الحقيقة لاقرينة على المعنى المجازي حتى يكون مجازا وفيه ان اسم الجنس مع اللام موضوع للحصة المعينة بتقدم الذكر كما صرح به شرطه الواضح حين الوضع فيكون شرطا لصحة الاستعمال بخلاف قرينة المشترك فانها لم يشرطها الواضح اذ قد تعدد كما تقدم أيضاً فتدبر

(قول المحشى) لا ان المراد من كلمة ما الذكر أى حتى يكون من الصريح (قول المحشى) هذا على تقدير الخ اى كلام الشارح مبنى على هذا التقدير فقوله وصف المنادى بـ، على الظاهر والا فالمنادى هو مدخول ال

(قول المحشى) فالتعريف للجنس ظاهره انه مذهب الرضى لكن عبارته فى وصف اسم الاشارة ولا يوصف اسم الاشارة الا باسم الجنس المعرفة باللام اما اسم الجنس فلانه هو الدال على الماهية والمحتاج اليه فى نعت اسماء الاشارة ببيان ماهية المشار اليه واما التعريف باللام فلان تعيين الماهية حصل من لفظ الجنس وتعيين الفرد من أفرادها علم من اسم الاشارة فلم يبق الا تطابق النعت والمنعوت مع انهما كلمتان بمنزلة قولك الرجل لمهود لان لفظ هذا لا يفيد الا تعيين الفرد الذى دل عليه الرجل وهذه الفائدة تحصل من لام العهد اه فيعلم منه ان اللام للعهد وان المراد التطابق معنى وهذا التوجيه بعبارة

(او) للإشارة (الى نفس الحقيقة) ومفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد (كقولك الرجل خير من المرأة) ومنه اللام الداخلة على المعارف نحو الانسان حيوان ناطق والكلمة لفظ موضوع لمعنى مفرد ونحو ذلك لان التعريف للماهية

ليت شعري ما معنى كون اللام في هذا الرجل للمهد فانه ذكر الرضى في بحث المنادى أنه لا يوصف اسم الإشارة الا باسم الجنس المعروف باللام أما اسم الجنس فلا انه هو الدال على الماهية من بين الاسماء والمحتاج اليه في نعت أسماء الإشارة بيان ماهية المشار اليه وأما التعريف باللام فلان تعيين الماهية حصل من لفظ الجنس وتعيين الفرد من أفرادها قد علم من اسم الإشارة فلم يبق الا التطابق المطلوب بين النعت والمنعوت . واخصر التي للتعريف هي اللام اذ هي اقل من المضاف اليه (قوله الى نفس الحقيقة) ، اى مع الإشارة الى حضورها في ذهن السامع (قوله ومفهوم المسمى) عطف تفسيري للحقيقة للتنبية ، على ان ليس المراد بالحقيقة ههنا المعنى المشهور ، أى الماهية الموجودة واطافة المفهوم الى المسمى بياينة لان المفهوم قد لا يكون مسمى بان لم يوضع له الاسم والمسمى قد لا يكون مفهوم الاسم بل ماصدق عليه وقد يجتمعان فهو من قبيل خاتم فضة (قوله من غير اعتبار لما صدق الخ) عدم اعتبار الشيء ليس اعتبارا لعدمه ، فلام الجنس متناول

جار في وصف اى كما يؤخذ من كلامه في تابع المنادى

(قول المحشى) ليت شعري الخ قال الرضى في باب النعت وانما كان العلم أعرف من اسم الإشارة لان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الواضع كما عند المستعمل بخلاف اسم الإشارة فان مدلوله عند الواضع اى ذات معينة كانت وتعيينها الى المستعمل بان يقترن به الإشارة الحسية فكثيرا ما يقع اللبس في المشار اليه إشارة حسية فلذلك كان اكثر اسماء الإشارة موصوفا في كلامهم ولذا لم يفصل بينه وبين وصفه لشدة احتياجه اليه واذا كان محتاجا اليه لرفع اللبس فلا بد أن يكون اللام في الرجل للمهد وهو مختار الرضى كما يعلم من قوله سابقا لان لفظ هذا لا يفيد الا تعيين الفرد الذى دل عليه الرجل فتدبر (قول المحشى) واخصر التي للتعريف أى اخصر الطرق التي للتعريف هي اللام فانها اخصر من التعريف بالمضاف اليه بان يقال ياذا غلام زيد مثلا وهذا وجه لترجيح اللام والا فيوصف بالوصول نحو بهذا الذى قال كذا كما في الرضى (قول المحشى) اى مع الإشارة الى حضورها به يندفع قول الرضى ان الإشارة الى الماهية مستفادة من اسم الجنس لان كل اسم انما يخاطب به من يعرف مدلوله فالحق ان التعريف لفظي

(قول المحشى) على ان ليس المراد الخ لان المعروف بلام الجنس قد لا يكون موجودا كالعنقاء اذلا حقيقة لها لكن لها مفهوم اى أمر يتصور من ذلك اللفظ. وهو طائر يقتال النفوس

(قول المحشى) أى الماهية الموجودة أى بنفسها أو في ضمن افرادها

(قول المحشى) فلام الجنس تناول الخ تفرع على قوله عدم اعتبار الشيء الخ يعنى ان مدخول لام الحقيقة قد يمتد في عدم الوجود كما في الانسان نوع وقد لا يعتبر الوجود والعدم كما في اللام الداخلة على المعارف كذا في الحفيد فكلاهما طبيعية الا ان الاولى اهم من الثانية لبعده الثانية بعدم اعتبار العدم لان الموجود الافراد لا الطبيعة وما قبل انه تفرع على اصل الكلام لا ثمرة لما قبله والمقصود منه تصحيح جعل المعروف بلام المهد الذهني ولام الاستغراق من افراد المعروف بلام الحقيقة ليس بشئ اذ لا دلالة لها الا على الماهية والفردية انما هي من القرينة

(وقد يأتي) المعروف بلام الحقيقة (لواحد) من الافراد (باعتبار عهديته في الذهن) لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة يعني يطلق المعروف بلام الحقيقة الذي هو موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن على فرد موجود من الحقيقة باعتبار كونه معهودا في الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا اياها كما يطلق الكلى الطبيعي على كل جزئ من جزئياته وذلك عند قيام قرينة على ان ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث هي بل من حيث الوجود لا من حيث وجودها في ضمن جميع الافراد بل في بعضها (كقولك ادخل السوق حيث لا عهد) في الخارج فان قولك ادخل قرينة دالة على ما ذكرناه وتحقيقه انه موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن وانما اطلق على الفرد الموجود منها باعتبار ان الحقيقة موجودة فيه

لللام الطبيعة نحو الانسان نوع واللام الداخلة على المعارف (قوله وقد يأتي) لم يقل وقد يقصد، لان الوحدة المبهمة مستفادة من القرينة الخارجية، ولم تقصد من المعروف باللام (قوله، باعتبار عهديته الخ) أي الفرد المبهم باعتبار مطابقته للماهية المعهودة صار معهودا أي معلوما فله عديته بهذا الاعتبار يعني معهودا ذهنيا ومعنى المطابقة اشتغال الواحد عليها أو صدق الماهية عليه (قوله للحقيقة المتحدة) أي الموصوفة بالوحدة في الذهن، فالوحدة خارجة عن الموضوع له وفائدة هذا القيد الإشارة الى صدق تعريف المعرفة على المعروف بلام الحقيقة أعني ما وضع ليستعمل في شيء بعينه، فان الماهية الحاصلة في الذهن أمر واحد لا تعدد فيه في الذهن انما يلحقها التعدد بحسب الوجود (قوله باعتبار ان الحقيقة الخ)،

(قول الشارح) بل في بعضها أي عند قيام القرينة على ان القصد الحقيقة من حيث وجودها في ضمن بعض الافراد فيطلق حينئذ المعروف بلام الحقيقة على فرد موجود من الحقيقة لكن لا من حيث خصوص كونه فردا من الافراد بل من حيث ان الحقيقة موجودة فيه كما سيحققه فالقرينة ليست مما اطلق عليه اللفظ اصلا وان لزم اعتبار القرينة الدالة على اعتبار الوجود فان الموجود ليس الا الفرد

(قول المحشي) لان الوحدة المبهمة الخ يعني ان التووين في واحد للتذكير المفيد للابهام فيكون المعنى لو قال يقصد انه قد يقصد به الابهام مع ان الوحدة المبهمة انما استفيدت من القرينة الخارجية

(قول المحشي) ولم تقصد من المعروف باللام أي لم تقصد باستعماله فيها وانما استعمل في الحقيقة المعينة في الذهن

(قول المحشي) باعتبار عديته الخ بيان للمتن مع قول الشارح لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة يعني ان الفرد لا عهد له من حيث ذاته انما عهده بمطابقته للمعهود

(قول المحشي) فالوحدة خارجة عن الموضوع له اذ الموضوع له الماهية مع التعين وان كان التعين سببه الوحدة وعدم التعدد ولو كانت الوحدة الذهنية من الموضوع له لكان استعمال اللفظ في الماهية من حيث وجودها الخارجي مجازا

(قول المحشي) فان الماهية الحاصلة في الذهن أمر واحد الخ يفيد ان اللفظ مستعمل في الماهية الموصوفة بالوحدة في الذهن المعينة فيه لكن من حيث وجودها الخارجي في ضمن بعض الافراد وذلك لا يقتضي كون اللفظ مجازا لانه موضوع للماهية المعينة في الذهن بقطع النظر عن خصوص احد الوجودين وعدم اعتبار الشيء ليس اعتبارا لعدمه ثم ان مفهوم الماهية المعينة في الذهن من حيث الوجود الخارجي في بعض الافراد لا باعتبار كونه فردا من الافراد بل باعتبار وجود

فجاء التعمد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع والفرق بينه وبين النكرة كالفرق بين علم الجنس المستعمل في فرد وبين اسم الجنس نحو اقيمت اسامة واقيت اسداً فاسد موضوع لواحد من آحاد جنسه فاطلاقه على الواحد اطلاق على أصل وضعه واسامة موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن واذا أطلقها على الواحد فانما أردت الحقيقة ولزم من اطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التعمد

لا باعتباره بخصوصه والا لكان مجازاً من باب اطلاق المطلق على المقيد ، من حيث انه مقيد (قوله فجاء التعمد) المستلزم للابهام من حيث الوجود لا باعتبار الوضع بخلاف النكرة فان الابهام فيها ، باعتبار الوضع (قوله والفرق بينه الخ) لما علم مما تقدم ان المعروف بلام العهد الذهني . مستعمل في فرد من الحقيقة والنكرة أيضاً كذلك بين الفرق بينهما دفعاً للاشتباه وتمهيدا لقوله وهذا في المعنى كالنكرة بن الفردية في النكرة مستفادة من نفس اللفظ وفي المعرف المذكور من القرينة الخارجية وأما الفرق بينه وبين اسماء الاجناس التي ، لا دلالة فيها على الفردية ، فواضح . وكذا الفرق بين اسماء الاجناس المعرفة بلام الجنس وغير المعرفة بها وهو الاشارة الى نفس الحقيقة في الاولى دون الثانية معلوم مما مر فلذا لم يتعرض لها (قوله المستعمل في فرد)

الماهية فيه الذي هو المستعمل فيه اللفظ لا تعدد فيه لكن الواقع ان الماهية متى وجدت خارجا لا تكون الا متعددة وفرادى بين المستعمل فيه اللفظ وبين ما لزم من خارج فالمستعمل فيه اللفظ ماهية معينة في الذهن باعتبار وجودها في ضمن بعض مبهم لا من حيث خصوصه والمفهوم من خارج فرد مبهم بخصوص كونه فردا مبهما والثاني مدلول النكرة بخلاف الاول اذ مدلول النكرة هو البعض المبهم والاول هو ، في ضمنه

(قول الشارح) واذا أطلقها على الواحد فانما أردت الحقيقة فالمستعمل فيه الحقيقة والاطلاق على الواحد فاللفظ لم يستعمل الا فيما وضع له وهو الحقيقة لكنه في الخارج على الواحد وفرادى بين ما يقصد بالاستعمال فيه وبين ما يقع اللفظ عليه في الخارج (قول المحشي) لا باعتباره بخصوصه اى بخصوص كونه فردا

(قول المحشي) من حيث الوجود لا من حيث الوضع اى لا من حيث المعنى الموضوع له المستعمل فيه اللفظ لاستعماله في الحقيقة من حيث وجوده في بعض الافراد لا من حيث كونه فردا لكن الموجود في الخارج الافراد من حيث هي أفراد فلزم التعمد من حيث الوجود

(قول المحشي) باعتبار الوضع لوضعها للفرد المبهم من حيث كونه فردا مبهما

(قول المحشي) مستعمل في فرد اى مطلق عليه باعتبار الخارج والقرينة او بالوضع له لقوله والنكرة ايضا كذلك

(قول المحشي) وتمهيدا الخ حيث جعله كالنكرة لا نكرة

(قول المحشي) لا دلالة فيها على الفردية كالمصادر

(قول المحشي) فواضح لا اعتبار التبيين والاطلاق على الفرد فيه دونها

(قول المحشي) وكذا الفرق بين اسماء الاجناس المعرفة اى من حيث التعريف وعدمه هو الاشارة الى نفس الحقيقة في الاولى دون الثانية ثم ان غير المعرفة ماعدا المصادر موضوع عند الشارح لواحد من آحاد جنسه وعند غيره للجنس والبعضية مستفادة من خارج كالتنوين وناء الوحدة فعلى مختار الشارح يفرق بين اسم الجنس والنكرة فاسم الجنس ما لا دلالة فيه على البعضية كالمصادر فان مدلولها الماهية اجماعا كما نص عليه في المفتاح والنكرة ما فيه دلالة على البعضية وضما وعلى

ضمنا فكذا النكرة تفيد ان ذلك الاسم بعض من جملة الحقيقة نحو ادخل سوقا بخلاف المعرف نحو ادخل السوق فان المراد به نفس الحقيقة والبعضية مستفادة من القرينة كالدخول مثلا فهو كعام مخصوص بالقرينة فالجرد وذو اللام اذن بالنظر الى القرينة سواء وبالنظر الى انفسهما مختلفان واليه اشار بقوله (وهذا في المعنى كالنكرة) يبنى بعد اعتبار القرينة وان كان في اللفظ تجري عليه أحكام المعارف من وقوعه مبتدأ وذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك كعلم الجنس وهذه الاحكام اللفظية هي التي اضطررتهم الى الحكم بكونه معرفة وكون نحو اسامة علما

اي الذي اطلق على فرد لانه مستعمل في الماهية المتحدة في الذهن والفردية اما جاءت من خارج الا انه تسامح هنا اعتمادا على ماسيجي (قوله ضمنا) أي تبعا بسبب اعتبار الوجود لا قصدا من لفظه بحسب الوضع (قوله بالنظر الى القرينة) قيد لذو اللام (قوله وان كان في اللفظ تجري الخ)، فعلى تقدير عدم اجراء أحكام المعرفة عليه في اللفظ كافي ولقد أمر على اللثيم بسبني كونه في المعنى كالنكرة أولى وليس المراد انه تعريف لفظي لما عرفت ان اللام فيه للاشارة الى نفس الحقيقة وان الفردية جاءت من قرينة خارجية (قوله اضطررتهم الى الحكم بكونه معرفة) فالتعريف فيهما، تقديرى دل على اعتباره اجراء الاحكام المذكورة كالمعدل في عمر وليس المراد ان الاحكام اللفظية اضطررتهم الى اعتبار التعريف اللفظي فيهما وليس في معناها تعريف اصلا فانه خلاف مذهب القوم وانما ذهب اليه الشيخ الرضى قياسا على التأنيث اللفظي والنسبة اللفظية

مختار غيره لا فرق والكل أسما اجناس تكررات والبعضية في بعضها مستفادة من القرينة فتدبر (قول الشارح) مستفادة من القرينة كالدخول فان القرينة دلت على ان اللفظ مستعمل في الماهية من حيث الوجود في بعض الافراد فيلزم أن يكون الذي اطلق عليه اللفظ خارجا هو الفرد اذ هو الوجود

(قول الشارح) فهو كعام مخصوص بالقرينة فكما ان العام مستعمل في جميع الافراد الموضوع لها والقرينة خصصته ببعضها كذلك المعرف مستعمل في الماهية الموجودة في ضمن بعض الافراد بقطع النظر عن خصوصية ذلك البعض لكنه لا يوجد في الخارج الا بخصوصه فالقرينة لما دلت على ان المستعمل فيه الماهية من حيث الوجود لزم مدلولها الفردية الخصوصية خارجا والحاصل ان المستعمل فيه اللفظ الماهية لا البعض منها واللازم من اعتبار الوجود المدلول للقرينة هو البعض منها كما يعلم من قول الشارح فكذا النكرة تفيد الخ فليتأمل فانه قد وقع في هذا المقام خبط فاحش لاكثر الافاضل (قول المحشي) أي الذي اطلق على فرد لانه مستعمل الخ يعني ان الاستعمال في شيء يقتضي قصده بالاستعمال فيه بخلاف الاطلاق عليه فانه قد يكون للضرورة بلا قصد كما هنا فانه انما اطلق على الفرد للضرورة قصد الوجود الخارجي وان كان المقصود بالاستعمال الماهية التي في ضمن ذلك الفرد دون خصوص كونه فردا

(قول المحشي) فعلى تقدير الخ يريد ان قوله وان كان غاية للتعميم أي سواء جرى عليه في اللفظ أحكام المعارف أولا وقوله في اللفظ قيد لبيان التيسيم وليست الواو للحال وان صلة حتى يكون المراد بيان الحال وانه تعريف لفظي تدبر (قول المحشي) تقديرى أى حكى دل على الحكم به تلك الاحكام فهذه الاحكام هي الداعية للحكم بان اللفظ موضوع للماهية المعينة وان كان في الظاهر مطلعا على الفرد

حتى تكلفوا ما تكلفوا ويعلم بما ذكرنا من تقرير كلامه ان عود الضمير في قوله وقد يأتي الى المعرف بلام الحقيقة اولى من عوده الى مطلق المعرف باللام كما يشعر به ظاهر لفظ الايضاح ولكون هذا المعرف في المعنى كالنكرة يعامل معاملة النكرة كثيراً فيوصف بالجمع كقوله * ولقد أمر على اللثيم يسبني * وفي التنزيل * كمثل الحمار يحمل اسفارا * على ان يحمل صفة للحمار وفيه * الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون * على ان قوله لا يستطيعون صفة للمستضعفين أو للرجال والنساء والولدان لان الموصوف وان كان فيه حرف التعريف فليس بشيء بعينه كذا في الكشف وهو صريح في ان اللام في المستضعفين حرف تعريف كما سنذكره عن قريب وان كان اسما موصولا يصح هذا أيضاً لان الموصول أيضاً يعامل معاملة هذا المعرف كما ذكر صاحب الكشف ان الذين انعمت عليهم لا توقيت فيه فهو كقوله ولقد أمر على اللثيم يسبني فيصح ان تقع النكرة أعني قوله غير المغضوب عليهم وصفا له فان قلت المعرف بلام الحقيقة وعلم الجنس اذا اطلقا على واحد كما في نحو ادخل السوق ورأيت اسامة مقبلاً حقيقة هوام مجاز قلت بل حقيقة اذ لم يستعمل الا فيما وضع له لان معنى استعمال الكلمة في المعنى ان يكون الغرض الاصلى طلب علم دلالتها على ذلك المعنى وقصد ارادته منها وانت اذا اطلقت المعرف والعلم المذكورين على الواحد فانما أردت به الحقيقة ولزم من ذلك التعدد باعتبار الوجود وانضمام القرينة فهو لم يستعمل الا فيما وضع له وسيوضح هذا في بحث الاستعارة (وقد يفيد) المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة (الاستغراق نحو ان الانسان لفي خسر) أشير باللام الى الحقيقة لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هي هي ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الافراد بل في ضمن الجميع (قوله حتى تكلفوا ما تكلفوا) حيث قالوا ان اللام فيه للإشارة الى نفس المفهوم والفردية انما جاءت من خارج وان العلم الجنسي موضوع للماهية المتحدة الموهودة في الذهن بخلاف اسم الجنس (قوله لا توقيت فيه الخ) هذا على تقدير ان لا يفسر الذين انعمت عليهم

(قول الشارح) كما يشعر به أي بعوده لمطلق المعرف حيث قل والمعرف باللام قد يأتي الخ

(قول الشارح) لا توقيت فيه أي لا تعمين فيه لان تعيين الحوادث بالاوقات

(قول الشارح) لان الموصول أيضاً يعامل معاملة المعرف قل في شرح الكشف ان الموصول بعد اعتبار تعريفه بالصلة كالعرف باللام في استعماله الاربعة وانه اذا استعمل في بعض مما اتصف بالصلة كالعرف بلام العهد الذهني فيكون معرفة بالنظر الى مدلوله لكون التعريف فيه للجنس وفي حكم النكرة بالنظر الى البعضية المهمة المستفادة من خارج وهو القرينة فيعامل معاملتها

(قول الشارح) فيصح ان تقع النكرة الخ انما كان نكرة وان كان المنعم عليهم والمغضوب عليهم ضدين لان المنظور اليه في الذي انعمت البعضية المهمة وليس البعض المهم ضد المغضوب عليهم

يقوم بخصوص * قال قدس سره يرد عليه الخ * فيه ان جواب الشارح رحمه الله تعالى ، مبنى على ما تقرر عندهم من ان المعرف بلام الجنس حقيقة في الماهية من حيث هي واذا كان كذلك فلا شك ان استعماله في الفرد لوجود الحقيقة فيه لا بخصوصه يكون حقيقة على ما بينه في الفن الثاني من أن استعمال المطلق في المقيد من حيث انه مما يصدق عليه لا باعتبار خصوصه حقيقة كاطلاق الانسان على زيد وأما ان المعرف بلام الجنس كيف يكون حقيقة في الماهية من حيث هي هي بعد أن يكون اسم الجنس موضوعا للفرد المنتشر فكلام آخر لا تعلق له بالجواب * قال قدس سره وفيه بعد * لا بعد فيه فانه قد اعترف في الحاشية التي بعده بذلك . في المعرف بلام العهد الخارجي وقد صرح الشيخ الرضى وغيره . بوضع المركبات بالوضع النوعي سوى وضع اجزائه المادية * قال قدس سره لم يكن اختلاف فيما هو معنى التعريفين الخ * هذا انما يتم اذا لم تكن النسبة . الى الحاضر الجزئي مأخوذة في مفهوم كل منهما لكن الحق انها مأخوذة فيه لكون المعاني الحرفية اسما جزئية غير مستقلة بالمفهومية * قال قدس سره ان التعريف مطلقا * لا ميا كان أو غيره * قال قدس سره لان معرفة الجنس غير كافية الخ * يعني ان المعتبر في العهد الخارجي تعيين الحصة ومعرفة السامع لها بخصوصها . وهي لا تحصل بمعرفة الجنس بخلاف العهد الذهني والاستغراق فان المعتبر فيهما معرفة الجنس من حيث هو . وكون الحكم بحسب الوجود في كل الافراد أو بعضها مستفاد من قرينة خارجية عن مدلول اللفظ * قال قدس سره ثم الظاهر الخ * لثلا يلزم كونه مجزا من باب اطلاق اسم الجزء اعنى اسم الجنس الموضوع للماهية على الكل وانما قال الظاهر لان القول بكونه مجزا وتقدم الذكر قرينة خلاف الظاهر لان كمال التعريف والتعيين فيه * قال قدس سره ولا حاجة الى ذلك * أى القول بوضع آخر في الاقسام الثلاثة

(قول المحشى) يقوم بخصوص كالنبيين والصديقين والشهداء والصالحين وتفسيره يقوم بخصوص هو المنقول المشهور

(قول المحشى) مبنى على ما تقرر عندهم الخ كما ان السؤال مبنى على ذلك فالجواب على طبق السؤال واما ما قبله

السيد فهو وارد على ما تقرر عندهم لاعلى الجواب

(قول المحشى) في المعرف بلام العهد أى الخارجي

(قول المحشى) بوضع المركبات الخ بأن يضع قانونا كليا يعرف به المركبات القياسية كما يبين ان المضاف مقدم على

المضاف اليه والفعل على الفاعل وغير ذلك من كيفية تركيب اجزاء الكلام فالمراد بالمركبات ما يشمل الناقصة كما هنا

(قول المحشى) الى الحاضر الجزئي هو الماهية في المعرف بلام الحقيقة اذ الماهية المخصوصة جزئي من مطلق حاضر

والفرد في المعرف بلام العهد الخارجي اذ هو جزئي لمطلق حاضر فيتعين أن يكون معنى ال الداخلة على الحقيقة الاشارة

الى الحاضر الجزئي وهو الحقيقة ومعنى ال الداخلة على المهور الخارجي هو الاشارة الى الحاضر الجزئي وهو الفرد أو الافراد

المعينة فاما أن تكون موضوعة بالوضع العام لكل حضور جزئي كما هو مختار السيد واما ان تكون موضوعة للحضور الكلي

المحوظ بذاته لكن لتستعمل في الجزئيات من حيث هي جزئيات لان حيث خصوصها حتى تكون مجازا وهو مختار الشارح

فعلى كلا المذهبين معناها المستعملة فيه جزئي كما ذكره المحشى

(قول المحشى) لا ميا أى مستفادا من اللام أو غيره أى مستفادا من غير اللام كالعلم والاضافة

(قول المحشى) وهي لا تحصل بمعرفة الجنس فلذا جعل قسما براسه وقوله بخلاف العهد الخ فلذا جعل من فروع لام الجنس

(قول المحشى) وكون الحكم بحسب الوجود الخ الظاهر والفردية مستفادة من قرينة خارجية اذ اللفظ مستعمل في

لماهية الموجودة نعم خصوص الفرد غير مستعمل فيه اللفظ ثم ظهر ان قوله بحسب الوجود حال من اسم كان وقوله في

بل يكفى فيها وضع الاجزاء وذلك لان اسم الجنس مستعمل في الماهية من حيث هي واللام للإشارة الى حضورها في ذهن المخاطب والفردية كلا أو بعضاً مستفادة من خارج هذا وفيما ذكره بحث اما أولاً فلانه ان اراد ان الاسم الذى دخله لام العهد موضوع بوضع آخر للمعهود الخارجى فذلك فسد لانه موضوع للجنس وبعد دخول اللام لم يوضع للفرد المعين وان اراد ان مجموع الاسم واللام موضوع بوضع آخر غير وضع الاجزاء للخصبة المعينة كان اللام فيه بهذا الوضع للإشارة الى الخصبة المعينة كما كان اللام قبل هذا الوضع للإشارة الى حضور الماهية من حيث هي فيكون الاختلاف في مدلول اللام ففي المعرف بلام الجنس للإشارة الى حضور الماهية وفي المعرف بلام العهد للإشارة الى الخصبة المعينة ، ولا يكون معنى اللام متحداً فيهما والاختلاف باعتبار معروض التعريف واما ثانياً فلان القول بالوضع العام فيه لا يكاد يصح ، لانه انما يكون فيما اذا كان الموضوع لفظاً مخصوصاً والموضوع له الجزئيات الملحوظة بوجه شامل لها وهنا لوحظ الموضوع بوجه كلي اعنى الاسم الذى دخله اللام ووضع باعتبار الهيئة التركيبية للخصبة المعهودة بين المتكلم والمخاطب من مدلول ذلك الاسم الذى تقدم ذكره تحقيقاً أو تقديرأ فهو موضوع بالوضع النوعى كسائر المركبات نعم اللام الداخلة عليه موضوعة بالوضع العام لكل

كل الافراد الخ هو الخبر والمراد الافراد من حيث هي افراد كما تقدم وانما لم تقل ان اللفظ مستعمل في الماهية من حيث هي بقطع النظر عن الوجود والوجود اللازم له الفردية مستفاد من القرينة لانه لو كان ذلك هو المراد لم نحتاج في كون اللفظ حقيقة الى ان اللفظ انما أطلق على الفرد باعتبار ان الحقيقة موجودة فيه لانه انما أطلق على الماهية دون الفرد فتأمل (قول المحشي) ولا يكون معنى اللام متحداً فيهما والاختلاف الخ اي كما ادعاه قدس سره فيما سبق

(قول المحشي) لانه انما يكون فيما اذا كان الموضوع لفظاً مخصوصاً قليل هذا ممنوع بل يكون في النوعى أيضاً كما هو منصوب في كتب الوضع حيث قالوا ان الوضع قسمان شخصي ونوعى لان اللفظ الموضوع ان اخذ شخصاً معيناً كان يقال عين هذا اللفظ. للدلالة على كذا فالوضع شخصي وان اخذ عاماً كلياً كان يقال كل لفظ. على هيئة كذا عينته للدلالة على معنى كذا فالوضع نوعى وكل منهما ثلاثة اقسام احدهما أن يكون الموضوع له والوضع كلاهما عامين والثاني ان يكونا خاصين والثالث أن يكون الوضع عاماً والموضوع له خاص وعكسه ممنوع فتشخص الوضع بتشخص الموضوع ونوعيته بعمومه وخصوص الموضوع بملاحظة الموضوع له بشخصه وعمومه بملاحظته بوجه كلي كما في أسماء الإشارة أو بان يكون الموضوع له كلياً كما في انسان على رأى من جعل عموم الموضوع له كعموم آلة الوضع وحينئذ فالموضوع له هنا جزئيات الخصبة المعينة الملحوظة بمفهوم حصية معينة من مفهوم مدخولها فقد لاحظ الجزئيات بوجه عام فتم ما ادعاه السيد اه وعبارة المحشي على الجامى أقسام الوضع من حيث عموم الموضوع والموضوع له وخصوصهما اربعة فان الموضوع اما ان يلاحظ بخصوص جوهره وهيئته أو بعمومه بان يلاحظ. بأمر أم يشمله وغيره وكذا الحال في جانب الموضوع له فاما ان يلاحظهما بخصوصهما كما في الاعلام أو الموضوع بخصوصه والموضوع له بعمومه كما في المنصبرات والمبهمات أو عكس ذلك كما في المشتقات والمركبات وأما الاحتمال الرابع وهو ان يلاحظهما بعمومهما فغير متحقق وقال في موضع آخر انه غير موجود اه فانت تراه لا يقول بعموم الوضع في الوضع النوعى وذلك لان الوضع النوعى انما يتعلق بنوع من الالفاظ باعتبار أمر اشتركت فيه أفراد ذلك النوع فهي متحدة فيه وإن كانت موادها مختلفة المدلول فالوضع لاسم الفاعل مثلاً وضع هيئة فاعل سواء كان المصدر هو الضرب أو غيره والوضع للمعرف بلام العهد وضع للتركيب من حيث هو تركيب بقطع النظر عن كون المدخول رجلاً أو فرساً أو غيرهما مفرداً أو غيره فيزم ان يكون الموضوع له أمراً مشتركاً بين تلك الالفاظ لكنه موزع بحسب اختلاف

بدليل صحة الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه لو سكت عن ذكره وتحقيقه ان اللفظ اذا دل على الحقيقة باعتبار وجودها في الخارج فاما ان يكون لجميع الافراد او لبعضها إذلا واسطة بينهما في الخارج فاذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها وجب ان يكون للجميع والى هذا ينظر صاحب الكشف حيث يطاق لام الجنس على ما يفيد الاستغراق كما ذكر في قوله تعالى * ان الانسان لفي خسر * انه لا لجنس وقال في قوله تعالى ان الله يحب المحسنين ان اللام للجنس فيتناول كل محسن وكثيراً ما يطلقه على ما يقصد به المفهوم والحقيقة كما ذكر ان اللام فالحمد لله للجنس دون الاستغراق والحاصل ان اسم الجنس المعروف باللام إما ان يطاق على نفس الحقيقة من غير نظر الى ما صدقت الحقيقة عليه من الافراد وهو تعريف الجنس والحقيقة ونحوه علم الجنس كأسماء وإما على حصة معينة منها واحداً أو اثنين أو جماعة وهو العهد الخارجي ونحوه علم الشخص كزيد وإما على حصة غير معينة وهو العهد الذهني ومثله النكرة كرجل وإما على كل الأفراد وهو الاستغراق ومثله كل مضافاً الى النكرة ولا خفاً في تميز بعضها عن بعض الا في تعريف الحقيقة فانه ان قصد به الإشارة الى الماهية من حيث هي لم يميز من اسماء الاجناس التي ليست فيها دلالة على البعضية والكلية نحو رجعي وذكرى والرجعي والذكرى وان قصد به الإشارة اليها باعتبار حضورها في الذهن لم يميز عن تعريف العهد

(قول الشارح) بدليل صحة الاستثناء هذا برهان إثباتي والبرهان الالهي هو عدم قرينة الماهية والبعضية فلا يقال ان الحمل على الاستغراق لا يحتاج لقرينة بل يكفي فيه عدم قرينة الماهية والبعضية وفي العمام وقد يتحقق قرينة على الاستغراق سوى اثبات قرينة البعضية ولا بد منها في المقام الاستدلالي نحو ان الانسان لفي خسر فان الاستثناء قرينة ارادة العموم اه فاشار الى ان الحمل على الاستغراق لمجرد انتفاء قرينة البعضية والماهية من حيث هي انما هو في المقام الخطابي دون المقام الاستدلالي كالذي بصدد المصنف فتدبر

(قول الشارح) واما على حصة معينة فالمندول للفظ هنا نفس الفرد بقطع النظر عن الماهية

(قول الشارح) واما على حصة غير معينة أى من جهة كونها حصة لامن حيث تتحقق الحقيقة فيها ليوافق قوله ومثله النكرة فالمراد أنه يطاق على ذلك باعتبار القرينة لا انه مستعمل فيه كما سبق

(قول الشارح) مضافاً الى نكرة احتز به عن المضاف المفرد المعروف فانه يكون لاستغراق الاجزاء لا الافراد بخلاف المضاف للجمع المعروف فانه لا يستغراق افراداً اضيف اليه كالمضاف للمنكر نص عليه المحشي في حواشي الدواني ناقلاً عن المغني (قول الشارح) في تميز بعضها أى بعض هذه الثمانية عن بعض والفرق بين المعروف بلام الاستغراق وكل المضاف لنكرة انه في الاول اشارة الى تعين الحقيقة التي في ضمن جميع الافراد دون الثاني

(قول الشارح) نحو رجعي وذكرى والرجعي والذكرى مثال لاسم الجنس الذي لا دلالة فيه وللمعرف بلام الحقيقة

(قول الشارح) عن تعريف العهد أى عن احد أقسام تعريف العهد الخارجي وهو العهد العلمي المذكور في قول الشارح

سابقاً وقد يستغنى عن تقدم ذكره لعلم المخاطب فالعهود في هذا القسم حاضر في الذهن ومعتبر حضوره فيه

وهذا حاصل الاشكال الذي اورده صاحب المفتاح على هذا المقام وجوابه انا لانسلم عدم تميزه عن تعريف العهد على هذا التقدير لان النظر في المعبود الى فرد معين أو اثنين أو جماعة بخلاف الحقيقة فان النظر فيها الى نفس الماهية والمفهوم باعتبار كونها حاضرة في الذهن وهذا المعنى غير معتبر في اسم الجنس النكرة وعدم اعتبار الشيء ليس باعتبار لعمده (وهو) أى الاستغراق (ضربان حقيقي)

واحد من جزئيات حضور الحصة المتقدمة ذكراً * قال قدس سره اذا جعل الخ * متعلق بقوله وضع آخر بخلاف ما اذا جعل موضوعاً للفرد المنتشر فان الحال بعكس ما ذكر ، اذ لا حاجة حينئذ الى القول بوضع آخر للاسم المعروف في المعبود الخارجى بل وضع الاجزاء كافية فان اللام يفيد تعيين ذلك الفرد ولا بد من القول به في المعروف الجنسى لئلا يلزم كونه مجازاً من باب اطلاق اسم الكل على الجزء (قوله وهذا المعنى الخ) اورد الفرق بين المعرفة والنكرة مع انه يصدد الفرق بين المرقتين اشارة الى جواب

المواد فالواضع في ذلك الوضع لم يلاحظ خصوص مادة اصلاً وانما وضع للحصة المعبودة بين المتكلم والمخاطب ومعلوم ان الوضع العام لموضوع له خاص معناه ان تعقل الواضع أمراً مشتركاً بين الخصوصيات كمفهوم المشار اليه ويضع اللفظ لتلك الخصوصيات فلو قلنا ان المعروف بلام العهد موضوع بالوضع العام لكل خصوصية من الخصوصيات لازم ان الواضع حين وضع المعروف بلام العهد كالرجل تعقل أمراً مشتركاً بين خصوصية كل رجل هو الذكر من بنى آدم ووضع لتلك الخصوصيات بواسطته كما تعقل مفهوم المشار اليه ومعلوم أن الواضع لم يخطر بباله خصوصيات المواد اصلاً لفراغه عن ذلك بوضع المفردات وانما غرضه وضع التركيب فالموضوع هو الامر العام اعنى مدخول لام العهد من حيث انه مدخول لام العهد والموضوع له هو مفهوم حصة معينة من المدخول بشرط الاستعمال في الجزئيات وحينئذ فلا وجه للقول بان الموضوع له ملحوظ بأمر كلى بل هو نفسه كلى وما تقدم للحشي من ان ما سوى العلم اما موضوع للجزئيات الملحوظة بأمر كلى أو للامر الكلى بشرط الاستعمال في الجزئيات فانما هو حكاية لما قيل لا لما هو مختاره وكذا ما سيأتى له في بحث التنكير فانه بيان لكلام السيد في ذاته فما قيل ان الموضوع له جزئيات الحصة معينة الملحوظة بمفهوم حصة معينة. وهم لان الوضع انما هو للامر العام لا لكل لفظ اذ ليس هناك الا وضع واحد تعاق بالكل فيلزم ان يكون الموضوع له هو مفهوم حصة معينة لا جزئياتها وقد قل العصام في شرح الوضعية عن بعضهم انه قال ان هيئة اسم الفاعل مثلاً موضوعة لذات ما ينسب اليه الحدث الا ان حلول هذه الهيئة في جوهر مخصوص يقيد الحدث العام بالحدث المخصوص فعنى ضارب عند التحقيق ذات نسب اليه حدث هو الضرب فالقول بالوضع العام للموضوع له الخاص في المشتقات قول بلا دليل اه وهو كلام محقق لما عرفت ان الوضع العام ليس وضعاً للمادة بل لما اشتركت فيه المواد كهيئة التركيب وهيئة المشتق فلا يلاحظ فيه خصوصيات اصلاً وقد صرح الشارح العلامة في شرح الشارح العضى بان الموضوع له المشتقات أمر كلى ولا فرق بينه وبين ما نحن فيه فليتأمل

(قول المحشي) اذ لا حاجة الخ بيان للعكس وقوله في المعروف الجنسى أى سواء لوحظ الجنس من حيث هو أو من حيث وجوده في بعض الافراد أو جميعها هذا هو ظاهر العبارة وهو ظاهر حتى في الاستغراق ضرورة تحقق التعريف اذ لا عهد في الفرد المنتشر تدبر

وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة (نحو عالم الغيب والشهادة) اى كل غيب وشهادة (وعرفي) وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف^١ (كقولنا جمع الامير الصاعغة أى صاعغة

سؤال مقدر وهو انه اما ان يكون الحضور الذهني معتبرا ، في اسماء الاجناس النكرة أولا يكون فعلى الاول لا يكون فرق بينهما وبين المعارف بلام الحقيقة وعلى الثاني يلزم أن يكون الخطاب بها خطابا بما لا يعلمه المخاطب ، فاشار الى دفعه باننا نختار الشق الثاني ولا نسلم لزوم ما ذكر لان عدم اعتبار الشيء ، ليس باعتبار لعدمه فليس عدم اعتبار الحضور في اسماء الاجناس النكرة باعتبار لعدم الحضور فيها حتى يلزم ما ذكر وبعض الناظرين قرر الاعتراض هكذا وهو انه لما كان الحضور الذهني غير معتبر في اسماء الاجناس ومعتبرا في المعارف بلام الحقيقة لم يجوز ادخال لام الجنس عليها ، لانه جمع بين المتناقضين فاشار الى دفعه بان عدم اعتبار الحضور ليس اعتبارا لعدمه والمنافاة انما هو بين اعتبار الحضور واعتبار عدمه لا غير ولا يخفى ان المناسب لهذا التقرير ان يترك الشارح رحمه الله تعالى قوله وهذا المعنى غير معتبر في اسم الجنس النكرة ، لان المعارض معترف به وان يراد بالنكرة ما ليس فيه آلة التعريف ، لاما فيه تنوين التنكير لانه بدخول اللام يسقط التنوين الدال على عدم الحضور فكيف يلزم اجتماع المتناقضين وان يقال ليس اعتبارا لعدمه على ما في بعض النسخ دون ما في اكثر النسخ من قوله ليس باعتبار عدمه (وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله الخ) الاظهر ما في شرح المفتاح الشريفي ان الاستغراق العرفي

(قول المحشي) سؤال مقدر أى نشأ من الجواب السابق فليس خروجا عن البحث

(قول المحشي) في أسماء الاجناس النكرة أى كلها بناء على ان مدلول جميعها الماهية أو بعضها وهو المصادر

(قول المحشي) فاشار الى دفعه باننا نختار الثاني أى أشاره بقوله وهذا المعنى غير معتبر كانه قال نختار أنه غير معتبر

الخ فالسائل غير جازم بعدم الاعتبار والشارح اختاره بهذا القول وحينئذ قوله وهذا المعنى غير معتبر محتاج اليه على هذا التقرير

(قول المحشي) ليس باعتبار عدمه أى ليس بسبب اعتبار عدمه لانه اذا كان سبب عدم اعتبار الحضور اعتبار عدمه

لزم ان لا يكون المعنى حاضرا بخلاف ما اذا كان سببه عدم الالتفات اليه والاشارة له فانه لا ينافي وجوده ولو قل

ليس اعتبارا لعدمه لكان مناسبا ايضا فالعبارتان على هذا التقرير سواء

(قول المحشي) لانه جمع بين المتناقضين هما عدم اعتبار الحضور واعتباره فحق الجواب حينئذ أن يقال ان المتنافي لا اعتبار

الحضور اعتبار عدمه وليس عدم اعتبار الحضور هو اعتبار عدمه حتى يكون منافيا لا أن يقال ان عدم اعتبار الحضور ليس

بسبب اعتبار عدمه لان السؤال انما هو بالتنافي بين عدم الاعتبار والاعتبار لا بان عدم الاعتبار سببه اعتبار عدمه وحينئذ

يحصل التناقض الا ان يكون هذا من الشارح بيانا لسبب السؤال في الواقع وهو ان عدم الاعتبار له جتهان فان كان

بسبب اعتبار عدمه حصلت المناقاة كما فهم السائل والا فلا ويكون المعنى ان عدم اعتبار الشيء ليس هو الكائن بسبب

اعتبار عدمه والفرق بين عدم الاعتبار واعتبار عدمه ان الثاني مناف للحضور لانه شرط فيه بخلاف عدم الاعتبار

(قول المحشي) لان المعارض معترف به حيث قال لما كان الحضور الذهني غير معتبر الخ فكان الجواب ان يقال

ان عدم اعتبار الشيء الخ

(قول المحشي) لاما فيه تنوين التنكير أى الدال على عدم اعتبار الحضور وقوله لانه بدخول اللام يسقط أى وحينئذ

لا يثنى التناقض فلا يجيء السؤال اى وهذه الارادة بعيدة كما هو ظاهر

بلده أو مملكته) لانه المفهوم عرفاً لصاغة الدنيا فان قلت الصاغة جمع صائغ واللام في اسم الفاعل واسم
 المفعول اسم موصول لاحرف تعريف عند غير المازني فكان التمثيل مبنى على مذهبه قلت الخلاف انما هو
 في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث لانهم يقولون انه فعل في صورة الاسم ولهذا يعمل وان كان بمعنى
 الماضي وأما ما ليس في معنى الحدوث من نحو المؤمن والكافر والصائغ والحائك فهو كالصفة المشبهة واللام
 فيها حرف تعريف اتفاقاً وكلام صاحب الكشف والمفتاح يفصح عن ذلك في غير موضع ولو سلم فلما راد
 تقسيم مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف أو غيره والموصول أيضاً يأتي للاستغراق نحو اكرم الذين
 يأتونك الا زيدا واضرب القائمين الا عمرا وهذا ظاهر (واستغراق المفرد) سواء كان بحرف التعريف أو غيره
 (اشمل) من استغراق المثني والمجموع لانه يتناول كل واحد واحد من الافراد واستغراق المثني انما يتناول
 كل اثنين اثنين ولا يتنافي خروج الواحد واستغراق الجمع

ما يعد في العرف شمولاً واحاطة مع خروج بعض الافراد وغير العرفي المسمى بالحقيقي ما يكون شمولاً لجميع الافراد بحسب
 نفس الامر فلا واسطة بينهما اصلاً واما على ما ذكره الشارح رحمه الله تعالى فلا بد أن يقال ان ذكر اللغة بطريق التمثيل
 والمراد بحسب اللغة او الشرع او الاصطلاح أهم من أن يكون بحسب المعنى الحقيقي أو المجازي (قوله بمعنى الحدوث)
 اى الدلالة على الزمان (قوله اتفاقاً) فيه اشارة الى عدم الاعتداد بقول من قال ان اللام فيها أيضاً موصول كما في المعنى
 (قوله يأتي للاستغراق) فان الموصول كالمعرف باللام يحىء لمعان أربعة والاصل فيه العهد والجنس (قوله واستغراق المفرد الخ)
 الاستغراق ، لا تعدد فيه في ذاته بل يتعدد بحسب الآلات والالفاظ المفيدة له فالقضية اما شخصية أو كلية، وهذا الحكم
 بحسب أصل الوضع والنظر الى المدلول المطابق فلا يتنافي تخلفه في بعض الصور ، بمعونة المقام أو بحسب استلزام الحكم على
 الكل الحكم على كل واحد ، او بالعكس فلا يرد ان قولنا لا يرفع هذا الحجر العظيم كل رجال أو هذا الخبز يشبع كل رجال
 اشمل من قولنا لا يرفع هذا الحجر العظيم كل رجل وقولنا هذا الخبز يشبع كل رجل، ولا ان قولنا جاءنى كل رجل ليس

(قول المحشي) او الاصطلاح اى الخاص بقول الشارح انه بحسب تقاض العرف اى العام
 (قول المحشي) لا تعدد فيه لانه الاحاطة وهى شىء واحد فالقضية اما شخصية نظراً لذاته أو كلية نظراً لآلاته
 وعلى كل يبطل قول العصام انها جزئية على معنى قد يكون اشمل نظراً لما ذكره بقوله ولا يتنافي الخ
 (قول المحشي) وهذا الحكم بحسب أصل الوضع الخ فلا يتخلف فلا يرد ان الصورة الجزئية اعنى صحة لا رجال في
 الدار الخ لا تثبت الدعوى الكلية

(قول المحشي) بمعونة المقام مقابل لقوله بحسب الوضع وقوله أو بحسب التزام الحكم الخ مقابل لقوله والنظر الى المدلول المطابق
 (قول المحشي) أو بالعكس اى بحسب استلزام الحكم على كل واحد الحكم على الكل
 (قول المحشي) لا يرفع هذا الحجر الخ المثالان الا ولان مثالان لقوله أو بحسب استلزام الحكم الخ
 (قول المحشي) ولا ان قولنا جاءنى كل رجل ليس اشمل اى بل هو مساو لانك تعتبر الافراد كلها جماعات بحيث لا يخرج فرد
 كما اذا اعتبرت افراد المائة جماعات خمسة خمسة لاسبعة سبعة مثلاً والتعويل فيه على المقام فهو مثال لما فيه التخلف بحسب المقام

انما يتناول كل جماعة جماعة ولا ينافي خروج الواحد أو الاثنين (بدليل صحة لارجلان في الدار إذا كان فيها رجل أو رجلان دون لارجل) فانه لا يصح إذا كان فيها رجل أو رجلان وانما أورد البيان بلا التي لنفي الجنس لانها نص في الاستغراق بيان ذلك ان النكرة في سياق النفي والنهي والاستفهام ظاهرة في الاستغراق ويحتمل عدم الاستغراق احتمالاً مرجوحاً الا عند قيام قرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان فانه حينئذ يتحقق عدم الاستغراق والنكرة في الإيجاب ظاهرة في عدم الاستغراق وقد تستعمل فيه مجازاً كثيراً في المبتدأ نحو ثمرة خير من جرادة وقليل في غيره نحو علمت نفس ما قدمت وفي المقامات يا أهل ذا المغنى وقيم شراً

أشمل من قولنا جاءني كل رجال . يرشدك الى ما ذكرنا تعليل الشارح رحمه الله تعالى بقوله لانه يتناول الخ (قوله) انما يتناول كل جماعة الخ) لان الاستغراق معناه شمول أفراد مدلول اللفظ ومدلول صيغة الجمع الجماعة (قوله) وانما أورد البيان الخ

(قول الشارح) نص الاستغراق لان نفي فرد مبهم لا يتحقق الا بنفي الجميع كذا قال الشارح في التلويح وهو بمعنى قول السيد أحدهما ان يراد به نفي واحد لا بعينه الذي فسره المحشي بقوله أى نفي الواحد لا بشرط شيء من الاجتماع مع آخر وعنده أي نفي الشيء المتصنف بالوحدة في نفسه التي هي عدم شرط شيء من الاجتماع والافراد فليس النفي مسلطاً على الوحدة بل المنفي متصنف بها فمعنى ما هنا هو ما قاله السيد فيما سيأتي كما ان رجلاً في قولك ليس رجل في الدار يدل على الجنس والوحدة المطلقة فربما يقصد بغيره نفي الجنس المتصنف بتلك الوحدة الخ ثم ان السيد رحمه الله رتب الظهور في الاستغراق على الاستعمال في معنى هذه الوحدة وعدم الاستغراق على الاستعمال في معنى الوحدة المقابلة للتعدد فجعله مبنيًا على ارادة هذه الوحدة والشارح رحمه الله جزم بالظهور في الاستغراق المفيد انه حقيقة فيه اذ الظهور بلا قرينة اشارة الحقيقة مع ان المحشي سيأتي له ان الظاهر ان الاسم المفرد مدلوله الوحدة بمعنى اعتبار عدم آخر معه وهي المقابلة للتعدد لا بمعنى عدم اعتبار آخر معه والشارح في حواشي المضد اختار ان المفرد موضوع للمعنى لا بشرط أن يكون وحده ولا بشرط أن يكون لا وحده على ما هو شأن الماهية لا بشرط شيء ورد قول من قل انه وضع المعنى بشرط أن يكون وحده فكلامه هنا يجب حمله على ذلك ولذا جزم بالظهور في الاستغراق وقوله ويحتمل عدم الاستغراق الخ أي يحتمل ذلك على سبيل المجاز بان يستعمل في الوحدة بمعنى اعتبار عدم آخر معه والمجاز عند احتماله لا يحتاج لقرينة انما يحتاج اليها عند ارادته عيناً قال المحشي في حواشي القاضي نصب القرينة المانعة عن الحقيقة انما يشترط في تعيين المجاز دون احتماله وترديد السيد رحمه الله لا ينافي ذلك فليتأمل

(قول الشارح) ظاهرة في عدم الاستغراق لان معنى تنكير الشيء شياعه في أمته وكونه بعضاً مجبولاً من جملة

(قول الشارح) وقد تستعمل فيه مجازاً من اطلاق النخاص واردة العام

(قول الشارح) وفي المقامات الخ قيل ما فيها على الكثير لان وقيم في معنى النفي كما يدل له ولا لقيم ما بقيتم ضراً

(قول المحشي) يرشدك الى ما ذكرنا اي ان المعتبر الوضع والمفهوم المطابقى تعليل اشرح بقوله لانه يتناول الخ لان

التناول معناه دلالة اللفظ على ما وضع له مطابقة لا ما كان بطريق الازوم او المقام

وأما اذا كانت النكرة مع من ظاهرة نحو ما جاءني من رجل أو مقدرة نحو لا رجل في الدار فهي نص في الاستغراق حتى لا يجوز ما جاءني من رجل أو لا رجل في الدار بل رجلان وإلى هذا أشار صاحب الكشف حيث قال ان قرأة لا ريب فيه بالفتح توجب الاستغراق وبالرفع تجوز

لا يخفى ان عبارة المتن ليست نصا في لا التي لنفي الجنس ، فيجوز ان تكون في كلا الموضعين لا المشبهة بليس ، أو الاولى لنفي الجنس والثانية المشبهة بليس وما وقع في الايضاح والمفتاح من قوله بدليل انه لا يصدق لا رجل في الدار في نفي الجنس اذا كان فيها رجل أو رجلان ويصدق لا رجال في الدار فيجوز ان يكون معناه لا رجل في الدار اذا استعمل في نفي الجنس ، احترازا عما اذا استعمل في نفي الوحدة فانه لا عموم له حينئذ كما صرح به السيد ويؤيده

(قول الشارح) وأما اذا كانت النكرة مع من الخ في الرضى من هذه وان كانت زائدة لكنها مفيدة لنص الاستغراق كأن أصلا من الابتدائية لما اريد استغراق الجنس ابتدئ منه بالجانب المتناهي وهو الاحد وترك الجانب الاعلى الذي لا يتناهى لكونه غير محدود كانه قيل ما جاءني من هذا الجنس واحد الى ما لا يتناهى (قول المحشى) لا يخفى ان عبارة المتن الخ اعتراض على الشارح في حمله المثاليين على لا التي لنفي الجنس حيث قال وانما أورد البيان الخ

(قول المحشى) فيجوز أن يكون كلا الموضعين لا المشبهة بليس فيستفاد حينئذ من منطوقه ان المفرد المستغرق ظاهرا اشمل من الجمع المستغرق ظاهرا ويعلم منه بالالزام اشتمالية المفرد المستغرق نصا على الجمع المستغرق ظاهرا والصورتان الباقيتان يعلمان بالمقايسة ايضا لانه لا تفاوت في نفس الاستغراق كما سيأتى له تدبر

(قول المحشى) أو الاولى لنفي الجنس والثانية المشبهة بليس فيفيد بمنطوقه ان المفرد المستغرق ظاهرا اشمل من الجمع المستغرق نصا ويلزم من ذلك ان المفرد المستغرق نصا اشمل من الجمع المستغرق ظاهرا أو نصا وان المفرد المستغرق ظاهرا اشمل من الجمع المستغرق ظاهرا فتمت الصور الاربعة الممكنة هنا ولم تجعل الاولى من قبيل المشبهة بليس والثانية لنفي الجنس لانه حينئذ لا وجه لتقييد الايضاح بقوله في نفي الجنس لان لا التي لنفي الجنس ليس لها حالة اخرى بخلاف التي بمعنى ليس وأما تقييده على ما فهمه الشارح فتما هو لكون التي لنفي الجنس نصا في الاستغراق فيكون التمثيل بها اوضح واعلم ان المحشى رحمه الله لم يرد بكلامه هذا ان صنيع الشارح قاصر على صورتين ما اذا كانت لا للجنس فيهما أو في المفرد دون الجمع بخلاف ما اذا حملت على ما ذكره فان مختاره الآتى انه لا فرق بين الظاهر والمنصوص في مفهوم الاستغراق حتى يكون بعض الصور اولى بالاشتمالية من بعض ونما مراده ان تعيين كونها للجنس لا دليل عليه في كلام المصنف والمقصود حاصل بغیره اذ لا فرق بالنسبة لمفهوم الاستغراق لكن يرد عليه ان الشارح اتم حمله على ذلك لتعبير المصنف بالصحة وعدمها اذ لو كانت لا في لا رجل هي المشبهة بليس لصح لا رجل اذا كان فيها رجلان بناء على انها لنفي الوحدة وتأويل ذلك بان المراد انه لا يصح اذا كان فيها رجلان بناء على الظاهر من الاستغراق وان صح بناء على خلاف الظاهر خروج عن الظاهر المتبادر من عدم الصحة رأسا وان كانت عبارة الايضاح ظاهرة في ذلك حيث قيد بقوله في نفي الجنس المفيد للتقييد بحال الاستغراق فانه اذا كانت لا التي للجنس لا حاجة حينئذ لذلك التقييد

(قول المحشى) احترازا عما اذا استعمل في نفي الوحدة كما هو الاستعمال الثاني الذي ذكره السيد وحينئذ

انه قال في نفي الجنس دون لنفي الجنس * قال قدس سره جاز في غيره من الجوع الخ * فيه بحث اما اولاً فلانه ان أراد بالجموع المجموع المستغرق سواء كانت بحرف التعريف أو بالاضافة ، او بوقوعها في سياق النفي . فلا نسلم الملازمة لان البيان مختص بالواقع في سياق النفي وان أراد الجموع الواقعة في سياق النفي الظاهرة في الاستغراق ، فالملازمة مسلمة لكن لا نسلم اتضاح ثبوت المدعى بذلك لان المدعى ، اعم من الواقع في سياق النفي الظاهر في الاستغراق وغيره واما ثانياً فلان اللازم ما ذكره أن يكون الاستغراق المنصوص في المفرد اشمل من الاستغراق المنصوص وغير المنصوص في الجمع ولا يلزم أن يكون الاستغراق الظاهر في المفرد ، اشمل منه ، ولو اريد البيان بطريق الاولوية لوجب أن يقرأ لا رجال بلا التي لنفي الجنس ولا رجل بلا المشبهة بليس ليدل على اشتمالية الاستغراق الظاهر في المفرد من الاستغراق المنصوص في الجمع فيلزم اشتمالية المنصوص في المفرد من الظاهر في الجمع والمنصوص في الجمع بطريق الاولى والحق بن كلام اُشارحه رحمه الله تعالى غير محتاج الى هذه العناية فان مقصوده ان الاستغراق بلا التي لنفي الجنس واضح غاية الوضوح فالاستشهاد بها أولى لكونه نصاً في المقصود ، وان اتضاح ثبوت المدعى حاصل بهذا البيان اذ الظاهر عدم الفرق بين الاستغراق الحاصل بحرف النفي وغيره وبين الظاهر والمنصوص في مفهوم الاستغراق اما الفرق بين أدوات الاستغراق وبين احتمائه لغير الاستغراق وعدمه * قال قدس سره لا يوجب تخصيصاً الخ

لا يصح الاستدلال بما في المفتاح والايضاح

(قول المحشي) انه قال في نفي الجنس اى في صورة نفي الجنس ولم يقل كما قال الشارح لنفي الجنس
(قول المحشي) أو بوقوعها في سياق النفي لعله النهي
(قول المحشي) فلا نسلم الملازمة اذ لا مانع من ان يكون الجمع غير الواقع في سياق النفي مساوياً للمفرد المنفي النص في الاستغراق الا ترى الجمع المحلى باللام حيث قال فيه الشارح ولقائل الخ
(قول المحشي) فالملازمة مسلمة بناء على الفرق بين الاستغراق الظاهر والمنصوص
(قول المحشي) اعم من الواقع في سياق النفي فلا يجرى الدليل في نحو الجمع المحلى باللام الواقع في الاثبات لا منطوقاً ولا لزوماً
(قول المحشي) اشمل منه اى من الاستغراق المنصوص وغير المنصوص في الجمع
(قول المحشي) ولو اريد البيان بطريق الاولوية الخ هذا اعتراض آخر على قول السيد جاز في غيره من الجوع بطريق الاولى فانه يقتضى ان مراد الشارح ان مقصود المصنف الاستدلال على بعض الصور وهو اشتمالية المنصوص في المفرد على الظاهر في الجمع بطريق الاولى وحاصله ان هذا ليس بيانا لتلك الصور بطريق الاولى اذ المعرج به ليس اضعف وانما هو مجرد استلزام اذ البيان بطريق الاولى ان يبين الاضعف صريحاً فيكون الاقوى بطريق الاولى فلو كان المراد ذلك لوجب ان يقرأ لا رجال بلا التي لنفي الجنس ولا رجل بلا المشبهة بليس ليدل على اشتمالية الاستغراق الظاهر في المفرد من الاستغراق المنصوص في الجمع فيلزم اشتمالية المنصوص في المفرد من الظاهر في الجمع بطريق الاولى فهذه هي الصورة التي قال فيها السيد ان المراد البيان لها بطريق الاولى الا انه على ما قال السيد ليس بيانا لها بطريق الاولى لما مر بخلاف ما قلناه المحشي فراد المحشي الاعتراض عليه في بيان تلك الصورة بخصوصها لا بيان جميع الصور الاربع كما وهم ولذا ترك الصورتين الباقيتين فتدبر (قول المحشي) وان اتضاح ثبوت المدعى حاصل الخ أى بلا نظر للاولوية التي عول عليها السيد رحمه الله حتى يلزم ما تقدم

ولقائل ان يقول لو سلم كون استغراق المفرد اشمل في النكرة المنفية فلا نسلم ذلك في المعرف باللام بل
الجمع المحلى باللام الاستغراق يشمل الافراد كلها مثل المفرد كما ذكره اكثر اثمة الاصول والنحو ودل عليه الاستقراء
وصرح به اثمة التفسير في كل ما وقع في التنزيل من هذا القبيل نحو اني اعلم غيب السموات والارض ، وعلم

اما على مذهب الجمهور من أن الاستثناء ، اخراج عن الحكم دون المدلول فلان المستثنى منه على عمومته واما على مذهب
من جعل المستثنى منه ، مستعملاً فيما سوى المستثنى مجازاً والاستثناء قرينة عليه فلان تخصيص فرع استعمال اللفظ في المعنى
العام ولا استعمال فيه ههنا وأما على مذهب من قال إن مجموع المستثنى منه والمستثنى موضوع لما سواه بالوضع التركيبي كأنه
وضع لفظ سبعة مثلاً للعدد المخصوص ، وعشرة إلا ثلاثة أيضاً فلان المستثنى منه عنده بحسب هذا الوضع بمنزلة زاء زيد
لا معنى له فضلاً عن التخصيص هذا خلاصة التحقيق الذي أشار اليه ومن لم ينتبه قال هذا انما يتم على مختار الرضى من أنه
تخصيص في الحكم لا في مدلول المستثنى منه * قال قدس سره نفي واحد لا بعينه * اى نفي الواحد لا بشرط شيء من
الاجتماع مع آخر وعدمه * قال قدس سره لانصاف بخلاف لا رجل بلا الجنسية فانه نص في الاستغراق تضمنه من الاستغراقية
ولا يستعمل بالوجه الثاني لمناقضته من الاستغراقية * قل قدس سره نفي الواحد من حيث هو واحد * أي بشرط عدم
الاجتماع * قال قدس سره وليس هذا من العموم * أي الشمول والاحاطة اذ المعنى نفي الواحد من حيث الانفراد نعم
له عموم على سبيل البديل اذ يجوز أن يكون ذلك الواحد المنفرد زيدا أو عمراً أو بكراً فمن قال فيه مناقشة فانه يفيد نفي
فرد موصوف بالوحدة على الاطلاق سواء كان زيدا أو عمراً أو غير ذلك فمحقق العموم لم يأت بشيء (قوله ولقائل أن يقول الخ)
يعنى ان المدعى ان استغراق المفرد سواء كان بحرف التعريف أو بغيره اشمل من استغراق الجمع ، والبيان الذى ذكره المصنف
رحمه الله تعالى لايجرى الا في النكرة المنفية . فلا يتم التقريب فهو منع لاستلزام الدليل المذكور للدعى ويتم بقوله فلا نسلم
ذلك في المعرف باللام وقوله بل الجمع المحلى الخ ، اعراض عن المنع واثبات المساواة بينهما استظهاراً (قوله مثل المفرد) المحلى

(قول المحشي) اخراج عن الحكم دون المدلول فالعشرة في على عشرة الا ثلاثة مستعملة في معناها لكن لم يحكم الا
بعد الاستثناء لان المسند اليه هو مجموع المستثنى والمستثنى منه أو ما يفيد ذلك المجموع أعنى السبعة في المثال غاية ان
الجزء الاول لما اعرب بالاعراب الذى يستحقه المفرد لو وقع نصب الثانى تشبيهاً بالمفعول كذا قيل والظاهر ان مراده
انه استثناء من الحكم أعنى النسبة النفسية كانه قيل احكم بان له عشرة الا ثلاثة لا احكم بانها له بل هي مسكوت عنها
وفرق بينهما يعرفه التأمل

(قول المحشي) مستعملاً فيما سوى المستثنى مجازاً فالمعنى الحقيقي عشرة موصوفة باخراج الثلاثة والعشرة للخرج منها
ثلاثة عشرة لاسبعة فيكون استعمالها فيها مجازاً

(قول المحشي) وعشرة الا ثلاثة أيضاً فاللفظ عشرة كالزاي من زيد لا يدل على شيء ، والكلام في ذلك مبسوط في محله

(قول المحشي) لم يأت بشيء ، لانه انما تى بالعموم البدي والكلام في العموم الشمولى

(قول المحشي) فلا يتم التقريب التقريب سوق الدليل موافقاً للمطلوب وهو هنا أعم من الدليل

(قول المحشي) اعراض عن المنع فلا يقال ان قوله بل الجمع الخ دعوى وليست وظيفة المانع وحاصل الجواب انه

اعرض عن المنع واثبت المساواة تقوية للمنع وليس الاثبات مقصوداً بذاته

آدم الاسماء كلها ، واذا قلنا للملائكة اسجدوا لآدم ، والله يحب المحسنين ، وماهى من الظالمين ينعبد ؛ وما الله يريد ظلماً للعالمين الى غير ذلك ولهذا أصبح بلا خلاف نحو جائئى القوم أو العلماء الا زيدا او الا الزيدى مع امتناع قولك جائئى كل جماعة من العلماء الا زيدا على سبيل الاستثناء المتصل فان قيل المفرد يقتضى استيعاب الآحاد والجمع لا يقتضى الا استيعاب المجموع حتى ان معنى قولنا جائئى الرجال جائئى كل جمع من جموع الرجال وهذا لا ينافي خروج الواحد والاثنين من الحكم بخلاف المفرد

بلام الاستغراق في كون كل منهما لشمول فرد فرد وان كان فرق بينهما من حيث انه لا يستثنى من المفرد المستغرق الا الواحد ويستثنى من الجمع الواحد والاثنان والجماعة ، في الرضى في بحث المعرفة لا يستثنى من المفرد الا المفرد وقوله تعالى (ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا) أى الا كل واحد منهم ولا يجوز ان يقال الرجل يرفع هذا الحجر الا الزيدى معاً أو الا ثلاثكم معاً وكذا لا يستثنى من المثنى الا المثنى واما الجمع فيصح استثناء الواحد والمثنى والجمع منه نحو لقيت العلماء الا الزيدى أو الا زيدا وذلك لان الجمع المحلى باللام في مثل هذا الموضع يستعمل بمعنى منكر مضاف اليه كل مفرد وغيره فعنى لقيت العلماء الا زيدا أى كل عالم وكل عالمن وكل علماء انتهى والسرفى ذلك ان الجمع المستغرق مستعمل للجنس المطلق أى ، من غير اعتبار معنى الجمعية (قوله ولهذا صح الخ) ، أى بلا تأويل لما عرفت مما قلناه عن الرضى والصواب ترك لفظ القوم لان الكلام في الجمع صيغة والقوم مفرد اللفظ جمع المعنى لانه اسم لجماعة من الرجال خاصة فاستغراقه يكون بمعنى كل قوم فلا يصح الاستثناء في جائئى القوم الا زيدا باعتبار أن مجيء القوم يستلزم مجيء الآحاد وقد نص في التلويح ان الاستثناء في جائئى القوم الا زيدا باعتبار ان مجيء القوم المجموع يستلزم مجيء كل واحد (قوله مع امتناع قولك جائئى الخ) أى من غير تأويل لعدم تحقق شرط الاستثناء المتصل وهو دخول المستثنى في المستثنى منه لولا الاستثناء لان زيدا ليس بجماعة وأما التأويل بان يراد كل فرد من كل جماعة لان مجيء الجماعة يستلزم مجيء أفرادها فيصح كما في قولك له على عشرة الا واحداً أى كل جزء من العشرة وفي قولك ضربت زيدا الا رأسه أى كل عضو منه (قوله فان قيل الخ) استفسار محض لما ذكره في الاستظهار بقوله بل الجمع المحلى باللام الخ أى كيف يصح ما ذكره الأئمة والحال ان مقتضى القياس خلافه ،

(قول المحشى) في الرضى الخ استدلال على ما قبله واحترز بقوله في بحث المعرفة عما قل الرضى في بحث تعريف الكلمة من أن معنى ان الانسان لفي خسر ان كل الانسان لفي خسر فان كل المضاف الى معرفة لاستغراق الاجزاء لا الجزئيات (قول المحشى) من غير اعتبار معنى الجمعية وعدم اعتبارها ليس اعتباراً لعدمها فعنى كونه للجنس المطلق من غير اعتبار معنى الجمعية أن يدل على كل فرد فرد من جميع أفراد الجنس سواء كان مجتمعاً مع غيره أو منفرداً فلاحتمال الاجتماع والانفراد صلح لاستثناء الجمع والمفرد والمثنى فقول الرضى انه بمعنى كل منكر الخ معناه انه صالح لا اعتبار هذا المعنى فيه لا انه دال على معنى كل فرد وكل جماعة وكل اثنين لما تقدم للمحشى انه كالمفرد شمول فرد فرد ولانه لو دل على معنى كل جماعة جماعة لكان لزوم التكرار باقياً بعينه فلا معنى للقول بانه زال منه معنى الجمعية دفعا للتكرار تدبر

(قول المحشى) أى بلا تأويل فيه كقوله الآتي من غير تأويل رد على القترى حيث أورد على الشارح أنهم صرحوا بصحة الاستثناء في ضربت زيدا الا رأسه وله على عشرة الا واحداً

قلنا لو سلم فلا يمكن خروج الواحد والاثنين ايضا

وليس هذا اثباتا للمقدمة المنوعة فان المنع وارد على استدلال المصنف رحمه الله ، وهذا إعادة للدليل المذكور في الشرح إلا أن يقال إن إعادة الدليل السابق ، اشارة الى أن المدعى ثابت بذلك الدليل وما ذكره المصنف شاهد صدق على ذلك لوقوعه في الاستعمال فعدم تمامه لا يضر لكنه بعيد عن عبارة الشارح (قال قدس سره يستلزم تكراراً الخ) وفي شرحه للفتاح في بحث تعريف المسند وحينئذ يشترط أن لا تتداخل الجماعات وأجزاؤها حذراً عن التكرار

(قول الشارح) قلنا لو سلم الخ فيه اشارة الى المنع وحاصله اننا لانسلم ان الجميع لا يقتضي الا استيعاب الجموع لان الجمع مع اللام موضوع للجنس المطلق من غير اعتبار معنى الجمعية بمعنى ان مدلوله الافراد من حيث هي لا يقيد الافراد ولا يقيد الاجتماع على ان الجمع المنكر انما يدل على افراده دلالة التكرار بحرف العطف وبعد دخول حرف الاستغراق لم يحدث له سوى الاستغراق في معناه على ما كان عليه قل انشرح في حواشي الشارح المضدى بعد كلام ذكره تحقيق المقام ان الجمع لتضعيف المفرد فعنى الجمع المعروف باللام أو الاضافة جميع الافراد وما يتوهم من ان معنى الجمع العام هو المجموع من حيث هو مجموع أو كل واحد واحد من الجموع لامن الآحاد فقد تكلمنا عليه في الشرح التلخيص وفي التلويح الصحيح ان الحكم في الجمع المعروف الغير المحصور انما هو على الآحاد وفي حواشيه على العضد ايضا قد تقرر عندهم ان الجمع بحرف الجمع كالجمع بلفظ الجمع فتعاطف المفردات بمنزلة الجمع حتى في الوصف بصفة الجمع اه وهذا منه يفهمك ان معنى الجمعية التعدد لا الاجتماع في زمان أو مكان والاستغراق انما هو في الافراد المتعددة لافي الجماعات فهو كالاتغراق في المفرد سواء سواء بذلك على ذلك انه متى جرد المفرد عن معنى الوحدة بمعنى اعتبار عدم آخر معه صار مدلوله مدلول الجمع ووصف بنعت الجمع كما سيأتي فصيغة الجمع لا تدل على أكثر مما يدل عليه العطف بالواو وانبت اذا قلت جاء زيد وعمر وهكذا الى ان استغرقت جميع الافراد لم يكن الحكم الا على الافراد فالجمع انما هو اختصار للعطف وانما غرهم التعبير بلفظ الجمع نعم الجمع يتناول الآحاد دفعة بخلاف العطف بالواو فلذا صح الاستثناء من الاول دون الثاني في العضد قال الامام العام كتكثير الآحاد المتعددة قال اهل العربية معنى الرجال فلان وفلان وفلان الى ان يستوعب وانما وضع الرجال اختصاراً فليتأمل

(قول المحشي) وليس هذا اثباتا للمقدمة المنوعة اي التي هي استلزام الدليل المدعى كما ذكره سابقاً لان قوله بدليل صحة الخ اي واذا ثبت ذلك كان استغراق المفرد اشمل

(قول المحشي) وهذا إعادة للدليل المذكور في الشارح اي بعد قول المصنف واستغراق المفرد اشمل حيث قال لانه يتناول كل واحد واحد الى قوله واستغرق الجمع انما يتناول كل جماعة جماعة ولا ينافي خروج الواحد والاثنين واذا كان إعادة لذلك لا يصح ان يكون اثباتاً لتلك المقدمة اذ ليس فيه ما يزيل المنع قيل الاولى ان يجعل ذلك معارضة بالدليل السابق كما يدل عليه قوله قلنا لو سلم الخ وفيه انه يكون معارضة لما هو اسظهار للنوع وانه غير مقصود لذاته

(قول المحشي) اشارة الى ان المدعى الخ يعني ان إعادة ذلك الدليل اشارة الى انه هو دليل الدعوى المثبت لها بتمامها اما ما ذكره المصنف فاستشهاد على بعض المدعى ولا يجب في الاستشهاد ان يكون لجميع افراد المدعى حتي يتوجه عليه المنع وحينئذ تكون إعادة ذلك الدليل اثباتاً للمقدمة المنوعة

وفيه انه ليس للجمع المستغرق وضع آخر غير وضع الاجزاء. واشتراط عدم التداخل أمر زائد على ما يفيد وضع اجزائه وما قيل انه لافساد في هذا التكرار. فانه لم يقع ذلك في الخارج ولا يلزم ان يلاحظ المحكوم عليه على وجه التكرار فن المعنى ان كل فرد من المحكوم عليه ما ثبت له الحكم لكنه اذا لاحظ العقل الثلاثة مثلا على لوجوه المذكورة اعتبر الحكم عليها في جميعها فالجواب ان المراد لزوم التكرار في مدلول الجمع المستغرق مع قطع النظر عن الحكم عليه في الخارج أو في الملاحظة العقلية ولا شك ان الواضع حكيم لا يعتبر التكرار في مدلول اللفظ وكذا ما قيل ان مثل هذا واقع في التنزيل نحو (كل حزب به لديهم فرحون) و(كلما اتى فيها فوج سالم خزنها) و(كلما دخلت امة لعنت اخنها). لان المراد في الايات المذكورة الجماعات الغير المتداخلة بقرينة الاحكام التي نسبت اليها فان ما لدى حزب غير ما لدى الآخر وما اتى فيها مرة غير ما اتى مرة اخرى وكذا الامة الداخلة مرة غير الامة الداخلة اخرى (قال قدس سره كانه قد بطل الخ) انما قل كأن لان الجمعية انما بطأت في جانب الكثرة. وأما في جانب القلة فباقية حتى لا يجوز تخصيصه الى الواحد كما سيجي.

(قال قدس سره كما في قولك للرجال عندى درهم) لعله حمله على الاستغراق العرفي والا فالظاهر انه للعهد

(قول المحشي) وفيه انه ليس للجمع المستغرق وضع آخر الخ هذا اعتراض على قول السيد هنا يستلزم تكرارا حاصله ان ذلك منبني على رأى السيد من ان المركب غير موضوع وضع آخر غير وضع الاجزاء كما سبق تصريجه بذلك لكن الحق انه موضوع بوضع آخر للجنس المطلق أى من غير اعتبار معنى الجمعية كما سبق للمحشي وحينئذ لا دلالة له على معنى الجمعية حتى تكون افراده جماعات ويلزم التكرار وفي بعض النسخ بدل قوله واشتراط الخ اذ اشتراط الخ وحينئذ فمعنى الاعتراض انه يلزم أن يكون للمركب وضع آخر حتى يتضمن هذا الاشتراط وفي بعضها وفيه انه ليس للجمع وضع آخر واشتراط الخ فلا بد أن يكون له وضع آخر لما ذكره يعنى والسيد لا يقول به لكن عبارة السيد لا تفيد انه مدلول المركب تأمل

(قول المحشي) واشتراط عدم التداخل الخ هذا اعتراض على قول السيد في شرح المفتاح وحينئذ يشترط ان لا يتداخل الخ حاصله ان هذا الاشتراط ليس مدلولاً للجمع الممرف حتى ينفع في دفع التكرار وانما قال هنا أمر زائد على ما يفيد وضع اجزائه لان السيد لا يقول ان المركب له وضع سوى وضع اجزائه فهو رد عليه باعتبار مذهبه

(قول المحشي) فانه لم يقع ذلك في الخارج فانك اذا قلت جاء الرجال وكانوا عشرة لم يقع في الخارج الا بحىء العشرة بلا تكرار في الحىء وانما التكرار اذا لوحظ أن الثلاثة جزء الاربعة والخمسة الخ والاربعة جزء الخمسة الخ وهكذا وهذه الملاحظة غير لازمة فلا تكرار وحاصل الجواب ان التكرار لازم في مفهومه بقطع النظر عن الخارج والملاحظة ضرورة استغراقه كل ما صدق عليه جماعة ولا شك ان المجموع يصدق عليه جماعة وكل واحد من الثلاثة وما بعدها كذلك فلو لمه التكرار باعتبار مدلوله مع قطع النظر عما ذكر

(قول المحشي) لان المراد في الايات الخ بخلاف ما نحن فيه فانه لا قرينة على ما ذكر لانحداد الحكم المنسوب الى كل جماعة فبالنظر الى الحكم في نفسه بقطع النظر عن الخارج والملاحظة يقع التكرار بخلاف الايات لاختلافه في نفسه تدبر (قول المحشي) واما في جانب القلة فباقية حتى لا يجوز الخ يعنى ان نفس الصيغة للجمع والعموم عارض باللام وتخصيص انما يرفع العموم فلا بد أن يبقى مدلول الصيغة كذا في التلويح فالحصل مما هنا وما سبق ان الجمع مع اللام موضوع للجنس المطلق أى من غير اعتبار معنى الجمعية لكن هذا انما هو باعتبار ما طرأ من التركيب مع اللام وهو العموم وهذا لا ينافي ان الجمع وحده له دلالة على معنى الجمعية فاذا بطل العموم بالتخصيص بقى الجمع وحده فلا بد من تحقق مدلوله

لان الواحد مع اثنين آخرين من الآحاد والاثنين مع واحد آخر منها جمع من الجموع والتقدير ان كل جمع من الجموع داخل في الحكم على ما ذكرتم

اذ لا صحة لقولنا مجموع رجال الدنيا له درهم (قال قدس الله سره والوحدة المطلقة) اى غير المقيدة بالاجتماع مع آخر وعدمه (قال قدس سره ظاهرا في استغراقه) لعدم من الاستغراقية (قال قدس سره الوحدة المقابلة للتعدد) اى الوحدة بشرط عدم الاجتماع مع آخر (قال السيد قدس سره مطلقا) اى سواء كان مع الجمعية اولا (قال قدس سره فلا يكون حينئذ فرق الخ) الا باعتبار انه لا يصح الاستثناء من لا رجل الا الواحد بخلاف لا رجل فانه يصح استثناء الواحد والاثنين والجماعة على قياس ما عرفت في المحلى باللام (قال قدس سره معنيين) نفي الجنس ونفي الوحدة المقابلة للتعدد (قال قدس سره ثلاثة معان) نفي الجنس ونفي الجمعية ونفي الوحدة العارضة للجماعة (قال قدس سره ايضا معنيين) نفي الجنس ونفي الجمعية ولا يمتثل نفي الوحدة العارضة للجماعة لمناقضاته لاستغراق الجماعات المفادة بكلمة من المقدرة

(قول الشارح) لان الواحد مع اثنين آخرين من الآحاد أى آحاد الجمع يعنى انه معهما جمع من الجموع كما قيل فيما بعد فان قيل اذا دخل في الحكم غير الواحد والاثنين لم يبق شيء آخر يضم الى الواحد او الاثنين ليحصل جمع آخر قلنا هذا مع انه كلام على السند مدفوع بن دخول الغير في الحكم لا يمنع صحة ضم شيء منه الى الواحد او الاثنين لان هذا مجرد اعتبار لا يتوقف على التصديق والاجتماع في زمان او مكان بل يكفي مجرد وجود ما فوق الاثنين من الافراد والحاصل ان لا نسلم صحة قولنا الرجال في الارض على قصد الاستغراق الحقيقي كيف وصحة استثناء عيسى عليه الصلاة والسلام مما لا يتصور فيه نزاع اما اذا كان الحكم على كل فرد كما هو الحق فظاهر واما اذا كان الحكم على كل جمع بناء على الفرض وتقدير التسليم فلان عيسى عليه السلام مع زيد وعمر وجمع من الرجال وليسوا على الارض ودخولها في الحكم لا يمنع صحة اعتبارها مع عيسى عليه السلام جمعا من الرجال كذا نقل عن الشارح

(قول المحشي) اذ لا صحة الخ لا استتمالة أن يكون عليه درهم لمجموع رجال الدنيا

(قول المحشي) ولا يمتثل نفي الوحدة العارضة للجماعة لانه اذا كان لاستغراق افراد مدلوله كان مستتملا في نفي الجماعة المطلقة أى غير المقيدة بالاجتماع مع آخر وعدمه

(قول السيد قدس سره) يدل على الجنس والوحدة المطلقة الخ تعبيره بالدلالة هنا دون ما بعده يدل على ان المفرد موضوع للوحدة المطلقة ولذا كان ظاهرا في الاستغراق اما الوحدة الاخرى فتراد منه على سبيل المجاز تدبر

(قول السيد قدس سره) نفي الجنس المتصف بتلك الوحدة أى في ضمن الفرد

(قول السيد قدس سره) فلا يكون من العموم في شيء اى عموم الافراد فلا ينافي عموم الجماعات كما صرح به سابقا بقوله قلت لا رجال نص في استغراق افراد مدلوله فلا يخرج عنه شيء من الجماعات الخ نعم يلزم حينئذ التكرار ولا يقال ان الجمع مع لا وضع للجنس المطلق كما سبق في المعرف والا لما اخص بالجماعات والفرق بين هذه الصورة وبين لا رجل في الدار اذا كانت لا بمعنى ليس وقصد نفي الوحدة حيث لا يكون فيه شائبة العموم اصلا كما سبق ان الوحدة بمعنى الانفراد ليست جنسا متعددا بخلاف الجماعات (قول السيد قدس سره) فلا يكون من العموم في شيء يقال فيه ما قيل فيما قبله (قول السيد قدس سره) نفي الوحدة العارضة للجماعة هذه الوحدة معناها اعتبار عدم جماعة أخرى معها وانظر لم لم

فان زعموا ان كل جمع داخل في الحكم باعتبار ثبوت الحكم للمجموع دون كل فرد حتى يصح جائئ جمع من الرجال باعتبار محي فرد او فردين منه فهو ممنوع بل هو اول المسئلة فظهر بطلان ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى * رب انى وهن العظم منى * انه ترك جمع العظم الى الافراد لطلب شمول الوهن للعظام فردا فردا لصحة حصول وهن المجموع بوهن البعض دون كل فرد يعنى يصح اسناد الوهن الى صيغة الجمع نحو وهنت العظام عند حصول الوهن لبعض من العظام دون كل فرد فرد ولا يصح ذلك في المفرد وذلك لاننا لانسلم صحة

(قوله فان زعموا الخ) أى فان زعموا ان دخول واحد مع اثنين لا يقتضى ثبوت الحكم لكل واحد منها لجواز ثبوت الحكم للمجموع دون كل فرد (قوله بل هو اول المسئلة) لان النزاع انما هو في ان ثبوت الحكم للجماعة يستلزم ثبوت الحكم لكل واحد منها (قوله فظهر الخ) أى اذا ثبت ان الجمع والمفرد متساويان في العموم (قد قدس سره الظاهر من كلامه الخ) الظاهر من ايراد لفظ المجموع الاحتمال الاول ومن تفريعه على ان استغراق المفرد اشتمل الاحتمال الثانى فكلا الاحتمالين متساويان وليس أحدهما ظاهراً من الآخر (قوله لصحة الخ) متعلق بمحذوف أى وذالاً يحصل بصيغة الجمع (قوله وذلك لاننا لانسلم الخ) قيل اذا كان مبنى كلام المفتاح ما ذكره الشارح رحمه الله كان باطلاً واما اذا كان مبناه انه

يعتبر نفى الوحدة بمعنى عدم اعتبار اجتماع جماعة اخرى فيكون مستغرقا واما لارجال اذا توجه النفي فيه الى الجمعية فلا بد ان يكون الوحدة فيه بمعنى عدم اعتبار اجتماع جماعة اخرى لانه نص في الاستغراق فلا يصح فيه الوحدة المقابلة للتعديد تدبر (قول السيد قدس سره) اللازم من نفى الجنس يقتضى ان الاستغراق بطريق اللزوم والذي في التلويح انه بالمطابقة ولعل اختلاف مبنى على ان الوحدة مستفادة من التثوين أو من نفس الاسم

(قول الشارح) فان زعموا الخ اي بعد ما قالوا ان الجمع لا يقتضى الاستيعاب الجموع وسدنا ذلك ووضحنا انه ليس هناك الا الجموع بان الواحد مع الاثنين جمع والاثنان مع واحد آخر جمع اذا زعموا ان هذه الآحاد التى هي جموع انما دخلت في الحكم باعتبار ثبوت الحكم للمجموع كل منها دون كل فرد منه أى قتلهم ان افراده جموع لاجل ان الحكم على الجمع قد يكون باعتبار ثبوته للمجموع بخلافه على المفرد لانه لا يتنافى خروج الواحد والاثنين لانهما ليسا من افراده حتى يرد ما ذكرنا لهم هذا الزعم ممنوع لم لا يجوز دخوله في الحكم باعتبار ثبوته لكل فرد من افراد كل جمع منها بل هو اول المسئلة لان النزاع انما هو في ان ثبوت الحكم للجماعة يستلزم ثبوت الحكم لكل واحد منها لا يقال المتنازع فيه مدخول لام الاستغراق والكلام الآن في غير مدخولها اذ معنى قولك جاني الرجال جاني كل جماعة جماعة وجماعة ليس مدخول أل لاننا نقول لم يكن نزاعنا من جهة انه استغراق وانما قلنا بل الجمع المحلى بلام الاستغراق يشمل الافراد كلها لان الكلام فيه بل نزاعنا في ان كل جمع يشمل افراده فان كان محلى بلام الاستغراق يشمل جميع الافراد والا يشمل كل فرد مما يكون به جمعا فيكون الحكم متعلقا بكل فرد وافراد الجمع المحلى على ما قلتم جموع فتكون كذلك واعلم ان قول الشارح يشمل الافراد كلها مثل المفرد وقوله مع امتناع قولك جاني كل جماعة الخ وقوله باعتبار ثبوت الحكم للمجموع دون كل فرد صريح في ان النزاع انما هو في ان الحكم على الجمع حكم على الافراد أو على الجماعة فالشارح يقول انه على الافراد مباشرة كما تقدم نقله عنه وغيره يقول على الجمع وليس مختار الشارح ان الحكم على الجمع يستلزم الحكم على الافراد كما قال المحشى فحاصل النزاع ان الشارح

قولنا وهنت العظام باعتبار وهن البعض بل الوجه في افراد العظم ما ذكره صاحب الكشف وهو ان الواحد هو الدال على معنى الجنسية وقصده الى ان هذا الجنس الذي هو العمود والقوام واشد ما تركب منه الجسد قد اصابه الوهن ولو جمع لكان القصد الى معنى آخر وهو انه لم يهن منه بعض عظامه ولكن كلها بمعنى لو قيل وهنت العظام كان المعنى ان الذي اصابه الوهن ليس هو بعض العظام بل كلها حتي كانه وقع مع سامع شك في الشمول والاحاطة لان القيد في الكلام ناظر الى نفي ما يقابله وهذا المعنى غير مناسب للمقام فهذا الكلام صريح في ان وهنت العظام يفيد شمول الوهن لكل من العظام بحيث لا يخرج منه البعض وكلام المفتاح صريح في انه يصح وهنت العظام باعتبار وهن بعض العظام دون كل فرد فالتنافي بين الكلامين واضح وتوهم بعضهم انه لا منافاة بينهما بناء على ان مراد صاحب الكشف انه لو جمع العظم لكان قصدا الى ان بعض عظامه مما لم يصبه الوهن ولكن الوهن انما اصاب الكل من حيث هو كل والبعض بقي خارجا كالواحد

قد يقصد بالجمع المعروف باللام المجموع من حيث هو مجموع فلما كان وهن العظام يحتل هذا المعنى قصد بتقليل اللفظ تكثير المعنى قطعاً فلا بطلان أقول ارادة هذا المعنى بعيد من كلامه غاية البعد ، لانه فرع هذا الكلام على ان استغراق المفرد اشمل من استغراق الجمع حيث قال ومن هذا يعرف لطيف ما يحكيه الله تعالى عن زكريا (رب اني وهن العظم مني) دون وهن العظام حيث توصل باختصار اللفظ الى الاطئاب في معناه (قوله وهذا المعنى غير مناسب للمقام) لان المقام مقام التضرع والابتهال فالمناسب له ان الوهن اصاب لما هو قوام البدن واشد ما تركب منه الاسد فكيف ما عدها لان الوهن اصاب كل العظام ولم يخرج منه واحد منها فانه وان كان المعنيان ، متلازمين لكن متفاوتان في القصد فتدبر (قوله وتوهم بعضهم الخ) مبني هذا التوهم حمل لفظ كلها في قول الكشف على معنى مجموعها فيكون معناه انه لو جمع لكان القصد الى ان مجموع العظام من حيث هو مجموع اصابه الوهن وان بعض عظامه مما لم يصبه الوهن ويرد عليه ان الجمع المعروف باللام على تقدير حمله على الكل من حيث هو كل انما يفيد ان الحكم لكل اعم من أن يكون باعتبار كل جزء أو باعتبار بعض الاجزاء فكيف يصح على هذا التقدير قوله لكان القصد الى ان بعض عظامه مما لم يصبه الوهن والجواب ان هذه الافادة مبنية على ماسر من أن القيد في الكلام ناظر الى نفي ما يقابله والمقابل لكل من حيث هو كل فرد ليفيد انه لم يصب كل عظم (قوله لا منافاة بينهما) وان كان بينهما فرق من حيث أنه حمل السكاكي رحمه الله اللام في العظم على الاستغراق

يقول ان الحكم على الجمع حكم على الافراد مباشرة وحينئذ تكون في الاستغراق كالمفرد وغيره يقول الحكم عليه حكم على الجماعات فلا يكون كالمفرد لا مكان خروج الواحد والاثنين اما لانهما ليسا من الافراد على ما هو ظاهر قوله فان قيل الخ واما لان الحكم على الجمع يكون باعتبار ثبوته للمجموع دون كل فرد فتأمل حق التأمل فان المقام حقيق به فتدبر

(قول الحاشي) قد يقصد اي نادرا فلا يتنافي ما صرح به الأئمة لانه باعتبار الكثير

(قول الحاشي) لانه فرع هذا الكلام الخ اي وتفريجه على ذلك يقتضي انه من حيث الافراد والجمعية لامن حيث

ارادة المجموع والا لم يكن المفرد اشمل منه

(قول الحاشي) متلازمين اي في الوجود

والاثنتين ومنشأ هذا التوهم سوء الفهم وقلة التدبر وذلك لأن إفادة الجمع المحلى باللام تعلق الحكم بكل فرد مما هو مقرر في علم الاصول والنحو وكلامه في الكشف ايضا مشحون به حيث قال في قوله تعالى (والله يحب المحسنين) انه جمع ليتناول كل محسن وفي قوله تعالى (وما لله يريد ظلما للعالمين) انه نكر ظلما وجمع العالمين على معنى ما يريد شيئا من الظلم لاحد من خلقه وفي قوله تعالى (ولا تكرر للخائفين خصيما) اى ولا تخصم عن خائن قط وفي قوله تعالى (رب العالمين انه جمع) ليشمل كل جنس مما سمي بالعالم يعنى لو افرد اتوهم انه اشارة الى هذا العالم المحسوس المشاهد فجمع ليفيد الشمول والاحاطة ولا يخفى عليك فساد ما قيل ان مراده ان المفرد وان كان اشمل لكنه قصد هنا الى معنى آخر وهو التنبيه على كون العالم اجناسا مختلفة

وصاحب الكشف على الجنس (قوله ليتناول كل محسن) بخلاف ما اذا قيل يجب المحسن فانه يحتمل الجنس اى ماهية المحسن ولو في فرد فهو ليس صريحا في تناول (قوله على معنى الخ) بناء على انه لعموم السلب لا سلب العموم (قوله ما سمي بالعالم) اى ما اطلق عليه لفظ العالم ، لانه مشترك معنى لا لفظا (قوله لو افرد اتوهم الخ) يعنى لو افرد العالم وعرف بلام الاستغراق وان كان يشمل كل جنس الا انه لا يكون شموله قطعيا ، لان العالم يطلق على مجموع ما سوى الله تعالى وقد غلب استعماله بهذا المعنى في هذا العالم المحسوس لان النفس بالمحسوسات فيجوز أن يتوهم أن يكون المراد بقوله رب العالم رب هذا العالم المحسوس بان لا يكون اللام للاستغراق بل للعهد بخلاف العالمين فانه لا يمكن حمله على المجموع لان الجمعية صارفة عنه فلا بد أن يراد كل جنس ليفيد الشمول بطريق القطع وتفصيل هذا الكلام في حواشينا على البيضاوى

(قول الشارح) تعلق الحكم بكل فرد اى دون المجموع كما فهم المتوهم ودون كل جماعة جماعة كما فهم عامة الناس

(قول الشارح) لاحد من خلقه اى عالم من العالمين

(قول الشارح) وهو التنبيه على كون العالم اجناسا مختلفة لان المعانى المختلفة لا اشتراكها في مفهوم اسم يقتضى أن يعبر عنها بلفظ واحد ومن حيث اختلافها يقتضى أن يعبر عن كل منها بلفظ على حدة فروعى الجهتان بصيغة الجمع فنهى لفظ واحد صورة والفاظ متعددة معنى وفيه ان قولهم الجمع الفاظ متعددة معنى مرادهم الالفاظ المتماثلة فان زيدون بمنزلة تكرر زيد واختلاف الحقائق انما يقتضى التعبير بالفاظ مختلفة فلم تراعى تلك الجهة اللهم الا باعتبار مطلق تعدد الالفاظ معنى

(قول المحشي) بخلاف ما اذا قيل يجب المحسن الخ دفع لما قيل ان المفرد المعروف باللام ايضا يتناول كل فرد

(قول المحشي) لانه مشترك معنى لالفاظا فهو اسم للقدر المشترك بين كل واحد من الاجناس التى يعلم بها الصانع وبين مجموعها لا كل واحد منها وذلك لانه يطلق على المجموع وهو الشائع وعلى كل واحد منها يقال عالم الحيوان وعالم النبات فلو لم يكن للقدر المشترك لزم الاشتراك أو الحقيقة والمجاز والاصل فيهما ولا يطلق على كل فرد منها فلا يقال عالم زيد كذا في حاشية القاضى (قول المحشي) لان العالم يطلق على مجموع ما سوى الله تعالى عبارته في حاشية القاضى لان العالم وان كان موضوعا للقدر المشترك اى بين كل واحد من الاجناس وبين مجموعها الا انه شاع استعماله بمعنى المجموع كالوجود في الوجود الخارجى وقد غلب استعماله في العرف بهذا المعنى اى مجموع الاجناس من العالم المحسوس اى غلب في العرف لمجموع اجناس العالم المحسوس لان النفس بالمحسوسات وليس ذلك مجازا اذ المجموع كما يصدق بالكل يصدق بالبعض فهي غلبة في بعض

لان المفرد يفيد شمول الآحاد والجمع يفيد شمول الاجناس وذلك لانه اذا لم يكن الجمع مفيداً تعلق الحكم بكل ماسمى بمفرده كيف يكون العالمين متناولاً لكل جنس مما سعى بالعالم فهل هذا الاتهامات وايضا لادلالة لقوله ليشمل كل جنس مما سعى به على هذا المعنى وكذا ما قيل ان العالمين ماهيات مختلفة فيتناولها الجمع بخلاف العظام وذلك لان هذه التفرقة لا يؤيدها عقل ولا نقل وبالجمله فالقول بان الجمع يفيد تعلق الحكم بكل واحد من الافراد مثبتاً كان أو منفيّاً مما قرره الأئمة وشهد به الاستعمال وصرح به صاحب الكشف

(قوله لانه اذا لم يكن الجمع الخ) كما يدل عليه قوله ان المفرد وان كان اشمل الخ فانه اذا كان العالم اشمل من العالمين كان اشمليته باعتبار أنه يدخل فيه، كل ما سعى بالعالم وهو الاجناس بخلاف العالمين فانه يجوز أن يخرج منه واحد واثان (قوله فيتناولها الجمع) دون المفرد لانه يتناول الآحاد المتفقة فمعنى قوله ليشمل كل جنس بخلاف لا آخر في الماهية

محتملاته فجمع ليفيد الشمول قطعاً لانه حينئذ لا يكون مستعملاً في المجموع حتى يتبادر منه هذا العالم المحسوس فيكون مستعملاً في كل جنس اذ لا ثالث فيكون المعنى رب كل جنس يسمى بالعالم أي يطلق عليه العالم والترية للاجناس انما تتعلق باعتبار أفرادها فيفيد شمول آحاد الاجناس المتخولة كلها نظراً الى الحكم اهـ

(قول الشارح) لان المفرد يفيد شمول الآحاد يعنى ان عالماً موضوع لما يعلم به الصانع أى لهذا المفهوم سواء كان هو في الواقع جنساً واحداً أو اجناساً فاذا قيل ان العالم استغرق جميع أفراد ذلك المفهوم بواسطة أن يراد الجنس في ضمن جميع أفراد من غير دلالة على انها أفراد اجناس مختلفة أو أفراد جنس واحد بخلاف ما اذا جمع فانه يدل على انه اجناس مختلفة وفيه ماسمى (قول الشارح) بكل ماسمى بمفرده أى بكل ما أطلق عليه مفردة لان المفرد على هذا القيل أيضاً موضوع للقدر المشترك هذا وما قيل انه يلزم هذا القائل أن المراد بالآحاد الاجناس لان الذى يطلق عليه عالم اجناس لا أفراد ففيه نظر لان ذلك قبل دخول ال أما بعده فلا واذا كانت الآحاد اجناساً فامعنى اختيار الجمع للدلالة عليها

(قول الشارح) وكذا ما قيل ان العالمين ماهيات الخ يعنى ان العالمين جمع عالم الذى مدلوله جنس ما من الاجناس فيتناول كل جنس بخلاف عالم المعروف باللام فان مدلوله جنس واحد فعند دخول ال يستغرق افراد ذلك الجنس فقط كما قال المحشى دون المفرد فانه يتناول الآحاد المتفقة والقول بان المفرد اشمل انما هو في غير نحو العالم والعالمين مما كان المفرد فيه موضوعاً لجنس جنس من الاجناس اذ لا يتناول بالاطلاق ما في اطلاق آخر وفيه ان العالم بدون التقييد لا يستعمل الا في القدر المشترك أو المجموع نص عليه المحشى في حواشي القاضى وغيره في حواشي الكتاب فمن أين اختص بآحاد جنس واحد وعلى كل فالفرق بين هذا القيل وما سبق واضح تأمل

(قول الشارح) لان هذه التفرقة الخ أى التفرقة بين ما كان ماهيات مختلفة حيث يجمع وبين غيره حيث يفرد ولو كان له أفراد ويحتمل التفرقة بين عالم حيث لا يدل على الماهيات المختلفة وعالمين حيث دل عليها لما عرفت أنه شاع في المجموع والاول هو الظاهر الذى دل عليه السيد

(قول المحشى) كل ما يسمى بالعالم وهو الأجناس أى تدخل جميع الاجناس فيه تبعاً لدخول جميع آحادها لقوله أولاً يفيد شمول الآحاد ثم ان كونها اجناساً باعتبار الواقع لا انه دل على انها اجناس والا فلا حاجة للجمع

في غير موضع فلا وجه لرفض جميع ذلك بكلام صدر عن صاحب المفتاح نعم فرق بين المفرد والجمع في
المعرف بلام الجنس من وجه آخر وهو ان المفرد صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه الى
الواحد منه كما في قوله تعالى (أن يأكله الذئب) والجمع صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه
لا الى الواحد لان وزانه في تناول الجمعية في الجنس وزان المفرد في تناول الجنسية والجمعية في جمل الجنس
لا في وحداته كذا في الكشف فنحو قولهم فلان يركب الخيل وانما يركب واحدا منها مجاز مثل قولهم بنو
فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم فان قلت قد روى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ان الكتاب اكثر
من الكتب وبينه صاحب الكشف بانه اذا اراد بالواحد الجنس والجنسية قائمة في وحدات الجنس كلها لم يخرج
منه شيء واما الجمع فلا يدخل تحته الا ما فيه معنى الجنسية من الجموع قلت هذا الكلام مبني على ما هو المعتبر
عند البعض من ان الجمع المعروف باللام بمعنى كل جماعة جماعة أوردته توجيهها للكلام ابن عباس ولم يقصد انه
مذهبه بدليل انه صرح بخلافه غير مرة والاستعمال أيضا يشهد بذلك وانما اطنبت الكلام في هذا المقام لانه
من مسابيح الانظار ومطارح الافكار كم زلت فيه للافاضل اقدمهم وكنت دون الوصول الى الحق افهامهم

(قوله بكلام صدر الخ) وهو ان استغراق المفرد أشمل من استغراق الجمع (قوله نعم الخ) أراد بالجمع المعروف بلام الجنس
المستغرق لانه حقيقة ذلك لانه ليس للماهية من حيث هي ولا لبعض الافراد لعدم الاولوية فتعين الكل على ما بين
في الاصول وحاصل الفرق ان المفرد المستغرق صالح لان يراد به جميع الافراد وان يراد به بعضها الى الواحد بان يخصه
حق يبق تحته واحد واما الجمع فلا يجوز تخصيصه الى الواحد

(قول الشارح) كما في قوله تعالى أن يأكله الذئب تمثيل لارادة البعض وان كانت اللام في الذئب للعهد الذهني
(قول الشارح) فنحو قولهم فلان يركب الخيل ذكر اسم الجنس وان كان الكلام في الجمع اشارة الى ان حكم الجمع
في ذلك واحد نعم استثناء الواحد انما هو باعتبار ان مجيء الجمع يستلزم مجيء الاحاد كما سبق للمحشي في لفظ القوم واذا
كان الحكم واحدا ورد ذلك علينا فحتاج للجواب عنه وليس مراده ان ذلك مما نحن فيه وهو الجمع صيغة
(قول الشارح) فان قلت الخ الفرض من هذا ان كلام صاحب الكشف هنا يناسب صاحب المفتاح لا ما قاله الشارح
فارجاع كلامه الاول الى ما هنا أولى

(قول الشارح) اوردته توجيهها لكلام ابن عباس ولم يقصد الى آخره قال صاحب الكشف في سورة الحاقة في تفسير
قوله والملك على ارجائها فان قلت ما الفرق بين قوله والملك وبين ان يقال والملائكة قلت الملك اعم من الملائكة الا
ترى ان قولك مامن ملك الا وهو شاهد اعم من قولك مامن ملائكة فهذا ليس توجيهها لكلام احد وايضا كيف ساغ
تخطئة حبر الامة في نقل اللغة بل لا حاجة له الى النقل لانه عربي ولعل مراد ابن عباس انه قديرا وبالكتب الجنس مع
الجمعية وحينئذ يكون الكتاب اعم اى مقطوع بمومه اذ لا يراد به ذلك وعليه يحمل ما ذكر من الفرق فتدبر
(قول المحشي) أراد بالجمع المعروف الخ رد لما سيأتى في قوله وبما ذكرنا الخ وقوله لانه حقيقة ذلك أى المعنى الحقيقي

لانه ازالة للعموم فلا بد من بقاء أصل المعنى وهو في المفرد الجنس مع الوحدة وهو متحقق في الواحد وفي الجمع الجنس مع الجمعية وأقلها ثلاثة أو اثنان على اختلاف الرأيين فلا يجوز تخصيصه الى الواحد والا لكان نسخاً للجمع لا تخصيصاً كذا ذكره الشارح في التلويح وعليه اطبق أئمة الاصول والحاصل انه لا فرق بينهما في جانب الكثرة لكن فرق بينهما في جانب القلة وأما قوله فنحو قولهم الخ فعنائه انه اذا تقرر ان الجمع المعروف بلام الجنس اذا كان على حقيقته. لا يجوز ارادة الواحد منه لمنافاتها الجمعية فنحو قولهم فلان يركب الخيل مما عني فيه بالجمع الواحد مثل قوله تعالى (لا يحمل لك النساء) وقوله لا يتزوج النساء حيث صرحوا بأنه يحث بتزوج واحدة مجاز عن الجنس وبطل عنه الجمعية على ما صرح به أئمة الاصول وقالوا انه لما لم يكن في تلك الامثلة معهود ، ولم يكن للاستغراق فائدة اذ لا يركب كل خيل ولا يمكن تزوج كل امرأة فتمعه يكون لغوا قلنا ان الجمع فيها للجنس لان فيه ابقاء الجمعية من وجه ، لان الجنس يدل على الكثرة ، ولو لم يحمل على الجنس وتبقى الجمعية تبطل اللام بالكلية . وابطال الجمعية من وجه اولى وبما ذكرنا ظهر ان ما قيل ان هذا يان للفرق بين المفرد المجلي

للفظ الجمع المعروف بلام الجنس المستفاد من قول الشارح والجمع في المعروف بلام الجنس هو المستغرق لا المراد به الجنس ولو في ضمن الواحد كما في فلان يركب الخيل لانه معنى مجازي كما سيأتي فلا يحمل عليه اللفظ وقوله لانه ليس للماهية أي لمنافاة الجمعية لذلك لا اعتبار الافراد فيها وقوله ولا البعض أي سواء كان خارجياً أو ذهنياً لعدم قرينة ذلك حتى يرجح فتمين الكل لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح وقوله بأن يخصه الخ يعني ان المراد بقول الشارح يراد في الموضوعين التخصيص لا ان اللفظ مستعمل في المفرد في الواحد وفي الجمع في ثلاثة فما فوق لان الكلام في الاستعمال الحقيقي بدليل قول الشارح بمد فنحو قولهم الخ والحق الذي عليه اكثر الاصوليين ان العام المخصوص حقيقة في جميع الافراد والتخصيص انما هو اخراج من الحكم لامن التناول اللفظي

(قول المحشي) لانه ازالة للعموم أي لان التخصيص انما يزيل العموم الطاريء ، من أل لا أصل للمعنى فرجال في جاي الرجال بعد ما كان مدلوله جماعة من الرجال وضع وضعا آخر تركيباً لمعنى كل جماعة وكل رجلين وكل رجل كما تقدم فاذا خصص وازيل عموم الطاريء ، زال معنى الوحدة والاثنيتان بالمرّة وزال معنى الكل في الجمع لان ذلك هو الطاريء ، وبقي أصل المعنى وهو أصل الجمع

(قول المحشي) لا يجوز ارادة الواحد منه أي بالتخصيص كما عرفت يعني انه لم يحز التخصيص الى الواحد لانه اخراج للفظ عن مدلوله فلا يجوز أن يراد به الواحد بان يستعمل فيه الا على سبيل المجاز لذلك تأمل (قول المحشي) ولم يكن للاستغراق فائدة اذ لا يركب كل خيل ولا يمكن تزوج كل امرأة فلم يكن معنى لاستغراق مراداً أصلاً فاندفع قول العصام انه من المستغرق اذ المعنى لا يتزوج واحدة من النساء لان ارادة ما ذكر ممنوعة وقد تبع العصام في ذلك الشارح في التلويح

(قول المحشي) لان الجنس يدل على الكثرة أي بقيت الجمعية من وجه (قول المحشي) ولو لم تحمل على الجنس الخ أي لو لم تحمل اللام على تعريف الجنس وبقيت الجمعية بأن قلنا لا يبحث الابتزاز ثلاثة أو اثنين لبطل معنى اللام بالمرّة اذ لا عهد ولا استغراق لعدم امكانه ولا تعريف للجنس أيضاً (قول المحشي) وابطال الجمعية من وجه وهو حقيقة الجمع وان بقيت من وجه آخر وهو الكثرة الدل عليها الجنس

ولما كان هذا مظنة اعتراض وهو ان افراد الاسم يدل على وحدة معناه واستغراقه يدل على تعدده والوحدة والتعدد مما يتنافيان فكيف يجتمعان أشار الى جوابه بقوله (ولا تنافي بين الاستغراق وافراد الاسم لان الحرف) الدال على الاستغراق كحرف النفي ولا م التعريف (انما يدخل عليه) اى على الاسم المفرد حال كونه (مجردا عن) الدلالة على (معنى الوحدة)

والجمع المعروف بلام الجنس لا المستغرق وذكره الشارح رحمه الله ههنا مع ان الكلام في المفرد والجمع المستغرق بناء على ان لام الاستغراق ايضا لام الجنس بخلاف لسوق كلام الشارح رحمه الله باطل في نفسه اما لاول فلان قوله نعم وقوله من وجه آخر حيث وصف الوجه بالآخر شاهدا صدق على ان المقصود بيان الفرق بين ما نفي الفرق بينهما بوجه غير ما ذكره وأما الثاني فلان الجمع المعروف بلام الجنس تبطل عنه الجمعية ويراد منه الواحد . ولا يجوز ارادة الجمع منه لان الحل على الجنس على تقدير امتناع الاستغراق على ما صرح به في التوضيح حتى لو قال يتزوج النساء يحصل البر بتزوج واحدة (قوله ان افراد الاسم يدل الخ) الاسم المفرد لكونه في مقابلة التثنية والجمع يدل بافراده على وحدة معناه بمعنى ان لا يكون آخر معه مثله واستغراقه وان كان مستغادا بالقرينة يدل على تعدده ، وان معه آخر مثله فينبغي تنافي لتنافي مقتضاها فلا يجتمعان وحاصل الجواب الثاني منع التنافي بينهما بناء على ان استغراق المفرد بمعنى الكل الافرادى اى كل فرد

(قول المحشى) والجمع المعروف بلام الجنس أى الحقيقة ولو في ضمن بعض الافراد وقوله بناء على ان لام الاستغراق أيضا لام الجنس فلما كان المعروف بلام الجنس مناسباً للمعرف بلام الاستغراق بين الشارح الفرق بينه وبين المفرد (قول المحشى) بين ما نفي الفرق بينهما وهو المفرد والجمع المعروف بلام الاستغراق (قول المحشى) ولا يجوز ارادة الجمع منه أى من جميع الجنس وقد قال الشارح صالح لان يرد به جميع الجنس فارادة الجنس مناف لذلك اذ لا يراد الا عند تعذر الاستغراق

(قول المحشى) لكونه في مقابلة التثنية والجمع الخ فهو موضوع لذلك وضعا نوعيا كالمثنى والمجموع (قول المحشى) بمعنى انه لا يكون آخر معه مثله اى عدم اعتبار امر آخر معه مثله أو اعتبار عدم آخر معه مثله على الاحتمالين الآتين ومعنى معه على الاحتمالين ان يكون الآخر داخلا معه في دلالة اللفظ. عليه

(قول المحشى) وان كان مستغادا بالقرينة اى اداة الاستغراق وهذا رد على العصام حيث قل ان الوحدة مدلولة للمفرد ولا ينافيها الاستغراق لاستفادته من خارج وحاصل الرد انه مدلول حرفي معتبر من حيث حصوله في المفرد (قول المحشى) وان معه آخر اى داخل تحت لفظه بان يكون اللفظ. دالا عليهما معا وليس المراد المية في الحكم بان يكون الانصاف بالجمي. مثلا في جاء الرجل في زمان واحد فان هذا لا يدل عليه الاستغراق بل ولا صيغة الجمع على التصحيح (قول المحشى) بناء على ان استغراق المفرد الخ خصه لان الكلام فيه والا فاستغراق الجمع كذلك كما سيأتي له في

قوله لان الجمع الخلى باللام كالمفرد في انه للاستغراق بمعنى كل فرد (قول المحشى) بمعنى الكل الافرادى أى الدال على مفصل الآحاد لا على جمعتها فالكل الافرادى هو الدال على شمول الافراد والكل المجموعى هو الدال على شمول الاجزاء في شارح المطالع الكل يطلق بحسب الاشتراك على مفهومات ثلاثة الكلي وهو ما لا يمنع نفس تصويره من وقوع الشركة والكل من حيث هو كلى اى الكل المجموعى وكل واحد واحد

مع قطع النظر عن ان يكون معه آخر وكل فرد موصوف بالوحدة ، بمعنى عدم اعتبار اجتماع آخر معه ، لا الكل المجموعى
اى كل فرد بشرط اجتماعه مع آخر فيكون منافيا للوحدة لاعتبار امر آخر معه مثله معه وهذا الجواب مبنى على ان مدلول
المفرد الوحدة بمعنى عدم اعتبار امر آخر معه مثله لا اعتبار عدم امر آخر مثله معه ، وانما ذلك لعدم الدليل عليه وحاصل الجواب
الاول انا سلمنا التنافي بينهما لكن لام الاستغراق المفيدة للتعدد انما تدخل عليه بعد تجريده عن الوحدة ، كما ان علامة
الجمع فى نحو مسلمين انما تلحقه بعد تجريده عنها وهذا الجواب ، مبنى على ان مدلول المفرد الوحدة بمعنى اعتبار عدم آخر
والفرق بين الثلاثة ان الكل المجموعى ينقسم الى كل واحد واحد والكلى ينقسم اليه الا ان انقسام الكل المجموعى انقسام
الشيء الى الاجزاء وانقسام الكلوى انقسامه الى الجزئيات

(قول المحشى) مع قطع النظر عن ان يكون معه آخر فاقصد منه ان لا يشذ فرد من الافراد مع قطع النظر عن
اجتماعه مع غيره بان لا يكون معنى الاجتماع الذي هو معنى لفظ جميع مدلولاً للفظ فمدلول الاسم وان كان ممتددا الا انه
لوحظ كل فرد على حiale بخلاف الجمع والمثنى فان علامتهما تدلان على معنى الاجتماع فلا يلاحظ فيهما الا الافراد المجتمعة
(قول المحشى) بمعنى عدم اعتبار اجتماع آخر معه اي في الملاحظة فلفظ رجل بالنسبة لكل فرد دال عليه وحده
بمعنى عدم اعتبار اجتماع آخر معه من حيث الدلالة عليه

(قول المحشى) لا الكل المجموعى بيان لقول المصنف لا مجموع الافراد وقد عرفت انه عبارة عن شمول الاجزاء
بقوله بشرط اجتماعه مع آخر بان يكون كل جزءا للمجموع وهذا مدلول الجمع الغير المستغرق كما عرفة ابن الحاجب بما دل على
جملة آحاد قال المحشى هناك انما قال على جملة آحاد لاخراج المفرد المستغرق فانه دال على مفصل الآحاد لكونه بمعنى
الكل الافرادى لاعلى جملة آحاد وقوله لاخراج المفرد المستغرق اي وما في معناه كالجمع المستغرق

(قول المحشى) وانما ذلك لعدم الدليل عليه اي وانما قيل ان الوحدة بمعنى عدم اعتبار آخر معه لانها انما فهمت من
عدم الدليل على اعتبار آخر الذى هو علامة التثنية والجمع وعدم الدليل انما يدل على عدم المدلول وهو عدم اعتبار آخر
ولا يدل على اعتبار عدم آخر الذى هو الوحدة بالمعنى الثانى تدبر

(قول المحشى) كما ان علامة الجمع الى آخر الحكم بالتجريد انما يصح اذا كانت الوحدة بالمعنى السابق او الاكسى لان
الجمع يعتبر فيه ان مع مدلول مفردة وهو الواحد مما يطلق عليه اللفظ غيره كسالمين فانه يدل على تعدد مسعى مسلم اما
اذا كانت الوحدة بمعنى وحدة الشيء في نفسه اي كونه في نفسه واحدا فلا وجه للتجريد لان الوحدة بهذا المعنى لا تنافي
التعدد الذى هو مدلول التثنية والجمع كما نص عليه في حواشى الجامى نعم حيثئذ لا يكون المفرد مقابلا للمثنى والمجموع
بخلافه على المعنيين الآخرين المذكورين هنا تدبر

(قول المحشى) مبنى على ان مدلول المفرد الوحدة بمعنى اعتبار عدم آخر معه بان يدل لفظه على ان ليس تحته سوى
واحد مما يطلق عليه ذلك اللفظ بخلاف الجمع كما مر والوحدة بهذا المعنى تنافي الكل المجموعى وهو ظاهر وكذا الافرادى
لانه وان لم يدل على كل فرد مع ملاحظة اجتماعه مع آخر لكنه دال عليه مع دلالاته على الآخر واعتبار ان ليس تحته
سوى واحد ينافي الدلالة على غير الواحد واذا جرد عن تلك الوحدة وصار للجنس امكان ان يلاحظ فيه معنى الجميع وان
كان استغراقه بمعنى الكل الافرادى كما يمكن ذلك في الجمع وان كان استغراقه ايضا بمعنى الكل الافرادى وحيثئذ يصح
وصفه بنعت الجمع وانما قلنا ذلك لما قال المحشى في حواشى الجامى انه اذا قيل الدرهم البيض والدينار الصفر لا بد ان

معه وهو الظاهر ، لانه في مقابلة المثني والمجموع فكما يعتبر فيها أن يكون آخر معه كذلك يعتبر في المفرد أن لا يكون آخر معه ، ولذلك لا يستثنى من المفرد الاثنان والجماعة وبما ذكرنا ظهر لك أن ترتيب البحث ، تقديم الجواب الثاني على الاول وانما قدمه اشارة الى رجائه (قال قدس سره اذا قيل الخ) لا يخفى ، ان منشأ الاعتراض افراد اسم الجنس ولا شك في دلالة علي الوحدة لكونه في مقابلة الثنية والجمع وكون اسم الجنس وهو الاسم مع قطع النظر عن الافراد والثنية والجمع موضوعا للماهية أو الفرد المنتشر لا دخل له في هذا المقام واعلم قدس سره لم يفرق بين اسم الجنس والمفرد ، على ان رجلا مثلاً اسم جنس ومفرد لكن فرق بينهما بان اسم الجنس يشمل المثني والمجموع دون المفرد ، فاعتبار قيد الافراد مفرد ومع قطع النظر عنه اسم جنس (قال قدس سره حقيقة عرفية) ، أي بالاستعمال فلا ينافي ما تقدم من ان القول بأن يلحظ افراد الدرامم مجتمعة والا لا يصح وصفه بنعت الجمع مع ان الحكم انما هو على كل واحد من افراده وملاحظة الاجتماع لا تنافي الحكم على كل فرد وانما ينفيه اذا كان الحكم فيه من حيث الاجتماع بخلاف ما اذا كان دالاً على الوحدة بالمعنى الاول ولم يجرّد فانه لا يمكن ذلك فتأمل

(قول المحشى) لانه في مقابلة المثني والمجموع الخ يعنى ان الدال على وحدته هو مقابلته لها ومقتضى المقابلة اعتبار عدم الآخر كتقابل الضدين لعدم الاعتبار كتقابل النقيضين لان المفرد ليس دافعاً للجمع والثنية بل هو شيء معتبر بنفسه استقلالاً فليس الدليل على الوحدة هو عدم علامة الثنية والجمع حتى يكون من تقابل النقيضين ويكون عدم العلامة هو الدال على الوحدة فتكون بمعنى عدم الاعتبار كما فهمه صاحب القول السابق

(قول المحشى) ولذلك لا يستثنى الخ أى لكونه في مقابلتهما لا يستثنى منه لان احد المتقابلين لا يكون داخل تحت الآخر وان كان مستغرقاً ازيلت وحدته باداة الاستغراق فتعبر عن الوحدة انما يفيد دخول غيره معه تحت اسمه بشرط ان يكون من جنسه وما ذاك الا لسبب مقابلته للمثني والمجموع فوحدته الدال عليها المقابلة باقية في تناوله غير مداولة بعد الاستغراق ولو قطع النظر عن تلك المقابلة وفرض كونه اعم من المثني والمجموع أو مساوياً لها لكان بعد دخول حرف الاستغراق متناولاً لها فكان يصح استثناءهما منه فوقلنا ان الدال على وحدته هو عدم الدليل على اعتبار امر آخر معه ولا نظر لتلك المقابلة ولا دلالة لها على شيء لكن عند وجود الدليل على اعتبار آخر معه وهو علامة الاستغراق متناولاً للمثني والمجموع فيكون الرجل بمعنى كل رجل وكل رجلين وكل رجال كالجمع المستغرق سواء بسواء وكونه بمعنى اسكن الافرادى لا يضّر في صحة الاستثناء لان الجمع كذلك واذا ثبت ان الدال على الوحدة هو تلك المقابلة لعدم الدليل كانت معنى وجودها هو اعتبار عدم الآخر كما ذكرناه فيما مر وانما صح استثناء المفرد والمثني من الجمع وان كان مقابلاً لها لثبوت استعماله بمعنى الجنس المطلق عن اعتبار الجمعية دون المفرد كما في الرضى فتدبر

(قول المحشى) تقديم الجواب الثاني لانه بالمنع والاوّل بالتسليم

(قول المحشى) ان منشأ الاعتراض افراد اسم الجنس كما يدل عليه قول الشارح يدل بافراده الخ وقوله ولا شك الخ أي فالتجريد لا بد منه سواء كان اسم الجنس موضوعاً للماهية مع الوحدة او لا

(قول المحشى) فاعتبار قيد الافراد مفرد فتدبر حق التدبر اذا جرد عن وحدته لا يدخله المثني والمجموع ومع قطع النظر عنه اسم جنس اذا جرد عن وحدته دخله المثني والمجموع حق التدبر

(قول المحشى) أي بالاستعمال فلا ينافي الى آخره كلام السيد في اسم الجنس وحده لكن لما كان تجريده لدخول

كما أنه مجرد عن الدلالة على التعدد وإنما امتنع حينئذ وصفه بنعت الجمع نحو الرجل الطوال للمحافظة على التشاكل اللفظي (ولأنه) أى المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق (بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع) عند الجمهور وإن حكاه الاخفش فى نحو الدينار الصفر والدرهم البيض وأما قولهم ثوب أسمال ونظفة أمشاج فلان الثوب مؤلف من قطع كلها سمل أى خلق والنظفة مركبة من أشياء كل منها مشيج فوصف المؤلف بوصف مجموع الاجزاء لأنه هو بعينه (وبالاضافة) أى تعريف المسند اليه باضافته الى شيء من المعارف

المجموع المركب موضوع بأزاء الحقيقة وضما آخر بعيد (قال قدس سره فى ضمن فرد منها الخ) فيه بحث لان الاحكام المستعملة جارية عليها بحسب التحقيق فى ضمن فرد أو افراد كلها أو بعضها ، وخلاصة الجواب ان الوحدة وان لم تكن مدلوله له بحسب الوضع لكنها مدلوله فى الاستعمال (قوله كما انه الخ) ، يشير الى ان ليس معنى التجريد عن الوحدة ان يكون التجريد قيدها معه فيكون مدلوله الجنس بشرط عدم الوحدة بل انه لا يعتبر معه كما لا يعتبر التعدد (قوله وإنما امتنع الخ لما كان مدلول الاسم المفرد بعد دخول اللام متعددا كالجمع كان القياس جواز وصفه بنعت الجمع لانه فى معنى الجمع فكما يجوز الرجال الطوال يجوز الرجل الطوال أشار الى دفعه بان امتناع وصفه أى مطردا وقد نص عليه الشارح رحمه الله فى شرحه لاففتاح للمحافظة على التشاكل اللفظي بين المنعوت والنعت ، اذا كان وصفا له بحال نفسه لكونهما متحدين بالذات وإنما قلنا

أل لزم ان الحقيقة العرفية مجموع أل ومادخلت عليه وقوله ما تقدم أى للسيد وان نازعه المحشى هناك هذا وحكم السيد بأن التجريد مجاز ينافيه كلام المحشى فى حاشية شارح العقائد العضدية فانه يفيد انه حقيقة اذ ليس فيه ثقل لفظ عن معنى لآخر وإنما فيه حذف بعض المعنى

(قول الشارح) فلان الثوب مؤلف الخ ولا يقال بمثل هذا فى الدينار الصفر والدرهم البيض لانه ليس المقصود وصف الدينار او الدرهم الواحد بل المتعدد بخلاف هذا فان الوصف للثوب الواحد والنظفة الواحدة باعتبار الاجزاء (قول الشارح) شمل بفحيتين

(قول المحشى) وخلاصة الجواب اى الذى ذكره السيد اما بحثه هو فلا جواب عنه

(قول المحشى) يشير الى ان ليس معنى التجريد الخ لان كون التجريد قيدها معه ليس بال لازم فى دفع المناقاة بل يكفى عدم اعتبار الوحدة وحينئذ يندفع ما قيل ان دلالة المفرد على الوحدة ضرورى عند العالم بالوضع فاذا جعل عدم الوحدة مدلولها اجتمع المتباينان وحاصل الجواب ان المراد بالتجريد عدم اعتبارها وان كانت موجودة مدلوله للفظ المفرد لا جعل عدمها مدلولها للفظ

(قول المحشى) كان القياس جواز وصفه بنعت الجمع لانه لما زالت عنه الوحدة امكن ان تلاحظ الافراد مجتمعة وان كان الحكم على كل فرد كالجمع وحينئذ يصح وصفه بنعت الجمع بخلاف ما اذا بقيت فيه الوحدة بالمعنى الاول فانه لم يعتبر الآخر فلا يمكن ملاحظتها مجتمعة فلا يصح وصفه بنعت الجمع

(قول المحشى) اذا كان وصفا له بحال نفسه بخلاف ما اذا كان وصفا بحال متعلقه فانه يطابق المتعلق

مطرذا لانه جاء وصفه بالجمع في أهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض ، ونحوه جاءني القوم الطوال نظرا الى التعدد معنى (قال قدس سره اذ ليس فيه ملاحظة وحدة وفردية) الصواب ان يقول اذ ليس فيه ملاحظة وحدة مع اخرى (قال قدس سره فاذا لم يكن هناك أمر آخر) ، فيه ان الوحدة مدلوله المفرد كالتثنية والجمعية لصيغة المثني والجمع والقول باستفادتهما من عدم مايدل على ازيد من الواحد تكلف وقد عرفت تحرير الجواب بما هو الحق فتدبر (قال قدس سره والا لكان كل رجل طوالا) فيه انه لو كان كذلك لا امتنع وصف الجمع به ايضا لان الجمع المحلى باللام كالمفرد في انه للاستغراق بمعنى كل فرد والجواب ان اعتبار الاستغراق في الجمع . بعد توصيفه بالجمع بخلاف المفرد (قال قدس سره فلم يرد به كل فرد الخ) لا يخفى ان الحكم في قولنا أهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض ليس باعتبار الحصص المعهودة خارجا ولا باعتبار الطبيعة لعدم اتصافها بالصفرة واليباض ولا باعتبار الحصص الغير المعينة فهو باعتبار تحتها في كل فرد فالمعنى أهلك الناس كل فرد فرد منهما غير مختص أهلاكه بفردي دون آخر (قال قدس سره فالاولى الخ) الصواب ذكره ههنا ، لبيان فائدة قيد عند الجمهور ، ولكونه خلاف القياس لعدم اعتبار التعدد في الموصوف وأما ما ذكره فيما سبق فغير مناسب

(قول المحشى) ونحوه جاني القوم الطوال لان استغراق القوم يكون بمعنى كل قوم ومعناه المجموع لانه اسم جمع فيكون الظاهر في وصفه الطويل

(قول المحشى) الصواب ان يقول اذ ليس فيه الخ لان مقتضى كونه استغراقا للواحد ان يكون شاملا لوحدات بان يدل على كل وحدة مع اخرى فاذا كان الشمول للمجموع من حيث هو مجموع بان يجعل كل فرد جزءا من كل لم يكن فيه استغراق المفرد الذى هو شمول وحدة مع اخرى وليس مداره عدم منافاة الاستغراق للأفراد على الدلالة على وحدة لان الدلالة على الوحدة لا استغراق فيه ولذا قال السيد آخرا ولا يمنع من اعتبار فردية مع اخرى

(قول المحشى) فيه ان الوحدة مدلوله المفرد الخ معنى ان الدال عليها صيغة المفرد لمقابلتها لصيغة المثني والجمع وحينئذ تكون الوحدة بمعنى اعتبار عدم آخر معه وليس الدال عليها عدم مايدل على ازيد اعنى علامة التثنية والجمع مثلا حتى يكون الوحدة بمعنى عدم اعتبار آخر معه لان اللازم من عدم الدليل عدم المدلول لا امر آخر وجودى وهذا تصریح بما اشار اليه سابقا بقوله وانما ذلك لعدم الدليل عليه وقوله لانه في مقابلة المثني والمجموع

(قال قدس سره) والا لكان كل رجل طوالا لان النعت انما يراد به المفهوم لا كل فرد

(قول المحشى) بعد توصيفه بالجمع فوصف اولا ملاحظا فيه معنى الجميع ثم دخله الاستغراق لكن بقي المفرد المجرد عن الوحدة فانه حال التجريد وقبل الاستغراق مدلول الماهية من حيث هي فلا تعدد فيه حتى يكون بمعنى الجميع ويصح وصفه بنعت الجمع فالمانع في المفرد غير المجرد مانع فيه ولا مدفع له الا ما قاله الارى والمحشى في حواشى الجامى من انه اذا قيل الدرهم البيض يلاحظ فيه افراد الدراهم مجتمعة وان كان الحكم على كل واحد اذ لا منافاة كماسر لكن هذه الملاحظة لا تمكن الا عند التجريد عن الوحدة دون ما اذا بقيت فتدبر

(قول المحشى) لبيان فائدة قيد عند الجمهور فأنذته ان غير الجمهور اجازة مخالفا لهم وهو الاخفش بكتبه انما خالفهم بهذا المثال بخصوصه كما في الرضى فلو ذكر المثال الاول هنا لم يكن اسناد حكايته له حتى يتبين فائدة القيد

(قول المحشى) ولكونه على خلاف القياس أى والذي على خلافه هو ما حكاه الاخفش مخالفا للجمهور وهو هذا المثال لا الاول وقوله لعدم اعتبار التعدد لبقاء الوحدة فيه بخلاف ما اذا جرد عنها لا مكان ملاحظة معنى الجميع واعلم انه وقع

(لأنها اخصر طريق) الى احضار المسند اليه في ذهن السامع (نحو) قول جعفر بن عليه الخارثي (هو اى) اى مهوى وهذا اخصر من الذي أهواه ونحو ذلك والاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط السآمة لكونه في السجن وحبيبه على الرحيل (مع الركب اليمانين مصد) اى مبعد ذاهب في الارض وتامه * جنيب وجثماني بمكة موثق * والجنيب الجنوب المستتب والجمان الشخص والموثق المقيد ولفظ البيت خبر ومعناه تأسف وتحسر على بعد الحبيب (او تضمنها تعظيما لشأن المضاف اليه او المضاف او غيرها كقولك) في الاول (عبدى حضر) وفي الثانى (عبد الخليفة ركب) وفي الثالث (عبد السلطان عندى) تعظيما بشأن المتكلم بان عبد السلطان عنده وهو وان كان مضافا اليه لكنه غير المسند اليه المضاف وغير ما أضيف اليه المسند اليه وهو المراد بقوله أو غيرها (او) لتضمنها تحقيرا للمضاف نحو ولد الحجام حاضر) أول للمضاف اليه نحو ضارب زيد حاضر أو غيرها نحو ولد الحجام يجالس زيدا او ينادمه وقد تكون الاضافة لاغنائها عن تفصيل متعذر نحو اتفق أهل الحق على كذا أو متعسر نحو أهل البلد فعلوا كذا أو لأنه يمنع عن التفصيل

لكونه على وفق القياس انما المحتاج هناك بيان امتناع اطاراده وقد عرفت ذلك (قوله اخصر طريق) أى باعتبار المفهوم الذى قصد المتكلم احضاره به كما في البيت قصد احضاره باعتبار كونه مهويا له ليفيد زيادة التحسر فطرق الاحضار به الذى أهواه ومن أهواه وهوى وهذا اخصرها وفي قوله وهذا اخصر من الذى أهواه اشارة الى ما ذكرنا فلا حاجة الى ادعاء كونه اخصر ، من جميع طرق التعريف كما ذهب اليه بعض النازرين (قوله مهوى) كرمى بالاضافة الى ياء المتكلم في اكثر النسخ وفي بعضها بحذفها والاكتفاء على الكسرة (قوله مع الركب الخ) الركب اسم جمع للراكب ويماين جمع يمان أصله معنى . حذفت الياء المدغمة وعوض عنها الالف قبل النون على خلاف القياس فصار يمانى حذفت الياء للاتقاء الساكنين كذا قالوا والاظهر انه حذفت ياء النسبة وعوض عنها الالف على خلاف القياس لكثرة الاستعمال والتخفيف ومصد من اصعد في الارض مضى فالصلة محذوفة بقرينة المقام ومبعد كمنجل بعيد الاسفار ، فهو بيان للمعنى المراد وذاهب في الارض بيان لاصل المعنى وقرأته على وزن مكرم غلط ، لان ابعد لايجب لازما وفي قوله جنيب اشارة الى انه ذهب اكرها ولم يرض بمفارقة اختيارا ويجوز ان يكون هوى بمعناه بان يكون ذهابه باعتبار ذهاب محله وهو القلب (قوله أو تضمنها الخ)

خلاف في المشترك فقال المضد والشارح في حواشيه موضوع للمعنى مع عدم اعتبار غيره وعليه يجوز استعماله في معنييه وقال السكاكي والحنفية موضوع له مع اعتبار عدم غيره وعليه يتمتع لكن هذا من جهة وضع المادة بقطع النظر عن مقابلته للمثنى والجمع فلا بد حينئذ من قول صاحب القول الاول بالوحدة بالمعنى الاول ومن قول صاحب القول الثانى بالوحدة بالمعنى الثانى فتدبر (قول المحشى) من جميع طرق التعريف حتى العلم والضمير بان يكون الاسم العلم اطول وكذا الضمير مع دال المرجع (قول المحشى) حذفت الياء لاتقاء الساكنين اى بعد حذف حركتها استقالا وقوله حذفت بالنسبة أى بتمامها وكان

اظهر لفة العمل (قول المحشى) فهو بيان للمعنى المراد قدمه للاهتمام به

(قول المحشى) لان ابعد لايجب لازما اى والمعنى هنا على اللزوم

مانع كتقديم بعض على بعض من غير مرجح نحو حضر اليوم علماء البلد وكالتصريح بذمهم وإهانتهم نحو علماء البلد فعلوا كذا أو كسامة السامع أو المخاطب نحو حضر أهل السوق أو لتضمن. الاضافة تحريضا على اكرام أو اذلال أو نحوها نحو صديقك أو عدوك بالباب ومنه قوله تعالى لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده فإنه لما نهيت المرأة عن المضارة أضيف الولد إليها استعطافا لها عليه وكذا الوالد ولتضمنها استهزاء أو تهكما نحو ان رسولكم الذي أرسل اليكم لمجنون أو اعتبارا لطيفا مجازيا وهو الاضافة بادنى ملابسة من غير

الاول باعتبار المانكية والثاني باعتبار المملوكية والثالث باعتبار المصاحبة (قوله ومنه قوله تعالى لا تضار الخ) أى من التحريض لكن على الاستعطاف ولا تضار قرىء بالفتح على انه نهى بالضم على انه نفي والمعنى على النهي والبناء يحتمل المعلوم والمجهول فان كان بمعنى تضار بان يكون البناء معلوما والباء صلة له أى لا تضار الوالدة ولدها أو للسببية والمفعول محذوف أى لا تضار الوالدة الوالد بسبب ولدها فكون الاضافة للتحريض على الاستعطاف ظاهرة وان كان بمعنى معلوما كان أو مجهولا والباء للسببية فلان مضارة كل منهما الاخر في الحضنة والاتفاق عائد الى ضرر الولد وهو محل الاستعطاف (قوله نحو ان رسولكم الخ) فان اضافة فرعون الرسول الى مخاطبين مع انكاره لرسالته والازدراء بحالهم يفيد الاستهزاء بموسى عليه السلام (قوله أو اعتبارا لطيفا مجازيا) في شرحه للفتح في بيان لطائف قوله تعالى (يا أرض ابلعي مائتك) ظاهر كلامه أي السكاك ايه يريد بالجز الاستعارة المبنية على تشبيه اتصال الماء بالارض باتصال الملك بالمالك ، بناء على ان مدلول الاضافة . في مثل هذا هو الاختصاص الملكي فتكون الاستعارة تصريحية أصلية جارية في التركيب الاضافي لموضوع للاختصاص الملكي في مثل هذا وان اعتبر اللام وبنى للاتصال والاختصاص عليها فالاستعارة تبعية ، ومنهم من يجعل لجاز في الاضافة بادنى الملابسة

(قول الشارح) أو اعتباراً لطيفاً وجه لطفه جعل أدنى ملابسة بمنزلة ملابسة تامة تستدعيها الاضافة

(قول المحشي) والباء صلة أى للتعدية

(قول المحشي) وان كان بمعنى اي المفاعلة من الجانبين فالمضارة للوالد أو الوالدة على هذا بخلافها على لاول فنها لولده

(قول المحشي) فلان مضارة كل منهما الخ جواب عما يقال يلزم على هذا ان لا يظهر كون الاضافة للاستعطاف

(قول المحشي) بناء على ان مدلول الاضافة أي ذى الاضافة وهو التركيب الاضافي كما سيصرح به في قوله جارية

في التركيب الخ والاولى ان يراد بالاضافة هيئة التركيب الاضافي فانها الموضوع

(قول المحشي) في مثل هذا وهو ما اذا كان المضاف اليه ممن يملك

(قول المحشي) الموضوع للاختصاص الملكي يعني ان اللام وان كانت مجرد الاختصاص لكن التركيب بتمامه وضع

للاختصاص الملكي فالمنقول عنه الاختصاص الملكي والمنقول اليه مجرد الملابسة

(قول المحشي) وان اعتبر اللام الخ أى ان اعتبر اللام وفهم الاتصال والاختصاص المنقول عنه منها فقط لامن

التركيب فيكون المنقول عنه مجرد الاختصاص الذي هو مدلول اللام والمنقول اليه مجرد الملابسة كالشروع في اذعة الغزل

عند رواية الكوكب

(قول المحشي) ومنهم من يجعل الخ اعلم ان المركبات وضعت بازاء معانيها التركيبية وضما نوعيا على الصحيح خلافا

تملك واختصاص نحو كوكب الخرقاء أولانه لا طريق الى احضاره سوى الاضافة نحو غلام زيد بالبواب
أو لافادة الاضافة جنسية. وتعميما كقولهم تدلك على خزامى الارض النفخة من رائحتها يعنى على جنس
الخزامى وذلك لان الاسم المفرد حامل لمعنى الجنسية والفردية فاذا اضيف اضافة هى من خواص الجنس
دون الفرد علم ان القصد به الى الجنس كالوصف فى نحو قوله تعالى * ولا طائر يطير بجناحيه * على ما سيجى
ان شاء الله تعالى (وأما تنكيره

مجازاً عقلياً بناء على ان كون النسبة الى ما هو له والى غير ما هو له مما يتعلق بالعقل دون الوضع انتهى فذكر الوجهين .
واختار هنا في شرح المفتاح وفي حاشيته على هذا الكتاب كونها مجازاً حكماً فلا اختلال في كلامه فن قال اختل كلام
الشارح رحمه الله في بيان كونه مجازاً فاختل كلامه (قوله نحو كوكب الخرقاء) اضيف الكوكب اليها بسبب الملاسة البعيدة
اللطيفة (قوله لا طريق له الخ) أى لا يعلم المتكلم والمخاطب سوى اختصاصه بشئ بطريق التملك أو ما في حكمه فلا
يمكن احضاره ابتداء الا بالاضافة فاندفع اعتراض السيد بان النسبة الاضافية المعلومة مشيرة الى نسبة خبرية فيمكن التعبير
بالموصول فانه اى الابتداء بعد احضاره بالنسبة الاضافية وارجاعها الى الخبرية (قوله وأما تنكيره الخ)

لما في المضد فان استعملت فيها فحقائق والا فجازات وهذا غير الاسناد المجازي فانه ليس في شئ من استعمال اللفظ في
غير ما وضع له بل معناه ان حق الكلمة في حكم العقل أن تنسب الى شئ هو لها فتنسبت الى غيره للملاسة بينهما والقول
بان الكلمة في اللغة انما وضعت لان تنسب لماهى له فنحو أنبت موضوع للتسبب الحقيقي فاذا اسند لغير الفاعل كان مجازاً
لغوياً قول باطل كما بينه الشارح في حواشي المضد اذا عرفت هذا فنقول ان اردت نقل التركيب الاضافى بنامه أى هيئة
من معناه الموضوع له لغة وهو الاختصاص الملكى الى مجرد الملاسة كان مجازاً لغوياً وهو الاحتمال الاول وان تركت هيئة
التركيب مستعملة فيما وضعت له لئلا تكون تجوزت في الاسناد كان مجازاً عقلياً فقول الشارح أولاً بناء على ان مدلول الاضافة الخ
رد على من قال لا مجاز في التركيب لعدم وضعه لغة وانما اوضح للمفردات وقوله ثانياً بناء على ان كون النسبة الخ رد على
من قال بنى المجاز العقلى لاتحاد جهة الاسناد كالفاعلية والاضافة وانما هو مجاز لغوى بناء على ان واضع اللغة وضع المفرد
كانبت للتسبب الحقيقي ولفظ المضاف لينسب لما هو له وقد أبطل الشارح رحمه الله ذلك في حواشي المضد فعلم من هذا
ان قوله بناء على ان كون النسبة الخ ليس مقابلاً للقول الاول كما ان قوله أو بناء على ان مدلول الاضافة الخ ليس مقابلاً للقول الثانى فتدبر
(قول المحشي) واختار ههنا في شرح المفتاح الخ أى مخالفاً لصاحب المفتاح موافقاً لما ذكره الشيخ من أنه لا يجب أن
يكون الاسناد في المجاز العقلى ما هو له لو اسند اليه لكان حقيقة فلا يرد ان مختار السكاكى انه لا بد ان يكون له ما هو له
فعلى تقدير حمل المجاز في كلامه على المجاز العقلى لا بد أن يلاحظ صرف النسبة عنه الى الخرقاء للملاسة بينهما وظاهر انه
لم يقصد صرف نسبة الكوكب عن شئ الى الخرقاء بواسطة مناسبة بينهما وانما نسب اليها لظهور جدها في تهينة ملابس
الشتاء في زمان طلوعه الذى هو ابتداء البرد وما قبل ان الاصل أن يضاف الكوكب الى وقت تهينة المرأة لا اليها ففيه
ان الوقت أيضاً ليس ما هو له على الحقيقة فتدبر

(قول المحشي) اي لا يعلم المتكلم والمخاطب الخ يعنى ان المتكلم والمخاطب لا يعلمان شيئاً مما يختص به ويعينه الا اختصاصه

فلافراد) أى تنكير المسند اليه للقصد الى فرد غير معين مما يصدق عليه اسم الجنس (نحو قوله تعالى وجاء رجل من أقصى المدينة يسمى أو النوعية) أى القصد الى نوع منه (نحو وعلى أبصارهم غشاوة) أى نوع من الاغطية غير ما يتعارفه الناس وهو غطاء التعامى عن آيات الله وفى المفتاح انه للتعظيم أى غشاوة عظيمة تحجب أبصارهم بالكلية وتحول بينها

أى إرادته مشتقاً على التنوين (قوله فلافراد) أى جعل المسند اليه فرداً ، بالقصد اليه فان التنكير يدل على الوحدة اما شخصاً أو نوعاً (قوله غير ما يتعارفه الناس) بجعل الابهام وسيلة الى الجهالة، وكذا الحال فيما عداها من التعظيم والتحقير بشيء بطريق التماثل أو ما في حكمه وهو الذى يفيد الاضافة فلا يمكن احضاره أول مرة الا بالتركيب الأضافى لانه انما يتوقف على ان المضاف له مزيد اختصاص بالمضاف اليه بخلاف الموصولية فانها تتوقف على ان يعتقد المتكلم ان المخاطب يعرفه بكونه محكوماً عليه بحكم معلوم الحصول له لان ذلك مدلول الصلة التى هي جملة خبرية نعم بعد احضاره بالنسبة الاضافية وارجاعها الى الخبرية قد عرفه المخاطب بذلك لكن احضاره بالموصولية حينئذ ليس احضاره أول مرة تدبر وفي حاشية السيد على شرح المفتاح انه يدفع السواك بانه يمكن ان لا يكون غير مفهوم هذا الطريق حاضراً عنده وذلك لان مفهوم الاضافة مغاير لمفهوم الموصول والملازمة الذهنية بحيث اذا حضر أحدهما حضر الآخر منتف غايته انه لو تنكر حضر الآخر وهذا لا ينافي عدم حضور شيء سواء اه وما قلنا أوفق بكلام المحشى تأمل

(قول الشارح) وهو غطاء التعامى الاضافة للبيان ولم يقل المعنى تنبيهاً على انه من سوء اختيارهم وشامة اصرارهم على انكارهم وهذا أولى مما فى المفتاح لانه أنسب بقوله عذاب لان تنكيره للتويع لاستفادة التعظيم من صريح وصفه الدل عليه بجوهره وصيغته مع تنكيره أيضاً

(قول المحشى) أى إرادته مشتقاً على التنوين فإيراده كذلك يدل على ان مدلول الاسم مبهم غير معين فلا بهام مدلول الاسم والتنوين بين ان المراد بالاسم هو الابهام فقولهم التنوين للتنكير معناه انه أنى به لبيان وليس التنوين موضوعاً له على ما هو الحق عند المحشى كما فى حواشي الجامى والمراد بالتنوين تنوين التنكير وهو الذى فائدته الابهام والجهالة (قول المحشى) بالقصد اليه تصوير لجملة فرداً فجملة فرداً هو القصد الى فرد غير معين كما فى الشارح يعنى انه اذا

قصد الفرد الغير المعين نكر ليدل التنكير على ذلك القصد وليس الافراد عبارة عن افادة الفردية كما فهم المصمم لان التنكير ليس لافادة الفردية لتأخرها عن الداعى وقوله فان التنكير الخ علة لما قبله أى انما كان القصد الى فرد داعياً الى التنكير لأنه يدل على الوحدة اما شخصاً كما هو المراد بقوله فلافراد أو نوعاً كما هو المراد بقوله بعد أو النوعية

(قول المحشى) بجعل الابهام وسيلة الى الجهالة لان التنوين كما يفيد الوحدة الشخصية أو النوعية يفيد ابهامها والابهام سبب الجهالة

(قول المحشى) وكذا الحال فيما عداها أى ما عدا الجهالة من التعظيم وغيره متفرع على الجهالة المسببة عن الابهام لان التعظيم بعيد عن احاطة العقول به لمنع عظيمته عنها يعنى انه اذا قصد التعظيم أتى بالتنوين الدال على الابهام الذى هو سبب للجهالة اللازمة للعظم فينتقل منها اليه بطريق الكناية أو اللازمة للعمدة لان الخفير لا يعنى به فيجمل أو اللازمة للكثرة أو القلة لان الكثير لكثرتة والقليل لعدم الاثنيات اليه يجمل

وبين الإدراك لأن المقصود بيان بعد حالهم عن الإدراك والتعظيم ادل عليه وأوفى بتأديته (أو التعظيم أو التحقير) بمعنى انه بلغ في ارتفاع شأنه أو انحطاطه مبلغاً لا يمكن ان يعرف (كقوله) اى قول ابن أبي السمت (له حاجب) اى مانع عظيم (فى كل أمر يشينه) أى يعيبه (وليس له عن طالب العرف) اى الاحسان (حاجب) حقير فكيف بالعظيم (أو التكثير كقولهم ان له لاء بلا وان له لغماً أو التقليل نحو قوله تعالى ورضوان من الله اكبر) والفرق بين التعظيم والتكثير ان التعظيم بحسب ارتفاع الشأن وعلو الطبقة والتكثير بحسب اعتبار الكمية تحميماً أو تقديراً كما فى المعدودات والموزونات والمشبّهات بهما وكذا التحقير والتقليل الى الفرق اشار بقوله (وقد جاء للتعظيم والتكثير نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل اى ذوو عدد كثير) هذا ناظر الى التكثير (وآيات عظام) هذا ناظر الى التعظيم ويحىء للتحقير والتقليل أيضاً نحو اعطاني شيئاً اى حقيراً قليلاً فالتعظيم والتكثير قد يجتمعان وقد يفترقان وكذا التحقير والتقليل وقد ينكر المسند اليه

وغير ذلك وفائدتها ، ان لا يتأبى المخاطب عن قبوله وليعلم انه عسير الازالة لعدم معرفته له (قوله وبين الإدراك) ، اى ادراك الآيات الدالة على وحدانيته فان الحواس آلات الإدراك (قوله حاجب الخ) المحجب يستعمل بعن قال الله تعالى (كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون) فالثاني على اصله وعدم الحاجب عن طلاب المعروف كناية عن ورودهم عليه وهو كناية عن حصول مقاصدهم فلا حاجة الى التقدير أى عن احسانه كما قيل والاول صلته محذوف وفى كل أمر ظرف مستقر صفة لحاجب أى له حاجب عن الارتكاب فى كل أمر يشينه وهو الشين ، وفيه اشارة الى ان المانع له هو كونه شيئاً لا أمراً آخر (قوله حاجب حقير الخ) وهذا أولى من القول بعموم النكرة المنفية . ليضابق الاول ولكون العام قابلاً للتخصيص بخلاف هذا . (قوله ورضوان من الله اكبر) أى رضوان قليل اكبر من كل نعم في الجنة لان كل ما سواه من ثمراته وهذا المعنى أولى بما قيل أى رضوان عظيم من الله اكبر من كل نعمة كائنة لهم . لعدم حصول الرضوان العظيم الكبير لجميع المؤمنين والمؤمنات ولانه يتضمن الاشارة . الى كمال كبريائه تعالى والوعد . لا بطريق الجزم كما هو شأن الملوك اشارة الى انه غنى عن العالمين (قوله اعتبار الكمية) اى العدد كما هو مصطلح أهل العربية والمعدودات اشارة الى ما يعرض له العدد (قول المحشى) ان لا يتأبى المخاطب الخ لان النفس ماثلة الى المحبول وقوله وليعلم انه عسير الازالة لعدم معرفة ذلك

النوع حتى يعرف طريق ازالته

(قول المحشى) أى ادراك الآيات لعل المراد به العلم بها من حيث انها آيات دالة على الوحدانية فان البصر واسطة فيه تدبر

(قول المحشى) وفيه اشارة أى في وصفه بالشين

(قول المحشى) ليضابق الاول أى ليكون فيه صفة الطباق وهو الجمع بين متقابلين وقوله ولكون العام قابلاً للتخصيص

أى بالحاجب العظيم وقوله بخلاف هذا فان انتفاء العظيم يعلم بالاولى ولا يتأنى فيه التخصيص

(قول المحشى) لعدم حصول الرضوان الخ مع ان فى الكلام اشارة الى الوعد بالرضوان

(قول المحشى) الى كمال كبريائه حيث كان القليل من رضوانه اكبر

(قول المحشى) والوعد لا بطريق الجزم لانه لا يناسب الجزم بالوعد بالقليل أو لان الوعد بطريق الجزم انما يكون

لعدم علم المتكلم بجهة من جهات التعريف حقيقة أو نجاهلاً أو لأنه يمنع من التعريف مانع كقوله *
 اذا سئمت مهنده يمين * لطول الحمل بدله شمالاً * لم يقل يمينه احترازاً عن التصريح بنسبة السامة الى يمين
 المدح وجعل صاحب المفتاح التنكير في قوله تعالى * ولئن مستهم نفحة من عذاب ربك ، للتحقير وعترض
 المصنف عليه بان التحقير مستفاد من بناء المرة ونفس الكلمة لانها اما من قولهم نفحت الريح اذا هبت أى
 هبة أو من نفح الطيب اذا فاح أى فوحة وجوابه انه ان اراد ان لبناء المرة ونفس الكلمة مدخلا في افادة
 التحقير فهذا لا ينافي كون التنكير للتحقير لانه مما يقبل الشدة والضعف وان اراد ان التحقير المستفاد من
 الآية مفهوم منهما بحيث لا مدخل للتنكير أصلاً فممنوع

بالذات والموزونات الى ما يعرضه ، بالواسطة ليشمل المسوحات والمكيلات والمشبّهات بهما لا يعرضه لا بالذات ولا بالواسطة
 بل تشبيها كالقلة والكثرة للرضوان فتدبر فانه قد اشكل على بعض الناظرين (قوله لعدم علم المتكلم الخ) أي عدم علم المتكلم
 في نفسه ، أو بالقياس الى مخاطب بجهة من جهات التعريف وفيه اشارة الى ان مجرد عدم الداعي الى التعريف كاف في
 التنكير وما قيل ان اقتفاء جميع جهات التعريف ممنوع لانه لا بد من العلم بسماء والا لا متع الخطب فيصح تعريفه بلام العهد
 الذهني ليس بشيء ، لانه لا بد من صلاحية المقام للتنكير والمقام الصالح له أن يكون الحكم على فرد من الجنس ، ثم يطلب
 الداعي الى تعريفه وتنكيره ولام العهد الذهني ، انما هو تعريف الجنس لا الفرد (قوله مانع) كراداة الابهام على السامع
 أو تأني الانكار لدى الحاجة والحرص عن النظر بالاسم الذي يعينه أو عن ثقل فيه (قوله لم يقل يمينه) أو ما يؤدي معناه
 أي المعروف بلام العهد لان في كل منهما تصريحاً بنسبة السامة الى يمين المدح وأما غيرهما من طرق التعريف فليس
 المقام صالحاً له (قوله اي هبة) ، تفسير لقوله تعالى نفحة أى معنى نفحة على هذا التقدير هبة وهي تدل على التحقير لانها
 نسيم ضعيف على ما في شرح الكاشي وكذا قوله أى فوحة وحاصل اعتراض المصنف ان المتكلم انما يطلب الداعي الى

عند الترغيب وهو لا يكون بالقليل هذا هو الظاهر ولا وجه لما قيل هنا ما يخالف ذلك
 (قول المحشي) بالواسطة فان الموزونات والمسوحات والمكيلات يعرض لها العدد بواسطة الصنعة كرتلين وثلاثة
 والذراع كذراعين والكيل كصاعين وقوله والمشبّهات بهما مثالا للكمية تقديرأ كافي المختصر لان الرضوان معنى من المعاني
 لا يتأني فيه عدد ولا وزن ومعنى التقدير هنا التشبيه أما المسوحات والمكيلات فالكمية فيها تحقيقا لانها انما عرضت
 للواسطة ووصف ذى الواسطة بها كالوصف السببي ووصف راكب السفينة بالحركة
 (قول المحشي) أو بالقياس الخ دفع لما قيل ان هذه النكتة لا تختص بعدم علم المتكلم بل كذلك عدم علم المخاطب وحاصله
 ان المراد عدم علم المتكلم في نفسه أو عدم علمه بعلم المخاطب بجهة من جهات التعريف وقوله وفيه اشارة أى في جعل عدم
 العلم مقتضيا للتنكير اشارة الى أن مجرد عدم الداعي كاف ولا يتوقف على داع للتنكير
 (قول المحشي) ثم يطلب الداعي الخ ومنه عدم الداعي كما سبق .

(قول المحشي) انما هو تعريف الجنس فهو خارج عن مقتضى المقام الذي هو الحكم على الفرد
 (قول المحشي) تفسير لقوله الخ يعني ان أى تفسيرية وليست مشددة للتعميم كما قيل فية وفوحة كل منهما مرفوع

للفرق الظاهر بين التحقير في نفحة من العذاب وبينه في نفحة العذاب بالاضافة ومما يحتمل التعظيم والتقليل قوله تعالى * انى أخاف أن يمسك عذاب من الرحمن * أى عذاب هائل أو شيء من العذاب ولا دلالة للفظ المس واطافة العذاب الى الرحمن على ترجيح الثانى كما ذكره بعضهم لقوله تعالى * لمسكم فيما أخذتم عذاب عظيم * ولأن العقوبة من الكريم الحليم اشد لقوله عليه الصلاة والسلام * أعوذ بالله من غضب الحليم (ومن تنكير غيره) أى غير المسند اليه (للافراد أو النوعية فهو والله خلق كل دابة من ماء) أى كل فرد من أفراد الدواب من نطفة معينة وهى نطفة أبيه المختصة به أو كل نوع من أنواع الدواب من نوع من أنواع المياه وهو نوع النطفة التى تختص بذلك النوع من الدواب وصرح بأنه من غير المسند اليه لانه ذكر فى المفتاح ان الحالة المقتضية لتنكير المسند اليه هى اذا كان المقام للافراد شخصاً أو نوعاً كقوله تعالى * والله خالق كل دابة من ماء * فتوهم بعضهم انه أراد بالاسناد مطلق التعلق ليصح التمثيل بالآية وبعضهم انه مسند اليه تقديرأذ التقدير كل دابة خلقها الله من ماء أو ماء مخصوص خلق الله كل دابة منه وتفسيره ظاهر بل

التنكير والتعريف ، بعد اعتبار اللفظ الدال على أصل المعنى ولفظ النفحة بدون التنكير يدل على التحقير باعتبار المادة والصورة فلا يكون التحقير داعياً اليه ، والقول بان التحقير داخل فى أصل المراد وزائد عليه ، مما لا يقبله الذوق ، نعم لو كان المفيد للتحقير الزائد أموراً متعددة علم كونه شديداً كالتأكيد المستفاد من المؤكدات وبما حررنا اندفع جواب الشارح رحمه الله (قوله للفرق الظاهر الخ) لا نزاع فى تحقق الفرق بينهما باعتبار الابهام والتعيين انما النزاع فى افادة التنكير التحقير (قوله نطفة

(قول الشارح) من نطفة معينة أى فى الواقع وان لم يكن التعيين مقصوداً وقوله أو كل نوع الخ أى من حيث افراده والا فلتنوع على ما هو الحق من انه امر اعتبارى لا يخلق ولا يخلق منه

(قول الشارح) لانه ذكر فى المفتاح الى قوله بل قصد الخ ربما يشعر بان مراد المصنف بقوله ومن تنكير غيره الجواب عن السكاكي بما ذكره الشارح

(قول الشارح) اذ التقدير كل دابة الخ هذا يبين ليكون الدابة مسنداً اليه لأن المضاف مع المضاف اليه كالشيء الواحد بل المسند اليه فى المعنى هو المضاف اليه وقوله أو ماء مخصوص بيان لكون ماء مسنداً اليه

(قول المحشي) بعد اعتبار الخ لان الزائد كيفية راجعة الى أصل المعنى (قول المحشي) والقول بان التحقير داخل الخ يعنى ان مراد الشارح بقوله لانه ما يقبل الشدة انه لا منافاة بين افادة

اللفظ التحقير وافادة التنوين له لان ما يفيد التنوين زائد على ما يفيد اللفظ فيكون المفاد تحقيراً زائداً لا أصل التحقير (قول المحشي) ما لا يقبله الذوق لان المقصود من التركيب البليغ هو ما تفيد الخصوصية فقط ولا نظر لما يفيد أصل

اللفظ بدونها حتى يتركب منه مع ما تفيد الخصوصية تحقير شديد للعذاب كما هو المراد فما قال صاحب الاطول ان المادة والصورة لافادة تحقير ما مسهم من العذاب والتنوين لافادة تحقير النفحة أى لافادة تحقير الحقير فان المادة والصورة لا

تفيد خروج عما الكلام فيه وان استلزم التحقير الشديد للعذاب تأمل (قول المحشي) نعم لو كان المفيد للتحقير الزائد أى الزائد على الداخل فى أصل المعنى

قصد صاحب المفتاح الى انه مثال لكون المقام للأفراد شخصا او نوعا لا لتكثير المسند اليه وهذا في كتابه كثير فليتنبه له (وللتعظيم نحو فأذنوا بحرب من الله ورسوله وللتحقير نحو ان نظن الاظنا) أى ظنا حقيرا ضعيفا اذ الظن مما يقبل الشدة والضعف فالمفعول المطلق ههنا للنوعية لا للتأكييد وهكذا يحمل التكثير على ما يفيد التنوع كالتعظيم والتحقير والتكثير ونحو ذلك في كل ما وقع بعد الا من المفعول المطلق وبهذا ينحل الاشكال الذي يورد على مثل هذا التركيب وهو ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد مستغرق حتى يدخل فيه المستثنى بيقين فيخرج بالاستثناء وليس مصدر نظن محتملا غير الظن مع الظن حتى يخرج الظن من بينه وحينئذ لا حاجة الى ما ذكره بعض النحاة من انه يحول على التقديم والتأخير اي إن نحن الا نظن ظنا ومثله قوله ، وما اغترته الشيب الا اغترارا ، أي ما اغترته الا الشيب اغترارا ولا الى ما ذكره بعضهم من ان قولك ضربت زيدا مثالا يحتمل من حيث توهم المخاطب ان تكون قد فعلت غير الضرب مما

ايه) تخصيص الاب وان كان مخلوقا من نطفتي الاب والام لكونه منسوبا اليه في تفسير القاضي أى ماء هو جزء مادته أو ماء مخصوص هو النطفة فيكون تنزيلا للغالب منزلة النكحي اذ من الحيوانات ما يتولد لامن النطفة وقيل من ماء متعلق بدابة وليس صلة لحاق (قوله وبهذا ينحل الخ) في الرضى وفي المفعول المطلق اذا كان للتأكييد ووقع بعد الاشكال كقوله تعالى ان نظن الاظنا فحل الشارح انما هو لهذا المثل على تقرير كونه للنوع والاشكال انما هو في المفعول المطلق الواقع بعد الا للتأكييد والقول بانه لا يقع المفعول المطلق بعد الا للتأكييد أصلا باطل فان قوله ما اغترته الشيب الا اغترارا ليس القصد فيه الى نوع من الاغترار حقير أو عظيم (قوله وحينئذ لا حاجة الخ) الحاجة باقية في المفعول المطلق لواقع بعد الا للتأكييد

(قول الشارح) وليس مصدر نظن اى الحدث الذي في ضمن الفعل وهو المستثنى منه وقوله بعض النحاة هو المبرد (قول الشارح) ولا الى ما ذكره بعضهم من ان قولك ضربت زيدا مثالا الخ أى ذكره معنا لما قيل في السؤال من انه ليس مصدر نظن محتملا غير الظن مع الظن وحاصل هذا الذي ذكره بعضهم ان أصل ما ضربت الا ضربا ضربت ضربا فاكدت نضربا لرفع احتمال ان تكون أردت بضربت غير الضرب مما يجري مجراه كالتهديد لكن ذلك التأكييد انما يثبت الضرب ويحققه ولا ينبغي وقوع غيره فاذا أردت نفي ذلك الغير اتيت بما والا والحاصل ان ضربت اخبار بوقوع الضرب لكنه يحتمل عند المخاطب ان تكون أردت بالضرب التهديد أو الشروع في مقدمات الضرب فذا أردت أن تثبت الضرب وتحققه فقط قلت ضربت ضربا وان أردت مع ذلك نفي ما توهمه المخاطب قلت ما ضربت الا ضربا وكان معنى ما ضربت ما فعلت اشبهه حينئذ للضرب الذي فعلته فانك ان اردت تحقيقه وللتهديد مثالا الذي توهمه المخاطب فانك أردت نفيه هكذا ينبغي ان يفهم وليس المراد ان المخاطب توهم انك فعلت مع الضرب غيره فانه مناف لصريح عبارة رضى في هذا المقام

(قول الشارح) ان تكون قد فعلت غير الضرب أي بدل الضرب فاذا أردت تحقيق الضرب فقط قلت ضربت ضربا

(قال قدس سره) مختص بذلك الفرد بقى ما اذا كان معنى النوعية كونه نقطة فانه نوع من الماء ممتاز عن سائر أنواعه

ولا استبعاد في ان يقال خلق كل فرد من الدواب من نوع من الماء هو النطفة نعم تفوت المناسبة

(قال قدس سره) فمحال فيه انه يجوز عقلا ان يكون كل نوع منها منحصرا في فرد وان كان خلاف الواقع الا ان

يجرى مجراه كالتهديد والشروع في مقدماته فبهذا الاحتمال يصير المستثنى منه في قولك ما ضربت زيدا الا ضربا كالمتمدد الشامل للضرب وغيره من حيث الوهم فكانك قلت ما فعلت شيئا غير الضرب ومن تنكير غير المسند اليه للنكارة وعدم التعيين قوله تعالى * أو اطرحوه أرضاً * اي أرضاً منكورة مجهولة بعيدة عن العمران وللتقليل قوله * فيوماً بخيل تطرد الروم عنهم * ويوماً بجود تطرد الفقر والجلبا * أي بعدد زر من خيولك وفرسانك وشيء يسير من فيضان جودك وعطائك واعلم انه كما ان التنكير وهو في معنى البعضية يفيد التعميم فكذلك اذا صرح بالبعض كقوله تعالى * ورفع بعضهم فوق بعضهم درجات * أراد به محمداً صلى الله تعالى عليه وسلم في هذا الابهام من تفخيم فضله واعلاء قدره مالا يخفى ومثله قوله أو يرتبط ، بعض النفوس حمامها ، أراد نفسه وقد يقصد به التحقير أيضاً نحو هذا كلام ذكره بعض الناس والتقليل نحو كنى هذا الامر بمض اهتمامه (واما وصفه) اي وصف المسند اليه آخر المصنف ذكر التوابيع وضمير الفصل عن التنكير جريا على ما هو المناسب من ذكر التنكير بمقرب التعريف وقدمها السكاكي على التنكير نظراً الى ان ضمير الفصل

(قوله فكانك قلت الخ) في هذا التشبيه اشارة الى ان الشمول متحقق ، بناء على توهم استعمال لفظ الضرب لما هو أعم منه ولذا يؤكد في ضربت ضرباً لدفع توهم رادة غير الضرب لا ان الشمول متوهم فاندفع ما قاله السيد في حواشي الرضى من أن ما ذكره من الاحتمال مما لا شبهة فيه وانه يظهر به فائدة التأكيد وأما الاستثناء فلا بد فيه من الشمول ولا يكفي فيه الاحتمال المتحقق فضلاً عن التوهم (قال قدس سره لانه خلاف الواقع) أي ان اريد اختصاص نوع النطفة بالفرد باعتبار خصوصه اذ ليس كل نوع منصرفاً في فرد ومستبعد جداً ان اريد اختصاصه به باعتبار نوعه لانه خلاف المتبادر (قوله أو يرتبط) عطف على أرضها فيما قبله أعنى، تراك امكنة اذا لم أرضها ، داخل تحت النفي وكمة أو لعمومه والمعنى انى تراك الامكنة اذا اتى كلا الامرين الرضا بها وارتباط الموت واذا تحقق أحدهما لم يتحقق الترك وقيل أو بمعنى الى أو الاوان مقدرة بعدها والحزم لضرورة الشعر أو باجراء الوصل مجرى الوقف أو يكون ان المصدرية المقدرة جازمة كافي بعض اللغات واوله

يراد الانواع المعلومة بدليل ففهم من يمشى الخ

(قول الشارح) فبهذا الاحتمال الخ اي بسببه فانه لولاه لما تعرض المتكلم لاثبات الضرب ونفي غيره المحجوز لجعل ما ضربت بمعنى ما فعلت حتي يكون عاماً (قول الشارح) كالمتمدد اي المتعدد المصرح به والا فهو متعدد حقيقة (قول الشارح) من حيث الوهم أي ان الداعي لشموله هو توهم المخاطب فيرد عليه وهمه

(قول الشارح) نظراً الى ان ضمير الفصل الخ كون ضمير الفصل مع تعريف المسند اليه لاغير مذهب الجمهور واجاز الفراء وهشام ومن تبعهما من الكوفيين كونه مع المسند اليه المنكر واراد بالكثير من اعتبارات التوابيع كون الوصف للمدح أو الذم أو الترحم لانه لا يكون الا عند التعيين كما سبق والتأكيد بكل واجمع فان المسند اليه المنكر لا يؤكد بهما الا عند الكوفيين بشرط ان يكون محدودا وقال بعضهم ان عطف البيان لا يكون الا في المعارف

(قول المحشي) بناء على توهم استعمال لفظ الضرب يعنى ان شموله متحقق مبنى على توهم المخاطب استعمال ضربت

وكثيراً من اعتبارات التوابع انما يكون مع تعريف المسند اليه دون تنكيره وقدم من التوابع ذكر الوصف لكثرة وقوعه واعتباراته والوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص وقد يقصد به معنى المصدر وهو لأنسب ههنا ليوافق قوله وأما بيانه وأما الابدال منه يعنى أما الوصف اى ذكر النعت للمسند اليه (فلكونه) اى الوصف (ميناله) اى للمسند اليه (كاشفاً عن معناه كقولك الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله ونحوه في الكشف قوله) اى نحو هذا القول في مجرد كون الوصف للكشف لا في كونه وصفاً للمسند اليه قول أوس بن حجر في سرية فضالة بن كعدة من قصيدة أولها « أيتها النفس اجهلى جزعا » ان الذى تحذرين قد وقعا « الى قوله، ان الذى جمع الساحة والنجدة والبر والتقى جمعا ، (الامى الذى يظن بك الظن كان قد رأى وقد سمعا) الامى واليامى الذكى المتوقد وهو اما مرفوع خبر ان او منصوب صفة لاسم ان او بتقدير اعنى وخبر ان فى قوله بمد عدة آيات ، اودى فلا تنفع الاشاحة من امر لمن قد يحاول البدعا ، فالامى ليس بمسند اليه وقوله الذى يظن بك الظن الى آخره وصف له كاشف عن معناه كما حكى عن الاصمعى انه سئل عن الامى فانشد البيت ولم يزد عليه ومثله في النكرة قوله تعالى « ان الانسان خاق هلوعا اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا » فان الملح سرعة الجزع عند مس المكروه وسرعة المنع عند مس الخير (او مخصصاً) اراد بالتخصيص ما يميز تقايل الاشتراك ورفع الاحتمال وعند النحاة التخصيص عبارة عن تقايل الاشتراك الحاصل في النكرات نحو رجل عالم فانه كان بحسب الوضع محتملاً لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم قلت ذلك الاشتراك والاحتمال وخصصته بفرد من الافراد المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف (نحو زيد التاجر) او الرجل التاجر (عندنا) فانه كان يحتمل التاجر وغيره فلما وصفت به رفعت الاحتمال (او) لكون الوصف (مدحا او ذما) او ترجحا (نحو جاءني زيد العالم او الجاهل) او الفقير (حيث يتعين) الموصوف اعنى زيدا (قبل ذكره) اى ذكر الوصف والتعين إما بان لا يكون له شريك

زيدا في هو اعم كالتحديد فانه قد يكون مع ضرب وقد لا يكون فلما اراد المتكلم دفع ذلك الوهم قال ما ضربت الا زيدا مریدا تحقيق الضرب ونفى غيره وذلك لا يمكن الا اذا كان ضربت بمعنى فعلت على سبيل صوم الحجز فليستأمل (قول الشارح) لكثرة وقوعه قيل علبه العطف بالحرف اكثر واعتباراته اوفر والمرد بالاعتبارات لاغراض المتبصرة المترتبة عليه

(قول الشارح) وقد يقصد به عبر يقصد اشارة لقلته واحتياجه لقريئة لان المتبادر من الوصف اللفظ بخلاف البيان فان المتبادر منه المعنى المصدري اما التابع فيقال له عطف البيان لاغير كذا قيل (قول الشارح) الاصمعى بفتح الميم من الصمم وهو شدة الذكاء وقوله الملح بسكون اللام (قول الشارح) اراد الخ دفع لما يقال ان التخصيص خاص بالنكرات والممثل به معرفة وحاصله انه اصطلاح

في ذلك الاسم أو بان يكون المخاطب يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف واشترط هذا لئلا يصير الوصف مخصصاً (أو تأكيداً) إذا كان الموصوف متضمناً لمعنى ذلك الوصف (نحو امس الدابر كان يوماً عظيماً) فإن لفظ امس مما يدل على الدبور وقد يكون الوصف لبيان المقصود وتفسيره كما سيأتى ومنه قوله تعالى * وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه * حيث وصف دابة وطائر بما هو من خواص الجنس لبيان

أولم تكن تدري نوار باننى * وصال عقد حبائل جنابها * وصل عقود الحبائل كناية عن رعاية المهود وجذمها عن عدم الرعاية * قال قدس سره ثانياً وبالعرض * فإن الكشف والتبيين قائم بالنعمة وذكره إنما يتصف به باعتبار أنه متعلق له كحركة راكب السفينة فلا وجه لاعتباره وتركه الموصوف بالذات * قال قدس سره أظهر في المراد * لأن النعت شائع في التابع المخصوص ولأن النعت المذكور سابق في عبارة الشارح بمعنى التابع ولأن تغير الأسلوب وذكر النعت بعد ذكر الوصف يشعر بأن المراد به غير ما أريد بالوصف فاندفع ما قيل كما أن الوصف في اللغة بمعنى ذكر التابع فكذلك لفظ النعت بلا تفاوت وكلاهما مخصوصان في عرف النحاة بالتابع فلا وجه لكون أحدهما أظهر في المراد من الآخر * قال قدس سره صار حداً للـج، أى تعريفاً كما يشعر به آخر كلامه وما يجري مجراه ما يكون مستلزماً للتعريف كما في الذى يظن بك الظن كان قد رأى وقد سمعاً، فانه تعريف للامنى باعتبار لازمه وهو كونه مصيباً في رأيه * قال قدس سره على رأى المعتزلة والحكام * فإن المراد به الممتد في الجهات الثلاث والجسم موصوف به بالفعل وأما تعريفهم له، بالقابل للابعاد الثلاثة أو ما يمكن فيه فرض الابعاد الثلاثة فلأرادتهم بالأبعاد، الخطوط المفروضة فيه

(قول الشارح) لئلا يصير الوصف مخصصاً لانه عند عدم التعين يكون المحتاج اليه التخصيص لا المدح أو الذم كما قيل في النعت المقطوع فيكون الداعى حينئذ هو التخصيص

(قول المحشى) وصال عقد حبائل جرابها أى متى اردت كلا فعلته وضمير جرابها للعقد لانه بمعنى عقود كما اشار اليه المحشى والايات للبيد

(قول المحشى) أى تعريفاً أى ليس المراد حقيقة الحد وهو ما كان بالذاتيات لأن تلك الاوصاف ليست ذاتيات بل خاصة فيكون تعريفاً أى رسماً له وقوله ما يكون مستلزماً للتعريف أى ما يكون مستلزماً للرسم وليس هو نفسه رسماً وقوله وهو كونه مصيباً في ذاته فانه لازم لكونه ظنه كالروية والسماع

(قول المحشى) فإن المراد به الممتد في الجهات الثلاثة الامتداد في الجهات الثلاثة هو الجسم التعليمى فانه عرف بانّه الامتدادات المحسوسة في الجسم الطبيعى وتوضيحه انه حشو ما بين السطوح فانه ينتهى في أى جهة كانت بالسطح ولا شك أن الجسم المربع مثلاً قد اشتمل على ستة سطوح هى نهايات الجسم التعليمى فيكون الجسم التعليمى ما بينها فهي فهو كمية قائمة بالجسم الطبيعى متناهية بالسطوح فالموجود بين السطوح امران الجسم الطبيعى والكمية السارية فيه

(قول المحشى) القابل للابعاد البعد هو الامتداد بين نهايتين فالمراد امتدادات ثلاثة على زوايا قائمة هكذا + أحدها وهو ما فرضته أولاً طولاً وثانيها وهو ما فرضته ثانياً عرضاً وثالثها وهو ما فرضته ثالثاً عمقاً

الخطوط المفروضة إنما اعتبر الفرض دون الوجود لأن الابعاد المتقاطعة على زوايا قائمة ربما لم تكن موجودة فيه بالفعل كما في الكرة والاسطوانة والمحروط المستديرين ونكات موجودة فيه كما في المكعب فليست جسميته باعتبار تلك الابعاد

او في اطرافه . الا ان ما صدق عليه الجسم عند المعتزلة منحصر في الجوهر وهو المحتاج الى الفراغ الذي يملؤه . وعند الحكماء في التعليم والطبيعي وكلاهما محتاج الى المكان . بل الشاغل بالذات هو الجسم التعليمي . بدليل اختلاف المكان بالتدخل والتكاثف مع بقاء الجسم الطبيعي بحاله واما قال عند المعتزلة والحكماء . لان الجسم عند الاشاعرة ما تركيب من جوهرين فصاعدا كل ما ذكرنا ظاهر . على من هو واقف على كلامهم * قال قدس سره لا يتصور الا في مكان * الموجودة فيه لانها قد تزول مع بقاء الجسمية الطبيعية بعينها كذا في شرح المواقف وقوله كما في المكعب قل المحشى هناك وهي الاطراف أعني السطوح والخطوط القائمة بعضها على بعض وفي شرح المقاصد الاظهر ان المراد بها الخطوط المتوهمة المتقاطعة التي هي الطول والعرض والعمق وهي ليست بالفعل لافي الطبيعي ولا في التعليمي

(قول المحشى) أو اطرافه يطلقون الاطراف على السطح لانه طرف الجسم والخط لانه طرف السطح والنقطة لانها طرف الخط ولعله الانسب هنا لوصف الابعاد الثلاثة لكن السطح منها موجود بالفعل دائماً بخلاف الاخيرين فانها ينعقدان في نحو الكرة ويطلقونها على اطراف الابعاد المتقاطعة فان لكل بعد طرفين بها يكون اليمين واليسار والفوق وتحت والقدام والخلف وكلها فرضية كالأبعاد المتقاطعة وكونها ثلاثة باعتبار الابعاد

(قول المحشى) الا ان ما صدق عليه الجسم عند المعتزلة منحصر في الجوهر فاندفع ما قيل ان التعريف باطل ويل العريض العميق يشمل الجسم التعليمي ولا يحتاج للفراغ عند المعتزلة الا الطبيعي ووجه لاندفع ان ما ذكر خاصة لانهم لا يثبتون الجسم التعليمي الذي هو كم له الابعاد الثلاثة لتكون هذه عرضاً عاماً شمله فيقتصر الى ذكر الجوهر احترازاً عنه واما انحصار عندهم في ذلك لانهم من المتكلمين وهم ينكرون الجسم التعليمي لانه من المقدار الذي انكروه بناء على تركيب الجسم من الجزء الذي لا يتجزأ فانه لا اتصال بين الاجزاء عندهم فليس عندهم أمر متصل في حد ذاته هو عرض حال في الجسم والتفاوت بين الاجزاء صغيراً وكبيراً راجع الى قلة الاجزاء وكثرتها فهي المحتاجة الى الفراغ المائتة له

(قول المحشى) وعند الحكماء الجسم التعليمي وهو امتداد متصل سار في الجسم الطبيعي بناء على تركبه من الهوى التي هي متصل واحد والصورة الجسمية

(قول المحشى) بل الشاغل بالذات أى المقتضى للفراغ بالذات وان كان المماس للمكان هو الطبيعي لان الاول عرض (قول المحشى) بدليل اختلاف المكان بالتدخل والتكاثف أى التدخل الحقيقي وهو أن يزداد حجمه من غير انضمام شئ آخر اليه ومن غير أن يقع بين أجزائه خلاء كالماء اذا سخن تسخيناً شديداً والتكاثف الحقيقي هو أن ينقص حجمه من غير أن يزول عنه شئ من أجزائه أو يزول خلاء كان فيما بينها فخرج انتفاش الاجزاء وندماجها فانه تدخل وتكاثف مجازي اذ ليس الا دخول اجزا خارجية عن الجسم وخروجها وبقوله بل الشاغل الخ اندفع قول الفيزيائي انه لا مكان للتعليمي عند من يثبت فلا يصح قول السيد ان فيه اشارة الى حلة الاحتياج

(قول المحشى) لان الجسم عند الاشاعرة الى آخره بخلافه عند المعتزلة فانهم شرطوا في الجسم الابعاد الثلاثة (قول المحشى) عند من وقف على كلامهم قد تقلناه لك من المواقف وشرحه وحواشيه عليه بقى انه قال في حواشيه ان الجسم عند المعتزلة مركب من السطوح والسطوح من الخطوط فالسطوح كالخطوط المتقاطعة على زوايا قائمة موجودة عندهم في الجسم لا يمكن وجوده بدونها فيصح التعريف بالابعاد الموجودة بالفعل اه وهو ظاهر بناء على تركبه من اجزاء لا تتجزأ كما هو مذهبهم ومنه تعلم ان قوله سابقا واما تعريفهم بالقابل الخ فانما هو لجمع الحكماء معهم أو على غير التحقيق في مذهبهم

وأما الجوهر الفرد عند المعتزلة فمحتاج الى الحيز كما ذكر في محله * قال قدس سره وليس فيه دلالة الخ * اذ المصدر لا دلالة له على الوحدة والكثرة فمخير كونه راجع الى مطلق النعت المذكور في ضمن الوصف فيجوز أن يكون متعدداً * قال قدس سره منهم من قال الخ * لا يخفى بعد كل منهما والثاني أبعد من الاول لانه يلزم أن يكون للطويل والعريض مدخل في الكشف وان يكون ذكرهما استطرادياً * قال قدس سره لانها قلت الاشتراك * مطلقاً حيث رفعت الاشتراك اللفظي وبقي الاشتراك المعنوي في أفراد معنى واحد وبهذا ظهر كونه تمحلاً * قال قدس سره ليس معناه الخ فان استعمال المطلق في التقييد بخصوصه مجاز * قال قدس سره فانما ينشأ من اللفظ * دون المعنى لانه جزئي لا اشتراك فيه الا ان اللفظ يجوز استعماله . في كل خصوصية سواء كان موضوعاً له أو للمعنى العام فلذا جاء الاحتمال * قال قدس سره بحسب وضع واحد * لكل خصوصية أو لمعنى كلي بشرط استعماله في الخصوصيات * قال قدس سره أموراً بخصوصية * أراد بها المعاني الجزئية المندرجة تحت الامر المشترك سواء كانت جزئيات اضافية .

(قول المحشي) وأما الجوهر الفرد الخ رد لقول الفري ان الاشارة بذلك لعله الاحتياج لاثم أيضاً على رأى المعتزلة لانهم قائلون بالجوهري الفرد وتحيظه وحاصل الرد ان المكان عند القائلين بالجزء غير الحيز لان المكان هو البعد وهو الامتداد بين نهايتين أو السطح وكل منهما مقسم والحيز هو الفراغ المشغول بالتحيز سواء كان مقسماً أولاً (قول المحشي) قلت الاشتراك مطلقاً أى الشامل للمعنوي واللفظي والمراد بتقليل هذا المطلق هو ما بينه بقوله حيث رفعت الخ فتقليل المطلق بإزالة أحد فرديه من اصله اعنى الاشتراك اللفظي

(قول السيد قدس سره) وذلك المعنى يحتمل أن يتحقق الخ فاستعماله في الفرد باعتبار تحققه فيه حقيقة وهو معنى قول الشارح كان محتملاً لكل فرد وقوله وخصصته بفرد من الافراد فالمعنى انه محتمل لان يراد الامر الكلي في ضمن كل فرد أو كل فرد من حيث تحقق الكلي فيه وانك خصصته بفرد من حيث تحقق الكلي فيه واعلم ان مختار الشارح ان النكرة موضوعة لمفهوم الفرد المنتشر لكن بشرط الاستعمال في الجزئيات كما هو رأيه في المبهات وحينئذ يكون اللفظ دالاً على الفردية بلا قرينة موضوعاً على الاحتمال بخلاف علم الجنس فانه موضوع للماهية الذهنية واذا استعمل في الفرد فانما يراد منه الماهية والفردية انما جاءت من القرينة وحينئذ لا اشكال واما على ما حمل السيد الشارح عليه من أن النكرة موضوعة للماهية أو مفهوم الفرد المنتشر واطلاقها على الفرد من حيث التحقق فيه فهو مشكل بعلم الجنس لكن السيد لا فرق عنده بين علم الجنس واسمه من جهة المعنى كما تقدم له بخلاف الشارح كما تقدم أيضاً ولعل سكوت المحشي هنا لتقدم جميع ذلك لكن المحشي فيما سبق يؤخذ منه ان علم الجنس عند السيد معرفة غير علم وقد بيناه سابقاً فليتأمل واعلم أيضاً ان الذي اختلف فيه هل هو موضوع للماهية أو الفرد المنتشر انما هو اسم الجنس الذي هو معروض التنوين امام التنوين فدلولة الفرد المبهم قطعاً وعلى الثاني يكون التنوين تأكيداً كذا تقدمه ابن المحشي في حواشي التلويح عن الشارح في شرح المنتاح

(قول المحشي) في كل خصوصية أى كل جزئى بخصوصه وقوله سواء كان موضوعاً له أى لكل جزئى بخصوصه كما في العلم وباقي المعارف بناء على انه وضع للجزئيات المستحضرة بقانون كلي وقوله أو للمعنى العام أى بشرط الاستعمال في الجزئيات على القول بوضع غير العلم لامر كلي بشرط الاستعمال في الجزئيات وقوله فلذا أى لكون اللفظ يجوز استعماله في كل خصوصية وانما جاز ذلك لان التعين في غير العلم انما جاء من خارج وهو يتحقق في كل خصوصية (قول السيد قدس سره) كما في سائر المعارف أى باقيا غير العلم فانه تقدم في المشترك اللفظي

كما في المشتقات أو حقيقة كما في اسما الاشارة والمضمرات (قال قدس سره وعين اللفظ ، اما بخصوصه كما في المضمرات والمبهمات أو باعتبار أمر كلي كما في المعرف باللام والمضاف فان الواضع عين كل لفظ معرف بلام العهد وقد لاحظ بعنوان انه معرف باللام لكل حصّة مئة دخل عليه أو لجنسه وكذا المشتقات مثلا وضع كل ما هو على وزن فاعل لكل ذات قام به مصدره ، وليس موضوعاً لمفهوم ما قام به المصدر والا لجاز استعماله في هذا المفهوم فالموضوع ملحوظ بأمر عام وكذا الموضوع له فتأمل فان فيه ضمواً قد زل فيه الاقدام * قال قدس سره فالمعتبر في الوضع مفهوم عام ، سواء كان آلة لملاحظة الموضوع له أو موضوعاً له * قال قدس سره وهذا معنى كونه عاماً * أي ليس معناه ، ان له افراداً متعددة بل ان له تعلقاً بأمر عام وهذا كما يقال هذا الحكم عام ، بمعنى ان له تعلقاً بالعام اعني الموضوع * قال قدس سره ولا يجوز إطلاقها الخ أي بطريق الحقيقة لعدم كونه موضوعاً له * قال قدس سره كان كل من الوضع الخ كذا ذكره في حاشية شرح الاصول وقال الابهري انه اذا وضع لفظ واحد باراء معنى واحد . فهذا وضع خاص سواء كان ذلك المعنى كلياً أو جزئياً والوضع العام يكون اذا

(قول المحشي) كما في المشتقات فن الواضع وضع كل ما هو على وزن فاعل لكل ذات قام بها مصدره أي الجزئيات هذا المفهوم اعني به كل ذات قام بها مصدره وجزئياته مطلق ذات ثبت لها الضرب ومطلق ذات ثبت لها الاكل ومطلق ذات ثبت لها الشرب وهكذا ولا شك ان هذه الامور مندرجة تحت مطلق ذات ثبت لها المصدر العام فهي جزئيات له الا أنها كلية لان الذات التي ثبت لها الضرب مثلاً يشمل زيدا الضارب وعمراً الضارب وهكذا فهي جزئيات اضافية لا حقيقية وقد عرفت سابقاً من المحشي ان هذا لا يكاد يصح لان الموضوع انما هو الهيئة بقطع النظر عن كونها في مادة مخصوصة فالحق انه موضوع لذات ما ينسب اليه حدث الا ان حلول هذه الهيئة في مادة مخصوصة يقيد الحدث العام بالحدث الخاص وهذا التقييد خارج عما وضعت له الهيئة والمحشي هنا وفيما سيأتي مراده شرح كلام السيد وقد قدم الاعتراض عليه كما نبهناك سابقاً فلا تغفل

(قول المحشي) اما بخصوصه فيكون الوضع شخصياً أو باعتبار أمر كلي فيكون نوعياً وقوله لكل حصّة مما دخل عليه أي كل فرد من أفراد مفهوم حصّة وقوله أو لجنسه أي جنس ذلك الفرد وهو مفهوم حصّة معينة بشرط الاستعمال في الجزئيات هذا هو المطابق لما ذكره سابقاً (قول المحشي) وليس موضوعاً لمفهوم ما قام به المصدر ان أريد بما قام به المصدر هذا اللفظ فلاضافة لامية وان أريد المعاني كانت بيانية

(قول المحشي) والا لجاز استعماله في هذا المفهوم أي بحيث يكون ضارب معناه مطلق ذات قام بها مطلق مصدر الشامل للضرب والاكل وغيرها وهو باطل وفيه انه ان كان امتناعه من حيث وضع الهيئة الذي الكلام فيه فمنوع وان كان فمن حيث المادة فسلم لكن ليس الكلام فيه لانه وضع شخصي وكلامنا في النوعي فتأمل

(قول المحشي) سواء كان آلة لملاحظة الموضوع له كما هو رأي السيد ومن معه أو موضوعاً له كما هو رأي الشارح ومن معه وهذا في المعارف غير العلم ومثله لفظ انسان الموضوع لمفهوم الحيوان الناطق

(قول المحشي) ان له أفراداً أي ليس معنى عموم الوضع ان للوضع أفراداً كما يقال في لفظ انسان مثلاً بل معناه ان له تعلقاً بأمر عام هو آلة الوضع وان كان هو شيئاً واحداً وقد عرفت ان مثل عموم الآلة عموم الموضوع له

(قول المحشي) بمعنى ان له أي للحكم تعلقاً بالعام أعني الموضوع أي المحكوم عليه في القضية (قول المحشي) فهذا وضع خاص أي لموضوع له عام فلا يكون القسم الرابع متمتعاً به ان الذي يحكم السيد به شانه أن يكون

ان القصد منهما الى الجنس دون الفرد وبهذا الاعتبار افاد هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة فيكون في الارض ويطير بجناحيه وصفين موكدين مثل أمس الدابر واعلم ان الوصف قد يكون جملة ويشترط فيه

كان الامر العام آلة للملاحظة امور مخصوصة ووضع اللفظ لكل واحد منها * قال قدس سره فقير معقول * في حاشيته على شرح مختصر الاصول لان الجزئى ليس وجها من وجوه الكلى ليتوجه به العقل اليه فيتصوره اجمالا وانما الامر بالعكس قيل قد جوز * قال قدس سره كون الاخص * معرقا للاعم ، فلم لا يجوز أن يكون الجزئى صراحة للملاحظة الكلى وفيه ان الجزئى لكونه حاصلًا من طريق الجواس ، كيف يكون آلة للملاحظة ما حصوله بطريق العقل والحق ما اختاره السيد رحمه الله لانه اذا كان الوضع عام باعتبار عموم آلة الوضع فلان يكون عمومها باعتبار عموم الموضوع له أولى (قوله ان القصد منهما الى الجنس الخ) يعنى ان لفظ دابة وطائر حامل لمعنى الجنس والوحدة فوصف بما هو من خواص الجنس ، لبيان ان القصد الى الجنس فيفيد عموم كل فرد يصدق عليه الجنس ، دون الفرد أي وليس القصد الى الجنس مع الوحدة ، فيحتمل أن يراد . الوحدة النوعية فيفيد عموم أفراد نوع واحد بان يراد به دابة ترتع وطائر يصيد (قوله وبهذا الاعتبار) أى باعتبار ان هذا الوصف للجنس فيم جميع افراده . وليس له اختصاص بنوع افاد زيادة التعميم على التعميم .

هناك آلة للوضع اخص من الموضوع له وهذا آلة لوضع نفس الموضوع له وليس الخلاف بيننا وبين الابررى في هذا الا في التسمية (قول المحشى) فلم لا يجوز قد يفرق بينهما بان الاخص انما هو في الحقيقة معرف للاعم بوجهه لا من جهة صومه وما نحن فيه واسطة في ادراك جهة العموم

(قول المحشى) كيف يكون الخ لثبائنها بالحق العوررض والتجرد عنها وما قيل انه لا مانع لان الكليات انما انتزعت من الجزئيات على ان الجزئى قد يكون كليا كالجزئى الاضافى فكلام لا حاصل له فانه بعد الانتزاع هي كليات وليس الكلام فيها والجزئى الذى هو كلى يكون آلة لما تحتها وليس الكلام فيه بل في كونه آلة لما هو أهم منه

(قول المحشى) لبيان ان القصد الى الجنس أى لبيان ان القصد الى الجنس الشامل لجميع الافراد الصادق على كلها لثلا يبقى احتمال دابة ترتع وطائر يصيد فيفيد عموم كل فرد فالقصد الى الجنس ليس من حيث هو بقطع النظر عن الوحدة والكثرة بل من حيث انه يتحقق في جميع الافرد فيكون مع النظر للكثرة

(قول المحشى) دون الفرد مقابل لقوله الى الجنس وهذه كلمة الشارح وقوله اى وليس القصد الخ لبيان لها يعنى ان معنى الفرد الجنس مع مطلق الوحدة المحتمل لان يكون هو النوع فيكون فيه أصل التعميم فيصح قول الشارح افاد هذا الوصف زيادة التعميم وليس المراد به الجنس مع الوحدة الشخصية الذى هو المعنى الشائع للنكرة لانه مع من المفيدة للاستغراق فيفيد عموم أفراد الجنس فلا يمكن زيادة العموم ولا حاجة الى ما تكلفه الفزرى في بيان زيادة التعميم والاحاطة

(قول المحشى) فيحتمل أن يراد الوحدة النوعية أى ويحتمل أن يراد الوحدة الشخصية كما مر وحينئذ لازية في التعميم الا انه لما كان محتملا ذكر ذلك اوصف فيفيد تأكيد أمر الشمول والاحاطة

(قول المحشى) الوحدة النوعية بان يكون المراد بدابة نوع من أنواع الداب من حيث تحققة في جميع افراده فيفيد عموم افراده

(قول المحشى) وليس له اختصاص بنوع فالمقابل للجنس هنا النوع لا الكثرة أو الوحدة الشخصية بخلافه في كلام

السيد الآتى فان المراد بالجنس فيه المطلق والمقابل له الجنس باعتبار الكثرة أو الوحدة مطلقا

الذي كان يحتمله بدون الوصف هذا ما اختاره الشارح في شرح كلام المفتاح وتبع العلامة في ذلك فيكون مآل كلام صاحب المفتاح وصاحب الكشف متحداً وقد صرح به في شرح المفتاح حيث قال وصف الدابة والطائر بما هو من صفات الجنس . والمدلول المطابق للفظ لبيان ان القصد بهما الى الجنس . فيفيد تأكيد أمر الشمول والاحاطة دفع توهم الخصوص . وهذا ما قال صاحب الكشف ان معنى هذا الوصف وزيادة التعميم والاحاطة كانه قيل مامن دابة قط في جميع الارضين السبع ومامن طائر في جو السماء من جميع ما يطير بجناحيه الا امم امثالكم (قال قدس سره يفيد العموم) ولو بطريق النصوص بواسطة من الاستغراقية فلا يحتمل عدم الاستغراق اصلاً لكنه يحتمل التأويل بان يراد الاستغراق العرفي وبعد الوصف لا يحتمله وخلاصة التوجيه انه قبل الوصف كان نصاً في الاستغراق وبعد الوصف صار مفسراً (قال قدس سره لان كل فرد الخ يعني ان التنكير اما للفردية او للنوعية وعلى التقديرين لا يصح الحكم بقوله امم . لان الفرد ليس بجماعة والنوع ليس بجماعات وما قيل ان النوع يشتمل على اصناف وكل صنف امة أو الامة كل جماعة في كل زمان فيدفعه توصيف م امثالكم اذ المراد بهم . افراد نوع الانسان فللمناسب . تشبيه النوع بالنوع في كونها محفوظة الاحوال لا تشبيه الصنف بالنوع أو تشبيه جماعة في وقت بالدواع (قال قدس سره انها محمولة الخ) فظاهره يفيد ان هذه النكرة مراد منه المجموع ولا خفاء انه مخالف للسابق أعنى قوله ما من دابة قط في جميع الارضين الخ واللاحق أعنى قوله قلت الخ فانه يدل على ان الحكم المذكور باعتبار اللازم كما في قوله وكل في فلك يسبحون فلا بد من العناية بان يقال مراده ان النكرة المذكورة . من حيث الاخبار عنها محمولة على المجموع لا انه مراد منها (قال قدس سره ان القصد من لفظ دابة الخ) . يعني ان انظر دابة وطائر حامل للجنس والوحدة فبيان ان القصد من كل منهما الجنس من حيث هو دون الوحدة والكثرة

(قول المحشي) الذي كان يحتمله اي عند ارادة الوحدة النوعية لا الشخصية كما عرفت

(قول المحشي) والمدلول المطابق للظاهر انه عطف على قوله من صفات الجنس أى وصفها بوصف هو من المدلول المطابق لفظ الموصوف فان معنى ما يدب على الارض ومعنى الطائر ما يطير فلو لم يكن بعض المدلول المطابق يكون القصد الى بيان معنى زائد لا الى بيان معنى الجنس بخلاف ما اذا كان منه

(قول المحشي) فيفيد تأكيد الخ هذا هو المراد بزيادة التعميم

(قول المحشي) وهذا ما قاله صاحب الكشف الخ من كلام الشارح وفيه الشاهد

(قول المحشي) كان نصاً في الاستغراق لكنه يحتمل التأويل مع النصوعية بان يراد الاستغراق العرفي وقوله محكما أى لا يحتمل التأويل مفسراً بالاستغراق الحقيقي

(قول المحشي) لان الفرد ليس بجماعة أى فضلا عن كونه جماعات وفيه تلويح للاعتراض على قول السيد لان كل فرد لا يكون امما بان المناسب لا يكون امة فضلا عن أمم

(قول المحشي) افراد نوع الانسان لم يقل نوع الانسان لان النوع مفرد

(قول المحشي) تشبيه النوع بالنوع أى تشبيه افراده بافراده أو يكون المعنى امثال نوعكم وقوله لا تشبيه الخ على النشر المرتب

(قول المحشي) من حيث الاخبار أى المراد من النكرة كل فرد لكن الاخبار ملاحظ فيه المجموع

(قول المحشي) يعني ان كلاما من لفظ دابة الخ المقصود من هذه الحاشية والتي بعدها تقرير كلام المفتاح بوجه غير

مما سبق في تقرير الشارح به يخالف كلام الكشف وقوله دون الوحدة أى التي يدل عليها افراد الاسم والكثرة التي يحتملها

وصف بصفة لازمة للجنس من حيث هو ، أى بلا شرط شيء منهما والاستغراق المستفاد من كلمة من بالنظر الى الجنسيتين كما اشار اليه بقوله كأنه قيل مامن جنس من هذين. وهذا كما يقال مامن رجل من هذين الرجلين الا كذا وحينئذ لا اشكال في صحة الحكم لاشتمال كل من الجنسيتين على أنواع كثيرة كل واحد منها كالاتان وبما حررنا لك اندفع ما قيل ان الظاهر من زيادة كلمة من الاحاطة بالافراد نصاً فكيف يمكن الحمل على الجنس من حيث هو فلا بد من تأويل عبارة المفتاح الى ما هو مراد الكشف (قال قدس سره لان الجنس مفهوم واحد) لان المراد الجنس من حيث هو أى بلا شرط كما عرفت فما قيل ان كون الجنس مفهوماً واحداً انما ينافي زيادة التعميم والاحاطة اذا اعتبر من حيث هو ولا يخفى ان المراد ههنا الجنس من حيث الوجود في ضمن جميع الافراد كيف ولو كان المراد هو الجنس من حيث هو لم يصح الحكم بكونه امما كلام من قلة التدبر وعدم الفرق بين الجنس من حيث هو أى لا شرط شيء وبينه بشرط لا. لان عدم صحة الحكم على الثانى دون الاول (قال قدس سره والشارح رحمه الله توهم الخ) كلام المفتاح بحتمل المعنيين كما عرفت وما اختاره السيد ذكره الفاضل الكاشى وما اختاره الشارح ذكره العلامة. فالقول باتحاد الكلامين توهم بقى الكلام في الترجيح ولعل ما اختاره الشارح اولى نظراً الى انه يفيد شمول همه تعالى وقدرته لكل فرد فرد صريحاً وما ذكره السيد اولى نظراً الى عدم لزوم الاشكال في صحة الحل وفي قوله وبهذا الاعتبار رمز الى انه له اعتباراً آخر لا يفيد زيادة التعميم والاحاطة وهو الوجه الذى ذكره السيد واليه يشير كلامه في التلويح حيث اورد في بحث التخصيص بالصفة كلام الكشف اولا ثم ذكر كلام المفتاح . ثم رد على التوضيح فانه يشعر بانه لا يقول باتحاد الكلامين بالقطع

الجنس فهما المتابلان للجنس على هذا التقرير

(قول المحشى) وصف بصفة لازمة للجنس من حيث هو اذ الكون في الارض والطيران لا ينحصر الواحد والكثير ولعل هذا مع صحة الاخبار هو الحامل على ان المراد الجنس المطلق
(قول المحشى) أى بلا شرط شيء ، والماهية بلا شرط شيء تصدق بالماهية مع الشيء من غير شرط فيصدق بالجنس مع الكثرة بخلاف الماهية بشرط لا شيء فانها تنافي وجود الشيء
(قول المحشى) وهذا كما يقال ما من رجل الخ فن الاستغراقية لم تدخل عليهما بل على اعم منهما

(قول المحشى) لا اشكال في صحة الحكم بخلاف ما مر من كلام الكشف ومن توجيه الشارح لكلام المفتاح فان الاشكال موجود اما الاول فظاهر وأما الثانى فلانه وان كان المراد الجنس الا انه في ضمن الافراد فهى المحوطة في الحكم
(قول المحشى) فالقول باتحاد الكلامين توهم أى القول باتحاد كلامي الكشف والمفتاح قطعاً توهم والشارح انما قال بذلك على سبيل الاحتمال كما سيذكره بقوله وفي قوله وبهذا الاعتبار الخ وبه يندفع اعتراض السيد بقوله والشارح توهم الخ
(قول المحشى) ثم رد على التوضيح أى في قوله ان معنى كلام صاحب المفتاح انه انما وصف الدابة بكونها في الارض ليعلم ان المراد ليس دابة مخصوصة بل المراد كل ما يدب في الارض قال الشارح ان هذا الحل بعيد لان ذلك معلوم قطعاً بدون الوصف لان النكرة المنية لاسيما مع من الاستغراقية قطعية في العموم واجاب الشيخ عبد الله اللبيب بانه يمكن أن يكون مراده بدابة مخصوصة الجنس مع الوحدة الذى هو مدلول النكرة لدابة معينة وغيره بان مراده مخصوصة بخصوص النوع بناء على اتحاد مراد الشيخين

تنكير الموصوف لان الجمل التي لها محل من الاعراب يجب صحة وقوع المفرد موقعها والمفرد الذي يسبك من الجملة نكرة لانه انما يكون باعتبار الحكم الذي يناسبه التنكير وينبغي ان يكون هذا مراد من قوله ان الجملة نكرة والا فالتعريف والتنكير من خواص الاسم ويجب في تلك الجملة ان تكون خبرية كالمثلث لان الجملة يجب ان يمتد المتكلم ان المخاطب عالم باتصاف الموصوف بمضمونها قبل ذكرها وانما يجيء بها ليعرف المخاطب الموصوف ويميزه عنده بما كان يعرفه قبل من اتصافه

(قوله صحة وقوع المفرد موقعها) . سواء كان مسبوكا منها كما في مررت برجل قام ابوه أى قام ابوه أولا بخبره برجل قام ابوه زيد أى كائن ابوه زيد كما في الرضى (قوله والمفرد الذي يسبك) من الجملة والمناسب . ان يعتبر فيها حال من اجزاء منها (قوله باعتبار الحكم) أى المحكوم به لانه يسبك منها لا بمعنى الوقوع والادوقوع اذ لا يسبك منها نعم ان لم يدخل في السبك (قوله ليعرف المخاطب الخ) لان الاصل في الوصف التمييز وان كان يعتمد به معنى آخر مع كون التمييز حاصل (قول الشارح) يجب صحة وقوع المفرد الخ أى بحسب تمام الكلام لا بحسب سداد المعنى فلا يرد خبر تمييز الشأن

نحو هو زيد قائم فانه يمكن ان يقال قصة أو حديث (قول الشارح) لانه انما يكون باعتبار الحكم أى ان التأويل انما هو بيان المال للحكم أى المحكوم به وهو القيام مثلا في زيد قام ابوه وهو لا بد ان يكون مجهولا والا لكان الكلام لغوا والمجهول يناسبه تنكير الدال عليه وأما نحو زيد قائم فالتعريف فيه ليس من جهة الخبرية بل من جهة أمر زائد عليها هو كون الخبر به معلوما والحاصل ان المجهول في الخبر هو ثبوته وهذا متحقق في النكرة والمعرفة فناسبه التنكير وهذا لا ينافي عهد مفهوم الخبر لا من حيث ثبوته تدبر (قول الشارح) والا فالتعريف الخ اذ التعريف جعل الذات مشارا بها الى خارج والتنكير ان لا يشار بها اليه وليست الجملة ذاتا حتى يعرض لها التعريف والتنكير

(قول الشارح) لان الصفة يجب الخ قال السيد في شرح المفتاح الشيء اذا كان ثابتا لغيره يعزى اليه الوصفية ويجب ان يكون ثبوته لذلك الغير وثبوته في نفسه معلومين لاعتكلم والمخاطب وان كان بطريق الخبرية وجبت كونهما معلومين للتعلم وحده والفرق ان المقصود في الاول الاحضار وفي الثاني الاعلام والاخبار وعلى وجوب ثبوته في نفسه بان الشيء عالم يكن ثابتا في نفسه لا يثبت لغيره لكن هذا الكلام في الوصف والحال والصلة مسلم بخلاف الخبر قال الرضى لانه لما لم يكن معرفا للمبتدأ ولا مخصصا له جاز كونه انشأ وسيأتى للحشى والشارح تحقيق ذلك وان خبر المبتدأ حكم لا يطلب الا اسنادا الى المبتدأ سواء كان انشأ أو خبرا ألا ترى الى انه لا فرق بين اضرب زيدا وزيد اضربه وانما قال الحشى هنا فعنى زيد اضربه بقول في حقه الخ تنظيرا للمثالة المفتاح انه لا فرق بين الصفة والخبر في ان ثبوت شيء في نفسه لا بد له من ثبوته في نفسه (قول الحشى) سواء كان مسبوكا الخ فيه اشارة الى ان معنى قول الشارح الذي يسبك من الجملة الذي يؤول به الجملة كما هو في عبارة الرضى التي قل منها الشارح (قول الحشى) ان يعتبر فيها الخ بان يكون موصوفا نكرة كموصوفه

(قول الحشى) لانه الذي يسبك منه لان التأويل انما هو في لفظ المحكوم به (قول الحشى) نعم ان له دخلا في السبك اذ بولا ان الوقوع والادوقوع للمعنى المفرد لما سبكت به (قول الحشى) وان كان يقصد به معنى آخر ويكون التمييز حاصل غير مقصود بغيره عليه السيد في شارح المفتاح

بمضمون تلك الصفة فيجب كونها جملة متضمنة للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكرها والانشائية ليست كذلك فوقوعها صفة او صلة انما يكون بتقدير القول فان قيل قد ذكر صاحب الكشف في قوله تعالى * وان منكم لمن ليبطئن * ان التقدير اقسام بالله ليبطئن والقسم وجوابه صلة من ولم يشر الى تقدير القول فلنا مراده ان الصلة هو الجواب المؤكد بالقسم وهو جملة خبرية محتملة للمصدق والكذب ولذا يقال في تأكيد الاخبار والله لزيد قائم والانشاء انما هو نفس الجملة القسمية مثل قولنا والله واقسم بالله ونحو ذلك وهذا كما ان الشرطية خبرية بخلاف الشرط فان قيل في كلامه ايضا ما يشمر بان وجوب العلم انما هو في الصلة دون الصفة حيث ذكر في قوله تعالى * فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة * ان الصلة تجب ان تكون قصة معلومة للمخاطب فيحتمل انهم علموا ذلك بان سمعوا قوله تعالى في سورة التحريم * قوا أنفسكم وأهليكم نارا وقودها

(قوله ليست كذلك) أي ليست معلومة الثبوت قبل ذكرها لان الانشاء اعلام عن النسبة القائمة بنفس المتكلم، من حيث انها قائمة بها (قوله بتقدير القول) فعنى زيد اضربه مقول في حقه اضربه أي انه يستحق ان يقال في حقه ذلك (قوله مراده ان الصلة الخ) وانما لم يقل انه صلة بتقدير القول لان جعل الجواب صلة يفيد ثبوت الابطاء منهم وتقدير القول يفيد ثبوت استحقاق قول الجملة القسمية ولاول البغ في مذمتهم ولان تقدير القول انما يصار اليه . اذا لم يصح كون المذكور جوابا (قال قدس سره بانها مدنية) والجواب ان كون السورة مدنية . لا ينافي كون بعض آياته مكية فان كونها مدنية ومكية باعتبار الاكثر وكذا كون تلك السورة مدنية اتفاقا فن معناه انه لم يقل انها مكية (قال قدس سره وايضا الخ) والجواب ان معناه ان المصدر ييا أبا الناس خطاب لاهل مكة وان المصدر ييا أبا الذين آمنوا خطاب لاهل المدينة لا انه نزل بمكة أو بالمدينة (قوله دون الصفة) فن قوله فمرفوا منها نارا موصوفة يدل على انهم لم يكونوا عالمين بها قبل الآية ويعلم منه ان العلم بالصفة قبل الذكر ليس بشرط كما ذهب اليه شاذي (قوله قلنا يمكن الخ) يعنى لانسلم دلالة كلامه على ذلك

لكن لتحقته وحصوله لا بد ان يكون خبريا

(قول الشارح) يجب ان تكون قصة معلومة يفيد انه لا بد من تقدم اخبار بها وقد مر ذلك في الاحضار بالاضافة وانما قال قصة لان الشائع فيها المعلوماتية بطريق التصور وهو اللازم في الصلة لانها آلة لاحضار الموصول في ذهن المخاطب ويكفيه سبب الادراك بانسابها اليه ولا يجب انصديق كذا في حاشية القاضي

(قول المحشي) من حيث انها قائمة فهو تصوير لها وليس اعلاما عنها من حيث انها حاصلة فيه حتى يكون حكاية عنها فعنى اضرب نفس الطالب القائم بالنفس لاحكاية عنه حتى يكون معاه انا طالب للضرب

(قول المحشي) أي انه يستحق الخ فلا يلزم ان يكون هناك قول حقيقة ومثل ذلك يقال في قولهم أما بعد فهذا شرح مثلا (قول المحشي) اذا لم يصح كون المذكور جوابا فتى صحت الجوابية بان كن الجواب صح كونه صلة بلا تقدير للقول أما اذا لم تصح الجوابية بان كان الجواب اشأا فنه يمتنع كونه اشائيا لان المؤكد بالقسم انما هو الثبوت الحاصل أو الذي يحصل فلا تصح الصلة فلا بد من تقدير القول

(قول المحشي) لا ينافي كون بعض آياتها مكية قال في حاشية القاضي سورة التحريم مدنية من غير استثناء بالاتفاق

لان اللازم مما ذكره ان المشركين عرفوا منها نارا موصوفة ولم يعرفوها قبل الآية لا ان المخاطبين بها لم يعرفوها قبلها واللازم في الصفة علم المخاطب بها قبل ذكرها دون السامع والمخاطبون بها أعنى المؤمنين قد عرفوها بسماع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وخلاصة الجواب أن المخاطب في كل واحدة من الآيتين عالم باتصاف النار بالصفة والصفة لا انها جاءت في آية البقرة معرفة لتقدم ذكرها في آية سورة التحريم موصوفة بهذه الصفة فكان المقام مقام التعريف العهدي، بخلاف آية سورة التحريم فإنه لم يتقدم ذكر النار الموصوفة لاصريحا ولا كناية فكان المقام مقام التنكير وهذا كما يشل جاني رجل فاضل فقال الرجل الفاضل فإنه اورد رجل أولا نكرة لعدم سبق الذكر وان كان معلوما اتصافه بالفضيلة واورد ثانيا معرفة لتقدم الذكر والحاصل ان تقدم الذكر صريحا أو كناية شرط في تعريف العهد وهو متحقق في البقرة دون آية التحريم ويؤيد ما قلنا انه ذكر صاحب الكشف في بيان الصلة ان الصلة المذكورة قصة معلومة للمخاطب لثلاثة وجوه سماعهم من أهل الكتاب أو من النبي أو سماعهم من آية التحريم واكتفى في الجواب عن سؤال تعريف النار وتنكيرها بعدمهم بها من آية سورة التحريم فقط لتحقيق شرط التعريف العهدي من تقدم الذكر وبما حرره اندفع اعتراض السيد رحمه الله بقوله وقد يقال الخ كما لا يخفى ، وما قيل ان ما ذكره توجيه لتعريف النار في آية البقرة وأما وجه تنكيرها في آية التحريم فغير مذكور في كلامه فينادي على فساده عبارة الكشف حيث قال فان قلت فلم جاءت النار الموصوفة بهذه الجملة منكرة في سورة التحريم وهما معرفة فانه صريح في السؤال عن الامرين فلو كان الجواب المذكور جوابا عن التعريف فقط كان ناقصا (قوله أى تحقيق مفهومه) فالكلام بعد تقدير لفظ المسند اليه على حذف المضاف ، او الاستخدام أو اقامة الدال مقام المدلول وعطف مدلوله الا في رواية عن قتادة رضى الله عنه ان العشرة الاولى منها مدنية والبواقي مكية كذا في الاقان اه فاما هنا مبنى على ما روى عن قتادة رضى الله عنه

(قول المحشي) شرط في تعريف العهد أى في وجوبه لكونه مقتضى المقام بخلاف ما اذا لم يتقدم الذكر صريحا أو كناية وكان معلوما فانه لا يجب غاية الامر ان تقدم علمه مصحح للتعريف فقط قال المحشي في حاشية امضى في هذا المقام ان تقدم العلم مصحح للتعريف بان يقصد العهد لا موجب له فيجوز ان يكون ترك التعريف في سورة التحريم مع تحقق المصحح لنكتة كالتحويل والتفخيم ه وحيث لا تنافي بين وجود مصحح التعريف وكون المقام مقام التنكير ولا يرد ما تقدم في الشارح من انه يستغنى عن التقدم ذكر صريحا أو كناية بالعلم لان ذلك انما يكفي في الصحة لافي الوجوب فندبر (قول المحشي) فالكلام بعد تقدير لفظ المسند اليه على حذف المضاف يعنى ان لفظ تحقيق في كلام الشارح بيان للتقدير والضمير في مفهومه بيان للمسند اليه فكان حق الحل ان يقول أى تحقيقه فاشار الشارح الى ان هذا الكلام الذى هو حق الحل يكون على حذف المضاف أى تحقيق مفهومه أو الاستخدام بان يراد بالضمير المفهوم أو اقامة الدال أعنى المسند اليه بمعنى اللفظ مقام المدلول مجازا فمراد الشارح بهذه الاشارة ان عبارة المصنف لا بد فيها من تقدير المضاف أو اقامة لدال مقام المدلول أو شبه الاستخدام لان ل نائبة عن الضمير العائد على المسند اليه المدلول للضمير في توكيده والضمير الاول يعنى اللفظ والثانى يعنى المفهوم فالخاصل انه بالنظر لكلام الشارح يكون استخداما ولكلام المصنف يكون شبه كذا قيل وهو كما تري خلاف الظاهر فالاولى ان يقال ان مراده ان عبارة الشارح حيث قال أولا أى تقرير المسند اليه ثم قال أى تحقيق مفهومه تفيد ان كلام المصنف بعد تقدير لفظ المسند اليه مكان الضمير في توكيده على حذف المضاف أو الاستخدام أو اقامة دال مقام المدلول فان المسند اليه في كلامه هو مرجع الضمير المدلول الام في تقرير الذى هو معنى الضمير في

الناس والحجارة * ثم نال وأما جاءت النار هنا معرفة وفي سورة التحريم نكرة لان الآية في سورة التحريم نزلت أولاً بمكة فعرفوا منها ناراً موصوفة بهذه الصفة ثم جاءت في سورة البقرة مشاراً بها الى ما عرفوه أولاً قلنا يمكن ان يقال الوصف يجب ان يكون معلوم التحقق عند المخاطب والمخاطب في سورة التحريم للمؤمنين وهم قد علموا ذلك بسمع من النبي عليه الصلاة والسلام والمشركون لما سمعوا الآية علموا ذلك فخطبوا في سورة البقرة (واما تأكيد فللتقرير) اي تقرير المسند اليه اي تحقيق مفهومه ومدلوله أعني جعله مستقراً محققاً ثابتاً بحيث لا يظن به غيره نحو جاءني زيد اذا ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ المسند اليه أو حمله على معناه ومثل هذا وان امكن حمله على دفع توهم التجوز أو السهو لكن فرق بين القصد الى مجرد التقرير والقصد الى دفع التوهم على ما أشار اليه صاحب المفتاح حيث قال بعد ذكر دفع التوهم وربما كان القصد الى مجرد التقرير كما يطلعك عليه فصل اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل وذكر العلامة في شرح المفتاح ان المواد مجرد تقرير الحكم ولم يبين ان اي موضع من بحث التقديم والتأخير يطلعنا عليه وهو خلاف ما صرحوا به في نحو لا تكذب انت من ان تأكيد المسند اليه إنما يفيد تقرير المحكوم عليه دون الحكم وتقويته

لإفادة ان ليس المراد تقرير معناه الحقيقي كما يسبق الى الفهم من لفظ المفهوم بل ما يدل عليه وان كان معنى مجازياً كما في رمي الأسد نفسه (قوله أعني جعله الخ) ، يعني ليس المراد تحقيقه في نفسه وإزالة الخفاء عنه بل تحقيقه بالقياس الى إزالة احتمال الغير عن سماع لفظ المسند اليه لشاغل يشغل سمعه (قوله أو عن حمله أي غفلة السامع) عن حمله لفظ المسند اليه على معناه لشاغل يشغل فهمه (قال لئدس سره فربما كان مقصوداً بنفسه) مع قطع النظر عن حال السامع بان يكون الاهتمام بشأن المسند اليه كما تقول في مكان ، يستغرب وجود الاسد فيه رأيت الاسد (قوله وذكر العلامة في شرحه الخ) في المفتاح وأما الحالة التي تقتضي تأكيد كيدته فهي اذا كان المراد لا يظن بك السامع في حكمك ذلك تجوزاً أو سهواً أو نسياناً كقولك عرفت أنا وعرفت انت وعرف زيد زيد أو نفسه أو عينه وربما كان القصد الى مجرد التقرير كما يطلعك عليه فصل اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل انتهى أقول هذه العبارة صريحة في ان مراده تقرير الحكم ، حيث

توكيده يشهد بما قلنا قوله فالكلام بعد تقدير لفظ المسند اليه فان المأخوذ فيه لفظ المسند اليه هو كلام المصنف لا المشرح فتدبر (قول المحشي) لإفادة ان ليس المراد الخ ولم يقتصر على المدلول لشموله للمدلول التضمني والالتزامي بخلاف المفهوم والتوكيد لا يكون الا للمدلول الصريح نص عليه ابن الحاجب

(قول المحشي) أي ليس المراد الخ أخذ من قوله بحيث لا يظن الخ وأشار الى ان المراد بالظن مطلق احتمال الغير (قول المحشي) بشاغل يشغل سمعه فاذا سمع المسند وشغله شاغل عن سماع المسند اليه احتمل عديم أن يكون المسند اليه غيره وكذا اذا شغل فهمه شاغل عن حمله على معناه وليس منشأ غفلة السامع عن حمله على معناه توهم تجوز المتكلم أو سهوه لان الكلام في غير ذلك (قول المحشي) يستغرب فيه الخ أي يعد في نفسه غريباً لا لاستغراب السامع له (قوله) حيث اعتبر الخ فيكون مجرد التقرير بمعناه التقرير المجرد عما سبق وهو اعتبار التجوز والنسيان والسهو وحيث تقرير الحكم

اعتبر دفع ظن التجوز والسهو والنسيان فيه فقال في حكمك ومراده من الحكم الاسناد والاثبات لا الثبوت لان التأكيـد ، انما يدفع التجوز والسهو والنسيان فيه ولذا اضيف الى كاف الخطاب قائلاً تأكيد بما يكون القصد منه مجرد تقرير الحكم بمعنى الاسناد يعنى ، ان المسند اليه في قصد المتكلم هو عين المذكور لا غيره وهذا لا ينافي ما صرحوا به من ان التأكيـد لا يكون لتقرير الحكم بمعنى الثبوت وتقويته ، فان المفيد له تكرير الاسناد لا تكرير المسند اليه ، فاندفع الاعتراض بالخالفه . قال الفاضل الكاشي ان المتكلم اذا قال جاء زيد فقد حكم على زيد بالحجيـء فاذا اكده وقال مرة ثانية زيد ، فكانه حكم على زيد مرة ثانية بالحجيـء فتقرير الحكم ، بسبب تكريره وقال الشارح الرضى في تفسير التأكيـد بانه تابع يقرر امر المتبوع التكرير لفظاً او معنى يقرر ما يتعلق بالمتبوع ، من انصافه بكونه منسوباً اليه الفعل والفاظ الشمول تقرر ما يتعلق بالمتبوع من انصافه بكون مناسب اليه عاماً لاجزائه شاملاً وفي المفتاح في بحث التقوى ، ان أنت في نحو لا تكذب أنت ههنا تأكيـد للحكم

(قول المحشى) انما يدفع السهو والتجوز فيه لان الثبوت ليس فعلاً له حتى يسهو أو يتجوز فيه

(قول المحشى) ولذا اضيف الى كاف الخطاب فان اضافته اليها تقتضي نسبته اليك ولا ينسب اليك غير فعلك

(قول المحشى) يعنى ان المسند اليه في قصد المتكلم الخ هذا هو معنى تقرير الحكم فان الاثبات والنفي انما هما من

جهة الاسناد اليه لا من جهة نفسه فتأكيـد المحكوم عليه يستلزم تأكيـد الاسناد اليه أى الاسناد من حيث تعلقه به

(قول المحشى) عين المذكور لا غيره هذا هو محل الخطاء الذى أوجب الاحالة فان الظاهر من قولنا ان المسند اليه

في قصد المتكلم عين المذكور لا غيره ان ذلك التقرير انما هو لدفع السهو أو التجوز ولذا قال الشارح في بحث التقوى في

بيان لا تكذب أنت ان قولنا لا تكذب لنفي الكذب عن الضمير المستتر وانت موكد له على معنى ان المحكوم عليه بنفي

الكذب هو الضمير لا غيره ومعنى لا غيره انك لا تظن ان عدم الكذب في هذه الحالة التى اتكلم فيها مسند الى غير الضمير

وانما اسندته الى الضمير على سبيل التجوز أو السهو أو النسيان وليس معناه ان نفي الكذب منحصراً فيه فكما ان التأكيـد

الصناعي انما يكون وسيلة الى شيء كذلك نحو لا غيره

(قول المحشى) فن المفيد له تكرير الاسناد لاستلزامه تكرار الثبوت والمراد تكرار الاسناد حقيقة لا بطريق استكائية

(قول المحشى) لا تكرير المسند اليه لانه ليس هناك الا ثبوت واحد لعدم تكرار الاسناد حقيقة

(قول المحشى) فاندفع الاعتراض بالخالفه أى الذي ذكره الشارح بقوله وهو خلاف ما صرحوا به الخ فان قولهم

انما يفيد تقرير المحكوم عليه أى من حيث أنه محكوم عليه فهو مفيد لتقرير الحكم بمعنى الاسناد وقولهم دون الحكم مرادهم

به الحكم بمعنى الثبوت فقول الشارح سابقاً أى تحقيق مفهومه الخ ان اراد به ان القصد بالتوكيد تحقيق المفهوم في نفسه لا من

حيث الحكم عليه فهو ممنوع اذ لا معنى له وان اراد به ان القصد به تحقيق المفهوم ليحقق لازمه وهو الحكم فهو عين ما قاله العلامة

(قول المحشى) قل الفاضل الكاشي جميع ما نقله استدلال على ما ذكره

(قول المحشى) فكانه حكم الخ لكن هذه الكائية لا تستلزم الثبوت مرة ثانية حتى تفيد توكيده

(قول المحشى) بسبب تكريره فتقرير الحكم مسبب عنه وهو المقصود

(قول المحشى) من انصافه بكونه منسوباً اليه وتقرير الانصاف بذلك تقرير لكونه منسوباً اليه وهو بعينه تقرير الحكم

ولذا قال الرضى قبل ذلك يقرر امر المتبوع أى يقرر نسبة الفعل المذكور اليه

(قول المحشى) ان أنت في نحو لا تكذب أنت ههنا الخ فرض صاحب المفتاح الفرق بين لا تكذب أنت وبين انت لا تكذب

فان قيل انه لم يرد التأكيد الصناعي بل مجرد التكرير نحو انا عرفت وانت عرفت

عليه بنفى الكذب عنه ، بانه هو لا غيره لا لتأكيد الحكم فتدبره ، وفي قوله فتدبره اشارة الى الفرق بين كونه تأكيداً للحكم عليه بنفى الكذب ، اللازم لكونه تأكيداً له محكوم عليه بنفى الكذب وبين كونه تأكيداً ، لنفى الكذب وقد أورد الشارح هذا الفرق في بحث التقوى ، ثم انه ، لما كان في كون المقصود مجرد التقرير من غير أن يجعل وسيلة الى أمر آخر خفاء ، أحاله الى ما أورده في الفصل المذكور من أنك اذا أردت التأكيد في انا كفيت مهمك قلت انا كفيت مهمك لا غيرى أو وحدى وفي موضع آخر بعده اذا قصدت التأكيد والتقرير في زيدا عرفت قلت زيدا عرفت لا غيرى فان لا غيرى ووحدى ههنا مجرد التقرير من غير أن يكون وسيلة الى شيء آخر ، ولما كانت الحوالة ظاهرة لم يتعرض لبيان العلامة هذا ما عندى في حل كلام المفتاح والعلامة فخذ ما أعطيتك وكن من الشاكرين (قوله فان قيل) أى فى دفع مخالفة ما ذكره العلامة لما صرحوا به (قوله انه لم يرد التأكيد الخ) أى السكاي لم يرد بالتأكيد فى قوله وأما الحالة التى تقضى تأكيده التأكيد الاصطلاحي وهو التابع المخصوص كيف ، وقد ذكر فيه كل رجل عارف وكل انسان حيوان ليكون

حيث افاد الاول التقوى والثانى التخصيص بان انت في الاول تأكيد المحكوم عليه اللازم له تأكيد الاسناد بخلاف الثانى فانه لتأكيد نفي الكذب التكرير لاسناد فيه فيفيد التخصيص والاولى أن يترك المحشى لفظ ههنا لا غناصو لا تكذب عنها (قول المحشى) بانه هو أى بان المحكوم عليه من حيث إنه محكوم عليه هو لا غيره

(قول المحشى) وفي قوله فتدبر اشارة الخ هذا محل الاستدلال وقوله تأكيداً للحكم عليه بنفى الكذب هذا هو الحكم بمعنى الاسناد

(قول المحشى) اللازم لكونه تأكيداً الخ لانه تأكيد له من حيث انه محكوم عليه

(قول المحشى) لنفى الكذب هو الحكم بمعنى الثبوت فالمراد به ثبوت النفي

(قول المحشى) ثم انه لما كان المقصود الخ شروع في تصحيح الحوالة على فصل التقديم والتأخير

(قول المحشى) لما كان في كون المقصود مجرى التقوى الخ أى انما كان في كون المقصود من التأكيد الذى معناه

ان المسند اليه في قصد المتكلم عين المذكور لا غيره خفاء لان ظاهر هذه العبارة ان الاسناد اليه وقع قصدا لاسمها ولا نسياناً ولا مجزأ فكيف لا يكون وسيلة لشيء من ذلك

(قول المحشى) أحاله الخ أى فكما ان لا غيرى أو وحدى هناك ظاهر في دفع التجوز أو اعتقاد شركة الغير ومع ذلك

قال فيه انه لجرد التقرير من غير أن يجعل وسيلة لشيء من ذلك فكذلك هنا ولا شك في فائدة هذه الحوالة على هذا التقرير بخلاف ما سيأتى للشارح

(قول المحشى) أحاله الى ما أورده الخ أى لان لا غيرى هناك انما هو لجرد تقرير نفي الغير المستفاد من التخصيص

لان الوسيلة الى شيء آخر هو التخصيص لانحو لا غيرى فكذلك تقرير الحكم بالمعنى المذكور لان نفي الغير لم يجعل وسيلة لشيء آخر تدبر

(قول المحشى) ولما كانت الحوالة ظاهرة الخ رد على الشارح فى قوله ولم يبين الخ بانه ظاهر لا يحتاج للبيان

(قول المحشى) وقد ذكر فيه كل رجل عارف الخ أى وهو تأكيد لغوى لا اصطلاحى وقوله ليكون الخ تعليل للارادة

فانه يفيد تقرير الحكم وتقويته قلنا لانسلم ان المفيد لتقرير الحكم هو التكرير بل التقديم الا يري الى تصريحهم بانه ليس في نحو عرفت انا وعرفت انت تقرير الحكم وهو انما هو مجرد تقرير المحكوم عليه على ان السكاكي لم يورد تحقيق تقوى الحكم في فصل التقديم والتأخير مع الفعل بل في آخر بحث تأخير المسند اليه ولو سلم انه اراد ذلك فليكن قوله كما يطلعك اشارة الى ما ذكره في نحو لا تكذب انت من انه مجرد تقرير معنى قوله وربما كان القصد الى مجرد التقرير انه ربما كان القصد من التأكيـد الاصطلاحي التقرير فيكون تفسيره بتقرير الحكم مخالفا لما صرحوا به من ان التأكيـد الاصطلاحي لا يكون لتقرير الحكم بل اراد مجرد التكرير أى تكرير المسند اليه بحسب المعنى ايشمل التأكيـد المعنوي أيضاً سواء كان تأكيـدا اصطلاحيا أولا فيكون منه ربما كان القصد من تكرير المسند اليه مجرد تقرير الحكم ولا شك ان تكرير المسند اليه في نحو انا عرفت وانت عرفت مفيد لتقرير الحكم وتقويته عندهم فاندفع الخافعة (قوله لانسلم الخ) ، ان قلت ان تقديم المسند اليه انما يفيد تقرير الحكم اذا كان بوجه يستلزم تكرير الاسناد فتكريره أيضاً يفيد اذا كان مستلزما لتكريره فما الفرق في كون أحدهما مفيدا له دون الاخر قلت ايراد المسند اليه مقدما مع عدم توقف أصل المعنى عليه انما هو لاجل افادة التقوى بتكرير الاسناد بخلاف تكريره فانه ايس لاجل افادته وان كان يجامعه في بعض الصور (قوله على ان السكاكي الخ) يعني لا تصح الحوالة على هذا التوجيه لان افادة انا عرفت لتقوى وتحقيقه لم يورده السكاكي في الفصل المذكور بل فيما قبله اعنى بحث تقديم المسند في قول الشارح في بحث تأخير المسند اليه تسامح ، باقامة اللازم مقام الملزوم (قوله ولو سلم انه الخ) ، اى لانسلم انه اراد بالتأكيـد مجرد التكرير وانه يفيد تقرير الحكم ، ولو سلم انه اراد ذلك فليكن معنى قوله ربما كان القصد الخ انه ربما كان القصد من تكرير المسند اليه مجرد تقرير المحكوم عليه فانه .

المنفية وقوله سواء كان الخ بيان لمعنى قول الشارح مجرد التكرير والتأكيـد الاصطلاحي هو اللفظي (قول الشارح) ولو سلم انه اراد ذلك قيل أى اراد بقوله كما يطلعك ما هو خلاف الظاهر وهو ان الاطلاع المذكور واقع فيما هو قريب من هذا الفصل على التجوز وهو مأخوذ من كلام السيد وسيأتى للمحشى رده قريبا (قول المحشى) ان قلت ان تقديم المسند اليه الخ حاصل السؤال ان التقديم انما يفيد تقرير الحكم بواسطة تكرير الاسناد فتكرير المسند اليه اذا استلزم تكرير الاسناد أيضاً يفيد والاستلزام بان يكون المسند فعلا أو شبهه وحاصل الجواب انه عند التقديم يكون تكرير الاسناد مقصودا كما يدل عليه تقديم ما اسند اليه مؤخراً فان ذلك ليس الا للاسناد اليه بوجه آخر بخلاف تكريره فانه لا اسناد فيه بوجه آخر فلا يكون لاجل افادة التقوى بتكرير الاسناد وان كان التكرير يجامع التقوى بتكرير الاسناد في صورة التقديم

(قول المحشى) باقامة اللازم الخ فانه يلزم من تقديم المسند تأخير المسند اليه (قول المحشى) اى لانسلم انه اراد الخ هذا المنع هو المذكور في الشارح سابقا بقوله قلنا لانسلم ان المفيد الخ الا انه اقتصر على منع الافادة لترتب عدم صحة الارادة عليه (قول المحشى) ولو سلم انه اراد ذلك الخ لم يقل وانه يفيد تقرير احكم لان ما بعده انما يبنى على الارادة فقط فبمعنى التسليم هنا هو الارادة فقط أما تسليم الافادة فسيأتي بعد تدبر

إذا كان التأكيـد الصنـاعـى مفيداً لتقرير الحكمـ عليه يصدق ان تكريره ربما كان مفيداً لتقرير الحكمـ عليه وليكن قوله كما يطـلعك إشارة الى ما ذكره في ذلك البحث من ان لا تكذب أنت يفيد تقرير الحكمـ عليه ، فلا يصح جزم العلامة بان المراد تقرير الحكمـ غاية الامر انه يصح ارادته وهذا التقرير ، موافق لما نقل عن الشارح أى لانسلم ان المراد التأكيد الغير الصناعى وانه يفيد تقرير الحكمـ ولعبرة الشرح لتعمق التسليم . بالمنع المذكور فى الجواب . والاشارة بالبعيد (قال قدس سره يتضمن الحكمـ بان الحـوالـة الخ) فيه بحث اما أولاً فلان الموجه انما تصدى لدفع مخالفة ما ذكره العلامة لما صرحوا به واما الحـوالـة . فهو ساكت عنه كالعلامة واما ثانياً فلانا لا نسلم انه يتضمن الحكمـ بان الحـوالـة ليست على ظاهرها . لجواز ان يحمل الحـوالـة على ما بينه أو على ما ذكره الشرح بقوله والاظهر واما ثالثاً فلان القائل المذكور موجه لكلام العلامة ويكفى لتوجيهه ان لا يكون فى كلام السكاكى ما ينافيه ولا يتوقف . على ارادته ذلك فالمناسب . منع كون الحـوالـة محمولة على

(قول المحشى) إذا كان التأكيـد الصناعى نحو لا تكذب أنت مفيداً لتقرير الحكمـ عليه يصدق ان تكريره الذى أرادـه السكاكى ربما كان مفيداً لتقرير الحكمـ عليه لان التكرير اعم يشمل الصناعى وغيره فيحمل على الصناعى ويكون صادقا (قول المحشى) فلا يصح جزم اعلامة أى لا يصح بناء على جواب هذا المجيب جزم العلامة بان المراد تقرير الحكمـ وهو قد جزم فلا يتم هذا الجواب

(قول المحشى) موافق لما نقل الخ بخلاف ما قاله قدس سره

(قول المحشى) بالمنع المذكور هو قوله لم يرد التأكيـد الصناعى بل مجرد التكرير بخلافه على ما ذكره السيد

(قول المحشى) والاشارة الى البعيد أى ارادة التكرير والتريب الحكمـ بان الحـوالـة ليست على ظاهرها فانه متبعاق بقوله لم يورد الخ

(قول المحشى) فهو ساكت عنها كالعلامة أى فالجارى على القانون الحكمـ بعدم صحة الحـوالـة على هذا التوجيه كما بينه

المحشى يعنى انه يلزم على هذا التوجيه عدم صحة الحـوالـة لا منع انه اراد ما هو خلاف ظاهر الحـوالـة فانه لم يقل به أحداً ذلـا ينسب لساكت قول

(قول المحشى) لجواز ان تحمل الحـوالـة على ما بينه أى بينه المحشى سابقاً فهو فعل ماض بناء مضمومة قبل الهاء والذى

بينه ان المراد الحـوالـة على ذلك الفصل من حيث ان لا غيرى ووحدى للتأكيد المجرد عن كونه وسيلة لامر آخر فيكون

معنى كلام السكاكى ربما كان التقرير المجرد تقرير الحكمـ بمعنى الثبوت أى بدون أن يكون وسيلة لامر آخر كما يطـلعك

عليه كون لا غيرى ووحدى للتأكيد المجرد عن أن يكون وسيلة لامر آخر وان كان ذلك تقريراً للتخصيص وما نحن فيه

تقرير للثبوت فالكاف للتشبيه والذى بينه الشارح ان الحـوالـة على ذلك الفصل من حيث ان ووحدى ولا غيرى تقرير

للتخصيص من غير نظر لكونه مجرداً عن كونه وسيلة لامر آخر اذ ذاك انما يحتاج اليه اذا كان فى المشبه به معنى لا غيرى

كما هو تحقيق المحشى لان الخفاء انما يكون حينئذ بخلاف كلام الشارح فان المؤكد فيه اما الحكمـ عليه على رأيه أو الحكمـ

بمعنى الثبوت اذا كان تأكيده للتقوي وليس فى التقوي نظر للغير أصلاً فتأمل حق التأمل

(قول المحشى) على ارادته ذلك أى كون الحـوالـة على غير ظاهرها

(قول المحشى) منع كون الحـوالـة الخ أى كونها فى كلام السكاكى محمولة على خلاف ظاهرها وانما كان ذلك هو

المناسب لانه خلاف الظاهر من كلام السكاكى ومخالفة الظاهر هي المتنافى لذلك التوجيه اما عدم ارادة السكاكى فلا يضره

ثم ان هذا بعد تسليم ان المنع للحـوالـة

المحكوم عليه دون الحكم كما يجعل قوله في الايضاح كما سيأتي اشارة الى هذا ولو سلم فكان ينبغي ان يتعرض
للتخصيص بل هو أولى بالتعرض لانه الذي يعتبر فيه المسند اليه مؤخراً على انه تأكيد ثم قدم للتخصيص

خلاف الظاهر لامنع ارادته ذلك واما رابعاً فلان الموجه ادعى ان مراده بالتأكيد مجرد التكرير ولم يتم دبلاً عليه فتم ترك
منع هذه الارادة مع انها مذكورة صريحاً واما خامساً فلان حاصل العلاوة عدم صحة الحوالة على التوجيه المذكور فالتلاقق
بعده أن يقال ولو سلم صحتها بناء على التوسيع فليكن الخ لا يمنع الارادة (قوله ولو سلم). اي لو سلم ان المراد بالتأكيد مجرد
التكرير . وانه يفيد تقرير الحكم وان الحوالة ليست على ظاهرها (قوله فكان ينبغي أن يتعرض الخ) . بان يقول اوربما
كان القصد مجرد التقرير والتخصيص لانه الذي يعتبر فانه قال ان تقديم ما لو اخر اذا كان فعلاً أي تأكيداً معنى يفيد
التخصيص نحو انا عرفت اذا اعتبر انه كان في الاصل عرفت أنا

(قول الشارح) فكان ينبغي ان يتعرض للتخصيص أي يذكره مع تقرير الحكم بل هو أولى من التعرض من التقرير
الذي هو تقوى الحكم لانه هو الذي يعتبر فيه التقديم والتأخير مع الفعل كما هو الفصل المحال عليه اما التقوى فلا يعتبر فيه
ذلك والحاصل ان نحو انا عرفت قد يأتي للتقوى فقط كما سيأتي وقد يأتي للتخصيص لكن المعتبر فيه التقديم والتأخير انما
هو التخصيص لا التقوى والفصل المحال عليه انما هو فصل اعتبر التقديم والتأخير وحينئذ فكان الاولى للسكاكي ان يقول
وربما كان القصد الى مجرد التقرير والتخصيص

(قول الشارح) لانه الذي يعتبر الى آخره بخلاف تقرير الحكم في نحو انا عرفت اذا كان التقوى فانه لا يعتبر فيه ذلك
(قول المحشي) اي لو سلم ان المراد بالتأكيد مجرد التكرير الخ اعلم ان قول الشارح فان قيل الخ اشتمل على أمرين
ارادة التكرير وانه يفيد تقرير الحكم والشارح منع كلا منهما بقوله قلنا الخ ثم سلم أولاً الارادة فقط وقال انها لا تتبتم أن
يكون المراد تقرير الحكم بل يجوز ان يكون المراد تقرير المحكوم عليه فلا يصح الجزم بان مراده تقرير الحكم ولم يتعرض
في هذا التسليم لافادة التكرير تقرير الحكم لانه انما يفي على التسليم كون ذلك القول اشارة الى ما ذكره السكاكي في آخر
بحث تأخير المسند اليه من ان نحو لا تكذب انت لمجرد تقرير المحكوم عليه وهذا لا يتعلق بتقرير الحكم ولا لكون الحوالة
على غير ظاهرها لان السكاكي انما أحال بناء على ما فهمه للعلامة على تقرير الحكم لا على تقرير المحكوم عليه وان كان هو
أيضاً في غير الفصل الذي أحال عليه العلامة ثم سلم ثانياً مجموع ما في القيل لان تسليم ارادة التكرير وحدها غير تساهلها مع
افادته التقرير فلما سلم افادته التقرير للحكم سلم ان الحوالة على غير ظاهرها لان الحوالة على تقرير الحكم والسكاكي لم يورده في فصل
التقديم والتأخير مع الفعل والله در المحشي حيث افاد هذا التحقيق باقتصاره في التسليم الاول على الارادة وجمعه في الثاني
افادة التقرير وكون الحوالة على غير ظاهرها معها فتدبر

(قول المحشي) وانه يفيد تقرير الحكم انما ذكره في التسليم هنا كقوله وان الحوالة ليست الخ لان ما ينبغي للذي
ذكره انما يترتب على ارادة تقرير الحكم لا المحكوم عليه وان هذه الحوالة هي التي لزم الحبيب انما على خلاف ظاهرها لقوله
بها دون الحوالة على ما ذكره في نحو لا تكذب انت وان كانت على خلاف ظاهرها أيضاً ولذا لم يتعرض في التسليم الاول
للافادة ولا للحوالة أصلاً فتدبر

(قول المحشي) بان يقول وربما الخ أي فيذكر التخصيص مع التقرير

والاظهر ان قول السكاكي كما يطالعك اشارة الى ما اورده في فصل اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل من ان نحو انا سمعت في حاجتك وحدى اولاً غيرى تأكيد وتقرير للتخصيص الحاصل من التقديم وايراده في هذا المقام مثل ايراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان في التأكيد الذي لدفع توهم عدم الشمول مع انه ليس في شيء من التأكيد الاصطلاحي ولهذا غير اسلوب الكلام ومثل هذا كثير في كلامه ولا حاجة الى حمل كلام المصنف على ذلك كيف وهو يعترض على السكاكي في امثال هذه المقامات وبهذا يظهر ان ما يقال من ان

(قوله والاظهر أي في بيان الحوالة سواء حمل التقرير على تقرير الحكم او تقرير الحكم عليه وانما كان اظهر لكون الحوالة جارية على ظاهرها والكاف حينئذ في كما يطالعك للتشبيه . وعلى التوجيهين السابقين بمعنى على . لكن لا يخفى على الفطن انه لا فائدة في هذه الحوالة (قوله ولهذا غير اسلوب الخ) حيث قال ومنه كل رجل عارف (قوله الى حمل كلام المصنف) اي في الايضاح وهو قوله كما سيأتي على ذلك اي على ما حمل عليه كلام المفتاح لانه غير تابع له في امثال هذه المقامات بل فيما هو صحيح جيد عنده (قوله وبهذا)

(قول الشارح) والاظهر ان قول السكاكي الخ أي الاظهر في بيان الحوالة سواء حمل التقرير على تقرير الحكم أي تقويته كما هو رأى القيل السابق أو تقرير الحكم عليه كما هو رأى الشارح وفيه ان المراد بالحكم على القيل السابق هو الثبوت لان نحو انما عرفت عند استعماله التقوى انما يفيد تقرير الثبوت وتقويته بسبب تكرار الاسناد فيه كما سيأتي بمعنى انه يقرر في ذهن السامع . ويحقق ثبوت المعرفة بدون قصد الى ان غيره لم يثبت له ولا خفاء في هذا المعنى حتى يحيله على ذلك انما الخفاء اذا كان معناه انه ثبت له المعرفة دون غيره . ويكون للتقرير والتقوية بدون أن يكون وسيلة الى رد انما انما ثبتت لغيره وكذا اذا قيل انه تقرير الحكم عليه على رأى الشارح فانه لا تعرض فيه للاسناد أصلاً حتى يكون معناه ان المسند اليه في قصد المتكلم عين المذكور لا غيره بل المراد به دفع غفلة السامع عن سماع لفظه أو حمله على معناه ولا خفاء في هذا المعنى يحوج الى الحوالة بخلاف ما اذا كان مجرد تقرير الحكم بمعنى الاسناد يعنى ان المسند اليه في قصد المتكلم عين المذكور لا غيره فان في كون التأكيد مجرد التقرير والتقوى من دون ان يكون وسيلة الى شيء آخر مع كونه بهذا المعنى خفاء كما يدل عليه بيان الشارح كغيره معنى لا تكذب أنت الذي هو لتقرير الاسناد أيضاً بقوله في بحث التخصيص لا تكذب أنت لني الكذب عن الضمير المستتر وأنت موكد له على معنى ان الحكم عليه بنفي الكذب هو الضمير لا غيره ومعنى لا غيره انك لا تظن ان عدم الكذب في هذه الحالة التي انكمم فيها مسند الى غير الضمير وانما استندتم الى الضمير على سبيل التجوز أو السهو أو النسيان اه أي فهو لتخصيص الاثبات جعل وسيلة الى دفع التجوز وما معه فتدبر حق التدبر

(قول المحشى) وعلى التوجيهين السابقين بمعنى على انما يلزم تشبيه الشيء بنفسه

(قول المحشى) لكن لا يخفى الخ قد عرفت وجهه بقى ان ما اختاره المحشى من ان المراد تقرير الاسناد بالمعنى الذي ذكر بدون أن يكون وسيلة لشيء لم يصرح به السكاكي ولا غيره وما نقله عن بحث التقوى من المفتاح وعن الشارح في بحث التقوى أيضاً فانما هو فرق بين لا تكذب أنت وانت لا تكذب حيث افاد الثاني التخصيص لتكرار الاسناد دون الاول فانه انما يفيد تقرير الاسناد وسيلة لدفع التجوز أو السهو أو النسيان نعم لا مانع من كونه هو المراد بقول السكاكي وربما الخ تدبر

معنى كلامه ان توكيد المسند اليه يكون لتقرير الحكم نحو انا عرفت او تقرير المحكوم عليه نحو انا سمعت في حاجتك وحدي ولاغيرى غلط فاحش عن ارتكابه غيبة بما ذكرنا من الوجه الصحيح (او دفع توم التجوز) اى التكلم بالمجاز نحو قطع اللص الامير الامير او نفسه او عينه لثلاثتهم ان اسناد القطع الى الامير مجاز وانما القاطع بعض غلمانه مثلاً (او) لدفع توم (السهم) نحو جاعنى زيد لثلاثتهم ان الجائى عمرو وانما ذكر زيدا على سبيل السهو ولا يدفع هذا التوهم بالتأكيـد المعنوى وهو ظاهر (او) لدفع توم (عدم الشمول) نحو جاعنى القوم كلهم أو اجمعون لثلاثتهم ان بعضهم لم يجىء الا انك لم تعتمد بهم او انك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على انهم في حكم شخص واحد كما يقال بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد

اى بما ذكرناه من انه لا حاجة الى (قوله معنى كلامه) اى كلام المصنف (قوله غلط فاحش) ، اما الاول فلم عرفت ان تقرير الحكم مستفاد من التقديم لا من التأكيـد واما الثانى فلان انا ليس لتقرير بل للتخصيص واما وحدي ولاغيرى فليس تأكيـداً للمحكوم عليه بل للتخصيص (قوله لثلاثتهم ان اسناد القطع الى الامير مجاز الخ) اما في الطرف بان ذكر الامير واراد بعض غلمانه او في النسبة بان اسند فعل ذلك البعض اليه وكلاهما يدفع بالتأكيـد اللفظى والمعنوى لما عرفت من كلام الرضى ان التأكيـد اللفظى والمعنوى يقرر امر المتبوع في كونه منسوباً اليه ، فكأنه تكرر النسبة ايضاً واما المجاز بان ذكر القطع واريد الامر به فلا يدفع بتأكيـد المسند اليه بل بتأكيـد المسند (قوله ولا يدفع هذا التوهم الخ) اى توم وقوع مفرد آخر موقعه سهواً واما وقوع المثنى أو المجموع في موقعه سهواً فيندفع بهذا التأكيـد فلا تدافع بينه وبين ما يجيىء من قوله بل الاولى انه لدفع توم ان يكون الجائى واحداً منهما والاسناد اليهما انما وقع سهواً (قوله على انهم في حكم شخص واحد فلا تفاوت في ان ينسب الفعل الى بعضهم أو الى كلهم وما قيل الاظهر ان يقال بناء على ان البعض بمنزلة المجموع فانما يناسب المجاز اللغوي (قال قدس سره ولا يلزم من ذلك احاطة النسبة الخ) قد عرفت اندفاعه مما ثقلناه عن الرضى

(قول المحشى) اى بما ذكرناه من أنه لا حاجة الى واذا لم تكن هناك حاجة تدعو لحمله على ما تدعو اليه عبارة السكاكى التي فيها تلك الحوالة فحمله على ذلك مراعاة لكلام السكاكى غلط فاحش لعدم الداعى الى الحمل على الفاسد (قول المحشى) انا الاول الخ أى اما وجه كون الحمل على الاول غلطاً فاحشاً من حيث الحمل على الفاسد ومثله يقال في واما الثانى الخ فاندفع ما قبل الصواب ان مرجع اسم الإشارة في قول الشارح وبهذا جميع ما مر بدليل بيان وجه الغلط فنقد بر (قول المحشى) اما في الطرف الخ ظاهر الشارح ان المجاز في الاسناد فيكون عقلياً الا ان المحشى أول عبارة الشارح لان اعتراضه الآتى على ذكر دفع الشمول انما يصبح اذا كان التجوز شاملاً للتجوز في الطرف كما ذكره السيد بن الاسناد مجاز حقيقة أو مجازاً تسمية له باسم طرفه

(قول المحشى) فكأنه تكرر النسبة أى الاسناد فيدفع المجاز فيه

(قول المحشى) واما وقوع المثنى والمجموع الخ رد لما يتوهم من أن كلام الشارح هنا يفيد ان التأكيـد المعنوى لا يدفع السهو أصلاً مع انه سيأتى له انه يدفع السهو في جائى الرجلان كلاهما فانه يدفع كون الجائى احدهما ومثله جائى زيد نفسه لدفع أن يكون الجائى اثنين مثلاً ومحصله ان مراد الشارح ان التوكيد المعنوى لا يدفع توم وقوع مفرد آخر سهواً

منهم وربما يجمع بين كل واحد من بحسب اقتضاء المقام كقوله تعالى * فسجد الملائكة كلهم أجمعون بناء على كثرة الملائكة واستبعاد سجود جميعهم مع تفرقهم واشتغال كل منهم بشأن وبهذا يزداد التعبير والتقريع على إبليس ولا دلالة لاجمعون على كون سجودهم في زمان واحد على ما توهم وههنا بحث وهو ان ذكر عدم الشمول انما هو زيادة توضيح والا فهو من قبيل دفع توهم التجوز لان كلهم مثلا انما يكون تأكيدا اذا كان المتبوع دالا على الشمول ومحملا لعدم الشمول على سبيل التجوز والا لكان تأسيسا ولذا قال الشيخ عبد القاهر رحمة الله عليه ولا نغنى بقولنا يفيد الشمول انه يوجب من اصله وانه لولاه لمافهم الشمول من اللفظ والا لم يسم تأكيدا بل المراد انه يمتنع ان يكون اللفظ مقتضى الشمول مستعملا على خلاف ظاهره ومتجوزا فيه انتهى كلامه واما نحو جاءني الرجلان كلاهما ففي كونه لدفع توهم عدم الشمول نظر لان المتن نص في مدلوله لا يطلق على الواحد أصلا فلا يتوهم فيه عدم الشمول بل الاولى انه لدفع توهم ان يكون الجائي واحدا منهما والاسناد اليهما انما وقع سهوا وأما اذا توهم السامع ان الجائي رسولان لهما او نفس احدهما ورسول الآخر فلا يقال لدفعه جاءني الرجلان كلاهما بل انفسهما او عينهما وكذا اذا توهم ان الجائي احدهما والاخر محرض وباعث ونحو ذلك فانما يدفع ذلك بتأكيد المسند لان توهم التجوز انما وقع فيه

من ان الفاظ الشمول تقرراتصاف المتبوع يكون مانسب اليه عاملا لاجزائه شاملا بخلاف كل القوم عملوا فانه يفيد الاحاطة والشمول في آحاد القوم لافي النسبة (قل قدس سره) اما في الهيئة التركيبية الخ ان قلنا ان الهيئة التركيبية للفعل مع الفاعل موضوعة للنسبة بطريق القيام مستعمل في النسبة بطريق الوقوع فيه واما في لفظ الفعل ان قلنا ان النسبة الى الفاعل التي هي جزء مدلول الفعل صيغة هي النسبة بطريق القيام شبهها النسبة بطريق الوقوع فيه واستعمل الفعل فيها والترديد بسبب انهم لم يصرحوا بالاستعارة في الهيئة التركيبية او في صيغة الفعل باعتبار النسبة بل حصروا الاستعارة في الاصلية وهي في اسماء الاجناس وما يجري مجراها وفي التبعية وهي في الحروف والمشتقات باعتبار معانيها المصدرية واما الاستعارة في الهيئة التركيبية وفي الافعال باعتبار مدلولاتها التي هي النسب والزمان كما في الماضي المستعمل بمعنى المستقبل فلم يصرحوا بذلك (قول السيد لا يدفع هذا

وهذا لا ينافي دفع وقوع مفرد موقع مثنى أو جمع أو وقوع مثنى أو جمع موقع مفرد سهوا بالتأكيد المعنوي

(قول الشارح) لدفع توهم جعله توهم اشارة الى شدة ضعفه والا فهو رأى الزجاج والمبرد في الآية

(قول الشارح) لا يطلق على الواحد أصلا نازع فيه الغنوي واستدل له وفي الرضى ما يساعده

(قول المحشي) بخلاف كل القوم قاموا اي الذي اورده السيد تظاهرا

(قول المحشي) بطريق القيام أي بالفاعل جميعه وقوله بطريق الوقوع فيه أي الفاعل وهو القوم والوقوع فيه يصدق

بما اذا كان الفعل قائما بالبعض فانه حينئذ يصدق ان القيام واقع فيما بينهم وقوله التي هي جزء مدلول الفعل أي على هذا القول

(قول السيد قدس سره) فلي هذا جاز ان يراد بكل الخ أي وحينئذ لا يصح حصر الشارح السابق كون كلهم

تأكيدا في احتمال عدم الشمول على سبيل التجوز

واما بيانه) اي تعقيب المسند اليه بعطف البيان (فلايضاحه باسم مختص به نحو قدم صديقك خالد) فلا يلزم كون الثاني اوضح لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما وفائدة عطف البيان لا تنحصر في الايضاح كما ذكر صاحب الكشف ان البيت الحرام في قوله تعالى * جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس * عطف بيان جيء به للمدح

التجوز) قد عرفت انه يدفعه لما قلنا عن الرضى (قال قدس سره انما يخفى اذا اريد الخ) ليس مقصود الشارح البحث على المصنف بانه لا حاجة الى ذكر عدم الشمول لاغناء عدم التجوز عنه حتى يرد عليه ما ذكره السيد بانه انما يتم اذا اريد بالتجوز الاعم الشامل للغوى والعقلى وأما اذا اريد العقلى على ما يدل عليه عبارة المفتاح فلا بد من ذكره بل مقصوده انه انما يمكن الاكتفاء بذكر التجوز بان يراد المعنى الاعم وليس ذكر عدم الشمول في بيان دواعي التأكيذ لازما فالبحث بمعنى التفتيش لا بمعنى الاعتراض (قوله وأما بيانه) بالمعنى المصدرى اى كشفه وايضاحه والمراد كشفه بعطف البين بقرينة المقام فقول الشارح اى تعقيب المسند اليه الخ، بيان لحاصل المعنى (قال قدس سره مغايرين لا وثلث) انما اعتبر المغايرة بينهما ليحصل باجتماعهما الايضاح فانهما لا يصدقان الا على ذات واحدة بخلاف ما اذا كان واحد من الثلاثين المسمين يزيد مشاركا له في كنيته المشتركة بين عشرين، فانه لا يحصل الايضاح من ذلك المشارك (قال قدس سره اوضح) لقلة الاشتراك فيها (قوله لا تنحصر الخ) وان كان لازما له ولذا عرفوه بانه تابع غير صفة يوضح متبوعه. فقتصر المصنف رحمه الله عليه لانه الغالب (قوله للمدح) اذ فيه اشعار باعتبار الوضع التركيبى الى كونه محرما فيه القتال والتعرض لمن التمس اليه وان كان مستعملا ههنا في معناه العلمى ولذا جعل المجموع عطف بيان فما قبل انه يجوز أن يكون البيت الحرام، نعتا موجبا

(قول المحشى) بيان لحاصل المعنى لانه يلزم من كشفه وايضاحه بعطف البيان تعقيقه به وانما ذكر الشارح ذلك المعنى اللازم لئلا يلزم اتحاد العلة والمعلول وقد يقال ان المعنى ان الايضاح بخصوص عطف البيان يقصد ايضاحه باسم مختص به (قول الشارح) فلا يلزم كون الثاني اوضح دفع لما عساه أن يتوهم من لفظ الايضاح من انه لا بد أن يكون الثاني اوضح بما حاصله أن لا يوضح لا يتوقف على كونه اوضح الرضى عطف بيان ما يكون الثاني موضح الاول أما لكونه أشهر وما بان يكون اسمان مطلقان على ذات ثانيهما جامد وهو بعض أفراد الاول سواء كان أشهر من الاول لو افرد أولا كما اذا كان لك خمسة اخوة اسم احدهم زيد وهناك خمسة رجال مسمين يزيد احدهم اخوك فاذا قيل جاء اخوك زيد فزيد احد أفراد اخيك أى هو واحد من جملة ما يطلق عليه لفظ اخيك فالثاني اخص من الاول عند الافتراض اما عند الافراد فأحدهما مساو للآخر

(قول المحشى) فانه لا يحصل الايضاح أى التام الذى هو عدم الصدق على غير ذات واحدة فلا ينافي حصول ايضاح في الجملة (قول المحشى) وان كان لازما له ولو تقديرا بان يقدر اشتراك ما لا اشتراك فيه ويعتبر توضيحه بعطف البيان الا انه تارة يكون الغرض منه الايضاح وتارة يكون شيئا آخر لكن الظاهر انه لا ايضاح فيما قصد به المدح أو الذم كما في السيد (قول المحشى) فاقصر المصنف الخ تفريع على قوله لا تنحصر جواب عن المصنف

(قول المحشى) نعت موطئا الخ قيل معناه ان البيت نعت موطيء لوصف الكعبة بالحرام كما ان قرأ احوال موطيء لعربيا ويمكن ان المراد بالنوطة البيان تقدم أو تأخر كما قيل في سوياء من قوله تعالى فتمثل لها شرأ سوياء انه حل موطئة لبشرأ

للايضاح كما تجيء الصفة لذلك وذكر في قوله تعالى * ألا بعدا لعاد قوم هود * انه عطف بيان لعاد وفائدته وان كان البيان حاصلًا بدونه ان يسموا بهذه الدعوة وسما ويحمل فيهم أمراً محققاً لاشبهة فيه بوجه من الوجوه وما يدل على ان عطف البيان لا يلزم البتة ان يكون اسماً مختصاً بمتبوعه ما ذكروا في قوله والمؤمن العائذات الطير يمسحها ركبات مكة بين الغيل والسند

للكعبة كما جعل قرانا عربيا حالاً موطناً من ضمير الزلزال، ليس بشيء. واما البديل فلانه في حكم تكرير العامل وليس المقصود تكرير نسبة الجمل اليه ولا النسبة الى الثاني مقصود أصلياً (قوله لا لايضاح) لان الكعبة اسم مختص ببیت الله لا يشتركه فيه شيء (قوله وفائدته الخ) في الكشف قوم هود عطف بيان لعاد فان قلت ما الفائدة في هذا البيان والبيان حاصل بدونه قلت الفائدة فيه ان يسموا بهذه الدعوة وسما ويحمل فيهم أمراً محققاً لاشبهة فيه بوجه من الوجوه ولان عادا عادان الاولى القديمة التي هي قوم هود والقصة فيهم والاخرى ارم تهى والجواب الاول مبنى على ان عادا اسم مختص بقوم هود كما ذكره السيد وهو القول الراجح ومعنى قوله تعالى عادا الاولى على هذا القول عادا المقدماء اى المتقدمون في الهلاك بعد هلاك قوم نوح والجواب الثاني مبنى على ان عادا عادان فعطف البيان للايضاح ورفع الابهام المحقق وكان الحق تقديم الجواب الثاني لانه منع اقوله والبيان حاصل بدونه والاوّل تسليم له لكن أخره اشارة الى رجحان الجواب الاول لبنائه على القول الراجح وما ذكره صاحب الكشف من انه ينبغي ان لا يحمل قوله ولان عادا الخ على وجه مستقل لان السياق غير مناسب حتى يجعل البيان لازالة الابهام بل هو متمم للوجه السابق وانه في مثل هذا المقام ينزل ابعد الاحتمالات كالكائن المحقق ويزال تأكيداً وتقريراً لافادة معنى الوسم ففيه ان عطف البيان موضح ورافع للابهام المحقق بالنظر الى نفس المتبوع لا بالنظر الى السياق والقرينة الا يرى ان عمر في قوله اقسم بالله ابوحنص عمر ازال الابهام المحقق في ابوحنص للاشتراك فيه لا بالنظر الى سياق القصة والمقام وانا لانسلم ان السياق غير مناسب لان كون السياق في شأن قوم هود لا يقتضى أن يكون الدعاء بقوله تعالى ألا بعداً لعاد مختصاً بهم لجواز أن يكون شاملاً لهم ولغيرهم ثم ما ذكره من ان عادا الاخرى ارم موافق لما ذكره في سورة النجم . مخالفاً لما ذكره في سورة الفجر من ان عقب عاد بن عوض بن ارم بن سام بن نوح قيل لهم عاد كما يقال لبني هاشم هاشم ثم قيل لاولين منهم عاد الاولى وارم تسمية لهم باسم جدهم ولمن بعدهم الاخيرة عاد وكانهما قولان

(قول الشارح) ان يسموا الخ اى يجعل الدعاء بلهلاك سمة وعلامة لهم

(قول المحشي) فليس بشيء اى لان الظاهر المعنى العالمي اذ لا قرينة على غيره لكن الذى في الرضى والاطول ان

العلم الغالب هو لفظ البيت فقط

(قول المحشي) لا للايضاح لان الكعبة الخ نفي للايضاح الحقيقي فلا ينافي الايضاح التقديرى حتى ينافي ما سبق

له من ان الايضاح لازم له

(قول المحشي) اى المتقدمون بيان لمعنى الاولى

(قول المحشي) بل هو متمم الخ فهو علة على معول فكأنه قال فائدته رفع الشبهة البعيدة بنى ابعد الاحتمالات تنزيلاً

له منزلة الكائن المحقق وابعده الاحتمالات هو عاد ارم

(قول المحشي) مخالف الخ لان ارم عليه اسم الاول

ان الطير عطف بيان وكذا كل صفة أجرى عليها الموصوف نحو جاءني الفاضل الكامل زيد فالاحسن ان

نقل كل في موضع والافق للنقل الذي ذكره في سورة الفجر كذا في الكشف وفي الكواشي ان عادا الاولى قوم هود وعاد الاخيرة قوم ثمود والله أعلم * قال قدس سره وشبهه ببولك الخ وجه التشبيه ان المنظور اليه في الصراط المستقيم . هو الوصف وفي صراط الذين الذات فيكون من اجراء الموصوف على الصفة في الحقيقة (قال قدس سره فيه اشعار الخ) وذلك لان التفسير بيان المعنى المبهم بلفظ اظهر في الدلالة عليه فاذا جعل الموصوف بيانا وايضاها للصفة فلا بد أن يكون اتصافه بتلك الصفة معلوما كيلا يلزم تفسير المبهم بالمبهم * قال قدس سره فاشار الشارح الخ * ما ذكره الشارح يفيد ان كونه عطف بيان احسن ، اذا قصد الايضاح والاشعار المذكورين وما ذكره صاحب الكشف يفيد ان كونه بدلا احسن اذا قصد تكرير النسبة والايضاح مما فالبديل مختار بالنسبة الى مجموع التكتين واذا قصد الثانية فقط فالاحسن عطف البيان لانه اعرق في التفسير ، وقيل يختار البديل على كل حال لان اصل الصفة ان تجرى على موصوفها ويفاد بها معنى فيه فاذا عبر عن الذات بها فالاولى ان يجعل الذات المذكورة مقصودا بالنسبة * قال قدس سره تأكيد النسبة * . بل تأكيد المنسوب والمنسوب اليه كالا يخفى * قال قدس سره على ابلغ وجه * أو أكدته أى على وجه هو ابلغ وأكد من أن يوصف صراطهم بالاستقامة أما أولا فلتثنية ذكره لئتمكن المشهود في ذهن السامع واما ثانيا فلتفصيل بعد الاجمال واما ثالثا فلتكرير العامل (قال قدس سره بل اذا كان واردا في مقام الخ) لا يخفى ان التقييد المذكور لا يستفاد من عبارة الكشف واعتباره في المشبه به ليوافق المشبه ، قلب المقصود من التشبيه أعنى ايضاح المشبه فالاولى ان قوله كما تقول هل ادلك متعلق بقوله ولاشعار بان الطريق المستقيم بيانه وتفسيره صراط المسلمين فقط وليس متعلقا بمجموع قوله فائدته التأكيد لما فيه من التثنية والتكرير والاشعار الخ فحينئذ يكون زيد عطف بيان للاكرم الافضل وشبه البديل به لكونه اعرق في التفسير فيكون كلام الكشف موافقا لما ذكره الشارح (قوله وكذا كل صفة) المشار اليه المشبه به الحكم المذكور بان الطير عطف بيان والمشبه بالحكم المستفاد من قوله كل صفة أجرى عليها الموصوف (قوله فالاحسن ان الموصوف الخ) دخل الفاء على الخبر لتضمن المبتدأ معنى

(قول الشارح) ان الطير عطف بيان منصوب تبعاً لمحل العائذات ان كان مضافا اليه لهو من واللفظه ان كان منصوباً به (قول المحشي) هو الوصف أى الاستقامة لاذات الصراط وقوله الذات أى لا الوصف وهو كونه صراط المنعم عليهم (قول المحشي) ما ذكره الشارح رحمه الله الى آخره أى وصاحب الكشف لم يذكر تكرير النسبة في المشبه به بل في المشبه واعتباره في المشبه به ليوافق المشبه قلب المقصود فكلام الكشف موافق لكلام الشارح وليس مراده الاعتراض عليه كما فهم السيد قدس سره

(قول المحشي) اذا قصد الايضاح أى اذا كان قصده اظهر وكذا قوله اذا قصد تكرير النسبة والا فاحدهما عند تعيين القصد واجب لا أحسن

(قول المحشي) وقيل الخ قول مقابل للتفصيل

(قول المحشي) بل تأكيد الخ لانه اسندت الى الاول توطئة للاسناد الى الثاني مبالغة فيه

(قول المحشي) قد قلب المقصود اذ أوضح المشبه به بالمشبه حيث قيد بقيد مأخوذ منه

(قوله قدس سره) لو قدر اشتباهه أما من اشتراك الاسم الخ أى أما من ظن اشتراك الاسم على خلاف الواقع أو

الموصوف فيه عطف بيان لما فيه من ايضاح الصفة المهمة وفيه إشعار بكونه علما في هذه الصفة فان قلت قد أورد المصنف قوله تعالى * لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد * في باب الوصف وذكر انه للبيان والتفسير وأورده السكاكي في باب عطف البيان مصرحا بأنه من هذا القبيل فما الحق في ذلك قلت ليس في كلام السكاكي ما يدل على انه عطف بيان صناعي لجواز ان يريد انه من قبيل الايضاح والتفسير وان كان وصفا صناعيا ويكون ايراده في هذا البحث مثل ايراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان في بحث التأكيد علي ما هو دأب السكاكي ويكون مقصوده انه وصف صناعي جئ به للايضاح والتفسير لا للتأكيد مثل أمس الدابر علي ما وقع في كلام النحاة وتقرير ذلك ان لفظ الهين حامل لمعنى الجنسية أعني الالهية ومعنى العدد اعني الاثنيية وكذا لفظ اله حامل لمعنى الجنسية والوحدة والغرض المسوق له الكلام في الاول النهي عن اتخاذ الاثنين من الاله لا عن اتخاذ جنس الاله وفي الثاني أثبات الواحد من الاله لا اثبات جنسه فوصف الهين باثنين واله الواحد ايضا لهذا الغرض وتفسيرنا وهذا الذي قصده صاحب الكشف حيث قال الاسم الحامل لمعنى الافراد والثنيية دل على شيئين على الجنسية والعدد المخصوص فاذا اريدت الدلالة على ان المعنى به منهما والذي يساق له الحديث هو العدد شفع بما يؤكد هذا كلامه ويكون قوله يؤكد اي يقرره ويحققه ولم يقصد انه تأكيد صناعي لانه انما يكون بتكرير لفظ المتبوع او بالفاظ مخصوصة فما وقع في شرح المفتاح من ان مذهب الكشف ان الهين اثنين ونفخة واحدة من التأكيد الصناعي ليس بشيء اذ لا دلالة لكلامه عليه بل اورد في الفصل قوله نفخة واحدة مثالا للوصف المؤكد نحو أمس الدابر فالحق ان كلا من اثنين وواحد وصف صناعي جئ به للبيان والتفسير كما في قوله تعالى * وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه * حيث جعل في الارض صفة لدابة ويطير بجناحيه صفة لطائر ليدل على ان القصد الى الجنس دون العدد كما سبق في باب الوصف فالآيتان تشتركان في ان الوصف فيهما للبيان وتفرقان من حيث انه في

الشرط أي مثل الحكم المذكور هذا الحكم قوله كذا خبر لمجموع قوله كل صفة الخ بتأويل هذا الحكم فتدبر فانه اشكل على الناظرين وتكلفوا في حله (قوله لا للتأكيد) وان افاده (قوله مثل أمس الدابر) فانه وصف لغرض التأكيد (قوله أي يقرره ويحققه) فهو يحقق الغرض من المتبوع ولا يؤكد أمر المتبوع في النسبة او الشمول (قوله بتكرير لفظ المتبوع) اما بنفسه

من تجويز اطلاقه على غيرهم مجازا وان كان لا قربنة عليه فلا ينافي ما تقدم من اختصاص الاسم بهم ولا ان الاشتباه تقديرى تدبر (قول الشارح) بل اورد في الفصل قوله نفخة واحدة الخ قال ابن الحاجب ولا يصح ان يكون تأكيدا لان تقرير أمر المتبوع لا يتحقق بدون الدلالة على معنى المتبوع وواحدة لا يدل على معنى النفخة أصلا وأيضا واحدة لا تقر معنى نسبة ولا شمول (قول المحشي) فهو يحقق الغرض الخ عبارة الرضى فان اثنين وواحد وان قررا وحققا أمر متبوعهما وهو الاثنيية والوحدة لكن لم يكن ذلك الامر من باب كون متبوع منسوبا اليه لاتخاذ الذي في قوله تعالى لا تتخذوا ولا من باب شمول اتخاذ الالهين

إلهين اثنين إله واحد لبيان ان القصد الى العدد دون الجنس وفي دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه
 لبيان ان القصد الى الجنس دون العدد وتقرير هذا البحث على ما ذكرت مما لا مزيد عليه للمصنف وبه
 يتبين ان لا خلاف ههنا بين صاحب الكشف وصاحب المفتاح والمصنف على ما توهمه القوم واستدل
 العلامة في شرح المفتاح على انه عطف بيان لا وصف بان معنى قولهم الصفة تابع يدل على معنى في متبوعه
 انه تابع ذكر ليدل على معنى في متبوعه على ما نقل عن ابن الحاجب ولم يذكر اثنين أو واحد للدلالة على
 الاثنيتية والوحدة اللتين في متبوعهما ليكونا وصفين بل ذكر الدلالة على ان القصد من متبوعهما الى أحد
 جزئيه اعني الاثنيتية والوحدة دون الجزء الآخر اعني الجنس فكل منهما تابع غير صفة يوضح متبوعه
 فيكون عطف بيان لا صفة وأقول ان اريد انه لم يذكر الاليدل على معنى في متبوعه فلا يصدق التعريف
 على شيء من الصفة لانها البتة تكون لتخصيص أو تأكيد أو مدح أو نحو ذلك وان اريد انه ذكر ليدل على
 هذا المعنى ويكون الفرض من دلالة عليه شيئاً آخر كالتخصيص والتأكيد وغيرهما فيجوز ان يكون ذكر

أو بما يوقه معنى على مافي التسهيل فهو اجل جبر وانزل نزال وضربت أنت (قوله على ما توهمه القوم) من ان كلام المفتاح
 يشير الى انه عطف بيان وكلام الايضاح الى انه صفة وكلام الكشف الى انه تأكيد (قوله على ما نقل الخ) فان ما نقل
 عنه وان كان في بيان ان التعريفات التحوية حدود وان ما اعتبروه فيها ذاتيات الا انه يستلزم ما ذكره العلامة فاندفع ما ذكره
 الشارح في الحاشية المنوطة على قوله على ما نقل عن ابن الحاجب فيه ايماء الى ان في النقل خللا وانا اذكر عبارة ابن الحاجب
 في شرحه للوافية الخ كما يظهر بالتأمل في العبارة المنقولة لمن له مسكة (قوله واقول ان اريد الخ) يختار الشق الثاني وتقول مراد
 العلامة من قوله ذكر ليدل على معنى في متبوعه ان يكون المقصود من ذكره الدلالة على حصول المعنى في المتبوع ليتوصل
 بذلك الى التخصيص أو التوضيح أو المدح أو الذم أو غير ذلك وذكر اثنين وواحد ، ليس للدلالة على حصول الاثنيتية

(قول الشارح) تابع ذكر ليدل الخ انما زاد لفظ الذكر لاجل المدفولة لاخراج البدل مثل اعجبني زيد علمه وعطف
 البيان مثل جاءني زيد صديقك والعطف مثل اعجبني زيد وعلمه فان جميع ذلك دال على معنى في المتبوع لكن لم يذكر
 للدلالة عليه بل لا مر آخر

(قول المحشي) الى ان في النقل خللا لعل وجه الخلل ان كلام ابن الحاجب في غير ما ذكر وانه لا يدل على ان
 معنى تابع يدل انه ذكر ليدل بل المدر على كونه دالا في نفسه وحاصل رد المحشي ان كلامه وان كان في بيان ان التعريفات
 حدودا لا انه يستلزم ما ذكر

(قول المحشي) ليس للدلالة على معنى الاثنيتية الخ أي لفهم الاثنيتية والوحدة من وضع المثني والمفرد كذا قيل والاولى
 ان يقال ان المنهى عنه انما هو اتخاذ الاثنين من جنس الالهة ففعل النهي هو العدد أما الجنس فمتم وليس المعنى على
 النهي عن اتخاذ جنس الاله المقيد بالاثنيتية وكذا المقصود في قوله تعالى انما هو الله واحد اثبات لوحدة انه كانه قيل واحد
 في الالهية وليس المعنى انه بصفة الوحدة اذ الالهية مسلة والغارق بين المنين هو الذوق السليم

اثنين وواحد للدلالة على الاثنية والوحدة ويكون الغرض من هذا بيان المقصود وتفسيره كما ان الدابر ذكر ليدل على معنى الدور والغرض منه التأكيد بل الأمر كذلك عند التحقيق ألا يرى أن السكاكي جعل من الوصف ما هو كاشف وموضح ولم يخرج بهذا عن الوصفية ثم قال وأما أنه ليس ببديل فظاهر لأنه لا يقوم مقام البديل منه وفيه أيضاً نظر لانا لا نسلم أن البديل يجب صحة قيامه مقام البديل منه الا ترى الى ما ذكر صاحب الكشف في قوله تعالى « وجعلوا لله شركاء الجن ان الله وشركاءه منعدون لا جعلوا شركاءه ومعلوم أنه لا معنى لقولنا وجعلوا الله الجن بل لا يبعد أن يقال الاولى انه بديل لأنه المقصود بالنسبة اذ النهي إنما هو عن اتخاذ الاثنين من الاله على ما مر تقريره (وأما الإبدال منه) أى من المسند اليه وفي هذا اشعار بأن المسند اليه إنما هو البديل منه وهذا بالنظر الى الظاهر حيث يجهلون الفاعل في جاءني اخوك زيد هو اخوك والا فالمسند اليه في التحقيق هو البديل وفي لفظ المفتاح ايماء الى ذلك (فلزيادة التقرير نحو جائي اخوك زيد) في بدل الكل وهو الذي يكون ذاته عين ذات البديل منه وان كان مفهومهما متغايرين (وجاءني القوم أكثرهم) في بدل البعض وهو الذي يكون ذاته بعضاً من ذوات البديل منه وان لم يكن مفهومه بعضاً من مفهومه فنحو الهين اثنين اذا جعلناه بدلاً لا يكون بدل الكل من الكل دون البعض

والوحدة في موصوفها بل لتعيين المقصود من جزئيهما فلا يكون صفة (قوله كما ان الدابر الخ) ذكر الدابر ليدل على حصول الدور في الأمر ثم يتوسل بذلك الى التأكيد وكذا في الوصف الكاشف بخلاف ما نحن فيه فتدبر فانه غامض (قوله لانسلم ان البديل يجب الخ) في الرضى لما لم يكن البديل معنى في المتبوع حتى يحتاج الى المتبوع كما احتاج الوصف ولم يفهم معناه من المتبوع كما فهم ذلك في التأكيد جاز اعتباره مستقلاً لفظاً ، أى صالحاً لان يقوم مقام المتبوع انتهى ولا يخفى ان صحة اقامته بهذا المعنى لا يقتضي أن يتم معنى الكلام بدونه حتى يرد ما أورده الشارح (قوله ان الله وشركاءه الخ) ويجوز أن يكون منعولاه شركاء والجن والله متعاق بشركاءه (قوله وان كان الخ)

(قول المحشي) ليدل على حصول الدور في الأمر أي ليس الغرض بيان المقصود من الأمر بل بيان حصول الدور فيه وان كان ذلك مدلوله ثم يتوسل بذلك الى التأكيد حيث دل عليه مرتين وكذا في الوصف الكاشف ذكر ليدل على حصول معناه في الموصوف ثم يتوسل به الى بيان حقيقته فلا يرد ما قيل ان معناه هو نفس متبوعه لا معنى فيه بخلاف ما نحن فيه كما عرفت بقي ان صاحب المفتاح عرف عطف البيان بما يذكر بعد الشيء من الدال عليه لا على بعض أحواله بياناً له ولا يصدق هذا الحد على اثنين وواحد كذا في حواشي الشارح المفتاح الشريف وهو مدفوع بما عرفت من ان الجنس قيد قائم فتأمل

(قول المحشي) أى صالحاً لان يقوم مقام المتبوع بان يكون بحيث لو حذف الاول لا استقل الثاني لعدم كونه معنى قائماً بالغير بخلاف الصفة فانك لو حذف الاول في جاني زيد العالم لاحتاج الثاني الى مقدر قبله لان الوصف لا بد له من موصوف وأما نحن فيه يمتنع قيامه مقام البديل منه لعدم استقلاله لكونه معنى قائماً بالغير وان لم يكن صفة لما مر فتدبر

لان ما صدق عليه اثنين هو عين ما صدق عليه الهين (وسلب زيد توبه) في بدل الاشتمال وهو الذي لا يكون عين المبدل منه ولا بعضه ويكول المبدل منه مشتتلا عليه لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوفة الى ذكره منتظرة له فيجئ هو مبينا ومائنا لما اجمال اولا وسكت عن بدل الغلط لانه لا يقع في فصيح الكلام فان قلت لم قال هنا لزيادة التقرير وفي التأكيد للتقرير قلت قد اخذ هذا من لفظ المفتاح على عادة افتنانه في الكلام وهو من اضافة المصدر الى المفعول اى المفعول او اضافة البيان اى الزيادة التي هي التقرير والنكتة فيه الالفاء الى

اى فيطلقان عليه وان كان مفهوماها متغايرين كما هو صريح في الرضى فلا اشكال في كلمة لوصول (قوله لان ما صدق عليه اثنين الخ) وان كان مفهومه بعضاً من مفهوم الهين (قوله بدل الغلط) اى المبدل، لاجل الغلط أو لتدارك الغلط أو بدل المغلوط أعنى المبدل منه (قوله دالا عليه ومتقاضيا) له أى من حيث نسبة الفعل اليه كما فصله السيد رحمه الله ناقلا عن المبرد لان حيث ذاته فان ذات زيد لا تقاضى الثوب (قوله وهو من اضافة الخ) الزيادة تجبىء مصدرا وبمعنى الحاصل بالمصدر

(قول الشارح) هو الذي تكون ذاته أى ما أريد به وقوله من ذات المبدل منه أى ما أريد به ومثله يقال فيما قبل وليس المراد بالذات ما صدق لانه قد يكون أم

(قول الشارح) والنكتة فيه الخ يفيدان الاختان أى ارتكاب فنين أو أكثر من الكلام لا بد له من نكتة ولعله كذلك اذا كان من البليغ

(قول المحشي) فيطلقان عليه أى على مدلول واحد وذات واحدة وان كان الخ

(قول المحشي) قوله فلا اشكال في كلمة الوصول قال السمرقندى على قوله وهو الذي يكون ذاته الخ فان قلت ان الوصلية انما تستعمل حيث يكون ضد الشرط أولى بالاستلزام للجزاء وهنا ليس كذلك اذ عند اتحاد مفهومهما لا يكون بدل كل بل تأكيداً لفظياً قلت الدال على الجزاء وهو يكون ذاته عين ذات المبدل منه وهو متحقق على تقدير اتحاد المفهومين بالطريق الاولى لا قوله هو الذي يكون ذاته عين ذات المبدل منه اذ لم يحكم على بدل الكل بما يكون ذاته عين ذات المبدل منه بل اريد بذلك هو ان يتوجه ذلك الى ما عرفته بوجه ما ثم شرع في تصويره بوجه الحمل فليس بين الحد والمحدود حكم ولهذا لا يتوجه المنع عليه اه وقال في منهيته لكن هذا التوجيه لا يتشبه في تعريف بدل البعض وغاية ما يمكن ان يقال في توجيه تعريف بدل البعض ان الجزاء هو كون بدل البعض ما يكون ذاته بعضاً من ذات المبدل منه وان بين المعرفة والمعرفة حكما بحسب الظاهر يعتبره أصحاب الظواهر يعنى انه اذا لم يكن مفهومه بعضاً فهو بدل بعض عند بعضية الذات وان كان مفهومه بعضاً أيضاً فالاولى ان يكون بدل بعض اه ودفع ذلك كله المحشي بان الواو للحال وان وصلية أى زائدة لشرطية وصاحب الحل ضمير بطائفة المقدّر وانما احتاج لتقديره ولم يجعله حالاً من الذاتين قبله لان المفهوم انما هو للالفاظ لا للذوات فتدبر فقد غلط فيه بعض الناظرين وفي حاشية المواقف للمحشي في شرح التسهيل الشرطية تقع حالاً فتقبل يلزم الواو وقيل لا يلزم وهو قول ابن جنى وفي شرح الكشاف ان كلمة ان هذه لا تكون لقصد التعليق والاستقبال بل لثبوت الحكم البتة ولذا قيل انه لا تأكيد وليس هي ان الوصلية المقصود منها استمرار الجزاء على تقدير الشرط وعدمه اه وهو مع ما هنا يفيدان ان الوصلية قسمان

ان البدل هو المقصود بالنسبة والتقرير زيادة يقصد بالتبعية بخلاف التأكيد فان المقصود منه نفس التقرير وبيان التقرير في بدل الكل ظاهر لما فيه من التكرير قال صاحب الكشف في قوله تعالى * صراط الذين انعمت عليهم * فائدة البدل التوكيد لما فيه من التثنية والتكرير والاشعار بأن الطريق المستقيم بيانه وتفسيره صراط المسلمين وفي بدل البعض والاشتمال باعتبار ان المتبوع مشتمل علي التابع اجمالاً فكانه مذكور اولاً اما في البعض فظاهر واما في الاشتمال فلان المتبوع فيه يجب ان يكون بحيث يطلق ويراد به التابع نحو اعجبني زيد اذا اعجبك علمه بخلاف ضربت زيدا اذا ضربت غلامه فنحو جاءني زيد غلامه أو أخوه أو حمارة بدل غلط لا بدل اشتمال على ما يشعر به كلام بعض النحاة ثم بدل البعض والاشتمال لا يخلو عن ايضاح البتة لما فيه من التفصيل بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام وقد يكون في بدل الكل ايضاح وتفسير كما مر فكان الاحسن ان يقال لزيادة التقرير والايضاح كما وقع في المفتاح (وأما العطف) اي جعل الشيء معطوفاً على

وعلى الاول الاضافة لامية اما الى الفاعل او المفعول لان الزيادة تهيء لازمة ومتعدية ولذا اختار لفظ المعمول. وعلى الثاني بيانية (قل قدس سره) نصر الله يقال نصر الغيث الارض بالصاد المهملة والتخفيف اذا غاثها كذا في الاقليد (قال قدس سره بما يحتمل غيره بان يكون الاول بدل الكل اما بان يكون اعظماً كناية عن طهارة أو بحذف المضاف من طهارة الطهات اي اعظم والثاني . ان قصد الملازمة بين القمر وفلكه فهو بدل اشتمال ولا فهو بدل غلط (قال قدس سره ابلغ في المعنى الخ) لانه جعل التشبيه الاول غلطاً وقصد التشبيه الثاني ابتداء (قال قدس سره ولو ذكر) أي الفصل مثلاً بما وقع في كلامهم كما ذكر شارح التسهيل قول علي رضي الله عنه ان الرجل ليصلي الصلاة وما كتب له نصفها ثلثا الى عشرين وانا قال اولي لان قوله وهذا معتقد الشعراء كثيراً بمنزلة ذكر المثال له (قال قدس سره تذكر ذلك على عبارته) حيث قل سابقاً وهو في حكم تكرير العامل ولا حقاً لانك ثبتت ذكره مجزئاً أولاً ومفصلاً ثانياً (قوله فلان المتبوع فيه) أي من حيث انه نسب اليه الفعل كما فصله السيد رحمه الله (قوله كما مر) اي قوله والاشعار بان الصراط المستقيم بيانه الخ (قال قدس سره كانه قيل

(قول الشارح) والتقرير زيادة أي تقرير المسند والمسند اليه والنسبة لما مر انه يفيد ذلك (قول الشارح) فكان الاحسن الخ لكن لو قال ذلك لا وهم ان الايضاح لازم لبدل الكل كما هو لازم لآخويه وقد قال به السيد في شرح المفتاح وشارح في المختصر حيث قال لا يخلو بدل الكل عن ايضاح هذا وقد مر ان المقصود الاصل من البدل هو التقرير ومن البيان البيان هو الايضاح وان كان يحصل من البدل أيضاً ففعل ما صنعه المصنف لذلك (قول المحشي) لاجل الغلط أي لاجل حصوله وهذا ان روعي السبب البعيد أو لتدارك الغلط أي ما وقع فيه الغلط وهذا ان روعي السبب القريب أو بدل المغلوط أي فيه فليس المراد ان البدل عن نفس الغلط كما توهمه الاضافة

(قول المحشي) وغنى الثاني بيانية وهو المذكور بقول الشارح أو اضافة البيان (قول المحشي) ان قصد الملازمة بين القمر وفلكه فهو بدل اشتمال أي مع وجود القرينة الدالة على ان لا تكون النسبة الى القمر مقصودة فاندفع ان الاول ليس متقاضياً للثاني من حيث نسبة الفعل اليه كذا ذكره المحشي في حواشي الجامعي (قول المحشي) لانه جعل التشبيه الاول غلطاً بخلاف ما اذا قال بل فانه يفيد انه عن قصد

المسند اليه (فاتفصيل المسند اليه مع اختصار نحو جاني زيد وعمرو) فان فيه تفصيلا للفاعل من غير دلالة على تفصيل الفعل اذ الواو انما هو للجمع المطلق اى لثبوت الحكم للتابع والمتبوع من غير تعرض لتقدم أو تأخر او معية واحترز بقوله مع اختصار عن نحو جاني زيد وعمرو فان فيه تفصيلا للفاعل مع انه ليس من عطف المسند اليه بل هو من عطف الجملة (او) لتفصيل (المسند) بانه قد حصل من أحد المذكورين اولا ومن الآخر بعده مترخيا او غير متراخ (كذلك) اي مع اختصار واحترز به عن نحو جاني زيد وعمرو بعده يوم او سنة وما أشبه ذلك (نحو جاني زيد فعمرو او ثم عمرو او جاني القوم حتى خال) فهذه الثلاثة تشترك

اعجبنى شيء من زيد ، فيه اشارة الى رد من زعم انه تجوز في النسبة فتحقق ان ما هو له قد يبدل من الفاعل المجازي فيجتمع في كلامه اسناد مجازي بالنسبة الى المبدل منه واسناد حقيقي بالنسبة الى البديل فانه وهم اذ في الاسناد المجازي لا تكون النفس متشوقة الى الفاعل الحقيقي ولا يذكر بعده اصلا والا فت المقصود من الاسناد المجزى (قوله من غير دلالة الخ) انما تعرض لعدم الدلالة على تفصيل الفعل مع ان تفصيل الفاعل لا ينافي تفصيل الفعل لان كلمة أوفي بيان دواعي العطف انما هو باعتبار اختلاف حروف العطف في افادتها فيكون كل منها مختصا بما يفيد تحقيقا لمعنى كلمة أو (قوله لاجمع المطابق) مرادهم بالجمع ان لا يكون لاحد الشئيين كما كانت او واما ، وبالمطلق ان لا يبدل على حصوله لها في زمن واحد أوفي زمانين و اشار الشارح الى ذلك بقوله أى لثبوت الحكم الخ (قوله واحترز بقوله مع اختصار الخ) في شرحه للمفتاح قد نبهت فيما مضى انه لو لم يقيد في الصورتين ، لكان مستقيما الا انه مع التقييد اقوم وابعد من الاشتباه انتهى و اشار بقوله قد نبهت الى ما ذكره سابقا في قوله واما الحالة المتضمنة لطى المسند اليه من ان المناسبة هي المعتبرة في هذا الباب وليس بالازم ان لا يحصل الغرض الا بهذه الخصوصية (قوله بعده يوم اوسنة) لم يرد بهما تعيين المدة

(قول، الشارح) أى لثبوت الحكم للتابع والمتبوع بيان للجمع وما بعده بيان للاطلاق

(قول الشارح) واحترز بقوله مع الاختصار الخ يعنى انه لولا ارادة الاختصار لكان تفصيل المسند اليه كما يحصل بالعطف على المسند اليه يحصل بعطف جملة على جملة فلا يكون التفصيل داعيا لخصوص العطف عليه الا مع ارادة الاختصاص فعنى الاحتراز انه لولا قوله مع الاختصار لدخل عطف الجمل فيما يدعو اليه تفصيل المسند اليه مع انه ليس من أحوال المسند اليه بل من أحوال الجمل فقوله مع انه الخ بيان لوجه الاحتراز لا ترقى كما وهم (قول المحشي) فيه اشارة الخ وجه الاشارة جعل هذا المعنى مفهوما منه بالقوة مع كون الاسناد الى زيد مراداً به معناه حيث قال كأنه قيل الخ

(قول المحشي) باعتبار اختلاف حروف العطف في افادتها فتفصيل المسند اليه سببه افادة الواو الجمع ، المطابق وتفصيل المسند سببه افادة الفا التعقيب ومثلا ثم وحتى لما سيذكره الشارح عن الشيخ (قول المحشي) ان لا يبدل على حصوله لها الخ فالمراد بالاطلاق سلب التقييد بوجه من الوجوه لا تقييد الجمع بالاطلاق لانها للجمع بلا قيد

(قول المحشي) اكان مستقيما لانه لا يلزم الاطراد والانعكاس كما سبق وقوله ابعد عن الاشتباه أى اشتباه المنكث بغيره

في تفصيل المسند وتختلف من جهة ان الفاء تدل على ان ملابسة الفعل للتابع بعد ملابسته للمتبوع بلا مهلة
وتم كذلك مع مهلة وحتى مثل ثم الا ان فيه دلالة على ان ما قبلها مما ينقضي شيئاً فشيئاً الى ان يبلغ ما بعدها
والتحقيق ان المعتبر في حتى ترتب اجزاء ما قبلها ذهناً من الاضعف الى الاقوى او بالعكس ولا يعتبر الترتيب

بل المهلة فكانه قال بعده بمهلة وفي شرحه بالفتح بعده متعاقبا أو متراخيا فلا يرد ما قيل ان المقصود بهذا التركيب
ليس من مقاصد العطف حتى يكون لاختصار دعيا الى اختيار العطف عليه كيف وشيء من الفاء وثم وحتى لا يفيد التعقيب
يوم اوسنة فلا فائدة التعقيب بلا مهلة مقام يقتضي الفاء ولا فائدة التعقيب يوم مقام يقتضي هذا التركيب وليس ترجيح
العطف عليه للاختصار (قوله مما ينقضي شيئاً فشيئاً الى ان يبلغ الخ) كلة الى ليست متعلقة بينقضي حتى يصير المعنى من الاشياء
التي تنقضي شيئاً فشيئاً الى ان يبلغ ما بعده حتى فيكون سمجاً بل متعلقة بالانتهاء اما حال عما قبلها أو خبر بعد خبر لان
اي منتهيها ما قبلها او منتهى الى ان يبلغ ما بعدها في حتى دلالة على امرين احدهما ان ما قبلها مما ينقضي شيئاً فشيئاً فيكون
متبوعاً ذا اجزاء يكون الحكم متعلقاً بها ، تدريجياً بخلاف ثم فيجوز جأني زيد ثم عمرو ولا يجوز حتى عمرو والثاني ان يبلغ
ما بعدها فيكون مدخولها داخل في الحكم السابق وبهذا نمتاز عن حتى الجارة فان فيها اختلافاً فجزم الزخشرى بالدخول
مطلقاً اي سواء كان جزءاً لما قبلها ، أو ملاقياً لآخر جزء منه وذهب ابن مالك الى عدم الدخول مطلقاً وقال الشيخ عبدالقاهر
بالدخول اذا كان ما بعدها جزءاً وبعدمه اذا كان ملاقياً لآخر جزء منه وما ذكره من الدلالة على الامرين في حتى العاطفة
للمفرد واما في حتى العاطفة للجملة على الجملة وتسمى الابتدائية فانما تدل على تعظيم ما بعدها أو تحقيره (قوله والتحقيق الخ)
أي لتحقيق الاقتضا التدريجي في حتى انه يعتبر بحسب العقل دون الخارج وكذا المهلة (قوله ترتيب اجزاء الخ)

(قول الشارح) والتحقيق الخ هذا رد لما يستفاد من جعل حتى مثل ثم من انه يعتبر فيها الترتيب والمهلة الخارجيان
بان المعتبر ترتيب اجزاء ما قبلها ذهناً من الاضعف الى الاقوى او بالعكس ان يتعلق الذهن بالاقوى بعد الاضعف أو
عكسه فتكون المهلة ايضاً ذهنية لان تدرج الذهن في تعاقب الفعل بأجزاء المتبوع يقتضي اعتبار المهلة في مدخولها والخاصل
انها تفيد ترتيب اجزاء ما قبلها التي منها ما بعدها في تعاقب الفعل بها وان المهلة المعتبرة فيها بين اول جزء المعطوف عليه وما بعدها
لا بين المعطوف عليه والمعطوف اذ المعطوف من تمة المعطوف عليه

(قول الشارح) ترتب اجزاء ما قبلها أي من حيث تعلق الحكم بها

(قول المحشي) بل المهلة عبر بها في المختصر ايضاً

(قول المحشي) فيكون سمجاً لان المنقضي لا يبلغ اذ البالغ موجود وهذا معدوم

(قول المحشي) اي منتهيها ما قبلها المراد بما قبلها الفعل كالقدم في قدم الحجاج في التامح يعتبر في حتى العاطفة ان يكون
المعطوف جزءاً مما قبلها افضلها أو ادناها وان يكون الحكم مما ينقضي شيئاً فشيئاً حتى ينتهي الى المعطوف

(قول المحشي) تدريجاً اي في الذهن

(قول المحشي) أو ملاقياً لآخر جزء كنمت حتى الصباح ولا تستعمل العاطفة في الملاقي لآخر جزء كما في الجامي واعلم
انه قيل ايضاً انها لا تدل على شيء من الدخول وعدمه وفي الاثنان الاصح انها تدخل في حتى دون الى حملا على الغالب
في البابين لان الاكثر مع القرينة عدم الدخول مع الى والدخول مع حتى فوجب الحل عليه عند التردد

الخارجي لجواز ان يكون ملائمة الفعل لما بعدها قبل ملائسته للاجزاء الاخر نحو مات كل ابلى حتى آدم عليه الصلاة والسلام او في اثباتها نحو مات الناس حتى الانبياء او في زمان واحد نحو جاءني القوم حتى خالد اذا جاؤك معا ويكون خالد اضعفهم او اقويهم فعنى تفصيل المسند في حتى انه يعتبر في الدهن تعلقه بالمتبوع أولا وبالتابع ثانيا باعتبار انه اقوي اجزاء المتبوع او اضعفها فان قلت العطف على المسند اليه بالفاء و ثم وحتى يشتمل على تفصيل المسند اليه أيضا فكان الاحسن ان يقول او لتفصيلهما معا قلت ذكر الشيخ في دلائل الإعجاز ان النبي اذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما توجه الى ذلك التقييد وكذا الاثبات وجملة الاسماء ما من كلام فيه أمر زائد على مجرد اثبات الشيء للشيء او نفيه عنه الا وهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام وهذا مما لا سبيل الى الشك فيه انتهى كلامه ففي نحو جاءني زيد فعمرو يكون الغرض اثبات مجيء عمرو بعد

فيه اشارة الى ان ما بعد حتى العاطفة يكون جزءا لما قبلها إما حقيقة كما في قدم الحاج حتى المشاة أو كجزء منه بالاختلاط نحو ضربني السادات حتى غلبتهم أو جزء ، لما يلزم ما قبلها نحو اعجبني الجارية حتى حديثها بخلاف الجارة فانه يجوز أن يكون جزءا لما قبلها ، وان يكون آخر جزء منه (قوله على كلام فيه تقييد الخ) فيه دلالة على ان يكون النفي منسجبا على التقييد

(قول الشارح) من الاضعف الى الاقوى الخ ليحصل معنى العاية ولا بد ان يكون مدخولها جزءا أو كجزء لان اعتبار معنى العاية وانتهاء معنى الحكم اليه مع كونه خارجا عن المعطوف عليه ينافي كونه شريكا معه في الحكم فلا بد من ان يكون داخلا فيه ليتمكن اعتبار التشريك والانتهاء اليه فاعتبار الجزئية لما فيها من معنى العطف ثم انه اما ان يكون جزءا مما قبلها أو كجزءه أو جزءا مما دل عليه ما قبلها نحو التي الصحيفة كي يخفف رحله. والزيد حتى نعله القها. أي التي جميع مامعه (قول الشارح) مات كل أب لي حتى آدم ينبغي أن يعتبر هذا جزءا لما يدل عليه المعطوف كالآباء فان موت كل أب يدل على موت الآباء والا فآدم جزئي للآب لاجزئه وقيل المراد بالجزء البعض ولو جزئيا

(قول الشارح) ويكون خالد اضعفهم أي في الحمى أو اقواهم أي في الشرف

(قول الشارح) وكذا الاثبات أي اذا اعتبر بعد التقييد لا أنه دخل بعده اذ لا معنى له في ضربت زيدا يوم الجمعة

لعدم صحة زيد يوم الجمعة

(قول المحشي) فيه اشارة الخ وجه الاشارة انه جعل ترتب اجزاء ما قبلها معتبرا في حتى وهي. فما ينظر فيها لما بعدها فكانه قال المعتبر في حتى ترتب اجزاء ما قبلها التي منها ما بعدها وهو غايتها فاذا قلت قدم الحاج حتى المشاة فالمشاة جزء من الحاج الذي قبلها فلا بد ان تكون اجزاء ما قبلها مترتبة حتى يكون ما بعدها الذي هو جزء من تلك الاجزاء المترتبة غاية لها قوة أو ضعفا

(قول المحشي) قدم الحاج المراد بهم مجموعهم حتى يكون المشاة جزءا لاجزئها كما سبق

(قول المحشي) لما يلزم ما قبلها فانه يلزم من إعجاب الجارية إعجاب صفاتها التي منها الحديث

(قول المحشي) وان يكون لاقيا لآخر جزء منه وحيد لا حاجة الى ترتب الاجزاء من الاضعف الى الاقوى وعكسه

فان ذلك انما هو ليصح جمعه غاية ويحصل المقصود من شمول الحكم لجميع اجزاء المتبوع وانتهاء بالملاق يفيد الشمول

محبي زيد بلا مهلة حتى كانه معلوم ان الجائي زيد وعمرو والشك انما وقع في الترتيب والتعقيب فيكون العطف
لافادة تفصيل المسند لا غير حتى لو قلت ما جاءني زيد فعمرو كان نفياً لمحبيته عقيب محبي زيد ويحتمل انهما
جاآك معا او جاءك عمرو قبل زيد او بعده بمدة متراخية فان قلت قد يحبي العطف على المسند اليه بالفاء من
غير تفصيل للمسند نحو جاءني الآكل فالشارب فالنائم اذا كان الموصوف واحدا قلت هذا في التحقيق ليس
من عطف المسند اليه بالفاء لانه في المعنى الذي يأكل فيشرب فينام ولو سلم فلا دلالة فيما ذكر على انه يلزم ان

ولا يكون التعقيب متعلقا بالنفي وهذا هو الاصل ، وقد يراد نفي المقيد فقط او القيد والمقيد معا بواسطة القرينة (قوله
من غير تفصيل) للمسند ، لعدم تعدد المحبي فضلا عن أن يكون متعددا بحسب الوقوع في الازمنة (قوله ليس من عطف
المسند اليه) ، حتى يكون الفاء فيه تفصيل المسند بل من عطف الجمل التي هي صلوات الالف واللام بعضها على بعض
وانما اعيد اللام لشدة الامتزاج مع الصلة ولذا جرى اعرابها على الصلة (قوله ولو سلم الخ) لا يخفى ان الآكل بمعنى الذي
يأكل . فان لم يعتبر التغاير الاعتباري بين الموصولات يكون من عطف الصلوات بعضها على بعض وان اعتبر يكون من

المذكور من غير حاجة الى اعتبار القوة والضعف اكونه غاية في نفسه

(قول الشارح) فيكون العطف لافادة تفصيل المسند يعني ان التفصيل الحاصل في المسند اليه انما هو لضرورة تفصيل
المسند لالذاته اذ تفصيله انما هو باعتبار تعلق المسند به ولذا كان العطف بالواو لتفصيل المسند اليه

(قول الشارح) فلا دلالة فيما ذكر الخ أى لادلالة في قولنا ان الحروف الثلاثة تشترك في تفصيل المسند على انه
يلزم ان تكون لتفصيله لان حاصل ما ذكر انها تكون لهذا الغرض لانها لا تكون الا له

(قول المحشي) ولا يكون التعقيب متعلقا بالنفي اى بان يكون المعنى في قولك ، اجاني زيد فعمرو اتني محبي ، وعمرو عقب
انتفاء محبي زيد فيكون التعقيب بين النفيين فيفيد انتفاء محبيهما معا كذا قبل والظاهر ان معنى تعلق التعقيب بالنفي ان
يكون النفي مقيداً بالتعقيب كما قاله الشارح في قوله تعالى ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون ان انتفاء الاصرار مقيد بالعلم
فيكون المعنى هنا انتفاء محبي زيد وقت عقبيته محبي عمرو له وهو فاسدها بخلاف الآية لان انتفاء الاصرار يتحقق مع
وجود العلم بخلاف العقوبة لا توجد الا مع محبي زيد

(قول المحشي) وقد يراد نفي المقيد فقط اى لكون التعقيب متعلقا بالنفي او لكون النفي المجموع او القيد والمقيد
لكون النفي للجميع تدبر

(قول المحشي) لعدم تعدد المحبي بخلافه في جاء زيد فعمرو فانه معنى كلي اسند لمجموع المتعاطفات وهو لا يصور
بدون ثبوته لكل منهما

(قول المحشي) حتى يكون الفاء فيه انفصال المسند بسبب اختلاف المسند اليه

(قول المحشي) التي هي صلوات فهي مبينة للموصول لا المسند لان تفصيل المسند انما يكون عند اتحاد وتعدد المسند
اليه لانه حينئذ مجمل لا يدرى انه ثبت للمتعذر دفعة أو على الترتيب فاذا بين انه ثبت على الترتيب فقد فصل
قول المحشي) فان لم يعتبر التغاير الاعتباري الخ أى وهذا هو مبنى المنع السابق وقوله وان اعتبر الخ أى وهذا هو مبنى التسليم

يكون لتفصيل المسند (أورد السامع) عن الخطأ في الحكم (إلى الصواب) وسيجيء تحقيقه في بحث القصر (نحو جاءني زيد لا عمرو) لمن اعتقد أن عمرا جاءك دون زيد أو انهما جاءك جميعا وما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد أن زيدا جاءك دون عمرو كذا في المفتاح والايضاح ولم يذكره المصنف ههنا لكونه مثل لا في الرد إلى الصواب إلا أن لا نفى الحكم عن التابع بعد إيجابه للمتبوع ولكن لا يجابه للتابع بعد نفيه عن المتبوع والمذكور في كلام النحاة أن لكن

عطف الموصول على الموصول (قوله عن الخطأ في الحكم الخ) أراد بالحكم المحكوم به كما يدل عليه قوله لنفى الحكم عن التابع بعد إيجابه للمتبوع والخطأ في المحكوم به من حيث نسبته إلى المحكوم عليه فالحكم بمعنى المحكوم به موصوف بالخطأ والصواب في النسبة والحكم بمعنى الإيقاع نفسه خطأ أو صواب، فمن قال أن الصواب أن يفسر الخطأ والصواب بمعنى الاعتقاد الغير المطابق والاعتقاد المطابق، لكونهما قسمين له. لا بالخطأ في الحكم، لأنه يشعر بأن الخطأ والصواب صفتان للحكم، لم يتدبر حق التدبر (قوله تحقيقه) أي بيان حقيقته وطرقه وأقسامه (قوله لمن اعتقد الخ) المراد بالاعتقاد ما يتناول الظن الضعيف بل الوهم أيضاً على ما تبه السيد (قوله أو انهما جاءك جميعاً) يعني أن لا تنجي. لقصر القلب والافراد ولكن لقصر القلب فقط وأما قصر التعيين فلا يجيء له شيء من حروف العطف (قوله لكونه مثل لا الخ) وليس لكن معنى زائد على الرد إلى الصواب فكلا من لا ولكن مثال للرد من غير تفاوت فلذا اكتفى ههنا على مثال واحد بخلاف الفاء وثم وحق فانها وإن كانت مشتركة في التفصيل لكن يعتبر في كل منها خصوصية ليست في الآخر فلذا ذكر ههنا كلها (قوله والمذكور الخ) خلافاً لابن مالك فإنه قال في التسهيل أن كلمة بل في ما قام زيد بل عمرو مقرر لحكم ما قبلها ويجعل ضده لما بعدها وقال شارحه أن هذا هو الصحيح ثم قال أن لكن بعد نهى أو نفى كبل فالمصنف والسكاكي موافقان لابن مالك في كونه أقصر القلب وإنما لم يذكره في طريق العطف في بحث القصر

(قول المحشي) فمن قال الخ هو العصام

(قول المحشي) لكونهما قسمين له أي للاعتقاد لأن الخطأ هو الاعتقاد الغير المطابق والصواب هو الاعتقاد المطابق فهما قسمان لمطلق الاعتقاد وحينئذ يكون الخطأ والصواب هو الحكم لأنه الإيقاع أو الانتزاع أي اعتقاد الوقوع أو اعتقاد عدمه وكل منهما إما مطابق فيكون هو الصواب أولاً فيكون هو الخطأ

(قول المحشي) لا بالخطأ في الحكم أي ولا بالصواب فيه

(قول المحشي) لأنه يشعر الخ فيكون المعنى رد السامع عن كون حكمه خطأ إلى كون حكمه صواباً

(قول المحشي) لم يتدبر حق التدبر لأنه فهم أن المراد بالحكم الإيقاع والانتزاع وليس كذلك كما يدل عليه قوله لنفى الحكم عن التابع بل المراد بالحكم المحكوم به وتعلق الخطأ به من حيث نسبته إلى المحكوم عليه

(قول المحشي) تنجي لقصر القلب والافراد الخ يعني أنه ورد استعمالها لذلك وكذلك لكن وأما قصر التعيين فلم يرد في الاستعمال له شيء من حروف العطف فلذا تركه هنا وما سيأتي في الشارح في بحث القصر من أن كل ما يصاح مثلاً لقصرى القلب والافراد يصلح أقصر التعيين فانما هو في الصلاحية للتمثيل لا الورد فاندفع ما أشكل على الناظرين وأسر

في نحو ماجاءني زيد لكن عمرو لدفع وهم المخاطب ان عمرا أيضاً لم يجيء كزيد بناء على ملائمة بينهما وملائمة لانه للاستدراك وهو رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم رفعاً شبيهاً بالاستثناء وهذا صريح في انه انما يقال ماجاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان المجيء منتف عنهما جميعاً لالمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو على ما وقع في المفتاح واما انه يقال لمن اعتقد انهما جاءاك على ان يكون قصر افراد فلم يقل به أحد (او صرف الحكم) عن المحكوم عليه

لاختصاصه بقصر القلب . والبحث معقود لبيان طارق القصر الجارية في جميع اقسامه وفي جميع المعمولات ولذا لم يورد فيه تعريف الخبر وضمير الفصل (قوله في ماجاءني زيد) لكن عمرو خص مثال الذي لان الخلاف فيه ، واما في الاثبات فهو للاستدراك بالاتفاق (قوله وهو دفع توهم الخ) فهو تكميم الكلام السابق وصلاحه مع قطع النظر عن حال السامع وان كان واقعا لتوهمه على تقدير تحققه ، فليس يمكن للقصر اصلاً فانه مبني على حال المخاطب (قوله شبيهاً بالاستثناء) في كونه اخراجاً لما بعد لكن مما قبلها توهم وان لم يكن استثناء حقيقة لعدم شمول ما قبلها (قوله في انه انما يقال الخ) اي على تقدير استعماله في القصر انما يقال لمن اعتقد الشركة في عدم المجيء قبل الفاء الكلام المشتمل عليه لا قصر القلب على ما قاله المصنف والسكاكي قال قدس سره وعلى هذا لا يبعد الخ وهذا بعيد بل فاسداً ما أولاً فلأن القصر مبناه رد اعتقاد المخاطب

في عدم اتيان حروف العطف لقصر التعيين انما لرفع التشريك الذي اعتقده المخاطب في قصر الافراد ولرد اعتقاده جميعاً في قصر القلب وكل منهما فيه خطأ معين وصواب معين يرد من الاول منهما الى الثاني أما المتردد فلا خطأ له يتعلق بمعين حتى يرد منه الى صواب مقابل محل خطئه والحاصل ان حروف العطف لا تقتضيان معطوفاً عليه مخالفاً لما بعده تقتضي ان يكون للمخاطب اعتقاد ان يقر احدهما ويرد الآخر ولا اعتقاد له تردد وما قبل من انه انما ترك قصر التعيين لان المخاطب فيه شك لاحكامه حتى يرد غير الخطأ فيه الى الصواب ففيه انه حاكم بالتجوز فيرد الى عدمه وسبأني كل ذلك للمحشي هناك تدبر (قول المحشي) لا اختصاصه بقصر القلب أي لا تصلح اغريه بخلاف لا وبطلانها صالحان لجميع انواع القصر وان لم يردا مستعملين في قصر التعيين

(قول المحشي) ولذا الخ أي لكون البحث معقوداً لبيان طرق القصر الجارية في جميع المعمولات لم يوردا فيه تعريف الخبر وضمير الفصل لا اختصاصهما بباب المسند اليه والمسند

(قول المحشي) وأما في الاثبات أي نحو جاءني زيد لكن عمرو أي لم يجيء

(قول المحشي) فليس لكن للقصر أصلاً سيأتي له في باب القصر انه على كلام النحاة يكون لقصر الافراد ولعله مبني على ظاهر كلام الشارح

(قول المحشي) أي على تقدير الخ يعني لو فرض ذلك لكان قصر افراد لان مدلول التركيب انما هو قطع الشركة في عدم المجيء فلو فرض ان السامع كان معتقداً قبل الاقاء حتى يكون قصره لانه حينئذ بالنظر لحال السامع لكان قصر افراد لكن التركيب لا يستعمل لذلك لان لكن انما هي لرفع ما يتوهم من الكلام السابق لا لرفع اعتقادنا شيء من غيره قبل مجموع الكلام فالحاصل ان مراد الشارح الاعتراض على السكاكي والمصنف بان كلا منهما مخالف لجمهور النحاة من

(الى آخر نحو جاءني زيد بل عمرو او ماجاءني زيد بل عمرو) فان بل للاضراب عن المتبوع وصرف الحكم الى التابع ومعنى الاضراب ان يحمل المتبوع في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يلابسه الحكم وان لا يلابسه فنحو جاءني زيد بل عمرو يحتمل مجيء زيد وعدم مجيئه وفي كلام ابن الحاجب انه يقتضي عدم المجيء قطعا واما اذا انضم اليه لانه جاءني زيد لا بل عمرو فهو يفيد عدم مجيء زيد قطعا واما المنفي فالجمهور على انه يفيد ثبوت الحكم للتابع مع السكوت عن ثبوته وانتفاءه في المتبوع فعني ماجاءني زيد بل عمرو ثبوت المجيء لعمرو مع احتمال مجيء زيد وعدم مجيئه وقيل يفيد انتفاء الحكم عن المتبوع قطعا حتى يفيد في المثال المذكور عدم مجيء زيد البتة كما في لكن وبهذا يشمر كلامهم في بحث القصر ومذهب المبرد انه بعد النفي يفيد نفي الحكم عن التابع والمتبوع كالمسكوت او الحكم متحقق الثبوت له فعني ماجاءني زيد بل عمرو بل ماجاءني عمرو فعند مجيء عمرو متحقق ومجيء زيد وعدم مجيئه على الاحتمال او مجيئه متحقق فصرف الحكم في المثبت ظاهر وكذا في المنفي على مذهب المبرد وأما على مذهب الجمهور ففيه اشكال فان قلت قد صرح ابن الحاجب

وهذا الكلام ابتدائي وايراد لكن لاصلاحه وتقييمه لا رد اعتقاد المخاطب واما ثانيا فلان القصر مشتمل على حكيم الاثبات والنفي والتكلم بعد توهم المخاطب اشتراكهما في انتفاء المجيء عنهما لم يلفظ الا بالاثبات نعم يكون مجموع الكلام قصرا اذا فرض ان المخاطب قبل التكلم كان معتقدا لانتفاء المجيء عنهما « قال قدس سره وهو مقتضى الخ » خلاصته ان استعمال لكن في قصر الافراد في الاثبات كما يستلزم استدراك الجزء الثاني من الجملة كذلك استعمال لافي قصر الافراد في الاثبات يستلزم استدراك الجزء الاول بلا فرق فونم التوجيه المذكور يلزم ان لا يستعمل لافي قصر الافراد فقول بانه فرق بين المادتين لانه يصح الاكتفاء بقولك ماجاءني زيد فيكون لكن عمرو لغوا ولا يصح الاكتفاء بلا عمرو حتى يكون جاءني زيد لغوا ، لا ينفع في دفع النقض كالا بنفي (قوله نحو جاءني الخ) فكلمة بل للصرف سواء كان بعد الاثبات أو بعد النفي واختار في باب القصر انه اذا كان بعد النفي يفيد القصر تبعا للسكاكي بناء على ما ذهب اليه ابن مالك وهو ما ذكره بقوله وقيل يفيد انتفاء الحكم عن المتبوع قطعا « قال قدس سره انه حكم الخ » ، فن الاخبار عن مجيء زيدا اذا انها ليست لقصر أصلا بل لرفع توهم نشأ من الكلام السابق ولو فرض ان هذا التوهم حاصل من قبل كانت لقصر الافراد لا القلب تدبر

(قول الشارح) فلم يقل به أحد أي لا تحقيقا ولا فرضا على كلام القضاة اذ لا وجه لاعتقاد مجيئهما جميعا مع نفي مجيء زيد تدبر (قول المحشي) وهذا الكلام ابتدائي لان اعتقاد المخاطب أي توهمه على فرض وجوده انما جاء بعد ابتداء الكلام (قول المحشي) لاصلاحه وتقييمه أي بدفع ما يمكن ان يتوهم سواء كان المخاطب متوهما أولا فلا نظر لحاله أصلا (قول المحشي) لا ينفع في دفع النقض لانه انما كان بالاستدراك وهو باق والفرق بشيء آخر لا يفيد (قول المحشي) نحو جاءني أي الخ قول الشارح وأما المنفي فالجمهور الخ (قول المحشي) فان الاخبار الخ بيان لما يصح ان يتمسك به الشارح وسيأتي ان كلامه الآتي يفيد خلافه

بان بل في المثبت مطلقا وفي المنفي على مذهب المبرد لا تقع في كلام فصيح فكان الاولى تركه كبذل
الغلط قلت معارض بما ذكره بعض المحققين من النجاة ان بدل الغلط مع بل فصيح مطرد في كلامهم لانها
موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط

كان غلطاً أى غير مطابق للواقع عند المتكلم كان اتفاؤه مقطوعاً به عنده * قال قدس سره ومعناه * أى ليس معنى الغلط
انه غير مطابق للواقع بل ان تلفظه وقع غلطاً اما لسبق اللسان او النسيان . وهذا لا ينافي كونه للصرف وكون المتبوع في
حكم المسكوت عنه وفيه تعريض للشارح بان قوله وفي كلام ابن الحاجب ناشيء عن سوء الفهم وحمل كلامه على ماتوهمه
عبارته ولا يخفى ان كلام الشارح فيما سياتى من قوله كبذل الغلط حيث شبهه ببذل الغلط صريح في انه حمل لفظ الغلط
في كلامه على ما هو المتبادر منه ، لا على عدم كونه مطابقاً للواقع فاعل الشارح اطالع في كلامه على ما نقله وعدم وجدان السيد
ذلك في كسبه لا يدل على عدمه وقد قبل انه صرح ابن الحاجب بذلك في اماليه * قال السيد لا الى ما بعد بل والا كان كلمة
بل لغو قوله فادت تأكيد النفي اسبق * اذ لا يمكن ارجاعه الى ما بعد بل لافادته نفي الحكم عنها ولا الى ما قبله لاستلزام نفي
النفي الثبوت فيلزم ثبوت الحكم لها وليس كلمة بل مستعملة للنفي عنهما معا أو للاثبات لها معا * قال قدس سره كلكن بعده
ولكن مقرر لحكم ما قبلها ويجعل ضده لما بعدها عنده كما مر * قال السيد يحتمل اثبات المجيء * بان يكون معنى بل عمرو
جاء عمرو ويحتمل نفي المجيء عن عمرو بان يكون معناه بل ما جاء عمر * قل السيد على قياس الاثبات فان فيه صرف المثبت
الى التابع وههنا صرف النفي اليه * قال قدس سره هذا مبنى الخ * أى الترديد المذكور بين كون المتبوع في حكم المسكوت عنه
أو متحقق الثبوت مبنى على ماتوهمه الشارح رحمه الله تعالى من كلام ابن الحاجب والا فالمراد جعل المتبوع في حكم المسكوت
عنه فانه صرح بان الغلط في اسم المعطوف عليه كما نص عليه في الرضى ، دون الحكم المنفي * قال قدس سره وجعل الاول
في حكم المسكوت عنه * وبهذا الاعتبار كان صرفاً له ، بخلاف قول من يقول ان المجيء مني عن المتبوع ثابت للتابع فان فيه
ابطالاً للاول واثباتاً للثاني فلا صرف (قوله بان بل في المثبت مطلقاً) أى عند الكل فانهم متفقون على انه في المثبت لصرف
الحكم عن المتبوع الى التابع سواء جعل المتبوع في حكم المسكوت عنه او متحقق النفي كما نقله الشارح رحمه الله تعالى عن
ابن الحاجب وكذا عند المبرد فانه لصرف النفي عن المتبوع الى التابع سواء كان المتبوع في حكم المسكوت عنه

(قول المحشي) أى ليس معنى الغلط الخ رد لمتسك الشارح

(قول المحشي) وهذا لا ينافي كون للصرف رد لما يتوهم من انه اذا كان ذكره غلطاً فلا حكم حتى يصرف

(قول المحشي) لا على عدم كونه مطابقاً للواقع حتى يفيد عدم المجيء قطعاً هنا

(قول المحشي) على قياس الاثبات الخ فهو متعلق بالاحتمال الثاني في كلام السيد

(قول المحشي) دون الحكم المنفي فانه لو كان الغلط فيه لكان تقيضه ثابتاً

(قول المحشي) وبهذا الاعتبار كان صرفاً له أى جعل الاول في حكم المسكوت بعد الحكم عليه هو معنى حكم

الحكم عنه فلا يقال ان مجرد صرفه الى الثاني اثباتاً ليس صرفاً عن الاول

(قول المحشي) بخلاف قول من يقول الخ هو ابن مالك وهذا القول هو المذكور بقول الشارح وقيل يفيد الخ وقوله

ابطالاً للاول أى فيما للحكم الاول وقوله واثباتاً للثاني أى اثباتاً للحكم الثاني

(أو الشك) من المتكلم (أو التشكيك) أي إيقاع المتكلم السامع في الشك (نحو جاءني زيد أو عمرو)
أو للابهام نحو وإنا أو أياكم لئني هدى أو في ضلال مبين

أو متحقق الثبوت فيكون التلطف باسم المتبوع على كلا التقديرين من باب الغلط، والمقصود نسبة الحكم إلى التابع بخلاف النفي على مذهب الجمهور فإنه انفي الحكم عن المتبوع وإثباته للتابع، فإنه حينئذ يكون للانتقال من حكم إلى حكم أهم منه فلا يكون شيء منهما غلطاً فتدبر فإنه مما غلط فيه، بعض الناظرين (قوله بما ذكره بعض المحققين) صرح به الشيخ الرضوي في شرحه (قوله أو الشك الخ)، أو موضوعة لأحد الأمرين والداعي المتقدم على إيراد شك المتكلم والغاية المترتبة تشكيك السامع وقد يكون الداعي مجرد إبهام الحكم، مع قطع النظر عن حال المتكلم والسامع

(قول المحشي) أو متحقق الثبوت أي كما فهمه الشارح في كلام المبرد
(قول المحشي) والمقصود نسبة الحكم إلى التابع أي نسبة نفي الحكم إلى التابع أو المراد بالحكم النفي وإنما كان المقصود ذلك لأنه صرف النفي عن المتبوع إلى التابع

(قول المحشي) بخلاف النفي على مذهب الجمهور أي بخلاف مثال النفي على مذهب الجمهور فإنه انفي الحكم عن المتبوع لا لصرف النفي عنه حتى يكون مسكوتاً عنه كالذي قبله كيف وقد قال الشارح إن صرف الحكم في المنفي مشكل على مذهب الجمهور وقال السيد لأن الحكم المذكور في الكلام هو النفي ولم يصرف إلى التابع على مذهبهم

(قول المحشي) فإنه حينئذ يكون الخ أي حين كان انفي الحكم عن المتبوع مع عدم صرفه عنه وإثباته للتابع يكون الانتقال من حكم إلى أهم منه مع بقاء الحكمين من غير صرف لأحدهما حقيقة أما على مقتضى إشكاله عند الشارح فظاهر وأما على ما أجاب به السيد فهو ليس بصرف حقيقة حتى يكون الأول غلطاً وإنما جعل الأول في حكم المسكوت بسبب الانتقال منه إلى أهم منه صرفاً للحكم فلا يكون شيء منهما غلطاً فتدبر فإنه مما غلط فيه بعض الناظرين

(قول المحشي) بعض الناظرين هو السمرقندي حيث قال إنه لا وجه لتخصيص عدم وقوعه في الكلام الفصيح في المنفي بمذهب المبرد فإنه على مذهب الجمهور أيضاً ينبغي أن لا يقع فيه تحقق الغلط

(قول الشارح) وأما على مذهب الجمهور الخ كذلك فيه إشكال على مذهب ابن مالك لكن لم يتعرض له لأنه لا ضرر في مخالفة المصنف لابن مالك وحده بخلاف مخالفته للجمهور

(قول المحشي) موضوعة لأحد الأمرين أي سواء كان مبهماً عند المتكلم أو معلوماً عنده قصد بها تشكيك السامع أو الإبهام أو غيرهما وليست موضوعة لأحد المبهم عند المتكلم

(قول المحشي) أيضاً موضوعة لأحد الأمرين أي والخصوصيات مستفادة من القرائن ومعنى كونها لأحد الأمرين أنها تدل على واحد جزئياً مبهم من الأمرين المذكورين كأنه قائم مقام لفظ الواحد إلا أن معناه جزئي محتاج إلى ذكر الأمرين بخلاف لفظ الأحد ولله در المحشي حيث افاد هذا المعنى بقوله أحد الأمرين بالاضافة فإنه يفيد أن مدلولها أحد منسوب للأمرين وهذا غير مدلول أحد تدبر

(قول المحشي) مع قطع النظر عن حال المتكلم أي شكه والسامع أي تشكيكه وإنما المقصود الإبهام عليه ليتأمل فيرجع عما هو فيه

او للتخيير او الاباحة نحو ليدخل الدار زبد او عمرو والفرق بينهما ان التخيير يفيد ثبوت الحكم لاحدهما فقط بخلاف الاباحة فانه يجوز فيها الجمع أيضاً لكن لا من حيث انه مدلول اللفظ بل بحسب أمر خارج ومما عده السكاكي من حروف العطف اى المفسرة والجمهور على ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها ووقرعا تفسير الضمير المجرور من غير اعادة الجار وللضمير المرفوع المتصل من غير تأكيد او فصل يقوى مذهب الجمهور وهذا نزاع لا طائل تحته (الفصل) اى تعقيب المسند اليه بضمير الفصل وانما جعله من أحوال المسند اليه لانه يقترب به اولا ولانه في المعنى عبارة عنه وفي اللفظ مطابق له وهذا اولى من قول من قال لانه لتخصيص المسند اليه بالمسند فيكون من الاعتبار الرجعة الى المسند اليه لانا نقول ان معنى تخصيص المسند اليه بالمسند ههنا هو تخصيص المسند بالمسند اليه وجعله بحيث لا يعمه وغيره كما قال في المتاح انه لتخصيص المسند بالمسند اليه وحاصله قصر المسند على المسند اليه وحصره فيه فيكون راجعاً الى المسند على ان التحقيق ان فائدته ترجع اليهما جميعا لانه يجعل أحدهما

(قوله او للتخيير او الاباحة) هذا ، اذا وقع بعد الامر ولذا قد ينسبون الاباحة والتخيير الى الامر وقد ينسبون الى كلمة او وانما ترك المصنف رحمه الله ذلك لان كلامه في الخبر (قوله لا طائل تحته الخ) اذ لا يختلف المعنى في الاعتبارين (قوله اى تعقيب الخ) ، بيان لحاصل المعنى وعبارة المتن على حذف المضاف اى ايراد الفصل (قوله ولانه في المعنى عبارة عنه) عند من يجعل له محلا من الاعراب سواء كان مبتدأ أو تأكيداً أو بدلاً وهذا القدر كاف في ترجيح كونه من أحوال المسند اليه (قوله لانه لتخصيص المسند اليه الخ) يمكن أن يوجه بان مراده ان قصر المسند على المسند اليه اذا عبر عنه بعبارة شائعة عربية يقال لتخصيص المسند اليه بالمسند فيكون اعتبار المسند اليه فيما عبر به عن معناه اولا وبلا واسطة واعتبار المسند ثانيا وبواسطة الباء فيكون له تعاقب زائد بالمسند اليه على المسند فلذا جعل من أحواله فلا يرد ما أورده الشارح رحمه الله ، ولعله لذلك قال اولى (قوله يخص المسند)

(قول المحشى) اذا وقع بعد الامر أى والخصوصيات من القرائن فلا تنافي بين قول الشارح او للتخيير او الاباحة وقوله لكن لا من حيث انه مدلول اللفظ.

(قول المحشى) بيان لحاصل المعنى لان ايراده انما هو بعد المسند اليه وقوله على حذف مضاف فالفصل بمعنى ضمير الفصل فاندفع قول المصام ان الشارح جعل الفصل مصدرا بمعنى التعقيب بضمير الفصل وهو غير ثابت وعنه مندوحة (قول المحشى) عند من يجعل له محلا فيه انه عبارة عنه أيضاً عند من جعله اسماً خائفاً عن الاعراب للفصل بين الخبر والصفة الا ان يكون المحترز عنه هو ما اذا كان خبراً موطئاً كزيد رجل عالم فانه حينئذ له محل لكن ليس مبتدأ الخ فيكون محل الاحتراز هو قوله مبتدأ الخ اى بخلاف ما اذا جعل له محل وهو خبر فلا يكون عبارة عنه والراجح انه حرف حقيقة أو اسم جرد عن معنى الاسمية لا مرجع له ولا محل من الاعراب

(قول الشارح) على ان التحقيق الخ أى فليس من الاعتبار الرجعة للمسند اليه كما قال الموجه ولا من الرجعة الى المسند كما قلنا بل هو من الاعتبار الرجعة اليهما معا فلا بد من الرجوع لما ذكرنا من التوجيه (قول المحشى) ولعله لذلك قال اولى اشار بالترجي الى بعده اذ لا معنى لجعله من الاعتبار الرجعة الى المسند

مخصصاً ومقصوراً والآخر مخصصاً به ومقصوراً عليه (فلنخصيصه) أي المسند اليه (بالمسند) يعني لقصر المسند على المسند اليه لأن معنى قولنا زيد هو القائم ان القيام مقصور على زيد لا يتجاوز الى عمرو ولهذا يقال في تأكيده لا عمرو فان قلت الذي يسبق الى الفهم من تخصيص المسند اليه بالمسند هو قصره على المسند لأن معناه جعل المسند اليه بحيث يخص المسند ولا يعمه وغيره قات نعم ولكن غالب استعماله في الاصطلاح على ان يكون المقصور هو المذكور بعد الباء على طريقة قولهم خصصت فلانا بالذكر اذا ذكرته دون غيره وجعلته من بين الاشخاص مختصاً بالذكر فكان المعنى جعل هذا المسند اليه من بين ما يصح اتصافه بكونه مسنداً اليه مختصاً بان يثبت له المسند وهذا معنى قصر المسند عليه ألا ترى ان قولهم في ياك نعبد معناه نخصك

والخاص هو المقصور (قوله نعم ولكن الخ) قال الشارح رحمه الله في شرح المفتاح والكشاف الاول الاستعمال العرفي العامي والثاني هو الشائع العربي (قوله وجعلته من بين الاشخاص الخ) عبارته صريحة في ان التخصيص بمعناه

اليه بسبب اعتبار المسند اليه في العبارة عن القصر أولاً وان كان في المعنى من الاعتبارات الراجعة للمسند وأعله انما قال اولى لبنائه على المرجوح كما عرفت والتعليلان الآخران راجعان الى اللفظ مع ان المطابقة تعتبر مع الخبر أيضاً (قول المحشي) والخاص أي المختص بشيء هو الذي يكون مقصوراً على ذلك الشيء

(قول المحشي) الاستعمال العرفي العامي أي هو عربي استعمله أهل العرف العام وقيل السيد في حواشي الكشف وشارح المفتاح ان ادخال الباء على المقصور عليه هو الاصل فيقال اختص الجود بزيد لكن الاكثر استعمالاً دخولها على المقصور وهو موافق لما اشتهر نقله عنه من ان الاول مستعمل جيد يعني لانه الاصل والثاني كثير وقول السيد هو لاصل لانه حينئذ تكون الباء للتعمية وهو الاصل والشارح لا ينكره ولذا كان هو العرف العام وقول الشارح والثاني هو الشائع العربي أي الشائع في استعمال العرب وان كان خلاف العرف العام لان الباء حينئذ للسببية وهو خلاف الاصل وقول السيد لكن الاكثر استعمالاً أي في لسان العرب وبه يتبين ان لاختلاف بينهما عبارة الشارح في التلويح لفظ تخصيص الشيء بالشيء مشترك بين قصر التخصيص على التخصيص به كما يقال فيما زيد الاقائم انه تخصيص زيد باقاييم وبين جعل التخصيص منفرداً من بين الاشياء بحصول التخصيص به وفي الشارح قول الكشف والمعنى نخصك بالعبادة أي تجعلك منفرداً بها لا نعبد غيرك وهذا هو الاستعمال العربي ولو قيل نخص العبادة بك لكان استعمالاً عرفياً اه قل المحشي في حواشي الجامي بعد نقل عبارة شرح الكشف للشارح وهي صريحة في تضمين معنى الانفراد انتهى فقصل من كلام الشارح ان التخصيص اذا كان بمعنى حبس التخصيص على مدخول الباء بحيث لا يتجاوز عنه كما يقال في ما زيد الاقائم انه تخصيص زيد بالقيام فالباء داخلة على المقصور عليه واذا كان بمعنى حبس مدخول الباء على التخصيص فالغالب دخولها على المقصور لكن بالتضمين على ما هو صريح عبارته في الشرحين السابقين وانما احتيج للتضمين لما نقله العصام في حواشي الجامي من ان الباء التي هي صلة الاختصاص لا تدخل الا على المقصور عليه فالتضمين تكون صلة المضمن وصلة الاختصاص محذوفة كأنه قيل نفردك بالعبادة مخصصين بها بك وقد عدل المحشي رحمه الله في عبارة الشارح هنا عما في الشرحين السابقين لعدم التصریح فيها بالتضمين بل هو مصرح بخلافه ووجهها بتوجيه مأخوذ من الرضى في باب المندوب وهو ان الباء للسببية أو الآلة وليست صلة الاختصاص حتى يرد ان الباء التي هي صلة الاختصاص

بالعبادة لا لعبد غيرك ومن الناس من زعم ان الفصل كما يكون لقصر المسند على المسند اليه يكون لقصر المسند اليه على المسند كما يدل عليه كلام صاحب الكشف في قوله تعالى * واولئك هم المفلحون * حيث قال ان معنى التعريف في المفلحون الدلالة على ان المتقين هم الذين ان حصلت لهم صفة المفلحين وتحققوا ما هم

اي جعل الشيء مختصا لكن الباء ليست صلة له حتى يصير الاول مختصا والثاني مختصا به بل هو باء السببية أو الآلة فيكون مدخول الباء مختصا ليصير سبباً أو آلة لتخصيص الشيء الاول وخلاصة كلام السيد ان هذا المعنى مستفاد من جعل التخصيص مجازاً عن التمييز لكونه لازماً له أو من تضمنين معنى الامتياز فيه وفي كلا التوجيهين تكلف اما الاول فلان المجاز يحتاج الى القرينة وادعاء انه مجاز مشهور حتى صار حقيقة عرفية غير محتاجة الى القرينة مما لا دليل عليه والتضمنين محتاج الى قرينة لفظية على اعتبار المضمن كما صرح به الشارح رحمه الله في شرح الكشف وبما ذكرنا ظهر ان ما ذكره الناظرون من ان عبارة الشارح رحمه الله ليست صريحة في افادة ما قصده فلو قال مميّزاً بان يثبت له المسند لكان اظهر خروج عن مذاق الشارح رحمه الله (قوله من زعم الخ) اطلاق الزعم بناء على انه لم يجزى في الاستعمال ضمير الفصل لقصر المسند اليه على المسند لاعلى انه اخطأ في اخذه من عبارة الكشف وان كان في نفسه حقاً كما قاله بعض الناظرين (قوله حيث قال الخ)

لاتدخل الاعلى المقصور عليه وما وجه به هذا هو المتعين لتصريح الشارح بان التخصيص باق على معناه

(قول المحشي) أي جعل الشيء مختصاً الخ يعني ان تفسير الشارح هنا التخصيص بالجعل مختصاً على خلاف تفسيره في شرح الكشف وشرح التلويح بالجعل منفرداً صريح في ان خصصت معناه جعلت الشيء مختصاً لان فعل مشدد العين يأتي بمعنى جعل الشيء ذا صفة فليس مدلوله الصريح القصر أصلاً وانما هو لازم من جعل الباء للسببية أو الآلة وانما مدلوله الصريح جعل الشيء مختصاً أي غير مشارك غيره ومنفرداً عنه لعدم مشاركة غيره وانفراده عنه معنى له لا لازم كما ادعاء السيد بذلك على ان هذا مراد المحشي ببيان معناه بقوله أي جعل الشيء مختصاً يعني لا القصر وقوله وخلاصة كلام السيد ان هذا المعنى الخ فانه صريح في ان المعنى الذي أراده هو ما جعله السيد معنى مجازياً أو تضمنياً فما قيل ان معنى مختصاً مقصور عليه وانه نزل اللازم بالنسبة لمدخول الباء وهم والحاصل انه اذا كان معنى التخصيص بالجعل منفرداً كما في عبارة الكشف علم انه بمعنى القصر وانه مضمن لما عرفت من ان الباء في حيز التخصيص تدخل على المقصور عليه وان كان بمعنى الجعل مختصاً فلا تضمنين وليس بمعنى القصر وان كان يفيد الآلة أو السببية لزوماً اذا عرفت هذا فالتخصيص باق على معناه وقول السيد انه مجاز فيه انه لا قرينة عليه كما اعترف به حيث التجأ الى كونه مجازاً مشهوراً وما قيل ان ظهور الباء في التعدية قرينة المجاز ففيه انه كما يحتمل المجاز يحتمل التضمنين وان ظهور الباء في التعدية انما هو عند دخولها على الذات نحو خصصت الذكر بزيد دون ما اذا دخلت على الوصف نحو خصصت زيدا بالذكر فان كونها للسببية أو الآلة متعين ابقاء التخصيص على معناه (قول المحشي) فيكون مدخول الباء مختصاً أي يكون كذلك لزوماً لامن وضع اللفظ يحتاج الى قرينة ومع امكان بقاء المعنى الاصل على حاله لا يكون هناك تلك القرينة وما قيل انه لا وجه لهذا الاشتراط ولعله رجع عنه ففيه ان التضمنين مجاز عند الحاجة أو تقدير لفظ عند البيانين فكيف لا يحتاج قرينة وأما الاعتذار بانه لعله رجع عنه فلا أدري معناه

(قول المحشي) ان ما ذكره الناظرون بناء منهم على اتحاد رأيه في جميع كتبه

(قول المحشي) بناء على انه لم يجزى الخ فيلزم بطلان الاخذ من عبارة الكشف أيضاً

أفاد في الكشف ان التعريف في المفخون. اما للعهد بان يكون المراد حصنة معينة مما يصدق عليه مفهوم المفخون اعنى الذين بلغك انهم مفخون في الآخرة وحينئذ اما ان يلاحظ اتحاد المتقين بتلك الجماعة ، فلا يكون ضمير الفصل للقصر بل للتأكيد والفرق . وهو الظاهر اذ لم يهد تعريف المسند بلام العهد للقصر واما ان يلاحظ تغايرها من حيث المفهوم فيجوز ان يكون ضمير الفصل للقصر اما لقطع شركة الغير معهم في المسند اليهم ، او لدفع اعتقاد القلب أو التردد على ما جوزه السيد في حواشي شرح المفتاح ، واما للجنس أى للإشارة الى معنى المفخين . الحاضر في ذهن كل احد وحينئذ يكون الحكم باتحاد المتقين بطبيعة المفخون . من حيث هي لكن صحة هذا الحكم مشروطة بتحصيل مفهوم المفخون ممتازاً عن كل ما عداه لا بوجه أعم والعلم اليقيني . بحقيقتهم وتصويرهم بالصورة التى تليق بتلك الحقيقة حتى يعترف المتأمل بذلك الحكم ولا ينكره لانه حكم

(قول المحشى) أفاد في الكشف أى زيادة على ما في الشارح

(قول المحشى) إما للعهد أى الخارجى والمعهود به الصلة في قوله الذين بلغك الخ

(قول المحشى) فلا يكون ضمير الفصل للقصر لان القصر انما يكون عند التغاير للاتحاد لئلا يلزم قصر الشئ على نفسه

(قول المحشى) بل للتأكيد أى تأكيد الحكم لما فيه من زيادة الربط كما سيأتى وقوله والفرق أى بين الصفة والخبر

لانه اما مبتدأ أو على صورة مبتدأ ما بعده خبره لان الضمير لا يوصف وقال المحشى في حواشى القاضى لاختصاصه بالوقوع بين المبتدأ والخبر

(قول المحشى) وهو الظاهر راجع لقوله اما ان يلاحظ اتحاد المتقين الخ ووجه ظهوره عدم كون الضمير للقصر بناء

على ان الظاهر مع العهد عدم اعتقاد القلب أو الشركة أو التردد ومقابل هذا الظاهر ملاحظته التغاير مع كون الضمير للقصر

قوله ولا يكون تعريف المسند الخ صلف على قوله لا يكون ضمير الفصل فهو مفرع أيضاً على ملاحظة الاتحاد يعنى انه

يتفرع عليها أصراً عدم كون الضمير للقصر وهو الظاهر لما مر وعدم كون تعريف المسند العهدى للقصر لانه غير معهود

ففى دعوى الاتحاد أصراً عدم مخالفة الظاهر بالنسبة للضمير وعدم ارتكاب غير المعهود بالنسبة للتعريف العهدى أى اذا

نسبنا القصر للضمير أو اللام وعند ملاحظة التغاير نرتكب الاخف وهو خلاف الظاهر الذى هو كون الضمير للقصر كقطع

الشركة أو لدفع اعتقاد القلب أو التردد فندبر

(قول المحشى) أولدفع اعتقاد القلب قيل لان أهل الكتاب يعتقدون انهم هم المفخون وفى حاشيته على القاضى

لاستبعاد في جريان التخصيص قلباً أو تعييناً في المعهود بل افراداً أيضاً كما فيما نحن فيه فانه قد اشتهر ان جماعة مفخون

في الآخرة فرما يتوهم ان غير المتقين يشاركون في ذلك فيجوز قصر المفخين المفهودين فيهم لقطع الشركة

(قول المحشى) واما للجنس فيه ان الجمع المعروف مجاز في الجنس لبطلان جمعته على مانص عليه في الاصول فكيف

يمكن الحل عليه مع عدم تعدد الحقيقة اعنى العهد قاله المحشى في حواشى القاضى

(قول المحشى) الحاضر في ذهن كل احد أى الذى وصفه الحضور في ذهن كل احد لان الإشارة اليه باعتبار

الحضور في ذهن كل احد اذ ليس كل احد مخاطباً وانما وصفه بذلك ليفارق العهد فانه ليس لكل احد

(قول المحشى) من حيث هي لامن حيث تحققها في قوم مخصوص اعنى من بلغه انهم مفخون كما في العهد

(قول المحشى) مفهوم المفخين هم الفائزون بالمطلوب وقوله والعلم اليقيني أى الناشئ عن الدليل

(قول المحشى) بحقيقتهم أى من حيث الفلاح والمرد بحقيقته هو يته وذاته كالكون في نعم مقيم والنظر الى وجهه

اتحاد المفهوم مع الحصة وحينئذ لا قصر في الكلام لانه فرع التباير ولا تباير بينهما فقله ان حصلت شرط جوابه فهم هم والجملة الشرطية صلة الذين وصفة المفلحين عبارة عن مفهومه لكونه وصفا للذوات وتحققوا عطف على حصلت من تحققت الشيء تيقنه وماهم جملة استفهامية للسؤال عن الحقيقة واقعة موقع المفعول الثاني لتحققوا وتصوروا من تصورت الشيء جعلت له صورة لا بمعنى الادراك والحقيقة صفة لصورتهم والضمير الاول من فهمهم للمتقين والثاني للمفاحون وفي عدم ايراد الضمير الموصول اشارة الى ان الموصول مقم للتنبيه على ان هذا مجرد وهم وتقدير للمبالغة في وصف المتقين على ما وقع في كلام الشيخ عبد القاهر من انه . ليس شيء بأغلب على هذا الضرب الموهوم من الذي وفي ترتيب الجزاء على الشرط المشتمل على الامور الثلاثة تنبيه على ان انكار هذا الحكم منشؤه انتفاء احد الامور الثلاثة وهذا معنى قول الشيخ عبد القاهر هذا معنى دقيق يكون، المتأمل عنده يعترف وينكر وبما ذكره ظهر ان هذا المعنى

الكرام وان اطلقت الحقيقة مرادفة للمفهوم فالمفهوم ما اخذ من جهة الوحدة كالفوز بالمطلوب والحقيقة عين الشيء على قياس ما قيل في العلوم وتعارفها لكن في تفسير القاضي أو الاشارة الى ما يعرفه كل احد من حقيقة المفلحين وخصوصياتهم قال المحشي وحينئذ في عطف الخصوصيات على الحقيقة اشارة الى ان معرفة حقيقتهم انما هي باعتبار الخصوصيات والعوارض اذ لا يمكن الاطلاع على حقيقة الفلاح الاخرى الا في العقبى فلعل المراد هنا بالحقيقة هي تلك الخصوصيات وعلى كل هي غير المفهوم ثم ان قوله لكن صحة هذا الحكم بيان لقوله فهمهم وقوله مشروطة بيان لمعنى ان وقوله تحصيل مفهوم المفلحين الخ بيان لقوله حصلت صفة المفلحين فالامتنياز عما عداه من جملة تحصيله وقوله والعلم اليقيني بحقيقتهم بيان لقوله وتحققوا ماهم والمراد حقيقتهم من حيث صفتهم كما مر فان حقيقة ذواتهم لاحاجة للسؤال عنها وقوله وتصويرهم الخ بيان لقوله وتصوروا بصورتهم الحقيقية فمعنى الحقيقية الثلاثة بهم وهذا اعنى قوله وتصوروا الخ هو محل المبالغة ومبنى صحة الحكم باتحاد الحصة بطبيعة المفلحين فانه اذا صورهم بالصورة الثلاثة صورهم بصورة هي غاية الكمال وهذه الصورة لا توجد الا في المتقين فصح ان المتقين هم المفلحون لكن كون المفلحين لا يليق بهم الا تلك الصورة مجرد وهم وتقدير للمبالغة في وصف المتقين حيث جعلوا جنس المفلحين فمن فاز بمطلوبه من غير المتقين لا يكون من جنس المفلحين هذا واما تحصيل المفهوم والعلم اليقيني بالحقيقة فهما وسيلة للتصوير بالصورة الثلاثة اذ لولا ذلك لا يمكن التصور بغير ما يليق بهم فلا يحصل عنده ما هو صورة المتقين فلا يصح الحكم بالاتحاد للمبالغة بينهما واعلم ان وجه كون معنى التعريف الدلالة على ان المتقين هم الذين ان حصلت الخ هو ان التعريف للجنس ومن المعلوم المكشوف لكل احد انه لا تعد الحصة بالجنس فلما حكم بالاتحاد علم ان اعمية الجنس عن الحصة انما هي لعدم الاحاطة بمفهوم هذا الجنس والعلم اليقيني بحقيقته وتصويره بالصورة الثلاثة به وهذا كما يقال في محاورات العامة عند اجتماع جماعة منهم زيد على قتل رجل اذا كان زيدا حرضهم على قتله وادخلهم فيه زيد هو القاتل له ولكنك لا تعرف اى ان حقت الحال وصورت القاتل بالصورة الثلاثة به حكمت بان القاتل هو زيد دون غيره لعدم ثبوت تلك الصورة لغيره .

(قول المحشي) واقعة موقع المفعول اثنى أى تيقنوا ناظرين الى وجه الكريم متنعمين غاية النعيم اللائق بهم
(قول المحشي) الى ان الموصول مقم اي مع صلته يعنى اشار في عبارته هنا بترك الضمير الى ان الموصول في كل ما جاء لهذا المعنى مقم أو اشار الى انه هن مقم ويقاس عليه غيره ولو مع الضمير
(قول المحشي) ليس شيء بأغلب الخ لا أدري ماوجه ذلك

من فروع الجنس لانه معنى الجنس لكنه مشروط باعتبار امور زائدة عليه كالاستغراق والعهد للذهني. وكونه معلوم الاتصاف بالمسند وقوله لا يمدون الخ أى المتقون حقيقة المفلحون. أى متحدون بتلك الحقيقة تأكيد للحكم مهم هم هذا ما عندى فى حل هذه العبارة الجزيلة التى لم تعرض لعلها شارحو الكشف والنظرون فى هذا الكتاب (قال قدس سره بعد ما فصل فائدة الفصل) حيث قال وهم فصل وفئته الدلالة على ان الوارد بعده خبر لصفة والتوكيد واليجاب ان فائدة المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره قال الشارح رحمه الله تعالى أى توكيد الحكم لما فيه من زيادة الربط حتى قال الحكيم ابو نصر الفارابى ان معنى قوله زيد هو العادل زيد است كه عادل است وما قيل انه لتأكيد المسند اليه لانه بمنزلة زيد نفسه العادل ليس بشئ * قال قدس سره يوهى ان هناك الخ * فيه ان التعرض لنفي الحقيقة يدفع ذلك اذ القصر يقتضى التغاير كيف والقصر اما فى قصر الموصوف على الصفة او عكسه وهو ليس شيئاً منهما والمقصود انه متحد به وقد اكده بقوله وهل تعرف حقيقة فزيده هو بعينه فعبارة الشيخ اظهر فى افادة الاتحاد من عبارة الكشف * قال قدس سره كما اوهمه عبارة الكشف * ولفظ لا يمدون وان أوهم القصر لكن ، لفظ تلك الحقيقة يدفعه * قال قدس سره وتحقيق المقام * أى فى نفسه وليس فيه دفع البحث السابق اذ خلاصته ان كلام الشيخ لا منزلة له فى افادة ما قصده الشارح رحمه الله تعالى على كلام الكشف فتقله لافائدة فيه وبهذا التحقيق لا يندفع ذلك كما لا يخفى * قال قدس سره فظهر ان هذا المعنى الخ * ظهر مما سبق كونه معنى التعريف الجنسى اما فرعيتة فلا وقد ذكرنا فيما سبق وجه الفرعية * قال قدس سره فان قلت قول الشيخ الخ * ابطال لكون مراد الشيخ الاتحاد بانه متاف لكلامه كما ان الاتحاد لا يراضى الاطلاق لكونه معنى تعريف الجنس

(قول المحشى) من فروع الجنس قال الشارح فى شرح الكشف هو معنى آخر لتعريف الجنس فمراده بكونه معنى آخر انه مغاير لافراد التعريف الجنسى من حيث ان المراد بالجنس فيه هو الصورة الثلاثة به كما مر
(قول المحشى) وكونه معلوم الاتصاف بالمسند عطف على الاستغراق فان كونه معلوم الاتصاف من فروع الجنس ايضاً كانه بعد ما جعل خبراً عرفه باللام اشارة الى حضور الجنس فى الذهن من حيث انه صفة للمخبر عنه وهذا معنى ظهور اتصافه به كما فى قول حسان رضى الله عنه ووالدك العبد

(قول المحشى) أى متحدون بتلك الحقيقة اراد به دفع ما يتوهم من قوله لا يمدون من انه للقصر
(قول المحشى) زيد است الخ يقرأ زيد بلا تنوين واست الاول بدل التنوين وكه يقرأ بكسر الكاف بدون ها كلمة ربط كـ هو فى لغة العرب واست الثانية كلمة ربط كـ هو ايضاً فالمعنى زيد هو عادل هو فاست عند التقدم تكون بدل التنوين وعند التأخر تكون للربط كذا نقل قوله قدس سره ان ما عدا المقصود عليه بلغ الخ أما المقصود عليه فلم يبلغ ذلك المبلغ بل ارتفع عنه لكن كونه بلغ فى الكمال الى حد صار معه كانه الجنس غير مراد فى هذا الطريق بخلاف ما بعده وانما المراد فى هذا الطريق ان ما عدا بالنسبة اليه بلغ فى النقصان مبلغاً لا يستحق معه اطلاق اسم ذلك الجنس عليه

(قول المحشى) اظهر حيث افاد الاتحاد فى موضعين
(قول المحشى) لفظ تلك الحقيقة يدفعه لانهم اذا لم يتجاوزوها كانت حقيقتهم الا انه لا لم يوكد ذلك كانت عبارة الشيخ اظهر وأما قوله فهم هم فقير موكد لان قوله لا يمدون تفسير له فتدبر
(قول المحشى) يدفعه لان معنى قوله لا حقيقة له وراء ذلك ان حقيقة ذلك

وتصوروا بصورتهم الحقيقية فهم هم لا يعدون تلك الحقيقة انتهى كلامه فزعموا ان معنى لا يعدون تلك الحقيقة انهم مقصورون على صفة الملاح لا يتجاوزونه الى صفة اخرى وهذا غلط منشؤه عدم التدرب في هذا الفن وقلة التدبر لكلام القوم أما او لا فلان هذا اشارة الى معنى آخر للخبر المعروف باللام أوردته الشيخ في دلائل الاعجاز حيث قال اعلم ان للخبر المعروف باللام معنى غير ما ذكر دقيقا مثل قولك هو البطل المحامي لا تريد انه البطل المعهود ولا قصر جنس البطل عليه مبالغة ونحو ذلك بل تريد ان تقول لصاحبك هل سمعت بالبطل المحامي وهل حصلت معنى هذه الصفة وكيف ينبغي ان يكون الرجل حتى يستحق ان يقال ذلك له وفيه فان كنت تصورته حق تصوره فعليك بصاحبك يعني زيدا فانه لاحقيقة له وراء ذلك وطريقته طريقة قولك هل سمعت بالاسد وتعرف حقيقته فزيد هو هو بعينه هذا كلامه وأما ثانيا فلان صاحب الكشف انما جعل هذا معنى التعريف وفائدته لا معنى الفصل بل صرح في هذه الآية بان فائدة الفصل الدلالة على ان الوارد بعده خبر لا صفة والتوكيد وايجاب ان فائدة المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره ثم التحقيق ان الفصل قد يكون للتخصيص أى قصر المسند على المسند اليه نحو زيد هو افضل من عمرو وزيد هو يقاوم الاسد ذكر صاحب الكشف في قوله تعالى « ألم يعلموا ان الله هو يقبل التوبة عن عباده

(قوله نحو زيد هو افضل الخ) ترك مثال المعروف باللام

(قول الشارح) ثم التحقيق الخ قول المصنف فتخصيصه اما باعتبار الغالب أولانه لا يلزم الاطراد كما مر (قال السيد قدس سره) لا تشير به الى معنى علم انه كان الخ عبارة الشيخ في دلائل الاعجاز انك في قولك زيد منطلق وزيد المنطلق تثبت فعل الانطلاق لزيد لكذلك تثبت في الاول فعلا لم يسمع السامع من أصله انه كان وفي الثاني فعلا قد علم السامع انه كان ولكن لم يعلمه لزيد فاذا بلغك انه كان من انسان انطلق فمخصوص وجوزت ان يكون ذلك من زيد ثم قيل لك زيد المنطلق اقلب ذلك الجواز وجوبا وزال الشك وحصل القطع بانه كان من زيد اه يعنى ان المخاطب لما علم زيدا بمشخصاته وبلغه ان انسانا انطلق كان المنطلق حاضرا في ذهنه فيصح ان يعرف بالتعريف المسمى ولكنه لما لم يتعين كان مطلوبا لتردده فيه فتعين جملة خبرا لكونه هو المجهول عنده من وجه بخلاف الصورة الآتية ثم قال الشيخ واذا قيل المنطلق زيد فالمعنى على انك رأيت انسانا منطلقا بالبعد منك فلم تثبت ولم تعلم أزيد هوام عروفا قال لك صاحبك المنطلق زيد أى هذا الشخص الذى تراه من بعد هو زيد وقد تشاهد لابس ديباج وقد كنت تعرفه فتبينه فيقال لك اللابس للديباج صاحبك الذى كان معك في وقت كذا فيكون الغرض اثبات انه ذلك الشخص المعهود لا اثبات لبس الديباج لانه شاهده انتهى يعنى انك لما شاهدت انطلاقه ولبسه الديباج كان اللابس والمنطلق محسوسا عندك لا لتردد فيه ولا تطلبه وانما تطلب تشخيصه وتعيينه فتعين جملة مبتدأ وزيدا خبره بخلاف مامر من عكسه لان زيدا محسوس أو بمنزلة والمنطلق لم تعرفه الا بان ثمة شخص ماصدر منه انطلاق فانت لم تشاهده ولم يعينه الخبر عندك فلذا جعل خبرا كذا في الشهاب على القاضى وانما قلته في غير موضعه حرصا عليه

ان هو للتخصيص والتأكيد وقد يكون لمجرد التأكيد اذا كان التخصيص حاصلًا بدون ان يكون في الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند اليه نحو * ان الله هو الرزاق * اي لا رازق الا هو * وانصر المسند اليه

لما فيه من احتمال ان يكون القصر فيه مستفادًا من لام الجنس (قوله ان هو للتخصيص) بمعنى ان الله يقبل التوبة لا غيره وهذا على تقدير ان لا يكون تقديم لفظ الله على المسند الفعلي للتخصيص فانه سيجيء ان تقديم المسند اليه على المسند الفعلي اذا لم يل حرف النفي قد يأتي للتخصيص وقد يأتي التقوى (قوله والتأكيد) ، اي لتأكيد الحكم ، يد عليه عطف قوله وان الله من شأنه قبول التوبة فانه عطف تفسيرى للتأكيد (قوله وقد يكون لمجرد التوكيد) ، اي لتأكيد الحكم . من غير افادة لتخصيص المسند بالمسند اليه فيكون الفصل مستعملًا في جزء معناه فن كان الحكم بطريق قصر المسند على المسند اليه ، افاد تأكيد كيده وان كان بطريق قصر المسند اليه على المسند افاد تأكيد كيده وهذا معنى قوله في شرح

(قول المحشى) لما فيه من احتمال ان يكون الخ يعنى انه لم يأت بمثال المعروف باللام من غير اسم التفضيل كان يقول زيد هو القائم لانه وان احتمل ان يكون اللام فيه للمهد بان يكون المخاطب من بغيه ان هناك قائماً لا يعرف عينه وحينئذ يكون الضمير للقصر دون اللام لما تقدم من انه لم يهد مجيء المعروف باللام العهد للقصر لكنه يحتمل أيضاً ان يكون اللام للجنس فيكون القصر منها دون الضمير كما يفيد قول الشارح وقد يكون للتوكيد اذا كان التخصيص حاصلًا بدون كده اذا كان الخ وصرح به السمرقندى ايضاً وذلك لان اعتبار تعريف اجزاء التركيب سابق على اعتبار الضمير لانه عند التركيب ومثل التعريف التقديم لسبق اعتباره ايضاً كما يؤخذ من المحشى سابقاً وانما قلنا من غير اسم التفضيل لان اللام الداخلة عليه ليست جنسية بل عهدية كما في الرضى لانها بدل عن تعيين المفضل عليه ولذا احتجج لتأويل قوله واست بالاكثير منهم حصي بان من ليست تفضيلية فتدبر

(قول المحشى) أى لتأكيد الحكم أى لا تأكيد التخصيص كما سيأتي

(قول المحشى) يدل عليه قوله الخ أى في الكشف

(قول المحشى) أى لتأكيد الحكم أى ثبوت المسند للمسند اليه

(قول المحشى) من غير افادة الخ بيان لمعنى لمجرد

(قول المحشى) في جزء معناه لان معناه كما مر التخصيص مع التأكيد

(قول المحشى) أفاد تأكيد كيده اي تأكيد الحكم الكائن بطريق القصر فلما كان الحكم بطريق القصر وضمير الفصل لتأكيد الحكم اكده بوصفه الذى هو عليه وهو كونه بطريق القصر فليس لتأكيد القصر حتى يشكل اذا كان من قصر المسند اليه على المسند بان الضمير لا يفيد قصر المسند اليه على المسند ولا يستعمل له فكيف يؤكده بل لتأكيد الحكم بطريق القصر والضمير يكون لتأكيد الحكم فليس مستعملًا في تأكيد القصر بل في تأكيد الحكم فاذا كان بطريق القصر تأكد القصر من حيث انه كيفية الحكم المؤكد هذا هو ظاهر كلامه ها وهوان القصر حال الحكم وكذا قوله بعد ضمير الفصل لتأكيد الحكم المشتمل على قصر المسند اليه الخ لكن قوله فالحكم اذا كان بقصر المسند اليه الخ يقتضي ان المحكوم به في قولنا الكرم هو التقوى هو قصر الكرم على التقوى فيكون المعنى الكرم مقصور على التقوى ولا بد وهو دافع للاشكال ايضاً لانه تأكيد كده من حيث انه حكم لا قصر الا ان تكون الباء الملازمة

على المسند نحو الكرم هو التقوى والحسب هو المال أى لاكرم إلا التقوى ولاحسب إلا المال . قال أبو الطيب، اذا كان الشباب السكر والشيب، هما فالحياة هي الحمام، أى لا حياة إلا الحمام (وأما تقديمه) أى تقديم المسند اليه على المسند فان قلت كيف يطلق التقديم على المسند اليه وقد صرح صاحب الكشف بأنه انما يقال مقدم ومؤخر للمزال لا للقار في مكانه قلت التقديم ضربان تقديم على نية التأخير كتقديم الخبر على المبتدأ او المفعول على الفعل ونحو ذلك مما يبقى له مع التقديم اسمه ودرسه الذى كان قبل التقديم وتقديم لا على نية التأخير كتقديم المبتدأ على الخبر والفعل على الفاعل وذلك بان تعمد الى اسم فتقدمه تارة على الفعل فتجعله مبتدأ نحو زيد قام وتوخره تارة فتجعله فاعلاً نحو قام زيد وتقديم المسند اليه من الضرب الثانى ومراد صاحب الكشف ثمة هو الضرب الاول وكلامه مشحون ايضاً باطلاق التقديم على الضرب الثانى (فلكون ذكره) أى المسند اليه

المفتاح ان الاظهر انه فى الخبر المعروف باللام انما يفيد تأكيد التخصيص اذ التخصيص حاصل بدونه سواء كان قصر المسند على المسند اليه مثل زيد هو القائم والله هو الرزاق أو بالعكس مثل الكرم هو التقوى، أى لاكرم إلا التقوى انتهى لا انه مستعمل لتأكيد التخصيص فضمير الفصل لا يستعمل الا لتخصيص المسند اليه بالمسند اولاً تأكيد الحكم على الوجه الذى افاده الكلام ولا يستعمل لقصر المسند اليه على المسند أصلاً وما ذكره السيد فى شرح المفتاح من انه لا يستعمل لتأكيد قصر المسند اليه على المسند أيضاً فليس بشيء لانه يستعمل لتأكيد الحكم فالحكم اذا كان بقصر المسند اليه على المسند لابد أن يفيد تأكيد كيد، ولا خلا الفصل عن الفائدة المعنوية (قوله نحو الكرم هو التقوى) فان قصر الكرم على التقوى افاده تعريف الكرم باللام، ولا معنى لقصر التقوى على الكرم فضمير الفصل لتأكيد الحكم المشتمل على قصر المسند اليه على المسند وكذا فى المثال الثانى (قوله قال أبو الطيب الخ) استشهاد على مجيء الفصل لتأكيد الحكم بقصر المسند اليه على المسند اذ لا مجال لقصر المسند على المسند اليه فاستعمل ضمير الفصل فى كلام هو لقصر المسند اليه على المسند دون العكس فيفيد تأكيد كيد قال السيد الضرب الاول الخ * يعنى ان التقديم، من صفات اللفظ ونقصه الى المعنوى واللفظى، باعتبار تحقق معنى التقديم

(قول المحشى) والا خلا الفصل الخ لا يقال اذا جعل تأكيداً للجزء الثبوتى من القصر دون السلبى منه لا يكون خالياً عن الفائدة وحاصله انه لتأكيد ثبوت المسند للمسند اليه فقط لا نأ نقول هو لتأكيد الحكم فى القضية وليس حكمها مجرد الثبوت بل الثبوت بطريق القصر

(قول المحشى) ولا معنى لقصر التقوى الخ رد لقول الفزرى لا مانع من قصر المسند فيه ايضاً على المسند اليه لا مكان وجود القصرين معا بانه لا معنى فيما نحن فيه لقصر التقوى على الكرم لانه لا نزاع فى ان التقوى تكون غير كرم للاتفاق على عمومها (قول المحشى) من صفات اللفظ أى كالاضافة

(قول المحشى) باعتبار تحقق معنى التقديم أى معنى هو التقديم كما قال وهو قل الخ وقوله بعد باعتبار تحقق معنى الاضافة لا يتم الا اذا كانت الاضافة هى الاختصاص وليس كذلك وانما الاختصاص مدلولها ففرق بين المقيس والمقيس عليه فلما وفق لتقسيم الاضافة هو الكلام الآتى تدبر

وهو نقل الشيء من مكانه الى ما قبله في الاول دون الثاني كتقسيم الاضافة التي هي من صفات اللفظ اليهما باعتبار تحقق معنى الاضافة وهو الاختصاص في المعنوية دون اللفظية وقيل سمي الاول معنويا لكونه مفيدا لتغيير المعنى بالاختصاص غالبا بخلاف الثاني فانه لا يفيد ذلك عند السكاكي رحمه الله تعالى اصلا وان افاده في الجملة عند غيره فيسمى تقديم لفظيا فالاول اشبه بالاضافة المعنوية المفيدة للتعريف أو التخصيص والثاني باللفظية المفيدة لمجرد التخفيف اللفظي، والاول اظهر « قل السيد فلا نسلم انه لا بد من تحقق المحكوم عليه الخ » والجواب ان المراد منه اوجوب الاستحسان بقريئة ان الاصل بمعنى الراجح والاولى دون الواجب « قال السيد فلا نزاع فيه اذا كان الخ » لا متنازع قيام الموجود بالمعدوم ، بخلاف ما اذا كان كلاهما معدوميا وهو ظاهر ، واذا كان المحكوم به معدوميا وكان الاتصاف ذهنيا فانه لا يجب تحققه في الخارج فضلا عن التقديم، وان كان الاتصاف خارجيا فالواجب تحققه في الخارج مع الاتصاف به لا قبله واما كون المحكوم به موجودا خارجيا

(قول المحشي) لتغيير المعنى بالاختصاص غالبا اي اذا ولي المسند اليه حرف النفي نحو ما اذا قلت أو كان في غير المسند اليه نحو اياك نهد واحترز غالبا عن اقام زيد

(قول المحشي) والاول اظهر لانه المتبادر لعدم احتياجه للغلبة والجلية والاتفاق عليه بين السكاكي وغيره لكن قد عرفت حله (قال قدس سره ان اريد بالحكم وقوع النسبة الخ) هذا توسيع لدائرة البحث فقط والا فالكلام في تقديم المسند اليه على المسند الذي هو المحكوم به لا وقوع النسبة ولذا لم يتعرض له المحشي

(قول المحشي) لا متنازع قيام الموجود بالمعدوم قيل هذا انما يقتضي عدم تأخر وجود المسند اليه عن المسند فيكفي مقارنته له في الوجود ولا يلزم تقدمه فلا يثبت المطلوب وفيه ان وجود العرض في نفسه هو وجوده في موضوعه كما في شرح المقاصد وحاشية المحشي على المواقف وقوله الدواني عن تعاقبات الشيخ فالموضوع شرط لوجود العرض فالتعاقب الوجود بينهما معاني ان واحد المكان وجود العرض في الموضوع الذي هو عين وجوده في نفسه مقارنا لوجود الموضوع لا وجوده له في الموضوع اذ وجود الشيء في الغير معناه ان يتعاقب الوجود به حال كونه حالا في الغير فيلزم سبق ذلك الغير والموضوع حين السبق كان معدوما فلزم قيام الموجود بالمعدوم بلا اشكال وأما اذا كان الاتصاف انتزاعيا كاتصاف زيد بالعمى فلا يقتضي الا ثبوت المثبت له لانه لا بد من مبدء الانتزاع في ظرف الاتصاف حتى ينتزع منه وكلام المحشي هنا في الاتصاف بالجبتي لان كلام السيد في الموصوف والصفة الموجودين خارجا حينئذ يكون الاتصاف انضماميا ولذا قال لا متنازع قيام الموجود بالمعدوم ولا يرد بخبر زيد جسم لان المعنى ان الجسم صادق عليه وهو وصف انتزاعي وأما نحو زيد ابيض فهو ما نحن فيه فتدبر (قول المحشي) بخلاف ما اذا كان كلاهما معدوميا أي قائما يلزم ثبوت الحاشيتين في ظرف الاتصاف وهو الذهن لا على

سبيل التوقف اذ لا انفصام شيء شيء حتى يكون متأخرا عن وجود المنضم والمنضم اليه

(قول المحشي) واذا كان المحكوم به معدوميا وكان الاتصاف ذهنيا فانه لا يجب الخ بل قد يكون الموصوف متحققا في الخارج نحو زيد هذا ممكن وقد لا يكون نحو زيد الذي يوجد بعد سنين ممكن فان لا مكان من المعقولات الثانية التي توصف بها الاشياء في الذهن فالضمير في تحققه عائد الى المحكوم عليه

(قول المحشي) وان كان الاتصاف خارجيا بان يكون ظرف الاتصاف هو الخارج دون الذهن كاتصاف زيد بالعمى وعدم العلم فالواجب تحقق الموصوف في الخارج مع الاتصاف به ضرورة انتزاع الوصف منه وان لم يكن الوصف موجودا

(ا هـ) ذكر الشيخ في دلائل الإعجاز ان لم نجد لهم اعتمادوا في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف فيه معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال قدم للعناية من غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية وبم كان أهم هذا كلامه ولاجل هذا اشار المصنف الى تفصيل وجه كونه ا هـ فقال (ما لانه) اي تقديم المسند اليه (الاصل) لانه المحكوم عليه ولا بد من تحققة قبل الحكم فتصعدوا في اللفظ ايضا ان يكون ذكره قيل ذكر الحكم عليه (ولا مقتضى للعدول عنه) يعني ان كون التقديم هو الاصل انما يكون سببا للتقديم في الذكر

والمحكوم عليه عدميا فغير ممكن * قال السيد الا ان ترتيب الالفاظ الخ * فالواجب ان يكون وضع الالفاظ ، على وفق ترتيب المعاني في العقل ، والجواب ان المستحسن ان يكون تعقل المعاني على ترتيبها في الخارج ، وذلك يحصل المقصود وهو كون الراجح والاولى تقديم المسند اليه (قوله ا هـ) اي من ذكر المسند وان كانا جميعاً مهمين لكونهما ركني الكلام واهم افعال تفضيل ، من هم الامرهما احزانه ويؤيده عطف يعينك على فهمك . في عبارة شرح المفتاح الشريف اؤمن هم السقم جسمه اذابه واذهب لحد فهو كناية عن كمال العناية ولا يجوز أن يكون من هممت الشيء اردته ، لا بناء صيغة التفضيل للمفعول أو القول بالاسناد المجازي اي ا هـ صاحبه (قوله يجري مجرى الاصل) معناه ان جميع الدواعي التي تذكر للتقديم كلها راجعة اليه رجوع الفرع الى اصله . المستنبط منه لا انها محتاجة في كونها مقتضية للتقديم الى ارجاعها اليه في شرح المفتاح الشريف ان جعلها حالات مقتضية للتقديم بلا توسط الاهمية اولى من جعلها من اعتبارات الاهمية بناء على ان تقديمه لما كان مفيداً لهذه المعاني كان ذكره ا هـ من ذكر المسند ولعل المصنف رحمه الله ادرجها في تلك الاعتبارات

(قال قدس سره فالانساب في التعليل الخ) واذا اعتبر التعقل في الذهن فغاية ما يلزم اولوية ملاحظته اولاً لا وجوبها

(قول المحشي) على وفق ترتيب المعاني في التعقل أي وترتيبها فيه اولى لا واجب

(قول المحشي) والجواب ان المستحسن الخ اي الجواب عن قول السيد ان الاول اعتبار التعقل الذهني لا الخارجي

هو ان المستحسن اعتبار الترتيب الخارجي بان يكون الترتيب الذهني على حسب الترتيب الخارجي وحاصله منع قول السيد بعدم اعتبار الترتيب الخارجي بانه وان كان وضع الالفاظ لتأدية المعاني على حسب الترتيب الذهني الا ان الترتيب الذهني ينبغي ان يكون على حسب الترتيب الخارجي فاعتبار الترتيب الذهني لا ينبغي اعتبار الترتيب الخارجي الا انه على وجه الاستحسان قد تدبر (قول المحشي) من هم الا توها هكذا بدون الف اوله في النسخ الصحيحة وما في بعض النسخ من كتابته بالف

اوله فقريف لان اسم التفضيل لا ينبغي من الرابعي الا شذوذا

(قول المحشي) في عبارة شرح المفتاح أي بالمعنى

(قول المحشي) لا بناء صيغة التفضيل للمفعول أي وهذا غير مسموع وفي بعض النسخ الا بناء الخ وهي الصواب

ليصح التردد وذلك لان الارادة صفة الشخص والمسند اليه مراد بعد ذلك فكونه اشده مرادية لا يكفي بل لا بد من بيان سببه تدبر

(قول المحشي) المستنبط منه اي الذي استنبط ذلك الاصل منه كما يدل عليه نسخة رجوع الفروع الى اصحابها المستنبط

منها واذا كان الاصل مستنبطاً منها كان متأخراً عنها فكيف تكون محتاجة في اقتضاها التقديم الى ارجاعها اليه وقوله

إذا لم يكن معه ما يقتضى العدول عن ذلك الاصل كما في الجملة الفعلية فان كون المسند هو العامل يقتضى العدول عن تقديم المسند اليه لان مرتبة العامل قبل مرتبة المفعول وكذا كل ما كان معه شيء مما يقتضى تقديم المسند على ما سيجي تفصيله (واما ليتمكن الخبر في ذهن السامع لان في المبتدأ تشويقا اليه) ومن هذا كان حق الكلام تطويل المسند اليه ومعلوم ان حصول الشيء بعد التشويق الذواق في النفس (كقوله) اى قول ابي العلاء المعري من قصيدة يرثي بها فقيها حنفيا (والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد) يعنى تحيرت البرية في الامداد الجسماني والنشور الذي ليس بنفساني وفي ان ابدان الاموات كيف تحي من الرفات كذا في ضرام السقط وقوله بان امر الاله واختلف الناس فداع الى ضلال وهاد * يعنى بعضهم يقول بالامداد وبعضهم لا يقول به وبهذا تبين ان ليس المراد بالحيوان المستحدث من الجماد آدم عليه السلام ولا ناقة صالح عليه السلام ولا تهبان موسى عليه السلام ولا القنفس على ما وقع في بعض الشروح لانه لا يناسب السياق.

روما للضبط (قوله اذا لم يكن معه ما يقتضى العدول الخ) فانه عند تحققه يترك تقديم المسند اليه لانه اولى. ويترك لاولى عند تحقق المقتضى لخلافه فتدبر. فانه قد غلط فيه وقبل ان اللازم من وجود المقتضى للعدول المعارض بينه وبين ما يقتضى التقديم (قوله حصول الشيء). اى المترقب لثلاثين ما يقال ان حصول نعمة غير مترتبة الذ وهو كرزق لا يحتسب (قوله بعضهم يقول بالامداد) وهو الهادى كما يدل عليه قوله

في شرح المفتاح الخ استدلال على ما قبله وقوله ان جعلها حالات الخ يعنى ان جعلها حالات مقتضية للتقديم اولى من جعلها حالات مقتضية للاهمية والاهمية مقتضية للتقديم وفوله بناء على لكونها من اعتبارات الاهمية وقوله ولعل المصنف اى السكاكى وعبارته واما الحالة التى تقتضى تقديمه على المسند فهى متى كان ذكره اهم ثم ان كونه اهم يقع باعتبارات مختلفة اما لان أصله التقديم الخ قول السيد ادرجها في تلك الاعتبارات اى لاحظها في تلك الاعتبارات حيث جعل اقتضا تلك الاعتبارات للتقديم بواسطة اقتضاها الاهمية روما للضبط حيث جعل مرجعها شيئا واحدا هو الاهمية

(قول الشارح) لان مرتبة العامل الخ قل عنه التحقيق فيه ان الفعل موضوع للحدث المقيد بالنسبة المخصوصة فلاحظ اولا الحدث وبواسطته لوحظت النسبة وبواسطة ملاحظة النسبة ينتقل الذهن الى ملاحظة الفاعل فلاحظ الفاعل مسبوق بملاحظة الفعل والفعل مقدم عليه اه

(قول المصنف) والذي حارت الخ قبله. الفتى ظعن ويكفيه ظل العسدر ضرب الاطياب والاولاد، بان امر لآله الخ

(قول المحشى) ويترك الاولى عند تحقق المقتضى لخلافه لان المقتضى موجب والاصالة مرجحة فقط لتحقيق معنى زائد

في الاول دون الثاني

(قول المحشى) فانه قد غلط فيه وقيل الخ وقيل عطف تفسير لغلط

(قول المحشى) اى المترقب لثلاثين الخ يعنى ان الذى قولوا فيه ان حصول الشيء بعد الشوق الذى هو الذى وقع

ترقبه بالفعل لحصوله بعد الترقب بالفعل الذ من حصوله لو كان بلا ترقب لما فيه من التخلص من ورطة. لا انتظام الحاصل

(واما لتعجيل المسرة او المساءة للتناول او التطير نحو ساعد في داؤك والسفاح في دار صديقك واما لايهام
انه لا يزول عن الخاطر او انه يستلذ به واما لنحو ذلك)

بان أمر الآله حيث جعل الحشر من أمر الآله وقوله بعده، واليبس اليبس من ليس يغتر، يغتر بكون مصيره بالفساد، أي
فساد المزاج وعدم المعاد (قوله واما لتعجيل المسرة أو المساءة للتناول أو التطير) أي لكونه صالحا للتناول أو التطير. على
ما في الايضاح فلفظ المسند اليه لكونه صالحا للتناول أو التطير. يفيد المسرة أو المساءة وتقديمه ليس لافادتهما بل لتعجيلهما
واشار بزيادة لفظ التعجيل الى ان ما وقع في المفتاح، وهو واما لان اسم المسند اليه يصلح للتناول فتقدمه الى السامع
لتسريته أو تسوؤه معناه تسره أو تسوؤه ابتداء. وما في شرح المفتاح من انه اذا كان الاسم يصلح للتناول وتقصده للتناول
فتقدم الاسم الى السامع. بتقديمه على المسند ليتناول به فتحصل له مسرة أو مساءة. وذلك لان التناول والتطير انما يكونان
بمستهل الكلام لا بما يذكر في اثنائه. فبطل ما قيل ان التناول حاصل قدم الاسم او اخر فالتمتضي لتقديمه تعجيل المسرة
أو المساءة بتعجيل التناول ففيه بحث اما اولا فلانا لان اسم ان التناول والتطير انما يكونان بمستهل الكلام في الاسمين الفاعل
أن يسمع الكلمة الطيبة فيتين بها وفي القموس الفاعل ضد الطيرة كان يسمع مريض ياسلم أو طالب يا واجد وفي الطيبي
شرح المشكوة روى انس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا عدوى ولا طيرة ويعجنى الفأل قالوا وما الفأل
قال كلمة طيبة واما ثانيا فلانه ان مراد بالكلام في قوله مستهل الكلام الجملة على ما هو مصطلح نحو فلا نسلم ان التناول والتطير
انما يكونان بمستهل الجملة فانه قل انه لما انشد القبعري يوم المهرجان عند الداعي، لا تقل بشري ولكن شريان قال الداعي

مع حصول المطلوب والذي قالوا فيه ان حصول نعمة غير مترتبة الذهو الذي لم يقع ترقبه بالفعل فحصوله قبل المترقب الذمن
حصوله المنتظر مع الترقب لما فيه من عدم الترقب والحاصل ان هذا قبل الترقب وما قبله بعد الترقب تدبر

(قول المحشي) على ما في الايضاح غيابه واما تعجيل المسرة أو المساءة لكونه صالحا للتناول أو التطير فاعلم في تقديمه
تعجيل المسرة أو المساءة المسببتين عن صلاحية لاسم للتناول أو التطير سواء قدم أو أخر قال السيد في شرح المفتاح ان
التناول والتطير انما يكونان بمستهل الكلام لا بما يذكر في اثنائه فبطل ما توهم من ان التناول حاصل تقدم الاسم او اخر
فالتمتضي لتقديمه تعجيل المسرة أو المساءة بتعجيل التناول وكتب على ذلك في حواشيه اشارة الى بطلان ما توهمه صاحب
الايضاح من ان التناول حاصل قدم المسند اليه أو اخر فزاد لفظ التعجيل وقال واما لتعجيل المسرة أو المساءة اه وقد
تكفل المحشي رحمه الله برد ذلك

(قول المحشي) يفيد المسرة الخ فقوله للتناول الخ لانه لتعجيل المسرة او المساءة المستفادتين لاجل
صلاحية الاسم للتناول أو التطير أو بمعنى باء السببية

(قول المحشي) وهو اما الخ عطف على بعض دواحي التقديم قبله

(قول المحشي) واما ما في شرح المفتاح عبارة لمفتاح واما لان الاسم المسند اليه يصلح للتناول فتقدمه الى السامع لتسريته أو تسوؤه

(قول المحشي) بتقديمه على المسند هكذا في عبارة الشارح المذكور أي تقدمه الى السامع بسبب تقديمه له على المسند

(قول المحشي) وذلك الخ أي وجه تعليل التقديم بالتناول

(قول المحشي) فبطل ما قيل الخ قاله صاحب الايضاح ولذا ازاد التعجيل

مثل اظهار تعظيمه نحو رجل فاضل في الدار وعليه قوله تعالى « واجل مسمى عنده او تحقيره نحو رجل جاهل في الدار ومثل الدلالة على ان المطلوب انما هو اتصاف المسند اليه بالمسند على الاستمرار لا مجرد الاخبار بصدوره عنه كقولك الزاهد يشرب ويطرب دلالة على انه يصدر الفعل عنه حالة خفالة على سبيل الاستمرار بخلاف قولك يشرب الزاهد ويطرب فانه يدل على مجرد صدوره عنه في الحال او الاستقبال وهذا معنى قول صاحب المفتاح

لا بشري لك يا قعبرى قطبر بنى البشري مع انه ليس في مستهل الجملة ، وان اراد به الحديث والقصة فتولنا في دارك سعد أو سفاخ . يفيد التفاؤل والتطير اذا وقع في مستهل القصة سواء قدم المسند اليه او اخر ثم العجب ان السيد كتب في حاشية الشرح ان التفاؤل قد يكون باللفظ المسموع في مستهل الكلام كلفظ سعد أو سعيد مثلا ، وهذا هو الذى يقتضي تقديم المسند اليه اذا كان صالحا له وقد يكون بمضمون الكلام كما في قولك سعد في دارك فانه قد يتناول بكون سعد في داره وهذا التفاؤل حاصل سواء قدم المسند اليه او اخر ، فلا يقتضي تقديمه على المسند وكان صاحب الايضاح ، اشبه عليه الفرق بين التفاؤلين فتبصر انت ولا تغفل انتهى ٧ والحال ان عبارة الايضاح صريحة في التفاؤل ، باللفظ المسموع حيث قل لكونه اى المسند اليه صالحا للتفاؤل أو التطير . ثم انه اذا اعتبر في التفاؤل كونه بمستهل الكلام ، فكيف يحصل بقولك سعد في دارك ما لم يعتبر بعده . كلام آخر وان اعتبر بعده كلام آخر ، فكذلك التفاؤل الحاصل باللفظ المسموع يحصل به وان لم يكن مقدما على المسند لوقوعه في مستهل ما بعده (مثل اظهار تعظيمه) اى التعظيم الحاصل باللفظ المسند اليه بجوهز لفظه

(قول المحشى) وان اراد به الحديث الخ اى فلا يرد قول القعبرى لانه في مستهل القصة لكن يرد شئ آخر
(قول المحشى) يفيد التفاؤل والتطير اذا وقع الخ كافي قصة القعبرى وان لم يكن من المسند اليه اذ لا فرق
(قول المحشى) وهذا هو الذى يقتضي تقديم المسند اليه لانه لما كان التفاؤل منه بخصوصه لزم تقديمه لان التفاؤل انما يكون بمستهل الكلام فان كان من كلمة واحدة كانت أولا وان كان من كلام كان أولا
(قول المحشى) فلا يقتضي تقديمه على المسند بل اللازم ان يكونا معا مقدمين
(قول المحشى) باللفظ المسموع اى وهو القسم الاول لا بالاسناد وهو القسم الثانى
(قول المحشى) اشبه عليه الفرق اى فظن ان التفاؤل باللفظ المسموع يحصل قدم او اخر فزاد لفظ التعجيل لانه الذى يقتضي التقديم مع ان الذى مع التقديم والتأخير انما هو التفاؤل بالمضمون لا باللفظ المسموع
(قول المحشى) ثم انه الخ اعتراض آخر على قول السيد وقد يكون بمضمون الكلام مع قوله انه لا بد أن يكون ما به التفاؤل في مستهل الكلام كما تقدم
(قول المحشى) فكيف يحصل الخ لان التفاؤل انما هو بمضمون مجموع التركيب فلا بد ان يكون تمامه في مستهل الكلام وقد يقال معنى كونه في مستهل الكلام ان لا يكون بعد كلام كما يدل له قوله قدس سره عطفًا على قوله انما يكونان بمستهل الكلام لا بما يذكر فى اثنا
(قول المحشى) فكذلك التفاؤل الخ اى كما انه يحصل التفاؤل بمضمون الكلام لكونه جميعه في مستهل ما بعده كذلك

اولان كونه متصفا بالخبر فيكون هو المطلوب لانفس الخبر اراد بالخبر الاول خبر المبتدأ وبالخبر الثاني الاخبار والمصنف لما عظمه الثاني ايضا معنى خبر المبتدأ اعترض عليه ان نفس الخبر تصور لا تصديق والمطلوب بالجملة خبرية انما يكون تصديقا لا تصورا وان اراد بذلك وقوع خبر مطلقا اى اثبات وقوع الشرب مثلا فلا يصح لما سيأتى فى احوال متعلقات الفعل انه لا يترض عند اثبات وقوع الفعل لذكر المسند اليه اصلا بل يقال وقع الشرب مثلا نعم لو قيل على المفتاح

نحو ابو الفضل أو بالاضافة نحو ابن الساطن أو بالصفة نحو رجل فاضل فالتعظيم حاصل باللفظ المسند اليه لكونه صالحا له وظاهره يحصل بتقديمه ، لانه يدل على انه سبق الكلام له نفسه اظهارا للتعظيم المستفاد منه وهذا كما قال الاصوليون ان فى النص زيادة وضوح بالقياس الى الظاهر لسوق الكلام له وكذا الحال فى التحقير اذا كان لفظه مشتقلا على التحقير كان التقديم لاظهاره ولذا زاد لفظ الاظهار ولم يقل تعظيمه او تحقيره فلا حاجة الى ما قال السيد فى شرح المفتاح ان انباء التقديم من التعظيم والتقدم فى الشرف على المتأخر متعارف الا ان المتأخر هنا هو الخبر وبيان شرف المبتدأ عليه مما لا يلتفت اليه فكأنه اراد ان الافتتاح به لما كان على سنن تلك الطريقة انباء عن تعظيمه ، فى الجملة فانه ، مع كونه تكلفا انما يتم فى الانباء عن التعظيم دون التحقير ، فلا بد من القول بان المراد انباءه عن التحقير ابتداء اذا كان لفظ المسند اليه صالحا له بجوهره أو بالاضافة أو بالوصف (قوله اولان كونه متصفا الخ) هذه العبارة ، لادلالة لها على الاستمرار ولذا قال السيد فى شرحه يريد ان اتصافه بضمون الخبر على الاستمرار بحيث يعد من المتصفين المتسمين به يكون هو المطلوب من الكلام لا مجرد الاخبار بمحصله له والا وجه ما قال الكاشي اراد ان موصوفية المسند اليه بضمون الخبر هو المطلوب دون وصفية الخبر له وهما اعتباران متلازمان الا انه قد يقصد الاول كما اذا كان الكلام فى الزاهد وانه هل يتصف بالشرب فيقال الزاهد يشرب وقد يقصد الثانى كما اذا كان الكلام فى الشرب وانه هل يقع وصفا للزاهد فيقال يشرب الزاهد انتهى وخلاصة

يحصل التناول الذى يحصل من اللفظ المسموع لكونه فى مستهل ما بعده والا فما الفرق بينهما

(قول المحشى) لانه يدل على انه سبق الكلام له فهذا هو وجه الاظهار لكونه على الطريقة المتعارفة وهى ان التقديم فى الذكر يدل على شرف المتقدم على المتأخر حتى يرد ما اورده السيد

(قول المحشى) فى الجملة اى فى ذاته دون ان يكون المراد بيان فضله وشرفه على الخبر

(قول المحشى) مع كونه تكلفا لان المتعارف فى تلك الطريقة بيان فضل المتقدم على المتأخر لافى ذاته بخلاف سوق الكلام لشيء فانه انما يراد منه بيان فضله فى ذاته

(قول المحشى) ابتداء اى بالتقديم والافهم مني ، بذاته لصلاحية له بجوهره

(قول المحشى) فلا بد من القول الخ لكن حينئذ يلزم اشتراط الانباء عن التحقير بصلاحية لفظ المسند اليه له دون

الانباء عن التعظيم كما هو ظاهر للتأمل فلا يكون الانباء ان على سنن واحد ثم ان ما ذكره المحشى متوجه على السيد وان لم يكن فى عبارة المفتاح التى كتب عليها لفظ الاظهار بل قال لان تقديمه يبنى عن تعظيمه لان الانباء لا يتم الا بما ذكره المحشى تدبر

(قول المحشى) لادلالة لها الخ أى فحملها على مقاله الشارح بعيد اذا لا يتيسر حمل قوله لا الخبر على مجرد الاخبار

لأنسلم ان التقديم دخلا في الدلالة على الاستمرار بل انما يدل عليه الفعل المضارع كما سنذكره في بحث لو الشرطية ان شاء الله تعالى لكان وجهها ومثل افادة زيادة التخصيص كقوله * متى تهز زبني قطن تجدهم * سيوفا في عواتقهم سيوف * جلوس في مجالسهم رزان * وان ضيف الم فمهم خفوف ، والمرادهم خفوف كذا في المفتاح اى محل الاستشهاد هو قوله هم خفوف بتقديم المسند اليه فقول المصنف هذا تفسير للشيء باعادة لفظه ليس بشيء واعتراض عليه ايضا بان كون التقديم مفيدا للتخصيص مشروط بكون الخبر فعليا على مسيأتي في نحو

ما في الحوشي للفاضل اللارى على الوافية شرح اسكافية في الفرق بين قم زيد وزيد قام انه اذ وضع زيد ليثبت له القيام يقال زيد قام واذا وضع قم ليسند الى شيء يقال قام زيد (قوله لأنسلم ان التقديم الخ) لو قيل ان الاستمرار لم يقصد من المضارع بل المضارع ، افاد التجدد ، والحدوث واسمية الجملة دلت على الدوام الا انه لما كان الخبر فعلا ، افادت الاستمرار التجددى ، اندفع المنع واتجه الكلام ، الا انهم لم يفرقوا بين الاسمية التى خبرها فعل وبين الفعلية فى دلالتهما

اى الاخبار المجرد عن معنى الاتصاف على الاستمرار الا اذا فهم الاستمرار من الكلام السابق وقوله ولذا قال السيد الخ اى لعدم دلالة المبالغة عليه قال يريد قوله افاد التجدد اى افاد الثبوت المقارن بالتجدد والحدوث لا خذالزم فى مفهومه كذا فى حاشية القاضي (قول الشارح) اى محل الاستشهاد الخ اى لا قوله جلوس لاحتمال تقدير المسند اليه مؤخرآ

(قول المحشى) والحدوث تفسير للتجدد وقوله دلت على الدوام اى بمعونة القرينة كالمقام فهو مدلول عقلى لاوضعي

كذا فى حاشية القاضي

(قول المحشى) افادت الاستمرار التجددى اى افادت استمرار الثبوت المقارن بالتجدد وهو مدلول عقلى لاوضعي لما عرفت

(قول المحشى) اندفع المنع لان الاسمية انما جاءت من التقديم فثبت ان له دخلا فيما نحن فيه واتجه الفرق بين

يشرب الزاهد والزاهد يشرب حيث افاد الثانى الاستمرار دون الاول وان كانت الاسمية دالة على الاستمرار بمعونة المقام سوء كانت معدولة عن الفعلية أولا كما نص عليه فى حاشية القاضي

(قول المحشى) الا انهم لم يفرقوا فالمنع باق واعلم ان الفعل انما يدل على الحدوث لكن المضارع يقصده بالقرينة

الاستمرار التجددى لتجدد زمان الاستنبال وهو المراد بقول الشارح بل انما يدل عليه الفعل فراد المحشى انه لا حاجة هنا

لقصده منه بل يقصد من اسمية الجملة وقد عرفت ان الدوام من كل منهما انما هو بالقرينة ولولم يقصد من المضارع الحصول

وقتا بعد وقت على الاستمرار بل ايد الحصول مرة واحدة كما هو معنى الحدوث مع قصد الدوام من الاسمية لكان

معنى زيد يقوم زيد ثابت له دواما انه يحصل منه القيام مرة واحدة وهو باطل لعدم الدوام بعد الحصول وبقيت الاسمية

التي خبرها ماض فعلى قياس ما هنا تفيد دوام الثبوت فى الماضى بالقرينة ولا مانع منه تدبر

(قول المحشى) لا انهم لم يفرقوا الخ ان كان صاحب المفتاح مصرحا بعدم الفرق اشكل كلامه هنا والا فكلامه

هنا صريح فى الفرق

(قول المحشى) على التجدد فقط أى ان لم ينظر للقرينة لما مر انه يقصد من المضارع الاستمرار التجددى أو المراد

بالتجدد مقابل الثبوت الذى هو مدلول الاسمية المعبر عنه سابقا بالاستمرار

انا سمعت في حاجتك والخبر ههنا اسم فاعل لان خفوفا جمع خاف بمعنى خفيف واجيب بمنع هذا الاشتراط لتصریح ائمة التفسير بالحصر في قوله تعالى * وما انت علينا بمنزلة * وما انت عليهم بوكيل * وما انا بطارد الذين آمنوا * ونحو ذلك مما الخبر فيه صفة لافعل وفيه بحث لظهور ان الحصر في قولهم فهم خفوف غير مناسب للمقام واجيب أيضا بانه لا يريد بالتخصيص ههنا الحصر بل التخصيص بالذكر الذي اشار اليه في قوله وأما

على التجدد فقط لكن الحق أحق أن يتبع (قوله جمع خاف) في شرح العلامة والظاهر انه جمع خفيف كظروف ونظير (قوله واجيب بمنع الخ) ليس هذا الجواب منعاً لانه يصير منع السند بل اما ، اثبات للمقدمة الممنوعة أو إبطال للسند ، على زعم المساواة ، وان كانت العبارة صريحة في المنع (قوله لتصریح ائمة التفسير الخ) لا يذهب عليك ان ما صرح به الأئمة إنما هو فيما اذا كان المسند اليه يلى حرف النفي والكلام فيما لم يلى حرف النفي فالاولى أن يستشهد بقوله تعالى انها كلمة هو قائلها وقوله تعالى هم بالآخرة هم كافرين فانه صرح في الكشف بالحصر فيهما (قوله غير مناسب للمقام) . اذ الظاهر انه لم يقصد انهم خفوف لا غيرهم . بل المناسب التقوى (قوله واجيب أيضاً الخ) يعنى لم يرد به التخصيص في (قول الشارح) بل التخصيص بالذكر قال في شرح المفتاح المراد زيادة تخصيص للسند اليه أى تعيين له وافراد بالذكر فوق ما يفيد مجرد ذكره وقوله او تعيين له يفيد أن الزيادة ليست من جهة نفس ذكره دون غيره بل من جهة الحاصل بها وهو التمييز ولا شك ان في ذكره مقدما زيادة تعيين لرفع الاحتمال من أول الامر ومن هنا أخذ السيد ما ذكره وقول المحشى اذ التخصيص المذكور لا يقبل الخ أى من حيث الذكر

(قول المحشى) جمع خاف أى بتشديد الفاء بمعنى خفيف وقوله جمع خفيف أى ابتداء

(قول المحشى) ليس هذا الجواب منعاً أى كما قال الفزرى انه منع سند المنع اذ حاصل الاعتراض السابق منع ان التقديم يفيد التخصيص مستندا بانه إنما يفيد اذا كان الخبر فعليا ومنع السند باطل في قانون المناظرة سواء كان مساويا أو أعم أو أخص لاستلزامه انتشار البحث اذ المنع المجرد لا يقبل ومع السند يمنع سنده ولا بد ان يكون مع سند فيمنع وهكذا فيفوت المقتضد وأيضا المطلوب بالمنع اثبات المدعى ومنع سند المنع لا يثبت ولا يطلل المنع اذ معناه طلب الدليل على السند نعم إبطال سنده يبطله فتبقى المقدمة سالمة

(قول المحشى) اثبات للمقدمة الممنوعة قد عرفت أثناء هذا التعليق ان المنع قد يتوجه على مقدمة الدهوى لا الدليل كما هنا وان كان المتعارف انه طلب الدليل على مقدمته

(قول المحشى) على زعم المساواة لان إبطاله عند عدم المساواة بان كان اخص او اعم لا ينفع

(قول المحشى) وان كانت العبارة صريحة في المنع فالمتصود ما ذكر والتعبير بالمنع تسامح

(قول المحشى) اذ الظاهر الخ دفع به مافي الفزرى فانه تكلف كافى السمرقندى

(قول المحشى) بل المناسب التقوى أى تقوى الحكم أعنى الثبوت وعلى جواب السيد فالتقوى للاثبات

(قول السيد قدس سره) وبما يدل ههنا على ان المضارع الخ هذا سرى له من عبارة المفتاح حيث قال واما لان

كونه متصفا بالخبر يكون هو المطلوب لانفس الخبر كما اذا قيل لك كيف الزاهد فتقول الزاهد يشرب ويطرب اه أى الزاهد في الدنيا غير الحريص عليها شأنه الشرب والطرب وقتا فوقتا قال السيد في شرحه ان الاستمرار مقصود من الفعل والقربة

الحالة المقتضية لذكر المسند اليه فهي ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بـمعيّن وهذا
 شديد لكن في بيان كون التقديم مفيداً لزيادة التخصيص نوع خفاء (عبد القاهر) قد اورد في دلائل
 الاعجاز كلاماً حاصله ما اشار اليه المصنف بقوله (وقد يقدم) المسند اليه (ليفيد) التقديم (تخصيصه بالخبر
 الفعلي) أي قصر الخبر الفعلي عليه والتقييد بالفعل مما يفهم من كلام الشيخ وان لم يصرح به وصاحب المفتاح
 قائل بالخصر فيما اذا كان الخبر من المشتقات نحو وما انت علينا بعزير (ان ولي حرف النفي) أي ان كان المسند
 اليه بعد حرف النفي بلا فصل من قولهم وليك اي قرب منك (نحو ما أنا قلت هذا أي لم اقله مع انه مقول)
 لغيري فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المذكور وثبوته لغيره على الوجه الذي نفي عنه من العموم والخصوص
 فلا يقال هذا الا في شيء ثبت انه مقول لغيرك وانت تريد نفي كونك القائل لا نفي القول ولا يازم منه
 ان يكون جميع من سواك قائلاً لان التخصيص انما هو بالنسبة الى من توم مخاطب اشتراكك معه في القول
 أو اقرارك به دونه لا بالنسبة الى جميع من في العالم (ولهذا) أي ولان التقديم يفيد التخصيص ونفي
 القول عن المذكور مع ثبوته للغير (لم يصح ما أنا قلت هذا ولا غيري لان مفهوم الاول اعنى ما أنا قلت
 يقتضي ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم ومنطوق الثاني اعنى ولا غيري نفي قائلية عن الغير وهما متناقضان
 بل يجب عند قصد هذا المعنى ان يؤخر المسند اليه ويقال ما قلته أنا ولا أحد غيري اللهم الا اذا قامت قرينة على
 ان التقديم لفرض آخر غير التخصيص كما اذا ظن المخاطب بك ظنين فاسدين أحدهما أنك قلت هذا القول
 والثاني تعتقد ان قائله غيرك فيقول لك انت قلت لا غيرك فتقول له ما أنا قلته ولا أحد غيري قصداً الى انكار

الثبوت أعنى القصر بل التخصيص في الاثبات وهو التخصيص بالذكر (قوله وهذا شديد) أي اقول بان المراد التخصيص
 الذكري (قوله نوع خفاء) اذ التخصيص بالذكر لا يقبل الزيادة والنقصان ، ولا يمكن حل اضافة الزيادة الى التخصيص
 على البيانية كما لا يخفى (قوله ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي) ،

عليه كيف لانها انما يسأل بها عرفاً عن الحالات المستمرة في اكثر الاوقات

(قول الشارح) ثبت انه مقول لغيرك أي ثبت عندك انه مقول لغيرك والاولى ترك لغيرك كما سيأتي في عبارة الشيخ
 (قول الشارح) بل يجب عند قصد هذا المعنى الخ يفيد ان التناقض انما حصل من التقديم لسكتة فتنتفى بلاغة
 التركيب فما قيل ان المفهوم لا يناقض المنطوق لضعفه عنه ولانه لا يعمل به الا عند عدم القرينة على المراد وهم لانه حينئذ
 لا يكون التركيب بليغاً والكلام فيه

(قول الشارح) الى انكار نفس الفعل قد يقال سبق في الشارح انه اذا اريد اثبات الفعل لا يتعرض لذكر المسند
 اليه اصلاً وانكاره كاثباته الا ان يقال ذلك عند عدم ارادة المطابقة لكلام المخاطب
 (قول المحشي) ولا يمكن حل اضافة الخ لان المراد بالتخصيص تعيينه بالذكر وليس ذلك زيادة وأيضاً ليس مجرد

أى تخصيصه به سلباً كما في ما أنا قلت أو يجاباً كما في ما قلت وانما قلت لا يوافق الممثل له ولا ما قاله السيد انه لو اريد ان نفي الفعل مقصور على المتكلم لم يبق الفرق بين ما أنا قلت وانما قلت بحسب المعنى وذلك لان في ما أنا قلت قصر القول من حيث النفي وفي ما أنا قلت قصر عدم القول . فالاولى سالبة . والثانية معدولة وسيجيء . في بيان عطف قوله والا فقد أتى ما يتعلق بذلك * قال قدس سره هذا هو الحق * أى نظرا الى السبب المقضي لافادة التقديم الحصر والاعتماد فيها على الاستعمال فلا يرد انه يلزم من ذلك ان يكون التقديم في نحو زيد عرف مفيداً للحصر مع ان السكاكي رحمه الله لا يقول به لانه لا يكفي في تحقق الشيء وجود المقضي بل لابد من تحقق الشرط وارتفاع المانع * قال قدس سره قاصداً بذلك * اشارة الى انه لابد في افادته من القصد وكذلك في جميع المعاني المستفادة من الحالات المتضمنة * قال قدس سره . في الامور العرفية * بخلاف الامور العقلية فان وقوع الخطأ في معاني الجوامد اى الحقائق كثير * قال قدس سره فلم يلتفت الخ * فترك التعرض لافادة التقديم فيها الحصر لقائها لاعداء افادتها * قال قدس سره

التعيين بالذكر مقتضيا للتقديم

(قول المحشى) أى تخصيصه به سلباً الخ هذا بيان لمباراة المصنف من هنا الى آخر قوله وكذا اذا كان الفعل منفياً فانها جملة واحد مشتملة على التردد كما سيأتي في الشارح بيانه وانما صنع ذلك لبيان ان المراد بقول المصنف تخصيصه بالمسند النعمى تخصيصه به مطلقاً أى أهم من أن يكون بطريق الثبوت أو بطريق النفي كما سيأتي فيما كتبه على كلام السيد وبيان ان قول المصنف ان ولى حرف النفي معناه انه ان ولىه فهو يفيد التخصيص قطعاً والا احتمل التقوى وليس جزاء الشرط مادل عليه قوله وقد يقدم لان افادة التخصيص غير مختصة بالصورة الاولى وسيأتي له ذلك

(قول المحشى) أو يجاباً كما في ما أنا قلت فان الحكم فيه بثبوت عدم القول للتكلم فالنفي جزء من المحمول وقوله لا يوافق الممثل له لان المسند اليه لم يختص بثبوت الخبر الفعلى بل بنفيه وهذا الايراد هو معنى كلام السيد قبل التأويل الذى ذكره وقوله ولا ما قاله السيد أى بعد التأويل

(قول المحشى) قصر القول من حيث النفي فالتقديم في ما أنا قلت لتخصيص بالفعل لا بنفيه وان كان هو في نفسه منفياً وفي ما أنا قلت لتخصيص بالخبر الفعلى اثباتاً والخبر الفعلى مجموع ما قلت تدبر

(قول المحشى) فالاولى سالبة يقال لمن اعتقد وجود قول واصاب لكنه خطأ في فاعله فزعم انه أنت وحدك أو بمشاركة الغير فتعني بتقديم النفي ان تكون القائل

(قول المحشى) والثانية معدولة يقال لمن اعتقد عدم قول واصاب لكنه خطأ في فاعله الذى لم يقل فزعم انه غيرك أو انت بمشاركته فتخصص نفسك بعدم القول بتقديم المسند اليه على النفي

(قول المحشى) في بيان عطف قوله والا أى في الفرق بين التخصيصين ما قبل الا وما بعدها وهو ما ذكره الشارح قبل والا (قول المحشى) والاعتماد فيها اى في تلك لافادة على الاستعمال فلا بد من تحققه فانه شرط لا بد منه كما قال لابد

من تحقق الشرط

(قول المحشى) من القصد ولو بسبب صدوره من البليغ

(قول المحشى) في الامور العرفية اى بان يثبت المخاطب شيء فيخطئه المتكلم في اثباتها نحو ما هذا بشراً أو حجراً أو جنياً وقوله بخلاف الامور العقلية أى معاني تلك الجوامد في نفسها كحقيقة الانسان والاسد فان الخطأ في هذه الحقائق العقلية كثير

وربما يصرح بهما * كما في العطف والاستثناء * قال قدس سره وعلى كل تقدير يكون تخصيص الخ * لا يخفى ان التخصيص لا شمله على النفي والاثبات ليس له خصوصية بما اثبت له ولا بما نفي عنه وكذا التخصيص المضاف الى الفعل لانه انما يعرض له التخصيص باعتبار اتسابه الى شئ لا باعتباره في نفسه ، والاتساب اعم من ان يكون بطريق الثبوت أو بطريق النفي ، نعم ان تخصيص الفعل يتبادر منه التخصيص من حيث الثبوت لكن ذلك لا يقتضي ان لا يجوز ان يراد منه تخصيص الفعل مطلقا ، بمعونة المقام فالمراد بقول المصنف رحمه الله تخصيصه بالمسند الفعلي ، تخصيصه به مطلقا ، وما قيل ان محصول الاعتراض ان التخصيص بحسب الاصطلاح ينسب ابدا الى من اثبت له الفعل المتنازع فيه لالي من نفي عنه فالمناسب اسناد التخصيص الى المثبت له هذا الفعل اعني غير المتكلم دون من نفي عنه اعني المتكلم ففيه ن قولنا ما جاءني انقوم الا زيدا تخصيص نفي المجيء عن القوم لا تخصيص المجيء بزيد ، فانه ثابت بالاشارة على التحقيق * قال قدس سره وتأويله ان نفي الخ

(قال السيد قدس سره) فربما يصرح بالاثبات وحده الخ وذلك للاستغناء عن التصريح بالشق الثاني بالتقديم لانه انما يقدم ما وقع فيه الخطأ اثباتا أو نفيًا فاذا قدم ما وقع فيه الخطأ اثباتا ونفيًا افاد تقديمه ان النفي من جهة الاسناد اليه فقط أما الفعل فواقع من غيره وكذلك العكس بعكس ذلك فلحكما ان اللذان مجموعهما هو المحصر مستفاد احدهما صريحًا والاخر ضمنا من التقديم (قال السيد قدس سره) بناء على اختلاف المقامات كأن كان المخاطب بالاولين ذكيا دون المخاطب بالثالث

(قول المحشي) لا يخفى ان التخصيص الخ يعنى ان التخصيص حكم واحد مشتمل على انفي والاثبات وحيشند لا يكون مختصا بما اثبت له الفعل ولا بما نفي عنه بل هو حكم متعلق بمجموعهما وكذا التخصيص المضاف الى الفعل في قوله ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي فان معناه جعله له دون غيره وجعله له دون غيره قد يكون باعتبار ثبوته له دون غيره وقد يكون باعتبار انتفائه عنه دون غيره

(قول المحشي) والاتساب اعم الخ ان كان المراد انه يؤخذ بالاتساب اعم عموما شموليا لان التخصيص مجموع الحكمين فالامر ظاهر وان كان المراد انه اعم عموما بدلًا وان خالف اول كلامه يكون معنى قول المصنف تخصيصه بالمسند الفعلي نسبة الفعل اليه اثباتا على وجه التخصيص بان يكون مع ذلك نسبة الى غيره على وجه النفي أو نسبته اليه نفيًا على وجه التخصيص بان ينسب مع ذلك الى غيره على وجه الاثبات ومثل ذلك يقال في قوله يتبادر منه التخصيص من حيث الثبوت تدبر (قول المحشي) نعم ان تخصيص الفعل أى هذا التركيب الاضافي وما تقدم كان في التخصيص الذي هو مضاف

(قول المحشي) بمعونة المقام أى التفصيل الآتي

(قول المحشي) تخصيصه به مطلقا كما بينه المحشي بذلك سابقا

(قول المحشي) وما قيل الخ حتى لا يندفع بما سبق

(قول المحشي) لتخصيص نفي المجيء عن القوم أى المقصود به هو تخصيص نفي المجيء عن القوم ام تخصيص المجيء بزيد فثبت بطريق الاشارة أى لم يسق الكلام له نقل الشارح في التلويح عن فخر الاسلام ان موجب صدر الكلام ثابت قصدا وكون الاستثناء نفيًا أو ثباتا ثابت اشارة أى لم يكن السوق لاجله وان كان الكل مدلولًا لغويا وهذا هو الراجح عند الحنفية وقيل ان المستثنى في حكم المسكوت عنه وهو ما اشتهر عندهم ان الاستثناء تكلم بالباقي بعد الثبوت وعند الشافعية ان الاستثناء معارض للحكم الاول فكلاهما مقصود

(قول المحشي) فانه ثابت بالاشارة أى التخصيص ثابت بها وان كان الاثبات مصرحا به فلا ينفى مسبق له

نفس الفعل فتقدم المسند اليه لي مطابق كلامه وهذا انما يكون فيما يمكن انكاره كما في هذا المثال بخلاف قولك ما أنا بنيت هذه الدار ولا غيري فانه لا يصح (ولا ما أنا رأيت احدا) لانه يقتضى ان يكون انسان غير المتكلم قد رأى كل احد لانه قد نفى عن المتكلم الرؤية على وجه العموم في المفعول فيجب ان يثبت لغيره

أى الكلام على حذف المضاف فيكون نفي الفعل ثابتا للمسند اليه دون غيره فيكون تخصيص الفعل بما اثبت له لكن المثبت يكون منفيا فحينئذ لم يكن فرق بين ما انا قلت وانا ما قلت حيث يكون معنى كل منهما تخصيص المسند اليه بثبوت المسند المنفى وفيه انه انما يلزم عدم الفرق لو قلنا ان معنى تخصيصه بنفي الفعل تخصيص المسند اليه بنفي الفعل في نفسه بان يكون عدم الفعل ثابتا له واما لو كان معناه تخصيص المسند اليه بنفي الفعل عنه بان يكون النفي عنه دون غيره فالفرق باق ليكون احديهما موجبة معدولة المحمول والثانية سالبة وهذا هو الفرق الذي سيأتى وبهذا ظهر دفع ما قيل من انه لا يلزم من عدم الفرق بينهما من حيث المعنى عدم الفرق بينهما مطلقا كيف وان ما انا قلت لا يستعمل الا للتخصيص وانا ما قلت قد يستعمل للتخصيص وقد يستعمل للتقوى لان المقصود لزوم عدم الفرق بينهما من حيث المعنى لا مطلقا (قوله لانه قد نفى عن المتكلم الرؤية الخ) الفرق بين الوجه الذى ذكره الشارح رحمه الله تعالى والوجه الذى ذكره المصنف رحمه

(قول المحشى) أى الكلام على حذف مضاف أى قول المصنف ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلى معناه ليفيد تخصيصه بنفي الفعل وقوله فيكون نفي الفعل الخ بيان لتخصيص بنفي الفعل فمعناه ثبوت النفي له دون غيره لان السيد انما جعل التأويل ان نفي الفعل مخصوص بالمسند اليه ولم يجعله ان نفي الفعل عن المسند اليه مخصوص به الذى هو معنى السالبة وقوله فيكون تخصيص الفعل بما اثبت له لكن المثبت يكون منفيا تفريع على ثبوت نفي الفعل للمسند اليه دون غيره يعنى انه اذا كان معنى اختصاص النفي به ثبوته له دون غيره الذى هو معنى المعدولة يكون تخصيص الفعل بما اثبت له لان الفعل له فى المعدولة جزء من الخبر المثبت للمسند اليه وان كان هو فى نفسه منفيا اذا الحرف لا يقيم خبرا بخلاف السالبة فانها لا تثبت فيها لشيء وانما فيها سلب الربط ولا تنافي بين كون الفعل منفيا وثبوته كغيره لان المنافي للثبوت لغير انما هو النفي عنه لان نفي الشيء فى نفسه وفى شرح الرسالة ان حرف السلب فى معدولة المحمول جعل مع ما بعده كشيء واحد اثبت للموضوع فعنى زيد لا حجر ان اللا حجرية ثابتة لزيد ومعنى زيد ليس بحجران الحجرية مسلوقة عنه واذا كانت كذلك كان التأويل الذى ذكره السيد دافعا لقوله وعلى كل تقدير يكون تخصيص الفعل بما اثبت له فانه لولا ما ذكره المحشى لكان الاعتراض باقيا لا ينفع فيه ذلك التأويل

(قول المحشى) بان يكون عدم الفعل ثابتا له أى كما ان الفعل باعتبار عدمه ثابت له كما مر

(قول المحشى) بان يكون النفي منه فلا يكون الفعل ثابتا له ولا باعتبار عدمه

(قول المحشى) موجبة معدولة انما جعلها موجبة معدولة لاسالبة المحمول لانها كما سيأتى الرد على من اعتقد عدم سعي واخطا فى فاعله اى الذى ثبت له ذلك لعدم كما سيأتى فى الشارح

(قول الشارح) لانه قد نفى عن المتكلم الرؤية على وجه العموم يعنى ان انا ما رأيت احدا سالبة سلبا كليا لوقوع النكرة فى سياق النفي لاسلبا لكلى لان النكرة فى نفسها ليست كلية فيكون معناها عند التقديم للتخصيص انا من اتقى عنه رواية واحد واحد من الناس لا غيرى فيجب بمقتضى القصر ان يقتضى عن المتكلم رواية واحد واحد من الناس

ايضا على وجه العموم لما تقدم قال المصنف لان المنفى هو الرؤية الواقعة على كل واحد من الناس وقد تقدم ان الفعل الذي يفيد التقديم بثبوته لغير المذكور هو بعينه الفعل الذي نفي عن المذكور وفيه نظر لاننا لانسلم ان المنفى هو الرؤية الواقعة على كل واحد من الناس بل الرؤية الواقعة على فرد من افراد الناس والفرق بينهما واضح فان الاول يفيد السلب الجزئي لان نفي الرؤية الواقعة على كل واحد من الناس لا ينافي اثبات الرؤية الواقعة على البعض والثاني يفيد السلب الكلي لوقوع النكرة في سياق النفي ولهذا حملة كثير من الناس على انه سهو من الكتاب والصواب ما انا رأيت كل احد

وان ثبت لغيره تلك الرؤية العامة وان يعتقد المخاطب فيه ان رؤية واحد واحد واقعة من المتكلم إما بالانفراد أو الشركة مصيبا في أصل الفعل مخطئا في نسبته اليه وكلا الامرين محال (قول الشارح) قال المصنف لان المنفى هو الرؤية الواقعة على كل واحد أي فالنفي وارد على كلى لاجزئي كما هو تقرير الشارح فيفيد بالتقديم اختصاص المتكلم بانتفاء الكلى عنه أي تفاء رؤية كل واحد عنه وثبوت رؤية كل واحد لغيره واذا كان النفي واردا على كلى افاد التقديم ذلك المعنى سواء كان سالبة كما قررنا أو معدولة بان يكون المعنى انا من ثبت له عدم رؤية كل واحد من الناس لاغيري فانه لم يثبت له عدم رؤية كل احد بل ثبت له نقيضه اعنى رؤية كل احد ولما كان كذلك فهم بعض الناظرين ان مراد المصنف ان النفي وارد على كلى وانها بدون ذلك الكلى تكون معدولة اذ لو كانت بدونه سالبة لكفى في افادة ذلك المعنى توجه النفي الى جزئي وانما كانت معدولة لما اعترض به بعض المحققين على كلام العلامة من ان الباقي بعد تعيين الفاعل هو السلب الكلى اعنى عدم رؤية احد فيجب ان يكون للمخاطب معتقدا ان انسانا لم ير أحدا واصاب في ذلك لكنه اخطأ في تعيينه وزعم انه غيرك أو انت بمشاركة الغير فنفت وهمه وحصرت في نفسك هذا السلب اعنى عدم رؤية أحد ومما يصرح بان المعارض فهم من كلام المصنف ذلك مذكوره الشارح في حاصل النظر بعد حيث قل وتخصيصه بالمتكلم يقتضي ان لا يكون غيره بهذه الصفة اعنى يجب ان لا يصدق على الغير انه لم ير أحدا وسيأتي ابطال جميع ذلك في الشارح فقال وفيه نظر وحاصله ان النفي في ما انا رأيت أحدا ليس واردا على كلى بل على جزئي وهو فرد من افراد الناس فيفيد سلبا كليا لوقوع النكرة في سياق النفي واذا كانت حينئذ معدولة كان مدلولها بالتقديم اختصاص المتكلم بثبوت السلب الكلى فلا يكون للغير السلب الكلي ثابتا وهو لا يستلزم اثبات الايجاب الكلى لان السلب الكلى يناقضه الايجاب الجزئي فيكفي في اختصاص المتكلم بثبوت السلب الكلى ان لا يثبت لغيره بان يكون لغيره الايجاب الجزئي

(قول الشارح) لما تقدم أي من قاعدة هذا القصر وهي ان التقديم يفيد نفي الفعل عن المذكور وثبوته لغيره على الوجه الذي نفي عنه من العموم والخصوص والسر في ذلك ان المقصود منه رد خطأ المخاطب في الفاعل فلا يتعرض للفعل الا على الوجه الذي علمه للمخاطب لئلا يختلف الوجه ويفوت المقصود

(قول الشارح) ولهذا حملة كثير من الناس الخ أي لفهم ان مراد المصنف ان السلب وارد على كلى وانها حين كون السلب واردا على جزئي تكون معدولة لما مر حملة كثير من الناس على انه سهو والصواب ما انا رأيت كل احد ثم

واعترض عنه بعضهم بوجهين أحدهما أنه مبني على ما ذكره أئمة اللغة من أن أحدا إذا لم تكن همزته بدلا عن الواو لا يستعمل في الإيجاب إلا مع كل فيلزم أن يكون ما أنا رأيت أحدا ردا على من زعم أنك رأيت كل أحد لأنه لا يجب فلا يستعمل بدون كل والثاني أن أحدا يستعمل بمعنى الجمع ولهذا صح دخول بين عليه وعود ضمير الجمع إليه في قوله تعالى لا نفرق بين أحد من رسله ، فما منكم من أحد عنه حاجزين وفسروه في قوله تعالى لست أن كاحد من النساء بمعنى جماعة من جماعات النساء وعدم جريان هذه الأحكام في كل نكرة منفية يدل على أن هذا ليس مبنيا على أنه نكرة وقعت في سياق النفي كما توهمه البعض وظاهر كلام الصحاح أنه بحسب وضع اللغة لأنه قال هو اسم لمن يصلح أن يخاطب يستوي فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث وقيل هو مبني على أن أحدا اسم في معنى الواحد لا يتغير بتغير الموصوف فيجوز أن يعتبر موصوفه مفردا أو مشى أو مجموعا مذكرا أو مؤنثا أي أحد من الأفراد أو المثنيات أو الجماعات وإذا كان أحدا هنا في معنى الجمع يكون المعنى ما أنا

الله تعالى أن الشارح قال أن النفي عام فيكون الإثبات عاما والمصنف رحمه الله تعالى قال أن النفي أي ما يورد عليه النفي عام فيكون المثبت عاما فيرد عليه النظر المذكور وهو أنا لأن سلم الخ وسيأتي أنه يمكن أرجاع كلام المصنف رحمه الله تعالى إلى ما اختاره الشارح رحمه الله (قوله واعتذر عنه الخ) أي عن ترك لفظ كل (قوله بدلا عن الواو) باز، يكون مهموز الفاء وهذا احتراز عن أحد في نحو قل هو الله أحد فإن أصله واحد بمعنى واحد يستعمل في الإيجاب بدون (قوله إلا مع كل الخ) وقيل لا يستعمل في الإيجاب أصلا وبهذا صرح في التبويج (قال قدس سره على الاشتراك المعنوي) بأن يراد بمن يصلح أن يخاطب به المفهوم (قال قدس سره وباختلاف القدر المشترك) فإن القدر المشترك على قول الصحاح يختص بذوى العلم وعلى ما قبل بمن يتصف بالوحدة (قال السيد على الاشتراك اللفظي) بأن يراد بمن يصلح أن يخاطب به ما يصدق عليه هذا المفهوم من الواحد والاثنين والجماعة (قوله وإذا كان الخ) مقدمة ثانية للاعتذار الثاني

اعتذر عن ترك لفظ كل بوجهين أحدهما أنه مبني على أن لفظ أحد إذا كان همزته بدلا عن الواو كان فيه معنى الوحدة فيكون مختصا بالاستعمال في الموجب بدون كل نحو قل هو الله أحد بخلاف ما إذا لم يكن همزته بدلا عن الواو بل أصلية فإنه لعدم معنى الوحدة فيه مع التباسه بـ ما همزته مبدلة عن الواو الذي فيه معنى الوحدة لا يستعمل في الإيجاب إلا مع كل للدلالة على أن همزته أصلية وعدم معنى الوحدة فيه وما هنا من الثاني فيقدر معه لفظ كل بدليل أن المردود عليه هو من زعم أنك رأيت كل أحد لأنه لا يجب لا يستعمل بدون كل ثانيهما أن أحدا يستعمل بمعنى الجمع لما ذكره

(قول الشارح) وعدم جريان هذه الأحكام أي صحة دخول بين عليه وعود ضمير الجمع إليه وكونه بمعنى جماعة

(قول الشارح) كما توهمه البعض قيل هو القاضى اليضاوى

(قول الشارح) وظاهر كلام الصحاح استدلال على أنه يستعمل بمعنى الجمع لبيان أنه وضع لغوى فيكون مشتركا لفظيا أو معنويا

(قول الشارح) وقيل هو مبنى الخ الفرق بينه وبين ما قبله بينه السيد والمحشى

(قول الشارح) اسم في معنى الواحد أي شيء ثبت له الوحدة سواء كان فردا أو اثنين أو جماعة وعلى هذا همزته بدل من الواو

(قول الشارح) وإذا كان الخ من تمة الاعتذار الثاني وأما كلام الصحاح والقيل بعده فهو بقاء لقوله يستعمل بمعنى

رأيت جميع الناس ويلزم المحال المذكور وكلاهما فاسد ان لان هذا الامتناع جار في نحو ما أنا رأيت رجلاً وما أنا أكلت شيئاً وما أنا قلت شعراً وغير ذلك مما وقع بعد الفعل المنفي نكرة على ماسيجي فلا يكون لخصوصية لفظ أحد وأيضاً يجوز أن يكون أحد هنا مبدل الهمزة من الواو مثله هو الله أحد في قوله تعالى *قل هو الله أحد* وان لا يكون بمعنى الجمع ولو سلم فيكون المعنى ما أنا رأيت جمعا من الناس والمنفي حينئذ هو الرؤية الواقعة على جماعة من الناس لا على جميع الناس فالخاصل ان المفهوم من نفي الرؤية الواقعة على كل أحد نفي العموم الذي هو سلب جزئي وقولنا ما أنا رأيت أحداً أو رجلاً أو نحو ذلك يفيد عموم النفي الذي هو سلب كلي وتخصيصه بالمتكلم يقتضي ان لا يكون غيره بهذه الصفة أعني يجب ان لا يصدق على الغير انه لم ير أحداً

(قوله جار في نحو الخ) معلل بعلّة واحدة ، وهو كون المنفي عاماً على ماسيجي في كلام الشيخ فلا يرد ما توهم من أنه يجوز أن يكون الامتناع في هذه الصورة معللاً بهذه العلة وفي سائر الصور بعلّة أخرى (قوله وأيضاً يجوز الخ) فيلزم مما ذكرتم أن لا يكون على ذلك التقدير ممتنعاً مع ان الشيخ صرح بالامتناع في كل نكرة وقعت في سياق النفي (قوله فالخاصل الخ) أي حاصل النظر المورّد على ما قاله المصنّف رحمه الله يعني انه بعد ظهور فساد حمل الكلام على ترك كل

الجمع وانه على اعتبارين

(قول الشارح) وكلاهما فاسد اي من حيث توقف افادة الاختصاص بالسلب الكلي على توجه النفي على معنى كل ومن حيث ان احدهما غير مبدل الهمزة ومن حيث انه مع كونه غير مبدل لها يفيد المطلوب

(قول الشارح) لان هذا الامتناع هذا راجع للاعتذارين معاً وقوله وأيضاً خاص بالاول اذ لم يصرح الثاني بانه غير مبدل الهمزة وقوله وان لا يكون بمعنى الجمع خاص بالثاني ولك ان ترجع قوله وأيضاً للثاني بناء على ان كونه بمعنى الجمع انما يكون عند عدم الابدان كما يدل عليه مقابلته باقيل بعده وقوله ولو سلم أي كونه بمعنى الجمع وقوله والمفني حينئذ الخ أي انه اذا كان احد بمعنى جماعة يكون نكرة في سياق النفي فان قلتم انها تعم كل جماعة قلنا هو حينئذ يكون مساوياً له اذا كان بمعنى فرد من الافراد وقد قلتم انه لا يفيد المطلوب بناء على انها معدولة فاندفع ما في النثري

(قول الشارح) فالخاصل الخ أي بعد توجه النظر السابق ودفع ما أجيب به عنه يكون لخاصة المفهوم الخ وانما اعاده لافادة ان ذلك النظر حينئذ جار في كل نكرة ولذا قال وقولنا ما رأيت أحداً أو رجلاً أو نحو ذلك ولاجل لابراد عليه بقوله لا يقل الخ ورده

(قول الشارح) يقتضي ان لا يكون غيره بهذه الصفة أعني يجب ان لا يصدق على الغير انه لم ير أحداً

(قول الشارح) ان لا يصدق على الغير انه لم ير أحداً يقتضي ان تخصيصه بالمتكلم معناه انه صادق عليه انه لم ير أحداً وهو معنى المعدولة اذ معنى السالبة انه متب عنه رؤية احد لا صادق عليه فان معنى السالبة سلب الرط بخلاف المعدولة فان معناها ربط السلب ومن هذا ونظائره اخذ المحشي رحمه الله توجيه النظر بما ذكره

(قول المحشي) قال ان المنفي اي ما يورد عليه النفي الخ أي قل ذلك عند من نظر في كلامه والا فسيأتي امكان ارجاعه لكلام الشارح كما سيقول (قول المحشي) وهو كون المنفي عاماً سيأتي تأويله بان يكون في الكلام المنفي عموم

وعدم صدقه عليه لا يقتضي ان يكون قد رأى كل احد بل يكفي ان يكون رأى احدا لان السلب الكلي يرتفع بالايجاب الجزئي لا يقال السلب الكلي يستلزم السلب الجزئي فيصح ان الرؤية الواقعة على كل احد منفية ويتم ما ذكره المصنف لانا نقول المعبر هو المفهوم الصريح والا لزم امتناع ما انا ضربت زيدا لأن نفي ضرب زيد يستلزم نفي الضرب الواقع على كل احد فيلزم المحال المذكور وتحقيقه ان اختصاص المزوم بالشئ لا يوجب اختصاص اللازم به لجواز كونه أعم وقل الماضل العلامة في شرح المفتاح ان المفعول في

والاعتذار بن المذكور ين صار حاصل النظر المورد جاريا في كل نكرة وقعت في سياق النفي شاملا للفظ احد وغيره (قوله وتحقيقه الخ) أي تحقيق الجواب ان تخصيص المزوم بالشئ أي قصره عليه كقصر السلب الكلي على المتكلم لا يستلزم تخصيص اللازم وقصره عليه كقصر السلب الجزئي على المتكلم ليقيد أن تقيضه وهو الايجاب الكلي ثابت لغير المتكلم فيلزم المحال كذا نقل عن الشارح رحمه الله تعالى (قوله وقل الفاضل العلامة الخ) عطف على قوله قال المصنف رحمه الله تعالى والمقصود من نقل كلامه مع انه عين الوجه الذي اختاره الشارح رحمه الله تعالى فيما سبق نقل كلام بعض المحققين والرد

(قول الشارح) لا يقال الخ يعني ان قولنا ما أنا رأيت أحدا وان كان مفاده السلب الكلي الذي يرتفع بالايجاب الجزئي الا انه يلزمه السلب الجزئي فان نفي الرؤية إذا كان عاما لكل فرد لزمه عدم رؤية المجموع اعني بمض الافراد فتخصيص السلب الكلي بالمتكلم يستلزم تخصيص السلب الجزئي به الذي هو مدلول ما أنا رأيت كل أحد فيلزم ان الغير رأى كل احد لان السلب الجزئي يقابله الايجاب الكلي

(قول الشارح) وتحقيقه ان اختصاص الخ أي لا يلزم من قصر السلب الكلي الذي هو مزوم على المتكلم قصر السلب الجزئي الذي هو لازم عليه لجواز كون السلب الجزئي أعم يعني انه لا يلزم من اختصاص عدم رؤية احد من الآحاد بالمتكلم ليلزم ان يكون غيره قد رأى احدا من الآحاد اختصاص عدم رؤية كل احد به ليلزم ان يكون غيره قد رأى كل أحد لان عدم رؤية كل أحد كما تكون لعدم رؤية البعض تكون لعدم رؤية أحد أصلا والمحال انما يلزم على الاول دون الثاني والحاصل ان مدلول ما أنا رأيت أحدا هو السلب الكلي ويلزمه انتفاء رؤية البعض الذي هو مدلول السلب الجزئي لكنه كما يتحقق معه يتحقق عند انتفاء رؤية البعض فقط فقصر السلب الكلي على المتكلم لا يستلزم قصر السلب الجزئي عليه لاحتمال تحققه في غيره بعدم رؤية البعض فقط كما ان انتفاء رؤية كل أحد كما يكون عند انتفاء رؤية البعض فقط كزيد فيلزم المحال حينئذ عند قولنا ما أنا رأيت زيدا لان المعنى على السلب الجزئي كذلك يكون عند انتفاء رؤية احد احد فلا يلزم المحال والذي يظهر ان السلب الكلي انما يستلزم ما يتحقق به السلب الجزئي لو لم يكن السلب الكلي لانفس السلب الجزئي لأن مدلول السلب الجزئي نفي رؤية البعض فقط واللازم للسلب الكلي انما هو انتفاء رؤية البعض مع انتفاء رؤية البعض الآخر نعم فسر انقطب السلب الجزئي برفع الحكم عن البعض سواء كان مع الاثبات للبعض الآخر أو الرفع عنه أيضا لكن ذلك ليس مرادنا كما يعرفه المتأمل

(قول الشارح) وقال الفاضل العلامة الخ هذا كلام محقق وهو بمعنى تعليل الشارح السابق وانما اعاده لاجل اعراض

بعض المحققين عليه ورده

(قول المحشى) والاعتذار بن أي بعد ظهور فسادها

قولنا ما انا رأيت احدا لما كان عاما لوقوعه في سياق النفي يلزم ان يكون معتقد المخاطب عاما كذلك وهو انك رأيت كل احد في الدنيا لان الخطأ في هذا المقام انما يكون في الفاعل فقط كما هو حكم القصر فيلزم ان يكون ما نفي من الفعل الواقع على المفعول على الوجه المذكور متفقا بين المتكلم والمخاطب ان عاما فعام وان خاصا لخاص اذ لو اختلفا عموما وخصوصا لم يكن الخطأ في الفاعل فحسب والتقدير بخلافه واعترض عليه بعض المحققين بان الباقي بعد تعيين الفاعل هنا هو السلب الكلي اعني عدم رؤية احد من الناس فيجب ان يكون المخاطب معتقدا ان انسانا لم ير احدا من الناس واصاب في ذلك لكنه اخطأ في تعيينه وزعم انه غيرك أو انت بمشاركة الغير فنقيت وهمه وحصرت في نفسك هذا السلب اعني عدم رؤية احد من الناس اذ لو اختلف الفعلان ايجابا وسلبا لم يكن الخطأ في الفاعل فحسب

عليه بقوله هذه هي الكلمات الدائرة * قل قدس سره وان كان في رؤية واقعة على احد لا بعينه الخ * فيه ان المفهوم الصريح من ما انا رأيت الاحدا وما انا رأيت احدا نفي رؤية واحد لا بعينه ، والمفهوم التزاما من كل منهما نفي الرؤية عن فرد فرد فان اعتبر في القصر المفهوم الصريح كما ذكره الشارح رحمه الله تعالى فقتضى كلا الكلامين ثبوت رؤية واحد لا بعينه لغیر المتكلم ولا استحالة فيه فصيح كلاهما وان اعتبر المفهوم الاتزامي لا يصح كلاهما لاستلزامهما الحال فلا فرق الا ان يقال ان التكررة الواقعة في سياق النفي موضوعة بالوضع النوعي للعموم كما صرح به في التلويح فيكون نفي الرؤية عن فرد فرد

(قول الشارح) لما كان عاما لوقوعه الخ أي لما وقع في كلامك في سياق النفي كان عام لواحد و احد وان كان قبل النفي لواحد فقط فيلزم ان يكون معتقد المخاطب كذلك والا لم يصح ان تأتي به في سياق النفي

(قول الشارح) فيلزم ان يكون ما نفي من الفعل أي ما نفي عن المتكلم فانه اذا كان معتقد المخاطب انك رأيت كل احد و اخطأ في انك الراي لزم ان تكون في جوابه نافية لفاعلية ذلك الفعل عنك فيكون قولك ما انا رأيت احدا سالبة لامعدولة (قول الشارح) فيجب ان يكون المخاطب معتقدا ان انسانا لم ير احدا الخ فيه انه كان الواجب حينئذ انما ما رأيت

بتقديم ما هو محل الخطأ لان النفي حينئذ من جملة الخبر فلما قدم النفي على الجملة علم ان الخطأ وقع فيما قدم من جزئيه لان خطأ المخاطب انما يكون في أحد الجزئين لا فيما هو خارج عنهما كما ان الرد عليه انما يكون بتقديم ، أخطأ فيه على الآخر لا بتقديم شيء آخر وهذا هو الفرق بين تقدم النفي وتأخره

(قول الشارح) اذ لو اختلف الفعلان ايجابا وسلبا الخ هذه معارضة بالمثل لقول الفاضل العلامة اذ لو اختلفا عموما وخصوصا الخ وهي غلط فاحش فان المخاطب اعتقد ثبوت الفعل واصاب فيه لكنه اخطأ في نسبته المتكلم فنفي المتكلم فاعليته للفعل لانفس الفعل حتي يختلف الفعلان ايجابا وسلبا

(قول السيد قدس سره) ان كان النزاع في رؤية اي في فاعلها

(قول السيد قدس سره) وان اختلفا في الظهور والنصوصية لعدم وجود من ولا تقديره في صورة التكررة فهي ظاهرة في العموم فقط

(قول السيد قدس سره) ما قررناه وهو انها في قوة قولك ما انا رأيت زيدا الخ

(قول المحشي) والمفهوم التزاما الخ لان نفي رؤية واحد لا بعينه لا يتحقق الا بنفي رؤية الكل

هذه هي الكلمات الدائرة في هذا المقام على السنتهم وهي متقاربة ومنشؤها انهم لم يحافظوا على محصل كلام الشيخ ولم يفرقوا بين تقديم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا وتقديمه على الفعل دون حرف النفي عند قصد التخصيص فجعلوا التخصيص في نحو ما انا قلت كذا مثله في نحو انا ما قلت كذا وايس هذا اول قارورة كسرت في الاسلام فنقول بمحصول كلامه انه اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا فحكمه حكم المثبت يأتي تارة للتقوى وتارة للتخصيص كما يذكّر عن قريب واذا قدم على الفعل دون حرف النفي فهو للتخصيص قطعا لكن فرق بين التخصيصين في النفي فان قولك انا ما سمعت في حاجتك عند قصد التخصيص انما يقال لمن اعتقد عدم سمي في حاجته واصاب فيه لكنه اخطأ في فاعله الذي لم يسع فزعم انه غيرك أو انت بمشاركة الغير كما أن قولك انا سمعت في حاجتك انما يقال لمن اعتقد وجود سمي واصاب فيه لكنه اخطأ في فاعله الذي سمي فزعم انه غيرك أو انت بمشاركة الغير وأما نحو قولك ما انا سمعت في حاجتك فهو على ما اشار اليه الشارح العلامة انما يقال لمن اعتقد وجود سمي واصاب

مفهومه الصريح بخلاف لفظ الاحد الواقع في سياق النفي ، فان عمومته عقلي لازم لمفهومه الصريح فلا يعتبر في القصر « قال قدس سره فيبقى عموم نفي الرواية ضائعا » فيه ان يجوز ان يكون للمباعدة في نفي رؤية واحد لا بعينه الا ان يقال المقصود في القصر رد خطأ المخاطب في الفاعل فلا يتعرض للفعل الا على الوجه الذي علمه المخاطب لئلا يؤدي الى اختلاف الغرض (قوله هذه هي الكلمات الخ) أي النظر المورد على المصنف رحمه الله تعالى وان لفظ كل سقط من قلم الناسخ والاعتذارين واعتراض بعض المحققين واما تحقيق العلامة فمقبول جيد مبني على الفرق على «اسيحي» (قوله وهي متقاربة) ، اذ حاصل

(قول الشارح) وهي متقاربة لان سببا شيئا واحد كما في الحاشية

(قول الشارح) ولم يفرقوا الخ مع ان الاولى معدولة والثانية سالبة

(قول الشارح) وايس هذا اول قارورة الخ مثل يقال لمن فعل فعلا لا يتعجب منه لسبق مثله واصله ان بعض الصحابة فعل فعلا مخالفا للشرع فقبل هذا اول قارورة كسرت في الاسلام ثم فعل غيره فعلا مخالفا أيضا فقبل ايس هذا اول قارورة كسرت في الاسلام وصار مثلا (قول الشارح) فحكمه حكم المثبت أي غير المعدول نحو انا سمعت

(قول الشارح) عند قصد التخصيص اي فيهما احتراز عن قصد التقوى في الاول

(قول الشارح) لمن اعتقد عدم سمي واصاب الخ فعند قصد التخصيص بتقديم الفاعل تكون القضية معدولة اذ ليس هنا نفي الفاعلية عن شيء بل اثبات الفعل المنفي للمقدم دون غيره

(قول المحشى) فان عمومته عقلي لازم لمفهومه الصريح الخ صريحه ان مدار عدم الاعتبار على كونه لازما عقليا لا على كونه أعم كما عول عليه الشارح في التحقيق

(قول المحشى) اذ حاصل النظر الخ اي حاصله ان ما أنا رأيت أحدا يفيد اختصاص المتكلم بثبوت السلب الكلى له دون غيره فمكون معدولة لا اختصاصه بنفي الفعل عنه حتى تكون سالبة وحيث فلا بد من تقدير لفظة كل الذي هو

النظر ان ما أنا رأيت أحدا يفيد اختصاص المتكلم بثبوت السلب الكلي ، فلا يكون للغير السلب الكلي ، بما وهو يستلزم اثبات الايجاب الكلي الذي هو المحال وحاصل سقوط لفظة كل والاعتذارين انه ليس لاختصاص السلب الكلي . بل لاختصاص رفع الايجاب الكلي وحاصل اعتراض بعض المحققين انه لما كان يفيد اختصاص المتكلم بسلب الكلي يكون رد الاعتقاد المخاطب بثبوت السلب الكلي لغيره اما بالانفراد أو الشركة وهو ليس بمحال انما المحال اعتقاد الايجاب الكلي ولاشك أن مبنى جميع ما ذكر على ان ما أنا رأيت أحدا يفيد اختصاص المتكلم بالسلب الكلي بمعنى ثبوت السلب الكلي له دون غيره ومنشؤه عدم الفرق بين ما أنا رأيت أحدا وبين أنا ما رأيت أحداً اذ المفيد لاختصاص المتكلم بالسلب الكلي هو الثاني دون الاول فان الاولى سالبة معناه انما من انتهى عنه رؤية واحد واحد من الناس لا يرى فيجب بمقتضى القصر ان ينتفى عن المتكلم رؤية واحد من الناس وان ثبت لغيره تلك الرؤية العامة وان يعتد المخاطب فيه ان رؤية واحد واحد واقع من المتكلم اما بالانفراد أو بالشركة مصيبا في أصل الفعل مخطئا في نسبته اليه وكلا الامرين من ثبوت الرؤية العامة للغير واعتقاد المخاطب وقوعا محال فلا يصح ما أنا رأيت أحدا والثانية موجبة بمدولة المحمول معناه أنا من ثبت له عدم رؤية واحد واحد من الناس لا يرى فيجب بمقتضى القصر ان يثبت للمتكلم عدم رؤية واحد واحد من الناس اعنى السلب الكلي وان ينتفى ذلك السلب الكلي عن غيره وان يعتد المخاطب ان ذلك السلب الكلي واقع من غير المتكلم اما منفردا او مع الشركة مصيبا في أصل الفعل مخطئا في نسبته الى الغير وكلا الامرين من عدم ثبوت السلب الكلي للغير واعتقاد المخاطب ثبوته للغير ممكن وهذا هو الذى عليه مدار النظر والاعتذار والاعتراض هذا واذا تحققت ان ما أنا رأيت أحدا ، يفيد نفي رؤية واحد واحد عن المتكلم وثبوتها لغيره كذلك فقول المص رح في الايضاح ان المنفي هو الرؤية الموافقة على كل احد ان اراد ان ما وقع عليه النفي هو الرؤية العامة كما هو الظاهر ، فهو ظاهر البطلان وان اراد ان الحاصل بعد ورود النفي هو الرؤية العامة المنفية فهو حق ويؤيده ، انه قال في بيان معنى ما أنا قلت افاد نفي الفعل عنك وثبوته للغير ويكون ما له ما ذكره الشارح رحمه الله تعالى بعينه ، واندفع الاعتراض عنه ايضا هذا ما وجدته الخاطرا

حاصل الاعتذار الاول وان أحد بمعنى الجمع الذى هو حاصل الاعتذار الثاني حق يكون مفاد الحصر لاجل افتدبر لهندفع مقبل هنا (قول المحشى) فلا يكون للغير الخ قدم قوله للغير افادة لمعنى الحصر الذى هو مدلول التخصيص

(قول المحشى) بل الاختصاص رفع الايجاب الكلي أى الذى هو السلب الجزئى

(قول المحشى) يفيد نفي رؤية واحد واحد اي الذى هو سلب كلي لا سلب لكلي

(قول المحشى) فهو ظاهر البطلان لان هذا المراد سلب لكلي وما نحن فيه سلب كلي لان النفي انما توجه على جزئى لا على فيفيد السلب الكلي لا السلب لكلي وهذا غير النظر الذى أورده الشارح على المصنف ودفعه المحشى سابقا كما عرفت

(قول المحشى) انه قال في بيان معنى ما أنا قلت الخ أى فى الايضاح حيث قال بعد قوله وقد يقدم لمستند اليه ليفيد تخصيصه بالخبر القعلى كقولك ما أنا قلت هذا مانصه أى لم أقله مع انه مقول فافاد التقديم نفي الفعل عنك وثبوته لغيرك فلا تقول ذلك الا فى شيء ثبت انه مقول وانت تريد نفي كونك قائلا له وهو صريح أيضاً فى ان القضية سلبية لا معدولة وانما كان مؤيدا لذلك لان قوله افاد نفي الفعل يفيد انه لسلب الفعل لا لرفع الايجاب الكلي

(قول المحشى) واندفع الاعتراض عنه أيضاً أى النظر السابق الذى حاصله صحة ما ادعى المصنف فساده

يه لكنه خطأ في فاعله فزعم أنه انت وحدك أو انت بمشاركة الغير ولا بد فيه من ثبوت الفعل قطعاً على الوجه الذي ذكر في النفي ان عاماً فعام وان خاصاً بخاص قال الشيخ اذا قلت ما انا قلت هذا كنت نفيت ان تكون القائل لهذا القول وكانت المناظرة في شيء ثبت انه مقول ولذا لم يصح ان يكون المنفي عاماً وكان خلفاً من القول ان تقول ما انا قلت شعراً قط ما انا اكلت اليوم شيئاً ما انا رأيت احداً من الناس لاقتضائه ان يكون انسان قد قال كل شعر في الدنيا وكل شيء يؤكل ورأى كل أحد من الناس فنفيت ان تكون هذا كلامه فاذا اعتقد مخاطب ان هناك انساناً لم يقل شعراً قط ولم يأكل اليوم شيئاً أو لم ير أحداً من الناس وأصاب في ذلك لكنه خطأ في تعيينه فزعم انه غيرك أو انت بمشاركة الغير فلا بد وأن يقول له انا ما قلت شعراً قط انا ما اكلت اليوم شيئاً انا ما رأيت احداً من الناس ويكون هذا معنى صحيحاً كما اذا قلت انا الذي لم يقل شعراً انا الذي لم يأكل اليوم شيئاً انا الذي لم ير أحداً من الناس لان اللازم من هذا التخصيص أن لا يصدق هذا الوصف على الغير ويكفي فيه ان يكون أحد قد قال شعراً أو اكل شيئاً أو رأى احداً ولا يصلح في هذا المقام أن يقال ما انا قلت شعراً ما انا اكلت شيئاً ما انا رأيت احداً لانه

العليل والنظر الكليل والله اعلم بحقيقة الحال (قوله لم يصح ان يكون المنفي عاماً) أى ، يكون في الكلام المنفي عموم لا ان ما ورد عليه النفي لا يصح ان يكون عاماً اذ ليس في الامثلة المذكورة . ما ورد عليه النفي عاماً (قوله ان يكون) أى ذلك الانسان (قوله فاذا اعتقد الخ) بيان للفرق بين ما رأيت أحداً وأنا ما رأيت احداً (قوله ولا يصلح في هذا المقام الخ) عطف على قوله فلا بد وان يقول له انا ما قلت شعراً او على قوله تقول في ان تقول (قوله ولم يقل احداً) رد على ما قاله بعض المحققين معترضاً على العلامة وعلى ما يفهم من حاصل النظر المذكور حيث قال وتخصيصه بالتكلم يقتضى ان لا يكون غيره بهذه

(قول الشارح) أو انت بمشاركة الغير أى على سبيل المعية فيكون قصر افراد ومثله قصر التعيين

(قول الشارح) قال الشيخ استدلال على ما قبله (قول الشارح) في شيء ثبت أى في قائله

(قول الشارح) ان يكون المنفي عاماً أى يكون في الكلام ذى النفي عموم لا ان ما ورد عليه النفي لا يصح ان يكون

عاماً اذ ليس فيما ذكره من الامثلة شيء عام ورد عليه النفي وانما جاء العموم من وقوع النكرة التي هي بمعنى فرد ما في سياق النفي فاندفع ما يتوهم من ان كلام الشيخ يوافق تعليل لمصنف السابق

(قول الشارح) وكان خلفاً بانضم والفتح باطل

(قول الشارح) ان تكون أى تكون انت ذلك الذي قال كل شعر مثلاً

(قول الشارح) ان لا يصدق هذا الوصف الخ فالقضية معدولة بخلاف الاولى فانها سالبة كما يصرح به قوله فنفيت ان تكون الخ

(قول المحشي) أى يكون في الكلام المنفي عموم أى الكلام ذى النفي وقد عرفت وجه هذا التأويل فيما سبق ولو

أوله بأن معناه لم يصح أن يكون المنفي بعد ورود النفي عليه عاماً كما صنع في تأويل عبارة المصنف لكان اسهل

(قول المحشي) ما ورد عليه النفي عاماً أى ما ورد عليه حال كونه عاماً فانه انما ورد على جزئي بعد الورد كان النفي عاماً كالنفي

انما يكون عند القطع بثبوت الفعل على الوجه الذي ذكر في النفي من العموم والخصوص ولم يقل أحد بأنه يستعمل للرد على من أصاب في نفي الفعل واخطأ فيمن نفي عنه الفعل فزعم أنه غير المذكور وحده وهو بمشاركة المذكور كما إذا قدم المسند إليه على الفعل وحرف النفي جميعاً بل الواجب فيما يلي حرف النفي ان يكون المخاطب مصيباً في اعتقاد ثبوت الفعل الذي ذكر في النفي على الوجه المذكور خطأً في اعتقاد ان فاعله هو المذكور وحده وبمشاركة الغير فلي تأمل (ولما انا ضربت الازيداً) لانه يقتضي ان يكون انسان غيرك قد ضرب كل

الصفة اعني يجب ان لا يصدق على الغير انه لم ير احداً (قوله لانه يقتضي ان يكون الخ) سواء اعتبر الاستثناء من الاثبات فلا يكون زيد مضروباً للتكلم ولا للغيره او من النفي فيكون زيد مضروباً للتكلم ولا يكون مضروباً للغير ، ويكون مفاد التقديم القصر باعتبار جزئي الجملة اعني نفي ضرب من هذا زيد او ثبوت ضرب زيد اي ، ما انا ضربت سوى زيد بل غيري وانا ضربت زيدا لا غيري ، كما افاده السيد في شرح المفتاح

(قول الشارح) لانه انما يكون عند القطع بثبوت الفعل الخ أي فتكون القضية سالبة لامعدولة كما زعم بعض المحققين في اعتراضه على العلامة حيث قال فيجب ان يكون المخاطب معتقداً ان انساناً لم ير أحداً الى قوله وحصرته في نفسك هذا السلب وحينئذ يبطل ما بنى عليه من النظر السابق في كلام المصنف فتدبر

(قول الشارح) لانه يقتضي ان يكون انسان غيرك الخ عبارة الايضاح وقد سبق ان ما يفيد التقديم ثبوته اغير المذكور هو ما بنى عن المذكور فيكون مقتضياً لان انساناً غير المتكلم قد ضرب من هذا زيداً منهم

(قول المحشي) ويكون مفاد التقديم القصر باعتبار جزئي الجملة الخ هذا توجيه للكلام بناء على رأى المصنف وتسليم اعتراضه الاكسي على تعليل الشيخين بان التناقض ممنوع والا فسيأتي الرد عليه بان مقتضى التقديم أن يكون الفعل بجميع قيوده التي منها الاستثناء مسلم الثبوت فيجب أن يكون الاستثناء من الاثبات لامن النفي اذ لو كان من النفي وكان هناك قصر باعتبار جزئي الجملة لكان هناك قصران وكان للمخاطب اعتقادان اعتقاد ضرب المتكلم من سوى زيد واعتقاد ضرب غيره زيدا دونه فيكون هناك ضربان وسيأتي رد الشارح عليه بقوله لانا نقول المنتقض بالا الى آخره فتأمل

(قول المحشي) أي انا ما ضربت ، سوى زيد هذا تبديل من الناصح والصواب أي ما انا ضربت كما في النسخ الصحيحة لان النزاع في الاثبات لافي النفي كما يفيد قوله بل غيري نعم بقي اشكال وهو ان المخاطب ان كان معتقداً ان انساناً ما ضرب احداً الا زيدا وظن انه غيرك كان حق التركيب انا ما ضربت الا زيدا وان كان معتقداً ان انساناً ضرب كل احد الا زيدا وظن انه أنت كان الاستثناء من الاثبات واما ان اعتقادين اعتقاد انك ضربت سوى زيد وانك ضربت زيدا واخطأ فيهما فغير جار على القاعدة اذ لا وجه للاستثناء من النفي الا اذا كان معتقداً المخاطب كذلك بان اعتقاد ان هناك نفياً استثنى منه واخطأ في فاعله فانه لا يكون للرد عليه الا حينئذ وسيأتي بيان ذلك وهذا هو وجه الرد على المصنف (قول المحشي) كما افاده السيد أي بعد ما أبطل كون الاستثناء من الاثبات كما سيقول الشارح بما نقله عنه المحشي آخر فقال ههنا وجه آخر وهو أن يجعل الاستثناء راجعاً الى النفي فيكون المتكلم قد اثبت لنفسه ضرب زيد ونفي عنها ضرب من عداه والتقديم يقتضي اثبات ذلك المنفي لغيره ونفي ذلك المثبت عنه أي عن ذلك الغير الى آخر ما ذكره المحشي

أحد سوى زيد لان المستثنى منه مقدر عام فيجب ان يكون في الميثبت كذلك لما تقدم

ولا يجوز ان يكون قصر مجموع الجزئين باعتبار الجزء الاول فقط او الجزء الثاني فقط لانه يستلزم الخلاف بين المتكلم والمخاطب في العقل وهو ينافي مقتضى التقديم وعلى التقديرين يقتضى التقديم ان يكون غيرك قد ضرب كل احد سوى زيد وهو محال فاقيل ان هذا التعليل مبنى على اعتبار الاستثناء من الاثبات ليس بمستقيم (قوله لان المستثنى منه مقدر عام) لانه يجب دخول المستثنى فيه دخولا يمينيا في الاستثناء المفرغ وما ذلك الا باعتبار عمومته واستغراقه لجميع افراد جنس المستثنى فاذا اعتبر الاستثناء من الاثبات فلا بد من تقدير كل احد فيكون ما ورد عليه النفي عاما ويلزم بمقتضى التقديم ان يكون الميثبت للغير عاما وان اعتبر الاستثناء من النفي فلا بد ان يكون النفي عاما ليصلح الاستثناء فيكون الاثبات

(قول المحشي) ولا يجوز ان يكون الخ سم يكون ضمير يرجع الى مفاد التقديم وخبرها قصر مجموع الجزئين

(قول المحشي) ولا يجوز ان يكون الخ رد لما اعترض به بعض الفضلاء هذا الوجه الذي رضىه السيد قدس سره حيث قال لان سلم ان التقديم يقتضي اثبات المنفي لغيره ونفي الميثبت عنه وانما يقتضي ان لا يثبت هذا الجميع اعنى ضرب زيد وعدم ضرب من سواه لغيره وذلك بان لا يضرب احدا من الناس او ان لا يضرب زيدا ولا يضرب من عداه او ان يضرب زيدا ولا يضرب بعضا ممن عداه او ان يضرب زيدا ولا يضرب احدا ممن عداه او ان يضرب زيدا ولا يضرب بعضا ممن عداه او ان يضرب جميع الناس والممتنع هو الاحتمال الثالث والسادس والباقي ممكن فلا وجه للحكم بامتناعه مطلقا انتهى وحاصل رد المحشي له انا حيث سلمنا ان التقديم يفيد القصر باعتبار الجزئين فلا بد ان يكون المخاطب معتقدا انك الضارب لمن سوى زيد دون غيرك ون غيرك هو الضارب لزيد دونك فاذا قلت ما ضربت الا زيدا فقد افدت ان ضرب من سوى زيد مسلم الا انه اخطأ المخاطب في فاعله فزعم انه انت فتنبه عن نفسك وثبتته لغيرك وان ضرب زيد مسلم ايضا الا انه اخطأ المخاطب في فاعله فزعم انه غيرك فتنبه لنفسك وتنبه عن غيرك واذا كان القصر باعتبار المجموع لزم الخلف بين المتكلم والمخاطب في الفعل وهو ينافي مقتضى التقديم على ذلك التقدير ثم ان ذلك الفاضل اعترض ايضا هذا الوجه وقال انه يلزم على هذا التقدير ان لا يكون فرق بين ما انا ضربت الا زيدا وانا ما ضربت الا زيدا لانه على هذا التقدير يجب ان يكون المقرر الذي وقع النزاع في فاعله هو عدم الضرب الذي استثنى منه زيد فلا يكون النزاع في فاعل الفعل الميثبت بل في فاعل الفعل المنفي كما في انا ما ضربت الا زيدا اذ لو كان النزاع في فاعل الفعل الميثبت رجع الاستثناء الى الاثبات ضرورة ان جميع القيود غير الفاعل يجب ان يكون مقررا مسلما متفقا بين المتكلم والمخاطب اه وهو اعترض متوجه عليه قدس سره كما انه متوجه على المصنف ايضا حيث حمل كلامه على هذا الوجه كما اختاره المحشي وهذا الاعتراض هو بمعنى جواب الشارح الآتي عن اعتراض المصنف وقد قرره المحشي فيما سيأتي بما لا مزيد عليه فليتأمل

(قول المحشي) في الاستثناء المفرغ واما غير المفرغ فلا يجب الدخول لجواز ان يكون مقطعا كذا قيل

(قول المحشي) فلا بد ان يكون النفي عاما فيكون المعنى اتفنى الضرب اتفناء عاما لكل فرد منه الا

ضرب زيد فلم يذنف

(قول المحشي) فيكون الاثبات ايضا عام أي يلزم ان يكون معتقدا المخاطب الاثبات العام لكل فرد والا لما صح

الرد عليه بالنفي العام المدلول على عمومته بالاستثناء من

وفي هذا إشارة الى الرد على الشيخين عبد القاهر والسكاكي وغيرهما حيث عللوا امتناع ما أنا ضربت الازيذا

ايضا عاما وعموم النفي والاثبات يستلزم عموم المنفي والمثبت، فيصح قوله فيجب ان يكون في المثبت كذلك اي عاما على كلا التقديرين، ويصح الاشارة بقوله لما تقدم الى ما تقدم عن الايضاح فانه نقل بالمعنى لما في الايضاح من قوله وقد سبق ان ما يفيد التقديم ثبوته لغير المذكور هو ما نفي عن المذكور فلا يرد ما توهم من ان ما تقدم هو ان التقديم يفيد الفعل عن المذكور وثبوته للغير ان كان عاما فعام وان خاصا فخاص لان المنفي ان كان عاما يكون المثبت كذلك فانه مبني على ان قوله كما تقدم اشارة، الى ما ذكره الشارح رحمه الله تعالى بقوله فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المذكور وثبوته للغير على الوجه الذي نفي عنه من العموم والخصوص على انه لو سلم انه اشارة اليه فقد عرفت ان عموم المنفي والاثبات يستلزم عموم المنفي والمثبت وبما حررنا لك ظهر انه لا يرد ههنا النظر المورد في ما أنا رأيت احدا من، انا لا نسلم ان المنفي ضرب كل احد سوي زيد حتى يكون المثبت للغير كذلك بل المنفي ضرب احد من سواء لانه لا بد من تقدير المستثنى منه عام، اما قبل النفي او بعد النفي فتدبر حتى يظهر لك اندفاع جميع الشكوك التي عرضت للنظرين (قوله وفي هذا الخ) اي

(قول المحشى) فيصح قوله فيجب ان يكون الخ أى ويندفع ما يتوهم من ان ظاهر التعليل ان العموم في المنفي والمثبت مع انه لا يظهر الا اذا جعل الاستثناء من الاثبات وقدر المستثنى منه كل احد لا أحد ولا يظهر على ان الاستثناء من النفي لان العموم حينئذ في النفي والاثبات وحاصل الجواب ان عموم النفي والاثبات يستلزم عموم المنفي والمثبت فصح ظاهر التعليل سواء كان الاستثناء من الاثبات أو من النفي أما الأول فظاهر وأما الثاني فلان المعنى النفي ضربني استثناء عام عن كل فرد الا عن زيد فثبت ان المستثنى منه مقدر عام على الاحتمالين وقوله على كلا التقديرين أى الاستثناء من الاثبات أو النفي

(قول المحشى) ويصح الاشارة بقوله لما تقدم فانه نقل الخ يعني ان مراد الشارح بما تقدم هو ما نقله عن المصنف سابقا حيث قال وقال المصنف لان المنفي الخ فيكون قوله لما تقدم نقلا بالمعنى لقول الايضاح هنا وقد سبق الخ ما نقله عنه سابقا (قول المحشى) اشارة الى ما ذكره الشارح أى بعد قول المصنف نحو ما أنا قلت هذا

(قول المحشى) وبما حررنا لك من ان عموم المنفي اذا كان الاستثناء منه اصبحت الاستثناء فيلزم ان يكون المنفي عاما عموما شموليا لا بدليا والالم يصح الاستثناء منه وذلك بان يلاحظ الاستثناء بعد النفي وحينئذ يكون المثبت كذلك كما اذا كان المنفي ضرب كل احد فيكون المعنى في الاثبات ان غيري ضرب كل احد الا زيدا وهذا بخلاف ما صرفي نحو ما أنا رأيت أحدا فان معناه على مقتضى النظر السابق انا من ثبت له عدم رؤية واحد واحد فتأمل

(قول المحشى) من انا لا نسلم الخ يعني ان ما أنا ضربت الا زيد يفيد اختصاص المتكلم بثبوت السلب الكلي لان المستثنى منه المقدر هو لفظ احد الذي معناه فرد من الناس فالمعنى الذي هو ثابت للغير لا عموم له لانه يجب جزئي وبه يرتفع السلب الكلي فلم يستلزم اثبات الايجاب الكلي الذي هو المحل وحاصل الجواب ان هذا لا يرد ههنا لانه ان كان الاستثناء من الاثبات فالمقدر لفظ كل احد لا أحد ون جمل من النفي فلا بد ان يكون لاجرا بعد تسلط النفي على أحد وكونه بمعنى كل احد والالم يصح الاستثناء اذ لا يخرج واحدا من واحد فيلزم ان يكون المثبت كذلك فيجئ المحذور (قول المحشى) اما قبل النفي بان كان الاستثناء من الاثبات أو بعد النفي بان كان من النفي

بأن نقض النفي بالا يقتضي أن تكون ضربت زيدا وتقديم الضمير وإيلاؤه حرف النفي يقتضي أن لا تكون ضربته
يعنى أن علة امتناعه ما ذكرناه لا مذكروه لأننا لا نسلم أن إيلاء الضمير حرف النفي يقتضي ذلك وجوابه أنه قد سبق
أن مثل هذا اعنى تقديم المسند اليه وإيلاؤه حرف النفي إنما يكون إذا كان الفعل المذكور بعينه ثابتا متحققا
متققا بينهما وإنما تكون المناظرة في فاعله فقط في هذه الصورة يجب أن يكون المخاطب مصديبا في اعتقاد
وقوع ضرب علي من عدا زيدا مخطئا في اعتقاد أن فاعله أنت فتقصده رده إلى الصواب بقولك ما أنا ضربت
الزيدا لأنه لنفي أن تكون أنت الفاعل لا لنفي الفعل يعنى أن ذلك الضرب الواقع على من عدا زيدا مسلم

في التعليل المذكور المنقول عن الإيضاح إشارة إلى الرد لأنه لا يخالف السكاكي رحمه الله إلا فيما يقصده الرد ويكون الرد
المذكور مع دليل الشخصين مذكورا في الإيضاح صريحا لا ينافي أن يكون في التعليل المذكور إشارة إليه ، وما قبل أن في
قول المص رحمه الله تعالى ولهذا إشارة إلى الرد فإن تقديم لفظ هذا يفيد الحصر يعنى أن علة الامتناع ما ذكرناه لا ما
ذكره الشيخان فليس بشيء لأن كلمة هذا في المتن إشارة إلى كون التقديم مفيدا للتخصيص ولا خصوصية له بدليل
المصنف رحمه الله تعالى فإن دليل الشيخين أيضا مبني على كون التقديم مفيدا للتخصيص (قوله بأن نقض النفي الخ) تعليل
الشيخين مختص بما إذا اعتبر الاستثناء من النفي بخلاف ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى فإنه عام كما عرفت (قوله لا
نسلم أن الخ) وإنما ذلك إذا لم يستثن على ما هو قياس الاستثناءات المفرغة فإن نحو ما ضربت الزيدا لا يقتضي أن لا
زيد مضروبا بواسطة عموم ما ضربت فإن الحكم بالنفي بعد الاستثناء وكذلك ههنا الحكم بنفي الضرب عن المسند إليه بعد
الاستثناء وخلاصة الجواب أن صورة التقديم لا تقاس على سائر الاستثناءات المفرغة فإن مقتضى التقديم أن يكون الفعل
المذكور بعينه ، أي مع جميع قيوده المذكورة مسلم الثبوت بخلاف سائر الاستثناءات المفرغة كما بينه العلامة (قوله لا ليت

(قول الشارح) وجوابه الخ خاصه أن مقتضى التقديم أن يكون جميع ماعدا الفاعل مسلم الثبوت فيكون الضرب
المعين بأنه هذا الضرب الواقع على من عدا زيدا مسلما حصوله بصفته اعنى كونه لمن عدا زيدا لكن لغير المتكلم فإذا
نقض النفي بالا فقد أثبت عين ذلك الفعل له إذ ليس هناك ضربان لأن المنتقض بالا هو نفي الضرب الذي وقعت المناظرة
في فاعله وهو حين المناظرة فيه كان ضربا لمن عدا زيدا بمعنى أن المناظرة كانت في ضرب واقع على من عدا زيدا هو
لك أو لغيرك فانت بالتقديم نفيتك عنك وإثبتك لغيرك فإذا نقضت النفي فقد جعلت المتفق عليه بينك وبين المخاطب اعنى
عدم ضرب زيد باطلا حيث أثبت ضربه لنفسك فكأنك قلت هذا الضرب المعين الواقع على غير زيد واقع على زيد
فتكون ضاربا غير ضارب وزيد مضروبا غير مضروب وهو التناقض

(قول الشارح) لا لنفي الفعل وإذا لم يكن لنفيه لا يصح الاستثناء منه لإثباته

(قول المحشي) وما قيل الخ قائله الغفري

(قول المحشي) فإن الحكم بالنفي بعد الاستثناء يعنى أن النفي وأن تقدم لكن الحكم به متأخر عن الاستثناء فلحكموم

عليه بالنفي ما عدا المستثنى فلا تناقض

(قول المحشي) أي مع جميع قيوده أي التي منها كونه لمن عدا زيدا

لكن فاعله غيرى لا انا فاذا كان النزاع في هذا الضرب المعين الواقع على غير زيد وأنت قدرته ونفيت ان تكون فاعله فلا يكون زيد مضروبا لك ولا لغيرك أيضاً وهذا تحقيق ما ذكره العلامة في شرح المفتاح أن التقديم يقتضى ان ينتفى عنه الفعل المعين ثم الاستثناء أثبات منه لنفسه عين ذلك الفعل فيتناقض بخلاف ما ضربت الا زيدا فان النفي لا يتوجه الى ضرب معين وحينئذ يكون نفي الضرب محمولا على افراد غير زيد والاثبات لزيد فيتأتى التوفيق لا يقال يجوز ان يكون هناك ضربان وقع احدهما على من عدا زيدا والآخر على زيد ووقعت المناظرة في فاعل الاول فنفاه المتكلم عن نفسه وأثبتته لغيره فيلزم ان لا يكون زيد مضروبا له بهذا الضرب الذى نوظف في فاعله ولا يلزم ان لا يكون زيد مضروبا له اصلا لانا نقول المنتقض بالا هو نفي الضرب الذى وقعت المناظرة في فاعله فيكون هذا ثابتاً لزيد ومنفياً عنه هذا محال

(الفعل)، كما في سائر الاستثناءات المفرغة (قوله ان التقديم الخ) يعنى ان مقتضى التقديم ذلك لانه يقتضى ان تكون المناظرة في الفاعل فقط، فمن الوهم ما قيل ان هذا البيان يقتضى اعتبار الاستثناء مرتين ليلزم كون زيد مضروباً بالمتكلم وعدم كونه مضروباً له ولا يقدم على ذلك احد (قوله الى ضرب معين) اى مقيد بالاستثناء بل الى مطابق الضرب فيجوز ان يكون منفياً باعتبار البعض مثبتاً باعتبار البعض الآخر فلا تناقض (قوله لا يقال يجوز ان يكون الخ) يعنى كما انه يتأتى التوفيق في ما ضربت الا زيدا باعتبار تعدد الغرب يجوز اعتبار تعدد الضرب هنا بان يقال أصل الكلام ما ضربت انا الا زيدا فيكون نفي الضرب محمولا على افراد غير زيد والاثبات لزيد ثم قدم انا ليعيد التخصيص في الجزء الاول فقط بان نفاه المتكلم عن نفسه وأثبتته لغيره فلا يكون زيد مضروباً بهذا الضرب ومضروباً بضرب آخر فلا تناقض (قوله المنتقض بالا الخ) يعنى لا يمكن القول هنا بتعدد الضرب لان المنتقض بالا نفي الضرب المعين الذى وقعت المناظرة فيه وهو ضرب من عدا زيد هو ذلك لان المنتقض بالانفي الضرب المذكور قبله والمذكور قبله بمقتضى التقديم هو الضرب للمعين اعنى ضرب من عدا زيد واذا انتقض نفي ضرب من عدا زيدا باخراج زيد منه يكون زيد مضروباً بذلك الضرب فيلزم التناقض، وبما قلنا من ان المذكور قبله بمقتضى التقديم الخ اندفع ما قيل ان هذا الكلام انما يتم لو كان ما انا ضربت قبل قوله الا زيدا اشارة الى نفي ضرب من سوى زيد ويكون المنتقض بالانفي ضرب من سوى زيد لكن الاشارة الى نفي ضرب من سوى زيد بتمام الكلام وان المنتقض بالانفي الضرب المطلق، لان في التقديم اشارة الى نفي

(قول المحشى) كما في سائر الاستثناءات راجع لنفي الفعل لا لقوله لالنفى الفعل

(قول المحشى) فمن الوهم الخ تفريع على قوله يعنى ان مقتضى التقديم ذلك فنفي الضرب لزيد مقتضى التقديم لا باستثناء بعد الاستثناء من النفي المقتضى للاثبات كما وهم الوهم

(قول المحشى) وبما قلنا حاصل ما قاله ان مقتضى التقديم ان ماعدا الفاعل مسلم وما عداه هو ضرب من عدا زيدا فبمقتضى التقديم وتسليم ان هذا الضرب المتنازع في فاعله واقع على من عدا زيدا ان لا تكون ضربت زيدا ومقتضى نقض النفي أن تكون ضربته فلزم التناقض

(قول المحشى) لان في التقديم اشارة الخ فيكون المنتقض بالانفي ضرب من سوى زيد لانفي الضرب المطلق

وعندى ان قولهم نقض النفي بالا يقتضي ان تكون ضربت زيدا أجدر بان يعترض عليه فيقال ان النفي لم يتوجه الى الفعل اصلا بل الى ان يكون فاعل الفعل المذكور هو المتكلم والفعل المذكور هو الضرب الذى استثنى منه زيد فلا استثناء انما هو من الاثبات دون النفي فلا يكون من انتقاض النفي فى شيء كما اذا قلت لست الذى ضرب الا زيدا فكانه اعتقد ان انسانا ضرب كل احد الا زيدا وأنت ذلك الانسان فنفيت ان تكون انت ذلك الانسان واعلم ان ما ذكره المصنف ليس مخالفة لهم فى مجرد التعليل بل يظهر أثرها فى نحو قولنا ما أنا قرأت القرآن الا سورة الفاتحة فانه لا امتناع فيه عند المصنف لجواز ان يكون احد قد قرأ كل القرآن سوى سورة الفاتحة وعندهم يتمتع هذا لاقتضائه ان تكون الفاتحة مرقوة للمتكلم غير مرقوة له لما مر وهذا محال (والا)

ضرب من سوى زيد كالا يخفى (قوله وعندى ان قولهم نقض الخ) عندى ان هذا لاعتراض ليس له ورود اصلا، لان مقصود الشيخين مع تفريع عدم صحة ما انا ضربت الا زيدا على ان التقديم يفيد التخصيص ان من ثمرات افادة التقديم، تخصيص المسند اليه بالنفي وغيره، ان لا يصح استثناء شيء من هذا النفي لاستلزام نقض ذلك النفي بالا التناقض بخلاف ما ضربت الا زيدا فانه يصح الاستثناء على ما حققه العلامة فاذا جعل الاستثناء فيه من الاثبات لامن النفي فقد ثبت مدعاها من انه لا يصح الاستثناء من هذا النفي (قوله فيقال ان النفي لم يتوجه الخ) قال السيد السند فى شرح المفتاح وقدمها فى ذلك ام أولا فلانه ادعى فى ما انا رأيت احدا ان الرؤية متفية على وجه العموم فى المفعول فيجب ان تكون ثابتة للغير كذلك واذا لم يكن الفعل منفيًا بالقياس الى المفعول وكان النفي مقتصرًا على الفاعلية لم يصح ذلك الادعاء وكان اللازم هناك ثبوت رؤية احد من الناس لا ثبوت رؤية كل احد منهم فكانه قبل رؤية احد من الناس متفية على ثابته لغيري، واما ثانيا فلان الاثبات فى ما انا ضربت الا زيدا ليس بعام لان المقدر احد الا يرى انه يحتز أيضا ان يقال ما

(قول الشارح) أجدر بان يعترض عليه الخ يعنى احق بالاعتراض عليه مما اعترض عليه المصنف فان تعليل الشيخين مشتمل على مقدمتين احدهما ان نقض النفي بالا يقتضي ان تكون ضربت زيدا والثانية ان تقديم الضمير وايلاءه حرف النفي يقتضي أن لا تكون ضربته وقد اعترض المصنف على الثانية وترك الاولى مع انها احق بالاعتراض

(قول المحشي) لان مقصود الشيخين الخ يؤيد ان هذا مقصودهما انه لو كان المراد انه باطل بناء على ان الاستثناء من الاثبات لكان لا فرق بينه وبين ما انا رأيت احدا فى ان وجه البطلان واحد فلا فائدة فى تكراره (قول المحشي) تخصيصه المسند اليه بالنفي وغيره عبارة العصام المنقول منها هذا الرد تخصيص المسند اليه بالنفي وغيره بالاثبات ولعل المراد بالغير ههنا لا يخرج من النفي تدبر

(قول المحشي) لزم التناقض لان ضرب من عدا زيدا لا يكون واقعا على زيد وتقتضيه يقتضى وقوعه عليه

(قول المحشي) ان لا يصح استثناء من هذا النفي الخ اما عدم صحة المثال بناء على ان الاستثناء من الاثبات فليس لبطلان الاستثناء بل لاقتضاء التقديم المحال كما فى ما انا رأيت احدا

(قول المحشي) واما ثانيا الخ عترض على قول الشارح بالاستثناء انما هو من الاثبات

(قول الشارح) وعندهم يتمتع لاقتضائه الخ فهو مانع غير الاستحالة وهو التناقض وهذا هو السبب فى ذكر هذا المثال

عطف على ان ولي حرف النفي والمعنى ان ولي المسند اليه المقدم حرف النفي فهو يفيد التخصيص قطعاً سواء

انا ضربت أحداً الا زيدا فلا يتناول زيدا فلا يصح ان يستثنى منه لان يقدر مع احد لفظة كل بناء على انه في الاثبات لا يستعمل الامع وهو مردود عنده والجواب عن الاول ان عبدة الشارح رحمه الله ظاهرة في ذكره لكن مراده بقوله ان النفي لم يتوجه الى الفعل أصلاً انه ليس المقصود على هذا التقدير نفي الفعل بمعنى انه لم يتحقق في الخارج ليكون الازيد ناقضاً لذلك النفي ويكون المعنى ليس ضرب حد صادراً مني الا ضرب زيد بل المقصود هو نفي كون امتك فعل الفعل المذكور واما عموم النفي فباقى على التقديرين لان النكرة واقعة في سياق النفي على كليهما ، الا يرى انه لا فرق بين ان يقال ليس ضرب احد متحققاً مني سوى زيد وبين ان يقل لست ضارب احد سوى زيد بل غيري في كون المنفي عاماً فيهما انما الفرق في ان الاول لنفي الفعل ، بمعنى عدم تحققه والثاني لنفي الفعل بمعنى عدم كون افعال فاعله فتدبر وعن الثاني بوجهين ، الاول ان كون الاستثناء من الاثبات انما يلزم من كلامهم في توجيهه ان تقديم ضمير وايلاء حرف النفي يقتضي أن لا يكون زيد مضروباً حيث قالوا مثل هذا الكلام انما يكون لرد الخطأ في فاعل فعل معين مقرر هو الضرب لغير زيد لكن فاعله غيري لا انا فلا يكون مضروباً لك ولغيرك فظاهر ان كون الضرب لواقع على من عدا زيدا مسلماً مقرر انباء على ان الاستثناء من الاثبات لا من النفي فحصل اعتراض الشارح رحمه الله انكم لما جعلتم الضرب الواقع على من عدا زيدا مسلماً مقرر جعلتم الاستثناء من الاثبات لا من النفي فلا يكون من انتقاص النفي بالا في شيء الثاني انه لا موجب لكون المستثنى منه حداً بل المستثنى منه في المفرغ عام من جنس المستثنى مثبتاً كان أو منفي فيجب أن يكون المستثنى منه كل احد كما ان المستثنى منه في قرأت الا يوم كذا كل يوم على انك قد عرفت في الجواب عن الاعتراض لاول ان نفي الفاعلية لضرب احد يفيد عموم احد ، والاثبات للغير يجب أن يكون على طبق النفي فالمثبت للغير ضرب كل احد الا زيد (قوله والمعنى ان ولي الخ) يشير الى ان قوله ان ولي حرف النفي شرط محذوف الجزاء اعني فهو يفيد التخصيص

كما سمت الاشارة اليه واعلم ان هذا المبحث وما قبله مما تحيرت فيه افكار الفضلاء فكان على بصيرة (قول المحشي) الا يرى انه لا يجوز أيضاً ان يقال ما انا ضربت احداً الا زيدا الخ أي لان الاثبات في ذلك ليس

بعام مع التلطف بالمستثنى منه فلا يتناول زيدا حتى يخرج منه وهذا على تقدير ان الاستثناء من الاثبات

(قول المحشي) بمعنى انه لم يتحقق في الخارج ليكون الا زيد ناقضاً الخ يعني انه اذا كان المنفي بتحقيق الفعل في الخارج كان الاستثناء اخراجاً منه فيكون المخرج فرداً من أفراد ذلك الفعل فينتقض النفي بخلاف ما اذا كان المنفي فاعلية ذلك

الفعل فانه لا يكون المخرج داخلاً فيه بل يكون تقييداً للفعل المنفي فاعليته فقوله فاعل الفعل المذكور أي المقيد بالاستثناء (قول المحشي) الاول ان كون الاستثناء من الاثبات انما يلزم الخ حاصله ان كون الاستثناء من الاثبات ليس مختاراً

لشارح وانما هو لازم كلامهم فهو رد عليهم بما لزمهم فكانه قال يلزم كلامكم ان الاستثناء من الاثبات فكيف قلتم انه من النفي واعتراض اعصام هذا الجواب بان هذا الذي لزم من كلامهم قد قرره الشارح في دفع اعتراض المصنف فهو راض

به وقد يقال تقريره له انما هو تقرير لكلام من عليه الاعتراض فلا يلزم رضاه به

(قول المحشي) والاثبات للغير أي الذي تضمنه الحصر يجب ان يكون على طبق نفي ليكون ما عدا الفاعلية مسلم

التيوت والنزاع انما هو فيها كما مر

كان منكراً او معرفاً مظهراً أو مضمراً وان لم يل حرف النفي بأن لا يكون في الكلام نفي اصلاً نحو انا قت
او يكون لكن قدم المسند اليه على النفي والفعل جميعاً نحو انا ما قت فقد يفيد التخصيص وقد يفيد التقوى
واليه أشار بقوله (فقد يأتي) اي التقديم (للتخصيص رداً على من زعم انفراد غيره) اي غير المسند اليه
المذكور (به) اي بالخبر الفعلي (او) زعم (مشاركته) اي الغير (فيه) اي في الخبر الفعلي (نحو انا سمعت
في حاجتك) لمن زعم ان غيرك انفرد بالسمي في حاجته او كان مشاركاً لك فيه فيكون على الأول قصر
قلب وعلى الثاني قصر افراد (ويؤكد على الاول بنحو لا غيري) مثل لا زيد ولا عمرو ولا من سواي وما
أشبه ذلك (وعلى الثاني بنحو وحدي) مثل منفرداً أو متوحداً أو غير مشارك ونحو ذلك لان الفرض من
التأكيد دفع شبهة خالجت قلب السامع والشبهة في الاول ان الفعل صدر من غيرك وفي الثاني انه صدر منك
بمشاركة الغير

قطعا أي من غير احتمال للتقوى ، ومجموع الشرطيتين بيان للجملة السابقة عليهما اعني وقد يقدم ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي
ولذا ترك العاطف في قوله ان ولي الخ وليس جزاؤه ما دل عليه قوله وقد يقدم الخ ، اذ لا معنى لقولنا ان المسند اليه
حرف النفي فقد يقدم ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي لان المقصود انه ان ولي المسند اليه المقدم حرف النفي فهو للتخصيص
قطعا لا انه ان ولي فقد يقدم للتخصيص ولان افادة التخصيص غير مختص بالصورة الاولى فاقيل انه، معطوف على
مجموع قوله وقد يقدم ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي ان ولي حرف النفي ليس بشيء (قوله وان لم يل حرف النفي الخ) وما
قيل ان ههنا احتمالا آخر وهو ان يكون المسند اليه بعد النفي ، مع فصل لا بد من التعرض له فدفعه ان الكلام في بيان احواله
المسند اليه بالقياس الى المسند لا بالقياس الى متعلقاته فانه مجتأ آخر سيجي والفصل بحرف زائد للتأكيد نحو ما ان انا قلته

(قول المحشي) ومجموع الشرطيتين أي قوله ان ولي وقوله ولا فقد يأتي وقوله بيان للجملة الخ فيكون المراد من التخصيص الأعم من
القطعي والاحتمالي فأفاد الاول بالشرطية الاولى والثاني بالثانية وقوله ولذا ترك العاطف أي لكونهما بيانا لها فيكون بينهما
كمال الاتصال ترك العاطف بان يقول فان ولي الخ لتزويدهما منها منزلة عطف البيان من متبوعه في افادة الايضاح فلا
يعطفان عليها وان كان لوائي بالقاء يكون بيانا ايضاً لكن لا بتلك المنزلة تدبر

(قول المحشي) اذ لا معنى لقولنا الخ لانه يفيد ان المقصود الحكم بانه تارة يقدم لذلك وتارة لا يقدم له مع انه مقي
قدم حينئذ كان له قطعاً

(قول المحشي) معطوف على مجموع قوله الخ يلزمه ان هذا ليس بيانا للجملة السابقة وان وقد يقدم جزء الشرط
الأول وكلاهما فاسد

(قول المحشي) مع فصل أي بمتعلق للمسند أولاً فالاول نحو ما زيدا أنا ضارب وهو لتخصيص نفي الفعل بالمفعول
مع ايقاعه على غيره لا لتخصيص نفي الخبر بالمسند اليه واثباته لغيره كذا في الاطول فليس داخلاً فيما سبق كما لا يدخل
تحت قوله والا وقوله فهو الخ فإؤه للتحسين

والدال صريحا ومطابقة على دفع الاول نحو لا غيرى وعلى دفع الثانى نحو وحدى دون العكس (وقد يأتى لتقوى الحكم) وتقريره في ذهن السامع دون التخصيص (نحو هو يعطى الجزيل) قصدا الى ان تقرر في ذهن السامع وتحقق انه يفعل اعطاء الجزيل لا الى ان غيره لا يفعل ذلك وسبب تقويته تكرر الاسناد كما يذكر في باب كون المسند جملة (وكذا اذا كان الفعل منفيا) فقد يأتى للتخصيص نحو انت ماسعيت في حاجتي قصدا الى تخصيصه بعدم السعى وقد يأتى لتقوى ولم يمثل المصنف الا به ليفرج عليه التفرقة بينه وبين تأكيد المسند اليه فانه محل الاشتباه بخلاف التخصيص (نحو انت لا تكذب فانه اشد لنفى الكذب من لا تكذب وكذا من لا تكذب أنت) مع ان فيه تأكيدا ولذا ذكره بلفظ كذا (لانه) اى لان لفظ انت اول لان لا تكذب أنت (لتأكيد المحكوم عليه لا الحكم) لعدم تكرره فقولنا لا تكذب نفى الكذب عن الضمير المستتر وأنت مؤكده على معنى ان المحكوم عليه بنفى الكذب هو الضمير لا غيره ومعنى لا غيره انك

فهو كدم الفصل وقد يقال انه غير واقع في كلام البقاء او قليل فلذا تركه (قوله والدال صريحا ومطابقة الخ) لا بد من ضم مقدمة وهى ان دفع الشبهة انما يحصل بالدال عليه صريحا ومطابقة (قوله لتقوى الحكم) لم يقل لتقوية الحكم ، مع ان مناسبة لفظ التخصيص يقتضى ذلك رعاية لما هو مشهور فيما بينهم (قوله وكذا اذا كان الخ) عطف على محذوف اى هذا اذا كان الفعل مثبتا والمشار اليه بكذا البيان المذكور في انا سمعت وفي هو يعطى الجزيل لا اتيانه عند عدم الولي للتخصيص والتقوى حتى يرد ان المذكور فيما سبق لم يكن مختصا بما اذا كان مثبتا فلا يحسن ايراد هذا الكلام (قوله ولم يمثل المصنف رحمه الله تعالى الخ) اى لم يبين التمثيل الا بالتقوى لانه لم يورد مثال التخصيص فن المثل المذكور يصلح لها (قوله بنفى الكذب) الباء متعلق بالحكم المدلول عليه بلفظ المحكوم ، فالمعنى لذى حكم عليه بنفى الكذب هو الضمير

(قول الشارح) والدال صريحا يفيد دلالة كل على المقصود لكن التزاما

(قول المحشى) مع ان مناسبة لفظ التخصيص الخ لان التقوية متعددة كالتخصيص لانها مصدر قوى بخلاف التقوى فانه مصدر تقوى وسر تعبيرهم بالتقوى انه وصف الحكم وهو المقصود بخلاف التقوية فانها وصف الفاعل وبوسيلة وايضا التقوى معناه تقرير الحكم في نفسه في ذهن السامع سواء كان لرد شك أو انكار أولا والتقوى لمدسبته للتخصيص ربما فهم منها انها لا تكون الا لما يكون له التخصيص

(قول المحشى) والمشار اليه بكذا البيان المذكور أى مثل البيان فيما اذا كان الفعل مثبتا البيان فيما اذا كان منفيا فالحكم بان كلاما من المثبت والمنفى تارة يكون للتخصيص وتارة يكون لتقوى سبق في قوله والا فقد يأتى الخ كما يصرح به صنيع الشارح هناك وانما التشبيه هنا لامثلة المنفى بأمثلة المثبت لكن قول الشارح بعد كلام المصنف هنا فقد يأتى الخ بعد ذلك بل كان الواجب ان يقول بمثل أو يبين بظهير ماضى فتدبر

(قول المحشى) أى لم يبين التمثيل الخ حيث قل فانه اشد لنفى الكذب الخ فانه معنى التقوى لا التخصيص

(قول المصنف) لا الحكم أى الثبوت وان كان تأكيد الحكم بمعنى الاثبات كما سبق لمحشى

(قول المحشى) فالمعنى الذى حكم عليه بنفى الكذب الخ فهو تأكيد للحكم بمعنى الاثبات أى الاثبات له دون غيره

لا تظن ان عدم الكذب في هذه الحالة أتى اتكلم فيها مسند الي غير الضمير وانما اسندته الى الضمير على سبيل التجوز او السهو او النسيان وليس معناه ان نفي الكذب منحصر فيه فليتأمل وكذا قولنا سمعت انا في حاجتك لا يفيد التخصيص ولا التقوى بل يفيد صدور السعي من المتكلم نفسه من غير تجوز او سهو او نسيان وهذا الذي قصده صاحب المفتاح حيث قال وليس اذا قلت سمعت في حاجتك او سمعت انا في حاجتك يجب ان يكون ان عند السامع وجود سعي في حاجته وقد وقع خطأ منه في فاعله فتقصده إزالة الخطأ بل اذا قلته اى المثال الاخير ابتداء مفيدا للسامع صدور السعي في حاجته منك غير مشوب بتجوز أو سهو أو نسيان أى في الفاعل صح وانما لم يتعرض لنفي التقوى لانه انما أورد هذا الكلام في بحث التخصيص وانما خص البيان بالمثال الاخير

لا غير الضمير أي ليس غير الضمير معكوما عليه ، وليس معناه ليس غير الضمير موصوفا بنفي الكذب (قوله فليتأمل) ، حتى تبين لك الفرق بين التخصيصين فان لا تكذب انت تخصيص الاثبات وفي انت لا تكذب تخصيص الثبوت (قوله وليس اذا قلت الخ) أي اذا لم يكن فاعل معنوى أو كان ولم يقدم لم يكن هناك تخصيص ورد خطأ فيعلم بذلك ان التخصيص فيما ذكر مستفاد من تقديم الفاعل المعنوى واسم ليس ضمير الشأن واذا قلت ،

(قول الشارح) أى في الفاعل يعنى ان المراد من قول السكاكي غير مشوب بتجوز أو سهو أو نسيان هو ان المحكوم عليه في قولك سمعت انا في حاجتك هو ان ضمير نفسه لا مازعه الشارح العلامة كذا نقل عن الشارح في قوله أى في الفاعل تفسير من الشارح لمحل التجوز والسهو والنسيان في كلام الشيخ (قول الشارح) على سبيل التجوز الخ لاشك ان هذا الكلام سهو من الشارح العلامة الا انه رده بين التجوز والسهو والنسيان باعتبار مناسبة سوق الكلام كذا نقل عنه

(قول المحشى) وليس معناه الخ حتى يكون تأكيدا للحكم بمعنى الثبوت فانه انما يكون من تكرار الاسناد حقيقة (قول المحشى) حتى يتبين لك الفرق بين التخصيصين الخ قل صاحب المفتاح بدل قول الشارح فليتأمل فتدبر قال المحشى فيما سبق انه اشارة الى الفرق بين كونه تأكيذا للحكم عليه بنفي الكذب اللازم لكونه تأكيذا للمحكوم عليه بنفي الكذب وبين كونه تأكيذا لنفي الكذب أى في نت لا تكذب اذا كان للتخصيص وقال فيما سياتى وانما اوردته صاحب المفتاح اشارة الى ان منشأ عدم الفرق بين الكلامين عدم الفرق بين تخصيص الاثبات وتخصيص الثبوت ولذا أمر بالتدبر واقتدي به الشارح اى فأمر بالتأمل والحاصل ان تخصيص الثبوت معناه ان المسند ثابت للمسند اليه دون غيره أو منفي عنه دون غيره نحو انا سمعت أو انا سمعت وتخصيص الاثبات معناه ان الاثبات واقع على حال دون غيره فان معنى سمعت انا ان الاثبات واقع عن قصد لاعن نسيان وحقيقة لا مؤولا فهو تخصيص ببعض الأحوال كما ان الاول تخصيص ببعض من يصح منه الفعل فتعرض صاحب المفتاح للفرق بينهما والمصنف رحمه الله تعرض للفرق بين انت لا تكذب اذا كان للتقوى وبين لا تكذب انت بان لا تكذب انت تأكيدا للمحكوم عليه اللازم له تأكيده الحكم بمعنى الاثبات بخلاف انت لا تكذب فانه لتأكيد الحكم بمعنى الثبوت وانما تعرض للفرق بينهما لاشتراكهما في عدم التخصيص بهما بالمعنى

لانه هو محل الاشتباه والشارح العلامة قد اورد في هذا المقام على سبيل التجوز أو السهو أو النسيان مالا يزيدك النظر فيه الا التعجب والتحير. وذلك انه قال انك اذا قلت ابتداء أي من غير علم المخاطب بوجود سمي منك سميت في حاجتك او سميت انا في حاجتك لتفيده وجود السمي منك صح من غير ارتكاب تجوز أو سهو أو نسيان بخلاف ما لو قلت في الابتداء لافادة وجود السمي أولا في الابتداء انا سميت في حاجتك فانه لا يصح الا بارتكاب تجوز أو سهو أو نسيان أما الاول فلان قولك انا سميت انما يستعمل لرد الخطأ في الفاعل لا لافادة وجود السمي فاذا استعملته لافادة وجود السمي فاما ان يكون باعتبار أنه لازم معناه

ظرف له ويجب خبره وانما في الوجوب هنا اشارة الى وجوبه فيما اذا قدم ويكون تامة وفاعله ان مع اسمه الذي هو وجود وخبره اعنى عند السامع وقد وقع صفة سمي وفي بعض النسخ بالواو حال منه وقوله فتقصده عطف على يكون وقوله غير مشوب حال من السمي قيل فيه سماجة لان انتفاء الشوب بهذه الامور هيئة للفاعل الذي هو المؤكد لا للسعي وقوله صح جواب اذا قلته (قوله لانه هو محل الاشتباه) لوجود الفاعل المعنوي فيهما والتفاوت بالتقدم والتأخير فعلى هذا ، محط الفائدة قوله ابتداء وقوله غير مشوب الخ بيان للواقع وان الفرق بين انا سميت وسميت انعدم صحة وقوع الاول ابتداء ، دون الثاني ، بخلاف توجيه العلامة فان محط الفائدة فيه قوله غير مشوب بتجوز الخ وذكر قوله ابتداء بيان للواقع ولذا

الاول وورودها لمجرد تقرير الحكم ولدفع توهم التجوز أو السهو أو النسيان وحاصل الفرق حينئذ ان انت لا تكذب لما تكرر فيه الاسناد تكرر فيه الثبوت فيكون لتأكيد الحكم بمعنى الثبوت بخلاف لا تكذب انت فانه لا تكرر فيه فلم يتأكد فيه الحكم بمعنى الثبوت وانما فيه تقرير الحكم بمعنى الاسناد لانه لما أكد المحكوم عليه كان كانه وقع الاسناد مرة ثانية ولا يقوى ذلك حتى يتعدى الى تكرر الثبوت واعتذر الشارح عن ترك المصنف الفرق بين لا تكذب انت وبين انت لا تكذب اذا كان للتخصيص بانه ليس محل اشتباه وعن ترك السكاكي الفرق بين ما ذكر اذا كان للتقوى بانه انما اوردته في بحث التخصيص فليتأمل (قول الشارح) لتفيده وجود السمي منك صح ان كان المراد افادة وجود السمي منه فقط امتنع سميت انا وان كان

المراد ذلك مع دفع التجوز أو السهو أو النسيان في الفاعل أو مجرد التقرير فكان اللائق بانه فانه لا يستعمل الا لذلك (قول المحشي) ظرف له أي للباس وقوله وانما في الوجوب هنا أي مع ان الواقع هنا في الجواز من اصله وقوله اشارة الى وجوبه الخ أي انما في الوجوب لكونه الثابت في المقابل عند قصد التخصيص به دون التقوى لا لاثبات الجواز هنا قاله السمرقندي والفنري وقوله هيئة للفاعل لانه الذي يتصف بالتجوز وما معه وقوله الذي هو المؤكد لانه مدلول التاء المؤكدة بانا وانما حكاه بقبل لامكان ان يقال شابه التجوز وما معه باعتبار شوبه الفاعل وانما لم يجعله حالا من ضمير مفيدا كما قيل لانه ليس المراد المك تفيده غير متجوز ولا ساه ولا تاس في تلك الافادة بل المراد ان ذلك يكون مفادا للسامع تدبر (قول المحشي) محط الفائدة قوله ابتداء أي محط الفرق بين انا سميت وسميت انا فيكون قوله ابتداء احترازا عن عدم الابتداء الواقع في انا سميت وقوله بيان للواقع أي المقصود بالتركيب في نفسه وليس احترازا عن انا سميت كما فهم العلامة بل الاحتراز عنه بقوله ابتداء

(قول المحشي) بخلاف توجيه العلامة فان محط الفائدة فيه قوله غير مشوب بتجوز الخ وذكر قوله ابتداء بيان للواقع

فيكون مجازاً أو باعتبارانه معناه فيكون سهواً ان لم يعرف انه ليس معناه أو نسياناً ان عرف ذلك وأما الثاني فلأنك اذا قلت انا سميت في حاجتك لاني لا ابتداء بل عند خطأ المخاطب في الفاعل بان اعتقد نسبة الفعل الى الغير

عم الحكم في اناسميت أي سواء كان في الابتداء أولاً في الابتداء فإنه مشوب بتجاوز أو سهو أو نسيان إما من السامع أو من المتكلم (قال قدس سره أورد الخ) دفع لتوهم لاطالة في عبارة الشرح بان يترك لفظ لا غيره ويقال انتم تأكد المحكوم عليه بنفي الكذب وهو الضمير من غير تجاوز وسهو ونسيان في الحكم يعني ان مقصوده من ايراده وتفسيره الاشارة الى تحقيق عبارة المفتاح وانما أوردته صاحب المفتاح اشارة الى ان منشأ عدم الفرق بين الكلامين عدم الفرق بين تخصيص الاثبات وتخصيص الثبوت ولذا امر بالتدبر واقتدى به الشارح رحمه الله تعالى (قال قدس سره على ما يقتضيه كلامه) ، حيث فسر السهو بعدم العلم وان كان في المشهور عبارة عن زوال المعلوم عن المدركة (قوله فيكون مجازاً) بناء على ان المعاني الثواني هي المعاني الحقيقية عند البلغاء حتى يلتحق الكلام باتتبعها باصوات الحيوانات العجم والمعاني الاولى من لوازمها (قل قدس سره وجعل قوله غير مشوب الخ) فيه انه ، صرح بأنه حال من وجود السعي أي مفيداً اياه والحال انه أي وجود السعي

ولذا الخ يعني انه على توجيه العلامة محط الفائدة عدم الشوب بالتجاوز وغيره فيكون الفرق بين انا سميت وسميت انا عدم صحة وقوع الاول بلا شوب بالتجاوز وما معه سواء كان من المتكلم أو السامع بخلاف الآخرين فانهما يصحان بلا شوب بما ذكر ولما كان الشوب بما ذكر متحققاً في انا سميت سواء كان في الابتداء أولاً لانه في الابتداء يكون من المتكلم وفي غيره يكون من السامع عم الحكم فيه بخلاف الاولين فانهما يمكن الاتيان بهما بلا تجاوز وغيره من احد اصلا لعدم وضعهما للرد فكان حاصل فرق العلامة ان انا سميت لا يمكن الا مع التجاوز وغيره بخلاف المثاليين الآخرين فانهما يكونان مع غير ذلك وحينئذ يكون قيد الابتداء لبيان الواقع لا للاحتراز عن انا سميت لانه لا يكون الا مع التجاوز وما معه سواء كان في الابتداء أولاً ولم يتعرض لوقوعهما لاني الابتداء لان قيد الابتداء المذكور فيهم في كلام المفتاح لبيان الواقع يعني لبيان ما يستعملان فيه وما هما موضوعان له في الواقع لا للاحتراز عن انا سميت بمعنى انه اذا قيل ابتداء لا يصح بخلاف ما اذا قيل لا ابتداء فإنه يصح اذ لو كان كذلك لم يتعرض لعدم صحته لاني الابتداء الا بالثبوت

(قال قدس سره) فان استهيناً كيد المحكوم عليه بنفي الكذب عنه بأنه هو لا غيره الباء متعلق بالتأكيّد والمعنى ان الحكم متوجه اليه نفسه لم يعدل به بآية من غيره تجاوزاً أو سهواً أو نسياناً لان انتفاء الكذب ثابت له دون غيره ليكون تخصيصاً (قول المحشي) حيث فسر الخ بالحكم بأنه سهو بناء على رأيه لا على المشهور فإنه لا بد من سبق العلم عليه

(قول المحشي) بناء على ان المعنى الثواني الخ دفع لما قيل على العلامة انه لا يصح دعوى المجازة لان المعنى المنقلب منه هنا وهو قصر السعي على المتكلم ليس معنى حقيقياً بل هو زائد على المعنى الحقيقي الذي هو وجود السعي وحاصله ان المعاني الثواني هي المعاني الحقيقية عند البلغاء لفظاً فلا تتقال منها ولو الى المعنى الحقيقي الاصل مجاز

(قول المحشي) صرح بأنه حل الخ لعل تصرّحه بذلك مأخوذاً مما تقدم عنه سابقاً حيث قل ان السعي في الاولين غير مشوب الخ ومما ذكره بعد ذلك بقوله ويجب ان تعلم مع ما علمت ان استعمال الاولين لما لم يجب ان يكون مع علم السامع كالثالث بل جائز ان يكون في صورة جهلة فيجوز أيضاً بان يكون في صورة علمه ويكون حكمها حكم الثالث لاني الرد بل في كون السعي فيهما مشوباً بتجاوز أو سهو أو نسيان انتهى وقوله لاني الرد قبل ان لا هذه ثابتة في عبارة

على الانفراد أو الشراكة فان كان قد نسبته الى الغير لمساهلة كان تجوزا والا كان سهوا أو نسيا نافعا لتجوز أو السهو أو النسيان على الاول من المتكلم وعلى الثاني من المخاطب ثم بنى على كلامه هذا ما بنى والشجرة تنبيء

غير مشوب بتجوز الخ ، وانما اخره في بيان الغرض للتنبيه على ان محط الفائدة هو هذا القيد دون قيد لا ابتداء ، ولذا تعرض لبيان حل اسمعيت في الابتداء ولم يتعرض لبيان حال سميت انا لافي الابتداء لان قيد الابتداء لبيان الواقع (قوله كان تجوزا) لم يقل كان مجازاً على طبق ما سبق لعدم استعمال اللفظ من المخاطب فضلا عن كونه في غير معناه بل فيه تجوز

الشارح العلامة لكن بيان السيد يدل على ان ذينك المتالين يستعملان في الرد تجوزا أو سهوا أو نسيانا اه اقول مراد العلامة بقوله ان استعمال الأولين الخ بيان قول المفتاح وليس يجب الخ بانه انما في الوجوب فقط فيفيد جواز استعمال الأولين عند علم المخاطب فقال العلامة هو كذلك الا انه لا يكون للرد فيكونان كاشا في مجرد كون السمي فيهما عند المخاطب مشوبا بالتجوز وما معه مع كونهما لافادة اصل الحكم بخلاف الثالث فانه لا يكون حينئذ الا للرد واما ما قبله قدس سره فمراد فيما اذا استعمل للرد وكل ذلك على ما فهم العلامة في ان المراد بالتجوز في قول العلامة كان تجوزا التساهل كما يدل له ما قبله والا فلصادر من المخاطب مجرد اعتقاد النسبة الى الغير وليس بلفظ حتى يكون مجازا فليس التجوز في كلامه على وتيرة واحدة ويلزم ان يكون المراد بالتجوز في كلام المفتاح المعنى الأعم من الاصطلاح اللهم الا ان يكون المخاطب تلفظ بذلك ويكون معنى المساهلة البناء على غير التحقيق لكن يلزم ان يراد بالخطأ حينئذ الخطأ بحسب الظاهر وقطع النظر عن القرينة ثم رأيت المحشى بعد تعرض لذلك

(قول الشارح) ثم بنى على كلامه هذا ما بنى وهو انه قل مراد المصنف هو الثاني وهو انك قلت ان اسمعيت في حاجتك لافي الابتداء لا الاول وهوانك قلته في الابتداء لانه فرق بين سميت في حاجتك وسميت انا في حاجتك وبين انا سميت في حاجتك بوجهين أحدهما ان الأولين يجوز ذكرهما ابتداء وثانيهما ان السمي في الأولين غير مشوب بتجوزا أو سهوا أو نسيان من السامع لانه لم يتصور السمي ولا فكيف يتصور شوبه فيه بشي من ذلك بخلاف الثالث فان السمي مشوب فيه من السامع باحد ما ذكرنا كما قررنا واما ذكر الثالث في الابتداء لافادة وجود السمي وان استلزم كون السمي فيه مشوبا باحد الثلاثة لكن الشوب فيه بالنسبة الى المتكلم لا بالنسبة الى السامع ليقابل الأولين ثم ذكر سؤلا وجوده كذا قل عن الشارح (قول الشارح) والشجرة تنبيء الخ أى فلا حاجة لذكر المبني استغناء بذكر المبني عليه

(قول المحشى) بانه حال من وجود السمي يعنى ان وجود السمي غير مشوب بالتجوز وما معه بالنسبة للتركيب أو المخاطب يعنى ان المفاد وجود سمي غير مخاط لتجوز في التركيب ولا لسهو أو نسيان في معناه من المتكلم ولا لتساهل أو سهو أو نسيان من المخاطب بخلاف انا سميت هذا هو معنى الحالية على فهم العلامة بخلافه على فهم الشارح كما سبق (قول المحشى) وانما آخره في بيان الغرض أى حيث قال الغرض الخ ومراد المحشى ان العلامة في فهم كلام المفتاح جملة حالا من وجود السمي وان كان بمعنى غير ما فهمه الشارح وأما في بيان الغرض فأخره وعلمه بصح ولا يصح للتنبيه على انه محط الفائدة وليس المراد انه في بيان الغرض ابقاه على كونه حالا فانه لا يناسب الشارح

(قول السيد قدس سره) جمل الضمير في قوله الخ ولذا اضطر لجعل معنى غير مشوب بتجوز من غير ارتكاب تجوز فلم يجعله معنى مفادا بالتركيب والشارح لما جعله مفادا بالتركيب ارجع للضمير للمثال الاخير

عن الثمرة هذا الذي ذكره من التفصيل إذا بنى الفعل على معرف (وان بنى الفعل على منكر افاد) أي التقديم أو البناء على المنكر (تخصيص الجنس أو الواحد به) أي بالفعل (نحو رجل جاءني أي لا امرأة) فيكون تخصيص جنس (أولا رجلا) فيكون تخصيص واحد قال الشيخ انه قد يكون في اللفظ دليل على أمرين ثم يقع القصد الى أحدهما دون الآخر فمفسر ذلك الآخر بان لم يدخل في القصد كان لم يدخل في دلالة اللفظ واصل النكرة ان تكون لواحد من الجنس فيقع القصد بها تارة الى الجنس فقط كما اذا اعتقد المخاطب بهذا

بالمعنى الغوى حيث نسب الفعل الى الغير بالمساهلة وعدم المبالاة فلا يرد ما قيل ان كونه تجوزا ينافي كونه كونه خطأ فان التجوز لا يقال له انه مخطئ، (قوله من التفصيل المذكور) من قوله ان ولي الى هنا لا التفصيل المذكور بقوله والافتقار يأتي الخ لانه قال في الايضاح هذا كله اذا بنى الفعل على معرف باللفظ التوكيد (قوله تخصيص الجنس)

(قول الشارح) هذا الذي ذكره من التفصيل أي في تقديم المسند اليه ان لم يل حرف النفي كذا نقل عن الشارح لانه لا يخالف عند ولي حرف النفي بين المنكر والمعرف في افادة التخصيص قطعا اتفاقا بين المصنف وغيره فلا معنى لقولنا هذا الذي ذكر من افادة ما ولي حرف النفي التخصيص اذا بنى على معرف فان بنى على منكر فهو يفيد التخصيص قطعا لاتحاد الحكم في ذلك ولذا قال المشرح بعد قوله والا والمعنى ان ولي حرف النفي فهو يفيد التخصيص قطعا سواء كان منكرا أو معرفا الخ وترك التعميم بعد قوله وان لم يل حرف النفي ومثل بالضم لان ذلك التفصيل الكامن فيما لم يل مقيد بالبناء على معرف المذكور هنا بخلاف ما قبله لكن المحشى رحمه الله مراعاة للفظ كل في الايضاح جعل المراد بالتفصيل جميع ما تقدم وليس المشار اليه هو الحكم الاول خاصة حتى يرد ما مر بل تمام التفصيل الذي منه ما بعد الا فكأنه قال هذا الذي تقدم من التفصيل بين ما ولي وما لم يل من ان الاول يفيد التخصيص قطعا والثاني قد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوى اذا بنى على معرف فان بنى على منكر فلا تفصيل بين ما ولي وما لم يل وقد خبط بعض الناظرين هنا فزعم ان تعميم الشارح بعد الا مبنى على رأيه في اعتراضه على المصنف وكان الاولى له ان لا يعم وهو منشؤه قلة التدبر (قول الشارح دليل على امرين) اشارة الى ان اسم الجنس حامل لمعينين الجنسية والعدد المعين كذا نقل عنه وقوله بان لم يدخل البناء للسببية (قول الشارح) واصل النكرة أي المفردة كذا نقل عنه

(قول السيد قدس سره) وسكت عن بيان حال سميت في حاجتك قد عرفت من تقرير المحشى انه سكت عنه لان قيد الابتداء لبيان الواقع أي لبيان ما يصح فيه التركيب في الواقع وحينئذ فلا مفهوم له حتى يبينه وانما قصر الفرق على ما يصح فيه التركيب في الواقع لانه المحتاج للفرق لان المراد بالفرق بين سميت وسميت انا وبين انا سميت باعتبار ما وضع التركيب له وانما عم الحكم في انا سميت لوجود الفارق فيه مطلقا هذا ولا يناء في ان قيد الابتداء لبيان الواقع ما قلناه سابقا عن العلامة حيث تعرض لبيان التركيبين لافي الابتداء لانه فهم منه في عبارة الشيخ حيث قال ليس يجب الخ وليس مفهوم قوله ابتداء ومراده قدس سره انه سكت في مقام الفرق فتأمل

(قول السيد قدس سره) الا ان لزوم رد الخطأ في الفاعل لا فائدة وجود السعي غير ظاهر قد عرفت مما قرنا به ما قلناه عن العلامة انه لم يقل بان المثالين الاخيرين يستعملان لرد الخطأ حتى يكون مجازا من المتكلم في ذلك بل

الكلام ان قد أتاك آت ولم يدر جنسه ارجل هوام امرأة او اعتقد انه امرأة وتارة الى الواحد فقط كما إذا عرف ان قد أتاك من هو من جنس الرجل ولم يدر ارجل هوام رجلان أو اعتقد أنه رجلان وانفرد دلائل الإعجاز مفصح عن أنه يدخل في تخصيص الجنس تخصيص النوع نحو رجل طويل جاءني على معنى ان الجاني من جنس طوال الرجال لا من جنس قصارهم ثم ظاهر كلام المصنف انه اذا بنى الفعل على منكر فهو للتخصيص قطعاً وليس في كلام الشيخ ما يشعر بالفرق بين البناء على المنكر والبناء على المعرف بل أشار في موضع من دلائل الإعجاز الى ان البناء على المنكر أيضاً قد يكون للتقوى لكن بشرط ان يقصد به الجنس أو الواحد

أي ما يعم القليل والكثير على ما هو المعنى الشائع عندهم ولذا صح وقوع النكرة مبتدأ فانه في معنى لتخصيص بالصفة (قوله ولم يدر جنسه) أي تردد فيه ولذا فسر بقوله أرجل ام امرأة فيكون قصر تعيين (قوله او اعتقد انه امرأة) فيكون قصر قلب وفي المحصر، إشارة الى انه لا يجيء لقصر الافراد (قوله يشترط ان يقصد الخ)

قال انهما يستعملان لافادة أصل الحكم مع كون السمي مشوباً عند المخاطب بما ذكر على ما فهمه من نفي الوجوب في كلام صاحب المفتاح وان كان الواقع نفي الجواز من أصله في الكلام ابلغ كما مر وانما قل قدس سره الا ان لزوم رد الخطأ في الفاعل لافادة الخ مبالغة في الافادة لانها المقصود من استعمال التركيب على قياس قول العلامة فاذا استعملته لافادة وجود السمي وان كان الملزوم هو وجود السمي كما انه لكون المقصود في انا سميت رد الخطأ وان كان معناه اقصر اللازم من رد الخطأ قال وعكسه كان ظاهراً فان عكسه المقصود له قدس سره لزوم افادة وجود السمي لرد الخطأ ومثل ذلك يقل في كلام العلامة فان الشريف قدس سره اتقى أثره فليتأمل

(قول المحشي) أي ما يعم القليل والكثير يعني انه ليس المراد بالجنس المقول على كثيرين مختلفين فان النكرة كرجل ليست كذلك بل المراد به ما يعم القليل والكثير الذي هو المعنى الشائع للجنس ولذا أي لكون هذا المعنى هو المراد بالنكرة هنا صح وقوعها مبتدأ بخلاف ما لو اريد الفرد الشائع بقطع النظر عن معنى عموم القليل والكثير فانه لا يصح وقوعها مبتدأ تدير (قول المحشي) فانه في معنى التخصيص بالصفة كانه قيل هذا الذي يعم القليل والكثير أي يحتهما وما عند تخصيص الواحد فالمسوخ للابتداء هو التخصيص بالصفة كانه قيل رجل واحد جاءني لا اثنان

(قول المحشي) إشارة الى انه لا يجيء لقصر الافراد كذا قاله المحشي وفي بعض الشروح أيضاً وهو في تخصيص الواحد ظاهر لان مدلول الوحدة مع التقديم ان الجاني واحد لا اثنان بدل الواحد بان يضم اليه آخر فيكون لدفع التردد في ان الجاني اثنان بدله بان يكون منه آخر ولا دلالة لها على ان الجاني واحد فقط دون أن يكون معه اثنان غيره حتى يكون قصر افراد اذ لا خصوصية للوحدة بما عدا هذين الاثنين واما في تخصيص الجنس فلان معناه عند التقديم رجل جاني لا امرأة كما سيصرح به الشارح بعد ويفيده قوله هنا أي لا امرأة وليس معناه رجل جاني لادرجل وامرأة حتى يكون رداً لما زعمه المخاطب من التشريك بخلاف انا سميت عند رد اعتقاد الشركة فان معناه لا انا وغيري ولذا يؤكد بوحدي وغير مشارك وليست الصلاحية في هذا الباب كافية بل لابد من الاستعمال كما تقدم المحشي الا ترى انه عند البناء على المنكر يكون عند المصنف للتخصيص فقط دون التقوى مع ان التقوى حاصل في جميع صور التخصيص ضرورة تكرار

كما في التخصيص ولعلنا نورد كلامه عند تحقيق معنى التقوى (ووافقه) اى عبد القاهر (السكاكي على ذلك) اى على ان تقديم المسند اليه يفيد التخصيص لكن خالفه في شرائط وتفصيل لان مذهب الشيخ على ما ذكرنا انه ان وقع بعد النفي فهو للتخصيص قطعاً والا فقد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوى مضمرًا كان ذلك الاسم او مظهرًا معرفًا أو منكرًا مثبتًا كان الفعل أو منفيًا وعلى ما ذكره المصنف انه ان كان الاسم نكرة فهو أيضاً للتخصيص قطعاً وظاهر كلام صاحب الكشف انه موافق لعبد القاهر لانه قائل بالخصر في نحو * الله يبسط الرزق والله يستهزى بهم * وامثالهما في المسند اليه مظهر معرف ومذهب السكاكي انه ان كان نكرة فهو للتخصيص وان لم يمنع منه مانع كما سيجي، وان كان معرفة فان كان مظهرًا فلا يكون للتخصيص البتة وان كان مضمرًا فان قدر كونه في الاصل مؤخرًا فهو للتخصيص والا فالتقوى ولم يتعرض في كتابه للفرق بين ما يلي حرف النفي وما لا يليه وصرح بافتراق الحكم بين الصور الثلاث وان قولنا زيد عرف محمول على الابتداء لكن

اما اذا لم يقصد شيء منهما بان يحمل التنوين فيها على التظيم أو التهويل أو غير ذلك لم يقصد التقوى، ولا التخصيص بالوصف المستفاد من التنكير المصحح بالابتداء (قوله فلا يكون للتخصيص البتة) اى لا يفيد التخصيص اذ ليس هناك تقديم معنوي ليستفاد منه التخصيص ويرد عليه انه يجوز استفادته من التقديم اللفظي كما ذهب اليه الكشف في قوله تعالى (الله يبسط الرزق) كذا في شرح المفتاح الشريفى وله أن يقول ان التقديم اللفظي، تكفيه الاصلة (قوله بافتراق الحكم بين الاسناد فيها وما ذاك) الا لانهم استعملوه للتخصيص دون التقوى بقى انه اذا ولي المسند اليه المنكر حرف النفي هل يستعمل لقصر الافراد مقتضى اطلاق ما تقدم نعم

(قول الشارح) وعلى ما ذكره المصنف انه ان كان الاسم نكرة فهو أيضاً للتخصيص قطعاً أى لا يمتثل التقوى بمعنى انه لا يستعمل له بناء على ان معنى رجل جاءنى في الاستعمال رجل جاءنى لاسم امرأة كما بين به الشارح وهذا معنى التخصيص لا التقوى وليس المعنى انه لا يفيد التقوى لما مر

(قول الشارح) محمول على الابتداء يعنى انه باعتبار اصله مبتدأ لا بدل من الضمير ثم قدم لان ابدال المظهر من المضمير قليل في كلام العرب جداً فهو احتمال مرجوح

(قول المحشى) اما اذا لم يقصد شيء منهما بان يحمل الخ يعنى انهما اذا قصدا كان الكلام للتقوى أو التخصيص وكان مسوغ الابتداء هو الوصف المعنوي بانه ما يعم القليل والكثير أو انه واحد لا اثنان فان لم يقصد فلا بد من حمل التنوين على التظيم أو التهويل ليسوغ الابتداء ولا يكون الكلام مفيداً للتقوى ولا للتخصيص بذلك الوصف المستفاد من حمل التنوين على ذلك لاجل تصحيح الابتداء لان المعنى الحاصل بالتركيب حينئذ لا يتوقف على التقديم اذ يكفي فيه جاءنى رجل فلا يكون تكرار الاسناد حينئذ مقصوداً ويكون هذا مستثنى من كلام الشيخ الآتي في بحث التقوى

(قول المحشى) ولا التخصيص بالوصف أى قصر الفعل على الوصف أى على الذات باعتبار ذلك الوصف فالوصف مخصص لا مخصص به لان الكلام في التخصيص بالفعل تدبر

(قول المحشى) تكفيه الاصلة لما مر انه محكوم عليه والراجح تقدمه على الحكم وكون التقديم لغير ذلك لا بد له من دليل

على سبيل القطع لا يحتمل التقديم وكرر ذلك فمن أراد التوفيق بين كلامه وكلام الشيخ فقد تمسك الى هذا
أشار المص بقوله (الا انه قال التقديم يفيد الاختصاص) بشرطين اشارة الى الاول بقوله (ان جاز تقدير كونه)
اي المسند اليه (في الاصل مؤخراً على انه فاعل معنى فقط) لالفاظا (نحو انا قمت) فانه يجوز ان يقدر ان اصله
قمت انا فيكون انا فاعلا في المعنى وان كان في اللفظ تأكيذا للفاعل والى الثاني أشار بقوله (وقدر) عطف
على جازاي وقدر كونه في الاصل مؤخراً على انه فاعل معنى (والا) اي وان لم يوجد الشرطان (فلا يفيد
الاتقوى الحكم) سواء كان انتفاء الشرطين بانتفاء نفس التقدير أو بانتفاء جواز التقدير كما أشار اليهما بقوله
(جاز) تقدير التأخير (كما مر) في نحو انا قمت (ولم يقدر او لم يحزن) اصلا

(الصور الثلاث) اي التكرار نحو رجل عرف والمظهر المعرفة نحو زيد عرف والمضمر نحو هو عرف في ان الحكم في الاول
للتخصيص وفي الثاني للاتقوى وفي الثالث يحتملها (قوله على سبيل القطع) لا يخفى ان ارتكاب الاحتمال المرجوح من غير
ضرورة وهو اعتبار التقديم والتأخير في المظهر المعرف على انه فاعل معنى في مقابلة الراجح اعنى الحل على لا ابتداء كالمعوم
فلذا حكم بانه لا يحتمل التخصيص وان كان في نفسه محتملا له ويرتكب في رجل عرف لاجل الضرورة فلا ينافي هذا ما في
الفتاح وشرحه من ان نحو زيد عرف يحتمل الاعتبارين لكن لاعلى السواء كـهو عرف (قوله ان جاز تقدير كونه الخ)
ذكر الجواز شرطا على حدة مع ان التقدير يستلزمه ، كيلا يحمل التقدير على مجرد الغرض ، وللتفصيل المذكور بقوله والا الخ
فان قيل قد مر ان السكاكي رحمه الله تعالى قائل بالتخصيص في نحو (ما أنت علينا عزيز) مع انه لا يتصور فيه انه بعد اعتبار
التقديم والتأخير يكون فاعلا معنويا اجاب السيد عنه في شرحه للفتاح بان الصفة بعد النفي تستقل مع فاعلها كلاما فجاز
ان يقل ما عزيز أنت على ان يكون انت تأكيذا للمستتر ثم يقدم وتدخل الباء على عزيز بعد تقديم أنت وجعله مبتدأ
وفيه بحث لان الصفة بعد النفي انما تستقل كلاما اذا كانت رافعة لظاهر ، والجواب ان يقال ان هذه الصفة في المعنى

فما قيل ان كفايتها لاتمنع قصد نكتة اخرى وهم اذ الكلام في استفادة التخصيص من التقديم لافي قصده منه واستفادته
منه لا بد لها من دليل لزيادتها على ما هو الاصل والتعويل على المقام يبطل هذه التعاليل

(قول المحشي) كيلا يحمل التقدير على مجرد الغرض وحينئذ يترك عن الجواز فاندفع قول العصام انه لا يترك عنه

(قول المحشي) وللتفصيل الخ فان الاوضح فيه ان يذكر كل على حدة قبل الا فيكون متناولا بسهولة

(قول المحشي) لا يتصور فيه انه بعد اعتبار الخ أي لا يتصور فيه بعد ان يصير التركيب مع عزيز انت ان يكون انت

فاعلا معنويا بل هو فاعل لفظي للصفة

(قول المحشي) تستقل مع فاعلها كلاما أي لا يحتاج الكلام في وجوده وتحققه الى خبر عن تلك الصفة بل يكفي

في تحققه الصفة مع فاعلها

(قول المحشي) اذا كانت رافعة لظاهر قال الرضي المراد بالظاهر ما كان بارزا غير مستكن سواء كان مظهرا نحو أقامهم

الزيدان أو مضمرا كقولك بعد ذكر الزيد بن أقمأن هما

(قول المحشي) والجواب الخ أي عما ورد على السكاكي كما ان الجواب الثاني كذلك لا عما ورد على السيد لا

(نحو زيد قام) فانه لا يجوز ان يقدر ان اصله قام زيد فقدم لما سنده ولما كان مقتضى هذا التحقيق ان لا يكون نحو رجل جاءنى مفيدا الاختصاص لانه لا يجوز تقدير كونه في الاصل . وخرأ على انه فاعل معنى فقط لانك اذا قلت جاءنى رجل فهو فاعل لفظا مثل قام زيد بخلاف قلت أنا فيجب ان لا يفيد الا التقوى مثل زيد قام استثناء السكاكى واخرجه من هذا الحكم بان جمعه في الاصل بدلا من الفاعل اللفظي ليكون فاعلا معنويا فقط كالتأكيد

كالفاعل ، ولذا تم بفاعله كلاما ولا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع نص عليه الرضى فـ انت عزيز في الحقيقة بمعنى ما انت عززت فبعد اعتبار التقديم والتأخير يصير المسند اليه فاعلا معنويا وهذا كالصفة التي هي صلة الالف واللام أو يقل المراد بكونه فاعلا معنويا أن لا يكون فاعلا لفظيا لانه المانع من اعتبار التقديم والتأخير لا ان يكون تابعا وبعد اعتبار تأخير أنت في ما أنت عليه عزيز لا يتعين كونه فاعلا لفظيا ، لجواز كونه مبتدأ لما تقرر انه اذا طابقت مفردا جاز الوجهان (قوله نحو زيد قام) ، أى المظهر المرفوع (قوله لما سنده) من انه يلزم تقديم الفاعل اللفظي وهو لا يجوز (قوله واخرجه الخ) إشارة الى ان الاستثناء ، بالمعنى اللغوى أى اخرج السكاكى رحمه الله تعالى المنكر عن حكم افادة التقوى

لم يتبين منه انها رافعة للظاهر بمعنى البارز سوء كان مظهرا أو مضمرا منفصلا وحاصل الجواب انه يتصور كونه فاعلا معنويا باعتبار ما هي في معناه وهو الفعل فانت عزيز في معنى انت عززت وهو عزيز في معنى هو عزز فيكون في معنى ما قال فيه بالنخصيص كانت عرفت وهو عرف وقد يقال انه جواب عن السيد حاصله انه ليس مراده انها رافعة لغير الظاهر بل مراده انها لما استقلت مع الفاعل كلاما كانت قائمة مقدم الفعل او الضمير اذا ذكر بعد الفعل يكون تأكيدا فكذا هي وعلى الاول يكون أو يقال الخ عطفا على ان يقال وعلى الثاني يكون عطفا على اجاب السيد

(قول المحشى) ولذا تم الخ أى لكونهما في المعنى كالفعل لم تحتج في تمام الكلام الى خبر عنها بل يكفي في تمامه الفاعل كالفعل (قول المحشى) فبعد اعتبار التقديم والتأخير بان يصير التركيب ما عزيز انت يصير المسند اليه فاعلا معنويا لان المعنى ما عززت انت لكن يلزم حينئذ انها تم كلاما بدون ذلك الفاعل الظاهر الذى هو ضمير ويكون ابدا تأكيدا وقد يقال هذا بالنظر للمعنى وقوله سابقا تم بفاعله كلاما المراد به الفاعل اللفظي بحسب الظاهر

(قول المحشى) لجواز كونه مبتدأ أى والمبتدأ يجوز فيه التقديم والتأخير بخلاف الفاعل اللفظي فاذا اعتبر مؤخرا ثم قدم افاد الحصر وكون حقه التقديم لا يضرب ولا يخفى بعده (قول المحشى) أى المظهر المرفوع فلم يدخل المنكر

(قول المحشى) بالمعنى اللغوى وهو مطلق لاخراج من شئ ولو بغير اداة استثناء لان الاستثناء هنا هو اخرجه عن حكم افادة التقوى المصدر باخرجه من عدم جواز التأخير فيه المصور بجمعه بدلا من الضمير فقبل هذا الاخراج كان المنكر داخلا في عدم جواز التأخير الذى مد الا وبهذا التقرير ظهر انه لا حاجة الى قول العصام والاستثناء من حكم استفاد من قوله والا فلا يفيد الا تقوى الحكم أى ان لم يجوز تقدير كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط فلا تكلف لا يفيد الا تقوى الحكم الا المنكر فانه لا يجوز تقدير كونه مؤخرا على انه فاعل معنى فقط بدون

وهذا معنى قوله (واستثنى المنكر بجعله من باب واسروا النجوى الذين ظلدوا أى على القول بالابتنال من الضمير) يعنى قدر ان اصله جاءنى رجل على بن رجلا بدل من الضمير فى جأنى لافاعل له وانما جعله من هذا الباب (لئلا ينتفى التخصيص إذ لا سبب له) أى للتخصيص (سواء) أى سوى تقدير كونه مؤخرًا فى الأصل على انه فاعل معنى فقط * ثم قدم واذا انتفى التخصيص لم يصح وقوعه مبتدأ (بخلاف المعرف) فإنه يجوز

بان اخراجه من عدم جواز التأخير فيه بان جعله بدلا عن الضمير المستكن وارتكب الوجه المستبعد (قوله وهذا معنى قوله الخ) أى المراد بالاستثناء المعنى اللغوى ، والاخراج عن حكم افادة التقوى بالاخراج عن ضابطته ، فلعنى واستثنى السكاكى رحمه الله تعالى المنكر عن حكم افادة التقوى باخراجه عن عدم جواز التأخير بجعله بدلا من الضمير والمراد المنكر الذى لا يفيد الحكم عليه حال تنكيره فإنه المحتاج الى اعتبار تخصيص واما المنكر الذى يصح الحكم عليه بدون اعتبار التقديم والتأخير فهو بقرة تكلمت وكوكب اقتض الساعة (وجوه يومئذ ناضرة) الى غير ذلك ، ولا حاجة الى اعتبار التخصيص فيه بالتقديم والتأخير ولا بغيره (قوله لئلا ينتفى التخصيص) ، أى المصحح لوقوع النكرة مبتدأ ذلا سبب له هنا سوى التقديم او الحصر اذ لا سبب للحصر سوى تقدير كونه مؤخرًا وهذا أنسب للسابق واللاحق (قوله واذا انتفى التخصيص الخ) أى التخصيص المصحح

تكلف انتهى فإنه لا يحتاج الى قوله بلا تكلف وقوله بدون تكلف فى صحة الاستثناء الا اذا كان بالمعنى الاصطلاحي كما بين به (قول المحشى) الاخراج عن حكم افادة التقوى أى لا الاخراج عن كونه فاعلا لفظا وجمعه فاعلا معنى كما فهم المعاصم من كلام الشارح وادعى ان ما قاله سابقا اظهر منه (قول المحشى) فالمعنى الخ اعاده هنا لبيان ان فى المتن تقديرا كما يؤخذ من حل اشارى قبل وقوله عن ضابطته هي عدم جواز التأخير

(قول المصنف) لئلا ينتفى التخصيص اذ لا سبب له الخ ان كان المراد به ما يصح الابتداء فالمعنى انه لولا تقدير التأخير فى الأصل لا انتفى التخصيص الذى يصح الابتداء لانه لا سبب له هنا الا اعتبار التأخير فى الأصل فإنه يصير المعنى بعد التقديم رجل جاءنى أى هذا الجنس الذى يعم القليل والكثير جاءنى أو رجل واحد جاءنى فيصح الابتداء ون كان المراد به الحصر فالمعنى انه لولا تقدير ذلك لا انتفى الحصر اذ لا سبب له الا ما ذكر واذا انتفى لم يصح وقوعه مبتدأ اذ لا مسوغ للابتداء هن سواء بواسطة انه يصير المعنى ماضى فتدبر

(قول المحشى) ولا حاجة الى اعتبار التخصيص فيه أى لا حاجة الى اعتبار التخصيص سواء كان بمعنى مسوغ لا ابتداء الحصر لان اعتبار الثاني انما هو لاجل تسوية الابتداء وهو سائغ بناء على ان مداره على وجود الفائدة كما اشار اليه بقوله الذى لا يفيد الحكم عليه وان انتفى التخصيص رأما وارتكابا فى كل نكرة تكلف بل باطل كما بينه الرضى ومدار الفائدة جهل المخاطب بالنسبة فتي كان جهلا صح الاخبار وان كان المبتدأ نكرة ومتى كان عالمها امتنع وان كان معرفة

(قول المحشى) أى المصحح لوقوع النكرة مبتدأ فيه ان هذا لا يأتى فيما اذا وجد مسوغ آخر كوقوع النكرة بعد النفي فهو ما رجل جاءنى مع ان السكاكى قائل بالحصر فى النكرة لمقدمة سواء وقعت قبل النفي أو بعده وفى لا ثبات على ما فى حواشي المختصر كذا قيل وفيه انه مناف لقول المحشى سابقا ان المنكر الذى يصح الحكم عليه بدون اعتبار التقديم

وقوعه مبتدأ من غير هذا الاعتبار البعيد فلا يرتكب الا عند الضرورة وهي في المنكر دون المعرف (ثم قال
وشرطه) أي شرط جعل المنكر من هذا الباب واعتبار التقديم والتأخير فيه

أو الحصر لم يصح كونه مبتدأ وفيه إشارة إلى أن قوله بخلاف المعرف ، متعلق بما يفهم من الكلام السابق وليس
متعلقا بقوله لتلا ينفي التخصيص أو بقوله ، ذلا سبب الخ ، ادلا معنى لقولنا بخلاف المعرف فإن التخصيص فيه غير متلف
أو سبب التخصيص فيه متحقق سوى التقديم (قوله من غير هذا الاعتبار البعيد) أي جعل الضمير المبهم فاعل الفعل ثم
إبدال المظهر منه فإنه قليل في كلامهم سيما الإبدال من المستتر والاية تحتل وجوها آخر من كون الواو علامة الجمع فقط
وكون الذي منصوبا أو مرفوعا على الذم وأن يكون مبتدأ تقدم عليه الخبر (قوله ثم قال) كلمة ثم ههنا وفي جميع ما سيأتي ،
لمجرد الترتيب في الذكر والتدرج في مدارج الارتقاء وذكر ما هو الأول ثم الأول دون اعتبار التراخي والبعد بين تلك
والتأخير لاجابة إلى اعتبار التخصيص فيه بالتقديم والتأخير ولا يخبره اه وقد عرفت أن مدار صحة الحكم هو الفائدة وأن
مدارها جعل المخاطب النسبة فالسكاكي لا يقول بالحصر الا اذا تعين التقديم والتأخير مسوغا أو قصد بالمنكر التخصيص
التوفيقي المستفاد من الوصف المستفاد من التنكير كما سيأتي في جواب الاعتراض الثاني

(قول المحشي) أو الحصر لم يصح الخ لما مر انه يكون عند الحصر في معنى التخصيص بالصفة انتهى
(قوله متعلق بما يفهم) وهو قوله واذا تنفي الخ قائم مقدمة لا بد منها حذفها المصنف لفهما من الكلام السابق فاندفع
قول المصام أن الشارح قدرها من عنده أصلا للمتن ولا يخفى انه بعيد
(قول المحشي) اذ لا معنى الخ لان التخصيص بمعنى الحصر غير موجود في المعرفة ولا سبب له فيها وبمعنى تقليل
الاشتراك غير محتاج اليه فيها بل لا يصح لعدم الاشتراك

(قول المحشي) لمجرد الترتيب في الذكر أي لافدة كون المذكور بعدها كلاما مرتبا على ما قبلها في الذكر أي مرتبه في
الذكر بعده ذكر ما قبلها كان يكون شرطا أو تفصيلا له مثلا وليس المراد الترتيب في الأخبار بان يكون المراد أن الأخبار
بما بعدها بعد الأخبار بما قبلها لأن هذا حصل بنفس التكلم بالتأخر بعد المتقدم وقوله والتدرج في مدارج الارتقاء أي الانتقال
من درجة من درجات الارتقاء إلى ما بعدها في الرتبة بان تكون مرتبة الدرجة الأولى هي الأعلى لا إلى ما بعدها في الارتقاء
كما وهم فالمقصود ترتيب درجات الارتقاء على حسب مدخليتها فيه فكل ما كان مدخلية أ كثر كان أولى بالتقدم كما في
قوله، ان من ساد ثم ساد أبوه الخ فإن سيادة نفسه به اخص ثم سيادة الأب ثم سيادة الجد وقوله وذكر ما هو الأول الخ
تفسير لما قبله وقوله دون اعتبار التراخي والبعد أي في الزمن وقوله ولا ان الثاني الخ عطاف على قوله دون اعتبار الخ أي
لا يعتبر ان يكون الثاني متحققا في الخارج بعد الأول بل قد يكون متحققا فيه قبله لما سيأتي ان قول السكاكي ويقرب
الخ ذكر في كلامه متقدما على افدة التقديم الاختصاص وقوله كما فيما نحن فيه راجع لقوله بدون اعتبار التراخي والبعد
الخ فإن مانحن فيه لا تراخي فيه بل متصل وليس راجعا إلى قوله ولا ان الثاني الخ وإنما الذي يرجع إليه هو قوله فيما سيأتي
ثم قال ويقرب منه وإنما ترك المحشي التنبيه عليه ههنا لذكره له في محله الآتي هذا ولا يخفى عليك وجه ترتب قول السكاكي
وشرطه الخ في الذكر على ما قبله فإن ذكر المشروط أول حق من ذكر الشرط ودرجته أعلى منه وأما وجه كون ثم في
اعتراض المصنف على السكاكي للترتيب المذكور والتدرج في مدارج الارتقاء فلان اعتراضه عليه على حسب ترتب

(ان لا يمنع من التخصيص مانع كقولنا رجل جاءني على ماسر) ان معناه رجل جاءني لا امرأة اولاً رجلاً (دون قولهم شرأهر ذاناب) فان فيه مانعاً من التخصيص (أما على تقدير الاول) أعني تخصيص الجنس (فلا ممتنع ان يراد المهر شر لا خير) لان المهر لا يكون الا شراً اذ ظهور الخير للكتاب لا يفرقه (وأما على) التقدير (الثاني) أعني تخصيص الواحد من الافراد (فلنبوه) أي هذا التقدير (عن مظان استعماله) أي موارد استعمال قولهم شرأهر ذاناب لانه لا يستعمل عند القصد الى ان المهر شر واحد لا شران وهذا ظاهر (واذ قد صرح الائمة بتخصيصه حيث تأولوه بما أهر ذاناب الاشر فالوجه) أي وجه الجمع بين قول الائمة بتخصيصه وقولنا بوجود المانع من التخصيص (تفطيم شأن الشر بتذكيره) أي جعل التنكير للمعظيم والتهويل كما مر في تنكير المسند اليه ليكون المعنى شر فظيع عظيم أهر ذاناب لا شر حقير فيصح قولهم معناه ما أهر ذاناب الاشر أي الاشر فظيع ويكون تخصيصاً نوعياً والمانع انما يمنع من التخصيص الجنسي والفردى فيتأتى التوفيق بين الكلامين بهذا الوجه لا بمجرد جعله تكررة مخصصة بالوصف المقدر المستفاد من التنكير لان الائمة قد صرحوا بالتخصيص لعنى الحصر حيث تأولوه بما أهر ذاناب الاشر ولقائل ان يقول بعد ما جعل التنكير للتفطيم لتحصل النوعية لا بد من اعتبار كونه في الاصل مؤخرأ على انه فاعل معنى فقط كما هو مذهب ليفيد الحصر فيتأتى التوفيق والتكررة الموصوفة يصح وقوعها مبتدأ كالمعرف فلا يصح فيها ارتكاب ذلك الوجه البعيد كما لا يصح في المعرف لصحة وقوعها مبتدأ ولا مدفع لهذا إلا بان

الدرج ولا ان الثاني بعد الاول في الزمان كما فيما نحن فيه فان قول السكاكي رح اذا لم يمنع مانع متصل ببيان التخصيص والاستثناء (قوله ان لا يمنع من التخصيص مانع) توطئة لبيان انتهاء التخصيص في قولهم شرأهر ذاناب وبيان وجه التوفيق والا فكون التخصيص مشروطاً بعدم المانع امر بين مستغن عن البيان (قوله اذ ظهور الخبر الخ) لان التحرير صوت الكتاب عند تأذيه وعجزه عما يؤذيه (قوله واذا قد صرح الخ) متعلق بمحذوف، أي لزم طلب وجه له اذ قد صرح الائمة كذا ذكره الشارح رحمه الله تعالى في شرح المفتاح وقد يقال اجري اذ مجرى ان لموافقة اياه في الحركة والسكون وعدد الحروف فادخل الفاء في جوابه كما في قوله تعالى ﴿فَاذْ لَمْ يَأْتُوا بِالْبَهْدَاءِ فَالْوَيْكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ السَّكَادُونَ﴾ (قوله فالوجه تفطيم الخ)

كلامه فالمتصور ترتيب درجات الاعتراض وذكر ما هو الاولى ثم الاولى في الاعتراض عليه وكل من تلك الدرجات من درجات الارتقاء في الاعتراض عليه وان كانت الدرجة الاولى أولى لتعاقبها بالمتقدم في كلامه ومنه يظهر وجه الترتيب في الذكر فليست عمل (قول الشارح) أي وجه الجمع الخ اختاره على وجه تصر يحتمل أو التخصيص أو التأويل لترتيبه على ذكر مانع التخصيص معطوف عليه قول الائمة به

(قول المحشي) أي ولزم طلب وجه وحينئذ فالفاء للتفريع وعلى ما ذكره بقى يقال تكون شبه الظرف بالشرط وقد قل به بعض النحاة

يقال انه اشترط السكاكي اعتبار التقديم والتأخير في إفادة التقديم الحصر والحصر هنا ليس بمستفاد من التقديم بل من الوصف بناء على ان التقييد بالوصف عنده يدل على نفي الحكم عما عداه فقولنا رجل طويل جاءني معناه لا قصير من غير تقدير كونه مؤخرًا يدل على هذا انه قال بالتخصيص الحصري في نحو قولنا ما ضربت أكبر أخويك وهو في معنى ما ضربت أخاك الأكبر (وفيه) أى في ما ذهب اليه السكاكي واحتج به لمذهبه (نظر إذ الفاعل اللفظي والمعنوي) كالتأكيد والبدل (سواء في امتناع التقديم ما بقيا على حالهما) أى مادام الفاعل فاعلاً والتابع تابعاً بل امتناع تقديم التابع اولى وإذا لم يبقيا على حالهما فلا امتناع في تقديمهما وأيا ما كان (فتجوز تقديم المعنوي دون اللفظي بحكم)

يتجه عليه انهم جعلوا التخصيص في قولهم شر أهر ذاناب مقابلاً لتفطيع شأن الشر كافي العباب والاقيد فلا يجوز حل التخصيص عليه فانه حينئذ يكون راجعاً الى التخصيص بالوصف ولا يكون وجهاً آخر مصححاً لوقوع المبتدأ نكرة مع انهم افردوه بالذكر في التخصيصات (قوله عنده يدل الخ) فيه ان كون التقييد بالوصف مفيداً لنفي الحكم عما عداه لا يصحح الحصر الواقع في كلام الأئمة ما لم يثبت ان الأئمة يقولون بمفهوم الوصف والمسئلة خلافية اللهم الا ان يقال ان السكاكي رحمه الله تعالى زعم ان الأئمة قائلون به ، ثم يرد على هذا التوجيه ان المصحح الابتداء هو اعتبار لوصف دون الحصر وانما ذلك لازم له ففي قول الأئمة في تصحيح ابتدائية شر بتأويل ما أهر ذاناب الا شترك ما يعنى وهو التصريح بالوصف واخذ ما لا يعنى وهو الحصر (قوله أى فيما ذهب اليه الخ) لما كان المذكور سابقاً هو المذهب فقط ولا معنى للنظر فيه اشارة بمطاف واحتج الى

(قول الشارح) بل امتناع تقديم التابع اولى لان تقديم الفاعل على الفعل ممتنع فتقديم التابع على ما يمتنع تقديم متبوعه عليه اولى (قول الشارح) وايا ما كان أى بقيا أو لم يبقيا

(قول المحشى) يتجه عليه الخ مأخذه الا طول حيث قال وفيه انه لم يجعل النكارة شر أهر ذاناب من قبيل ولعبد مؤمن خير من مشرك وعلى ما ذكر يكون كلامها تخصيصاً بالوصف فحاصل لا يراد انهم جعلوا التخصيص المصحح للابتداء في قولهم شر أهر ذاناب هو التخصيص بمعنى الحصر في الجنس أى الذى أهره من جنس الشر لا من جنس الخير فصح وقوعه مبدئاً لما مر انه كالتخصيص بالصفة وهذا هو الظاهر من كلام الشيخ وقال بعض النحاة ان المصحح للابتداء هو التخصيص بالحكم لانه حيث كان بمعنى ما أهر ذاناب الا شر كان شر فاعلاً معنى فيتخصص بما يتخصص به الفاعل وهو تقدم الحكم لانه حينئذ لا ينفرد السامع لعله ان ما يذكر بعد امر يصح ان يحكم عليه بهذا الحكم فلا تخل النكارة بالافهام وفيه ان اخلاها به انما هو لعدم الافادة وهو حاصل قدمت أو اخرت لا لعدم اصغاء السامع هذا وعلى كل هو مقابل للتخصيص بالوصف واما على ما قاله السكاكي فيكون راجعاً الى التخصيص بالوصف اذ لا مدخل للحصر في تسوية الابتداء كما سيذكره المحشى بعد ان هو ثمرة التخصيص بالوصف

(قول المحشى) ثم يرد الخ أى بعد تسليم قول الأئمة به وان مرادهم بالتخصيص الحصر يرد ان التعرض للحصر دون الوصف تعرض لما لا يعنى وترك لما يعنى لان مصحح الابتداء على هذا التوجيه هو الوصف دون الحصر بخلافه على ما مر (قول المحشى) لما كان المذكور سابقاً أى في كلام المصنف اما الشارح فقد ذكر الاحتجاج

لا يقال الفاعل لا يحتمل التقديم بوجه والتابع يحتمله على سبيل الفسخ عن التابعية وهو جائز كما في
 جرد قطيفة واخلاق ثياب وقوله، والمؤمن العائذات الطير، لانا نقول لا نسلم ذلك بل إنما يمتنع تقديمه مادام
 فاعلا وأما اذا جعل مبتدأ واقیم مقامه ضمير فلا وتجوز الفسخ في التابع دون الفاعل بحكم والاستدلال بالوقوع
 فاسد لان هذا اعتبار محض منا وكما نعتبر في جرد قطيفة فلنعتبر في زيد قام فان قلت تقديم الفاعل حال
 كونه فاعلا ممتنع بالاتفاق وأما التابع فلا نسلم امتناع تقديمه حال كونه تابعا بل هو وافع كالتأكيد في قوله
 بنيت بها قبل المحاق بلياة * فكان محاقا كله ذلك الشهر

ان نسبة النظر الى المذهب تجوز والمراد النظر فيما احتج به عليه ومذهبه ان المضمرة المتقدم يحتمل التخصيص والتقوى والمظهر
 المعرف لا يحتمل الا التقوى والمنكر لا يحتمل الا التخصيص واحتجاجة ان المضمرة يحتمل التقديم لانه فعل معنوي فالت
 اعتبر التقديم كان للتخصيص والا فالتقوى والمظهر المعرف يحتمل التقديم لانه فاعل لفظي الا بارتكاب وجه بعيد ولا ضرورة
 اليه لوجود شرط صحة الابتداء فلا يصار اليه بخلاف المنكر فان فيه ضرورة فيتركب ذلك الوجه البعيد الا ان يمنع مانع
 والمصنف رحمه الله تعالى منع أولا احتمال الفاعل المعنوي دون اللفظي وثانيا تحقق الضرورة في المنكر وثالثا وجود المنع في
 المثال المذكور والمنع الاول متوجه والثاني والثالث ليس بشيء كما سيبي (قوله لا يقال الخ) توجيهه ، باختيار الشق الثاني
 (قوله بوجه) لبقاء الفعل بدون الفاعل (قوله لا نسلم ذلك) أي عدم احتمال الفاعل التقديم بوجه ولا يلزم ما ذكرتم من بقاءه
 بدون الفاعل لجواز اقامة الضمير مقامه مقارنا للفسخ (قوله وتجوز الخ) ، جواب سؤال وهو ان يقال عدم احتمال الفاعل
 التقديم عند الفسخ لانه لا يحتمل الفسخ بخلاف التابع فانه يحتمله ولذا يقدم (قوله تحكم) ذا ادعية غير لازمة لذات الفعل
 كالتابعية فالفرق تحكم (قوله فان قلت الخ) توجيهه باختيار الشق الاول وبالم يكن في عبارة المفتاح اشارة الى ان الضمير
 في انا قلت ورجل في رجل جاءني مبتدأ على ما يدل عليه النظر فيه حمل صاحب التوجيه كلامه على انهما بقاء على تابعيةهما
 وان السكاكي رحمه الله يجوز ذلك وان كان مخالفا للجمهور وحاصل الجواب انه لا يمكن حمل كلام السكاكي رحمه الله عليه

(قول الشارح) والاستدلال بالوقوع فاسد بمعنى الاستدلال بانه وقع التقديم بعد الانسلاخ في التابع دون الفاعل
 فاسد لانه مجرد اعتبار من لا انه كان تابعا قدمته العرب بعد انسلاخه فكما اعتبر في التابع يعتبر في الفاعل

(قول الشارح) بالاتفاق أي من البصريين أما عند الكوفيين فجائز

(قول الشارح) بنيت بها الخ هذا من جملة ابيات للشعاني وهو اعجمي لا يصلح كلامه شاهدا ولذا قال الشارح فبعد
 ثبوت كون البيت الخ يقال بنيت بها وعليه على ما في القاموس خلافا للصحيح كناية عن الدخول بالمرأة لما كان من عادة العرب
 عند الدخول بالمرأة ان يبنى لها خباء والمحاق بضم الميم الذهاب والمراد به ثلاث ليل من آخر الشهر لذهاب ضوء القمر
 فيها فلما نفرت نفسه منها جعل الشهر كله مظانا

(قول المحشي) باختيار الشق الثاني يعني نختار انهما لم يبقيا على حالهما ومع ذلك يمتنع تقديم الفاعل لزوم بقاء الفعل
 بلا فاعل بخلاف غيره (قول المحشي) جواب سؤال وليس تفريعا حتى يكون الاولى نهاء
 (قول المحشي) على ما يدل عليه النظر فيه أي التأمل في كلامه لا النظر بمعنى الاعتراض

فان كله تأكيد لذلك الشهر والمطوف في قوله عليك ورحمة الله السلام على وجه البيت الحامسة * لو كان يشكي الى الاموات مالتقى * الاحياء بعدهم من شدة الكمد * ثم اشتكيت لا شكاني وساكنه * قبر بسنجار او قبر على فهد * فان قوله وساكنه عطف على قبر فنحنو * نا وانت وهو في قولنا انا قت وانت قت وهو قائم عند قصد التخصيص ليس بمبتدأ عند السكاكي بل هو تأكيد اصطلاحى مقدم والجملة فعلية وكذا رجل جاءني بدل اصطلاحى قلت امتناع تقديم التابع حال كونه تابعا شائع عند النحاة ولذا جعلوا الطير في قوله والمؤمن العائذات الطير عطف بيان للعائذات لا موصوفا واتفقوا على امتنع ما جاءني إلا اخوك أحد بالرفع على الابدال لامتناع تقديم البديل ومنع هذا محض مكابرة ودليل امتناع تقديم الفاعل وهو التباسه بالمبتدأ قائم هنا بعينه واما قوله فكان محاقا كله ذلك الشهر فبعد ثبوت كون البيت مما يستشهد به يحتمل ان يكون كله تأكيدا للضمير المستتر في كان لدلالة قوله قبل المحاق على الشهر وكان قوله ذلك الشهر بدلا منه وتفسيره لو سلم فيكون شاذاً أو محمولا على الضرورة فلا يدل على جوازه في السعة ولو سلم فقيه تقديم على المتبوع

لانه مكابرة محضة (قوله ليس بمبتدأ) عند السكاكي رحمه الله قيل انه صرح بان ارتكاب الوجه البعيد في رجل جاءني لغوات شرط الابتداء فكيف يدل انه بدل اصطلاحى عنده وكذا الكلام في غيره أقول عبارة المفتاح هكذا فلا يرتكب أى الوجه البعيد عند المعرف لكونه على شرط المبتدأ وانما يرتكب عند المنكر لغوات الشرط، وهذا يدل على انه يرتكب في المنكر لذلك الوجه البعيد لعدم شرط صحة الابتداء واما ان ارتكاب ذلك الوجه البعيد لصحة الابتداء فليس في كلامه اشعار بذلك اذ يجوز أن يكون ارتكابه ليكون تابعا مقدما نعم يرد عليه ما اوردده السيد في شرح المفتاح مع ان هذا التوجيه مناف لما ذكره السكاكي رحمه الله في أوائل الفن الرابع من ان نحو عليك ورحمة الله السلام يلزم أن يكون عديم النظير وان لا يسوغه الا نية التقديم والتأخير (قوله قائم هنا) أى في انا قت ورجل جاءني وهو التباس التأكيد والبديل بالمبتدأ

(قول الشارح) عليك ورحمة الله اوله الا ياخذ من ذات عرق قيل كفى بها عن المرأة وذات عرق موضع وقوله على وجه مقابلة ان ورحمة الله عطف على الضمير العائد على السلام المستقر في عليك أى السلام كائن هو ورحمة الله عليك وفيه العطف على الضمير المرفوع بلا فاصل لان عليك لا يصلح فاصلا لان المتعلق والمتعلق كالثاني الواحد ولتأخره في المعنى كما علم وهو قليل كما قال وبلا فصل يرد

(قول الشارح) لأشكاني أى أزال شكواى فمزته للسلب وسنجر بفتح السين وفهد بفتح أوليه موضعا

(قول الشارح) وأما قوله الخ ابطال للشاهد بعد ابطال سند المنع أعنى تجويز الفرق بين الفاعل وغيره

(قول المحشى) لكونه على شرط المبتدأ أى فلا حاجة لجمعه تابعا بارتكاب الوجه البعيد

(قول المحشى) وهذا يدل على انه يرتكب الخ أى لما لم يصح مبتدأ ارتكب الوجه البعيد وهو جملة تابعا ليكون مع التقديم

تابعا أيضاً لا مبتدأ

(قول المحشى) مناف لما ذكره الخ لانه على هذا التوجيه لا يكون عديم النظير بل جميع الامثلة التى قال فيها بالتقديم

فقط والمطلوب جواز تقديمه على العامل أيضاً نعم قد ذكر النحاة انه يجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم وأو ولا على المعطوف عليه في ضرورة الشعر بشرط انه لا يتقدم المعطوف عليه على العامل واما تقديم التأكيد والبدل في السعة على المتبوع والعامل جميعاً فما لم يقل به احد (ثم لا نسلم انتفاء التخصيص) في صورة المنكر اعني في نحو رجل جاءني (لولا تقدير التقديم لحصوله) اي التخصيص (بغيره) أي بغير تقدير التقديم (كما ذكره) السكاكي في شرأهر ذاناب من التهويل وغيره كالنحير والتكثير والتقليل وغير ذلك مما يستفاد من التنكير فهو وان لم يصرح بأن لا سبب للتخصيص سواء لكن استلزم كلامه ذلك حيث قل انما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر لغوات شرط المبتدأ لا يقال التنكير انما يدل على النوعية بالتهويل أو غيره والحصر انما

(قوله واما تقديم الخ) تعرض لما هو المقصود بالثاني فن ما نحن فيه من هذا القبيل والا فاللائق بما سبق من جواز تقديم المعطوف بالاحرف الخمسة في ضرورة الشعر على المتبوع فقط، ان يتعرض لجميع الاحتمالات الحاصلة بانتفاء القيود المذكورة فيما سبق (قوله ثم لا نسلم الخ) عطاف على مدخول اذ اي فيه نظر اذ لا نسلم الخ (قوله لولا تقدير التقديم) ، الاظهر لولا تقدير التأخير اذ المقدر التأخير لا التقديم ووجه صحته ان المراد من التقديم القسم المتبادر منه وهو ما يكون في الاصل مؤخرًا ثم قدم ولا شك ان فرض هذا التقديم انما هو لغرض التأخير فتدبر (قوله لا يقال الخ) اثبات للمقدمة الممنوعة كما يدل عليه قوله فلا بد منه بحال مع ابطال السند يعني ان التنكير انما يدل على اعتبار معنى زائد على الجنس به يصير نوعاً ولا يفيد الحصر والحصر لا يستفاد الا من تقدير التقديم اذ لا مفيد له هنا سواء ثبت ان التخصيص ينتفي لولا اعتبار التقديم (قال قدس سره هذا كلامه الخ) قد عرفت ان التخصيص في المتن يجوز حمله على مصحح الابتداء وعلى الحصر

هنا نظائره قال الشارح فيما نقل عنه هنا وينافيه ما تقدم من كلامه الدال على ان النعت لا يجوز تقديمه ولذلك يعمين انظر في مثل قولك في الدار رجل للغيرية ويتمين نصب راكبا في قولك جاءني راكبا رجل

(قول الشارح) فهو وان لم يصرح الى آخره جواب عما يرد على المصنف من ان السكاكي لم يحصر سبب التخصيص في اعتبار التقديم والتأخير اعدم تصرحه بما ذكر فكان الاولى الواو بدل الفاء الا ان يقال انه تفرغ على ما يفهم من الكلام من صحة ورود السؤال عليه وعبرة المحصر والسكاكي وان لم يصرح بان لا سبب للتخصيص سواء لكن لزم من كلامه الخ (قول المحشي) ان يتعرض لجميع الاحتمالات بان يقول واما تقديم التابع على المتبوع والعامل جميعاً سواء كان بدلاً أو غيره أو تقديم المعطوف على المعطوف بغير الاحرف الخمسة أو بها في غير ضرورة الشعر فما لم يقل به احد (قول المحشي) ألاظهر لولا تقدير التأخير أي كما سبق في قوله اذ لا سبب له سواء وقوله المتبادر منه أي لا

الاثنيان به مقدماً

(قول المحشي) كما يدل عليه قوله فلا بد منه لانه مقابل لعدم الاحتياج اليه الذي هو معنى المنع ثم ان الاثبات للمقدمة مأخوذ من قوله والحصر انما يستفاد الخ أي لانه لا سبب له هنا سواء كما اشار له المحشي آخر او ابطال السند بقوله التنكير انما يدل الخ (قول المحشي) على مصحح الابتداء أو الحصر يعني ان قوله لئلا ينتفي التخصيص معناه لئلا ينتفي التخصيص الذي يصح به الابتداء لانه لا يحصل الا اذا قدر التأخير ثم التقديم فانه حينئذ يحصل الحصر بمعنى التخصيص فيترتب عليه

يستفاد من تقدير التقديم فلا بد منه بحال لانا نقول قد ذكرنا ان ما يخص بالوصف يتمتع تقدير التأخير فيه لصحة وقوعه مبتدأ كالعرف وانه يجب ان يكون المحصر مستفاداً من الوصف وإلا فلا توجيه لكلامه بل الجواب انه انما يعتبر التقديم والتأخير في صورة المنكر إذ لم يقصد به التخصيص النوعي الذي يمكن ان يستفاد من الوصف المستفاد من التذكير كما في قولنا رجل جاءني بمعنى لا امرأة أو لا رجلان (ثم لا نسلم امتناع ان يراد المهر شر لا خير) اذ لا دليل عليه لا نقلاً ولا عقلاً قال الشيخ عبد القاهر قدم شر لا

بل الذي انسب فلا وجه لما ذكره قدس سره * قل قدس سره فالأولى * انما قال ذلك لان الاكتفاء على جواب التسليم صحيح الا ان الأولى الاستيفاء (قوله قد ذكرنا الخ) منع المحصر المستفاد من كلمة انما في قوله والمحصر انما يستفاد من تقدير التقديم ، لجواز استفادته من الوصف الا انه ادعى الوجوب مبالغة في قوة السند ، (قوله والى فلا توجيه لكلامه) أى كلام صاحب المفتاح حيث نزع امتناع تقدير التأخير اذا تخصص النكرة بالوصف فلم يقل ان المحصر مستفاد من الوصف لا يثنى التوفيق بين كلامه وبين كلام الأئمة حيث تأولوه بما أهرذا ناب الا شركذا نقل عنه (قوله بل الجواب الخ) اضراب عن قوله لا يقل الخ أي لا يقل في جواب منع المصنف رحمه الله تعالى والتذكير انما يدل الخ بل الجواب هذا (قوله قال الشيخ الخ) تأييد لمنع المصنف رحمه الله تعالى وقول الشيخ حجة السكاكي رحمه الله تعالى لانه المرجوع اليه في هذا الفن كما صرح به في المفتاح قبل هذا بناء على ان يحمل الخير والشر على اطلاقها ، أى ما يكون في الواقع فيجوز ان يقال شر أهرذا ناب لاخير لان الخير الواقع قد يهره لتأذيه منه وليس المراد الشر والخير بالنسبة الى الكلب وفيه انه على تقدير حملها على الواقعين لا معنى للقصر أيضاً لان الهرير صوته الغير المعتاد على ما في الصحاح وغيره وذلك يتشأم

المحصر بمعنى مسوغ الابتداء لانه في معنى التخصيص بالصفة كما مر أو معناه لئلا يتنفي التخصيص بمعنى المحصر فينتفى التخصيص بمعنى مسوغ الابتداء اذ لا سبب له الا التخصيص بمعنى المحصر على ما مر
(قول الشارح) كما في قولنا رجل جاءني متعلق بالنفي فانه اذا كان بمعنى لا امرأة أو لا رجلان لم يقصد به التخصيص النوعي بل الجنسي أو الفردى وهو لا يستفاد من الوصف

(قول الشارح) فلا بد منه بحال أي لا بد منه على أي حال سواء أريد بالتنوين التهويل وغيره أولاً

(قول المحشى) على جواب التسليم أي كما صنع الشارح

(قول المحشى) منع المحصر المستفاد الخ فان هذا المحصر تضمن الدليل المثبت للمقدمة المنوعة وهوانه لا سبب له سواء

(قول المحشى) بجواز استفادته من الوصف يعنى ان مقصود الشارح التجويز لانه مانع والمانع يكفيه التجويز وليس

منصبه الدعوى الا انه ادعى الوجوب مبالغة ومنه يعلم ان قول المصنف سابقاً لحصوله بخيره معناه لجواز حصوله بخيره لما ذكره وكون السكاكي وثلاً به في شر أهرذا ناب لا يصح الجزم من المانع من حيث انه مانع

(قول المحشى) قبل هذا بناء الخ هو بمعنى قول السيد نعم لو أريد الخ

(قول المحشى) أي ما يكون في الواقع ولو بالنسبة لغير الكلب وقوله لان الخير في الواقع قد يهره كما لو قدم وهد

كثير هدايا لأصحاب الكلب وقد أزعجوه

لان المعنى ان الذى اهره من جنس الشر لامن جنس الخير (ثم قال) السكاكى

ويخشى منه سوء ولا يكون الا شراً وهو مسلم عند العرب كما صرح به الفاضل الكاشى في شرحه والتحقيق ان صحة
القصر وعدمها مبنى على معنى الهرير فان كان معناه النباح الغير المعتاد ، فلا صحة له اذ هو معلوم عندهم انه من أمارات
وقوع الشر وان كان معناه طاق الصوت على ما في مقدمة الزنجشري فهو قد يكون خيراً وقد يكون شراً فيصح القصر ويمكن ان
يقال في توجيه منع المصنف رحمه الله وصحة كلام الشيخ ان مقصودهما ، ان القصر حقيقى وايس اضافيا حتى يكون ردا
لاعتقاد المخاطب ان المهر قد يكون خيراً وهذا اقرب الى كلام الشيخ حيث اعتبر القصر مع قطع النظر عن حال المخاطب
قيل هذا مثل يضرب لرجل قوى ادركه العجز في حادثة ، وفي القاموس انه يضرب في ظهور امارات الشر وبخلافه لما سمع
قائله هريرا اشفق من طارق شر فقال ذلك تعظيماً للحال عند نفسه ومستبهمه اى ما اهر ذائب الاشر انتهى ومن هذا ظهر ان
الشر والخير ليس بالنسبة الى الكلب ، وان القصر ليس بالنسبة الى الخير بل الى غير الشر مطلقاً (قوله ثم قال) عطف
على قل الاول او الثانى وقد عرفت ان ثم في جميع المواقع ، لمجرد الترتيب في الذكر والتدرج في مدارج الارتقاء ولا يلزم
ان يكون الثانى بعد الاول في الزمان بل ربما يكون مقدماً

(قول المحشى) ويخشى منه سوء بان لا يصوت هذا الصوت الا اذا عرف حصول السوء لاهله ولا يكون حصول
السوء الا شراً (قول المحشى) فلا صحة له أى للقصر

(قول المحشى) ان القصر حقيقى أى بيان لواقع من ان المهر لا يكون الا شراً لا اضافى أى بالنسبة لما اعتقده المخاطب
من ان المهر له خير فيرد عليه بذلك حتى يرد ما قاله السكاكى من ان المهر لا يكون الا شراً فلا معنى للقصر لان ذلك اذا
كان عند رد اعتقاد المخاطب فيقال ان الخير لا يهره حتى يعتمد فيرد عليه وما يصرح بكونه حقيقياً قول القاموس في ما نقله
عنه فقال ذلك تعظيماً للحال عند نفسه ومستبهمه فانه صريح في عدم الرد على المخاطب

(قول المحشى) قيل هذا مثل يضرب لرجل قوى الخ اخذ القوة من كونه ذائب وعلى هذا القيل يكون الشر بالنسبة
للكلب كما انه بالنسبة للرجل المضروب له المثل

(قوله) وفي القاموس الخ على هذا يكون الشر بالنسبة لصاحب الكلب حيث كان هو المشفق من طارق الشر
(قول المحشى) ومن هذا ظهر الخ أى من كلام القاموس ظهر ان الشر والخير ليس بالنسبة الى الكلب بل الى صاحبه
لانه هو الذي اشفق وان القصر ليس بالنسبة الى الخير لان ماليس بخير ولا شر لا يشفق منه ايضاً وايس محل ظهور الثانى
ما ذكره المحشى سابقاً من ان القصر حقيقى لا اضافى وان صنع ذلك العصام في اطوله لانه كما يكون اضافياً بالنسبة الى
الخير يكون اضافياً بالنسبة لماليس بخير ولا شر والله در المحشى حيث اخر ذلك عن عبارة القاموس

(قول المحشى) وان القصر ليس بالنسبة الى الخير أى قول الشيخ لان المعنى الذى اهره من جنس الشر لامن
جنس الخير مجرد مثال لا تعييد

(قول المحشى) لمجرد الترتيب في الذكر يعنى بيان مرتبة ذكره بمعنى ان حق المتأخر أن يذكر بعد المتقدم كما اشار
اليه بعطف التدرج في مدارج الارتقاء عليه وليس المراد الترتيب في الاخبار بمعنى ان الاخبار بالثانى واقع بعد الاخبار
بالاول اذ هو متحقق بدون الاتيان بـ ثم

(ويقرب من) قبيل (هو قام زيد قائم في التقوي لتضمنه) أي قائم (الضمير) مثل قام فيتكرر الاسناد ويتقوي الحكم وقل إنما قلت يقرب دون أن أقول نظيره لأن قائم لما لم يتفاوت في الخطاب والحكاية والغيبة في أنا قائم وانت قائم وهو قائم أشبه الخالي عن الضمير وهذا معنى قوله (وشبهه) أي شبه السكاكي قائم مع أنه متضمن للضمير (بالخالي عنه من جهة عدم نفيده في التكلم والخطاب والغيبة) كما لا يتغير الخطاب عنه نحو أنا غلام وانت غلام وهو غلام وقد يصحف قوله وشبهه مخففاً ويظن أنه اسم منصوب

كافي قوله * أن من ساد ثم ساد أبوه ثم قد ساد قبل ذلك جده * فلا يرد أن قوله ويقرب الخ مقدم على إبان التخصيص في كلام المفتاح وأما ما قيل أنه لا ترتيب في الأخبار فلا يقبله الطبع السليم إذ لا فائدة في ذلك (قوله ويقرب الخ) يعني أن في هو قام تقوي من غير شبهة وزيد قائم . فيه تقوي مع شبهة عدمه فيكون قريباً من أفادة التقوي وإنما قال من هو قام ، مع أن المناسب زيد قام لفظاً وهو ظاهر ومعنى لأنه نص في التقوي عنده فاعتبار اقرب إليه أولى من اعتبار اقرب إلى ما هو محتمل للتخصيص أيضاً ، فإنه يوم أن زيد قائم أيضاً يحتمل التخصيص لأن المذكور في كلامه قبل قوله ويقرب بيان التقوي في المضمر المقدم (قوله لم يتفاوت في الخطاب الخ) ، أي في كون ما أجرى عليه مخاطباً أو متكلماً أو غائباً أو في الأحوال الثلاث التي يستحقها عند الإجراء على موصوفه (قوله وهذا معنى قوله وشبهه الخ) لا يخفى أن المستفاد من كلام السكاكي رحمه الله تعالى أن مشابهته بالخالي بواسطة عدم التفاوت سبب نقصانه في التقوي وعدم كونه نظيراً له فالمناسب لكلامه ، أن يجعل داخلًا في دلائل قربه لأمعطوفاً على قال كما اختاره الشارح رحمه الله تعالى ، على أن المستفاد من كلامه

(قول المحشي) كما في قوله أن من ساد الخ قل الرضى فإن المقصود ترتيب درجات معالي الممدوح فابتداء بسيادته ثم بسيادة أبيه ثم بسيادة جده لأن سيادة نفسه به أخص لى آخر ما سبق فلم منه أن المراد التدرج في المداير التي هي مدارج ارتقاء شيء لا أن التدرج على سبيل الارتقاء

(قول المحشي) فيه تقوي مع شبهة عدمه فيكون قريباً إشارة إلى أن علة القرب كلا الأمرين التقوي ومشابهة العدم (قول المحشي) مع أن المناسب زيد قام أي وكان لا يحتاج لقوله في التقوي (قول المحشي) فإنه يوم الخ علة لنوله أولى من اعتبار الخ وقوله لأن المذكور إلى آخره علة لقوله وإنما قال أي إنما قال ذلك لأنه المذكور في كلامه وإنما لم يقل ويقرب من هو قام هو قائم لما قل السيد أنه يحتمل التخصيص كقول ورد العمام بأن اسم الفاعل لا يعمل بدون الاعتماد وفيه نظر

قول المحشي) أي في كون ما أجرى الخ لما كان الخطاب وما معه أحوال الموصوف لا لقائم احتاج للتأويل أما إبان المعنى لم يتفاوت في حال كون ما أجرى هو عليه مخاطباً الخ وأما بأن المعنى لم يتفاوت في أحواله هو الثلاث وهي الخطاب وما معه وجعلت أحواله لأنه يستحق عند إجرائه على موصوفه أن لا يخرج عن واحد منها وعلى كل يندفع قول العمام أن أرجاع الضمير في تغييره لقائم يلزمه مسامحة لأن التكلم وما معه للضمير لا لقائم

(قول المحشي) أن يجعل داخلًا أي جزءاً من دلائل قربه ولا يفيد هذا إلا نصبه على المفعول معه دون العطف (قول المحشي) على أن المستفاد من كلامه الخ أي المستفاد من قوله أشبه الخالي الأخبار عن حاله الواقعي لا جعله

على أنه مفعول معه أي لتضمنه الضمير مع شبهه أي مشابهته للخالي عن الضمير يعني أن قوله ويقرب يشتمل على أمرين أحدهما المقاربة في التقوي والثاني عدم كمال التقوي فقوله لتضمنه الضمير علة الأولى وقوله وشبهه علة الثانية ولا يخفى ما فيه من التعسف ومن أراد هذا المعنى فليقرأ وشبهه بالجر عطفا على تضمنه ليكون أوضح (ولهذا) أي ولشبهه بالخالي عن الضمير (لم يحكم بأنه) مع الضمير (جملة) وأما في صلة الموصول فأنما حكم بذلك لكونه فيها فعلا عدل به إلى صورة الاسم

هو أنه مشابه له لا أنه جملة مشابهة له كما يدل عليه صيغة التفعيل، وحمله على بيان المشابهة لا يساعده المقام (قوله على أنه مفعول معه) ومصاحبه أما التضمن والعامل فيهما معنى العلية المستفادة من اللام أي علل القرب بالتضمن مع الشبه وأما الضمير فالتضمن . بمعنى الاشتمال أي لاشتماله على الضمير مع الشبه (قوله المقاربة في التقوي) في تاج البهيقى المقاربة . القصد في الأمور ومنها قاربه في البيع مقاربة وفي بعض النسخ المقارنة بالنون وعلى التقديرين اندفع ما قبله السيدان لأظهر أحدهما ثبوت التقوي لأن المقاربة كأقرب يشتمل على أمرين (قوله ولا يخفى ما فيه من التعسف) قل عنه وجهان أحدهما جعل الواو الذي أصله المطف بمعنى مع والثاني جعل قوله وشبهه تعليلًا هو غير مذكور ههنا وهو أن ليس فيه كمال التقوي وكلاهما ليس بشيء لأن الواو بمعنى مع كثير في الكلام إلا أنه لكونه مجازا يحتاج إلى اقترينه وهي جزالة المعنى فإن جملة عاطفة ليس نصًا في كون العلة مجموع الأمرين بخلاف كونه بمعنى مع وعدم كمال التقوي مذكور ههنا كثبوت أصل التقوي ومجموعهما معنى القرب معلل بمجموع الأمرين وقيل لأنه يلزم أن يكون التضمن متعلقًا بأمرين. أحدهما لفظ وهو الضمير والثاني معنى اعنى المشابهة وفيه أن الضمير في زيد قائم منوى وهو معنى حقيقة لفظ حكما وإن التضمن هنا بمعنى الاشتمال ولا شك في اشتماله عليهما على أنه لا يتم على تقدير كون مصاحبه التضمن وقيل لأن المفعول معه سماه عند سيبويه وفيه أنه ذكر في التسهيل وغيره أن الصحيح أن المفعول معه قيسى وقيل أن مدخول الواو بمعنى مع يكون مقصودا بالنسبة ومصاحبه غير مقصود بالنسبة بل تابع فيها وفيه أن أكثر أمثاله لا يجري فيه ذلك نحو أعينى استواء الماء والخشب وسرت وأنيل وجئت وطلع الشمس كيف والواو فيه بمعنى مع وهى للمصاحبة قد تدخل على التابع نحو جاء الأمير مع الوزير وقد تدخل على المذبوع نحو أن مع العسر يسرا وفى المفصل شرطه أن يكون الفعل مشتركًا بينه وبين فاعل فعله (قوله ليكون أوضح الخ)

مشابهة الذى هو مدلول صيغة التفعيل

(قول المحشى) وحمله على بيان المشابهة يعنى جعل معنى صيغة التفعيل في المتن بيان مشابهته الواقعية ليوافق ما يستاد من كلام السكاكي لا يساعده مقام نقل مذهب السكاكي فإنه إنما يدل على أن شبهه بمعنى جملة مشابهة كما جهده مقاربا وبالتأويل في كلامه يندفع ما قاله فيه بعض حواشى المختصر

(قول المحشى) بمعنى الاشتمال لا بمعنى الأخذ فى الضمن لأنه لم يأخذ فى ضمنه إلا الضمير لاستتارده فيه أما الشبه فهو وصف له والاشتمال يعنهما وهو العامل حينئذ

(قول المحشى) القصد فى الأمور أى العدل فيها فى الكشف واقصد فى مشيك أى عدل فيه لائتمار مشية المماوت ترهدا ولاشب وثيب الشطار فعنى قارب فى التقوى عدل فيه ومعنى قاربه فيه عادله فيه وهو بمعنى المقارنة بالنون أى كونه قريبًا له (قول المحشى) أحدهما لفظ والتضمن لا يكون إلا للمعنى

كراهة دخول ما هو في صورة لام التعريف على صريح الفعل (ولا عومل) قائم مع الضمير (معاملتها) أي الجملة (في البناء) حيث أعرب في نحو رجل قائم ورجلا قائما ورجل قائم والحاصل أنه لما كان متضمنا للضمير ومشبها للخالي عنه روعيت فيه الجهتان أما الأولى فبان جمل قريبا من هو قائم في التقوى وأما الثانية فبان لم يجعل جملة ولا عومل معاملتها في البناء فان قيل لو كان الحكم بالافراد والاعراب في قائم من زيد قائم بناء على شبهه بالخالي لوجب أن لا يحكم بالافراد والاعراب فيما أسند إلى الظاهر نحو زيد قائم أبوه لأنه كالفعل بعينه إذ الفعل لا يتفاوت عند الاستناد إلى الظاهر قلنا جمل تابعا للمستند إلى الضمير وحمل عليه

فيه أن العطف يوم كون كل واحد منهما علة للقرب بخلاف كونه بمعنى مع فإنه نص في كون المجموع للمجموع علة له وهو المقصود (قوله حيث أعرب الخ) أي جمل معربا مختلفا في الاحوال الثلاث مع تحمله للضمير فلو عومل معه معاملة الجملة لكان مبنيا معربا بخلاف لفظا نحو عرف في زيد عرف، وإنما قلنا أنه معرب مع الضمير لأن الاعراب الذي أجرى عليه أعراب يستحقه مع الضمير لأنه المركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله فان الخبر أو الصفة مثلا قائم مع الضمير وأما قائم بدونه فلا يستحق الاعراب لعدم

(قول المحشي) فيه أن العطف يوم الخ لم يذكروا احتمال عطف شبهه بالنصب على الضمير ويظهر أنه ليس نصافي المراد تدبر (قول الشارح) كراهة دخول الخ قال السيد في حواشي شرح المفتاح وفي الاعراب الجارية عليه اشكال لأن اسم الفاعل صلة ولا أعراب للصلة وحدها بل الاعراب الموصول مع الصلة ووجه ذلك بأن الصلة ههنا في صورة الاسم الواقع في التركيب واللام في صورة الحرف فاجرى الاعراب على الاسم المؤكب وظنى أن الصحيح أن الاعراب للموصول وللشغل للصلة لكن لما كان الموصول في صورة الحرف أجرى ما يستحقه على الصلة لكونها في صورة الاسم (قول الشارح) أما الأولى فبان جمل قريبا لو قال فبان أثبت فيه التقوى لكان أظهر لما مر عن السيد قبل ولا يأتي هنا جواب المحشي

(قول المحشي) أي جمل معربا الخ أي جعله النحاة معربا دفع به ما يقال يجوز أن يكون مبنيا والاعراب الذي أجرى على الجزء أعراب يستحقه السكل عملا كما أجرى أعراب ال الموصولة المحلى على الصلة لفظا وحاصل الدفع أن النحاة ضرعوا بأعرابه أعرابا مختلفا لفظا إذ الاعراب المحلى غير مختلف

(قول المحشي) فلو عومل معه معاملة الجملة أي لو عومل مع تحمله له معاملة ما يتحمل الضمير في الجملة لكان هو وحده مبنيا معربا محلا بان يكون هو ومرفوعه في محل رفع مثلا كما أن عرف في زيد عرف مبنى وهو وفاعله في محل رفع فعلم من هذا أن قول المصنف في البناء ليس المراد به بناء الجملة لأن الصحيح أن الاعراب والبناء من عوارض الكلام لا الكلام فإن قيل ما وجه بثائه على ذلك التقدير قلت عدم تركبه وحده مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله بل المركب المجموع وقد قلوا أن سبب البناء قد يكون عدم مقتضى الاعراب ويحتمل وهو الظاهر الموافق لباقي كلامه أن المراد بالبناء الاعراب المحلى كما يفيد عطف قوله معربا محلا لا لفظا وقد صرح بذلك المصام

(قول المحشي) وإنما قلنا أنه معرب مع الضمير أي إنما قلنا أنه معرب مع تحمله الضمير ولم قل أنه معرب بقطع النظر عن تحمله له لأن الاعراب وأن أجرى عليه وحده إلا أنه لا يستحقه وحده وإنما يستحقه مجموعهما لأن المعرب هو ما تركب

تتحقق عامله ، فلم انه مع الضمير في حكم المفرد نحو قائمة وبصرى ، بخلاف يضرب في زيد يضرب قائمه ، يستحق الرفع بدون الضمير لاجل عامله المعنوى والاعراب الذى يستحقه مع الضمير محلى ومن زعم ان الخبر أو الصفة هو قائم وحده لاعم فاعله لزمه ان يقول ان الخبر والصفة هو عرف وحده بدون فاعله وذلك لا يلتزمه من له شمة من علم الاعراب ، وقد وهم ان نحو فاه الى في ، جملة مبنية مع اجراء اعرابها الذى يستحقه على جزئها الأول اعنى فاه وليس بشيء لانه في حكم المفرد اجري الاعراب على جزئه الأول لعدم قابلية باقى الاجزاء ، فى الرضى لما فهم من فوه الى في معنى المفرد لان معناها مشافها قامت الجملة مقام المفرد وادت مؤداه واعرب ما قبل الاعراب منها وهو الجزء الاول اعراب المفرد الذى

مع غيره تركيباً يتحقق معه اي مع ذلك التركيب عامل ذلك المعرب والمركب مع غيره هنا كذلك هو المجموع اذ لولا الضمير لما صح خبرا اذ لم يتركب مع المبتدأ تركيباً يتحقق معه عامله فالضمير فى لانه مرجعه فاعل يستحق مع الضمير

(قول المحشى) فلم انه مع الضمير في حكم المفرد أي علم من ان قائماً لا يستحق اعراباً الامع الضمير وان ذلك الاعراب هو الذى اجرى على قائم ان مجموعها في حكم كلمة واحدة فان ذلك الاعراب اللفظي الذى اجرى على قائم انما هو اعراب الكلمة الواحدة لا الجملة فكما ان جزء الكلمة لا يستحق اعراباً كذلك كل منهما على حدته لا يستحق اعراباً فقامم مع الضمير في قولك زيد قائم كغلام في قولك زيد غلام قال السيد فى شرح المفتاح انا نعلم قطعاً ان الخبر في مثل زيد قائم هو قائم مع ضميره كما انه في زيد قام هو قام مع ضميره ونعلم أيضاً ان الاعراب الجارى على قائم هو الذى يستحقه المجموع لكونه خبراً لكن لما امتنع اجراؤه على الجزء الثانى اجرى على الجزء الاول ولا شك ان ما اجرى عليه اعرابه الذى يستحقه لا يكون مبنيًا قال العصام وانما امتنع اجراؤه على الجزء الثانى لاشتغاله باعراب له من جهة اسم الفاعل كما اجرى اعراب عبد الله علماً على جزئه الاول لاشتغال الجزء الثانى باعراب اقتضاه الجزء الاول هذا ولا يخفى انه لا بد ان يقال انه لما امتزج قائم مع الضمير وصارا كالكلمة الواحدة زال عن الضمير ما كان يستحقه من البناء وصار مع اسم الفاعل مستحقاً الاعراب كما قالوا ذلك في قائمة وبصرى ثم لما اشتغل الجزء الثانى باعرابه من جهة اسم الفاعل انتقل اعرابه لاسم الفاعل تدبر (قول المحشى) بخلاف يضرب الخ متعلق بقوله واما قائم بدونه فلا يستحق الخ

(قول المحشى) يستحق الرفع بدون الضمير لأجل عامله المعنوى لان عامله الذى تحقق مع التركيب هو الابتداء وهو طالب للجملة إما التجرد أو مشابهة الاسم في الاشتراك بين الحال والاستقبال على الخلاف في رافع المضارع ثابت للمضارع لامن جهة التركيب مع المبتدأ بل من جهة التركيب مع الفاعل فيستحقه بدون الضمير

(قول المحشى) وقد وهم الخ أى فما نحن فيه كذلك

(قول المحشى) جملة مبنية أى غير معرفة لفظاً بل محلاً فليس المراد حقيقة البناء لعدم مقتضيه بل المراد به الاعراب المحلى (قول المحشى) فى الرضى لما فهم من فوه الى فى الخ قال المحشى فى حواشي الجامي لا يخفى ان كل جملة وقمت حالاً اقيمت مقام المفرد مع انه لا يعرب شيء من جزئها والمقصود انه لما انمى منها معنى الجملة وأريد معنى المفرد اعرب الجزء الاول منها ليشر بانها فى معنى المفرد فى اللباب ان الاصل فى هذه الاحوال الجمل فلاصل فوه الى فى لان الهيئة فهمت منها ولذا يجوز التحليل الرفع فى تلك الاسماء الا انهم وضعوها مواضع لو زعموا المفردة أى مشافها لتبادر الفهم الى تلك اللوازم لكثرة الاستعمال من غير نظر الى تفصيل اجزاء تلك الجمل فاعربوا القابل منها اعراب الحال وهو الجزء الاول من الجزئين اه فلم ان هذا الكلام خاص بما وضعوه موضع لازمه لتبادر الفهم اليه لكثرة الاستعمال فلا يرد ما عداه

في حكم الافراد وهذا معنى قوله في الافتتاح واتبعه في حكم الافراد نحو زيد عارف أبوه أى جعل تابعا لعارف
المسند الى الضمير عارف المسند الى الظاهر فحكم بأنه مفرد مثله قال المصنف معناه اتبع عارف عرف في
الافراد إذا اسند الى الظاهر مفردا كان الظاهر او مثنى أو مجموعا ولعله سهو اذ لا حاصل حينئذ لهذا الكلام
(ومما يرى تقديمه) على المسند (كاللازم لفظ مثل وغير) اذا استعمل على سبيل الكناية (في نحو) قولك مثلك

قامت مقامه ، وما قيل ان البناء لازم اعم للجملة وانتفاء المزموم لا يستلزم انتفاء اللازم فلا يلزم من عدم كونه جملة عدم
كونه مبنيا فوهم لانه لم يستدل بانتفاء الجملة على انتفاء البناء بل علل شبهه الخالى بأمر من عدم الحكم بكونه جملة وعدم
بنائه (قوله نحو زيد عارف أبوه) الا انه اورد المبدأ ليكون الكلام تاما والمقصود بالتمثيل عارف أبوه (قوله أى جعل
تابعا لعارف الخ) ، لان استعماله مسندا الى الضمير اكثر ولاشترأ كما في عدم الاسناد التام (قوله اذ لا حاصل لهذا
الخ) ، لانه اذا اسند الى الظاهر فلا وجه لثنيته وجمعه كالفعل فلا حاجة الى جعل افراده بالتبعية وأيضاً الافراد هنا
في مقابلة الجملة كما ذكر سابقا لاني مقابلة التثنية والجمع (قوله ومما يرى) في التاج الروية والراية ، ديدن ودانستن وپنداستن
والصفة ، تحتمل المتكلم المعلوم والمجهول المعين (قوله لفظ مثل وغير) خصصهما بالذكر لانهما المستعملان في كلامهم

(قول الشارح) اذ لا حاصل لهذا الكلام عبارة السكاكي هكذا ويقرب من قبيل هو عرف في اعتبار تقوى الحكم
زيد عارف وانما قلت الخ ما تقدم في الشرح ثم قال واتبعه في حكم الافراد الخ قال مولانا جلال الدين في شارح الايضاح
حاصله ان في عارف شبهين اشتماله على الضمير حقيقة وخلوه عنه حكما فلا أحد الشبهين الحق بالخالى عن الضمير ولم يجعل جملة
وللشبه الآخر الحق بعرف فافرد لفظه في الحالات الثلاث وهذا معنى صحيح وحمل الكلام على السهو من غير تصور
معناه ليس من دأب المحصلين

(قول الشارح) على المسند اشارة الى معنى قوله ومما يرى الى آخره ومن المسند اليه الذى يرى تقديمه كما صرح به
في المختصر ونقل عنه هنا

(قول المحشى) وما قيل ان البناء لازم اعم للجملة الخ قد عرفت ان المراد بالبناء هنا الاعراب المحلى لاحقيقة البناء
والاعراب المحلى لا يكون الا للجملة عند وقوعه موقع المفرد فالاولى في الجواب ما قاله العصام من انه فرق بين جعله مبنيا
وبين جعله كالجملة في البناء والذى يستفاد من المعاملة مع الضمير معاملة الجملة في البناء هو الثانى دون الاول الا ان يكون
جواب المحشى مبنيا على التسليم وجواب العصام بالمنع فليتأمل

(قول المحشى) لان استعماله مسندا الخ تعليل للتبعية وقوله ولاشترأ كما الخ بيان للجامع بينهما حتى يصح الالتحاق
والحكم بأنه مثله فهو تعليل على اللف والنشر المرتب ولذا قال أى جعل تابعا لعارف الى آخره

(قول المحشى) لانه اذا اسند الى الظاهر الخ هذه الحاشية منقولة عن الشارح لكنها مدفوعة بما مر فتدبر

(قول المحشى) ديدن معناه ابصار ودانستن معنا ظن أى ان الرؤية لها معان ثلاثة الابصار

والعلم والظن لكنها هنا بمعنى العلم

(قول المحشى) تحتمل المتكلم فيقرأ نرى بانون

لا يخل وغيرك لا يوجد بمعنى انت لا تبخل وانت تجود) وفي الايجاب نحو مثل الامير حمل على الادم والاشهب، وغيرى باكثر هذا الناس يخدع، اى الامير حمل وانا لا اخدع فالاول كناية عن ثبوت الفعل أو نفيه عن المخاطب بل عن اضيف اليه لفظ مثل لانه اذا ثبت الفعل لمن يسد مسده ومن هو على اخص أوصافه اوفى عنه واريد ان من كان على الصفة التى هو عليها كان من مقتضى القياس وموجب العرف ان يفعل كذا أو ان لا يفعل كذا لزم الثبوت لذاته أو النفي عنها بالطريق الاولى والثانى كناية عن ثبوت الفعل لمن اضيف اليه لفظ غير فى النفي وعن سلبه عنه فى الايجاب لانه اذا نفى الجود عن غير المخاطب مثلاً ثبت للمخاطب ضرورة ان الجود موجود ولا بد له من محل يقوم به ولانه اذا ثبت الانخداع للغير من غير القصد الى ان انسانا سوى المتكلم يتصف بالانخداع ولا شك فى ثبوت عدم الانخداع لاحد فى الجملة لزم سلب الانخداع عن المتكلم فهما قد استعملا على سبيل الكناية ولم يقصد ثبوت الفعل أو نفيه لانسان مماثل أو مغاير لمن اضيفا اليه كفى قولنا مثلك لا يوجد وقوله «غيرى خنى وانا المعاقب فيكم» فكأننى سبابة المتندم «فان التقديم ليس كاللازم

والقياس يقتضي ان يكون ما هو بمعناها كلمائل والمغاير والشبه والنظير كذلك (قوله مثل الامير حمل على الادم والاشهب) فانه ، لم يقصد ان يجعل احدا مثله (قوله وغيرى باكثر الخ) فانه معلوم انه لم يرد ان واحدا هناك وصفه ، بانه يخدع وتماه « ان قاتلوا جهنم أو أحدوا شعبوا » (قوله كما فى قولنا مثلك لا يوجد) مثال للنفي أى كما يقصد فى قولنا الخ ، فان المقصود نفي مثل المخاطب (قوله وغيرى خنى) فان تقديم المسند اليه ههنا للتخصيص ، ليصح التشبيه بسبابة المتندم فيكون كلا حكمى النفي والاثبات مفهوما من المنطوق ولا يكون احدهما كناية عن الآخر فتدبر فانه قد خفى على بعض الناظرين

(قول الشارح) فلاول أى مثال المثل فى السلب والايجاب وقوله والثانى أى مثال الغير فيهما

(قول الشارح) من غير القصد الى ان انسانا سوى المتكلم يتصف الخ هذا لا مدخل له فى الكناية بل هو بيان لعدم التعريض ذكره لبيان ان التعريض بالغير لا يجمع الكنية فى الحكم تأمل

(قول المحشى) لم يقصد ان احدا مثله وانما قصد ان من كان على الصفة التى هو عليها كان من مقتضى القياس وموجب العرف ان يفعل ما ذكر كذا فى الايضاح وانما لزم ذلك ليمكن الانتقال الى المكى عنه فانه اذا قصد معين منع تعينه الانتقال لانه يكون الاثبات له قصدا اذ لا حاجة فى الانتقال الى التبيين تدبر

(قول المحشى) بانه يخدع أى يفتر بحديثهم المفيد شجاعتهم

(قول المحشى) فان المقصود نفي مثل المخاطب أى لا اثبات لعدم للمخاطب فان ذلك معناه عند كونه كناية لاثبات الوجود له كما وهم

(قول المحشى) ليصح التشبيه بسبابة المتندم فى ان غيرها الجاني وهى لم تكن مع معاقبتها فالحكمان فيها جنبة غيرها وعدم جانيها ولو كان من الكناية أو فى المحكوم عليه لكان التشبيه فى احدهما فقط فلا وجه لجعل سبابة المتندم مشبها به فى النسبة (قول المحشى) مفهوما من المنطوق لان التخصيص حكم واحد اشتمل على حكمين ومراده بالمنطوق ما دل عليه اللفظ بلا واسطة

عند قصد هذا المعنى وإلى هذا أشار بقوله (من غير ارادة تعريض لغير المخاطب) بأن يراد بمثلك وغيرك انسان غير المخاطب

وجعله من قبيل الكناية في النسبة أي أنه لم اجن كما في غيري بأكثر الخ أو في المحكوم عليه بأن يراد منه مغاير معين اشتهر بوصف مغايرة المتكلم ، لكن لا لاثبات الحكم له قصدا بل لينتقل الى ملزومه أعني نفي الجناية عن نفسه فانه وهم لما عرفت ان مقصود الشاعر كلا الحكمين من غير ان يجعل احدهما وسيلة للآخر ولان مقصود الشارح رحمه الله تعالى تمثيل المنفى لا النفي كما يدل عليه قوله فان التقديم ليس كاللازم الخ (قوله من غير ارادة تعريض الخ) أي عدم التصريح على ما يستفاد من القاموس والتاج والمراد بغير المخاطب المعين ، كما يفصح عنه عبارة الايضاح وبه صرح الشارح رحمه الله تعالى في شرح المفتاح فالمعنى من غير ارادة عدم التصريح بالمعين الغير المخاطب وذا ، بأن لا يراد بالمعين اصلا كما في مثلك لا يوجد وغيري جنى على ، احد الاحتمالين أو يراد بالمعين ولم يصرح به بأن يكفى عن ذلك المعين بالمثمل أو الغير لاشتهاره به أو بأن يجعل الاضافة للعهد وعلى التقادير الثلاث لا يلزم تقديم لفظ المثل والغير فاندفع ما قيل ان التعريض بالمعنى الاصطلاحي غير متحقق في شئ ، من الاحتمالات الثلاث ، لكون الكلام موجها الى المثل والغير بطريق الاستقامة وان اريد به المعنى اللغوي ، فهو انما يتحقق على تقدير ارادة المثل المعين ، أو الغير المعين بطريق الكناية في المحكوم عليه واما اذا اريد المثل والغير مطلقا

وهو التصريح مقابل الكناية كما يدل عليه قوله ولا يكون احدهما كناية عن الآخر فلا ينافي أن احد الحكمين مفهوم بمعنى انه ليس في محل النطق

(قول المحشي) لكن لا لاثبات الحكم له قصدا بل لينتقل الخ هذا غير واجب في الكناية عن المحكوم عليه بل هو امر اتفاقي هنا ففيه كنياتان كناية عن ذات المعين بمر عام وهو النيرية فينتقل منه الى المعين بواسطة الشهرة وكناية بالثبات الحكم لذلك المعين لانه انما يكون الجاني غيره اذا لم يكن هو جانيا فعدم كونه جانيا ملزوم لكون الجاني غيره لتحقيق الجناية المحصورة بالحديث عنها خارجا

(قول المحشي) كما يفصح عنه عبارة الايضاح حيث قال في بيان الكناية في قوله غيري بأكثر هذا الناس ينخدع فانه معلوم انه لم يرد ان يرضى بواحد هناك فيصفه بانه ينخدع وفي قول أبي تمام وغيري يأكل المعروف سمحا ويشخب عنده يرضى الايادي ، فانه لم يرد ان يرضى بشاعر سواء فيزعم ان الذي قرف به عند الممدوح من انه هجاء كان من ذلك الشاعر لامتة بل اراد ان ينفي عن نفسه ان يكون ممن يكفر النعمة اه فان قوله بواحد هناك وقوله من ذلك الشاعر يدل على انه معين (قوله) فالمعنى من غير ارادة عدم التصريح الخ ، ما هو على مقتضى تأويل الشارح لينشأ من ارادة عدم التصريح بالمعين

الغير المخاطب

(قول المحشي) بأن لا يراد بالمعين اصلا ظاهره ان عدم ارادة المعين هو التعريض مع انه في هذه الصورة هو عدم التصريح بغير المعين اذ عدم ارادة المعين وغير المعين لا تعريض فيها بمعنى عدم التصريح فان التعريض بذلك المعين يلزمه ان يكون هناك ما يصح التصريح به ولم يصرح به فلعل المراد بأن لا يراد بالمعين اصلا بأن اريد غير المعين واريد عدم التصريح به ولذا قل بعض الناظرين لا يخفى ان التعريض بالمعين بالمعنى اللغوي هو ارادة المعين من غير تصريح به لا مطلق عدم التصريح به اه والحاصل ان عدم ارادة المعين مع قطع النظر عن عدم ارادة التصريح بالكناية فقط فلا بد من

مماثل له أو غير مماثل وقوله من غير معناه حال كون ذلك القول أو الكلام ناشئاً من غير ارادة التعريض
أي لم ينشأ من ارادة التعريض كما تقول ضربني من غير ذنب

أوأريد المعين بالإضافة العهدية فلا فتدبر فانه مماخفي على كثير من الفضلاء (قوله مماثل له أو غير مماثل) تعميم غير المخاطب
للاشارة الى ان الغير في المتن ليس مقابل المثل كما في قوله لفظ مثل أو غير والا لكان الواجب ان يقال من غير ارادة
التعريض بمثل المخاطب أو غيره ، بل الاعم الشامل للمثل وغير المثل وليس لفا ونشرا بان يكون مماثل متعلقا بمثل وغير
مماثل متعلقا بغيرك حتي يرد ان الغير في غيرك لا يختص بغير المثل ، فالصواب مماثل له أو غير المخاطب مماثلاً أو غيره
(قوله حال كون الخ) فهو ظرف مستقر وقع حالا من قولك المضاف اليه لنحو وصح لانه يمكن اقامة المضاف اليه مقام

من التأويل بما ذكرنا وانما حمل المحشى على ذلك انه يريد بيان ما تناوله النفي أعنى قوله لم ينشأ من ارادة عدم التصريح بالمعين
الذي هو معنى قوله من غير ارادة الخ لعدم نشئه من ذلك إما بسبب عدم ارادة المعين أو بسبب غيره مما ذكره فاذا
جاءت الباء على السببية زال الاشكال فتأمل

(قول الشارح) أي لم ينشأ من ارادة التعريض نقل عنه أي لم يقصد بلفظ غير هبت الى امر مغاير لما اضيف اليه
غير بل اريد به معنى لا ولم يرد بكون الاستعمال ناشئاً من عدم التعريض الا انه ليس ناشئاً من التعريض ونظيره
قولك ضربته من غير ذنب أي ضرباً لم ينشأ من ذنبه ومعناه انه لم يقصد بلفظ غير ان مرا سوى ارادة التعريض
يتصرف بالمشئية حتى يكون تعريضاً لا كناية بل المقصود من جعل الغير منشأ سلب منشئية التعريض وانما كان المقصود
ذلك لان الغرض تقييد كونه كناية بسلب منشئية التعريض لما قلناه للكناية فاذا لم يقصد بلفظ غير ذلك المعنى كان ممكنياً
به عن معنى عدم التعريض لكونه بعض مفهوم المغاير ولما كان المقصود التقييد بسلب منشئية التعريض لا بالكون ناشئاً
من عدم التعريض لكون المنافي للكناية هو كونه ناشئاً من التعريض كما سبق وكان يلزم من منشئية عدم التعريض سلب
منشئية التعريض انقل من منشئية عدم التعريض الى سلب منشئية التعريض وهذا معنى صحيح موافق لسياق الكلام
ويمكن حمل عبارة السيد عليه فتدبر

(قول المحشى) على احد الاحتمالين أي اللذين ذكرهما السيد

(قول المحشى) لكون الكلام موجهاً الى المثل والغير فيفيد انه عند عدم ارادة المعين اصلاً يراد المطلق من غير
تصريح به كما ذكرنا (قول المحشى) أو الغير المعين عطف على المثل

(قول المحشى) فهو انما يتحقق الخ لانه لما كفى عن المحكوم عليه كان فيه خفاء بخلاف ما اذا اريد المثل والغير مطلقاً
أو اريد المعين بجمل بالإضافة للعهد لاستعمال اللفظ فيما وضع له بلا خفاء وحاصل الجواب ان المراد بالتعريض عدم
التصريح كأن يقال زيد او عمرو لا ما فيه خفاء

(قول المحشى) بل الاعم الشامل لكن مع النظر في كل مثال لما يمكن صدقه به ففي مثلك لا ينحل لا بد ان يكون الغير
مماثلاً وفي غيرك لا يوجد يجوز ان يكون الغير الذي هو مراد مماثلاً وغير مماثل فلا يرد انه يلزم على كونه تعميماً لغير المخاطب
المراد بمثلك وغيرك أن يراد بمثلك انسان غير المخاطب غير مماثل

(قول المحشى) فالصواب الخ ليكون شاملاً للصورتين الثلاث

أى ضرباً لم ينشأ من ذنب كما أن قولك غيرى فعل كذا معناه أنا لم أفعل فهذا مقام آخر يستعمل فيه غير على سبيل الكناية ويلتزم فيه من فليتنبه له (لكونه) أى يرى تقديمه كاللازم لكون التقديم

المضاف واختاره لرعاية لفظ المخاطب فانه فى القول ، دون النحو ويجوز أن يكون حالاً من نحو ويكون ذكر المخاطب بطريق التمثيل (قوله أى ضرباً لم ينشأ من ذنب) ، فإن كونه ناشئاً مما يغير إرادة التعريض يلزمه أن لا يكون ناشئاً من إرادة التعريض كما فى غيرى يتخذه وغيرى فعل كذا أى أنا لا اتخذ وأنا لم أفعله وهذا هو الوجه القوى السابق الى الفهم إذ لا تكلف فيه وقال السيد فى شرحه المفتاح أن كلمة غير بمعنى لا أى ناشئاً من لا إرادة التعريض ويلزمه أن لا يكون ناشئاً من إرادة التعريض ، وفيه صرف لفظ غير عن معناه مع كونه مدخول حرف الجر وقيل من زائدة فى الإثبات ، لكونه فى معنى النفي كأنه قيل لا من إرادة التعريض وغير وقع حالاً من قولك أى حال كونه غير ذى إرادة التعريض أى ليس مراداً به التعريض وكذا ضربى من غير ذنب أى ضربى ضرباً مغايراً لذى ذنب وفيه زيادة من فى الإثبات بتأويل النفي وحذف المضاف وعدم سبق الدهن اليه (قوله فهذا مقام آخر) أى غير المسند اليه (قوله يستعمل فيه غير على سبيل الكناية) كما يستعمل المسند اليه كذلك * قال قدس سره على معين أشهر الخ * وقد يطلق عليه باعتبار الإضافة العهدية حينئذ ليس فى الكلام كناية لافى الحكم ولا فى المحكوم عليه ، لكون كل منهما مصرحاً به ولا تعريض أيضاً بذلك لأنسان قال قدس سره كان ذلك تعريضاً الخ * كأنه قيل ذلك الشخص المعروف بمثلك لا يخجل فيفهم منه بطريق خطا فى

(قول الشارح) فهذا مقام آخر أى غير المقام السابق لأن السابق كان لفظ غير مسنداً اليه يرى تقديمه كاللازم بخلاف ما هنا فانه غير مسند اليه لا يأتى فيه ذلك (قول المحشى) دون النحو لصدقه بمثل زيد لا يخجل مع أنه غير مخاطب (قول المحشى) فإن كونه ناشئاً مما يغير إرادة التعريض الخ التعريض لتسليط تشبيهه بضربى من غير ذنب وقوله يلزمه أن لا يكون ناشئاً الخ والا لما كان ناشئاً مما يغير إرادته كفاً غيرى يتخذ توجيه الكناية على قياسه أن يقال انه اذا أثبت المنشئة للمغاير ولا شك فى ثبوت عدم المنشئة شي ، فى الجملة لزم سلب المنشئة عن إرادة التعريض والا لما كان المنشأ مغايراً انما كان المراد المعنى الكنائى لأن المقصود التقييد بعدم المنافى للكناية وهو التعريض لانه وان كان انتفاءه لازماً لكون هذا القول بمعنى أنت لا تبخل وانت تجود فانه حينئذ يكون كناية فى الحكم لا يحتمل التعريض بغير المخاطب لكن ربى خفى عنه لا التقييد بكون المنشأ غير التعريض لانه مصرح به فى قوله بمعنى أنت لا تبخل وانت تجود وقوله وهذا هو الوجه القوى وعليه فمن ابتدائية

(قول المحشى) وفيه صرف لفظ غير عن معناه لأن معناه المغاير لا النفي الذى هو معنى لامع كونه مدخول الحرف والحرف لا يدخل عليه مثله فالظاهر ابقاؤه على معناه الاممي

(قول المحشى) لكونه فى معنى انتفى أى فيعتبر تأخر من عن معنى النفي كما افاده بقوله كأنه قيل لا من إرادة التعريض كذا قيل والذى فى الاطول ولفظ من زائدة فى الاثبات تضمنه النفي لانه فى قوة لا من إرادة التعريض اه فكونه فى قوة ذلك كاف بلا اعتبار تقديم وتأخير تدبر

(قول المحشى) لكون كل منهما مصرحاً به أى غير مكفى عنه فلا ينافى أن المحكوم عليه معرض به أى غير مصرح باسمه كان يقال زيد او عمرو فلا منافاة بين مهنا وبين ما سبق له من ادخال العهد بالإضافة فى عدم التصريح

بمعونة المقام انك تبخل كما يفهم من لست انا بزان بطريق التعريض كون المخاطب زانيا * قال قدس سره بانسان غير معين * ، اذ لامعنى للتعريض بغير المعين * قال قدس سره ولا بالمخاطب * لا بعدم البخل . وهو ظاهر ولا بالبخل *

(قول السيد قدس سره) فيقول مثلك لا يبخل ولا يبخل مثلك أى فلا يكون التقديم لازماً لا * ، فما لزم ليفيد تقوى الحكم وذلك انما يكون اذا كانت الكناية في الحكم لانها لما كانت ابلغ كان التقديم اعون على المطلوب بها لافادة التقديم ان الحكم ثابت للمثل والغير ولا بد فيتموى الانتقال للمعنى الكنائى

(قول السيد قدس سره) بل في المحكوم عليه أى حيث كنى عن ذات المعين بما اشتهر به من المماثلة . (قول السيد قدس سره) وليس فيه تعريض بذلك الانسان فعلى هذا الاطلاق لا يجمع الكناية في الحكم مع انه لا تعريض وهو قد جعل المماثلة بين الكناية والتعريض بغير المخاطب (قول السيد قدس سره) وان قصد وصف المخاطب الخ أى مع كون المراد بالممثل فلانا المعين على سبيل الكناية في المحكوم عليه

(قول السيد قدس سره) كان ذلك تعريضاً بما اضيف اليه مثل أى لا بغير المخاطب مع انه لا كناية في الحكم بل في المحكوم عليه (قول السيد قدس سره) مطلقاً أى غير معين

(قول السيد قدس سره) وليس في الكلام حينئذ تعريض أصلاً أى فلا وجه لذكر التعريض بغير المخاطب اذ لا مفهوم له بل يكفى من غير ارادة غير المخاطب

(قول السيد قدس سره) لا بالمخاطب ولا بغيره أما الاول فلان الكلام مستعمل فيه على سبيل الكناية والمعنى التعريض لا يستعمل فيه اللفظ بل يكون مفهوماً من السياق كما في قولك لست انا بزان تعريضاً بان المخاطب زان واما الثانى وهو مطابق الانسان الذى اريد بلفظ الممثل فلان لفظ المثل مستعمل فيه للانتقال الى المعنى الكنائى ومن لازم التعريض ان لا يستعمل فيه اللفظ وأيضاً لامعنى للتعريض بغير المعين اذ التعريض لا يكون الا لمعين ولا تعريض فيه أيضاً بالمعنى اللغوى وهو الخفاء

(قول السيد قدس سره) لما مر أى من ان الكلام موجه نحوه بطريق الاستقامة دون الامالة الى عرض أى جانب وحينئذ فقد انتفت الكناية مع عدم التعريض بغير المخاطب وانما اتفادها من ارادة غير المخاطب (قول السيد قدس سره) ولا بالمخاطب أيضاً هذا زيادة بيان لمدخل له فى الاعتراض وقوله ما ذكر هو قصد

وصف المخاطب بالبخل

(قول السيد قدس سره) على الوجوه الثلاثة هى استعمال المثل في المعين أو في غيره مع كناية أولاً (قول السيد قدس سره) لم يكن هناك تعريض لان الكلام موجه نحوه ذلك الانسان بطريق الاستقامة دون الامالة الى عرض أى جانب

(قول السيد قدس سره) كان موجوداً في صورة التبيين لانه لما كنى عن المحكوم عليه كان فيه خفاء (قول السيد قدس سره) كما يدل عليه أى على وجوده في صورة الاطلاق قوله أى قول الشارح (قول المحشى) اذ لامعنى للتعريض بغير المعين هذا تعليل آخر غير ما أشار له السيد بقوله لما مر فكان الأولى عطفه على تعليل السيد

قال قدس سره وفيه بعد * ، اذ الانتقال من وصف الشخص المعين المعروف بمائلة الخطاب بعدم البخل قد يقع الى تعريض الخطاب بالبخل أما الانتقال من وصف المدعى مطلقا بعدم البخل الى بخل الخطاب فبعد فان السابق الى الفهم منه عدم اتصافه بالبخل * قال قدس سره كما يفهم من سياق الخ * حيث قال وعليه قوله وغيري باكثر هذا الناس يتخدع ، فانه معلوم انه لم يرد ان يعرض بواحد هناك فيصفه بانه يتخدع بل اراد انه ليس ممن يتخدع * قال قدس سره دون الاطلاق * ، أى لم يكن التعريض موجودا حين ارادة المثل والغير مطلقا * قال قدس سره كما يدل عليه * ، أى على وجود استعمال المثل للاطلاق * قال قدس سره فيجتمعت التعمين * ، والظاهر الاطلاق وخلاصة ما حصل من بسطه وبيانه . ان الاولى اسقاط لفظ التعريض في المتن ليشمل جميع الصور التي يستعمل فيها لفظ المثل والغير

(قول السيد قدس سره) اذ لم يرد به معين . قطعاً لان المعين موجود فلا يصدق عليه قولك لا يوجد

(قول السيد قدس سره) فيجتمعت التعمين بان يراد بالغير شخص معين ويحتمل ان يراد به مطلق شخص

(قول المحشى) وهو ظاهر لان التعريض يكون بضد المذكور في عبارة المتكلم وقوله ولا بالبخل هذا هو محل الاستثناء

الذي ذكره السيد بعد وقد اشار المحشى الى ذلك بقوله قبل وهو ظاهر

(قول المحشى) اذ الانتقال أى في الصورة السابقة ففيها الانتقال من معين الى معين وقوله أما الانتقال الخ أى كما في

هذه الصورة فان الانتقال فيها من غير المعين الى المعين . وقوله بعدم متعلق بوصف وقوله الى تعريض الى بخل متعلق

بالانتقال وقوله فان السابق الى الفهم منه عدم اتصافه بالبخل لان الظاهر من كون كل مماثل لا يبخل ان عدم البخل سببه

ما به المماثلة بخلاف ما اذا خص عدم البخل ببعض المماثلين فان الظاهر انه بخصوصية فيه

(قول المحشى) فانه معلوم انه لم يرد الخ هذا هو محل الشاهد فانه يفيد ان التعريض بالواحد المعين ممكن وصحيح

في ذاته الا انه لم يرد هنا

(قول المحشى) أى لم يكن التعريض موجودا الخ أى لما سبق عن السيد من ان الكلام موجه نحوه بطريق الاستقامة

وعن المحشى من انه لا معنى للتعريض بغير المعين

(قول المحشى) أى على وجود استعمال لمثل الخ أى وليس مراد السيد انه يدل على انه لم يكن التعريض موجودا

حين ارادة المثل والغير مطلقا اذ ليس له دلالة على هذا كذا قيل والظاهر انه مراد السيد كما يدل على وجود التعريض

صد الاطلاق قول الشارح الخ فانه يدل عليه حيث قال بعد ذلك والى هذا أشار بقوله الخ تدبر

(قول المحشى) والظاهر الاطلاق أى فلا تعريض أصلا

(قول المحشى) ان الاولى اسقاط لفظ التعريض أى لانه أوجب التصور اذ التعريض لا يظهر الا في صورة واحدة

فكان اللازم ان يقول المصنف من غير ارادة غير الخطاب سواء كان في الكلام تعريض لغير الخطاب بالمعنى الغير المصطلح

أو لم يكن تعريض أصلا وحاصل ما للشارح والسيدان اشرح صور التعريض بغير الخطاب بقوله بان يراد بذلك وغيرك انفسا غير

الخطاب الخ ومحصل هذا التصوير ان المراد من التعريض ان تقصد الاخبار عن معنى مثل وغير سواء كان المراد بهما

معين أولا من غير انتقال من هذا المعنى الى شيء آخر حتى يكون كناية فينبذ قول المصنف من غير تعريض ليس رائدا

على التقييد بالاستعمال على سبيل الكناية المأخوذ من قول المصنف بمعنى انت لا تبخل وانت تجود فهو مؤكده وان السيد

اعترضه بان هذا التصوير غير صحيح اذ ليس هذا تعريضا بالمعنى المصطلح عليه ولو اراد انه تعريض بالمعنى اللغوي أعنى

على سبيل الكناية ، وقد عرفت شموله اياها سابقا به لا يزيد عليه (قال قدس سره مؤكدا الخ) ، لما عرفت ان الاستعمال على سبيل الكناية لا يحتمل التعريض بغير الخطاب وان كان يحتمل التعريض بالخطاب قريبا أو بعيدا (قال قدس سره وعرض بانه ليس مثالا له) ، لا يخفى ان مراده التعريض بغير الخطاب بالحكم الذي اجري على المثل أو الغير ايجاب أو نفيا الخفاء لم يظهر الا في صورة واحدة وهي ما اذا ريد بالمثل والغير انسان معين غير الخطاب لاشتهاره بمائلة الخطاب فان اللفظ حينئذ يكون كناية في المحكوم عليه اقيام الشهرة مقام اختصاص المائلة به فانه يشترط في الكناية المطاوع بها غير صفة ولا نسبة اختصاص الوصف بموصوف معين لينتقل منه اليه ولا شك في خفاء الكناية واما اذا ريد بالمثل والغير مطلق انسان فلا خفاء حينئذ لاستعمال اللفظ فيما وضع له بدون كناية وكذا اذا اريد معين بجمل الاضافة للعهد فان اللفظ حينئذ مستعمل لهما وضع له لان المعروف بالاضافة العهدية موضوع المعين وحينئذ يلزم القصور في عبارة المصنف لان التعريض لم يدخل فيه . الا صورة واحدة فيلزم ان يقول من غير ارادة غير الخطاب ليكون شاملا للصور الثلاث وأجاب المحشي بان الاعتراض بمعنى على ان المراد بالتعريض ما فيه خفاء وليس كذلك وانما المراد به عدم التصريح بالمعين الغير الخطاب وهو صاهقي بالصور الثلاث فتدبر قوله ليشمل جميع الصور أى ليشمل قول المصنف من غير ارادة غير الخطاب للصور الثلاث بالصورة التي زادها المحشي على السيد وهي ارادة المعين بجمل الاضافة للعهد

(قول المحشي) لا على سبيل الكناية لما عرفت انه متى وجد تعريض بغير الخطاب لم يكن هنالك كناية في الصور الثلاث (قول المحشي) وقد عرفت شموله اياها أي فيما كتبه على قول المصنف من غير ارادة تعريض قوله لا يحتمل التعريض بغير الخطاب قريبا أو بعيدا قد عرفت ذلك من كلام السيد حيث نفي التعريض حين الكناية واثبته عند عدمه قريبا ان اريد المعنى وبعيدا ان اريد المطلق وهذه النسبة هي الصحيحة وفي نسخة لا يحتمل التعريض بغير الخطاب وان كان يحتمل التعويض بالخطاب قريبا أو بعيدا وهو تحريف اذ لا يمكن التعريض بالغير مع الكناية لان اللفظ في التعريض مستعمل في مدلوله قصدا والمعنى التعريض مستفاد من خارج وفي الكناية لفظ المثل والغير لم يستعمل فيه قصد بل لينتقل منه الى المعنى الكنائى (قول السيد قدس سره) مؤكدا للاستعمال على سبيل الكناية أي في الحكم والمصنف أفد التقييد بكونه على سبيل الكناية بقوله بمعنى انت لا تبخل وانت تجود بقول الشارح اذا استعمل على سبيل الكناية ليس زائدا على المصنف بل اخذه من قوله بمعنى الخ

(قول السيد قدس سره) فلو كانا مستعملين الخ من كلام الزاعم واسم كان هائلا على مثل وغير وقوله بطريق (قول السيد قدس سره) بان قصد الاخبار عن معين مثل وغير من غير انتقال الى معنى كنائى وقوله أو كناية أي بان قصد من التركيب الذي فيه مثل وغير المعنى الكنائى أى نسبة الحكم الى ما اضيف اليه مثل وغير وقوله فقبل مثلك لا يبخل أى مع الكناية في الحكم أم لا وقوله قبيل أي للمعطى وقوله بانه أي المدعى وفيه بحث هذا البحث رد لاحتمال الكناية بانها غير متوقف عليها المعنى التعريض واذا لم يتوقف عليها لا ترتكب في الكلام بل هو بقى على معناه وقوله لا مدخل له أي لا يتوقف عليه نفي المائلة عن ذلك الانسان واذا كان كذلك لاحاجة الى الكناية

(قول المحشي) لا يخفى ان مراده الى آخره أى لا يخفى ان مراد المصنف بقوله من غير ارادة تعريض بغير الخطاب ان لا يكون هنالك تعريض لذلك الغير بالحكم الذي اجري على المثل أو الغير في قولك مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود بان كان المقصود التعريض لانسان ممثلا بنفى البخل عنه في المثل الاول أو التعريض لانسان غير الخطاب بنفى الجود عنه في الثاني

(اعون على المراد بهما) أي بهذين التركيبين لأنهما من الكناية المطلوب بها نفس الحكم وأثبت الحكم بطريق الكناية ابلغ لما سيجيء. والتقديم لكونه مفيداً للتمقوى.

لا التعريض بعدم المماثلة أو المغايرة ، تفصح عنه عبارة الايضاح (قال قدس سره اللهم الا أن يقال الخ) استثناء من قوله أن لا يكون الاستعمال بطريق الكناية (قال قدس سره لامعنى للتعريض بنفى الغيرية الخ) أي اذا اضاف لفظ انغير الى المخاطب أو المتكلم مما لا يحتمل التعدد كما في الامثلة المذكورة (قوله اعون من الاعانة) وبناء أفضل التفضيل

أو بأثبت الانخداع له في قوه غيرى باكثر هذا الناس ينخدع أو بأثبت الحل له في قوله مثل الأمير حمل على الأدهم والأشهب فقوله إيجاباً أو نفياً تنازع فيه التعريض وأجرى يعني أنه اذا كان الحكم جارياً إيجاباً يمنع التعريض به لغير المخاطب إيجاباً وإذا كان جارياً سلباً يمنع التعريض به له سلباً لأن الكلام حينئذ موجه نحو ذلك الإنسان بطريق الاستقامة دون الأمالة وما قاله هذا الزاعم ليس تعريضاً بالحكم الجارى عليهما بل بشيء آخر وبهذا ظهر أن بعض كلام السيد السابق توسيع للدائرة لا بيان لمراد المصنف وإن ما قاله العصام من أن المراد من غير ارادة تعريض أى قصداً والا فالمعنى الاصلى يجوز ارادته مع المعنى الكنائى ليس بشيء. لأنه اذا اريد لا يكون تعريضاً اذا كان الحكم جارياً إيجاباً لا يكون هناك تعريض به لغير المخاطب إيجاباً بأن يقصد اجراء ذلك الحكم على ذلك الغير وإذا كان جارياً سلباً لا يكون هناك تعريض به لغير المخاطب سلباً بأن يقصد اجراؤه على ذلك انغير سلباً وقد عرفت من المحشى سابقاً أن المراد بالتعريض عدم انتصريح لا المعنى الاصطلاحي لأن الكلام موجه حينئذ نحو ذلك. انغير بطريق الاستقامة وإنما امتنع التعريض بهذا المعنى عند الكناية في الحكم لأنه يلزم في الكناية أن لا يكون المعنى الاصلى مقصوداً بالذات وفي التعريض بهذا المعنى يلزم قصده بالذات فلزم التناقض وإذا كان كذلك فما قاله هذا الزاعم غير وارد لأنه ليس تعريضاً بالحكم الجارى عليهما بل بشيء آخر ومن هنا وما سبق للمحشى يعلم أن كلام السيد جميعه مبني على أن التعريض بالمعنى الاصطلاحي

(قول المحشى) لا التعريض بعدم المماثلة أو المغايرة فإن التعريض بهما لا يتنافى الكناية في الحكم لعدم استعمال اللفظ قصداً في نفي البخل والجود عن المثل والغير فإن ذلك هو المتنافي لها وقيل ليس مراد المحشى الجزم بعدم المناقاة بل معنى كلامه فبها يجامع الكناية فإن المراد مالا يجامعها

(قول المحشى) تفصح عنه عبارة الايضاح حيث قل وعليه قوله غيرى باكثر هذا الناس ينخدع فانه معلوم انه لم يرد أن يعرض بواحد هناك فيصفه بأنه ينخدع وقال في قول القبعثرى للحجاج مثل الأمير يحمل على الأدهم والأشهب أى من كان على هذه الصفة من السلطان وبسطة اليد ولم يقصد أن يجعل احداً مثله وفي قول أبي تمام ما نقلناه عنه سابقاً فتأمل (قول السيد قدس سره) اللهم الا أن يقصد المعنيان أى فتكون الكناية مقصودة بالذات فلا بد أن يفاد بالتركيب

المعنى الكنائى أيضاً ومبنى البحث السابق أنها ليست مقصودة بل وسيلة للتعريض

(قول السيد قدس سره) وأيضاً لا معنى الخ أى يبحث فيه أيضاً بأنه لا معنى للتعريض الخ فكلام هذا الزاعم لا يتأتى الا في التركيب الذى فيه لفظ مثل وأما ما فيه لفظ غير فلا يتأتى فيه بيانه أنه اذا كان هناك من يدعي أنه مغاير للمخاطب مع كونه كريباً فليل للمخاطب غيرك لا يوجد وعرض بأن هذا المدعى ليس غيراً لأنه اذا كان هذا المدعى بوجود وغير المخاطب لا يوجد لزم أن المدعى ليس غيراً ويرد أنه لا معنى لنفي المتكلم الغيرية إذ يستحيل أن يكون المدعى عين المخاطب

أعوان على إثبات الحكم بطريق المبالغة وقوله يرى تقديمه كاللازم عبارة الشيخ في دلائل الإعجاز ومعناه ان مقتضى القياس وموجب العرف ان يجوز التأخير أيضاً لحصول المبالغة بالكناية لكن التقديم يرى كاللازم لان مقتضى الاستعمال على خلافه قطعاً قال الشيخ وأنت إذا تصفحت الكلام وجدت هذين الاسمين

من باب الافعال قياسى عند سيبويه وقيل سماعى لامن العون على ما قيل لانه اسم على ما في اقاموس لكن وقع في شرح التسهيل المصرى نقلاً عن بعض الكتب انه مصدر (قوله أعوان على اثبات الحكم الخ)، فيه دفع لما يرد على قوله يرى تقديمه كاللازم من ان المخاطب ان كان منكراً أو متردداً فتقديمهما واجب أو حسن وان كان خالياً فتقديمهما غير جاز وحاصل الدفع ان التقديم ليس المقصود منه تقوية الحكم للرد بل لكونه أعوان على ما هو المراد من لفظة مثل وغير من افادة الحكم على وجه أبلغ فاز، كون الحكم المذكور أبلغ ليس للرد اذ لم يقل احد بن قوتا زيد اسد للرد على المخاطب ومعنى كون التقديم أعوان ان لفظ مثل وغير مع التقديم، أعوان منهما على المراد بهما مع التأخير لان التقديم أعوان من التأخير اذ لا اعانة في التأخير (قوله لانه لم يقع الخ) متعلق بقوله معناه أى قلت ان معنى التشبيه المشعر بعدم اللزوم

أو بعضه وقوله ولا اثباتها أى كما اذا كان هناك من يدعي انه ليس مغيراً للمخاطب مع كونه بخيلاً قليل للمخاطب غيرك لا يجوز وعرض بان هذا المدعى غير لانه اذا كان هذا المدعى لا يجوز وغير المخاطب لا يجوز لزم ان المدعى غير فيرد انه لا معنى للعرض باثبات الغيرية اذ لا يمكن من المدعى فيها لانه يستحيل أن يكون عين المخاطب ثم ان قوله وأيضاً لا معنى الخ مفروض فيما اذا كان المضاف اليه غيراً لا يحتمل التعدد كهذين المثالين بخلاف ما يحتمله كقولك غير القوم لا يجوز فان في الغيرية ممكن بان يكون معنى كون المدعى ليس غيراً انه من جملة أفراد القوم وكذلك اثباتها ممكن لان استحالة الاثبات انما نشأت من استحالة النفي وهو هنا ليس بمستحيل وبهذا يتضح ما كتبه المحشى هنا

(قول الشارح) ومعناه ان مقتضى القياس الى آخره قل عن الشارح هنا وليس معنى قوله كاللازم انه قد يقدم وقد لا يقدم بل المراد انه كان مقتضى القياس ان يجوز التأخير ولكن لم يرد الاستعمال الاعلى التقديم نص عليه الشيخ في دلائل الإعجاز (قول المحشى) من باب الافعال أى من الرباعي وقوله عند سيبويه خلافاً للجمهور وقوله لانه اسم أى سم مصدر لأن لانه لم يسمع عان وقوله شرح التسهيل المصرى أى ما ألفه اللامامنى بمصر وله شرح آخر الفه بالهند وقوله انه مصدر أى لعان فيكون عن مسموعاً ولا اشكال في صوغ اسم التفضيل منه

(قول المحشى) فيه دفع لما يرد الخ أى في قوله أعوان على اثبات الحكم دفع الخ حيث لم يقل أعوان على الرد على المخاطب وقوله واجب أو حسن فلا معنى لقوله كاللازم لانه لازم على الاول وغير لازم على الثاني وقوله غير جائز أى فلا يصح قوله كاللازم بالاولى

(قول المحشى) أعوان منهما على المراد بهما مع التأخير أى وهما مع التأخير فيهما اعانة على المراد الذى هو اثبات الحكم لانهما كذبة تفيد الحكم بوجه أبلغ وليس المفضل عليه نفس التأخير اذ لا اعانة فيه وجميع هذه الحاشية من الاطول وزاد عليها ولا يذهب عليك ان هذا الحكم لا ينبغي ان يخص بلفظ مثل وغير ولا بالكناية بل يجري في الجاز أيضاً فتري تقديم المسند اليه في انت تقدم رجلاً وتؤخر أخرى كاللازم لكونه أعوان على المراد وهو ايراد الحكم على وجه أبلغ اذ الجاز أبلغ من الحقيقة اهول من تخصيص المصنف لهما لانه لا يأتي في غيرهما التقييد بعدم التعريض لغير المخاطب ولما نقله الشرح عن الشيخ تدبر

يقدمان أبدأ على الفعل اذا قصد بهما هذا المعنى وترى هذا المعنى لا يستقيم فيهما اذا لم يقدموا ولو قلت يفعل
كذا مثلك أو غيرك رأيت كلاماً مقلوباً عن جهته ومنعياً عن صورته ورأيت اللفظ قد نبا عن معناه ورأيت
الطبع يأبى ان يرضاه (قيل وقد يقدم) المسند اليه المسور بكل على المسند المقرون بحرف النفي (لانه) اى
التقديم (دال على العموم) اى على نفي الحكم أى عن كل فرد من افراد ما اضيف اليه لفظ كل (نحو كل
انسان لم يقم) فانه يفيد نفي القيام عن كل واحد من أفراد الانسان

انه يجوز التأخير لا ان التأخير واقع على النكرة لانه لم يقع الاستعمال على خلاف التقديم اصلاً كما يدل عليه كلام
الشيخ (قوله قيل وقد يقدم) ، الواو من المحكى وهى اما للعطف على ما قبله فى كلام القائل أو للاستشفاف وما قيل انه
معطوف على متول قول عبد القاهر عطف التلقين كما يقال سأكرمك فتقول وزيدا أى قل وزيدا فليس بشئ ، اذ لا معنى
لتلقين هذا القائل الشيخ هذا الكلام وأيضاً لا يطرد فى قول عبد القاهر وقد يقدم المسند اليه لتخصيصه فانه لا يمكن أن يكون
فيه لعطف التلقين (قوله المسور بكل الخ) وما يجرى مجراه فى افادة العموم لجميع الافراد وانما اشترط ان يكون مقروفاً
بكل اذ لو لم يكن كذلك لايجب تقديمه نحو زيد لم يقم ولم يقم زيد ، لعدم فوت العموم وكذلك اذا لم يكن المسند مقروفاً
بحرف النفي لايجب تقديمه نحو قام كل انسان وكل انسان قام لتلك العلة بعينها لكن بقى شرط آخر وهو ان يكون المسند اليه ،
بحيث لو اخر كان فاعلاً بخلاف قولك كل انسان لم يقم أبوه فانه لا يفوت العموم لو قيل لم يقم ابو كل انسان (قوله لانه دال
الخ) ، دلالة المتقضى على المتقضى فى غاية مترتبة على التقديم فان اريد قصد الدلالة كان علة باعثة ثم ان المتقضى ان
كان عبارة ، عن نفس الخصوصية فالعبارة على ظاهرها وان كان عبارة عن الكلام المشتمل عليها فالمعنى لان المسند اليه

(قول المحشى) انه يجوز التأخير أى يقتضى القياس وقوله لا ان التأخير واقع اى فى الاستعمال
(قول المحشى) الواو من المحكى عبارة الايضاح وقيل قد يقدم وهى تفيد أنها من الحكاية وانه عطف على قال عبد
القاهر والقائل الامام الرازى وقيل ابن مالك

(قول المحشى) لعدم فوات العموم أى لانه لا عموم فيه حتى يفوت

(قول المحشى) بحيث لو اخر كان فاعلاً فانه حينئذ يكون مسنداً اليه مرتبته التأخير بخلاف كل انسان لم يقم أبوه
فانه لو اخر كان مبتدأ فهو باق على رتبته من التقديم على الحكم فيكون أصل القضية فى الثانى موجبة مهمة معدولة المحمول
بخلافه فى الاول فانه سالبة مهمة فى الثانى فبأنى فيه الدليل الآتى وما قيل من ان الأولى أن يقول بحيث لو اخر لتغير حاله لانه لا يشترط
كونه فاعلاً عند التأخير بل مثله ما اذا كان لو اخر كان مضافاً اليه كما لو قيل فى تأخير المسند اليه فى كل انسان لم يقم أبوه لم يقم
ابو كل انسان باضافة ابو الى كل فانه حينئذ يفوت العموم ويكون من سلب العموم فوهم منشوء الغفلة عما الكلام فيه
وهو تقديم المسند اليه فان معناه انه عند التأخير يكون أيضاً مسنداً اليه لكنه قدم لمعنى والمثال الذى ذكره ليس كذلك
فهو خارج عن ما الكلام فيه وبهذا ظهر ان ما فى بعض النسخ من حذف الضمير من قوله لو قيل لم يقم أبوه كل انسان تحريف من النسخ
(قول المحشى) دلالة المتقضى على المتقضى أى المؤثر على الأثر وليس كدلالة اللفظ الموضوع لمعنى عليه حتى تكون علة باعثة دائماً
(قول المحشى) عن نفس الخصوصية هى التقديم وقوله على ظاهرها اى كما صنع الشارح من ان الدال هو التقديم

(ب) بخلاف ما لو اُخِرَ نحو لم يَقم كل إنسان فإنه يفيد نفى الحكم عن جملة الأفراد لا عن كل فرد) فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفي والتأخير لا يفيد إلا سلب العموم ونفي الشمول (وذلك) أى إفادة التقديم النفي عن كل فرد والتأخير النفي عن جملة الأفراد (ثالثاً يلزم ترجيح التأكيد) وهو أن يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله وتقويته (على التأسيس) وهو أن يكون لإفادة معنى آخر لم يكن حاصلًا قبله يعنى لو لم يكن التقديم مفيداً لعموم النفي والتأخير مفيداً لنفي العموم يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس واللازم باطل لأن التأسيس خير من التأكيد لأن حمل الكلام على الإفادة خير من جملة على الإعادة فالملزوم مثله فإن عورض بأن استعمال كل في التأكيد أكثر فالحمل عليه راجح قلنا ممنوع ولو سلم فلم يعارض ما ذكرناه لأنه أقوى لأن وضع الكلام على الإفادة وكان هذا القائل يتمسك في أصل الدعوى بالاستعمال ويكون هذا الكلام لبيان السبب والمناسبة

المسور بكل دال على العموم أى شموله لكل الأفراد (قوله بخلاف ما لو اُخِرَ الخ) كلمة مازائدة كما في قوله تعالى (مثل ما أنكم تنطقون) ولو شرطية جزاؤه قوله فإنه يفيد نفى الحكم الخ أن جاز وقوع الامة جوب لو كما في المعنى ومعدوف أن لم يجز كما في الرضي أي لم يدل على العموم وقوله فإنه ، تعليل له وإنما لم يقل بخلاف التأخير تنصيصاً على بيان مخالفة حكمي التقديم والتأخير (قوله عن جملة الأفراد) ، أي رفع الإيجاب الكلي لا النفي عن الكل المجموعي فإن كل المضاف إلى التكرار لعموم كل فرد، لا لعموم الكل (قوله يفيد عموم السلب لما كان عموم السلب مستلزماً لسلب العموم ترك أداة لخصر بخلاف سلب العموم فإنه لا يستلزم عموم السلب فأورده بطريق المحصر (قوله ممنوع) أى لا نسلم كثرة استعماله في التأكيد فإنه مشروط بأن يكون مضافاً إلى الضمير غير مجرد عن العوامل اللفظية (قوله في أصل الدعوى) أى كون تقديم المسند إليه المسور بكل لعموم السلب وتأخيره لسلب العموم (قوله بالاستعمال) أي استعمال البلغاء كذلك والاستعمال دليل اللغة (قوله لبيان السبب) أى

والمدلول عليه العموم بمعنى نفى الحكم عن كل فرد وقوله فالمعنى لأن المسند إليه المسور بكل الخ فإن ذلك هو لشمول على الخصوصية وهي التقديم لكنه ليس دالاً على العموم بالمعنى المتقدم وهو نفى الحكم عن كل فرد كما صنع الشارح بل دال على العموم بمعنى شموله لكل فرد لأن الدال على العموم بالمعنى المتقدم هو التقديم فهذه الحاشية ترديد في فهم المصنف في نفسه بقطع النظر عن صنيع الشارح ولذا كتب على قول المصنف لأنه دال. وترك قول الشارح لأنه أى التقديم لكن صنيع الشارح أولى لأن ما أخذ من قول المصنف لأنه يفيد نفى الحكم عن جميع الأفراد تدبر .

(قول الشارح) يعنى لو لم يكن التقديم الخ إشارة إلى أن قول المصنف لثلاً يلزم الخ في قوة قياس استثنائي نظامه هكذا لو لم يكن التقديم مفيداً لعموم النفي والتأخير مفيداً لنفي العموم لزم الترجيح لكن اللازم باطل وقوله واللازم باطل في قوة الاستثنائية وقوله فالملزوم الخ إشارة للنتيجة وقوله لأن الخ دليل الاستثنائية وقوله فإن عورض أى هذا الدليل

(قول المحشي) تعليل له أى للجواب المحذوف وبقوله وإنما لم يقل الخ مع البيان السابق اندفع توقف العصام في هذا التركيب

(قول المحشي) أى رفع الإيجاب الكلي أي الصادق بالكل والبعض فلذا عبر بجملة لأفراد فلما راد الأمر المجمل

الذي لم يفصل بكونه الكل أو البعض (قول المحشي) لا لعموم الكل أى الأفراد المجتمعة

والا فلا تثبت اللغة بالاستدلال وبيان الملازمة أما في صورة التقديم فلان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة
أهل فيها بيان كمية افراد المحكوم عليه معدولة المحمول لان حرف السلب قد جعل جزاء من المحمول لا ينفصل
عنه ولا يمكن تقدير الرابطة بعده ثم أثبت للموضوع هذا المحمول المركب من الايجاب والسلب

السبب الباعث للوضع على هذا الطريق (قوله ، هل فيه) جملة مستأنفة لا ثبات كونها مهملة (قوله لان حرف السلب
الخ) ، هذا وجه لفظي للفرق بين المعدولة والسالبة كما تقرر في موضعه ، لكنه جار في لم يقم انسان أيضا مع انه سالبة على
ما سيحكي ، والتحقيق ان الحكم ان كان بسلب الربط فهي سالبة ، وان كان يربط السلب فهي معدولة ففي انسان لم يقم
لما كان الخبر جملة مشتقة على الضمير ، يكون المحمول مجموع مضمون الجملة ، أعني سلب القيام المنسوب الى الفاعل فيكون
الحكم على المبتدأ بالايجاب وفي لم يقم انسان ، سلب نسبة القيام عن انسان فيكون سالبة وهو ظاهر هذا هو المستفاد مما
ذكره الفاضل الطوسي في شرح لاشارات وما قتله صاحب المحاكمات انه لا يستفاد من قولنا زيد قام الا الحكم بقيام زيد

(قول الشارح) معدولة المحمول أى مغيرة المحمول لان الدلالة أولا على الامور الثبوتية فاذا أريد الامور الغير الثبوتية
يعدل بها وتغير بادوات السلب أو بصيغ اخرى اليها (قول الشارح) بالاستدلال أى بأمر عقلي وهو لزوم الترجيح
(قول الشارح) قد جعل جزءا من المحمول وانفرض منه سلب ما دخل عليه في نفسه لاسيما عن الموضوع والا كانت سالبة
(قول الشارح) ولا يمكن تقدير الرابطة بعده بيان قوله لا ينفصل وإنما لم يمكن لان الربط انما هو للمحمول ، الذي من جملة حرف السلب
(قول الشارح) هذا المحمول مركب من الايجاب والسلب يعنى ان المثبت هو الشيء ، المنفي اذ المعنى الحرفي لا يثبت
لشيء ، كالأ يثبت له شيء ، وقد تقدم للمحشي ما يفيد فتذكر

(قول المحشي) هذا وجه لفظي أى متعلق باللفظ لتعلقه بالفظ الرابطة والمحمول
(قول المحشي) لكنه جار الى آخره لان حرف السلب في لم يقم انسان لا ينفصل عن المحمول وهو الفعل ولا يمكن
تقدير الرابطة بينه وبينه مع انها سالبة وما قول الشارح ثم أثبت الموضوع الخ فهو مبنى على الفرق اللفظي وليس منه وهذا
الاشكال لا يرد الا لو قلنا بتحقيق الحمل في السالبة لكن التحقيق انه لا حمل فيها وانما فيها سلب الحمل فلا تدخل في قوله
جعل جزءا من المحمول اللهم الا ان يقال انه محمول ظاهرا

(قول المحشي) والتحقيق الخ هذا هو الفرق المعنوي
(قول المحشي) وان كان يربط السلب بان يكون وصفا للمحمول فان المحمول في زيد لا قائم هو القائم المنفي لا السلب
الذي هو معنى لا فانه معنى حرفي لا يحمل ولا المركب من الحرفي وغيره لعدم استقلاله أيضا كما ذكر في موضعه
(قول المحشي) يكون المحمول الخ اذ لم يمكن حمل الفعل وحده لانه مستند لغير ما حمل عليه

(قول المحشي) اعني سلب القيام المنسوب الى الفاعل أى القيام المنسوب المكيف بالسلب ثم ان هذا يفيدك ان
معنى قولهم مہوم المعدولة سلب الشيء في نفسه لا عن شيء ان المحمول فيها لا يكون مساوبا عن الموضوع ون تضمن
سلب شيء عن شيء اذ القيام في المثال مسلوب عن الفاعل

(قول المحشي) سلب نسبة القيام عن انسان سلب مبنى للمجهول وهذا الذي يفيد هذا الكلام من ان السالبة
لا حمل فيها بل سلب الحمل هو الحق عند المحشي كما في حواشيه للتقطب

ولهذا جعلت موجبة معدولة لاسالبة محصلة ولا فرق بينهما عند وجود الموضوع كما في هذه المادة ولهذا أصبح جعلها في قوة السالبة الجزئية والافالسالبة الجزئية أعم منها لصدقها عند انتفاء الموضوع فذ كان قولنا انسان لم يقم موجبة معدولة المحمول يكون معناه في القيام عن جنة الافراد لا عن كل فرد (لان الموجبة المهمة للمعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية) عند وجود الموضوع نحو لم يقم بعض الانسان بمعنى انها متلازمان في الصدق لانه قد حكم في المهمة بنفي القيام عما صدق عليه الانسان نعم من ان يكون جميع الافراد أو بعضها وأياها كما في قولنا قام زيد والقول بان المحكوم به في الاول هو مجموع الفعل والفعل فلذلك أمر آخر لا يتعلق له بالمعنى وانما اعتبره الحجة صيانة لما عدتهم ان الفاعل لا يتقدم على الفعل فليس بشيء، لان لفرق بين الكلامين متحقق في العرب الفصح حيث يستعملون الاول للتقوى دون الثاني ولولا تكرار الاستناد لما افاد التقوى كيف والقاعدة المذكورة انما اخذوها من استعمالهم بالفرق بين القولين، وابطاوا به قول الكوفية بجواز تقديم الفاعل وسيجيى، بيان ذلك في بحث التقوى (قوله ولهذا الخ) أى لاجل ان الواقع كذلك جعلت معدولة موجبة، والا فكونها سالبة محصلة أيضا مثبت لدعواه بل هو أظهر لعدم الاحتياج الى قوله لان الموجبة المهمة للمعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية وما قيل ان الضمير الراجع الى النكرة نكرة كما صرح به في الرضى فالضمير الذى في لم يقم في المعنى نكرة واقعة في سياق النفي مفيد لعموم السلب فلو كان بعد دخول كل له يلزم ترجيح التأكيذ على التأسيس فليس بشيء لان عموم الضمير يستلزم مخالفة الراجع بالمرجع، فلا يكون عاما نحو هذا رجل لا يعلم شيئاً (قوله يكون معناه نفي القيام الخ) أى محصل معناه والاففعناه، ثبوت انتفاء القيام لجملة الافراد واختاره لظهور لزوم ترجيح التأكيذ على التأسيس على هذا البيان (قوله بمعنى انها متلازمان في الصدق)

(قول الشارح) ولهذا جعلت الخ أى لعدم امكان تقدير الرابطة بعد حرف السلب بل جعل المجموع مثبتا للموضوع جعلت موجبة معدولة لاسالبة فكونها موجبة مأخوذة من قوله اثبت وكونها معدولة من عدم امكان تقدير الرابطة بعد حرف السلب (قول الشارح) محصلة أى موجودة الطرفين بأن لم يحمل السلب جزأ من أحدهما ون كان سببا له عن شيء واعلم ان الرابطة اما ان تقدم على حرف السلب كقولنا زيد هو ليس بكاتب فتكون القضية موجبة لان من شأن الرابطة أن تربط ما بعدها بما قبلها فهناك ربط السلب وربطه ايجاب واما أن تتأخر عنه كقولنا زيد ليس هو بكاتب فتكون سالبة لان من شأن حرف السلب أن يرفع ما بعدها عما قبلها فهناك سلب الربط فتكون القضية سالبة

(قول الشارح) لانه قد حكم الخ بيان للتلازم من الجانبين

(قول المحشى) بالفرق بين القولين وصف لاستعمالهم أى الحاكمة بالفرق بين زيد قدم وقام زيد

(قول المحشى) وابطاوا به قول الكوفية فانه اذا كان هناك استنادان لم يكن المقدم فاعلا

(قول المحشى) والا الخ أى ان لم يكن لاجل ان الواقع كذلك بل لاجل اثبات مدعاه فلا يصح لان الخ ودهوه

هو لزوم ترجيح التأكيذ على التأسيس لو عكس

(قول المحشى) لعدم لاحتياج الخ بل يكفي ان يقول لان المهمة في قوة الجزئية المستلزمية الخ ولا حاجة لجمعها في قوة السالبة

(قول المحشى) فلا يكون عاما أى فليس نكرة كما سبق للمحشى لان معناه الانسان المذكور

(قول المحشى) ثبوت انتفاء القيام لجملة الافراد سبق له عند الكلام على ما اذا قلت ان مفهوم المعدولة ثبوت المسند

كان يصدق نفي القيام عن البعض وكلما صدق نفي القيام عن البعض صدق نفيه عما صدق عليه الانسان في الجملة وكلما صدق انسان لم يقيم صدق لم يقيم بعض الانسان وبالعكس اذ التقدير وجود الموضوع فهي في قوة السالبة الجزئية (المستزمنة نفي الحكم عن الجملة) لان صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع إما بان يكون الحكم منفيًا عن كل فرد من الافراد أو بان يكون منفيًا عن بعض الافراد ثابتا لبعض آخر وعلى كل تقدير يلزمها نفي الحكم عن جملة الافراد (دون كل فرد) لجواز أن يكون منفيًا عن البعض ثابتا للبعض الآخر واذا ثبت ان انسانا لم يقيم بدون كل معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد فلو كان بعد دخول كل معناه أيضا كذلك كان كل تأكيد التأسيس فيلزم ترجيح التأكيد على التأسيس فيثبت يجب ان يكون معنى كل انسان لم يقيم نفي الحكم عن كل فرد ليكون كل لتأسيس معنى آخر لا لتأكيد المعنى الاول وأما في صورة التأخير فلان قولنا لم يقيم انسان سالبة مبهمة لا سور فيها (والسالبة المبهمة في قوة السالبة الكلية المقضية للنفي عن كل فرد) نحو لا شيء من الانسان بقاءً وإنما قال في الاول المستزمنة وههنا المقضية لان السالبة الجزئية تحتل نفي الحكم عن كل فرد وتحتل نفيه عن بعض وثبوت بعض وعلى كل تقدير تستلزم نفي الحكم عن جملة الافراد فأشار بالفظ الاستلزام الى هذا بخلاف السالبة الكلية فانها تقتضي بصريحها نفي الحكم عن كل فرد

المنفي فلا بد من تأويل هذا يرجع اليه وقد صرح في شرح المطالع بان الصادق على الموضوع في المعدولة هو المحمول العدمي (قول الشارح) يصدق نفي القيام عن البعض إما في ضمن نفيه عن الكل أو وحده ولذا قال وإيما كان (قول الشارح) وكلما صدق نفي القيام عن البعض صدق نفيه عما صدق الخ لان نفيه عنه اما بنفيه عن الكل أو وحده وكل منهما يصدق عليه الانسان في الجملة

(قول المصنف) في قوة السالبة ولا تكون في قوتها الا اذا كانت بمنزلة في افادة الحكم على البعض دون كل فرد (قول الشارح) وعلى كل تقدير يلزمها نفي الحكم عن جملة الافراد دون كل فرد أى على تقدير ان يتحقق صدقها بانتفاء الحكم عن كل فرد أو عن بعض دون بعض يلزم مفهومها أعنى سلب الحكم عن البعض نفي الحكم عن جملة الافراد أى رفع الإيجاب الكلي وإنما كان ذلك بالانتماء لان المحمول اذا كان مسلوبا عن بعض الافراد لا يكون ثابتا لكل الافراد فيكون الإيجاب الكلي مرتفعا وإنما تعرض في بيان الاستلزام لمناط صدقها اشارة الى ان سبب استلزام مفهومها ذلك انحصاره في هذين الامرين فان كلا منهما يلزمه أن لا يكون الحكم ثابتا للكل ولما كان صدقها باحدهما لاعلى التعيين جعل اللازم الذي لا ينفك عنها أصلا هو ارتفاع الإيجاب الكلي لتحقيقه على كل احتمال من احتمالي صدقها دون السلب الكلي فقوله وعلى كل تقدير يلزمها الخ أى اللازم لها الذي يعد لازما لها على كل تقدير حتى على تقدير صدقها بان يكون الحكم منفيًا عن كل فرد هو نفي الحكم عن الجملة لان صدقها بان يكون الحكم منفيًا عن كل فرد ليس متعينا لها في الواقع بل هو احد احتمالين يكون صدقها باحدهما لاعلى التعيين واعلم ان السلب الجزئي هو السلب عن البعض سواء كان مع الإيجاب للبعض أولا فلذا صدقت بالاحتمالين

ولما كان المقرر عندهم ان المهمة في قوة الجزئية وقد حكم هنا بانها في قوة الكلية احتاج الى بيانه فأشار
اليه بقوله (لورود موضوعها) أى موضوع المهمة نكرة غير مصدرة بلفظ كل (في سياق النفي) وكل نكرة
كذلك مفيدة للعموم النفي وانما قلنا غير مصدرة بلفظة كل لان ما يفيد العموم في النفي انما هو النكرة التي تفيد
الوحدة في الاثبات وأما التي تفيد العموم في الاثبات كالمصدرة بلفظ كل فعند ورودها في سياق النفي انما
يفيد نفي العموم لا عموم النفي لان رفع الايجاب الكلي سلب جزئي واذا كانت هذه السالبة المهمة في قوة
السالبة الكلية يكون معنى لم يقيم انسان نفي الحكم عن كل فرد فاذا أدخلنا عليه لفظه كل وقلنا لم يقيم كل انسان
فلو كان معناه أيضا نفي القيام عن كل فرد يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس فحينئذ يجب ان يكون معناه
نفي القيام عن جملة الافراد ليكون ثل تأسيسا فالحاصل ان التقديم قبل كل

بيان للواقع والا ففي ثبوت المدعى يكفي استلزام الموجبة المعدولة للسالبة قسط (قوله ولما كان الخ) ، اشارة الى وجه
تعليل هذا الحكم بقوله لورود موضوعها في سياق النفي وعدم تعليل كون الموجبة المهمة المعدولة للعمول في قوة السالبة الجزئية
فلا يرد ما قيل ان الحكم بان كل مهمة في قوة الجزئية لا ينفي ان البعض في قوة الكلية لانه انما يرد لو كان معنى كلام الشارح
رحمه الله تعالى انه لما كان الحكم بان هذه المهمة في قوة الكلية منافيا لقولهم ان المهمة في قوة الجزئية أشر الى بيانه الخ
(قول الشارح) لان رفع الايجاب الكلي سلب جزئي اعلم ان حرف السلب مع كل دال على رفع الايجاب الكلي
صرحاً ويلزمه السلب الجزئي والتركيب بينهما مستعمل في وضع السلب الجزئي الذي هو اللازم وبيانه في حواشي القطب
فقوله سلب جزئي أى يلزمه ذلك أو يفيد التركيب الدال على ذلك الرفع باستعماله فيه
(قول المحشي) بيان للواقع الخ يعنى ان قول المصنف في قوة السالبة الشائع في هذا المقام في كتب الميزان بمعنى
التلازم بيان للواقع ولذا تبعه الشارح في تفسيره به

(قال السيد قدس سره) العبارة الواضحة الخ انما كانت هذه هي الواضحة لان فيها وجه التعبير بالاستلزام دون
الاتضاء صريحاً وهو ان المفهوم الصريح نفي الحكم عن البعض بخلاف عبارة الشارح فانه لم يبين فيها ذلك صريحاً وان
تضمن تعبيره بالاحتمال ان المفهوم الصريح المستلزم لذلك شيء آخر
(قال السيد قدس سره) لان مفهوم السالبة الجزئية صريحاً أى السالبة التي في قوتها المهمة وهي التي صرح بها
الشارح في قوله سابقاً لم يقيم بعض الانسان لا السالبة مطلقاً حتى يرد ان لم يقيم كل انسان سالبة جزئية مع ان مفهومها
الصريح المطابق لرفع الايجاب الكلي لا يرفع الحكم عن البعض وبهذا ظهر انه لم يجعل المهمة في قوة السالبة الجزئية مطلقاً
لانه لا يرفع فيها للايجاب الكلي

(قول المحشي) اشارة الى وجه تعليل الخ يعنى ان مراد الشارح بيان وجه صنيع المصنف حيث علم هذا الحكم
دون ما سبق بانه ربما توهم فساد هذا الحكم لانه خلاف المقرر بخلاف ماسبق ويس مراده ان المصنف دفع بما ذكره
التأني بين ما هنا وبين قولهم ان المهمة في قوة الجزئية حتى يرد انه لا تأني لان قولهم المذكور بما اذا لم يعرض امر خارج
وهنا قد عرض وهو كون الموضوع نكرة في سياق النفي وحينئذ لا حاجة الى دفعه بما ذكر

لسلب العموم فيجب ان يكون بعمده لعموم السلب ليكون كل للتأسيس لالتأكيد والتأخير بالعكس وذلك لان لمظة كل لا تخلو عن افادة أحد هذين المعنيين فعند انتفاء أحدهما يثبت الآخر ضرورة (وفيه نظر) لانه على تقدير ان يكون كل انسان لم يقم لا فادة النفي عن الجملة ولم يقم كل انسان لا فادة النفي عن كل فرد لا نسلم أنه يجب ان يكون كل تأكيداً حتى يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس (لان النفي عن الجملة في الصورة الاولى) اعني الموجبة المهمة المعدولة نحو انسان لم يقم (وعن كل فرد في) الصورة (الثانية) اعني السالبة المهمة نحو لم يقم انسان (انما أفاده الاسناد الى ما اضيف اليه كل) وهو لفظ انسان (وقد زال ذلك) الاسناد المفيد لهذا المعنى (الاسناد اليها) أى الى كل لان انسانا صار مضافا اليه فلم يبق مسندا اليه (فيكون) اي على تقدير ان يكون الاسناد الى كل أيضاً مفيداً للمعنى الحاصل من الاسناد الى انسان يكون (كل تأسيساً لا تأكيداً) لان التأكيد لفظ تفيد تقوية ما يفيد لفظ آخر وهذا ليس كذلك لان النفي عن الجملة في كل انسان لم يقم وعن كل فرد

كيف وما ذكره المصنف رحمه الله تعالى ايسر وجه الجمع بينهما (قوله لسلب العموم) أى باعتبار لازم معناه والا فمعناه الصريح ثبوت اللاقيام لما صدق عليه الانسان لكنه يستلزم السالبة الجزئية (قوله أى الى كل) وتأنيت الضمير لان المراد اللفظة قيل فيما ذكره المصنف رحمه الله تعالى بحث لان المسند اليه هو ما اضيف اليه كل وكل لبيان كمية افراد المسند اليه ولذا لا يوصف بل المضاف اليه هو فأنفي عن الجملة أو عن كل فرد لا يستفاد الا من الاسناد الى ما اضيف اليه وأيضاً ما ذكره لايجرى لو وضع لام الاستفراق في موضع كل لان المفيد في الصورتين الاسناد الى امر واحد فاللام تأكيداً ما يفيد الاسناد وتقديره أقول ما ذكره من ان المسند اليه هو ما اضيف اليه ككل ان اراد ان ذلك مسند اليه في المعنى فسلم ، ولكن مراد المصنف رحمه الله تعالى ان كلا مسند اليه في اللفظ وان اراد انه المسند اليه في اللفظ أيضاً فهو خلاف الواقع لان المرفوع بالابتدائية لفظ كل لا ما اضيف اليه ولذا يقال كل الرجال جاءني ، دون جأوني واما ان يكون ما ذكره لايجرى في المعرف المستغرق فغير مضر اذ هو مانع يكفيه عدم جريان الدليل أعني لزوم ترجيح التأكيد على التأسيس في صورة أعني المسند اليه المسور بكل

(قول المصنف) وفيه نظر حاصله اما لانسلم انه لو حمل الكلام بعد كل على المعنى الذي حمل عليه قبل كل كان كل للتأكيد ولئن سلمنا ذلك لزمكم بمقتضى هذا ان كل في الصورة الثانية للتأكيد بهذا المعنى للتأسيس .

(قول المحشي) كيف وما ذكره المصنف الخ فان وجه الجمع ان قولهم المذكور مقيد بما سبق فيندفع التناقض واما ورود الموضوع في سياق النفي فلا ينتج الا الحكم بالعموم

(قول المحشي) ولكن مراد المصنف ان كلا مسند اليه في اللفظ ليس المراد انه أمر لفظي لافائدة له والا لما ترتب عليه افادة معنى وهو خلاف المطلوب بل المراد ان المقصد الاسناد الى رجل لكن اوقع الاسناد لفظاً لكل لبيان كمية الافراد فمعتبر تلك الكمية في المسند اليه في الواقع

(قول المحشي) دون جأوني منصوب على الحال أى يقال بالافراد حال كونه دون الجمع أى كما يقال بالجمع فلا يرد انه يقال بالجمع بل هو أفصح

في لم يتم كل انسان انما افاده حينئذ نفس الاسناد الى كل لا شيء آخر ليكون كل لتقويته ولما كان لقائل
 أن يدفع هذا المنع بان ما ذكرت من معنى التأكيد هو التأكيد الاصطلاحي ونحن نغني بالتأكيد ههنا ان يكون
 كل لافادة معنى كان حاصلًا بدونه وحينئذ لا يتوجه هذا المنع اشارة الى منع آخر على تقدير ان يكون
 معنى التأكيد هذا فقال (ولان) الصورة (الثانية) أعني السالبة المهمة نحو لم يتم انسان (اذا افادت النفي عن
 كل فرد فقد افادت النفي عن الجملة فاذا حملت كل على الثاني) أي على افادة النفي عن جملة الافراد حتى يكون
 معنى لم يتم كل انسان نفي القيام عن الجملة لا عن كل فرد (لا يكون كل تأسيساً بل) تأكيداً على ما مر من
 التفسير لان هذا المعنى كان حاصلًا بدونه واذا لم يكن تأسيساً فلو جعلناها للنفي عن كل فرد وقلنا لم يتم كل
 انسان لعموم السلب مثل لم يتم انسان لا يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس إذ لا تأسيس ههنا اصلاً بل انما
 يلزم ترجيح أحد التأكيدين على الآخر والحاصل ان لم يتم انسان لما كان مفيداً للنفي عن كل فرد ويلزمه
 النفي عن الجملة أيضاً وكلا المنيين حاصل قبل كل فعلٍ أيهما حملت يكون تأكيداً لا تأسيساً فلا يصح قول
 المستدل انه يجب ان يحمل على النفي عن الجملة لئلا يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس لا يقال دلالة قولنا لم
 يتم انسان على النفي عن جملة الافراد بطريق الالتزام ودلالة لم يتم كل انسان عليه بطريق المطابقة فلا يكون
 تأكيداً لانا نقول إما ان يشترط في التأكيد اتحاد الداليتين او لا يشترط وان لم يشترط لزم ان كل في قولنا لم
 يتم كل انسان تأكيداً سواء حمل النفي عن الجملة أو عن كل فرد وان اشترط

على ان الممثل وجهه في ذلك (قوله ولما كان الخ) اشارة الى دفع ما يحتج ان الجواب السابق من هذا الجواب لان
 مقتضى السابق ان كلا في الصورتين تأسيس لا تأكيد ومقتضى هذا الجواب ان كلا تأكيد لافادة ما افاده التركيب قبل
 دخوله وخلاصة الدفع انه جواب بتسليم ما منع في الاول وقد نبه عليه المصنف رحمه الله تعالى في الايضاح حيث قال
 وانما سلمنا انه يسمى تأكيداً الخ (قوله هو التأكيد الاصطلاحي) كلمة هو مبتدأ ثان يفيد تقرير كون ما ذكرت تأكيداً
 اصطلاحياً وليست فصلاً اذ ليس قصر المسند على المسند اليه مطلوباً ههنا (قوله والحاصل) أي حاصل الاعتراض الثاني
 للمصنف رحمه الله تعالى (قوله لا يقل) أي في جواب هذا الاعتراض (قوله بطريق الالتزام لان مدلوله المطابق السبب
 الكلي) ، وهو يستلزم رفع الايجاب الكلي (قوله فلا يكون) تأكيداً لعدم اتحاد الداليتين (قوله وان لم يشترط الخ)

(قول الشارح) على ما مر من التفسير وهو ان المراد بالتأكيد افادة ما كان حاصلًا قبل .

(قول المحشي) عن ان الممثل قد وجهه في ذلك أي قد اورد التعليل في صورة كل فكلامه فيها دون غيرها فلا يرد عليه

(قول المحشي) يفيد تقرير كون ما ذكرت الخ أي لتكرر الاستقاد في المعنى المقتضى تكرار الثبوت

(قول المحشي) وهو يستلزم رفع الايجاب الكلي رفع الايجاب الكلي هو النفي عن جملة الافراد

(قول الشارح) وان لم يشترط لزم أن يكون كل الخ أي وحينئذ فيسقط السؤال وقوله وان اشترط لزم الخ أي

وحينئذ يتعين عدم الاشتراط فيجئ ما سبق من لزوم ترجيح التأكيد على التأسيس والحاصل انه ان لم يشترط ما ذكر

لزم ان لا يكون كل في قولنا كل انسان لم يتم عند جملة للنفي عن جملة الافراد تأكيداً لان دلالة قولنا انسان لم يتم على النفي عن الجملة بطريق الالتزام وهو ظاهر وحينئذ يبطل ما ذكرتم بل الجواب ان نفي الحكم عن الجملة اما بأن يكون منفيًا عن كل فرد او بان يكون منفيًا عن بعض الافراد ثابتاً للبعض الآخر او بان يكون محتملاً للمعنيين والمستفاد من لم يتم انسان هو القسم الاول فقط فالجمل عليه تأكيد وعلى غيره تأسيس فلو جعلنا لم يتم كل انسان للنفي عن كل فرد يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس واما اذا جعلناه للنفي عن جملة الافراد على الوجه المحتمل فيكون تأسيساً قطعاً لان هذا المعنى لم يكن حاصلًا قبله فليتأمل (ولان النكرة المنفية اذا عمت كان قولنا لم يتم انسان سالبة كلية لا مبهمة) كما ذكره هذا القائل لانه قد بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل واحد

اعادة هذا الشق . مع انه معلوم من السؤال لافادة التعميم الذي علم من قوله سواء جعل الخ (قوله لزم أن يكون كل في قولنا الخ) . لان الاول مدلول التزامي قولنا لم يتم انسان والثاني مدلول مطابق له فعلى أى معنى يحمل لم يتم كل انسان يلزم التأكيد (قوله لان دلالة قولنا انسان لم يتم الخ) ، ودلالة كل انسان لم يتم بطريق المطابقة لان المفروض انه بعد دخول كل لم جعل لنفي العموم يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس (قوله بل الجواب) عن اعتراض المصنف رحمه الله تعالى (قوله واما اذا جعلناه للنفي عن جملة الافراد) أى رفع الايجاب السكلي على الوجه المحتمل للوجوه الثلاثة المذكورة توجه المنع الثاني للمصنف وتم التوجيه في المسئلة الأولى للعلة وان اشترط لم يتوجه المنع الثاني للمصنف لكن لم يتم التوجيه في المسئلة الاولى للعلة تدبر

(قول الشارح) لان دلالة قولنا انسان لم يتم على النفي عن الجملة بطريق الالتزام لان مدلولها الصريح ثبوت مفهوم لم يتم لجملة الافراد ويلزمه النفي عن الجملة أى رفع الايجاب السكلي
(قول الشارح ما ذكرتم أى من لزوم ترجيح التأكيد على التأسيس)

(قول الشارح) بل الجواب الخ اضراب عن قوله لا يقل الخ وحاصل الجواب ان النفي عن الجملة تارة يكون في ضمن النفي عن كل فرد وتارة يكون في ضمن النفي عن البعض والثبوت للبعض وتارة يكون في ضمن المحتمل لهما والمعنى المفاد قبل كل هو الاول والمفاد بعدها هو الثاني عن جملة الافراد اعم من ان يكون بالنفي عن بعض والثبوت لبعض أو بالنفي عن كل فرد أو بالاحتمال لهما بان يريد المتكلم رفع الايجاب السكلي على الوجه المحتمل للوجوه الثلاثة فالاحتمال انما هو في مفاد الكلام وأما رفع الايجاب السكلي فانما يتحقق باحد المنعنين الاولين فتدبر وانما جعل المفاد بعدها هو المعنى الاعم لان رفع الايجاب السكلي كما يتحقق باحد الاولين يتحقق بالثالث فلا وجه للقتصار على الاولين

(قول المحشي) مع انه معلوم من السؤال أى معلوم اتعاؤه عند القائل من السؤال وقوله لاجل افادة التعميم أى ليفد ان اللازم أحد الأمرين أما توجه المنع الثاني للمصنف فانه مبني على هذا التعميم واما عدم تمامية التوجيه في المسئلة الاولى للعلة فانه مبني على عدم الاشتراط تدبر

(قول المحشي) لان الاول مدلول التزامي فعدم الاشتراط لادخال هذا أما الثاني فالدلالة فيه متحدة

(قول المحشي) ودلالة كل انسان لم يتم بطريق المطابقة أى دلالة على رفع الايجاب السكلي الذي هو معنى النفي

افراد الموضوع لا يقال سماها مهمة باعتبار اهمال السور اعنى اللفظ الدال على كمية افراد الموضوع لاننا نقول
المستطوع في كتب القوم ان المهمة هي التي يكون موضوعها كليا وقد أهمل فيها بيان كمية افراد الموضوع
أى لم يبين فيها ان الايجاب أو السلب في كل أفراد الموضوع أوفى بعضها والكيفية هي التي يبين فيها ان الحكم
على كل أفراد الموضوع وظاهر ان الصادق على نحو قولنا لم يقيم انسان انما هو تعريف الكيفية دون المهمة
وأما أنه لا سور فيها فمنوع اذ التقدير انه قد يبين فيها ان الحكم مسلوب عن كل فرد فلا بد لهذا البيان من
شيء يدل عليه ضرورة ولا نعني بالسور الا هذا والقوم وان جعلوا سور السلب الكلى لاشيء ولا واحد فلم
يقصدوا الانحصار فيهما بل كل ما يدل على العموم فهو سور الكيفية كقولنا طرا وأجمعين ونحو ذلك نص عليه
الشيخ في الاشارات وهما يجوز ان يكون هيئة القضية وكون الموضوع نكرة منفية أو ادخال التنوين عليه
سور الكيفية كما انه في الموجبة سور الجزئية على ما قال في الاشارات ان كان ادخال الالف واللام يوجب تعميما
وادخال التنوين يوجب تخصيصا ، فلا مهمة في لغة العرب (وقال عبد القاهر) في تقرير ان كلمة كل تارة

وليس المراد بالوجه المحتمل الوجه الاخير المذكور فيما سبق دلى ما وهم (قوله لا يقل الخ) منشأ هذا السؤال ما هو المشهور
من ان السور لفظ دال على الكيفية والجواب مبنى على التحقيق من ان ما يفيد كمية الافراد فهو سور يجوز أن يكون
هيئة القضية وكون النكرة الواقعة في سياق النفي مستعملة لعدم العموم ، كافي لارجل بل رجلان انما ينافي كونه نصا في
العموم لادلالة عليه فما قبل كون هيئة القضية للعموم انما يستقيم لو لم يصلح للجزئية وهو ممنوع ليس بشيء (قوله فلا مهمة الخ)

عن الجملة بطريق المطابقة لان المفروض فيما سبق انه بعد دخول كل لو جعل لفي العموم بان رجع الضمير في يقيم لكل لان الانسان
يلزم ترجيح التأكد على التأسيس فنقول ذلك ممنوع لان دلالة كل انسان لم يقيم على هذا الفرض على رفع الايجاب
الكلى بطريق المطابقة لتساط النفي على يقوم كل انسان الذي هو ايجاب كلي فيرفعه بخلاف الانسان لم يقيم فانه حكم
بنفي القيام عما صدق عليه انسان ويلزمه رفع الايجاب الكلى تدبر وهما شيء وهو ان المحشى جعل كل انسان لم يقيم
سالبة اعتبارا بقول ذلك القائل كما اشار اليه بقوله لان المفروض الخ دفعا لما يتوهم انها معدولة فلا يتم كلام الشارح
(قول الشارح) لان هذا المعنى لم يكن حاصلا قبله لان المعنى الحاصل قبله هو النفي عن جملة الافراد بمعنى النفي

عن كل فرد فرد على ما هو مفهوم السلب الكلى كذا نقل عنه

(قول المحشى) كما في لارجل أى اذا كانت لا بمعنى ليس فرجل مرفوع وقوله لادلالة عليه أى ظهورا

(قول الشارح) وكون الموضوع الخ يبين لهيئة القضية

(قول المصنف) وقال عبد القاهر الخ أراد بقله ان دعوى هذا القائل صحيحة وانما الكلام في التوجيه

(قول الشارح) أو ادخل الخ المناسب دخول ثم قوله أو ادخال بأو يفيد ان دخول التنوين سور ولو في الاثبات
كملت نفس كذا قيل وهو وهم لان الشارح قال أو ادخل التنوين عليه أى على الموضوع لذى هو نكرة منفية فلا يفيد
السور في الاثبات كيف وقد جعله فيما بعد سور الجزئية وانما مراد الشارح بيان الخلاف وان سور الكيفية هل هو كون الموضوع
نكرة منفية ولا دخل للتنوين بناء على ان المراد بالنكرة ما لم يدخل عليه ال سواء كان فيه تنوين أولا والسور هو التنوين

تكون لشمول النفي واخرى لنفي الشمول (ان كانت كلمة كل داخلة في حيز النفي بان أخرت عن ادائه) سواء كانت معمولة لاداة النفي أولا وسواء كان الخبر فعلا (نحو) قول أبي الطيب (ماكل مايتنى المرء يدركه) تجرى الرياح بالالتشهي السفن أو غير فعل نحو قولك ماكل متعنى المرء حاصل أو حاصل على اللغة الحجازية أو التميمية (أو معمولة للفعل المنفي) اما ان يكون عطفا على داخلة في حيز النفي واما أن يكون بتقدير فعل عطفا على آخرت والمعنى أو جعلت معمولة وكلاهما ليس بسديد لان كلا من الدخول في حيز النفي والتأخير عن اداة النفي شامل لوقوعها معمولة للفعل المنفي فلا يحسن عطفه عليه بأو اما الاول فظاهر واما الثاني فلان التأخير عن اداة النفي أعم من أن يقع بينهما فصل نحو ما زيد كل القوم وما جاءني كل القوم وغير ذلك من الامثلة المذكورة أولا يقع نحو ما كل متعنى المرء حاصل فان خصصت التأخير باللفظي فلم يخرج منه الا المعمول المقدم على الفعل المنفي وان جعلته أعم من اللفظي والتقديرى دخل فيه القسمان واما ما كان فالكلام لا يخلو عن تعسف وانما وقع فيه لتغييره عبارة الشيخ وهو قوله اذا ادخلت كلا في حيز النفي بان تقدم النفي عليه لفظا أو تقديرا يعنى كما اذا قدمتها على الفعل المنفي العامل فيه فانه مؤخر تقديرا لان مرتبة المعمول التأخير عن العامل فالاقرب ان يجعل عطفا على آخرت بتقدير الفعل ويكون المراد بقوله آخرت عن اداة النفي ما اذا لم يدخل اداة النفي على فعل عامل في كل على ما يشر به المثال المذكور والمعنى بان آخرت عن اداة النفي الغير الداخلة على الفعل العامل فيها أو جعلت معمولة للفعل المنفي اما فاعلا لفظيا أو تأكيدا له (نحو ما جاءني القوم كلهم أو ما جاءني كل القوم) وقدم التأكيد لان كلا اصل فيه (أو) مفعولا كذلك متأخرا (نحو لم آخذ كل دراهم) أو الدراهم كلها (أو) مقدما نحو (كر الدراهم لم آخذ) أو الدراهم كلها لم آخذ وترك مثال التأكيد عمادا على ما سبق وجعل الفعل منفيما بلم لان المنفي

لان اسم الجنس لا يستعمل في اغتهم الا معرفا باللام أو مافى حكمه من الاضافة أو منصوبا (قوله فالاقرب الخ) الاقرب الاظهر أن يجعل قوله أو معمولة بتقدير الفعل معطوفا على آخرت ومجموع المعطوفين تعميا للدخول في حيز النفي ،

الداخل عليها فانه قيل بكل وسبق بحشي اشارة اليه (قول الشارح) أو التميمية فان بنى تميم لا يثبتون ما ولا بمعنى ليس (قول الشارح) فلا يحسن عطفه بولان عطف الخاص على العام لا يكون الا بالواو ولعله عبر بنى الحسن مراعاة لاجازة بعضهم له أو لانها بمعنى الواو أو مفعلة خفيفة لا مأمنة جمع أيضا

(قول الشارح) اما الاول فظاهر أى كون الدخول في حيز النفي شاملا لوقوعها معمولة للفعل المنفي ظاهر وقوله وأما الثاني أى كون التأخير عن اداة النفي شاملا لوقوعها معمولة للفعل المنفي وقوله ما زيد كل القوم الفصل فيه زيد وفيما بعده بجاء وهى صورة الشمول وقوله فان خصصت كلام مستأنف راجع للوجهين قصد به بيان ان الشمول عليهما هل هو وجهي أو على الاطلاق أى ان خصصت التأخير باللفظي بن تكون لفظة كل مؤخرة في اللفظ ومع ذلك التخصيص عطفت على المصور

بناء على ان المتبادر منه أن تكون مذكورة بعده ويحمل التأخير على ظاهره اعني اللفظي أعم من أن تكون معمولة للفعل المنفي أولاً وكذا معمولة أعم من أن تكون مؤخرة أولاً فيبينها عموم وخصوص من وجه وكلمة أو لمنع نحو قوله ما كل ما يشئ المرء مثال لافتراق التأخير عن معمولتيهما للفعل والامثلة المذكورة بعد قوله أو معمولة امثلة لافتراق المعمولتين ولا اجتماعهما ، وما قاله السيد من ان القول بالخصوص والعموم من وجه بعيد لم يعلم وجه بعده فان كلمة أو لاحد الامرين سواء جاز الاجتماع بينهما أولاً وما ذكره الشارح رحمه الله تعالى من تقييد التأخير بما اذا لم تكن معمولة للفعل المنفي وان حصل المبينة الكلية بينهما فصرف عن الظاهر وكذا ما ذكره السيد من تفسير الدخول بذلك * قال قدس سره وانما كان أقرب الخ * لا ينبغي ان يذكره من وجه الاقربيه ، مستفاد من كلام الشارح رحمه الله تعالى بلا خفاء حيث أورد كلمة الغاء اي اذا علمت ان

اعني داخله أو على الصورة اعني آخرت عن أداته فعلى هذا يكون بين كل من المصور والتصوير وبين معمولتيهما للفعل المنفي عموم وخصوص من وجه وقوله وان جعلته اعم الخ أي سواء عطفت على المصور أو على التصوير كما تقدم وحينئذ يكون بين كل من المصور والتصوير وبين معمولتيهما للفعل عموم وخصوص مطلق فالاحتمالات اربعة لان كل احتمال يكون في التصوير يكون في المصور وقوله وايا ما كان أي سواء عطفت على داخله أو على آخرت وسواء خصصت التأخير أو لم تخصصه كذا قيل والظاهر ان الشارح ترك التعرض الوجه الأول لظهوره كما قال أما الأول فظاهر ولذا تعرض له السيد وترك الثاني لبيان الشارح لكن في عهد الحكميم ما يوافق هذا القيل وقوله وهو أي عبارة لشيخ له وقوله اذا ادخلت كلا في حيز النفي ابدله المصنف بقوله ان كانت داخله في حيز النفي وقوله بان تقدم النفي عليه امطاً ابدله المصنف بقوله بان آخرت عن أداته وقوله أو تقديراً ابدله المصنف بقوله أو معمولة للفعل المنفي وهو مع اطلاق الاخير عن الاداة محل الخل وقوله يعنى الخ تفسير من الشارح لكلام الشيخين به اخلال المصنف ببيان معنى قول الشيخ أو تقديراً ولذا قال يعنى وقوله ويكون المراد الخ انما كان هذا هو المراد وان كان الظاهر من المقابلة من كلمة أو ان المعنى بان آخرت عن أداته سواء كانت معمولة للفعل المنفي أولاً أو لم تؤثر وكانت معمولة للفعل المنفي لما اشار اليه من ان المثال يشعر به ولأن الأمثلة المذكورة لكونها معمولة مشتملة على التأخير والتقديم ومعنى كون ذلك مراداً بهذا القول ان يقيّد بغير زائد لا ان يستعمل التأخير فيه مجازاً كما يدل عليه قوله والمعنى الخ (قول المحشى) بناء على ان المتبادر منه أي من الدخول وهذا لتعليل لقوله يفيد تعميماً أي انما احتجج بالتعميم لان المتبادر من الدخول خلافه قوله فيبينها عموم وخصوص من وجه الخ وحينئذ يندفع عدم الحسن الذي ذكره الشارح (قول المحشى) وما قوله السيد الخ حيث قال بعد قوله وان فسر الدخول بالتأخر لفظاً فقط وفيه بعد أيضاً وان كان

قوله ذلك في مقام العطف على داخله لا على آخرت الا انه لا فرق

(قول المحشى) فان كلمة أو لاحد الامرين سواء جاز الاجتماع بينهما أولاً يفيد انه لا تعرض في وضعها لكون المراد أحد الامرين فقط أي دون الآخر لكن الذى حققه المحشى في حواشي الجاهي تبعا للرضى ان اصل وضع أو سواء في الاثبات أو النفي ان الحكم على أحد الامرين أو الامور دون الآخر ثم جرت عادتهم بانه اذا استعملت في غير الموجب تكون للعموم انتهى والظاهر ان منع الخلو مستفاد من المقام كالأباحة والتخيير وغيرها ولادلالة للمقام هنا على ذلك فلذا حملها الشارح على أصل الوضع تدبر (قول المحشى) فصرف عن الظاهر قد عرفت انه الموافق لأصل الوضع

(قول المحشى) مستفاد من كلام الشارح ولعله قدس سره اكنفي ببيان وجه لأقربية عند جعله عطفاً على دخلة بوجهيه أعني العموم والخصوص الوجهي والمطلق عن بيان وجهها عند جعله عطفاً على آخرت بوجهيه كذلك لما عرفت

بملا يتقدم معموله عليه بخلاف لم ولا ولن على ما بين في النحو وكذا اذا وقعت مجروراً أو ظرفاً نحو
 مامسرت بكل القوم وماسرت كل الايام ونحو ذلك ففي جميع هذه الصور (توجه النني الى الشمول خاصة)
 لا الى أصل الفعل (وافاد) الكلام (ثبوت العمل أو اوصف لبعض) مما أضيف اليه كل ان كانت كل
 في المعنى فاعلا للفعل

العطف على داخلية أو آخرت لا يخلو عن تعسف ، من لزوم عطف الخاص مطلقاً أو من وجهه على العام فلا يقرب أن يجعل
 عطف على آخرت وتخصيص التأخير فيما ذكره السيد تكرار ثم انه يجب اسقاط قوله وكذا ان فسر الدخول بالتأخير لفظاً
 أو رتبة لانه بعينه معنى الدخول مطلقاً قال قدس سره ولو قيل المراد الخ لاقريئة على تخصيص الدخول بخلاف التأخير
 فان المثال قريئة على تخصيصه قال قدس سره مع انه لا اشكال الخ لكن فيه انتشار ضابطة التقديم والتأخير ويحتاج
 الى ان يفسر قوله والا بان لم تكن دخلة ولا معمولة بخلاف ما ذكره الشارح رحمه الله تعالى فان حصل الضابطة الدخول
 وعدم الدخول (قوله لا يتقدم معموله عليه) ، لانه يقتضي الصدارة كحرف الاستفهام بخلاف لم ولن فانها ، يخطاها
 العامل اما لم فلا مزاجها بالعامل بتغيير معناه الى الماضي واما لن فلكونها تقيضة سوف التي لا يخطاها العامل ، واما لا فلكثرته
 الاستعمال حيث يقع بين الحرف ومعموله نحو كنت بلا مال فتوسع فيها بجواز عمل ما بعدها فيما قبلها (قوله افاد ثبوت
 ان معناه واحد وليبان الشارح له

(قول المحشي) من ازوم عطف الخاص مطلقاً أو من وجهه على العام أى سواء كان العطف على داخلية أو آخرت
 فلاحتمالات اربع كما سبق

(قول السيد قدس سره) ولو قيل المراد الخ حاصله ان مافسر به الشارح التأخير يفسر به الدخول فيصح العطف على
 داخلية بلا حاجة الى تقدير فيكون أقرب من حيث اللفظ مع صحة المعنى

(قول المحشي) فان المثال قريئة الخ لانه مثال لما أخرت عن أداته لالداخلية في حيز النني وان كان قوله بان أخرت
 عن أداته تعويها للدخول لانه في نفسه أعم فاندفع ما يتوهم من ان التأخير تفسيره لاقريئة له قريئة له

(قول المحشي) لكن فيه انتشار ضابطة التقديم والتأخير لانه على ما قاله السيد يكون ضابطة التقديم المشار اليها بقوله
 والاعم شيئين عدم كونها داخلية وعدم كونها معمولة وضابطة التأخير أيضاً شيئين لانه اذا كان العطف على داخلية لزم ان

ضابطة التأخير اما الدخول في حيز النني او كونها معمولة للفعل المنفي بخلاف ما اذا عطف على آخرت فان ضابطة التأخير
 هي الدخول في حيز النني فقط فهو شيء واحد وان كان مصوراً بشيئين وضابطة التقديم هي عدم الدخول في حيز النني

فهو نفي شيء واحد فلا انتشار فيهما ولا يخفى ان هذا أمر هين
 (قول المحشي) يقتضي الصدارة كحرف الاستفهام لمشابهته له في الدخول على الاسم والفعل

(قول المحشي) يخطاها العامل أى يعمل ما بعدها فيما قبلها وقوله تقيضة سوف لان سوف للتأكيد في الاثبات ولن
 للتأكيد في النفي واذا كانت سوف لا يخطاها العامل كانت ان يخطاها العامل تحقيقاً للتناقض

(قول المحشي) واما لا فلكثرته الى آخره فهذا هو الذي أوجب تخطي العامل لها وان كانت كحرف الاستفهام في
 الدخول على القليلين

أو الوصف الذي حمل عليها أو اعمل فيها كقولنا في الفعل ما كل القوم يكتب وما يكتب كل القوم
وفي الوصف ما كل القوم كاتباً وما كاتب كل القوم فيفيد ثبوت الكتابة لبعض من القوم ولو قال ثبوت الحكم
ليشمل ما إذا كان خبر جامداً نحو ما كل سوداء تمرة لكان أحسن (أو تعلقه) أي تعلق الفعل أو الوصف
(به) أي ببعض أن كانت كل في المعنى مفعولاً للفعل أو الوصف المحمول عليها أو العامل فيها نحو ما كل مايتنى
المرء يدركه ولم آخذ كل الدراهم ونحو ما كل الدراهم آخذها أنا وما آخذ أنا كل الدراهم فيفيد تعلق أدرك المرء
ببعض ممتلكاته وتعلق الآخذ ببعض الدراهم بدليل الخطاب وشهادة الذوق والاستعمال قال الشيخ إذا تأملنا
وجدنا إدخال كل في حيز النفي لا يصلح إلا حيث يراد أن بعضاً كان وبعضاً لم يكن وفيه نظر لانا نجده
حيث لا يصلح أن يتعلق الفعل ببعض كقوله تعالى * والله لا يحب كل مختال فخور * والله لا يحب كل كفار
إثيم * ولا تطع كل حلاف مهين * فالحق أن هذا الحكم أكثرى لا كل (والا) أي

الفعل (أي مدلوله وكذا قوله أو الوصف وقوله بما أضيف إليه في الكلام توسع بإقامة الدليل مقام لمدلول فندفع ما قيل
أنه إن أراد بالفعل المصطلح فلا ثبوت له إلا على التجوز وإن أراد به الحدث فلا حاجة إلى قوله أو الوصف والمراد الفعل
أو الوصف المسند إلى كلمة كل ، فلا يرد النقص بقولنا ما زال كل إنسان متنفساً وسائر الأفعال الناقصة لانه لا يفيد
أصل الفعل بل ثبوت أمر وراء الفعل أعني الخبر لأن الأفعال الناقصة ليست مسندة إليها بل هي قيود الأخبار المسندة
كما سيبيح (قوله أو الوصف الذي حمل الخ) أي الوصف الذي جعل خبراً عنها أو الوصف الذي جعل عاملاً فيها بأن
يكون الوصف مبتدأ وكلمة كل فاعلاً له سداً مسدداً لخبر وهذا الوصف وإن كان محمولاً في الحقيقة لكنهم جعلوه قسماً من
المبتدأ فلذا خصه بالذكر (قوله وفيه نظر) أي في قوله لا يصلح إلا حيث يراد أن بعض كان وبعضاً لم يكن فإنه صريح في

(قول الشرح) ما كل الدراهم آخذها أنا أي إنا دفعا لقراءته فعلاً ماضياً
(قول الشرح) بدليل الخطاب أي مفهوم الخافاة وهو مقابل لفحوى الخطاب أي معناه وهو مفهوم الموافقة ثم ما هنا

مفهوم صفة في المعنى

(قول المحشي) وقوله بما أضيف إليه أي المراد مدلوله أيضاً

(قول المحشي) فلا يرد النقص بقولنا ما زال الخ أي نقض الكلية المستفادة من قوله وأفاد الكلام ثبوت الفعل
أو الوصف لبعض وعبارة العصام ولا يخفى أن هذه الكلية منقوضة بقولنا ما زال كل متنفس وأخواته لأنها لا تفيد ثبوت
الفعل لبعض بل ثبوت أمر آخر وراء الفعل للكل فمراد العصام لا يراد من وجهين الأول أنها لا تفيد ثبوت الفعل بل ثبوت
أمر آخر الثاني أنها لا تفيد ثبوته لبعض بل ثبوته للكل لأن هذه الأفعال بمعنى النفي وإذا اتفق النفي صارت للآثبات
فلم تكن كل في حيز النفي بل في الآثبات فتقضته قاصر على الأفعال الأربعة أعني ما زال وما برح وما فنى وما انقضت وزد
المحشي عليه انتقض بسائر الأفعال الناقصة الشامل نحو كان من حيث أنها لا تفيد ثبوت الفعل بل ثبوت أمر آخر وراء
الفعل أعني الخبر لا من حيث أنها تفيد الثبوت للكل لأن معناها الثبوت فإذا دخل عليها انفي كان لني الثبوت فلا يكون
الحاصل ثباتاً بل نفياً فيكون مما نحن فيه من هذه الحيثية فلما زاد المحشي رحمه الله ذلك ترك قول العصام بل ثبوت مر

وان لم تكن داخلة في حيز النفي بان قدمت على النفي لفظاً ولم تقع معمولة للفعل المنفي (عم) النفي كل فرد مما اضيف اليه كل وافاد نفي أصل الفعل عن كل فرد (كقول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لما قال له ذو اليمين اقصرت الصلوة) بالرفع لانها فاعل قصرت (أم نسيت) يارسول الله (كل ذلك لم يكن) أى لم يقع واحد منهما لا القصر ولا النسيان (وعليه) أى على عموم النفي وشموله كل فرد ورد (قوله) أى قول أبى النجم (قد اصبحت أم الخيار تدعى على ذنبا كاه لم أصنع) برفع كاه على معنى لم أصنع شيئاً مما تدعيه على

كلية الحكم والجواب ان مقتضى الاستمرار ذلك والآيات ، مصروفة عن الظاهر بدليل خارجي حتى لو لم يلاحظ الدليل كان مفادها سلب العموم ولذا قال الشارح رحمه الله تعالى في شرح الكشف ، انه يعتبر النفي في الآيات بعد دخول كل فلا تكون كلمة كل داخلة في حيز النفي حقيقة وان كانت داخلة صورة فلا تنقض الضابطة بها (قوله وان لم تكن داخلة في حيز النفي) ، هذا النفي متوجه الى انقيد فقط فيفيد ثبوت اصل النفي فكذا عم النفي كل فرد (قوله اقصرت الصلوة) أما الظاهر أو العصر على ما رواه البخاري ومسلم كذا في الطائفي والقول بانها احدى العشاين وهم نشأ من لفظ الحديث حيث وقع فيه احدى صلواتي العشاء والمراد صلواتي وقت العشي وهو من الزوال الى الغروب (قوله كل ذلك لم يكن)

آخر وراء الفعل للكل واقتصر على قوله بل ثبوت أمر وراء الفعل ليعم القليلين فتدبر فانه مما تحير فيه بعض الناظرين (قول الشارح) ذى اليمين اسمه الخريق وهو غير الملقب بذى الشمالين كما في ع ش على م ر قيل له ذو اليمين لانه كان يعمل بيديه سواء اولان في احدى يديه طولاً

(قول المحشي) مصروفة عن الظاهر أى من دخول كل في حيز النفي وقوله كان مفادها سلب العموم أى بنا على الظاهر وقوله ولذا قال الشارح أى لكونها مصروفة قال الشارح بياناً لكيفية صرفها عن الظاهر

(قول المحشي) انه يعتبر النفي في الآيات بعد دخول كل قال الشارح في شرح المقاصد تحقيقه انك اذا اعتبرت النسبة الى الكل أولاً ثم نفيت فهو سلب العموم ون اعتبرت النفي أولاً ثم نسبت الى الكل فعموم السلب وكذلك جميع القيود حتى ان الكلام المشتمل على نفي وقيد قد يكون لنفي التقييد وقد يكون لتقييد النفي. فمثل ما ضربته تأديباً أى بل اهانة سلب للتعليل والعمل لفعل وما ضربته اكراماً أى تركت ضربه للاكرام تعليل للسلب والعمل للنفي وقال السيد قدس سره السرفيه انه اذا اعتبر قيد العموم في الكلام أولاً ثم دخول النفي عليه ثانياً كان النفي وارداً على المقيد نافياً لقيدته أعنى عمومته ون عكس كان النفي وارداً على المنفي مفيداً لعموم نفيه والتعويل على القرائن اه وقوله وارداً على المنفي أى لا على قيده وهو العموم فقوله الشارح في شرح الكشف انه يعتبر النفي في الآيات بعد دخول كل معناه انه يعتبر النفي حال كونه معتبراً فيه معنى كل بأن تكون الكلية راجعة اليه وذلك بأن يعتبر منسوباً اليه ولا يعتبر وحده مسلطاً على كل فتدبر فانه مما خفي على بعض الناظرين ثم رأيت نسخة صحيحة هكذا يعتبر النفي في الآيات قبل دخول كل وفي اخرى يعتبر النفي في الآيات وبعده دخول كل فلا اشكال

(قول المحشي) هذا النفي متوجه الى أى النفي المستفاد من لفظة الا متوجه الى القيد أعنى الدخول في حيز النفي فيفيد وجود النفي في الكلام مع تقدم كل عليه ولذا قال الشارح بان قدمت الخ فاندفع ما يقال ان انتفاء الدخول في حيز النفي قد يكون بانتفاء النفي في الكلام أصلاً فلا يصح قوله عم النفي

فيه دليل على ان من قال ناسي لم يفعل وكان قد فعله انه غير كاذب كذا في الكرماني فكلام الناس فيه ليس بصادق ولا كاذب وقيل المراد لم يكن في ظني ، وهو الوجه ، وقيل كناية عن لم أشعر ثم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بعد ما عمل عملاً كثيراً وتكلم عمداً بما روى بنى على صلواته وصلى ركعتين وسجد للسهو فقال الاوزاعي ان التكلم عمداً في الصلاة بما فيه مصيبة الصلاة لا يفسدها لكن بقي اشكال بالعمل الكثير وقيل ان الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم وصحبه رضي الله عنهم في ذلك التكلم والعمل ، في حكم الناسي أما الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم فلا اعتقاده الفراغ من الصلاة وأما الصحابة رضي الله عنهم فظنهم انقص وفيه انهم متذكرون للصلاة مترددون في انه لم وقع الاكتفاء على ركعتين ، فكيف يقال منهم في حكم الناسي للصلاة على ان عدم فساد الصلاة بالعمل والتكلم انما يثبت في حق الناسي ، دون من هو في حكمه وقيل

(قول المحشي) فيه دليل الخ فهو مما يثبت بواسطة وقوله ليس بصادق لخالفه الواقع ولا كاذب لمطابقة الاعتقاد فلا

بد في الصدق والكذب من مطابقتها وعدمها

(قول المحشي) وقيل المراد لم يكن في ظني وحينئذ لا دلالة فيه لما ذكر لان الواقع انه ليس في ظنه ذلك فقول ذي اليمين بل بعض ذلك قد كان الظاهر ان بل فيه بمعنى لكن اي لم يكن في ظنك لكن كان في الواقع

(قول المحشي) وهو اوجه أي في الجواب عن لزوم الكذب لان النبي صلى الله عليه وسلم ما كان قاطعاً بعدم الكون بدليل قوله بعد ذلك أحق ما يقوله ذو اليمين

(قول المحشي) وقيل كناية عن لم أشعر والواقع انه كذلك فلا كذب فعلى الجوابين الاخيرين الصدق والكذب على مذهب الجمهور

(قول المحشي) بعد ما عمل عملاً كثيراً روى انه أتكا على خشبة معروضة في المسجد بعد ما سلم كانه غضبان ووضع يده اليمنى على اليسرى وهذا لا يثبت العمل الكثير المضبوط بثلاثة أفعال متوالية فلعل الخشبة كانت قريبة أو الأفعال غير متوالية

(قول المحشي) في حكم الناسي أي للصلاة والناسي لها يقتصر له ست كلمات عرفية فاقبل ولو كانت أكثر من ست لغوية أو نحوية وما وقع منه صلى الله عليه وسلم ومن أصحابه رضي الله عنهم لا يزيد على ذلك كما نص عليه لكن هذا الجواب لا يدفع البطالان بالعمل الكثير لانه يبطل عمده وسهوه

(قول المحشي) وفيه انهم مترددون الخ فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم في قوله كل ذلك لم يكن كان معتقدا انه ليس في صلاة فهو في حكم الناسي للصلاة من جهة عذره وعدم تلاعبه وأما في قوله أحق ما يقوله ذو اليمين فكان مجوزاً لكونه في صلاة وكونه خارجاً وفي شرح رم ان تجوز ذلك عذر يلحق بالنسيان وأما الصحابة رضي الله عنهم فذو اليمين حين قال اقصر الصلاة أم نسيت كان مجوزاً وهو عذر كما سبق وحين قال بل بعض ذلك قد كان لا يصح ان يقال انه كان مجوزاً بعد قول النبي صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن بل اما ان يقال انه كان جاهلاً بتحريم الكلام واما ان يقال ان ذلك كان قبل تحريم الكلام لمصلحة الصلاة واما غيره وهو من سأله النبي صلى الله عليه وسلم بقوله أصدق ذو اليمين أو أحق ، يقوله ذو اليمين فقال له نعم فيقال في الجواب عنه ان كلامه اجابة للنبي صلى الله عليه وسلم وهي واجبة لا تبطل بها الصلاة أو كان ذلك قبل علم التحريم

(قول المحشي) فكيف يقال انهم في حكم الناسي يقال هم في حكمه من حيث عذرهم بالتجوز وعدم تلاعبهم كعذرهم بالنسيان

(قول المحشي) دون من هو في حكمه من اين هذا وما المانع من القياس عليه بجماع العذر وعدم التلاعب

من الذنوب قال المصنف المعتمد في إثبات المطلوب الحديث وشعر أبي النجم اما الاحتجاج بالحديث فمن وجهين أحدهما ان السؤال بام عن أحد الامرين لطلب التعمين بعد ثبوت أحدهما على الإيهام في اعتماد المستفهم فجوابه اما بالتعمين أو بنفي كل منهما رداً على المستفهم وتخطئة له في اعتقاد ثبوت أحدهما لا بنفي الجمع بينهما لانه لم يعتمد ثبوتهما جميعاً فيجب ان يكون قوله كل ذلك لم يكن نفيًا لكل منهما والثاني ما روى انه لما قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كل ذلك لم يكن قال له ذواليدن بعض ذلك قد كان فلو لم يكن قوله كل ذلك لم يكن سلباً كلياً لما صح بعض ذلك قد كان رداً له لانه انما ينافي نفي كل منهما لانفيهما جميعاً اذا الإيجاب الجزئي رفع للسلب الكلي لا للسلب الجزئي واما الاحتجاج بشعر أبي النجم فلانه فصيح

ان هذه الواقعة كانت قبل حرمة التكلم في الصوة، وفيه ان حرمة التكلم كانت بمكة حين نزل قوله تعالى قوموا لله فانتين على ما في الحديث وهذه الواقعة كانت في المدينة لان رواية أبي هريرة رضى الله عنه وكان حاضراً في تلك الصلوة كما يدل عليه لفظ صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم حدى صالقي العشي فليس روايته عن صحابي آخر بطريق الارسل ، الا ان يقال صلى بنا حكاية لفظ صحابي آخر روى عنه أبو هريرة مرسل أو يقال المراد بضمير المتكلم جماعة من الصحابة رضي الله عنهم سوى أبي هريرة أو يقال انه كناية عن امر رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذه الوجوه وان كانت لا تخلو عن تكلف لكنها تدفع الاشكال من غير ارتكاب امر لم يثبت في الشرع بخلاف ماسبق وعندى ان البناء في تلك الواقعة كان بالوحي وهذا اظهر واسم (قوله من الذنوب) اشارة الى ان النكرة اعني ذنبا للعموم وان كان في الاثبات (قوله

(قول الشارح) قال المصنف المعتمد الخ أى قال ذلك بعد نقله على الشيخ انه استدلل على مدعاه بقوله وعلة ذلك انك اذا بدأت بكل كنت قد بنيت النفي عليه وسلطت الكلية على النفي واعملتها فيه وأعمال معنى الكلية في النفي يقتضي ان لا يشذ شيء عن النفي فاعرفه قال المصنف هذا لفظاً وفيه نظراؤه ولعل وجهه انه كلام خطابي لا ينفع في المقام الاستدلال (قول الشارح) أو بنفي كل منهما أو باثبات كل منهما وقوله أى فيجب ان يكون قوله الخ أى لانه ليس للتعين ولا لاثبات كل منهما وما ذكره النجدة من ان جواب أم لا يكون الا بالتعيين محمول على ما اذا كان السائل مصيباً في اعتقاده ثبوت أحد الامرين ما اذا كان مخطئاً فيه فيجب ان يكون بينهما

(قول الشارح) فلانه فصيح أى عربي لا مولد ولننزهك على فائدة جلية ذكرها بعض المحققين وهي ان الاستشهاد وعلى اقواعد النحوية لا يكون الا بما تقوله الاعراب البدويون لانه أمر راجع الى الالفاظ لا مدخل للعقل فيه بخلاف النكات البلاغية فانه يستشهد فيها بكلام المولدين أيضاً لانها أمور عقلية كما قال الشيخ ليس النظم الا ان تضع كلامك على حسب ما يقتضيه العقل ولذا ترى صاحب المفتاح يستشهد بكلام بشار والبحتى واضرابهما وما نحن فيه من القسم الاول فتدبر (قول المحشى) وفيه ان حرمة التكلم كانت بمكة قيل ان التكلم حرم مرتين حرم بمكة التكلم بما ليس لمصلحة

الصلاة ثم حرم بالمدينة التكلم مطلقاً فاعل الواقعة كانت قبل الثاني (قول المحشى) الا ان يقال صلى بنا الى آخره حاصل الاول ان القائل صلى بنا صحابي آخر صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل تحريم الكلام وأبو هريرة حاك فقط وحاصل الثاني ان القائل جماعة صلوا معه كذلك لا واحد وأبو هريرة

والشائع فيما اذا لم يكن الفعل مشتقاً بالضمير ان ينصب الاسم على المفعولية نحو زيدا ضربت وليس في نصب كل ههنا ما يكسرله وزناً وسياق كلامه انه لم يأت بشيء مما ادعت عليه هذه المرأة فلو كان النصب مفيداً لذلك العموم والرفع غير مفيد لم يعدل الشاعر الفصيح عن النصب الشائع الى الرفع المحتاج الى تقدير الضمير من غير ضرورة ولقائل ان يقول انه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لجمعها مفعولاً وهو ممنوع لان لفظة كل اذا اضيفت الى المضمر لم تستعمل في كلامهم الا تأكيداً او مبتدأ لا تقول جاني كلهم ولا ضربت كلهم ولا مررت بكلهم ونظيره بعينه مذكوره سيديويه في قوله ثلاث كاهن قنات عمداً ان الرفع في كاهن على الابتداء

والشائع الخ) ، فيه اشارة الى جواز الرفع فيه على ما نقل عن سيديويه في التحفة شرح المغني واليه يشير قوله ونظيره مذكوره سيديويه في قوله ثلاث كاهن الخ (قوله فلو كان النصب الخ) يعني لو كان النصب مفيداً والرفع غير مفيد لما اختار الرفع على النصب لكن التالي باطل فكذلك المقدم وهو افادة النصب وعدم افادة الرفع ثبت ان الرفع مفيد دون النصب لان افادة العموم متحققة كما يدل عليه قوله وسياق كلامه الخ ، فلا يرد ان ، بطلان عدم افادة الرفع العموم لا يقتضي افادته يامالجواز ان لا يفيد شيئاً منهما (قوله لم يعدل الشاعر الخ) في الرضى ان اليت يرفع كله وينصبه وفي المغني ان الشلوين وابن مالك ، يسويان بين الرفع والنصب في المعنى ولكن الحق ما ذهب اليه البيهقيون (قوله لم تستعمل الخ) في التحفة ، ان الغالب فيه ذلك (قوله ونظيره) ،

بناء كناية عن حال رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه والفرق بينه وبين ما قبله الكناية وعدمها وقوله هذه الوجوه أى الثلاثة وقوله بخلاف ما سبق أى عدم فساد الصلاة باتكلم والعمل ممن هو في حكم الناسي وقوله لم يثبت في الشرع أى لما قاله سابقاً من انهم مترددون فليسوا في حكم الناسي على ان عدم الفساد انما في الناسي دون من هو في حكمه (قول الشارح) فلو كان النصب مفيداً والرفع غير مفيد الخ انما قال والرفع غير مفيد مع انه لو كان مفيداً أيضاً لم يعدل لكفاية رجحان النصب لان النزاع في كل من عدم افادة النصب وافادة الرفع قويه لان افادة العموم متحققة أى ارادة افادة العموم متحققة وهذا تعليل لافادة تلك الشرطية ان الرفع مفيد دون النصب تأمل

(قول الشارح) ولقائل ان يقول الخ أى يقول ان النصب أيضاً مفيد لذلك المعنى لكن لاجل الضرورة عدل عنه الى الرفع (قول المحشى) فيه اشارة الى رد لما يقال ان صاحب المغني قال لا يجوز الرفع لما فيه من نهية العامل للعمل وقطعه عنه فكيف قال والشائع الخ وحاصل الجواب ان الجواز معلوم من كلام سيديويه وهو حجة في هذا الفن (قول المحشى) فلا يرد الخ تفريع على قوله لان افادة العموم متحققة الخ

(قول المحشى) بطلان عدم افادة الرفع أى المقاد بقوله والتالى باطل والمراد بعدم افادة الرفع العموم الذى بطل افادة سلب العموم بدليل قوله لجواز ان لا يفيد شيئاً منهما أى جواز ان لا يفيد العموم ولا سلب العموم وليس المراد ان الباطل عدم افادة العموم لانه متى بطل عدم افادته وجدت افادته

(قول المحشى) يسويان بين الرفع والنصب أى في ان المعنى عموم السلب لكن الحق ما ذهب اليه البيهقيون أى من الفرق (قول المحشى) ان الغالب فيه ذلك ومن غيره قوله صلى الله عليه وسلم أو يجد كلكم ثوبين

وحذف الضمير من الخبر جائز على السعة اذ لا ضرورة لتأجته اليه لا مكان ان يقول كلهن قتلت بالنصب واعترض عليه ابن الحاجب بانه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لاستعملها مفعولا وهو غير جائز لان كلا اذا اضيفت الى المضمر لم تستعمل الا تأكيدا أو مبتدأ لان قياسها ان تستعمل تأكيدا لما تقدمها لما اشتملت على ضميره لان معناها افادة الشمول والاحاطة في اجزاء ما اضيفت اليه ولما اضيفت الى المضمر كانت الجملة متقدمة ذكرها أوفى حكم المتقدم الا انهم استعملوها مبتدأ لان العامل فيه معنوى لا يخرجها في الصورة عما هي عليه فلذلك يقال ان الامر كله لله بالرفع والنصب ولا يقال الامر ان كله لله هذا كلامه (وأما تأخيره فلاقتضاء المقام تقديم المسند) وسيجيء بيانه (هذا) الذى ذكر من الحذف والذكر والاضمار والتعريف والتقديم والتأخير (كله مقتضى الظاهر) من الحال (وقد يخرج الكلام على خلافه) أى على خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال اياه (فيوضع المضمر موضع المظهر

اى نظير استدلال المصنف رحمه الله تعالى والاعتراض عليه استدلال سيديويه على جواز حذف الضمير العائد من الخبر في السعة واعتراض ابن الحاجب عليه (قوله لما شتمت) بالتعريف ، على ان ما مصدرية أو موصولة أو بالتشديد على انه ظرف أن تستعمل (قوله وأما تأخيره) ، اى عن المسند لان الكلام فيهما ، ولما كان الاصل تقديمه عليه كان مقتضى تأخيره عنه هو ما يقتضى عدم تقديمه عليه فاندفع ما قيل انه قد يقتضى دأع تأخيره في نفسه مع قطع النظر عن المسند كالتطير والتهم وكونه حقيقا لا يخطر في خاطر (قوله هذا كله مقتضى الظاهر) قيل هذا مبنى على التغليب

(قول الشارح) في اجزاء ما اضيفت اليه عبر بالاجزاء لان الكلى مالم تلاحظ افراده مجتمعة ولم تصر اجزاء لا يصح تأكيده بكل كما في الجامي (قول المحشى) أى نظير الخ فهو تشبيه المجموع بالمجموع.

(قول المحشى) على ان ما مصدرية أى تعليلا لكونها تأكيدا لخصوص ما تقدمها وحينئذ فقوله لان معناها تعليل لعلية الاشتمال أى لا تتأجه الدعوى وقوله او موصولة وحينئذ فهي بدل من ما تقدمها

(قول المحشى) اى عن المسند لان الكلام فيهما دفع به قول الاطول وبما يقتضى تأخيره اقتضاء المقام تقديم متعلق المسند نحو على الله عبده متوكل

(قول المحشى) ولما كان الاصل تقديمه عليه كان الخ يعنى انه لما كان الكلام في التقديم على المسند وكان تقديم المسند اليه على المسند لان تقديمه عليه هو الاصل لزم ان يكون ما يقتضى تأخير المسند اليه عن المسند هو ما يزيل ذلك الاصل بان يقتضى عدم تقديم المسند اليه على المسند المتحقق ذلك باقتضاء تقديم المسند ليتحقق مقتضى للعدول عن ذلك الاصل فلو لم يكن ذلك مقتضى مزيل لذلك الاصل لم يكن مقتضيا للتأخير لبقاء مقتضى التقديم فاندفع ما قيل انه فديقتضى دأع تأخيره في نفسه مع قطع النظر عن المسند كالتطير والتهم فان ذلك انما اقتضى تأخيره بسبب اقتضائه عدم ذلك الاصل وهو تقديمه عليه فيكون مقتضاء تأخيره عنه لا تأخيره في نفسه وبهذا تعلم ان النسخة التي عبارتها هكذا ولما كان الاصل تقديمه عليه كان مقتضى تأخيره عنه هو ما يقتضى عدم تقديمه عليه صوان كالنسخة التي سقط منها عدم لكن ضمير تقديمه في الثانية للمسند هي وبما ذكره المحشى يندفع ما فهمه العصام من قول المصنف فلاقتضاء المقام تقديم المسند من ان

كقولهم نعم رجلا مكان نعم الرجل) فان مقتضى الظاهر في هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه وهذا الضمير عائد الى متعقل معهود في الذهن مبهم باعتبار الوجود كالمظهر في نعم الرجل ليحصل به الابهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب الذي هو للمدح العام أو الذم العام

التغليب لان ترك الخطاب مع معين الى غيره من خلاف مقتضى الظاهر وقد سبق ذكره، وقد عرفت فيما سبق اندفاعه فتذكر والقول بالتغليب مع وجود لفظة كه تكلف (قوله كقولهم) أى مثل الوضع في قولهم واعتبار التحوين تقدم المرجع في الضمير المبهم حكما لتكون ضابطتهم ان تقدم المرجع شرط في المضمرة الغائب كلية. لا يقتضي كونه من مقتضى الظاهر كما وهم لان مقتضى الظاهر التقدم حقيقة قال قدس سره واجب بان المراد الخ * ليس الادعاء في الجنس نما الادعاء في تفسيره يزيد مثلا فالصواب اسقاط هذه العبارة وزيادة لفظ الادعاء بعد قوله وصح تفسيره بالخصوص * قال قدس سره فالابهام موجود فيه انه ان اريد الجنس من حيث هو فلا ابهام فيه من حيث هو بل الاطلاق، وكذا لو اريد من حيث تحققه في كل فرد ، فان العموم غير الابهام وان اريد باعتبار وجوده في فرد غير معين فهو العهد الذهني * قال قدس سره فالمراد التأخير ليس من مقتضيات الاحوال وانما هو من ضرورات مقتضى الحال أعنى التقديم لما عرفت ان التأخير مقتضى حال لما يقتضى عدم التقديم

(قول الشارح) عائد الى متعقل معهود أى الى شئ مطلق متعقل معهود باطلاقة في الذهن لكن لا يصلح ذلك الضمير رابطا الا بانضمام التمييز له لانه بعد التمييز يصير كاسم الجنس المعروف بلام العهد الذهني في الدلالة على فرد مبهم في الخارج فالرابط في نعم رجلا زيد كالرابط في نعم الرجل زيد كذا في المحشي على الجامي فقول الشارح مبهم باعتبار الوجود كالمظهر الخ أى بعد انضمام التمييز له والا فهو مبهم باعتبار نفسه لا باعتبار وجوده تدبر

(قول الشارح) المناسب لوضع هذا الباب الخ لان المدح العام والذم العام مما يستبعد وقوعه فيناسبه الابهام ثم التفسير ليكون أوقع في النفس لما جبل الله النفوس عليه من التشوق لما قصد ابهامه

(قول المحشي) وقد عرفت فيما سبق اندفاعه حاصل ماسبق انه لا بد في خلاف مقتضى الظاهر من ان يكون هناك حال ظاهر يقتضي أمرا وحال باطن يقتضي آخر فيعدل عن الاول الى الثاني فليس مجرد العدول عن لاصل من خلاف مقتضى الظاهر والا لكان المجاز كله منه وليس كذلك وترك الخطاب مع معين الى غيره كما في ولوترى اذ المجرمون ليس فيه حال ظاهر يقتضى المعنى انما فيه مخالفة الاصل

(قول المحشي) لا يقتضي كونه الخ فيه تسليم ان المتأخر مرجع وان الضمير عبارة عنه وقد قال في حواشي الجامي ان الضمير ليس عبارة عنه وليس هو مرجعا للضمير كما يدل عليه لزوم تأخير المبتدأ غالبا لانه خلاف الأصل فلا يكون مطردا وكثيرا اه وانما المراد بالضمير الامر المتعقل في الذهن وصح الربط لانه مع التمييز قائم مقام اسم الجنس المعروف باللام اتى للعهد الذهني وهو يصح الربط به لانه مندرج تحت ما يقدر من آحاده في المعنى ولعل ما ذكره المحشي هنا مبني على تسليم ذلك وقوله لانه خلاف الاصل الخ أى ولا دليل على كونه مما اختص به هذا الباب مع امكان عوده للامر الذهني (قول المحشي) وكذا لو اريد الخ هذه هو المراد فانهم صرحوا بان القائل بان الجنسية وهو ابو علي واتباعه مراده الاستغراقية (قول المحشي) فان العموم غير الابهام قد يقال الابهام باعتبار ما هو المقصود بالمدح فانه ليس المقصود غير مدح زيد

اعنى من غير تعيين خصلة والتزم تفسيره بنكرة ليعلم جنس المتعقل في الذهن ويكون في اللفظ ما يشمر بالفاعل ولا يلتبس بالخصوص بالفاعل في مثل نعم رجلا السلطان ثم بعد تفسير الضمير بالنكرة صار قولنا نعم رجلا مثل نعم الرجل في الابهام والاجمال ولا بد من تفسير المقصود وتفصيله بما يسمى مخصوصا بالمدح مثل نعم رجلا زيد وانما هو من هذا الباب (في احد القولين) أى قول من يجعل الخصوص خبر مبتدأ محذوف واما في قول من يجعل الخصوص مبتدأ ونعم رجلا خبره والتقدير زيد نعم رجلا فليس من هذا الباب على القطع لاحتمال أن يكون الضمير عائدا الى الخصوص وهو مقدم تقديراً فان قلت لو كان الامر كذلك لوجب ان يقال نعم رجلين الزيدان ونعمو رجلا الزيدون وانفات الابهام المقصود من وضع هذا الباب ولما صح تفسيره

جنس الثانية * فيه ان المقصود مدح كل واحد من المخصوصين المذكورين بعد الرجلين لمدحهما من حيث الاثنية * قال قدس سره زيادة مبالغة * لا يخفى ان المبالغة انما تحصل بمصر الجنس في الخصوص أو اتحاده به ولا حصر هنا ودعوى الاتحاد انما تقع على تقدير كون المخصوص خبر مبتدأ واما على تقدير كونه مبتدأ فاللازم حل العام على الخاص وهو لا يفيد المبالغة (قوله اعنى من غير تعيين خصلة) يشير الى ان المراد بالعموم عدم كون المدح بصفة معينة (قوله في مثل نعم رجلا السلطان) ،

(قول المحشى) مدح كل واحد من المخصوصين فيكون كل واحد من الرجلين مقصود من حيث هو لا من حيث اجتماعه مع آخر فاللازم حل العام على الخاص كانه قيل زيد رجل ممدوح كزيد حيوان (قول الشارح) اعنى من غير تعيين خصلة فالمراد بهذا العموم عدم كون المدح بصفة معينة (قول الشارح) ليعلم جنس المتعقل في الذهن ولو من حيث انه موجود كما في ان تبدوا الصدقات فنعماهى حيث فسروا ما بشئ فقال المحشى في حواشى الجامى الضمير مبهم من حيث الوجود دل على وجوده التمييز (قول الشارح) ولا يلتبس بالخصوص بالفاعل أى فيما اذا كان المخصوص معرفاً بلام العهد أو مضافاً للمعرف بهالانه لا يصلح الظاهر فاعلا الا حينئذ ويكون المخصوص محذوفاً أى زيد مثلاً (قول الشارح) ثم بعد تفسير الخ يؤيد ما سبق ان عند قوله عائدا الى آخره (قول الشارح) لاحتمال ان يكون الخ أى احتمالاً مرجوحاً لما قلناه عن المحشى سابقاً وانما المراد بالضمير الامر المتعقل وصح الربط لما مر أيضاً

(قول الشارح) أى قول من يجعل المخصوص الخ اقتصر المصنف على قولين وبينهما الشارح بما ذكره وترك قول من يجعل المخصوص مبتدأ محذوف الخبر أى زيد ممدوح أو هو الممدوح لانه ليس مناسباً للتفسير بعد الابهام الذى هو الغرض من هذا الباب فان المناسب له ان هذا الرجل هو زيد ولشدة ضعف هذا القول بحذف محل الفائدة وجوبه مع عدم سد شئ مسده (قول الشارح) لوجب الخ لانه يجب مطابقة الضمير لمرجه مع بروزه حال الثانية والجمع

(قول الشارح) ولما صح الخ لان مدلوله معين والنكرة مبهم (قال السيد قدس سره) واجيب بان المراد الخ في شرح الالفية يند لهذا القول فاذا قلت نعم الرجل زيد جملة

بالنكرة اذ لا معنى له حينئذ قلت قد انفرد هذا الباب بمخاوص فيجوز أن يكون من خواصه التزام كون ضميره مستترا من غير ابراز سواء كان لمفرد او لمثنى أو لمجموع لمشايبته الاسم الجامد في عدم التصرف حتى ذهب بعضهم الى انه اسم واما الابهام ثم التفسير فيكون حاصله من التزام تأخير المخصوص في اللفظ الا نادرا وبهذا الاعتبار يصح تمييزه بالنكرة وايضا يجوز ان يكون التمييز للتأكييد مثله في نعم الرجل رجلا قال الله تعالى * ذرعا سبعون ذراعا * أو لدفع لبس المخصوص بالفاعل كامر (وقولهم هو أو هي زيد عالم مكان الشان او القصة) فالاضمار فيه ايضا خلاف مقتضى الظاهر ويختار تأنيث هذا الضمير اذا كان في الكلام مؤنث غير فضلة نحو هي هند مايحة ، فانها لا تعمى الابصار فصدا الى المطابقة لا الى انه راجع الى ذلك المؤنث اذا لم يفسر برجلا (قوله للتأكييد) أى مجازا وان كان وضع التمييز لدفع الابهام (قوله ذرعا سبعون ذراعا) ، على ان يكون المراد من ذرعا ذراعا اما اذا كان المراد منه مذروها فالتمييز على حقيقته

زيدا جميع الجنس مجازا مبالغة ولم تقصد غير مدح زيد فالمبالغة في جعل زيد جميع الجنس لافي ارادة الجنس وما قيل ان مراد السيد ان المراد بالرجل فرد مبهم لكن يدعى انه الجنس والحقيقة من حيث هي فما لاحاصل له اذ لا بد كما قال السيد نفسه في حواشى الرضى ان يراد بالرجل الجنس حتى يدعى ان ذلك المبهم هو ذلك الجنس وحينئذ فليست الدعوى في الجنس بل في ان ذلك المبهم هو ذلك الجنس وذلك المبهم هو عين زيد في المثال وهذا هو مراد المحشى بقوله ليس الادعاء في الجنس فتأمل على ان المأخوذ من حواشى السيد المذكورة ان الدعوى انما هي في اتحاد زيد به قوله فالصواب اسقاط هذه العبارة الخ فيه انه حينئذ يفوت الابهام ويقرر الاعتراض بفواته الا ان يكون مراده ان صوب الكلام في ذاته حينئذ هو ذلك وان فات الابهام وثبت الاعتراض وفي بعض حواشى المختصر انه اما ان يكون الممدوح لجنسى الحقيقي لكن مدحه انما بسبب تعدى المدح منه الى المخصص فيكون المعنى نعم هذا الجنس لاجل ذلك المخصوص اوليته قرر مدحه بالمخصوص بعد العموم وانه عريق فيه فيكون المعنى نعم هذا الجنس ومنه فرد مخصص بالمدح واما ان يكون الممدوح الجنس الادعاءى بادعاء الجنسية له بان يراد باسم الجنس شخص هو الجنس اعاء فالمعنى نعم شخص هو جنس رجل هو زيد وقد قيل بكل من هذه الاقوال ومعنى كون ال جنسية على الاخير ان مدخولها مدعى فيه انه جنس فلا دعاء في مدح الجنس أو نفس الجنس والابهام فيها من حيث الشخص لانه لوحظ أولا مبهما في مدح الجنس ثم فسر وعلى الاولين فالمخصوص خبر مبتدأ محذوف وعلى الاخير فاسم الجنس استعارة بحسب الاصل صار حقيقة عرفية وقرينة الاستعارة تفسيره الحقيقي اه ولا يخفى ان مرادهم الابهام الحاصل من اللفظ وعلى الاولين فالابهام انما هو من ملاحظة المتكلم له مبهما ولم يوجد هذا الاشتراط في كلام أحد وانما مرادهم بيان معنى العبارة الذى هو وصفي له وعلى الثالث ما أورده المحشى على كلام السيد وقد عرفت تحقيقه تدبر

(قول الشارح) أو لرفع لبس الى آخره بناء على التزام كون ضميره مستترا من غير ابراز سواء كان لمفرد أو غيره

(قول المحشى) اذا لم يفسر انما يحتاج له اذا علق الظرف بالمنفى بخلاف ما اذا علق بالنفى

(قول المحشى) على ان يكون المراد الخ فلا بد من تأويل ذرعا على كل حال اذ المصدر لا يخبر عنه بانه سبعون

ولم يسمع نحو هي الامير بنى غرفة وهي زيد عالم وان كان القياس يقتضي جوازه وانما لم يتعرض المصنف لنحو قولهم ياله رجلا ويالها قصة ورثه رجلا وقوله تعالى «فقضاهن سبع سموات» لانه ليس من باب المسند اليه (ليتمكن) تعليل وضع المضمر موضع المظهر (ما يعقبه) أي يعقب ذلك الضمير أي يحى على عقبه (في ذهن السامع لانه) أي السامع (اذا لم يفهم منه) أي من الضمير (معنى انتظره) أي انتظر السامع ما يعقب الضمير ليفهم منه معنى لما جبل الله النفوس عليه من التشوق الى معرفة ما قصد ابهامه فيتمكن المسموع بعده في ذهنه فضل تمكن لان ما يحصل بعد مقاساة التعب ومعاناة الطلب له في القلب محل ومكانة لا يكون لما يحصل بسهولة ولهذا اشترط ان يكون مضمون الجملة شيئاً عظيماً يعنى به فلا يقال هو الباب يعطير وهذا اعنى قصد الابهام ثم التفسير ليبدل على التفضيم والتعظيم هو السر في التزام تقديم ضمير الشأن وهو مقتضى التزام تأخير المخصوص في باب نم لكنه قد جاء تقديمه كقول الاخطا «ابو موسى جددك نم جدها وشيخ الحى خالك نم خالا» وهو قليل ولا يخفى ان ما ذكره من ان السامع اذا لم يفهم منه معنى انتظره انما يصح في ضمير الشأن دون الضمير في باب نم اذ السامع مالم يسمع المفسر لم يعلم ان فيه ضميراً فتعليل وضع المضمر موضع المظهر في باب نم بما ذكره

(قوله ولم يسمع الخ) تعريض بالمصنف رحمه الله تعالى وما قيل ان كلام المصنف رحمه الله تعالى مبني على القياس يردده لفظ قولهم (قوله قد جاء تقديمه) ، وانما التزم كون الفاعل مبهما مع تقدم المبتدأ لان تقدمه كالنادر بالنسبة الى تأخيره كذا في الرضى (قوله أبو موسى الخ) جددك بدل من ابو موسى والفاء زائدة وقد صرح بزيادة الفاء في التسهيل والمعنى وهو المخصوص وكذا

ومنع سيديويه ذلك لان وضع التمييز لرفع الابهام واثار المحشي قبل لدفعه بانه مستعمل في خلاف وضعه مجازا وقال سيديويه ان ذرعها مصدر بمعنى المفعول واعله أولى لان التأسيس خير

(قول الشارح) لا يكون لما يحصل بسهولة لان ما يحصل بعد التعب فيه لذة الحصول ولذة دفع ألم الشوق واما ما يحصل بلا تعب فيه لذة الحصول فقط فهذا الكلام في حصول الشيء المترقب أى بعد حصول الترتب والانتظار فلا ينافي ان حصول الشيء الغير المترقب بلا تعب الذ وقد تقدم للمحشي اشارة الى كل ذلك وبيناه فيما سبق

(قول الشارح) اذ السامع مالم يسمع الخ أي وبعد سماعه فهم معنى الضمير فلا انتظار هذا واورد ان لفظ الشأن والقصة أيضاً اذا حل محل الضمير يكون فيه الابهام ثم التفسير فلا خصوصية لضمير الشأن واجيب بان الابهام في الضمير اشد لانه يحتمل الشأن وغيره

(قول المحشي) وانما التزم كون الفاعل مبهما الخ اما اذا كان الفاعل ضميراً فظاهر لاحتياجه للتمييز الذي يفسره بعده واما اذا كان معروفاً باللام فهي لام العهد الذهني عند غير الرضى ومدخولها نكرة في المعنى وعند الرضى هي زائدة لا معنى لها وانما ادخلوها ليكون الكلام غير منكر في الظاهر لان مدح شخص منكر لا فائدة فيه

(قول المحشي) كالنادر لم يقل نادر لانه قليل وغيره كثير كما يؤخذ من كلام الرضى قبل ذلك وذلك لا يفيد الندرة

ليس بسديد وقد يكون وضع المضمر موضع المظهر لاشتهاره ووضوح أمره كقوله تعالى * انا أنزلناه *
 أى القرآن اولانه بلغ من عظم شأنه الى ان صار متمقل الاذهان نحو هو الحى الباقي أو لادعاء ن الذهن
 لا يلتفت الي غيره كقوله في المطلع زارت عليها للظلام رواق (وقد يعكس) أى يوضع المظهر موضع المضمر
 (فان كان) المظهر الموضوع موضع المضمر (اسم اشارة فلكمال العناية بتمييزه) أى تمييز المسند اليه (لاختصاصه
 بحكم بديع كقوله) أى قول ابن الرواندى (كم عاقل عاقل) هو وصف لعافل الاول بمعنى كامل العقل متناه
 فيه كما يقال مررت برجل رجل أى كامل فى الرجولية (اعيت) أى أعيته بمعنى اعجزته أو اعيت عليه وصعبت
 (مذاهبه) طرق معاشه (ونجاهل جاهل تلقاه مرزوقا * هذا الذى ترك الاوهام حائرة * وصير العالم النحرير)
 المتقن من نحر العلم اتقنه (زنديقا) أى كافرا نافيا للصانع قائلا لو كان له وجود لما كان لا امر كذلك فقوله
 هذا اشارة الى حكم سابق غير محسوس وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فكان المقام مقام المضمر
 لكنه لما اختص بحكم بديع عجيب الشأن وهو جوهل الاوهام حائرة والعالم النحرير المتقن زنديقا كملت عبارة المتكلم
 بتمييزه فابرزه فى معرض المحسوس كانه يرى السامعين ان هذا الشيء المتعين المتميز هو الذى له تلك الصفة

الحال فى شيخ الحى خالك وهذا هو الظاهر ، اذلا حذف فيه والمناسب لمقصود الشاعر من وصف الممدوح بكونه كريم
 الطرفين وما قيل ان جدك خبر أبو موسى بزيادة الغاء وكذا خالك خبر شيخ الحى والخصوص محذوف أعنى هو ارتكاب
 المحذوف من غير داع اليه وكذا ما قيل ان ابو موسى خبر مبتدأ محذوف أى جدك أبو موسى والمقدمة الثانية محذوفة أى
 وابو موسى ممدوح ينتج من الشكل الاول جدك ممدوح ، وهو معنى جدك نعم جدا أو ان ابو موسى مبتدأ محذوف الخبر
 أى ابو موسى جدك وتضمها مع المقدمة الثانية المحذوفة ينتج ما ذكر من الشكل الثالث فتكلف بارد وهرب من زيادة
 الغاء الى ما لا يرضى به الطبع المستقيم (قوله ليس بسديد) يمكن ان يقال مراد المصنف رحمه الله تعالى ليتمكن فى ذهن
 السامع ما يعقبه بعد العلم بالضمير والعلم بالضمير لا ينحصر فى سماع المفسر لجواز أن يعلم بالقرينة وعله لذلك لم يقل ليس
 بصحيح (قوله وصف الح) أى ليس بتاكيد كما سبق الى الوهم اذلا محل لتاكيد ومغايرته للوصف بحمل الابهام المستفاد

التي هي عزة الوجود

(قول الشارح) الراوندى بفتح الواو نسبة لراوند قرية بقاشان أو خراسان وهو أحمد بن يحيى بن اسحاق قيل انه
 كافر الف كتب فى قدم العالم وانتكار النبوات والطعن فى نبوة سيد الانبياء وقيل انه من اهل الدلال

(قول الشارح) فى المطام نبه به على انه لم يتقدم للضمير مرجع ورواق البيت بكسر الراء سائر مرسل على مقدمه
 من أعلاه الى اسفله والمراد به هنا الظلام السائر لها وشبه ما فى قلائدها ونطاقها بانحورم فقال بعده وهن الجرم قلائد ونطاق
 (قول المحشي) اذلا حذف فيه رد للتوجيه الاول وقوله والمناسب الخ رد للتوجيه الثانى والثالث وليس المقصود عليهما

الوصف وانشاء مدحه بكرامة طرفيه بل الاستدلال

(قول المحشي) وهو معنى جدك الخ فتكون تفرعية لانها داخله على ما هو نتيجة لما قبله

العجيبة والحكم البديع وقد يقال ان الحكم البديع هو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فعنى اختصاص
المسند اليه بحكم بديع انه عبارة عنه ومعنى كون هذا الحكم بديعاً انه ضد ما كان ينبغي ولا يخفى ما فيه من
التعسف (او التهمك) عطف على كمال العناية اى او للتهمك (بالسامع) والسخرية (كما اذا كان فاقد البصر) اولا يكون
ثمة مشار اليه اصلا (او النداء على كمال بلاذته) بانه لا يدرك غير المحسوس او فطائته بان غير المحسوس عنده
بمنزلة المحسوس (او ادعاء كمال ظهوره) اى ظهور المسند اليه (وعليه) اى على وضع اسم الاشارة موضع
المضمر لادعاء كمال ظهوره (من غير هذا الباب) اى باب المسند اليه قول ابن دمينه (تعاليت) اى اظهرت
العلة والمرض (كي اشجي) اى كى احزن من شجي يشجى على حد علم يعلم واما شجا يشجوه فهو متمدد يقال شجاني هذا
الامر اى احزنتى (ومابك هلة تريد ين قتلى قد ظفرت بذلك) اى يقتلى ولم يقل به لادعاء ان قتله قد ظهر ظهور
المحسوس بالبصر الذى يشار اليه باسم الاشارة (وان كان) اى المظهر الموضوع موضع المضمر (غيره) اى غير اسم
الاشارة (فلزيادة التمكن) اى تمكين المسند اليه عند السامع (نحو قل هو الله احد الله الصمد) من صمد
اليه اذا قصده لانه يصمد اليه فى الحوائج (ونظيره من غيره) اى نظير قل هو الله احد الله الصمد فى
وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكن من غير باب المسند اليه قوله تعالى (وبالحق انزلناه وبالحق نزل)
اى ما انزلنا القرآن الا بالحكمة المتقضية لانزاله وما نزل الا بالحكمة لاشتماله على الهداية الى كل خير (او

من التنكير ، على الكمال فكأنه قيل كم عاقل كامل العقل * قال قدس سره لان اختصاص المسند اليه الخ فيه ان
مراده من كونه عبارة عنه ، انه يصدق عليه نه بديع أى انه ضد ما ينبغي وهذا لا يقتضي عدم تغيره به واتحاده به مفهوم
وكذا مراده من قوله ومعنى كونه بديعاً انه ضد ما ينبغي انه يصدق عليه هذا المفهوم فالوجه ان يقال المتبادر من اختصاصه
بحكم بديع أن يكون المحكوم به بديعاً (قوله عطف على كمال العناية) لاعلى اختصاصه ولا على العناية ، اذ التهمك بن لا بصره
مثلاً ما يقتضي ايراد اسم الاشارة لا قصد كمال العناية بتمييزه وان كان اسم الاشارة مفيداً له وفيه تمييز لصاحب المتاح حيث
جعل التهمك داخلاً تحت كمال العناية مقابل الاختصاص بالحكم البديع (قوله لانه الذى يصمد اليه الخ) اشارة الى انه
عرف الصمد لافادة الحصر المطلوب بخلاف احد فانه نكر لانه الاصل فى المسند مع عدم ما يقتضي التعريف فتدبر
فانه قدسها بعض الناظرين ، وفرق بالعلم وعدم العلم وليس بشيء فتأمل (قوله الا بالحكمة) أى المراد من الحق الحكمة الداعية

(قول المحشى) على الكمال لانه لتناهيه فيه لا يعلم

(قول المحشى) انه يصدق عليه الخ هو بعيد من معنى الاختصاص فلذا قال آخر المتبادر الخ فدفعه لكلام السيد

لا ينافي بعده من جهة اخرى تدبر

(قول المحشى) اذ التهمك الخ تعليل لعدم عطفه على اختصاصه وترك تعليل عدم عطفه على العناية وهو انه لا يلزم في

ايراده كمال التهمك (قول المحشى) حيث جعل التهمك أى وما بعده واكتفى الشارح بالتنبيه في الاول

(قول المحشى) وفرق بالعلم أى فى الصمد وعدمه فى احد وهذا الفرق تفيد عبارة الكشف وليس بشيء خلوة

ادخال الروح في ضمير السامع وتربية المهابة) هذا كالتأكيـد لادخال الروح (او تقوية داعي المأمور) ي ما يكون داعياً لمن امرته بشئ الى الامتثال والاتباع به (مثالها) اي مثال التقوية وادخال الروح مع التربية (قول الخلقاء امير المؤمنين يا امرئ بكذا) مكان انا امرئ بكذا (وعليه) اي وعلى وضع المظهر موضع المضمرة لتقوية داعي المأمور (من غيره) اي من غير باب المسند اليه (فاذا عزمت) بعد المشاورة ووضوح الرأي (فتوكل على الله) حيث لم يقل على لما في لفظ الله من تقوية داعي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الى التوكل عليه لدلالته على ذات موصوفة بالقدرة الكاملة وسائر اوصاف الكمال (او الاستعفاف) اي طلب العطف والرحمة (كقوله * لهي عبدك العاصي اتاك) ، مقراً بالذنوب وقد دعاك * فان تغفرت لذنوبك اهل * وان تطرد فن يرحم سواك * حيث لم يقل انا العاصي اتيتك على ان يكون العاصي بدلاً لان في ذكر عبدك من استحقاق الرحمة وترقب الشفقة ما ليس في لفظ انا وفيه أيضاً تمكن من وصفه بالعاصي كما في قوله تعالى * قل يا ايها الناس اني رسول الله اليكم جميعاً * الى قوله فآمنوا بالله ورسوله النبي الامي الذي يؤمن بالله وكلماته واتبعوه * حيث لم يقل فآمنوا بالله وبني لئتمكن من اجراء الصفات المذكورة عليه ويشهر بان الذي وجب الايمان به بعد الايمان بالله هو رسول الموصوف بتلك الصفات كائناً من كان انا او غيري اظهاراً للنصفة وبعداً عن التعصب لنفسه (قال السكاكي هذا) اعني نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة (غير مختص بالمسند اليه ولا بهذا القدر)

الى انزاله وهي اشتماله على صلاح المداش والمعاد لانها حق ثابت في الواقع وتقديم الجار والمجرور للحصر. قال القاضي ولعله أراد به نفي اعتراء البطلان له أول الامر وآخره (قوله ادخال الروح). الروعة الخوف وكذا المهابة والمهوم منها عرفاهو الحالة التي تكون في قلوب الناظرين من المالك والسلطين ولذا قال تربية أي تقوية وازدياد بخلاف الروح فانه أمر يحصل ويحدث من مخاطبتهم كذا في شرحه للمفتاح (قوله فن يرحم) بسكون الميم على اجراء الوصل مجرى الوقف كذا في شرحه للمفتاح (قوله اعني نقل الكلام الخ) فسر السكاكي رحمه الله اسم الاشارة بهذا التفسير فهو اشارة الى ما فهم

افادة المطلوب من الحصر والحق في هذا الوقوف على سبب النزول

(قول الشارح) اهل عبدك الخ هو لابرهم بن ادم

(قول الشارح) لئتمكن الخ لان الضمير لا يوصف واسم كائناً مستتر ومن كان خبره وكان تامة وانا او غيري بدل من من (قول المحشي) قال القاضي الخ مراده دفع ما يقال اذا انزل بالحق فقد نزل به وحاصل الدفع انه لا يلزم من ان مقتضى النزول هو اشتماله ان لا يطرأ عليه مبطل بعد ذلك (قول المحشي) الروعة كذا في شرح المفتاح بناءً على ان (قول المحشي) في قلوب الناظرين أي قبل الخطاب وتزيد بهذا الخطاب والخوف انه يحصل بالخطاب بهذه الكيفية ولذا قال فيه ادخل وفيها تربية .

(قول المحشي) اشارة الى ما فهم ضمناً فان النقل في ضمن ذلك الوضع وقوله وفهم ضمناً اي كما فهم ذلك اقل ضمناً وقوله انه نائب فاعل فهم الثاني فقولته فتوكل على الله يدل صريحاً على عدم اختصاص وضع المظهر موضع المضمرة بالمسند اليه

أي النقل غير مختص بأن يكون عن الحكاية إلى الغيبة في العبارة أدنى تسامح ويحتمل أن يكون المعنى والنقل عن الحكاية إلى الغيبة غير مختص بالقدر المذكور وهو أن تكون الغيبة باسم مظهر لا بمضمر غائب والاول اوفق بقوله (بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقاً ينقل إلى الآخر) فتصير الاقسام ستة حاصلة من ضرب الثلاثة في الاثنين لان كلام الثلاثة ينقل إلى الآخرين وقوله مطلقاً زيادة من المصنف ليس بمصرح به في كلام السكاكي

ضمناً من إيراد قوله تعالى ﴿فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ ومن قوله الهي عبدك المعاصي مثلاً لوضع المظهر موضع المضمر وفهم ضمناً أيضاً من قوله فتوكل على الله انه غير مختص بالمسند اليه والتصريح بما علم ضمناً ليس من التكرار فما قبل انه لا فائدة لقوله غير مختص بالمسند اليه لا في كلام المصنف رحمه الله تعالى ولا في كلام السكاكي رحمه الله تعالى لانه علم ذلك من قوله وعليه من غيره فتوكل على الله ليس بشيء لان المفهوم صريحاً بما ذكر عدم اختصاص وضع المظهر موضع المضمر لعدم اختصاص نقل الكلام من الحكاية إلى الغيبة (قوله أي النقل إلخ) ، ففي الكلام حذف بقرينة العقل أو المشار إليه بهذا النقل المقيد وفي ضمنه النقل المطلق ، فيصح أن ينقل الخصوص غير مختص بالمسند اليه باعتبار القيد وانه غير مختص بهذا انقدر باعتبار المطلق (قوله في العبارة أدنى تسامح) اما بالخلاف أو بحمل عدم اختصاصه من حيث كونه نقلاً لا من حيث خصوصه ولولا التسامح لم يصح اذلاً معنى لنفي اختصاص الشيء بنفسه (قوله أوفق لقوله) باللام كافي النسخة المصححة والباء تصحيف في التاج الوفي ، ساز وارشدن فاللام صلة له ووجه الاوقية ان التميم في قوله بل كل من التكلم إلخ ، لا يلزم التخصيص المستفاد من الترجية الثاني اللهم الا ان نحمل كلمة بل على لا ضرب عن هذا المقصود اعني أن يكون وضع ضمير غائب موضع المتكلم ، إلى اللهم الافيد الشامل له واغيره (قوله الاقسام ستة) قيل ههنا اقسام آخر كالاتقال من

وَضُمْنَا عَلَى النُّقْلِ وَعَلَى عَدَمِ اخْتِصَاصِ ذَلِكَ النُّقْلِ بِمُسْنَدٍ إِلَيْهِ فَهُوَ دَالٌ عَلَى ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ وَمَا قَبْلَهُ عَلَى شَيْئَيْنِ تَدْبِيرِ

(قول الشارح) أي النقل نقل عنه أي مطلق

(قول الشارح) ففي العبارة أدنى تسامح لان ظاهره ان النقل عن الحكاية إلى الغيبة لا يختص بهذا القدر وفساده

بين الا اذا فسر هذا القدر بالنقل عن الحكاية إلى الغائب المظهر كذا نقل عنه

(قال السيد قدس سره) ولا يلزم إلخ وكون حقه ان يتبع فقطع لغرض لا يوجب موافقة متبوعه في اربعة من عشرة

كما توهم لزوال المنع بالقطع

(قال السيد قدس سره) واستدلوا إلخ نقض باجماعهم على جواز ابدال المعروف باللام من ضمير الغائب مع نقص

تعريف اللام عن الضمير

(قول المحشي) ففي الكلام حذف أي والنقل مطلقاً غير مختص بهذا القدر

(قول المحشي) فيصح ان النقل الخصوص إلخ وان كان النقل مطلقاً غير مختص به الا انه خصه لانه المتقدم في كلامه

(قول المحشي) سازوار معناه اللائق وشدن معناه الحصول كذا رأيتهم لبعضهم لكنه لا يفيد المراد والمعروف ان اوفق

معناه أشد موافقة والموافقة تسمى بالام

(قول المحشي) لا يلزم التخصيص بل اللام ان يقال بل الخطاب ينقل إلى غير المظهر أيضاً

(قول المحشي) إلى الاعم متعلق باضراب

ويحتمل ان يتعلق بالغمبية على معنى سواء كان الغمبية باسم مظهرا ومضمر غائب او بالجميع على معنى سواء كان في المسند اليه اوفى غيره وسواء كان كل منهما قد اورد في الكلام ثم عدل عنه الى الآخر ولم يورد لكن مقتضى الظاهر ايراده فعدل الى الآخر وهذا انسب بمقصود المصنف من تعميم تفسير السكاكي (ويسمى هذا النقل عند علماء المعاني التفاتاً) مأخوذاً من التفات الانسان من يمينه الى شماله ومن شماله الى يمينه وقول صاحب الكشف انه يسمى التفاتاً في علم البيان مبنى على انه كثيراً ما يطلق البيان على العلوم الثلاثة (كقوله) اى قول امرىء القيس (تطاول ليلاك بالأعد) بفتح المعزة وضم الميم اسم موضع ويروى بكسرهما خصص هذا المثال من

التذكير الى التأنيث والعكس ومن الجمع الى المفرد والعكس ومن صيغة من الذى لذوى العلم الى ما فان لم يحتمل التفاتاً فيمكن من ملحقاته وليس بشيء لان المعبر عنه فيها ليس بواحد ، لان المذكور يخالف المؤنث بالذات وكذا الجملة الواحد وكذا اولو العلم لغير أولى العلم بخلاف الاقسام الستة فان المعبر عنه واحد والاختلاف باعتبار الخطاب والغمبية والتكلم مراد باى معنى يحتمل من المعاني الالمانية (قوله ويحتمل الخ) عطف على زيادة (قوله من التفات الخ) في التاج الالتفات واكريستن وايراد الواو للاشارة الى اشتراكها في كونها من الالتفات لا ان مجموعهما مأخوذ في مفهومه اذ الواو مطلق الجمع لاللمعية (قوله على العلوم الثلاثة) وكذا على

(قول الشارح) وقول صاحب الكشف الخ دفع لما يرد من ان الالتفات من مباحث علم المعاني من جهة تعلقه بمعرفة خواص التراكيب في الافادة وكونه بحثاً عن احوال اللفظ من حيث المطابقة لمقتضى الحل وأما كونه من خلاف مقتضى الظاهر الذى هو من افراد الكناية المبحوث عنها في علم البيان فلا يقتضى ان يكون لصاحب البيان نظر فيه وبحث عنه وتعلق بتسميته كسائر مخالقات مقتضى الظاهر لان الاحكام الجزئية المندرجة في قواعد علم فروع وثمرات لمسائله اذ ليست مبحوثاً عنها بخصوصياتها فالبحث في البيان عن الكناية من حيث هي كناية سواء كانت تعبيراً بطريق بعد آخر أو ايراد طريق من الثلاثة مع كون الظاهر خلافه أولاً اذ ليس للالتفات حل مخصوص به يباين يقتضي ذكره بخصوصه في علم البيان بخلافه في علم المعاني فان له حالاً مختصاً به يترتب عليه مقتضاه فان اختلاف التعبير أو الالتيان بما الظاهر خلافه من هذه الثلاثة بخصوصها يترتب عليه نشاط السامع مثلاً فتدبر

(قول المحشى) لان المذكور مغاير للمؤنث بالذات يعنى ان صيغة المذكور موضوعة لما هو مغاير للمؤنث بالذات ولواعيد الضمير للاتي باعتبار انها شخص فانما هو لا اعتبار امر مطابق للمذكر الذى هو مغاير بالذات للمؤنث وذلك الأمر هو مفهوم الشخص الذى حقيقته مغيرة لحقيقة الاثنى اعنى ذات الفرج لعدم اعتبار هذا الوصف فيه بخلاف الاقسام الستة فانها لا مغايرة فيها ترجع لاسم ذاتي وانما ترجع لخال خارج عن الذات وهو الخطاب والتكلم والغمبية فتدبر واعلم انه لو حمل قول القائل انه من ملحقاته على انه قريب منه في مخالفة مقتضى الظاهر بوجه ما من جهة تغيير الاسلوب ونكتة الالتفات العامة لكان صحيحاً وقد نقل السيوطي عن ابن النخعي وابن الاثير بلفظ ويقرب من الالتفات نقل اسكلام من خطاب الواحد أو ضده الى الآخرين وهو ستة اقسام أيضاً وهو مثل لكل بمثال

(قول المحشى) عطف على زيادة أى فبعد كونه زيادة يحتمل كذا ويحتمل كذا وليس مقابلاً لكونه زيادة كما وهم (قول المحشى) للاشارة الى اشتراكها في فلولوا للجمع في الحكم لاللمعية حتى تقتضي انه لا بد من اجتماعهما في

بين امثلة السكاكي لما فيه من الدلالة على ان مذهبه ان كلا من التكلم والخطاب والغيبة اذا كان مقتضى الظاهر ايراده فعديل عنه الى الآخر فهو الالتفات لانه قد صرح بان في قوله ليلاك التفاتا لانه خطاب لنفسه ومقتضى الظاهر ليلى بالتكلم (والمشهور) عند الجمهور (ان الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من) الطرق (الثلاثة) التكلم والخطاب والغيبة (بعد التعبير عنه) أي عن ذلك المعنى (بآخر منها) أي بطريق آخر من الطرق الثلاثة المعاني والبيان كما مر في آخر المقدمة واختاره في شرح المفتاح لانه كاف فيما هو المقصود واختار ههنا اطلاقه على الثلاثة، لانه اشهر منه « قال قدس سره من حيث انه يشتمل » ، اشتمال المفيد على المفاد على نكتة عامة أو خاصة هي خاصية التركيب في الافادة من علم المعاني (قل قدس سره ومن حيث انه ايراد الخ) فانه من خلاف مقتضى الظاهر وخلاف مقتضى الظاهر. من باب الكناية كما مر تحقيقه كمن يكون حينئذ من جزئيات ما يبحث عنه في علم البيان لا من مسائله واليه اشار في شرحه للمفتاح حيث قل وكونه من الاخراج لا على مقتضى الظاهر المندرج تحت الكناية لا يوجب كونه من مباحث البيان كسائر الجزئيات المندرجة تحت قواعده (قال قدس سره ومن حيث انه يحسن الخ) أي حسنا عرضيا يحصل من اقتناع الكلام. من غير نظر الى ما يقتضي ايراده (قوله من الدلالة) أي صريحا لقوله لانه صرح فلا ينافي حصول الدلالة على مذهبه في طحاك وتذكرت لانه لم يصرح بذلك فيهما

مأخذ الالتفات فيعترض بانه يكفي في المأخذ أحدهما

(قول المحشي) لانه اشهر فاندفع ما يقال انه يكفي في الجواب اطلاقه على المعاني والبيان وان ما هنا مخالف لما في شرح المفتاح (قول المحشي) اشتمال المفيد على المفاد لا اشتمال الكل على الجزء لما تقدم ان الاغراض المفادة آثار للخصوصيات فدلائلها عليها دلالة المؤثر على الأثر وسبأني بيان النكتة العامة والخاصة في قول المصنف وجهه ان الكلام اذا نقل من اسلوب الخ وقوله في الافادة أي لافي الدلالة

(قول المحشي) من باب الكناية كما مر تقدم في الشرح قبل قوله وهكذا اعتبارات النفي حيث قل لان ايراد الكلام في مقام لا يناسبه بحسب الظاهر كناية عن انك نزلت المقام المتحقق منزلة المقام الذي يطابق ظاهر الكلام واعتبرت فيه الاعتبارات الثلاثة بذلك المقام لان هذا المعنى مما يلزمه ايراد الكلام على الوجه المذكور وينتقل عنه اليه اه وتقدم تأويله بان الكلام المورد كناية الى آخره فارجع اليه ان شئت وبقوله من باب الكناية اندفع ما في السمرقندي من ان الاختلاف المعتبر في علم البيان اختلاف بخصوص بالدلالة العقلية ولا يوجد في الالتفات

(قول المحشي) من جزئيات ما يبحث عنه الخ والاحكام الجزئية المندرجة في قواعد علم فروع وثمرات لمسائله اذ ليست بمبحثا عنها بخصوصياتها كذا كتبه قدس سره في حواشي شرحه المفتاح فالبحت في علم البيان عن أمر عام كان يقال الكناية ملزوم اطلاق واريد لازمه فيدخل فيه الالتفات من هذه الحيثية أما من حيث انه تعبير عن معنى بطريق من الطرق بعد التعبير عنه بآخر المترتب عليه النكتة العامة أو الخاصة فانها انما تترتب عليه من حيث خصوصه وكونه تعبيرا بطريق بعد آخر فلا بحث له عنه اذ لا مدخل لهذا الخصوص في خفاء الدلالة ووضوحها

(قول المحشي) حسنا عرضيا فيه اشارة الى ن فيه حسنا ذاتيا من حيث اقتضاء الحل له

(قول المحشي) من غير نظر الى ما يقتضي ايراده تقدم عن العلامة ان مقتضى الحال ينقسم الى مقتضاء بلاغة ومقتضاء

بشرط أن يكون التعبير الثاني على خلاف مقتضى الظاهر ويكون مقتضى الظاهر سوق الكلام أن يعبر عنه
بغير هذا الطريق وبهذا يشعر كلام المصنف في الإيضاح وأنا قلنا ذلك لانا نعم قطعا من إطلاقاتهم واعتباراتهم
ان الالتفات هو انتقال الكلام من أسلوب من التكلم والمخاطب والغيبة الى أسلوب آخر غير ما يترقبه المخاطب
ليفيد نظرية لدشاطه وايقاظا في اصغائه فلو لم يعتبر هذا القيد لدخل في هذا التفسير اشياء ليست من الالتفات
منها نحو انا زيد وانت عمرو ونحن رجال وانتم رجال وانت الذي فعل كذا ونحن المذون صبحوا الصبا حوا ونحو ذلك

وان اشار اليه بقوله فالتفت في البيتين فما قاله السيد هذه الدلالة الى قوله الا ان التصريح بان في قوله إليك الالتفات
أدل على هذا المعنى ان ارد به الاعتراض على الشارح رحمه الله تعالى بان الدلالة على مذهبه متحققة في غير هذا البيت
أيضا فلا يكون وجه تخصيص المصنف رحمه الله تعالى بالذكر فلا وجه له لان المراد الدلالة صريحا بقرينة التعليل ون
اراد تحقيق كلام الشارح رحمه الله تعالى فهو مستقيم (قال قدس سره تذكر الخ) تمامه (واصبح بقى وصلوا قد تقضيا) . والمعنى
تذكرت زينب وذكرتك اياها تهيجك أى تثير حزنك ووجدك على مفارقتك اياها وصار ما بقى من وصلها قد انقطع والكلام
خبر ومعناه تحسر وتحزن على ما فات من الوصل (قال قدس سره مع ان الرواية الخ) انما قل ذلك لانه لو كان الرواية بالتكلم
يكون الالتفات في تهيجك من التكلم الى الخطاب (قال قدس سره الى غير ذلك من الايات) التي اوردها امثلة للالتفات
(قال قدس سره معمودا) من عمده المرض قرحه من حد ضرب وابنة الحرك كناية عن سعاد واما عيد مفعول ثان لاخلطتك
والكلام خبر ومعناه تحسر (قال قدس سره فلا يدل على المقصود) من عدم اشتراط سبق التعبير في الالتفات لان المقدر
كالمفروض (قوله وبهذا يشعر الخ) مسمى ما يشعر به من كلام المصنف رحمه الله تعالى في الإيضاح وبيان الاشعار وما
يتعلق به فيما بعد في بيان مثال الالتفات من التكلم الى الخطاب (قوله لانا نعلم الخ). يعنى ما ذكره من النكتة العامة يقتضي
اعتبار هذا القيد فيه أعنى كونه على خلاف مقتضى الظاهر ويؤيده ابراهيم الالتفات في مباحث اخراج الكلام لاعلى
مقتضى الظاهر (قوله نحو انا زيد وانت عمرو) أى فيما اذا حكم بالاسم الظاهر على ضمير المتكلم أو المخاطب فان المعبر

دلالة ومقتضاه نحسينا بقوله قلعله من غير نظر الى ما يقتضى ابراده أى من جهة الحسن الدللى

(قول الشارح) وانت الذي فعل كذا الشاهد في الذي بعد انت واما ضمير فعل فلا شاهد فيه ومثله ضمير صبحوا
لانه لا انتقال بعد الذى والذين وقول الشارح بعد أو ضمير الغائب أى في غير ما ذكر من الامثلة نحو انت هو الذى
ضرب زيدا كذا ذكره بعض الحواشي وقد يقال لانه راجع لقوله انت الذى فعل كذا باعتبار الحمل على المعنى فان الطريق
بالنظر الى المعنى طريق خطاب كما سيأتي للمحشي

(قول المحشي) وان أشار اليه بقوله فالتفت في البيتين جعل هذا من باب الإشارة وقوله في آيات امرى القيس
فالتفت في الايات الثلاثة تصريحاً لتصريحه بان في كل منها التفاتا حيث وصفها بقوله الثلاثة بخلاف قوله في البيتين فانه
يحتمل ان في مجموعها التفاتا فلم انه ليس المراد بقول الشارح لانه صرح انه نص عليه بخصوصه بل نص عليه مع غيره قوله الثلاثة
(قول المحشي) والمعنى تذكرت زينب إشارة الى ان زينب مفعول تذكرت وجملة والذكرى تهيجك اعتراض

والكلام على حذف مضاف اى تثير حزنك وان اصبح بمعنى صار لعدم استقامة معناه الاصلى

(قول المحشي) يعنى الخ هذه عبارة السيد بعينها

مما عبر عن معنى واحد تارة بضمير المتكلم او المخاطب وتارة بالاسم المظهر او ضمير الغائب ومنها نحو يا زيد قم ويا رجلاً له بصر خذ بيدي وفي التنزيل انت فعلت هذا بالهتاء يا ابراهيم لان الاسم المظهر طريق غيبة ومنها تكرير الطريق الملتفت اليه نحو * اياك نعبد واياك نستعين واهدنا وانعمت فان الالتفات انما هو في اياك نعبد والباقي جار على اسلوبه وان كان يصدق على كل منها انه تعبير عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق آخر ومنها نحو يا من هو عالم حقق لي هذه المسئلة فانك الذي لا نظير له في هذا الفن ونحو قوله * يا من يامن علينا ان نفارقهم * * وجدنا كل شيء بعدكم عدم * فانه لا التفات في ذلك لان حق العائد

عنه بهما واحد ضرورة اتحاد المراد من الله وزيد مثلاً وفيه انتقال من التكلم الى الغيبة ، وتغابر ذلك المسمى بالاعتبار فانه مدلول انا من حيث انه يحكى عن نفسه ومدلول زيد من حيث انه علم له لا يوجب التغاير في المعبر عنه والا لم يكن الالتفات في شيء من الصور الست : (قوله نحو يا زيد قم) أى فيما اذا عبر أولاً بالاسم المظهر ثم بضمير الخطاب على عكس السابق (قوله وفي التنزيل الخ) كان المناسب ابراده فيما سبق لان فيه انتقالاً من الخطاب الى الغيبة وأورده ههنا للاشتراك في كون المظهر منادى (قوله لان الاسم المظهر طريق غيبة) وان عرض له الخطاب بسبب النداء ، ولذا كان حق الكلام بعد تمام المنادى الخطاب (قوله نحو يا من هو عالم الخ) المقصود منه التعبير ، عن الموصول المنادى في صلاته بطريق الغيبة فانه انتقال من الخطاب الذى حصل للمنادى بحرف النداء الى الغيبة التى في العائد اليه ، لا التعبير عنه بعده بصيغة الخطاب

(قول المحشى) وتغابر ذلك المسمى الخ رد على القارى

(قول المحشى) وان عرض له الخطاب أى فعروضه لا يخرج عن كونه طريق غيبة وما بعد طريق خطاب فيدخل في ضابط الالتفات وحاصل الجواب الاسئى انه وان لم يخرج عن ذلك لكنه جعل الاسلوب اسلوب خطاب فلا يكون الطريق الثانى خلاف مقتضى الظاهر

(قول المحشى) المقصود منه الخى كما يصرح به تعليل الشارح بقوله لان حق العائد الى الموصول الخ

(قول المحشى) المقصود منه للتعبير عن موصول المنادى في صلاته الخ فوجه ابراده هذا انه مع الجواب المحاب به عن يا زيد قم وهو ان النداء جعل الاسلوب للخطاب يرد هذا حيث وجد النداء مع ضمير الغيبة في الصلة ومحصل الجواب ان النداء لا يحمل الاسلوب للخطاب الا بعد تمام المنادى وهذا لم يتم وانما بينت ذلك امثلاً يتوهم انه حيث كان النداء يحمل الاسلوب للخطاب فلا وجه لا يراى يا زيد قم والحاصل انه لو لم رد يا زيد قم من حيث النداء لانه بعد تمام المنادى يكون الاسلوب للخطاب فلا وجه لا يراى كذلك وأورد يامن هو الخ من حيث النداء لانه قبل تمام المنادى

(قول المحشى) عن الموصول المنادى في صلاته الى آخره فبكونه موصولاً ومنادى والتعبير بطريق الغيبة في الصلة فارق ما مر من انت عمرو فان ذلك فيما حكم بالاسم المظهر على ضمير المتكلم كما نبه عليه المحشى قبل فصحت مقابله به وان

كان في كل اتمثال من الخطاب الى الغيبة ولعب ممن اشتبه عليه الامر مع تصريح المحشى بوجه المقابلة في الموضمين (قول المحشى) لا اتمبر عنه بصيغة الخطاب كما في حقق أى وكما في قوله بعدكم عدم فانه داخل بهذا الاعتبار في يا زيد قم أيضاً فليس ذلك مقصوداً ايضاً وانما ذكره الشارح ليعلم تعليل نحو يا زيد قم لانه لم يستدل على عدم كونه التفاتاً

الى الموصول ان يكون بلفظ الغيبة وحق الكلام بعد تمام المنادى ان يكون بطريق الخطاب فكل من انفارقهم
وبعدكم جار على مقتضى الظاهر وما سبق الى بعض الاوهام من ان نحويا أيها الذين آمنوا من باب الالتفات
والقياس آمنتم فليس بشيء قال المرزوقي في قوله * انا الذي سمعتن ابي حيدره * كان القياس ان يقول سمته
حتى يكون في الصلة ما يعود الى الموصول لكنه لما كان القصد في الاخبار عن نفسه وكان الآخر هو الاول
لم يبال برد الضمير على الاول وجه الكلام على المعنى لأمنه من الالباس وهو مع ذلك قبيح عند النحويين
حتى ان المارني قال لولا اشتهار مورده وكثرته لرددته ومن الناس من زاد لاخراج

كما حقق لانه داخل بهذا الاعتبار في يازيد قم الا انه جمعا في الدليل اختصارا (قوله بعد تمام المنادى) اذ لا خطاب
قبلها فالمنادى الموصول والموصوف وان صارا مخاطبين ظاهراً بدخول حرف النداء ليسا بمخاطبين حقيقة لعدم تمامها بدون
الصلة والصفة وكونهما معهما في حكم المفرد واذا اتى بهما سري الخطاب اليهما فيكون الاسلوب قبل ذكر الصلة والصفة الغيبة لان
الاسماء الظواهر كلها غيب وبعد ذكرهما يكون الاسلوب بالخطاب فكل من الغيبة المستفادة من العائد والخطاب الذي يجيء بعد
ذكرهما مقتضى الظاهر فالوجه يعتبر كون التعبير الثاني على خلاف مقتضى الظاهر دخل التعبير ان معنى التعبير بالعائد والتعبير بالخطاب
بعد ذكر الصلة والصفة في الالتفات لكون الاول انشالا من الخطاب الى الغيبة والثاني من الغيبة الى الخطاب فتدبر فانه دقيق
وبما ذكرنا ظهر ان ما في شرح المفتاح الشريف من انه لا يبعد ان يجعل مثل انا الذي سمعتن وانت الذي اخلقتني ونحن
قوم فعلنا وانتم قوم تجهلون من الالتفات من الغيبة الى التكلم والخطاب وتبعه بعض الناظرين بعبء لان التعبير انما يحصل
بمجموع الموصول والصفة لا بالموصول وحده حتى يصح ان يقال انه انتقل من تعبير الى تعبير آخر (قوله قبيح الخ) الحكم

فما سبق بل آخر الاستدلال الى ان ذكر هذا البيت لجميع التعبير عن المنادى الموصول في صلاته بطريق الغيبة وما عبر
أولا بالاسم الظاهر ثم بضمير الخطاب في الدليل اعنى قوله لان حق العائد الى الموصول ان يكون بلفظ الغيبة وحق الكلام بعد تمام المنادى
(قول الشارح) قول المرزوقي الى آخره استدلال على قوله فليس بشيء لانه اذا كان ما في البيت خلاف القياس
كان مقابله الذي هو في الآية هو القياس فلا يكون التفاتا

(قول الشارح) وهو مع ذلك قبيح الخ وكيف مع قبحه أو رده يكون التفاتا بل كيف يكون التفاتا مع عدم شيعه
وكثرته والالتفات اكثر من ان يحصى وأحسن موقعا من غبزه والله در المحشى رحمه الله حيث جزم بعدم كونه التفاتا
(قول المحشى) والموصوف أي في يارجلاله بصر الخ وحينئذ فقول الشارح لان حق العائد الى الموصول مراده به
ما يعم الموصوف فتدبر

(قول المحشى) واذا اتى بهما سري الخطاب اليهما فيقلان بعد تمام من استحقاق الغيبة لاستحقاق الخطاب كما سبق
(قول المحشى) وبعد ذكرهما يكون الاسلوب بالخطاب لان المجموع منادى والمادى مخاطب
(قول المحشى) ان يجعل مثل انا الذي سمعتن الخ أي لان الذي طريق غيبة في ضمير الصلة ان يكون ضمير غيبة
وقد عدل عنه الى التكلم الذي هو خلاف مقتضى الظاهر
(قول المحشى) لان التعبير انما يحصل الخ أي لان التعبير التام الذي يكون مخالفة مخالفة مقتضى الظاهر انه يتحقق

بالقيح قبيح وبالرد مردود فانه وقع في حديث سيد المرسلين وخاتم النبيين وهو افسح من تكلم بالضاد صلوات الله وسلامه عليه روى جبير بن مطعم عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم « لي خمسة أسماء انا محمد وانا الماحي الذي يمحو الله بي الكفر وانا الحاشر الذي يحشر الناس على قدمي وانا العاقب » متفق عليه ونقل عن سيديوه انت الذي تفعل على الخطاب وهو امام النحويين كذا في شرح الكشاف للشيخ الطبري في تفسير قوله تعالى ﴿ استكبرت أم كنت من العالين ﴾ ، والحق ما في الرضى من أن الموصول أو الموصوف

بمجموع الموصول والصلة لا بالموصول وحده فلم تتحقق ضابطة الالتفات وهذا الكلام علم من قوله كما يقال ان الموصول والموصوف وان صارا مخاطبين ظاهرا بدخول حرف البداليسا بمخاطبين حقيقة لعدم تمامهما بدون الصلة والصفة وكونهما معهما في حكم المفرد فانه علم من ذلك ان الموصول أو الموصوف مع حرف البداء فقط ليس تعبيرا بطريق الخطاب حتى يكون ما بعده تعبيرا آخر وانما يتم التعبير بالصلة أو الصفة فتقول الشارح بشرط ان يكون التعبير الثاني الخ بالنسبة نحو يامن هو عالم الخ بمنزلة ان يقال بشرط ان لا يكون التعبير الثاني من تمام الاول لان عدم مخالفته لمقتضي الظاهر انما هو لكونه من تمام طريق الخطاب بالنداء لافان فحصل حينئذ ان الالتفات هو الانتقال من تعبير تام عن معنى الى تعبير تام آخر مخالف لمقتضي الظاهر وان التعبير في كلام المصنف متناول للتعبير بحسب الظاهر وبحسب الحقيقة والمراد من الشرط قصره على ما بحسب الحقيقة هذا كله بالنسبة نحو يامن هو عالم وانما بالنسبة نحو يازيد قم فهو خارج بكون التعبير الثاني ليس خلاف مقتضي الظاهر لا لما مر بل لانه متى تم النداء كان الطريق طريق الخطاب وبهذا ظهر اندفاع ما قيل انه على ما أفاده لاحاجة لهذا الشرط لاخراج يامن هو عالم فانه لا انتقال من اصله لان الموصول والصلة عبارة واحدة لا عبارتان انتقل من أحدهما الى الاخرى فهو خارج بقولهم هو التعبير عن معنى بطريق من الثلاثة بعد التعبير عنه بآخر منها مع ان المحشى قد سلم ذلك للشارح الا ان يجاب بان هذا الشرط الذي ذكره الشارح لأصل الاخراج بالنظر لبعض المخرجات ولتحقيق الاخراج بالنظر لبعض التي كان داخلا ظاهرا اه ووجه الدفع ان الذي في كلام المصنف التعبير عن معنى بعد التعبير بآخر وهو صادق مع عدم الانتقال عن تعبير الى تعبير كان يكون التعبيران في موصول وصلته فان مجموعهما تعبير واحد وحينئذ يدخل في كلامه هذه المخرجات لولا الشرط والذي في كلام المحشى هو الانتقال من تعبير الى تعبير ومن المعلوم ان الصلة ليست تعبيرا آخر اذ لم يتم التعبير الاول وانما أخذ هذا المعنى من اخراج نحو يامن هو عالم بهذا الشرط فان وجه اخراجه هو ان الضمير من تمام الموصول وليس تعبيرا آخر كما حققه المحشى فتدبر بقى شيء آخر وهو ان التعبير عن معنى يصدق بالمنادى مع قطع النظر عن النداء كما يصدق به مع النظر له فبالاعتبار الاول ورد يازيد قم من حيث انه تعبير بطريق خطاب بعده بطريق غيبة وبالاختبار الثاني ورد يامن هو عالم لان النداء طريق خطاب فاندفع ما توهم من انه اذا كان النداء طريق خطاب فلاوجه لايراد يازيد قم لان الطريق واحد وبه تعلم وجه انفاء الشاهد في حق لانه مع المنادى طريق واحد (قول المحشى) ايضا لان التعبير الخ فقوله انا الذي سمنى الخ ليس التماثا وان كان خلاف مقتضى الظاهر

والحق ما في الرضى الخ الفرق بينه وبين ما قاله المرزوقي ان مراعاة المعنى ليس خلاف القياس كما قاله المرزوقي قليلة فقط والا لم يجز غير ما سمع مع تصريح عبارة الرضى بالجواز ولا المازني لم يحكم بالقيح بل بعدم الجواز لولا السماع وقد سمع فهو جائز ولا قبح أصلا خلافا لما فهمه المرزوقي والفرق بين هذا النوع وبين الالتفات ان مخالفة الظاهر في الالتفات بين كلامين كل منهما مستقل بخلاف هذا النوع فانهما في الكلام الواحد وهي أشد

بعض ما ذكرناه قيداً وهو ان يكون التعبير ان في كلامين وهو غلط لان قوله تعالى * باركنا حوله ليريه من آياتنا فيمن قرأ ليريه بيا الغيبة فيه التفات من التكلم الى الغيبة ثم من الغيبة الى التكلم مع ان قوله من آياتنا ليس بكلام آخر بل هو من متعلقات ليريه ومتمماته (وهذا أخص منه) أي الالتفات بتفسير الجمهور أخص منه بتفسير السكاكي لان النقل عنده اعم من ان يكون قد عبر عن معنى بطريق من الثلاثة ثم عبر عنه بطريق آخر او يكون مقتضي الظاهر التعبير عنه بطريق منها فعدل الى الآخر وعند الجمهور مختص بالاول فكل التفات عندهم التفات عنده من غير عكس كما في قوله، تطاول ليلك بالانم * ونام الخلى ولم ترق * وبات وبات له ليلة * كليلة ذى العاثر الارمد * وذلك

اذا كان خبراً عن متكلم جاز أن يكون العائد اليه غالباً وهو الأكثر وجاز أن يكون متكلماً حملاً على المعنى وكذا في الخطاب نحو أنت الذي قال كذا وهو الأكثر أو قلت كذا حملاً على المعنى وان المازني قال لو لم اسمعه لم أجوزه وكان النكتة في اختيار هذا الاسلوب وترك الشائع الكثير، الدلالة على اختصاصه بمضمون الصلة وانه لا يخفى على أحد حاله بخلاف ما اذا أورد ضمير الغائب فانه يدل على الاخبار باتحاده مع الشخص المتصف بمضمون الصلة مثلاً لوقيل في انا الذي سمعت أمي حيدرة انا الذي سمته أمه حيدرة كان معناه، انا ذلك الشخص المعهود مخاطب بكونه مسمى بذلك الاسم وقس على ذلك الحديث المذكور (قوله بعض ما ذكرناه) وهو المذكور بقوله منها نحو انا زيد وانت عمرو بخلاف ما ذكر بقوله ومنها نحو يازيد قم وبقوله ومنها تكرير الطريق فان التعبيرين فيهما في جملتين (قوله تطاول ليلك) بفتح الكاف وان كان خطاباً للنفس بجملها بمنزلة مكروب أو مستحق للعقاب الا ترى

(قول الشارح) تطاول ليلك الخ الايات لامرئ القيس وليك بفتح الكاف خطاب لنفسه بتأويل المحزون والنبا هو خبر قتل أبيه وكنيته أبو الاسود وقيل أبو الاسود هو الذي سمع منه الخبر قيل وعلى هذا فهو القراب وقوله تمض مبنى المجهول أى تتألم وقوله في ان مذهب السكاكي الخ الاولى في ان مذهبه موافق لمذهب السكاكي لان النزاع في مذهبه وصاحب الكشف مقدم على السكاكي (قول الشارح) وهو غلط تأمله

(قول المحشي) اذا كان خبراً الخ بخلاف ما اذا كان المتكلم أو المخاطب خبراً عنه فانه لا يجوز لجل على المعنى فلا يجوز الذي ضربت انا والذي ضربت انت لاتقاء فائدة الاخبار حينئذ كذا في الرضي

(قول المحشي) الدلالة على اختصاصه بمضمون الصلة حاصله ان غير الشائع للدلالة على الاختصاص بالمضمون والشائع

للدلالة على الاختصاص بالاتحاد مع المختص بالمضمون وسبب هذا ان ضمير التكلم لا يحتمل الغير في نفسه بخلاف ضمير الغيبة

(قول المحشي) يكون المعنى انا المحدث عنه الخ أى لا انا متحد بالمحدث عنه لان ضمير التكلم يمنع العموم والمغايرة

فلم يشب مضمون ذلك الحديث بغيره أصلاً بخلاف ما اذا عبر بضمير الغائب فانه اثبت للغير وان كان متحداً به والمراد بذلك الحديث سمى لاسمته لكن فيه ان المخاطب لم يعهده بهذه الصلة لانه لم يحدث بذلك حد غيره والعهد بالصلة شرط في الموصولية الا ان يحمل الكلام على المبالغة أو يكون ذلك فيما اذا كان المقصود حقيقة الموصولية لا الدلالة على الاختصاص بالمضمون وعدم خفاء الحال فليتأمل

(قول المحشي) انا ذلك الشخص الخ أى انا مختص بانى متحد بذلك الشخص المعهود بذلك

من نبأ جاني * وخبرته عن ابى الاسود * في الصحاح المأثر قذى العين وفي الاساس في عينه عوار وعائراى
غمصة تمض منها العين وباتت له ليلة من الاسناد المجازى كصام نهاره فانه لا التفات في البيت الاول عند الجمهور
وقد صرح السكاكي بان في كل بيت من الايات الثلاثة التفاتاً وقول صاحب الكشف وقد التفت امرؤ
القيس ثلاث التفاتات في ثلاثة ايات ظاهر في ان مذهب السكاكي موافق لمذهبه فان قيل يجوز ان يكون
احدها في بات والآخران في جاني احدهما باعتبار الانتقال من الخطاب في ليالك والآخر باعتبار الانتقال
من الغيبة في بات او يكون الثانى في ذلك باعتبار الانتقال من الغيبة الى الخطاب لان الكاف في ذلك
للخطاب والثالث في جاني باعتبار الانتقال من الخطاب الى التكلم فيصح ان فيها ثلاث التفاتات على مذهب
الجمهور أيضاً فالجواب عن الاول ان الانتقال انما يكون في شئ حاصل واقع عليه أسلوب الكلام وبعد
الانتقال من الخطاب في ليالك الى الغيبة في بات قد اضمح للخطاب وصار الاسلوب أسلوب الغيبة فلا

انه وقع لم ترقد بالتذكير وبات تامة بمعنى اقام ليلا ونزل به نام أو لم ينم فلا ينافي لم ترقد وباتت اما ناقصة وله خبره
أو تامة وله حال وكيلة اما حال اخرى أو مصدر أى كيتوتة ليلة ذى العار الارمد ، والارمد افعل صفة من رمد عينه
اذا هاج وعطف باتت على بات عطف المبين على المبين من حيث اللفظ وعطف المقيد على المطاق من حيث المعنى والضمير
في خبرته مفعول مطلق ، قل ارضى في انبأته نبأ ان النبا اسم صريح اقيم مقام المصدر لان فعل الانباء والتخيير يتعدى
الى المفعول الاول بنفسه والى مضمون الثاني والثالث أو مضمون الثالث وحده بالباء ولك أن تجعل الضمير مفعولاً به
على الحذف والايصال على قول من يجعل ذلك قياساً (قوله فيصح ان الخ) فهلا حملت كلام الكشف على ذلك

(قول المحشي) انه وقع لم ترقد بالتذكير ولو كان بالتأنيث لقال ترقدى بالياء وقوله ونزل به أى بالليل وقوله فلا ينافي الخ
وانما ينافيه اذا كان المراد باليات النوم

(قول المحشي) افعل أى وصف على وزن افعل لا انه اسم تفضيل وقوله من حيث اللفظ لان المسند اليه مختلف
لفظاً وقوله من عطف المقيد على المطاق من حيث المعنى لان اسناد البيات لليلة اسناد مجازى وحقيقته بات في ليلة فكل
منهما على الحقيقة مسند للشخص الا ان الاول مطلق أى اقامة في مطلق ليلة والثاني اقامة في ليلة مخصوصة بكونها كيلة
ذى العار الارمد

(قول المحشي) قال الرضى الخ عبارته هكذا وتعمل الخمسة يعنى اخبر وخبر وانبأ ونبأ وحدث متعدي الى واحد
بانفسها والى مضمون الثاني والثالث أو مضمون الثالث وحده بالباء نحو حدثتكم بخروج زيد وبانخروج وهذا كما ينصب
علت المفعولين وينصب مضمونهما الذى هو المفعول حقيقة ومضمون الثاني نحو علمت زيدا قائماً وعلمت قيام زيد وعلمت
القيام لكن علمت يتعدى الى المضمون المذكور بنفسه كما رأيت وانبأت وحدثت لا يتعديان اليه الا بحرف الجر فلا تقول
اخبرتكم خروج عمرو بل تقول بخروج عمرو واما قولهم انبأته نبأ وخبرته خبراً وحدثته حديثاً فهذه المنصوبات اسماء صريحة
مقامة مقام المصادر أى انباء واخباراً وتحديثاً ولو كانت مفعولاتها لجاز استعمال المفعول به مخصصاً مقامها نحو حدثته خروج
زيد ونبأته دخول خالد ولا يجوز في اسمة اتفاقاً فاذا تقرر هذا علمت ان قولك حدثتكم أو انبأتكم أو أخبرتكم زيدا قائماً

يكون الانتقال الى التكلم في جاني الا من الغيبة وحدها وعن الثاني انا لا نسلم ان الكاف في ذلك خطاب لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحداً بل هو خطاب لمن يتلقى منه الكلام كما في قوله تعالى * ثم غفونا عنكم من بعد ذلك * ثم توليت من بعد ذلك

لئلا يكون مخالفا لما ذهب اليه الجمهور فهذا السؤال استفسار محض وما قيل انه معارضة للاستدلال بظاهر عبارة الكشف في موافقته للفتح ووجه استدلال المعارض ان قول الجمهور أولى بالاتباع مع توجيه العبارة في الجملة ، فالمنع في الجواب الثاني غير موجه فليس بشيء لان الشارح ادعى ظهور عبارة الكشف في الموافقة لا انها صريحة في ان الاتفاقات الثلاثة في الايات الثلاثة على سبيل التوزيع والقائل انما يثبت جواز حملها على مذهب الجمهور بتأويل أن يراد ان الاتفاقات الثلاثة متحققة في مجموع الايات الثلاثة (قوله انا لا نسلم الخ)

ليس بمعنى حدثتك التحديث المخصوص ونباتك هذه التنبئة المعينة وخبرتك الخبر الخاص فاتصّب زيدا قائماً لكونهما متضمنين للمفعول به أي حدثتك بقيام زيد انتهى فلم منه انه متى كان المفعول مضمون الثاني والثالث أو مضمون الثالث فقط لا يتعدى اليه هذه الافعال الا بالحرف لان المضمون مخبر به بخلاف ما اذا لم يكن مضموناً نحو خبرتك زيدا قائماً فانه ينصب لقيامه مقام المفعول به اذ ليس المخبر به زيدا قائماً بل قيام زيد أو القيام فاتضح عبارة المحشى واندفع تخير بعض الناظرين لان مرجع الضمير هو النبا فاما ان يكون مفعولاً مطلقاً بمعنى الانباء واما ان يكون مضمون المفعول الثاني والثالث كانه قيل نبئت قتل ابي الاسود بدل نبئت ابا الاسود مقتولاً فيكون نبأ بمعنى منياً به فلا بد فيه من ذكر الباء أو الحذف والايصال ان كان قياساً وعلى النسخة التي عبر فيها بالمضمون في الموضعين الامر ظاهر وعلى التي عبر فيها هكذا والى مفعوله الثاني والثالث بالحرف أو الثالث يقدر فيها مضمونها أو مضمونها كما في النسخة الاخرى الموافقة لرضى فتدبر (قول المحشى) لئلا يكون مخالفاً الخ أى فالسؤال عن علة عدم الحل مع انه يكون عدمه مخالفاً للجمهور وليس المراد الاستدلال بانه قول الجمهور وهو أولى بالاتباع وقوله في الجملة أى انه خلاف الظاهر منها فهو تأويل لها على خلاف ظاهرها لان ظاهرها ان في كل بيت من الثلاثة البهتان

(قول المحشى) فالمنع في الجواب الثاني غير موجه لان المعارض مستدل بان قول الجمهور أولى ومعتز بان توجيه في الجملة احتمال لموافقة قول الجمهور

(قول المحشى) فليس بشيء لان الشارح الخ أى لان الشارح انما ادعى الظهور والمعارض هو من يثبت نقيض دعوى المعلن بدليل وهذا المعارض لم يثبت بدليله الا جواز حملها بالتأويل وهو لا ينافي مدعى الشارح الذي هو الظهور نعم لو ادعى الشارح الصراحة لثقت المعارضة بأثبات الجواز لكنه لم يدعه واذا بطل كونها معارضة بطل كون الجواب الثاني منعا فضلاً عن كونه غير موجه ولزم من كلام المحشى ان المعارضة باطلة من أصابها لان ما جعده القائل دليلاً جعله المحشى مدعى الشارح وفي بعض النسخ فالمنع في الجواب الثاني موجه يعنى انه على القول بانها معارضة يكون المنع موجه لوجود الدليل الذي يمنع بخلاف ما اذا قلنا ان القيل منع فانه لا يصح ان يكون الجواب الثاني منعا لان المنع لا يمنع وحينئذ يكون مراد المحشى انه كما لا يصح منعا لا يصح معارضة لكنك قد عرفت ان المنع غير موجه لاعتراف المستدل به فانسخة الاولى اولى تدبر

يعني ان التوجيه الثاني انما يتم اذا كان الخطاب في ذلك لنفسه قطعاً لكنه يجوز أن يكون خطاباً لمن يلقى اليه الكلام أي يأخذه ويسمعه فلا يكون المعبر عنه واحداً فلا يصح الحكم بطريق الجزم بأنه قد التفت ثلاث التفاتات وتفصيل الكلام ان الخطاب القاء الكلام نحو الحاضر من حيث انه حاضر وذلك الحاضر الملقى اليه الكلام قد يكون هو الذي توجه اليه الحكم المستفاد من الكلام كما في يازيد قم وقد يكون غيره كما في الخطابات المتعلقة بالامة فان الملقى اليه هو الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم ثم ان الكاف التي تلحق أسماء الاشارة لبيان أحوال المخاطب بها من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فان كان المخاطب بها هو الذي يتعلق به الحكم قطعاً فالاصل ان تكون الكاف اللاحقة لها ، متفقة بالخطابات التي في ذلك الكلام نحو قوله تعالى ﴿ ذلکم خیر لکم ان کنتم تعلمون ﴾ و﴿ ذلکم خیر لکم عند بارئکم ﴾ وقد تكون مخالفة لها نحو قوله تعالى ﴿ فما جزاء من یفعل ذلک منکم ﴾ و﴿ ذلک خیر لکم ﴾ فلا بد من احد التأويلين المتولين عن ابن الباذش أحدهما ان يقبل بالخطاب على واحد من الجماعة لجلالته والمراد له ولهم ، والثاني ان يقدر اسم مفرد من اسماء الجمع يقع على الجماعة كالفریق والجماعة وان كان المخاطب بها غير من يتعلق به حكم الكلام قطعاً كما في قول المعري فان المشار اليه بأولئك غير بنی كنانة للمخاطبين بقوله يزجرنكم ، فلا يجوز أن يكون الكاف في أولئك خطاباً لبني كنانة فلا تأويل لان الملقى اليه غير المتوجه اليه الحكم وان كان . محتملاً لها نحو قوله تعالى ﴿ ثم توليتهم من بعد ذلک ﴾ وقوله تعالى ﴿ ثم عفونا عنکم من بعد ذلک ﴾ . فيجوز الامر ان . وما وقع في الرضى انه لا يجوز تعدد الخطاب في كلام واحد بدون تثنية أو جمع أو عطف فانما هو اذا كان الخطابان من جنس واحد كاتدل عليه الامثلة التي أوردها من أنما فعلنا

(قول المحشي) يعني ان التوجيه الخ فهو جواب ببيان علة عدم الحمل كما هو شأن جواب الاستفسار وليس منعاً كما هو ظاهر قول الشارح لا نسلم الخ

(قول المحشي أيضاً) يعني ان التوجيه الثاني انما يتم الخ حاصله ان الزمخشري جزم بأنه التفت ثلاث التفاتات ولو لم يكن في البيت الاول التفات لا يصح هذا الجزم باعتبار ما هو الظاهر منه لاحتمال ان يكون الخطاب في ذلك لمن يتلقى منه الكلام واذا كان كذلك لم يكن فيها سوى التفاتين ولما كان يمكن حمل عبارة الكشف على انه التفت ثلاث التفاتات على احتمال ان يكون الخطاب لنفسه دون ما اذا كان لمن يتلقى منه قال الشارح ظاهر في ان مذهب السكاكي الخ وانما اقتضى هذا عدم تمام التوجيه لان الكلام لا يعدل عن ظاهره بلا قرينة فتأمل

(قول المحشي) متفقة بالخطابات أي في الافراد واخويه والمراد بالخطابات لکم وكنتم وبارئکم (قول المحشي) ان يقدر اسم مفرد بان يلاحظ ان الجماعة بمعنى الفریق (قول المحشي) فان المشار اليه بأولئك

غير بنی كنانة أي المشار اليه بالكاف من أولئك ولأولى فان المخاطب بالكاف الخ وأما أولى فهو اشارة لبني كنانة (قول المحشي) فلا يجوز الخ لما عرفت من وجوب تغاير المشار اليه والمخاطب وأيضا يلزم هنا اضافة الشيء لنفسه

(قول المحشي) محتملاً لها أي لتكون المخاطب من تعلق به الحكم أو غيره

(قول المحشي) فيجوز الامر ان فان كان المخاطب من تعلق به الحكم احتيج لاحد التأويلين والا فلا

(قول المحشي) وما وقع في الرضى الخ وارد على ما أفاده الشارح وقرره المحشي من انه يجوز ان يكون المخاطب

بالكاف في ذلك من قوله تعالى ثم عفونا عنکم من بعد ذلك غير المخاطب بالكاف في عنکم

(قول المحشي) اذا كان خطابان من جنس واحد بان تكون جهة توجيه الخطاب الى المخاطب من حيث هو مخاطب

حيث لم يقل من بعد ذلكم وكذا في قوله ، هل يزجرنكم رسالة مرسل ، ام ليس ينفع في اولاك الوك اذ لم يقل اولاكم وقوله * فبكر اصاحبي قبل الهجير * ان ذاك النجاح في التبكير * حيث لم يقل ذاكما (مثال الاتفات من التكلم الى الخطاب ، ومالي لا اعبد الذي فطرني واليه ترجعون)

وأنت وزيد فعلتما واما اذا كانا من جنسين فلا كيف وقد وقع في التنزيل نحو (قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني) و (قل يا عبادي الذين اسرفوا) فاندفع ما قيل انه مخالف لما في الرضى من انه لا يجوز تعدد الخطاب في كلام واحد وانه مخالف لما في التبريح من أن المخاطب (باولئك هم الفاسقون) هو المخاطب بقوله فاجلدوا وان كان كاف الخطاب مفردا كما في قوله تعالى (ثم عفونا عنكم من بعد ذلك) فانه اختار في كل كتاب احتمالا هذا . وقد ذكر العلامة في شرحه للمفتاح . ان ذلك ونحوه من اسماء الاشارة لا يجوز أن يلتفت بها لامتناعه فيها نعم لو اختلف حرف الخطاب المتصل بها من الكاف واخواته بالحكاية والغيبة لاسكن الاتفات وحيث امتنع امتنع اه وهذا هو الحق وحاصله ان لاسلوب الثاني يجب أن يكون . على خلاف مقتضى الظاهر وحروف الخطاب اللاحقة لاسماء الاشارة على مقتضى الظاهر ولا يجوز تغييرها الى الحكاية والغيبة (قوله حيث لم يقل الخ) فيكون نصافي ن المخاطب

واحدة كاخباره بوقوع الفعل منه في المثالبين المنقولين عن الرضى فانه يلزم وحدة الخطاب حينئذ بخلاف ما اذا اختلفت تلك الجهة نحوتم عنونا عنكم من بعد ذلك وقل ان كنتم وقل يا عبادي فان جهة توجيه الخطاب في كاف عنكم كون مدلولها متعلق العفو المخاطب به وفي كاف ذلك يمكن ان تكون تعجيب الرسول من سعة رحمته وعفوه مع عظم جرمهم وفي قل هو كونه الملقى اليه الكلام وفي كنتم هو كون الحكم متعلقا بهم وكذا ما بعده وليس المراد باتحاد الجنس الاتحاد في الافراد والثنية والجمع اذ لا مانع من ان تقول لجمع من عبيدك قولوا لهؤلاء القوم افعلوا كذا فالخاصل ان المراد بالجنس الواحد هو كون الخطابين لمخاطبين من جهة كونهما ملقي اليهما الكلام أو من جهة تعلق الحكم المستفاد من الكلام بهما بخلاف ما اذا كان أحدهما من جهة لقاء الكلام والآخر من جهة تعلق الحكم المستفاد من الكلام كما يعلم من أول كلام المحشي تدبر (قول الشارح) حيث لم يقل أولا كم فيه انه لو قاله لوجب أيضا ان يكون المخاطب بالكاف غير المشار اليه كما عرفت لكن قوله حيث لم يقل الخ زيادة ملحقة ببعض النسخ ليست في النسخ الصحيحة وكذا ما كتبه المحشي عليها زيادة ملحقة ببعض نسخها خلت عنها نسخة الصحيحة

(قول المحشي) وانت وزيد فعلتما سيأتي ان هذا المثال ونحوه من التغليب أي تغليب الحاضر على الغائب
(قول المحشي) فاندفع ما قيل الخ أي اندفع بتخصيص ما في الرضى بما ذكره مخالفة ما هنا لما في الرضى وبيان جواز الامرين مخالفة لما في التلويح

(قول المحشي) وقد ذكر العلامة في شرح المفتاح الخ اعتراض على ما يفهم من كلام الشارح من انه يصح الاتفات في وذلك من بناء بانه كان الاولى له في الجواب منع صحة الاتفات رأسا ويوجب بانه لما كان الجواب بالمنع مظنة المناقشة بانه لم يشترط أحد اتحاد الطرفين في النوع تركه

(قول المحشي) ان ذلك ونحوه أي الكاف في ذلك ونحوه كذلكم وذلك وذكرا والمراد بالاخوات الكاف التي لحقتها علامات الثنية والجمع والتذكير والتأنيث

(قول المحشي) على مقتضى الظاهر لانه لا يلحق تلك الاسماء سواها حتى يقال عدل عما هو الظاهر الى خلافه وانم

مكان أرجع فان قلت ترجعون ليس خطأ لأنه حتى يكون المعبر عنه واحدا قلت نعم ولكن المراد بقوله ومالي لأعبد المخاطبون والمعنى ومالك لا تعبدون الذي فطركم كما سيجيء فالمعبر عنه في الجميع هو المخاطبون فان قلت حينئذ يكون قوله ترجعون وارداً على مقتضى الظاهر والالتفات يجب ان يكون من خلاف مقتضى الظاهر قلت لا نسلم ان قوله ترجعون على مقتضى الظاهر لان الظاهر يقتضي أن لا يغير أسلوب الكلام بل يجرى اللاحق على سنن السابق وهذا الخطاب مثل التكلم في قوله من نبأ جاءني وقد قطع المصنف بانه وارد على مقتضى الظاهر وزعم ان الالتفات عند السكاكي لا ينحصر في خلاف مقتضى الظاهر وهذا مشعر بالخصاره فيه عند غير السكاكي

به هو المخاطب بعنكم وتولينم لانه الاصل على تقدير الاتحاد قوله حيث لم يقل اولاً انكم الخ لا يخفى انه على تقدير ان يكون اولاً انكم لا يكون للمخاطب به هو المخاطب بيزجرنكم لا معرفة ان المشار به اولاً (قوله للمخاطبون) لان القائل به حبيب التجار وهو من المؤمنين الا انه اقام نفسه مقام المخاطبين ليكون ادخل في النصيح لما انه لا يريد لهم الا ما يريد لنفسه وكونه من باب التعريض لا ينافي ذلك لان باب التعريض عند المصنف والشارح رحهما الله تعالى اما مجاز أو كناية وهما مجاز لا متناع ارادة الموضوع له فيكون اللفظ مستعملاً في غير ما وضع له فيكون المعبر عنه في الاسلوين واحداً نعم على ما حققه السيد من ان المعنى التعريضي من مستتبعات التركيب واللفظ ليس مستعمل فيه بل بالنسبة الى المعنى المستعمل فيه اما حقيقة أو مجاز أو كناية يرد ان اللفظ ليس مستعملاً في المخاطبين فلا يكون المعبر عنه في الاسلوين واحداً (قوله وهذا مشعر الخ) أى التقييد بقوله عند السكاكي رحمه الله لكن في الاشعار خفاء اذ يجوز أن يكون لتقيد

لم يلحق سواها لان المقصود منها بيان حال للمخاطب أى الملقى اليه الخطاب سواء كان المتكلم أو غيره (قول الشارح) لا ينحصر الى آخره اخذه من المشهور عن السكاكي من ان الالتفات ان يعبر بطريق من الثلاثة بعد التعبير بآخر أو يكون خلاف مقتضى الظاهر فان ظاهر المقابلة ان الاول اعم (قول المحشى) لانه الاصل على تقدير الاتحاد أي ولا وجه لمخالفته على ذلك التقدير فدل على انه خطاب لمن يلقى منه الكلام لا للشار اليه وبهذا التقرير اندفع ما يقال انه يجوز مع كون للمخاطب المشار اليه على أحد التأويلين السابقين افراد الضمير فلا دلالة للافراد على ما ذكره (قول المحشى) وهو من المؤمنين فلا يكون مراداً بقوله ومالي لأعبد الخ وهذا بناء على ما هو ظاهر القصة من أنه من تمام ما قبله وفي تفسير ابن الجوزي جاء يسمى وهو يقول يا قوم الي مهتدون فاخذوه ورفعوه الى الملك فقال الملك افاقت تبعتهم فقال ومالي الخ وحينئذ اذا كان المراد يتراجعون ارجع يكون الالتفات (قول المحشى) اقام نفسه مقام المخاطبين أى شبه للمخاطبين بنفسه في انه لا يريد لهم الا ما يريد له فمبر عنهم بضميره فيكون المجاز استمارة (قول المحشى) لا ينافي ذلك أى ان المراد للمخاطبون وان اللفظ مستعمل فيهم (قول المحشى) لا متناع ارادة الموضوع له لما مر انه مؤمن

(قول المحشى) فيكون المعبر عنه في الاسلوين واحداً والالتفات لتغاير الاسلوين ولو على وجه التجوز أما حقيقة كقولك الزاني منا معروف أو انا لست بزان معرضاً للسامع بانه زان أو مجاز كقولك الامسد منا معروف معرضاً له بانه جبان أو كناية كقولك كثير الرماد معروف معرضاً له بانه بجيل

وفيه نظر لان مثل ترجعون وجاءني في الآية والبيت التفات عند السكاكي وغيره فلو كان وارداً على مقتضى الظاهر لما انحصر الالتفات في خلاف مقتضى الظاهر عند غير السكاكي أيضاً فلا يتحقق اختلاف بينه وبين غيره ثم الحق انه ينحصر في خلاف مقتضى الظاهر وان مثل ترجعون وجاءني من خلاف المقتضى على ما حققناه (والى الغيبة إنا أعطيناك الكوثر فصل ربك) مكان لنا وقد كثر في الواحد من المتكلم لفظ الجمع تعظيماً له لعدم المعظم كالجماعة ولم يحىء ذلك للغائب والمخاطب في الكلام القديم وإنما هو استعمال المولدين (ومن الخطاب الى المتكلم) نحو قول علقمة بن عبدة (طحا بك) أى ذهب بك (قلب في الحسان) متعلق بقوله (طروب) قال المرزوقي معنى طروب في الحسان له طرب في طلب الحسان ونشاط في سراوتها (بعيد الشباب) أى حين ولى الشباب وكاد ينصرم (عصر حان مشيب) أى زمان قرب المشيب واقباله على الهجوم (يكافئ ليلي) فيه التفات من

لأجل ان تلك المقدمة مسوقة لبيان الالتفات في البيت الثالث عنده (قوله وقد كثر في الواحد الخ) ، حتى قال في شرح التسهيل المصرى ان معنى نفعل وفعلنا المتكلم المعظم نفسه أو المشارك (قوله في الكلام القديم) أى في كلام الفصحاء المتقدمين في الجاهلية يدل عليه مقابله بالمولدين (قوله ، وإنما هو استعمال المولدين) أى الحديثين يقال كلام مولد أى محدث وفي القاموس المولدة المحدث من الشعراء لحدوثهم وتسكوا في ذلك بما وقع في القرآن المجيد من قوله تعالى (رب ارجعون لى اعمل) وقوله تعالى (ان يكون لهم الخيرة من امرهم) أى الله والرسول والجمع للتعظيم وقال القاضي في تفسير قوله تعالى (وقالت امرأت فرعون قرت عين لى ولك لا تقتنوه خطاب بلفظ الجمع للتعظيم وجوز الكشف في قراءة الحسن لتسجيته بالفاء على خطاب العزيز وحده للتعظيم الى غير ذلك وعدم محييه في كلام بلغاء الجاهلية لا يدل على عدم فصاحته فان القرآن مما يستشهد به لاعليه فما قيل ان كلام الشارح رحمه الله يقتضى ان يكون القرآن ، وأرادا على استعمال المولدين ليس بشيء بل استعمال المولدين وارد على أسلوب القرآن (قوله أي حين ولى الشباب الخ) تولية الشباب واعراضه كناية عن زواله وانقطاعه (قوله وكاد ينصرم) أى بالكلية اشارة الى بقاء بعض آثاره

(قول الشارح) في كلام القديم أى كلام العرب العربا بدليل ما بعده

(قول الشارح) أى حين ولى اي ابتداء في التولى بدليل وكاد ينصرم وهذا التفسير صح قوله أى زمان قرب المشيب

(قول المحشي) لأجل ان تلك المقدمة مسرقة الخ أى ذكرها المصنف لذلك حيث قال وأما قول امرئ القيس تطاول

ليلك الخ فقال الزمخشري فيه ثلاث التفاتات وهذا ظاهر على تفسير السكاكي لان على تفسيره في كل بيت التفاتة لا يقال الالتفاتات عنده من خلاف مقتضى الظاهر فلا يكون في البيت الثالث التفات لوروده على مقتضى الظاهر لانا نمنع انحصار الالتفات في البيت عنده في خلاف المقتضى لما تقدم اه يريد بما تقدم ماهو المشهور عن السكاكي لكن الحق مع الشارح اذ لم يخالف السكاكي الجمهور الا في البيت الاول وحينئذ لا يختص السؤال بالسكاكي خصوصاً وقد كرر قوله عنده

(قول المحشي) حتى قال الخ فساقه مساق المعنى الموضوع له وجعل الصيغة مشتركة بين المعنيين لكثرة ذلك، وان

كان الاول بطريق التجوز كما قال الشارح لعدم المعظم الخ

(قول المحشي) وأردا على استعمال المولدين بان يكون استعمالهم سباقاً عليه وقوله وارد على اسلوب القرآن أى فاستعماله سابق عليهم

الخطاب في طحاك الى التكلم حيث لم يقل يكافك وفاعل يكافى ضمير القلب وليلى مفعوله الثاني أى يكافى ذلك القلب ليلي ويطالبني بوصلها و يروى بالناء الفوقائية على انه مسند الى ليلي والمفعول محذوف أى شدائد فرائها أو على انه خطاب للقلب ففيه التفتات آخر من الغيبة الى الخطاب وقوله طحاك فيه التفتات آخر عند السكاكي لا عند الجمهور (وقد شط) أى بعد (وليها) أى قربها (وعادت عواد بيننا وخطوب) قال المرزوقي عادت يجوز ان يكون فاعلت من المعادات كان الصوارف والخطوب صارت تعاديه ويجوز ان يكون من عاد يعود أى عادت عواد وعوائق كانت تحول بيننا الى ما كانت عليه قبل (والى الغيبة حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم) مكان بكم (ومن الغيبة الى التكلم والله الذى ارسل الرياح فتنير سحابا فستناه) مكان سافه (والى الخطاب مالك يوم الدين إياك نعبد) مكان إياه نعبد وذكر صدر الافاضل في ضرام السقط ان من شرط الالتفات ان يكون المخاطب بالكلام في الحالين واحدا كقوله تعالى * إياك نعبد فان ما قبل هذا الكلام وان لم يخاطب به الله من حيث الظاهر فهو بمنزلة المخاطب به لان ذلك يجرى من العبد مع الله لا مع غيره بخلاف قول جرير * ثقي بالله ليس له شريك * ومن عند الخليفة بالنجاح، اغثنى يا فداك ابى وامى * بسبب منك انك ذو ارتباح ، فانه ليس من الالتفات في شيء لأن المخاطب بالبيت الأول اسرأته والمخاطب بالبيت الثاني هو الخليفة فهذا أخص من تفسير الجمهور فقول ابى العلاء * هل يزجرنكم رسالة مرسل * ام ليس ينفع في أولاك أولك *

كما يدل عليه صيغة التصغير وعصر حان بدل من بعيد وهذا السن هو سن الكهولة فان فيه بقية آثار الشباب وظهور بعض آثار المشيب (قوله أن يكون المخاطب الخ) لم يرد بالمخاطب متلقى الكلام وأخذه لان اتحاده في التعبيرين شرط عند القوم أيضا والا لم تتحقق النكتة العامة الالتفات ولان عدم اتحاد المتلقى في قول جرير غير معلوم بل الظاهر اتحاده لانه يلقى الكلام الى الخليفة فان القصيدة في مدحه بل أراد

(قول الشارح) فاعلت أى بحسب الاصل اذ هو عادت من العداوة حذفت الواو لالتقاء الساكنين بعد قلبها الفاء تحركا وانفتح ما قبلها واسم الفاعل على هذه الزنة سماحي وعلى الثاني فيه حذف وحقه عوائد كضوارب (قول الشارح) هل يزجرنكم الخ قبله، ابى كناية ان حشو كذا نقي نبل بها نبل الرجال هلوك، فالخطاب بقوله يزجرنكم ابى كناية والكاف في أولك لمن يتلقى منه الكلام ولم يتعلق به الحكم ولا يصح ان يكون المخاطب بالكاف بنى كناية لان المشار اليه بأولى هم ويجب ان يكون مدلول اسم الاشارة غير مدلول الكاف كما تقرر في العربية والكناية شيء يوضع فيه السلاح والنبل الاول بفتح النون السهام والثاني بضمها جماعة الشجعان من الرجال

(قول المحشى) كما يدل عليه صيغة التصغير ي بعيد الشباب لان زمن هذه البعديّة هو من الكهولة وهو فاصل بين زمنى الشباب والمشيبة عند الجمهور فبقى بعض آثار الشباب في هذا الزمن لقر به منه وظهرت امارات المشيب لذلك أيضا فلا تنافى بين قوله بعيد الشباب وبين قوله عصر حان مشيب وقيل انه لا فاصل بينهما وحينئذ فيندفع التنافى بان المراد بعيد معظم الشباب بقريّة قوله حان مشيب ويكون قول الشارح أى حين ولى بيانا لظاهر المعنى وقوله وكاد الخ بيانا لمراد كذا قيل تأمل

فيه التفات عند الجمهور من الخطاب في يزجرنكم الى الغيبة في أولاك بمعنى أولئك وهو قال انه اضرب عن خطاب بني كنانة الى الاخبار عنهم وأن كان يرى من قبيل الالتفات فليس منه لان لمخاطب بهل يزجرنكم بنو كنانة وبقوله أولاك انت، وقد يطلق الالتفات على معنيين آخرين احدهما تعقيب الكلام بجملته مستقلة متلاقية له في المعنى على طريق المثل او الدعاء او نحوهما كما في قوله تعالى * وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا * وقوله تعالى * ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم وفي كلامهم قصم الفقر ظهري * والفقر من قاصمات الظهر * وفي قول جرير * متى كان الخيام بذى طلوح * سقيت الغيث ايتها الخيام * اتسنى يوم تصقل عارضيه،

به من يكون مخاطبا بالحكم المستفاد من الكلام ولا شك في مغايرة المخاطبين في قول جرير بهذا المعنى فان لاسر بالغة لاسرأته والامر بالاغاة للغة فافهم فانه قد غلط فيه بعض الناظرين (قوله انه اضرب الخ) لان ام المقطعة تفيد لعارض عن الحكم الذي خوطب به بنو كنانة بقوله هل يزجرنكم الى الاخبار بقوله ليس يمنع في أولاك أولك بعدم نفع الرسالة فيهم ولا يمكن أن يكون بنو كنانة مخاطبين بالاخبار لان اسم الإشارة عبارة عنهم فلا يكونون معبرين بكاف الخطاب كما ص (قوله اتسنى الخ) في الصحاح اذكر مخاطب الشاعر نفسه والعارض بكسر الراء الاسنان

(قول الشارح) متلاقية أى ملاقية وقوله كما في قوله تعالى لف ونشر مراتب وقوله ونحوهما كالتعليل والتأكيد والمبالغة وقوله متى كان استفهام للتحسر وقوله اتسنى الخ خطاب لنفسه والشاهد في سقيت الغيث وسقى البشام فانهما للدعاء وميادة بكسر الميم وتخفيف الياء أو بهتجامع تشديدها والصرم المهجر وقوله كانه الخ بيان للسؤال للمقتضي لقوله وفي اليأس راحة وقوله ولا وصله رجوع لمقصوده

(قول المحشي) من يكون مخاطبا بالحكم المستفاد من الكلام مراده بكونه مخاطبا به كونه مخبرا به كما في بيت السقط أو مطلوبا منه كما في بيت جرير ثم ان المخاطب بأحد الخطابين قد يكون هو الملقى اليه كل منهما ولا يلزم من كونه ملقى اليه كل منهما ان يكون مخاطبا بهما كما في هذين البيتين فن الملقى اليه في بيت جرير الخيفة وفي بيت السقط مدلول الكاف في أولاك وليس المراد بالمخاطب هنا من توجه اليه الحكم المستفاد من الكلام كما سبق للمحشي كما وهم فيه بعضهم فأشكل عليه الامر لان ما هنا شيء زائد على مسبق كما يفيدته تبيير المحشي هنا بمن يكون مخاطبا بالحكم وهناك بمن توجه اليه الحكم فاندفع ما قيل ان في قول الشارح وبقوله أولاك انت دليل على ان المراد بالمخاطب الذي اشترط اتحاد صدر الافاضل هو من يلقى اليه الكلام لامن يتوجه اليه الحكم لان من توجه اليه الحكم وهو بنو كنانة متحد في الحالين مع ان صدر الافاضل نفي الالتفات في هذا البيت فكلام صدر الافاضل في هذا البيت يرد ما اختاره عبد الحكيم من ان المراد بالمخاطب من توجه اليه الحكم الى آخر ما أطال به مما لا منشا له الا سوء الفهم وعدم التأمل وصدر الافاضل هذا هو الخطيب التبريزي أحد تلامذة الزنجشري والغرض من ثقل كلامه زيادة شرط على ما ذكره الجمهور وهو ان يكون الموجه له الخطاب في الكلامين واحدا فن لم يكن كذلك لا يكون التفات وان كان من تعلق به حكم الكلام واحدا كما في بيت السقط وبيت جرير وأما السامع فلا بد من اتحاد على كل حال بيانه ان من تعلق به حكم الكلام في بيت السقط بنو كنانة لكن المخاطب بالكلام الاول هم وبثاني مدلول الكاف والسمع للكلام واحد وهو مدلول الكاف ومن تعلق

* بفرع بشامة سقى البشام * والثاني ان تذكر معنى فتتوهم ان السامع اختلجه شيء فتانتفت الى كلام يزيل اختلجه ثم ترجع الى مقصودك كقول ابن ميادة * فلا صرمة يبدو وفي اليأس راحة * ولا وصله يصفولنا فنكارمه * كانه لما قال فلا صرمة يبدو قيل له وما تصنع به فاجاب بقوله وفي اليأس راحة (ووجهه) اى وجه حسن الالتفات على الاطلاق (ان الكلام اذا نقل من اسلوب الى اسلوب) (آخر كان احسن طريقة) اى تجديد واحدثا من طريقت الثوب (لنشاط السامع واكثر ايقاظا للاصغاء اليه) اى الى ذلك الكلام (وقد تختص مواقفه بلطائف) اى قد يكون لكل التفات سوى هذا الوجه العام لطيفة ووجه مختص به بحسب مناسبة المقام (كما في) سورة (الفاتحة فان العبد اذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر بمجد) ذلك العبد (من نفسه محركا للاقبال عليه) اى على ذلك الحقيق بالحمد (وكما اجري عليه صفة من تلك الصفات العظام قوى ذلك المحرك الى ان يؤول الامر الى خاتمتها) اى خاتمة تلك الصفات وهى قوله تعالى * مالك يوم الدين (المفيدة انه)

على التفصيل المذكور في الصحاح و اراد صفحتي الخد والضمير في تصقل الحبيبة والفرع الغصن والبشامة شجر يستاك به والاستفهام في البيتين لتعسر والتدله على ما فات من وصل الحبيبة (قوله فاجاب الخ) بقوله وفي اليأس راحة اعتراض لدفع توهم ناشئ عن السابق أو استئناف بالواو (قوله من طريقت الثوب) اذا عملت به عملا صار به كأنه جديد ، فقوله تجديد اى بيان للمعنى اللغوي وقوله احداثا بيان للمراد ، فان احداث هيئة اخرى لازم لتجديد الثوب ولم يذكر ههنا ما في شرحه المفتاح من كونه من طرأ بالهمزة بمعنى الورود فالمعنى ارادا واحداثا لان بناء التطرئة من الطرء مجرد قياس غير مذكور في الكتب المشهورة من اللغة واللام في قوله لنشاط لتقوية العمل لان التطرية تمتد بنفسه وفي قوله الاصغاء لتعليل ومفعول الايقاظ محذوف اى السامع ولك ان تجعلها في الموضعين بمعنى واحد فيقدر المفعول للتطرية اى تطرية الكلام لاجل تحريك سروره أو يقدر المضاف للاصغاء اى ايقاظا لاجل الاصغاء اليه (قوله وقد تختص) على صيغة المعلوم أو المجهول فانه يجيء لازما ومتعمدا يقال اختصه فاختص (قوله اى قد يكون لكل التفات الخ) اشار الى ان اختصاص مواقفه

به حكم الكلام في بيت جرير هو الخليفة فان المراد بمن تعلق به حكم الكلام هو ما يكون الالتفات بالنسبة اليه والمخاطب اى من توجه اليه الخطاب بالكلام الاول امراته وبالثاني الخليفة والملقى اليه الكلام المشتمل على الخطابين واحد وهو الخليفة ولا يلزم من كونه ملقى اليه الكلام مشتمل على الخطاب ان يكون هو المخاطب فتحصل ان هناك ثلاثة الموجه اليه الخطاب والسامع الملحق اليه الكلام والمتعلق به الحكم المستفاد من الكلام

(قول المحشي) على التفصيل الخ في بعض الحواشى هما الاسنان التى بعد الثنايا (قول المحشى) فقوله تجديد بيان للمعنى اللغوي يفيد ان التجديد في اللغة هو ان يعمل في الثوب عملا يصير به كانه جديد اما انشاء الثوب فلا يقال له تجديد له (قول المحشى) فان احداث هيئة اخرى لازم لتجديد الثوب اى فأريد هنا احداث النشاط للسامع بطريق الزوم لان وضع لكلمة لان الذى معناه الاحداث التطرئة بالهمزة من طرأ والبناء منه مجرد قياس كما ذكره فاندفع قول الفخرى ان الذى بمعنى الاحداث هو المهموز لا الذى بالياء وقوله من الطرء عبارة شرح المفتاح من طرأ وقوله بمعنى واحد اى التعليل فيقدر المفعول أو التقوية فيقدر المضاف

اي ذلك الحقيق بالحمد (مالك الامر كله في يوم الجزاء) لانه اضيف مالك الى يوم الدين على طريق الاتساع
والمعنى على الظرفية أى مالك في يوم الدين

كناية عن اختصاصه ولما كان الجمع المضاف ظاهراً في العموم افاد اختصاص كل الثغات، والمراد كل نوع من الانواع
السة فلا ينفى جزئية الحكم المستفادة من كلمة قد (قوله على طريق الاتساع) باجراء المفعول فيه مجرى المفعول به فيكون

(قول الشارح) الحقيق بالحمد فاللام في لله بالاستحقاق (قول الشارح) لانه اضيف الى اخره تعليل لافادته ملك
الامر كله اما بنفسه أو بضميمة قوله والمفعول محذوف الخ كما يؤخذ من المحشي

(قول الشارح) لانه اضيف مالك يوم الدين الخ هذه عبارة الكشف قال الشارح في حواشيه يريد انه جعل المفعول
فيه بمنزلة المفعول به وهو مجاز حكى حيث جعل يوم الدين مملوكا وقوله والمعنى على الظرفية اشارة الى ان الظرف وان
اجرى مجرى المفعول فهو ظرف في المعنى والمفعول به محذوف يشهد بعمومه الحذف بلا قرينة خصوص اه وعلى هذا
فالاتساع هو التجوز وعليه درج المحشي لانه مختار الشارح كما سمعت وقال السيد في حواشي الكشف الاتساع في الظرف
ان لا يقدر معه في فينصب نصب المفعول به أو يضاف اليه اضافة بمعنى اللام وقوله والمعنى على الظرفية أريد به ان الظرف
وان قطع في الصورة عن تقدير في وواقع موقع المفعول به الا ان المعنى المقصود الذي سيق الكلام لاجله على الظرفية
لان كونه تعالى مالك يوم الدين كناية عن كونه مالكا فيه للامر كله فان تملك الزمان كتملك المكان يستلزم تملك جميع
ما فيه ومن قال الاضافة في مالك يوم الدين مجاز حكى ثم زعم ان المفعول به محذوف عام يشهد بعمومه الحذف بلا قرينة
خصوص ورد عليه ان مثل هذا المحذوف مقدر في حكم المفعول به فلا يكون مجازاً حكماً انتهى وقد دفع هذا اليراد
المحشي حيث قل انه حذف نسيامنسيا وعلى هذا فالاتساع هو ما ذكره لا التجوز وانما جعله السيد مجازاً بناء على حذف
المفعول نسيا منسيا للتيسر الكناية وهذا اقرب لعبارة الشارح التي هي عبارة الكشف لان على طريق الاتساع متعلق باضيف
لا بايقاع يوم الدين موقع المفعول به والاضافة على طريق الاتساع هي ما ذكر هذا ولا يخفى ان الظاهر من قول الشارح
في حواشي الكشف والمفعول به محذوف يشهد بعمومه الحذف بلا قرينة خصوص ان العموم مستفاد من الحذف بلا قرينة
خصوص وحينئذ يكون ذلك المحذوف ملحوظاً مقدراً فيرد ما أورده السيد قدس سره الا ان المحشي رحمه الله فيما كتبه هنا
على قوله دلالة على التعميم اراد دفع ذلك بانه ليست الدلالة على التعميم بنفس الحذف بلا قرينة خصوص بل بالاطلاق
المستفاد من الحذف نسيا منسيا لان الحذف نسيا منسيا في قوة الاطلاق والاطلاق في المقام الخطابي وسيلة للعموم ولا يخفى
بعده من كلام الشارح

(قول الشارح) والمعنى على الظرفية أى المعنى الحقيقي على الظرفية فهو ظرف حقيقة لا مفعول به حقيقة كما زعم بعضهم
واعلم ان ايقاعه موقع المفعول به توسعاً انما هو من حيث المعنى بان اعتبر تعلق المالك به تعلق المملوكة لامن حيث الاعراب
بان ينصب به محلاً فلا ينفى ان اضافته حقيقة لوقوعه صفة للمعرفة أعنى لفظ الله كذا في المحشي على انقاض

(قول المحشي) كناية عن اختصاصه الخ لانه يلزم من اختصاصه بها اختصاص موقعه لا اعتبار مناسبتها للمقام والقريب للشارح انه مجاز
عقلى من الاستناد للسبب حيث قل ووجه مختص به بحسب مناسبة المقام اشارة الى ان الاستناد للمقام لانه السبب في الاختصاص
(قول المحشي) والمراد كل نوع الخ فالكلية للانواع فكل نوع لا بد ان تحقق فيه تلك اللطيفة ولا يلزم من تحققها

والمفعول محذوف

محجاً في النسبة الايقاعية (قوله والمفعول محذوف) أي نسيا منسيا كما في قولهم فلان يعطى أي يفعل الاعطاء فلا يرد ما قبل ان المحذوف المقدّر كالمفوض كانه قيل مالك يوم الدين جميع الامور ، فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز في النسبة الايقاعية وجيب بان قولهم ياسارق الليلة أهل الدار مشتملة على امحاز مع ذكر المفعول الحقيقي وتوجيهه جعل المفعول به بدلا والجمع بين الحقيقة والمجاز غير قليل في البديل كما في قطع زيد يده وسلب زيد ثوبه فقول هذا القائل والمفعول محذوف يريد به ما كان مفعولا به قبل الاتساع وصار بدلا بعده وفيه ان أهل الدار ، مفعول فعل محذوف أي أتسرق أهل الدار وان جعله بدلا غير بدل الغلط لا يصح ، وهو ظاهر وبدل الغلط منافي للفرض المطلوب من الاتساع أعنى الدلالة على التعميم وان القول

فيه تحقها في كل فرد منه فجزئية قد رجحة للأفراد

(قول المحشي) فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز أي وهو ممتنع للتنافي اذ ليس ثم الا ايقاع واحد ويتمنع أن يكون للملاسة ولا للملاسة وما في الشهاب على القاضي من ان الجمع بين الحقيقة العقلية والمجاز العقلي محل اتفاق وحينئذ يكون المتعدي لواحد متعديا لاثنتين والمتعدي لاثنتين متعديا لثلاثة والمتعدي لثلاثة متعديا لاربعة على خلاف فيه لكونه غير معهود وان هذا مذهب جميع النجاة فالتعدي قبل التوسع باق على حاله حتى اذا لم يذكر مفعوله قدر او نزل منزلة اللازم فيه انه ذكر العلامة ابن سعيد على الاشجوني ان بعضهم يقول ان المنصوب حينئذ ليس مفعولا حقيقة بل شبيه به وانه لا بد في المجاز العقلي أن يكون هناك ما ينسب اليه الفعل حقيقة ولو على وجه التصوير على ما ذهب اليه الامام عبد القاهر وهذا انما يكون عند طلب الفعل لما يكون اتسابه اليه حقيقة وهنا ليس كذلك لاستيفائه لمفعوله الحقيقي وقد صرح انه لا يجوز نحو قتل الامير سيافه لفوات المقصود من الاسناد المجازي وفي الرضى في اخر باب المفعول فيه قال النجاة قد يتوسع في الظرف المتصرف فيجعل مفعولا به حينئذ يسوغ أن يضم مستغنيا عن لفظ في كقولك يوم الجمعة صمته وان يضاف اليه المصدر والصفة المشتقة منه نحو قوله تعالى بل مكر الليل والنهار وقوله ياسارق الليلة أهل الدار وقد اتفقوا على ان معناه متوسع فيه وغير متوسع فيه سواء ثم فرعوا على هذا الاصل فقال بعضهم لا يتوسع في ظرف المتعدي الى اثنين الخ ما نقله الشهاب من صيرورته متعديا الى ثلاثة أو اربعة والخلاف في ذلك ثم قال هذا ما قالوا والذي ارى ان جميع الظروف متوسع فيها فقولك خرجت يوم الجمعة كان في الاصل خرجت في يوم الجمعة كان يوم الجمعة مع الجذر مفعولا به بسبب حرف الجر ثم صار مفعولا به من غير واسطة حرف في اللفظ والمعنى على ما كان عليه انتهى وهو يفيدك ان كلام النجاة واختلافهم انما هو مع بقاء كونه ظرفا وان تعلق الفعل به بعد حذف حرف الجر هو تعلقه الذي كان قبله وانه مفعول به قبل وبعد بواسطة وبلا واسطة توسعا وليس معنى المفعولية وقوع الفعل عليه حتى يكون محجاً عقليا فعمل حديث التجوز من عنديات الشهاب اغترارا بظاهر عبارة شرح الهادي والله الهادي فعلم انه لا يلزم من التوسع التجوز وانما انزله السيد بناء على تفسيره التوسع سابق ليتيسر له جعله من باب الكناية فليتأمل والحاصل انه ان اعتبر حذف المفعول نسيا منسيا على ما هو رأى البيانين جاء التجوز والا فلا (قول المحشي) مفعول فعل محذوف في حواشيه على القاضي ان أهل الدار منصوب بسارق يقل سرقة مالا كما يقال سرق منه مالا لا اعتمادا على حرف النداء بناء على ان النداء يناسب الذات فاقتضى تقدير موصوف اه أي فهو متعدلاثنين وبه يندفع الايراد أيضا تدبر (قول المحشي) وهو ظاهر أما في بدل الكل والبعض فظاهر وأما في بدل الاشتمال فلان المبدل منه لا يتقاضاه من

دلالة على التعميم (فيثبت يوجب) أى ذلك المحرك لتناهيه في القوة (الاقبال عليه) أى على ذلك الحقيق بالحمد (والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهات) والباء في بتخصيصه متعلق بالخطاب يقال خاطبته بالدعاء اذا دعوت له مواجهة والمعنى يوجب ذلك المحرك ان يخاطب العبد ذلك الحقيق بالحمد بما يدل على تخصيصه بان العبادة وهى غاية الخضوع والتذلل له لا لغيره وبان الاستعانة في جميع المهات منه لا من غيره وتعميم المهات مستفاد من اطلاق الاستعانة والاحسن ان يراد الاستعانة على اداء العبادة ويكون اهدنا يانا للمعونة

بان الجمع بين الحقيقة والمجاز غير قليل في البذل باطل لان معنى قطع زيد يده قطع شيء من زيد هو يده وكذا كل بدل اشتمل ولذا قالوا انه لا بد فيه من تشويق السامع الى ذكر البذل وانه يفيد التقرير حيث اجل الحكم أولا ثم فسره (قوله دلالة على التعميم) اما علة الحذف المفعول أى حذف المفعول انسيا منسيا دلالة على التعميم لانه يتوسل من الاطلاق في المقام الخطابي الى العموم لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح كما سيحى ، واما علة لاضيف على الاتساع لانه اذا جعل الزمان مما وقع عليه الملك ، افاد شمول الملك لكل ما فيه بالدلالة العقلية بحيث لا يقبل التخصيص ، بخلاف ما اذا قبل مالك الامر كله في يوم الدين (قوله بان العبادة) الباء ، لبيان التخصيص أى التخصيص بهذا الطريق وليس صلة للتخصيص والا

حيث نسبة عامله اليه فان نسبة السرقة لليلة بانها مسروقة وذلك لا يتقاضي اهل الدار من تلك الجهة بل من جهة انه مسروق منه فتدبر فقد غلط فيه بعض الناظرين واعلم ان البيت يستشهد به على الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالظرف فيروى بنصب الليلة وجر الاهل ويستشهد به على ما نحن فيه فيروى بمكسه كما يفيد كلام الرضى السابق والمحشى

(قول الشارح) منه متعلق بمعنى الطلب المستفاد من السين والتاء في الاستعانة

(قول الشارح) والاحسن الخ فحذف المفعول حينئذ لمجرد الاختصار لا للتعميم لدلالة القرينة على الخصوص

(قول المحشى) دلالة على التعميم ولا يرد انه لو قيل مالك الامر كله لدل على التعميم لان المراد ان حذف المفعول وحده يدل على ما يدل عليه مالك الامر كله كما يفيد قول المصنف المفيدة انه مالك الامر كله ولو فرض ان المفعول هو لفظ الامر لكان محتملا للتجاوز المحجوز لدفعه بكل وعند الحذف لا احتمال للزوم الترجيح بلا مرجح

(قول المحشى) افاد شمول الملك الخ لانه اوقع عليه الملك من حيث انه ظرف لامن حيث ذاته

(قول المحشى) بخلاف ما اذا قيل مالك الامر كله أى فانه يقبله ولو مع كل ولا يتنافيه ان كل تدفع احتمال التجوز لانه في التجوز يراد باللفظ البعض وهو تقيض الكل وفي التخصيص يراد بالعام الكل بناء على الصحيح من انه مراد تناولا لاحكاما

(قول المحشى) لبيان التخصيص أى تصويره قالبا للتصوير وقوله بهذا الطريق أى المصور بهذا الطريق وقوله والا لزم تخصيص المحصص لان قوله ان العبادة له معناه انها مختصة به فلو كان الباء صلة لافادت انه خصص بان العبادة مختصة به وليس ذلك مدلول الآية مع فساده لانها متى كانت مختصة به فلا معنى لتخصيصه بهذا الاختصاص فقوله المحصص اسم مفعول وهو العبادة المختصة الذى هو مدلول ان العبادة له لا لغيره وما قيل المناسب تخصيص تخصيص لانه الذى تفيد عبارة الشارح لو كانت الباء صلة فليس بشيء اذ التخصيص انما يتعلق بمدلول العبارة لا بها تدبر

ليتلأتم الكلام وتكون العبادة له لذاته لا وسيلة الى طلب الحوائج والاستعانة في المهات فاللطيفة المختص بها موقع هذا الالتفات هو ان فيه تنبيهها على ان العبد اذا أخذ في القراءة يجب ان تكون قراءته على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك المذكور وهذا الذي ذكره المصنف جار على طريقة المفتاح وطريقة الكشف هو انه لما ذكر الحقيق بالحمد واجرى عليه تلك الصفات تعلق العلم بمعلوم عظيم الشأن حقيق بالثناء والعبادة فالتفت وخطب ذلك المعلوم المتميز فقل اياك يا من هذه صفاته نعبد ليكون الخطاب أدل على ان العبادة له لاجل ذلك التميز الذي لا تحقق العبادة الا به لان الخطاب ادخل في التميز وأغرق فيه فكان تعليق العبادة به تعليق بلفظ التميز ليشعر بالمية ويمكن ان يقال ان ازدياد ذكر لوازم الشيء وخواصه يوجب ازدياد وضوحه وتميزه والعلم به فلما ذكر الله تعالى توجه النفس الى الذات الحقيق بالعبادة فكما أجرى عليه صفة من تلك الصفات

لزم تخصيص المحض (قوله ليتلأتم الكلام) أي تكون كل واحدة من الجمل الثلاث آخذة بحجة اخرى هذا ما اختاره صاحب الكشف، واختار القاضي تعميم مفعول لاستعانة وبيان وجه ترجيح احد الوجهين على الاخر يطلب من حواشينا على تفسير القاضي (قوله فاللطيفة المختص بها الخ) اشارة الى ان ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى قاصر لان حاصله ان اجراء تلك الصفات موجب لوجود المحرك الذي يوجب أن يخاطب العبد ذلك الحقيق ولا تفهم منه نكتة الخطاب الذي وقع في كلامه تعالى فلا بد من ضم مقدمة وهي ان العبد مأمور بقراءة الفاتحة ففيه تنبيه على ان العبد ينبغي ان يكون قراءته بحيث يجد ذلك المحرك لتكون قراءته بالخطاب واقعة موقعها (قوله وطريقة الكشف) ان الخطاب لدلالته، على كمال التمييز (قول الشارح) ليتلأتم الكلام حيث دل اياك نستعين على طلب الاعانة على العبادة وصار اهدانا بياناً للاعانة المطلوبة فكل الانتظام والملائمة بين الجمل الثلاث بمزيد ارتباط بينها

(قول الشارح) لا وسيلة الخ كما يفهم من تقديمها على طلب الحوائج فان تقديم العبادة ادعى للاجابة

(قول المحشي) واختار القاضي الخ لان عموم المفعول متضمن لنفي الحول والقوة عن نفسه والانتقاع بالكلية اليه

تعالى عن سواء فهو أولى بمقام العبادة هذا ما ذكره في حواشيه في وجه الترجيح

(قول المحشي) ففيه تنبيه على ان العبد ينبغي الخ وليس المراد ان العبد في قراءته يقصد ان القارىء ينبغي ان يكون

كذلك كما فهم العصام بل هو مأمور بان تكون قراءته على ذلك الوجه الذي وقع في كلامه تعالى تدبر

(قول المحشي) على كمال التميز فتميز الكامل حاصل من تلك الصفات وانما دل على كماله لانه ادخل فيه واعرق وفي

السمرقندي حاصل الفرق انه لو قيل اياه نعبد وياه نستعين كما يقتضيه ظاهر سياق الكلام لم يكن فيه دلالة على ان العبادة

له والاستعانة به لاجل اتصافه بتلك الصفات وتميزه بها عن غيره لان ذلك الضمير راجع الى ذاته بمقتضى وضعه وليس

فيه ملاحظة لصفاته وان كان متصفاً بها فالحكم متعلق بالذات ولا يفهم منه سببية عرفاً واذا قيل اياك فقد نزل الغائب

بواسطة أوصافه المذكورة الموجبة لتمييزه ونكشافه حتى صار كأنه تبدل خفاء غيبته بجلاء حضوره منزلة الخطاب في التميز

والظهور ثم اطلق عليه ما هو موضوع للمخاطب ففي اطلاقه عليه ملاحظة لاوصافه التي جعلته كالمخاطب بها فصار الحكم مرتباً

على الوصف بمنزلة ان يقال ايها الموصوف التميز نعبدك ونستعين بك فيتبادر عرفاً ان العبادة والاستعانة لتمييزه بتلك الصفات

العظام ازداد ذلك وقد وصف أولاً بأنه المدبر للعالم وأهله وثانياً بأنه المنعم بأنواع النعم الدنيوية والاخرية لينتظم لهم أمر المعاش ويستعدوا لأمر المعاد وثالثاً بأنه المالك للعالم الغيب واليه معاد العباد فانصرفت النفس بالكيفية اليه لتتأهي وضوحه وتميزه بسبب هذه الصفات فخطوب تنبيهها على أن من هذه صفاته يجب أن يكون معلوم التحقق عند العبد متميزاً عن سائر الذوات وحاضراً في قلبه بحيث يراه ويشاهده حال العبادة وفيه تعظيم لأمر العبادة وأنها ينبغي أن تكون عن قلب حاضر كأنه يشاهد ربه ويراه ولا يلتفت إلى ما سواه ولما أنجز كلامه إلى ذكر خلاف مقتضى الظاهر أورد عدة أقسام منه وإن لم تكن من مباحث المسند إليه فقال (ومن خلاف المقتضى تلقى الخطاب بغير ما يترقب بحمل كلامه على خلاف مراده) والباء في بغير للتعديدية

تعليق العبادة به كتعليقه بالمشق فيشعر بعلية ذلك التمييز الحاصل بالصفات للعبادة ففائدة الخطاب لتعليل حكم العبادة كاذب قيل فخصك بالعبادة لتبترك تلك الصفات (قوله وأهل) أي العباد لأنهم عمروه وبهم ختم سلسلة المخلوقات فهو تخصيص بعد التعميم ليظهر ترتيب قوله فانصرفت النفس بالكيفية اليه ولذا تعرض للعبادة في بيان معنى الرحمن الرحيم ومالك يوم الدين (قوله لتتأهي وضوحه الخ) ففي الخطاب إشارة إلى أنه تعالى بسبب هذه الصفات وأوضح غاية الوضوح كالمشاهد فسبحان من دل بذاته على ذاته (قوله تنبيهها على أن من هذه صفاته يجب أن يكون الخ) لأنه ظهر من اجراء تلك الصفات عليه أن العبد ، لشمول قدرته تعالى وإرادته والطافه في أمر المعاش والمعاد محتاج اليه في جميع تقابلاته غير خارج عن تحت تصرفه في حين من الأحيان فيجب أن يكون حاضراً في قلبه كالرئي المشاهد سيما في حال العبادة حيث قرن الخطاب بها قائماً حال المناجاة له تعالى فاللطيفة التي ذكرها الشارح رحمه الله تعالى متضمنة لثلاث لطائف كما لا يخفى (قوله ولما أنجز كلامه الخ) أي كان كلامه في أحوال المسند إليه على مقتضى الظاهر وأنجز ذلك إلى ذكر خلاف مقتضى الظاهر من المسند إليه فإن وضع المضمرة موضع المظهر وعكسه ، إنما أورد من المسند إليه ولذا قال فيما ليس منه ونظيره من غير هذا الباب (قوله أورد عدة أقسام) مشهورة منه وإن لم تكن من المسند إليه ولذا قال ومن خلاف مقتضى الظاهر ولم يقل منه تكميلاً لمباحثه وفيه إشارة إلى أن أقسامه لا تنحصر فيما ذكره

وإنما قال أدل لأنه ربما يفهم عند التعبير بضمير الغائب ذلك المعنى مع تقدم ذكر الصفات لآبِه وهذا القدر كاف في أصل الدلالة (قول المحشي) حكم العبادة حكماً تخصيصياً به

(قول المحشي) لشمول قدرته أخذه من رب العالمين الذي معناه مدبر العالم وقوله والطافه الخ أخذه من قوله الرحمن الرحيم الذي معناه المنعم الخ وقوله غير خارج الخ أخذه من انضمام مالك يوم الدين لما قبله وقوله كالرئي المشاهد بيان للمراد من الحيثية وأنها على التشبيه وقوله سيما في حال العبادة إشارة إلى أن تقييد الشارح به ليس لتخصيص بل لبيان الأهم فقط وقوله ثلاث لطائف هي علم التحقق والتميز والحضور في القلب

(قول المحشي) إنما أورد الخ رد على الأطول حيث قال أن المصنف قد مهد البحث في أول الشروع في بحث خلاف مقتضى الظاهر على وجه لا يخص المسند إليه وحاصل الرد أنه لو كان كذلك لم يقل فيما ليس منه ونظيره من غير هذا الباب

وفي يحمل للسببية والمعنى ومن خلاف مقتضى الظاهر ان يتلقى المتكلم المخاطب الذي صدر منه كلام بغير ما يترقبه هو بسبب حمل كلام المخاطب على خلاف ما أراده (تنبيهاً على انه) أى ذلك الغير (هو الأولى بالقصد) والارادة (كقول القبعثري للحجاج وقد قال) الحجاج (له) حال كون الحجاج (متوعداً) إياه (لا حملك على الادم) يعنى القيد (مثل الامير يحمل على الادم والاشهب) هذا مقول قول القبعثري فابرز وعيد الحجاج في معرض الوعد وتلقاه بغير ما يترقب بان حمل الادم في كلامه على الفرس الادم أي الذي غلب سواده حتي ذهب البياض الذي فيه وضم اليه الاشهب أي الذي غلب بياضه حتي ذهب ما فيه من السواد ومراد الحجاج انما هو القيد فنبه على ان الحمل على الفرس الادم هو الأولى بان يقصده الامير (أي من كان مثل الامير في السطون وبسطة اليد بخير بان يصفه) أي بان يعطى المال ويهب من الاصفاة (لا ان يصفه) أي يقيد ويوثق من صفه وقال الحجاج له ثانياً انه أي الادم حديد فقال لان يكون حديداً خير من أن يكون بليداً فحمل الحديد أيضاً على خلاف مراده (أو السائل) عطف على المخاطب أي تلي السائل (بغير ما يتطلب بتزليل سؤاله منزلة غيره) أي غير ذلك السؤال (تنبيهاً على انه) أي ذلك الغير (الأولى بحاله) أي حال ذلك السائل (أو المهم له كقوله تعالى يسئلونك عن الالهة قل هي مواقيت للناس والحج)

فان المجاز والكناية أيضاً من خلافه * قال قدس سره سهو ظاهر * لان غير ما يترقبه كلام المتكلم صدر في مقابلة كلام المخاطب غير مطابق له ظاهراً وانما المقصود ههنا مطابقته بسبب حمله على خلاف مراده للتنبيه على انه الأولى بالارادة لا للتنبيه على ان الأولى بالارادة ماصدر عن المتكلم في مقابلة كلامه مثلاً قول القبعثري في مقابلة وعيد الحجاج ليس بمطابق له فانه كلام في مقابلة الوعد للتنبيه على ان اللائق بحاله ارادة الوعد لا الوعيد لان اللائق بحاله ماصدر عن القبعثري وما قبل في دفعه بأنه يمكن ان يراد بالقصد والارادة الترقب للمعنى للتنبيه على ان الغير أولى بالترقب وان يراد بالغير غير المراد فتكاف بارد (قول الشارح) والمعنى الخ يريدان اضافة تلي الى المخاطب اضافة الى المفعول لا للفاعل وان كان هو مدلول ضمير الخطاب لان الضمائر الثلاثة بعد انما هي تامم مخاطب الذي هو المفعول وان المراد بالمخاطب من صدر منه كلام لا مدلول ضمير الخطاب تدبر (قول المحشي) فان المجاز والكناية أيضاً من خلافه لان مقتضى الظاهر ان يعبر عن كل معنى بما وضع له كما سبق له عن الشارح قريباً فمعنى كون المجاز والكناية من خلاف مقتضى الظاهر انهما خلاف ما يقتضيه الامر الظاهر الذي هو الوضع الأولى لعدم احتياج اللفظ في دلالة على معناه الى قرينة أو واسطة قال المحشي في آخر أحوال الاسناد ان ذكر اللزوم وارادة المزوم اخراج للكلام على خلاف مقتضى الظاهر أيضاً لكنه خلاف الاخراج لاعلى مقتضى الظاهر المبحوث عنه في المدانى وانما ذكره المصنف في آخر أحوال المسند اليه حيث قال ومنه التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي تقيماً لاقسام ما يسمى اخراجاً لاعلى مقتضى الظاهر انتهى فلم ان الاخراج لاعلى مقتضى الظاهر قسمان قسم هو اخراج الكلام لاعلى مقتضى الحال الظاهر بان يكون هناك حال ظاهر يدعو الى خلاف ما اخرج الكلام عليه وهو المبحوث عنه في المعاني وقسم هو اخراج الكلام لاعلى مقتضى الامر الظاهر في التعبير عن الشيء وهو الوضع الأولى ولا يلزم ان يكون هناك حال ظاهر

لما سألو عن السبب في اختلاف القمر في زيادة النور ونقصانه حيث قالوا ما بال الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط ثم يزايد قليلا قليلا حتى يمتلئ ويستوى ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدأ لا يكون على حالة واحدة فاجيبوا

اذ ليس مقصود المتكلم التنبيه على خلاف ترقب المخاطب بل تنبيه على أنه يريد ما يطابق كلامه بكلامه وكذا ما قيل ان مقصود السيد بيان مراد الشارح رحمه الله تعالى وليس غرضه الاعتراض عليه فان معنى كلامه ان الصحيح في الواقع رجوع الضمير الى خلاف مراده فالمراد من الغير في كلام الشارح رحمه الله تعالى خلاف مراده وجعله راجعا الى غير ما يترقبه كما يومه ظاهر قول الشارح رحمه الله تعالى سهو ظاهر ، فانه بعيد عن العبارة غاية العبد تأبى عنه الحاشية الآتية وقيل في وجه السهو يريد ان خلاف مراد الحجاج مثلا انما هو الفرس وغير ما يترقب حمل القبعثرى الادم في كلامه على خلاف مراده فانه انما يترقب حمل الادم على مراده أعنى القيد ولا ريب في انه لا معنى للقول بانه أولى بالارادة وفيه انا لانسلم ان المترقب حمل الادم على القيد بل المترقب الكلام الذي يطابق حمل الادم على القيد فغير المترقب الكلام الذي لا يطابقه . وقيل ان غير المترقب الكلام الذي القاه ، لاحمله كلام المخاطب على خلاف مراده ولا شك ان الكلام الذي القاه القبعثرى لا معنى لكونه أولى بالارادة وفيه انه ان اراد به ان المترقب نفس الكلام فممنوع لان الكلام انما يترقب باعتبار مدلوله وان اراد به الكلام باعتبار مدلوله فحمل كلام المخاطب على خلاف مراده مدلوله الا انه التزامي وهذا القدر من التصرف لا يقتضي كون ارجاع الضمير الى الغير المترقب سهوا ظاهرا (قوله سألو عن السبب الخ) اعلم ان ما يسأل به عن الجنس فالمسؤول عنه ههنا حقيقة أمر الهلال وشانه حال اختلاف تشكيلاته النورية ثم عوده الى ما كان عليه وذلك الامر المنسؤل عن حقيقته يحتمل أن يكون غايته وحكمته ويحتمل أن يكون سببه وعلة فسبب النزول لا اختصاص له باحدهما وكذا لفظ القرآن اذ يجوز أن يقدر ما سبب اختلاف الالهة وان يقدر ما حكمة اختلاف الالهة فاختار صاحب الكشف والراغب والقاضي انه سؤال عن الحكمة كما يدل عليه الجواب اخراجا للكلام على مقتضى الظاهر لانه الاصل واختار السكاكي رحمه الله تعالى انه سؤال عن السبب لما ان الحكمة ظاهرة لا تستحق السؤال عنها

يدعو الى خلاف ما اخرج الكلام عليه وهو المختص بالحجاز والكناية وقد ذكرنا سابقا زيادة على ذلك فاندفع ما يحير فيه الناظرين (قول المحشي) اذ ليس مقصود المتكلم الخ تعليل لكون الاحتمال الاول تكلفا وترك تعليل الذي اظهره فن ظاهر العبارة يأباه ولرده عليه في ضمن ما بعده

(قول المحشي) فانه بعيد عن العبارة أي عبارة السيد والشارح والحاشية الآتية ما كتبه السيد بعد (قول المحشي) وقيل ان غير المترقب الكلام الذي القاه أي ولا شك ان الكلام الذي القاه القبعثرى لا معنى لكونه أولى بالارادة اذ الحجاج لا يقصد كلام القبعثرى وانما يقصد حمله كلامه على خلاف مراده (قول المحشي) لاحمله كلام المخاطب الخ أي ولو كان غير المترقب هو ذلك الحمل لصح ولم يكن سهوا هكذا فهم المحشي هذا القيل ويكون وجه بطلانه في نفسه هو ما ذكره قبل من انا لانسلم ان المترقب حمل الادم على القيد حتى يكون غير المترقب حمله على الفرس وانما المترقب كلام يصدر من المتكلم يوافق كلام المخاطب الذي معناه الوعيد بان يذكر القبعثرى كلاما فيه اعتذار مثلا فيكون غير المترقب كلاما للمتكلم صدر في مقابلة كلام المخاطب غير مطابق له ظاهرا وانما يطابقه بسبب حمله على خلاف مراده كما اخبره المحشي أولا ووجه بطلانه على تسليم ما قاله هذا انما قيل ان المترقب انما هو

بيان الغرض من هذا الاختلاف وهو ان الالهة بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الناس امورهم من المزارع والمتاجر ومحال الديون والصوم وغير ذلك ومعالم للحج يعرف بها وقته وذلك للتنبيه على ان الاولى والاليق بحالهم ان يسألوا عن الغرض لاعتن السبب لانهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على ماهو من دقائق علم الهيئة ولا يتعلق لهم به غرض (وقوله تعالى يستألفونك ماذا ينفقون قل ما انفقتم من خير فقلوا الذين والاقرين واليتامي والمساكين وابن السبيل) سألوا عن بيان ما ينفقون فاجبوا ببيان المصارف تنبيها على ان المهم هو السؤال عنها لان النفقة لا يعتمد بها الا ان تقع موقعها وكل ما فيه خير فهو صالح للاتفاق

والجواب من الاسلوب الحكيم فان قلت الالهة جمع الهلال وهو القمر لثنتين أو ثلث ليل فالآية تدل على انه سؤال عن تعدد الالهة وكثرتها والجواب بيان الحكمة التعداد لاعتن ان سؤال على اختلاف تشكيلات القمر قلت السؤال المذكور في الآية صريح في السؤال عن التعداد متضمن للسؤال عن اختلاف تشكيلاته النورية لان تعدده تبع لاختلافها فانه لو كان على شكل واحد لم يحصل التعداد كما ان شان النزول صريح في السؤال عن اختلاف التشكيلات مستتبع للسؤال عن التعداد حيث قيل ثم يعود كما بدأ (قوله ببيان الغرض) اى الحكمة الظاهرة فانه اللائق بشان التبليغ العام واما الحكمة الباطنة مثل كون اختلاف التشكيلات سببا عاديا أو جعلها لاختلاف أحوال ، المواليد العنصرية كابين في محله فما لا يطاع عليه كل احد (قوله يوقت) أى يعين بها الناس امورهم فهو بيان للمواقيت . التى باختيارهم وقوله ومعالم للحج اشارة الى المواقيت التى عنها الله تعالى للعبادة الوقتية الا انه خص الحج بالذكر لكونه ادعى شيئا الى الوقت لكونه يحتاج اليه اداء وقضاء بخلاف الصلاة ونحوها (قوله على ان الاولى الخ) أى على تقدير وقوع السؤال والا فالاولى بحالهم أن لا يسألوا عن الحكمة أيضا لما ان الفاعل المختار، يفعل ما يشاء . ولانه معلوم انه حكيم لا يفعل شيئا بدون حكمة بالغة (قوله لانهم الخ) الصواب لانه لا يتعلق به صلاح معاشهم ومعادهم والنهي عليه السلام انما بعث لبيان ذلك لانه يدل على ان سبب الاختلاف ما بين في علم الهيئة وهو باطل عند أهل الشريعة فانه مبنى على أمور لم يثبت شيء منها غاية الامر انهم تخيلوها موافقة

الكلام باعتبار مدلوله وحمل كلام المخطب على خلاف مراده مدلول التزامي له ومجرد كونه مدلول التزاميا لا يقتضى ان ارجاع الضمير له باعتبار ذلك المدلول سهو اذ لا فرق بين المدلول المطابق والالتزامي وقال شيخنا رحمه الله ليس مقصود هذا القائل بقوله لاجل الى آخره انه لاسهوا لو اريد به هذا الجمل بل مراده الرد على من فسر غير ما يترقب بهذا الجمل وان كان السهو متحققا على كل حال وحينئذ لا فرق بين كلام هذا القائل وكلام المحشى الذى اخبره أولا تدبر

(قول الشارح) من دقائق علم الهيئة أى الاسباب لدقيقة التى ذكروها فيه

(قول المحشى) والجواب من الاسلوب الحكيم أى ان الاليق بحالكم انما هو السؤال عن الحكمة على تقدير خفاها

لانها التى يتعلق بها الغرض وشان النزول سببه

(قول المحشى) المواليد هى ، تتولد من اجتماع العناصر بعضها مع بعض وهى الحيوان والنبات والمعادن

(قول المحشى) التى باختيارهم ولو فى بعض الاحيان كالصوم فانه قد يكون كذلك فى صوم التطوع فلا يرد ان الشارح

ذكر الصوم وليس بلاختيار (قول المحشى) يفعل ما يشاء أى له أن يفعل بدون حكمة وان لم يقع كما يفعله ما بعده

فذكر هذا على سبيل التضمين دون قصد (ومنه) أى ومن خلاف مقتضى الظاهر (التعبير عن المستقبل بلفظ الماضى تنبيها على تحقق وقوعه نحو ويوم ينفخ فى الصور فصعق من فى السموات ومن فى الارض) بمعنى يصعق هكذا فى النسخ والصواب قنع من فى السموات ومن فى الارض بمعنى ينفخ وهذا فى الكلام لا سيما فى كلام الله تعالى اكثر من ان يحصى (ومثله) أى التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالى (وان الدين لواقع ونحوه) التعبير عنه بلفظ اسم المفعول كقوله تعالى (ذلك يوم مجموع له الناس) أى يجمع له الناس لما فيه من الثواب والمقاب والحساب وجميع ذلك وارد على خلاف مقتضى الظاهر فان قلت كل من اسى الفاعل والمفعول يكون بمعنى الاستقبال كما يكون بمعنى الماضى والحال وحينئذ يكون معنى لواقع ليقع ومعنى مجموع يجمع من غير تفرقة الا ان دلالة الفعل على لاستقبال بحسب الوضع ودلالتهما عليه بحسب العارض فبالجملة اذا كان معناه الاستقبال يكون وارداً على مقتضى الظاهر قلت نعم ولكن فيهما من الدلالة على تمكن الوصف وثباته ما ليس فى الفعل وان شئت فوازن بين قوله ان الدين لواقع وذلك يوم مجموع له الناس وقولك ان الدين ليقع وذلك يوم يجمع له الناس لتعثر على الفرق بينهما وعلى ان مقتضى الظاهر فيما لم يقع هو الفعل والمدول الى الوصف للتنبيه على انه متحقق الوقوع هذا والكلام لبعد محل نظر قلت

لما ابدعه الحكيم المطلق (قوله تنبيها على تحقق وقوعه) فيه اشارة الى ان التعبير عن المستقبل بالماضى لكونه استعارة بسبب تشبيه المستقبل بالماضى فى تحقق الوقوع وظيفة البيان لكنه من حيث ان الداعي اليه التنبيه المذكور من وظيفة المعاني لكن بقى ان هذا استعارة فى المشتق باعتبار الهيئته . ولم يذكره القوم فى مباحث الاستعارة (قوله لواقع يقع) ، فائدة لام الابتداء امران تأكيد مضمون الجملة وتخليص المضارع للحال فاللام فى لواقع وليقع كلاهما لجورد التأكيد كما فى قوله تعالى واسوف يعطيك ربك فترضى (قوله بحسب العارض) أى الاستعمال الطارئ على الوضع وبهذا يخرج عن حد الفعل لان المراد فيه الاقتران بحسب الوضع (قوله على تمكن الوصف وثباته)

(قول الشارح) فذكر هذا على سبيل التضمن أى فلا يقال ان فى الجواب تعرضا لبيان ما ينفقون (قول الشارح) يكون بمعنى الاستقبال أى حقيقة بناء على انه موضوع للذات من غير اعتبار زمان فلا يمنع تناوله لمن لم يتم به الحدث ثم قام بعد ولا يكون مجازاً فيه لان عدم اعتبار الزمن ليس اعتبارا بعدمه وبهذا فارق الجواب الاسنى (قول المحشى) لما ابدعه الحكيم الخ فليس هناك الا الابداع ولا سبب فى الواقع يعنى لعلم الهيئته فضلا عن دقته فاندفع ما قيل ان المراد بعلم الهيئته ما فى نفس الامر لا العلم المدون

(قول المحشى) ولم يذكره القوم أى فكيف نبهوا على ان نكتته التنبيه المذكور مع انهم لم يذكروه فى البيان وانما ذكره المتأخرون (قول المحشى) فائدة لام الابتداء امران أى تكون لكل منهما لا انها هنا لها وانما هى هنا للتأكيد فقط كما ذكره لان معنى لواقع وليقع هنا الاستقبال وقيل فاندتها مجموعهما فيكون ما هنا تجريدا وهو المناسب لقوله لجورد التأكيد

لا خلاف في ان اسم الفاعل والمفعول فيما لم يقع كالمستقبل مجاز وفيما هو واقع كالحال حقيقة وكذا الماضي عند الاكثرين فتزويل غير الواقع منزلة الواقع والتعبير عنه بما هو موضوع للواقع يكون خلاف مقتضى الظاهر (ومنه) اى ومن خلاف مقتضى الظاهر (القلب) وهو

اى حصول الوصف للموصوف وكونه ثابتا له ، ولو في الزمان المستقبل ، لانهما وضعا الذات المتصفة بالمصدر اما قائما بها أو واقعا عليها كما في الرضى فالنسبة المعتبرة في مفهومهما تقييدية فاذا جمعا خبرين عن شيء افاد اتحادا بالذات المتصفة

(قول الشارح) لاخلاف الخ كذا في العضد لكن نقل الشهاب في حواشى القاضى ان من أهل الاصول من ذهب الى انه حقيقة في المستقبل كالحال ونهيك بالعضد فان صح ما في الشهاب حمل ما هنا على نفى الخلاف بين البيانين (قول الشارح) وكذا الماضي عند الاكثرين اى انه حقيقة فيه عند الاكثرين لتحقيق ثبوت المعنى فيه كالحال بخلاف المستقبل واعلم ان المشتق وضع لذات باعتبار التلبس بوصف فعند وجود التلبس بمعنى المشتق منه كالضارب لمباشر الضرب يكون حقيقة وليس المراد بذلك أن يكون اطلاق المتكلم المشتق حال التلبس بالمشتق منه بل أن يكون اطلاقه باعتبار ذلك التلبس لا فرق بين الماضي والحال والمستقبل لان الزمان غير معتبر في مدلوله حتى يتمتع تناوله كذلك قبل ثبوت الاتصاف أو بعده باعتبار حال ذلك الاتصاف فان اطلاقه المتكلم لا باعتبار التلبس بالمشتق منه كاطلاق الضارب على زيد من حيث انه غير متصف بالضرب لكن اطلق عليه كذلك بسبب انه تلبس به سابقا أو يتلبس به لاحقا كان مجازاً فتمطن للفرق بين الاعتبارين وبه تعلم ان المشتق انما وضع لذات متصفة بمعنى المشتق منه من غير اعتبار زمان أصلا وانما لزم الحال اى حال التلبس من وضعه للذات باعتبار التلبس بالوصف هذا حاصل ما نقله العلامة ابن قاسم في الآيات عن الامام ابن السبكي تبعا لوالده وقد خاف ولده في ذلك الخلاف المنقول في الاصول في اسم الفاعل المراد به الماضي هل هو مجاز أو حقيقة فانه مفروض في اطلاقه باعتبار التلبس فيما مضى كما يؤخذ من شرح العضد لمختصر ابن الحاجب والوفى المنقول في اسم الفاعل المراد به المستقبل على انه مجاز فانه مفروض في اطلاقه باعتبار التلبس فيما سيأتى كما يؤخذ من ذلك الشارح والظاهر انه لا مدخل للرأى في ذلك وانما مداره الاستعمال اللغوى ولذا توقف ابن الحاجب فان حصل النزاع انه هل يطلق ضارب بمعنى الاتصاف بالمصدر في الماضي حقيقة أولا وهل يطلق بمعنى الاتصاف به في المستقبل حقيقة أولا ولو نم ما قاله الامام السبكي لم الجواب الذى ذكره الشرح أولا بقوله فان قلت كل من اسم الفاعل الى آخره وبطل الجواب الثانى المذكور بقوله قلت لاخلاف الخ اذلا وجه لحل نحو وان الدين لواقع مما خلا عن القرينة على ان المراد الآن على التجوز مع صحة المعنى الحقيقي اعنى لواقع في المستقبل فليتامل

(قول المحشى) اى حصول الوصف تفسير للممكن فعنى تمكنه حصوله في محله لا انه سيحصل له كما هو مفاد الفعل وعطف الثبات تفسير

(قول المحشى) ولو في الزمان المستقبل تعميم في الحصول يعنى انهما يدلان على الحصول سواء الماضي والحال والاستقبال الذى نحن بصدد

(قول المحشى) لانهما وضعا الذات المتصفة فيفيد ان حصول الوصف لها لان نسبتها تقييدية كما ذكره

(قول المحشى) فاذا اتحادا بالذات المتصفة فيكون مفادها حصول الاتصاف ولو في المستقبل لانه سيحصل فيه

بالمصدر وان كان اتصافه به في الاستقبال بخلاف المستقبل فان النسبة فيه تامة مقصودة بالافادة فاذا اسند الى شيء يفيد انه سيتصف بالمبدأ في الاستقبال فعنى زيد ضارب انه ذات متصفة بالضرب ولو في الاستقبال ومعنى زيد يضرب انه سيتصف بالضرب فهما يدلان على تحقق الاتصاف ووقوعه والمضارع على انه سيتحقق فاستعماهما في معناه للدلالة على وقوعه يكون على خلاف مقتضى الظاهر وهذا مراد الشارح رحمه الله تعالى من قوله وان شئت فوازن الخ وعلى ما قررناه اندفع ما قيل في وجه النظر انا لانسلم انهما يدلان على التمكن والثبات فان الشيخ نص على ان زيد منطلق لا يدل على اكثر من قيام الانطلاق بزيد وحصوله له ولوسلم فدلالتهم على التمكن والثبات لا يدل على ان استعمالهما في المستقبل مجاز فان الدلالة على الثبات لاتنافي كونه مستقبلا اما اندفع الاول فظاهر لانه لم يرد بالتمكن والثبوت الاستقرار والدوام بل مجرد الحصول واما الثاني فلان المقصود ان فيهما دلالة على حصول الوصف والاتصاف به ولو في المستقبل فالتعبير عما لم يحصل في الاستقبال بلفظ يدل على حصول الوصف خلاف مقتضى الظاهر ووجه النظر فيه ان اللزوم مما ذكره ان الوصف الذي لم يقع ويكون متحقق الوقوع ان قصد الدلالة على انه سيقع عبر بصيغة المضارع وان اريد الدلالة على انه متحقق الوقوع في الاستقبال عبر بصيغة اسم الفاعل والمفعول فالمعنيان ، مختلفان يعبر عن كل منهما بما يدل عليه وضعا وليس شيء منهما على خلاف مقتضى الظاهر ثم ان الشارح رحمه الله يدل هذا الجواب بقوله لاخلاف في ان اسم الفاعل الخ وحصله ان اسم الفاعل والمفعول فيما وقع حقيقة وفيما لم يقع مجاز بالاتفاق فاذا استعملا فيه كان استعمالا في غير موضع له فيكون خلاف مقتضى الظاهر واورد عليه ، انه يلزم أن يكونا دالين على الزمان بحسب الوضع فينتقض تعريف لاسم والفعل طردا وعكسا وانه يلزم من ذلك أن يكون كل مجاز خلاف مقتضى الظاهر والجواب انهما موضوعان لما وقع في الحال أو الماضي لا انهما موضوعان له مع الحال أو الماضي وشتان بينهما ، وان الشارح رحمه الله نص في شرح المفتاح بان كل مجاز خلاف الظاهر

(قول المحشي) فهما يدلان على تحقق الوصف ووقوعه أى يدلانه عليه من حيث انه متحقق وقع في الاستقبال والمضارع يدل على انه سيتحقق فيه فاستعمالهما مع انهما يفيدان حصول الوصف في المستقبل في معنى الفعل أى في موضع الصالح له هو معنى الفعل وهو انه سيتحقق الاتصاف خلاف مقتضى الظاهر فيكون مجازا وما قيل ان المستقبل في كلام المحشي ظرف للوصف وأما الانصاف فحاصل الآن وهم منشؤه سوء الفهم وحمل قوله على تحقق الاتصاف يعنى الآن

(قول المحشي) ان فيهما دلالة على حصول الوصف والاتصاف به أى وقوعه بالفعل في المستقبل مع ان الموافق انه سيتحقق فيه لا انه متحقق فيه وقوله خلاف مقتضى الظاهر أى وعجاز أيضاً ولا يخفى ان التعبير عن معنى سيتحقق بانه متحقق في المستقبل يفيد المبالغة في حصول ذلك الوصف وانه لا بد منه فلو فسر المحشي التمكن فيما سبق بذلك لكان أولى قوله واذا اريد الدلالة على انه متحقق الوقوع أى الدلالة عليه في الزمان المستقبل من حيث تحقق وقوعه عبر بصيغة اسم الفاعل أى عن هذا المعنى لا معنى للمضارع (قول المحشي) مختلفان من جهة التحقق وعدمه

(قول المحشي) بما يدل عليه وضعا فان اسم الفاعل يدل على التحقق وضعا وان لم يدل على الزمان وضعا

(قول المحشي) انه يلزم أن يكونا دالين على الزمان أى والا لما كانت مخالفته مجازا

(قول المحشي) موضوعان لما وقع في الحال أو الماضي الخ فالاقتران فيهما بالزمان وان كان وضعا لكن في التحقق

لا في الفهم منهما فهما موضوعان لمن قام به الفعل على ان يكون قيامه به وحصوله به مقيدا باحد الازمنة وليس فعلين لعدم الاقتران في الفهم (قول المحشي) وان الشارح نص الخ قد تقدم تحقيق ذلك

ان يجعل احد اجزاء الكلام مكان الآخر والآخر مكانه وهو ضربان احدهما ان يكون الداعي الى اعتباره من جهة اللفظ بان تتوقف صحة اللفظ عليه ويكون المعنى تابعا كما اذا وقع ماهو في موقع المبتدأ نكرة وماهو في موقع الخبر معرفة كقوله * قفى قبل التفرق يا ضباعا ، ولايك موقف منك الوداع * اى لايك موقف الوداع موقفا منك والثانى ان يكون الداعي اليه من جهة المعنى لتوقف صحته عليه ويكون اللفظ تابعا (نحو عرضت الناقة على الحوض) والمعنى عرضت الحوض على الناقة لان المعروض عليه ههنا يجب ان

لان مقتضى الظاهر ان يعبر عن كل معنى بماوضع له ولكن خلاف مقتضى الظاهر اعم من المجاز بناء على ما مر في باب أحوال الاسناد من ان خلاف مقتضى الظاهر منه كناية * قال قدس سره بدل عبارة الجواب بعبارة * لا يخفى انه مشعر بان الفرق بين الجوابين بالعبارة (قوله ان يجعل احد اجزاء الخ) أى ، من حيث افادته للمعنى التركيبى فلا يرد في الدار زيد لان معنى زيد في الدار وفي الدار زيد . متحد (قوله والآخر مكانه) فخرج نحو ضرب زيد فانه وان جعل المفعول مكان الفاعل لكن لم يجعل الفاعل مكان المفعول (قوله كما اذا وقع الى آخره) ، فانه ليس ذلك في كلام العرب في الخبر وأما في الاستفهام فقد اتفقوا في من ابوك على ان من مبتدأ وابوك خبره وما في ماذا صنعت اذا جعل ذا بمعنى الذى ان ما مبتدأ

(قول الشارح) ماهو في موقع المبتدأ أى بان يكون أول الكلام وقوله موقع الخبر أى آخر الكلام سواء كان ذلك من الناسخ أولا لان الناسخ انما يدخل على المبتدأ والخبر والمطلوب المهم الكثير الوقوع في الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة وجد الناسخ أولا

(قول الشارح) قفى قبل التفرق الخ ضباعا ترخيم ضباعة والالف للاطلاق وهو اسم لبنت زفر بن الحارث كان أسير الشاعر وهو عمرو بن سليم القطامي ثم من عليه ورد عليه مائه واعطاه مائة من الابل فقال تلك القصيدة يمدحه بها وقوله ولايك موقف الخ دعاء بان لا يكون موقف من المواقف موقف وداع

(قول المحشى) لا يخفى انه مشعر الخ أى وقد عرفت ان الفرق راجع الى المعنى

(قول المحشى) من حيث افادته للمعنى التركيبى بان يجرى حكم كل على الآخر لا مجرد وضعه مكانه كما في المثال الذى ذكره

(قول المحشى) متحد أى معنى التركيبين من حيث أصل التركيب الذى القلب بالنظر اليه وهو الابتدائية والخبرية

متحد وان كان تقديم الخبر يفيد الحصر

(قول المحشى) فانه ليس ذلك في كلام العرب هذا مستند صاحب المفتاح قال الشارح في شرحه والمراد انه ليس

في كلامهم في باب الخبر الخ قال السيد في حواشى شرح المفتاح أى ليس ذلك في كلامهم حال كونه جاء على أصل الاستعمال الذى به الاعتبار فلا ينافي انه في كلامهم لكن لاعلى الاصل أى الكثير الغالب فاندفع ما قيل وهنا

(قول المحشى) في من ابوك الخ أى ومن نكرة لانها دالة على واحد مبهم من ذوي العلم صالحة لكل واحد منهم

على البذل كرجل وكون كل واحد من المسميات التى هى مدلولها معرفة بناء على انها للسؤال عن العارض المشخص لدوى العلم لا يقتضى كونها معرفة فاندفع قول ابن الحاجب ان من معرفة لانه في قوة أزيد أم عمرو أم خالد وتطرق الابهام في

هذه المسميات على المتكلم لا يوجب لها تنكيرا لأنه انما نشأ من قبل جهل المتكلم لامن حيث اوضح

يكون له ادراك يميل به الى المعروض أو يرغب عنه ومنه قولهم ادخلت القلنسوة في الرأس والخاتم في الاصبع ونحو ذلك لان القلنسوة والخاتم ظرف والرأس والاصبع مظروف لكنه لما كان المناسب هو ان يؤتى بالمعروض عند المعروض عليه ويحرك بالمظروف نحو الظرف وههنا الامر بالعكس فلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار واما قوله ، فانك لا تبالي بعد حول * اظبي كان امك ام حمار * اي ذهب السوود من الناس واتصفوا بصفات اللثام حتى لو بقوا على هذا الوصف سنة لا يبالي انسان منهم اهجيناً كان ام غير هجين فقليل انه قلب من جهة اللفظ بناء على ان ظبي مرفوع

وذا خبره ، بل وفي باب الخبر أيضاً ورد قوله تعالى (ان اول بيت وضع للناس للذي ببكة مباركا) ولك ان تجعله من باب القلب كذا في شرحه المفتاح وقال السيد في حواشي شرحه ان القول بالانفاق سهو فانه مذهب سيبويه ومذهب غيره ان من خبر لما بعده . ولعل المراد اتفقوا على جواز كون من مبتدأ بدليل انه صرح في بحث الانشاء بكون الاسماء المتضمنة للاستفهام اخباراً لما بعدها عند البعض ثم الجواز في الاستفهام انما هو . في الاسماء المتضمنة له كما سيجيء في بحث تنكير المسند من هذا الكتاب وتشير اليه عبارته في شرح المفتاح حيث قال فقد اتفقوا في من أبوك دون ان يقول فقد اتفقوا فيه فلا يرد انه اذا جوز ذلك في الانشاء فلا يكون اظبي كان امك ام حمار من باب القلب من جهة اللفظ (قوله ههنا الخ) اشارة الى ان العرض مطلقاً لا يقتضي ذلك . نحو عرضت الاسارى على السيف مما يقتضي لذلك المعنى المقصود من العرض ههنا وهو الميل الى المعروض ومن لم ينظر الى هذا المعنى ونظر الى ان المعروض يتحرك الى المعروض عليه قل انه على الاصل ومن لم ينظر الى شيء من الاعتبارين وقال العرض اظهار شيء شيء قل ان كلامنا من القولين على الاصل وهو الحق

(قول الشارح) فانك لا تبالي بعد حول الخ قيل انه لنزوان بن فزارة بن عبد يغوث وقيل لخنداش بن زهير وقوله وكامن قد رأيت من اهل دار * دعاهم ما رأيت لهم فساروا فاصبح عهدهم كعض قرن * فلا عين يحس ولا اثار فلو بدلت أهلاً بعد أهل * فلا عجب بذلك ولا شجار وبعده

لقد لحق الاسافل بالاعالى * وماج اللوم واختلط النجار وعاد العبد مثل ابي قيس * وسبق مع المعلمة العشار أى كثر اللوم والدناءة واشتبه الاصل والنسب واكتسب الناس اخلاق اللثام وذهب السوود عنهم فلو بقوا على هذا الوصف سنة لا يبالي الخ

(قول المحشى) بل وفي باب الخبر أيضاً اعتراض من الشارح على صاحب المفتاح وقوله ولك أن تجعله عبارة الشارح وله أن يجعله ولعله اشارة الى ان المعنى لا يساعد على القلب (قول المحشى) ولعل المراد الخ جواب من عند المحشى (قول المحشى) في الاسماء المتضمنة دخل فيه نحو غلام من صاحبك فانه باضافته لاسم الاستفهام تضمن الاستفهام وانما اختص بالاسماء المتضمنة لاشتغالها بنفسها على ماله الصدارة بسبب انه يحدث معنى في الجملة

(قول المحشى) نحو عرضت الاسارى على السيف فانه لا ميل للاسارى الى السيف ولا عنه اعدم اختيارهم وقهرهم على القتل به حتى يجعل من القلب بل عرضهم عليه قتلهم به في الكشاف عند قوله تعالى النار بعرضون عليها عرضهم على النار تعذيبهم بها من قولهم عرض بنو فلان على السيف اذا قتلوا به ويجوز أن يراد عرض النار عليهم من قولهم عرضت

بكان المقدر لا بالابتداء لان الاستفهام بالفعل اولى فصار الاسم نكرة والخبر معرفة كما في قوله ولايك موقف منك الوداعا * ويحصل المعادلة بين ما وقع بعد أم وما وقع بعد الهمزة بالتزام حذف الفعل لوجود المفسر وبانه غير مقصود فوجوده كعدمه فالمقصود المذكور بعد الهمزة هو ظي لا الفعل العامل فيه وهو معادل لما وقع بعد ام والحق ان ظي مبتدأ وكان امك خبره وصح الابتداء بالنكرة لوقوعها بعد الهمزة نحو ارجل في الدار ام امرأة وجمار عطف على ظي لان دخول الهمزة في الاسم اكثر من ان يحصى وسيجيء في الاستفهام حسن قولنا ازيد قام على ان يكون زيد مبتدأ بخلاف هل زيد قام فينبذ لقلب فيه من جهة اللفظ لان اسم كان ضمير والضمير معرفة كما يقال رجل شريف كان اباك نعم فيه قلب من جهة المعنى لان الخبر عنه في الاصل هو الام والمعنى اظليا كان امك ام حمارا لان المقصود التسوية بين ان يكون امه ظليا

فان كلا من الاعتبارين خارج عن مفهوم العرض (قوله بكان المقدر) وامك خبره فيكون الاسم الواقع موقع المبتدأ نكرة والخبر معرفة وهذا ممتنع في الاستعمال فيجب أن يحمل على القلب وان الاصل اكان ظليا امك ام حمارا (قوله لان الاستفهام) أى انما اختيار تقدير كان لان الاستفهام بالفعل اولى (قوله فوجوده كعدمه) اى اعتبار وجوده لفظا لاجل همزة الاستفهام كعدمه من حيث التعقل . لان المقصود المعادلة بين الظي والحار مطلقا لا مقيدا بالزمان الماضى (قوله والضمير معرفة الخ) لان فيه من التعيين والاشارة الى المرجوع اليه ما ليس في المظهر النكرة ولا معنى للتعريف سوى التعيين والاشارة ولو الى مبهم (قوله اظليا كان امك) . تذكر ضمير كان باعتبار المرجع على وفق اليت وان كان امك يقتضي التأنيث (قوله المقصود

الناقة على الخوض يريدون عرض الخوض عليها فقبلوا ويدل عليه تفسير ابن عباس رضي الله عنه بجهاء بهم اليها فيكشف لهم عنها وقال في قوله تعالى وعرضا جهنم يومئذ للكافرين ابرزناها لهم فشاهدوها اه فانت ترى صاحب الكشف مع جملة العرض بمعنى الكشف والاطهار جملة من باب القلب لان الذى يكشف له الشيء . ويظهر هو من له الادراك ففى كان المراد عرض الخوض أو النار لزم القلب

(قول المحشى) فان كلا من الاعتبارين خارج الى خروجه لا يضر بل المدار على ارادته ففى اريد لزم القلب وقد يقال انما لزم القلب على تفسير ابن عباس رضي الله عنه لجملة المعنى انه يكشف عنهم ولو كان المعنى يكشف لها عنهم لم يكن قلبا وحينئذ فالقلب انما جاء من المعنى المراد وكلام المحشى في ارادة معنى الاظهار فقط واظهار شيء لشيء رفع الحجاب بينه وبينه له ادراك أولا ومما يدل على انه تابع للمعنى المراد قول الكشف يريدون عرض الخوض عليهما فتدبر

(قول المحشى) لان المقصود المعادلة الخ أى فيكون المطلوب لهمزة الاستفهام حاصل بدون ثم كون ما ذكرنا هو بناء على هذا التقدير فلا ينافي ماسيأتي من ان المقصود التسوية بين ان تكون امه ظليا وان تكون حمارا لا التسوية بين الظي والحار (قول المحشى) لان فيه من التعيين الخ ولذلك اذا اردت تفسير الضمير العائد الى شيء ما في قولك اعطنى شيئا ما يكفينى قلت ذلك الشيء لاشيء ما وقوله الى المرجوع اليه أى من حيث هو معلوم وان كان مبهما وانما الكلام في ربه رجلا ونعم رجلا لان المرجع ليس مذكورا لفظا ولا معنى حتى يكون اشارة اليه من حيث هو معلوم متعين بوجه من الوجوه (قول المحشى) تذكر ضمير كان الخ مراده بتذكر ضميره عدم اتيانه فيه بضمير المؤنث حتى صار بهيمة ما يتحمل

وان يكون حمارا فافهم (وقبله) اى القلب (السكاكي مطلقا) اينما وقع وقال انه مما يورث الكلام حسنا وملاحة ويشجع عليه كمال البلاغة وامن الالتباس ويأتى في المحاورات وفي الاشعار وفي التنزيل (ورده غيره) اى غير السكاكي (مطلقا والحق انه ان تضمن اعتبارا لطيفا) غير نفس القلب الذى جعله السكاكي من اللطائف (قبل كقوله) اى قول رؤبة (ومهمه) اى مفازة (مغبرة) اى متلوثة بالغبرة (ارجاؤه) اطرافه ونواحيه جمع الرجا مقصورا (كأن لون ارضه سماؤه) وهمنا مضاف محذوف اى لون سمائه وهذا معنى قوله (اى لونها) فالمصراع الاخير من باب القلب والمعنى كأن لون سمائه لغبرتها لون ارضه وفي القلب من المبالغة ما ليس في تركه لاشعاره بان لون السماء قد بلغ من الغبرة الى حيث يشبه به لون الارض في الغبرة (والا) اى وان لم يتضمن اعتبارا لطيفا (رد) لان المدلول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة تقتضيه خروج عن تطبيق الكلام لمقتضى الحال وهو على قسمين احدهما ان لا يتضمن ما يوم عكس المقصود (كقوله) اى قول القطامي يصف ناقته بالسمن « فلما ان جرى سمن عليها » (كما طينت) من طينت السطح (بالفدن) اى القصر (السياحا) اى الطين المخلوط

التسوية الخ) لا التسوية بين الظبي والحمار في كونه امه فافهم الفرق بين المعنيين كالفرق بين زيد المنطلق والمنطلق زيد (قوله ويأتى الخ) دفع لاستبعاد وقوعه (قوله وفي التنزيل) قال الله تعالى ﴿وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا﴾ وقال الله تعالى ﴿خالقه فقدره﴾ اذا لم يؤول الأهلك والخلق بارادتهما قوله من طينت السطح اى اصلحته وسويته بالطين (قوله بالفدن) ضمير المذكور وقوله على وفق البيت يعنى انه راعى المرجع بناء على ما اختاره في البيت من ان اسم كان ضمير يعود على ظبي فخفي انظر كان على حاله في البيت وان كان الرجوع الى الاصل وان المعنى اظليا كان امك يلزم التأنيث لاسناده الى مؤنث حقيق من الادميين بلا فصل

(قول الشارح) الذى جعله السكاكي من اللطائف لا يراه الكلام ملاحة وانما لم يكف ذلك عند المصنف لانه حسن عرضي لا يستبر الا بعد مقتضى الحال بلاغة ومقتضى الحال بلاغة موافقة مقتضى الظاهر اعني عدم القلب الا انكته ومقتضى قبوله له لذلك قبول قسميه فلذا ذكرهما الشارح

(قول الشارح) والمعنى كان لون الى آخره اى اصل المعنى ذلك بدون فائدة القلب

(قول الشارح) يتضمن من المبالغة الخ قيل لا ينبغي برودة هذه المبالغة

(قول المحشى) كالفرق بين زيد المنطلق الخ حاصله انه اذا عرف السامع زيدا بعينه وعرف انه كان من انسان انطلاق ولم يعرف اتصاف زيد بانه المنطق المهود وارتدت أن تعرفه ذلك قلت زيد المنطلق وان كان طالبا لتعيين ذلك المنطلق ويقول من المنطلق قلت المنطلق زيد ولا يصح زيد المنطلق كذا في حواشيه الجامى فهنا اذا كان المخبر عنه هو الأم وجب نصب ظليا حتى يكون الاستفهام داخلا على الفعل ويكون المعنى اكان امك ظليا أم حماراً فيفيد التسوية بين كون امه ظليا وكونها حمارا المجهولة للسامع بخلاف ما اذا دخل الاستفهام على ظلي فانه يفيد التسوية بين الظلي والحمار في كونه أمه ويكون ذلك هو المطلوب المجهول للسامع وليس مرادا

(قول المحشى) لاستبعاد وقوعه لكونه على عكس ما ينبغي

بالتبين والمعنى كما طينت القدم بالسياع وجواب لما قوله بعده، امرت بها الرجال لياخذوها * ونحن نظن ان لن تستطاعا * ولقائل ان يقول انه يتضمن من المبالغة في سمن الناقة ما لا يتضمنه قولنا كما طينت القدم بالسياع لايهامه ان السياع قد بلغ من العظم والكثرة الى ان صار بمنزلة الاصل والقدم بالنسبة اليه كالسياع بالنسبة الى القدم والثاني ان يتضمن ما يوهم عكس المقصود فيكون ادخل في الرد كقوله، ثم انصرفت وقد اصبحت ولم اصب * جذع البصيرة قارح الاقدام * والمعنى قارح البصيرة جذع الاقدام على انه حال من الضمير في انصرفت ولم اصب بمعنى لم اجرح وذلك لان الجذوة حادثة السن والقروح قدمه وتاهيه فالمناسب وصف الرأى والبصيرة بالقروح ووصف الاقدام والافتحام في المعارك بالجذوة كما يقال اقدام غرورأى مجرب فليس في هذا القلب اعتبار لطيف بل فيه ايهام لعكس المقصود * واجيب بانه ليس من باب القلب لان قوله جذع البصيرة حال من الضمير في لم اصب لانه اقرب ومعناه لم الف من اصبحت الشيء الفيته ووجدته اى لم الف بهذه الصفة بل وجدت بخلافها جذع الاقدام قارح البصيرة وليس معناه لم اجرح لان ما قبله من الايات يدل على انه جرح وتهدر منه الدم ولان خوى الكلام الدلالة على انه جرح ولم يمت اعلاما بان الاقدام ليس بعلة للحمام وحشا على ترك الفكر في العواقب ورفض التحرز خوفا من المعاطب كذا في الايضاح وفيه بحث لان قوله وقد اصبحت اى جرحت يصلح قرينة على ان لم اصب بمعنى لم اجرح واما جعله بمعنى لم الف فلا

بالتحريك (والسياع) بفتح السين وكسرهما الطين مع التثنية وقيل بالكسر الالة (قوله ولم اصب بمعنى الخ) لم يوجد في الكتب المتداولة الاصابة بمعنى الجراحة في القاموس وغيره الاصابة ضد الاصعاد والاثيان بالصواب وارادته والوجدان والاحتياج والتفجيع وزاد في شمس العلوم والتاج النيل . يعنى رسيدين فاعله معنى مجازى من التفجيع أو من النيل (قوله لان قوله اصبحت بمعنى جرحت الخ) اشار بقوله بمعنى جرحت الى ان كونه قرينة مبنى على ما سلمه الحبيب من ان اصبحت بمعنى

(قول الشارح) حادثة السن أى صغره لان الجذع ماله ستة اشهر من حين ولد والقروح قدمه لان القارح من له خمس سنين من حين ولد وطمن في السادسة

(قول الشارح) فالمناسب الخ لان قدم البصيرة سبب في اصابها لمكان التجربة وحداثة الاقدام سبب في الجراحة عليه لمكان القوة وقوله اقدام غرة أى عدم تجربة فلا يكون عالما بالعواقب حتى يتباطأ فيه بخلاف رأى المجرب (قول الشارح) لان ما قبله حيث قال

ولقد اراني للرماح درية * من عن يمينى مرة وامامى حتى خضبت بما تهدر من دمي * اكناف سرجي أوعنان لجامى

(قول الشارح) يصلح قرينة أى فيصح حينئذ استعمال لم اصب بمعنى لم اجرح لانه مشترك بين الوجدان والجرح

والمشترك يصح استعماله فى احد معنييه مع القرينة بخلاف ما اذا كان بمعنى الوجدان فلا قرينة عليه

(قول المحشى) الالة أى المسطرين ونحوه (قول المحشى) ضد الاصعاد أى الهبوط والنزول

(قول المحشى) بمعنى رسيدين اى التحصيل وقوله من التفجيع الخ أى انه سبب تفجيعه أو تحصيلهم اياه أى لم يأسروه

قرينة عليه مع ما فيه من بتر النظم ودلالة الكلام على اثبات الجرح له لا ينافي ذلك لانه اذا جعل جذع البصيرة حالا من لم اصاب صار المعنى لم اجرح في هذه الحالة بل جرحت جذع الاقدام قارح البصيرة علي انه لما جمعه بمعنى لم الف فالاناسب ان يجعل جذع البصيرة مفعولا ثانيا لا حالا لانه احسن تأدية للمقصود والجواب المرضى ما اشار اليه الامام المرزوقي رحمة الله عليه وهو ان جذع البصيرة حال من الضمير في انصرفت وجذوع البصيرة عبارة عن انه على بصيرته التي كان عليها اولا لم يعرض لذاته ندم في الاقتحام ولم يتطرق اليه تقاعد من الاقدام وقروح الاقدام عبارة عن انه قد طالت ممارسته للحروب وذلك لانه قال المعنى ثم انصرفت وقد نلت ما اردت من الاعداء ولم ينالوا ما ارادوا مني وانا علي بصيرتي الاولى لم يبدل ندم في الاقتحام ولا غلب في اختياري التطرف والانحراف بل قد صار اقدامي في الحروب قارحا اطول ممارستي وتكرر مبارزتي

﴿ تم الجزء الثاني ويليه الجزء الثالث اوله أحوال المسند ﴾

جرحت حيث لم يتعرض لبيان معناه فلا يرد ما قيل ان كونه قرينة انما يصح اذا كان نصا في ذلك المعنى لم لا يجوز ان يكون بمعنى نلت كما قال المرزوقي (قوله علي انه لما جمعه الخ) قال الرضي ان اصاب لم يستعمل متعديا الى مفعولين وكون ما يفسر به متعديا الى مفعولين : لا يقتضي تعديته اليهما فلذا جمعه حالا (قوله والجواب المرضى الخ) انما كان مرضيا لان في الجواب المتقدم صرف النفي الي القيد والظاهر أن ينصرف الى ما دخل عليه أعني الفعل كما في هذا الجواب (قوله ولم ينالوا ما ارادوا مني) فلا سند في لم اصاب مجازي فلعله لا محل لهذا جعل الاصابة بمعنى الجرح

بسبب جرحه

(قول الشارح) علي بصيرته التي كان عليها اولا فهي بعد الانصراف بعينها ما كان قبله فمعنى جذوعها انها علي حال حدوثها لم تتغير بندم بسبب الاقدام فاندفع ما في القري
(قول الشارح) التطرف أي صيرورته في الطرف بحيث يكون منحرفا عن الاقتحام والدخول في المعركة
(قول المحشي) لم لا يجوز الخ يفيد ان اصبحت لم يعلم ضبطه
(قول المحشي) لا يقتضي تعديته لان المدار على السماع لا المعنى
(قول المحشي) لان في الجواب المتقدم أي جواب الايضاح
(قول المحشي) فلا سند في لم اصاب مجازي أي مجاز عقلي حيث اسند الاصابة اليه وهي حقيقة لما أرادوا